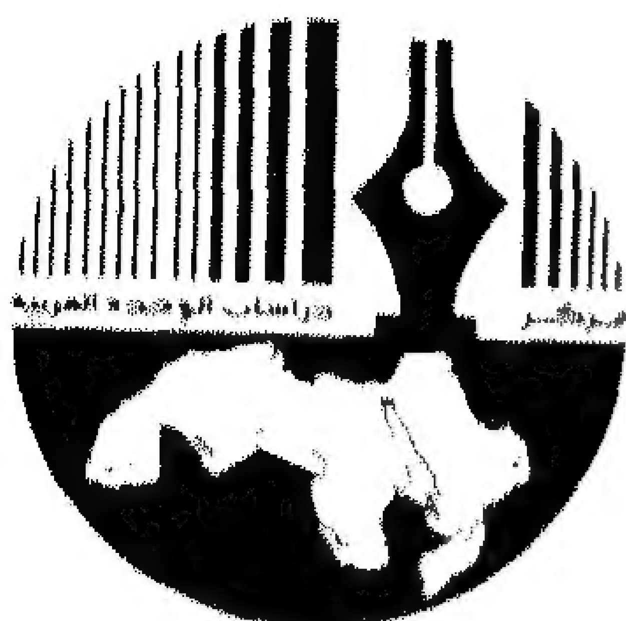


مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٤)

النظام الإقليمي للخليج العربي

الدكتور محمد السعيد إدريس

النظام الإقليمي للخليج العربي



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٤)

النظام الإقليمي للخليج العربي

الدكتور محمد السعيد إدريس

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
إدريس، محمد السعيد
النظام الإقليمي للخليج العربي/ محمد السعيد إدريس.
٦٣٤ ص. - (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤)
ببليوغرافية: ص ٥٧٧ - ٦٢٠.
يشتمل على فهرس.
١. النظام الإقليمي - الخليج العربي. ٢. النظام الإقليمي العربي.
٣. الأمن الإقليمي - الخليج العربي. أ. العنوان. ب. السلسلة.
327.536

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، شباط/ فبراير ٢٠٠٠

إهــــداء

إلـى روح أمـي الطاهـرة

المحتويات

القسم الثاني
البيئة الإقليمية والدولية
للنظام الإقليمي الخليجي

القسم الثالث
تطور تفاعلات النظام
الإقليمي الخليجي

قائمــة الجـداول

مقدمة

١ ـ التعريف بالكتاب وأهميته

تنتمي هذه الدراسة التي يشتمل عليها الكتاب إلى مدرسة علمية هي «مدرسة النظم الإقليمية» التي ترى أن النظام الإقليمي الفرعي (Regional Sub-system) يقوم بدور وحدة تحليل وسطية بين الدولة القومية من ناحية، والنظام الدولي المسيطر (The Dominant International System) من ناحية أخرى.

فدراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لا يمكن فهمها، بشكل كامل، دون الرجوع إلى البيئة المجاورة (Neighboring Environment) التي توجد فيها تلك الدولة، حيث تؤثر أنشطة أي دولة من الدول أعضاء النظام الإقليمي، سواء أكانت هذه الأنشطة تعاونية أم عدوانية، في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى أعضاء النظام الإقليمي. وكذلك فإن السياسة الدولية لا يمكن فهمها بشكل كامل إذا كان التركيز منصباً فقط على العلاقات بين القوى الكبرى في النظام الدولي المسيطر دون اهتمامات بالسياسات والتفاعلات الإقليمية.

ويكتسب تحليل النظم الإقليمية أهميته، بوصفه مستوى تحليلياً متوسطاً بين تحليل النظام العالمي وتحليل السياسة الخارجية للدول القومية، من ناحية كونه يهدف إلى الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في إقليم معين، والتعرف إلى خصائص وأنماط التفاعلات التي تحدث داخل النظام الإقليمي، والعوامل التي تتحكم في تلك التفاعلات، ومعرفة الكيفية التي ترتبط بها النظم الإقليمية بالنظام العالمي. إن تحليل النظم الإقليمية بهذا المعنى يساعد على معرفة إلى أي مدى تتشابه العلاقات الدولية للأقاليم بعضها مع بعض، ولماذا تتمايز العلاقات الدولية بين الأقاليم، ولماذا تتمايز العلاقات الدولية داخل الإقليم الواحد من مرحلة تاريخية إلى أخرى؟

تفيد معرفة هذا كله الباحثين في صياغة منهج للعلاقات الدولية الإقليمية المقارنة، وتساعد على فهم تفاعلات المستويات المختلفة في النظام العالمي، وبالذات العلاقة بين النظام الدولي المسيطر وأي من الأقاليم الدولية، وذلك لفهم حدود الترابط والاختراق والتبعية، وأسباب تباين درجة ومستوى اختراق النظام الدولي للأقاليم،

ومن ثم فهم أسباب وحدود الترابط أو التبعية، وسبل النهوض بتطوير العلاقات الدولية الإقليمية.

وإذا كان الأصل في العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي المسيطر انها «علاقة تبعية»، فإن هذا لا يعني انعدام الاستقلالية كلياً بالنسبة للنظم الإقليمية سواء في تفاعلاتها أو في علاقاتها مع النظام الدولي. فواقع العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي أكثر تعقيداً من مجرد كونها علاقة ذات اتجاه واحد أو خضوع كامل.

فما هي حدود استقلالية النظم الإقليمية عن النظام الدولي؟ وما هي العوامل والمحددات التي تحكم تفاعلات النظم الإقليمية وتميز هذه التفاعلات من نظام إقليمي إلى آخر؟ وإلى أي حد يتوقف تأثير شكل النظام الدولي في النظم الإقليمية على نوع النظام الدولي؟ وكيف كان تأثير النظام الدولي الثنائي القطبية ـ الشائع منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحتى سقوطه في نهاية عقد الثمانينيات وأوائل عقد التسعينيات ـ في النظم الإقليمية وتفاعلاتها؟ وإلى أي حد أثر سقوط هذا النظام في استقلالية وتفاعلات النظم الإقليمية؟ وما هو نوع العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي الجديد في مرحلة ما بعد نظام القطبية الثنائية؟

كيف وإلى أي درجة تتأثر تفاعلات النظام الإقليمي بتفاعلات النظم الإقليمية المجاورة؟ وهل هذه التأثيرات تتم بمعزل عن النظام الدولي أم أنها مرتبطة بتفاعلات النظام الدولي وطبيعته وخصائصه؟

هذه التساؤلات تعتبر إشكاليات بحثية تختلف أهميتها من نظام إقليمي إلى آخر، لكنها، بالنسبة للنظام الإقليمي الخليجي موضع الدراسة تكتسب أهمية خاصة نظراً لما هو شائع ـ وبخاصة في الأدبيات السياسية العربية ـ من صفة الخضوع لدرجة عالية من الاختراق والتبعية للنظام الدولي، إلى درجة أن البعض يعتبره «صنيعة دولية»، والبعض الآخر يصفه بأنه «نظام نفطي» ويتحدث عن «الخليج العربي النفطي»، وهو ما يعني أن تفاعلات هذا النظام الإقليمي الخليجي ما هي إلا تعبير مباشر عن علاقة التبعية التي تربطه بقيادة النظام الدولي.

ما هي حدود مصداقية هذا التوصيف؟ بمعنى آخر إلى أي حد تأثرت تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي بالبيئة الداخلية لهذا النظام، وإلى أي حد كانت نتيجة لتأثير بيئته الخارجية الدولية والإقليمية؟ وإلى أي حد تغيرت معادلة التأثير هذه نتيجة للتحولات الجديدة في هيكلية وخصائص النظام الدولي من النظام الثنائي القطبية إلى نظام ما بعد القطبية الثنائية؟

هذه التساؤلات تعتبر جوهر المشكلة البحثية لهذا الكتاب **النظام الإقليمي للخليج العربي (١٩٧١ ـ ١٩٩٢)**. وهو دراسة مقارنة للنظام الإقليمي الخليجي ومحددات تفاعلاته وأنماط هذه التفاعلات عبر ثلاث مراحل من تطوره (تحليل رأسي للنظام)، ودور النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي في هذه التفاعلات عبر مرحلتين

مميزتين من عمر النظام الدولي: مرحلة القطبية الثنائية ومرحلة ما بعد القطبية الثنائية. وتفيد مثل هذه الدراسة المقارنة للنظام الخليجي، عبر مراحل تطوره الثلاث وضمن إطار العلاقة بنظامين دوليين لكل منهما خصائصه وتمايزه، في الكشف عن العوامل المسؤولة عن تفاعلاته وتطوراته، ودرجة الثبات والتحول في أهمية هذه العوامل من مرحلة إلى أخرى. كما تقدم النتائج التي يمكن التوصل إليها من هذه الدراسة مؤشرات مهمة لاحتمالات تطور هذا النظام والسيناريوهات المستقبلية لهذا التطور، بناءً على معرفة مدى خضوعه لعلاقة تبعية للنظام الدولي ووزن تأثير محددات بيئته الداخلية.

٢ ـ فرضيات الدراسة

تركز الدراسة على اختبار صحة الفرضيات الثلاث التالية:

أ ـ ان أغلب تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي في مرحلة النظام الدولي الثنائي القطبية كانت ترجع إلى تأثيرات محددات البيئة الداخلية. فقد حال الردع المتبادل بين القوتين العظميين دون تورطهما العسكري المباشر في شؤون النظام، ولذلك كانت الحرب بالوكالة عن طريق الاتباع من القوى الإقليمية المتنافسة هي السمة الغالبة للسياسة الأمريكية بصفة أساسية وللسياسة السوفياتية بدرجة أقل في إقليم الخليج، ولكن في مرحلة ما بعد سقوط النظام الثنائي القطبية أصبح للولايات المتحدة، بصفتها القوة العظمى الأحادية، الدور البارز في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي بدرجة تفوق تأثير محددات البيئة الداخلية في تفاعلات النظام. وهكذا فإن هذه الفرضية تستند إلى وجود علاقة إيجابية بين وجود نظام دولي يقوم على القطبية الثنائية (أو المتعددة) وازدياد دور محددات البيئة الداخلية للنظام الإقليمي.

ب ـ انه على الرغم من أن النظام الإقليمي الخليجي يعتبر نظاماً فرعياً من النظام الإقليمي العربي، إلا أنه امتلك قدرة أكبر على التأثير في تفاعلاته ابتداءً من عقد السبعينيات بدرجة تفوق قدرة النظام الإقليمي العربي على التأثير في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي بسبب الثروة النفطية الخليجية وتحولات موازين القوى التي شهدها النظام الإقليمي العربي ابتداءً من نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧، ثم وفاة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠. بعبارة أخرى، إن هذه الفرضية تستند إلى وجود علاقة طردية إيجابية بين تطور القدرات المادية للنظام الإقليمي الخليجي ودرجة استقلاليته بتفاعلاته ودرجة تأثيره في النظام الإقليمي العربي.

ج ـ ان اختلال توزيع عناصر القوة داخل النظام أدى إلى بروز ثلاث قوى إقليمية متنافسة هي إيران والعراق والسعودية، لكن أنماط التحالف أخذت منحى مغايراً معاكساً لمقولات النظرية التقليدية لتوازن القوى نتيجة لضعف التماسك السياسي وتعدد مصادر التهديد وغلبة التهديدات الداخلية والإقليمية. فالأطراف الأضعف

داخل النظام (السعودية والدول الخمس الصغيرة والصغرى) كانت تتحالف مع القوة الأقوى عسكرياً ضد القوة الأضعف عسكرياً، ولكن الأخطر ايديولوجياً والأكثر تهديداً لشرعية النظم الحاكمة والاستقرار الداخلي بسبب خصوصية هذا النظام. وتستند هذه الفرضية إلى وجود علاقة طردية إيجابية بين تعدد مصادر التهديد وضعف التماسك السياسي للدول أعضاء النظام الإقليمي الخليجي من ناحية، وتغير أنماط تحالفاتها مع القوى الإقليمية المتنافسة من ناحية أخرى.

٣ ـ الأدبيات والإطار النظري

لم تحظَ دراسة النظم الإقليمية، باعتبارها نظماً فرعية للنظام الدولي المسيطر، بالاهتمام الواجب طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات، حيث ركز منظرو العلاقات الدولية المحدثون على دراسة القوى الكبرى والتفاعلات التي تحدث في قمة النظام الدولي بصفة أساسية، وتعاملوا مع الإقليمية، كما يقول كانتوري وشبيغل، كجزء من دراسات المناطق (Area Studies) دون مقارنة بعضها بالبعض الآخر. وفي أحيان أخرى اهتم البعض من أمثال جوزيف ناي بدراسة النظم الإقليمية من منظور المنظمات الإقليمية.

هذا العزوف لا يلغي أهمية الدراسات الرائدة للنظم الإقليمية، وبخاصة دراسات بايندر وروسيت وكانتوري وشبيغل وناي وغيرهم، لكن المناخ، وبخاصة في سنوات الحرب الباردة، لم يكن مع إعطاء الأولوية لدراسة النظم الإقليمية. فقد ركزت أغلب الدراسات على العالمية (Globalism) في مواجهة «الإقليمية» (Regionalism)، وبخاصة مع الركود الذي كان قد واجه حركة التوحيد الأوروبية في أواخر الستينيات، وشبه الإخفاق الذي حدث في معظم حركات التكامل والتوحيد الإقليمية الأخرى، مع الزيادة في حجم وأهمية المشكلات ذات الصفة العالمية، كأزمة الطاقة وأزمة الغذاء ومشاكل النظام النقدي العالمي.

لم يكن تأثير هذه التطورات قاصراً على التراجع الملحوظ في مكانة النظم الإقليمية، ومن ثم تراجع مكانة الدراسات التي أجريت على هذه النظم ضمن أدبيات العلاقات الدولية، ولكنها أحدثت أيضاً تأثيرات إيجابية في صالح الاتجاه نحو النظام العالمي ككل والعالمية في إطار تفاعلات الاعتماد المتبادل، وأنماط الصراعات بين القوتين العظميين، وتركز الاهتمام على قضايا التوازن الدولي وتكنولوجيا السلاح، والعلاقات الاقتصادية الدولية وتكنولوجيا الاتصالات.

لذلك، فإنه ـ وكما يقول ديفيد مايزر ـ عندما ظهرت تطورات أخرى جديدة أثرت في تفاعلات النظام العالمي في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، كان لهذه التفاعلات الجديدة أثر واضح في إعادة تنشيط وتفعيل توجهات السياسة الإقليمية والدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية، وتطوير التراث السابق لأدبيات

الإقليمية الذي كان قد ظهر في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، والتراث النظري الذي وفرته مدرسة التكامل، ومن ثم ظهر ما أسماه باري شويتز (Barry M. Schutz) بنظرية الإقليم (Region Theory) كما طورها كل من كرازنر (Krasner) وجيرفز (Jervis) وأوسلر هامبسون (Osler Hampson) وغيرهم الذين وضعوا خلالها الأسس النظرية للنظم الإقليمية التي طورها كل من لويس كانتوري وستيفين شبيغل في مؤلفهما المميز عن السياسة الدولية في الأقاليم، والذي كان فتحاً في الدراسات الحديثة للنظم الإقليمية.

فالدروس الصعبة التي خرجت بها الولايات المتحدة من الحرب الفيتنامية والألم الناتج من المغامرة السوفياتية في أفغانستان، وما أظهرته حرب الخليج الثانية من صعوبات أمام القوتين الأمريكية والسوفياتية للتصدي المنفرد للغزو العراقي للكويت، وبروز الحاجة الماسة لتكوين تحالف دولي لإخراج القوات العراقية من الكويت، ثم ما أخذ يتأكد من تراجع القوة النسبية الأمريكية، ثم تفكك الاتحاد السوفياتي، وتراجع الدافعية للتدخل الأمريكي في الشؤون الإقليمية، كل هذا ضاعف من مشاكل وأعباء التدخل في المناطق والأقاليم، فأخذت الإقليمية تكتسب أهمية كبيرة، وبدأت تظهر دراسات تتحدث عن مستقبل الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وضاعف من هذا الاتجاه بروز «الإقليمية الجديدة» المتمثلة في «الكتل الاقتصادية التجارية» على حساب عالمية الاقتصاد.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات الحديثة الخاصة بالنظم الإقليمية، فإن الباحث واجه مشاكل حقيقية في صياغة منهاجية تحليلية للنظم الإقليمية نظراً لاختلاط الرؤى وتعدد الاجتهادات في كثير من الجوانب، وبخاصة فيما يتعلق بتعريف النظم الإقليمية وتمييزها بعضها من بعض، وفيما يتعلق بمستويات تحليل النظم الإقليمية.

ففي الوقت الذي تحدث فيه كانتوري وشبيغل مثلاً عن أربعة معايير لتعريف النظام الإقليمي هي: طبيعة ومستوى التماسك، وطبيعة الاتصالات ومستوى القوة والإمكانات، وأخيراً بنية القوة وأنماطها، فإن بريتشر تحدث عن ستة شروط هي: التقارب الجغرافي، ووجود ثلاثة فواعل (Actors) على الأقل، وأن يتعامل المجتمع الدولي مع هذا الكيان (النظام الإقليمي) كجماعة مميزة، وأن يسود هذا الإدراك، أو الوعي بالذاتية أو الخصوصية الإقليمية بين أعضاء النظام، وأن يكون مستوى القوة داخل النظام أدنى منه في النظام الدولي المسيطر، والتأثر الملحوظ بالتغيرات التي تحدث في النظام الدولي. أما روسيت فقد أشار إلى أن تعدد تعريفات النظام الإقليمي يؤدي إلى تعدد في معايير التعريف، وتعدد المعايير يزيد من صعوبة تحديد أو تعيين النظام.

أما جميل مطر ود. علي الدين هلال، فقد عرضا أربعة معايير لتعريف النظام الإقليمي هي: التقارب الجغرافي ووجود ثلاثة دول على الأقل، وألا تكون أي دولة من القوتين العظميين عضواً في النظام، ووجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام. ولكن ديفيد مايرز تحدث في دراسته عن «النظام المهيمن» عن إمكانية مشاركة إحدى القوتين العظميين في النظام الإقليمي على غرار مشاركة الولايات المتحدة في النظام الإقليمي الكاريبي، ومشاركة الاتحاد السوفياتي (السابق) في النظام الإقليمي لشرق أوروبا (السابق).

وقد ازداد غموض مفهوم النظام الإقليمي ببروز العديد من التصنيفات الفرعية، وبالذات ما يعرف بالنظام الإقليمي الوظيفي الذي ينشأ لأداء وظيفة أو وظائف معينة ويركز على التفاعل كأولوية على حساب المعايير الأخرى مثل التقارب الجغرافي، ولا يشترط استبعاد أي من القوتين العظميين.

لذلك كان على الباحث أن يحدد معايير أنسب في دراسته للنظام الإقليمي الخليجي، وأن يأخذ في اعتباره مسألتين: **الأولى** هي التداخل بين النظم الإقليمية المتجاورة، وبخاصة بين القطاعات الطرفية لهذه النظم، **والثانية** مسألة تفكيك أو تفريع النظام الإقليمي إلى أكثر من نظام إقليمي فرعي، وقد أخذ د. غسان سلامة بهذا الاتجاه في دراسته عن **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥**، عندما تحدث عن تفكيك النظام الشرق أوسطي إلى عدة نظم فرعية إقليمية. ومن هنا جاءت نظرة الباحث للنظام الإقليمي الخليجي على أنه نظام فرعي من النظام الإقليمي العربي، وبالنظر إلى مجلس التعاون الخليجي على أنه نظام فرعي من النظام الإقليمي الخليجي، وأن النظام العربي فرعي من النظام الشرق أوسطي وأن الأخير نظام فرعي للنظام الدولي.

الخلط نفسه كان واضحاً في معالجة أدبيات النظم الإقليمية لمستويات تحليل هذه النظم، فقد ركز جوزيف ناي على تحليل المنظمات الإقليمية على أساس أنها تمثل بوتقة تفاعلات وحدات النظم الإقليمية. أما بريتشر فقد عرض أربعة مستويات تحليلية للنظم الإقليمية فيما أسماه بالمعالم الهيكلية للنظام وتشمل تحليل مستوى القوة (ضعيفة ـ قوية) وتوزيع القوة (منتشرة ـ متركزة)، وأنماط التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي من ناحية درجتها ومدى انتشارها، وأخيراً تحليل طبيعة الارتباط بين النظام الإقليمي والنظام الدولي، أما جافن بويد فقد عرض تسعة مستويات تحليلية أكثر تفصيلاً، واهتم أورجانسكي باستنباط الأنماط التفاعلية التي تحدث داخل النظام الإقليمي نتيجة تفاعل متغيرين ومتابعة أثر التطورات التي تحدث في أحدهما في الآخر، مثل الأنماط التفاعلية التي تحدث نتيجة للتغير في قوة الدولة على الاستقرار السياسي. وعرض جميل مطر ود. علي الدين هلال أربعة جوانب تحليلية مميزة وأكثر إحكاماً في ضبط التفاعلات داخل النظام الإقليمي هي: الخصائص البنيوية للنظام، ونمط الإمكانات، ونمط السياسات، وأخيراً بيئة النظام.

وقد استنبط الباحث من هذه الجوانب مستويين رئيسيين للتحليل هما: محددات تفاعل العلاقات داخل النظام الإقليمي، وتحليل أنماط التفاعلات، ففي الأول تحدث

عن نوعين من المحددات هي محددات البيئة الداخلية للنظام ومحددات البيئة الإقليمية والدولية، وفي تحليل أنماط التفاعلات ركز على تصنيف هذه الأنماط وفقاً لمصدرها وأنواعها، ووفقاً لطبيعتها وخصائصها.

أما فيما يتعلق بأدبيات النظام الإقليمي الخليجي، فقد واجه الباحث ندرة في المؤلفات العربية التي عالجت هذا الموضوع، والملاحظة نفسها تصدق على الدراسات الخاصة بالنظام الإقليمي العربي باستثناء الدراسة الرائدة لكل من جميل مطر، ود. علي الدين هلال عن النظام الإقليمي العربي، ودراسة د. محمد السيد سعيد عن مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، ودراسات د. عبد الخالق عبد الله عن النظام الإقليمي الخليجي، وكذلك دراسة د. غسان سلامة عن السياسة الخارجية السعودية التي تحدث فيها عن النظام الخليجي كأحد النظم الفرعية للنظام الشرق أوسطي.

ولقد أغنت الدراسات الأجنبية عن النظام الإقليمي الخليجي البحث وعوضته عن ندرة الدراسات العربية، وتعتبر دراسة هوارد ريغنز عن ديناميكيات السياسات الإقليمية من أهم الدراسات التي عالجت موضوع النظام الإقليمي الخليجي بأعضائه الدول الثماني: إيران والعراق والسعودية وقطر والبحرين والإمارات والكويت وعُمان، كما تعرضت دراسة ليزيل غريز بعنوان «*The Turbulent* Gulf» للنظام الإقليمي الخليجي ضمن دراسة الصراعات السياسية في الخليج، ولذلك وقع على الباحث الجهد الرئيسي في التنظير للنظام الإقليمي الخليجي بما يخدم الهدف من الدراسة.

٣ ـ تقسيم الدراسة

اعتمدت الدراسة على اقتراب النظم كما طوره ديفيد ايستون، وما لحق به من تجديد على ايدي كل من كارل دويتش وسبيرو وموروتون كابلان وديفيد سنجر وغيرهم، كما اعتمدت على توظيف مقولات المدرسة الوظيفية الجديدة في دراسة التكامل الدولي والإقليمي،وبخاصة مقولات أرنست هاس وجوزيف ناي في تطوير أفكار لويس كانتوري وستيفن شبيغل ومايكل بريتشر حول النظم الإقليمية، كما اعتمدت على مساهمات ديفيد مايرز في تحليل هيكلية النظام الإقليمي، وبخاصة تقسيم القطاع المركزي أو المحوري إلى مهيمن أو ساع للهيمنة ومساوم أو مناوئ، وموازن، واعتمدت أيضاً على إسهامات وليم أندرسون وفيليب بيرسون وغسان سلامة في دراسة تفرع النظام الإقليمي الخليجي عن النظام الإقليمي العربي، وتفرع النظام الإقليمي العربي عن النظام الشرق أوسطي، وتفرع الأخير عن النظام الدولي.

وإذا كانت الدراسة الأصلية قد تضمنت قسماً كاملاً عن منهاجية تحليل النظم الإقليمية كمنهاجية مميزة لتحليل العلاقات الدولية، والعلاقات الدولية الإقليمية بالذات، فقد أكتفي في هذا الكتاب بما ورد في هذه المقدمة من تعريف سريع بهذه

المنهاجية حرصاً على عدم الإغراق في تفاصيل نظرية قد لا تكون محل اهتمام القارئ المباشر، على أن يصدر هذا الجزء النظري في كتاب مستقل إن شاء الله.

وقد تم تقسيم الكتاب إلى مقدمة وثلاثة أقسام وخاتمة، حيث تعرض المقدمة لأهمية الدراسة وفرضياتها ومنهجيتها. أما **القسم الأول** فيركز على دراسة وتحليل البيئة الداخلية للنظام الإقليمي الخليجي في أربعة فصول: **الأول** يدرس هيكلية النظام الإقليمي الخليجي وخصوصية نشأته، **والثاني** يدرس مستوى القوة في هذا النظام، أما **الثالث** فيدرس توزيع القوة، في حين أن الفصل **الرابع** يهتم بدراسة خصائص النظام.

أما **القسم الثاني** فيدرس البيئة الإقليمية والدولية للنظام الإقليمي الخليجي في فصلين: **الأول** خاص بالبيئة الإقليمية، وبالذات العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الإقليمي العربي. أما الفصل **الثاني** فيدرس تأثير البيئة الدولية في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي في مرحلة النظام الدولي الثنائي القطبية وفي مرحلة نظام ما بعد القطبية الثنائية.

ويدرس **القسم الثالث** تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي وتطور هذه التفاعلات عبر ثلاث مراحل مميزة من عمر هذا النظام، وذلك بالتركيز على التفاعلات الصراعية والتفاعلات التعاونية، في ثلاثة فصول: **الأول** هو مرحلة البحث عن قواسم مشتركة (١٩٧١ ـ ١٩٧٩)، **والثاني** مرحلة الاستقطاب والصراع (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩)، **والثالث** مرحلة الانفجار والمراجعة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢).

وتركز **الخاتمة** على تقديم رؤية مستقبلية للنظام الإقليمي الخليجي على ضوء نتائج الدراسة.

وبعد، فإنني أحمد الله حمداً كثيراً، وأشكره جلّ شأنه شكراً وفيراً على ما وفقني إليه بإكمال الكتاب بالشكل الذي هو عليه الآن. ولا يفوتني، وأنا أقدم لهذا الكتاب، أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور علي الدين هلال، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة السابق، وزير الشباب في جمهورية مصر العربية، وإلى مركز دراسات الوحدة العربية وكل العاملين فيه الذين كان لهم الفضل في نشر الكتاب على هذه الصورة، وعلى الأخص الأستاذ الدكتور خير الدين حسيب مدير عام المركز.

كما أجدني عاجزاً عن الوفاء بحقوق أناس كرماء أعزاء كان لهم فضل كبير في إنجاز هذا العمل، وأسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء.

القاهرة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

محمد السعيد ادريس

القسم الأول

البيئة الداخلية
للنظام الإقليمي الخليجي

يقصد بالبيئة الداخلية للنظام الإقليمي مجموعة العوامل أو المحددات النابعة من خصائصه الذاتية وتؤثر في أنماط تفاعلاته. ويكتسب تحليل هذه المحددات الداخلية أهمية كبيرة للعديد من الأسباب. فهذه المحددات هي التي تميز نظاماً إقليمياً من النظم الإقليمية الأخرى، وهي التي تحكم وتضبط التفاعلات التي تحدث داخل النظام، وعليها تتوقف إمكانيات تطوير هذه التفاعلات سواء في اتجاه التعاون أو في اتجاه الصراع. فالتغير الذي يحدث في أي من هذه المحددات أو في أهميتها النسبية يعكس نفسه بشكل مباشر على أنماط تفاعلات النظام الإقليمي. إلى جانب ذلك، فإن خصائص وطبيعة هذه المحددات هي التي تحكم مسار العلاقات بين دول النظام، وهي التي تحدد نوع علاقاته وارتباطاته بالنظام الدولي وتحكم مدى استقلاليته ومدى تبعيته لذلك النظام، وهي التي تحدد أيضاً، وبدرجة كبيرة، نوع ومستوى علاقاته بالنظم الإقليمية الأخرى المجاورة.

وتتضمن البيئة الداخلية للنظام الإقليمي الخليجي ثلاث مجموعات من المحددات: **الأولى** تشمل هيكلية النظام وخصوصية نشأته. **والثانية** تتعلق ببنية القوة في النظام من ناحية مستوى القوة ومن ناحية توزيع القوة بين أعضاء النظام. أما **المجموعة الثالثة** فتشمل الخصائص الأساسية للنظام، وبالذات التماسك بأنواعه ومستوى وطبيعة التهديدات وتأثيرها في الاستقرار السياسي في النظام.

وسوف ندرس هذه المحددات في الفصول الأربعة التالية:

الفصل الأول: هيكلية النظام الإقليمي الخليجي وخصائصه البنائية.

الفصل الثاني: مستوى القوة في النظام الإقليمي الخليجي.

الفصل الثالث: توزيع القوة في النظام الإقليمي الخليجي.

الفصل الرابع: خصائص النظام الإقليمي الخليجي.

الفصل الأول

هيكلية النظام الإقليمي الخليجي وخصائصه البنائية

يحتوي هذا الفصل **أولاً** على التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي وعلى توصيف هيكلية النظام، ثم يتناول **ثانياً** القطاعات المختلفة للنظام وتوزيع الدول أعضاء النظام داخل هذه القطاعات، وبخاصة القطاع المحوري (المركزي) والقطاع الطرفي، ويشمل **ثالثاً** تعريفاً بخصوصية نشأة النظام الإقليمي الخليجي وتأثير هذه الخصوصية في تفاعلاته باعتبارها أحد المحددات المهمة.

وعلى ذلك فإن هذا الفصل يتضمن ثلاثة مباحث هي:

أولاً: التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي.

ثانياً: هيكلية النظام الإقليمي الخليجي.

ثالثاً: خصوصية نشأة النظام الإقليمي الخليجي.

أولاً: التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي[1]

يتألف النظام الإقليمي الخليجي، بصفة أساسية، من ثمانية عناصر أو وحدات هي الدول الثماني الواقعة على سواحل الخليج العربي: إيران والعراق والعربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان.

وإذا كان مصطلح النظام الإقليمي الخليجي على هذا النحو المذكور قد بات مألوفاً وشائعاً في أغلب الأوساط الأكاديمية، وبخاصة في السنوات التي أعقبت

---

(١) سوف نستخدم مصطلح النظام الإقليمي الخليجي اختصاراً لمصطلح النظام الإقليمي للخليج العربي دون أن يعني هذا الاختصار أي تغير في المعنى والدلالة.

الانسحاب البريطاني من الخليج بكل ما شهدته من أحداث وتطورات ذات خصوصية شديدة الأهمية[٢]، فإن هذا لا يعني أن استخدام هذا المصطلح لم يثر قدراً لا بأس به من الغموض والحساسية في بعض الأوساط الأكاديمية والسياسية العربية، إذ يوجد من ينكر فكرة وجود نظام إقليمي خليجي من أساسها، وهناك من يقبل بالفكرة جزئياً ويعترض فقط على مشاركة إيران أو العراق أو كليهما. مثل هذا الإنكار والرفض يعود، في أغلبه، إلى أسباب ودوافع سياسية خشية أن يؤدي وجودُ مثل هذا النظام إلى تكريس حالة التجزئة وتعميق التفكك بين أجزاء الوطن العربي[٣].

إلى جانب تلك التحفظات السياسية التي تعبّر عن عدم إدراك لجوهر النظام الإقليمي كمفهوم دراسي وكمنهاجية لتحليل العلاقات الدولية ضمن إطار إقليمي معين، أثار موضوع النظام الإقليمي الخليجي قضيتين منهاجيتين في أوساط بعض منظّري النظم الإقليمية:

القضية الأولى تتعلق بعلاقة النظام الإقليمي الخليجي بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي، ونضيف إلى هذه القضية علاقة النظام الإقليمي الخليجي بالنظام الإقليمي العربي. أما **القضية الثانية** فتتعلق بحدود النظام الإقليمي الخليجي.

---

(٢) من بين الذين درجوا على استخدام مصطلح النظام الإقليمي الخليجي بأعضائه الثمانية المشار إليهم يمكن أن نذكر: Liesl Graz, *The Turbulent Gulf* (London; New York: I. B. Tauris; New York: St. Martin's Press, 1990); M. S. Agwani, *Politics in the Gulf* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1978); M. E. Ahrari, ed., *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond* (New York: St. Martin's Press, 1989), and F. Gregory Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» in: W. Howard Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim* (New York: Columbia University Press, 1992).

انظر أيضاً الدراسة المهمة لِـ: وليم د. أندرسون، «الخليج العربي كنظام فرعي إقليمي،» في: محمد مغيث الدين، محرر، **دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي**، ترجمة خليل علي مراد (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣)، ص ٩١ ـ ١٠٥، والنسخة الإنكليزية بعنوان: Mohammed Mughisuddin, ed., *Conflict and Cooperation in the Persian Gulf*, Praeger Special Studies in International Politics and Government (New York: Praeger Publishers, 1977);

عبد الخالق عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، وغسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ١٨٠ ـ ١٨٤.

(٣) انظر أحد الأمثلة في: توفيق نجم الأنباري، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطور النظم الإقليمية،» (رسالة ماجستير، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٥٣ ـ ٤٦٣، ومحمد جابر الأنصاري، «عن زيارة باقر الحكيم للسعودية: آفاق جديدة للعلاقات العربية ـ الإيرانية،» **الحياة**، ٤/٣/١٩٩٢.

١ ـ علاقة النظام الإقليمي الخليجي بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي

تثير هذه القضية أغلب النقاشات التي أثارتها محاولات رينولدز في دراسته للعلاقات بين النظم الفرعية عن وجود منظورين للتعامل مع النظم الفرعية الإقليمية، وعلى الأخص المنظور الذي يتحدث عن تفكيك النظام الدولي إلى أقاليم لكل منها ما يتمتع به من خصائص وتمايزات، ثم التحول إلى تفكيك هذه النظم الفرعية إلى نظم فرعية أخرى، وهكذا يمكن أن تتوالى مسألة التفكيك هذه إلى أن تصل إلى مستوى الدولة الواحدة التي يمكن أن تتعرض هي الأخرى إلى جولة تفكيكية باعتبارها نظاماً مستقلاً في ذاته.

الخلاف المثار بالنسبة للنظام الإقليمي الخليجي يتركز حول جوهر عملية تشكل هذا النظام من منظور ارتباطه بالنظام الشرق أوسطي، حيث إن الدول الثماني الأعضاء في هذا النظام الخليجي أعضاء في الأصل، مع آخرين، في النظام الشرق أوسطي.

فقد تحدث بعض العلماء عن فكرة «الانزلاق» المحتمل لمركز النظام الإقليمي. ووظف بعضهم هذه الفكرة لتبرير ظهور النظام الإقليمي الخليجي. فإذا كان كل من بايندر وبريتشر وطارق اسماعيل قد حصروا «مركز» النظام الشرق أوسطي في «الصراع العربي ـ الإسرائيلي» فإن بيرسون رأى في تنامي وصعود دور دول الخليج العربية، وبخاصة العربية السعودية في عملية تسوية هذا الصراع ابتداءً من منتصف عقد السبعينيات، وبالذات بعد صدور قرار قمة بغداد (عام ١٩٧٨) بمقاطعة مصر إثر توقيعها اتفاقية السلام مع «إسرائيل»، على أنه «انزلاق» لمركز النظام الشرق أوسطي إلى الخليج[٤]. أما أندرسون فيرى أن الذي حدث هو «انشقاق» داخل نظام الشرق الأوسط[٥]، إذ لم يحدث «انزلاق» لمركز الشرق الأوسط. فالمركز، في رأيه ما زال، كما هو، والذي حدث هو حدوث تحول باتجاه «فك ارتباط» (De Coupling) بين إقليم الخليج ومركز (Core) الشرق الأوسط، وانتزاع دول الخليج من الوضع الطرفي (Peripheral) الذي سبق أن شغلته بوجودها في نظام الشرق الأوسط، وأصبحت تشكل مركزاً لنظام خاص بها[٦].

هذا الرأي يجانبه الصواب، إذ لم ينشق إقليم الخليج العربي عن نظام الشرق

(٤) F. Pearson, «Interaction in an International Political Subsystem: The Middle East, 1960-1964,» in: Walter Isard and Julian Wolpert, eds., *The Middle East: Some Basic Issues and Alternatives*, essays by Norman Z. Alcock [et al.] (Cambridge, MA: Schenkman, 1972), pp. 93-98.

(٥) أندرسون، «الخليج العربي كنظام فرعي إقليمي،» ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٦) المصدر نفسه.

الأوسط ولا عن النظام الإقليمي العربي. فالانشقاق، كما يقول غسان سلامة، عن حق، يفترض تشكل نظامين إقليميين مستقلين يكون أحدهما جواراً مباشراً للآخر. والأفضل هو ما جاء به باريلا في قوله «يستطيع فاعل دولي واحد أن يكون عضواً أو عنصراً في نظم دولية إقليمية مختلفة عدة وفي وقت واحد»(٧)، إذ تستطيع دولة ما أن تكون في مركز نظام إقليمي معين، وأن تكون على طرف نظام إقليمي آخر وربما في مركز أو على طرف نظام إقليمي ثالث. وقد وظف غسان سلامة هذه الفكرة في دراسته للسياسة الخارجية السعودية، عندما أخذ بفكرة «تفكيك» النظام الشرق أوسطي إلى عدد من النظم الإقليمية الفرعية، واعتبر أن العربية السعودية تقع في مركز أربعة من هذه النظم وهي: نظام شبه الجزيرة العربية، ونظام الخليج العربي/الفارسي، ونظام البحر الأحمر، وأخيراً نظام النزاع العربي ـ الإسرائيلي(٨).

الأمر ذاته يمكن أن ينطبق على العراق الذي يقع في مركز النظام الإقليمي العربي، وفي مركز النظام الإقليمي الخليجي، ويمكن أن يقع في مركز نظام إقليمي للهلال الخصيب إذا ما حدثت تطورات سياسية أو اقتصادية مميزة في هذا الاتجاه(٩). وهكذا ينطبق الأمر ذاته بالنسبة لإيران التي تقع على طرف النظام الشرق أوسطي وفقاً لتصور بايندر(١٠)، ولكنها تقع في مركز النظام الإقليمي الخليجي وفي مركز نظام دول «منظمة التعاون الاقتصادي» (ايكو) ونظام دول بحر قزوين(١١). ويمكن أن ينطبق على معظم دول العالم الأعضاء في نظم إقليمية نظراً لتنوع تفاعلات العلاقات الدولية بين الدول وبين الأقاليم المتجاورة وتعددها وتداخلها.

على أنه ربما لا تكون فكرة «تفكيك» النظام الإقليمي الشرق أوسطي أو النظام الإقليمي العربي دقيقة بقدر كاف لتفسير نشأة النظام الإقليمي الخليجي. فالتفكيك له مدلولات قريبة إلى حد ما مع فكرة الانشقاق، وكلاهما لا يعكس حقيقة نشأة النظام

---

(٧) سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٧٣ ـ ٢١٨.

(٩) يضم إقليم «الهلال الخصيب» العراق وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين، ولقد كانت وحدة الهلال الخصيب محور دبلوماسية نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، قبل ثورة العراق عام ١٩٥٨. انظر: Agwani, *Politics in the Gulf*, pp. 83-86.

(١٠) Leonard Binder, «The Middle East as a Subordinate International System,» *World Politics*, vol. 10, no. 3 (April 1958), pp. 415-418.

(١١) أعلنت إيران في شباط/فبراير ١٩٩٢ تشكيل منظمة دول بحر قزوين التي تشارك في عضويتها إلى جانب إيران كل من أذربيجان وكازاخستان وروسيا وتركمانستان، إضافة إلى أنها عضو في منظمة التعاون الاقتصادي (ايكو) مع كل من تركيا وباكستان وأفغانستان وانضمت خمس دول من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بعد استقلالها عن الاتحاد السوفياتي السابق إلى هذه المنظمة.

الإقليمي الخليجي ولا طبيعة علاقته بالنظام الإقليمي العربي، على وجه الخصوص. فإذا كان التأريخ للنظام الإقليمي الخليجي الحديث يبدأ بالانسحاب البريطاني عام ١٩٧١، فإن انخراط دول الخليج العربية في شؤون قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي التي هي مركز، أو النزاع المركزي، للنظام الإقليمي العربي قبل هذا التاريخ، كان محدوداً إلى درجة لا يمكن معها مقارنته بالانخراط المكثف لهذه الدول في شؤون الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد هذا التاريخ، ربما باستثناء العراق الذي كان في مركز هذا الصراع منذ تفجره. فالدور السعودي والدور الكويتي ودور الإمارات أخذت بالتزايد بدرجة كبيرة في عقد السبعينيات مع قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى درجة دفعت بعض الخبراء للحديث عن انتقال مركز هذا الصراع إلى الخليج، ودفعت آخرين للحديث عن «الحقبة السعودية» في قيادة النظام العربي[١٢].

هذه الحقائق تنفي وجود أي انشقاق من جانب إقليم الخليج، كما تنفي أي تفكيك للنظام الإقليمي العربي، ولكن الذي حدث هو أن تفاعلات خاصة ومميزة أخذت تحدث بشكل متواتر بين الدول الثماني الخليجية، جعلت من الطبيعي والمنطقي أن يحدث «تفرع» للنظام العربي إلى فروع أو نظم فرعية إقليمية من بينها النظام الإقليمي الخليجي.

بناءً على ذلك، يمكن أن نتصور أن النظام الدولي يتفرع إلى عدد من النظم الفرعية الإقليمية سواء على غرار نموذج كانتوري وشبيغل، أو على غرار نموذج ديفيد مايرز، وأن بعض هذه النظم، ومنها نظام الشرق الأوسط، يمكن أن يتفرع إلى عدد من النظم الفرعية الإقليمية، وفقاً لنموذج غسان سلامة أو وفقاً لتصور آخر يجعل النظام الإقليمي العربي أحد أبرز النظم الفرعية للنظام الشرق أوسطي، وأن النظام الإقليمي العربي يمكن أن يتفرع إلى نظم فرعية إقليمية من بينها النظام الإقليمي الخليجي. وهكذا يمكن أن يكون النظام الإقليمي الخليجي متفرعاً إما عن النظام الشرق أوسطي مباشرة أو عن النظام الإقليمي العربي، وهذا النظام الإقليمي الخليجي يمكن أن يتفرع عنه نظام فرعي أو أكثر. فمجلس التعاون الخليجي يعتبر نظاماً فرعياً

---

(١٢) بيرسون أبرز من تحدث عن فكرة انتقال مركز نظام الشرق الأوسط إلى الخليج. انظر: Pearson, «Interaction in an International Political Subsystem: The Middle East, 1960-1964,» pp. 94-95.

ولمزيد من خصائص السياسة السعودية في هذه المرحلة وبالذات على قيم النظام الإقليمي العربي، انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١١٩ ـ ١٣٤ و١٩٢ ـ ٢٠٦. وأفرد غسان سلامة فصلاً من كتابه عن «الحقبة السعودية». انظر: سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ٦٥٥ ـ ٦٧٤.

عن النظام الإقليمي الخليجي، وهكذا يمكن أن نتصور سلسلة متصلة من التفريعات حتى نصل إلى مستوى نظام الدولة ـ الوطنية (Nation-State) التي تشكل بدورها نظاماً فرعياً عن النظام الإقليمي الفرعي الذي هي عضو فيه.

وربما يكون نظام دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة اتحادية أفضل مثال لتوضيح هذه الفكرة. فالنظام السياسي لدولة الإمارات، كما هو وارد في نص الدستور المؤقت لعام ١٩٧٢ يسمح بالحديث عن وجود نظام فرعي وأن لهذا النظام مركزاً وأطرافاً، كما يسمح بتحديد مركز لهذا النظام يتكون من إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة، في حين أن إمارات رأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة تقع على أطراف النظام ومعها أطراف أخرى من الجوار مثل السعودية وإيران وعمان، وربما مصر وسوريا والأردن، تدخل كفواعل طرفية لهذا النظام الفرعي. كما يمكن الحديث، وفقاً لموازين القوى وأنماط التفاعلات عن وجود فاعل مسيطر هو إمارة أبو ظبي، وفاعل مساوم هو إمارة دبي، وفاعل موازن هو إمارة الشارقة[١٣].

مثل هذا التصور عن عملية تتابع تفرع النظام الدولي من قيادة النظام إلى مستوى «الدولة ـ الوطنية» كوحدة أساسية من وحدات النظام الدولي لا يعني أن العلاقة بين الدولة وقيادة النظام الدولي يجب أن تتم وفقاً لتنظيم تراتبي (هيراركي) يبدأ من الأدنى (أي الدولة) مروراً بسلسلة النظم المتفرعة إلى أن يصل إلى قيادة النظام الدولي أو أن يأخذ الاتصال المسار العكسي من قيادة النظام الدولي إلى الدولة عبر تلك السلسلة من النظم الفرعية الإقليمية. ولكن هذه العلاقة تمر عادة عبر مسارين: مسار مباشر بين الدولة وقيادة النظام الدولي دون وسيط، ومسار غير مباشر عبر سلسلة تفريعات النظم الإقليمية وفقاً لنوع وطبيعة القضايا المثارة، وموقع الدولة على خريطة تفاعلات هذه القضايا، وأيضاً موقعها على خريطة موازين القوى الإقليمية والدولية.

٢ ـ حدود النظام الإقليمي الخليجي

أما بالنسبة لقضية حدود النظام الإقليمي الخليجي وما تتضمنه من وجود بعض الغموض والاختلاف حول مسألة العضوية في هذا النظام، فينبغي الإشارة بداية إلى

---

(١٣) للمزيد من التفاصيل حول الخصوصيات السياسية لدولة الإمارات، انظر:
John Duke Anthony, «Transformation Amidst Tradition: The U.A.E. in Transition,» in: Shahram Chubin, Robert Litwak and Avi Plascov, *Security in the Gulf,* Adelphi Library; 7 (Aldershot, Hants, UK: Published for the International Institute for Strategic Studies by Gower, 1982), pp. 19-30, and

عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين، «طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإمارات السبع بدولة الإمارات العربية المتحدة،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦)، ص ١١٧ ـ ١٢٨.

أنها قضية عامة ومثارة بالنسبة لأغلب النظم الإقليمية[14]، ربما باستثناء حالة النظم الإقليمية القومية حيث تلعب الهوية القومية الواحدة دوراً بارزاً في حسم أي خلاف حول حدود وعضوية تلك النظم.

ويرجع شيوع هذه القضية، كما أوضح بروس روسيت، إلى تباين وتعدد المعايير التي تستخدم من جانب الباحثين لتعريف وتحديد عضوية وحدود النظم الإقليمية، الأمر الذي يؤدي إما إلى ادخال أو إخراج دولة أو أكثر في/ أو من عضوية النظام الإقليمي[15]، وكانت النتيجة المباشرة لذلك ظهور حالات التداخل في العضوية بين النظم الإقليمية المتجاورة.

والمشكلة بالنسبة للنظام الإقليمي الخليجي ليست فقط في الخلاف حول عضوية العراق وإيران، بل يضيف أندرسون خلافاً آخر حول عضوية ما يسميه ببعض الفواعل أو العناصر من غير الدول، نظراً لأن النظم الإقليمية مثلها مثل النظام العالمي تتضمن فواعل من غير الدول أو ما يسمى بـ «العناصر عبر ـ القومية» (Transnational)، وهي عناصر تفوق أدوارها وتفاعلاتها، في كثير من الأحيان، أدوار وتفاعلات كثير من الدول أعضاء النظم الإقليمية أو دورها في النظام العالمي[16]. ومن أمثلة هذه الفواعل أو العناصر عبر القومية يتحدث أندرسون عن ثلاثة فواعل ذات أدوار بارزة هي: الشركات الدولية النشاط، والحركات الثورية عبر ـ القومية، والشعوب التي بلا دول. ويخص أندرسون النظام الإقليمي الخليجي من تلك الفواعل عبر ـ القومية (وبالذات في عقد السبعينيات): بشركات النفط العالمية، والأكراد، والفلسطينيين، والبلوش، والجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج[17].

---

(١٤) عرض روبرتو أليبوني لرؤى متعددة لتحديد وتعريف مفهوم البحر المتوسط كنظام إقليمي وكيف أن البرتغال وموريتانيا شاركتا فيما عرف بحوار «٥ + ٥» بين خمس دول أوروبية متوسطية، والدول الخمس العربية أعضاء الاتحاد المغاربي. انظر: روبرتو أليبوني، «البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص [الإقليمية مقابل الكونية]،» ترجمة سلوى حبيب، السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد ١١٨ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤)، ص ٦٦ ـ ٦٧. وحول الخلافات حول تحديد مفهوم الشرق الأوسط، انظر: Binder, «The Middle East as a Subordinate International System,» pp. 415-419.

(١٥) Bruce M. Russett, *International Regions and International System; A Study in Political Ecology*, Rand McNally Series in Comparative Government and International Politics (Chicago, IL: Rand McNally, [1967]), p. 2.

(١٦) حول أهمية الفواعل عبر ـ القومية في النظام العالمي، انظر: Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, «Transgovernmental Relations and International Organizations,» *World Politics*, vol. 27, no. 1 (October 1974), pp. 39-62.

(١٧) أندرسون، «الخليج العربي كنظام فرعي إقليمي،» ص ٩٨ ـ ٩٩.

ليس هناك شك بالطبع في قيمة وأهمية أدوار الفواعل «غير الدول» أو عبر ـ القومية، ولكن هذه الدراسة تركز بصفة رئيسية على تحليل تفاعلات الأعضاء من الدول في النظام على أن يتم تناول أدوار وتفاعلات العناصر أو الفواعل عبر القومية ضمن سياق التحليل، إذ إنه من الصعب الحديث عن النفط دون ذكر لدور الشركات النفطية ودور منظمة أوبك كنظام إقليمي فرعي «وظيفي»، كما يستحيل الحديث عن التفاعلات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي ودور شاه إيران كحارس للخليج في عقد السبعينيات دون الحديث عن أزمة ظفار ودور الجبهة الشعبية لتحرير ظفار، ثم الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج في هذه الأزمة.

أما بالنسبة لعضوية الدول في النظام الإقليمي الخليجي، فإن المعايير الخمسة التي تم استخلاصها من تحليل أدبيات تعريف النظم الإقليمية تحسم الخلاف الذي يمكن أن يثار حول عضوية وحدود النظام الإقليمي الخليجي بحيث تتحدد بالدول الثماني المطلة على سواحل الخليج العربي[١٨].

فالنظام الإقليمي الخليجي، وفق هذا التكوين وتلك العضوية، يضم أكثر من ثلاثة أعضاء، كما أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة هي منطقة أو إقليم الخليج العربي. ويربط بين أعضاء النظام جوار جغرافي يمتد من إيران إلى العراق فالسعودية والكويت وباقي وحدات النظام الثماني، إضافة إلى ذلك، هناك درجة كبيرة من التجانس وشبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الدول أعضاء النظام بحيث أصبح هذا النظام مختلفاً أو مميزاً (Differentiated) في تفاعلاته من النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي، إذ لم تعد تفاعلات النظام الخليجي وتطورات الأحداث داخله، كما يقول ايفرون. مجرد انعكاسات للأحداث في مركز النظام الشرق أوسطي (الصراع العربي ـ الإسرائيلي)[١٩]. ولذلك يستخلص أندرسون من هذا التطور أن دول الخليج العربي باتت تعتبر نظاماً فرعياً بحد ذاتها[٢٠].

وإذا كانت هناك بعض التحفظات على عضوية إيران أو العراق في هذا النظام،

---

(١٨) المعايير الخمسة هي:

ـ وجود أكثر من ثلاث دول تشارك في عضوية النظام.

ـ إن النظام يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.

ـ وجود تجاور أو تقارب جغرافي بين وحدات النظام.

ـ إن وحدات النظام تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية الخاصة بالنظام.

ـ وجود درجة ملحوظة من التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

(١٩) Yair Evron, *The Middle East: Nations, Superpowers, and Wars* (New York: Praeger, [1973]), p. 193.

(٢٠) أندرسون، المصدر نفسه، ص ١٠٢.

فإن هذه التحفظات ترجع إلى اعتبارين: **الأول** نظرة بعض الباحثين إلى انخفاض مستوى التجانس بين كل من إيران والعراق مع الدول الست الأخرى[٢١]، **والثاني** ضآلة إطلالة العراق على شواطئ الخليج.

ربما يكون التجانس بين إيران والدول العربية الخليجية السبع، بما فيها العراق، أقل منه بين هذه الدول، وكذلك قد يكون مستوى التجانس بين العراق وهذه الدول الست أقل منه فيما بينها، لكن هذا قد يكون بالنسبة للتجانس السياسي دون غيره من أنواع التجانس الأخرى. كما أن التجانس ليس المعيار الرئيسي في تحديد حدود النظام الإقليمي.. هذا الشرط ربما يكون خاصاً بالنظم الإقليمية القومية أكثر منه بالنظم الإقليمية الأخرى. فالتفاعل هو المعيار الأهم. وإذا أخذنا التفاعل كمعيار لتحديد وتعريف حدود النظام الإقليمي الخليجي، سنجد أن إيران والعراق في مقدمة الدول ذات الوزن والاعتبار داخل هذا النظام.

أما بالنسبة لمسألة ضآلة الساحل العراقي على الخليج العربي، فهي ليست مبرراً كافياً لإبعاد العراق عن عضوية النظام الإقليمي الخليجي[٢٢]، لكن ربما تكون شدة أو ضعف حاجة الدولة للخليج كشريان مائي معياراً أكثر أهمية في تأكيد أو نفي مشاركة أي دولة في عضوية النظام. فضيق الساحل العراقي على الخليج والذي لا يتجاوز كثيراً الـ ١٥ كم من أهم العوامل التي تجعل العراق شديد العصبية في علاقاته مع الدول المجاورة، وبخاصة الكويت، نظراً لأن هذه الإطلالة الضيقة على الخليج هي المنفذ الوحيد للعراق على الخارج، ومن دونها يكون العراق دولة مغلقة بلا أية سواحل. ومع تزايد اعتماد العراق على الصادرات النفطية زاد اعتماده على الخليج، وبدأ يسعى إلى توسيع سواحله بما يتناسب مع احتياجاته الاقتصادية والتجارية والعسكرية المتزايدة، ومن ثم كانت أزمة الحدود بينه وبين الكويت[٢٣].

---

(٢١) انظر الخلاف حول مكانة التجانس كأحد مقومات النظم الإقليمية في تحليل كانتوري وشبيغل ومقارنته بالعامل التفاعلي عند بيرسون: Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, *The International Politics of Regions; a Comparative Approach* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1970]), p. 22, and Pearson, «Interaction in an International Political Subsystem: The Middle East, 1960-1964,» pp. 80-96.

(٢٢) Graz, *The Turbulent Gulf*, p. 19.

ويثير محمد جابر الأنصاري حجة ضآلة إطلالة العراق على ساحل الخليج نفسها كمبرر لإبعاده عن النظام الخليجي وشؤون الخليج، انظر: الأنصاري، «عن زيارة باقر الحكيم للسعودية: آفاق جديدة للعلاقات العربية ـ الإيرانية».

(٢٣) انظر انعكاسات ضيق الساحل العراقي على السياسة الخارجية العراقية في: شفيق ناظم الغبرا، «الخليج ودول الجوار: حالة الكويت والعراق،» ورقة قدمت إلى: ندوة «دول مجلس التعاون ودول الجوار.. العلاقة وتأثيرها على التنمية»، منتدى التنمية، اللقاء السنوي الثامن عشر، الكويت، ٢٠ ـ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٩٧.

الأمر يختلف بالطبع بالنسبة لدول خليجية أخرى لها سواحل طويلة على الخليج أو سواحل بديلة. فليست هناك دولة خليجية أخرى غير العراق تواجه أزمة اختناق ساحلية. فالسعودية مع طول سواحلها على الخليج لها ساحل أطول امتداداً على البحر الأحمر، وعمان مع محدودية ساحلها الخليجي لها بديل أطول على خليج عمان وبحر العرب، كما تطل دولة الإمارات هي الأخرى على خليج عمان من خلال إمارة الفجيرة ومنطقتي كلباء وخورفكان التابعتين لإمارة الشارقة.

وقد تكشف مدى حاجة العراق لسواحله الخليجية مع بداية حربه مع إيران عام ١٩٨٠، عندما أُغلقت أنابيب النفط العراقية عبر الأراضي السورية[٢٤]، الأمر الذي اضطر العراق لبناء خط أنابيب نفط يمر عبر الأراضي السعودية بمحاذاة خط النفط السعودي من السواحل الشرقية السعودية على الخليج إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر.

ولا تقل أهمية الخليج بالنسبة لإيران عنه بالنسبة للعراق، على رغم أن الساحل الإيراني على الخليج هو أطول السواحل ويصل إلى ١٢٠٠ كم، وعلى رغم أن لإيران ساحلاً طويلاً يطل على خليج عمان المفتوح على المحيط الهندي[٢٥]. فالخليج يشكل أهمية حيوية للوجود الإيراني كوجود قومي مستقل. وهذه الحقيقة جعلت الإيرانيين شديدي الحساسية لأي تهديد فعلي أو محتمل أو حتى مجرد إدراك لاحتمال هذا التهديد للأمن والمصالح الإيرانية الأخرى في الخليج.

ويمكن تثمين أهمية الخليج بالنسبة لإيران من خلال دراسة البيئة الجيوستراتيجية للموقع الإيراني. فالحدود الشمالية كانت تواجه الاتحاد السوفياتي بكل ضخامته. وازدادت الخطورة السوفياتية بعد التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان. أما في الشرق، فإن إيران تواجه إلى جانب الوجود السوفياتي في أفغانستان منطقة شبه القارة الهندية بكل اتساعها وضخامة سكانها الذين يتجاوزون المليار نسمة. وفي الغرب من إيران هناك تركيا والعراق. هذا يعني أنه من دون الخليج في الجنوب الإيراني كان يمكن لإيران أن تصبح بلداً مغلقاً من دون أية منافذ بحرية مثل أفغانستان[٢٦].

وعلاوة على أن الخليج هو المنفذ البحري على العالم الخارجي، نظراً لصعوبة التضاريس في المناطق الجبلية الوعرة المطلة على ساحل خليج عمان، فإن الثروة النفطية الإيرانية تتركز بصفة رئيسية في منطقة خوزستان وفي الجرف القاري في الخليج. ومن

---

(٢٤) شارلز كاريه، «التحالف غير الطبيعي بين سوريا وإيران،» السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٨)، ص ٣١٣ ـ ٣١٥.

(٢٥) عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٣٢ ـ ٣٤.

(٢٦) Shirin T. Hunter, «Gulf Security: An Iranian Perspective,» in: Ahrari, ed., *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond*, p. 32.

دون الحقول النفطية الجنوبية هذه كان يمكن أن تصبح إيران في عداد الدول الأشد فقراً. وهذه كلها أمور تجعل إيران شديدة الارتباط بالخليج على مستوى الأمن وعلى مستوى المصالح(٢٧). لهذه الأسباب كان شاه إيران واضحاً في التعبير عن ذلك في معرض تفسيره للأسباب التي دفعته لإرسال قوات إيرانية لتحارب في إقليم ظفار العماني إلى جانب قوات السلطان ضد الثوار.. قال الشاه:

«نعم ان لي قوات في ظفار تحارب جنباً إلى جنب مع قوات السلطان. الثورة في ظفار شيوعية، وأنا ضد الشيوعية في المنطقة. ليست هذه مسألة عقائد فقط، ولكنها مسألة أمن. لنضع الخريطة أمامنا ونتكلم: هذا هو خليج هرمز مخرجي إلى المحيط.. إلى العالم.. هو معبر البترول الإيراني كله. مائة وثمانون مليون دولار هي قيمة النفط الإيراني الذي يمر كل يوم في خليج هرمز. مائة وثمانون مليون دولار قيمة النفط الذي يمر لي كل يوم في المضيق.. والمضيق مختنق تقريباً.. ممر الملاحة فيه على مرمى حجر من الشاطئ، فهل تظن أنني أسمح لنظام معاد لي أن يقوم على الشاطئ العربي للخليج.. هل أسمح لنظام شيوعي أن يقوم هناك؟ من جانبي ـ وأنا أقولها بوضوح ـ لا أقبل ولا أحتمل. المضيق شريان الحياة لبترول إيران، وبترول إيران حياتها الآن. وإذن فأنا لا أسمح ولا أحتمل»(٢٨).

إلى هذا الحد ترتبط إيران بالخليج، وربما العراق أيضاً وبالدرجة نفسها. والمدلول العملي لهذا الارتباط هو وجود درجة عالية ومكثفة من التفاعلات الإيرانية والعراقية في الخليج، ويكفي أن الخليج شهد حربين مدمرتين على مدى أقل من عشر سنوات كانت إيران طرفاً مباشراً في احداهما، وكان العراق طرفاً مباشراً في الاثنتين ضمن الصراع على تأكيد النفوذ الإقليمي.

ثانياً: هيكلية النظام الإقليمي الخليجي

المقصود بدراسة هيكلية النظام الإقليمي الخليجي في هذا المبحث التعرف على خصائص هذه الهيكلية باعتبارها محدداً رئيسياً في تفاعلاته. فدرجة الاستقطاب داخل النظام وطبيعة عملية الحراك بين قطاعاته وداخلها تؤثر بدرجة كبيرة في تفاعلاته.

وتكشف درجة الاستقطاب داخل النظام طبيعة أنماط علاقات القوة داخله، هل هي علاقات صراعية أم تنافسية أم تعاونية؟ ويمكن الاستعانة هنا بنماذج مورتون كابلان الستة الشهيرة لمعرفة طبيعة علاقات القوة داخل النظام الإقليمي الخليجي(٢٩).

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٢٨) نص حديث مع الشاه لصحيفة: الوطن (الكويت)، ٢/٩/١٩٧٥.

(٢٩) Morton A. Kaplan, *System and Process in International Politics* (New York: John Wiley, 1962), pp. 98-112.

أما دراسة الحراك (Mobility)، فتركز على تتبع ما يحدث من تبدل في مواقع فواعل النظام داخل القطاعات الثلاثة على مدى سنوات الدراسة لمعرفة تأثير هذا القبول في أدوار هذه الفواعل وأنماط التفاعلات داخل النظام. فمواقع هذه الفواعل لا تتسم دائماً بالجمود، وكثيراً ما يحدث انتقال لموقع أحد هذه الفواعل من المركز إلى الأطراف أو العكس، وقد تصل معدلات كثافة تفاعل إحدى القوى الخارجية المؤثرة (ضمن نظام التغلغل) إلى درجة تجعلها تقترب من مركز النظام. وهنا تلعب معايير بيرسون الثلاثة: النزاع والمشاركة والمساعدة دوراً ملحوظاً في كشف واقع الحراك الحادث داخل النظام[٣٠].

وسوف نركز في هذا المبحث على دراسة القطاعين المحوري (المركزي) والطرفي داخل النظام الإقليمي الخليجي مرجئين دراسة دور القوى الخارجية إلى باب مستقل ندرس فيه تأثير البيئة الإقليمية والدولية في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي.

١ ـ القطاع المحوري (المركزي)

يتكون هذا القطاع من الدول التي تملك مقاليد النفوذ داخل النظام، أو كما يقول كانتوري وشبيغل من دولة أو مجموعة دول تشكل بؤرة مركزية للسياسة الدولية في منطقة معينة[٣١]. وتحدد فواعل هذا القطاع بالدول الكبرى الثلاث في النظام التي تملك، كما يقول مايكل هدسون، أكبر قوة عسكرية واقتصادية، وأكبر وزن ثقافي وأكبر نفوذ سياسي داخل إقليم الخليج. هذه الدول هي: إيران والعراق والعربية السعودية[٣٢]. ولو طبقنا المعيار «التفاعلي» لفيليب بيرسون، فسوف نجد أن هذه الدول الثلاث هي نفسها الأكثر انغماساً في تفاعلات النظام[٣٣].

٢ ـ القطاع الطرفي

وفقاً لمعياري «القوة» و«التفاعل» فإن القطاع الطرفي للنظام يضم الدول الخمس الصغيرة والصغرى في النظام، وهي الإمارات العربية المتحدة وعُمان والكويت وقطر

---

(٣٠) Pearson, «Interaction in an International Political Subsystem: The Middle East, 1960-1964,» pp. 80-96.

(٣١) Cantori and Spiegel, *The International Politics of Regions; a Comparative Approach,* p. 20.

(٣٢) Michael C. Hudson, «The Middle East,» in: James N. Rosenau, Kenneth W. Thompson and Gavin Boyd, eds., *World Politics: An Introduction* (New York: Free Press, 1976), pp. 468-475.

(٣٣) Pearson, «Interaction in an International Political Subsystem: The Middle East, 1960-1964,» pp. 85-96.

والبحرين. ويتفق أغلب الباحثين مع هذا التوصيف لفواعل النظام الإقليمي الخليجي داخل القطاعين المحوري والطرفي[٣٤]، لكن توجد بعض الاختلافات المحدودة في الرؤى، لكنها لا تؤثر في جوهر هذه الهيكلية المقترحة للنظام. ففي الوقت الذي تقر فيه روز ماري زحلان بأن القطاع المحوري يضم ما تسميه بالقوى الإقليمية: العراق وإيران والعربية السعودية، فإنها تخرج عُمان من القطاع الطرفي وتجعلها في مستوى وسيط بين القطاعين استناداً إلى أنها كانت في القرن التاسع عشر إحدى القوى الإقليمية[٣٥]. أما د. محمد عبد الغني سعودي، فيعطي الأولوية للقوة البشرية، وبناءً على ذلك يقسم النظام الخليجي إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يضم كلاً من إيران والعراق، وهما دولتان ذواتا حجم سكاني كبير نسبياً، ولكل منهما قاعدة زراعية إلى جانب القاعدة النفطية، وهما تعانيان فائضاً في الأيدي العاملة. ويضم القسم الثاني كلاً من العربية السعودية وعُمان، وهما دولتان ذواتا حجم سكاني متوسط، وتغطي الصحراء معظم أرجائهما، وتعاني كل منهما نقصاً في العمالة، وبخاصة العمالة الفنية والماهرة. أما القسم الثالث، فيضم كلاً من الكويت والإمارات والبحرين وقطر، وهي «دول المدينة»، حيث تضم العاصمة معظم السكان، وتعتمد اعتماداً كلياً على النفط، وتستورد الأيدي العاملة بدرجة كبيرة بحيث أصبح عدد الوافدين يساوي، بل يفوق عدد المواطنين[٣٦]. ولكن هذه الدول على رغم ضعفها السياسي والاجتماعي، فإنها تمتلك القوة النفطية التي تحيطها، كما يقول انفر كوري، بمكانة بين دول العالم، وبخاصة الدول المستهلكة للنفط[٣٧]. ولذلك فإن هذه الدول لم تعدم وسائل وفرص المساومة والموازنة مع القوى الثلاث الكبرى داخل النظام، بل وامتلاك القدرة على التأثير في ميزان القوى داخل النظام.

---

(٣٤) يتفق غسان سلامة وعبد الخالق عبد الله، وانفر كوري وم. س. عجواني ومحمد حسنين هيكل على هذا التوصيف وهو مما يتفق مع تحليل بنية القوة في: «ثانياً: هيكلية النظام الإقليمي الخليجي،» و«ثالثاً: خصوصية نشأة النظام الإقليمي الخليجي،» من هذا الفصل. انظر: سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ١٨٠ ـ ١٨٤؛ عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» ص ١٣٥؛ محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢؛ انفر كوري، «الوضع الجيبوليتيكي لمنطقة الخليج العربي،» مراجعة نبية الأصفهاني، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)، العدد ١ (١٩٧٥)، ص ١٤، و
Agwani, *Politics in the Gulf*, p. 74.

(٣٥) روز ماري زحلان، «مجتمعات دول الخليج الحديثة،» مراجعة فهد الناصر، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، السنة ٢١، العددان ٣ ـ ٤ (خريف ـ شتاء ١٩٩٣)، ص ٢٤٢.

(٣٦) محمد عبد الغني سعودي، «الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم،» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٥، العدد ٢٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩)، ص ٢١.

(٣٧) كوري، «الوضع الجيبوليتيكي لمنطقة الخليج العربي،» ص ٢٤٢.

وتسمح مستويات القوة داخل النظام وتعدد وتباين الطموحات السياسية بالتمييز بين أدوار القوى الكبرى الثلاث المكونة للقطاع المحوري، وفقاً لتصنيف ديفيد مايرز لفواعل القطاع المحوري إلى مهيمن ومساوم وموازن، حيث تأخذ إيران دور القوة الساعية والطامحة للهيمنة. أما العراق فيقوم بمنافسة إيران حول دور المهيمن الإقليمي ويسعى أيضاً إلى القيام بدور المناوئ للقوة الإيرانية في طموحها للهيمنة الإقليمية، في حين أن العربية السعودية على رغم طموحاتها في زعامة عربية ـ إسلامية على دول الشاطئ العربي للخليج، فإنها كانت تقوم في أغلب الأحيان بدور الموازن الإقليمي بين القوتين المتناحرتين إيران والعراق(٣٨).

وهكذا تبدو هيكلية النظام أقرب إلى نظام القطبية الثنائية التعددية كما وصفه روزكرانس منها إلى نظام القطبية المتعددة أو نظام القطبية الثنائية بسبب خصوصيات دور القوة السعودية وطبيعته، وكذلك دور بعض القوى الصغيرة (الكويت وعُمان) في الصراع الإقليمي. فهي لم تكن من الفعالية بحيث تعتبر قطباً ثالثاً متنافساً على الزعامة الإقليمية في مواجهة إيران والعراق، ومن ثم يأخذ النظام الإقليمي الخليجي صفة النظام المتعدد الأقطاب، ولكنها في الوقت نفسه لم تكن من الضعف بحيث يمكن تجاهلها كلياً كفاعل له دور في تحديد توجهات النظام، وبما يفرض وجود نظام ثنائي القطبية(٣٩).

وقد اعتبر روزكرانس أن النظام القائم على القطبية الثنائية التعددية هو الأقدر على أن يتحكم في الصراعات الدولية، وأن يحقق أعلى درجة من الاستقرار، حيث يسمح للدولتين العظميين بتنظيم الصراع في تلك الموضوعات التي لا تتعلق بهما، كما تقوم الأقطاب المتعددة الأخرى بالعمل كوسطاء ومناطق عزل في الصراع بين القطبين الأعظم، وفي كلتا الحالتين فإن الصراع لن ينتهي ولكن سوف يمكن ضبطه والتحكم فيه على أقل تقدير(٤٠).

هذه الصورة المتفائلة لأداء النظام القائم على القطبية الثنائية المتعددة لم يعرفها النظام الإقليمي الخليجي، فلا القوتان الكبيرتان (إيران والعراق) استطاعتا ضبط الأزمات المثارة بين الفواعل الستة الأخرى، ولا هذه الفواعل الستة، وعلى رأسها

---

(٣٨) حول خصائص ومستويات القوة بين وحدات النظام الخليجي، انظر: «ثانياً: هيكلية النظام الإقليمي الخليجي،» و«ثالثاً: خصوصية نشأة النظام الإقليمي الخليجي،» من هذا الفصل.

(٣٩) حول خصائص الدور السعودي كقوة موازنة في النظام الخليجي ودور القوى الخليجية الصغيرة ضمن هذا الدور، انظر: Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 46-50.

(٤٠) Richard N. Rosecrance, «Bipolarity, Multipolarity, and the Future,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 10, no. 3 (September 1966), p. 322.

العربية السعودية، تمكّنت من التوسط بين القوتين الكبيرتين لحل مشاكلهما والحيلولة دون وصولها إلى مستوى الأزمة العنيفة على نحو ما حدث في انفجار حرب الثماني سنوات بين إيران والعراق(٤١).

قد يرجع ذلك إلى أن افتراضات روزكرانس هي مجرد افتراضات نظرية، أو لأن النظام الخليجي ليست له مواصفات النظام الدولي الذي كان يتحدث عنه، أو لأن النظام الخليجي لم يمتلك آليات ومواصفات أخرى لضبط التفاعلات داخله، مثل امتلاك سياسات اقتصادية تكاملية تحد من شيوع النزاعات والصراعات العسكرية، كما هو الحال في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا على سبيل المثال.

هذه الهيكلية الأقرب إلى مواصفات القطبية الثنائية المتعددة ظلت سائدة بصفة أساسية طيلة عقد السبعينيات، لكنها شهدت تطورين بارزين: **الأول** في أوائل عقد الثمانينيات بظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار/مايو ١٩٨١ كنظام فرعي إقليمي متفرع عن النظام الإقليمي الخليجي(٤٢). **والثاني** دخول الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي في القطاع المحوري ضمن هيكلية النظام الإقليمي الخليجي في أعقاب أحداث حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) وتطوراتها.

وقد جاء ظهور هذين التطورين بمثابة إعلان وتأكيد على حدوث عملية حراك في هيكلية النظام مقترنة بحدوث عملية تغير في موازين القوى كان من نتائجها تغيير بعض معالم هيكلية النظام وتعديل في أدوار بعض فواعله بدرجة أثرت بوضوح في أنماط تفاعلات النظام في عقدي الثمانينيات والتسعينيات بحيث جاءت هذه التفاعلات مختلفة ومتمايزة مما كان في عقد السبعينيات.

ويمكن تحديد أهم معالم هذين التطورين من منظور تأثيرهما في هيكلية النظام في الفقرات التالية:

---

(٤١) Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim*, «Conclusion,» pp. 295-296.

(٤٢) انظر بهذا الخصوص: نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٩، ومحمد السعيد ادريس، «دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي،» المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٣٩ ـ ٥٧.

ويصف عبد الله الأشعل مجلس التعاون بأنه تجمع إقليمي (Regional Grouping) أو ترتيب إقليمي (Regional Arrangement) أو تنظيم إقليمي (Regional Organisation) ويشبهه برابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). انظر: عبد الله الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٠)، ص ٣٠ ـ ٣١ و٣٨ ـ ٤١.

أ ـ التطور الأول: مجلس التعاون الخليجي وهيكلية النظام الإقليمي الخليجي

كان لتشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين العربية السعودية وكل من الكويت والإمارات وعُمان وقطر والبحرين نتائج شديدة الأهمية في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي. لكن أهم هذه النتائج على صعيد هيكلية النظام هو تغيير نظام القطبية داخل النظام الإقليمي الخليجي من القطبية الثنائية التعددية إلى نموذج أقرب إلى نظام القطبية المتعددة[٤٣]. فالقطب الثالث الذي ظهر بتشكيل مجلس التعاون الخليجي امتلك من عناصر القوة ما يجعله قادراً على موازنة قوة القطبين الآخرين[٤٤] (انظر الجداول أرقام (٢ ـ ١) و(٢ ـ ٣) و(٢ ـ ٥) و(٢ ـ ١٠)).

فمساحة هذا القطب الثالث تفوق مساحة إيران والعراق معاً، كما أن عائداته النفطية وإنفاقه العسكري تجاوزت بدرجات كبيرة عائدات وإنفاق القوتين الأخريين. وهذا يعني، من الناحية النظرية على الأقل، أن مجلس التعاون امتلك كل عناصر القوة، ربما باستثناء القوة البشرية، لموازنة أدوار القوة الإيرانية والقوة العراقية وإحداث التوازن المطلوب في تفاعلات النظام، وخلق إمكانية وجود أنماط متعددة من التفاعلات من شأنها تقليل احتمالات الحرب داخل النظام.

لكن من الناحية الفعلية لم يُحدث تشكيل مجلس التعاون الخليجي تلك التحولات الإيجابية داخل النظام لسبب رئيسي هو أن المجلس لم يستطع أن يتحول إلى تكتل حقيقي داخل النظام الإقليمي الخليجي، وظل أقرب إلى صيغة المنظمة الإقليمية التشاورية، تجتمع قمته سنوياً للتشاور فيما يعني القيادات السياسية العليا من شكليات العلاقة بين الدول الأعضاء دون أن يأخذ الرؤساء صفة التمثيل لهذه المنظمة، أي دون أن يقوم المجلس بانتخاب أحد أعضائه من الملوك والأمراء رئيساً له. فالرئاسة، وفقاً للنظام الأساسي، تكون للدورة لا للمجلس، وهو ما يعني أن مسؤولية رئيس الدورة تنتهي بانتهاء تلك الدورة[٤٥].

فقد أولى النظام الأساسي للمجلس أهمية فائقة لمبدأ «السيادة الوطنية» للدول

---

(٤٣) في تفاصيل مزايا النظام المتعدد الأقطاب، انظر: Karl W. Deutsch and David Singer, «Multipolar Power Systems and International Stability,» *World Politics*, vol. 16, no. 3 (April 1964), p. 390.

(٤٤) مصطلح «القطب» هنا نستخدمه مجازياً للدلالة على ظهور تكوين سياسي له قرارات وسياسات وتطلعات مميزة عن القوتين الأخريين.

(٤٥) محمد عبد الغني سعودي، «مجلس التعاون لدول الخليج العربي: مقوماته ـ إنجازاته ـ معوقاته،» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ١٨، العدد ٧٠ (تموز/يوليو ١٩٩٣)، ص ١٨٣.

الأعضاء. فالتصويت في المجلس يخضع لقاعدة الإجماع وليس الأغلبية، أي أن كل دولة تمتلك تلقائياً حق الاعتراض (الفيتو) داخل المجلس، وفضلاً عن ذلك فإن النظام الأساسي ضمن عدم طغيان أجهزة المجلس على الخصوصيات الذاتية لكل دولة عضو، حيث جعل سلطات صنع القرار في يد المجلس الأعلى[٤٦]. وإمعاناً في الحفاظ على السيادة الوطنية لكل دولة، فإن المجلس لا يصدر قرارات واجبة النفاذ في الدول الأعضاء، ولكن ما يحدث، للأخذ بتوجيهات المجلس، أن تقوم الدول الأعضاء بإصدار قوانين وقرارات وطنية لتنفيذ ما يصدر عن المجلس الأعلى[٤٧]. ولذلك فإن جميع القواعد والتدابير والأنظمة التي تصدر في نطاق المجلس ليس لها الأثر المباشر في الدول الأعضاء بمجرد صدورها، بل لا بد من إصدار تشريع داخلي بتبنيها أخذاً بمبدأ «ثنائية القانون». وعادة ما تتأخر الدول الأعضاء في إصدار التشريع الداخلي لاعتبارات تقدرها كل دولة. كما أن عملية إصدار القوانين الوطنية قد تثير بعض الإشكالات سواء من حيث مصدرها أو توقيتها أو قوة إلزاميتها[٤٨].

هذا العزوف عن القبول بسياسات وتوجيهات جماعية أكثر اندماجية في إطار المجلس ترجع لأسباب كثيرة في مقدمتها ظروف نشأة الدول الأعضاء وتركيزها على خلق الشخصية الوطنية المستقلة، ومن ثم الالتزام بشكل مطلق بمبدأ السيادة الوطنية، ومنها حساسية هذه الدول إلى النزوع السعودي نحو فرض سياسة استتباع (Satellization) على الدول الصغيرة أعضاء المجلس وإملاء خياراتها السياسية على هذه الدول[٤٩] وهناك من يضيف سبباً آخر هو أن مجلس التعاون الخليجي يعني لكل عضو من المشاركين فيه غير ما يعنيه للأعضاء الآخرين. فقد شكل بالنسبة للسعودية، بحجمها الجغرافي وثروتها النفطية الضخمة وأهميتها الدينية وعدد سكانها الكبير، «منتدى» تلعب فيه دور الشريك الأكبر. ومن جهة ثانية، شكل للكويت «منبراً» تتصرف من خلاله على أساس أنها البلد الأكثر تأهيلاً لقيادة البلدان الأصغر لخلق توازن مع الشريك الأكبر «السعودية». أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، فالمجلس كان بمثابة «ملجأ آمن» يقيها من تطورات سياسية إقليمية

---

(٤٦) حول خصائص النظام كما هي واردة في النظام الأساسي للمجلس، انظر: عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي (الرياض: المؤلف، ١٩٨٣)، ص ١٣٩ ـ ١٥٢.

(٤٧) انظر الورقة التي قدمها عبد الله القويز إلى ندوة: التشريعات الاقتصادية في الدولة: تطبيقاتها ونتائجها (أبو ظبي: غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، ١٩٩٢).

(٤٨) سعودي، «مجلس التعاون لدول الخليج العربي: مقوماته ـ إنجازاته ـ معوقاته،» ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٤٩) سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ٥١٥ ـ ٥٣٣.

عاصفة. أما عُمان فقد نظرت إلى تشكيل مجلس التعاون على أنه إطار تنطلق منه إلى تأكيد هويتها والتأثير في الأحداث في المنطقة، وإعطاء سياستها الخارجية التي تقوم على أساس علاقات أوثق مع الغرب، درجة من الدعم الخليجي الجماعي[٥٠].

هذه الاعتبارات كلها أثرت في مسار حركة التفاعلات داخل النظام الإقليمي الخليجي[٥١]، فعلى الرغم من أن هيكلية النظام تحولت، بنشوء مجلس التعاون، إلى هيكلية ثلاثية القطبية، فإن أنماط التفاعلات لم تكن محصورة في الإطار الضيق لمثلث العلاقات بين القوى الإقليمية الثلاث: إيران والعراق ومجلس التعاون، ولكنها أخذت ثلاثة مسارات مميزة هي: مسار العلاقات بين القوى الإقليمية لمثلث العلاقات (إيران والعراق ومجلس التعاون)، ومسار العلاقات بين الدول الست أعضاء مجلس التعاون، ومسار العلاقات بين الدول الست أعضاء مجلس التعاون منفردة مع كل من إيران والعراق.

ب ـ التطور الثاني: الولايات المتحدة كفاعل محوري في النظام

كان من أهم النتائج التي أسفرت عنها حرب الخليج الثانية دخول الولايات المتحدة كطرف أساسي في معادلة منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية متجاوزة الدور المتعارف عليه في الأدبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية التي تعلي من شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التفاعلات. لقد فرضت عوامل كثيرة هذا الدور الأمريكي الجديد، منها ما يخص التحولات الجديدة في النظام العالمي وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى أحادية مسيطرة على قيادة النظام، ومنها ما يخص النظرة الأمريكية لإقليم الخليج، وحجم المصالح الأمريكية فيه، ومنها ما يخص الاتفاقات الأمنية والعسكرية التي وقعتها الدول الخليجية أعضاء مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة، بشكل منفرد، وكبديل للأمن الجماعي الخليجي ولصيغة إعلان دمشق[٥٢].

---

(٥٠) رياض نجيب الريس، «الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٥١) يمكن استخدام مصطلح «النظام الفرعي التراتبي» الذي يتألف من قوة كبرى واحدة على عدد من الدول كما وصفه زيمرمان واستخدمه غسان سلامة في تحليله للنظام الفرعي للجزيرة العربية على النظام الفرعي الخاص بمجلس التعاون الخليجي. انظر: سلامة، المصدر نفسه، ص ٥٠٥.

(٥٢) انظر في تفاصيل هذه التطورات: مصطفى علوي، «أمن الخليج وتحالفات ما بعد الحرب: نظام أمن أم ترتيبات أمنية غير مترابطة؟،» في: مصطفى علوي، محرر، **مصر وأمن الخليج بعد الحرب** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٦٠ ـ ٨٥، ومحمد السعيد ادريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج،» في: عبد المنعم المشاط، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢١١ ـ ٢٤٨.

لقد ظهر العديد من الاجتهادات الخاصة بالنظام الأمني الإقليمي الخليجي في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية. كان منها صيغة (٦ + ١)، أي مجلس التعاون الخليجي وإيران، ومنها صيغة (٦ + ٢)، أي مجلس التعاون الخليجي مع مصر وسوريا، ولكن في النهاية كانت الولايات المتحدة هي الاختيار الراجح لدول مجلس التعاون الخليجي[٥٣].

وبدخول الولايات المتحدة كفاعل رئيسي مسؤول عن ضمان الأمن الإقليمي للخليج أخذت هيكلية النظام شكلاً جديداً. هذه الهيكلية الجديدة للنظام الإقليمي الخليجي تأخذ شكل المستطيل بدلاً من الشكل المثلثي للعلاقات الذي ظهر في عقد الثمانينيات بتشكيل مجلس التعاون الخليجي. ويطلق جيمس بيل على هذا المستطيل للعلاقات اسم «مستطيل التوتر»[٥٤]. (انظر الشكل رقم (١ ـ ١)).

فالزوايا الأربع لمستطيل التوتر في الخليج تضم الفواعل الأربعة الرئيسية في النظام وهي: إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق والولايات المتحدة الأمريكية. وهذه العلاقات المعقدة التي تربط بين هذه الفواعل الأربعة تشمل أشكالاً من التعاون والصراع والاستمرارية والتغير. فكل فاعل من هذه الفواعل الأربعة في حالة صراع متوازن دقيق مع الأطراف الأخرى باستثناء وحيد، وهو العلاقة بين الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة مع الائتلاف الهش في النظام، أي مجلس التعاون الخليجي، وهو الوضع الذي يقوم فيه هذا الائتلاف الهش، باعتباره أضعف الأطراف الإقليمية الثلاثة، بتعزيز موقعه عن طريق طرف خارجي[٥٥]. وهكذا فإن القوة المهيمنة العالمية التي تقف بقوة خلف الطرف الأضعف الذي يؤيد استمرار الوضع الراهن تجد نفسها ـ لا محالة ـ في نزاع مع القوتين الإقليميتين المؤيدتين للتغيير، أي إيران والعراق، وهما بدورهما في حالة نزاع بعضهما مع بعض. فالقوة الثورية المهيمنة إقليمياً (إيران) تعتبر خصماً طبيعياً للدولة المعتدية ذات النزعة العسكرية (العراق)، ويسعى كل منهما إلى السيطرة الإقليمية[٥٦].

---

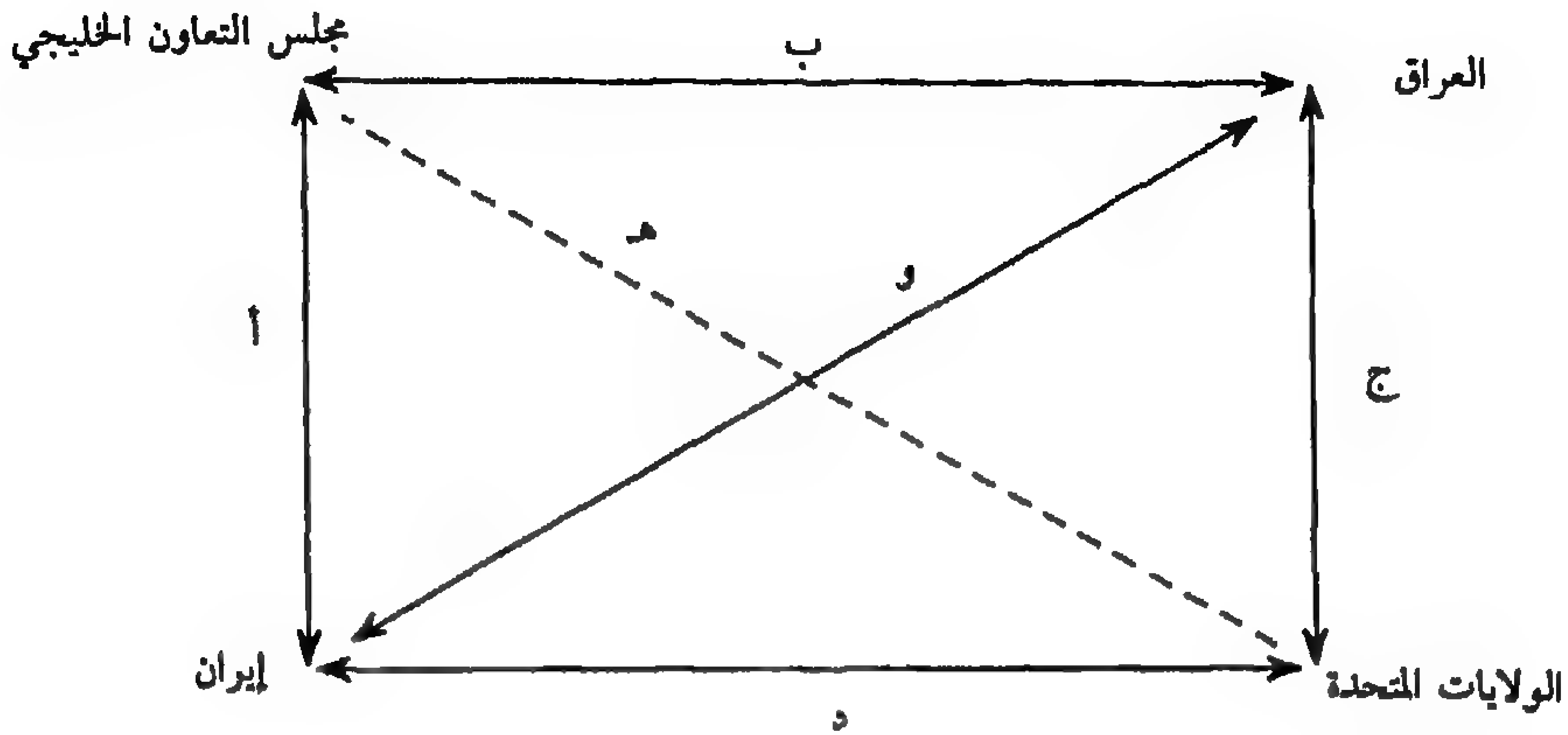
(٥٣) لفهم آلية هذا التحول وطبيعة فهم الولايات المتحدة لدورها في الخليج بعد قيادتها الناجحة لحرب عاصفة الصحراء، انظر: Zalmay Khalilzad, «The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony,» *Survival*, vol. 37, no. 2 (Summer 1995).

(٥٤) James A. Bill, «The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension,» in: Jamal S. Ahrari, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability* (Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996) pp. 101-102.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١١٠.

الشكل رقم (١ ـ ١)
مستطيل التوتر



وفق هذا التصور يمكن تمييز العلاقات كالتالي:

أ ـ وجود خمسة مسارات صراعية داخل النظام هي مسار العلاقات الإيرانية ـ العراقية (الخط أ)، ومسار علاقات العراق ومجلس التعاون الخليجي (الخط ب)، ومسار علاقات مجلس التعاون الخليجي وإيران (الخط أ)، ومسار علاقات إيران والولايات المتحدة (الخط د)، ومسار علاقات الولايات المتحدة والعراق (الخط جـ).

ب ـ وجود مسار واحد للعلاقات التعاونية ويتركز في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة (خط هـ).

وهكذا يبدو أن النظام الإقليمي الخليجي، في ظل هذه الهيكلية، يواجه وضعاً خطراً يغلب عليه الصراع وعدم الاستقرار. ولذلك يصعب تصور استمرارية هذه الهيكلية وهذا الوضع دون حدوث تغييرات جوهرية حقيقية يكون من شأنها نزع أسباب الصراع وإرساء قواعد للتعاون باعتباره السبيل الوحيد للإبقاء على النظام.

ثالثاً: خصوصية نشأة النظام الإقليمي الخليجي

يؤرخ للنظام الإقليمي الخليجي بأواخر عام ١٩٧١، حيث برزت معالم منظومة جديدة من العلاقات بعد أن اكتملت وحدات النظام بحصول كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة قطر على الاستقلال السياسي والشخصية الدولية المستقلة.

وقد ارتبطت نشأة النظام بثلاث تطورات أكسبته خصائص مميزة ساهمت في

إكسابه شخصيته المستقلة كنظام إقليمي فرعي، وأثرت بدرجة كبيرة في أنماط تفاعلاته، وفي علاقاته بالنظام الدولي والنظم الإقليمية المجاورة، وعلى الأخص النظام الإقليمي العربي. هذه التطورات هي الانسحاب العسكري البريطاني من إقليم الخليج وما نتج منه من حدوث «فراغ قوة» داخل الإقليم، وحداثة نشأة «الدولة ـ الوطنية» في أربع من وحدات النظام إثر استقلالها عن الاستعمار البريطاني هي: دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة قطر، إضافة إلى عُمان التي تحررت رسمياً من السيطرة البريطانية بتولي السلطان قابوس السلطة في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠ عقب عملية انقلابية دبرتها بريطانيا ضد والده السلطان سعيد بن تيمور(٥٧)، وقد أثارت هذه الحادثة العديد من القضايا ذات الأولوية التي تتعارض مع ما نشأ من فراغ القوة وبالذات مطالب تدعيم الأمن الإقليمي. وأخيراً جاء تفجر الثروة النفطية ليزيد من عمق قضايا الأمن الإقليمي وحساسيتها، وليرفع من قدرات الدول الصغيرة على المناورة والتوازن مع القوى الأكبر داخل الإقليم.

١ ـ الانسحاب البريطاني وفراغ القوة

في ١٦ كانون الثاني/يناير من عام ١٩٦٨ أعلن هارولد ويلسون رئيس الحكومة البريطانية (حكومة حزب العمال) قراراً في مجلس العموم البريطاني يقضي بسحب القوات البريطانية من الخليج مع نهاية عام ١٩٧١.

كان القرار مفاجئاً ليس فقط بالنسبة لإمارات الخليج أو للقوى الإقليمية الخليجية والعربية أو للقوى الكبرى في العالم، بل أيضاً بالنسبة إلى البريطانيين أنفسهم، ذلك أن هذا القرار جاء مغايراً لمجمل الترتيبات الخاصة بقواعد بريطانيا العسكرية في شرق السويس، وبالذات منذ خسارة مواقعها في عدن، حيث كانت قد اتجهت إلى تحويل قواعدها من عدن إلى الخليج العربي بشكل تدريجي. وشهدت منطقة

---

(٥٧) في عام ١٨٧١ قامت بريطانيا بغزو مسقط حيث أعادت السلطان إلى الحكم بعد هزيمته أمام قوات الإمامة عام ١٨٦٨، وحولت عمان بحكم الأمر الواقع إلى مستعمرة بريطانية. ولقد كان فرض الحكم البريطاني الاستعماري النتيجة الثالثة لانهيار الامبراطورية العمانية، حيث كانت النتيجة الأولى هي تحويل عمان إلى خراب اقتصادي كان له دوره في ربطها بالعالم الخارجي. أما النتيجة الثانية فكانت تعميق الصراع بين الشاطئ (مسقط) وبين الداخل الجبلي (نزوى والرستاق). ويذكر أن البريطانيين لم يعترفوا مطلقاً بأن عمان كانت مستعمرة بل دولة مستقلة تقوم بريطانيا بتقديم «النصح» و«المساعدة» لها بفعل التزامات منصوص عليها في المعاهدات. حول تفاصيل هذا النوع الاستعمار وامتداده حتى سقوط حكم السلطان سعيد في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠، انظر: فرد هوليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عُمان**، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، ط ٣ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، ص ١٩١ ـ ٢٢٠. انظر أيضاً: Agwani, *Politics in the Gulf*, pp. 29-31.

الخليج توسعاً عسكرياً بريطانياً لم يسبق له مثيل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فتم إنشاء مطار مدني في قاعدة العيش في البحرين، وفي الجزء الجنوبي الغربي من مدينة المنامة أنشأت بريطانيا قاعدة الهملة عام ١٩٦٢، على رغم وجود قاعدة الصخيرة القريبة. وفي عُمان أيضاً قامت بريطانيا بإنشاء قاعدة بحرية وجوية في جزيرة مصيرة القريبة من مضيق هرمز، وتوسيع القاعدة البريطانية في الشارقة، واشتركت القوات البحرية البريطانية مع البحرية الأمريكية في استخدام قاعدة الجفير في البحرين، إضافة إلى ذلك فإن بريطانيا أنشأت مراكز تجميع لقواتها في إمارة قطر في مسعيد ودخان[٥٨]. وأكملت هذا كله بنقل مركز القيادة العسكرية البريطانية للشرق الأوسط من عدن إلى البحرين قبل شهرين فقط من قرار رئيس الوزراء بالانسحاب من الخليج[٥٩].

وفضلاً عن ذلك، فإن قرار الإنسحاب جاء متعارضاً مع الصعوبات التي سبق أن أوضحها وزير الدفاع البريطاني دنيس هيلي في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٧ الذي أعلن تشككه في قدرات الحكومات المحلية في الخليج على حماية الاستقرار، وقال «إن الرحيل البريطاني سيحدث اضطراباً قبل أن توجد أسس بديلة للاستقرار في المنطقة مما قد يؤدي إلى صراع طويل»[٦٠].

لذلك، كان منطقياً أن تتفجر الخلافات داخل الحكومة البريطانية حول هذا القرار، ولم تستطع الحكومة إخفاء التوترات التي حدثت داخلها بين وزارتي الدفاع المتمسكة بالوجود العسكري ووزارة الخارجية الداعية للانسحاب، ولديها العديد من المبررات والحجج المنطقية، سياسية واقتصادية، ترجح تغيير نمط الوجود البريطاني في الخليج بما يحقق كفاءة أفضل في تحقيق الأهداف[٦١].

ولم تفوّت المعارضة في حزب المحافظين الفرصة لإظهار التحدي لقرار حكومة العمال ورفض قرار الانسحاب، إذ قام ادوارد هيث زعيم حزب المحافظين بزيارة لبلدان الخليج عام ١٩٦٩، وعند عودته إلى لندن أعلن أن فترة الاستقرار الطويلة التي تمتع بها الخليج معرضة الآن للخطر، ووجه اللوم لحزب العمال لأنه خلق الشكوك باتجاه قرار الانسحاب. وبعد عودة المحافظين إلى الحكم في انتخابات حزيران/ يونيو

---

(٥٨) محمد حسن العيدروس، **العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥)، ص ٣٥٣.

(٥٩) فريد هوليداي، **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران**، ترجمة زاهر ماجد (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥)، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٦١) لمعرفة حسابات قرار الانسحاب البريطاني، انظر: F. Gregory Gause III, «British and American Policies in the Persian Gulf, 1968-1973,» *Review of International Studies*, vol. 11, no. 4 (October 1985), pp. 247-273.

١٩٧٠ حاول غلاة المحافظين التنسيق مع الإدارة الأمريكية للتراجع عن قرار الانسحاب من الخليج، لكن، وبعد بضعة أشهر من التردد، أعلنت حكومة المحافظين في آذار/مارس ١٩٧١ أن القرار الذي اتخذ سابقاً لا يمكن نقضه، ومن ثم استمر الانسحاب البريطاني قدماً[٦٢].

وكانت مجمل الخلافات البريطانية حول هذا القرار تتركز حول أمر «فراغ القوة» الذي سينشأ نتيجة الانسحاب العسكري البريطاني. كانت الأسئلة تتردد كثيراً: هل سينشأ فراغ أمني؟ من الذي سيملأ هذا الفراغ؟ ولمصلحة من؟

لم تكن بريطانيا وحدها التي شعرت بالقلق، بل شاركتها الولايات المتحدة وإيران خشية حدوث اضطرابات داخلية أو إقدام الاتحاد السوفياتي على ملء الفراغ. وظهر العديد من الكتابات التي تحذر من الأخطار التي ستصيب المصالح الحيوية في العالم إذا لم يتحرك الغرب لملء هذا الفراغ[٦٣]. وكان مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في جامعة جورج تاون قد أدرج ثلاثة أخطار متوقعة في الخليج نتيجة الانسحاب البريطاني هي[٦٤]:

أ ـ حدوث اضطرابات داخل الدول الخليجية نفسها.

ب ـ حدوث نزاع بين دول الخليج.

ج ـ نمو نفوذ القوى الأخرى في الخليج.

ولذلك عقد في طهران مؤتمر لسفراء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ترأسه جوزيف سيسكو وكيل الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط في نيسان/ابريل ١٩٧٠، كانت أهم الموضوعات المدرجة للبحث فيه هي مستقبل الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني، والتخوف من وقوع الخليج تحت النفوذ الروسي[٦٥]. وقبل

---

(٦٢) انظر بهذا الخصوص مناقشات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون للمخاطر التي ستواجه مصالح العالم غير الشيوعي إذا تم الحد من حرية الحركة من وإلى الخليج أو إذا منعت هذه الحرية تماماً. انظر: مايكل كلير، إيران، ١٩٠٠ ـ ١٩٨٠: الثورات المعاصرة، القوى السياسية والاجتماعية، دور الدين والعلماء، التسلح وسياسة التوكيل (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٧٢.

كما نادى ألفين كوتريك وديفيد أبشير بضرورة ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطاني لأن الاتحاد السوفياتي سوف يملأه كعادة موسكو دائماً في المناطق. انظر: كلير، المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٦٤) حسن علي الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ١٢١، وهامش رقم (١)، ص ١٣٨.

(٦٥) العيدروس، العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١، ص ٣٦٢.

الأمريكيين تَحَركَ البريطانيون للعمل من أجل سد الفراغ بما يتماشى مع المصالح والأهداف البريطانية. ولهذا الغرض قام جورنوي روبرتس وزير الدولة للشؤون الخارجية والمكلف بشؤون الشرق الأوسط في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ بمهمة سرية للاستطلاع بهدف إقامة منظمة دفاع مشترك بين كل من إيران والسعودية والكويت لسد الفراغ وللدفاع عن أمن الخليج. وكادت المهمة تتكلل بالنجاح بعد الزيارات العديدة التي قامت بها الأساطيل السوفياتية إلى الموانئ العراقية والتي أثارت بعض المخاوف لدى إيران والعربية السعودية، إلا أن مهمة روبرتس لم تنجح نتيجة الرفض الإيراني والسعودي والكويتي ولأسباب متباينة[٦٦].

كانت إيران حريصة على أن تملأ هي الفراغ وأنها صاحبة الحق في ذلك، فهي تعتبر أنها أقوى دولة في الخليج، وأن الخليج بحيرة إيرانية. لذلك أصدرت بياناً أوضحت فيه موقفها من الانسحاب البريطاني في ١/٤/١٩٦٨ وتضمن ما يلي:

أ ـ معارضة ارتباط المنطقة ببريطانيا.

ب ـ المطالبة بما تدعيه من الأراضي التي سلختها بريطانيا منها ومعارضة تسليمها للعرب، وتأكيد التمسك بالحقوق الإيرانية في الخليج «الفارسي»[٦٧].

أما الكويت فقد أعلنت عزمها على مقاومة أي حلف مقترح في الخليج. كما أعلنت السعودية أنها لا ترغب في الدخول في الأحلاف، وأن أمن الخليج العربي من أمن الأمة العربية، الأمر الذي أدى ببريطانيا إلى سحب مشروعها، بل نفي وجوده من الأصل، حيث صرح المبعوث البريطاني أنه لم يقترح حلفاً مشتركاً[٦٨].

لم يكن العراق، على رغم انشغاله الشديد بأوضاعه الداخلية في تلك الفترة، بعيداً عن هذه التفاعلات، فقد كان يراقب مساعي الإحلال الأمريكية والإيرانية للوجود البريطاني في الخليج، لذلك بادر بإعلان تصديه لأية أطماع أجنبية في الخليج العربي، وأبدى استعداده لتقديم المساعدات المادية والعسكرية والاقتصادية لأقطار الخليج العربي للمحافظة على عروبته[٦٩]. وأعلن الرئيس صدام حسين أنه «يتعين استخدام كل الوسائل ضد أي جندي ينتهك السيادة العربية سواء كان إيرانياً أو

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٣٦٧.

(٦٧) سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)، الكتاب الثاني: إمارات ساحل عمان، ص ٢٥.

(٦٨) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٧)، ص ٣٣١.

(٦٩) محمد محمود متولي، حوض الخليج العربي، المكتبة الجغرافية الحديثة؛ ٦، ٢ ج (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤)، ج ٢ ص ٦٣١.

صهيونياً أو فرنسياً أو سوفياتياً أو أمريكياً». وأضاف «ليس من المسموح للسوفيات ـ وهم أصدقاء العراق ـ احتلال أراضٍ سعودية، لأن العربية السعودية ليست خارج الخريطة العربية، وسيجد السوفياتُ الجندي العراقي الذي يحمل السلاح لحماية الأراضي السعودية قبل الجندي السعودي»(٧٠).

وهكذا كان قرار الانسحاب البريطاني من الخليج الذي تزامن مع نشوء النظام الإقليمي الخليجي سبباً رئيسياً ومباشراً في إثارة قضية أمن الخليج بشكل لم يحدث من قبل، عندما كانت بريطانيا تقود الهيمنة في الخليج. فقد كشف هذا الانسحاب الغطاء عن إحدى أغنى مناطق العالم وأكثرها أهمية استراتيجية وخلق فراغَ قوة خطيراً، وأصبح الخليج مركزاً للتنافس بين القوتين العظميين، كما تزايدت حدة التوترات بين دول الخليج مع تعارض مصالحها وتصادم أيديولوجياتها وأنظمتها السياسية المختلفة(٧١).

وبسبب ذلك ولد النظام الإقليمي الخليجي وسط بيئة شديدة التوتر والاضطراب، وتلازمت مسيرته مع الضغوط المتزايدة لغياب الأمن الاقليمي، إلى درجة أن هذا الغياب للأمن الإقليمي ونتائجه السلبية أضحت سمة أساسية من سمات النظام الإقليمي الخليجي غير المستقر.

٢ ـ حداثة نشأة «الدولة ـ الوطنية» في الخليج

كان من أهم النتائج التي ترتبت على الانسحاب البريطاني من الخليج في أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ظهور أربع دول مستقلة هي: دولة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وعُمان، إضافة إلى الكويت التي كانت قد حصلت على استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٦١(٧٢).

---

(٧٠) محمد جاسم محمد، **الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربي: رؤية عربية**، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي؛ ٦٥ (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣)، ص ١٠٤.

(٧١) الإبراهيم، **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج**، ص ١٢١، و David E. Long, *Confrontation and Cooperation in the Gulf,* Middle East Problem; no. 10 (Washington, DC: Middle East Institute, 1974).

(٧٢) حول ظروف وملابسات استقلال هذه الدول، انظر: العيدروس، **العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١**، ص ٣٤٩ ـ ٣٨٣، ٣٨٥، ٤٠٩ و٤١١ ـ ٤٥٧؛ هوليداي، **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران**، ص ٦٩ ـ ٨٦؛ محمد غانم الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة** (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٩٨ ـ ١٣١؛ رياض نجيب الريس: **صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١** (بيروت: دار النهار، الخدمات الصحافية، ١٩٧٣)، ص ٣٣٠ ـ ٣٤٥، و«الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية،» ص ٥ ـ ١٢؛ عادل الطبطبائي، «هل تتحقق وحدة الخليج..؟» **الوطن**: ٢٤ ـ ٢٦، ٢٨ =

وقد واجهت هذه الدول الحديثة العهد، بل قبل لحظة ولادتها، مقتضيات التنسيق والتوحيد وأعباء مواجهة التحديات الخارجية والتهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي، في الوقت نفسه الذي كانت مطالبة فيه بتركيز الاهتمام على توفير متطلبات البناء الذاتي وتدعيم الاستقلال الوطني، وهي متطلبات تكون عادة على حساب إمكانيات التنسيق والتعاون والتكامل مع الدول الأخرى الشركاء في الإقليم، إن لم تجعل مثل هذا التنسيق أو التكامل غير ممكن.

لقد واجهت هذه الدول، ومنذ البداية، صعوبات كبيرة في التنسيق بين متطلبات المهمتين: مهمة البناء الذاتي الداخلي التي تفترض إعطاء الأولوية للاستقلال والسيادة الوطنية لتثبيت وجود الدولة على الخريطة السياسية الدولية وتركيز الاهتمام على الاستقرار الداخلي، ومهمة التفاعل الإيجابي مع متطلبات الأمن والتكامل الإقليميين والمساهمة في تفعيل أداء النظام الجديد بما تستلزمه من ضرورة تقبل فكرة التنازل عن ممارسة بعض صلاحيات السيادة الوطنية.

هذه الصعوبات ازدادت تعقيداً في ظل بعض الخصوصيات الذاتية لهذه الدول وبعض الظروف والحساسيات التي اقترنت بعملية استقلالها ونشأتها، وحكمت بدرجة كبيرة أنماط سياساتها الداخلية والخارجية. نذكر من أهمها:

أ ـ الآثار السلبية للعلاقة الخاصة جداً التي سبق أن ربطت السلطة الاستعمارية البريطانية بهذه الدول على مدى قرن ونصف القرن (عمر العلاقة الرسمية، في حين أن العلاقة غير الرسمية أطول من ذلك بكثير). طيلة هذه السنوات كانت مشيخات الخليج معتمدة اعتماداً كاملاً على الحماية البريطانية ضمن إطار علاقة تبعية فريدة أحكمت كل شيء بعدد لا يحصى من المعاهدات والاتفاقات إلى درجة أن آخر المقيمين البريطانيين في الخليج السير جفري آرثر عبّر عن ذلك بقوله إنه «عندما حاولت بريطانيا أن تفتش عن جميع المعاهدات التي تربط بينها وبين إمارات الخليج لم تستطع حصرها، وبالتالي فقد اكتفت بالنص على إلغاء جميع الاتفاقات دون حصر عندما قامت بريطانيا بتبادل وثائق الاستقلال»[٧٣].

بدأت هذه العلاقة في عشرينيات القرن الماضي باتفاقيات هدنة ملاحية دائمة (A Perpetual Maritime Truce) التي فرضتها بريطانيا على مشيخات الخليج. من هنا

=و٣١/١٢/١٩٨١، و John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics and Petroleum*, James Terry Duce Memorial Series; v. 3 (Washington, DC: Middle East Institute, 1975), pp. 200-222.

(٧٣) محمد الرميحي، «الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي،» المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ١٣ (آذار/مارس ١٩٨٠)، ص ٧٧.

أخذت هذه المشيخات، فيما بعد، اسم «الدول المهادنة» (The Trucial States). وكانت هذه الاتفاقيات تهدف إلى القضاء على ما أسمته بريطانيا بالقرصنة (Piracy). وتدريجياً بدأت بريطانيا تتعهد بالقيام بمسؤوليات أكبر في مشيخات الخليج، مثل حفظ السلام فيما بين هذه المشيخات، ومساندة العائلات الحاكمة ضد التحديات السياسية الداخلية، وحمايتها من الضغوط من جانب العائلة السعودية الحاكمة في وسط الجزيرة العربية. وتطورت العلاقة إلى شكل من أشكال التعهد المتبادل، حيث تتعهد بريطانيا بإدارة السياسة الخارجية، مقابل أن تذعن هذه المشيخات للنفوذ البريطاني بإدارة شؤونها الداخلية والتجارية(٧٤).

وقد توالى توقيع حكام هذه المشيخات على اتفاقيات ومعاهدات من هذا النوع في أعوام ١٨٦١ و١٨٨٠. ولكن في عام ١٨٩٢ تم التوقيع على اتفاقية مميزة بين الشيخ خليفة بن عيسى أمير البحرين والبريطانيين، اتخذت فيما بعد نموذجاً لمعاهدات مماثلة مع سبعة من حكام المشيخات الأخرى نصت على ما يلي(٧٥):

- إنني وتحت أية ظروف لن أدخل في اتفاقيات أو مراسلات مع أية قوة غير الحكومة البريطانية.

- لن أوافق على إقامة أي عميل لأية دولة أخرى داخل حدودي من دون تصديق من الحكومة البريطانية.

- إنني وتحت أية ظروف لن أتخلى عن أي جزء من حدودي أو أرهنه أو أسمح باحتلاله لأي كان سوى الحكومة البريطانية.

إضافة إلى ذلك، فإن بريطانيا في محاولة لمزيد من تقوية وجودها في الخليج أرغمت حكام المشيخات على التوقيع على مجموعة أخرى من المعاهدات أعطتها حق احتكار امتيازات النفط في أراضيها، فوقعت مع الكويت على معاهدة عام ١٩١٣، ومع البحرين عام ١٩١٤، ومع عُمان ومشيخات الساحل عام ١٩٢٠(٧٦).

وبفضل هذه المعاهدات استطاعت بريطانيا أن تسيطر على كل شيء في هذه المشيخات إلى درجة تفوق كثيراً أنماط العلاقات الاستعمارية التقليدية، وتتجاوز مفهوم «الحماية» الذي كانت تتخفى وراءه(٧٧). وقد عبرت بريطانيا أصدق تعبير عن العلاقة

---

(٧٤) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 33-34.

(٧٥) هوليداي، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٧٦) Hassan Hamdan Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States* (London: Saqi Books, 1994), p. 36.

(٧٧) حول الخلافات القانونية التي أثيرت حول مفهوم الحماية البريطانية في الخليج، انظر: حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها (بيروت: كتلة مؤسسة الحياة، ١٩٧٣)، ص ٤١.

في ردها الشديد القسوة على النقاش الذي دار في اجتماعات الدورة الرابعة للمجلس الأعلى حول الشكل الدستوري لإعلان الاتحاد التساعي (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٩) في أبو ظبي. كان المجتمعون يتساءلون عما إذا كان من حق الاتحاد ككل التفاوض مع بريطانيا لإلغاء الحماية، فردت بريطانيا أنه: «لا علاقة للاتحاد بهذه الاتفاقيات، وأنها عقدت في الأصل مع أجداد الأمراء - بصفتهم زعماء قبائل لا أمراء على دول»[٧٨]. وهنا نلحظ أن بريطانيا رفضت منذ البداية النزوع الحقيقي للاتحاد بين الإمارات التسع حينما قررت التفاوض انفرادياً مع كل إمارة على حدة. ويفهم من هذا أنها بالقدر الذي شجعت فيه الاتحاد، إلا أنها كانت لا تريد له أن يحمل بذور قوته منذ نشأته.

لقد استغل البريطانيون هذه المعاهدات أسوأ استغلال، فاحتكروا الامتيازات النفطية، ومنعوا الحكام المحليين من إعطاء امتيازات نفطية لمؤسسات أجنبية من دون الموافقة البريطانية، وكذلك منحت البنوك البريطانية امتيازات خاصة. وعلى سبيل المثال أُعطي البنك البريطاني للشرق الأوسط وحده امتيازاً شاملاً في الكويت عام ١٩٤٢، واستبعدت بموجب هذا الامتياز كل البنوك الأجنبية الأخرى. وكانت العملة المتداولة في الخليج هي «الروبية الهندية»، مؤكدة بذلك وسيلة أخرى للنفوذ البريطاني[٧٩].

كما سيطر البريطانيون على الحياة السياسية في إقليم الخليج.. حتى في حالة عدم وجود ممثلين رسميين لهم في الحكم، فإن المستشارين غير الرسميين كانوا يلعبون دوراً قوياً. وللدلالة على ذلك، فإن السير تشارلز بلغريف كان المستشار الذي اعتمد عليه في تقديم النصائح، وبالتالي فإنه هو الذي حكم البحرين منذ عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٥٦[٨٠]. واهتم البريطانيون بالتأثير في توجهات السياسة الخارجية لمشيخات الخليج. فقد فرضت عليها عزلة كاملة ومنعتها من الاتصالات الخارجية إلا عن طريقها، وعملت على احتواء انتشار حركة القومية العربية، ومنع نجاح تسلل الحركات الراديكالية العربية وعزلها عن بقية وطنها العربي، وإغلاقها أمام تسلل النفوذ السوفياتي وتسهيل النفوذ الغربي[٨١].

لقد كان التدخل البريطاني سافراً في شؤون الإقليم، فحرصت بريطانيا على تأمين بقاء العائلات الحاكمة في السلطة، وقوّت، بل وفي بعض الحالات خلقت، الانقسامات والصراعات داخل الأسر الحاكمة للحصول على مزيد من الامتيازات

---

(٧٨) الريس، صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ - ١٩٧١، ص ١٢.

(٧٩) هوليداي، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ص ٥٢.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٨١) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, pp. 36-38.

والاتفاقيات الجديدة أو للتخلص من تمرد أحد الحكام، على نحو ما حدث عندما أرسل البريطانيون المقيم السياسي وسفينتين حربيتين إلى البحرين وعزلوا الحاكم الشيخ عيسى بن خليفة، وعلى نحو ما تآمروا على عزل الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة عام ١٩٦٥ لمواقفه المؤيدة للناصرية، وللحفاوة التي استقبل بها وفد جامعة الدول العربية برئاسة السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة، وإعلان موافقته على فتح مكتب للجامعة في إمارة الشارقة، وإهدائه قطعة أرض لكي يبنوا فوقها مكتباً للجامعة، الأمر الذي أثار خوف البريطانيين وسخطهم الشديد حول تصاعد التيارات الوطنية، وهذا ما دفعهم إلى عزل الشيخ صقر بل وطرده في منتصف الليل على أول طائرة متجهة إلى البحرين. كما أحاط الجيش البريطاني بطائرة وفد الجامعة العربية في رأس الخيمة، وعندما وافق حاكمها على هبوط الطائرة سد الجيش البريطاني مدرج المطار بالبراميل الفارغة، ولم يمكنها من الهبوط. ولم تترك بريطانيا الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة بعد ذلك، بل مارست ضده الابتزاز والتهديد، وأرادت عزله، وأثارت قبائل الشحوح ضده حتى تفصل منطقة الرمس وتجعلها إمارة مستقلة، وقد يكون ذلك راجعاً لارتباط الشيخ صقر بن محمد القاسمي بالشيخ صقر بن سلطان القاسمي وتحالفهما معاً(٨٢).

ولم يتورع البريطانيون عن اصطناع تقسيمات حدودية لخلق تشكيلات سياسية لا تتماشى مع الواقع الاجتماعي للإقليم، فوضعوا بذور التفتيت والانقسام الذي لم يعرفه إقليم الخليج من قبل، والذي ظل موحداً فيما عرف بـ «عُمان» بمعناها الشامل، والبحرين في إطارها التاريخي. وهم لم يكتفوا بالتقسيم وخلق الكيانات السياسية التي تخدم مصالحهم بصفة أساسية، بل كانوا يقومون بتوسيع أو إنشاء إمارات جديدة أو إزالتها بحسب ما تتطلبه مصالحهم(٨٣).

فقد ساعدوا في عملية تفكيك الإمبراطورية العمانية في القرن التاسع عشر بتشجيع فصل زنجبار عن عُمان في سنة ١٩٦٨، كما فصلوا ساحل عُمان (دولة الإمارات الآن) عن عُمان الداخل أو داخل عُمان (سلطنة عُمان الآن)، وضمنوا بذلك أن أي تطور في صناعة النفط سيبقى تحت سيطرة المؤسسات الغربية التي كانت تمتص عائدات تلك الدول(٨٤)، ثم فصلوا دبي عن أبو ظبي في سنة ١٨٣٩، وقطر عن البحرين في ١٨٦٨، ورأس الخيمة عن الشارقة في ١٩٢١. وشجعوا توسيع إمارة

---

(٨٢) هوليداي، المصدر نفسه، ص ٥٢ و٨٤. انظر أيضاً: العيدروس، العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١، ص ٣٥٦ و٥٣١، وسليم اللوزي، رصاصتان في الخليج (بيروت: مؤسسة الحوادث للصحافة والنشر، ١٩٧١)، ص ١٢.

(٨٣) الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، ص ٩٩ ـ ١٠٢.

(٨٤) هوليداي، المصدر نفسه، ص ٥٢.

أبو ظبي في سنة ١٨٧١ للوقوف أمام امتداد الأتراك في تلك الفترة(٨٥)، كما اقتطعت منطقة «كلباء» من إمارة الشارقة وحولتها إلى إمارة عام ١٩٣٦، لكنها عادت مرة أخرى للشارقة سنة ١٩٥٢ عندما انتهت مصلحة بريطانيا منها.

وبهذه السياسات استنزف البريطانيون قدراً هائلاً من ثروات دول الخليج، وكرسوا التخلف وزرعوا بذور الشقاق والصراع والتنافس بسبب النزاعات الحدودية التي نشأت عن عمليات التقسيم، غير العفوية بالطبع، التي استهدفت الإبقاء على هذه الإمارات منقسمة ومتصارعة وغير قادرة على التوحد.

ب ـ استمرار النفوذ البريطاني في دول الخليج بعد الاستقلال سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً، من خلال العديد من الأدوات والوسائل التي كان من أبرزها معاهدات الصداقة التي حرص البريطانيون على التوقيع عليها مع الدول الخليجية في الوقت ذاته الذي ألغيت فيه المعاهدات السابقة.

وقد اعتبر البريطانيون معاهدات الصداقة هذه أساساً ثابتاً لاستمرار المساهمة البريطانية الفعالة في استقرار المنطقة، وفي الوصول إلى علاقات جديدة وحديثة بين بريطانيا والدول المعنية على نحو ما أوضح وزير الخارجية اليك دوغلاس هيوم(٨٦).

ومن واقع تحليل هذه المعاهدات وأنماط العلاقات البريطانية الجديدة مع الدول الخليجية الحديثة الاستقلال، خلص باحثون إلى أن الانسحاب البريطاني من الخليج لم يكن يعني اختفاء النفوذ والوجود البريطاني، بل على العكس كان يعني تثبيت هذا النفوذ، ولكن عبر وسائل وأشكال جديدة تتواءم مع التطورات السياسية التي كانت تجتاح المنطقة، وبالذات حركة التحرر الوطني العربية(٨٧). وقد حرص جورج براون وزير الخارجية البريطاني (حكومة العمال) أمام مجلس العموم على توضيح هذا المعنى (١٨/٧/١٩٦٨) وهو يدافع عن قرار الانسحاب الذي اتخذته حكومته عندما قال: «إن هناك فرقاً بين الوجود والوجود العسكري ويجب ألا يخلط بينهما أحد»(٨٨).

وإضافة إلى معاهدات الصداقة الجديدة التي تلائم روح العصر، وقّع البريطانيون على اتفاقية إعادة انتشار (Redeployment) أمكن عن طريقها نقل وظائف القاعدتين

---

(٨٥) Rosemarie Said Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates: A Political and Social History of the Trucial States* (London; New York: Macmillan, 1978), pp. 102-103.

(٨٦) العيدروس، العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١، ص ٣٧٧ ـ ٣٨٠.

(٨٧) يتفق فريد هوليداي مع م. س. عجواني بهذا الخصوص، انظر: هوليداي، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ص ٨٤. وانظر أيضاً: Agwani, *Politics in the Gulf*, pp. 121-122.

(٨٨) أمل ابراهيم الزياني، البحرين، ١٧٨٣ ـ ١٩٧٣: دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج (بيروت: مطابع دار الترجمة والنشر لشؤون البترول، ١٩٧٢)، ص ١٣٨.

البحريتين في البحرين والشارقة إلى قاعدة مصيرة في عُمان. كما احتفظ البريطانيون في الوقت نفسه بوجود عسكري لهم في الدول الجديدة من خلال تعاقدات شخصية لعسكريين بريطانيين عملوا كمستشارين أو مدربين في شؤون الدفاع أو الأمن الداخلي، للقيام بأدوار مهمة في التدريب والعمليات(٨٩). لكن الوجود العسكري البريطاني في عُمان كان شديد الوضوح في محاربة التمرد العسكري الثوري في ظفار بالتنسيق مع إيران(٩٠).

هذا النفوذ تدعم من خلال الدور البريطاني المباشر في إنشاء الهياكل السياسية ومؤسسات الحكم في الدول الجديدة. فمنذ أن أدركت بريطانيا أن بقاءها في الخليج كقوة استعمارية وعسكرية غير مرغوب فيه، وأنه تهديد لمصالحها ونفوذها، بدأت تغير من سياسة التفكيك «مبدأ فرق تسد» إلى انتهاج سياسات تجميعية وفقاً لمبدأ «وحّد تسُد» (Unite and role)(٩١)، والقيام ببعض الإصلاحات السياسية، مثل استبدال حاكم بحاكم آخر أكثر استنارة وقدرة على التكيف مع متطلبات التغيير الضرورية لتأمين الاستقرار على نحو ما حدث في أبو ظبي بتولي الشيخ زايد بدلاً من أخيه الشيخ شخبوط (آب/أغسطس ١٩٦٦)، وفي عُمان بتولي السلطان قابوس بدلاً من والده السلطان سعيد بن تيمور (تموز/يوليو ١٩٧٠)(٩٢). وكانت بريطانيا قد أسست عام ١٩٥٢ «مجلس المهادنة» بين إمارات الساحل المتصالح السبع (أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة) لتشجيع القيام بسياسات إدارية مشتركة وللتمهيد لتكوين فدرالية سياسية. وعقد هذا المجلس اجتماعين على الأقل برئاسة الوكيل السياسي البريطاني في دبي. ثم أنشأت «قوات كشافة ساحل عُمان» كنواة لجيش اتحاد في المستقبل، وأعادت تشكيل هذه القوات مرة أخرى بعد إخفاقها تحت اسم «كشافة ساحل عُمان المهادن»، وأنشأت في عام ١٩٦٥ صندوقاً للتنمية وشجعت البحرين وقطر وأبو ظبي على المساهمة فيه من أجل توفير التسهيلات التعليمية والصحية والاتصالات في منطقة ساحل الخليج(٩٣).

كانت بريطانيا تهدف من وراء تلك الإصلاحات والمشروعات إلى النهوض بشعوب المنطقة إلى الحياة العصرية، وعدم إتاحة الفرصة للحركات اليسارية كي تنتشر،

---

(٨٩) Agwani, Ibid., pp. 121-122.

(٩٠) يمكن الرجوع لمزيد من التفاصيل حول هذا الدور إلى: هوليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان،** ص ٢٢٣ ـ ٢٦٤.

(٩١) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States,* p. 38.

(٩٢) العيدروس، **العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١،** ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

(٩٣) Agwani, *Politics in the Gulf,* p. 26.

والسماح للشركات البريطانية بالدخول إلى المنطقة لإقامة المشاريع العمرانية والخدمات الأخرى لتحقيق هدفين في وقت واحد: امتلاك فرص ومنافذ جديدة للاستغلال والنفوذ من ناحية، وتأمين المنطقة والحفاظ على الأوضاع القائمة لمواجهة المد اليساري القومي من ناحية أخرى[٩٤].

لم يخرج مشروع الاتحاد التساعي ـ الذي دعت إليه بريطانيا ورعته عقب الإعلان في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ عن انسحابها من الخليج في نهاية عام ١٩٧١ ـ عن هذين الهدفين، ولذلك تراجعت عن الحماس له عندما وجدت أنه يمكن أن يسبب أضراراً للمصالح البريطانية والغربية نتيجة الرفض الإيراني لهذا الاتحاد لوجود البحرين ضمن أعضائه، حيث كانت إيران تطالب بضم البحرين. وكان الاتحاد السباعي هو البديل الأكثر انسجاماً مع تطورات مصالح القوتين الإقليميتين (إيران والسعودية) ومصالح القوى الغربية (بريطانيا والولايات المتحدة)، فكانت «الصفقة» الشهيرة التي خرج بها مشروع الاتحاد السباعي إلى النور باسم «الإمارات العربية المتحدة» في تموز/يوليو ١٩٧١، وأعلن استقلال البحرين في آب/أغسطس ١٩٧١ وتبعتها قطر في أيلول/سبتمبر ١٩٧١، وفي الثاني من كانون الأول/ديسمبر أعلن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بعضوية ست إمارات فقط دون إمارة رأس الخيمة التي لحقت بالاتحاد في شباط/فبراير ١٩٧٢. وكان الثمن هو السماح لإيران باحتلال جزر الإمارات الثلاث أبو موسى (التابعة للشارقة) وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، أي قبل يوم واحد من الانسحاب العسكري الرسمي البريطاني من الخليج[٩٥].

هذا الدور الذي قامت به بريطانيا في «هندسة» أوضاع الخليج السياسية قبيل الانسحاب جعلت النفوذ البريطاني قوياً ومؤثراً داخل الدول الخليجية الجديدة، وقام هذا النفوذ بدور قوي ومؤثر في سياسات وتفاعلات تلك الدول في الداخل وعلى المستويين الإقليمي الخليجي والدولي.

ج ـ ضعف الهياكل الوطنية السياسية والاقتصادية والعسكرية في الدول الجديدة لجملة من الأسباب أهمها أن هذه الدول لم تكن دولاً ولم تتوفر لها المقومات الفعلية

---

(٩٤) قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر**، ص ٣٢٤.

(٩٥) حول تفاصيل هذه الصفقة وأطرافها، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١؛ فريدون هويدا، **سقوط الشاه محمد رضا بهلوي** (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢)، ص ٥١؛ روح الله ك. رمضاني، **سياسة إيران الخارجية، ١٩٤١ ـ ١٩٧٣**، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جردي (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤)، ص ٤٣١، والعيدروس، **العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١**، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

للدول الوطنية قبل الاستقلال. وفي هذا يقول د. محمد الرميحي إن مفهوم الدولة «مفهوم تعسفي» وضع بمعناه الغربي الحديث ليناسب مصالح بريطانيا. فقد كان استخداماً قسرياً للتنظيم الاجتماعي القائم حيث ألزم رؤساء العشائر بالمسؤولية «القانونية» على أفراد القبائل التي تدين لهم بالولاء[٩٦]، في حين كان دور الحاكم قبل الاستقلال، وبالذات في السنوات التي سبقت تدفق الثروة النفطية، يقوم على الفصل في القضايا التي تنشب بين أفراد المجتمع اعتماداً على ما يحصل عليه من ولاء من القبائل التي تدين بالتبعية له، وكانت طاعة رؤساء القبائل وكبار التجار ـ إن وجدوا ـ تعتبر مقياساً حياً لسلطة الحاكم حيث مواطن العيش الأفضل. كانت سلطة الحاكم تقاس بالنفوذ الذي يستطيع أن يحشده بين القبائل، وكانت هذه السلطة تعبّر عن مفهوم قبلي أكثر منه مفهوماً إقليمياً (Signed a tribal rather than a territorial concept)[٩٧].

كان انتقال القبائل والأفراد من منطقة إلى أخرى في الخليج متاحاً. وكانت حركة السكان مرنة، ولذلك عندما فرض البريطانيون التقسيم القسري وأنشأوا الدول، فإن هذا التقسيم الذي لم يحقق غير مصالح البريطانيين، أوجد صعوبة كبيرة للتكيف معه من جانب السكان المحليين، وعمق الخلافات الحدودية، وهي الخلافات التي تحولت إلى صراعات بسبب ظهور النفط، ولعبت دوراً مركزياً طارداً بالنسبة لقضية الاتحاد والوحدة[٩٨].

وهكذا ترافق مع نشأة الدول الجديدة ولادة مشاكل هيكلية هددت الاستقرار الداخلي منذ اللحظات الأولى، وبخاصة مشاكل الشرعية والهوية والأزمات الحدودية، وهي مشاكل، ضاعفت في مجملها، من تعميق الشعور المفرط بالسيادة المهددة[٩٩]. فحداثة الاستقلال بكل ما رافقها من ظروف وتطورات ولدت في هذه الدول إحساساً غيوراً جداً على سيادتها، مما جعل من الصعب عليها أن تتقبل بسهولة فكرة التنازل عن ممارسة بعض صلاحيات هذه السيادة التي لم يمض عليها سوى وقت قصير[١٠٠].

هذا الإفراط في التمسك بالسيادة الوطنية يعتبر عاملاً أساسياً من عوامل تفجير الخلافات والصراعات بين الدول داخل الإقليم الواحد، وفي ذلك يقول والت روستو: إن الصراعات والحروب، تنبع في التحليل الأخير، من استمرار اعتناق

(٩٦) الرميحي، «الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي،» ص ٨٠ ـ ٨١.

(٩٧) Agwani, *Politics in the Gulf*, p. 28.

(٩٨) الرميحي، المصدر نفسه، ص ٨١.

(٩٩) Bill, «The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension,» pp. 99-100.

(١٠٠) سعودي، «مجلس التعاون لدول الخليج العربي: مقوماته ـ إنجازاته ـ معوقاته،» ص ١٨٥.

الدول لمبدأ السيادة الوطنية، وتسليمها المطلق بمشروعيته وعدم تحولها عن اعتباره حجر الزاوية في علاقات المجتمع الدولي[(١٠١)]. وقد تطرف البعض في نظرته السلبية لمبدأ السيادة الوطنية واعتبر أن مصلحة السلم العالمي لا تكمن في مجرد تقييد السيادة الوطنية للدول، بل في إلغائها تماماً، وفي هذا السياق يؤكد ويكوم على أن الصراعات والحروب لن تنتهي طالما بقي النظام الدولي مرتكزاً على مبدأ تعدد الدول[(١٠٢)].

الأهم أن الإفراط في التمسك بالسيادة والغيرة عليها ليسا قاصرين على الدول الجديدة في الإقليم، بل هما قاسم مشترك بين كل دول النظام سواء بسبب التشابك الكبير بين دول النظام الثماني فيما يتعلق ببنية السلطة الحاكمة، حيث يسود نموذج «الدولة التسلطية» الشديدة التمسك بالسلطة واحتكارها، وما تعكسه الغيرة على السلطة في الداخل واحتكارها من غيرة على السيادة الوطنية في التعامل مع الدول المجاورة. وزاد من ذلك أن الأزمات والخلافات الحدودية تغذي هذه المشاعر، وهي أزمات لعبت فيها بريطانيا الدور الرئيسي بين أغلب دول النظام الإقليمي الخليجي[(١٠٣)].

وقد تجلى هذا الإفراط في السيادة الوطنية والحرص عليها ـ حتى قبل حصول المشيخات على استقلالها الرسمي ـ في مباحثات الاتحاد التساعي. فقد تكشف من خلال تلك المباحثات ابتداءً من المؤتمر التأسيسي في دبي (٢٥ ـ ٢٧ شباط/فبراير

---

(١٠١) Walt W. Rostow, *The Stages of Economic Growth, a Noncommunist Manifesto* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1960), p. 108.

(١٠٢) Carl Wickum, *The Total State; a Philosophical Interpretation of Contemporary and Future Society* (Boston: Forum Pub. Co., [1964]), pp. 73-74.

(١٠٣) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٣٥ ـ ١٦٠.

أمكن عبر معاهدة «دارين» (كانون الأول/ديسمبر ١٩١٥) التي اكتملت بمشروع اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦) لتجزئة المشرق العربي والجزيرة العربية دعم حكم ابن سعود في نجد ووسط الجزيرة العربية وتنظيم علاقاته مع باقي مشيخات الخليج ومنع اعتدائه عليها. ثم جاءت الخطوة الثالثة بتحييد إيران واستيعابها عن طريق المعاهدة الإنغلو ـ فارسية لعام ١٩١٩. ثم كان مؤتمر العقير لعام ١٩٢٢ بإشراف بريطانيا لينظم الحدود بين السعودية والعراق والكويت. لقد سعت بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى إلى تحريف الولاء السياسي التقليدي المرتبط بالبشر ومحاولة ربطه بالحدود الثابتة على الأرض التي رسمتها هي كهدف رئيسي له، مما كان له آثار مدمرة على مجتمع الخليج (ص ٩٩ و١٠٥ ـ ١١٦). وحول تفاصيل المعاهدة الإنغلو ـ فارسية لعام ١٩١٩، انظر: Nikki R. Keddie, *Roots of Revolution: An Interpretive History*, with a section by Yann Richard (New Haven, CT: Yale University Press, 1981), pp. 79-93.

١٩٦٨) وحتى الإخفاق الكامل لهذه المباحثات في تموز/يوليو ١٩٧١ وتشكيل ثلاث دول مستقلة هي البحرين وقطر ودولة الإمارات أن الإفراط في الحرص على السيادة والمصالح الوطنية لكل مشيخة على حساب المشيخات الأخرى كان أهم العقبات التي حالت دون نجاح التجربة(١٠٤). وظل هذا الأمر من أبرز محددات التفاعلات بين أعضاء النظام الإقليمي الخليجي، وزادت حدة التمسك بالحدود وأصبحت من أخطر الأزمات التي تهدد أمن النظام واستقراره.

د ـ عدم ارتباط عملية الاستقلال بحركة تحرر وطني، ولا بزعيم أو بطل وطني ارتبط اسمه بالنضال ضد القوى الأجنبية المحتلة، كما هو الحال في مشرق الوطن العربي ومغربه. ففي الدول الخليجية الثلاث التي حصلت على الاستقلال عام ١٩٧١، إلى جانب عُمان، لم يكن هذا الاستقلال وليد حركة نضالية، ولم يتضمن أي بطل يدعو له أو يطالب به. لقد أُعطي الاستقلال لدول الخليج هذه ولم يؤخذ. أُعطي بسبب الظروف الدولية والمتغيرات الاقتصادية، وأُعطي لأن الدولة الغربية المستعمرة أرادت تصفية تركتها الاستعمارية التي أصبحت عبئاً عليها، وأرادت إعادة ترتيب الأوضاع وفق منظور جديد يتلاءم مع موازين القوى والتيارات الفكرية الجديدة في المنطقة(١٠٥).

فعلى العكس من أي مكان آخر في العالم كانت الأسر الحاكمة في مشيخات الخليج سعيدة بالبقاء تحت الحماية البريطانية(١٠٦)، وعندما فوجئت بقرار الانسحاب البريطاني حاولت التشبث بالوجود البريطاني، وعرضت دفع التكاليف المالية لهذا الوجود التي لم تكن تتجاوز ٢٥ مليون جنيه استرليني اعتقاداً منها بأن السبب الاقتصادي وحده هو الدافع لقرار الانسحاب، ولكن وزير الدفاع البريطاني رفض هذا العرض واعتبره غير مقبول لأنه ـ من وجهة نظره ـ «سيجعل رعايا جلالتها كالمرتزقة»(١٠٧).

لذلك جاء الاستقلال باهتاً خالياً من أي إلهام، وانعكس ذلك فيما بعد في ثلاثة مظاهر أساسية:

ـ استمرار العلاقات الحميمة والخاصة بين الدول الخليجية الحديثة وبريطانيا في

---

(١٠٤) انظر في أسباب إخفاق الاتحاد التساعي: الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، ص ١٠٨ ـ ١١٥، والطبطبائي، «هل تتحقق وحدة الخليج..؟».

(١٠٥) رياض نجيب الريس، رياح السموم: السعودية ودول الجزيرة العربية بعد حرب الخليج، ١٩٩١ ـ ١٩٩٤ (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤)، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(١٠٦) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 35.

(١٠٧) Graz, *The Turbulent Gulf*, pp. 9-10.

مرحلة ما بعد الاستقلال، وامتدت هذه العلاقات الحميمة إلى دول غربية أخرى.

- رتابة حركة البناء السياسي الداخلي والإقليمي.

- سيطرة الأسر الحاكمة على السلطة وتكريس تفردها، نظراً لغياب القوى السياسية الوطنية القادرة على المنافسة وتجنيد الدعم السياسي الشعبي إلى جانبها.

هذا التوصيف لا يعني التقليل من شأن الحركة الوطنية باتجاهاتها وفروعها كافة، ولا بأدوارها المميزة، لكنه يركز بصفة أساسية على عملية الاستقلال ذاتها ومردودها على السلوك السياسي للسلطات الحاكمة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وبالذات على قرار السياسة الخارجية، ومحدودية المشاركة الشعبية في هذا القرار وأثر ذلك في توجهات السياسة الخارجية.

فدراسة تاريخ الحركة الوطنية في الخليج تكشف عن مزيج من طموحات ومصالح الفئات التي تصدرت العمل الوطني ومن المصالح الوطنية والقومية. ويمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات مميزة في الحركة الوطنية الخليجية: **الأول** الاتجاه الإصلاحي الليبرالي الذي كان يدعو إلى إصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية في ظل الأوضاع القائمة، و**الثاني** الاتجاه الوطني المتأرجح ما بين التغيير والإصلاح. لم يكن هذا الاتجاه يملك التحديد النظري لأهدافه وأسلوب عمله، وكان يغلب على أطروحاته وممارساته العاطفة والتذبذب الفكري، لا، بل الازدواجية في بعض الأحيان في الفكر والممارسة. أما الاتجاه **الثالث** فهو الاتجاه الجذري الذي يهدف إلى تغيير الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتمثل في الكفاح المسلح في عُمان، إلى جانب قوى سياسية ذات اتجاه جذري تهدف إلى التغيير في بعض أجزاء إقليم الخليج العربي، وبخاصة في البحرين[١٠٨].

إلى جانب هذه الاتجاهات الثلاثة يمكن التمييز بين مرحلتين للحركة الوطنية الخليجية في عهد ما قبل الاستقلال: **المرحلة الأولى** تمتد من عام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨، حيث كانت القوى الاجتماعية الجديدة في المنطقة في مرحلة اختمار، فانصبت أغلب مطالبها على الحكم الدستوري والحريات العامة وقضايا الإصلاحات الإدارية وتحسين الأوضاع المادية والإلحاح على تأييد قضية فلسطين. أما **المرحلة الثانية** فتمتد من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٧، حيث تطورت المطالب إلى طرح قضية الاستقلال في الدول التي لم تكن قد استقلت، وإلى طرح قضية تأميم النفط بالكامل، وإلى المطالبة بأن تنحو دول المنطقة منحى قومياً، وحدوياً معادياً للاستعمار والامبريالية، إلى أن تطورت

---

(١٠٨) عبد المالك خلف التميمي، «بعض قضايا الحركة الوطنية في الخليج العربي،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/مارس ١٩٨٤)، ص ٢٥ ـ ٣٠.

هذه المطالب في النصف الأول من الستينيات إلى وضع الجرأة في المطالبة ـ لأول مرة ـ بإعادة النظر في أنظمة الحكم، بل تغييرها[١٠٩].

ثم جاءت نكسة ١٩٦٧ وانعكاساتها على تراجع الدور المصري في الجزيرة العربية والانسحاب من اليمن قبل حسم التحول لصالح القوى الثورية. لقد انعكس هذا كله سلبياً على الحركة الوطنية الخليجية إلى أن جاءت الوفرة النفطية بعد سنوات قليلة عقب حرب ١٩٧٣، فحدثت تغييرات هائلة في مجرى الحركة الوطنية الخليجية، أو كما يقول د. خلدون النقيب «لتغوي شعوباً بأكملها على ترك ساحات المعارضة والتمرد خاوية قفراء، لم يبق منها سوى ذكريات التظاهرات واللافتات وزنزانات السجون وبيانات رقم واحد والخطب العصماء، في تسلسل عبثي ليس له من نهاية ممكنة، فما بالك بالسعيدة، وتعود مرة أخرى قوى القبلية، الطائفية، الإقليمية بعنف وشراسة من جديد»[١١٠].

وهكذا كانت الحركة الوطنية الخليجية في الفترة من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٧١، وهي الفترة التي شهدت سنوات الإعداد للاستقلال والبناء السياسي الجديد، بعيدة (باستثناء عمان والبحرين) عن المشاركة الفاعلة في عملية الاستقلال، ناهيك عن أنها لم تكن صانعة لها.

٣ ـ تأثير الوفرة النفطية

اقترنت نشأة النظام الإقليمي الخليجي بتفجر الثروة النفطية بكميات ضخمة، نتيجة للتغيرات الأساسية التي حدثت في السوق العالمية للنفط، عقب قرارات المقاطعة التي رافقت الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٣. وزادت من قدرات الدول المنتجة للنفط، وعلى رأسها دول الخليج، في التأثير في أوضاع السوق العالمية للنفط لصالحها في الفترة التي سبقت عودة الدول المستهلكة للتحكم مرة أخرى بدرجة ملحوظة في أوضاع هذه السوق[١١١].

---

(١٠٩) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، ص ١٣٦ ـ ١٣٨.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(١١١) يمكن متابعة مسار صراع القوة بين الدولة المنتجة والدول المستهلكة للنفط داخل السوق العالمية للنفط، في: سمير التنير، مدخل إلى استراتيجية النفط العربي، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١)، ص ١٠٣ ـ ١٢١ و١٦٥ ـ ١٧٣؛ يعقوب سليمان، النفط العربي والنظام الاقتصادي الدولي (بيروت: صامد، ١٩٨٤)، ص ١٠٦ ـ ١٨٥ و٢٢٥ ـ ٢٨٤، ور. و. أندجيكيان، الأوبك.. في الاقتصاد العالمي، ترجمة زهدي الشامي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٢٩ ـ ٥٩.

كان تأثير النفط والثروة النفطية شديداً في النظام الإقليمي الخليجي إلى الدرجة التي دفعت إلى وصف هذا النظام بأنه «كله نفط بنفط» أو تسميته بـ «النظام النفطي»(١١٢)، وإلى درجة أن النفط والنظام الإقليمي الخليجي أصبحا، في منظور أحد الباحثين، وجهين لحقيقة واحدة، وأصبح أحدهما شرطاً للآخر، على أساس أن النظام الإقليمي الخليجي هو في جوهره ظاهرة نفطية(١١٣).

لسنا هنا في معرض دراسة النفط كمصدر من مصادر القوة في النظام الخليجي، حيث سنتعرض لذلك في موضع آخر، بل ما يهمنا هنا هو رصد تأثير الارتباط بين نشأة النظام الإقليمي الخليجي وتفجر الثروة النفطية على خصائص النظام. ويمكن تحديد ذلك على مستويات ثلاثة: داخلية وإقليمية ودولية.

أ ـ **على المستوى المحلي**: أدى ضخ المبالغ الهائلة من رأس المال، الناتجة من الثروة النفطية وتدويرها في الاقتصادات الوطنية للدول الخليجية، إلى نتائج شديدة الأهمية على مجمل العملية السياسية في تلك الدول، وذلك على النحو التالي:

(١) مكنت هذه الثروة أجهزة الدول الخليجية من التدخل المكثف في الاقتصاد من خلال احتكار تمويل وإنشاء وضمان كل المشروعات الصناعية والتجارية أو أغلبها(١١٤).

(٢) زادت من مركزية الدولة، وأدت إلى تكريس دور الأسر والنخب الحاكمة التقليدية التي «جمدتها» معاهدات الحماية الاستعمارية في مراكز الحكم، ولذلك ظهرت الأسر الحاكمة كأنها مؤسسات سياسية تملك الدولة، ولم تأت عن طريق الاختيار أو الانتخاب، بل بحكم وضعها السابق، ودفع ذلك إلى تكييف أجهزة الدولة الحديثة الرأسمالية لمتطلبات القبلية ـ الطائفية، ومحاولة النخب الحاكمة المحافظة على العلاقات التقليدية القديمة في ظل النظام السياسي الحديث والأوضاع الاقتصادية المستجدة(١١٥).

(٣) إن حرص الأنظمة الحاكمة على الحفاظ على الوضع القائم (الاحتكار الفعال

---

(١١٢) أحمد يوسف أحمد وأحمد بهاء الدين، معدان، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، سلسلة المستقبلات العربية البديلة. الآثار غير المدروسة للثروة النفطية؛ ٧ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٤٥.

(١١٣) تعتبر دراسة عبد الخالق عبد الله بهذا الخصوص رائدة وشديدة الأهمية. انظر: عبد الخالق عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٨١ (آذار/ مارس ١٩٩٤)، ص ٨ ـ ١٣.

(١١٤) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ١٢٤.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

لمصادر القوة والسلطة في المجتمع)، على الرغم من أن الأوضاع الاقتصادية المستجدة تؤدي بشكل طبيعي إلى الإخلال بالتوازنات التقليدية بين القوى الاجتماعية والسياسية بسبب الحراك الاجتماعي وتقسيم العمل، دفع هذه الأنظمة إلى إعطاء أهمية استثنائية لأجهزة القمع والإرهاب السياسي على نحو أدى في النهاية، وبخاصة بالنسبة للدول الصغيرة داخل النظام إلى ترسيخ اعتمادها على النيات «الخيرة» للدول الكبرى في الدفاع عنها داخلياً وخارجياً[116]. أما الدول الأكبر داخل النظام فقد اتجهت إلى تكثيف الإنفاق العسكري والبرامج التسليحية ذات التكلفة الباهظة والمثيرة لتأكيد هيبة النظام في الداخل لردع قوى المعارضة، ولتوسيع سيطرتها ونفوذها الإقليمي والتصدي لتطلعات القوى المنافسة داخل النظام[117].

(٤) مكنت الثروة النفطية الدول الجديدة من التحول من الوضع الاستعماري إلى وضع الاستقلال بدرجة أكبر من اليسر والسهولة، كما مكنت هذه الدول من تسريع عملية بناء الدولة، واستخدمت العائدات النفطية لاحتواء القوى المعارضة وتوظيف أغلبها لخدمة النظام وتثبيت شرعيته. لكن هذه العائدات، وإن كانت قد مكنت أغلب دول النظام من تحقيق درجة ملحوظة من الاستقرار السياسي والتكامل الوطني، فإنها ولدت عوامل غير استقرارية أخرى كنتيجة مباشرة للعمليات التحديثية[118]، إضافة إلى الآثار السلبية الناتجة من الفوارق الرهيبة في الدخل الناشئة من سياسات الإنفاق الحكومي غير الرشيدة[119]، وبخاصة في ظل تمادي الأسر الحاكمة والنظم الحاكمة في رفض تقديم أية تنازلات بالنسبة إلى مطالب المشاركة السياسية اعتماداً على قوتها المالية وقدراتها الأمنية المتضخمة[120].

ب ـ على **المستوى الإقليمي**، سواء داخل النظام الإقليمي الخليجي أو على مستوى النظام الإقليمي العربي الأوسع، فإن الثروة النفطية أدت إلى نتائج شديدة الأهمية منها:

(١) مكنت الدول الصغيرة داخل النظام من امتلاك أدوات قوية للمناورة والتوازن للهروب من تسلط وهيمنة قوى أو قوى أكبر داخل النظام على عكس ما هو الحال بالنسبة إلى الدول الصغيرة الأخرى في النظام الدولي. فالدول الصغيرة عادة ما

---

(١١٦) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(١١٧) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry».

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٤١ و٦٠.

(١١٩) النقيب، المصدر نفسه، ص ١٣١.

(١٢٠) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 39.

تكون أكثر قابلية للتعرض للضغوط وأكثر ميلاً للاستسلام أمام فعل التوتر أو التهديد، وأكثر محدودية فيما يتعلق بالخيارات السياسية المطروحة عليها، وأضعف من القيام بمهمة التصدي للتهديدات الخارجية، ولذلك فإنها تكون مجبرة على أن تحتمي بقوّة إقليمية مجاورة أو قوة دولية(١٢١). هذا المصير المؤلم استطاعت الدول الصغيرة داخل النظام أن تفلت منه بدرجة ما.

فالقوة النفطية والوفرة المالية الناتجة من عائدات النفط التي حظيت بها أغلب الدول الصغيرة داخل النظام، لم تحولها بالطبع إلى دول كبرى ولم تغير جذرياً في خصائصها البنائية، لكنها أكسبتها مرونة أعلى في التعامل مع القوى الإقليمية والدولية، وزادت من أهميتها داخل النظام الإقليمي وداخل النظام الدولي نفسه وجعلت ثمن الاعتداء عليها باهظاً، والتجربة الكويتية عامي ١٩٦١ و١٩٩٠ مثال شاهد على ذلك(١٢٢).

(٢) زادت من قوة وقدرات الدول الكبرى الثلاث داخل النظام، لكنها لم تبدل كثيراً في أنماط التحالفات، أي أنها لم تكن سبباً رئيسياً في تبديل أنماط التحالفات، ولم تؤثر في توزيع القوة على المستوى الإقليمي بين هذه الدول الكبرى الثلاث: إيران والعراق والعربية السعودية، إذ لم تحصل أي من هذه الدول على ما يفوق ـ نسبياً ـ ما حصلت عليه القوتان الأخريان. فكل واحدة استفادت بشكل هائل من ثروتها النفطية(١٢٣).

(٣) رفعت من قوة النظام الإقليمي داخل النظام الإقليمي الأوسع، أي داخل النظام العربي، ودفعت البعض إلى الحديث عن انتقال مركز النظام العربي إلى الخليج(١٢٤)، وأدت إلى خلق ظاهرة جديدة وصفها البعض الآخر بـ «قومية النفط»، التي بالغت في التركيز على مبادئ السيادة والمساهمات المالية والإنجازات الاقتصادية، ضمن خطة تهدف إلى إبراز «الدويلات الصغيرة» كحقائق قائمة لا يمكن

(١٢١) David Vital, *The Inequality of States: A Study of the Small Power in International Relations* (Oxford: Clarendon Press, 1967), p. 1.

(١٢٢) في عام ١٩٦١ عندما هدد عبد الكريم قاسم بضم الكويت تدخلت بريطانيا فوراً وتحركت الجامعة العربية بقيادة مصر والسعودية. وفي عام ١٩٩٠ عندما قام صدام حسين بغزو العراق قبلت السعودية بدخول قوات دولية إلى أراضيها وتشكل تحالف دولي بقيادة أمريكية لتحرير الكويت وهو ما لم يحدث في مناطق دولية أخرى.

(١٢٣) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 42-43.

(١٢٤) حول التحول في موازين القوى داخل النظام العربي وعلاقة ذلك بثورة أسعار النفط، انظر: محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ص ٤٤ ـ ٤٨.

تغييرها[١٢٥]. ومما زاد من هذه «المأساة» أن مستوى الدخل الفردي من عائدات النفط في تلك الدول أصبح عاملاً للتفريق بين عربي وعربي آخر، وقد أدى هذا الوضع إلى تعميق الفجوة بين العرب الميسورين الذين يزدادون ثروة والعرب الفقراء الذين يزدادون فقراً، مما زاد من عملية الاستقطاب داخل النظام العربي[١٢٦]. أبرز نتائج هذه التطورات حدوث فرز «للنظام الخليجي» من بين وحدات النظام العربي نظراً لتراكم تفاعلات مميزة للدول أعضاء هذا النظام الفرعي. وهنا لعبت ما عرف بـ «دبلوماسية المساعدات»، إضافة إلى هجرة العمالة العربية من دول الكثافة السكانية الفقيرة إلى دول الخلل السكاني الغنية، أدواراً في خلق أنماط جديدة من التفاعلات الخاصة بالنظام الإقليمي الخليجي ضمن الإطار العربي[١٢٧].

ج ـ أما على المستوى الدولي فإن أبرز نتائج الثروة النفطية بالنسبة إلى النظام الإقليمي الخليجي ما يلي:

(١) زيادة الوزن النسبي للنظام الخليجي في السياسة الدولية على ضوء ارتفاع نسبة الإنتاج النفطي الخليجي إلى الإنتاج العالمي، وارتفاع نسبة الاحتياطيات النفطية المؤكدة لإجمالي الاحتياطيات النفطية العالمية، وتزايد أهمية البترودولارات الخليجية بالنسبة إلى النظام النقدي العالمي. نتيجة ذلك ازدادت أهمية إقليم الخليج بالنسبة إلى الدول الرأسمالية الصناعية الغربية وبالذات بالنسبة للولايات المتحدة، وأصبح الخليج أحد مراكز تنافس القوتين العظميين[١٢٨].

(٢) مكنت الثروة النفطية القوى الإقليمية الثلاث الكبرى: إيران والعراق والعربية السعودية من امتلاك قدر أكبر من الاستقلالية وقدر أكبر من المساومة مع القوى العظمى المساندة. إيران مارست هذه الاستقلالية النسبية والمساومة مع الولايات المتحدة عندما طورت علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، وعندما انتهجت سياسة مميزة من الموقف الأمريكي داخل منظمة الأوبك. والعربية السعودية هي الأخرى مارست ذلك

---

(١٢٥) رياض نجيب الريس، «عرب بلا نفط: سيناريو متفائل للخليج العربي،» المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٨١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٢٤.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٢٧) عن دبلوماسية المساعدات، انظر: J. Stephen Hoadley, «Small States as Aid Donors,» *International Organization*, vol. 34, no. 1 (Winter 1980), pp. 121-137.

وعن مساعدات دول الخليج للدول العربية، انظر: الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، ص ١٩١ ـ ١٩٣، ومحمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ١٢١ ـ ١٥٦ و١٩٧ ـ ٢٢٤.

(١٢٨) عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي،» ص ١٨ ـ ٢٨.

عندما قادت قرارات المقاطعة النفطية عام ١٩٧٣[١٢٩]. والعراق استطاع هو الآخر ممارسة سياسة أكثر استقلالية في علاقته مع الاتحاد السوفياتي، عندما اتجه إلى الغرب، وإلى فرنسا بالذات، لتنويع مصادر أسلحته بدلاً من الاعتماد الكامل على الاتحاد السوفياتي كمصدر وحيد للأسلحة[١٣٠]. كما أن الكويت هي الأخرى استطاعت أن تمارس قدراً من هذه الاستقلالية عندما بادرت بإقامة علاقات رسمية مع الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٦٣، وكسرت الاحتكار الغربي لتوريد الأسلحة للكويت عندما اشترت أسلحة سوفياتية، وأيدت مبادرة بريجنيف الخاصة بالأمن في الخليج[١٣١].

وهكذا اقترنت زيادة الأهمية النسبية للنظام بقضية الأمن الخليجي كنتيجة طبيعية لزيادة تلك الأهمية مع كثافة التنافس بين القوتين العظميين في إقليم الخليج ليأخذ النظام منذ نشأته طابعاً أمنياً بأبعاد دولية شديدة الوضوح.

(١٢٩) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 42-44.

(١٣٠) حول علاقات إيران والعراق مع الاتحاد السوفياتي، انظر: محمد عبد الغني سعودي، «الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٥، العدد ٢٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩)، ص ٤٣ ـ ٥١.

(١٣١) في زيارته لموسكو (أيار/مايو ١٩٨١) صرح الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت بأن بلاده بادرت فور الإعلان عن مقترحات بريجنيف الخاصة بمنطقة الخليج إلى إعلان تأييدها لها لأن هذه المقترحات تلتقي مع أهداف وطموحات دول المنطقة. وأضاف «إن الكويت لم تكتف بإعلان موافقتها على هذه المقترحات، بل انني صرحتُ أكثر من مرة، قبل الإعلان عن هذه المقترحات وبعدها، ان منطقة الخليج ليست مهددة من قبل الاتحاد السوفياتي، بل إنها مهددة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية». انظر: اسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

الفصل الثاني

مستوى القوة في النظام الإقليمي الخليجي

يقصد بدراسة بنية القوة في النظام الإقليمي الخليجي التعرف إلى إمكانيات أو قدرات هذا النظام، بأشكالها وأنواعها المختلفة، المادية والعسكرية والمعنوية، كمحدد رئيسي لتفاعلات هذا النظام وأنماط علاقاته مع النظم الإقليمية الأخرى ومع النظام الدولي ككل.

فوفقاً لمستوى قوة النظام تتحدد قدرته على التدخل في النظم الإقليمية المجاورة ومدى فعالية دوره الدولي، كما تتحدد أيضاً قدرة النظم الإقليمية المجاورة على التدخل في شؤونه وقدرة النظام الدولي على التأثير في سياساته.

ووفقاً لتوزيع القوة بين وحدات النظام (متركزة ـ انتشارية) تتحدد هيكلية النظام وأنماط تفاعلاته. ووفقاً لمدى تجانس بنية القوة داخل النظام، أي بين وحداته، وداخل هذه الوحدات، تتحدد درجة استقرار النظام واتجاهات تحالفاته وطبيعة العلاقات بين وحداته.

وإذا كان مستوى القوة هو درجة امتلاك الدولة للقوة، ومن ثم مدى قدرتها على التأثير، فإن مستوى قوة النظام الإقليمي هو القوة الكلية للنظام، أي مجموع قوة أعضائه. ويحدد مستوى قوة النظام الإقليمي، كما يقول كانتوري وشبيغل، مكانة هذا النظام ودوره في السياسة الدولية، وموقعه ضمن هيراركية النظم الإقليمية الدولية وطبيعة علاقته بالنظام الدولي وفقاً لما يتضمنه النظام في عضويته من أنواع الدول ومستوى قوة كل دولة[١].

---

(١) قسم كانتوري وشبيغل الدول إلى سبعة أنواع وفقاً لمستوى قوتها ضمن نظام هيراركي وهي: القوى العظمى، والقوى الثانية أو الكبرى، والدول المتوسطة، والقوى أو الدول الفرعية، والقوى الإقليمية، والدول الصغيرة، وأخيراً الدول الصغرى وبقايا المستعمرات. انظر: Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, *The International Politics of Regions; a Comparative Approach* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1970]), pp. 14-17.

وعلى الرغم من أن النظام الإقليمي الخليجي لا يضم في عضويته أياً من الدول التي تنتمي إلى الأنواع الأربعة المميزة ضمن مستويات القوة التي حددها كانتوري وشبيغل وهي: القوى العظمى، والقوى الكبرى، والقوى المتوسطة، والقوى الفرعية، ولا يضم غير ثلاث دول يمكن تصنيفها ضمن المستوى الخامس، أي «القوى الإقليمية»، وهي إيران والعراق والعربية السعودية، إضافة إلى دولتين صغيرتين هما عُمان والإمارات، وثلاث دول صغرى هي الكويت وقطر والبحرين، فإن هذا النظام يكتسب مكانة مميزة جداً في النظام الدولي وبين النظم الإقليمية المجاورة له لما يحتويه من أنواع القوة، وبخاصة الموقع الاستراتيجي والثروة النفطية الهائلة التي تعتبر مصدر اهتمام القوى العالمية العظمى والكبرى في النظام الدولي، بل وتكالبها لكسب مواقع النفوذ والسيطرة على هذا النظام. ولذلك فإن دراسة نوع القوة وليس فقط حجم القوة للتعرف إلى مستوى قوة النظام الإقليمي مسألة شديدة الأهمية لفهم خصائص تلك القوة وعناصر تمايزها وعناصر ضعفها.

وقد لا تكفي دراسة القوة من ناحيتي الكم والنوع للتعرف الدقيق إلى مستوى قوة النظام، إذ يستلزم الأمر أيضاً دراسة القوة من ناحية الكيف، أي دراسة مدى كفاءة استخدام الموارد وتوظيفها في زيادة قوة النظام وإبرازها. فكثير من الدول وكثير من النظم الإقليمية تحتوي على مصادر قوة مهمة وبكميات كبيرة، لكنها لا تجيد استخدامها، وفي بعض الأحيان، يمكن أن تصبح تلك المصادر سبباً في الضعف بدلاً من أن تكون سبباً للقوة، لذلك يؤكد كل من إيست وهاغن على التمييز، عند دراسة موارد القوة، بين عوامل الحجم (القيمة المطلقة للموارد المتاحة) وعوامل التحديث (إمكانية تعبئة هذه الموارد والتحكم بفعالية في استخدامها). فالتحديث ـ من وجهة نظرهما ـ ليس سوى تعبير عن تلك العمليات التي من خلالها تستطيع الدول أن تزيد من قدرتها على التحكم في استخدام الموارد المتاحة لديها[٢]. وعليه فإن الدول الأكثر تحديثاً وتحضراً هي تلك التي تملك قدرة أكبر على الحركة.

وفي دراستنا لمستوى القوة في النظام الإقليمي الخليجي سوف نتعرض لمسألتي الكم والكيف في التعرف إلى أربعة مصادر أو أنواع للقوة في النظام وهي: القوة الجيوستراتيجية والقوة المادية (الاقتصادية والسكانية) والقوة العسكرية، وأخيراً القوة المعنوية. وقد تم فصل القوة الجيوستراتيجية عن القوة المادية لإبراز الأهمية الكبرى لهذا المصدر من مصادر قوة النظام الإقليمي الخليجي. وسوف تتم دراستها في المباحث الأربعة التالية:

---

(٢) بهجت قرني وعلي الدين هلال، محرران، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٧.

أولاً: القوة الجيوستراتيجية.
ثانياً: القوة المادية (الاقتصادية والبشرية).
ثالثاً: القوة العسكرية.
رابعاً: القوة المعنوية.

أولاً: القوة الجيوستراتيجية

نعني بالقوة الجيوستراتيجية تلك الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي للخليج العربي ولإقليم الخليج، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية.

فقد درج العلماء في تحليل موقع الخليج في الصراعات الدولية المعاصرة على تقبل مفهومين أساسيين: **الأول** يدور حول أن أهمية إقليم الخليج لم تبرز في صورة واضحة لتعلن بصراحة عن موقعه كأحد عناصر القلب في التوازن الاستراتيجي الدولي إلا خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وعلى وجه الخصوص في أعقاب حرب الأيام الستة. **والثاني** أن هذه الأهمية تنبع أساساً من الثروة النفطية التي يتميز بها الإقليم.

هذان المفهومان لا يتضمنان إلا بعض الصحة، لأن أهمية إقليم الخليج حقيقة تاريخية تنبع من النظرة الكلية والشاملة لمبدأ السيادة الدولية. وإذا استطعنا في هذه النظرة الكلية الشاملة أن نفصل بين الثابت والمتغير لكان بوسع هذا التحليل أن يكتشف حقيقة التوظيف الاستراتيجي للإقليم، ليس فقط على مستوى الماضي، بل كذلك في المستقبل، وباستقلال مطلق عن عنصر النفط وجوداً وعدماً[٣]. وجاء النفط ليكسب إقليم الخليج أهمية استراتيجية تفوق أهمية أي إقليم آخر إلى الدرجة التي جعلت أحد العلماء الأمريكيين يقول: «لو كان العالم دائرة مسطحة، وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد للقول ان المركز هو الخليج... فما من مكان مثله في العالم اليوم تتلاقى فيه المصالح الكونية، وما من منطقة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد واستقرار العالم»[٤].

---

(٣) حامد ربيع، «النظام الدولي الإقليمي في منطقة الخليج العربي خلال فترة الاستعمار البرتغالي: نحو بناء نموذج تاريخي للتعامل بين المنطقة والإطار الدولي للسيطرة وفرض التبعية،» ورقة قدمت إلى: ندوة الاستعمار البرتغالي في الخليج العربي، والعلاقة بين الخليج العربي وشرق افريقيا التي نظمها مركز الدراسات والوثائق بالديوان الأميري برأس الخيمة، ٢٩ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٧.

(٤) D. D. Newsom, «United States Policy toward the Gulf,» in: Ronald G. Wolfe, ed., *The United States, Arabia, and the Gulf,* with contributions by As'ad Abdul-Rahman [et al.] (Washington, DC: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1980), p. 59.

وقبل الأمريكيين أدرك البريطانيون هذه الحقيقة فازدادوا تشبثاً به، وفي ذلك يقول ريموند أوشي: «إن الخليج شريان الحياة الرئيسي بالنسبة لنا. وقد أكد اكتشاف النفط وتقدم الطيران هذه الحقيقة. وسيظل الخليج يسيطر على استراتيجيتنا الدولية سنين طويلة. فهو يتوسط جميع خطوطنا البحرية والجوية الرئيسية إلى الشرق، ويحوي الموانئ والمراكز البحرية ومحطات الوقود اللازمة لأساطيلنا وبواخرنا وطائراتنا. والدولة التي تستولي على الخليج وساحل عُمان تستطيع أن تغلق قناة السويس، وان تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية إلى الهند وافريقيا. وإذا قامت في الخليج دولة معادية، فإنها تستطيع أن تدمر المسار الأخير في النفوذ البريطاني نفسه بجنوب البحر المتوسط كله»[٥].

فالخليج العربي ذراع من المحيط الهندي، يمتد في اليابسة شمالاً بشرق، وكأنه يسعى ليتصل بالبحر المتوسط أو حتى ليقترب منه كما هو الحال في البحر الأحمر، ولكنه لا ينال مبتغاه. فبينما يقترب خليج السويس من البحر المتوسط، بحيث يبقى منه على بعد ١٦٠ كليومتراً، فإن الفاو في العراق تبعد عن بيروت في خط مستقيم ما يزيد على ١٢٠٠ كيلومتر. ومن هنا أوحى قرب المسافة في الحالة الأولى بشق قناة السويس، بينما كان البعد في الحالة الثانية خيراً وبركة على سكان الإقليم وما وراءه. فقد عكست هذه الظاهرة أثرها على عملية الظهير في الاتصالات العالمية، إذ أصبح بفضلها إقليم اتصال بين البحرين: الخليج والمتوسط. وقام سكانه منذ القدم بالوساطة التجارية بين العالمين: عالم المحيط الهندي وما وراءه من أرض دافئة، وعالم البحر المتوسط وما وراءه من أرض معتدلة وباردة، أي بين أقاليم متباينة في حاصلاتها ومنتجاتها. وهكذا أثر الخليج بامتداده هذا في سكان شرق وشمال الجزيرة العربية وحتى بلاد الشام، فخلق منهم تجاراً متفتحين ومنفتحين على العالم الخارجي[٦].

وكانت السلع تعبر أراضي العراق وسوريا إلى البحر المتوسط، وكانت تتلقاها بالتتابع أسواق البصرة وبغداد، ثم أسواق حلب وحماة وحمص ودمشق، والعكس في التجارة الواردة من ديار الشام. لذلك لم تطمع الدول البحرية التي تتابعت عليه في العصر الحديث في موارد اقتصادية فيه لجدبه، وإنما تتابعت عليه، كل يطرد الآخر، بفضل موقعه الجغرافي الذي جعله شرياناً للمواصلات البحرية وتجتازه التجارة بين العالمين[٧].

---

(٥) محمد رشيد الفيل، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي** (الكويت: رابطة الاجتماعيين، ١٩٦٧)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٦) محمد عبد الغني سعودي، «الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٥، العدد ٢٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩)، ص ١٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٣.

وترى بعض الدراسات الجيولوجية أن الخليج العربي قد تشكل نتيجة هزات أرضية عنيفة حدثت في الطور الثالث من العصر الميوسيني، والتي انبثقت بسببها سلاسل طوروس وزاغروس، وشهقت جبال هملايا، ونهدت الهضبة الإيرانية. وقد تأثر الخليج العربي بنهري دجلة والفرات حيث يجرف شط العرب الذي يتشكل من التقاء النهرين الطمي إلى مياه الخليج، مما يجعل اليابسة تتقدم بمعدل ملحوظ نسبياً. ولذلك ترى بعض الدراسات المتخصصة أن الخليج العربي كان يمتد إلى ما وراء بغداد مسافة ٤٠ ميلاً في تاريخ يسبق الميلاد بنحو ٤٠٠ سنة. وكان نهر قارون، في ذلك الحين، يصب في الخليج، بينما يصب الآن في شط العرب[٨].

ونظراً لحالة الضحالة التي تتصف بها مياه الخليج، فإنه يتميز بكثرة الجزر التي نشأت بفعل عوامل طبيعية متعددة. فالبعض منها نتج بفعل الترسيب النهري أمام مصبات الأنهار الكبيرة، مثل جزيرتي وربة وبوبيان قرب شط العرب عند الطرف الشمالي للخليج، وبعضها نشأ نتيجة لعمليات الترسيب بفعل التيارات البحرية التي تمتد بموازاة السواحل، وبخاصة سواحل دولة الإمارات العربية المتحدة، كما لعب الترسيب المرجاني دوراً أساسياً في تكوين العديد من جزر الخليج التي عادة ما تكون عبارة عن شعاب مرجانية تبرز فوق مستوى المياه، ويزداد عددها قرب البحرين وقطر. وقد لعبت أشجار المانغروف البحري (Mangrove) دورها هي الأخرى في نشأة جزر مستطيلة، وبخاصة على طول ساحل دولة الإمارات العربية المتحدة وشمال مضيق هرمز، حيث تعتبر هذه الأشجار بمثابة مصدات بحرية تتكون خلفها مواد طينية ورملية تدفعها التيارات البحرية[٩].

كذلك لعب العامل التكويني دوره في نشأة عدد من جزر الخليج مثل جزيرة البحرين، أكبر جزره مساحة، وتعد جزيرة البحرين قبة التوائية طويلة الشكل ممتدة من الشمال إلى الجنوب. وتتميز بعض هذه الجزر بظهور قباب محلية (Salt Domes) مثل جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وحلول[١٠].

وإلى جانب هذه العشرات من الجزر ذات الأهمية العسكرية والاقتصادية الكبرى والتي يكون بمقدور من يسيطر عليها أن يتحكم في جميع الممرات البحرية المتجهة من المحيط الهندي إلى داخل الخليج، يوجد مضيق هرمز الذي يعتبر بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم، كما يعتبر أهم معبر مائي عالمي حيث يعبر من خلاله يومياً أكثر من مائة

(٨) راسم رشدي، كويت وكويتيون: دراسات في ماضي الكويت وحاضرها (بيروت: مطبعة الرهبانية اللبنانية، ١٩٥٥)، ص ١٠.

(٩) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ٣٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٨.

سفينة، أي بمعدل سفينة واحدة كل ١٥ دقيقة[١١].

وقد ساعدت الطبيعة على جعل الخليج بحيرة صالحة لإيواء الأساطيل المحاربة. فأعمق أجزاء الخليج لا تتجاوز مائة متر، بل ان فيه مناطق واسعة لا يتجاوز عمقها أربعين متراً، وتمتد هذه المناطق المحدودة العمق في كثير من أجزائه إلى ما يتجاوز المائة كيلومتر من الساحل العربي، في حين أن الأعماق الكبيرة في الخليج، بصفة عامة، تحيط بساحل هضبة إيران من جانب، ومضيق هرمز من جانب آخر. هذه الخصائص تمثل سلاحاً ذا حدين: فهي من جانب تجعل من المستحيل على السفن ذات الحمولة الضخمة الاقتراب من الساحل العربي، ولكنها من جانب آخر تجعل من الخليج في مجموعه بحيرة يستطيع من يتحكم في مداخلها أن يخلق منها منطقة صالحة لإيواء وحماية الأساطيل من أي هجوم أو صدام بحري[١٢].

ونظراً لامتداد الخليج على شكل خنجر إلى أقصى عمق متصور في منطقة جنوب غرب آسيا حتى نقطة يتقابل معها خط عرض ٣٠ بخط الطول ٥٠، فإن هذه المنطقة أصبحت أقرب بقعة من المحيط الهندي وتوابعه إلى وسط روسيا الأوروبية، وإلى أهم مواقع التجميع السكاني والصناعات الثقيلة في روسيا الآسيوية. فالمسافة التي تفصل شط العرب عن جنوب بحر قزوين حيث آبار النفط المهمة في جنوب الاتحاد السوفياتي (السابق) لا تتجاوز خمسمائة ميل[١٣].

علاوة على ذلك، فإن خصوصية هذا الموقع جعلت الخليج بمثابة قلب الشرق جغرافياً. فعن طريقه وعبر نهر الفرات، يمكن الوصول إلى سوريا والبحر المتوسط، أو إلى تركيا فالبحر الأسود عن طريق نهر دجلة، أو إلى إيران وبحر الخزر، ومنه إلى روسيا عن طريق المعابر الطبيعية بين الجبال والهضاب الجنوبية والوسطى، أو إلى أفغانستان[١٤]. وفي نهاية التسعينيات وبعد افتتاح «طريق الحرير» بالربط التاريخي بين شبكة خطوط السكك الحديدية الإيرانية ـ التركمانستانية، أصبح الخليج منفذاً بحرياً استراتيجياً لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية. فعن طريق هذا الخط بات في مقدور هذه الجمهوريات الوصول بسهولة إلى إيران ومنها إلى الخليج مباشرة ومن الخليج إلى العالم[١٥].

---

(١١) عبد الخالق عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ٣١.

(١٢) حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص ٣٨٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(١٤) الفيل، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي**، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(١٥) افتتح في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦ خط السكك الحديدية الذي يربط بين مشهد (شمال شرق إيران) وسراخس على الحدود مع باكستان، والذي بفضله أصبحت شبكة السكك الحديدية الإيرانية مرتبطة =

على هذا النحو لم يكن مستغرباً أن يصبح إقليم الخليج محوراً للصراع الدولي بين القوى الدولية الكبرى المتنافسة حول السيادة العالمية منذ القدم، ابتداءً من الحروب الفارسية ـ الرومانية، ومن بعدها العصور الإسلامية، وامتداداً إلى عصر الهيمنة الأوروبية[١٦]. إن أهمية الإقليم جعلت منه عنصراً جاذباً للاهتمامات الدولية. فلم توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية معينة ولم تهتم بإقليم الخليج. البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون والبريطانيون، وأعقبهم الألمان، ثم الصراع الأمريكي ـ السوفياتي، امتداداً إلى الاندفاع الأمريكي الراهن للتفرد بالإقليم والهيمنة المطلقة عليه، مراحل متتابعة من مساعي السيطرة على هذا الإقليم.

هذه الأهمية المميزة للإقليم من ناحية قوته الجيوستراتيجية لم تستطع دول الخليج الاستفادة منها وتوظيفها بالكفاءة المناسبة. فمنذ بداية العصور الحديثة، وعلى وجه التحديد منذ القرن الخامس عشر وحتى اليوم، لم يملك إقليم الخليج إدارة إقليمية، بل ظل يخضع لتلاعب القوى الدخيلة على المنطقة التي راحت تسعى لفرض نوع من السيادة العالمية لها. ومن الطبيعي إزاء منطقة تملك أهميتها الاستراتيجية ولا تملك إرادة الدفاع عن الذات أن تسعى تلك القوى ذات الطموح العالمي إلى فرض التبعية عليها. هذه الحقيقة لا تزال حتى هذه اللحظة، على رغم اختلاف الإطار واختفاء بعض الأطراف المتعاملة وبروز أطراف أخرى جديدة، هي المتحكمة في حقيقة العلاقة بين إقليم الخليج والنظام الدولي[١٧].

ثانياً: القوة المادية (الاقتصادية والبشرية)

تلعب القوة المادية (اقتصادية وبشرية) دوراً مزدوج الأهمية، فهي تعزز، من ناحية، قدرة الدولة على مقاومة الضغوط الخارجية، ولكنها من ناحية أخرى، تؤثر باتجاه تقييد قدرة صانعي القرارات، كما أنها لا تؤثر فقط في تحديد الأهداف، بل

=بشبكة خطوط السكك الحديدية في جمهوريات آسيا الوسطى والصين والذي أطلق عليه اسم «طريق الحرير» بكل دلالاته التاريخية. وتم الاحتفال بافتتاح الخط في مدينة مشهد بحضور الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني وأكثر من عشرة رؤساء دول وحكومات ونحو ٤٠ وفداً أجنبياً منهم الرؤساء التركي والباكستاني والأفغاني والأذربيجاني والتركمانستاني والكازاخستاني والقرغيزستاني والأوزبكستاني والطاجيكستاني، كما أرسلت روسيا نائب رئيس الوزراء لشؤون جمهوريات الكومنولث، وحضره أيضاً نائب الرئيس السوري، وشاركت وفود من عدد من الدول العربية الخليجية من عُمان وقطر والكويت ووفود من السودان واليمن والهند وكوريا. انظر جريدة: الخليج: ١٣، ١٤ و١٦/٥/١٩٩٦.

(١٦) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٦٠ ـ ٧١.

(١٧) ربيع، «النظام الدولي الإقليمي في منطقة الخليج العربي خلال فترة الاستعمار البرتغالي: نحو بناء نموذج تاريخي للتعامل بين المنطقة والإطار الدولي للسيطرة وفرض التبعية،» ص ٣٨١.

أيضاً في وسائل تنفيذها[١٨].

١ ـ القوة الاقتصادية

مثلما يتمتع إقليم الخليج بقوة جيوستراتيجية مميزة جعلته بؤرة للتنافس العالمي، فإنه يحتوي أيضاً على قوة اقتصادية شديدة التأثير والفعالية في السياسة الدولية الراهنة. هذه القوة هي النفط. فالقوة الاقتصادية لا تكتسب أهميتها ووزنها الدولي من حجمها أو نوعها فقط، بل بزمانها أيضاً، أي مدى أهميتها في اللحظة التاريخية المحددة. وليس هناك شك في أن عصرنا الراهن هو عصر النفط. لقد كان النفط، على مدى قرن كامل، بالنسبة لأكبر قوة عالمية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، صانع الرخاء وقت السلم وضامن النصر وقت الحرب. فالولايات المتحدة كما يقول كارل سولبرغ، قوة نفطية أساساً، النفط هو الذي يغذي هذه القوة، كما يغذي الدم جسم الإنسان[١٩]. ولا أحد يجادل أن النفط قد مكن الولايات المتحدة من أن تصل إلى ذروة القوة في العالم، وهو الذي جعل من القرن العشرين بأكمله قرناً أمريكياً. كما أن لا أحد يجادل في أن الولايات المتحدة تسعى الآن لجعل القرن القادم قرناً أمريكياً، ولكي يتم لها ذلك، فإنه لا بد لها من السيطرة على النفط، وبخاصة نفط دول النظام الإقليمي الخليجي، وهو النفط الذي تزداد حاجة العالم والولايات المتحدة إليه[٢٠].

ولا يمكن فهم أهمية النفط دون النظر إليه باعتباره قوة مركبة. فهو أولاً المصدر الأساسي والأهم للطاقة في العالم الآن، لكنه علاوة على ذلك هو مصدر لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة، ومجال نشاط شركات عالمية عملاقة.

فالعائدات النفطية هي أضخم العائدات، وتشكل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية، وتؤثر في مجمل ميزان المدفوعات لكل دول العالم. والصناعات النفطية أيضاً هي أضخم الصناعات حيث تنتج أكثر من ١٢ ألف سلعة، وتوظف ما لا يقل عن ١٢ مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية والإنتاجية والتكريرية والتسويقية والتوزيعية الواسعة، بل ان الصناعات النفطية هي من الضخامة والاتساع بحيث إنها الصناعة الوحيدة التي تعمل بحرية تحت كل الظروف السياسية والأنظمة الاجتماعية كافة. أما الشركات النفطية فهي شركات عملاقة وما زالت محافظة

---

(١٨) Hassan Hamdan Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States* (London: Saqi Books, 1994), p. 59, and

قرني وهلال، محرران، السياسات الخارجية للدول العربية، ص ٣٣.

(١٩) Carl Solberg, *Oil Power* (New York: Mason/Charter, 1976).

(٢٠) عبد الخالق عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي،» المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٨١ (آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ١٧.

على نفوذها وقوتها، بل ان هذه الشركات تزداد ضخامة يوماً بعد يوم، وتأتي على قائمة الشركات الدولية النشاط التي تحولت إلى قوة رئيسية وفاعلة على الساحة الدولية[٢١].

وتزداد أهمية النفط مع نمو الاستهلاك النفطي العالمي الذي يتوقع أن يكون بمعدل ٢ بالمئة سنوياً تقريباً، فهذا النمو سيؤدي بدوره إلى نمو كل ما يرتبط بالنفط من عائدات وصناعات وشركات، وسيؤثر بالتالي في قرارات وسياسات الدول المنتجة والمستهلكة. كل ذلك سيجعل من النفط الذي يبدو قوياً ومهماً اليوم أكثر قوة وأهمية خلال السنوات القادمة، خصوصاً في ظل بروز ظاهرتين: **الأولى** زيادة معدلات استهلاك النفط في دول الشمال الغنية، حيث تستهلك ١٥ دولة من هذه الدول حوالى ٤٥ مليون برميل يومياً من النفط، أي بمعدل ٧٠ بالمئة من كل الاستهلاك النفطي العالمي. **الثانية** أن منابع النفط في معظم مناطق العالم في طريقها إلى الجفاف ربما باستثناء حقول النفط في منطقة حوض بحر قزوين التي لم تكتشف كلية بعد، ولكنها في خمس دول فقط من هذه الدول تتعاظم وبغزارة. فهذه الدول تملك الآن وحدها ٧٠ بالمئة من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد، وهذه الدول الخمس تقع كلها ضمن النظام الإقليمي الخليجي، وهي: العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت وإيران[٢٢].

فدول العالم تنقسم نفطياً إلى مجموعتين أساسيتين من الدول: تضم المجموعة الأولى ١٣٧ دولة هي الدول الفقيرة بالنفط، أو أنها في أحسن الأحوال تملك قدراً يسيراً من النفط لا يعطيها أي وزن مهم بين الدول المنتجة ولا يضيف قيمة للاحتياطي النفطي العالمي. أما المجموعة الثانية فتضم ٣٣ دولة هي الدول الغنية بالنفط، وتملك فيما بينها ١٠٠٠ مليار برميل هي الاحتياطي النفطي الفعلي والقابل للزيادة. إذا قسمنا هذه المجموعة الثانية إلى أربع مجموعات فرعية، فسنجد أن المجموعة الفرعية الأولى تضم ٢٢ دولة يتراوح الاحتياطي النفطي لكل منها بين ١ ـ ٢٠ مليار برميل. وتأتي نيجيريا في مقدمة هذه الدول باحتياطي قدره ١٨ مليار برميل، ثم كندا: ٧ مليارات برميل، فالهند وأندونيسيا ومصر: ٦ مليارات برميل لكل منها، ثم ٤ مليارات برميل لكل من بريطانيا والبرازيل وعُمان واليمن، أما المجموعة الفرعية الثانية فهي تلك التي يتراوح الاحتياطي لديها بين ٢٠ ـ ٩٠ مليار برميل، وتضم ٦ دول هي: فنزويلا: ٦٣ ملياراً، والمكسيك: ٥١ ملياراً، وروسيا: ٤٨ ملياراً، والولايات المتحدة: ٣٢ ملياراً، والصين: ٢٤ ملياراً، وليبيا: ٢٣ مليار برميل. أما المجموعة الفرعية الثالثة، فإن لدى دولها احتياطياً نفطياً يقارب المائة مليار برميل، وتضم ٤ دول فقط هي العراق: ١٠٠ مليار، والإمارات: ٩٨ ملياراً، والكويت: ٩٥ ملياراً، وإيران:

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٢) في تفاصيل الاستهلاك العالمي للنفط ووضع الإنتاج العالمي، انظر:

BP Statistical Review of World Energy (June 1993).

٩٢ مليار برميل. أما المجموعة الرابعة فإنها لا تضم سوى دولة واحدة فقط هي العربية السعودية، التي بلغ احتياطيها النفطي حوالى ٢٦٠ مليار برميل في نهاية عام ١٩٩٢[٢٣]، ووصل في عام ١٩٩٣ إلى ٣٠٠ مليار برميل (انظر الجدول رقم (٢ ـ ١)).

وهكذا يقف النظام الإقليمي الخليجي متفرداً بين كل أقاليم العالم بقوته النفطية ليس فقط الهائلة، بل والمتزايدة. فعلى العكس من كل أقاليم العالم يزداد حجم الاحتياطي الخليجي بمعدل ٢٠ مليار برميل سنوياً على رغم كل الإنتاج والتصدير اليومي. وإذا كان صحيحاً أن إنتاج دول النظام الإقليمي الخليجي قد ارتفع خلال العشرين عاماً الماضية، وان هذه الدول ترفع من حجم صادراتها النفطية، فإن الأكثر صحة من ذلك، على رغم كل هذا الإنتاج والتصدير، هو أن الاحتياطي النفطي يزداد يوماً بعد يوم وبشكل متواصل ومستمر. لقد ارتفع الاحتياطي النفطي لدول النظام الخليجي الثماني من ٥٠ مليار برميل عام ١٩٥٠ إلى ١٢٠ مليار برميل عام ١٩٦٠، وإلى ٢٥٠ مليار برميل عام ١٩٧٠، ثم إلى ٣٧٠ مليار برميل عام ١٩٨٠، وتضاعف إلى ٦٥٠ مليار برميل عام ١٩٩٠، ويبلغ ٧٠٠ مليار برميل عام ١٩٩٣، ويتوقع أن يصل إلى أكثر من ٨٠٠ مليار برميل بحلول عام ٢٠٠٠[٢٤].

إن الدول الخليجية ليست الأهم عالمياً من حيث الاحتياطي النفطي فقط، بل هي الأهم أيضاً من حيث الإنتاج والتصدير. ففي مطلع التسعينيات زاد إنتاج الدول الخليجية النفطية الكبرى من النفط الخام بمعدل مرتفع على حين انخفض إنتاج غيرها من الدول النفطية الرئيسية الأخرى. ويتضح هذا بالمقارنة بين إنتاج الدول الخمس الأولى من حيث الإنتاج في النظام الإقليمي الخليجي (العربية السعودية وإيران والعراق والكويت والإمارات) والدول الخمس الأولى وفق المؤشر ذاته بين بقية العالم وهي: الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة والمكسيك والصين الشعبية والمملكة المتحدة. فقد زاد إنتاج الدول الخليجية بنحو ١١,٩ بالمئة، وبلغت الزيادة ٢٨,٥ بالمئة للكويت و٢٨,٤ بالمئة لإيران و٢٣,٥ بالمئة للإمارات بين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، ثم زاد إنتاج الدول الخليجية بنحو ١٤ بالمئة بين النصف الأول لعام ١٩٨٩ والنصف الأول لعام ١٩٩٠، ووصل معدل الزيادة إلى ٢١,٧ بالمئة للإمارات و١٧ بالمئة للكويت و١٤,٧ بالمئة للسعودية في الفترة ذاتها. وفي المقابل هبط إنتاج الدول الرئيسية غير الخليجية بنحو -٤,٧ بالمئة، وبلغ معدل الانخفاض -١٩,٨ بالمئة للمملكة المتحدة و-٦,٥ بالمئة للولايات المتحدة و-٢,٧ بالمئة للاتحاد السوفياتي بين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩[٢٥].

---

(٢٣) عبد الله، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٢٤) *BP Statistical Review of World Energy* (June 1993).

(٢٥) طه عبد العليم طه، إدارة السيطرة على النفط، كراسات استراتيجية؛ ٦ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١)، ص ٩.

الجدول رقم (٢ ـ ١)
القوة السكانية والاقتصادية للنظام الإقليمي الخليجي

	القوة السكانية				حجم الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	النسبة المئوية	حجم الناتج النفطي (مليون برميل يومياً)	النسبة المئوية	حجم الناتج الوطني (مليار دولار)	حجم الناتج المحلي الإجمالي	متوسط دخل الفرد السنوي (ألف دولار)		نسبة النمو المئوية		نسبة التضخم المئوية		الديون (مليار دولار)	
	١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٣		١٩٩٣		١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٥
	عدد السكان (مليون)	النسبة المئوية	عدد السكان (مليون)	النسبة المئوية														
السعودية	١٢,٢٠٤,٨٠٠	١٢,٨٥	١٩,٢٨٦,٢٠٠	١٦,٨٧	٣٠٠	٤٥,٥	٨,٤	٤٩	١٠٥,٠٠	١٢٥,٠٠٠	١٠,٣٣٠	١٠,٤٠٠	٤,٥	٢,٣	٥,٠٠	٤,٩	٢٧,١٠	١٦,٦
عُمان	١,٧٦٢,٠٠٠	١,٨٤٠	١,٩٦٤,٤٠٠	١,٧٢	٥	,٧	,٥	٣	١٢,٠٠	١٢,٢٠٠	١٠,٥٧٣	١٠,٤٠٠	٤,٠٠	٥	٣,٥٠	٢	٢,٤٨	٢,٧
													١٩٩١ ١٩٩٢		١٩٩١ ١٩٩٢			
الكويت	١,٤٨١,٠٠٠	١,٥٤٧	١,٥٨٠,٤٠٠	١,٣٨	١٠٠	١٤	١,٥	٩	٢٧,٠٠	٢٦,٧٠٠	١٥,٩٨٤	١٦,٥٠٠	-٨٣ ١٠٠	٨	١٢ ٥	٥,٤	١٢,٧٠	٩,٦
قطر	٤٨١,٦٠٠	٥٠٣	٥٥,٨٠٠	,٤٨	٥	,٧	,٤	٢,٤	٧,٠٠	٧,٤٠٠	١١,٨٠٠	١٥,٧٠٠	٤,٠٠	,٥٠	٢,٠٠	١,٥	١,٨٩	٢,٠٠
البحرين	٥٢٨,٢٠٠	٥٥٢	٥٨٥,٤٠٠	,٥١	—	—	—	—	٤,٠٠	٥,٠٠٠	١٠,٨٠٤	٨,١٠٠	٢,٥٠٠	١,٠٠	٢,٥٠	,١	٢,٤٠	٣,٠٠
الإمارات	١,٨١٢,٠٠٠	٨٩٣	١,٨٢٦,٠٠٠	١,٥٩	١٠٠	١٤	٢,٢	١٣	٣٣,٠٠	٣٩,٠٠٠	٢٣,٣٣٠	٢١,٠٠٠	١,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠	٥	٩,٨٠	١١,٠٠
مجلس التعاون	١٨,٣٦٩,٦٠٠	١٩,١٩٠	٢٥,٧٩٧,٢٠٠	٢٢,٥٧	٥١٠	٧٢,٥	١٣	٧٦,٤	١٨٨,٠٠	٢٠٧,٩٠٠	(أ)١٣,٨٠	(أ)١٣,٦٨٣	—	(ب)٣,٣	(ج)٣,٣	(ج)٣,١٥	٥٦,٢٧	٤٤,٩٠
العراق	١٨,٤٠٠,٠٠٠	١٩,٢٢٤	٢١,٧٤٠,٠٠٠	١٩,٠١	١٠٠	١٤	,٥	٣	٤٠,٠٠	١٨,٣٠٠	٣,٥١٠	—	-٤ تقديري	١-	(هـ)١٧٠	٢٣٠,٠٠	(د)٨٦,٠٠	(د)٩٠,٠
إيران	٥٨,٩٤٢,٠٠٠	٦١,٥٨٣	٦٦,٧٦٩,٨٠٠	٥٨,٤١	٩٥	١٣,٥	٣,٥	٢٠,٦	٩٣,٠٠	٦٢,٥٠٠	٣,١٢٠	٤,٩٠٠	٨,٥	٢,٥	٢٢,٩	٤٩,٧٠	١٨,٨	٢٣,٠٠
النظام الخليجي	٩٥,٧١١,٦٠٠	١٠٠	١١٤,٢٠٧,٠٠٠	١٠٠	٧٠٥	١٠٠	١٧	١٠٠	٣٢١,٠٠	٢٨٨,٧٠٠	—	—	—	—	—	—	١٦١,٠٧	١٥٧,٩
العالم	٥,٥٠٠,٠٠	١٠٠	—	—	١٠٠٠	١٠٠	٦٥	١٠٠	٢١٠,٠٠٠,٠٠	—	—	—	—	—	—	—	١٣,٠٠٠,٠٠	—
النسبة	١,٧٤ بالمئة	—	—	—	٧٠ بالمئة	—	٢٦ بالمئة	١٠٠	١,٥ بالمئة	—	—	—	—	—	—	—	١٢,٣٩	—
مصر	٥٥,٢٦٢		٥٨,٧٣١		(هـ)٦,٢	,٦	—	—		٥٦,٠٠		٤,٤٠٠	٢,٨	٤,٤	١٣,٦	٨,٣	٢٨,١٠	٣٤,٠٠

يتبع

تابع

تركيا	٥٩,٢٥٥		٦٢,٢٥٣		–	–	–	–		١٦٧,٠٠		٤,٨٠٠	٥,٥	٧,٣	٧٢,٠٠	٩٣,٦	٥٦,١٠	٧٣,٣٠
إسرائيل + حرب ١٩٤٨ والقدس	٥,١١٧		٥,٧٢٣		–	–	–	–		٧٨,٠٠		١٦,٥٠٠	٦,٤	٦,٩	١١,٩	١٠,١	٢٣,٧٠	٤٥٠,٠٠

الملاحظات:

(أ) تدل على متوسط الدخل محسوبة من إجمالي المتوسط مقسومة على ٦ (عدد دول المجلس).

(ب) تدل على متوسط نسبة النمو.

(ج) تدل على متوسط نسبة التضخم.

(ـ) تدل على عدم توافر المعلومات الكافية.

(د) تدل على أن الاحتياطي النفطي المذكور لمصر محسوب عن عام ١٩٩٢.

(هـ) تدل على نسبة التضخم لعام ١٩٩٢.

(و) تدل على حساب الديون عن عام ١٩٩٣.

(ز) تدل على حساب الديون عن عام ١٩٩٤.

المصادر:

ـ المساحة تم حسابها من: *Arab Oil and Gas Directory* (Paris: Arab Petroleum Research Center), pp. 283, 307, 339 and 445.

ـ متوسط دخل الفرد عام ١٩٩٢ تم حسابه من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ (نيويورك؛ اكسفورد: مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٢).

ـ حجم الاحتياطي النفطي وحجم الناتج النفطي وحجم الناتج القومي من: عبد الخالق عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» السياسة الدولية، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ٤٠.

ـ احتياطي مصر النفطي من: عبد الخالق عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي،» المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٨١ (آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

ـ باقي البيانات تم حسابها من: International Institute for Strategic Studies [IISS]: *The Military Balance, 1993-1994* (London: Brassey's, 1993); *The Military Balance, 1995-1996* (London: Brassey's, 1995), and *The Military Balance, 1996/97* (London: Oxford University Press, 1996).

وعلى رغم الزيادة المهمة في إنتاج المملكة المتحدة وتحول النمو السلبي إلى نمو إيجابي في الصين الشعبية، فإن تدهور الإنتاج في الاتحاد السوفياتي بنسبة -٥,٥ بالمئة، وهو أول العالم من حيث كمية الإنتاج، وانخفاض إنتاج الولايات المتحدة بنسبة -٥ بالمئة، وهي ثانية دول العالم من حيث كمية الإنتاج، قد أديا في المحصلة إلى انخفاض الإنتاج في الدول الرئيسية غير الخليجية بنحو -٣,١ بالمئة في النصف الأول لعام ١٩٩٠ مقارنة بالنصف الأول لعام ١٩٨٩.

وعشية أزمة الخليج، ترتب على تطور الإنتاج في الدول الرئيسية العشر المنتجة للنفط زيادة حصة الدول الخليجية. فقد زادت حصة الدول الخليجية الخمس الكبرى من ٢١,٣ بالمئة إلى ٢٣,٣ بالمئة من الإنتاج العالمي بين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، ثم ارتفعت هذه الحصة إلى ٢٤,٤ بالمئة في النصف الأول من عام ١٩٩٠.

أما الدول الخمس الأخرى خارج الخليج، فقد انخفضت حصتها من ٤٨,٥ بالمئة إلى ٤٥,١ بالمئة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، ثم هبطت إلى ٤٣,٢ بالمئة في النصف الثاني من عام ١٩٩٠[٢٦]، في حين أن إنتاج دول النظام الخليجي واصل ارتفاعه، فوصل في نهاية عام ١٩٩٠ إلى ٢٤,٩ بالمئة، واستمر الارتفاع على رغم توقف إنتاج العراق تقريباً، حتى وصل في نهاية عام ١٩٩٣ إلى ١٧ مليون برميل يومياً، أي ما يعادل ٢٦ بالمئة من الإنتاج العالمي للنفط البالغ ٦٥ مليون برميل يومياً (انظر الجدول رقم (٢ ـ ١)).

وعموماً يمكن القول إن الاتجاه العام لإنتاج النفط في العالم ابتداءً من عام ١٩٨٥ يتجه لصالح دول الأوبك، وبشكل خاص، لصالح دول النظام الإقليمي الخليجي. فقد ارتفعت حصة دول الأوبك في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٠ بمعدل ملحوظ من ٢٩,٩ بالمئة إلى ٣٨,٨ بالمئة من الإنتاج العالمي، كان لدول النظام الإقليمي الخليجي القدر الأوفر منها، إذ ارتفع إنتاج هذه الدول في الفترة نفسها من ١٨,٩ بالمئة إلى ٢٤,٩ بالمئة، وواصل هذا الاتجاه مساره إلى أن وصل في عام ١٩٩٣، كما أشرنا، إلى ٢٦ بالمئة، في حين أن إنتاج الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والدول الاشتراكية (سابقاً) انخفض في الفترة نفسها من ١٨,٣ بالمئة إلى ١٣,٦ بالمئة، و٦,٩ بالمئة إلى ٦,١ بالمئة، و٢٦,٣ بالمئة إلى ٢٢,٢ بالمئة لكل منها على التوالي (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٢)).

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠.

الجدول رقم (٢ ـ ٢)
الإنتاج النفطي العالمي (مليون برميل يومياً)
ونسبة المساهمين الأساسيين فيه (بالمئة)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الإنتاج العالمي	٢٢,٠	٤٥,٤	٥٨,٥	٦٢,٨	٥٧,٦	٦٥,٣
الدول الصناعية	٤٤,٣	٤٢,٢	٢٩,٣	٣٢,٧	٤٣,٨	٣٩,٠
الولايات المتحدة	٣٣,٠	٢٢,٥	١٨,٧	١٦,٢	١٨,٣	١٣,٦
أوروبا الغربية	-	-	٠,٨	٣,٩	٦,٩	٦,١
دول الأوبك	٤١,٧	٥١,٣	٥٣,٣	٤٣,٧	٢٩,٩	٣٨,٨
دول الخليج	٩,٠	١١,٠	١٣,١	٢٩,٩	١٨,٩	٢٤,٩
السعودية	٢,٠	٣,٠	٤,٥	١٥,٨	٥,٥	٩,٧
الدول الاشتراكية	١٤,٠	١٥,٠	١٧,٤	٢٣,٦	٢٦,٣	٢٢,٢

المصادر:

ـ بيانات ١٩٦٠ أخذت من: ر. و. أندچيكيان، **الأوبك.. في الاقتصاد العالمي**، ترجمة زهدي الشامي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ١٤١، و«جبهة الأوبك على ثلاث جبهات،» الحوادث (٧ آذار/مارس ١٩٨٦).

ـ الإنتاج الخليجي للأعوام ١٩٦٠ و١٩٧٠ أخذت من نشرة: *MEES* (17 December 1984).

ـ نسبة مساهمة السعودية، احتسبت من خلال كميات الإنتاج السعودي للسنوات المذكورة من أعداد مختلفة من نشرة الخليج الاقتصادية والمالية التي يصدرها بنك الخليج الدولي (البحرين).

ـ بيانات ١٩٧٠ أخذت من: Dankwart A. Rustow, *Oil and Turmoil: America Faces OPEC and the Middle East* (New York: Norton, 1982), p. 278, and Paul Aarts and Michael Reancer, «Oil and the Gulf War,» *Middle East Report* (July-August 1991).

لقد أثر النفط في كل شيء في إقليم الخليج؛ لم يؤثر فقط في السياسة الخارجية أو في أنماط العلاقات والتحالفات الإقليمية، وفي وزن هذا النظام عالمياً أو في درجة تركز التنافس الدولي عليه، بل أثر أيضاً في مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كافة، بل وأيضاً الثقافية والفكرية. هذه التأثيرات وما نتج منها من تحولات في خصائص البنى والهياكل والمؤسسات، لعبت دوراً رئيسياً في تحديد وصياغة توجهات السياسة الخارجية لدول النظام الإقليمي الخليجي، وبلورة أدوار هذه الدول على المستويين الإقليمي والدولي، ومن ثم لعبت الدور البارز في تشكيل أنماط التفاعلات والتحالفات داخل هذا النظام.

لهذا كله يعتبر د. عبد الخالق عبد الله النفط وحده المسؤول عن كل هذه

الثروات والتوترات وعن كل هذا الاهتمام والأهمية، وهو وحده المسؤول عما تحقق وما لم يتحقق، وهو المصدر الأول لكل الإنجازات والإخفاقات المعاصرة في النظام الإقليمي الخليجي، لذلك لا يمكن فهم النظام الإقليمي الخليجي من دون النفط وخارج نطاق تأثيره ونفوذه. فدون الرجوع إلى النفط يستعصي فهم ما يجري في هذا النظام من ارتباطات وعلاقات، كما يستعصي فهم ما يجري من حوله من تحديات ومخاطر. ويصل هذا الرأي إلى درجة من التطرف الزائد في تقدير أهمية النفط بقوله: «من دون النفط لا توجد أهمية أو حيوية تذكر للنظام الإقليمي الخليجي»[٢٧].

ربما لا يكون الأمر على هذه الدرجة، فالخليج ليس نفطاً، على حد تعبير د. محمد الرميحي[٢٨]. فالقوة الجيوستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي جعلت إقليم الخليج محوراً لصراعات ومنافسات دولية وإقليمية قبل أن يكون هناك نفط. كما أن الخليج شعب وحضارة وثقافة لا يمكن تجاهلها. النفط جاء ليضيف إلى هذا كله، جاء ليضيف أهمية فوق أهمية، وليزيد من حدة الصراعات والمنافسات حول الإقليم وداخله، وليلعب أيضاً دوراً رئيسياً في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي على ضوء التحولات الجديدة في هيكلية وطبيعة النظام العالمي الجديد، وبروز أولوية القوة الاقتصادية، وبالتالي العلاقات الاقتصادية في تفاعلات هذا النظام العالمي الجديد على حساب القوة العسكرية، والصراعات العسكرية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار نظام القطبية الثنائية.

وعند تحليل القوة الاقتصادية للنظام الإقليمي الخليجي سنجد أن النفط أثر بعنف في اقتصادات دول هذا النظام، أثر في قوتها، كما أثر في ضعفها، فهو عامل قوة، لكنه أيضاً عامل ضعف.

فقد ارتبطت شخصية النظام الإقليمي الخليجي بالنفط الذي أدى إلى تصنيف اقتصادات دوله كمجموعة اقتصادية ذات فائض رأس المال لا تنتمي إلى مجموعة الدول الصناعية أو مجموعة الدول النامية. فاقتصادات دول النظام الإقليمي الخليجي هي اقتصادات قائمة بذاتها تتسع وتتكمش مع ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي. فالنفط يمثل ما معدله ٨٠ بالمئة من إجمالي صادرات هذه الدول، و٩٠ بالمئة من عملاتها الأجنبية و٤٠ بالمئة من إجمالي ناتجها الوطني الإجمالي[٢٩].

---

(٢٧) عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي،» ص ١٠.

(٢٨) محمد غانم الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣).

(٢٩) عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٣٩.

وحين انتزعت الدول النفطية سلطتها وحريتها في تحديد سعر النفط الذي كانت تحدده الشركات النفطية الأجنبية الكبرى المسيطرة على الإنتاج، فيما سمي بتصحيح أسعار النفط أو ثورة النفط في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ أصبح النفط قوة فعلية كبرى في أيدي الدول المنتجة، وفي مقدمتها دول النظام الإقليمي الخليجي، وامتلكت زمام المبادرة ضمن منظمة أوابك في تحديد أسعار النفط. وبعد أن كان سعر برميل النفط الأساسي الذي يتخذ أساساً للتسعير أقل من ثلاثة دولارات للبرميل قبل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، وصل في عام ١٩٨٠ إلى ٣٤ دولاراً للبرميل[٣٠].

وترتب على هذه الزيادة الضخمة في الأسعار ارتفاع هائل في العائدات النفطية لدول النظام الإقليمي الخليجي، وارتبط بهذا الارتفاع في العائدات مجموعة من الظواهر الاقتصادية التي أثرت بقوة في اقتصادات الدول الخليجية. ففي الفترة من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٧٣ لم تحصل دول النظام الإقليمي الخليجي من صادراتها النفطية على أكثر من ٥٧ ملياراً و٤٢٧ مليون دولار، لكنها حصلت في عام ١٩٧٤، وحده، على ٦٩ ملياراً و٢٩٤ مليون دولار. وبسبب ارتفاع الأسعار الناتج من اضطراب السوق النفطية العالمية نتيجة الحرب العراقية ـ الإيرانية بلغت عائدات دول النظام الإقليمي الخليجي معدلاً قياسياً وصل إلى ١٧١ ملياراً و٤١١ مليون دولار (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٣)).

هذه الزيادات الضخمة في العائدات أدت إلى رفع الناتج الوطني الإجمالي لدول النظام الإقليمي الخليجي من ١٢٠ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٣، ثم ارتفع إلى ٣٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٣ (انظر الجدول رقم (٢ ـ ١))، وترتب على ذلك ارتفاع متوسط دخل الفرد في بعض الدول الخليجية، وبخاصة الدول المنخفضة السكان، إلى درجة فاقت مثيلاتها في عدد من الدول الصناعية المتقدمة. فترتيب الإمارات يأتي السادس عالمياً، ويأتي ترتيب الكويت الثامن عشر عالمياً[٣١].

---

(٣٠) محمد لبيب شقير، «مستقبل اقتصاد دول الخليج،» في: محاضرات الموسم الثقافي لعام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ (أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة، [١٩٨٥])، ص ١٢٥.

(٣١) عبد الله، المصدر نفسه، ص ٤٣.

الجدول رقم (٢ ـ ٣)

عائدات النفط في دول النظام الخليجي (سنوات مختلفة) (مليار دولار)

	١٩٦١ ـ ١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
السعودية	١٦,٤٦١,٠٠	٣١,١٧٤,٠٠	١١٨,٩٩٨,٠٠	٧٨,١١٩,٠٠	٤٤,٨٣٢,٠٠	٣٤,٤٣٦,٧٠	٢٤,٤١٢,٦٠	١١,٤٦٦,٥٠	١٧,٩٧٤,٧٠	١٦,٦٤٠,٠٠	١٧,٥٠٩,٠٠	٣١,٠٤٧,٠٠	٤٣,٦٥٦,٠٠	٤٧,٥٦٠,٠٠
عُمان	٧٦٥,٠٠	١,٢١٤,٠٠	٣,٢٧٢,٠٠	٣٠٦,٠٠	٣,٤٤٥,٠٠	٣,٢٧٩,٠٠	٣,٧٨٥,٠٠	٢,٥٩٤,٠٠	٣,١٠٧,٧٠	٢,٥٨٠,٨٠	٣,١١٤,٠٠	٤,٠٣٢,٠٠	٤,٢٢٦,٨٠	—
الكويت	١٠,٤٢٠,٠٠	٦,٥٤٥,٠٠	١٣,٧٩٠,٠٠	٨,٨٢٧,٠٠	٩,٩٤٨,٠٠	٨,٤٢٦,٠٠	٦,٩٦٣,٠٠	٥,٦٩٩,٩٠	٦,١٩١,٠٠	٥,٥٨٤,٠٠	٦,٦٠٥,٠٠	٧,٢٤١,٥٠	٨٧٥,٠٠	٦,٦٢٠,٠٠
قطر	١,٧٦٠,٠٠	١,٦٠٠,٠٠	٥,٣٧٢,٠٠	٤,٠٢٥,٠٠	٣,٠٢٣,٠٠	٦,٢٧٨,٠٠	٣,٣٥٥,٠٠	١,٤٦٠,٠٠	—	—	—	٣,١٧٦,٠٠	٢,١٨٧,٠٠	٣,٢٠٠,٠٠
البحرين	٣,٠٧٣,٠٠	٣٧٥,٠٠٠	١,٣٩٩,٠٠	١,١١٠,٠٠	١,٠٦٠,٠٠	٩٤٥,٠٠	٩٩٧,٠٠	٦٥٧,٠٠	٦٥٧,٢٠	٥٥٨,٢٠	٦٥٦,٢٠	٥١٨,٧٠	٧٠٩,٠٠	٧٦٥,٠٠
الإمارات	٢,٦٧١,٠٠	٥,٥٣٦,٠٠٠	١٩,٢٧٠,٠٠	١٦,٨٣٧,٠٠	١٣,٨١١,٠٠	٦,٩٨٢,١٠	٦,٠٦٠,٢٠	٤,٦٨٣,٨٠	٥,٤٥٩,٦٠	٤,١٠٠,٠٠	٦,٢٤٣,٠٠	٩,٧٠٦,٦٠	١٤,٧٦٥,٠٠	١٤,٤٩٠,٠٠
مجلس التعاون	٣٥,١٥٠,٠٠	٤٦,٤٤٤,٠٠	١٦٢,١٠١,٠٠	١١١,٩٧٨,٠٠	٧٦,١١٩,٠٠	٦٠,٣٤٦,٨٠	٤٥,٥٧٢,٨	٢٦,٥٦١,٢٠	٣٣,٣٩٠,٢٠	٢٩,٤٦٣,٠٠	٤٩,٨٦٣,٠٠	٥٦,٢٢١,٨٠	٦٦,٤١٨,٨٠	٧٢,٢٣٥,٠٠
العراق	٧,٣٧٧,٠٠	٥,٧٠٠,٠٠٠	١٠,٤٠٠	٩,٧٠٠,٠٠	٨,٤٠٠,٠٠	١٠,٤٠٠,٠٠	—	٦,٩٠٠,٠٠	—	—	—	—	٣٨٠,٠٠	٣٢٦,٠٠
إيران	١٤,٩٠٠,٠٠	١,٧١٥,٠٠٠	٩,٣٠٠,٠٠	١٥,٩٠٠,٠٠	١٨,٧٠٠,٠٠	١٦,٧٠٠,٠٠	—	٢,٠٣٧,٠٠	—	—	—	—	—	—
النظام الخليجي	٥٧,٤٢٧,٠٠	٦٩,٢٩٤,٠٠	١٧١,٤١١,٤٠٠	١٣٧,٥٧٨,٠٠	١٠٣,٢١٩,٠٠	٨٧,٤٤٦,٨٠	٤٥,٥٧٢,٨٠	٣٥,٤٩٨,٢٠	٣٣,٣٩٠,٢٠	٢٩,٤٦٣,٠٠٠	٤٩,٨٦٣,٠٠	٥٦,٢٢١,٨٠	٦٦,٧٩٨,٨٠	٧٢,٥٦١,٠٠

ملاحظة: تشير العلامة (ـ) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصادر:

ـ بيانات الفترة من ١٩٦١ ـ ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٤ أخذت من: عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢١٤.

ـ إحصاءات دول مجلس التعاون الست في الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٨ أخذت من: Hassan Hamdan Al- Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States* (London: Saqi Books, 1994), p. 63.

ـ إحصاءات دول مجلس التعاون الست عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ أخذت من: «إحصاءات مجلس التعاون،» التعاون، السنة ١٠، العدد ٣٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، ص ٢٩٦.

ـ إحصاءات دول مجلس التعاون والعراق عن عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ أخذت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦، ص ٢٨٦.

ـ إحصاءات العراق وإيران عن الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٦ أخذت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦، ص ٢٨٦، وعباس النصراوي، «النتائج الاقتصادية للحرب العراقية ـ الإيرانية،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٨٩ (تموز/يوليو ١٩٨٦)، ص ٣٦.

ـ إحصاء عام ١٩٨٦ بالنسبة للعراق وإيران من: النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ٢١٢.

وارتبط بظاهرة تضخم العائدات توسع هائل في الإنفاق المدني والعسكري واستيراد العمالة الأجنبية، إضافة إلى العشرات من النتائج السلبية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية. فقد ترتب على تضخم العائدات شعور عام بإمكانية الإفادة منها في عملية التنمية، كما حدث تضخم في التوقعات بالنسبة للفرص والمجالات المتاحة، لكن التمعن في أنماط تلك التنمية ومحتواها ونمط توزيع أعبائها وثمارها، وكذلك آلياتها يكشف عن شوائب عدة اعترت إيجابياتها على حد قول د. يوسف صايغ. فالإسراع أصبح تسرعاً في وضع الأولويات، وانتقاء وصياغة البرامج والمشروعات، ووفرة الأموال أدت إلى ضعف الانضباط الإنفاقي، والإفراط في التساهل مع موردي المعدات والتجهيزات والخدمات الاستشارية والإنشائية، وبخاصة الأجانب منهم. والرغبة المتدفقة في تحسين مستوى المعيشة أدت إلى قيام نظم رفاه مفرطة في السخاء، وإلى فتح أبواب الاستخدام الواسعة في الدوائر الحكومية، وإلى قيام فجوة واسعة بين الجهد والمردود للمواطنين، مما عمل كله على نشوء حالة اعتماد مفرط على الحكومات، وما تيسره من رخاء سريع، وعلى بروز تكلفة اجتماعية للعائدات النفطية خطيرة الدلالة. ولأن هذه الدول النفطية شعرت أن عليها أن تنهض بدور متزايد الاتساع والأهمية في القطاع الاقتصادي ضمن فلسفة أبوية، فإنها (باستثناء الكويت نسبياً) أهملت أهمية المشاركة الشعبية الواسعة سياسياً، وهكذا ضعف الشعور الشعبي بضرورة الالتزام بالواجبات المجتمعية[٣٢].

كما ترتب على تضخم العائدات ظواهر أخرى شديدة السلبية، فقد أتاحت هذه العائدات للدول الخليجية الدخول القوي من باب واسع إلى السوق العالمية، ليس فقط ضمن إطار مبيعات النفط واستلام العائدات، وإنما كذلك ضمن إطار أوسع يشمل الاستيراد الكثيف للسلع والخدمات (الرأسمالية والاستهلاكية والدفاعية) والاستثمار في الاقتصادات الخارجية (غير العربية بصفة أساسية) والتوظيف المالي في أسواق المال الغربية. فقد بلغ الاستيراد مستويات مرتفعة جداً بحيث تضم دول النظام الإقليمي الخليجي دولتين على الأقل بلغ الاستيراد للفرد فيهما أعلى مستوى في العالم[٣٣]، بكل ما يعنيه ذلك من تسرب الموارد المالية إلى الخارج وتكثيف حالة التبعية التي تعيشها هذه الدول في ظل الاعتماد شبه الكامل على النفط في جدول صادراتها، حيث لم تقل هذه النسبة طيلة الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٥ عن ٩٠ بالمئة من إجمالي صادراتها (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٤))، الأمر الذي أدى إلى زيادة اختلال هيكل صادرات هذه الدول.

---

(٣٢) يوسف صايغ، «النظرة الاقتصادية المستقبلية لمنطقة الخليج،» التعاون، السنة ١، العدد ٣ (تموز/يوليو ١٩٨٦)، ص ١٢ ـ ١٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٦.

الجدول رقم (٢ ـ ٤)
نسبة حجم اعتماد دول الخليج على تصدير النفط
لمجموع صادراتها (بالمئة)

	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٥
السعودية	١٠٠	١٠٠	٩٣	٩٥
العراق	٩٠	٩٨	٩٩	٩٩
الكويت	٩٤	٩٩	٩٢	٨٧
البحرين	٨٦	٩٠	٨٩	٨٧
قطر	١٠٠	١٠٠	٩٤	٩١
الإمارات	١٠٠	٩٨	٩٤	٨٩
عمان	-	٩٩	٩٩	٩٨

المصادر:

ـ البيانات لعامي ١٩٧٠ و١٩٧٤ عدا البحرين وعمان، أخذت من: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي السابع (الكويت: المنظمة، ١٩٨١).

ـ البيانات لعامي ١٩٨٠ و١٩٨٥، أخذت من: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي الثالث عشر (الكويت: المنظمة، ١٩٨٦).

ـ بيانات البحرين من: توفيق سعيد بيضون، التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص ٩٣.

الأمر لا يتوقف فقط على اختلال هيكل الصادرات، بل يمتد أيضاً إلى اختلال الهياكل الإنتاجية، بما يؤدي إليه من تعميق حالة التخلف الاقتصادي وتشويه جهود التنمية، حيث يسود قطاع واحد هو قطاع النفط من حيث الدخل المتولد، وإن كان لا يساهم بالنسبة الكبرى من حيث التشغيل، حيث يقوم قطاع الخدمات بدور القطاع المستوعب للعمالة. وارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات من حيث التشغيل هو دليل أو مؤشر للتخلف بأبعاده المختلفة، فارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات إنما هو الوجه الآخر لانخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة. فالقطاع الصناعي لا يمثل أهمية نسبية كبيرة في الناتج المحلي[٣٤]، على رغم كل الجهود التي تبذل في السنوات الأخيرة لتنويع مصادر الدخل في دخول دول مجلس التعاون الخليجي الست على وجه

(٣٤) أحمد يوسف القرعي، «نمط التنمية الاقتصادية لدول الخليج العربي المنتجة للبترول. مراجعة كتاب: نمط التنمية الاقتصادية لدول الخليج العربي المنتجة للبترول. تأليف منى مصطفى البرادعي. القاهرة: جامعة القاهرة ـ كلية الاقتصاد، ١٩٧٩،» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٧، العدد ٢٦ (نيسان/ابريل ١٩٨١)، ص ١٥٥.

الخصوص، حيث إن الأمر مختلف نسبياً بالنسبة لإيران والعراق. فالأهمية النسبية للزراعة، مرتفعة في العراق وإيران نظراً لوجود الموارد المائية والأراضي القابلة للزراعة، كما أن الدخل المتولد من الصناعة والصناعة التحويلية في العراق وإيران يشكل أهمية ملحوظة(٣٥).

وهكذا فإن الهياكل الاقتصادية لدول النظام الإقليمي الخليجي ما زالت هياكل غير متوازنة تعتمد على سلعة واحدة في الإنتاج والتصدير بشكل أساسي، ولذلك فإن الانهيار الذي حدث في أسعار النفط في منتصف الثمانينيات والانكماش الكبير الحادث في العائدات النفطية نتيجة لذلك (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٣))، أصاب اقتصادات دول النظام الإقليمي الخليجي بانتكاسات فادحة أدت إلى حدوث اختلالات في الموازنات وإلى ظهور المديونية بشكل كبير (انظر الجدول رقم (٢ ـ ١))، حيث وصل إجمالي ديون الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٢ إلى ٥٦,٢٧ مليار دولار، وبسبب الديون الضخمة للعراق وإيران ارتفعت مديونية دول النظام الإقليمي الخليجي في العام نفسه إلى ١٦١,٠٧ مليار دولار، ثم انخفضت في عام ١٩٩٥ بسبب التحسن التدريجي الذي أخذ يحدث في أسعار النفط إلى ١٥٧,٩ مليار دولار(٣٦).

وجاء العجز في موازنات هذه الدول مع نهاية الثمانينيات تجسيداً للمأزق الداخلي في اقتصاداتها، وشمل هذا العجز سواء ما سمي بدول الفائض، أو ذات الطاقة الاستيعابية المنخفضة، باستثناء الكويت والإمارات، إلى جانب ما سمي بدول العجز أو ذات الطاقة الاستيعابية العالية. وكان انخفاض أسعار وعائدات وصادرات النفط هو السبب المباشر الظاهر لهذا التحول مقارنة بفترة تعاظم الفائض المتراكم للموازين الجارية لهذه الدول بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢(٣٧). وكان عام ١٩٨٦ حداً فاصلاً ظاهراً بين هاتين الفترتين: فترة تراكم الفائض، وفترة تفاقم العجز، وهو العام الذي لخصت فيه تطورات هذه الموازين احتدام المتناقضات الداخلية للأوبك(٣٨).

---

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) لم تقتصر آثار انخفاض أسعار النفط، ومن ثم تراجع العائدات، على تلك النتائج السلبية المباشرة، بل انعكست على أنماط الإنفاق، ومن ثم أفرزت العديد من النتائج والضغوط الاجتماعية والسياسية التي باتت تهدد الاستقرار وتفرض المراجعة والإصلاح. انظر: Shireen T. Hunter, «The Gulf Economic Crisis and Its Social and Political Consequences,» *Middle East Journal*, vol. 40, no. 4 (Autumn 1986), pp. 600-613.

(٣٧) يمكن استثناء إيران من ذلك، فهي الوحيدة من بين دول النظام الإقليمي الخليجي التي لم تنعم بمثل هذا الفائض في حين بلغ الفائض المتراكم للسعودية والكويت والإمارات حوالى ٢٧٦,٢ مليار دولار. ووصل الفائض العراقي إلى نحو ٣,٣ مليار دولار، انظر: طه، **إدارة السيطرة على النفط**، ص ٢١.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢١.

هذا التحليل يكشف عن حقيقة أساسية هي ضعف مستوى القوة الاقتصادية للنظام الإقليمي الخليجي على الرغم من الأهمية الاقتصادية الفائقة لهذا النظام. فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة جداً التي حدثت في الدخل الوطني الإجمالي لدول هذا النظام، فإن إجمالي هذا الدخل البالغ ٣٢٠ مليار دولاز عام ١٩٩٣ لا يشكل سوى ١,٥ بالمئة فقط من إجمالي الناتج الوطني العالمي الذي بلغ ٢١ تريليون دولار عام ١٩٩٢[٣٩]. كما أن اقتصادات هذه الدول لم تشهد تنمية حقيقية على الرغم من كل المشروعات، والإنشاءات التي نفذتها حكوماتها، وعلى الرغم من كل عائدات النفط الضخمة التي حصلت عليها والتي بلغت حوالى ٢٥٠٠ مليار دولار خلال الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٩٣. هذه الدول شهدت نمواً، ولكن لا توجد أسس لتنمية حقيقية. فالقدرة الذاتية الإنتاجية للاقتصاد، وبالذات في دول مجلس التعاون، لم تنم، وإنما الذي نما هو ما يستخرج من النفط ويصدر إلى الخارج[٤٠]. وازداد الشعور بالضعف الحقيقي بعد أن فقدت هذه الدول، ضمن عضويتها في الأوبك، القدرة على التحكم في الأسعار، إذ لم يحدث تراجع فقط في العائدات، بل تضخم الشعور باهتزاز القدرات الاقتصادية نظراً لارتباط هذه القدرات بعوامل خارجية لا تخضع للإيرادات الوطنية في هذه الدول. وجاءت ردود الفعل الانكماشية، وبالذات في مجالات الإنفاق الاجتماعي وتراكم المديونية وظهور العجز في الموازنات، لتعمق من حقيقة ضعف البنى الاقتصادية وهشاشتها في هذه الدول[٤١].

٢ ـ القوة البشرية

تعتبر القوة البشرية بما تعنيه من حجم وخصائص وكيفية التوزيع الجغرافي للسكان عوامل مهمة في حسابات القوة الوطنية للدول، وفي حسابات قوة النظم الإقليمية. وعلى الرغم من أن الحجم الكبير من السكان قد لا يضمن الفعالية الدولية، فإن الدول ذات الحجم السكاني الصغير هي عادة أقل تميزاً. إن حجم السكان في ذاته مؤشر كاف للقوة، وإن كانت كيفية تكوين السكان ومدى تماسكهم الاجتماعي ومستوى تعليمهم ومهاراتهم لها أهمية في التفرقة بين الدول. والواقع أن العامل السكاني مثله مثل العامل الجغرافي تماماً ليس عاملاً استاتيكياً، بل يجب النظر إليه في علاقته بالمحتوى الاجتماعي ـ السياسي[٤٢]، ويجب النظر إليه أيضاً من منظور التكامل

(٣٩) عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٣٩.

(٤٠) شقير، «مستقبل اقتصاد دول الخليج،» ص ١٣١.

(٤١) Hunter, «The Gulf Economic Crisis and Its Social and Political Consequences,» pp. 606-631.

(٤٢) قرني وهلال، محرران، السياسات الخارجية للدول العربية، ص ٣٢.

الاجتماعي والوطني، ذلك لأن تزعزع هذا التكامل وبروز المشاكل العرقية والدينية ووجود أقليات ساخطة في مناطق الحدود يهدد الاستقرار، ويؤدي إلى ظهور مشاكل في العلاقات مع الدول المجاورة، خصوصاً إذا كانت تلك الأقليات لها امتدادات عرقية أو دينية في هذه الدول(٤٣).

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الكفاءة الإنتاجية من أهم معايير القوة الاقتصادية، فإن هذه الكفاءة، في الأساس، مشكلة أفراد أكثر منها مشكلة معدات رأسمالية وتسهيلات مادية. وترتبط كفاءة العملية الإنتاجية وتحقيق الأهداف الاقتصادية وتطورها بوجود هيكل مناسب من القوى العاملة، كمّاً ونوعاً، يكفل تحقيق هذه الأهداف(٤٤). لو أضفنا إلى ذلك الموقع المحوري للعامل البشري، كمّاً ونوعاً أيضاً، في ميزان القوة العسكرية للدول(٤٥)، لاتضح بجلاء مدى أهمية هذا العامل في تحديد قوة الدولة، وتحديد مستويات القوة في النظم الإقليمية.

إن أخذ هذه العوامل في الاعتبار يكشف مدى خطورة ضعف القوة البشرية في النظام الإقليمي الخليجي كمّاً ونوعاً، وهو ما يجعل هذا النظام أكثر عرضة للتهديدات والضغوط الخارجية وشديد الحساسية تجاه هذه الضغوط والتهديدات.

فمن ناحية الحجم، بلغ عدد السكان في الدول الثماني ـ أعضاء هذا النظام ـ ٩٥ مليوناً وسبعمائة ألف نسمة، وهو ما يشكل ١,٧٤ بالمئة من إجمالي عدد سكان العالم عام ١٩٩٢ البالغ عددهم ٥٥٠٠ مليون نسمة. وفي عام ١٩٩٦ ارتفع عدد السكان إلى ١١٤ مليوناً، و٣٠٧ آلاف نسمة. هذا الرقم لا يكتسب دلالته الحقيقية إلا على ضوء التوزيع النسبي للسكان على الدول الثماني، حيث يتبدى مدى الخلل في القوة السكانية، إذ ان عدد السكان في الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي لم تتجاوز نسبتهم ١٩,١٩ بالمئة من إجمالي عدد السكان في النظام عام ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٦ ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٢,٥٧ بالمئة (انظر الجدول رقم (٢ ـ ١)). كما أن هذا العدد المحدود من السكان لا تزيد نسبة المواطنين من رعايا الدول الست بينهم على ٦٤ بالمئة، والباقي من الأجانب الوافدين من جنسيات مختلفة، وهؤلاء الأجانب

(٤٣) في بعض الأقاليم تتجاوز الروابط العرقية الحدود الدولية وتؤدي إلى اختلاط التمايز بين السياسات الداخلية والخارجية وإلى تعقيد العلاقات بين الدول المجاورة. انظر: W. Howard Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim* (New York: Columbia University Press, 1992), pp. 9-13.

(٤٤) عمر الخطيب، «التنمية والعمالة الأجنبية في دول الخليج العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٤٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ١٧٨.

(٤٥) قاسم محمد جعفر، معد، **ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الأوسط، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٥ ـ ٦.

يشكلون أكثر من ٧٠ بالمئة من القوى العاملة في هذه الدول الست[٤٦].

أما من ناحية النوع والخصائص الاجتماعية، فإن البنية السكانية في هذا النظام تتسم بخصائص فريدة من نوعها. فمن ناحية التكوين نجد أن هؤلاء السكان نتاج نوعين من الهجرة: الهجرة الأولى كانت هجرة داخلية على مدى عقود طويلة بين أبناء وقبائل شعوب هذا النظام. أما الهجرة الثانية فجاءت من الخارج من ملايين الأجانب الذين هاجروا إلى النفط للعمل، وبعضهم استقروا بعائلاتهم في دول الإقليم[٤٧]. كل من هاتين الهجرتين كانت لها تأثيرات مميزة في البنية السكانية في دول النظام الإقليمي الخليجي.

الهجرة الداخلية خلقت علاقات إنسانية متداخلة وروابط اجتماعية متشابكة أشد التشابك من ناحية التكوين العرقي والديني والطائفي. أما الهجرة النفطية فقد أدت إلى تهميش دور العمالة الوطنية في سوق العمل وكانت لها تأثيرات أخرى كثيرة ومتنوعة.

فعلى مدى التاريخ كانت هجرات القبائل ميسرة، بسبب التقارب الجغرافي بين دول النظام الخليجي وتداخل الحدود قبل ترسيمها المعاصر، وبسبب طبيعة الأنشطة الاقتصادية في تلك الفترة. فبسبب ضعف الزراعة التي تربط الفلاح بالأرض، وغلبة النشاط الرعوي والتجاري القائم على حرفة الغوص، كان يحدث في كثير من الأحيان انتقال أو انسحاب جزء من السكان من منطقة إلى أخرى عند نشوب نزاع مع الحاكم أو مع قبيلة أخرى. وتقدم هجرة العتوب أحد الأمثلة الواضحة على ذلك في أواسط القرن الثامن عشر الذي أدى إلى تأسيس آل خليفة لحكمهم في البحرين عام ١٧٨٢ بالتحالف مع آل بن علي، ومثل انسحاب آل بن علي من البحرين عام ١٨٣٥ إلى أبو ظبي بسبب الخلاف مع آل خليفة، ومثل انسحاب قبيلة السودان من الشارقة عام ١٨٢٤ وآل بو فلاسة (ومنهم آل مكتوم حكام دبي الآن) من أبو ظبي عام ١٨٨٣[٤٨].

وبسبب النمو غير المتوازن بين دول الخليج في سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث أصيبت تجارة اللؤلؤ بالكساد نتيجة الكساد العالمي، بدأت هجرة داخلية

---

(٤٦) عبد الرزاق فارس الفارس، «البطالة في دول الخليج،» الخليج (الشارقة)، ٢٥/٥/١٩٩٧.

(٤٧) نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٥٤ ـ ١٦٤.

(٤٨) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٩٧.

كبرى تأخذ طريقها إلى مراكز النمو الحديثة، وترافق ذلك مع ظهور النفط في البحرين وازدهار التجارة في دبي. فبسبب التطورات السياسية السلبية في إيران وما نتج منها من رفع الضرائب على التجار في ميناء لنجة المقابل لدبي على الساحل الإيراني، حدث تحول للتجارة والتجار إلى ميناء دبي الذي شهد ازدهاراً كبيراً صحبه ارتفاع كبير في عدد السكان بسبب التوافد من الساحل الإيراني ومن مناطق أخرى على الساحل العربي للخليج. ففي الفترة من عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩٣٩ تضاعف عدد سكان دبي من عشرة آلاف إلى عشرين ألفاً، في حين هبط عدد السكان في الشارقة من ١٥ ألف نسمة إلى ٥ آلاف نسمة في الفترة نفسها. كما شهدت هذه الفترة انتقال عدد كبير من سكان الساحل أو قطر أو الكويت إلى البحرين، وانتقال أعداد كبيرة من العمانيين إلى البحرين أيضاً، ثم إلى الكويت وشرق الجزيرة العربية (السعودية) في الخمسينيات. وقبلها كانت صناعة الغوص تأخذ الكثيرين من دبي وأبو ظبي والبحرين إلى موانئ مثل الكويت وقطر. فقد كانت حركة السكان مرنة من ميناء إلى آخر ومن إمارة إلى أخرى دون أية قيود(٤٩). ولذلك نجد أن أسر وعائلات وأفخاذ قبائل اليوم تنتمي إلى بعضها في دول الخليج المختلفة سواء بسبب الانتقال القبلي الاقتصادي، حيث تنزح قبيلة أو مجموعة من الناس المرتبطين عن طريق القربى من منطقة إلى أخرى في الخليج طلباً لوضع اقتصادي أفضل، أو بسبب الانتقال السياسي وهو نوع من المعارضة السياسية تقوم به مجموعات متقاربة أو أفراد تعبيراً عن الاحتجاج السياسي مثل انتقال العتوب إلى البحرين من الكويت، أو انتقال آل بورميح من البحرين إلى قطر في الخمسينيات أو انتقال آل بن هندي من قطر إلى الكويت في الستينيات، وقبلها انتقال آل بو فلاسة من أبو ظبي إلى دبي.

كان هناك انتقال آخر متبادل بين العرب والإيرانيين سواء عبر الحدود البرية بين إيران والعراق، حيث استقرت جالية إيرانية كبيرة في جنوب العراق حول الأماكن المقدسة في النجف، حيث مقام الإمام علي، وكربلاء حيث مقام الإمام الحسين، وكذلك في الكوفة وغيرها من المدن والقرى الشيعية في جنوب العراق، أو سواء عبر مياه الخليج على الجانبين. فمنذ فجر الإسلام والهجرات العربية الكثيرة تتوافد إلى سواحل إيران الجنوبية، وأقام العرب فيها دولهم وإماراتهم، وحدثت بينهم معارك واشتباكات، ولكن لم يكن هناك عداء تعصبي لمذهب معين أو قومية معينة، وحاربوا معاً الاستعمار البرتغالي والإنكليزي(٥٠).

---

(٤٩) الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، ص ١٠٥.

(٥٠) محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥)، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

وهكذا حدث نوع من الامتزاج بين سكان الخليج على الشاطئين العربي والإيراني، إلى الدرجة التي يمكن معها القول إن هؤلاء السكان ينتمون في العموم إلى أصل واحد وحضارة مشتركة، والغالبية العظمى مسلمة، بل إن غالبية سكان الساحل هم من العرب، بما في ذلك سكان الساحل الإيراني الذين ينتمون إلى عرب بني تميم وبني كعب الذين أسسوا إمارة المحمرة التي كانت حتى عام ١٩٢٥ إمارة مستقلة عن إيران وتمارس علاقات خارجية منفصلة عنها، وكذلك إمارة لنجة التي كانت تابعة لأسرة القواسم في الإمارات العربية المتحدة[٥١].

ويرجع تقلص عدد السكان العرب على الشاطئ الإيراني للخليج ومقاطعة الأحواز (عربستان) في جنوب العراق إلى الجهود القمعية التي قام بها الشاه رضا بهلوي ومن بعده ابنه الشاه محمد رضا. فإعجاب رضا بهلوي بتجربة أتاتورك القومية العلمانية في تركيا، وتشبعه بروح الإمبراطورية الفارسية قبل الإسلام، وطموحه لاسترجاع أمجاد الأكاسرة، دفعه إلى شن الحروب ضد العرب ابتداءً من احتلال عربستان بالتحالف مع الإنكليز وتصفية الإمارات العربية على الشواطئ الشرقية في الخليج مثل إمارة لنجة وهرمز، واحتلال العديد من الجزر العربية التي كانت تحت السيادة العربية مثل هنجام وصيرى وغيرهما، وادعاءاته على البحرين وسعيه لجعل الخليج العربي بحيرة فارسية[٥٢].

وارتبط مع هذا المخطط الدفع بهجرات بشرية إيرانية إلى إمارات الخليج على الساحل العربي. وأكمل الشاه محمد رضا هذا المخطط المزدوج، وسعى لخلق جالية إيرانية قوية في بلدان الخليج العربية تكون ركيزة لمخططاته المستقبلية. وساعد اكتشاف النفط في إمارات الخليج في الستينيات على الدفع بأعداد كبيرة من الإيرانيين إلى الساحل العربي، وسهل لهم الإنكليز الحصول على الجنسية والجوازات المحلية، وأمدت الحكومة الإيرانية التجار منهم بالأموال والمساعدات الأخرى، وفتحت لهم بنوكاً إيرانية مكنتهم من تقوية نشاطاتهم ونفوذهم في أماكن توطنهم بالخليج[٥٣].

وإذا كانت الهجرات الداخلية المتعاقبة قد حافظت على قدر نسبي من التجانس الاجتماعي داخل مجتمعات دول النظام الإقليمي الخليجي، وحتى بين هذه الدول، حيث اللغة الواحدة في الدول العربية السبع وانتشار اللغة العربية في إيران وإلمام سكان دول الخليج العربية باللغة الفارسية، وحيث الدين الواحد مع الانقسام بين سنة وشيعة، فإن الهجرة إلى النفط أحدثت خللاً كبيراً في هذا التجانس نظراً لتعدد أعراق

---

(٥١) عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٣٥ ـ ٣٦.
(٥٢) العيدروس، المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ١٠٠ و٢٨٦ ـ ٢٨٨.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٦.

الملايين من العمالة الوافدة إلى دول النظام الخليجي وتعدد لغاتهم ودياناتهم وثقافاتهم، وخصوصاً الذين وفدوا إلى دول مجلس التعاون الخليجي التي تعاني ندرة حادة في السكان، كما أدت هذه الهجرة إلى تعقيد البناء السكاني في هذه الدول، وأحدثت آثاراً اجتماعية ـ اقتصادية بعيدة المدى[٥٤]، خصوصاً بعد أن وصلت هذه العمالة الوافدة، والتي تشكل العمالة الآسيوية النسبة الغالبة فيها، إلى أعداد كبيرة فاقت في بعض الدول أعداد السكان المواطنين من أبناء هذه الدول، وبعد أن وصلت إلى معدلات خطيرة بالنسبة للقوة العاملة المواطنة[٥٥].

هناك أسباب كثيرة لهذه الهجرة الكثيفة: **أولها** انخفاض عدد السكان بشكل حاد مقارنة بالمساحة الجغرافية وبخطط ومشروعات النمو الاقتصادي المصاحبة للوفرة النفطية، **وثانيها** القرب الجغرافي للدول الخليجية من مصادر الكثافة السكانية في جنوب شرق آسيا والدول العربية الكثيفة السكان. فقد تدفق مئات الآلاف من ذوي الجنسيات الباكستانية والإيرانية والهندية والبلوشية بطريقة مشروعة وبطرق أخرى غير مشروعة مثل التسلل، ولا سيما من الإيرانيين في عهد الشاه، عبر المياه الإقليمية لبعض الدول الخليجية، وعندما استقر بهم الأمر سعوا إلى إحضار عائلاتهم، فتزايدت أعدادهم بمرور الزمن[٥٦].

هناك أسباب أخرى، بعضها يتعلق بالمستوى التعليمي والتقني للمواطنين، حيث انخفاض مستويات التعليم ونقص المهارات، وأسباب تتعلق بالبيئة الاجتماعية ـ الثقافية حيث النفور لدى المواطنين الخليجيين عموماً من بعض الوظائف والعمل اليدوي على وجه الخصوص، وأسباب تتعلق بنموذج التنمية الشائع حيث لا يوجد تخطيط للقوى العاملة، وترك المبادرة في جلب العمالة بيد القطاع الخاص، وتأخر إصدار تشريعات عمالية، وانخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل[٥٧].

وإذا كان الاتجاه الغالب في دراسة مأزق تضخم العمالة الوافدة يميل إلى التعامل معها من منظور كونها إحدى الإشكاليات العامة لاتجاهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون[٥٨]، وعلى أساس أن عملية النمو في هذه الدول

---

(٥٤) فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي،** ص ١٦٨ ـ ١٧٠.

(٥٥) علي صالح الصالح، «البعد الاقتصادي للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون،» **التعاون،** السنة ٨، العدد ٣٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٤)، ص ١٧.

(٥٦) الخطيب، «التنمية والعمالة الأجنبية في دول الخليج العربية،» ص ١٧٨ و١٨١.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٨١ ـ ١٨٥، والصالح، المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٦.

(٥٨) أحمد علي الشريان، «خصائص الهجرة الدولية في دول مجلس التعاون: تعقيب،» **التعاون،** السنة ٦، العدد ٢١ (آذار/مارس ١٩٩١)، ص ٥٩ ـ ٦٠.

لا يمكن أن تتم إلا بالاعتماد على العمالة الوافدة ولكن ضمن الحدود المأمونة[٥٩]، فإن هناك اتجاهات أخرى تتعامل مع هذه المسألة من منظور مختلف.

فهناك اتجاه يرى أن الوجود الكثيف للعمالة الأجنبية وللجاليات الأجنبية، وبخاصة الآسيوية منها في دول مجلس التعاون، يرجع إلى السياسات البريطانية في مرحلة ما قبل الاستقلال، وإلى الأسر الحاكمة بهدف تعويم الهوية القومية حتى لا يكون هناك تجانس اجتماعي قادر على الفعل السياسي. ويذكر في هذا الاتجاه أن دول الخليج شهدت مخططاً شبيهاً بما حدث في بعض دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا وسنغافورة مثلاً) حيث تم خلط الجنسيات والثقافات والأصول العرقية بطريقة وصلت إلى درجة توازن بين قوميات عدة في كل دولة، وبالتالي صارت الدول ليست وطناً، بل «شركة مساهمة». وما حدث في الخليج بهدف طمس هويته القومية عبر العديد من الوسائل اعتماداً على الجاليات الآسيوية وعلى حساب المواطنين والجاليات العربية الوافدة في دول الخليج، لم يقل عن ذلك المخطط الذي نفذ في بعض دول جنوب شرق آسيا[٦٠]. أما دور الأسر الحاكمة، فكان تسهيل ذلك المخطط، الذي دبرته السلطات الإنكليزية، لتسوير «اقطاعياتها» عن العمق العربي بعد الوفرة النفطية، ولتدمير النسيج الاجتماعي المحلي عبر تعويم القوى المحلية في بحر من «الموزاييك» البشري، بحيث يصعب على القوى الوطنية والتقدمية الاعتماد على قوى اجتماعية متجانسة للنضال من أجل التغيير أو حتى من أجل الإصلاح. كما أن وجود أعداد هائلة من الأجانب، وفي مواقع القرار الاقتصادي والعسكري والسياسي، وضع مريح للأسر الحاكمة التي تسعى إلى مواصلة احتكار السلطة وعدم السماح للمواطنين بالمشاركة السياسية[٦١].

هناك اتجاه آخر يرى أن الاختلاف الشديد الراهن في البناء السكاني في دول مجلس التعاون، وربما بشكل أوضح في دولة الإمارات، بسبب ضخامة حجم العمالة الأجنبية الوافدة، والآسيوية على الأخص، يرجع إلى وجود «لوبي» أو جماعة ضغط تتكون من عدة فئات من المواطنين لها خليط من الأفكار والتطورات والمصالح في بقاء هذا الخلل، بل في زيادته أيضاً[٦٢].

الأسباب متعددة إذن، والنتيجة هي مزيد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية

(٥٩) شقير، «مستقبل اقتصاد دول الخليج،» ص ١٣٧.

(٦٠) عبد الرحمن محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي** (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٤ - ١٦.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٧ - ١٩.

(٦٢) محمد المر، «مفترق الطرق،» مقال في ثلاث حلقات، **الخليج**: ١٧ - ١٩/٥/١٩٩٧.

والسياسية. فعلى مستوى التنمية الاقتصادية، فإن الإطار الذي تعمل فيه العمالة الوافدة التي ليس لديها شعور بالانتماء يؤدي بالضرورة إلى إنتاجية ضعيفة، كما أن انتشار العمالة الوافدة وسهولة اللجوء إليها يجعل من السهل اللجوء إلى طرق إنتاج كثيفة لاستخدام العمالة، في حين أن العمالة هي العنصر النادر في الدول الخليجية، وكان لا بد من أن تستخدم بقدر، وإذا استوردت من الخارج تستورد بمقياس اقتصادي مطابق للمبادئ الاقتصادية(٦٣). كما أن وفرة العمالة الوافدة وتدني أجورها أديا إلى ظهور البطالة بين الخريجين المواطنين، وبخاصة بعد تشبع القطاع الحكومي بالموظفين وعزوف القطاع الخاص عن توظيف الخريجين المواطنين لتدني الخبرة والكفاءة والأجور المرتفعة بالمقارنة مع العمالة الوافدة(٦٤). هذا بالإضافة إلى ما يمثله الوجود المكثف للعمالة الوافدة وأسرها من ضغط على السلع والخدمات، ومن ثم زيادة العجز في الميزانيات العامة(٦٥).

أما على المستوى الاجتماعي والثقافي فقد أدت الأعداد الضخمة من العمالة الوافدة إلى انقسام المجتمع، بل انشطاره إلى ثقافات ولغات وأعراق مختلفة بدت فيها تجمعات المواطنين أقلية ومعزولة ويزداد انحسارها، واللغة العربية لم تعد تنطق بها غير نسبة متدنية باستمرار. وهكذا أخذت مجتمعات دول الخليج تتحول إلى كتل ثقافية وإثنية متنافرة، تختلف من حيث العادات والتقاليد واللغة، كما تختلف مرجعية كل كتلة عن الكتل الثقافية الأخرى، وكذلك تختلف تطلعاتها وآمالها وآلامها(٦٦). كما ينذر هذا الوضع بأخطار سياسية وصراعات مصالح مع دول إقليمية وضغوط من قوى دولية بمطالب سياسية لا قبل لدول الخليج بها، وبخاصة أن أغلب كتل العمالة الآسيوية الوافدة تسعى إلى غرس جذورها في المجتمعات الخليجية، وان المناخ الدولي بات مستعداً للتجاوب مع مثل تلك المطالب(٦٧).

وفق هذه المخاطر والخصائص تتضح مدى هشاشة البناء السكاني في دول مجلس التعاون الست، وهو ما يعطي لإيران قدراً من التمايز في القوة السكانية داخل موازين القوى في النظام الإقليمي الخليجي، ولكن دراسة البنية السكانية في كل دولة على

---

(٦٣) شقير، «مستقبل اقتصاد دول الخليج،» ص ١٣٣ ـ ١٣٦.

(٦٤) عبد الله مصلح النفيعي، «حول تعطل الخريجين في الخليج،» ورقة قدمت إلى: التعطل في دول الاسكوا: وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الاسكوا، عمان، ٢٦ ـ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩٣ ([عمان]: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٤).

(٦٥) الصالح، «البعد الاقتصادي للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون،» ص ١٨ ـ ٢٢.

(٦٦) علي خليفة الكواري، «عودة إلى أسباب الخلل السكاني في الخليج العربي: حالة قطر،» المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ١٩٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥)، ص ٥٤.

(٦٧) المر، «مفترق الطرق،» الحلقة الأولى، والصالح، المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

حدة من دول النظام سوف تكشف أن هذا التمايز نسبي على ضوء الانقسامات العرقية والمذهبية في كل من إيران والعراق. وهذه كلها مؤشرات تكشف ضعف القوة السكانية في النظام الإقليمي الخليجي.

بناءً على ذلك يمكن القول إن القوة المادية (الاقتصادية والسكانية) في النظام الإقليمي الخليجي، على الرغم مما تتميز به من خصائص، فإنها قوة محدودة لا تتوافق مع ما يحظى به هذا النظام من جاذبية إقليمية ودولية، ومن ثم تجعله رهناً للتهديدات الخارجية والتهديد من داخل النظام ذاته.

ثالثاً: القوة العسكرية

القوة، أو القدرة، العسكرية مفهوم معقد ومتعدد مستويات التركيب، وحتى في الحالات التي يسهل فيها حَصْر القدرات والأبعاد الكمية، فإن نوعية ومصداقية المعلومات والبيانات تختلف بشكل ملموس من متغير إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. إضافة إلى ذلك هناك أبعاد منهاجية ومفهومية أكثر تعقيداً.

فقد أصبح من الثابت علمياً أن ميزان القوى العسكري، بمعناه العام، لا يستند إلى المقومات العسكرية والتسليحية فحسب، أي عدد الأسلحة والتشكيلات والقوات، كما أنه لا يقتصر على تقييم نوعية الأسلحة والمعدات، ولا حتى لقابلية استخدامها في المكان والزمان المناسبين فقط، بل إن ذلك الميزان يتبلور من خلال دراسة مقدرة كل طرف على استخدام الأسلحة والمعدات والقوات المتوفرة لديه، وعلى استعداده للاستفادة من الطاقات والقدرات كافة الكامنة في مجتمعه وبنيته التحتية، بشرياً واقتصادياً وجغرافياً[٦٨].

إن تحليل موازين القوى العسكرية الإقليمية أمر أكثر تعقيداً لأنه يقتضي تحديد من هو الطرف المعادي للطرف الآخر، وبالتالي من هو الذي يسعى إلى توازن عسكري وضد من. فكل دولة تجري حساباتها الاستراتيجية في بيئتها الخاصة أو ضمن مجموعتها المرجعية.

يوضح الخبير العسكري الإسرائيلي زيف ماعوز هذه الفكرة بقوله انه لو فرض أن المجموعة المرجعية للدولة (أ) تتكون من تلك الدول التي تعتبرها (أ) دولاً مهددة لأمنها واستقرارها، سواء أكان هذا التهديد أو الخطر حقيقياً أم محتملاً، فإذا رأى المخططون العسكريون والسياسيون في الدولة (أ) أن الدولتين (ب) و(ج) هما ضمن المجموعة المرجعية المهددة للدولة (أ)، فإن هؤلاء المخططين سوف يراقبون الميزانيات

---

(٦٨) جعفر، معد، ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الأوسط، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، ص ٥.

الدفاعية والمشتريات التسليحية للدولتين (ب) و(ج). وهكذا تصبح ميزانية الدولة (أ) المخصصة للنفقات العسكرية مرتبطة بما تفعل الدولتان (ب) و(ج) على الصعيد العسكري من حيث القدرات البشرية والأنظمة التسليحية. أما الدولة (ب)، على سبيل المثال، فقد ترى في منافسها الاستراتيجي الدولة (د) فيما ترى الدولة (ج) هذا المنافس لها في الدولة (هـ). وتغدو الأمور أكثر تعقيداً حين تكون الدولتان (د) و(هـ) خارج حدود النظام الإقليمي(٦٩).

ويعرض ماعوز مثالاً افتراضياً من وحي أوضاع النظام الإقليمي الشرق أوسطي، فهناك إسرائيل والعراق ودول الخليج التي تعنى بحجم القدرات العسكرية الإيرانية، وبالتالي فإنها قد ترسم سياساتها العسكرية في ضوء التخطيط العسكري الإيراني والسياسات والنفقات التسليحية الإيرانية. ولكن إيران يمكن أن ترى في تركيا وروسيا مجموعة مرجعية مهددة لها، ومن ثم سيصبح التخطيط العسكري الإيراني مرتبطاً بما تفعل تركيا وروسيا على الصعيد العسكري، ولذلك فإن إسرائيل والعراق ودول الخليج سترسم سياساتها العسكرية في ضوء التخطيط العسكري الإيراني والسياسات التسليحية والنفقات العسكرية لروسيا وتركيا(٧٠).

هذه الفرضية النظرية يوجد ما يؤكد صحتها على الصعيد العملي. فقد أثبتت بعض الدراسات وجود مثل هذا النمط من التفاعلات داخل النظم الإقليمية. ففي دراسته المقارنة للسياسات التسليحية في كل من إيران والعراق والعربية السعودية، خلص د. عبد الرزاق الفارس إلى نتيجة مفادها أن الإنفاق العسكري السعودي تأثر تأثراً كبيراً بالإنفاق العسكري لإيران (بدرجة معنوية وصلت إلى ٩٩ بالمئة)، لكنه لم يتأثر بالإنفاق العسكري للعراق، وكذلك فإن الإنفاق العسكري العراقي تأثر كثيراً بالإنفاق العسكري الإيراني، وبالإنفاق العسكري العراقي في سنوات سابقة، ولم يظهر أي تأثير للإنفاق العسكري السعودي في مثيله العراقي خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠). أما الإنفاق العسكري الإيراني، فلم يتأثر بالإنفاق العسكري العراقي أو بالإنفاق العسكري السعودي، لكنه تأثر بصفة أساسية بالإنفاق العسكري لتركيا، وبالإنفاق العسكري الإيراني في سنوات سابقة وببعض الاعتبارات الأخرى(٧١)، هذه النتيجة تتناقض بشكل جوهري مع نتائج دراستين أخريين حول العلاقة بين الإنفاق العسكري في كل من إيران والعراق. الدراسة الأولى أثبتت أن هناك تأثيراً للإنفاق

---

(٦٩) زيف ماعوز، «الميزان العسكري في الشرق الأوسط، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥،» ترجمة وعرض محمد عبد القادر، **الاتحاد** (أبو ظبي)، ١٩٩٧/٥/١١.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) عبد الرزاق الفارس، **السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠: دراسة في الاقتصاد السياسي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٢١٤ ـ ٢١٦.

العسكري العراقي في الإنفاق العسكري الإيراني وليس العكس(٧٢). والأخرى أظهرت أن هناك تأثيراً سلبياً للإنفاق العسكري الإيراني في مثيله العراقي، بينما يؤثر الثاني في الأول تأثيراً إيجابياً(٧٣).

مثل هذه التفاعلات والنتائج تثبت مدى صعوبة تحليل موازين القوى العسكرية الإقليمية، وبالذات مستوى القوة. فإذا كان هناك بعدان للقوة العسكرية يشكلان معياراً للمقارنة فيما يتصل بالموازين العسكرية الإقليمية: البعد **الأول** الجانب الكمي والذي يمكن قياسه بالموارد البشرية والمادية، والبعد الثاني هو المرتبط بالجوانب النوعية(٧٤)، فإن هذا البعد هو الأكثر غموضاً وأهمية لأنه يصعب قياسه كمياً، فهو يشتمل أيضاً، إلى جانب مسائل مثل جودة القيادة والتحكم والدافعية والكفاءة التنظيمية والاتصالات وجودة البرامج التدريبية، انعكاسات تلك الأنماط التفاعلية ونتائجها على قوة النظام سواء أكانت سلبية أم إيجابية، وهي كلها أمور من الصعب إخضاعها للقياس الكمي. وهذا ما يجعل دراسات موازين القوى العسكرية تركز على العناصر التي تقاس كمياً وهي: القوة البشرية، والإنفاق العسكري، وأنظمة التسليح.

١ ـ الموارد البشرية

على الرغم من كل التقدم الذي حدث في تكنولوجيا التسليح يظل لحجم الجيوش البشرية دور مهم في الميزان العسكري، ويظل هذا الحجم أحد المؤشرات الأساسية لقياس القوة العسكرية، ولكن تبقى هناك إشكاليات في استخدام الخبراء العسكريين للأرقام المكونة للتشكيلات العسكرية كأساس لتقدير حجم أو قوة هذا الجيش أو ذاك؛ وأسباب ذلك عديدة منها اختلاف المبدأ العسكري، واختلاف حجم التشكيل العسكري من دولة إلى أخرى، إضافة إلى أن المزيد من التجييش لا يعني دائماً القوة بقدر ما يؤدي إلى تراجع القدرات الإنتاجية، ويشير إلى زيادة الأعباء الدفاعية على كاهل الدولة(٧٥).

---

(٧٢) Stephen J. Majeski and David L. Jones, «Arms Race Modeling: Causality Analysis and Model Specification,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 25, no. 2 (June 1981), pp. 281-282.

(٧٣) صالح عبد الرحمن المانع، «الإنفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية: دراسة مقارنة،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٦، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٨)، ص ٤٠.

(٧٤) قاسم محمد جعفر، معد، **ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الأوسط، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨**، شارك في التحليل محمود عزمي وربيع الأسير (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ٥ ـ ٩.

(٧٥) ماعوز، «الميزان العسكري في الشرق الأوسط، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥».

ظاهرة «التجييش» هذه تبدو شديدة الوضوح في النظام الإقليمي الخليجي، على الرغم مما تعانيه دول هذا النظام، في مجملها، من ضعف وخلل في البناء السكاني. هذه الظاهرة تبدو أكثر حدة في كل من العراق وإيران. فقد احتل العراق المركز السادس عالمياً من حيث عدد القوات المسلحة لكل ١٠٠٠ من السكان (عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥)، وجاءت إيران في المركز الثامن[٧٦].

ويتفوق النظام الإقليمي الخليجي في حجم جيوشه على أي من دول الجوار الإقليمي الكبرى الثلاث: تركيا ومصر وإسرائيل، بل ان حجم هذه الجيوش يكاد يعادل حجم جيوش هذه الدول الثلاث مجتمعة. ففي عام ١٩٩٢ بلغ حجم القوات المسلحة في النظام الإقليمي الخليجي (البرية والجوية والبحرية) ١,١١٨,٣٥٠ فرداً، في حين بلغ عدد القوات المصرية ٤٣٠,٠٠٠ فرد، والتركية ٤٨٠,٠٠٠ فرد، والإسرائيلية ١٧٠,٠٠٠ فرد[٧٧]. وكانت نسبة القوات المسلحة في النظام الإقليمي الخليجي إلى القوات المسلحة المصرية والتركية والإسرائيلية هي ٥٠,٨٧ بالمئة إلى ١٩,٥٦ بالمئة و٢١,٨٣ بالمئة و٧,٧٤ بالمئة على التوالي (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٥)).

وفي عام ١٩٩٦، وعلى الرغم من حدوث انخفاض في حجم القوات المسلحة في النظام الإقليمي الخليجي بلغ ١٠٥ آلاف فرد، فإن حجم هذه القوات ما زال من الضخامة النسبية، بحيث إنه يوازي تقريباً حجم القوات المسلحة في دول الجوار الكبرى الثلاث، حيث بلغ حجم هذه القوات ١,١٢٦,٥٠٠ فرد مقابل ٤٤٠,٠٠٠ فرد بالنسبة لمصر، و٦٣٩,٠٠٠ فرد بالنسبة لتركيا، و١٧٥,٠٠٠ فرد بالنسبة لإسرائيل، بما يعادل نسبة ٤٧,٣٢ بالمئة للنظام الإقليمي الخليجي إلى ١٨,٤٨ بالمئة لمصر و٢٦,٨٥ بالمئة لتركيا و٧,٣٥ بالمئة لإسرائيل[٧٨].

والنسب تكاد تكون متقاربة في قوات الاحتياط. فقد بلغ حجم قوات الاحتياط في النظام الإقليمي الخليجي ١٢٣,٧٠٠ فرد مقابل ٢٥٤,٠٠٠ فرد لمصر و٤٢٨,٧٠٠ لتركيا، و٤٣٠,٠٠٠ لإسرائيل، أي ما نسبته٤٧,٩٢ بالمئة للنظام الإقليمي الخليجي إلى ١١,٨٩ بالمئة لمصر و٢٠,٠٦ بالمئة لتركيا و٢٠,١٣ بالمئة لإسرائيل[٧٩]. وهنا يلاحظ

---

(٧٦) عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٤٣، نقلاً عن: Ruth Leger Sivard, «World Military and Social Expenditure, 1989,» *World Priorities* (Washington, DC) (1989), p. 53.

(٧٧) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1992-1993* (London: Brassey's, 1992), pp. 105-125.

(٧٨) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1996/97* (London: Oxford University Press, 1996), pp. 128-150.

(٧٩) المصدر نفسه.

تركيز إسرائيل على قوات الاحتياط. ففي حين كانت نسبة القوات المسلحة الإسرائيلية لا تتجاوز ٧,٣٥ بالمئة، بلغت نسبة الاحتياط ٢٠,١٣ بالمئة بما يفوق قوات الاحتياط المصرية والتركية.

أما بالنسبة للقوات الخاصة، فإن تفوق النظام الإقليمي الخليجي شديد الوضوح، حيث بلغ حجم القوات الخاصة ٥٢٢,٦٥٠ فرد مقابل ٢٣٢,٠٠٠ لمصر و٢٠,٢٠٠ لتركيا و١١,٠٠٠ لإسرائيل، أي ما يعادل نسبة ٦٦,٥٢ بالمئة للنظام الإقليمي الخليجي إلى ٢٩,٥٣ بالمئة لمصر و٢,٥٥ بالمئة لتركيا و١,٤٠ بالمئة لإسرائيل[٨٠]. وهنا يلاحظ أن السبب الرئيسي لارتفاع حجم القوات الخاصة في النظام الإقليمي الخليجي يرجع إلى أنها تضم ٧٧,٠٠٠ من الحرس الوطني السعودي و٢٠٠,٠٠٠ من الجيش الشعبي الإيراني، إضافة إلى ١٥٠,٠٠٠ من قوات الأمن. كما يلاحظ التفوق المصري المطلق في القوات الخاصة على كل من تركيا وإسرائيل، حيث تبلغ هذه النسبة ٨٨,٢ بالمئة إلى ٧,٦ بالمئة لتركيا و٤,٢ بالمئة لإسرائيل (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٥)).

هذا العدد الضخم من القوة البشرية الذي يتم توظيفه للأغراض العسكرية والدفاعية في النظام الإقليمي الخليجي والبالغ ٢,٦٧٢,٨٥٠ فرداً مقابل ٩٢٦,٠٠٠ فرد لمصر و١,٠٨٧,٩٠٠ فرد لتركيا و٦١٦,٠٠٠ فرد لإسرائيل[٨١]، يعكس حالة التوتر وعدم الاستقرار السائدة، ليس فقط داخل النظام الإقليمي الخليجي، بل أيضاً في بيئته الإقليمية، كما أنها تمثل قوة إغراء لصانعي القرار في هذه الدول للاعتماد على توظيف الأداة العسكرية في سياستهم الخارجية، فضلاً عن أن حالة التجييش المتضخمة هذه يمكن أن تمثل قيوداً ومعوقات تؤثر في خيارات السياسة الخارجية وبدائلها[٨٢].

٢ ـ الإنفاق العسكري

يعتبر الإنفاق العسكري أحد المؤشرات الأساسية للقوة العسكرية، فهو يعكس درجة التطور في التسليح وفي إعداد وتجهيز الأفراد ومدى قوة البنية التحتية والمنشآت العسكرية. ويرتبط الإنفاق العسكري في أي نظام إقليمي، كما هو في أي دولة، ارتباطاً وثيقاً بعاملين أساسيين: **الأول** هو حجم المخاطر والتهديدات التي تواجه هذا النظام أو تلك الدولة، والثاني القدرة الاقتصادية للنظام أو الدولة على تحمل عبء الإنفاق العسكري.

---

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) قرني وهلال، محرران، السياسات الخارجية للدول العربية، ص ٣٣.

الجدول رقم (٢ ـ ٥)

ميزان القوى العسكري للنظام الإقليمي الخليجي مقارناً بالقوى الإقليمية المجاورة

	ميزانية الدفاع (مليار دولار)		النفقات العسكرية (مليار دولار)			المساعدات الخارجية (مليار دولار)		القوة العسكرية لعام ١٩٩٢						القوة العسكرية لعام ١٩٩٦						
	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٦	القوات المسلحة				الاحتياط	قوات خاصة	القوات المسلحة				الاحتياط	قوات خاصة	قوات أجنبية
								البرية	البحرية	الجوية	الإجمالي			البرية	البحرية	الجوية	الإجمالي			
السعودية	١٤٫٤٩٠	١٣٫٩٠٠	٣٥٫٤٣٨	١٤٫٥٣٥	١٣٫٢٠٠	—	—	٧٣٫٠٠٠	١١٫٠٠٠	١٨٫٠٠٠	١٠٢٫٠٠٠	٢٠٫٠٠٠	٥٥٫٠٠٠	٧٠٫٠٠٠	١٣٫٥٠٠	١٨٫٠٠٠ + ٤٫٠٠٠ دفاع جوي	١٠٥٫٥٠٠	—	٩٢٫٦٠٠	٧٫٠٠٠ قوات درع الجزيرة ٥٫٠٠٠ قوات أمريكية
عُمان	١٫٧٣٠	١٫٨٠٠	١٫٤٩٨	١٫٢٢٨	١٫٨٠٠	٫١	٫١	٢٠٫٠٠٠	٣٫٠٠٠	٣٫٥٠٠	٢٦٫٥٠٠	—	٩٫٥٠٠	٢٥٫٠٠٠	٤٫٢٠٠	٤٫١٠٠	٣٣٫٣٠٠	—	١٠٫٩٠٠	٣٧٠٠ قوات أجنبية
الكويت	٩٫٣٠٠	٢٫٩٠٠	١٢٫٨١٥	١٠٫١٨٥	٣٫١٠٠	—	—	٨٫٠٠٠	١٫٢٠٠	٢٫٥٠٠	١١٫٧٠٠	١٩٫٠٠٠	—	١١٫٠٠٠	١٫٨٠٠	٢٫٥٠٠	١٥٫٣٠٠	٢٣٫٧٠٠	٥٫٠٠٠	٩٣٦ قوات الأمم المتحدة + ٢٣٨ مراقباً + لواء أمريكي مدرع + ٥٠٠ من سلاح الجو الأمريكي
قطر	٫٩٣٤ (١٩٩١)	٫٣٣٠	٫٧٨١	٫٢٣٨	٫٣٢٦	—	—	٦٫٠٠٠	٫٧٠٠	٫٨٠٠	٧٫٥٠٠	—	—	٨٫٥٠٠	١٫٨٠٠	١٫٥٠٠	١١٫٨٠٠	—	—	لواء أمريكي مدرع
البحرين	٫٢٣٧	٫٢٦٥	٫٢٢٣	٫٢٢٨	٫٢٦١	—	٫١	٥٫٠٠٠	٫٥٠٠	٫٦٥٠	٦٫١٥٠	—	—	٨٫٥٠٠	١٫٠٠٠	١٫٥٠٠	١١٫٠٠٠	—	٩٫٢٥٠	—
الإمارات	١٫٦٤٠	١٫٩٠٠	٢٫٢٩١	٤٫٢٤٩	١٫٩٠٠	—	—	٥٠٫٠٠٠	٢٫٠٠٠	٢٫٥٠٠	٥٤٫٥٠٠	—	—	٥٩٫٠٠٠	١٫٥٠٠	٤٫٠٠٠	٦٤٫٥٠٠	—	—	حوالي ٢٠٠٠ من المغرب
مجلس التعاون	٢٨٫٣٣١	٢١٫٠٩٥	٥٣٫١٣٦	٣٠٫٧٧٣	٢٠٫٥٨٧	٫١	٫٢	١٦٢٫٠٠٠	١٨٫٤٠٠	٢٧٫٩٥٠	٢٠٨٫٣٥٠	٣٩٫٠٠٠	٦٤٫٥٠٠	١٢٨٫٩٠٠	٢٢٫٨٠٠	٣٥٫٦٠٠	٢٣١٫٥٠٠	٢٣٫٧٠٠	١١٧٫٦٥٠	
العراق	(١)٨٫٦١٠	—	٧٫٤٩٠	٢٫٥٠٠	٢٫٧٠٠	—	—	٣٥٠٫٠٠٠	١٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠	٣٨١٫٠٠٠	٦٥٠٫٠٠٠	٢٤٫٨٠٠	٣٥٠٫٠٠٠	٢٫٥٠٠	٣٠٫٠٠٠	٣٨٢٫٥٠٠	٦٥٠٫٠٠٠	٥٥٫٠٠٠	٩٣٦ قوات الأمم المتحدة + ٢٢٨ مراقباً عسكرياً
إيران	١٫٨٠٠	٣٫٤٠٠	٤٫٢٧٠	٢٫٣٠٠	٢٫٥٠٠	—	—	٣٠٥٫٠٠٠	١٨٫٠٠٠	٣٥٫٠٠٠	٥٢٨٫٠٠٠	٣٥٠٫٠٠٠	١٧٠٫٠٠٠	٣٤٥٫٠٠٠ + ١٠٠٫٠٠٠ حرس ثوري	١٨٫٠٠٠ + ٢٠٫٠٠٠ حرس ثوري	٣٠٫٠٠٠	٥١٣٫٠٠٠	٣٥٠٫٠٠٠	٣٥٠٫٠٠٠	—
النظام الخليجي	٣٨٫٧٤١	٢٤٫٤٩٥	٦٤٫٨٩٦	٣٥٫٥٧٣	٢٥٫٧٨٧	٫١	٫٢	٨١٧٫٠٠٠	٣٧٫٤٠٠	٩٢٫٩٥٠	١١١٨٫٣٥٠	١٠٣٩٫٠٠٠	٢٥٩٫٣٠٠	٩٢٣٫٩٠٠	٨٦٫٨٠٠	٩٥٫٦٠٠	١١٣٦٫٥٠٠	١٠٢٣٫٧٠٠	٥٢٢٫٦٥٠	
مصر	٢٫٤٧٠	٢٫٤٠٠	—	٢٫١	٢٫٤٠٠	٢١٢٣	٢١٠٠	٣١٠٫٠٠٠	٢٠٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠ + ٧٠٠٠٠ دفاع جوي	٤٣٠٫٠٠٠	٣٠٤٫٠٠٠		٢١٠٫٠٠٠	٢٠٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠	٤٤٠٫٠٠٠	٢٥٤٫٠٠٠	٢٣٢٫٠٠٠	١٩٠٠ قوات حفظ السلام في سيناء

يتبع

تابع

تركيا	٤,١٤٠	٥,٧٠٠	ـ	٦,٣	٦,٠٠	٦٥٣(ب)	٣٢٢	٣٧٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠	ـ	٥٢٥,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	٦٣٩,٠٠٠	٤٢٨,٧٠٠	٢٠,٢٠٠	٢٩٥٠ قوات أمريكية ١٥٠ سلاح الجو الفرنسي ٢٣٠ سلاح الجو البريطاني
إسرائيل	٧,٣٧٠	٧,٠٠٠	ـ	٦,٩	٧,٢٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠	ـ	١٣٤,٠٠٠	٩,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠	٤٣٠,٠٠٠	١١,٠٠٠	

الملاحظات:

(ـ) تدل على عدم توافر المعلومات الكافية.

(أ) تدل على بيانات ميزانية الدفاع العراقية عن ١٩٩٠.

(ب) تدل على بيانات المساعدات التي حصلت عليها تركيا عن عام ١٩٩٣.

المصادر: IISS, *The Military Balance, 1993-1994; The Military Balance, 1995-1996* and *The Military Balance, 1996/97.*

ـ النفقات العسكرية لعامي ١٩٩١ و١٩٩٢ أخذت من: حامد حافظ العبد الله، «العلاقات الكويتية ـ الإيرانية: دراسة استشرافية لآفاق التعاون،» المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

ويرتبط هذان العاملان بعدة مسائل مهمة. فكثيراً ما تزداد المخاطر الخارجية لدولة ما نتيجة ازدهارها الاقتصادي، أو تمتعها دون جيرانها بموارد نادرة أو موقع استراتيجي متميز. والإنجازات الاقتصادية لا يمكن تحقيقها وضمان استمرارها دون حماية مستمرة لها من احتمال العدوان الخارجي. والدولة، مهما بلغت درجة استقلالها الاقتصادي، ستكون عرضة للتهديد أو الابتزاز ما لم تستكمل بناء قوتها العسكرية. والقوة العسكرية غير المدعومة بقاعدة اقتصادية متينة ستؤدي في النهاية إلى الانهيار الكامل لكليهما.

دراسة الإنفاق العسكري في النظام الإقليمي الخليجي تكشف إلى أي مدى ارتبط هذا الإنفاق بهذين العاملين: عامل القوة الاقتصادية التي حققتها دول الخليج بسبب الزيادة الهائلة والمتراكمة للعائدات النفطية ابتداءً من أوائل عام ١٩٧٤[٨٣]، وعامل تزايد مشاعر الخوف من التهديدات والأخطار التي أخذت تجتاح إقليم الخليج من مصادر متعددة، وفي مقدمتها التهديدات الأمريكية باحتلال منابع النفط لمنع حدوث أي خطر نفطي جديد[٨٤]، ثم تنامي التهديدات الداخلية ومشاكل عدم الاستقرار، ثم جاء سقوط نظام الشاه في إيران وقيام نظام إسلامي بديل رفع شعار تصدير الثورة ليزيد من مخاوف الدول الخليجية، ولكن الحرب العراقية ـ الإيرانية التي امتدت ثماني سنوات كانت أهم حوافز الاندفاع نحو تكثيف عمليات التسليح وضخامة الإنفاق العسكري في دول النظام الخليجي.

ففي عام ١٩٧٠ لم يتجاوز حجم الإنفاق العسكري للدول الثماني أعضاء النظام الإقليمي الخليجي ١٦٥٦ مليون دولار. وإذا قارنا هذا المبلغ المتواضع بما أنفقته دول الجوار الجغرافي (تركيا واليمن الشمالي «سابقاً» واليمن الجنوبي «سابقاً» ومصر وإسرائيل وسوريا والأردن واثيوبيا)، في السنة نفسها والبالغ ٤,٣٦٨ مليون دولار، سنجد أن نسبة ما أنفقه النظام الخليجي على التسلح إلى ما أنفقته دول الجوار المذكورة عام ١٩٧٠ هي ٢٧,٤٩ بالمئة إلى ٧٢,٥١ بالمئة. ولكن بعد ارتفاع أسعار النفط وزيادة العائدات النفطية رفعت دول النظام الإقليمي الخليجي من إنفاقها العسكري عام ١٩٧٥ إلى ٦٥٥٥ مليون دولار مقابل ٩٢١٤ مليون دولار لدول الجوار، فارتفعت النسبة بينهما إلى ٤١,٦٢ بالمئة وإلى ٥٨,٣٨ بالمئة. أما في عام ١٩٨٠ ومع تضخم العائدات النفطية الخليجية (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٣)) توسعت الدول الخليجية في إنفاقها العسكري وتجاوزت إنفاق كل دول الجوار. فقد بلغ الإنفاق العسكري الخليجي ٢٧,٩٧٣ مليون

(٨٣) الفارس، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠: دراسة في الاقتصاد السياسي، ص ١٣٧.

(٨٤) مروان بحيري، النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ ورقة رقم ٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ٢٨ ـ ٣٣.

دولار مقابل ١٠,٤٨٩ مليون دولار لدول الجوار مجتمعة. وبلغت نسبة الإنفاق بينهما ٧٢,٧٢ بالمئة لصالح دول الخليج مقابل ٢٧,٢٨ بالمئة لدول الجوار (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٦)).

وعلى الرغم من التراجع الشديد الذي حدث لعائدات النفط ابتداء من عام ١٩٨٢ نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار النفط (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٣))، فإن الإنفاق العسكري لم يتراجع بالمعدل نفسه، أو حتى بمعدل أقل، بل عل العكس، ارتفع بمعدلات قياسية. ففي عام ١٩٨٤ بلغ الإنفاق العسكري ذروته ووصل إلى ٦٣,٠٩٨ مليون دولار، وإذا كان قد بدأ في الانخفاض ابتداءً من عام ١٩٨٥، فإن الانخفاض لم يكن بمعدلات موازية لانخفاض أسعار النفط وعائداته، بل ان الإنفاق العسكري الخليجي كان يزداد نسبياً مقارنة بالإنفاق العسكري في كل دول الجوار. ففي عام ١٩٨٥ كان الإنفاق العسكري في النظام الخليجي ٤٣,٠٥٧ مليون دولار، أما في دول الجوار المذكورة، فكان ١٤,٥٠٨، ولذلك ارتفعت النسبة لصالح النظام الإقليمي الخليجي إلى ٧٤,٧٩ بالمئة مقابل ٢٥,٢١ بالمئة لدول الجوار (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٦)).

لقد اقترن الارتفاع الشديد في الإنفاق العسكري عام ١٩٨٤ بتطورات الحرب العراقية ـ الإيرانية، واستمر مرتفعاً حتى توقفت الحرب، لذلك فإن الإنفاق العسكري في النظام الخليجي تراجع عام ١٩٨٩ ووصل إلى ٢١,٧٦٥ مليون دولار، لكنه مع الغزو العراقي للكويت وتجدد الخطر، ولسبب تكاليف تمويل قوات التحالف الدولي، بدأ في الارتفاع المفاجىء. فقد بلغ وفقاً لبعض التقديرات ٥٧,٥٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٠، ثم ارتفع إلى ٦٦,٣٢٦ مليون دولار عام ١٩٩١. وابتداءً من عام ١٩٩٢ بدأ في التراجع النسبي، حيث بلغ عام ١٩٩٢، ٢٥,٥٧٣ مليون دولار، وفي عام ١٩٩٣ وصل إلى ٢٨,٧٧١ مليون دولار، لكنه ارتفع عام ١٩٩٤ إلى ٣٠ مليون دولار، وارتفع عام ١٩٩٤ إلى ٣٠,٤٦٣ مليون دولار (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٧)). وقد شهدت أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ توقيع عشرات العقود لشراء أنظمة تسليح متطورة لمواجهة متطلبات الأمن الإقليمي على ضوء دروس حرب الخليج الثانية، وإذا كان الإنفاق العسكري قد تراجع نسبياً عام ١٩٩٥ إلى ٢٥,٧٨٧ مليون دولار، فإن الإنفاق العسكري لدول النظام الإقليمي الخليجي ظل متجاوزاً إنفاق دول الجوار الإقليمي الكبرى الثلاث مصر وتركيا وإسرائيل التي بلغ إنفاقها عام ١٩٩٥، ٢٤٠٠ مليون دولار و٦٠٠٠ مليون دولار و٧٢٠٠ مليون دولار على التوالي، وظلت النسبة لصالح دول النظام الإقليمي الخليجي: ٦٢,٣٠ بالمئة مقابل ٣٧,٧٠ بالمئة لدول الجوار الإقليمي الثلاث (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٥)).

الجدول رقم (٢ ـ ٦)
الإنفاق العسكري في النظام الإقليمي الخليجي ودول الجوار
بأسعار الدولار الثابتة لعام ١٩٨٥ وأسعار صرف عام ١٩٨٥ (مليون دولار)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	المتوسط	الانحراف
السعودية	٤٦٢	٤١٢٢	١٧٨٧	٢٠٠٨	١٥٩٢	١٢٤٢	٨٢٣١
عُمان	٤١	٧٦١	٥	٣	٦	٧	٧٨٧
الكويت	١٢٥	٩٣٧	٩٥٩	٢٣٥١	١٦٤٠	١١٧٤	٤٧١
قطر	—	—	١٥٣٧	١٤٣٥	٩٤١	—	—
البحرين	١١	١٦	—	—	—	—	٨٩
الإمارات	١٨	٣٤	١٦١	١٥٦	٢١٠	١١١	٨٣٥
مجلس التعاون	٦٥٧	٥٥٥٦	١٢٣٢	٢٠٥٣	١٥٩٤	١٠٥٠	—
العراق	٤٣٢	١٤١٨	٢١١٦	٢٦٢١	٢٠٨٠	—	٥١٧٨
إيران	٥٦٧	٤٧٣٥	٤	صفر	٥	٥٨٠١	١٧٨٣
النظام الخليجي	١٦٥٦	٦٥٥٥	٢٩٨٧	١٢٠٧	١٢٥٢	٣٩٢٥	—
تركيا	١٤٤٨	٢٩٨٠	٣٨٢٢	صفر	٣	—	١٧٨٣
اليمن الشمالي	٩	٣٩	٢٧٩٧	٤٧٧٧	٤٩٢٤	٢٤٦٥	١٨٩
(سابقاً)	٢٢	٤٥	٣	٤٣٠٥	٣٨٢٥	٢٢٦	٧٦
اليمن الجنوبي	٦٠٥	٢٠٤٩	٢٢١١	٧	٢	١١٩	١٠٨٨
(سابقاً)	٢٠١٦	٣١٦٠	٢٤٥	٢٤٦٧	٣٤١٨	٢٢٣٦	١٩٦٤
مصر	١٦١	٧٠٥	١٢٠	٣٢٤	٥٦٧	٤٠٩٣	١٦٢١
إسرائيل	٩١	١٣٥	١٦٥٨	١٨١	٢٢٣	٢٠٠٤	٢٠٨
سوريا	٣٤	١٠١	٢٢١٨	٢٦٤٨	٤٥٧٢	٣٥٩	٢٠٨
الأردن	٤٣٦٨	٩٢١٤	٣٣٤٣	٥٢٤٩	٣٨٠٧	٢٧٦	—

الملاحظات:

ـ تشير العلامة (ـ) إلى عدم توافر المعلومات.

ـ البيانات الواردة بالنسبة لعمان في سنوات ١٩٨٠ و١٩٨٥ و١٩٩٠ وكذلك البيانات الواردة بالنسبة لإيران في السنوات ١٩٨٠ و١٩٨٥ و١٩٩٠ والبيانات الواردة بالنسبة لليمن الجنوبي (سابقاً) في عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ قد لا تعكس الواقع الحقيقي وتكشف عن عجز في المعلومات الدقيقة.

المصادر: تم حساب الجدول من: عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠: دراسة في الاقتصاد السياسي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٢٩ ـ ١٣٠، نقلاً عن: Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], *SIPRI Yearbook of World Armaments and Disarmament* (Oxford: Oxford University Press, various issues).

الجدول رقم (٢ ـ ٧)

تطور الإنفاق العسكري في النظام الإقليمي الخليجي (١٩٨١ ـ ١٩٩٤) (مليون دولار)

	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	مجموع الإنفاق	نسبة الإنفاق بالمئة
البحرين														
الإنفاق (مليون دولار)	٢١٥	٢٣٢	٣١٩	١٥١	١٣٥	١٤٣	٩٣	١٠١	٢٢٣	٢٣٨	٢٥١	٢٥٦	٢٣٥٧	,٤٥٥
متوسط الفرد الواحد	٧٩٨	٨٧٥	٥٩٦	٣٦٢	٤٦٨	٤٨١	١٩٨	٢٠٧	٤٥٢	٤٦٦	٤٧٥	٤٣٩		
النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي	٥,٢	٦,٣	٢,٥	٣,٥	٩,٢	٩,٦	٤,٦	٥,١	٥,٤	٥,٦	٥,٥	٥,٥		
الكويت														
الإنفاق (مليون دولار)	١٥٩٤	١٣٦٦	١٦٣٨	١٧٩٦	١٣٨١	١٤٠٠	١٣٢٦	١١٨٤٨	١٢٨١٥	١٠١٨٥	٣١١٠	٣١٠٠	٥١٥٥٩	٩,٧٣٨
متوسط الفرد الواحد	١٠٨٤	٨٢٨	٩٦٣	١٠٥٠	١٩٩٥	١٩٥٠	٦٧٣	٥٨١٦	٦٥٠٠	٥٠٠٠	٢٠٣٢	٢٠١٩		
النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي	٦,٦	٧,٦	١٢,٤	٩,١	٩,١	١١,٦	٦,٣	٥١,٧	١٤٩,٧	٦٢,٣	١٣,١	١٢,٢		
عُمان														
الإنفاق (مليون دولار)	١٦٨٥	١٩٦٠	٢١٣١	٢١٥٧	١٧٣١	١٥٠٨	١٣٣٥	١٣٢١	١٤٩٨	١٣٢٨	١٩٢٠	٢٠٠٠	٢٠٥٧٤	٣,٨٨٦
متوسط الفرد الواحد	١٦٣٦	١٧٣٥	١٨٣٧	١٧٣٧	١٩١٩	١٥٩٦	٩٦٢	٨٨٥	٩٤٣	٨٧٤	٩٥١	٩٩١		
النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي	٢٣,٢	٢٤,٢	١٤,٥	٢٠,٨	٣٥,٦	٣٦,٠	١٦,٣	١٥,٢	١٧,٥	١٦,٣	١٦,٧	١٥,٩		
قطر														
الإنفاق (مليون دولار)	٨٩٦	١٦٦	—	—	—	—	—	—	٧٨١	٢٣٨	٣٣٠	٣٠٢	٢٧١٣	,٥١٢
متوسط الفرد الواحد	٣٤٤٥	٦٢٦	—	—	—	—	—	—	١٨٣٠	—	٦٨٥	٥٩٩		
النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي	١٣,١		٩,٧	—	—	—	—	—	١٤,٠	—	٤,٣	٣,٨		
الإمارات العربية المتحدة														
الإنفاق (مليون دولار)	٢٢٧٠	٢٤٢٢	٢٣٤٣	٢٠٤٣	١٨٨٠	١٥٨٠	١٣٠١	٢١٢١	٢٢٩١	٤٢٤٩	٢٢١٠	٥٥٠٥	٣٠١١٥	٥,٦٨٨
متوسط الفرد الواحد	٢١٤٢	١٩٣٨	١٨٠٢	١٤٨٧	١٤٤٦	١٢١٥	٨١٢	١٢٧٨	١٣٦٣	٢٤١٨	١٢٤١	١١٤٩		

يتبع

تابع

النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي	٧,١	٨,٣	٤٢,٥	٧,٦	٤٩,٢	٦٤,٤	٥,٤	٧,٧	٧,٧	١٤,٦	٥,٩	٥,٧		
العربية السعودية														
الإنفاق (مليون دولار)	٢٤٤٠٠	٢١٩٢١	٢٢٦٧٤	١٧٦٩٣	١٧٣٠٦	١٦٢٣٥	١٣٤٩٥	٣٣٥٤٥	٣٥٤٣٨	١٤٥٣٥	١٦٤٧٣	١٤٣٠٠	٢٤٨٠١٥	٤٦,٨٤٥
متوسط الفرد الواحد	٢٥٣٤	٢١٠٤	٢٠٩٦	١٥٣٣	٢٥٩٩	٣٦٣٧	٩٩٥	٢٣٨٦	٣٢٨٥	١٣٧١	١٣٣٩	١١٠٩		
النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي	١٥,٩	٢٠,٩	٥١,٧	١٩,٦	٤٦,٩	٣٥,٨	١٥,٤	٣٦,٢	٣٢,٥	١١,٨	١٣,٢	١١,٢		
مجلس التعاون الخليجي	٣١٠٦٠	٢٨٠٦٧	٢٩١٠٥	٢٣٨٤٠	٢٢٤٣٣	٢٠٨٦٦	١٧٥٥٠	٤٨٩٣٦	٥٣٠٤٦	٣٠٧٧٣	٢٤١٩٤	٢٥٤٦٣	٣٥٥٣٣٣	٦٧,١١٥
إيران														
الإنفاق (مليون دولار)	٨٠٤٣	١٤٩٠٣	٢٠١٦٢	١٤٢٣	٥٩٠٤	٨٩٥٦	٤٢١٥	٣٨١٠	٥٧٩٠	٢٣٠٠	١٩٧٧	٢٣٠٠	٧٩٧٨٣	١٥,٠٦٩
متوسط الفرد الواحد	٢٠٣	٣٤٧	٤٦٣	٣١٩	١٢٤	١٧٩	٨٣	٧٣	٨٠	—	٣٤	٣٧		
النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي	٧,٦	١٢,٣	١٩٥,٠	٨,٦	١١,٩	١٠,٨	٣,٣	٢,٦	٧,١	—	٣,٤	٣,٨		
العراق														
الإنفاق (مليون دولار)	٧٩٥٨	١٣٩٩٢	١٣٨٣١	١٢٨٦٨	١١٥٨٣	١٣٩٩٦	—	٤٧٩٩	٧٤٩٠	٢٥٠٠	٢٦٠٠	٢٧٠٠	٩٤٣١٧	١٧,٨١٤
متوسط الفرد الواحد	٥٨٢	٩٦٥	٩٢٨	٨٠٩	٧٥٢	٨٨٠	—	٧٩١	٣٨١	—	١٤١	١٣٢		
النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي	٤٠,١	٦١,١	٢٥٢,٣	٢٥,٩	—	—	—	١٣,٠	٢١,١	—	١٤,٤	١٤,٦		
النظام الإقليمي الخليجي	٤٧٠٦١	٥٦٩٦٢	٦٣٠٩٨	٣٨١٣١	٣٩٩٢٠	٤٣٨١٨	٢١٧٦٥	٥٧٥٤٥	٦٦٣٢٦	٣٥٥٧٣	٢٨٧٧١	٣٠٤٦٣	٥٢٩٤٣٣	١٠٠

ملاحظة: تشير العلامة (ـ) إلى عدم توافر المعلومات الكافية.

المصادر: IISS, *The Military Balance*, various issues, and

العبد الله، المصدر نفسه.

وهكذا يكون النظام الإقليمي الخليجي قد حافظ على معدلات عالية جداً من الإنفاق العسكري تفوق كثيراً إنفاق دول الجوار الإقليمي المجاورة. وهذا الإنفاق جاء على حساب الثروات الوطنية الضخمة التي حققتها دول هذا النظام. فإذا كانت هذه الدول قد حصلت خلال الحقب الثلاث الأخيرة على مبلغ يتراوح ما بين ٢,٥ ـ ٣ تريليون دولار، فإنها صرفت أكثر من تريليون دولار على الإنفاق العسكري، سواء في شكل شراء أسلحة، أو بناء منشآت ومرافق عسكرية أو في برامج التدريب[٨٥]. ففي الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٤ وحدها أنفقت هذه الدول ٥٢٩,٤٣٣ مليار دولار (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٧)).

٣ ـ أنظمة التسليح

يعتبر مؤشر نظام التسليح أحد أهم المؤشرات الأساسية لقياس القوة العسكرية، حيث يشمل كميات الأسلحة وأنواعها ومدى تنوعها وتكاملها. لكنه يثير في الوقت نفسه العديد من القضايا الشديدة التعقيد، في مقدمتها سباق التسلح وتجارة السلاح، وما يرتبط بهما من تأثيرات سياسية واقتصادية في السياسات الخارجية للدول المصدرة والمستوردة للأسلحة.

فإذا كانت مبيعات الأسلحة تمثل، بحق، منفذاً للتأثير والاختراق من جانب الدول المصدرة للأسلحة، فإنها تعتبر، من وجهة نظر الدول المستوردة رمزاً للاستقلال القومي وتجسيداً لكرامة الأمة[٨٦]، لأنها تعتبر عماد قوة الجيوش الوطنية. لكنها من وجهة نظر أخرى تعتبر من أكثر العوامل أهمية في خلق الصراعات الدولية وتصعيدها، لأسباب كثيرة منها أن ثورة التكنولوجيا، بما يصاحبها من ارتفاع معدل التغير في نظم التسلح تؤدي إلى حدوث ثغرات في نظم الأمن الدولي، وبالتالي اختلال معادلات التسلح القائمة. وهذه الأوضاع قد تدفع بعض الأطراف إلى المبادأة بشن ما يعرف بـ «الحروب الوقائية» أو «حروب الإحباط» لوقف تداعي المضاعفات التي تنتج من اختلال توزيعات القوة بين أطراف متفوقة وأخرى باتت مهددة، كما أنه قد يحدث العكس، بمعنى أن الأطراف التي أمكنها أن تحرز تفوقاً في تسليحها قد تبادر إلى شن الحرب قبل أن تخسر هذا التفوق[٨٧].

والتفوق في التسلح يُنتج بطبيعته الميل إلى استعراض القوة حتى في المنازعات

---

(٨٥) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٩٨.

(٨٦) قرني وهلال، محرران، السياسات الخارجية للدول العربية، ص ٣٣.

(٨٧) اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٧)، ص ٢٩٨.

الدولية التي تقتضي ظروفها التركيز على وسائل التسوية الدبلوماسية. ويؤدي التلويح باستخدام القوة، في أي صورة وعلى أي مستوى، إلى تأزيم الصراعات الإقليمية والدولية وشحنها بطاقة أكبر من التوتر والعنف. كما أن سباق التسلح الذي يتسم دائماً بالسرية يولد مناخاً من الشك والخوف المتبادل بين الدول، ومن الشعور بعدم التيقن في ظل التغير المستمر في معادلات القوة الإقليمية والدولية، مما يجعل من الصعب عليها حل نزاعاتها، بل قد يكون مدعاة لتفاقم هذه النزاعات(٨٨).

وتلتقي الآثار الناتجة من سباق التسلح مع الآثار التي تنتج من تجارة السلاح في شكل تعميق استنزاف الثروات وتعميق التبعية. والعلاقة بين البترول وتجارة السلاح واحدة من أكثر الأمثلة دلالة على ذلك(٨٩). وهناك العديد من الدراسات عن العلاقة بين البترول والسلاح. إحدى هذه الدراسات كشفت عن وجود اتجاه، ظهر بوضوح شديد في أعقاب حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، وميز تجارة السلاح طيلة عقد السبعينيات بصفة خاصة إلى حين الهبوط الشديد في أسعار النفط في أوائل الثمانينيات. هذا الاتجاه كان يرمي إلى معالجة آثار أزمة النفط في منتصف السبعينيات بتنشيط مبيعات السلاح ورفع أسعاره لمعالجة الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على اقتصادات الدول المصدرة للأسلحة. وقد أثبت الباحث غاري هيل عام ١٩٧٧، من خلال بحث ميداني، حقيقة أنه كلما اعتمدت دولة من كبرى الدول المصدرة للسلاح على مادة حيوية، زادت رغبتها في تصدير السلاح إلى الدول التي تصدر هذه المادة. كما أثبت أن الدول النفطية هي أكثر الدول جاذبية للدول المصدرة للسلاح، وانتهى إلى أن الدول الصناعية استخدمت مبيعات السلاح كوسيلة عاجلة لامتصاص البترودولار. فهي بذلك تعالج مشكلة البطالة الناتجة من ارتفاع أسعار النفط برفع معدلات التشغيل الوطنية، وتعالج في الوقت نفسه مشكلات ميزان المدفوعات وما طرأ عليه من عجز نتيجة ارتفاع أسعار النفط(٩٠).

إضافة إلى هذا كله، فإن التسلح المستمر يتيح الفرصة أمام المجموعات التي ترتبط مصالحها بصناعات السلاح وتجارته، لكي تواصل ضغوطها على أجهزة صنع قرارات السياسة الخارجية حتى تظل بعض الصراعات الدولية والإقليمية ساخنة، إذ ان ذلك هو الذي يضمن لها تلك المصالح(٩١).

---

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

(٨٩) سامي منصور، تجارة السلاح والأمن القومي العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١)، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٣.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٩١) اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط ٢ (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٩)، ص ٢٣١ ـ ٢٣٣.

وإذا كان هناك إقليم في العالم يجسد كل هذه الظواهر والقضايا المعقدة المرتبطة بسباق التسلح وتجارة السلاح، فلن يكون غير إقليم الشرق الأوسط، وفي قلبه إقليم الخليج. فوفقاً لتقديرات معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام «سيبري»، فإن الوطن العربي استورد ٤٣,٦ بالمئة من تجارة سلاح العالم الثالث خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٨٥). كما كان الشرق الأوسط (الوطن العربي + إيران وإسرائيل) القوة المحركة وراء ارتفاع معدل تجارة السلاح خلال هذه الفترة، بل كان وراء تعديل هيكل سوق السلاح. ويضع مركز سيبري ثلاثة عوامل رئيسية وراء هذه الظاهرة هي[٩٢]:

ـ ارتفاع معدل الدخل النفطي بعد حرب ١٩٧٣.

ـ تعدد الحروب والصراعات المسلحة في المنطقة.

ـ مصالح العملاقين في المنطقة ودورهما في تجارة السلاح سواء بالبيع أو المساعدات الحربية.

وقد استوردت هذه الدول أسلحة خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) بمبلغ ٧٦ مليار دولار وفقاً لتقدير وكالة نزع السلاح والحد من التسلح الأمريكية، بينما يقل هذا المبلغ قليلاً وفقاً لتقدير مركز سيبري السويدي حيث يقدر بـ ٦٦,٤٤٧ مليار دولار. وقد اتفق التقديران على أن دولتين من بين دول النظام الإقليمي الخليجي هما العراق والعربية السعودية كانتا ضمن أعلى خمس دول شراء للأسلحة في المنطقة، حيث جاء العراق في المركز الأول والعربية السعودية في المركز الخامس وفقاً لتقدير مركز سيبري، كما جاء العراق في المركز الأول والعربية السعودية في المركز الثاني وفقاً لتقدير وكالة نزع السلاح الأمريكية[٩٣].

وفي الفترة(١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) اشترت دول النظام الإقليمي الخليجي أسلحة تقدر بـ ٩١٣٠٥ ملايين دولار، كان نصيب العراق منها وحده ٤٣,٤٩٠ مليون دولار، وإيران ١٥,٥٩٥ مليون دولار، أما العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون فقد اشترت أسلحة بمبلغ ٣٢,٢٢٠ مليون دولار (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٨)).

وفي النصف الأول من السبعينيات كانت إيران هي الأكثر اندفاعاً نحو شراء السلاح وتكديسه كضرورة من ضرورات امتلاك الدور الذي أراده الشاه وخطط له بعد الانسحاب البريطاني من الخليج وهو دور القوة الإقليمية الكبرى المسيطرة. ففي عام ١٩٧٥ اشترت إيران أسلحة بمبلغ ٤ مليارات دولار، وكان الشاه يطمع بتزايد هذا المبلغ إلى أن يصل إلى ٨ مليارات دولار، حيث كان يخطط لأن تصبح إيران

(٩٢) منصور، المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٨٩.

مالكة الخامس أكبر جيش في العالم[٩٤]. لكن سقوط الشاه وانهيار نظامه لم يمكنه من تحقيق هذا الحلم. ثم جاء الرئيس العراقي مدفوعاً هو الآخر بهواجس لا تقل طموحاً حيث استطاع في عقد الثمانينيات، ومع بداية عقد التسعينيات أن يبني «رابع» أكبر جيش في العالم قوامه مليون جندي[٩٥].

الجدول رقم (٢ ـ ٨)
شراء السلاح ومصادره الرئيسية في النظام الإقليمي الخليجي (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) (مليون دولار)

	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة	بريطانيا	فرنسا	آخرون	المجموع
١٩٧٨ ـ ١٩٨٣						
إيران	١٠٠٠	٣١٠٠	٢٣٠	١٤٠	٢٢٦٠	٦٧٣٠
العراق	٦٥٠٠	ـــ	٢٢٠	١٨٠٠	٥١٠٥	١٣٦٢٥
السعودية	ـــ	٣٥٠٠	١٩٠٠	١٩٠٠	١٣٠٠	٨٦٠٠
الدول الأخرى	٣٠	٣٩٥	٩٨٠	٦٢٠	٤١٠	٢٤٣٥
١٩٨٣ ـ ١٩٨٧						
إيران	١٠٠	١٠	٧٠	ـــ	٨٦٨٥	٨٨٦٥
العراق	١٣٩٠٠	ـــ	٤٠	٤٨٠٠	١١١٢٥	٢٩٨٦٥
السعودية	ـــ	٧٢٠٠	٢٤٠٠	٦٤٠٠	٢٣٢٠	١٨٣٢٠
الدول الأخرى	٢٦٠	٧٨٠	٣٥٥	١١١٠	٣٦٠	٢٨٦٥
١٩٧٨ ـ ١٩٨٧						
المجموع	٢١٧٩٠	١٤٩٨٥	٦١٩٥	١٦٧٧٠	٣١٥٦٥	٩١٣٠٥

المصـــادر: Arms Control and Disarmament Agency [ACDA], *World Military Expenditure and Arms Transfers, 1972-1982* (Washington, DC: [ACDA], 1984); Anthony H. Cordesman, «US Power Projection Capabilities in the Gulf SW Area,» paper presented at: Symposium on External Interests in the Arab Gulf, Exeter University, 11-13 July 1990, and
النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ٢١٩.

ومع تزايد مخاطر الحرب العراقية ـ الإيرانية وتهديدها لأمن دول مجلس التعاون الخليجي ومصالحها، اتجهت هذه الدول إلى عقد صفقات كبيرة من الأسلحة، وكانت هذه الدول قد اشترت أسلحة في الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٠ بمبلغ ٦,٧

(٩٤) الإعلان عن هذه المبالغ جاء على لسان الشاه في حديث له مع محمد حسنين هيكل في طهران عام ١٩٧٥، انظر: محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٩٥) مراد ابراهيم الدسوقي، «عاصفة الصحراء: الدروس والنتائج،» السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/ابريل ١٩٩١)، ص ١٠ ـ ٢٣.

مليار دولار. لكن هذا المبلغ تضاعف عدة مرات في عقد الثمانينيات. ففي منتصف عام ١٩٨٨ توصلت الكويت إلى اتفاق مبيعات مع الولايات المتحدة بقيمة ١,٩ مليار دولار. كما أجرت الكويت مباحثات أخرى مع فرنسا لشراء طائرات ميراج بقيمة ١,٧ مليار دولار. وفي شهر تموز/يوليو من العام نفسه أجرت العربية السعودية مباحثات عسكرية مع المملكة المتحدة لشراء أسلحة بقيمة ٢٠ مليار دولار، واشترت صواريخ بالستية من طراز DF-3A يصل مداها إلى ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ كلم. ثم وقعت العربية السعودية على اتفاقية عسكرية مع فرنسا قيمتها ٢,٧ مليار دولار. وكانت العربية السعودية قد أجرت مباحثات عسكرية مع الولايات المتحدة قبيل الغزو العراقي للكويت لشراء أسلحة قيمتها ٢٠ مليار دولار[٩٦].

وبعد حرب الخليج الثانية أقبلت دول النظام الإقليمي الخليجي على موجة جديدة من التسلح المكلف والمثير للانتباه مثل صفقة دبابات (أم ـ ١) الأمريكية للكويت، وصفقة طائرات «تورنادو» البريطانية للسعودية، وصفقة الدبابات الفرنسية للإمارات والتي تمت خلال معرض الدفاع الدولي الذي نظم في أبو ظبي خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩٣. وفي مقابل هذا الاتجاه دخلت إيران هي الأخرى طوراً جديداً من التسلح، حيث تعاقدت مع روسيا لشراء ٧٥ طائرة مقاتلة من طراز «ميغ ـ ٢٩» و«ميغ ـ ٣١» و«سيخوي ـ ٢٧»، والتي تعتبر من أكثر الطائرات العسكرية الهجومية تقدماً في العالم. وبادرت إيران أيضاً لشراء ٢٠٠ دبابة حديثة من طراز «ت ـ ٧٢»، والتي ستحدث نقلة في القدرات القتالية للقوات البرية الإيرانية. كذلك حصلت إيران على ٣ غواصات من روسيا لتدعيم قوتها البحرية بقدرات هجومية، إضافة إلى شراء صواريخ متوسطة المدى من طراز «سكود»، قادرة على حمل أكثر من ٤٠ كيلوطن من المتفجرات، وتسعى للحصول على مفجر نووي بقوة ٣٠٠ ميغاوات من الصين[٩٧].

وإذا كانت دول النظام الإقليمي الخليجي ودول الجوار الإقليمي قد اهتمت باستخلاص الدروس والعبر من حرب الخليج الثانية، فقد عملت على تعزيز قواتها العسكرية والارتقاء بقدرات قواتها المسلحة بالحصول على أنواع متطورة من الأسلحة، وبخاصة صواريخ أرض أرض المتوسطة والبعيدة المدى (إيران والعربية السعودية إضافة إلى مصر وسوريا وإسرائيل)، وعملت إيران من أجل الحصول على أسلحة غير تقليدية. فقد تميزت الفترة بعد عام ١٩٩٣ بثلاثة اتجاهات رئيسية هي[٩٨]:

---

(٩٦) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, pp. 71-72.

(٩٧) Allan George, «A Bomb for the Ayatollahs,» *Middle East* (October 1992), p. 23.

(٩٨) عاموس جلبوع، «الميزان العسكري في الشرق الأوسط، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥،» ترجمة وعرض محمد عبد القادر، الاتحاد، ١٨/٥/١٩٩٧.

ـ استمرار الاتجاهات السابقة في هذه الدول التي سادت خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ والمميزة بتطوير قدراتها العسكرية.

ـ تقليص عملية التكديس العسكري في عدد من الدول، وتعليق عدد من المشاريع والخطط القديمة، نتيجة الدروس المستخلصة من حرب الخليج الثانية، وبخاصة العربية السعودية، التي عملت من بين أمور أخرى على بناء مدينة عسكرية أخرى واستحداث نظام التجنيد.

ـ التأثير المتزايد للقيود الاقتصادية على التوسيع العسكري والبرامج الجديدة في جميع أنحاء الإقليم على الصعيدين الكمي والنوعي. فقد ألغت العربية السعودية الجزء المتبقي مع الولايات المتحدة.

وباستثناء بعض المشتريات العسكرية البحرية لم تقم المملكة بشراء أسلحة مهمة أخرى. كما تخلت إيران عن جزء من خطتها الكبرى للحصول على عدة آلاف من الدبابات، ومئات من الطائرات المتقدمة، ولم تحصل فيما مضى إلا على نحو مائة دبابة «تي ـ ٧٢»، فيما لم تشتر طائرة واحدة[٩٩].

وبمجيء عام ١٩٩٧ كانت أنظمة التسلح التي استقرت عليها جيوش دول النظام الإقليمي الخليجي في عام ١٩٩٦ على النحو المبين في الجدول رقم (٢ ـ ٩).

وبمقارنة أنظمة التسلح في دول النظام الإقليمي الخليجي عام ١٩٩٦ مع نظيراتها في بعض دول الجوار الإقليمي: تركيا واليمن ومصر وإسرائيل يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

١ ـ ان دول الجوار الجغرافي الأربع تتفوق على دول النظام الإقليمي في أهم أنواع الأسلحة، وبخاصة الدبابات: ١٣,٧٦٧ لدول الجوار مقابل ٤٩٦٤ لدول النظام الخليجي، والمدافع: ١٣,١٣٩ لدول الجوار مقابل ٥٨١٨ لدول النظام الخليجي، والطائرات المقاتلة: ١٧٦٥ لدول الجوار مقابل ١١٧٧ لدول النظام الخليجي، وطائرات الهليوكوبتر: ٢٤٦ لدول الجوار مقابل ١٩١ لدول النظام الإقليمي الخليجي، وفي معظم الأسلحة البحرية: الفرقاطات: ٢٢ لدول الجوار مقابل ١٣ لدول النظام الخليجي، والمدمرات: ٦ لدول الجوار مقابل ٢ لدول النظام الخليجي، والغواصات: ١٧ لدول الجوار مقابل ٢ لدول النظام الخليجي.

---

(٩٩) المصدر نفسه.

الجدول رقم (٢ ـ ٩)
أنظمة التسليح في النظام الإقليمي الخليجي وبعض دول الجوار الإقليمي (١٩٩٦)

	الأسلحة البرية					الأسلحة البحرية										الطيران والدفاع الجوي							قوات أخرى واستراتيجية				
	دبابات	مدرعات مشاة	ناقلات جنود	عربات استطلاع	مدافع	قواعد بحرية	فرقاطات	مدمرات	غواصات	زوارق مقاتلة وصاروخية	زوارق دورية وخفر سواحل	زوارق إنزال وإسناد	كاسحات ألغام	برمائيات	سفن إنزال وإسناد	مقاتلات	هليوكبتر	استطلاع	نقل	إنذار مبكر	تدريب	صواريخ دفاع جوي	مدرعات ودبابات	مدفعية	زوارق بحرية مقاتلة	سلاح نووي	صواريخ أرض أرض/أرض جو
السعودية	١٠٥٥	٣٠٥٠	١٨٥٠	—	٩٦٠	٧	٨	—	—	٢٠	—	—	٧	٨	٦	٣٠١	١٢	١٦	٥٥	٥	١٢٠	٢٠٩ (أرض جو) + ٨٧ بطارية صواريخ	١٦٧	٧٠	—	—	سي اس اس - ٢
عُمان	١٩١	—	—	—	١٨٦	٥	—	—	—	١٢	٩	—	—	٢	٢	٩٤	٣٦	—	—	—	١١	٢٨ (باير)	—	—	—	—	
الكويت	١٦٧	٢١١	١٤٠	—	٦٨	١	—	—	—	٢	—	—	—	—	—	٧٦	١٦	—	—	—	٢٨	١٠ (بطاريات صواريخ ومدفعية)	—	—	—	—	
قطر	٢٤	٤٠	١٧٢	٢٨	٨٣	١	—	—	—	٣	٤٨	—	—	—	—	١٢	٢٠	—	٥	—	—	صواريخ متوعة	—	—	—	—	—
البحرين	١٠٦	—	١٣٠	٤٦	٣٩	١	—	—	—	٤	١٦٠	٤	—	—	—	٢٤	٢٤	—	٢	—	—	٢٠ (ستنجر + كروتل + هوك)	—	—	—	—	—
الإمارات	٢٠١	٤٢٤	—	١٣٠	٥٨٤	١ + تسهيلات أخرى	١	—	—	١٠	٢٨	—	—	—	—	٩٩	٤٧	٨	٢٢	—	—	بطاريات متوعة صواريخ (سام بلو بايد)	—	—	—	—	سكود - بي (دبي)

يتبع

تابع

مجلس التعاون	١٧٤٤	٣٧٢٥	٢٢٩٢	٢٠٤	١٩٢٠	١٦	٩	—	—	٥١	٢٤٥	٤	٧	١٠	٨	٥٧٦	١٤٥	٢٤	٨٤	٥	١٥٩	ملتمية وأنظمة صاروخية متنوعة	—	—	—	—	سي اس اس - ٢ سكود
العراق	٢٧٠٠	٩٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	١٩٥٠	٣	١	—	—	٨	—	—	—	—	٥	٣٠٦	—	—	—	—	—	أنظمة متنوعة وملتمية	—	—	—	—	
إيران	١٢٠	٣٠٠	٥٥٠	٣٥	١٩٨٤	٦	٣	٢	٢	٤٨	—	—	٧	٨	٢٥	٢٥٩	٤٦	٨	٧٣	—	—	صواريخ متنوعة وملتمية	—	—	٤٠	—	سكود - دي + سكود - دي + تودنج - ١
النظام الخليجي	٤٩٦٤	٤٩٢٥	٤٨٤٢	١٧٣٩	٥٨١٨	٢٥	١٣	٢	٢	١٠٧	٢٤٥	٤	١٤	١٨	٢٨	١١٧٧	١٩١	٣٢	١٥٧	٥	١٥٩	ملتمية وأنظمة صاروخية متنوعة	—	—	٤٠	—	سي ١٠ س ١٠ س ٢٠ + سكود + لودنج - ١
تركيا	٤٢٨٠	٢٨٠	٥٦٤	—	٤٣٤١	٨	١٦	٥	٦	١٨	٣٢	—	٢٤ (زارعات وكاسحات)	—	٥	٤٣٤	٢١	٤٠	٤٧	—	٣٣٣	ستنجر + ريلي وأنظمة أخرى	٢٦٥ + ٢٥ ناقلة جنود	٤٥٣	—	—	متنوعة (الأطلسي)
اليمن	١١٢٥	٢٧٠	٦٠	٣٥٠	٥٩٢	٥	—	—	—	—	٧	—	٣	٤	—	٦٥	٦	—	٢٠	—	٢٤	أنظمة متنوعة	—	—	—	—	متنوعة (الأطلسي)
مصر	٤٠٩٢	٧٨٤	٣٦٧٨	٣٧	٣٧٠٧	٦	٩	١	٨	٢٥	١٨	١١	١٠	١٠	—	٥٦٧	١٠٢	٢	٣١	٥	—	أنظمة متنوعة	—	—	—	—	سكود - بدر ٢٠٠٠
إسرائيل	٤٣٠٠	—	٥٩٠٠	٤٠٠	٤٤٩٩	٣	—	—	٣	٤٠	٧٩	٣	—	١	—	٦٩٩	١١٦	٣	١٣١	—	٨٠	باتريوت وأنظمة أخرى	—	—	—	١٠٠	أريحا - ١ + أريحا - ٢ + مار
دول الجوار الإقليمي	١٣٧٦٧	١٣٣٤	١٠٢٠٢	٧٨٧	١٣١٣٩	٤٢	٢٢	٦	١٧	٨٣	١٣٩	١٤	١٣	١٥	٥	١٧٦٥	٢٤٦	٤٥	٢١٩	٥	٣٣٧	ملتمية وأنظمة صاروخية متنوعة	٢٦٥ + ٢٥٠ ناقلة جنود	٤٥٣	—	١٠٠	أريحا - ١ + أريحا - ٢ + مار سكود + بدر ٢٠٠٠ + مار

ملاحظة: تشير العلامة (ـ) إلى عدم توافر المعلومات الكافية.

المصادر: IISS, *The Military Balance, 1996/97*, pp. 70-72 and 129-150, and

يفتاح شايير، «الميزان العسكري في الشرق الأوسط، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥»، الحلقة الأخيرة، ترجمة وتلخيص محمد عبد القادر، الاتحاد (أبو ظبي)، ٢٢/٦/١٩٩٧.

٢ ـ ان دول النظام الإقليمي الخليجي استطاعت أن تتوازن، بل أن تتفوق في بعض أنواع الأسلحة، ولكنها ليست، بالطبع، أسلحة التفوق العسكري. فقد تفوقت دول النظام الخليجي في بعض الأسلحة البحرية مثل الزوارق المقاتلة والصاروخية ١٠٧ للنظام الخليجي مقابل ٨٣ لدول الجوار، وفي زوارق الدورية وخفر السواحل ٢٤٥ للنظام الخليجي مقابل ١٣٦ لدول الجوار الجغرافي، وفي كاسحات الألغام ١٤ مقابل ١٣، وفي البرمائيات ١٨ مقابل ١٥، وفي سفن وزوارق الإنزال والإسناد ٣٨ مقابل ٥ فقط. وتساوى الطرفان في طائرات الإنذار المبكر خمسة مقابل خمسة، واقتربت دول النظام الخليجي مع دول الجوار في ما تملكه من طائرات الاستطلاع، فهي تمتلك ٣٢ طائرة مقابل ٤٥ طائرة لدول الجوار.

٣ ـ انه بعد تدمير القوة الصاروخية والأسلحة الكيماوية العراقية من قبل فرق التفتيش الدولية التابعة للأمم المتحدة أصبحت دول الجوار متفوقة بدرجة كبيرة في الأسلحة غير التقليدية. ففي النظام الخليجي يقتصر امتلاك صواريخ بالستية الآن على إيران والعربية السعودية، في حين تمتلك دول الجوار، باستثناء اليمن، صواريخ بالستية متنوعة ومتطورة، وتتفرد إسرائيل بامتلاك رؤوس نووية.

٤ ـ ان التفوق المميز لدول النظام الإقليمي الخليجي على دول الجوار في الإنفاق العسكري لم يتجسد على أرض الواقع في صورة تفوق مماثل في أنظمة التسليح، بل إن دول الجوار تسبق دول النظام الإقليمي الخليجي بمسافات واسعة في القدرات التسليحية، كما هو مبين في الجدول رقم (٢ ـ ٩). فالإنفاق العسكري الضخم في دول النظام الإقليمي الخليجي لا يتناسب، بأي حال من الأحوال، مع مشتريات هذه الدول من الأسلحة، أو بالتحديد مع الثمن الحقيقي لهذه الأسلحة. هذا يعني أن جزءاً كبيراً من الإنفاق العسكري يذهب في أوجه صرف أخرى غير الأسلحة.

فعلى سبيل المثال بلغ الإنفاق العسكري في الدول الخليجية الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي في الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٣ (ست سنوات) ١١,٠٣٥ مليار دولار (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٨))، في حين أن هذه الدول لم تشتر أسلحة في الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٠ (خمس سنوات)، وهي سنوات متقاربة إلا بمبلغ قدره ٦,٧ مليار دولار. وفي حين وصل الإنفاق العسكري لدول النظام الإقليمي الخليجي خلال سبع سنوات فقط من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٧ مبلغاً قدره ٢٧٩,٧٤٥ مليار دولار (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٧))، فإن هذه الدول اشترت على مدى عشر سنوات في الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٧ أسلحة بمبلغ ٩١,٣٠٥ مليار دولار فقط (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٨)). هذا يعني أن الدول أعضاء النظام الإقليمي الخليجي اشترت أسلحة بما نسبته ٣٢,٦٣ بالمئة من القيمة الكلية للإنفاق العسكري، وأن ٦٧,٣٧ بالمئة من قيمة هذا الإنفاق ذهبت إلى مجالات أخرى.

هذه الظاهرة غير موجودة بهذا القدر في دول الجوار الإقليمي، بدليل أن هذه الدول تمتلك قوة تسليحية أقوى وأنظمة تسليحية أكثر تفوقاً على دول النظام الإقليمي الخليجي بإنفاق عسكري أقل بكثير جداً عن إنفاق دول النظام الخليجي. ففي عام ١٩٩٢ كان الإنفاق العسكري في كل من تركيا ومصر وإسرائيل ١٥,٣ مليار دولار، في حين كان الإنفاق العسكري في دول النظام الخليجي ٣٥,٥٧٣ مليار دولار في العام نفسه، بل إنه في عام ١٩٩١ وصل إلى ٦٤,٨٩٦ مليار دولار. وفي عام ١٩٩٥ كان الإنفاق العسكري لدول الجوار الثلاث: تركيا ومصر وإسرائيل ١٥,٦٠٠ مليار دولار، بينما كان الإنفاق العسكري في دول النظام الإقليمي الخليجي ٢٥,٧٨٧ مليار دولار (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٥)).

تفسير هذه الظاهرة، ربما يرجع في جزء منه، إلى حداثة البنية العسكرية التحتية، حيث إن إعداد هذه البنية من معسكرات وقواعد جوية وبحرية ومدن عسكرية، يستهلك نسبة كبيرة من الإنفاق العسكري. هذه المسألة تنطبق بصفة أساسية على الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي وبدرجة أقل على العراق وإيران، كما أنها ترجع أيضاً إلى النفقات الباهظة للتدريب والرواتب العالية جداً للخبراء العسكريين والمدربين الأجانب، وبخاصة الأمريكيون، ناهيك عن العمولات والسمسرة[١٠٠]، إضافة إلى ارتفاع رواتب أفراد القوات المسلحة في هذه الدول بدرجة تفوق مثيلاتها في دول الجوار (ربما باستثناء إسرائيل).

هذه الملاحظات لا تنفي حقيقة أن دول النظام الإقليمي الخليجي، مجتمعة، باتت تمتلك قوة عسكرية على مستوى يمكن مقارنته بالقوة العسكرية في دول الجوار الإقليمي. فهي وإن كانت أدنى من دول الجوار في أنظمة التسلح لكنها تساويها وتتفوق عليها قليلاً في القوة البشرية العسكرية (٥١,٠٧ بالمئة لدول النظام الخليجي مقابل ٤٨,٩٣ بالمئة لتركيا ومصر وإسرائيل)، كما أنها تتفوق بشكل متميز جداً في الإنفاق العسكري. ولكن تبقى القيمة أو الوزن الحقيقي لهذه القوة العسكرية الخليجية متوقفة على نمط توزيع هذه القوة (متركزة أم منتشرة) وعلاقات هذه القوة (تكافلية أم غير تكافلية)، أي على مدى كون هذه القوة منقسمة على نفسها أم تمثل وحدة كلية متكاملة في مواجهة القوى العسكرية في دول الجوار الإقليمي، أو ما هو مستقر عليه، داخل النظام الخليجي، على أنه المجموعة المرجعية لهذا النظام.

---

(١٠٠) تلعب شركات صناعة السلاح في الدول الغربية، بصفة خاصة، دوراً مهماً في إشاعة مثل هذا النوع من المعاملات. حول هذا الدور، انظر: منصور، **تجارة السلاح والأمن القومي العربي**، ص ٤٣ ـ ٤٤.

رابعاً: القوة المعنوية

إذا كانت القوة المعنوية تعني المكانة أو المنزلة الدولية، فإن النظام الإقليمي الخليجي يتميز بمكانة مرموقة سواء على مستوى النظام الإقليمي الأكبر، أي النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي أو على مستوى شعوب ودول العالم الثالث أو على المستوى العالمي. ويستمد النظام الإقليمي مكانته ومنزلته المميزة هذه من ثلاثة مصادر أساسية:

المصدر الأول: القوة الجيوستراتيجية المميزة لإقليم الخليج على مدى التاريخ. فقد ظل محط أنظار القوى الدولية الطامحة في تحقيق السيادة العالمية[(١٠١)].

المصدر الثاني: ثروته البترولية الضخمة، والاحتياطي النفطي المتزايد يوماً بعد يوم على عكس حال الدول النفطية الأخرى. وبقدر ما يمثل نفط النظام الإقليمي الخليجي أهمية لا تضاهيها أهمية أخرى بالنسبة للدول الرأسمالية الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، حيث ان النفط هو الآن عصب اقتصادات هذه الدول[(١٠٢)]، فإن الثروات النقدية التي حصلت عليها دول النظام الإقليمي الخليجي نتيجة عائدات النفط الضخمة قد أكسبت هذه الدول مكانة وأهمية كبيرة سواء بالنسبة للنظام النقدي العالمي أو لموازين مدفوعات الدول الغربية الرأسمالية[(١٠٣)]، أو بالنسبة للعديد من الدول العربية والعشرات من دول العالم الثالث. فقد استطاعت الدول الخليجية أن تستخدم دبلوماسية المساعدات لاكتساب المكانة والمنزلة على المستويين العربي والعالم الثالث، حيث قدمت مئات الملايين من الدولارات إلى هذه الدول سواء في شكل هبات أو قروض ميسرة عبر عدد من الصناديق المالية التي أنشئت خصيصاً لهذه الأغراض[(١٠٤)]. كما أن العمالة العربية زادت من مكانة ومنزلة النظام الإقليمي

---

(١٠١) انظر: Newsom, «United States Policy toward the Gulf,» p. 59; ربيع: «النظام الدولي الإقليمي في منطقة الخليج العربي خلال فترة الاستعمار البرتغالي: نحو بناء نموذج تاريخي للتعامل بين المنطقة والإطار الدولي للسيطرة وفرض التبعية،» ونظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١، والفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(١٠٢) *BP Statistical Review of World Energy* (June 1993), and طه، إدارة السيطرة على النفط، ص ٩.

(١٠٣) هوشانج أمير أحمدي، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة، دراسات استراتيجية؛ ٤ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٤٩ ـ ٦٥.

(١٠٤) بلغت نسبة المساعدات الخارجية السعودية ٣,٤٢ بالمئة من الدخل الوطني الإجمالي سنة ١٩٨٧، انظر: Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of* = *Small States*, pp. 65-67.

الخليجي[١٠٥]. والحديث عن الحقبة النفطية وعن تحول مركز النظام العربي إلى الخليج في الأدبيات السياسية العربية تعبير مباشر عن نمو وبروز مكانة النظام الإقليمي الخليجي عربياً[١٠٦]، كما أن الهبة الدولية لتحرير الكويت من الغزو العراقي كانت تعكس، بشكل أو بآخر، مدى أهمية إقليم الخليج العالمية، ومدى الحرص على ضمان استقرار هذا الإقليم للحفاظ على ما تزعمه القوى الدولية الكبرى من مصالح لها في الخليج[١٠٧].

المصدر الثالث: الوزن التاريخي والحضاري والقيمة الروحية والمعنوية الكبرى لإقليم وشعوب الخليج في التاريخ القديم والمعاصر. فقد شهد هذا الإقليم أقدم الحضارات العالمية كالتي كانت في وادي الرافدين وبلاد فارس، مثل الحضارة البابلية والكلدانية والساسانية وغيرها، بل إن بعض هذه الحضارات يعود إلى العصور الحجرية السحيقة في القدم. وكان الخليج أيضاً مركزاً لحضارات بحرية قديمة جابت سفنها المحيط الهندي ووصلت فعالياتها التجارية إلى الهند والصين وساحل افريقيا الشرقي[١٠٨]. ثم جاء الإسلام برسالته العالمية ليضيء الكون بضيائه، ومع الفتوحات الإسلامية التي حملت رسالته انتقلت أصداء الحضارة العربية الإسلامية إلى أغلب أنحاء المعمورة من الصين شرقاً إلى الأندلس غرباً وإلى افريقيا جنوبياً. وإلى جانب الإشعاع الحضاري العربي ـ الإسلامي، فإن إقليم الخليج الذي كان مهبط الوحي ورسالة الإسلام يضم الحرمين الشريفين في مكة والمدينة، حيث يشد المسلمون رحالهم من كافة أنحاء الدنيا للحج. وفي النجف الأشرف وكربلاء توجد العتبات المقدسة للمسلمين الشيعة حيث مقام الإمام علي كرم الله وجهه والإمام الحسين رضي الله عنه[١٠٩].

= وصرح الشيخ حمدان بن راشد نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة بدولة الإمارات أن بلاده قدمت أكثر من ٩٠ مليار درهم منذ قيامها وحتى الآن كمنح مالية ومساعدات وذلك بنسبة سنوية تفوق ٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. انظر جريدة: الخليج، ١١/٥/١٩٩٧.

(١٠٥) فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، ص ١٥٤ ـ ١٦٤.

(١٠٦) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٩٢ ـ ١٩٥.

(١٠٧) حول رد الفعل الأمريكي العنيف على الغزو العراقي للكويت والتحرك المكثف والدؤوب لتشكيل التحالف الدولي لمواجهة العراق، انظر: هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر**، ص ٣٩٩ ـ ٤١٤، وبيار سالينجر واريك لوران، **المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ١٢١ ـ ١٤٧ و١٩٩ ـ ٢٠٦.

(١٠٨) الفيل، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي**، ص ١٣ و٢٢.

(١٠٩) حول أهمية وجود الحرمين الشريفين في العربية السعودية، وحول أهمية وجود العتبات الشيعية المقدسة في جنوب العراق والدور الزعامي الإيراني لطائفة الشيعة عالمياً وأثر ذلك على المنافسات الإقليمية، =

هذه المصادر الثلاثة بقدر ما تعلي من شأن ومنزلة النظام الإقليمي الخليجي، تؤكد وترسخ انفتاح هذا النظام وارتباطه القوي بالعالم وارتباط العالم به. هذه المصادر الثلاثة تشد الخليج نحو العالم بقدر ما تشد العالم نحو الخليج استراتيجياً واقتصادياً وروحياً. وهكذا فإن النظام الإقليمي الخليجي لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن العالم، والعالم لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن النظام الإقليمي الخليجي(١١٠). ولعل في ذلك ما يكشف عن وزن هذا النظام ومكانته، وخصوصية ذلك الوزن وتلك المكانة.

= انظر: Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, Adelphi Papers; no. 304 (Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1996), pp. 14-18.

(١١٠) عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٢٨.

الفصل الثالث

توزيع القوة في النظام الإقليمي الخليجي

يؤثر شكل (أو طبيعة) توزيع موارد القوة بين أعضاء النظام الإقليمي في العديد من العمليات والتفاعلات التي تحدث داخل النظام. فهو يؤثر، بدرجة كبيرة، في حالة الاستقرار السياسي، كما يؤثر أيضاً في هيكلية النظام، ومن ثم، في أنماط أدائه لوظائفه.

فحسب افتراضات أورجانسكي في «نظرية تحول القوة» يترتب على ظهور تغير في ميزان القوة داخل النظام الإقليمي حدوث ردود فعل متباينة من جانب الدول الأخرى أعضاء النظام، من منظور الرضا أو عدم الرضا، على هذا التغير في ميزان القوة، تؤثر بدرجة ملحوظة في وضع الاستقرار السياسي داخل النظام[(١)].

وهناك من يرى أن عدم التناسق في توزيع القوة (Power Asymmetry) يعتبر من أهم العوامل التي تدفع إلى الصراع والحرب داخل النظام الإقليمي. فالخلل الذي يصيب معادلات القوة يولد الشعور بالخوف والاستفزاز والتهديد لدى بعض الدول، وهذا بدوره يؤدي إلى تعميق مركبات العداء والكراهية التي تضمرها هذه الأطراف المهدّدة لخصومها. كما أن الدول التي تتغير موازين القوى لصالحها قد تندفع تحت تأثير الشعور بالتفوق إلى ممارسة العدوان ومحاولة التوسع على حساب الأطراف الضعيفة[(٢)].

كما أن فراغات القوة (Power Vacuums) التي يمكن أن تنتج من إجراءات

---

(١) للمزيد انظر: A. F. K. Organski, *World Politics*, 2nd ed. [rev.] (New York: Knopf, [1968]), pp. 293-295.

(٢) Steven J. Rosen and Walter Jones, *The Logic of International Relations* (Cambridge, MA: Winthrop Publishers, [1974]), p. 322.

النزع المنفرد للسلاح (Unilateral Disarmament) تشكل سبباً لعدم الاستقرار الإقليمي بتشجيعها الدول على استخدام العنف المسلح. فالإخفاق في ملء فراغ القوة الناتج من اختلاف توزيعات القوة هو الذي يخلق السبب الفوري لوقوع الحرب(٣)، ويرى أصحاب هذا الرأي أن السلم لا يتحقق إلا مع وجود تفاوتات ضيقة ومحدودة في توزيعات معادلات القوة بين الأطراف التي تسعى إلى التغيير والأطراف التي تحاول الحفاظ على الوضع القائم داخل النظام الإقليمي(٤).

وإذا كان حدوث أي تغير في توزيع القوة يؤدي إلى حدوث تغيّر في هيكلية النظام، فإن التغير في توزيع القوة يؤثر في أنماط أداء النظام لوظائفه، نظراً لأن كل هيكل أو بنيان للنظام يؤدي كل وظيفة من وظائف النظام بطريقة مختلفة(٥). ويؤثر هذا التغير في توزيع القوة أيضاً في قدرة النظام الإقليمي على الإنجاز بصفة عامة. فهناك من يرى أن قدرة النظام على الإنجاز وبناء الإجماع ترتبط طردياً مع درجة تركيز علاقات القوة فيه، أي أن انتشار القوة بين أعضاء النظام بدرجات متقاربة يقلل من قدرة النظام على الإنجاز وتحقيق أو بناء عملية الإجماع. وكلما تركزت القوة في يد حفنة أقل فأقل تعاظمت فرصة النظام على بناء الإجماع(٦).

ويمكن أن نبني على هذا الرأي الافتراضات التالية:

ـ إنه في حالة تركز القوة الشديد داخل النظام بحيث يأخذ شكل نظام أحادي القطبية، فإن واقع العلاقات داخل النظام، في هذه الحالة، سوف يرتكز على واقع الخضوع والهيمنة، وهو نوع من الإجماع المفروض.

ـ إنه في حالة حدوث توزيع للقوة بين قطبين، فإن ذلك سيؤثر سلبياً في القدرة على بناء الإجماع وتحقيق الإنجاز، لأن واقع النظام يتضمن في مثل هذه الحالة انشقاقاً بين كتلتين.

ـ أما في حالة حدوث توزيع أكثر للقوة بحيث ينشأ نظام متعدد الأقطاب (نظام توازن القوى)، فإن ذلك سوف يفضي إلى حالة معقدة قد تؤدي إلى تعذر الإجماع، سواء انتهى ذلك إلى الصراع المستمر أو بقاء الحال على ما هو عليه.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

(٥) للمزيد انظر: عبد المنعم المشاط، «هيكل النظام العالمي الجديد،» في: محمد السيد سليم، محرر، **النظام العالمي الجديد** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٧٤ ـ ٨٤.

(٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ١٧٤.

أغلب هذه التصورات مجرد افتراضات نظرية، أما الواقع الحقيقي فهو أكثر تعقيداً ويتوقف على العديد من المتغيرات، في مقدمتها، بالطبع، نمط توزيع موارد القوة. ولذلك سوف ندرس توزيع كل نوع من أنواع القوة بشكل منفرد بين أعضاء النظام الإقليمي الخليجي في قسم مستقل كي يتبين الواقع الحقيقي لتوزيع موارد القوة ومدى وجود انسجام من عدمه بين توزيع هذه الموارد على الدول أعضاء النظام.

أولاً: توزيع القوة الجيوستراتيجية

تؤثر القوة الجيوستراتيجية بدرجة كبيرة في السياسة الخارجية للدول وفي تفاعلات النظم الإقليمية. ويمكن دراسة هذه القوة من ثلاثة جوانب هي: حجم مساحة الدولة، والطبيعية الطبوغرافية، وأخيراً الموقع الجغرافي وأهميته. وتكشف دراسة القوة الجيوستراتيجية في النظام الإقليمي الخليجي عن ثلاث خصائص مهمة تميز هذه القوة في النظام الخليجي، وتحكم دورها في تفاعلات هذا النظام: الخاصية **الأولى** هي التقارب الجغرافي الشديد بين الدول الثماني أعضاء النظام. والخاصية **الثانية** هي الاختلال الشديد في توزيع القوة الجيوستراتيجية. أما الخاصية **الثالثة** فهي عدم الاستقرار الجغرافي وتفاقم الأزمات الحدودية بين أغلب دول النظام لأن معظم هذه الحدود مصطنعة ولا تتوافق مع الواقع الاجتماعي في الإقليم.

١ ـ التقارب الجغرافي

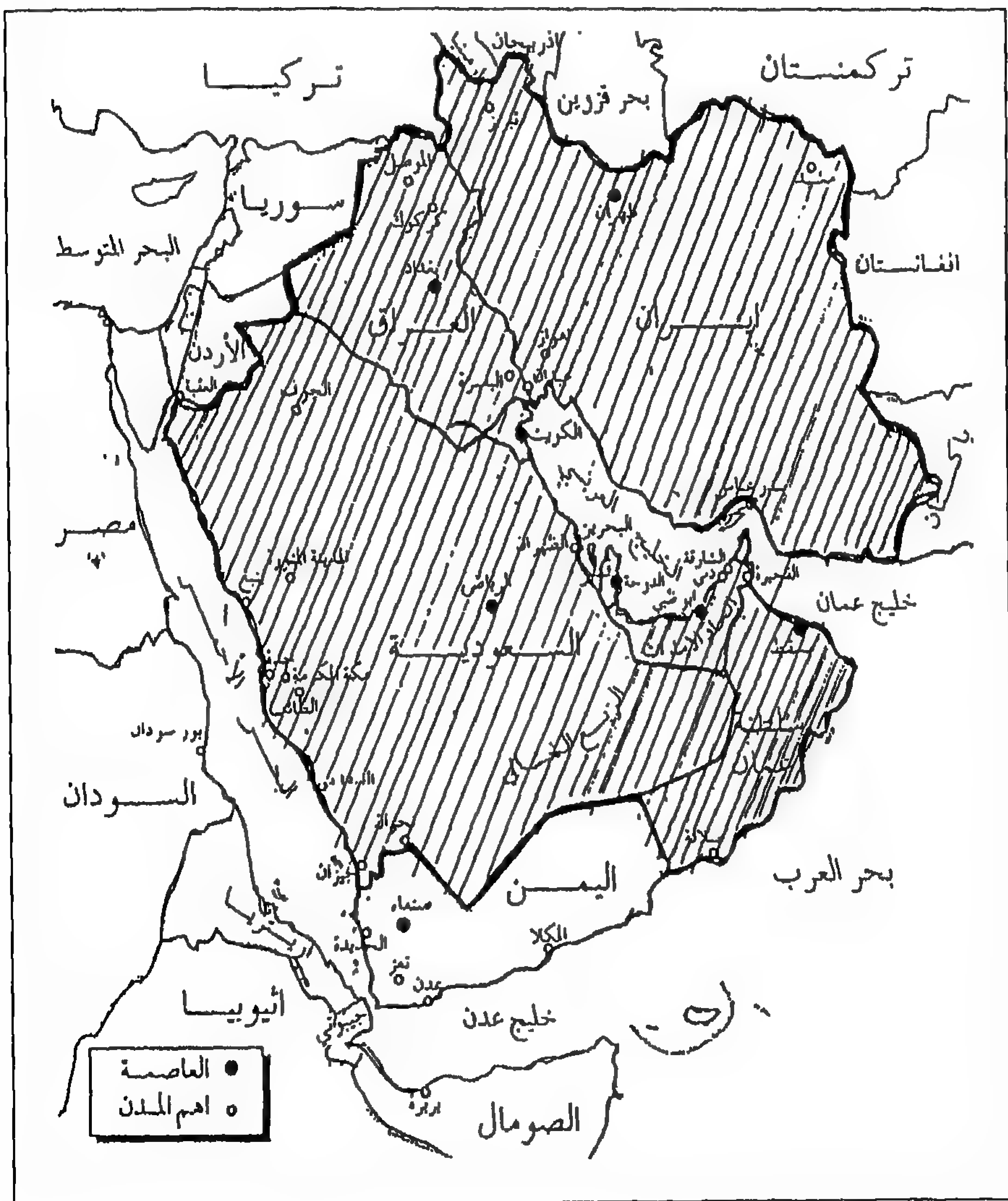
يتميز النظام الإقليمي الخليجي بأن أعضاءه الدول الثماني تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد، وتتقارب، بل تتداخل الحدود فيما بينها. ويشكل إقليم الخليج وحدة إقليمية ونسقاً اجتماعياً واقتصادياً متماسكاً، فتاريخ الخليج الاقتصادي والاجتماعي تشابك على مر الزمن، ولأسباب جغرافية وموضوعية، بالساحل الجنوبي لإيران من عبدان شمالاً إلى بندر عباس جنوباً[(٧)]، ناهيك عن التشابك والترابط بين إيران والعراق ابتداءً من عبدان جنوباً، إلى أقصى شمال الموصل وحتى الحدود مع تركيا (انظر خريطة النظام الإقليمي الخليجي).

وقد ساعدت الطبيعة الطبوغرافية السهلة على تعميق التواصل والترابط بين دول الإقليم، حيث لا توجد عوائق طبيعية تحول دون ذلك. وحتى وجود الخليج لم يشكل عائقاً في أي وقت من الأوقات، بل على العكس كان حلقة وصل ليس فقط بين الساحل الإيراني والساحل العربي، ولكن أيضاً بين مدن الساحل العربي نفسه. فواقع

---

(٧) محمد غانم الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٣٤.

خريطة النظام الإقليمي الخليجي



الأمر يثبت أن السفر من الشارقة أو رأس الخيمة إلى لنجة أو بندر عباس على الساحل الإيراني كان أسرع وأكثر أمناً من السفر براً إلى مسقط والمناطق الداخلية(٨). ولذلك أقامت العديد من القبائل والأسر العربية على جانبي الخليج، كما كانت اللغة العربية منتشرة في جنوب بلاد فارس. ويمكن للمرء أن يلاحظ التفاعل المعماري بين المدن العربية والفارسية الواقعة على ساحل الخليج(٩).

٢ ـ اختلال التوازن في توزيع القوة الجيوستراتيجية

يظهر هذا الاختلال في الجوانب الثلاثة لدراسة القوة الجيوستراتيجية، لكنه يتجسد بوضوح شديد في الجانب الخاص بحجم مساحة كل دولة. فمساحة النظام الإقليمي الخليجي تبلغ أربعة ملايين و٤٩١,٦١٠ كيلومترات مربعة، وهي تعادل ٤ بالمئة من مساحة الكرة الأرضية التي تقدر بحوالى ١٤٠ مليون كيلومتر مربع. لكن هذه المساحة موزعة نسبياً على الدول الثماني بشكل شديد الاختلال.

نظرة سريعة على خريطة النظام الإقليمي الخليجي تكشف حقيقة هذا الاختلال الصارخ في حجم مساحة كل دولة من هذه الدول الثماني.

فمساحة العربية السعودية تبلغ ٢ مليون و٢٤٠ ألف كيلومتر مربع، وهي ما يعادل ٤٩,٨٧ بالمئة من المساحة الكلية للنظام الإقليمي الخليجي، أي أن العربية السعودية وحدها تعتبر نصف النظام الإقليمي الخليجي من حيث المساحة. أما إيران فتبلغ مساحتها مليون و٤٨٨ ألف كيلومتر مربع، بنسبة ٣٣,١٣ بالمئة من مساحة النظام. وتبلغ مساحة العراق ٤٣٨ ألف و٤٦٦ كيلومتراً مربعاً، بنسبة ٩,٧٦ بالمئة. أما عمان فتبلغ مساحتها ٢١٢ ألف و٤٦٠ كيلومتراً مربعاً، بنسبة ٤,٧٤ بالمئة. وتبلغ مساحة الإمارات العربية المتحدة ٨٣ ألف و٦٥٧ كيلومتراً مربعاً، بنسبة ١,٨٦ بالمئة. أما الكويت وقطر والبحرين، فهي مجتمعة لا تعادل أكثر من ٠,٦٤ بالمئة فقط نصيب البحرين منها ٠,٠١ بالمئة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)).

وهكذا يمكن الحديث عن ثلاث دول كبرى من حيث المساحة هي السعودية وإيران والعراق، وعن دولتين صغيرتين هما عمان والإمارات العربية المتحدة، وثلاث دول صغرى هي الكويت وقطر والبحرين. كما يمكن تحديد ثلاث قوى إقليمية مميزة هي: مجلس التعاون الخليجي، الذي يعادل مساحته ٥٧,١١ بالمئة من مساحة النظام

(٨) Anwar Gargash, «Iran, the GCC States and the UAE: Prospects and Challenges in the Coming Decade,» in: Jamal S. Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability* (Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), pp. 149-150.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

الإقليمي الخليجي، مقابل ٣٣,١٢ بالمئة لإيران و٩,٧٦ بالمئة للعراق.

الجدول رقم (٣ ـ ١)
القدرات والإمكانيات الجغرافية لدول النظام الإقليمي الخليجي

الدولة	طول الساحل على	نسبة طول	المساحة	نسبة المساحة (بالمئة)
السعودية	٥٥٠	١٦,٠	٢٢٤٠٠٠٠	٤٩,٨٧
عُمان	٩٠	٢,٦	٢١٢٤٦٠	٤,٧٤
الكويت	٢٠٠	٦,٠	١٦٩١٨	,٣٨
قطر	٣٨٠	١١,٠	١١٤٣٧	,٢٥
البحرين	١٣٠	٤,٠	٦٩٢	,٠١
الإمارات	٨٠٠	٢٤,٠	٨٣٦٥٧	١,٨٦
مجلس التعاون	٢١٥٠	٦٣,٦	٢٥٦٥١٦٤	٥٧,١١
العراق	١٥	٠,٤	٤٣٨٤٤٦	٩,٧٦
إيران	١٢٠٠	٣٦,٠	١٤٨٨٠٠٠	٣٣,١٣
النظام الخليجي	٣٣٦٥	١٠٠	٤٤٩١٦١٠	١٠٠,٠٠
العالم			١٤٠٠٠٠٠٠٠	٤

المصادر:

طول الساحل ونسبته أخذت من: عبد الخالق عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» السياسة الدولية، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ٣٣.

المساحة تمت حسابتها من: *Arab Oil and Gas Directory, 1994* (Paris: Arab Petroleum Research Center), pp. 58, 107, 143, 185, 283, 307, 339 and 445.

وداخل مجلس التعاون الخليجي يبدو اختلال توزيع القوة الجغرافية أشد، حيث تصل نسبة العربية السعودية وحدها ٨٧,٣٢ بالمئة من مساحة المجلس، تليها عمان ونسبتها ٨,٢٨ بالمئة، ثم الإمارات العربية المتحدة ونسبتها ٣,٢٦ بالمئة، في حين أن نسبة مساحة الكويت وقطر والبحرين لا تعادل أكثر من ١,١٤ بالمئة من مساحة المجلس. ومن ثم يمكن التمييز داخل المجلس بين قوة أحادية كبرى، وتقف قوتان أصغر إلى جانبها هما عُمان والإمارات، ثم تأتي الدول الصغرى الثلاث (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)).

وإذا كان يمكن الحديث عن وجود ثلاثة أفيال وعدد من السناجب، وفقاً لتعبير بريتشر[١٠]، داخل النظام الإقليمي الخليجي من حيث حجم المساحة، فإن الأمر

(١٠) Michel Brecher, «The Subordinate System of Southern Asia,» in: James N. Rosenau, ed., *International Politics and Foreign Policy; a Reader in Research and Theory*, rev. ed. (New York: Free Press, [1969]), p. 159.

يختلف داخل مجلس التعاون الخليجي حيث لا يوجد غير فيل واحد هو العربية السعودية.

أما من حيث الطبيعة الطبوغرافية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتشابه إلى درجة كبيرة، حيث انتشار الصحراء، وندرة الموارد المائية، ولذلك تضطر هذه الدول إلى استيراد أكثر من ٩٠ بالمئة من احتياجاتها الأساسية من الغذاء. هذا النقص الكبير في الاكتفاء الذاتي من الغذاء يجعل هذه الدول عرضة للضغوط الخارجية(١١).

ويختلف الأمر عن ذلك في كل من إيران والعراق، حيث المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية، والموارد المائية متوفرة نسبياً بدرجة معقولة تكفي لوجود نشاط زراعي ملحوظ في البلدين. ومع تنوع البيئة الجغرافية والمناخ في إيران بصفة أساسية، وفي العراق بدرجة أقل، تتنوع المحاصيل والمنتجات الزراعية. ويوجد في إيران عدد من الأنهار أهمها نهر كارون الذي يبلغ طوله ٨٩٠ كيلومتراً ونهر أزس الذي يجري شمال البلاد على الحدود مع الاتحاد السوفياتي (السابق) وطوله ٨٠٠ كيلومتر، ونهر سفيدرود وطوله ٧٦٥ كيلومتراً(١٢). وفي العراق هناك أنهار دجلة والفرات وشط العرب ومساحات واسعة من الأراضي الزراعية في الوسط والجنوب، إضافة إلى المناطق الشمالية الجبلية التي تتمتع بوفرة نسبية من الأمطار، على غرار المناطق الشمالية في إيران حيث تسود الغابات ومناطق الرعي. وهكذا يزداد التباين والاختلال الجغرافي بين الدول الثماني أعضاء النظام الخليجي.

ويتضح هذا التباين أكثر بدراسة الجانب الثالث الخاص بأهمية الموقع. ويمكن تحديد ثلاثة مؤشرات لتحديد هذه الأهمية، إضافة بالطبع إلى مؤشر المساحة الذي سبقت الإشارة إليه. هذه المؤشرات هي طول الساحل على الخليج، وامتلاك موقع مؤثر أمنياً واقتصادياً داخل النظام، ثم طول الحدود مع دول الجوار وأهمية هذه الدول المجاورة.

وفق هذه المؤشرات تحتل إيران الأهمية الكبرى، فهي صاحبة أطول ساحل على الخليج يبلغ ١٢٠٠ كيلومتر بنسبة ٣٦ بالمئة، تليها الإمارات بساحل طوله ٨٠٠ كيلومتر بنسبة ٢٤ بالمئة، ثم العربية السعودية بساحل طوله ٥٥٠ كيلومتراً بنسبة ١٦ بالمئة. أما أقل الدول في طول ساحلها الخليجي، فهي العراق الذي لا يزيد طول موقعه عن ١٥ كيلومتراً بنسبة ٠٫٤ بالمئة فقط (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)).

---

(١١) Hassan Hamdan Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States* (London: Saqi Books, 1994), p. 60.

(١٢) الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وزارة الخارجية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية في نظرة سريعة (طهران: مؤسسة الجغرافية؛ كارتوجرافية سحاب للنشر، [د. ت.])، ص ٢٦.

وإضافة إلى أن إيران تمتلك أطول ساحل على الخليج، فإنها تكتسب أهمية جيوستراتيجية أكبر نظراً لأن مضيق هرمز يدخل ضمن هذا الساحل الإيراني. ويشاركها في هذه الأهمية عُمان على الجانب العربي[١٣]. فمضيق هرمز أخذ يحتل مكانة استراتيجية متنامية مع تنامي الربط بينه وبين إمدادات نفط الخليج، وتنامي الربط بين أمن هذا النفط وأمن العالم الصناعي، وأصبح مضيق هرمز يحتل المكانة الاستراتيجية الأولى بين مضائق العالم قاطبة. وقد سعت كل من إيران وعُمان إلى توظيف هذه الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز لخدمة المصالح والمكانة الوطنية لكل منهما، وذلك من خلال السعي لامتلاك دور سيادي على المضيق، وبالدعوة إلى الأخذ بقاعدة أو مبدأ «المرور البريء» في المضيق نظراً لأن هذا المبدأ يمنح الدول المتشاطئة حقاً خاصاً يمكنها من اتخاذ السبل الكفيلة بحماية سيادتها والحفاظ على أمنها ومصالحها الوطنية وعدم تعرضها للخطر. ولكن الدول الخليجية الست الأخرى تمسكت بضرورة تطبيق مبدأ «المرور الحر» على مضيق هرمز، وهو المبدأ الذي يتيح للدول غير المتشاطئة إمكانات الاستخدام الأمثل للمضيق دون خضوع لأي شروط من جانب الدول المتشاطئة[١٤]. وقد أفصحت كل من إيران وعمان عن موقفها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذي عقد عام ١٩٧٤ في كاراكاس، فقد طالب المندوب الإيراني بمكانة خاصة لبلاده في مضيق هرمز، وحاول في كلمته تقديم المبررات اللازمة للأخذ بقاعدة «المرور البريء» في المضيق من منطلق أنه مضيق مغلق[١٥]، في حين أن المندوب العُماني كان أكثر تشدداً عندما اعتبر مضيق هرمز جزءاً من المياه الإقليمية العُمانية وطالب بتطبيق القواعد التي تسري على المياه الإقليمية للدول على المضيق. ومن ثم، وفقاً لهذا المطلب، ينبغي التزام جميع الدول بالأنظمة والتعليمات التي تشرّعها الدول المتشاطئة للمضيق (إيران وعُمان) والعمل بمقتضاها[١٦].

ويلعب الموقع أهمية كبيرة من جانب آخر غير مسألة الإطلالة على الخليج، هو مدى امتلاك الدولة الخليجية منافذ بحرية أخرى خارج الخليج. ففي الوقت الذي تزداد فيه مخاطر المرور الحر والآمن للسفن في الخليج ومن مضيق باب المندب، فإن امتلاك الدولة الخليجية منافذ بحرية بديلة يكتسب أهمية قصوى لتأمين مصالحها وقت

---

(١٣) Al-Alkim, Ibid., p. 60.

(١٤) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ٤٣ ـ ٤٥.

(١٥) UN Third Conference on the Law of the Sea (Conference 62/SR, 38, 15 August 1974).

(١٦) UN Third Conference on the Law of the Sea (Conference 62/SR, 36, 15 July 1974), pp. 12-13.

الخطر، وبناءً على خبرة الحرب العراقية ـ الإيرانية، وعلى ضوء التهديدات الإيرانية، بين حين وآخر، بإغلاق مضيق هرمز. من هذا المنظور يتميز الموقع العماني، حيث تقع أغلب السواحل العُمانية خارج الخليج على خليج عُمان وبحر العرب. كما تمتلك الإمارات العربية المتحدة هي الأخرى منافذ بحرية على خليج عُمان (الفجيرة وخورفكان)، في حين أن العربية السعودية لها شاطئ طويل ممتد على خليج العقبة والبحر الأحمر. ولكن مشكلة السعودية تشبه مشكلة إيران التي تملك هي الأخرى ساحلاً على خليج عُمان خارج الخليج، ولكن منابع النفط السعودية والإيرانية تقع بالقرب من شواطئ الخليج، ولذلك اضطرت العربية السعودية إلى مد خط أنابيب طويل يقطع المملكة عرضاً من المنطقة الشرقية وحتى ميناء ينبع على شاطئ البحر الأحمر غربي المملكة. أما باقي الدول وهي الكويت وقطر والبحرين وإيران والعراق، فإنها لا تملك منافذ بحرية بديلة للخليج لتسويق نفطها، وإن كان العراق يملك خطوط أنابيب ثلاثة: واحد عبر تركيا، وآخر عبر سوريا (مغلق منذ الحرب العراقية ـ الإيرانية)، وثالث عبر العربية السعودية بمحاذاة الخط السعودي.

أما من حيث امتداد الحدود، فنجد تنافساً بين الموقعين السعودي والإيراني. فالعربية السعودية بمساحتها الواسعة هي الدولة الوحيدة في النظام الإقليمي التي لها علاقات حدودية مع كل دول النظام(١٧). فهي لها حدود برية مع العراق والكويت والإمارات وقطر وعُمان، ومع البحرين حديثاً عبر جسر الملك فهد الذي يربط جزيرة البحرين بالشاطئ الشرقي السعودي(١٨). ولها إضافة إلى ذلك حدود بحرية مع إيران عبر الجزر الواقعة في المياه الخليجية بين البلدين(١٩). وعلى رغم أهمية هذا العامل الذي يزيد الموقع السعودي أهمية داخل النظام، فإن الموقع الإيراني له أهمية من نوع آخر، فإيران هي صاحبة أطول حدود مشتركة مع دول الجوار، وهي بذلك تقع على خطوط التماس مع نظم إقليمية أخرى، بل وتشارك في عضوية هذه النظم، ومن الطبيعي أن يمتد تأثير هذه العضوية في الدور الإيراني داخل النظام

---

(١٧) بسبب هذه الحدود المشتركة دخلت السعودية في منازعات حدودية مع أغلب دول النظام الخليجي، انظر: مرهون، المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(١٨) للتعرف على مزيد من المعلومات حول هذا الجسر وأهميته، انظر: خالد أحمد عثمان، «الوضع القانوني لجسر الملك فهد الممتد بين السعودية والبحرين،» **التعاون**، السنة ٨، العدد ٣٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٤)، ص ٨٢ ـ ١٠٧.

(١٩) الشاطئ السعودي على البحر الأحمر، والحدود السعودية البرية مع كل دول الخليج والجزيرة العربية جعلت العربية السعودية عضواً مركزياً في أربعة نظم فرعية هي: النظام الإقليمي الخليجي، والنظام الفرعي للجزيرة العربية والنظام الفرعي للبحر الأحمر والنظام الفرعي للصراع العربي ـ الإسرائيلي. انظر: غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ١٧٣ ـ ١٩٦.

الإقليمي الخليجي وتفاعلات هذا النظام.

فإيران هي الدولة الخليجية الوحيدة التي كان لها حدود برية مشتركة مع إحدى القوتين العظميين. فالحدود الإيرانية ـ السوفياتية تصل إلى ١٧٤٠ كيلومتراً منها ٦٣٠ كيلومتراً حدود مائية (بحر قزوين). هذا الجوار الإيراني مع روسيا القيصرية، ثم مع الاتحاد السوفياتي (السابق) فرض على إيران التزامات كبيرة وأثر بدرجة ملحوظة في سياستها الخارجية والدفاعية وتحالفاتها الدولية[٢٠]. والآن وبعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي، فإن إيران أضحت تشارك ثلاثاً من جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة في الحدود الشمالية الإيرانية هي تركمنستان وأذربيجان وأرمينيا. ولإيران حدود أيضاً مع إحدى دول حلف شمال الأطلسي، وهي تركيا بحدود طولها ٤٧٠ كيلومتراً في الشمال الغربي لإيران. وتقع باكستان على حدود إيران في الجنوب الشرقي بطول ٨٣٠ كيلومتراً. أما أفغانستان، فتقع في الشمال الشرقي لإيران بحدود طولها ٨٥٠ كيلومتراً. أما الحدود البرية الوحيدة التي تربط إيران بدول النظام الإقليمي الخليجي الأخرى، فهي الحدود الإيرانية مع العراق في الطرف الغربي والجنوبي الغربي الإيراني بطول ١٢٧٠ كيلومتراً[٢١]. هذه الحدود الطويلة بين البلدين فيها أكثر من ٧٦ منطقة متنازع عليها بينهما، بما في ذلك الخلاف المؤجل والتاريخي حول شط العرب[٢٢].

أما العراق الذي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث المساحة بعد العربية السعودية وإيران ويعاني ضيق سواحله على الخليج، فإنه يتمتع هو الآخر بموقع شديد الأهمية. فهو الدولة العربية الوحيدة التي لها حدود برية مع إيران، ومن ثم فهو نقطة الربط والالتقاء بين إيران وباقي دول الخليج. وهو بوابة العرب الشرقية، وبسبب حدوده مع تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي يكتسب الموقع العراقي، مثله مثل الموقع الإيراني، أهمية كبيرة في النظام الإقليمي الخليجي لأنه نقطة تماس للنظام مع القارة الأوروبية ومع حلف شمال الأطلسي عبر تركيا[٢٣]. وتزيد الحدود العراقية مع سوريا والأردن الموقع العراقي أهمية، نظراً لأن هذا الموقع يجعل العراق في قلب النظام

---

(٢٠) Shireen T. Hunter, «Gulf Security: An Iranian Perspective,» in: M. E. Ahrari, ed., *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond* (New York: St. Martin's Press, 1989), p. 34.

(٢١) الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وزارة الخارجية، **الجمهورية الإسلامية الإيرانية في نظرة سريعة**، ص ١٤ ـ ١٦.

(٢٢) عبد الخالق عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢٣) Christine Moss Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World* (Washington, DC: Brookings Institution, 1984), p. 7.

الفرعي للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويرفع بالضرورة من مكانة الدور العراقي في النظام الخليجي.

وقد أثر الموقع الجغرافي للعراق بدرجة كبيرة في الأولويات السياسية والتكوين السياسي الداخلي في العراق وفي سياسته الخارجية. ويأتي هذا التأثير من ثلاثة جوانب: **الأول** كون العراق يحتل موقعاً تخومياً مع كل من إيران وتركيا ومع شعوب آسيا الوسطى عبرهما. **والثاني** ضيق الساحل العراقي على الخليج وعدم وجود أي منفذ آخر أو بديل، **والثالث** طبوغرافية العراق من ناحية مركزية أهمية دور نهري دجلة والفرات وخطورة كونهما ينبعان من تركيا ويأتي الفرات من تركيا عبر سوريا، ومن ناحية الطبيعة الجبلية الوعرة لشمال العراق حيث تتركز الأقلية الكردية وحيث تسمح تلك الطبيعة الجبلية بالتواصل بين الأقليات الكردية في كل من إيران والعراق وتركيا، وهذا يؤثر بدرجة كبيرة في قدرة الحكومة العراقية على تحقيق التكامل الوطني والحد من التوترات العرقية(٢٤).

فبسبب الموقع التخومي للعراق أصبح المجتمع العراقي متميزاً بتعدديته العرقية ووجود العديد من الجماعات الثقافية والعرقية واللغوية، الأمر الذي جعل قضية الهوية الوطنية ذات أولوية كبرى لأي حكومة عراقية. وبسبب ضيق سواحله على الخليج وانحصاره بين إيران وتركيا ووجود منابع أنهاره خارج أراضيه أصبح لدى العراق شعور حاد بالتعرض للتهديد من الخارج، كما أصبح أكثر حساسية لأي ضغوط خارجية، الأمر الذي أثر بدرجة كبيرة في سياساته وعلاقاته الإقليمية(٢٥).

وهكذا تدل المؤشرات على انتشار القوة الجغرافية بين دول النظام الإقليمي الخليجي وعدم تركزها، ولكن رغم ذلك يكشف هذا الانتشار عن وجود ثلاث قوى كبرى داخل هذا النظام من الناحية الجغرافية هي العربية السعودية وإيران والعراق.

٣ ـ عدم الاستقرار الجغرافي

إذا كان البناء الجغرافي لأي نظام من أهم عوامله الثابتة والمستقرة، فإن الأمر يختلف بالنسبة للنظام الإقليمي الخليجي، حيث تعتبر معطياته الجغرافية من أهم عوامل عدم استقراره. فهذا النظام في حالة من السيولة الجغرافية الدائمة نتيجة عمليات التوسيع والانكماش في حدود الدول أعضاء النظام غير المستقرة(٢٦). فالأزمات، بل الصراعات الحدودية بين الدول أعضاء النظام الإقليمي الخليجي أضحت أزمات وصراعات مزمنة، ومعلماً من أهم معالمه، ومحدداً رئيسياً وبارزاً للتفاعلات وأنماط

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٢٦) عبد الله، المصدر نفسه، ص ٣٢.

التحالفات والتوازنات داخل الدول أعضاء هذا النظام.

وترجع حالة عدم الاستقرار الجغرافي السائدة في النظام الإقليمي الخليجي إلى عدم توافق الحدود المرسومة حديثاً للدول مع الواقع الاجتماعي والبشري في المجتمعات الخليجية(٢٧)، وإلى اعتباطية الحدود التي رسمتها أيدي المسؤولين الاستعماريين لتتجاوب مع المصالح والمخططات الاستعمارية دون مصالح شعوب الإقليم(٢٨)، ثم إلى ظاهرة حداثة نشأة معظم دول الإقليم، ومن ثم غيرتها الشديدة على حدودها، وجاء النفط ليلهب النزاعات والصراعات الحدودية ويزيد من تفاقم حالة عدم الاستقرار الجغرافي بين دول النظام الخليجي.

فأغلب هذه الحدود، كما يقول د. خلدون النقيب، وليدة خطة امبريالية عظمى لبريطانيا وضعت تصورها المدرسة الإمبريالية بقيادة اللورد كيرزون، فحواها أن المنطقة من وادي النيل عبر الشرق الأدنى والجزيرة العربية إلى إيران لا بد من أن تكون حلقات متصلة للإمبراطورية البريطانية في غرب ووسط آسيا ممثلة بالهند، مرتبطة مع بريطانيا بسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات التي تضمن وتنظم وجود بريطانيا وإشرافها على «أمن واستقرار» هذه المنطقة، وذلك لمنع تدخلات الدول الأوروبية الأخرى، خصوصاً فرنسا، وحاجزاً يقي من التوسع الروسي (وفيما بعد الخطر البلشفي) ويمنع خطره من الامتداد إلى الهند وافريقيا(٢٩).

هذه الخطة جاءت متوازنة ومكملة لاتفاقية سايكس ـ بيكو لتضمن تجزئة العرب ومنع اتحادهم. فإذا كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو قد تضمنت نصوصاً بخصوص تقسيم العراق وسوريا الكبرى والحجاز، فإنها لم يرد فيها ذكر بقية شبه الجزيرة العربية والخليج. ولذلك فإن تلك الخطة استهدفت تعميم توجه سايكس ـ بيكو في الخليج وشبه الجزيرة العربية وإيران(٣٠).

كانت البداية بتوقيع معاهدة دارين (Darin) في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ التي استهدفت إقامة حكم ابن سعود ودعمه في نجد ووسط الجزيرة العربية، وعملت من أجل جعل نجد محمية بريطانية أخرى مماثلة تماماً لمحمياتها في مشيخات الخليج. وقد منعت بنود معاهدة دارين ابن سعود ـ في ما منعت ـ من الاعتداء على هذه

---

(٢٧) عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)، ص ٢٣.

(٢٨) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١١١ ـ ١١٤.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

المشيخات، ولكنها لم تطلب أي تعهد بعدم الاعتداء على شريف مكة في الحجاز[٣١].

وقد تضمنت تلك الخطة البريطانية، إضافة إلى معاهدة دارين، ثلاثة عناصر أخرى: **أولها** تحييد إيران واستيعابها عن طريق المعاهدة الانغلو ـ فارسية لعام ١٩١٩، وقد تضمنت هذه المعاهدة إلغاء المعاهدة الانغلو ـ روسية لعام ١٩٠٧، وقيام بريطانيا بإعادة تنظيم وتدريب الجيش الفارسي، وفي النهاية تثبيت الهيمنة البريطانية الكاملة على إيران. **ثاني** هذه العناصر كانت «معاهدة السيب» لعام ١٩١٠ التي أشهرت تنظيم العلاقة بين مسقط وعمان، وتأمين عدم اعتداء ابن سعود عليها. وقد جاءت هذه المعاهدة لترسيخ التقسيم الفعلي لعُمان بين مؤسستي السلطنة والإمامة. وبذلك أنشئ كيان سياسي جديد ضمن حلقات تلك الخطة، إضافة إلى الحلقة الإيرانية والبديل السعودي المناوئ أو البديل لحكم الشريف حسين في الحجاز. أما العنصر **الثالث** فهو ترسيخ تقسيم اليمن بين الاحتلال السعودي لشمال اليمن في عسير واليمن العربية التي أعطيت للإمام يحيى بعد الانسحاب العثماني من اليمن عام ١٩١٨، وجنوب اليمن وحضرموت التي قسمت إلى المحمية الشرقية والمحمية الغربية[٣٢].

وجاءت الحلقة الكبرى والأهم في المخطط البريطاني لتقسيم وتجزئة المنطقة في «مؤتمر العقير» عام ١٩٢٢. فقد خرج هذا المؤتمر الذي نظمه وخطط له السير برسي كوكس بترسيم الحدود على الأرض بين العراق والكويت ونجد بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ المنطقة، حيث أدخلت هذه الاتفاقية ترسيم الحدود على الأرض وربطته بمفهوم السيادة الوطنية، وهي قضية لم تكن معروفة قبل ذلك في المشرق العربي والجزيرة العربية طوال تاريخها. ولقد خلق مؤتمر العقير حدوداً لم تكن موجودة أو معروفة لتحقق فقط متطلبات السيادة البريطانية بكل اعتباطية واستهتار بتاريخ المنطقة[٣٣].

وهكذا جاءت المحصلة أزمات وصراعات حدودية مزمنة، إذ لا توجد دولة من دول الإقليم راضية بحدودها. فكل دولة من هذه الدول تنتظر الفرصة لتغيير الخريطة وتحريك الحدود إلى الداخل أو الخارج في هذا الاتجاه أو ذاك. فمطالب كل دولة بأراضي الدول الأخرى لا تنتهي، ولا يتوقع لها أن تنتهي، والقبول بالحدود القائمة غير مقبول. ومن ثم فإن المشكلات الحدودية بين دول النظام الإقليمي الخليجي ستبقى معقدة، لأن الحدود القائمة، هي في أحسن الأحوال، ليست سوى ترتيبات مؤقتة، وحتى في حالة وجود اتفاقيات دولية، فإنها عادة ما تتعرض للتعطيل والإلغاء[٣٤].

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٣٤) عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٣٢.

ثانياً: توزيع القوة المادية (الاقتصادية والبشرية)

١ ـ توزيع القوة الاقتصادية

يمكن التعرف على شكل توزيع القوة الاقتصادية بدراسة التوزيع الكمي لعناصر هذه القوة بين دول النظام الخليجي الثماني. أما طبيعة هذا التوزيع فلا تتكشف إلا من خلال دراسة الخصائص النوعية الاقتصادية لهذه الدول. لذلك سوف ندرس أولاً التوزيع الكمي لعناصر القوة الاقتصادية، وبعده ندرس الخصائص النوعية لاقتصادات الدول الثماني أعضاء النظام.

أ ـ التوزيع الكمي لعناصر القوة الاقتصادية

سوف ندرس مؤشرين رئيسيين للتعرف على أنماط توزيع القوة الاقتصادية داخل النظام الخليجي. **المؤشر الأول**: وزن القدرات الاقتصادية لكل دولة. **المؤشر الثاني**: الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة خلال عدد من سنوات الدراسة.

ويمكن تحديد وزن القدرة الاقتصادية لكل دولة بدراسة عدد من أهم المؤشرات الاقتصادية وتحديد وزن كل مؤشر من هذه المؤشرات، ومنها يتحدد الوزن الكلي للقوة الاقتصادية لكل دولة[٣٥]. والمؤشرات التي تم اعتمادها هي: الناتج الوطني الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، ومعدل النمو السنوي للإنتاج، ونسبة حجم المديونية إلى الناتج الوطني، والمعدل السنوي لاستهلاك الطاقة، وحجم العمالة في الصناعة، وصافي ميزان المدفوعات، ونسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج الوطني، ودرجة الاكتفاء الذاتي من إنتاج الحبوب وإنتاج الطاقة (النفط)، والمعادن الاستراتيجية، وحجم إنتاج الصلب.

ميزة هذا المقياس أنه يقدم صورة تقريبية للوزن الحقيقي للقوة الاقتصادية دون الاعتماد على مؤشر واحد مثل إنتاج النفط، ذلك لأن الاعتماد على مؤشر لقياس القوة الاقتصادية يؤدي إلى تضليل النتائج ولا يعبّر عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية وطبيعة ومستوى القوة الحقيقي.

(٣٥) اعتمد هذا التحليل على نتائج الدراسة التي أجراها الدكتور جمال زهران في دراسته للقدرات الاقتصادية للدول العربية الأعضاء في ثلاثة تجمعات عربية هي: مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي، مقارنة بأوزان القدرات الاقتصادية بدول الجوار الرئيسية: تركيا وإيران واثيوبيا. انظر: جمال علي زهران، «مستقبل العلاقات العربية ـ العربية في ضوء المعادلة بين توازن القوى وتوازن المصالح،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٤ ـ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ص ١٢ ـ ١٦.

ويقدم الجدول رقم (٣ ـ ٢) عرضاً لتوزيع القدرات الاقتصادية لدول النظام الإقليمي الخليجي، وفقاً لأوزان هذه القدرات، مع وزن كل مؤشر من المؤشرات الاثني عشر التي تمت الإشارة إليها.

من الجدول رقم (٣ ـ ٢) يمكن استخلاص عدد من الملاحظات المهمة:

ـ ان هناك أربع دول ذات أوزان مميزة هي على الترتيب: العراق والعربية السعودية والإمارات وإيران. مجموع أوزان هذه الدول الأربع يبلغ ١٠٦,٧٦ وتعادل ٦٢,١٩ بالمئة من الأوزان الكلية للقدرات الاقتصادية لدول النظام الخليجي.

ـ ان الدول الأربع الأخرى الأقل في أوزان قدراتها تتقارب في أوزان قدراتها، وإن كان وزن القدرة الكويتية متميزاً نسبياً ويبلغ ١٩,٩، في حين أن أوزان قدرات عُمان والبحرين وقطر هي ١٥,٨ و١٤,٩ و١٤,٢٥ على التوالي، وتعادل مجتمعة ٣٧,٨١ بالمئة من أوزان القدرات الكلية للنظام الخليجي.

ـ ان أوزان القدرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي تتفوق على وزن القدرة الاقتصادية لأي من العراق وإيران، بل هي تعادل ٦٨,٢٢ بالمئة من أوزان القدرات الكلية للنظام الخليجي. هذا يعني أن مجلس التعاون يمكن أن يمثل القدرة الاقتصادية الأولى داخل النظام الخليجي إذا ما نظر إليه على أنه يشكل وحدة متكاملة، وبمقدور هذه القوة الاقتصادية المميزة لمجلس التعاون أن تحدث توازناً نسبياً في اختلال توازن القوى داخل النظام من منظور أنواع القوة الأخرى العسكرية والبشرية على سبيل المثال.

ويقدم مؤشر الناتج المحلي الإجمالي صورة أكثر دقة لتوزيع القوة الاقتصادية داخل النظام الإقليمي الخليجي. فهذا المؤشر يعكس الصورة الحقيقية للاقتصادات الوطنية لدول النظام نظراً لأنه يتكون من المجموع الكلي لناتج كل القطاعات الاقتصادية المختلفة في كل دولة. ويمكن إكساب نتائج هذا المؤشر مصداقية أعلى بدراسة الناتج المحلي الإجمالي لعدد من السنوات ومقارنتها بعضها بالبعض الآخر لاكتشاف حدود الثبات والتغير في القوة الاقتصادية لكل دولة. والجدول رقم (٣ ـ ٣) يعرض للناتج المحلي الإجمالي لدول النظام الخليجي في السنوات ١٩٨٥ و١٩٩٠ ـ ١٩٩٥.

من الجدول رقم (٣ ـ ٣) يمكن استخلاص عدد من النتائج المهمة تتوافق بدرجة كبيرة مع نتائج مؤشر وزن القدرات الاقتصادية:

الجدول رقم (٣ ـ ٢)
وزن القدرات الاقتصادية لدول النظام الإقليمي الخليجي

	الناتج الوطني الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي	معدل النمو السنوي للإنتاج	نسبة حجم المديونية إلى الناتج الوطني	المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة	حجم العمالة في الصناعة	صافي ميزان المدفوعات	نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج الوطني	درجة الاكتفاء الذاتي من إنتاج الحبوب	إنتاج الطاقة (النفط)	المعادن الاستراتيجية	حجم إنتاج الصلب	إجمالي الوزن
السعودية	٣,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٦	٣,٢	١,٠	١,٠	٣,٥	٣,٧	٣,٩	—	—	٢٧,٥
عمان	١,١	١,٦	٣,٨	١,١	١,٠	١,٩	١,٤	١,٠	١,٠٨	١,١	—	—	١٥,٨
الكويت	٠,٧	٣,٥	١,٠	١,٢	١,٢	٣,١	٢,٩	٣,٥	١,٠	١,٨	—	—	١٩,٩
قطر	١,٠٥	٢,٤	١,٠	٣,٤	١,٠	١,٠	١,٠	١,٣	١,٠	١,١	—	—	١٤,٢٥
البحرين	١,٠	٢,٣	١,٠	٣,٣	١,٠	١,٠	١,٠	٢,٣	١,٠	١,٠	—	—	١٤,٩
الإمارات	١,٦	٤,٣	٢,٧	١,٠	٣,٢	٣,٨	٣,٠	٢,٣	١,٠٧	١,٧	—	—	٢٤,٦٧
مجلس التعاون	٨٩,٥	١٦,٧	١٢,٠	١٢,٦	١٠,٦	١١,٨	١٠,٣	١٣,٩	٨,٨٥	١٠,٦	—	—	١١٧,٠٢
العراق	٣,٥	٣,٥	٢,٩	٤	٢,١	٢,٧٥	٣,٠	٣,٣٥	٢,٢	—	—	٣,٥	٣٠,٨
إيران	٣,٤	١,٠	٣,٥	٣,٠	١,١	٣,٢	١,٣	٣,٥	١,٩	١,٨	—	—	٢٣,٧
النظام الخليجي	٩٦,٤	٢١,٢	١٨,٤	١٩,٦	١٣,٨	١٧,٧٥	١٦,٦	٢٠,٧٥	١٢,٩٥	١٢,٤	—	٣,٥	١٧١,٥٢

المصدر: نقلاً عن: جمال علي زهران، «مستقبل العلاقات العربية ـ العربية في ضوء المعادلة بين توازن القوى وتوازن المصالح،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٤ ـ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ص ١٣ ـ ١٤.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

الناتج المحلي الإجمالي لدول النظام الإقليمي الخليجي لسنوات ١٩٨٥ و١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ بأسعار السوق الجارية (مليار دولار)

الدولة / السنة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٠ ـ ١٩٩٥	النسبة عن ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ (بالمئة)
السعودية	٨٦,٦٧٤	١٠٤,٦٧١	١١٨,٠٣٤	١٢٣,٢٠٤	١١٨,٥١٦	١٢٠,١٢٦	١٢٥,٣٣٤	٧٠٩,٨٨٥	٣٥,٤
عمان	١٠,٣٩٥	١١,٦٨٥	١١,٣٤١	١٢,٤٥٢	١٢,٤٩٣	١٢,٩١٩	١٣,٧٥٤	٧٤,٦٤٤	٣,٧
الكويت	٢١,٤٣٩	١٨,٢٩٣	١٠٠,٨٢٦	١٩,٨٦٥	٢٣,٩٩٦	٢٤,٦٩٣	٢٦,٦٤٥	١٢٤,٣١٨	٦,٢
قطر	٦,١٥٣	٧,٣٦٠	٦,٨٨٤	٧,٦٤٦	٧,١٥٧	٧,٣٧٤	٧,٥١٥	٤٣,٩٣٦	٢,٢
البحرين	٣,٦٥٢	٤,٠٠٦	٤,٢٤١	٤,٤٤٣	٤,٦٤٨	٤,٨٦٠	٥,٠٥٤	٢٧,٢٤٢	١,٣
الإمارات	٢٧,٠٨١	٣٣,٦٥٣	٣٣,٩٢٠	٣٥,٤١٣	٣٥,٥٦٧	٣٦,٤٣٥	٣٩,٠٩٦	٢١٤,٠٨٤	١٠,٦
مجلس التعاون	١٥٥,٣٩٣	١٧٩,٦٦٨	١٨٥,٢٤٦	٢٠٣,٠١٣	٢٠٢,٣٧٧	٢٠٦,٤٠٧	٢١٧,٣٩٨	١١٩٤,١٠٩	٥٩,٤
العراق	٤٩,٤٣٥	٧٤,٩٣٣	٦٦,١٣١	٧٥,٥٣٣	٧٦,٦٦٨	٧٧,٨١٥	٧٨,٠٥٥	٤٤٩,١٣٥	٢٢,٤
إيران	٢٧,٩٦٠	٦٣,٠٢١	٦٨,١٧٠	٥٤,٢٠٠	٤٧,٢٠٠	٥٩,٨٠٠	٦٢,٥٠٠	٣٦٤,٩٨١	١٨,٢
النظام الخليجي	٢٣٢,٦٨٨	٣١٧,٦٢٢	٣١٩,٥٤٧	٣٣٢,٧٤٦	٣٣٦,٢٤٥	٣٤٤,٠٢٢	٣٥٧,٩٥٣	٢٠٠٨,١٣٥	١٠٠,٠

المصادر:

ـ بالنسبة إلى الدول العربية الخليجية السبع تم الحصول على الأرقام من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦، ص ٢٣٢.

ـ بالنسبة إلى إيران فقد تم الحصول على الأرقام من: International Institute for Strategic Studies [IISS]: *The Military Balance, 1992-1993* (London: Brassey's, 1992); *The Military Balance, 1993-1994* (London: Brassey's, 1993); *The Military Balance, 1995-1996* (London: Brassey's, 1995), and *The Military Balance, 1996/97* (London: Oxford University Press, 1996).

ـ أما أرقام سنتي ١٩٨٥ و١٩٩٠ فقد تم الحصول عليها من: World Bank, *World Tables, 1995*, World Bank Book (Washington, DC: World Bank; Baltimore MD; London: John's Hopkins University Press, 1995), pp. 360-361.

وقد تم حساب الدخل الإجمالي لهاتين السنتين وفقاً لأسعار الدولار إلى الريال الإيراني عام ١٩٩١ وهو دولار واحد = ٥٨١,٤٥ ريال إيراني.

ـ انه يمكن التمييز بين أربع دول تتمتع بالثقل الاقتصادي الأكبر داخل النظام الإقليمي الخليجي هي الدول الأربع نفسها التي ظهرت في مؤشر وزن القدرات الاقتصادية مع احتلال العربية السعودية المكانة الأولى قبل العراق، بحيث جاء الترتيب على النحو التالي: العربية السعودية والعراق وإيران والإمارات، حيث يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول عام ١٩٨٥ وحدها ١٩١,١٥ مليار دولار، وهو ما يعادل ٨٢,١٣ بالمئة من الدخل المحلي الإجمالي لدول النظام مجتمعة، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٨٦,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لدول النظام الخليجي عن سنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥.

ـ ان هناك أربع دول يقل ناتجها المحلي الإجمالي بدرجة ملحوظة عن الدول الأربع السابقة، ولكن يمكن تمييز الناتج المحلي الكويتي الذي يقدر عام ١٩٨٥ بـ ٢١,٤٣٩ مليار دولار، وهو مبلغ يعادل ٩,٢١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لدول النظام عن السنة نفسها. وقد بلغ هذا الناتج عن سنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥، ١٢٤,٣١٨ مليار دولار، وهو يعادل ٦,٢ بالمئة فقط من الناتج الإجمالي لدول النظام الخليجي عن تلك السنوات. أما نسبة الناتج المحلي العماني والقطري والبحريني عام ١٩٨٥، فقد بلغت ٤,٤٦ بالمئة و٢,٦٤ بالمئة و١,٥٦ بالمئة على التوالي. وفي سنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ بلغت هذه النسب للدول الثلاث ٣,٧ بالمئة و٢,٢ بالمئة و١,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لدول النظام الخليجي.

ـ ان كل دولة من الدول الثماني قد احتفظت بترتيبها في حجم الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٥ وعن إجمالي الناتج المحلي لسنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥، وعلى مدار هذه السنوات باستثناء واحد هو تفوق الناتج المحلي الإجمالي الإيراني عام ١٩٩١ (٦٨,١٧٠ مليار دولار) على الناتج المحلي الإجمالي العراقي (٦٦,١٣١ مليار دولار). وكان الترتيب بحسب حجم الناتج المحلي الإجمالي كالتالي: العربية السعودية والعراق وإيران والإمارات والكويت وعُمان وقطر والبحرين.

ـ ان مجلس التعاون الخليجي يشكل قوة اقتصادية مميزة داخل النظام الإقليمي الخليجي. فقد بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس عام ١٩٨٥، ٦٦,٧٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للنظام، وحقق النسبة نفسها تقريباً عن سنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥، حيث بلغت ٦٦,٧٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للنظام.

ويمكن الاستفادة بالبيانات الواردة في الجدولين رقمي (٢ ـ ١) و(٣ ـ ٢) لوضع جدول متكامل لترتيب دول النظام الإقليمي الخليجي في كل عنصر من عناصر القوة الاقتصادية. والجدول رقم (٣ ـ ٤) يقدم هذا الترتيب لتوزيع القوة الاقتصادية داخل النظام الخليجي.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)

ترتيب دول النظام الخليجي في امتلاك عناصر القوة الاقتصادية

	حجم الاحتياطي النفطي (١٩٩٣)	الإنتاج النفطي (١٩٩٣)	الناتج الوطني الإجمالي (١٩٩٣)	الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٥)	متوسط دخل الفرد		نسبة النمو		نسبة التضخم		نسبة الديون		وزن القوة الاقتصادية (١٩٨٨)
					١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٥	
السعودية	١	١	١	١	٦	٤	٣	٥	٣	٥	٢	٣	٢
عمان	٦	٦	٦	٦	٥	٤ مكرر	٤	٢	٥	٦	٦	٧	٦
الكويت	٤	٤	٥	٤	٢	٢	١	١	٥	٣	٤	٥	٥
قطر	٧	٧	٧	٧	٣	٣	٤ مكرر	٧	٧	٧	٨	٨	٨
البحرين	٨	٨	٨	٨	٤	٦	٦	٦	٨	٨	٧	٦	٧
الإمارات	٢	٢	٤	٣	١	١	٧	٣	٣	٤	٥	٤	٣
العراق	٣	٥	٣	٥	٧	—	٨	٨	١	١	١	١	١
إيران	٥	٢	٢	٢	٨	٧	٢	٤	٢	٢	٢	٢	٤

يوضح الجدول رقم (٣ ـ ٤) أن العربية السعودية احتلت الموقع الأول في كل من: حجم الاحتياطي النفطي (عام ١٩٩٣) وحجم الإنتاج النفطي (عام ١٩٩٣) والناتج الوطني الإجمالي (عام ١٩٩٣) والناتج المحلي الإجمالي (عام ١٩٩٥)، ولكنها، مع ذلك، جاءت في الموقعين السادس ثم الرابع بالنسبة لمتوسط دخل الفرد السنوي (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥)، وفي الموقعين الثالث ثم الخامس في معدل التضخم (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥) وفي الموقعين الثاني ثم الثالث في حجم الديون (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥). أما بالنسبة لوزن قدراتها الاقتصادية فجاءت في المرتبة الثانية بعد العراق.

كما يوضح الجدول رقم (٣ ـ ٤) أن إيران جاءت في الموقع الخامس من حيث حجم الاحتياطي النفطي (عام ١٩٩٣)، ولكنها كانت في المرتبة الثانية من حيث حجم الإنتاج النفطي (عام ١٩٩٣)، ومن حيث الناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥)، ومن حيث نسبة النمو (عام ١٩٩٢)، لكنها تراجعت إلى المرتبة الرابعة (عام ١٩٩٥). وعلى رغم أهمية هذه المواقع المتقدمة، فقد جاءت إيران في مواقع متأخرة جداً بالنسبة لمتوسط دخل الفرد السنوي (الثامن ثم السابع في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥). كما احتلت درجة عالية من التضخم والديون. فبالنسبة لمعدل التضخم جاءت الثانية بعد العراق (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥) وبالنسبة لحجم الديون جاءت الثالثة عام ١٩٩٢ بعد العراق والعربية السعودية، ثم الثانية عام ١٩٩٥ بعد العراق.

أما العراق وبسبب الحظر الدولي المفروض عليه والدمار الذي لحق به بسبب حرب الخليج الثانية وقبلها مشاكل وضغوط الحرب مع إيران، فقد احتل الموقع الثالث بالنسبة لحجم احتياطي النفط (عام ١٩٩٣) بعد العربية السعودية والإمارات، وبالنسبة لحجم الناتج الوطني الإجمالي (عام ١٩٩٣) بعد العربية السعودية وإيران. ثم احتل المرتبة الخامسة بالنسبة لحجم الإنتاج النفطي (عام ١٩٩٣) والناتج المحلي الإجمالي[٣٦]. أما بالنسبة لمتوسط دخل الفرد السنوي ونسبة النمو، فقد احتل أدنى المواقع. فجاء في الترتيب السابع بالنسبة لمتوسط دخل الفرد السنوي (عام ١٩٩٢)، والثامن بالنسبة

(٣٦) تم حساب الناتج الإجمالي للعراق عام ١٩٩٥ كما هو مبين في: International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1996/97* (London: Oxford University Press, 1996), pp. 133-134.

كما تم حساب الناتج المحلي الإجمالي للعراق عن عام ١٩٩٥ كما هو مبين في الجدول رقم (٣ ـ ٤) من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٩٦، ص ٢٣٢. وهنا يلاحظ أن تقدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (لندن) للناتج المحلي الإجمالي للعراق عام ١٩٩٥ أقل بكثير من تقدير **التقرير الاقتصادي العربي** ١٨,٣ مليار دولار مقابل ٧٨,٠٥٥ مليار دولار. ولذلك احتل العراق المرتبة الخامسة في حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجدول رقم (٣ ـ ٣) في حين أنه حافظ على المرتبة الثانية مباشرة بعد العربية السعودية في الفترة: ١٩٨٥ و١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٤)).

لمعدل النمو السنوي (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥). وكذلك احتل العراق أعلى المواقع بالنسبة لمعدل التضخم وحجم الديون. فكان ترتيبه الأول بالنسبة لمعدل التضخم (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥) وبالنسبة لحجم الديون (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥). ولكنه في أواخر الثمانينيات كان في المرتبة الأولى بالنسبة لوزن قدراته الاقتصادية.

وكما أثبت مؤشر وزن القدرات الاقتصادية، فإن الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الثالثة، جاءت وفقاً للمؤشرات الاقتصادية الأخرى في مواقع منافسة للعراق ومتقدمة على الكويت، وخصوصاً في النصف الثاني من عقد التسعينيات بعد حرب الخليج الثانية. فالإمارات جاءت في المرتبة الثانية بالنسبة للاحتياطي النفطي (عام ١٩٩٣) بعد العربية السعودية، والثالثة في حجم الإنتاج النفطي (عام ١٩٩٣) بعد العربية السعودية وإيران، والرابعة في حجم الناتج الوطني الإجمالي بعد العربية السعودية وإيران والعراق (عام ١٩٩٣)، والثالثة في حجم الناتج المحلي الإجمالي (عام ١٩٩٥) بعد العربية السعودية وإيران. وهذه المؤشرات تكشف الموقع الفعلي لاقتصاد الإمارات. فهو وإن كان في الموقع الرابع إلا أنه ينافس على الموقع الثالث. ثم ان الإمارات جاءت في الموقع الأول بالنسبة لمتوسط دخل الفرد السنوي (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥) قبل الكويت وقطر. ولكنها لم تحقق مستوى نمو سنوي متقدماً عام ١٩٩٢، وجاءت في المرتبة السابعة، ثم تحسن أداؤها الاقتصادي عام ١٩٩٥ واحتلت المرتبة الثالثة. وبالنسبة للتضخم فقد احتلت المرتبة الثالثة ثم الرابعة (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥)، وبالنسبة لحجم الديون فجاءت في المرتبة الخامسة، ثم الرابعة (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥).

وتأتي الكويت بعد الإمارات، فهي الرابعة من حيث حجم احتياطي وإنتاج النفط (عام ١٩٩٣)، والخامسة في حجم الناتج الوطني الإجمالي (عام ١٩٩٣)، والرابعة في حجم الناتج المحلي الإجمالي (عام ١٩٩٥)، لكنها الثانية بالنسبة لمتوسط دخل الفرد السنوي، وجاءت الأولى من حيث معدل النمو (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥)، أما من حيث التضخم فهي في الموقعين الخامس، ثم الثالث (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥)، وهي من حيث حجم الديون في الموقعين الرابع ثم الخامس (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥)، وأخيراً هي الخامسة من حيث وزن القدرات الاقتصادية.

وقد حافظت عُمان وقطر والبحرين على وجودها في المواقع الثلاثة الأخيرة السادس والسابع والثامن على الترتيب، كما أوضح مؤشر قياس القدرات الاقتصادية، وجاءت المؤشرات الأخرى تؤكده. فعُمان هي في الموقع السادس، وقطر في السابع، والبحرين في الثامن من حيث حجم الاحتياطي النفطي وحجم الإنتاج النفطي وحجم الناتج الوطني الإجمالي وحجم الناتج المحلي الإجمالي. أما من حيث متوسط دخل الفرد السنوي، فهي متميزة نسبياً. عُمان هي في الموقع الخامس، ثم الرابع مكرراً (عاما

١٩٩٢ و١٩٩٥)، وقطر في الموقع الثالث بعد الإمارات والكويت، والبحرين في الموقع الرابع ثم السادس (عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥). كما تميزت عُمان في نسبة النمو السنوي، فهي في الموقع الرابع ثم الثاني (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥)، وهذا مؤشر على أن الاقتصاد العماني يمتلك مقومات التطور. وجاءت قطر في الموقع السابع قبل العراق. أما البحرين فكانت في الموقع السادس، وكانت أوضاعها أفضل نسبياً من حيث التضخم وحجم الديون. فعُمان جاءت في الموقعين الخامس والسادس من حيث معدل التضخم، وفي الموقعين السادس ثم السابع من حيث حجم الديون (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥). أما قطر فجاءت في الموقع السابع من حيث التضخم (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥)، والثامن من حيث حجم الديون (عاما ١٩٩٢ و١٩٩٥)، أي أن قطر فيها أدنى نسبة تضخم وأدنى نسبة ديون. والبحرين في مواقع قريبة من ذلك. فهي في الموقع الثامن من حيث معدل التضخم (الأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥)، وفي الموقعين السابع ثم السادس من حيث حجم الديون (الأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥).

وهكذا تبدو صورة توزيع القوة الاقتصادية بين دول النظام الإقليمي الخليجي أكثر وضوحاً الآن، ومن ثم يمكن تحديد المعالم الأساسية لتوزيع هذه القوة على النحو التالي:

ـ ان توزيع القوة يتسم بالانتشار وليس بالتركيز، ولكن الانتشار هنا يبدو بدرجة أعلى من مثيله في انتشار القوة الجيوستراتيجية. ففي حال القوة الجيوستراتيجية توجد ثلاث دول كبرى تستحوذ على الجزء الأكبر من مساحة النظام هي العربية السعودية وإيران والعراق (٩٢,٧٦ بالمئة من مساحة النظام)، فالقوة الاقتصادية غير مقتصرة على هذه الدول الثلاث فقط، بل هناك دول أخرى، وبخاصة الإمارات والكويت، تنافس الدول الثلاث وتسبق بعضها في بعض عناصر القوة. كما أن الفارق بين أكبر قوة وأصغر قوة من الناحية الاقتصادية: العربية السعودية والبحرين أقل بكثير من نظيره بين هاتين الدولتين بالنسبة للمساحة الجغرافية. ففي إطار امتلاك القوة الاقتصادية نجد أن العربية السعودية تمتلك ٣٢,٧ بالمئة من إجمالي الناتج الوطني لدول النظام و٤٢,٢٩ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي لدول النظام مقابل ١,٤٦ بالمئة و١,٧ بالمئة للبحرين. أما في إطار القوة الجيوستراتيجية، فإن مساحة العربية السعودية تعادل ٤٩,٨٧ بالمئة من مساحة النظام في حين أن مساحة البحرين لا تتجاوز ٠,٠١ بالمئة من مساحة النظام الكلية، وهنا فإن الانتشار يشهد درجة عالية من الاختلال في توزيع هذه القوة ويجعلها شبه متركزة في الدول الثلاث الكبرى المذكورة.

ـ ان توزيع عناصر القوة الاقتصادية يتسم هو الآخر بالانتشار، فليست هناك دولة واحدة تحتكر أحد عناصر القوة، وان كان امتلاك العربية السعودية لاحتياطيات النفط يتسم بدرجة عالية من التمايز (٤٥,٥ بالمئة من حجم الاحتياطي النفطي الكلي

للنظام عام ١٩٩٣). لكن، بشكل عام فإن أغلب عناصر القوة موزعة بين عدد كبير من الدول، وهذا ما يجعل مسألة انتشار القوة الاقتصادية شديدة التعقيد.

ـ انه يمكن تقسيم دول النظام الإقليمي الخليجي الثماني من حيث امتلاك القوة الاقتصادية إلى ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: يضم ثلاث دول هي الدول التي تمتلك أعلى قدر من عناصر القوة الاقتصادية وهي على الترتيب: العربية السعودية وإيران والعراق (ولكن عند أخذ مكونات هذه القوة في الاعتبار، وبخاصة تنوع الاقتصاد، فإن الترتيب يكون على نحو آخر هو: إيران ثم العراق ثم العربية السعودية).

المستوى الثاني: يضم دولتين تمتلكان قوة اقتصادية متوسطة الحجم، ولهما قدرة عالية على المنافسة مع دول المستوى الأول هما: الإمارات والكويت على الترتيب.

المستوى الثالث: ويضم ثلاث دول ذات مستوى اقتصادي أدنى، وهي على الترتيب: عُمان وقطر والبحرين.

ب ـ خصائص اقتصادات الدول الخليجية

ما يهمنا هنا عرض أهم معالم وخصائص هذه الاقتصادات التي تؤثر بدرجة ملحوظة في طبيعة عملية توزيع عناصر أو مصادر القوة الاقتصادية داخل النظام الإقليمي الخليجي. ويمكن بناءً على ذلك تقسيم الدول الثماني أعضاء النظام إلى مجموعتين متمايزتين من حيث خصائص الهياكل الاقتصادية. **المجموعة الأولى** تضم الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي، و**المجموعة الثانية** تضم العراق وإيران.

(١) بالنسبة للمجموعة الأولى، فإن الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي تتشابه في ملامحها الاقتصادية تشابهاً كاملاً تقريباً[٣٧]. فهذه الدول تغطي أراضيها مساحات شاسعة من الصحاري، تشح فيها الموارد الزراعية، وتعاني ندرة الموارد المائية، ومن ثم فهي تواجه مشكلة ضعف القطاع الزراعي، والصناعة فيها نادرة، ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني الإجمالي منخفضة، ويقل فيها عدد

(٣٧) يوجد العديد من الدراسات المهمة التي يمكن الرجوع إليها لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع منها مجموعة أعمال ندوة: التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي: **مجموعة الأبحاث التي قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة من ٢٩ ابريل ـ ٢ مايو ١٩٧٨** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٩)؛ كريم نشاشيبي، «نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الأقطار العربية،» ورقة قدمت إلى: ندوة متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي، أبو ظبي، ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، وعبد المنعم السيد علي، «إمكانات التكامل النقدي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٧٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤)، ص ٦٨ ـ ٧٠.

السكان المحليين، وبالتالي عنصر العمل، مما يؤدي إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية بدرجة عالية، ولكن هذه الدول تتميز بغزارة احتياط النفط في أراضيها، والذي يصل إلى حوالى ٤٣ بالمئة من احتياطي النفط العالمي، كما أنها تستحوذ على ٧٢,٥ بالمئة من حجم الاحتياطي النفطي في النظام الإقليمي الخليجي وعلى ٧٦,٤ بالمئة من حجم الإنتاج النفطي في هذا النظام. ويوجد في أراضي هذه الدول أضخم حقول النفط في العالم مثل حقل «زاكم» في الإمارات الذي يحتوي على ٣٥ مليار برميل من النفط، أي أكثر من كل النفط الموجود في كل أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية. وإلى جانب حقل «زاكم» يوجد في العربية السعودية أكبر حقل نفطي في العالم كله هو حقل «غوار»، فهو من الضخامة بحيث انه يحتوي على أكثر من ٩٠ مليار برميل من النفط، وهو ما يوازي كل الاحتياطي النفطي للولايات المتحدة وروسيا وكندا وبريطانيا معاً[٣٨].

وهذه الدول تعتمد اقتصاداتها على مصدر واحد قابل للنفاد هو النفط، فإنتاج النفط يؤلف معظم دخولها الوطنية والنسبة العظمى من صادراتها، وتحصل منه على جل إيراداتها[٣٩]. ونظراً لضخامة هذه الإيرادات وصفة الطاقة الاستيعابية لاقتصاداتها، فإن هذه الدول تراكم فوائض ضخمة وجهتها نحو الاستثمار في أسواق النقد المالية الغربية. ولذلك أصبحت هذه الدول من أهم الدول المصدرة لرأس المال، وهي مفارقة نادرة ومهمة. فهي كونها من البلدان النامية يفترض أن تكون مستوردة لرأس المال وليست مصدرة له. ومما يزيد من أهمية وندرة هذه المفارقة أن هذا التصدير لرأس المال يجري بدوره في اتجاه البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، ولا يذهب منه إلى الدول النامية إلا نسبة محدودة[٤٠].

وتلعب التجارة الخارجية دوراً أساسياً في اقتصاد هذه البلدان. فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية. وهذا يجعل توجه هذه الأقطار خارجياً باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي. أما علاقاتها البينية فلا تكاد تذكر. وهذه واحدة من أهم معالم اقتصادات هذه الدول. فهي تقف في جهة واحدة كمجموعة تجاه باقي العالم، إذ تتشابه تجارتها الخارجية من حيث هياكلها السلعية والخدمية، ومن حيث وجهاتها واتجاهاتها[٤١].

---

(٣٨) عبد الخالق عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي،» المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٨١ (آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ٢٥.

(٣٩) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 61.

(٤٠) السيد علي، «إمكانات التكامل النقدي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي،» ص ٦٨.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٩.

هذه الحقائق تربط بين اقتصادات بلدان مجلس التعاون وبين الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة ربطاً وثيقاً. وهذا ما يجعل هذه الاقتصادات متكاملة فعلاً ـ اقتصادياً ونقدياً ـ مع البلدان الرأسمالية المتقدمة. ولو أخذنا الاقتصاد السعودي مثالاً لهذه الاقتصادات، فسوف نجد ارتباطه الشديد والمتعدد الجوانب بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. فالعربية السعودية، كانت وما زالت، تعتمد على الاقتصاد الرأسمالي العالمي في بيع النفط (الذي كانت تتولى إنتاجه شركات أجنبية حتى عام ١٩٨٠)، وفي الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات، وفي توظيف الفوائض المالية النفطية، وفي إقامة وتشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الاقتصادية داخل العربية السعودية[٤٢].

وبسبب محورية دول النفط في اقتصادات دول مجلس التعاون، حيث تتجاوز الصادرات النفطية نسبة ٩٠ بالمئة من إجمالي صادرات هذه الدول (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٤))، فإن استقرار وتقدم هذه الاقتصادات والآثار السياسية والاجتماعية المرتبطة بها تبقى رهناً بأوضاع السوق العالمية للنفط. لذلك بدأت اقتصادات هذه الدول تشهد الكثير من الأعراض الاقتصادية السلبية مثل تزايد العجز في الموازنات وتراكم الديون، وارتفاع معدلات التضخم بسبب التدهور الذي أصاب أسعار النفط ابتداء من أوائل الثمانينيات[٤٣]. وتشير التقديرات الأولية إلى أن العجز المالي في موازناتها بلغ ١٠,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦، وتحولت هذه الدول، بسبب تلك العجوزات، من مجرد دول دائنة للعالم الخارجي بمبالغ تفوق مائتي مليار دولار في بداية العقد الماضي إلى مجرد دول مدينة في بداية العقد الحالي (انظر الجدول رقم (٢ ـ ١))، وإلى جانب الديون الخارجية التي بلغت ٥٦,٢٧ مليار دولار عام ١٩٩٢، فإن ديونها الداخلية تزداد تضخماً. ويقدر فريق البنك الدولي أن الديون الداخلية للسعودية تبلغ نحو ١٠٠ مليار دولار، وأنها ستبلغ نحو ١١٠ بالمئة من حجم ناتجها المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠[٤٤].

وبسبب هذه التطورات اضطرت دول مجلس التعاون الخليجي إلى خوض عملية تكيف هيكلي لم يسبق أن شهدتها من قبل. وتتصف برامج الإصلاح الاقتصادي التي

---

(٤٢) ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٩٣.

(٤٣) لقد أثبتت أزمة انخفاض أسعار النفط في الأعوام الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم، على وجه الخصوص، صدق هذا الارتباط بين الاقتصادات الخليجية والاقتصادات الرأسمالية الغربية الأكثر اعتماداً على النفط الخليجي، فأي تطور في الاقتصادات الرأسمالية يؤثر بقوة في الاقتصادات الخليجية.

(٤٤) جاسم خالد السعدون، «دول مجلس التعاون وإيران: العلاقة وتأثيرها على التنمية،» ورقة قدمت إلى: ندوة «دول مجلس التعاون ودول الجوار.. العلاقة وتأثيرها على التنمية»، منتدى التنمية، اللقاء السنوي الثامن عشر، الكويت، ٢٠ ـ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧.

تطبقها بأنها مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تتماشى مع الظروف الاقتصادية العالمية للتغلب على المشاكل الناتجة من انخفاض العائدات النفطية. فقد سعت غالبية هذه الدول إلى تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط كسلعة وحيدة، كما عملت على ترشيد الإنفاق، والسحب من الاحتياطيات الدولية، والاعتماد على الدين العام الداخلي لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار والحد من عجز الموازنات، كما اضطرت إلى إعادة النظر في بعض البرامج الاستثمارية الطموحة المتعلقة بعدد من المشروعات الإنمائية، مما ترتب عليه البطء في استكمال وتقليل معدل الطلب على مشروعات هياكل البنية الأساسية وتطوير المرافق والمشروعات العامة[٤٥].

فمن أجل تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط أولت هذه الدول اهتماماً ملحوظاً بالقطاع الصناعي، ولكن الجهود التي تبذل ضمن هذا المسعى ما زالت تصطدم بحاجز ضيق السوق الداخلية، ونقص الموارد الطبيعية والبشرية والكفاءات الإدارية والتنظيمية والفنية وعقبات التسويق الخارجي. كما أن الجهود التي بذلت للانتقال من إنتاج النفط إلى تصنيعه، وإلى إقامة صناعات تعتمد على الاستهلاك الكثيف للنفط والغاز، لم تخفف من حدة التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، بل عدّلت فقط من أشكالها ليس إلا. فالشركات المتعددة الجنسية هي التي تتولى إقامة هذه الصناعات وتشغيلها وتسويقها[٤٦]. ويذهب عدد من الخبراء إلى اعتبار أن عملية التصنيع التي تجري في دولة مثل العربية السعودية، أو غيرها من دول مجلس التعاون، لا تؤدي في حقيقة الأمر إلى تنويع فعلي لمصادر الدخل، ذلك لأنها تقيم صناعات معتمدة على النفط كطاقة وكخام، أو على الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط الخام. ومن ثم يبقى النفط هو العنصر الأساسي في توليد الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول سواء أخذ شكل نفط خام أو شكل منتجات أو غاز، تتطلب زيادة المتاح منه زيادة إنتاج النفط نفسه[٤٧].

وإلى جانب السعي لتعزيز الإيرادات غير النفطية لمواجهة الاختلالات المالية، بدأت دول المجلس في تقليص الإنفاق العام من خلال عدة سياسات منها تخفيض تكاليف عقود الإنشاءات، وتجميد التوظيف في القطاعات الحكومية، وتقليص الدعم

(٤٥) عمر عبد الله كامل، «سياسات الإصلاح الاقتصادي العربية ما لها وما عليها: أسس التصحيح الاقتصادي والهيكلي في مصر ودول الخليج (٤/١)،» **الخليج**، ٤/٦/١٩٩٧.

(٤٦) أحمد يوسف القرعي، «نمط التنمية الاقتصادية لدول الخليج العربي المنتجة للبترول. مراجعة كتاب: نمط التنمية الاقتصادية لدول الخليج العربي المنتجة للبترول. تأليف منى مصطفى البرادعي. القاهرة: جامعة القاهرة ـ كلية الاقتصاد، ١٩٧٩،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٧، العدد ٢٦ (نيسان/ابريل ١٩٨١).

(٤٧) العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، ص ٩٨.

(حيث كانت بعض الحكومات تقوم بدفع حوالى ٩٠ بالمئة من تكاليف الكهرباء للأفراد، و٧٥ بالمئة من تكاليف مياه الشرب، كما كانت تتحمل تكاليف الرعاية الصحية والتعليم والمكالمات التلفونية المحلية وتقديم مساكن للمتزوجين حديثاً من المواطنين)، والحد من الإنفاق على المشاريع الجديدة، وحدوث بعض التأخير في مستحقات المقاولين، مما ضاعف العوامل الانكماشية في السوق، إذ ان ذلك قد حدث متوافقاً مع تخفيض الإنفاق الحكومي. ومن ثم أمكن تخفيض الإنفاق العام الإجمالي لدول مجلس التعاون من ٨٦ مليار دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٧٣ مليار دولار في عام ١٩٩٥، ويتوقع أن يشهد المزيد من الانخفاض(٤٨).

ولم تقتصر الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها دول مجلس التعاون على تخفيض الإنفاق الحكومي، بل شملت أيضاً إصدار سندات حكومية كوسيلة آمنة لتمويل عجوزات الموازنة العامة، كما اتجهت إلى تبني برامج للخصخصة وإلى تحرير تجارتها الخارجية ضمن برامج التصحيح الهيكلي بهدف تنمية صادراتها، واستيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة للتصنيع من أجل التصدير. ولتحقيق ذلك اتجهت هذه الدول إلى تبسيط نظم وإجراءات التجارة والجمارك، وإعفاء أو خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج، والإعفاء من الضرائب على عائدات التصدير والسعي إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفي مجال الإصلاح الضريبي اتجهت بعض الدول إلى فرض رسوم خدمات على الانتفاع مثل رسوم الطرق والمواصلات، وفرض ضرائب على أرباح الشركات التجارية (كما فعلت عُمان منذ عام ١٩٩٤)(٤٩).

(٢) أما المجموعة الثانية التي تضم العراق وإيران، فإنها وإن كانت تتشابه مع دول المجموعة الأولى في العديد من الخصائص الاقتصادية التي ترجع بصفة أساسية إلى عامل النفط سواء من ناحية هيكل الناتج المحلي الإجمالي حيث الأولوية لقطاع النفط، أو من ناحية هيكل الصادرات حيث الأولوية للصادرات النفطية، فإن لكل من البلدين هيكله الاقتصادي المتمايز من الهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

فالهياكل الاقتصادية للعراق وإيران أقل تركزاً حول النفط وأكثر تنوعاً. فإلى جانب القطاع النفطي يملك هذان البلدان قطاعات إنتاجية أخرى قوية ومهمة، فلديهما قطاع زراعي، وآخر صناعي، إضافة إلى قطاع الخدمات. ويملك هذان البلدان موارد اقتصادية أخرى منوعة إلى جانب النفط، فهما يملكان الأراضي الزراعية

---

(٤٨) كامل، «سياسات الإصلاح الاقتصادي العربية ما لها وما عليها: أسس التصحيح الاقتصادي والهيكلي في مصر ودول الخليج (١/ ٤)».

(٤٩) المصدر نفسه.

والمياه الوفيرة نسبياً من الأنهار والأمطار، وبخاصة في المناطق الشمالية الإيرانية والعراقية، ويملكان العديد من المواد الخام والمصادر المعدنية، إضافة إلى القوة العاملة الوطنية وإلى السوق الواسعة، وبخاصة في إيران، إلى جانب الأموال اللازمة للاستثمار المتولد من القطاع النفطي(٥٠).

وقبل النفط كانت الزراعة هي القطاع الأكثر أهمية في البلدين. ففي عام ١٩٥٦ كان يعمل في الزراعة في إيران ما يعادل ٥٦ بالمئة من القوى العاملة. ولكن هذه النسبة انخفضت عام ١٩٧٦ إلى ٣٦ بالمئة(٥١)، ووصلت هذه النسبة عام ١٩٩٥ إلى ٢٢,٥ بالمئة من القوى العاملة، وبلغت إنتاجية القطاع الزراعي ٢٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وشارك هذا القطاع بـ ٣٢ بالمئة من الصادرات غير النفطية(٥٢).

وفي العراق لعب القطاع الزراعي دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية. ففي عام ١٩٧٣ كان أكثر من ٥٠ بالمئة من القوى العاملة العراقية تشتغل بالزراعة، ولكن هذه النسبة انخفضت على مدى خمس سنوات وأصبحت في عام ١٩٧٧، ٣٠ بالمئة فقط من القوى العاملة بسبب انصراف أعداد كبيرة من العاملين إلى أنشطة إنتاجية أخرى، وبالذات قطاع الخدمات والقطاع الصناعي، وبسبب التوسع في استخدام الميكنة الزراعية(٥٣).

كما تتميز اقتصادات العراق وإيران بوجود قطاع صناعي قوي ارتبط بدرجة كبيرة بالقطاع النفطي. وإذا كانت التجربة الصناعية قد تشابهت في البلدين من ناحية التركيز في البداية على إحلال الواردات، وبالذات من السلع الاستهلاكية المعمرة، فإنها شهدت أيضاً توسعات ملحوظة وشملت أنواعاً واسعة من الصناعات الثقيلة، بل والصناعات العسكرية أيضاً.

---

(٥٠) Liesl Graz, *The Turbulent Gulf* (London; New York: I. B. Tauris; New York: St. Martin's Press, 1990), p. 21, and F. Gregory Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» in: W. Howard Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim* (New York: Columbia University Press, 1992), pp. 29-30.

(٥١) فريد هوليداي، **مقدمات الثورة في إيران**، ترجمة مصطفى كركوتي؛ مراجعة خليل هندي (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩)، ص ١٧٨.

(٥٢) Hooshang Amirahmadi, «An Evaluation of Iran's First Development Plan and Challenges Facing the Second Plan,» in: Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability*, p. 300.

(٥٣) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٩٣.

ففي إيران بدأ النمو الرئيسي للصناعة منذ منتصف الستينيات، وارتفع بمعدل ١٥ بالمئة سنوياً خلال عقد واحد (من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٥). وقد قدر عدد العاملين في الصناعة عام ١٩٧٧ بحوالى ٢,٥ مليون عامل. ويبلغ عدد المؤسسات الصناعية في العام ذاته ربع مليون مؤسسة. وقد أنشئت عدة وحدات صناعية إلى جانب قطاع البتروكيماويات مثل مصنع الصلب في أصفهان، بالإضافة إلى صناعة متنامية لإنتاج الباصات والعربات الشاحنة ومصنع المعدات ومجمعات التجميع الالكترونية[٥٤]. وقد نمت هذه الصناعة بفضل الدور المركزي للدولة وبفضل النفط وعائداته وما وفره من أموال لازمة للاستثمار الصناعي. فقد استثمرت الدولة بشكل مباشر في الصناعة وبلغت نسبة استثماراتها ٥٣,١ بالمئة من إجمالي حجم الاستثمار في الخطة الثالثة و٣٨,٨ بالمئة من الخطة الرابعة (الأعوام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣) و٤٠ بالمئة في الخطة الخامسة (الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨)[٥٥]. كما قدمت الدولة عوناً مالياً للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في الصناعة، ووفرت الحماية الجمركية، وتعهدت بتوفير وبناء الهياكل الأساسية التي يتطلبها التوسع الصناعي[٥٦].

ولقد كان دور الدولة في تطوير القطاع الصناعي في العراق أكثر بروزاً من خلال إنشاء قطاع عام صناعي واسع بدأ بالتركيز على اتباع استراتيجية إحلال الواردات أيضاً. وأمكن عن طريق هذه الاستراتيجيا إقامة العديد من الصناعات الاستهلاكية كالصناعات الغذائية والألبسة والجلود، وتم تطوير هذه الاستراتيجيا لتشمل بعض السلع الوسيطة والإنتاجية، خصوصاً سلع البناء كالاسمنت والطابوق والصناعات التجميعية وغيرها، إلا أن هذه الاستراتيجيات أدت إلى زيادة الاستيراد من السلع الوسيطة والإنتاجية الداخلة في إنتاج السلع المذكورة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج لتوفيرها[٥٧].

وإضافة إلى هذا التنوع في الهياكل الاقتصادية، فإن البلدين يواجهان ظروفاً ومشكلات اقتصادية مختلفة عن ظروف اقتصادات دول مجلس التعاون. فإلى جانب المشاكل المشتركة الناتجة من تراجع أسعار النفط واجهت إيران المشاكل الناتجة من التغير السياسي في النظام السياسي بسقوط نظام الشاه وقيام نظام آخر بديل له توجهات

---

(٥٤) هوليداي، **مقدمات الثورة في إيران**، ص ٢٠٣.

(٥٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، «الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الدولية،» **السياسة الدولية**، العدد ٥٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، ص ٩ ـ ١١.

(٥٦) هوليداي، المصدر نفسه، ص ٢٠٥ ـ ٢١٥.

(٥٧) سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة أثرت في السياسات الاقتصادية[٥٨]، ثم جاءت ظروف ومشكلات الحرب مع العراق التي امتدت ثماني سنوات وكلفت البلدين أكثر من ٤١٦,٢ مليار دولار وفقاً لأحد التقديرات[٥٩]. وعلى الرغم من التحسن النسبي في الاقتصاد الإيراني خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠)، وذلك نتيجة للسياسات الاقتصادية بعد الحرب مع العراق، إلا أن العديد من المشكلات الاقتصادية عادت للظهور مرة أخرى خلال السنوات اللاحقة، حيث بدأت معدلات التضخم بالارتفاع نتيجة زيادة حجم الائتمان وإعادة هيكلة أسعار الصرف وتحرير الأسعار في السوق المحلية، وقد فاقم من ذلك بدء نضوب مخزون إيران من العملات الأجنبية بسبب تمويل الحرب وبسبب التعويضات للشركات الأجنبية التي تم إنهاء أعمالها إبان الثورة الإيرانية[٦٠].

وقد انعكست هذه المشاكل على أولويات السياسة الاقتصادية الإيرانية التي اعتمدها الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني ضمن إطار عملية تنفيذ «إصلاحات» اقتصادية عميقة تتضمن تحرير الأسعار وأسعار الصرف، وتحويل عدد من مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص، وتبني سياسة انفتاح اقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، كما سعى رفسنجاني وحكومته إلى تطوير علاقات قريبة من المؤسسات التمويلية الدولية وإدماج إيران في السوق العالمي. وقد نجح بإقناع البرلمان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ بزيادة أسعار الكهرباء وتخفيض كميات المياه الممنوحة مجاناً، كما أعلن عزمه على تحرير أسعار ٣١ سلعة خلال عام ١٩٨٤. وأكد أولوية إعادة البناء والتنمية[٦١]، متجاوزاً بذلك مسعى الخطة الخمسية الأولى للتنمية (الأعوام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) الرامي إلى التنسيق بين الوفاء بالاحتياجات الشعبية المباشرة والعمل على إعادة البناء والتنمية[٦٢]. وقد أدت التضحية بالهدف الأول إلى زيادة مشاكل الحكومة مع الطبقات الشعبية التي تضررت من نتائج سياسة التحرير الاقتصادي، وتزايد التضخم وتخفيض دعم السلع الأساسية[٦٣].

---

(٥٨) Amirahmadi, «An Evaluation of Iran's First Development Plan and Challenges Facing the Second Plan,» pp. 289-294.

(٥٩) عباس النصراوي، «النتائج الاقتصادية للحرب العراقية ـ الإيرانية،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٨٩ (تموز/يوليو ١٩٨٦)، ص ١٨٧ ـ ١٨٩.

(٦٠) عبد الرزاق فارس الفارس، «نحن وإيران والمستقبل،» الخليج، ٨/٤/١٩٩٧.

(٦١) وليد محمود عبد الناصر، «إيران: نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار؟،» السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد ١١٧ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ٢٤ ـ ٢٨.

(٦٢) Amirahmadi, «An Evaluation of Iran's First Development Plan and Challenges Facing the Second Plan,» pp. 287-289.

(٦٣) عبد الناصر، المصدر نفسه، ص ٢٨.

وقد تزايدت أعباء الاقتصاد الإيراني نتيجة لضغوط توسيع المقاطعة الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة ضد إيران ضمن إطار سياسة «الاحتواء المزدوج»، وضمن إطار «قانون داماتو» الذي ينص على تحريم التعامل مع إيران وليبيا في مجالي النفط والغاز، حيث يفرض عقوبات على الشركات التي تستثمر في هذين البلدين بما يفوق ٤٠ مليون دولار[٦٤]. وعلى الرغم من عدم الاستجابة الدولية للمطلب الأمريكي بالالتزام بقانون داماتو، فإن الاقتصاد الإيراني يعاني استمرار ضغوط المقاطعة الأمريكية التي تسببت في تفاقم ارتفاع معدلات التضخم، وفقد الريال الإيراني ربع قيمته تقريباً. واضطرت الحكومة في أيار/مايو ١٩٩٥ إلى إعادة فرض قيود صارمة على صرف العملات الأجنبية، وقامت بتجديد سعر صرف للريال لأغراض الصادرات بقيمة ٣٠٠ ريال للدولار في مقابل سعر صرف رسمي للدولار يساوي ١٧٥٠ ريالاً للسلع الأساسية. أما سعر صرف الدولار في السوق السوداء فهو ٤٥٠٠ ريال لكل دولار. كما أدى نضوب مخزون إيران من العملات الأجنبية إلى فرض قيود على الاستيراد[٦٥].

أما ظروف الاقتصاد العراقي فهي أكثر صعوبة. فقبل أن يتمكن هذا الاقتصاد من استيعاب بعض المشاكل والأعباء التي نتجت من سنوات الحرب الثماني مع إيران، والتراجع الحادث في عائدات النفط نتيجة الانخفاض الشديد في أسعاره، ووجه هذا الاقتصاد بأعباء أشد قسوة نتيجة الدمار الذي تعرض له العراق من جراء حرب الخليج الثانية، ومن جراء المقاطعة الدولية وفقاً للقرار رقم (٦٦١) الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والضغوط الأمريكية المتواصلة وفقاً لسياسة الاحتواء المزدوج لهما والتي ترمي إلى التمكن من إضعاف العراق وإيران إلى الدرجة التي لا تسمح لهما في المستقبل تهديد المصالح الأمريكية في الخليج والشرق الأوسط عموماً.

وهكذا تقدم دراسة خصائص اقتصاد دول النظام الإقليمي الخليجي لواقع توزيع القوة الاقتصادية داخل النظام معانيه ودلالاته، وذلك لأن الأرقام الصماء لتوزيع عناصر القوة تظل مسلوبة المعنى دون فهم طبيعة هذه القوة وخصائصها. ويمكن تقديم ثلاث ملاحظات من واقع دراسة خصائص اقتصادات دول النظام الإقليمي الخليجي إضافة إلى النتائج السابقة المشار إليها في دراسة توزيع القوة. هذه الملاحظات هي:

(١) ان الدول الثماني أعضاء النظام، أياً كان حجم دخلها الوطني أو حجم

---

(٦٤) شريف الشوباشي، «قانون داماتو.. خطوة مهمة في مسلسل المواجهات الاقتصادية من القوى العظمى،» الأهرام، ١٩٩٦/٨/١٢.

(٦٥) الفارس، «نحن وإيران والمستقبل».

ناتجها المحلي الإجمالي، أو حتى مستوى دخل الفرد أو نسبة النمو في أي منها، قد انتقلت من مرحلة الوفرة الاقتصادية ومجتمع الرفاه الذي شهدته أغلب المجتمعات الخليجية في عقدي السبعينيات حتى قرب أواخر عقد الثمانينيات إلى مرحلة توقف ومراجعة.

(٢) ان تنوع الهياكل الاقتصادية في إيران والعراق، والتفوق السعودي المطلق في امتلاك أضخم احتياطيات نفطية وأعلى نسبة إنتاج، إلى جانب تكثيف الاستثمارات السعودية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وإصلاح الخلل في هيكل الإنتاج، تجعل الدول الثلاث: العربية السعودية وإيران والعراق في صدارة امتلاك القوة الاقتصادية داخل النظام، ومن ثم فإن انتشار القوة الاقتصادية وليس تركزها هو النمط الأكثر تعبيراً عن واقع توزيع القوة الاقتصادية داخل النظام، وفقاً للمستويات الثلاثة التي أمكن استخلاصها من تحليل توزيع عناصر القوة.

(٣) ان واقع المشاكل الاقتصادية المتنوعة داخل دول النظام تؤثر من ناحية في مجمل مستوى القوة الاقتصادية بشكل سلبي، كما تؤثر من ناحية أخرى في كفاءة الأداء الاقتصادي في هذه الدول، وتزيد من احتمالات زيادة حدة التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي. وهذه كلها أعراض تؤثر حتماً في أنماط التفاعلات والعلاقات داخل النظام الإقليمي الخليجي.

٢ ـ توزيع القوة البشرية

يكشف تحليل توزيع القوة البشرية داخل النظام الإقليمي الخليجي عن نمط شديد الاختلال، إذ تتركز القوة البشرية في الدول الثلاث الكبرى: إيران والعراق والعربية السعودية على التوالي، وهو نمط يتشابه، إلى درجة كبيرة، مع نمط توزيع المساحة الجغرافية داخل النظام، حيث تتقاسم الدول الثلاث أغلب مساحة النظام.

فإذا كانت مساحة العربية السعودية وإيران والعراق تبلغ ٩٢,٧٦ بالمئة من المساحة الكلية للنظام (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١))، فإن حجم القوة البشرية للدول الثلاث بلغ ٩٤,٥ بالمئة من حجم القوة البشرية الكلية للنظام في عام ١٩٨٠، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٩٣,٧ بالمئة عام ١٩٨٥، وإلى ٩٣,٦ بالمئة عام ١٩٩٢، ثم ارتفعت إلى ٩٧,٨ بالمئة عام ١٩٩٦ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٥)).

ويتشابه الخلل في توزيع القوة البشرية داخل النظام الخليجي أيضاً مع الخلل في توزيع المساحة الجغرافية. فإذا كانت النسبة بين العربية السعودية كأكبر دولة والبحرين كأصغر دولة من حيث المساحة هي في حدود ٤٩,٨٧ بالمئة: ٠,٠١ بالمئة من المساحة الكلية للنظام (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١))، فإن النسبة بين إيران كأكبر دولة وقطر كأصغر دولة من حيث حجم القوة البشرية كانت ٦١,٥٨ بالمئة: ٠,٥ بالمئة و٥٨,٤١

بالمئة: ٠,٤٨ بالمئة من حجم القوة البشرية الكلية للنظام في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ على التوالي وفقاً لبيانات الجدول رقم (٣ ـ ٥).

هذا النمط لتوزيع القوة البشرية داخل النظام الخليجي يكشف حقيقة انتشار هذه القوة، لكنه انتشار يبرز تفوق القوى الثلاث الكبرى: إيران والعراق والعربية السعودية، إلى درجة أن دولة واحدة فقط هي إيران تملك قوة بشرية تساوي ثلاثة أمثال الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي، بما فيها العربية السعودية. ففي عام ١٩٧٥ كانت القوة البشرية الإيرانية تساوي ٣,٢٦ مرة حجم القوة البشرية للدول الست أعضاء مجلس التعاون، وانخفضت عام ١٩٨٠ إلى ٢,٩٤ مرة، ثم إلى ٢,٩٢ مرة عام ١٩٨٥، وإلى ٢,٧٥ مرة عام ١٩٩٠، ثم ارتفعت إلى ٣,٢ مرة عام ١٩٩٢، ووصلت عام ١٩٩٦ إلى ٢,٥ مرة.

وإذا أخذنا في الاعتبار هذا الخلل التوزيعي للقوة البشرية بين دول النظام الخليجي إلى جانب نمط توزيع هذه القوة البشرية داخل كل دولة من الدول الثماني بين البادية والريف والحضر، وبالذات في مرحلة ما بعد النفط التي أدت إلى بروز ظاهرة النمو المدني الكبير، حيث بلغ بعض سكان المدن أحياناً ٩٥ بالمئة كما هو في الكويت والبحرين وقطر، فإن هذه الدول الثماني يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام هي[(٦٦)]:

القسم الأول: دول ذات حجم سكاني كبير نسبياً، لها قاعدة زراعية إلى جانب القاعدة النفطية. ومن ثم نجد نسبة عالية من سكانها ما زالت تعيش في الريف. ولولا وجود النفط لما أمكن لهذه البلاد أن تتطور إلا بالاعتماد الكلي على القطاع الريفي. وتظهر في هذه الدولة مشكلة الفائض في الأيدي العاملة غير المؤهلة فنياً. ومن ناحية أخرى، هناك نقص في الأيدي العاملة المدربة فنياً. ولذلك فهي تشكو فائضاً ونقصاً في آن واحد. ويضم هذا القسم إيران والعراق.

القسم الثاني: دول الصحراء، حيث تغطي الصحراء معظم أرجائها ويتجمع السكان في مراكز رئيسية، ولم تكن تملك مصادر إنتاجية قبل النفط. وتعاني هذه الدول نقصاً في العمالة المؤهلة فنياً، وكذلك في العمالة غير المؤهلة. ولعل تجربة العربية السعودية وعمان خير مثال على ذلك.

---

(٦٦) محمد عبد الغني سعودي، «الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم،» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٥، العدد ٢٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩)، ص ١٧ ـ ١٩.

الجدول رقم (٣ ـ ٥)

تطور عدد السكان في دول النظام الإقليمي الخليجي (١٩٧٥ ـ ١٩٩٦)

السنة/الدولة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٦
السعودية	٧,٣٣٤	٩,٧٣٢	١١,٦٠٠	١٤,٨٧٠	١٦,٤٩٠	١٢,٣٠٤,٨٠٠	١٩,٢٨٦,٢٠٠
عمان	,٨٤٦	,٩٨٨	١,٢٢٠	١,٦٢٧	١,٧٢٦	١,٧٦٢,٠٠٠	١,٩٦٤,٤٠٠
الكويت	١,٠٢٧	١,٣٧٥	١,٧٢٠	٢,١٢٥	١,٣٦٣	١,٤٨١,٠٠٠	١,٥٨٠,٤٠٠
قطر	,١٨٠	,٢٢٩	,٣٠٠	,٤٨٤	,٥٠٤	,٤٨١,٦٠٠	,٥٥٤,٨٠٠
البحرين	,٢٦٧	,٣٤٧	,٤٢٠	,٥٠٣	,٥٠٨	,٥٢٨,٢٠٠	,٥٨٥,٤٠٠
الإمارات	,٥٥٨	١,٠١٥	١,٣٥٠	١,٨٤٤	٢,٠١١	١,٨١٢,٠٠٠	١,٨٢٦,٠٠٠
مجلس التعاون	١٠,٢١٣	١٣,٣٢٦	١٦,٧٢٠	٢١,٤٥٣	٢٢,٦٠٢	١٨,٣٦٩,٦٠٠	٢٥,٧٩٧,٢٠٠
العراق	ـ	١٣,٠٠٧	١٥,٥٨٠	١٨,٠٨٠	١٨,٥٦٠	١٨,٤٠٠,٠٠٠	٢١,٧٤٠,٠٠٠
إيران	٣٣,٣٤٤	٣٩,٢٥٤	٤٨,٩١٦	٥٨,٩٤٦	٦٠,٥٢٦	٥٨,٩٤٢,٠٠٠	٦٦,٧٦٩,٨٠٠
النظام الخليجي	ـ	٦٥,٥٨٧	٨١,٢١٦	٩٨,٤٧٩	١٠٣,٣١١	٩٥,٧١١,٦٠٠	١١٤,٣٠٧,٠٠٠

ملاحظة: تشير العلامة (ـ) إلى عدم توافر المعلومات الكافية.

المصادر:

ـ تم حساب عدد سكان دول مجلس التعاون عام ١٩٧٥ من: عبد الرحمن محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي** (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٠٦.

ـ وتم حساب عدد سكان الدول العربية الخليجية السبع لسنوات ١٩٨٥، ١٩٩٠ و١٩٩١ من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٢٣٧، و World Bank, Ibid., pp. 360-361.

ـ وبالنسبة إلى عدد سكان الدول العربية الخليجية السبع لعام ١٩٨٠ فقد تم حسابه من: UN, *Statistical Abstract of the ESCWA Region*, pp. 6, 96, 184, 270, 330, 372 and 468.

ـ وبالنسبة إلى عدد السكان في الدول الثمانية أعضاء النظام الخليجي لعامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ فقد تم حسابه من: IISS: *The Military Balance, 1992-1993*; *The Military Balance, 1993-1994*, and *The Military Balance, 1996/97*.

القسم الثالث: دولة المدينة، أي ان المدينة أو العاصمة تضم معظم السكان. وتتمثل مصادرها الاقتصادية في النفط بصفة أساسية، ومن دونه لم تكن تستطيع اكتساب قوتها الاقتصادية أو السياسية. وهذه الدول تستورد الأيدي العاملة بكثافة نظراً لأنها تعاني خللاً سكانياً وندرة في الأيدي العاملة، كما هي الحال في الإمارات وقطر والكويت والبحرين.

وتشترك دول القسمين الثاني والثالث، أي مجموعة دولة مجلس التعاون الخليجي في العديد من خصائص القوة البشرية. أبرزها ارتفاع نسبة الوافدين الأجانب إلى درجة تفوق في معظم الأحيان عدد السكان المواطنين، وانخفاض نسبة العمالة المواطنة مقارنة بالعمالة الأجنبية ومحدودية مشاركة المرأة في قوة العمل، بل ان نسبة مشاركة

المرأة في قوة العمل، على رغم محدوديتها، تعود بصفة أساسية إلى العمالة الوافدة أكثر منها إلى العمالة المواطنة. كما تشترك هذه الدول في خاصية أخرى هي ضعف مشاركة العمالة المواطنة في القطاعات الإنتاجية الأساسية وتركزها في قطاع الخدمات، وسيطرة العمالة الأجنبية الوافدة على أغلب القطاعات الإنتاجية، وبخاصة قطاعات الزراعة والنفط والمناجم والصناعة والإنشاءات، وأيضاً الخدمات[٦٧].

ففي عام ١٩٨٩، على سبيل المثال، وصلت نسبة الوافدين إلى ٤٠ بالمئة من عدد السكان في العربية السعودية، لكن نسبتهم في قوة العمل كانت أكبر من ذلك بكثير، حيث وصلت إلى ٧٢ بالمئة. أما في الكويت فوصلت نسبة الوافدين إلى ٦١,١ بالمئة من عدد السكان، ووصلت نسبتهم في قوة العمل إلى ٨١ بالمئة. أما في قطر والإمارات، فالحالة أكثر خطورة، حيث وصلت نسبتهم من عدد السكان في العام نفسه إلى ٧٠ بالمئة و٧٥ بالمئة في البلدين على التوالي، أما نسبة العمالة الوافدة إلى القوة العاملة الكلية في البلدين، فوصلت إلى ٨٣ بالمئة و٩٠ بالمئة على التوالي (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٦)).

وتزداد خطورة هذه المشكلة يوماً بعد يوم. ففي منتصف عام ١٩٩٣، بلغ تقدير إجمالي قوة العمل في قطر ٣٠٥ آلاف، كان من بينهم ٣٠ ألف فقط من المواطنين (القطريين)، أي ما يعادل ٩,٩ بالمئة، أي أن نسبة العمالة الوافدة ضمن قوة العمل الكلية ارتفعت إلى ٩٠,١ بالمئة، ولم تزد نسبة قوة العمل العربية الوافدة منها على ٤٥ ألفاً، أي ١٤,٨ بالمئة فقط، والباقي (٧٥,٣ بالمئة) غالبيتهم العظمى من الدول الآسيوية[٦٨].

ويلاحظ في هذه التركيبة السكانية لقطر اختلالها من حيث الجنس، حيث وصلت نسبة الإناث إلى ٣٠,٨ بالمئة من عدد السكان بعد أن كانت في عام ١٩٨٦ عند مستوى أقل تدنياً هو ٣٢,٩ بالمئة من إجمالي عدد السكان. والنسبة أكثر تدنياً بين النساء الأجنبيات، حيث تصل إلى ٢١ بالمئة فقط من عدد الوافدين عام ١٩٩٣. وإذا أخذنا في الاعتبار أن أغلب هؤلاء النسوة من العازبات، ومعظمهن يعملن خدماً في المنازل، فإن هذا الوضع يشير إلى شذوذ التركيبة السكانية التي تجعل البلاد بمثابة معسكر عمل أغلبيته العظمى من الذكور العازبين والأجانب، بكل ما يعنيه ذلك من

---

(٦٧) بهذا المعنى تبدو مشاركة العمالة المواطنة هامشية في العملية الإنتاجية. انظر: علي صالح الصالح، «البعد الاقتصادي للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون،» التعاون، السنة ٨، العدد ٣٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٤)، ص ١٧.

(٦٨) علي خليفة الكواري، «عودة إلى أسباب الخلل السكاني في الخليج العربي: حالة قطر،» المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ١٩٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، ص ٥٥.

مخاطر، كما أنه خلل ينذر بانفتاح مصدر لهم للهجرة يصعب التحكم فيه إذا ما تمت مراعاة اعتبارات لَمّ الشمل الذي تنص عليها اتفاقية العمل الدولية[٦٩].

الجدول رقم (٣ ـ ٦)

بعض مؤشرات القوة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٨٩)

الدولة	نسبة الأجانب للمواطنين	النسبة المئوية للعمالة الوافدة إلى قوة العمل
السعودية	٤٠	٧٢
عُمان	٣٢	٥٤
الكويت	٦١,١	٨١
قطر	٧٠	٨٣
البحرين	٣٣,٢	٥٥
الإمارات	٧٥	٩٠

المصدر: نشرة الخليج الاقتصادية والمالية (بنك الخليج الدولي، البحرين)، العدد ١٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠).

وفي الإمارات العربية المتحدة يبدو الأمر أشد خطورة، فوفقاً لأحدث التقديرات انخفضت أعداد المواطنين (الذين يحملون جنسية الإمارات بمن فيهم المتجنسون) إلى حوالى ٢٠ بالمئة فقط من العدد الكلي للسكان في أواخر عام ١٩٩٦. وهناك توقع أن يستمر اتجاه انخفاض عدد المواطنين في الأعوام القادمة، إذا ما استمرت السياسات السكانية والاقتصادية على ما هي عليه الآن، بحيث تصل هذه النسبة إلى ٥ بالمئة أو ٦ بالمئة من عدد السكان بعد عشر سنوات[٧٠]. وإذا أخذنا في الاعتبار أن حوالى ٤٣ بالمئة من السكان المواطنين دون سن ١٤ سنة[٧١]، فإن نسبة العمالة المواطنة في قوة العمل في الإمارات ستثير الفزع دون شك.

وتزداد أزمة القوة البشرية حدة بتدني مشاركة العمالة الوطنية في القطاعات الإنتاجية الرئيسية: الزراعة والصناعة والنفط والمناجم والإنشاءات، وفي بعض الدول تصل هامشية مشاركة قوة العمل المواطنة إلى درجة مثيرة، كما هو الحال في الإمارات، حيث لا تزيد نسبة هذه المشاركة في أي من القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع الخدمات، على ١١ بالمئة من القوة العاملة في كل قطاع، بل انها تصل إلى نسبة شديدة التدني، كما هي في قطاع الإنشاءات مثلاً، حيث تبلغ ٠,٢ بالمئة. أما في

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٧٠) محمد المر، «مفترق الطرق (٢/٣)،» الخليج، ١٨/٥/١٩٩٧.

(٧١) السعدون، «دول مجلس التعاون وإيران: العلاقة وتأثيرها على التنمية».

الصناعة فهي ٢,٥ بالمئة، وفي الزراعة ٨ بالمئة فقط، وأعلى نسبة مشاركة تتركز في النفط والمناجم (١٠,٥ بالمئة)، والخدمات (١١ بالمئة) (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٧)). فما يزيد على ٩٥ بالمئة من قوة العمل المواطنة في الإمارات يعملون في القوات المسلحة الاتحادية والوزارات والدوائر والمؤسسات والهيئات الاتحادية والمحلية الحكومية. أما أعلى نسبة مشاركة مواطنة في القطاعات الإنتاجية، فهي موجودة في عُمان حيث تصل نسبة المشاركة في القوة العاملة في الزراعة إلى ٧١,٢ بالمئة (عام ١٩٨٩)، وفي النفط والمناجم تصل إلى ٤٩,٥ بالمئة، والخدمات ٤٣,٣ بالمئة، لكنها متدنية في قطاعي الصناعة (٩,٥ بالمئة) والإنشاءات (٠,٣ بالمئة) (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٧)).

هذه الخصائص تكشف مدى ضعف وهشاشة قوة العمل المواطنة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ينعكس سلبياً، بالطبع، على القوة البشرية في هذه الدول، ويزيد من اختلال التوازن في القوة البشرية داخل النظام الإقليمي الخليجي على ضوء تمايز وضع القوة البشرية في كل من إيران والعراق.

وإذا كانت ظاهرة العمالة الوافدة محدودة في إيران، فإن العراق عرف هذه الظاهرة، لكن غالبية هذه العمالة كانت عربية ومصرية في الأساس، حيث تذكر بعض التقديرات أن العراق كان يستوعب حوالى مليونين قبل حرب الخليج الثانية معظمهم من المصريين[٧٢]، لكن الأمر تغير بالطبع بعد الحرب، على أنه تبقى هناك خصائص أخرى مؤثرة في القوة البشرية الإيرانية والعراقية.

وتعاني إيران تبعات معدل النمو السكاني المرتفع الذي يمثل ضغطاً قوياً على الجهود التنموية، نظراً لأن معدل النمو السكاني يتفوق على معدلات النمو الاقتصادي[٧٣]. كما يعاني المجتمع الإيراني تعددية عرقية ولغوية ودينية تؤثر بدرجة كبيرة في تجانس القوة البشرية الإيرانية. فإيران لم تكن في أي وقت من الأوقات وحدة سكانية متجانسة، لكنها عبارة عن خليط من الشعوب والقوميات والجماعات اللغوية والدينية المتنوعة[٧٤].

إن قاعدة القوة البشرية في إيران تتسم بوجود انقسامات عرقية عميقة الجذور، إذ يشكل الفرس من هذه التركيبة حوالى ٥١ بالمئة فقط، والتركمان (الأذربيجانيون)

(٧٢) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 29-30.

(٧٣) السعدون، المصدر نفسه.

(٧٤) عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٣٧.

٢٤ بالمئة، ويتركزون في الشمال الغربي من البلاد، والأكراد ٧ بالمئة ويتركزون في مركز الوسط على الحدود مع العراق، والجيلاك والمازندران ٨ بالمئة، واللور ٢ بالمئة، والعرب ٥ بالمئة، والبلوش ٢ بالمئة، والأعراق الأخرى ١ بالمئة. كما تنقسم هذه القوة البشرية بين ٩٥ بالمئة من المسلمين الشيعة و٤ بالمئة من المسلمين السنة، إلى جانب ١ بالمئة من الزرادشتيين (الديانة الوثنية الفارسية القديمة)، والمسيحيين واليهود والبهائيين(٧٥). وتحتوي إيران إضافة إلى ذلك، على تشكيلة كبيرة من المجموعات اللغوية، حيث يتحدث ٥٨ بالمئة فقط من مجموع السكان اللغة الفارسية ولهجاتها، ويتحدث ٢٦ بالمئة بإحدى اللهجات التركية، ويتحدث ٩ بالمئة اللغة الكردية، بينما يتحدث حوالى ٧ بالمئة من مجموع السكان خمس لغات أخرى من أهمها اللغة العربية. وهذا التعدد اللغوي يتسبب، كما يقول أنطوني كوردسمان، في مشاكل عديدة تبرز بصفة خاصة داخل الجيش، وبخاصة في مجال التدريب العسكري والاتصالات(٧٦).

والعراق الذي يعتبر أكبر دولة خليجية عربية من حيث السكان وثاني أكبر دولة سكانياً داخل النظام الخليجي هو الآخر متنوع ومتعدد الأعراق واللغات والأديان(٧٧). وتختلف التقديرات حول نسب الانقسام العرقي كما هي الحال بالنسبة لإيران، لكن العرب يتيمزون بأنهم الأغلبية السكانية الطاغية، فهم وفقاً لأحد التقديرات يشكلون ٨٠ بالمئة من عدد السكان، ويشكل الأكراد ١٥ بالمئة(٧٨)، في حين يذكر تقدير آخر أن العرب يشكلون ٧٣,٥ بالمئة والأكراد ٢١,٦ بالمئة والتركمان ٢,٤ بالمئة، إضافة إلى أقليات أخرى كالأرمن والسريان الذين يجتمعون ليشكلوا نحو ٢,٥ بالمئة من إجمالي السكان بحسب تعداد عام ١٩٨٧(٧٩).

---

(٧٥) تختلف التقديرات الرسمية عن هذا التقدير. وفقاً للتقديرات الحكومية الإيرانية فإن ٦٦ بالمئة من الشعب الإيراني من العرق الفارسي، و٢٥ بالمئة من التركمان أو العرق التركي و٥ بالمئة من العرق الكردي و٤ بالمئة من العرق العربي. انظر هذه التقديرات في: الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وزارة الخارجية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية في نظرة سريعة، ص ١٦، و Anthony H. Cordesman, «Threats and Non-Threats from Iran,» in: Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability*, pp. 231-232.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(٧٧) يعتبر البعض أن هذا التعدد العرقي ينفي عن العراق وصف الأمة أو الهوية الوطنية الموحدة، انظر: Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World*, p. 21.

(٧٨) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 30.

(٧٩) فتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، ص ١١٨.

الجدول رقم (٣ ـ ٧)
تقديرات توزيع نسبة القوى العاملة بحسب القطاع والجنسية
في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٨٩ (بالمئة)

الدولة / القطاع	السعودية		عُمان		الكويت		قطر		البحرين		الإمارات	
	مواطنون	وافدون	مواطنون	وافدون	مواطنون	وافدون	مواطنون	وافدون	مواطنون	وافدون	مواطنون	وافدون
الزراعة	٤٤,٤	٥٥,٦	٧١,٢	٢٨,٨	٢٢,٠	٧٨,٠	٣٢,٥	٦٧,٥	٦٥,٧	٣٤,٣	٨,٠	٩٢,٠
النفط والمناجم(*)	٤٧,٠	٥٣,٠	٤٩,٥	٥٠,٥	٣٥,٧	٦٤,٣	١٥,١	٨٤,٩	٣١,٥	٦٨,٥	١٠,٥	٨٩,٥
الصناعة(**)	١٢,٦	٨٧,٤	٩,٥	٩٠,٥	٩,٢	٩٠,٨	٢,١	٩٧,٣	٤٦,٢	٥٣,٨	٢,٥	٩٧,٥
الإنشاء	٣,٤	٩٦,٦	٠,٣	٩٩,٧	١,٢	٩٨,٨	٣,٧	٩٦,٣	١٣,٣	٨٦,٧	٠,٢	٩٩,٨
الخدمات	٣٥,٢	٦٤,٨	٤٣,٣	٥٦,٧	٢٧,٨	٧٢,١	٢٢,٣	٧٧,٧	٥١,٨	٤٨,٢	١١,٠	٨٩,٠

الملاحظات:
(*) تشير إلى أن قطاع النفط والمناجم بالنسبة للبحرين يشمل التجارة والفنادق.
(**) تشير إلى أن قطاع الصناعة بالنسبة للبحرين يشمل الصناعة والنفط.
المصدر: المصدر نفسه.

أما من الناحية الدينية، فإن ٩٥ بالمئة من العراقيين مسلمون أكثر من نصفهم من الطائفة الشيعية، أي حوالى ٥٥ بالمئة، والباقي من الطائفة السنية. وبذلك يعتبر العراق والبحرين الدولتين الخليجيتين العربيتين اللتين تضمان أغلبية سكانية شيعية[٨٠]، وبذلك يكون في النظام الخليجي ثلاث دول توجد فيها أغلبية شيعية. وإذا أخذنا حجم القوة البشرية الإيرانية، وأن أغلبية هذه القوة البشرية من المسلمين الشيعة، فإن النظام الإقليمي الخليجي، في هذه الحالة، يضم بين سكانه أغلبية إسلامية شيعية.

أما باقي الديانات الأخرى في العراق، فهي المسيحية بنسبة ٣,٦ بالمئة من السكان يتركز غالبيتهم في نينوى وبغداد، إضافة إلى اليزيديين والصابئة[٨١]، وغيرهم الذي يشكلون ١,٤ بالمئة فقط. وتتعدد اللغات في العراق، ولكن اللغة العربية هي الغالبة، إضافة إلى اللغتين الكردية والتركمانية[٨٢].

وهكذا يتضح أن التنوع والانقسام صفة غالبة على القوة البشرية في النظام الإقليمي الخليجي، فإذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي الست تعرف التعدد بين مواطنين (أقلية) ووافدين (أغلبية) من عشرات الأعراق والجنسيات واللغات، فإن المجتمعين الإيراني والعراقي يعرفان أيضاً التنوع والتعدد العرقي والديني واللغوي، ولكن ضمن النسيج الوطني، ولكل من هذين النوعين من التعدد والتنوع آثاره وانعكاساته على التجانس الوطني وفعالية القوة البشرية داخل دول النظام.

ثالثاً: توزيع القوة العسكرية

تشمل دراسة توزيع القوة العسكرية الجوانب الثلاثة الأساسية نفسها التي تمت دراستها عند تحليل مستوى القوة العسكرية، وهي الموارد أو القوة البشرية، والانفاق العسكري، وأخيراً أنظمة التسلح في دول النظام الاقليمي الخليجي.

١ ـ توزيع القوة البشرية العسكرية

يتشابه توزيع القوة البشرية العسكرية بدرجة كبيرة مع توزيع القوة البشرية بصفة

(٨٠) تصل نسبة المسلمين الشيعة في البحرين إلى ٦٠ بالمئة من مجموع السكان. انظر: جودت بهجت وحسن جوهر، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج،» المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١١ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٨١) يوجد في العراق الآن حوالى ٦٠ ألف صابئ من إجمالي ٦٠٠ ألف من أتباع هذا المذهب، كما يقول كاهنهم الأعظم الشيخ عبد الله نجيم الزهرون. وهذه الطائفة نشأت في فلسطين بعد قرنين من وفاة السيد المسيح ولكنهم أجبروا على الفرار إلى اليمن ومنها إلى بلاد ما بين النهرين. ويرجع الصابئة جذورهم إلى يوحنا المعمدان (زكريا عليه السلام) الذي يقدسونه. انظر جريدة: الخليج، ١٤/٣/١٩٩٧.

(٨٢) فتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، ص ١١٨.

عامة داخل النظام من حيث اختلال التوزيع بين الدول الثماني، ومن حيث كونها منتشرة، ولكنه انتشار أشبه بالتركيز حيث تتفوق ثلاث دول هي: ايران والعراق والعربية السعودية تفوقاً مطلقاً في امتلاك القوة البشرية وفي امتلاك القوة البشرية العسكرية.

ففي عام ١٩٩٦ بلغ عدد السكان في الدول الثماني أعضاء النظام الخليجي ١١٤,٣٠٧ مليون نسمة كان نصيب الدول الثلاث الكبرى: ايران والعراق والعربية السعودية ٩٤,٣ بالمئة، وكان نصيب ايران وحدها ٥٨,٤١ بالمئة(٨٣). وبالنسبة للقوة العسكرية فإن إجمالي عدد القوات المسلحة (البرية والبحرية والجوية) في النظام الخليجي عام ١٩٩٦ بلغ ١,١٢٦,٥٠٠، كان نصيب الدول الثلاث إيران والعراق والعربية السعودية يعادل ٨٨,٨٢ بالمئة، وكان نصيب ايران ٤٥,٥٣ بالمئة، والعراق ٣٣,٩٢ بالمئة، والعربية السعودية ٩,٣٧ بالمئة. وبلغ إجمالي عدد قوات الاحتياط ١,٠٢٣,٧٠٠ فرداً، كان نصيب الدول الثلاث منها ٩٧,٦٩ بالمئة، وكان نصيب العراق وحده ٦٣,٥١ بالمئة وايران ٣٤,١٨ بالمئة، ولكن دون مشاركة من العربية السعودية التي لم تكن لديها قوات احتياط في تلك السنة. أما القوات الخاصة فوصل عددها داخل النظام ٥٢٢,٦٥٠ شخصاً، كان نصيب الدول الثلاث ٩٥,٢١ بالمئة، وكان نصيب ايران منها ٦٦,٩٧ بالمئة والعربية السعودية ١٧,٧٢ بالمئة والعراق ١٠,٥٢ بالمئة (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٥)).

ولم يكن وضع توزيع القوة البشرية العسكرية داخل النظام الخليجي عام ١٩٩٢ مختلفاً بدرجة كبيرة عن توزيعها عام ١٩٩٦. فقد وصل اجمالي عدد القوات المسلحة (البرية والبحرية والجوية) الى ١,١١٨,٣٥٠ فرداً، كان نصيب الدول الثلاث الكبرى منها ٩٠,٤٩ بالمئة، وكان نصيب ايران ٤٧,٢١ بالمئة والعراق ٣٤,١٦ بالمئة والعربية السعودية ١٨,٦٣ بالمئة. وبالنسبة لقوات الاحتياط فقد وصل عددها عام ١٩٩٢ إلى ١,٠٣٩,٠٠٠ فرد، وبلغ نصيب الدول الثلاث الكبرى منها ٩٨,١٧ بالمئة، وكان نصيب العراق وحده ٦٢,٥٦ بالمئة، وايران ٣٣,٦٩ بالمئة، والعربية السعودية ١,٩٢ بالمئة. أما بالنسبة للقوات الخاصة، فوصل عددها الى ٢٥٩,٣٠٠ فرد، كان نصيب الدول الثلاث ٩٦,٤٣ بالمئة، وبلغ نصيب ايران وحدها ٦٥,٥٧ بالمئة، والعربية السعودية ٢١,٢١ بالمئة، والعراق ٩,٥٦ بالمئة (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٥)).

هذا التوزيع يكشف أن هناك خمس دول من أعضاء النظام بلغت نسبة قواتها المسلحة عام ١٩٩٢ من القوة الكلية للنظام ٩,٥١ بالمئة فقط، وفي عام ١٩٩٦ ارتفعت نسبة بسيطة ووصلت إلى ١١,١٨ بالمئة.

---

(٨٣) IISS, *The Military Balance, 1996/97*, pp. 129-149.

بالنسبة لقوات الاحتياط، فإن نسبة مشاركة هذه الدول الخمس من قوة الاحتياط الاجمالية في النظام عام ١٩٩٢ كانت ١,٨٣ بالمئة فقط، وارتفعت عام ١٩٩٦ الى ٢,٣١ بالمئة. أما بالنسبة للقوات الخاصة، فإن نسبة مشاركة الدول الخمس في العدد الإجمالي للقوات الخاصة في النظام الخليجي عام ١٩٩٢، كانت ٣,٦٦ بالمئة وارتفعت عام ١٩٩٦ الى ٤,٧٩ بالمئة.

أما إذا اعتبرنا أن دول مجلس التعاون الخليجي الست طرفاً من ثلاثة أطراف أو ثلاث قوى داخل النظام بجانب ايران والعراق، فإن هذا الطرف أو هذه القوة يمكن أن تعطي لتوزيع القوة البشرية العسكرية داخل النظام قدراً معقولاً من التوازن. فقد بلغ عدد القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٢، ١٨,٦٣ بالمئة في مقابل ٤٧,٢١ بالمئة لايران و ٣٤,١٦ بالمئة للعراق. وفي عام ١٩٩٦ بلغت نسبة قواتها المسلحة ٢٠,٥٥ بالمئة في مقابل ٤٥,٥٣ بالمئة لايران و٣٣,٩٢ بالمئة للعراق.

ضمن هذا التوزيع الثلاثي للقوة، يبدو وضع الدول الخمس الصغيرة والصغرى أكثر معقولية، ويبدو الاختلال في توزيع القوة أقل حدة.

ويلاحظ أيضاً على نمط توزيع القوة البشرية العسكرية داخل النظام الخليجي أن وضع العراق يعتبر أكثر تمايزاً من ناحية نسبة التجييش، على الرغم من الانتكاسة الكبرى التي واجهته بعد حرب عاصفة الصحراء. فقد احتل العراق المركز السادس عالمياً من حيث عدد القوات المسلحة لكل ١٠٠٠ من السكان، وجاءت ايران في المركز الثامن، أما العربية السعودية فهي تحتل المركز ٥٤ عالمياً من حيث عدد القوات المسلحة لكل ١٠٠٠ من السكان. وتأتي الإمارات في الترتيب ٦٦، وعُمان في الترتيب ٨٥، في حين جاء ترتيب كل من الكويت وقطر والبحرين ١٠١ و١١٢ و١٢١، على التوالي[(٨٤)].

ولا يتوقف تدني عدد القوات المسلحة في الدول الخليجية الخمس الصغيرة والصغرى على ذلك فقط، بل إن تلك الأعداد المحدودة من قواتها المسلحة تضم أعداداً كبيرة من الأجانب، وهذه مسألة شديدة الخطورة من منظور الولاء الوطني وتأثيره في الأداء العسكري والأداء القتالي بصفة خاصة. وتكاد تكون معظم دول مجلس التعاون الخليجي الست معتمدة بشكل مكثف، ولكن بدرجات متفاوتة بالطبع، على أفراد من غير مواطنيها في قواتها المسلحة، بعضهم عرب، وبخاصة من مصر والأردن والمغرب، وبعضهم أجانب من باكستان ومن البلوش، إضافة إلى ضباط ومدربين ومستشارين أمريكيين وبريطانيين. ويشكل العنصر الأجنبي في القوات

---

(٨٤) Ruth Leger Sivard, «World Military and Social Expenditure, 1989,» *World Priorities* (Washington, DC) (1989), p. 52.

المسلحة في دول مجلس التعاون، وفقاً لأحد التقديرات، ما يزيد على ٣٠ بالمئة من اجمالي أفراد هذه القوات(٨٥).

وإذا كانت ايران والعراق تتفوقان بشكل متمايز في امتلاك أكبر الجيوش داخل النظام الاقليمي الخليجي، فإن قوة هذه الجيوش تأثرت بدرجة كبيرة بمجمل الظروف والتطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي واجهت البلدان. فقد تأثرت هذه الجيوش بالطفرة النفطية في السبعينيات، وانعكست آثار انخفاض العائدات النفطية نتيجة تراجع أسعار النفط في الثمانينيات بشكل سلبي عليها. كما تعرضت القوات المسلحة الايرانية لخسائر كبيرة بعد سقوط نظام الشاه، بسبب نظرة الشك والارتياب التي تعامل بها النظام الثوري الجديد مع الجيش باعتباره مصدر ثقة الشاه وقوته الضاربة. لذلك تعرض الجيش في السنة الأولى للثورة لعمليات تصفية واسعة أدت إلى إنهاكه وإفقاده قوته وحيويته، وكانت هذه الحال التي وصل اليها الجيش الايراني من اهم الأسباب التي أغرت الرئيس العراقي بغزو إيران بعد نصيحة قدمها له عدد من كبار الضباط الايرانيين الفارين الذين التقوا به في بغداد(٨٦). وقد قدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن أن حوالى ٦٠ بالمئة من أفراد الجيش الايراني قد هرب أو تسرب (حوالى ١٧١,٠٠٠). وبحلول خريف ١٩٨٠ كان قد نجم عن التصفيات الواسعة التي تعرض لها الجيش ـ ضمن مسعى النظام الجديد تحييد القوى المضادة للثورة ـ اعتقال ومحاكمة وسجن أو إعدام ما يقارب من ١٠,٠٠٠ شخص(٨٧). وجاءت الحرب مع العراق في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ وعلى مدى ثماني سنوات لتضاعف من خسائر الجيش الايراني في الأفراد والمعدات وعلى الأخص في المعارك التي دارت بين الطرفين عام ١٩٨٨(٨٨).

وإذا كانت ايران قد سعت بعد انتهاء الحرب مع العراق الى استيعاب كل تلك الخسائر، وعملت على تحديث وتطوير قواتها المسلحة مستفيدة من تفوقها البشري وخصائص البنيان السكاني، حيث يصل إجمالي عدد الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ عاماً (أي المؤهلين للخدمة العسكرية) الى ١٤,٣٨٢,٠٠٠ نسمة تقريباً(٨٩)، فإنها تواجه مشاكل وصعوبات أخرى عديدة تحول دون تمكينها من تحويل هذه

---

(٨٥) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 70.

(٨٦) Graz, *The Turbulent Gulf*, p. 35.

(٨٧) William F. Hickman, *Ravaged and Reborn: The Iranian Army, 1982: A Staff Paper* (Washington, DC: Brookings Institution, 1982), p. 1.

(٨٨) Cordesman, «Threats and Non-Threats from Iran,» p. 332.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٣٣١.

المميزات في قوتها البشرية الى ميزة وقوة عسكرية عالية الكفاءة. فهي تعاني وجود انقسامات عرقية عميقة الجذور في بنية قواتها البشرية ممتدة الى داخل التشكيلات العسكرية، وتؤثر سلبياً في تماسكها وكفاءتها، كما أن المشاكل والأزمات الاقتصادية الصعبة التي تواجه الاقتصاد الايراني تزيد من تلك الصعوبات. هذا الوضع الصعب يتضح أكثر عند مقارنة القدرة البشرية العسكرية الايرانية بالقدرة البشرية العسكرية العراقية[٩٠].

فعلى الرغم من أن العراق لا تتجاوز قوته البشرية ثلث القوة البشرية الايرانية، وعلى الرغم من كل الخسائر التي تعرض لها في سنوات حربه مع ايران، والدمار الذي واجهه في حرب الخليج الثانية، وعلى الرغم من الضغوط والقيود التي تواجهه بسبب الحظر الدولي المفروض عليه، فإن العراق يملك جيشاً قوامه ٣٨٢,٠٠٠ فرد، اضافة الى ٦٥٠,٠٠٠ شخص من قوات الاحتياط (تقديرات عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦) مقابل قوات مسلحة ايرانية تبلغ ٥٢٨,٠٠٠ شخص منها ١٢٠,٠٠٠ من الحرس الثوري، (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٥)). وكان العراق قد استطاع، قبل حرب الخليج الثانية، بناء رابع أكبر جيش في العالم قوامه مليون جندي مسلح بـ ٥٥٠٠ دبابة مقاتلة، ٣١١٠ قطعة مدفعية، و٣٨٧٠ ناقلة جنود مدرعة، و ٥١٣ طائرة، بالإضافة الى امتلاكه لقدرات صاروخية وكيماوية جعلته قوة اقليمية كبرى ومؤثرة في ميزان القوى الخليجي والعربي[٩١].

٢ ـ توزيع الإنفاق العسكري

يظهر توزيع الإنفاق العسكري لدول النظام الاقليمي قدراً أقل من الاختلال عما هو الحال بالنسبة لتوزيع القوة البشرية العسكرية، ولكن ظلت الدول الثلاث الكبرى: العربية السعودية والعراق وايران، هي الأعلى انفاقاً على التسلح داخل النظام الاقليمي الخليجي.

ففي الفترة من عام ١٩٨١ الى عام ١٩٩٤ بلغ انفاق دول النظام الاقليمي الخليجي على التسلح ٥٢٩,٤٣٣ مليار دولار. وكان نصيب العربية السعودية وحدها من هذا الانفاق ٢٤٨,٠١٥ مليار دولار، أي ما يعادل ٤٦,٨٤ بالمئة من إجمالي الانفاق العسكري لدول النظام خلال تلك الفترة. وجاء العراق في المركز الثاني، حيث انفق على التسلح ٩٤,٣١٧ مليار دولار، وهو ما يعادل ١٧,٨١ بالمئة من اجمالي انفاق

---

(٩٠) انتوني كوردزمان، القدرات العسكرية الإيرانية، دراسات عالمية؛ العدد ٦ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، [د. ت.])، ص ٣٣.

(٩١) عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٤٥.

النظام. وجاءت ايران في المركز الثالث، حيث بلغ إنفاقها العسكري خلال تلك الفترة ٧٩,٧٨٣ مليار دولار، اي ما يعادل ١٥,٠٧ بالمئة من إجمالي انفاق النظام (انظر الجدول رقم (٢ ـ٧)).

هذا يعني ان الدول الثلاث الكبرى بلغت نسبة انفاقها العسكري ٧٩,٧٢ بالمئة من الانفاق العسكري الاجمالي لدول النظام الاقليمي الخليجي في الفترة من عام ١٩٨١ الى عام ١٩٩٤، وأن الدول الخمس الصغيرة والصغرى داخل النظام (الامارات والكويت وعُمان والبحرين وقطر) بلغ انفاقها العسكري ٢٠,٢٨ بالمئة من الانفاق الاجمالي للنظام في الفترة نفسها. وهذه النسبة تفوق نسبة القوة البشرية العسكرية لهذه الدول الخمس من إجمالي القوة البشرية العسكرية للنظام. ففي عام ١٩٩٢ كانت نسبة القوات المسلحة في هذه الدول من إجمالي القوات المسلحة في النظام الاقليمي الخليجي (البرية والبحرية والجوية) ٩,٥١ بالمئة، وارتفعت عام ١٩٩٦ لتصل الى ١١,١٨ بالمئة، في حين كانت نسبة قوات الاحتياط والقوات الخاصة في هذه الدول أكثر تدنياً. فقد بلغت نسبة قوات الاحتياط من العدد الإجمالي لقوات الاحتياط في النظام الخليجي عام ١٩٩٢، ١,٨٣ بالمئة فقط، وارتفعت قليلاً عام ١٩٩٦ لتصل إلى ٢,٣١ بالمئة. اما القوات الخاصة في هذه الدول فبلغت ٣,٦٦ بالمئة من العدد الاجمالي للقوات الخاصة في النظام الخليجي عام ١٩٩٢، وارتفعت قليلاً عام ١٩٩٦ لتصل الى ٤,٧٦ بالمئة (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٥)).

ويرجع ارتفاع نسبة الانفاق العسكري في الدول الخليجية الخمس الصغيرة والصغرى إلى أسباب كثيرة أبرزها أن هذه الدول هي الأخرى دول نفطية (قد لا ينطبق ذلك على البحرين التي تراجعت وانكمشت صادراتها النفطية، ولذلك لم يتجاوز انفاقها العسكري خلال الفترة المذكورة ٤٥, بالمئة من إجمالي الانفاق العسكري للنظام الخليجي (الجدول رقم (٢ ـ ٧))، وأنها واجهت هي الأخرى تهديدات خارجية وداخلية مكثفة، وأنها وجدت في الانفاق العسكري وسيلة مثلى للتنافس واثبات المكانة داخل النظام، وكأداة من أدوات عملية التوازن وخلق التحالف عوضاً من ضعف مصادر القوة الأخرى، وبخاصة القوة البشرية والقوة الجيوستراتيجية، لمواجهة محاولات الهيمنة والاستتباع من جانب أي من القوى الاقليمية الكبرى الثلاث (ايران والعربية السعودية والعراق).

أما ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري في الدول الثلاث الكبرى المذكورة، فهو امتداد للاتجاه العام المسيطر في هذه الدول الساعي الى خلق قوة عسكرية كبرى لكل من هذه الدول ضمن اطار المنافسة الاقليمية فيما بينها. ويعكس ارتفاع الانفاق العسكري السعودي ـ ٤٦,٨٤٥ بالمئة من انفاق النظام خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩٤) و٥٨,٧٥ بالمئة من الانفاق الإجمالي للدول الثلاث: العربية السعودية والعراق وايران،

خلال الفترة نفسها) ـ حرص العربية السعودية على امتلاك نظم تسليح وبنية عسكرية تحتية قوية لموازنة التفوق الايراني والعراقي في القوة البشرية العسكرية (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٧)).

وقد لعب النفط الدور الأساسي في ارتفاع معدلات الانفاق العسكري في النظام الاقليمي الخليجي. وتميز هذا الدور من غيره بأنه كان مزدوج التأثير. فمن ناحية أدى وجود النفط بغزارة في اقليم الخليج الى خلق وتكثيف عوامل الخطر والتهديد داخل الدول الخليجية، وبين بعضها البعض ومن جانب القوى الخارجية. فعمليات التنمية والتحديث الاقتصادي والاجتماعي التي شهدتها المجتمعات الخليجية أفرزت عوامل جديدة هددت الاستقرار السياسي داخل هذه الدول، كما أدى النفط إلى تسخين الأزمات والمشاكل الحدودية بين دول الخليج اعتقاداً بوجود النفط في مناطق الخلاف. وكان النفط أيضاً دافعاً قوياً لإغراء القوى الخارجية للسيطرة على الخليج لتأمين صادرات النفط بالكميات المطلوبة وبالأسعار المناسبة. ولمواجهة هذه الأخطار والتهديدات كانت الحاجة ماسة لخلق قوة عسكرية للحفاظ على الأمن وتحقيق الاستقرار. وكان الانفاق العسكري من أهم وسائل خلق هذه القوة على ضوء ضعف القوة البشرية في الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة. ولكن النفط الذي خلق الدافعية للتسلح وزيادة الانفاق العسكري كان من ناحية أخرى الوسيلة الأساسية التي مكنت هذه الدول من رفع معدلات انفاقها العسكري، ومن زيادة مكانة المؤسسات العسكرية والقادة العسكريين داخل نظم الحكم في أغلب هذه الدول، وهذا بدوره أدى إلى التشجيع على مزيد من الانفاق العسكري، أو على الأقل، الحد من تخفيض هذا الإنفاق بسبب ضغوط القوى العسكرية في هذا الاتجاه[٩٢].

ولذلك حققت دول النظام الاقليمي الخليجي معدلات عالية جداً من الانفاق العسكري الى درجة ان العربية السعودية احتلت المركز السابع عالمياً من حيث نسبة الانفاق العسكري السنوي، وجاءت ايران في المركز الثامن عالمياً، والعراق في المركز العاشر، واحتلت الإمارات المركز ٣٨، وعُمان المركز ٣٩، والكويت المركز ٤٧[٩٣].

ويعتبر نصيب المواطن السعودي من الإنفاق العسكري هو الأعلى في كل العالم، فقد وصل نصيبه الى ٢٥٠٠ دولار عام ١٩٨٠، وفقاً لأعلى تقديرات لحجم القوة البشرية السعودية (أي عشرة ملايين نسمة في ذلك العام). أما لو أخذنا بتقديرات

---

(٩٢) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 41-43.

(٩٣) Sivard, «World Military and Social Expenditure, 1989,» p. 52.

أخرى تضع حجم السكان السعوديين بحدود أقل من ذلك (نصف التقدير السابق)، فإن نصيب الفرد من الانفاق العسكري سيصل إلى ما بين ٤٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ دولار. وحتى لو أخذنا بالتقدير الأول (٢٥٠٠ دولار)، فإنه يشكل ضعف نصيب الفرد من الانفاق العسكري في اسرائيل، وحوالى اربعة اضعاف نصيب الفرد في الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٨٢، فإن الانفاق العسكري السعودي بلغ قمته ووصل الى ٢٥ مليار دولار. وهذا المبلغ كان يفوق الحجم الكلي للناتج الوطني الاجمالي في «اسرائيل»، ويفوق حجم الانفاق العسكري لكل من ايطاليا واليابان مجتمعين، ويساوي حجم الانفاق العسكري في ألمانيا[٩٤].

وتتكشف الدلالة الحقيقية للإنفاق العسكري من خلال قياس «العبء العسكري». وهناك معياران يتم استخدامهما، على نطاق واسع، لقياس هذا العبء.

الأول: ما يخصص من الناتج الوطني الاجمالي للعبء العسكري، كما هو معبر عنه بنسبة الانفاق العسكري الى الناتج الوطني الاجمالي.

الثاني: هو الأولوية التي تحتلها المؤسسة العسكرية ضمن اهتمامات متخذي القرار، كما يعبّر عنها بنسبة الانفاق العسكري الى اجمالي الانفاق العام[٩٥].

ووفقاً للمعيار الأول، فإن ثلاث دول من أعضاء النظام الاقليمي الخليجي هي: العربية السعودية وعُمان والعراق، قد دأبت على تخصيص مقدار من دخلها الوطني الاجمالي لأغراض الدفاع يفوق المعدلات العالمية السائدة بمقدار الضعفين أو الثلاثة أضعاف (كان المتوسط العالمي في النصف الأول من السبعينيات يفوق قليلاً ٦ بالمئة، ثم انخفض إلى حوالى ٥,٥ بالمئة). واقتربت مخصصات الانفاق العسكري من الناتج الوطني الإجمالي لثلاث دول أخرى هي: الكويت والإمارات وايران من متوسط الانفاق العالمي، أو تفوقت عليه قليلاً، بينما استطاعت البحرين المحافظة على مخصصات الدفاع الى أقل حد ممكن كنسبة من ناتجها الوطني (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٨)).

---

(٩٤) Steven L. Spiegel, «Saudi Arabia and Israel: The Potential for Conflict,» *Middle East Review*, vol. 14, no. 4 (Summer 1982), p. 33.

(٩٥) عبد الرزاق الفارس، **السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠: دراسة في الاقتصاد السياسي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٣٩.

الجدول رقم (٣ ـ ٨)

الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)

في النظام الاقليمي الخليجي (نسبة مئوية)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
السعودية	١١,٨	٩,٧	١٦,٦	٢٢,٠	١٧,٧
عُمان	١١,٦	٣٣,٣	١٩,٧	٢١,٦	١٥,٨
الكويت	٣,٩	٥,٩	٣,٥	٧,٩	٦,٥
قطر	—	—	—	—	—
البحرين	—	١,٦	٤,٨	٤,٢	٥,٠
الإمارات	—	٠,٤	٥,٨	٧,٦	٤,٧
العراق	١١,٢	١١,٧	٦,٣	٢٧,٥	٢٠,٠
ايران	٦,٦	١٣,٠	٥,٤	٣,٠	—

ملاحظة: تشير العلامة (ـ) الى أن المعلومات غير متوافرة.

المصادر: تم احتساب الجدول من: عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠: دراسة في الاقتصاد السياسي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٤١، نقلاً عن: Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], *Yearbook of World Armaments and Disarmament* (Oxford: Oxford University Press, various issues).

ويظهر المعيار الثاني أن الانفاق العسكري قد حاز أولوية مطلقة من قبل معظم دول النظام الاقليمي الخليجي، لكن تبرز عُمان في المقدمة. فقد خصصت ٦٠,٢ بالمئة من ميزانيتها للإنفاق العسكري في سنوات النصف الأول من عقد السبعينيات. كانت هناك دوافع قوية لذلك، فقد كان النظام الحاكم على وشك السقوط أمام قوات الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، التي بلغ هجومها ذروته في ١١ تموز/ يوليو ١٩٧٠، وكانت على مقربة من مدينة صلالة عاصمة اقليم ظفار الجنوبي(٩٦). وبسبب هذا الخطر الداخلي حدث تغيير في قمة النظام بإحلال السلطان قابوس محل والده السلطان سعيد بن تيمور في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٧٠، وأعطى النظام الجديد كل الأولوية لهزيمة «الثوار» عبر العديد من السياسات والتحالفات الاقليمية والدولية وتخصيص الجزء الأكبر من ميزانية السلطنة للجهود الحربية(٩٧). لذلك استأثر الانفاق العسكري بأكثر من نصف الميزانية، لكن هذا الاتجاه لم يتراجع كثيراً في السنوات اللاحقة على رغم تراجع الخطر الداخلي بدرجة ملحوظة. فقط حافظ الانفاق

(٩٦) رياض نجيب الريس، ظفار: قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٧٨)، ص ٧٧ ـ ٨٧.

(٩٧) الفارس، المصدر نفسه، ص ١٣٩.

العسكري على الاستئثار بمعدلات تقل قليلاً عن نصف مخصصات الميزانية، وبخاصة خلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٥، وأدنى معدل وصل اليه كان ٤١,٤ بالمئة عام ١٩٩٠. وهو معدل مرتفع مقارنة بالدول الأخرى في النظام، بل بالعربية السعودية التي هي في مقدمة دول العالم انفاقاً على التسلح (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٩)).

وقد تذبذبت مخصصات الدفاع في ميزانية أربع دول اخرى من دول النظام الخليجي هي: العربية السعودية والإمارات والعراق وايران، لكنها لم تقل، بأي حال من الأحوال، عن ربع الميزانية، بل إنها تجاوزت في بعض السنوات نسبة الـ ٤٠ بالمئة من الميزانية السنوية، كما هو الحال في الإمارات (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٩)).

الجدول رقم (٣ ـ ٩)
الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق العام (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)
في النظام الاقليمي الخليجي (نسبة مئوية)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
السعودية	٢٧,٥	٣٧,٠	٢٦,٧	٢٧,٠	٣٨,٥
عُمان	٦٠,٢	٤٧,٩	٤٩,٦	٤٣,٣	٤١,٤
الكويت	٧,٦	١٧,٨	١١,٠	١٣,٦	١٩,٩
قطر	—	—	—	—	—
البحرين	—	٤,٩	١٥,٧	١٠,٧	١٣,١
الإمارات	—	١٠,٠	٤١,٤	٣٩,٤	٤٠,٧
العراق	٣٧,٦	٢٠,٣	٢٦,٩	—	—
ايران	٢٦,١	٣٢,١	١٩,٧	٣٤,١	

ملاحظة: تشير العلامة (ـ) الى أن المعلومات غير متوافرة.

المصادر: تم احتساب الجدول من: الفارس، المصدر نفسه، ص ١٤١، نقلاً عن:
Arms Control and Disarmament Agency [ACDA], *World Military Expenditures and Arms Transfers* (Washington, DC: ACDA, various issues).

وهكذا يكشف تحليل توزيع الانفاق العسكري أنه يأخذ نمطاً انتشارياً نسبياً، حيث أمكن للدول الصغيرة (عُمان والإمارات) تخصيص نسبة مرتفعة من الدخل الوطني والميزانية العامة للدولة للإنفاق العسكري لخدمة أهداف سياسية ومواجهة تحديات وأفكار تدركها القيادة السياسية في البلدين، وفق توجه يمكن اعتباره محاولة للحد من سطوة القوى الاقليمية الثلاث وسيطرتها. لكن تبقى النسبة الغالبة من الانفاق العسكري مركزة أساساً في الدول الثلاث الكبرى: العربية السعودية والعراق وايران على الترتيب.

٣ ـ توزيع أنظمة التسليح

تعتبر أنظمة التسليح، بدرجة ما، الوجه الآخر للانفاق العسكري، فالمشتريات من أنواع الأسلحة المختلفة تستهلك القدر الأكبر من ميزانية الإنفاق العسكري، وإن كان ذلك يختلف من دولة الى أخرى بحسب نسبة بنود الانفاق العسكري الأخرى مثل انشاء البنية التحتية العسكرية من قواعد ومطارات ومعسكرات وانشاءات أخرى، ومن رواتب للأفراد ومكافآت للخبراء والمديرين والمستشارين. فهذه البنود تستهلك قدراً كبيراً من ميزانية النفقات العسكرية في بعض الدول، ومنها دول مجلس التعاون الست أعضاء النظام الخليجي.

وتعيش دول النظام الخليجي، منذ منتصف السبعينيات حالة من سباق على التسلح غير مسبوقة في تاريخها، نظراً لأن كل دولة من دول هذا النظام، صغيرة أكانت أم كبيرة، تعيش الهاجس الأمني وتشعر بدرجة أقل من الأمان، لذلك فهي تضاعف جهودها لمزيد من تكديس الأسلحة في ترسانتها العسكرية، اعتقاداً منها بأن هذا يكفي لردع الآخرين، لكن تراكم القدرات العسكرية زاد من الشعور بعدم الأمان، وأدى الى حلقة مفرغة من سباق التسلح لم تنته. لقد أصبحت دول النظام الخليجي مجبرة على التنافس من أجل المزيد والمزيد من القوة للحصول على الأمن، وأصبح سباق التسلح هو المبدأ الحاكم والمحدد لقرارات وسلوكيات هذه الدول، حيث لم يعد بإمكان أي دولة، بمفردها، ايقاف هذا السباق أو التحكم فيه، على رغم تكاليفه الباهظة، وعلى رغم وضوح مخاطره، بل إنه تسبب في اندلاع حربين مكلفتين خلال عقد واحد حتى الآن[٩٨].

هذا السباق على التسلح داخل النظام الاقليمي الخليجي غير مقتصر على الدول الثلاث الكبرى: ايران والعراق والعربية السعودية وحدها، بل إن الدول الصغيرة والصغرى هي الأخرى أطراف مشاركة في هذا السباق. فحجم الأسلحة التي كانت بحوزة هذه الدول في منتصف السبعينيات لا يمكن مقارنته بما أصبح لديها في منتصف الثمانينيات. كما أن حجم أسلحة منتصف الثمانينيات لا يمكن مقارنته هو الآخر بالحجم الضخم من الأسلحة المتنوعة والمتطورة التي امتلكتها في منتصف التسعينيات. ففي منتصف الثمانينيات، على سبيل المثال، كانت الدول الست أعضاء مجلس التعاون تمتلك ٨٨٣ دبابة مقاتلة و٧١٠ قطعة مدفعية و٣٩٢ طائرة مقاتلة و٤٩ هليكوبتر و٨ سفن سطح رئيسية و٣٥ زورقاً صاروخياً[٩٩]. أما في عام ١٩٩٦

---

(٩٨) عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٤٧.

(٩٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ١٥٥.

فكانت تمتلك ترسانة كبيرة ومتنوعة من أنواع الأسلحة البرية والبحرية والجوية كافة.

فدول مجلس التعاون الخليجي امتلكت في عام ١٩٩٦، وفقاً لأدق تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (لندن)، ما يعادل ٣٥,١٣ بالمئة من العدد الإجمالي للدبابات القتالية في دول النظام الإقليمي الخليجي و٧٤,٦٣ بالمئة من مدرعات المشاة، و٤٧,٣٣ بالمئة من ناقلات الجنود، و١١,٧٣ بالمئة من عربات الاستطلاع، و٣٣ بالمئة من قطع المدفعية، و٦٩,٢٣ بالمئة من الفرقاطات[١٠٠]، و٤٧,٦٦ بالمئة من الزوارق الصاروخية، و٥٠ بالمئة من كاسحات الألغام، و٤٨,٩٣ بالمئة من الطائرات المقاتلة، و٧٥,٩١ بالمئة من الهليكوبتر و١٠٠ بالمئة من طائرات الإنذار المبكر (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٩)).

هذا الحجم من الأسلحة الذي تمتلكه الدول الست أعضاء مجلس التعاون يعني أن توزيع الأسلحة بين دول النظام الخليجي يأخذ طابعاً انتشارياً، حيث باتت الدول الست تمتلك قدراً يعتد به من الأسلحة ومن أنواع متطورة، لكن على رغم ذلك، فإن القدر الأكبر من الأسلحة يتركز في الدول الثلاث الكبرى: العراق (بخاصة سنوات ما قبل حرب الخليج الثانية) وايران والعربية السعودية.

فهذه الدول الثلاث تمتلك وفقاً لتقديرات عام ١٩٩٦ ما يعادل ٨٩ بالمئة من العدد الإجمالي للدبابات المقاتلة لدى دول النظام الخليجي و٨٦,٣ بالمئة من مدرعات المشاة، و٩٠,٧ بالمئة من ناقلات الجنود، و٨٣,٤ بالمئة من المدفعية، و٦٤ بالمئة من القواعد البحرية، و٩٢,٣ بالمئة من الفرقاطات، و٧١ بالمئة من الزوارق الصاروخية، و٧٦,٦ بالمئة من الطائرات المقاتلة، و٣٠ بالمئة من الهليكوبتر، اضافة إلى امتلاكها ١٠٠ بالمئة من عدد المدمرات والغواصات وكاسحات الألغام وطائرات الإنذار المبكر (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٩)). وتحتكر هذه الدول امتلاك الصواريخ الباليستية (باستثناء عدد من صواريخ سكود ـ بي لدى الإمارات «قوة دبي»)[١٠١] وبعضها تتردد معلومات عن امتلاكه أسلحة كيماوية وبخاصة ايران والعراق (قبل تدمير أسلحته الكيماوية والصاروخية من قبل لجان التفتيش التابعة للأمم المتحدة بعد حرب الخليج الثانية)[١٠٢]، إضافة الى ما يشاع عن مساع ايرانية لامتلاك أسلحة نووية[١٠٣]، فضلاً

---

(١٠٠) حصلت البحرية على فرقاطة جديدة من الولايات المتحدة، وقد احتفل في التاسع من تموز/ يوليو ١٩٩٧ بإدخالها إلى الخدمة ضمن سلاح البحرية الأميري بعد إعطائها اسم «صبحة». انظر: الخليج، ١٠/٧/١٩٩٧.

(١٠١) IISS, *The Military Balance, 1996/97*, p. 149.

(١٠٢) كوردزمان، القدرات العسكرية الإيرانية، ص ١١٦ ـ ١١٩.

(١٠٣) Shahram Chubin, «Does Iran Want Nuclear Weapon?» *Survival*, vol. 37, no. 1 (Spring 1995), pp. 86-101, and David A. Schwarzbach, «Iran's Nuclear Puzzle,» *Scientific American*, vol. 276, no. 6 (June 1997), pp. 50-54.

عن امتلاكها القدرة التكنولوجية والقاعدة الصناعية المتطورة اللازمة لإنتاج بعض أنواع الأسلحة وتطوير وتحديث بعضها الآخر، كما هو الحال بالنسبة للعراق وايران.

وفق هذا التحليل يمكن القول ان توزيع القوة العسكرية يتركز بصفة أساسية في الدول الثلاث الكبرى: ايران والعراق والعربية السعودية. فهي صاحبة أكبر قوة بشرية عسكرية (٨٨,٨٢ بالمئة من إجمالي القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية في النظام الخليجي وفقاً لتقديرات عام ١٩٩٦)، وصاحبة أعلى انفاق عسكري (٧٩,٧٢ بالمئة من إجمالي الانفاق العسكري لدول النظام الخليجي في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩٤))، فضلاً عن تفردها بامتلاك أقوى وأحدث أنظمة التسليح، وتفردها بامتلاك الأسلحة غير التقليدية وبالذات الصواريخ الباليستية داخل النظام.

فالعراق استطاع أن يبني أقوى قوة عسكرية داخل النظام الخليجي على مدى عقد الثمانينيات، وأرسى دعائم بنية تحتية تكنولوجية هائلة جذبت اهتمام العالم، وبخاصة في مجال انتاج الصواريخ والأسلحة غير التقليدية[١٠٤]. ولم تكن صناعة الطائرات أقل اهمية في هذا الصدد، حيث أمكن للعراق أن يصنع وأن يجمع ذخائر جوية ونموذجاً من طائرات الإنذار المبكر، كما استطاع أن يمتلك قوة جوية متطورة أثبتت تفوقها أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية. ولم تكن الدفاعات الجوية العراقية أقل قوة، فأثناء حرب الخليج الثانية لم تتمكن غير الطائرة الشبح (ستيلث/ اف ١١٧) من اختراق منطقة بغداد بفضل شبكة صواريخ سام[١٠٥]. وعلى الرغم من كل التدمير الذي لحق بالصناعات والمنشآت والقدرات العسكرية العراقية، فإن العراق ما زالت لديه الإمكانات والمعرفة العلمية والتقنية التي يمكن أن تساعده على استئناف بناء قوته العسكرية في مرحلة لاحقة بعد رفع الحظر عنه، خصوصاً أنه ما زال يمتلك قوة عسكرية نظامية قوية تتمتع بمستوى عال من المرونة الاستراتيجية، وإن كانت القوات الجوية تعاني افتقاد قدرتها السابقة بسبب التدمير الذي لحق بالطائرات والمنشآت وبسبب الحظر الدولي المفروض الذي يحول دون تمكين العراق من إعادة تطوير هذه القوات[١٠٦].

ولذلك فإنه بعد التدمير الذي لحق بالقوة العسكرية العراقية، وعلى الرغم من

---

(١٠٤) حول تفاصيل التسلح العراقي غير التقليدي، انظر: رولان جاكار، **الأوراق السرية لحرب الخليج**، ترجمة محمد مخلوف (ليماسول: شركة الأرض للنشر المحدودة، ١٩٩١)، ص ١٣٩ ـ ١٥٧.

(١٠٥) زيف ماعوز، «الميزان العسكري في الشرق الأوسط، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥،» ترجمة وعرض محمد عبد القادر، **الاتحاد** (أبو ظبي)، ١٩٩٧/٥/١١.

(١٠٦) المصدر نفسه.

التطوير الملحوظ والتحديث الكبير في القوة العسكرية السعودية(١٠٧) فإن القوة العسكرية الإيرانية تبدو الآن الأقوى نسبياً من أي قوة خليجية أخرى، بل إنه، في ظل تحييد العراق، بات من الصعب على أي قوة خليجية أخرى ان تتصدى للقوة العسكرية الايرانية دون تدخل عسكري من القوى الغربية الحليفة، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد اهتمت ايران في السنوات الأخيرة اهتماماً شديداً بتطوير قدراتها العسكرية غير التقليدية، وكرّست لهذا الغرض الكثير من الموارد والجهود، واستطاعت على رغم الحظر العسكري الغربي المفروض عليها، أن تحصل على أسلحة وخبرات تكنولوجية من روسيا والصين وكوريا الشمالية، وأن تطور قدراتها الذاتية على انتاج وتطوير بعض الأسلحة، وبالذات الأسلحة القديمة التي تعاني نقصاً، بل افتقاد قطع الغيار اللازمة، وبخاصة الأسلحة الأمريكية التي حصلت عليها في عهد الشاه(١٠٨).

فإيران تملك أعداداً كبيرة من الصواريخ الباليستية مثل الصاروخ «سكود ـ بي»، ونسخه المعدلة المصنوعة في كوريا الشمالية، والذي يبلغ مداه من ٢٩٠ ـ ٣١٠ كلم ويزن رأسه الحربي ٨٠٠ كغم، والصاروخ الصيني «سي. اس.اس. ـ ٨»، كما نجحت بالحصول على منظومة صواريخ أحدث وأطول مدى مصنوعة في كوريا الشمالية تعرف باسم «سكود ـ سي» ويصل مداها الى ٥٠٠ كلم ويزن رأسها الحربي ٥٠٠ كغم. ويعتقد بعض الخبراء بوجود تعاون بين ايران وسوريا، وربما باكستان، للحصول على صاروخ ذي مدى أطول يسمى «نو ـ دونج ١» يصل مداه الى ١٠٠٠ كلم ويزن رأسه الحربي من ١٢٠٠ ـ ١٧٥٠ رطلاً من صنع كوريا الشمالية، والسعي ايضاً لإنتاج هذا الصاروخ(١٠٩).

وإلى جانب الصواريخ الباليستية تؤكد تقارير بعض الخبراء أن ايران باتت تملك قدرة كبيرة على انتاج الأسلحة الكيماوية تقدر بـ ٢٥ ـ ١٠٠ طن سنوياً، وأن هذه القدرات الكيماوية سوف تنمو باطراد، وستمنح ايران امكانيات جديدة لتخويف الدول الخليجية وردع الدول الغربية(١١٠). هناك أيضاً تأكيدات بأن إيران بدأت بتطوير أسلحة بيولوجية منذ عام ١٩٨٢(١١١)، لكن أمر الأسلحة النووية هو الذي يحظى

---

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) عاموس جلبوع، «الميزان العسكري في الشرق الأوسط، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥،» ترجمة وعرض محمد عبد القادر، الاتحاد، ١٨/٥/١٩٩٧.

(١٠٩) Cordesman, «Threats and Non-Threats from Iran,» pp. 271-273.

(١١٠) *Defense News* (27 September 1993), p. 23; *Washington Post:* 6/1/1992, p. A 22 and 3/9/1993, p. A 33, and *Journal of Commerce* (6 January 1993), p. 5 A.

(١١١) Anthony H. Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), pp. 71-118.

بالاهتمام الأكبر من جانب الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة التي تسعى بشتى السبل للحيلولة دون تمكين ايران من امتلاك هذا النوع من الأسلحة، وفقاً لتقديرات جوزيف ناي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الأمن الدولي[١١٢].

وإذا كانت لدى ايران مبرراتها ودوافعها لاعطاء كل الأولوية لامتلاك أسلحة غير تقليدية متطورة للردع واثبات المكانة الاقليمية في مواجهة أية تهديدات أو تحديات أمريكية أو اسرائيلية أو عراقية[١١٣]، فإنها لم تغفل عن تطوير ترسانتها من الأسلحة التقليدية كأسلحة دفاعية عن المصالح الايرانية. وكان التركيز الأساسي على سلاح الجو وسلاح البحرية دون اهمال بالطبع للأسلحة البرية والدفاع الجوي.

بالنسبة لسلاح الجو، فإن الاهتمام متركز على كيفية تعويض الخسائر الناجمة عن حظر توريد الأسلحة الامريكية وقطع الغيار لإيران، وهو الحظر الذي أصاب أغلب الطائرات الإيرانية ذات الصنع الأمريكي بالعطب. ثم كان الاهتمام بالبحث عن مصادر اخرى بديلة للسلاح الغربي للحصول على طائرات جديدة وقطع غيار ومعارف تكنولوجية لتطوير الأسلحة الإيرانية التي هي في حاجة الى تحديث وتطوير. ووجدت إيران ضالتها في روسيا والصين وكوريا الشمالية. فحصلت من روسيا على طائرات من طراز «ميغ ٢١ و٢٩» و«سوخوي» و «تي ـ يو ٢٢ إم» و «تي يو ـ ٢٦». كما حصلت على طائرات أخرى من الصين، واتجهت الى ضم الطائرات العراقية التي فرت الى إيران أثناء حرب الخليج الثانية للخدمة في سلاح الجو الإيراني. ويقدر عدد هذه الطائرات بين ١٠٦ و ١٣٩ طائرة، لكن الأرجح أنها ١١٢ طائرة. لكن يشير الخبراء الى أنه حتى لو حصلت إيران على المزيد من الطائرات ذات الكفاءة العالية من طراز «ميغ ـ ٢٩» و«سوخوي ـ ٢٤، ٢٧، ٢٥» و«ميغ ـ ٣١»، فإن قوة وفعالية سلاح الجو الإيراني ستظل محدودة لأنها في حاجة الى تحسين مستوى التدريب والتكنولوجيا في مجموعة واسعة من المجالات، مثل ضرورة الحصول على أحد أنظمة الانذار والسيطرة الجوية المحمولة جواً (أواكس)، وصواريخ جو ـ جو الحديثة لاستبدال العتاد الأمريكي، والحصول على الطائرات الحديثة التي تطير من دون طيار، وإجراءات محسنة للقيام بالتشويش الالكتروني وتكنولوجيا تزويد الطائرات بالوقود[١١٤].

أما بالنسبة للقوة البحرية النظامية والقوات البحرية للحرس الثوري، فإن ايران استطاعت في السنوات الأخيرة أن تحقق تقدماً كبيراً في أنظمة التسليح والتدريب من خلال اجراء العديد من المناورات.

(١١٢) Testimony before the Senate Foreign Relations Committee, Subcommitte on Near Eastern and South Asian Affairs, 2 March 1995.

(١١٣) Chubin, «Does Iran Want Nuclear Weapon?» pp. 86-89.

(١١٤) Cordesman, «Threats and Non-Threats from Iran,» pp. 241-246.

ويرجع التقدم الكبير في البحرية الإيرانية الى إضافة أنواع متطورة من الأسلحة الى جانب القوة البحرية التقليدية أكسبتها الفعالية والقوة. أهم هذه الأنواع الجديدة هي الغواصات، والزوارق السريعة، وصواريخ سيلكورم. فإلى جانب عدد من الغواصات الصغيرة التي حصلت عليها ايران من كوريا الشمالية، فإنها حصلت على غواصتين روسيتين متطورتين من طراز «كيلو» وتعاقدت على غواصة ثالثة من الطراز نفسه. وهذه الغواصات تمنح ايران القدرة على استخدام مياه الخليج العربي وخليج عُمان وتقلل تعرضها لهجمات الطائرات والسفن، ويمكنها صغر حجمها من الاختباء في المياه الضحلة بالقرب من مضيق هرمز، ويمكن استخدامها لإطلاق الطوربيدات أو زرع الألغام قرب الموانىء أو في طريق الناقلات البطيئة(١١٥). ويملك سلاح بحرية الحرس الثوري أحد أضخم قدرات الحرب غير التقليدية من القوات البحرية في العالم، فهو يستخدم العديد من القوارب الدورية السريعة، والعديد من الصواريخ المضادة للسفن من طراز «سيكلورم سي. اس. اس. ـ ٢» الصينية الصنع(١١٦).

هذه الأشكال الجديدة من القوة البحرية تقدم لإيران القدرة على التهديد الضمني والصريح لشحنات النفط في الخليج ولدول النظام الخليجي الأخرى. وإذا كانت هذه القوة الايرانية البحرية لا تستطيع تحدي البحرية الأمريكية، فانها ـ وفق ما يعتقد الخبراء ـ تستطيع استخدام انظمة مثل الصواريخ المضادة للسفن والألغام والغواصات كي تهدد، على الأقل، حرية حركة الولايات المتحدة وقدرتها على نشر قطعها البحرية الكبيرة، مثل حاملات الطائرات في الخليج. كما أن ايران يمكنها ان تستفيد من طول خطوط الملاحة في الخليج لمد قدرتها على شن ضربات بحرية أو جوية من مواقع تقع على طول الخليج العربي وخليج عُمان بكاملهما(١١٧).

وفق هذه التحليل لتوزيع القوة العسكرية يمكن القول إن هذه القوة موزعة بصفة أساسية بين الدول الثلاث الكبرى إيران والعراق والعربية السعودية، وأنه مع تحييد القوة العراقية منذ حرب الخليج الثانية باتت ايران هي القوة العسكرية الأقوى، وأن توازن القوى أصبح يعاني اختلالاً في غير صالح الدول العربية أعضاء النظام الإقليمي الخليجي.

رابعاً: توزيع القوة المعنوية

من الصعب إخضاع القوة المعنوية للقياس الكمي لأنها في الأساس قوة رمزية أكثر منها قوة مادية ملموسة، وتتركز في إرادة البحث عن المكانة والمنزلة. ويمكن

---

(١١٥) *Washington Times*, 16/1/1992, p. G 4, and *Defense News* (17 February 1992), p. 1.

(١١٦) Cordesman, «Threats and Non-Threats from Iran,» pp. 261-262.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

القول، بشكل عام، ان القوة المعنوية هي محصلة أو عائد توظيف القدرات والامكانيات الوطنية.

وتتفاوت القوة المعنوية من دولة الى أخرى بقدر ما تمتلكه كل دولة من قدرات وامكانيات ومختلف عناصر القوة، وبقدر ما يتوافر لديها من خبرات وكفاءات بشرية ومعارف علمية لتوظيف قدراتها وامكانياتها الوطنية، وبقدر ما تمتلك من ارادة سياسية وطنية لتوظيف هذه القدرات والامكانيات لاكتساب المكانة والمنزلة على المستويين الاقليمي والدولي. ويعتبر عامل الإرادة العامل الحاسم في بروز أو خفوت القوة المعنوية للدولة. فالعالم يشهد دولاً تمتلك قدرات مادية هائلة، وبخاصة القدرات الاقتصادية والتكنولوجية، لكنها تفتقر الى القوة المعنوية الموازية لعزوفها عن المشاركة في السياسة الدولية. وعلى العكس يعرف العالم دولاً قدراتها المادية محدودة، لكنها تمتلك إرادة سياسية قوية واصراراً ودأباً على امتلاك المنزلة والمكانة(١١٨).

ولأن مسألة الإرادة هذه يصعب اخضاعها للتحليل الكمي، فسوف نكتفي في دراسة توزيع القوة المعنوية داخل النظام الاقليمي بتحليل عناصر القوة المعنوية التي توظفها كل دولة لاكتساب المكانة والمنزلة.

١ ـ عناصر القوة المعنوية الإيرانية

تتميز إيران اكثر من غيرها من دول النظام الاقليمي الخليجي بامتلاك عناصر أو مصادر متنوعة للقوة المعنوية، أهمها العامل التاريخي وعامل القوة الجيوستراتيجية والقوة المادية والعسكرية، والعامل الايديولوجي أو العقائدي. وقد اختلف توظيف ايران لعوامل القوة هذه باختلاف النظام السياسي الحاكم وطبيعته وأولوياته.

فقد أعطى النظام الامبراطوري في عهد الشاه محمد رضا بهلوي أهمية قصوى للعامل التاريخي ولعوامل القوة الجيوستراتيجية والمادية والعسكرية، واهتم، بدرجة أقل، بالعامل العقائدي أو الديني(١١٩)، نظراً لأن الشاه لم يجعل الدين مصدراً رئيسياً من مصادر الشرعية السياسية لنظامه ولعدائه الشديد مع رجال الدين الذين خاضوا أعنف المواجهات ضد نظامه طيلة عقدي الستينيات والسبعينات، وانتهى الأمر

(١١٨) في مقابلة تلفزيونية بمحطة راديو وتلفزيون العرب .A. R. T عقب انتهاء خدمته كسكرتير عام للأمم المتحدة قال الدكتور بطرس غالي إن أهم شيء خرج به من تجربته في الأمم المتحدة أن مشاركة أي دولة في الشؤون الدولية العامة تتوقف على ما لديها من إرادة سياسية للمشاركة وليس فقط على ما تمتلكه من عوامل القوة، وأرجع ضعف الأمم المتحدة وسيطرة الولايات المتحدة عليها إلى ضعف المشاركة الدولية.

(١١٩) سعيد باديب، العلاقات السعودية ـ الإيرانية، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٣ (بيروت: دار الساقي؛ لندن: مركز الدراسات الإيرانية العربية، ١٩٩٤)، ص ١٠٣.

بنجاحهم بإسقاط هذا النظام عام ١٩٧٨[١٢٠].

حرص الشاه طيلة سنوات حكمه، وبالذات منذ أن جعل هدفه الرئيسي وراثة الدور البريطاني في الخليج مع بداية عقد السبعينيات، على أن يربط بين نظامه وأمجاد الامبراطورية الفارسية الغابرة ورموزها التاريخية الشهيرة، وبالذات شخصية قورش، حتى وصل الأمر الى استبدال التقويم الايراني ليبدأ بيوم تأسيس الامبراطورية الفارسية على يد قورش «المجوسي» بدلاً من التقويم الهجري الإسلامي، واستبدال اسم عائلته من «محمد رضا خان» إلى «محمد رضا بهلوي» وهو أحد أسماء المجوسية الفارسية القديمة[١٢١].

ولإشهار هذه التحولات وابراز أهميتها، عمد الشاه الى اجراء احتفالات باهظة التكاليف ومغرقة في بذخها لاحياء أمجاد المجوسية والامبراطورية الفارسية القديمة، وكان أشهرها الاحتفال بأعياد «بيرسيبولس» يوم ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢. في هذا الاحتفال كان الشاه أكثر صراحة ووضوحاً في التوحد مع الامبراطورية الفارسية، وأكثر حرصاً على استدعاء التاريخ الفارسي القديم ورموزه لإظهار التمايز الإيراني من دول الجوار الإسلامية في الخليج[١٢٢].

في هذا الاحتفال خاطب الشاه التاريخ وخاطب الشعب الايراني، وخاطب «قورش» مؤسس الامبراطورية الفارسية بقوله: «مرحى شعب ايران العظيم النبيل مؤسس وباني تاريخها المجيد، مرحى قورش مؤسس الامبراطورية الفارسية وبطل تاريخ الانسانية الخالد. في هذا اليوم التاريخي الذي تجدد فيه الأمة ولاءها لماضيها التليد أدعو أنا شهنشاه إيران التاريخ ليشهد بأننا أحفاد قورش وورثته قد وفينا بالعهد الذي قطعناه قبل ٢٥٠٠ عام وظللنا مخلصين لمهمتنا ووضعنا حضارتنا في خدمة السلام والمحبة»[١٢٣].

وبقدر ما وظف الشاه التاريخ وبالذات مسألة أمجاد ٢٥٠٠ سنة منذ تأسيس الامبراطورية الفارسية والتوحد بها لاكتساب مكانة مميزة وسط الدول المجاورة وبين

---

(١٢٠) هوليداي، **مقدمات الثورة في إيران**، ص ٥٧ ـ ٨٩.

(١٢١) فريدون هويدا، **سقوط الشاه محمد رضا بهلوي** (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢)، ص ٧٦.

(١٢٢) يقول محمد حسنين هيكل في وصف هذا الاحتفال أنه كان يتسم بالعظمة البالغة بين أطلال عاصمة الاخمينيين السابقة «بيرسيبلوس» وحضره ستة وثمانون ملكاً وأميراً ورئيس دولة، إضافة إلى خليط غريب من أصحاب الصحف والكتاب وتجار السلاح وأصحاب رؤوس الأموال. انظر: محمد حسنين هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٢٥ ـ ١٢٧.

(١٢٣) هويدا، المصدر نفسه، ص ٧٦.

دول العالم بإظهار ايران كدولة عريقة وصاحبة حضارة تاريخية مميزة، سعى الشاه الى توظيف العامل الجيوستراتيجي والقوة المادية والعسكرية لإيران لاكتساب المزيد من المكانة والأهمية. ووظف هذه المصادر للقوة على المستوى الاقليمي لفرض ايران كقوة اقليمية مسيطرة، كما وظفها على المستوى الدولي مستغلاً مناخ الحرب الباردة لإكساب ايران مكانة مميزة بالنسبة للكتلة الغربية، وبالذات بالنسبة للولايات المتحدة، للحصول على أكبر دعم عسكري، مستغلاً الجوار الايراني مع الاتحاد السوفياتي، وأهمية الدور الإيراني لحماية المصالح النفطية الأمريكية في الخليج[١٢٤].

فباعتماده وكيلاً إقليمياً للولايات المتحدة في الخليج بعد الانسحاب البريطاني، حصل الشاه على مساعدات عسكرية أمريكية مميزة، وأقام علاقات تعاون وثيق على المستويات التسليحية والأمنية والاستخباراتية مع الولايات المتحدة[١٢٥]، ووظف هذه القدرات لخدمة أطماع التوسع الايراني في الخليج بتأكيد احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى والتدخل في معادلة العلاقات الاقليمية الخليجية بفرض إبعاد البحرين عن عضوية اتحاد الإمارات، والظهور بمظهر القوة الاقليمية الكبرى المسيطرة[١٢٦].

وعلى الرغم من عداء الشاه للدين ورجاله، فإنه لم يتوان عن استخدام الدين كورقة ضغط على الدول الخليجية المجاورة التي فيها أغلبية شيعية (العراق والبحرين) والتي فيها أقلية شيعية (العربية السعودية والكويت والإمارات)، بل إنه توسع في استخدام الجاليات الايرانية المهاجرة أو العاملة في الدول الخليجية للضغط على النظم الحاكمة فيها بما يخدم الأهداف والسياسات الإيرانية.

وبعد سقوط نظام الشاه الامبراطوري وقيام نظام الجمهورية الإسلامية حدث تبدل في أولويات ومكانة عوامل القوة المعنوية. فقد أعلى النظام الجديد من شأن العامل الديني واعتبر نظامه السياسي الإسلامي مصدر تفاخره الأساسي، واحتلت القوة العسكرية والجيوستراتيجية الايرانية المرتبة الثانية وتراجع كثيراً العامل التاريخي، وبالذات من منظوره المجوسي ـ الفارسي، كما تراجع العامل القومي الذي حرص الشاه على إحيائه والتفاخر به، حيث أعطى نظام الجمهورية الإسلامية الأولوية للدعوة

---

(١٢٤) مايكل كلير، إيران، ١٩٠٠ ـ ١٩٨٠: الثورات المعاصرة، القوى السياسية والاجتماعية، دور الدين والعلماء، التسلح وسياسة التوكيل (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٧٤.

(١٢٥) أوصى الشاه في عام ١٩٧٠ وأعقابه على معدات عسكرية بقيمة عشرين مليار دولار من الولايات المتحدة، بينما وصف أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي هذا التوجه بأنه أسرع عملية لبناء القوة العسكرية في ظروف السلم لأي دولة في تاريخ العالم. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٦، ٢٦٨ و٢٧٢.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

الإسلامية العالمية، وحارب ما أسماه بالميول القومية التي شوهت ثقافة إيران ما قبل الثورة الإسلامية(١٢٧).

على رغم هذا التبدل في الأولويات يلاحظ المراقبون وجود درجة من التواصل في الرؤى والسياسات بين نظام الجمهورية الاسلامية والنظام الامبراطوري السابق، وبالذات فيما يتعلق بالخبرة التاريخية الإيرانية في توظيف القوة العسكرية والجيوستراتيجية لإيران، حيث انتهج نظام الجمهورية الاسلامية السياسات القومية الإيرانية نفسها فيما يتعلق بنزعة السيادة والسيطرة على الخليج والتصدي للنفوذ الأجنبي، وأبدى اقتناعه بالخبرة التاريخية الايرانية القائلة بأن في كل مرة كانت تنكفىء فيها ايران على نفسها كانت تزداد ضعفاً، وكانت تزداد احتمالات تعرضها للتفكك، والاحتلال من القوى الاجنبية، أما إذا ما امتلكت القوة لفرض وجودها وسيطرتها الاقليمية في الخليج وتصدت للنفوذ الأجنبي كانت قوتها ووحدتها الوطنية تزداد صلابة ورسوخاً(١٢٨)، ولذلك حرص النظام الإسلامي على تقوية النفوذ الايراني في الخليج والتصدي للوجود الأجنبي واعلاء شأن القوة العسكرية الإيرانية والتباهي بها(١٢٩).

لكن التفاخر الايراني الأقوى في عهد الجمهورية الاسلامية يتركز في نظام الحكم الإسلامي، إذ ان الإمام الخميني يتحدث في وصيته التي تركها قبل وفاته، عن عقد مقارنة بين حال المسلمين في ظل الجمهورية الإسلامية الايرانية وحال المسلمين في عهد الرسول ﷺ وعهد صحابته، والقول: «أنا أدّعي بجرأة أن شعب إيران وجماهيره المليونية في العصر الحاضر أفضل من شعب الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وشعب الكوفة والعراق في عهد أمير المؤمنين والحسين بن علي صلوات الله وسلامه عليهما»(١٣٠)، وامتد الأمر ليصل الى اعتبار آية الله الخامنئي أن الجمهورية الإسلامية الايرانية والإسلام صنوان، وأن هزيمة ايران تتسبب تلقائياً، على حد تعبيره، في هزيمة الإسلام، لأن «ايران هي أم القرى

---

(١٢٧) Hunter, «Gulf Security: An Iranian Perspective,» pp. 39-40.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٤ - ٣٦.

(١٢٩) جاء على لسان الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ ما نصه: «ان الأمن في الخليج مسؤولية بحريتنا الشجاعة الباسلة»، وقبله صرح قائد البحرية الإيرانية رداً على زيارة قائد قوة التدخل العسكري السريع الأمريكية لدول الخليج العربية: «نظراً لأن إيران هي أقوى بلد في المنطقة فإنها عازمة على حماية الأمن الإقليمي على نحو ما دافعت عن أمن مياه الخليج «الفارسي» وبخاصة مضيق هرمز الاستراتيجي». انظر: المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١٣٠) روح الله الخميني، **الوصية الخالدة، الترجمة العربية للوصية السياسية الإلهية لقائد الثورة الإسلامية الكبير، مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران** (بيروت: مكتب وكلاء الإمام الخميني في المسائل الشرعية والأمور الحسبية، [د. ت.])، ص ٣٠.

وهي مقر الولاية الحقيقية للإسلام»[١٣١].

وقد ترتب على هذه الرؤى الايرانية للنظام السياسي الإسلامي في ايران حرص القيادة الإيرانية على امتلاك ايران الاسلامية «القوامة السياسية» في محيطها وعلى العالم، ويحملها مسؤولية محاربة المستكبرين (اي التبرؤ منهم)، ودعم المستضعفين (أي موالاتهم). هذه القناعة أخذت تعرف في فقه الثورة الإسلامية الإيرانية باسم «نظرية التبري والتولي» أو نظرية تصدير الثورة، وجسدتها أدبياتها القانونية والرسمية[١٣٢].

ووفقاً لهذا الإدراك لم تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية نفسها مسؤولة فقط عن الاقليات الشيعية في العالم، بل اعتبرت نفسها صاحبة دعوة اسلامية عالمية وزعيمة للعالم الإسلامي، إذ لم ترغب في أن يقتصر أنصارها ومؤيدوها على العالم الشيعي الذي يمثل أقلية في العالم الإسلامي، بل دعت الى عالم مشحون بشحنة سياسية عالمية، وحرضت «المستضعفين» ضد «المستكبرين»، أو بعبارة أخرى دعت «المؤسسة الشعبية» للثورة ضد «المؤسسة الرجعية». وأعلنت أن نموذجها الإسلامي هو نموذج ثوري مناهض للغرب وللأنظمة الاخرى التي تستخدم الدين لتعزيز الوضع القائم الذي يخدم مصالحها الخاصة على حساب شعوبها. وبسبب هذا التوجه وجدت ايران نفسها في مواجهة مباشرة مع العربية السعودية حول الزعامة الإسلامية[١٣٣].

٢ ـ عناصر القوة المعنوية السعودية

تمتلك العربية السعودية مصادر مميزة للقوة المعنوية ارتكزت عليها في ممارسة نفوذها والقيام بدور القوة الأكبر داخل اطار مجلس التعاون الخليجي، وفي المنافسة على الزعامة داخل النظام الاقليمي الخليجي.

وتتركز عناصر القوة المعنوية للعربية السعودية بصفة أساسية في العوامل الدينية والتاريخية، لكن العربية السعودية استطاعت توظيف قدراتها النفطية والمالية المتفوقة لاكتساب المزيد من مصادر القوة المعنوية وازدياد المكانة على المستويين الاقليمي

---

(١٣١) نيفين مسعد، «الرؤية الإيرانية لأمن الخليج،» في: عبد المنعم المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٩٧.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

(١٣٣) Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, Adelphi Papers; no. 304 (Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1996), pp. 14-15.

والعالمي(١٣٤)، كما أنها وظفت مكانتها العالمية وبالذات علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة لاكتساب المزيد من المكانة داخل النظام الاقليمي الخليجي.

فقد استخدمت العربية السعودية «دبلوماسية المساعدات» لاكتساب مزيد من المكانة والمنزلة. ففي السنوات من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٨٧ احتلت العربية السعودية موقع خامس دولة على المستوى العالمي بين الدول المانحة للمساعدات الخارجية بنسبة ٣,٤٢ بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي عام ١٩٨٧. وقد ساعدها ذلك على التأثير في التطورات السياسية الإقليمية. فقد أعاقت الاصلاحات السياسية في البحرين عام ١٩٧٥، وساعدت عُمان مالياً على هزيمة ثورة ظفار، ودعمت الجهود الحربية العراقية ضد ايران في سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية(١٣٥). كما أن اتساع نطاق المكانة السعودية خارج نطاق النظام الإقليمي على المستويين العربي والعالمي الناتجة من «دبلوماسية المساعدات» ومن قوتها النفطية وظفته العربية السعودية لامتلاك مزيد من عناصر القوة المعنوية والمكانة داخل النظام الإقليمي الخليجي.

وعلى الرغم من أهمية هذه العناصر المميزة في القوة المعنوية للعربية السعودية، إلا أن العامل الديني والتاريخي هو محور ارتكاز هذه القوة. فالعلاقات التاريخية بين الدولة السعودية وأغلب مشيخات الخليج في مرحلة ما قبل تكوين الدول الحديثة، والانسحاب البريطاني من الخليج، والارتباط المذهبي بين العربية السعودية وبعض هذه المشيخات، والتداخل القبلي، كلها عوامل أكسبت العربية السعودية مكانة خاصة في علاقاتها الاقليمية(١٣٦). ويأتي العامل الديني بصفته المصدر الرئيسي للقوة المعنوية السعودية ليكسبها مكانتها المميزة كزعيمة في العالم الإسلامي وليس داخل حدود النظام الاقليمي فقط.

وتكتسب العربية السعودية هذه الزعامة من مصدرين: **أولهما** ارتكاز النظام السياسي السعودي على الإسلام والشريعة الإسلامية، حيث إن هذا النظام لا يحكمه دستور مكتوب على النحو الشائع في الأنظمة السياسية الأخرى، بل يحكمه القرآن الكريم. فالدستور في العربية السعودية هو القرآن(١٣٧)، وإن كان النظام الأساسي

---

(١٣٤) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ١٣١.

(١٣٥) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, pp. 65-66.

(١٣٦) حول هذه العلاقات التاريخية بين السعودية ومشيخات الخليج، انظر: فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٣ و٣٠٣ ـ ٣٥٢.

(١٣٧) جون س. ولينكسون، حدود الجزيرة العربية: قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة مجدي عبد الكريم (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ١٨ ـ ٣٣.

الذي صدر حديثاً يعد بمثابة دستور. وتأخذ العربية السعودية دون غيرها من الدول الإسلامية الأخرى بالتقويم الهجري وتلتزم المذهب الوهابي[١٣٨]. وثانيهما وجود الحرمين الشريفين: المسجد الحرام في مكة المكرمة، والمسجد النبوي في المدينة المنورة.

والمصدر الثاني هو الأساس في دور الزعامة في العالم الإسلامي الذي تحرص عليه العربية السعودية، بينما يقتصر دور العامل الأول، أي إسلامية النظام السياسي، على اكساب هذا الدور الزعامي مصداقيته المطلوبة.

ويرجع هذا الدور تاريخياً الى نجاح الملك عبد العزيز بن سعود مؤسس الدولة السعودية الحديثة بأن يضم الى مملكته الأماكن المقدسة في مكة ثم المدينة عام ١٩٢٦[١٣٩]، وهو النجاح الذي تزامن مع سقوط الخلافة الإسلامية التركية بهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وقيام الجمهورية التركية العلمانية. في ذلك الوقت أعلن الملك عبد العزيز أنه لا يعتزم إعلان نفسه خليفة للمسلمين وأكد أهمية الحرمين الشريفين بالنسبة للمسلمين جميعاً، ودعا الى عقد مؤتمر اسلامي يناقش فيه المسلمون جميعاً مستقبل المدينتين المقدستين مكة والمدينة. وعقد المؤتمر فعلاً في مكة في موسم حج عام ١٩٢٦ وحضره ممثلون عن مختلف الأقطار الإسلامية باستثناء مصر، وانتهى هذا المؤتمر بقرارين[١٤٠]:

أولهما: حصول الملك عبد العزيز على مبايعة العالم الإسلامي له باعتباره أميناً على الأماكن المقدسة بما يعنيه ذلك من خدمتها والمحافظة عليها وحمايتها.

وثانيهما: مسؤولية الملك عبد العزيز عن تأمين طرق الوصول الى الأماكن المقدسة لكل زائر مسلم يريد الحج والعمرة أو هما معاً، وكذلك مسؤوليته عن توسيع تلك الأماكن لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الحجاج والزوار.

منذ ذلك التاريخ والعربية السعودية تعتبر نفسها مخولة أو لديها توكيل اسلامي بالزعامة الاسلامية، ولذلك كانت المواجهة العنيفة حتمية مع نظام الجمهورية الإسلامية في ايران، الذي لم يكتف بمنافسة العربية السعودية على الزعامة الإسلامية، بل اتجه الى التشكيك في مصداقية نظام الحكم السعودي كنظام اسلامي[١٤١]. واتسعت الحملة الايرانية الى درجة التشكيك في قدرة العربية السعودية على رعاية الحرمين الشريفين،

---

(١٣٨) باديب، **العلاقات السعودية ـ الإيرانية، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٣**، ص ٤٥ ـ ٤٧.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(١٤١) Chubin and Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, pp. 15-17.

والدعوة الى تشكيل لجنة اسلامية تتولى الإشراف على مكة والمدينة[١٤٢].

هذا التشكيك دفع العربية السعودية الى شن هجوم مضاد لحماية زعامتها الإسلامية وللتشكيك أيضاً في «مزاعم» الزعامة الإسلامية الإيرانية. والاجتماع الذي عقده وزراء إعلام ست دول خليجية في الرياض في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، هي الدول التي شكلت مجلس التعاون الخليجي فيما بعد، وما قرره هذا الاجتماع من مقررات، يعتبر من أبرز الردود السعودية لمواجهة حملات التشكيك الايرانية. في هذا الاجتماع قرر الوزراء التقليل من شأن المعلومات الواردة من طهران حول نجاحات الثورة الإسلامية، وتجريد هذه الثورة من صفة الثورة الإسلامية الى ثورة شيعية خالصة، والاتجاه الى تقليص مكانتها الى مجرد ثورة إيرانية فقط، أي لا تخص الشيعة العرب، ثم التمادي في التقليص بتصويرها ثورة لفصيل واحد من الشيعة الايرانيين والتركيز على الخلافات القائمة بين آية الله الخميني وآية الله شريعة مداري[١٤٣]. ثم اتسع الهجوم السعودي المضاد ليشمل تقليص أعداد الحجاج الايرانيين بقرار من وزراء خارجية الدول الإسلامية خلال اجتماعهم في عمّان عام ١٩٨٨ إلى ١ بالمئة من سكان ايران[١٤٤]، والتصدي لمظاهرات الحجاج الايرانيين، إضافة الى تكثيف الاهتمام بالحرمين، والحرص الشديد على اظهار ذلك عالمياً. ولم يكن اهتمام وحرص الملك فهد على حمل لقب «خادم الحرمين الشريفين» خارج نطاق هذه المواجهة.

٣ ـ عناصر القوة المعنوية العراقية

تتمثل القوة المعنوية العراقية بصفة أساسية في الايديولوجيا البعثية كايديولوجيا قومية حمّلت العراق بموجبها دوراً أساسياً في الدفاع عن قضيتين عربيتين رئيسيتين هما: قضية فلسطين، وقضية عروبة الخليج[١٤٥]. لكن العراق استطاع توظيف ثلاثة مصادر أخرى لاكتساب المزيد من القوة المعنوية هي: موقع العراق الجيوستراتيجي على البوابة الشرقية للوطن العربي وقوة العراق العسكرية، والعامل الديني، ثم العامل النفطي.

فالايديولوجيا البعثية الحاكمة في العراق، بما ترتكز عليه من مبادىء وأهداف، أهمها مبدأ وحدة الأمة العربية وحقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وأن تكون

---

(١٤٢) باديب، المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨١.

(١٤٣) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 43.

(١٤٤) باديب، المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(١٤٥) محمد رشيد الفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي (الكويت: رابطة الاجتماعيين، ١٩٦٧)، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٢.

حرة في توجيه مقدراتها، وأهداف الوحدة والحرية والاشتراكية، أعطت للعراق حقوقاً وحملته مسؤوليات، أعطته حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الأخرى من منطلق وحدة الهموم العربية ووحدة المصلحة، ومن منطلق الايمان بأن الوطن العربي للعرب، ولهم وحدهم حق التصرف بشؤونه وثرواته وتوجيه مقدراته، وحملته مسؤولية ذات أبعاد ثلاثة: النضال ضد الاستعمار الأجنبي لتحرير الوطن العربي تحريراً مطلقاً كاملاً، والنضال لجمع شمل العرب كلهم في دولة مستقلة واحدة والانقلاب على الواقع الفاسد انقلاباً يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية(١٤٦).

لذلك، فإنه الى جانب حرص العراق على تأكيد مسؤوليته في تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية، فإنه جعل من نفسه حامياً لعروبة الخليج ومدافعاً عن تحريره من الاستعمار والنفوذ الاجنبي ودعم حركة التحرر الوطني في أقطار الخليج(١٤٧). واكتسب العراق بهذا الدور مكانة مميزة داخل النظام الاقليمي الخليجي كقوة مناوئة للنفوذ الغربي والايراني ولتحالف بعض النظم الحاكمة في الأقطار العربية الخليجية مع الغرب أو مع ايران(١٤٨).

واكتسب العراق قوة معنوية موازية بتوظيف موقعه الجيوستراتيجي باعتباره البوابة الشرقية للوطن العربي، وباعتباره عمقاً استراتيجياً للأمة العربية ومن بينها دول الخليج العربية(١٤٩). وقد تجلى هذا المفهوم في سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية التي تزامن اندلاعها مع تزايد الخطر الثوري الايراني على النظم الحاكمة في دول الخليج العربية أعضاء النظام الاقليمي الخليجي، حيث ركز الإعلام العراقي على تصوير العراق على أنه الحصن والدرع الواقي لمجتمعات دول الخليج من الخطر الإيراني. وكان إطلاق اسم «قادسية صدام» على هذه الحرب ذا مغزى واضح أراد به العراق أن يزيد من رصيده كقوة فاعلة وأساسية على المستويين الخليجي والعربي(١٥٠).

---

(١٤٦) علي حسن مجيد، التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي، سلسلة دراسات؛ ٢٣٧ (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام؛ دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠)، ملحق «دستور حزب البعث العربي الاشتراكي»، ص ٢٠٧ ـ ٢١١.

(١٤٧) الفيل، المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

(١٤٨) رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١ (بيروت: دار النهار، الخدمات الصحافية، ١٩٧٣)، ص ٢٩٦. وهناك رؤية سلبية لهذا الدور العراقي باعتباره دوراً عدوانياً. انظر: James A. Bill, «The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension,» in: Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability*, pp. 104-105.

(١٤٩) Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World*, pp. 200-201.

(١٥٠) Graz, *The Turbulent Gulf*, p. 32.

وعلى ضوء هذا المسعى كان التركيز على أن موقف العراق من تلك الحرب هو «دفاع عن الأمة العربية وحقوقها القومية المشروعة وكرامتها وأمجادها»، وأن العراق يقاتل «نيابة عن التاريخ في ماضيه وحاضره ومستقبله بوحي من عقيدة البعث العظيم»، وأن «قادسية صدام» جاءت فاتحة نهوض الأمة العربية وباكورة الفتح الجديد لتحرير الإنسان العربي(١٥١). والهدف الأساسي من ذلك هو إكساب العراق قدراً أكبر من المنزلة والمكانة خليجياً وعربياً، وتصوير الدور العراقي على أنه الدور المركزي في صياغة القرار السياسي الخليجي والعربي.

إلى جانب هذين المصدرين وظف العراق عامل الدين كمصدر من مصادر قوته المعنوية على رغم غلبة طابع العلمانية على ايديولوجيته السياسية التي ترتكز على مفهومي العروبة والعلمانية(١٥٢). فالملاحظ أن البعث العراقي أخذ يعطي للدين مكانة مميزة في أدبياته الحديثة، على خلاف النص الأصلي لدستور حزب البعث العربي الاشتراكي الذي خلت مواده من أي مادة خاصة بالدين(١٥٣). وقد برز هذا الاهتمام بصفة خاصة في السنوات التي أعقبت قيام الثورة الإسلامية في ايران والاضطرابات التي شهدتها مدن النجف وكربلاء والكاظمية ومدينة الثورة والناصرية وأماكن أخرى ووصلت ذروتها بإعدام السيد محمد باقر الصدر وشقيقته في الثامن من نيسان/ ابريل ١٩٨٠(١٥٤). وزادت حرب العراق مع ايران من حرص السلطات العراقية على استخدام الورقة الدينية.

وكان توظيف العراق للعامل الديني يرجع لسببين: **الأول** نزع الولاية الإيرانية عن شيعة العراق بخاصة، وشيعة البلدان العربية الخليجية الأخرى بصفة عامة، وإظهار العراق على أنه صاحب دور مميز ومنافس للدور الايراني في هذا الشأن حيث تقع العتبات الشيعية المقدسة في الأراضي العراقية، وحيث يشكل الشيعة حوالى

---

(١٥١) أسعد غوثاني، قادسية صدام والنهوض القومي، السلسلة الإعلامية؛ ١٢١ (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١)، ص ٦٢.

(١٥٢) Graz, Ibid., pp. 30-31.

(١٥٣) انظر نص دستور حزب البعث العربي الاشتراكي في: مجيد، التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي، ص ٢٠٧ ـ ٢١٨، وانظر في التحول البعثي إلى إعطاء العامل الديني أهمية كبيرة في أدبيات الحرب: ميشيل عفلق، في سبيل البعث، ط ٥ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ١١٩ و١٢٤ ـ ١٢٥، ومحمد محمود ربيع، الأيديولوجيات السياسية المعاصرة: قضايا ونماذج (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٧٩)، ص ٩٨ ـ ١١١.

(١٥٤) خليل علي حيدر، «العمامة والصولجان،» الحلقة ١٣، الخليج، ١٩٩٧/٦/٩.

(١٥٥) Milton Viorst, «Iraq at War,» *Foreign Affairs*, vol. 65, no. 2 (Winter 1986/87), pp. 355-356.

٦٠ بالمئة من الشعب العراقي[١٥٥]. والثاني الحفاظ على الوحدة الوطنية والتماسك الوطني، وبالذات داخل الجيش، الذي كان هدفاً لدعاية ايرانية مكثفة حاولت إشعال النزعات الطائفية الشيعية، ونزع الصفة الدينية كلية عن النظام العراقي الحاكم واتهامه بالكفر والالحاد في ظل خضوعه لايديولوجية الحزب العلمانية، وذلك في محاولة لخلخلة تماسك بنية الجيش العراقي، وهو السلاح نفسه الذي استخدمه العراق ضد ايران بإثارة النزعة العرقية لدى سكان عربستان (الاحواز) لإثارة انتفاضتهم ضد ما سمي بـ «النظام الفارسي» الحاكم في طهران[١٥٦].

كما وظف العراق ثروته النفطية ودوره داخل منظمة الدول المصدرة للنفط [أوبيك] كمصدر اضافي للقوة المعنوية ولاكتساب المزيد من المكانة، وبخاصة أن هذه الثروة انعكست في شكل زيادة امكانيات العراق لتقديم المساعدات الخارجية، حيث بدأ العراق ابتداء من عام ١٩٧٥ بتبني برنامج مساعدات خارجية طموح ساعد في تحسين صورته وبالذات على المستوى العربي. فقد حصل الاردن على ٢٠٠ مليون دولار من العراق عام ١٩٧٩، أي أكثر مما حصل عليه الأردن من العربية السعودية والولايات المتحدة، وحصلت سوريا على حوالى ٤٩ مليون دولار. واستمراراً لهذه السياسة اقترح العراق مشروعاً في عام ١٩٧٩ تتعهد بموجبه الدول العربية النفطية والدول الصناعية بتقديم برنامج شامل للمساعدات الاقتصادية لدول العالم الثالث عموماً[١٥٧].

٤ ـ عناصر القوة المعنوية في الدول الخمس الصغيرة والصغرى

تتركز القوة المعنوية لهذه الدول، بصفة أساسية، في المردود أو العائد المعنوي لثروتها النفطية. فهذه الدول استطاعت توظيف ثروتها النفطية في اتجاهين رئيسيين يشكل مردودهما عائداً معنوياً ملحوظاً لها:

ـ **الاتجاه الأول**، تأسيس دول الرفاهية الاجتماعية، فبفضل النفط أصبحت هذه الدول في مقدمة دول العالم التي تتخذ من الرفاهية الاجتماعية فلسفة تنموية وركيزة مهمة من مرتكزات سياستها الاجتماعية، بل إن برامج وتشريعات وتطبيقات الرفاهية الاجتماعية في هذه الدول (الى جانب العربية السعودية هي الأخرى) جاوزت مثيلاتها في الكثير من الدول الصناعية السباقة في مجال الرفاهية الاجتماعية[١٥٨]. لكن مشكلة هذا المستوى من الرفاهية هي ارتباطه وجوداً وعدماً بالثروة النفطية، ومن ثم يمكن القول إن تراجع عائدات النفط وظهور العجز في موازنات أغلب هذه الدول سيؤثر

---

(١٥٦) Graz, *The Turbulent Gulf*, pp. 23 and 31.

(١٥٧) Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World*, pp. 197-198.

(١٥٨) عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٤١.

سلبياً في مستوى هذه الرفاهية، وبالتالي في مردودها كمصدر لقوة معنوية تفاخر به هذه الدول.

ـ **الاتجاه الثاني**، التوسع في برامج المساعدات الخارجية، وتوظيف دبلوماسية المساعدات كوسيلة لاكتساب المكانة(١٥٩).

الى جانب هذا المصدر الأساسي للقوة المعنوية يمكن تمييز مصادر أخرى مهمة للقوة المعنوية بشكل مميز في بعض الدول، وبخاصة الكويت وعُمان.

فالكويت تتميز بثلاثة مصادر أخرى للقوة المعنوية: **أولها** أنها صاحبة نظام الحكم الديمقراطي النيابي الوحيد بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ينظر الكويتيون بتفاخر شديد الى تجربتهم الديمقراطية، على رغم ما واجههم من قيود وعقبات(١٦٠). **ثانيها** القيام بدور القوة المحايدة والوسيطة في النزاعات الخليجية سواء بين القوى الثلاث الكبرى: العراق وايران والعربية السعودية، أو بين الدول الصغيرة(١٦١)، حيث قامت بدور مميز في نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة(١٦٢). **وثالثها** القيام بدور القوة المساعدة للدول الخليجية الأخرى في سنوات ما قبل تفجر الثروة النفطية في هذه الدول، فقد عملت على فتح المدارس وبناء المستشفيات التي ما زال بعضها يحمل الى الآن اسم «الكويت» في دولة الإمارات بصفة خاصة، ولم تتوان عن عقد اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتربوي والإعلامي مع دول أخرى، وبخاصة البحرين(١٦٣).

أما عُمان، فهي حريصة على التمايز من المنظورين التاريخي والمذهبي، فعُمان صاحبة تاريخ عريق ومشرق، حيث امتلكت أقوى الأساطيل البحرية ووصلت إلى

---

(١٥٩) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, pp. 65-66.

(١٦٠) حسن علي الإبراهيم، **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ١٤١؛ Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 31, and

روز ماري زحلان، «مجتمعات دول الخليج الحديثة،» مراجعة فهد الناصر، **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت)، السنة ٢١، العددان ٣ ـ ٤ (خريف ـ شتاء ١٩٩٣)، ص ٢٤٣.

(١٦١) محمد حسن العيدروس، **العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥)، ص ٥٧٢ ـ ٥٧٤.

(١٦٢) الفيل، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي**، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥.

(١٦٣) يذكر محمد حسن العيدروس ان العربية السعودية لم تنظر بعين الارتياح إلى النشاط الكويتي في إمارات الخليج ولا إلى دور الأخ الأكبر الذي لعبته الكويت في حث حكام الإمارات على إيجاد أرضية مشتركة لإقامة اتحاد تماسك بسرعة. انظر: العيدروس، المصدر نفسه، ص ٥٧٤.

أطراف الصين وجانب المحيط الهندي، وأسست امبراطورية على الساحل الشرقي في افريقيا، وبالذات زنجبار[١٦٤]. كما أن عُمان حريصة على التمايز المذهبي، حيث تأخذ من الإباضية كمذهب لأغلبية السكان مع وجود أقلية شافعية يتركز معظمها في الجنوب في إقليم ظفار[١٦٥]. فمن القرن السابع عشر والإباضية عقيدة العُماني ووحدة تفكيره وفلسفته، مع اختلاف النسبة بين الساحل والداخل، الداخل يعيش في ممارسة يومية للعقيدة الدينية من حيث العزلة والانغلاق والتزمت، والساحل يعيش في اعتدال أكثر وتسامح بتفاعله مع الخارج[١٦٦].

وهكذا بينما يفاخر الكويتيون بديمقراطيتهم ودورهم الوسيط في النزاعات داخل النظام الاقليمي الخليجي، يفاخر العُمانيون بأنهم أصحاب امبراطورية عريقة وأصحاب أقدم دولة، وبخاصة بين دول النظام الخليجي، وأصحاب مذهب متمايز، وبصفة خاصة يحرص العُمانيون على إبراز هذا التمايز المذهبي في مواجهة الزعامة الدينية السعودية.

ويكشف تحليل القوة على هذا النحو عن حقائق عدة:

أولاها: أن القوة المعنوية لأي دولة من دول النظام الخليجي تتوافق بدرجة كبيرة مع مستوى أنواع القوة الأخرى التي تمتلكها: القوة الجيوستراتيجية والقوة المادية والقوة العسكرية.

ثانيتها: أن القوى الكبرى الثلاث: إيران والعربية السعودية والعراق تستأثر بالقدر الأكبر من القوة المعنوية داخل النظام.

ثالثتها: أن بعض الدول الصغيرة أعضاء النظام يمتلك قدراً متمايزاً من القوة المعنوية بمقدوره توظيفه لتحقيق قدر من الاستقلال عن محاولات الاستتباع التي تسعى أي من القوى الثلاث الكبرى الى فرضها.

كما يبرز هذا التوزيع لعناصر القوة داخل النظام وجود درجة كبيرة من عدم تجانس القوة على مستويين:

---

(١٦٤) للتعرف على المزيد من التاريخ العُماني، انظر: لفتنانت كولونيل سير أرنولد ت. ويلسون، **تاريخ الخليج**، ترجمة محمد أمين عبد الله (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨١)، ص ٤٠ - ٤٦، ١٠٧ - ١٢٥ و١٦٧ - ١٧٨، وصلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٤٤ - ٥٢، ٧٥ - ٨٣ و١١٦ - ١٢٤.

(١٦٥) لمزيد من المعرفة بالمذهب الاباضي وعلاقته بالخوارج، انظر: عدون جهلان، **الفكر السياسي عند الاباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش** (السيب: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، ١٩٩١)، ص ٢٧ - ٤٢ و٧٩ - ٩٦.

(١٦٦) الريس، **ظفار: قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي، ١٩٧٠ - ١٩٧٦**، ص ١٧ - ١٩.

المستوى الأول: عدم التجانس في توزيع عناصر القوة بين الدول الثماني أعضاء النظام، حيث أمكن تمييز وجود ثلاث قوى كبرى هي: إيران والعربية السعودية والعراق، ووجود دولتين صغيرتين هما: عُمان والإمارات العربية المتحدة، وثلاث دول صغرى هي: الكويت والبحرين وقطر(١٦٧). وأدى هذا النمط الانتشاري لتوزيع القوة الى ثلاث نتائج هي:

ـ تنافس الدول الثلاث الكبرى على الزعامة والسيطرة داخل النظام حال دون تفرد دولة واحدة بالسيطرة. ففي كل مرحلة كانت إحدى الدول الثلاث تسعى للسيطرة كانت تجد دولة أخرى مناوئة لها وحريصة على أن تحول دون تمكينها من ذلك، كما أعطى الفرصة للدولة الثالثة على المناورة بين القوتين المتنافستين.

ـ أعطى للدول الصغيرة إمكانية التحالف مع قوة أو أكثر من القوى الكبرى الثلاث للهروب من محاولات سيطرة الثالثة(١٦٨)، حيث إن ضعف قوة هذه الدول أغرى الدول الثلاث على محاولة التدخل في شؤون هذه الدول الصغيرة والصغرى وفرض السيطرة عليها.

المستوى الثاني: عدم التجانس بين عناصر القوة داخل كل دولة، إذ لا توجد دولة تمتلك قدراً متجانساً وكبيراً من عناصر القوة المختلفة، فالمساحة الكبرى التي تمتلكها العربية السعودية وثروتها النفطية الهائلة غير متوازنة مع قوتها البشرية الضعيفة ومع قوتها العسكرية المحدودة. وايران بقوتها البشرية الضخمة ومساحتها الكبيرة وقوتها العسكرية المميزة تعاني مشكلات اقتصادية مزمنة. والعراق بقوته العسكرية المتضخمة وبالذات في عقد الثمانينيات واجه مشكلات اقتصادية حادة. والحال في الدول الخمس الأخرى لا يختلف كثيراً.

افتقاد التجانس بين عناصر القوة بالنسبة لكل دولة على حدة أدى الى نتيجتين رئيسيتين:

---

(١٦٧) يتفق مع هذا الاستنتاج م. عجواني، انظر: M. S. Agwani, *Politics in the Gulf* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1978), p. 11.

(١٦٨) حول السيكولوجيا السياسية للدول الصغيرة وخصوصية أنماط تفاعلات وتحالفات وحدة النظر إلى قضيتي الأمن والبقاء، انظر: V. V. Sveics, *Small Nation Survival; Political Defense in Unequal Conflicts,* Exposition-University Book ([Jericho], NY: Exposition Press, [1970]), p. 25; Marshall R. Singer, *Weak States in a World of Powers: The Dynamics of International Relationships* (New York: Free Press, [1972]), pp. 89-100, and David Vital, *The Inequality of States: A Study of the Small Power in International Relations* (Oxford: Clarendon Press, 1967), pp. 1-5.

الأولى: أصاب بعض دول النظام بعدم انسجام المكانة بكل ما يترتب عليها من آليات وتفاعلات داخل النظام. حالة عدم التجانس كانت صارخة بالنسبة للعراق في السنوات الثلاث التي أعقبت انتهاء الحرب مع إيران وقبيل الغزو العراقي للكويت. فقد عانى العراق حالة حادة من عدم انسجام المكانة بسبب قوته العسكرية الضخمة ومطالب هذه القوة وحدة المشاكل الاقتصادية الناتجة من انهيار أسعار النفط، وهناك من يرى أن هذه الحالة من انعدام التجانس في القوة أو عدم انسجام المكانة كانت من أهم دوافعه لغزو الكويت.[(١٦٩)]

الثانية: أكد حقيقة انتشارية توزيع القوة، إذ لم تستأثر دولة بعينها بامتلاك ذلك القدر من عناصر القوة المتجانسة بالدرجة التي تمكنها من القيام بدور القوة الأعظم داخل النظام، الأمر الذي عكس نفسه بشكل مباشر على هيكلية النظام وعلى انماط تفاعلاته، وبالذات الاتجاه الى سياسات بناء التحالفات سواء داخل النظام الاقليمي او مع أطراف خارجية، وبصفة خاصة مع القوتين العظميين، وأدى الى شيوع ما عرف بـ «توازن الضعف» كانعكاس مباشر لطبيعة بنية القوة داخل النظام من ناحية مستواها وتوزيعها. وانعكس ذلك على سياسة التحالفات التي ميزت أنماط العلاقات داخل النظام الاقليمي الخليجي[(١٧٠)].

وجاءت هيكلية النظام وتوزيع القوى الثماني داخل قطاعاته الأساسية انعكاساً أيضاً لمحتوى بنية القوة من ناحية استئثار القوى الكبرى الثلاث بالقدر الأكبر من عناصر القوة ومحدودية قدرات الدول الخمس الأخرى أعضاء النظام. فميزان القوة، كما يعتقد كل من بريتشر وغسان سلامة يلعب الدور الرئيسي في تحديد قلب النظام وأطرافه.

---

(١٦٩) في تفاصيل هذا الرأي وكيف أن شعور العراق بالحصار الاقتصادي مع تضخم آلته العسكرية دفعه إلى غزو الكويت، انظر: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٣٠٤ - ٣١٢ و٣١٦ - ٣٣٦، وسعد البزاز، «العراق السري،» الحلقة الأولى، الخليج، ٢/٨/١٩٩٦.

(١٧٠) رانفير كانوار، «التحالفات والتوازنات في الشرق الأوسط وارتباطها بالاستقرار: نظرية توازن القوى وتطبيقاتها في المنطقة العربية،» الخليج، ١٤/١١/١٩٩٦.

الفصـل الرابـع

خصائص النظام الإقليمي الخليجي

يقصد بخصائص النظام الإقليمي الخليجي تلك الصفات التي يتميز بها هذا النظام وفواعله من غيره من النظم الإقليمية الأخرى، والتي تلعب دوراً رئيسياً في تحديد وبلورة أنماط تفاعلاته. وتختلف هذه الصفات من نظام إقليمي الى آخر، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين على دراسة عدد من هذه الصفات، فالمسألة ليست تحكمية، بل هي مرنة وتخضع لظروف كل نظام وخصائصه وتمايزه. وإذا كان ديفيد مايرز قد حدد تسع صفات ضمن دراسة طبيعة النظم الإقليمية[1]، فإن مايكل بريتشر، في دراسته لنظام جنوبي آسيا، قد توصل إلى أربع صفات رئيسية أو بارزة تميز هذا النظام هي: انخفاض كثافة الاتصالات، وصراع الأيديولوجيات والقيم، وضعف تجانس النظم السياسية في الدول الأعضاء، وعدم الاستقرار السياسي سواء داخل وحدات النظام أو فيما بينها[2].

وفي هذه الدراسة للنظام الإقليمي الخليجي سوف يتم التركيز على دراسة صفتين رئيسيتين تتفرع منهما صفات أخرى شبيهة ببعض الصفات التي تحدث عنها ديفيد

---

(١) تشمل هذه الصفات: مدى امتداد السيطرة التي يقوم بها المهيمن الإقليمي، والاتجاه المعلن عنه داخل النظام تجاه مساعي الهيمنة، واحتمال وجود بديل لقيادة المهيمن، ووجود مساوم بارز، والأطراف الخارجية التي تشكك في شرعية المهيمن، وكثافة انغماس النظام في تنافس القوى العظمى، والدول الأجنبية الطامحة للإحلال محل المهيمن، ودرجة الارتباط بالمنظمة العالمية، وأخيراً مستوى التنمية الاقتصادية. انظر: David J. Myers, «Patterns of Aspiring Hegemon Threat Perception and Strategic Response: Conclusions and Directions of Research,» in: David J. Myers, ed., *Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response* (Boulder, CO: Westview Press, 1991), pp. 306-315.

(٢) Michael Brecher, «The Subordinate System of Southern Asia,» in: James N. Rosenau, ed., *International Politics and Foreign Policy; a Reader in Research and Theory*, rev. ed. (New York: Free Press, [1969]), pp. 163-166.

مايرز هما: طبيعة ومستوى التماسك بين وحدات النظام، ومستوى وطبيعة التهديدات وتأثيرها في الاستقرار السياسي في الدول الأعضاء.

وتأتي دراسة التماسك ضمن طبيعة النظام أكثر انسجاماً مع التمييز بين الخصائص الهيكلية التي تناولها الفصل السابق، والصفات والخصائص الأخرى للنظام التي تميزه من غيره، والتي تلعب دوراً واضحاً وأساسياً في تحديد أنماط تفاعلاته.

وعلى ذلك سوف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

أولاً: طبيعة ومستوى التماسك.

ثانياً: طبيعة ومستوى التهديدات.

أولاً: طبيعة ومستوى التماسك

تهدف دراسة التماسك في النظام الإقليمي الخليجي إلى معرفة درجة التجانس في خصائص الكيانات السياسية أعضاء هذا النظام، ذلك لأن درجة هذا التجانس تؤثر في مدى استعداد هذه الكيانات لنسج علاقات تعاون وتكامل مشترك، وفي مدى تنافرها واضطرارها لخوض علاقات تنافس وصراع. فكلما زادت درجة التجانس بين خصائص الدول أعضاء النظام زادت فرص النظام للتعاون والتكامل، وكلما انخفضت درجة هذا التجانس تراجعت فرص التعاون وزادت احتمالات التنافس والصراع.

ولكي نتكشف طبيعة ومستوى التماسك في النظام الخليجي يجب دراسة هذا التماسك من منظور أنواعه المختلفة: الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنظيمي. فليس شرطاً أن يكون التماسك بأنواعه المختلفة على درجة واحدة، والتعرف على هذه الدرجات المختلفة من أنواع التماسك يساعد على تفسير الكثير من الظواهر والعلاقات التي تحدث داخل النظام.

ففي الفصلين السابقين تم تحديد أهم معالم وخصائص اقتصادات الدول الثماني أعضاء النظام الخليجي عند دراسة مستوى القوة الاقتصادية والبشرية. هذه المعالم تكشف عن مستويين من درجات التماسك الاقتصادي: **الأول** بين دول النظام بصفة عامة حيث الاعتماد الأساسي على النفط كمصدر للدخل الوطني، ومن ثم انكشاف اقتصادات هذه الدول على الخارج. الثاني بين دول مجلس التعاون الخليجي الست من ناحية، وايران والعراق من ناحية أخرى. فدرجة التجانس الإقتصادي بين الدول الست أعضاء مجلس التعاون أعلى بالمقارنة مع إيران والعراق. فاقتصادات الدول الست أكثر تبعية للخارج حيث الاعتماد الأساسي على النفط وندرة الموارد البشرية، في حين يتمتع الاقتصاد الإيراني والاقتصاد العراقي، بنسب متفاوتة، بدرجة أعلى من تنوع

المصادر الاقتصادية، وبالذات القوة البشرية والموارد المائية والأراضي الزراعية. وقد انعكس هذا التمايز في درجة التجانس الاقتصادي بين هذه الدول الثماني على أنماط الارتباطات مع القوى الخارجية، حيث تمتلك ايران والعراق درجة أعلى من استقلالية قرار السياسة الخارجية.

وسوف يركز هذا المبحث، بصفة أساسية، على دراسة التماسك الاجتماعي والسياسي والتنظيمي.

١ ـ التماسك الاجتماعي

يتميز النظام الإقليمي الخليجي بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي تفوق أي نظام إقليمي آخر، ربما باستثناء النظم الإقليمية القومية، حيث تسود ثقافة قومية واحدة في النظام مثل النظام الإقليمي العربي.

فالنظام الخليجي قائم على منطقة جغرافية واحدة، والدول أعضاؤه تربطها حدود مشتركة، فضلاً عن الروابط الدينية واللغوية والتاريخية والثقافية. وإذا كانت سبع من الدول أعضاء النظام ترتبط معاً برباط العروبة، فإن الدولة الثامنة، أي إيران، ليست غريبة عن العروبة. فبسبب الهجرات المتبادلة بين ساحلي الخليج حدث تداخل واندماج بين العرب والإيرانيين وجمع بينهما الثقافة الإسلامية الواحدة والتاريخ المشترك(٣).

فإذا كان الإسلام هو دين أبناء النظام الخليجي، فإن الإسلام ليس أقدم قوة موحدة بين الدول أعضاء هذا النظام فحسب، بل هو أيضاً مصدر الشرعية للنظم السياسية القائمة على الأقل في الدول الست أعضاء مجلس التعاون وفي إيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية. فقد وفر الإسلام الوحدة الثقافية للدول أعضاء النظام(٤). وجاءت العوامل الجغرافية والعرقية والقبلية والتاريخية لتخلق وحدة من نوع خاص جداً بين شعوب الإقليم، كما يقول جون نيكلسون، أقوى من مفهوم الهوية الوطنية(٥).

هذه الوحدة الخاصة جداً تبدو شديدة الوضوح بين شعوب الدول الست أعضاء

---

(٣) Hassan Hamdan Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign - Policy Dilemmas of Small States* (London: Saqi Books, 1994), pp. 42-43.

(٤) John D. Anthony, «Aspects of Saudi Arabia's Relations with the Other Gulf States,» in: Tim Niblock, ed., *State, Society and Economy in Saudi Arabia* (London: Croom Helm, 1982), p. 164.

(٥) Al-Alkim, Ibid., pp. 33-34.

مجلس التعاون الخليجي، وبدرجة أقل إلى حد ما، بين شعوب هذه الدول والشعب العراقي، لكنها بالطبع محدودة بالنسبة لإيران نظراً لخصوصية الدولة الإيرانية وامتدادها التاريخي.

فدول مجلس التعاون الست لا تربطها فقط روابط الدين والعرق واللغة والثقافة والتاريخ والجوار، بل هي ترتبط قبلياً، حيث الامتداد القبلي بين هذه الدول[٦]، وفوق هذا وذاك تربطها روابط قرابة بين الأسر الحاكمة، بمعنى وجود كثافة في الروابط الشخصية ما فوق القطرية بين أفراد بعض الأسر الحاكمة أو المتنفذة في المنطقة كنموذج آل خليفة وآل صباح والجلاهمة. وهذه الروابط تمثل دوراً نفسياً اجتماعياً يعكس تأثيره على متخذي القرار السياسي في دول المجلس، وهذا ما يطلق عليه بعض الباحثين مفهوم «آلية المؤثر السلالي»[٧].

ويلعب صدى الموروث التاريخي، هو الآخر، دوراً واضحاً في خلق آلية نفسية ـ اجتماعية مؤثرة، سلباً أو إيجاباً ـ بحسب طبيعتها في العلاقات بين دول النظام. فعلى سبيل المثال، شهدت العلاقات العراقية ـ الإيرانية، والعُمانية ـ الإيرانية، على مر التاريخ، فترات من الصراع والتعاون، حيث كان العراق بوابة العرب البرية إلى بلاد فارس، وكان أيضاً بوابة فارس البرية إلى الأراضي العربية ومنها إلى بلاد الروم قبل الإسلام. وكانت عمُان هي نافذة العرب البحرية الى بلاد فارس، وكانت نقطة وثوب الفرس عبر مياه الخليج إلى أرض العرب. وهذا التلاقي له موروثه الاجتماعي والنفسي، الإيجابي والسلبي، الذي يربط العلاقات الثنائية بين إيران وكل من العراق وعمُان، وفي العلاقات الثنائية والتفاعلات الجماعية داخل النظام[٨].

هذا الموروث التاريخي له نماذج متعددة داخل النظام الخليجي، على نحو ما هو بين الكويت والعراق، وبالذات جنوب العراق والبصرة بخاصة، حيث كانت الكويت ترتبط مع البصرة إدارياً في ظل الحكم العثماني[٩]، كما أنه قائم بين العربية السعودية

---

(٦) تنتسب عائلة آل سعود، مثل عائلة آل صباح في الكويت وآل خليفة في البحرين الى قبائل عنيزة التي كانت تجوب صحارى وسط الجزيرة. انظر: إميل نخلة، أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٥٩. انظر أيضاً تفصيل هذا التداخل القبلي في دراسة القوة البشرية في: «ثانياً: توزيع القوة المادية (الاقتصادية والبشرية)،» من الفصل السابق.

(٧) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٨) ابراهيم نوار، «السياسة الخارجية العُمانية من العزلة الى دبلوماسية الوساطة،» السياسة الدولية، السنة ٢٨، العدد ١١٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٩) Liesl Graz, *The Turbulent Gulf* (London; New York: I. B. Tauris; New York: St. Martin's Press, 1990), p. 5.

وقبيلة القواسم في الإمارات العربية المتحدة عندما تحالفوا مع مساعي ابن سعود لمد سيطرته إلى مشيخات ساحل الخليج[10].

ويمكن تلمس بعض الصدى السلبي لهذا الموروث التاريخي، من الموروث السعودي ـ الكويتي الذي تمثل في حادث دخول الجيوش الوهابية إلى الجهراء للسيطرة عليها في الثلث الأول من هذا القرن، وقد عكس هذا الحادث تأثيره السلبي حتى وقت قريب نسبياً حين قاطعت العربية السعودية دورة كأس الخليج لكرة القدم التي جرت في الكويت عام ١٩٩٠، وذلك بسبب اختيار اللجنة الكويتية المنظمة للدورة شعاراً تاريخياً يرمز إلى تصدي أهالي الجهراء لجيوش الدعوة الوهابية[11].

وهكذا تتداخل كل هذه العوامل لتخلق درجة عالية من التماسك الاجتماعي بين دول النظام الإقليمي الخليجي، ولكن وفق مستويات ثلاثة تتدرج في درجة هذا التماسك من الأقل إلى الإعلى: **الأول** بين كل دول النظام الثماني، **والثاني** بين الدول العربية السبع أعضاء النظام، **والثالث** أي الأكثر تماسكاً اجتماعياً بينها، هو بين الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

٢ ـ التماسك السياسي

على العكس من البناء الاجتماعي المشترك وما يكشف عن درجة عالية من التماسك الاجتماعي داخل النظام الخليجي، فإن هذا النظام يعاني تدني درجة التماسك السياسي، وهذا يظهر بوضوح ليس فقط في خصائص نظم الحكم، بل أيضاً في خصائص المجتمع والدولة وفي الأيديولوجيا السياسية لكل دولة من الدول أعضاء النظام.

أ ـ حدود التماسك بين المجتمع والدولة

تعاني كل الكيانات السياسية أعضاء النظام الإقليمي الخليجي، ولكن بدرجات متفاوتة، ضعف التماسك بين المجتمع والدولة، أي بين الشعب كحقيقة اجتماعية والدولة كحقيقة جغرافية ـ سياسية. وظاهرة «السيولة الجغرافية» الشائعة في النظام الخليجي، التي سبقت الإشارة إليها، شاهد حي على ذلك[12]. فكل دولة ترى أن لها امتدادات جغرافية في أراضي دول أو دولة أخرى. وهذا معناه عدم تطابق الدولة بحدودها الجغرافية مع ما تمثله من أمة ومن شعب.

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

(١١) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ١٣٣.

(١٢) انظر تفاصيل هذه الظاهرة في: «أولاً: توزيع القوة الجيوستراتيجية،» من الفصل السابق.

الآثار السلبية لهذه الحالة لا تقتصر فقط على غلبة الصراعات الحدودية على التفاعلات والعلاقات داخل النظام، بل تمتد إلى الولاء السياسي. فهناك علاقة حميمة بين مدى الولاء لكيان سياسي معين، ومدى تطابق هذا الكيان مع متطلبات المجتمع، أو على الأقل، مع تطلعات الفئات المؤثرة سياسياً فيه لشكل هذا الكيان وحدوده(١٣).

وبشكل عام يمكن القول ان حدود الدول الثماني أعضاء النظام الخليجي حدود مصطنعة وغير طبيعية، والأكثر من ذلك أنها من صنع قوى استعمارية، بريطانيا بالتحديد، اضافة إلى روسيا القيصرية ومن بعدها الاتحاد السوفياتي بالنسبة لحالة إيران(١٤). وحتى لو أخذنا بتحليل الدكتور غسان سلامة الذي حرص فيه على تحديد بعض الاهتمامات التي يفترض أن السلطة الاستعمارية قد أخذتها في اعتبارها وهي ترسم حدود هذه الكيانات، وبخاصة اعتبار رغبات الشعوب المعنية وحرصها على إكساب هذه الكيانات الجديدة بعض المصداقية (١٥)، فإن هذا الاعتبار لم تكن له الأولوية أمام اعتبار المصلحة الوطنية البحتة لتلك القوة الاستعمارية واعتبار مدى قبول القوى الدولية الأخرى لهذا الترسيم للحدود بين دول المنطقة، وهذا ما جعل التطابق غير مكتمل بين حدود كل كيان والتطلعات الوطنية لشعبه، بدليل عدم الرضا العام عن هذه الحدود بين دول المنطقة (١٦).

النتائج السلبية لهذا الترسيم الذي فرضته القوى الاستعمارية للحدود تتجاوز نطاق المنازعات والصراعات الحدودية إلى مشاكل أخرى لا تقل خطورة، أبرزها مشكلتان:

الأولى: شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي داخل بعض الدول أعضاء النظام نتيجة عدم التطابق بين المجتمع والدولة، حيث تشعر بعض القوى أو الأقليات العرقية أو الطائفية بعدم الانسجام داخل حدود الدولة التي تعيش داخلها وتطرح مطالب

---

(١٣) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٧.

(١٤) انظر في هذا الخصوص: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٠٨ ـ ١١٤؛ Christine Moss Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World* (Washington, DC: Brookings Institution, 1984), pp. 200-201; هنري لورنس، **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ترجمة محمد مخلوف (ليماسول: دار قرطبة، ١٩٩٢)، ص ٣٨ ـ ٤٧، وبيار سالينجر واريك لوران، **المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(١٥) سلامة، المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(١٦) عبد الخالق عبد الله، «النظام الاقليمي الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣)، ص ٣٤.

انفصالية، أو تطالب بالانضمام إلى دولة أخرى مجاورة: حالة الأقلية الكردية في العراق وإيران، وحالة الأقلية العربية في إقليم عربستان في إيران، وانعكاساتها على الأولويات السياسية للبلدين مثال شديد الدلالة على ذلك [١٧].

الثانية: اختلال التوازن بين الدول أعضاء النظام. فقد انتهى ترسيم الحدود في إقليم الخليج إلى ظهور ثلاث قوى إقليمية كبرى هي إيران والعراق والعربية السعودية، ودولتين صغيرتين هما عُمان والإمارات العربية المتحدة، وثلاث دول صغرى هي الكويت وقطر والبحرين[١٨].

وبسبب هذا الاختلال الصارخ في توازن القوى داخل النظام وجدت الدول الخمس الصغيرة والصغرى نفسها أسيرة الهواجس والضغوط النفسية للعلاقة بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة، وبخاصة بعد ان تعرضت لمحاولات من فرض السيطرة والاستتباع من الدول الثلاث الكبرى في النظام، فلجأت، كما هي عادة الدول الصغيرة الضعيفة، إلى الخارج بحثاً عن الحماية، ودخلت في حلقة مفرغة من التسلح ومخاطر افتقاد الأمن بينها وبين الدول المجاورة [١٩].

وترتب على ذلك ثلاث نتائج سلبية في النظام يمكن اضافتها إلى الخصائص والصفات التي تكشف عن طبيعته وتعمل هي الأخرى كمحددات لتفاعلاته هي[٢٠]:

(١) عدم التوافق حول من هي الدولة القائدة في النظام، هل هي إيران أم العراق أم العربية السعودية؟، وعدم القبول بمحاولات فرض السيطرة الإقليمية وتفضيل التبعية للخارج طالما أنها توفر الحماية والأمن داخل الإقليم.

(٢) غموض الرؤية المشتركة لمصادر تهديد الأمن في ظل تنازع المصالح وافتقاد الأمن على المستوى الإقليمي. فالرؤية المشتركة لمصادر تهديد الأمن في الخليج أصبحت غامضة بقدر اختلاف الإدراكات لمصادر تهديد الأمن وأنواعه، ونتج من ذلك صعوبة الاتفاق على صيغة أمنية موحدة وواضحة من حيث أسسها ومن حيث آلياتها [٢١].

(٣) أصبح النظام مخترقاً من الخارج وأكثر «دولنة» في ظل الشبكة المعقدة التي

---

(١٧) Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World*, pp. 21-24.

(١٨) آلان غريش ودومنيك فيدال، **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ترجمة ابراهيم العريس (ليماسول: دار قرطبة، ١٩٩١)، ص ١٢٤ ـ ١٢٨.

(١٩) انظر: «ثالثاً: توزيع القوة العسكرية،» و«رابعاً: توزيع القوة المعنوية،» ضمن الفصل السابق.

(٢٠) عبد الله، «النظام الاقليمي الخليجي،» ص ٤٩.

(٢١) سمعان بطرس فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» في: عبد المنعم المشاط، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٨٠ ـ ٨١.

تحوي صناعة النفط ومبيعات السلاح والتبعية المتزايدة للغرب[٢٢]، ومن ثم زادت صعوبة التوافق أو الإجماع الداخلي على أهداف مشتركة للنظام.

وقد ترافق مع الاختلال في توازن القوى ونتائجه السلبية خلل في البيئة الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية في الدول الخمس، وبدرجة ما العربية السعودية مقارنة بإيران والعراق، بسبب حداثة الدول والمؤسسات وافتقاد المقومات الأساسية لبلورة تلك البيئة في الدول الست.

فالقاعدة الإنتاجية في دول مجلس التعاون الست انتقلت فجأة من اقتصادات الكفاف ـ الرعي والصيد ـ بكل ما يجسمه ذلك من بساطة في نمط ووسائل الإنتاج إلى اقتصادات النفط بكل ما تمثله من تعقد تكنولوجي وتكثف رأسمالي. وفي كلا الحالين ظلت القاعدة الإنتاجية قاعدة أحادية غير متنوعة. هذه القفزة من نشاط اقتصادي واحد بسيط إلى نشاط واحد ولكنه معقد تكنولوجياً ومكثف رأسمالياً، لم تعط المجتمع في هذه الدول فرصة تاريخية كافية لتطوير وبلورة تكويناته الاجتماعية ـ الاقتصادية من تكوينات قبلية وعشائرية إلى تكوينات مهنية وطبقية تصاحب الثورة المفاجئة في القاعدة الإنتاجية وتلائمها[٢٣]. فقد ظلت التكوينات، إلى حد كبير، قبلية وعشائرية في محتواها وقيمها وسلوكها، على رغم كل الأغلفة البيروقراطية والعمرانية والاستهلاكية[٢٤].

(٢٢) محمود سريع القلم، «العلاقات الدولية للدائرتين العربية والايرانية وحساسية المصالح الدولية للعلاقة بينهما،» ورقة قدمت الى: **العلاقات العربية ـ الايرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر** (بيروت: المركز، ١٩٩٦)، ص ٧٣٧.

(٢٣) للتعرف على ملامح البناء الاجتماعي ـ الاقتصادي في ايران والعراق، انظر: Jahangir Amuzegor, *Iran: An Economic Profile* (Washington, DC: Middle East Institute, 1977), pp. 3, 13, 217 and 229; George Lenczowski, ed., *Iran under the Pahlavis,* Hoover Institution Publication; 164 (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1978), esp. chap. 3, pp. 85-127; Hooshang Amirahmadi, «An Evaluation of Iran's First Development Plan and Challenges Facing the Second Plan,» in: Jamal S. Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability* (Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), pp. 287-324; Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World,* pp. 21-33;

ياسين النصير، «الطبقة الوسطى وملكية الدولة: العراق نموذجاً،» **الحياة**، ٢٦/٥/١٩٩٧، وسعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٠٧ ـ ١١٠، ١٢٥ ـ ١٣٥ و١٥٧ ـ ١٦٥.

(٢٤) سعد الدين ابراهيم، «رؤية من الخارج للتحديات الثقافية من الخليج العربي،» في: **محاضرات الموسم الثقافي الأول لعام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥** (ابو ظبي: المجمع الثقافي، [١٩٨٥])، ص ١٠٨.

وقد انعكس هذا كله على عملية البناء المؤسسي ومحتواه وكوادره البشرية. فقد اعتمدت هذه العملية على كوادر بشرية من الخارج وعلى تكنولوجيا ومعدات وأنظمة معلومات من الخارج. وكانت النتيجة هي ضعف هذه المؤسسات الحديثة. فلا العدد المطلق للسكان، ولا النوعية المعنية، ولا التكوينات الاجتماعية لهؤلاء السكان تتيح البناء البشري الصلب لمؤسسات وطنية حديثة حتى لو تم تشييد هذه المؤسسات مادياً وتنظيمياً. وترتب على ذلك مفارقة سوسيولوجية نادرة في التاريخ المعاصر كما وصفها د. سعد الدين ابراهيم هي «وطنية» الأوعية الخارجية و «لا وطنية» المحتويات الداخلية لمعظم ما بان من مؤسسات حديثة في هذه الدول. وهذا الوضع أقرب ما يوصف في أدبيات العلوم الاجتماعية الى اسم مؤسسات «الدولة الرخوة» (Soft State)، بكل ما يترتب عليه من ضعف أمني وطني ومجتمعي وزيادة قابلية وسرعة التعرض للخطر[(٢٥)].

مجمل هذه النتائج السلبية زادت من إضعاف درجة التماسك السياسي داخل كل نظام وعمقت فجوة الشعور باختلال التوازن بين أعضائه. ومن ثم اتسعت دائرة الشعور بالخطر وافتقاد الأمن. لذلك كانت من أبرز المحددات التي عرقلت محاولات التوافق والتعاون في علاقات الدول أعضاء النظام، وغلبت نوازع التنافس والصراع بينها[(٢٦)].

ب ـ خصائص النظم السياسية

يكتسب تحليل خصائص النظم السياسية في الدول أعضاء النظام الإقليمي أهمية كبيرة لسببين رئيسيين: **أولهما** أن أنماط العلاقات بين هذه الدول (تعاون ـ تنافس ـ صراع) تتوقف بدرجة كبيرة على مستوى ودرجة التجانس في خصائص هذه النظم، فإذا كان اللاتجانس يزيد من إمكانيات الصراع، فإن التجانس ليس شرطاً في كل الحالات لتأمين علاقات تعاونية. ففي بعض الحالات تكون العلاقات الصراعية أكثر بروزاً بين الدول الأكثر تجانساً أيديولوجيا، وبخاصة في الحالة العربية[(٢٧)]. **وثانيهما**

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٢٦) يرى د. محمود سريع القلم أن الميراث السلبي لتاريخ العلاقات الإيرانية ـ العربية لا يقارن تأثيره في هذه العلاقات بالنتائج الشديدة السلبية لظاهرة اختلال توازن القوى بين ايران والدول العربية المجاورة في الخليج واقتصاد أغلب هذه الدول لمقومات الدولة القوية والتجانس الداخلي حيث وجدت نفسها أسيرة ضعفها واتجهت نحو الخارج طلباً للحماية على حساب إنماء وإثراء علاقات تعاون حقيقي وثيق مع ايران. انظر: سريع القلم، «العلاقات الدولية للدائرتين العربية والايرانية وحساسية المصالح الدولية للعلاقة بينهما،» ص ٧٣٣ ـ ٧٣٧.

(٢٧) انظر في ذلك: أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

أن نوع خصائص النظم السياسية يلعب دوراً أساسياً في تحديد توجهات وسلوك السياسة الخارجية للدول أعضاء النظام الإقليمي. فقد خلص العديد من الدراسات العلمية الى أنه كلما زادت درجة ديمقراطية النظام السياسي، تراجعت ميوله العدوانية وكان أكثر ميلاً إلى تغليب الاعتبارات السلمية في علاقاته مع الدول الأخرى وأقل ميلاً إلى استعمال الأدوات العسكرية في ميدان السياسة الخارجية، أو اللجوء الى العنف بصفة عامة (٢٨).

من دون الدخول في تفاصيل الاعتبارات التي تحكم العلاقة بين شكل وطبيعة النظام السياسي وسلوك السياسة الخارجية، فإن عملية صنع السياسة الخارجية في الدول التي تأخذ بالنظام الديمقراطي تتسم بثلاث سمات (٢٩):

أولاها: العلانية والشفافية، بمعنى أن الأحزاب المختلفة تطرح تصوراتها حول موضوعات السياسة الخارجية، وأن مدخلات هذه السياسة تتم في إطار مفتوح وتحت نظر الرأي العام.

ثانيتها: وجود المحاسبة السياسية والدستورية. فصانع القرار مسؤول عن الكيفية التي يمارس بها سلطاته وعن الاختيارات التي يتبناها أمام الهيئة التشريعية والرأي العام.

ثالثتها: أنه بحكم ذلك، فإن السياسة الخارجية في الدول الديمقراطية تتسم بالاستقرار والاستمرار وعدم تعرضها لهزات عنيفة، ذلك أنها لا ترتبط بشخص واحد، وإنما تتبلور نتيجة التفاعل بين العديد من القوى السياسية وجماعات المصالح.

لذلك لا يكفي التعرف على حدود التجانس بين النظم السياسية في دول النظام الإقليمي الخليجي للإلمام بتأثير هذا التجانس من عدمه في العلاقات و التفاعلات

---

(٢٨) يقدم د. علي الدين هلال في دراسته الرائدة عن «الديمقراطية والنظام العربي» عرضاً للأدبيات التي عالجت العلاقة بين نظام الحكم الديمقراطي وسلوك السياسة الخارجية. انظر: علي الدين هلال، «الأسس السياسية: الديمقراطية والنظام العربي،» ورقة قدمت الى: آفاق التعاون العربي في التسعينات: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في القاهرة، ٧ ـ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، تحرير وتقديم السيد يسين، التكامل الاقليمي العربي في التسعينات (عمان: المنتدى، ١٩٩٢)، ص ١٢١ ـ ١٢٤؛ Kenneth Neal Waltz, *Man, the State and War; a Theoretical Analysis,* Topical Studies in International Relations (New York: Columbia University Press, 1959), p. 101; James Rosenau, «Pre-theories and Theories of Foreign Policy,» in: R. Barry Farrel, ed., *Approaches in Comparative and International Politics* (Evanston: Northwestern University Press, 1966), p. 43, and Dina Zines and Jonathan Welkenfeld, *An Analysis of Foreign Policy* (New York: David Mekay, 1971), p. 208.

(٢٩) هلال، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

داخل النظام، بل ينبغي التعرض لخصائص النظم السياسية في هذه الدول لمعرفة ابتعادها عن خصائص الحكم الديمقراطي أو اقترابها منها.

فللوهلة الأولى يمكن للمرء أن يتأكد من وجود درجة عالية من التجانس بين خصائص نظم الحكم في الدول الست أعضاء مجلس التعاون، فهي نظم حكم ملكية وراثية، قائمة على عدد من الأسر الحاكمة وأشبه بكونها مؤسسة عائلية (٣٠)، ويمكن أيضاً أن يتصور وجود درجة عالية من عدم التجانس بين نظم الحكم في هذه الدول الست والنظام الحاكم في إيران (العهد الامبراطوري والعهد الجمهوري)، والنظام الجمهوري الحاكم في العراق. لكن التحليل الدقيق لمضمون وجوهر النظم الحاكمة في الدول الثماني يكشف عن وجود درجة عالية من التطابق والتجانس فيما بينها (مع قدر من التمايز بالنسبة لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران). فالمصدر الأساسي لشرعية هذه النظم هو «القبلية السياسية»، وأداتها في الحكم هي «الدولة التسلطية» أياً كان شكل الحكم ملكياً او جمهورياً.

والقبلية السياسية مفهوم يتبناه د. خلدون النقيب في تحليل النظم السياسية في بلدان شبه الجزيرة العربية، ويمكن أن يمتد لتحليل النظامين الحاكمين في العراق وإيران أيضاً، لأنه مفهوم يتجاوز حدود القالب الاثنوغرافي لمفهوم القبلية ويرتقي به الى مستوى أعلى من التحليل، أي المستوى السياسي الشرعي (٣١). فهي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يختلف عن القبلية العادية، أي مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على تراتبية القرابة، في أنه يتحول إلى «حكم للعناصر الأيديولوجية» في توزيع السلطة السياسية. والقبلية السياسية على هذا النحو تكتسب ثلاثة معان:

(أ) انها توفر أساس العصبية.

(ب) انها تعمل كمبدأ منظم، أي يخصص موارد الجماعة، ويحدد مواثيق الإدخال/ الاستبعاد المطلق من الجماعة.

---

(٣٠) انظر في هذا الخصوص: Arnold Hottinger, «Political Institutions in Saudi Arabia, Kuwait and Bahrain,» pp. 1-18 and John Duke Anthony, «Transformation Amidst Tradition: The UAE in Transition,» pp. 19-37, in: Shahram Chubin, *Security in the Persian Gulf: Domestic Political Factors* (Westmead, Hampshire: International Institute for Strategic Studies; Gower Publishing Company, 1981), and Willian B. Quandt, *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security and Oil* (Washington, DC: Brookings Institution, 1981), pp. 76-104.

(٣١) خلدون حسن النقيب، **صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت** (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٦)، ص ١٨ ـ ١٩.

(ج) انها تمثل عقلية عامة (شعبية) تحكم كل أشكال العلاقة السياسية، وتسعى إلى الارتباط عضوياً بالدين الذي يمنحها مصدراً آخر من مصادر الشرعية [٣٢].

وقد عرفت القبلية السياسية تغيرات مثيرة في نصف القرن الأخير، وكان أبرز مراحل تطورها، استجابة لضرورات إنشاء جهاز دولة حديث، التحول من نظام الحكم الاستبدادي التقليدي إلى آلة «دولة سلطوية» حديثة ذات كفاءة. وجاء هذا التحول موازياً لتحول الاقتصاد من مركنتلية (تجارية) تقليدية إلى اقتصاد دولة ريعية تعتمد على النفط. وأسفرت هذه التحولات عن نشوء شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي بقيت محكومة بالترتيبات القبلية[٣٣].

ربما تختلف الدول الثماني في مراحل تحول القبلية السياسية إلى دولة تسلطية، فقد شهدت إيران والعراق هذا التحول نحو الدولة التسلطية قبل دول مجلس التعاون الست[٣٤]، لكن خصائص هذا النوع من نظم الحكم تمثل قاعدة مشتركة لنظم الحكم في دول النظام الإقليمي الخليجي الثماني.

الدولة التسلطية هي الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة (كالإقطاعية، والسلطانية، والبيروقراطية... الخ) تسعى إلى تحقيق الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة أو النخبة الحاكمة[٣٥]. ولكن الدولة التسلطية خلافاً لكل أشكال الدول المستبدة، تحقق هذا الاحتكار عن طريق اختزال المجتمع المدني، وتحيل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية، تعمل كامتداد لأجهزة الدولة. كما أنها خلافاً لكل أشكال الدول المستبدة الأخرى، تخترق النظام الاقتصادي وتلحقه بالدولة، إما عن طريق التأميم (العراق ودول الشرق العربي)، أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية، بما يقود في النهاية ليس الى الملكية العامة لوسائل الانتاج، بل إلى رأسمالية الدولة التابعة، ثم إن شرعية نظم الحكم فيها تقوم على استعمال العنف والإرهاب، ويتسم نظامها السياسي بالسمات التالية[٣٦]:

- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان، والدساتير ملغاة أو معلقة أو مؤقتة أو غير معمول بها.

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٩ - ٢١.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٣٤) M.S. Agwani, *Politics in the Gulf* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1978), pp. 12-17.

(٣٥) Fred Halliday, *Arabia Without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World* (New York: Vintage Books, 1974), pp. 227-239.

(٣٦) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية.

ـ عدم وجود انتخابات لها معنى أو عدم وجودها إطلاقاً.
ـ عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية، والحقوق المدنية ملغاة أو مجمدة فيها تجميداً اعتباطياً.
ـ نسبة عالية من الإنفاق يستأثر بها الجيش وأجهزة القمع والإرهاب.
ـ استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي، أي في غير أوقات الطوارىء المنصوص عليها في الدساتير أو القوانين المنظمة.

هذه السمات تعتبر خصائص مشتركة، بدرجات معينة، بين الدول الثماني أعضاء النظام الإقليمي الخليجي بغض النظر عن شكل الحكم، جمهوري أو امبراطوري أو ملكي، أي أن نظم الحكم في هذه الدول غير ديمقراطية، لكنها علاوة على ذلك نظم احتكارية للثروة والسلطة. فهي على حد قول د. عبد الخالق عبد الله، نظم فردية وسلطوية لا تحترم حقوق الإنسان وحرياته. إن الأحزاب والعائلات الحاكمة تحتكر السلطة السياسية احتكاراً مطلقاً، وتتمتع بصلاحيات غير محدودة تسمح لها باتخاذ القرارات العشوائية التي عادة ما تزج بالنظام الاقليمي الخليجي بأسره، في متاهات معقدة ولا مسؤولة[٣٧].

ففي العراق يملك السلطة بصفة أساسية مجلس قيادة الثورة الذي يعد بمثابة قمة الجهاز السياسي في الدولة وأعلى سلطة تشريعية في البلاد. ورئيس المجلس هو رئيس السلطة التنفيذية وبمثابة القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويقوم بتعيين مجلس الوزراء. وتعتبر سلطة مجلس قيادة الثورة ورئيسه طاغية على كل اختصاصات الجمعية الوطنية (البرلمان) التي ليس لها اي سلطة على الجيش أو الأمن القومي ولم تلعب دوراً يذكر في السياسة العراقية، كما أن دور الحزب الحاكم هو بعيد عن مسائل السياسة الخارجية التي تعتبر أمراً احتكارياً للرئيس[٣٨].

والتعددية الحزبية إسمية والمشاركة الشعبية غائبة. فالمسألة الأساسية هي سيطرة مجموعة ضيقة تربطها عصبية محلية أو طائفية أو قبلية على جهاز الدولة وإقصاء المجتمع المدني عنها. وهكذا يتكون نوع من العائلات الحاكمة أو شبة الأسر المالكة حول شخص الحاكم الأكبر، تساعده وتحميه وتستغل وجوده على رأس هذه السلطة

(٣٧) عبد الله، «النظام الاقليمي الخليجي،» ص ٣١.

(٣٨) أحمد يوسف أحمد، «السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة بين معطيات البيئة الداخلية وأداء الدور،» في: بهجت قرني وعلي الدين هلال، محرران، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ترجمة جابر سعيد عوض (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٣٠٨ ـ ٣١٧. ولمزيد من التفاصيل، انظر: غريش وَفيدال، الخليج: **مفاتيح لفهم حزب معلنة**، ص ١٤٩ ـ ١٥٥ (في هذه الصفحات عرض لمستوى احتكار النظام العراقي للسلطة والممارسات القمعية للنظام ضد كل قوى المعارضة).

أيضاً[٣٩]، وهي صورة أخرى إذن من «القبلية السياسية» وتكريس حكم الدولة التسلطية.

والأمر لا يختلف كثيراً في إيران طيلة سنوات عهدها الامبراطوري. فالحقيقة المركزية في النظام السياسي الإيراني في تلك السنوات، كما يقول م. عجواني، هي الشاه، الذي لا يستمد سلطته من الدستور بقدر ما يستمدها من تقاليد ٢٥ قرناً مضت للملكية المطلقة، فالشاه هو القائد الأعلى للجيش والقوات البحرية، ويعين ويقيل الوزراء، ويعين نصف مجلس الشيوخ (المجلس الأعلى للبرلمان)، كما انه يدعو البرلمان للانعقاد، ويقوم بحله[٤٠].

ولقد سعى الشاه محمد رضا بهلوي للقيام باصلاحات اجتماعية واقتصادية، لكنه كان يبغض الديمقراطية، وبسببها دخل في خلافات مع الولايات المتحدة[٤١]، على رغم أنه قد سمح بقيام حزب تحت سيطرته وحوله الى حزبين، ثم عاد به الى حزب واحد تحت مسمى «الانبعاث» (رستاخيز) كواجهة يتخفى وراءها حكم الدولة التسلطية[٤٢]. فقد كان الشاه يحكم باعتباره الرجل الأوحد، ولم يشاركه في الحكم سوى أعضاء أسرته، وتلك المجموعة القليلة من المحظوظين الذين يحيطون بالبلاط الامبراطوري. وأكثر من هذا كان كل عضو في الأسرة المالكة له بلاطه الخاص به أو بها، وله كذلك صنائعه في الوزارات والسافاك، والبنك المركزي، والقوات المسلحة[٤٣]. كان الصراع في القمة يدور حول المال والسلطة بالدرجة نفسها. فمع ازدياد الثروة في البلاد ازداد الفساد، وبالدرجة نفسها كان البؤس الشعبي يزداد، والمعارضة تتسع وتتقوى حتى كانت النهاية بسقوط الشاه ونظامه[٤٤].

---

(٣٩) سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٤٠) Agwani, *Politics in the Gulf*, pp. 12-13

(٤١) عبر الشاه في مؤتمر صحفي في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ عن حقده على الديمقراطية، وانتقد بعنف مطالب الغرب وأمريكا بتحقيق الديمقراطية في ايران ووصل الأمر الى حد قوله: «ثمة انحلال في الغرب، وليس لديهم شيء نتعلمه منهم، وهم يودون تصدير أفكارهم المنحلة إلينا، تلك التي يسمونها ديمقراطية، لكن ذلك شيء لا يمكننا أن نقبله». انظر: محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٣١.

(٤٢) في تفاصيل هذه الفترة وخصائص نظام حكم الشاه وممارساته، انظر: فريد هوليداي، مقدمات الثورة في ايران، ترجمة مصطفى كركوتي؛ مراجعة خليل هندي (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩)، ص ٥٧ ـ ٨٩ و٢٨٩ ـ ٣٣٤، وغريش وفيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ص ١٥٦ ـ ١٦٠.

(٤٣) هيكل، المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٤٤) يمكن التعرف على مشهد ومعالم الصراع السياسي في ايران في تلك الفترة من: أبو الحسن بني صدر، ايران: غربة السياسة والثورة: دراسة معمقة للمجتمع الإيراني عشية الثورة، ترجمة دار الكلمة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٧٩)، ص ٨٢ ـ ١٠٦، وحازم صاغية، صراع الاسلام والبترول في ايران (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٣٠ ـ ٥٥.

وبتأسيس الجمهورية الإسلامية ظهر نظام سياسي جديد بأسس ومقومات وخصائص بديلة تماماً غير تلك التي كان يرتكز عليها نظام الشاه. فقد كان نظام الشاه يرتكز على ثلاث قواعد أساسية: **أولها** قمع شامل وعريض. **وثانيها** محاولة تحديث مطبوعة بالعظمة الكاذبة. **وثالثها** تبعية مطلقة ازاء الولايات المتحدة(٤٥). فقد تأسس النظام الجديد على أساس القيم التي لعبت دوراً رئيسياً في نزع غطاء الشرعية عن نظام الحكم القديم، وانعكست في شعار «الاستقلال والحرية»(٤٦).

وقد مر نظام الجمهورية الإسلامية بمرحلتين: **الأولى** منذ تولي الإمام الخميني منصب «مرجع التقليد» (المرجع الأعلى) حتى وفاته في ٣ حزيران/يونيو ١٩٨٩، **والثانية** مع اقتسام السلطة بين آية الله علي خامنئي كمرشد أعلى وزعيم للثورة، وحجة الإسلام هاشمي رفسنجاني رئيساً للجمهورية حتى انتهاء الفترة الثانية لحكم رفسنجاني(٤٧)، وتولى الرئيس الجديد السيد محمد خاتمي مسؤولياته كرئيس للجمهورية الإيرانية في آب/أغسطس ١٩٩٧.

وإذا كان النظام الجديد قد قام وفقاً لتوجيهات التيار الديني المتشدد والتيار الديني الشعبي على حساب التيار الديني العصري (مجاهدي خلق) والتيار الديني الإصلاحي (حركة تحرير إيران) وتخلص من المعارضة العلمانية، فإنه أسس نظاماً يسمح بقدر كبير من المشاركة السياسية، لكنه ليس نظاماً ديمقراطياً تعددياً، أي أنه لا يسمح بالتعددية الحزبية أو بوجود الظاهرة الحزبية أساساً. ويضم النظام ضمن مؤسساته الأساسية: مؤسسة المرشد الأعلى ورئاسة الجمهورية، ومجلس الشورى (البرلمان) الذي يضم ٢٧٠ عضواً منتخباً انتخاباً عاماً مباشراً، والجهاز القضائي، ومجلس الوصاية، الذي يراقب توافق القوانين مع الدين الرسمي للدولة (الإسلام على المذهب الشيعي) ويتدخل في قبول الأشخاص المرشحين للانتخابات النيابية وانتخابات رئيس الجمهورية حيث له سلطة استبعاد من يراه غير مؤهل لتولي المسؤولية ومنع ترشيحه(٤٨).

وهكذا يمكن القول ان النظام الإيراني الحاكم منذ قيام الثورة الإسلامية يقع في مرحلة وسط بين نظم الحكم المركزية ونظم الحكم الديمقراطية، ولذلك تصنف مجلة **إيكونوميست** *(Economist)* إيران بين سبع دول إسلامية فقط ـ من أصل ٣٩ دولة

---

(٤٥) غريش وفيدال، **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ص ١٥٨.

(٤٦) Mehdi Noorbaksh, «Politics and Ideological Trends in Contemporary Iran,» in: Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability*, p. 16.

(٤٧) محمد السعيد عبد المؤمن، «ايران من الداخل: رؤية مصرية،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤** (القاهرة: المركز، ١٩٩٥)، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٤٨) Noorbaksh, Ibid., pp. 58-68.

إسلامية ـ يمكن وصفها بشيء من التحفظ، بأنها ديمقراطية(٤٩). وبحسب تعبير المجلة، فإن الثوريين الإسلاميين في إيران يحسب لهم أنهم قد شكلوا برلماناً يهتم ببحث القضايا العامة مع الحكومة...(٥٠). ويتوقف مستقبل التطور الديمقراطي، بدرجة كبيرة، على تطور أداء المتشددين والمعتدلين داخل السلطة. ففي ظل حكم الإمام الخميني بسط المتشددون سيطرتهم على السلطة، وكان عزل آية الله منتظري من منصب نائب الإمام مؤشراً على ذلك(٥١)، وبعد وفاة الإمام الخميني تراجع وزن المتشددين، ولكنه عاد للظهور مرة ثانية في انتخابات برلمان ١٩٩٢ وأعلن عن نفسه في انتخابات رئاسة الجمهورية، حيث لم يحصل الرئيس رفسنجاني إلا على ٦٣ بالمئة من أصوات الناخبين(٥٢). وجاء فوز السيد محمد خاتمي على منافسه ناطق نوري المتشدد، رئيس مجلس الشورى، مفاجأة لتعلن عن عهد جديد أو مرحلة جديدة ربما يلعب فيها التيار الديني الإصلاحي دوراً مرموقاً حيث تم، لأول مرة في تاريخ إيران، تعيين سيدة في منصب نائب رئيس الجمهورية، هي معصومة ابتكار التقي(٥٣).

أما في العربية السعودية وباقي الدول الأخرى أعضاء مجلس التعاون الخليجي، فإن نظام الحكم فيها وراثي، حيث تتمتع الأسر الحاكمة بيد مطلقة في عملية صنع القرار السياسي، وتسيطر على السلطة التنفيذية والتشريعية وبدرجة ما القضائية. وتستمد أنظمة الحكم هذه شرعيتها من مصدرين أساسيين هما الإسلام والتقاليد القبلية(٥٤).

فالنظام السعودي ما زال ملتزماً بميثاق «السيف والقرآن» الذي عقد في عام ١٧٤٤ بين أمير نجد محمد بن سعود والداعية محمد بن عبد الوهاب مؤسس المذهب الوهابي. كما أن هذا النظام، في عهده الحالي، يرتكز في ممارسته للسلطة على ركيزتين أساسيتين: **الأولى** أسرة آل سعود، ويتراوح عددها بين ٥٠٠٠ و ٧٠٠٠ أمير وأميرة، وفقاً لأحد التقديرات، ومن بينهم ثمة عدد محدد هو الذي يلعب دوراً حاسماً في الحكم. **والثانية** علماء الدين الذين يأتي أبرزهم من أفراد عائلة الشيخ المتحدرة من صلب مؤسس الوهابية(٥٥). كما أن العربية السعودية ليس لها دستور مكتوب على

---

(٤٩) James A. Bill, «The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension,» in: Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability*, pp. 101-102.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٥١) Robin Wright, «Dateline Tehran: A Revolution Implodes,» *Foreign Policy*, no. 103 (Summer 1996), pp. 161-162.

(٥٢) Noorbaksh, «Politics and Ideological Trends in Contemporary Iran,» p. 62.

(٥٣) الخليج، ١٠/٨/١٩٩٧.

(٥٤) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 50.

(٥٥) غريش وفيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

النحو المعروف في الأنظمة السياسية الأخرى، فالدستور فيها هو القرآن الكريم[٥٦].

وتسيطر على عملية صنع القرار في العربية السعودية ثلاث مؤسسات هي وفق الترتيب التنازلي لأهميتها: مجلس الشورى، وأهل الحل والعقد (علماء الدين)، وأخيراً الحكومة أو الوزارة. وتحتل الأسرة الملكية وشركاؤها من رؤساء القبائل ورجال الدين، نتيجة الارتباط بالمصاهرة أو التحالف الاجتماعي، مكان القلب في كل هذه المؤسسات الثلاث، ويأتي الملك على قمة هذا الهرم التنظيمي. وتعكس هذه الطبيعة الهرمية الإطار الاجتماعي بتنظيماته القبلية وثقافته السياسية، كما تعكس في الوقت ذاته طبيعة نشأة الدولة[٥٧].

وتضم القمة العليا لهذا التنظيم الهرمي أعضاء الأسرة الحاكمة، ولا تزال العناصر ذات النفوذ من هذه الأسرة تحتكر المناصب العليا الوثيقة الصلة بالجوانب الأمنية بمستوييها الداخلي والخارجي مثل وزارات الداخلية والدفاع والخارجية، وبطبيعة الحال الحرس الوطني. وتحتكر الأسرة الحاكمة هذه المؤسسات المهمة بمساعدة بعض أعضاء الأسر والقبائل ذات النفوذ مثل عائلتي الشيخ والسديري المتحدرة من القبائل البدوية القوية التي كانت تقطن شمال نجد، والتي ارتبطت بعلاقات مصاهرة مع كل أفراد عائلة آل سعود[٥٨].

وينقسم أمراء أسرة آل سعود إلى مجموعات، وتلعب هذه المجموعات، التي تتشكل على أساس الولادة من الأم نفسها، الدور الأساسي في العملية السياسية في نظام الحكم السعودي، حيث يميل أبناء الأم نفسها الى التضامن فيما بينهم ليفيدوا، بالإضافة الى ذلك، من دعم قبيلة أمهم. وأكثر هذه المجموعات أهمية، هي مجموعة آل فهد التي يطلق عليها أيضاً «مجموعة السديريين السبعة»، وتضم الملك فهد وهو الابن الأكبر لسبعة أشقاء من أم واحدة من قبيلة السديري، والسبعة هم الملك فهد والأمراء سلطان وعبد الرحمن ونايف وسلمان وتركي وأحمد. وهناك مجموعة ثانية من زوجة أخرى للملك عبد العزيز تنتمي أيضاً لقبيلة السديري، تضم ثلاثة أشقاء هم سعد ومساعد وعبد المحسن. وتوجد مجموعة ثالثة تتألف من الأمراء الأحرار الذين ثاروا إبان الستينيات ولجأوا الى القاهرة قبل أن يقوموا بعملية نقد ذاتي علنية هم:

---

(٥٦) سعيد باديب، العلاقات السعودية ـ الإيرانية، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٣ (بيروت: دار الساقي؛ لندن: مركز الدراسات الايرانية العربية، ١٩٩٤)، ص ٤٦.

(٥٧) بهجت قرني، «السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير،» في: قرني وهلال، محرران، السياسات الخارجية للدول العربية، ص ٥١٥ ـ ٥١٦.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٥١٦.

طلال وبدر ونواف. وهناك مجموعة رابعة وتتألف من ٤٦ ابناً للملك سعود. أما أبناء الملك فيصل، فهم مميزون وأبرزهم سعود ومحمد وخالد. أما الأمير عبد الله فليس له أشقاء من أمه، ولكنه الوحيد من تجمع «شمر» القبلي القوي، وهو تجمع اشتهر بعدائه للسلطة التي لم تنجح باكتساب وده إلا مؤخراً[٥٩].

وهذه التجمعات العشيرية التي تولّد، بشكل خفي ولكنه حقيقي، توازناً داخلياً للقوى في أسرة آل سعود، تؤكد أن السلطة السعودية، ومنذ وفاة الملك عبد العزيز، ليست سوى سلطة عشيرية، وإذا ما توسعت صلاحيات ملك أو أمير، فالسبب في ذلك يعود الى دعم أو رضوخ أفراد العشيرة الآخرين[٦٠].

إن حجم الأسرة الحاكمة أو المالكة الكبير مكنها من أن تلعب دور الحزب الواحد الحاكم في العديد من الدول العربية. فقد جمعت بينها روابط نسب ومصالح متبادلة، قامت بين أفراد الأسرة مقام الروابط التنظيمية والمثالية الفكرية في الحزب الواحد. فقد وحّد أعضاء هذه الأسرة القبائل الكبرى عن طريق شبكة محكمة من عقود الزواج، واستطاعوا من خلال المناصب التي شغلوها أن يضموا مناطق البلاد المتباعدة في إدارة مركزية واحدة، وأن يتولوا المناصب التي أمنت للأسرة السلطة والمجتمع[٦١]. ولعل ذلك ما دفع ويليام كوانت في تحليله لبنية السلطة في النظام السياسي السعودي لوصف هذا النظام بقوله انه «نظام ملكي، بيد أن الملك هو الشخصية الوحيدة بين الشخصيات الرئيسية في النظام الذي يشارك في صنع معظم القرارات المهمة. إنها بمثابة مشروع أسري، ولكنها أسرة غير متحدة، يتطلع الصغار فيها إلى الاستحواذ على السلطة. إنها دولة إسلامية، غير أن مظاهر العلمانية واضحة هنا وهناك. إنها حكومة سلطوية غير أن الوصول إلى الحكم أسهل نسبياً ومطالب المواطنين وشكواهم الفردية غالباً ما يستجاب لها. إنه مجتمع شره في طلبه لمختلف مظاهر الرفاهية المعاصرة، غير أنه لا يزال للعناصر التقليدية، مثل القبلية، تأثيراتها، إنها بلد تتمتع بثروة هائلة وعلى رغم ذلك تتخللها جيوب لا يستهان بها من الفقر»[٦٢].

---

(٥٩) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٦١) أيمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، نقله إلى العربية كمال اليازجي، ط ٢ (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٠)، ص ١٠٢.

(٦٢) Quandt, *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security and Oil* (Washington, DC: Brookings Institution, 1981), p. 76.

وما يقال عن العربية السعودية يقال عن الدول الخمس الأخرى شريكتها في مجلس التعاون الخليجي، فدرجة التجانس السياسي بينها، من هذا المنظور، عالية جداً. فهي أيضاً تتميز بحكم الفرد، وإن كان مجلس القبيلة أو العائلة يكتسب أهمية كبيرة في بعض هذه الدول، فهو طرف في عملية اختيار الحاكم، شيخاً أكان أم أميراً، وفي بعض الأحيان تتدخل القبيلة أو العشيرة لتغيير شخص الحاكم إذا أخفق في الوفاء بتعهداته أو مشروعاته، واستبداله بآخر وفق القواعد والأعراف المتبعة في كل عائلة حاكمة في هذه الدول(٦٣).

وبسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدول الست أعضاء مجلس التعاون ابتداء من عقد السبعينيات مع تفجر ثروة النفط ونتيجة للضغوط المتولدة من عمليات التحديث المتسارعة، اضطرت النظم الحاكمة إلى السماح بقدر من المشاركة السياسية(٦٤).

ويمكن من خلال التشريعات النظرية تقسيم أشكال الحكم الدستورية في الدول الخليجية الست إلى شكلين رئيسيين: **الأول** عن طريق ما أخذ به دستور الكويت والبحرين، وهو إشراك المجتمع في التشريع عن طريق ممثليه المنتخبين. **والثاني** استخراج رأي غير ملزم من مجموعة مختارة عيّنهم أساساً من بيدهم السلطة المطلقة، مع تقييد كبير في حرية اختيار الموضوعات التي تطرح للمناقشة(٦٥)، فهي مجالس استشارية في الدرجة الأولى وليس لها دور ملحوظ في عملية صنع قرار السياسة الخارجية. فالمجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة، مثلاً، ينحصر دوره التشريعي في مناقشة وتعديل مشروعات القوانين المقدمة له من مجلس الوزراء، لكن المجلس الأعلى (سلطة الحكم العليا التي تتكون من حكام الإمارات السبع) غير ملزم بقبول تلك التعديلات، أما الدور السياسي للمجلس الوطني الاتحادي فمحصور في حق أعضائه في تقديم أسئلة للحكومة وإجراء مناقشة عامة لأوضاع البلاد، وأخيراً إبداء التوصيات(٦٦).

---

(٦٣) Hottinger, «Political Institutions in Saudi Arabia, Kuwait and Bahrain,» pp. 1-3.

(٦٤) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, pp. 47-48 and 50-54.

(٦٥) محمد غانم الرميحي، **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**، سلسلة دراسات في شؤون الخليج والجزيرة العربية، ط ٢ (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٢٥.

(٦٦) ابتسام سهيل، «النخبة السياسية الحاكمة في دولة الامارات العربية المتحدة: دراسة للخلفية الاجتماعية لأعضاء المجلس الوطني، ٧٢ ـ ١٩٨٦،» ورقة قدمت الى: **النخبة السياسية في العالم العربي: أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة، ١١ ـ ١٣ نوفمبر ١٩٩٥**، تحرير علي الصاوي (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص ٣٦٦.

وإذا كان الشكل الثاني ليس أكثر من إطار نظري فقط لممارسة السلطة التقليدية في ثوب جديد، فإن الشكل الأول وصل إلى طريق مسدود في البحرين عندما أجهضت الحكومة البحرينية التجربة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٥[٦٧]، واستبدلت البرلمان، فيما بعد، بمجلس استشاري. وفي الكويت قام أميرها بحل مجلس الأمة (البرلمان) ثلاث مرات (في الأعوام ١٩٣٨ و١٩٧٦ و١٩٨٦)[٦٨].

ولكي تكتمل عناصر حكم الدولة التسلطية في الدول الست أعضاء مجلس التعاون، مثلها مثل العراق وإيران (في عهد الشاه)، فإن الأسر الحاكمة لا تحتكر السلطة فقط، بل وتحتكر الثروة أيضاً. والعنصر الحاسم في تأكيد هذا الأمر هو نظرة الأسر الحاكمة إلى الدخل النفطي، هل تعتبره دخلاً وطنياً لعامة السكان، أم دخلاً خاصاً للحاكم وأفراد أسرته، تلك هي القضية.

كانت الكويت هي أول بلدان الخليج التي حسم فيها هذا السؤال بعد الاستقلال مباشرة في عام ١٩٦٢. فقد اعتبر الدخل من النفط دخلاً وطنياً تستلمه الحكومة، وتحدد بنود الميزانية بقانون يتقاضى الأمير بموجبه مرتباً سنوياً قدره ١٢ مليون دينار كويتي. أما في بلدان الخليج الأخرى فلم يحسم الأمر بعد. وبحسب رواية أديث بنزو أنه لولا تدخل الإدارة البريطانية (عن طريق مقيميها ومستشاريها لدى الأسر الحاكمة) لإقناع الحكام باقتسام دخل النفط مع شعوبهم، لاستولى الحكام على دخل النفط بأجمعه. فعلى الرغم من ضغوط الإدارة البريطانية وتدخلها المباشر، لم يرض حكام البحرين وقطر والإمارات بأقل من الثلث من دخل النفط كأقل دخل شخصي لهم. أما في عُمان والعربية السعودية، فإن الأمر لم يحسم بشكل علني حتى الآن[٦٩]. فحتى عام ١٩٥٩ لم يكن هناك أي تمييز بين مالية الدولة ومالية الأسرة المالكة في العربية السعودية. وطبقاً لرأي ماكس فيبر في النمط المثالي للحكم السلالي، فإن الملك عبد العزيز بن سعود وخلفه الملك سعود بن عبد العزيز اعتبرا ثروة البلاد ثروتهما الخاصة، وحتى في أول موازنة نظمت في المملكة عام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، كان ما خصص للأسرة الملكية ١٧ بالمئة منها، على أن تنفق كما يختار الملك، أضف اليها ١٩ بالمئة في باب «نفقات خاصة» وعلى أن تكون كذلك بتصرف الملك[٧٠].

---

(٦٧) الرميحي، المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٦٨) سلوى شعراوي جمعة، «التجربة البرلمانية في الكويت: دراسة في العوامل الداخلية،» في: نيفين عبد المنعم مسعد، **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ١٦٤.

(٦٩) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ١٤٥ ـ ١٤٧.

(٧٠) الياسيني، **الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**، ص ٧٠.

ولقد أفادت سياسة اقتسام دخل النفط الأسر الحاكمة لتثبيت مركزية سيطرتها على السلطة، فمن خلال تحكمها في سياسة الإنفاق العام الحكومي واحتكارها تمويل وإنشاء وضمان كل أو أغلب المشروعات الصناعية وتثبيت أسس دولة مركزية، ظهرت هذه الأسر كمؤسسات سياسية تملك الدولة وتعمل على الحفاظ على الوضع القائم، على رغم كل الأوضاع الاقتصادية المستجدة التي تعمل بشكل طبيعي من خلال التوازنات التقليدية بين القوى الاجتماعية والسياسية، مما يدفع الأنظمة الحاكمة لهذه الأسر إلى أعطاء أهمية استثنائية لأجهزة القمع والإرهاب السياسي[٧١]. وبدلاً من تأمين المشاركة الشعبية فإنها تعتمد «التضامنيات» (Corporation) غير الرسمية التي تضم بعض القوى الاجتماعية المتضامنة التي يتاح لها التعبير عن نفسها ضمن مؤسسة الحكم، وتشمل: المؤسسة القبلية (شيوخ القبائل الذين تتعامل معهم الحكومة على المستوى المحلي) والتجار (كبار التجار ورؤساء العائلات التجارية، كما تمثلهم غرف التجارة والصناعة)، والمؤسسة الطائفية (قادة الطوائف الدينية كالشيعة والإباضية والسنة)، والطبقات الوسطى (حيث تتعامل الحكومة مع أفرادها على أساس عائلي نظراً لعدم وجود التنظيمات المهنية)[٧٢].

إن الاعتماد في الحكم على التضامنيات، وفي غياب الأحزاب السياسية والتنظيمات المجتمعية التي تسهّل الانصهار الوطني، يؤدي إلى مأسسة القبلية والطائفية التي من خلالها تتمكن الأسر الحاكمة من تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع.

وهكذا يتأكد وجود قدر كبير من التجانس في خصائص النظم السياسية في دول النظام الإقليمي الخليجي (باستثناء إيران في ظل حكم الجمهورية الإسلامية)، وهو تجانس سلبي في تأثيره في أنماط التفاعلات في النظام، نظراً لأنه تجانس ضمن خصائص الدولة التسلطية، وليس على قاعدة الحكم الديمقراطي، ومن ثم تكون الظروف غير مؤاتية لقيام علاقات تعاون وتكامل بين الدول الأعضاء، لأن مثل هذه العلاقات تتعارض مع النزعة الاحتكارية للثروة والسلطة المستأثرة بالنظم الحاكمة، وتدفع نحو تغليب التفاعلات التنافسية والصراعية[٧٣].

علاوة على ذلك، فإن غياب الحكم الديمقراطي، بمعنى وجود المنافسة الحزبية التعددية ودورية الانتخابات العامة وتداول السلطة بالأسلوب الديمقراطي، يجعل

---

(٧١) النقيب، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٧٣) David J. Myers, «Perceptions and Aspiring Hegemons of Threats to their Interests,» in: Myers, ed., *Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response*, p. 17.

عملية صنع السياسة في دول النظام تتسم بالشخصانية وبهيمنة شخص رئيس الدولة عليها. ويترتب على ذلك عدة نتائج أهمها:

التداخل بين العلاقات السياسية والعلاقات الشخصية في التفاعلات داخل النظام، وإتاحة الفرص للقدرة على المغامرة واتخاذ قرارات سريعة والتبدل من حال إلى حال، وعدم استقرار نمط التفاعلات وتغيير مسار العلاقات من تعاون إلى خلاف أو العكس في مدة قصيرة(٧٤).

إن الطابع غير الديمقراطي للإدارة والحكم يؤثر سلبياً في السياسة الخارجية وفي مسار العلاقات داخل النظام الإقليمي. ففي غياب الحكم الديمقراطي تتم غالبية عمليات التفاوض أو البحث في البدائل داخل غرف مغلقة. والعقلية غير الديمقراطية تتعود ـ كأسلوب ـ ألا تكشف عن كل مواقفها أو آرائها، وأن تبطن غير ما تعلن، وأن تمسك بيدها ـ قدر الإمكان ـ بزمام المبادرة والمفاجأة. وكل هذه سمات ترتبط بالشعور بعدم الأمن الذي يلازم الحاكم في النظم غير الديمقراطية لغياب القواعد الشرعية في المحاسبة أو تداول السلطة، وتصير الطريقة الوحيدة للتغيير هي استخدام العنف(٧٥).

ج ـ الإيديولوجيات السياسية الحاكمة

تتوقف تفاعلات النظم الإقليمية، بدرجة كبيرة على درجة التوافق أو التجانس الايديولوجي بين الدول الأعضاء. فكلما كان النظام يحظى بدرجة عالية من التوافق الايديولوجي، كان ذلك تثبيتاً وتقوية للتماسك السياسي داخل النظام، وتشجيعاً للانخراط في علاقات تعاونية وتكاملية. أما إذا كانت درجة التجانس الايديولوجي منخفضة، فإن التماسك السياسي للنظام يصبح ضعيفاً نتيجة الصراعات والانقسامات الايديولوجية التي تعرقل أي ميول تعاونية أو تكاملية. وعادة ما يحدث تحول في التفاعلات والعلاقات بين الدول أعضاء النظام الإقليمي مع حدوث تغير في درجة التجانس الايديولوجي. فعلاقات التعاون تتحول إلى علاقات صراع في حالة تراجع درجة التجانس الايديولوجي على نحو ما حدث بين إيران والعراق عقب قيام الثورة العراقية في تموز/يوليو ١٩٥٨ وسقوط النظام الحليف لإيران الموالي للغرب وقيام نظام جديد عروبي التوجه، انخرط في حركة التحرر العربي والعالمي. فبسبب هذا التحول الايديولوجي الذي حدث في العراق بعد الثورة تحولت علاقات التعاون والصداقة مع إيران إلى تنافس وصراع، وتورطت إيران في إيواء ودعم المعارضة الكردية ضد

(٧٤) هلال، «الأسس السياسية: الديمقراطية والنظام العربي،» ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

العراق[٧٦]. ولكن بعد توقيع اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ بين العراق وإيران وتهدئة التنافس الايديولوجي والسياسي توقف الشاه عن دعم الأكراد. وبعد قيام الثورة الإيرانية وتأسيس نظام جديد يتبنى ايديولوجيا اسلامية ثورية ويسعى الى تصديرها للخارج عادت التوترات تتصاعد بين البلدين حتى تفجرت الحرب بينهما في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٧٧].

لقد لعب الصراع الايديولوجي دوراً رئيسياً في اندلاع هذه الحرب وفي مجرى تطورها. فقد كان القرار العراقي بخوض الحرب ضد ايران في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ يرتكز على ما هو أكثر من مجرد نزاع حدودي حول شط العرب، ويمكن فهمه من خلال التأثير المزدوج للثورة الايرانية في العراق: تهديد الثورة الايرانية للاستقرار السياسي للنظام الحاكم في بغداد، وتهديد الثورة لطموحات الرئيس العراقي بتحقيق السيطرة الاقليمية في الخليج. وعلى نحو مشابه فإن قرار ايران بالتقدم إلى داخل الأراضي العراقية عام ١٩٨٢، عندما تحولت المعركة لصالحها، كان نتاجاً لرغبة الجمهورية الإسلامية في نشر رسالتها الايديولوجية ومفاهيمها الثورية وإسقاط النظام المتناقض بقوميته العربية، مع الدعوة العالمية للثورة الايرانية[٧٨].

وعلى مدى عقدي السبعينيات والثمانينيات شهد النظام الإقليمي الخليجي انقساماً ايديولوجياً على مستويين:

المستوى الأول: الانقسام الأيديولوجي بين القومية والإسلام. وعلى الرغم من أن النظام الإيراني في عهده الامبراطوري قد رفع شعار القومية الفارسية[٧٩]، فإن المواجهة التي شهدها النظام الاقليمي الخليجي، طيلة عقد السبعينيات، كانت بين الأيديولوجيا القومية العربية بمفهومها البعثي والإسلام بمفهومه السياسي التقليدي الذي تعتنقه العربية السعودية[٨٠]، ويضع شعار الوحدة الإسلامية في مواجهة الوحدة العربية.

---

(٧٦) أحمد، «السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة بين معطيات البيئة الداخلية وأداء الدور،» ص ٣٣١.

(٧٧) F. Gregory Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» in: W. Howard Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim* (New York: Columbia University Press, 1992), pp. 75-76.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٧٩) محمد حسن العيدروس، **العلاقات العربية ـ الايرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥)، ص ٥٦٦ ـ ٥٧٢، وفريدون هويدا، **سقوط الشاه محمد رضا بهلوي** (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢)، ص ٧٦.

(٨٠) حول مفهوم البعث للقومية العربية، انظر: محمد محمود ربيع، **الأيديولوجيات السياسية المعاصرة: قضايا ونماذج** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٧٩)، ص ٩٨ ـ ١١١، و Graz, *The Turbulent Gulf*, p. 31.

المستوى الثاني: الانقسام الأيديولوجي بين الإسلام الثوري الإيراني والإسلام التقليدي السعودي عقب اندلاع الثورة في إيران عام ١٩٧٨، وتأسيس الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩. فقد تراجع خطر دعوة القومية العربية للعراق أمام خطر الثورة الإسلامية، ونتيجة لإدراك العربية السعودية والعراق والدول الخليجية الأخرى لهذا الخطر الثوري الإيراني حدث التقارب السعودي - العراقي(٨١)، خصوصاً أن البعث العراقي كان قد أجرى مراجعة لموقفه التقليدي من دعوة الوحدة العربية، وأعلن عن إقراره بوجود «الدولة القطرية» وبضرورة التعاون مع الدول العربية، وجعل الوحدة هدفاً استراتيجياً يعمل العرب من أجله دون تعريض الدول العربية القائمة لتهديد دعوة «الوحدة الشاملة»، إضافة إلى توجه العراق نحو اتباع سياسة انفتاح اقتصادي على حساب الدعوة الاشتراكية وانحيازه إلى تيار التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي، وقيامه بفتح حوار مع القوى المارونية في لبنان ودعمها عسكرياً. والأهم من ذلك أنه قد دخل في حرب طاحنة ضد إيران(٨٢).

هذا الانقسام الايديولوجي لعب دوراً رئيسياً في مجمل التفاعلات التي شهدها النظام الاقليمي الخليجي منذ نشأته، وما زال هذا الانقسام يمثل أحد المحددات الرئيسية التي تحكم تفاعلات النظام في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية.

فبسبب الايديولوجيا التي اعتنقها نظام الحكم في العراق، منذ عودة حزب البعث إلى السلطة في بغداد عام ١٩٦٨، تفجرت الخلافات والصراعات بين العراق وكل من إيران والعربية السعودية وعدد من الدول العربية الأخرى، ووجد العراق نفسه في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد ارتكزت الأيديولوجيا البعثية على قاعدتين رئيسيتين: **الأولى** الدعوة القومية للوحدة العربية التي ترى أن العرب أمة واحدة، وأن الوطن العربي وطن واحد جزأته المؤامرات الاستعمارية ولا بد من أن يعود إلى وحدته. **والثانية** العلمانية من منظور الفصل بين الدين والسياسة(٨٣)، إضافة إلى ذلك اشتمل الخطاب الايديولوجي العراقي التأكيد على الانحياز الى حركة التحرر العالمي، ومعاداة الاستعمار، والصداقة مع

---

(٨١) وفي مفهوم الاسلام التقليدي في السعودية، انظر: Hottinger, «Political Institutions in Saudi Arabia, Kuwait and Bahrain,» p. 15;

قرني، «السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير،» ص ٥٠٧ - ٥١٤، ولورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ص ٣٧٣ - ٣٧٦.

(٨٢) Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World*, pp. 108-115.

(٨٣) Milton Viorst, «Iraq at War,» *Foreign Affairs*, vol. 65, no. 2 (Winter 1986/87), pp. 353-355, and Graz, *The Turbulent Gulf*, pp. 30-31.

القوى التقدمية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي[٨٤]. وتبلور هذا كله ـ على المستوى الاقليمي الخليجي ـ بتأكيد العراق مسؤوليته في الدفاع عن عروبة الخليج والتصدي للأطماع الأجنبية ودعم الحركات التقدمية في بعض الدول العربية الخليجية[٨٥]. لقد سعت بغداد لتقديم نزاعها مع طهران في اطار قومي، وتصوير هذا النزاع على أنه نزاع بين العرب والإيرانيين. وفي حربه الإعلامية تجاوز العراق مستوى التشهير بإيران كنظام سياسي إلى التشهير بالقومية الفارسية نفسها.

وكي يثبت «قومية» نزاعه مع إيران تبنى العراق العناصر المنادية بانفصال منطقة الساحل العربي في الضفة الشرقية للخليج عن جسم الدولة الإيرانية، وأشرف على رعاية «الجبهة الشعبية لتحرير عربستان»[٨٦].

لذلك ووجه العراق بتحالف إيراني ـ سعودي تقف وراءه الولايات المتحدة، واعتبر العراق في ذلك الوقت أحد أهم مصادر التهديد لاقليم الخليج. فالعلمانية البعثية كانت تتعارض جذرياً مع المذهب الوهابي في العربية السعودية[٨٧]. وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران كانت هذه العلمانية واحدة من أهم دوافع عداء آية الله الخميني للنظام الحاكم في بغداد. أما دعم المعارضة القومية والتقدمية في الخليج، وعقد اتفاقية صداقة مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٢ فكانت حافزاً لحدوث تقارب إيراني ـ سعودي، وتورط إيران في حرب ظفار في عُمان لمحاربة «العدو الشيوعي»[٨٨].

ولكن عندما قامت الثورة الإسلامية في إيران تحول التقارب والتحالف السعودي ـ الإيراني إلى صراع، وتحول الصراع السعودي ـ العراقي إلى تقارب. حدث هذا كله بسبب التحول الذي حدث في الايديولوجيا السياسية لنظام الحكم في إيران والسياسات التي اتخذها النظام الإيراني الجديد التزاماً بهذه الأيديولوجيا نحو الدول الخليجية.

فمنذ توليه السلطة في طهران، أكد النظام الإسلامي الإيمان بأن الطريق الحقيقي للنجاح في الثورة وتأسيس حكومة اسلامية هو عدم التحالف مع اي من

---

(٨٤) أحمد، «السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة بين معطيات البيئة الداخلية وأداء الدور،» ص ٣١١ ـ ٣١٥.

(٨٥) محمد رشيد الفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي (الكويت: رابطة الاجتماعيين، ١٩٦٧)، ص ٢٢٨ ـ ٢٣١.

(٨٦) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٢٠٠.

(٨٧) Graz, *The Turbulent Gulf*, p. 30.

(٨٨) هيكل، مدافع آية الله: قصة ايران والثورة، ص ١٤١ ـ ١٤٣.

القوتين العظميين، لأن مثل هذا التحالف سيكون مساوياً للتبعية، وأوضح الإمام الخميني رؤيته هذه بالقول: «ان إيران تحت حكمه لن تكون قاعدة امريكية في المنطقة، ولن تمنح مثل هذه التسهيلات للاتحاد السوفياتي، لأن الأولى قوة امبريالية، والأخير لديه أطماع اقليمية في الأرض الإيرانية»[٨٩].

وبلورت الثورة الإيرانية هذا الموقف في الشعار الذي رفعته والقائل «لا شرقية ولا غربية»، وهو الشعار الذي يتضمن مبدأين أساسيين هما: معاداة الامبريالية، وتحقيق الوحدة الإسلامية[٩٠].

تعني معاداة الامبريالية، كما فسرها الخميني، التحرر من سيطرة القوتين العظميين، وضرورة رفض الدول الإسلامية كل المساعدات العسكرية من أحلاف محكومة بقوى أجنبية، وعليها أن تتبنى سياسات متضامنة مع النضالات التحررية، مثل حركة التحرر الفلسطينية ومثيلاتها على مستوى العالم[٩١]. أما شعار الوحدة الإسلامية، فكان يتضمن العمل باتجاهين: **الأول** دعم عالمية الإسلام، **والثاني** السعي لتأسيس حكومة اسلامية من خلال استقطاب الجماهير ودفعها للتخلص من الأنظمة «المجرمة والمنحرفة». وعرض الخميني على حكام الدول المسلمة غصن الزيتون بدعوتهم إلى تفهم وقبول برنامج الحكومة الإسلامية، اي تطبيق هذا البرنامج داخل دولها، وفي حالة الموافقة على هذا العرض فإنه وأعوانه يعدونهم بإبقائهم في مواقعهم، أي إما التحول إلى نظام الجمهورية الإسلامية أو التعرض لإسقاط النظام[٩٢].

كانت هذه الدعوة هي مضمون فكرة «تصدير الثورة» التي اعتمدت على استخدام ما أسماه إدلمان بـ «الرموز المكثفة» (Condensation Symbols)، مثل شعار «عدو الإسلام» الذي استخدم بكثافة ضد كل المناوئين لدعوة ونظام الجمهورية الإسلامية، وشعار «الشيطان الأكبر» لوصف الولايات المتحدة الأمريكية[٩٣]. ولم ينظر الخميني إلى الاتحاد السوفياتي بدرجة أقل من الازدراء. ففي تصريح له عام ١٩٦٣

---

(٨٩) J.S. Ismael and T.Y. Ismael, «Social Change in Islamic Society: The Political Thought of Ayatollah Khomeini,» *Social Problems,* vol. 27, no. 5 (June 1980), pp. 601-619.

(٩٠) M.E. Ahrari, «Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security,» in: M.E. Ahrari, ed., *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond* (New York: St. Martin's Press, 1989), p. 12.

(٩١) Ismael and Ismael, Ibid., pp. 615-616.

(٩٢) Ruhollah Khomeini, *Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini,* Translated and annotated by Hamid Algar (Berkeley, CA: Mizan Press, 1981), p. 138.

(٩٣) Murray Edelman, *The Symbolic Uses of Politics* (Urbana, IL: University of Illinois Press, 1964), p. 6.

قال: «انني أوضح حقيقة ان الامريكيين اكثر شراً من الانكليز، وان الانكليز اكثر شراً من الامريكيين، وان الروس اكثر شراً من الامريكيين والانكليز، كل منهم أكثر شراً من الآخر»(٩٤).

وهكذا تبلورت توجهات النظام الثوري في إيران في ظل حكم الإمام الخميني في اتجاهين:

الأول: إعلان العداء للقوتين العظميين التزاماً بشعار «لا شرقية ولا غربية» وكشف عدم شرعية النظم السياسية المتنسبة لأي منهما، لأن هذه النظم أصبحت بهذا الانتساب «عدوة للإسلام».

الثاني: تحريض شعوب دول الخليج، وبخاصة على تبني نظام حكم اسلامي مشابه للنظام الإيراني، أو على الأقل اقامة نظام تقبل به إيران.

ولذلك كانت المواجهة حتمية بين إيران ودول المنطقة، وكان تحول علاقة الصداقة والتحالف الأمريكية ـ الإيرانية إلى عداء صريح. وظلت هذه المواجهة قائمة حتى بعد وفاة الإمام الخميني، ولكن بدرجة أقل نسبياً، نتيجة بروز تيار معتدل وبراغماتي على رأس السلطة يقوده الرئيس رفسنجاني، أكثر ميلاً لتغليب المصلحة الوطنية على الاعتبارات الايديولوجية للنهوض بالأعباء الاقتصادية والاجتماعية الضخمة في مرحلة ما بعد الحرب مع العراق، والسعي لإقامة علاقات طبيعية وحسنة مع دول مجلس التعاون الخليجي(٩٥)، وكان في رأيه أن سياسة المواجهة الصدامية مع هذه الدول لن تؤدي إلا إلى زيادة اعتمادها على الولايات المتحدة قائلاً: «سيكون في صالح الإسلام والمنطق، من حيث المبدأ، أن نكون أصدقاء وأن نتحالف معهم»(٩٦).

هذا يعني أن تطور العلاقات في النظام الاقليمي الخليجي يرتبط بدرجة كبيرة بالتطورات المحتملة في الايديولوجيا الحاكمة في إيران، واحتمالات الصراع بين تيار التشدد الذي يسعى الى تصدير الثورة واسقاط النظم الحاكمة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الاقليم، وتيار الاعتدال الذي يدعو إلى تغليب المصالح الوطنية وإقامة علاقات تعاون وصداقة مع الدول العربية الخليجية(٩٧).

---

(٩٤) Ahrari, «Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security,» p. 14.

(٩٥) Shahram Chubin and Charles Tipp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, Adelphi Papers; no. 304 (Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1996), pp. 52-53.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٩٧) Wright, «Dateline Tehran: A Revolution Implodes,» pp. 161-162 and 169-172, and جاري سيك، «الثورة الايرانية والقوى العظمى،» السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ٣٠٧.

وهكذا يمكن القول ان التماسك السياسي الهش بين دول النظام الخليجي لعب دوراً رئيسياً في سياسة نشوء وتبديل التحالفات داخل النظام واشاعة مناخ من التنافس والصراع.

٣ ـ التماسك التنظيمي

يقصد بالتماسك التنظيمي مدى خضوع التفاعلات الحادثة داخل النظام الإقليمي لقواعد وقوانين منتظمة معروفة سلفاً، والمدى الذي يأخذ فيه أعضاء النظام بهذه القواعد والقوانين لدى رسم سياستهم الإقليمية.

والبحث في التماسك التنظيمي يثير قضية محورية بالنسبة لعملية بناء النظام الإقليمي، هي درجة عمق الالتزامات التي ينهض عليها النظام، وبالتالي ما هي درجة استعداد الدول الأعضاء لتقديم صلاحيات وموارد مناسبة لتشغيل مؤسسات النظام بفاعلية؟ الإجابة عن هذا السؤال تحدد، على نحو دقيق، طبيعة هذا النظام الاقليمي، فقد يكون هذا النظام مجرد التزام فضفاض يقوم على الانضباط الطوعي من جانب الدول ذاتها لقواعد عامة مرعية مثل قواعد حسن الجوار، كما أن النظام يمكن أن يصل الى مرتبة وسطية من عمق الالتزامات المتبادلة إذا أنشأ نوعاً من المؤسسات الإقليمية هي في الواقع منتديات لتبادل الرأي والمشورة بين قادة الدول الأعضاء وممثليها، وربما اتخاذ قرارات تنفذها المؤسسات التنفيذية والإدارية الوطنية، أي مؤسسات الدول ذاتها. أما المستوى الأعلى من عمق الالتزامات فينصرف الى تأسيس هيكل تعاهدي في مجالات معينة من بينها مجال الأمن الإقليمي، تقوم مؤسساته دائماً على رعايته وتطبيقه، ويوضع تحت تصرفها موارد مناسبة تمكن صلاحية التصرف وفقاً لتفويض معين من جانب الدول الأعضاء(٩٨).

بهذا المعنى، فإن النظام الإقليمي الخليجي لا يعاني فقط ضعف تماسكه التنظيمي، بل يعاني الافتقاد الكلي للتماسك التنظيمي، ذلك لأنه لا توجد أي رابطة تنظيمية حتى الآن تجمع الدول الثماني أعضاء هذا النظام، لكن توجد أشكال مختلفة أخرى من الارتباطات التنظيمية يشارك فيها بعض أعضاء هذا النظام باستثناء هيكل تنظيمي في مجالات التعاون الاقتصادي المشترك هو: المشروع الاقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية الذي أنشيء في قطر عام ١٩٧٥ ويضم الدول الثماني أعضاء النظام(٩٩).

---

(٩٨) محمد السيد سعيد، «مصر والبحث عن نظام اقليمي: من الفراغ الى التوازن الى الحيرة،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٤)، ص ٤٦.

(٩٩) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، دليل المنظمات والمؤسسات العامة الخليجية (الرياض: الأمانة العامة، مكتب التربية لدول الخليج العربية، ١٩٨٢)، ص ٦٦ ـ ٨٠.

والمحاولة الأولى والأخيرة، حتى الآن، التي أجريت من جانب الدول الثماني لتأسيس قواعد عمل اقليمي مشترك لم يكتب لها النجاح، وتتمثل في انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الخليجية الثماني الذي عقد في مسقط في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ لوضع أسس تعاون أمني اقليمي[١٠٠]. ومنذ إخفاق مؤتمر مسقط لم تتكرر المحاولة مرة أخرى، إذ اندلعت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٨، وسقط نظام الشاه وتأسست الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، وفي ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠ نشبت الحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت حتى عام ١٩٨٨. وفي إطار هذا التداعي للأحداث أنشىء مجلس التعاون الخليجي ليضم ست دول فقط من أعضاء النظام مستبعداً إيران والعراق بحجة انشغالهما في الحرب[١٠١].

ولكن التدقيق في مواد النظام الأساسي للمجلس يوضح أن نية الدول الست التي أسست المجلس كانت قد انعقدت على إغلاق باب العضوية نهائياً أمام أي دولة أخرى في الحاضر أو المستقبل، حيث جاء نص المادة الخامسة من النظام الأساسي يقول: «يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ٤/ ٢/ ١٩٨١»[١٠٢]. والدول الست هي: الإمارات العربية المتحدة وعُمان والكويت وقطر والبحرين والعربية السعودية. ولم يرد في النظام الأساسي أي نص على شروط وقواعد الانضمام اليه، كما هي عادة أغلب المنظمات الإقليمية. لذلك فإن تحديد أعضاء المجلس بالإسم دون فتح العضوية للغير، ضمن شروط معينة، يؤكد النية المسبقة على جعل عضوية المجلس مغلقة على الدول الست. ويكشف عبد الله بشارة الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون الخليجي بعض خلفيات هذا الموقف بقوله: «إن المشروع الرسمي جاء في ايار/ مايو ١٩٧٦ من الشيخ جابر الصباح أمير الكويت وكان يتضمن كلاً من العراق وإيران»[١٠٣]. هذا يعني أن إخفاق اجتماع وزراء خارجية الدول الثماني في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ في مسقط، نتيجة تعارض المشروعات الأمنية التي طرحت في هذا الاجتماع، قد خلق قناعة ما لدى الدول الست بصعوبة خلق ترتيبات أمنية مشتركة تضم الدول الثماني، وهذا ما

---

(١٠٠) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٠٤.

(١٠١) تحدثت بعض مصادر القمة الإسلامية التي عقدت في الطائف عام ١٩٨١ إلى أنه لم يكن من الممكن إدخال العراق في عضوية المجلس حتى لا يظهر بمظهر التحالف العربي ضد إيران وكذلك بسبب الحرب. انظر: عبد الله الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي** (الرياض: المؤلف، ١٩٨٣)، ص ١٣٦.

(١٠٢) انظر نص المادة الخامسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، في: المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(١٠٣) قرني، «السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير،» ص ٥٥١.

جعل العربية السعودية تنطلق في عقد ترتيبات أمن ثنائية مع الدول الخمس: الإمارات والكويت وقطر والبحرين وعُمان. وكانت الكويت هي الدولة الوحيدة من بين الدول الخمس التي رفضت التوقيع على اتفاقية أمنية ثنائية مع العربية السعودية[١٠٤]. وجاءت ضغوط محاولات تصدير الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية لتفرض مجدداً ضرورة البحث عن صيغة جديدة للتعاون الاقليمي، وانشىء مجلس التعاون الخليجي ليلبي هذه الحاجة ضمن الحدود التي أرادتها الدول الأعضاء[١٠٥].

وقد كشفت هشاشة البنية التنظيمية للمجلس عن مدى ضيق حدود التعاون الاقليمي المشترك التي قبلت بها الدول الأعضاء في المجلس. فقد تضمنت هذه البنية العديد من الثغرات التي كان من شأنها تجميد نشاط المجلس وتحويله الى مجرد منتدى أو إطار تشاوري للحكام يعقد مرة واحدة في السنة مؤتمراً على مستوى القمة للتشاور. من بين هذه الثغرات ما يلي:

أ ـ الأخذ بقاعدة الإجماع في التصويت تأكيداً لمبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء، وخضوعاً لهاجس «السيادة المطلقة» التي تشغل جل اهتمام الدول أعضاء المجلس[١٠٦]. وكانت نتيجة الالتزام بقاعدة الاجماع هذه تجميد نشاط المجلس وشلّ فعاليته. ولم يستثن النظام الأساسي من قاعدة الإجماع هذه سوى المسائل الإجرائية، ولكن دون تحديد معيار التمييز بين ما هو موضوعي وما هو إجرائي. غياب هذا المعيار خلق مشاكل كثيرة أمام المجلس وكاد يعصف به في القمة الخليجية السادسة عشرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في مسقط، حيث رفضت قطر قراراً يقضي بتعيين الدبلوماسي السعودي جميل الحجيلان أميناً عاماً للمجلس، وانسحبت من المؤتمر قبل انعقاد الجلسة الختامية[١٠٧].

ب ـ اعتبار قرارات المجلس الأعلى مجرد توصيات غير ملزمة للدول الأعضاء[١٠٨]. الأهم من ذلك أن الدولة التي توافق على قرار من القرارات لا تطبقه باعتباره قراراً صادراً من مجلس التعاون، بل تصدر به قراراً وطنياً داخلياً لكي تعمل به مؤسساتها وأجهزتها الوطنية[١٠٩]، للتأكيد أنه لا توجد سلطة أعلى من سلطة

(١٠٤) فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» ص ١١١.

(١٠٥) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, pp. 42-45.

(١٠٦) محمد عبد الغني سعودي، «مجلس التعاون لدول الخليج العربي: مقوماته ـ انجازاته ـ معوقاته،» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ١٨، العدد ٧٠ (تموز/يوليو ١٩٩٣)، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

(١٠٧) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ١٢٩.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(١٠٩) سعودي، المصدر نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

الدولة، وأن مجلس التعاون ليست له سلطات على الدول الأعضاء.

ج ـ غياب آلية فعالة لفض المنازعات التي تنشب بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية. وقد اكتفى النظام الأساسي للمجلس بالنص على إنشاء «هيئة استشارية» للبحث في النزاعات التي قد تتفجر بين الأعضاء تحت اسم «هيئة تسوية المنازعات». وهذه الهيئة ليس لها أعضاء دائمون، وإنما يتم تشكيلها من العدد المناسب من مواطني الدول الأعضاء ـ غير الأطراف في النزاع ـ بقرار من المجلس الأعلى لكل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف. وهذه الهيئة تصدر «توصيات» أو «فتاوى» ترفعها الى المجلس الأعلى لينظر بشأنها ما يراه مناسباً. وهي بهذا المعنى تكون أقرب الى «وجهة قضائية ذات اختصاص استشاري وليست محكمة تصدر أحكاماً»(١١٠). كما أنها مرتبطة مباشرة بالمجلس الأعلى وليس بالأمانة العامة، والسبب في هذا وذاك هو الحرص الشديد على الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء وعدم المس بها، لأن اصدار احكام سوف يستوجب التنفيذ وخلق آلية للتنفيذ، وهذه كلها أمور غير واردة ضمن إطار المجلس حيث لا سلطة تعلو على سلطة الدول الأعضاء.

وهكذا فإن الإطار التنظيمي المحدود العضوية داخل النظام الخليجي جاء هشاً وضعيفاً ولم يستطع إرساء قواعد تنظيمية تنهض بالتعاون المشترك، ولم ينشىء المؤسسات الإقليمية التي ترعى هذا التعاون وتشرف عليه. وهذه الحال ليست غريبة عن واقع طبيعة النظام وخصائص النظم السياسية في الدول الأعضاء. فعندما يكون عنصر المشاركة الديمقراطية وبناء المؤسسات غائباً، أو مغيباً، داخل الدول الأعضاء، فإن هذا الغياب يمتد الى مجال العمل الاقليمي، فالذين لم يتعودوا على العمل المؤسسي في الداخل لا يتوقع منهم أن يمارسوه في الإطار الاقليمي(١١١).

معنى ذلك أن التماسك، بصفة عامة، ضعيف داخل النظام الإقليمي الخليجي باستثناء التماسك الاجتماعي، وهذه واحدة من أهم خصائص النظام الاقليمي الخليجي: تماسك اجتماعي قوي وتماسك سياسي ضعيف وغياب للتماسك التنظيمي أو عزوف عنه. هذا يعني أن أرضية التعاون قائمة وممثلة فقط في التماسك الاجتماعي، لكنها محاصرة بسبب تأزم وضع التماسك السياسي والتنظيمي. وقد تجلى ذلك في شيوع أنماط معينة من التفاعلات تجمع بين الرغبة في الإقدام على علاقات تعاونية ثم التردد والإحجام وخلق مبررات للتراجع أغلبها واهية من ناحية الشكل، لكنها من ناحية المضمون تجد ما يدعمها بسبب الواقع غير المهيأ لذلك التعاون نتيجة ضعف التماسك السياسي، أي ضعف الدافعية والحافز للتعاون وغياب التماسك

(١١٠) الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، ص ١٥٣ ـ ١٥٦.

(١١١) هلال، «الأسس السياسية: الديمقراطية والنظام العربي،» ص ١٢٨.

التنظيمي الذي يوفر الإطار الملائم لتقنين خطوات التعاون وتحويلها من الإطار الرغائبي إلى أرض الواقع.

ثانياً: طبيعة ومستوى التهديدات

تلعب التهديدات التي تواجه النظم الإقليمية أدواراً فعّالة ومميزة في تحديد أنماط تفاعلات هذه النظم في اتجاه التعاون والتكامل أو التنافس والصراع. ويتوقف نوع هذا التأثير على مسألتين: **الأولى** هي طبيعة التهديد، هل هو تهديد نابع من داخل الدول أعضاء النظام الإقليمي أو بين هذه الدول، أم أنه تهديد آت من قوة أجنبية تقع خارج النظام؟ **الثانية** هي مستوى التهديد، هل هو تهديد فعلي، أم هو تهديد ممكن أم هو تهديد محتمل؟

وإذا كان هناك اتفاق عام بين الباحثين على أن التهديدات التي يكون مصدرها داخل الدول أعضاء النظام أو بين هذه الدول تؤدي الى عرقلة مساعي التعاون والتكامل وتغليب نوازع التنافس والصراع بناء على مستوى هذا التهديد(١١٢)، فإن الأثر الذي تحدثه التهديدات الخارجية، أي التي مصدرها قوة أجنبية من خارج النظام، لا يؤدي بالضرورة إلى آثار ايجابية تتمثل في دفع الدول أعضاء النظام نحو مزيد من التماسك والوحدة.

فالتجربة التاريخية تشير الى أنه لا يوجد قانون ضمني يجعل من كل تهديد خارجي دافعاً نحو الوحدة. ففي بعض الأحيان أدى ذلك إلى مزيد من التفكك الإقليمي، حيث تحاول بعض دول النظام الإقليمي التعاون، أو حتى التحالف، مع «العدو» اتقاء لشره واقتساماً للغنائم. وفي أحيان **ثانية** حدث تحالف أو اندماج انتهى بانتهاء التهديد الخارجي، وفي أحيان **ثالثة** أدى الى درجات مختلفة من التضامن والاندماج والوحدة(١١٣).

وتكشف الدراسة المقارنة لدور التهديد الخارجي في ثلاث تجارب للاندماج والوحدة هي: التجربة الأمريكية، والتجربة الأوروبية، وتجربة دول جنوب شرق آسيا، عن ثلاث نتائج مهمة هي(١١٤):

---

(١١٢) توجد علاقة ارتباط عكسية بين استقرار النظام السياسي لدولة ما وتورط هذه الدولة في سلوك صراعي، بمعنى أنه كلما قل الاستقرار زاد تورط الدولة في الصراعات الدولية. انظر: أحمد، الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية، ص ١٦٢.

(١١٣) عبد المنعم سعيد، «دروس التجارب الوحدوية في العالم،» ورقة قدمت الى: الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٨)، ص ٧٣٧.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٧٣٩ ـ ٧٤٩.

ـ ان التهديد الخارجي يلعب دوراً مهماً في حفز مجموعة من الدول نحو التجمع، ولكن ذلك لا يعني، بالضرورة الاندماج الكامل، فذلك يتوقف على مدى كثافة وفعالية التهديد وتحوله من تهديد الى حرب فعلية، حيث تتزايد فرص الاندماج كلما كان التهديد أمراً واقعاً، وتقل كلما كان التهديد محتملاً أو كامناً. والأهم عند تعدد التهديدات درجة الاتفاق حول أولويات التهديدات.

ـ ان وجود قوة خارجية صديقة تقف الى جانب دول النظام الإقليمي في مواجهة التهديد الخارجي يساعد في تحفيز وتشجيع الاندماج بين دول هذا النظام في مواجهة ذلك التهديد الخارجي، فقد لعبت فرنسا هذا الدور في التجربة الأمريكية، ولعبت الولايات المتحدة الدور ذاته في التجربتين الأوروبية والآسيوية.

ـ ان التهديد الخارجي يخلق «لحظة تاريخية» للتجمع، وتتوقف درجة استثمارها على نخب الدول أعضاء النظام وتوحدها في إدراك خطر هذا التهديد، كما تتوقف على قدرة وإرادة هذه الدول على مجاهدة النفس والقبول بالتنازل عن سيادتها، أو قدر منها، للتجمع الجديد(١١٥).

لكن التهديد الخارجي لا يحدث تأثيره في تفاعلات النظم الإقليمية بمعزل عن خصائص البيئة الداخلية لكل نظام من ناحية درجة التجانس في القوة وفي الخصائص الاجتماعية والسياسية والخبرات التاريخية المشتركة ومدى قدرة النخب الحاكمة على التوحد في مواجهة خطر ذلك التهديد، ومن ناحية درجة الاستقرار السياسي داخل الدول الأعضاء وداخل النظام ككل(١١٦). من هنا بالتحديد يكتسب كل نظام إقليمي تمايزه من النظم الإقليمية الأخرى في مدى تأثره بالتهديدات التي يتعرض لها والنتائج المترتبة على هذا التأثر.

ويكاد النظام الإقليمي الخليجي يتفرد عن غيره من النظم الإقليمية بدرجة عالية

---

(١١٥) لمزيد من التعرف على خصائص تلك التجارب الثلاث وعلاقتها بالتهديد الخارجي، انظر:
John Arthur Garraty and Peter Gay, *The Columbia History of the World* (New York: Harper and Row, [1972]), pp. 753-761, and C. Joseph Bernardo and Eugene H. Bacon, *American Military Policy: Its Development since 1775* (Harrisburg, PA: Military Service Publishing Co., [1955]), pp. 1-47; Max Jansen, *History of European Integration, 1945-1975*, Occasional Papers of the Europa Instituut; nr.1 (Amsterdam: University of Amsterdam, Europa Instituut, [1975]); Mark W. Zacher and R. Stephen Milne, eds., *Conflict and Stability in Southeast Asia* (Garden City, NY: Anchor Books, 1974), and Lan Teik Soon, «The Superpowers and Regional Security in Southeast Asia,» in: Mohammed Ayoob, ed., *Regional Security in the Third World: Case Studies from Southeast Asia and the Middle East* (London: Croom Helm, 1986).

(١١٦) Myers, ed., *Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response*, pp. 11-20.

من كثافة التهديدات، تتشابه الى حد كبير، مع درجة ثرائه النفطي. فكما يقول د. روح الله رمضاني انه «إذا كان الخليج العربي غنياً بالنفط، بيد أنه غني أيضاً بالصراعات النشطة والكامنة»(١١٧)، لذلك فإن هذا النظام يمكن أن يوصف بأنه «نظام مأزوم» ويعيش حالة دائمة من الصراع والتوتر وعدم الاستقرار(١١٨). يرجع ذلك الى الخصائص التي تميز التهديدات التي يتعرض لها النظام ويعانيها، وبالذات كثافة هذه التهديدات وتنوع مصادرها، وكذلك الخصائص التي تميز إدراكات النخب الحاكمة في الدول أعضاء النظام لتلك التهديدات، وبخاصة الانقسام في الرأي حول إدراك التهديدات وعدم الاتفاق حول أولوياتها، إضافة إلى الطبيعة المتغيرة لتلك الإدراكات من مصدر للتهديد الى آخر. ويمكن التعرف على هذه الخصائص بدراسة المصادر الثلاثة الأساسية للتهديدات التي تواجه النظام: المصادر الداخلية، والمصادر الإقليمية، أي بين الدول الأعضاء، والمصادر الخارجية.

١ ـ التهديدات النابعة من داخل الدول الأعضاء

تلعب التطورات السياسية العسكرية والايديولوجية والاقتصادية، بل الاجتماعية أيضاً، والتي تحدث داخل احدى الدول أعضاء النظام الإقليمي أو بعضها، دوراً بارزاً في بلورة إدراك النخب الحاكمة في دولة أو دول أخرى أعضاء في النظام للتهديد وللأخطار التي يمكن أن تترتب على تلك التطورات(١١٩). وهنا يظهر تأثير العامل الجغرافي الشديد الوضوح كوسيط محتمل للصراع بين دولتين أو أكثر. فالتلاصق الجغرافي يزيد من احتمال حدوث الصراع بين الدول، كما أن الصراع بين الدول المتلاصقة جغرافياً، أشد درجة وأكثر انتشاراً منه بين الدول المتباعدة(١٢٠). ولذلك تكتسب الاضطرابات والتوترات التي تحدث داخل احدى الدول أعضاء النظام الاقليمي، أو بعضها، أهمية كبيرة كمصدر لتهديد محتمل يمكن أن يتطور الى تهديد فعلي لدولة أو أكثر من دول النظام(١٢١).

ولقد واجه النظام الإقليمي الخليجي، وما زال يواجه، تهديدات عديدة بعضها فعلي وبعضها محتمل أو كامن، مصدرها التوترات والاضطرابات التي تحدث داخل

(١١٧) روح الله رمضاني، مضيق هرمز (بيروت: الحقيقة برس، ١٩٨٨)، ص ١٠.

(١١٨) عبد الله، «النظام الاقليمي الخليجي،» ص ٣٠.

(١١٩) W. Howard Wriggins, «The Dynamics of Regional Politics: An Orientation,» in: Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim*, pp. 11-12.

(١٢٠) أحمد، الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(١٢١) Raymond Cohen, *Threat Perception in International Crisis* (Seattle, WA: University of Washington Press, 1979), p. 4.

دول أخرى في النظام، يترتب عليها قدر كبير من عدم الاستقرار داخله.

ويمكن إرجاع هذه التوترات والاضطرابات الى ثلاث مجموعات من المشاكل هي: المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالهوية، والمشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتبعية، والمشاكل السياسية المتعلقة بالشرعية.

أ ـ المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالهوية

تعد أزمة الهوية قضية جوهرية، تزيد من خطورتها الانقسامات العديدة التي تعانيها المجتمعات الخليجية، وتشمل هذه الانقسامات التوتر القائم بين الفرس والعرب، وبين الشيعة والسنة، وبين العمال الوافدين والقوة العاملة المواطنة الصغيرة الحجم في دول مجلس التعاون الخليجي الست بصفة خاصة، وبين النخب الاقتصادية الثرية والطبقات الفقيرة في المجتمع[١٢٢]، اضافة الى انقسامات اجتماعية أخرى يعانيها العراق مثل الانقسام بين العرب والأكراد[١٢٣]، وتعانيها ايران مثل الانقسامات بين الشعوب والقوميات الايرانية المختلفة بلغاتها المتعددة، وبخاصة الفرس والأذربيجانيون والأكراد والبلوش والعرب والتركمان وغيرهم من الأعراق الأخرى[١٢٤]. وفي عُمان هناك الانقسام بين الأغلبية الإباضية والأقلية السنية[١٢٥].

وفي دول مجلس التعاون تنقسم فئاتها الاجتماعية الرئيسية الى انقسامات فرعية. فالتمايز الشيعي ـ السُنّي، على سبيل المثال، يمكن تقسيمه الى شيعة فرس (عجم) وشيعة عرب. والشيعة العرب أنفسهم ينقسمون الى فئتين أخريين: من تنحدر أصولهم من البحرين (البحارنة)، ومن ترجع جذورهم الأصلية الى شرقي العربية السعودية (الحساويون). وكلا الفئتين الشيعية والسنية تتعرض للتشرذم بسبب الصراع الناشب بين العقيدة الإسلامية الشعبية (أو الأصولية المتطرفة) ومنظومة الدين الإسلامي الرسمي أو المؤسساتي[١٢٦]. وهذا التشرذم يمكن أن يأخذ أبعاداً خطيرة في المستقبل مع بقاء الأوضاع على ما هي عليه دون إصلاح. والتجربة السعودية في سنوات ما بعد حرب الخليج الثانية مؤشر شديد الدلالة على ذلك[١٢٧].

---

(١٢٢) Bill, «The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension,» pp. 99-100.

(١٢٣) سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص ٧٥ ـ ٨٥.

(١٢٤) Anthony H. Cordesman, «Threats and Non-Threats from Iran,» in: Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability*, p. 231.

(١٢٥) نوار، «السياسة الخارجية العمانية من العزلة الى دبلوماسية الوساطة،» ص ٣١ ـ ٣٢.

(١٢٦) Bill, «The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension,» p. 100.

(١٢٧) Chubin and Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, pp. 63-64.

وإلى جانب هذا الانقسام الطائفي يبرز في الكويت انقسام من نوع نادر على «درجة المواطنة» وعدم التوازن بين فئات المواطنين، ويتفرع عن هذه القضية اشكالية خاصة تتفرد بها التركيبة السكانية في الكويت، وهي مشكلة «غير محددي الجنسية» أو مشكلة «البدون» الذين وصل عددهم، وفقاً لإحدى الإحصاءات، في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٠ الى حوالى ٢٢٠ ألف نسمة، لكن هذا العدد انخفض عام ١٩٩٣ (أي بعد حرب الخليج الثانية وإعادة تنظيم إجراءات الإقامة والدخول) الى ١١٨ ألف نسمة، وغالبية هؤلاء لها أقارب في الكويت وأولاد فيها. ويترتب على هذا الانقسام حرمان الكويتيين المتجنسين وأولادهم وفئة «البدون» من الحقوق السياسية، وبخاصة حق الترشيح أو التعيين في هيئة نيابية، وذلك بصفة مطلقة[١٢٨].

وإلى جانب الانقسامات العرقية في إيران أخذ الانقسام الطائفي الشيعي ـ السني يبرز كخطر يهدد التكامل الوطني في السنوات الأخيرة، وكانت اضطرابات مدن شمال شرق وجنوب شرق ايران ذات الوجود السني المكثف، وبخاصة اضطرابات مدينتي «مشهد» و«زاهدان» عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ شاهداً على ذلك. وتكتسب هذه الاضطرابات أهمية كبيرة نظراً لأنها وقعت في المناطق السنية التي ارتبط أهلها تقليدياً بباكستان وأفغانستان نظراً للارتباط التاريخي بالبلوش، كما أن المعارضة السنية الإيرانية المسلحة لها ممثلون في بشاور في باكستان، ولها أيضاً اتصالات مع بعض فئات المجاهدين الأفغان، وبخاصة الحزب الإسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار[١٢٩].

وترجع خطورة هذه الأحداث الى أنها تمثل تحدياً لمصداقية النظام الحاكم في ايران بأنه يرتكز على حكم إسلامي لا يفرق بين السنة والشيعة. وعلى رغم تحدث البعض عن تقسيم السيطرة بين مختلف الجماعات العرقية في ايران: وسيطرة الفرس على الحكومة، وسيطرة الأتراك (الآذريون) على الاقتصاد، مع منح بعض المناصب المهمة في الجيش والحرس الثوري (الباسدران) والسلطة التنفيذية لممثلين للأقليات، وبخاصة الأقليتان التركية والعربية، فإن موقف الأقليات، بصفة عامة يتسم بعدم الرضا، وبخاصة البلوشستان والسستان والكرد، وأيضاً عرب خوزستان (عربستان)، وضمن ذلك عدم اعتراف الدستور الإيراني بالأقليات العرقية[١٣٠].

أما الانقسام العرقي والطائفي في العراق بين عرب وأكراد، ومسلمين سنة ومسلمين شيعة، فله أبعاد جغرافية تكتسب خطورة حقيقية على الأمن والتكامل

(١٢٨) فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» ص ٨٩ ـ ٩٥.

(١٢٩) وليد محمود عبد الناصر، «ايران: نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار؟،» السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد ١١٧ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ٣٠.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٣١.

الوطني. فالأكراد يتركزون في شمال العراق حيث يتجاورون مع مناطق تركز الأكراد الأتراك والإيرانيين، مما يكسبهم قوة فوق قوتهم ويفتح المجال واسعاً أمام تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية العراقية على غرار ما حدث بالفعل طيلة العقود الثلاثة الماضية. كما تتركز الأغلبية الشيعية في الجنوب، في حين يقتصر الوجود السني على وسط العراق بصفة أساسية(١٣١). وهكذا فإن العراق يكاد ينقسم الى ثلاث مناطق، الأمر الذي جعل قضية الوحدة الوطنية والتكامل الوطني وإقامة سلطة مركزية قوية أول اهتمامات السلطة الحاكمة في بغداد، أياً كانت هذه السلطة ملكية أم جمهورية(١٣٢).

ويزيد من خطورة هذا الانقسام استئثار الطائفة السنية العربية دون الكردية بالسلطة وتهميش دور الأغلبية الشيعية(١٣٣). على غرار الوضع في البحرين حيث تتركز السلطة أيضاً في يد الأقلية السنية، الأمر الذي يهدد الاستقرار السياسي ويهدد الهوية الوطنية بشكل حاد. ويزيد من خطورة مشكلات الهوية على مستوى النظام الإقليمي الخليجي ككل.

ب ـ المشاكل الإقتصادية المتعلقة بالتبعية

المقصود بالتبعية، في هذا التحليل، تلك الحالة التي نشأت عن عملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق الدول المعروفة حالياً بدول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ. وكان من نتائج هذه العملية التاريخية التي استخدمت فيها سبل شتى، بما في ذلك القوة الغاشمة والاحتلال العسكري، تعطيل الإرادة الوطنية للدول التابعة وفقدانها لجل سيطرتها على شروط إعادة تكوين ذاتها وتجددها، وهيمنة دول القلب الرأسمالي، ومعها الشركات المتعددة الجنسية، على مصير الدول التابعة. وفي هذه الحالة يتم تسخير موارد الدولة التابعة لخدمة أغراض دول القلب وشركاته الاحتكارية الكبرى في إطار استراتيجيا عالمية للمحافظة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتوسيع رقعته وتعظيم نفوذه، مع الاحتفاظ للدول التابعة بدور متدن في التقسيم الدولي للعمل(١٣٤).

من هذا المنظور تمثل دول النظام الإقليمي الخليجي، وعلى الأخص الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي، أقصى درجات التبعية للعالم الرأسمالي. فاقتصاداتها

---

(١٣١) Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World*, pp. 25-26.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٣٣) سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص ٨٥ ـ ٨٩.

(١٣٤) ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٣ ـ ١٤.

تقوم أساساً على انتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط، بينما تستورد جميع احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية من الخارج، وهذا ينطبق أيضاً على الأيدي العاملة التي تأتي من الخارج(١٣٥). وتؤكد هذه الحقيقة الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بقياس التبعية في هذه الدول وغيرها من دول المنطقة(١٣٦). فمؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج، ومؤشر أهمية الصادرات من الناتج المحلي، ومؤشر التركيز على سلعة واحدة في الصادرات واعتماد الإيرادات على هذه السلعة وتصديرها بشكلها الخام، ومؤشر التركيز الجغرافي للصادرات والواردات والتكنولوجيا، تكشف وتؤكد حقيقة عمق الارتباط غير المتكافىء للدول الخليجية بالدول الرأسمالية الصناعية وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية(١٣٧).

هذه التبعية أدت الى تكريس الاختلال الهيكلي في اقتصادات الدول الخليجية ضمن إطار تقسيم العمل الدولي وتخصصها في إنتاج وتصدير سلعة أولية واحدة هي النفط. هذا الاختلال الهيكلي يفرز دوماً العديد من المشاكل الاقتصادية ذات المردود الاجتماعي السلبي المرتفع، والتي تؤدي الى خضوع هذه الدول لحلقة مفرغة من علاقات التبعية بكل ما تؤدي اليه من تقييد للإرادة الوطنية أو تعطيلها. وتعميق استغلالها ونهب ثرواتها، وتوليد أنواع أخرى من التبعية أشد خطراً، مثل التبعية الغذائية والتكنولوجية والعسكرية، وأخيراً وهذا هو الأهم، التبعية السياسية(١٣٨)، ولذلك أصبح النظام الإقليمي الخليجي خاضعاً ومسيراً من الخارج(١٣٩).

ج ـ المشاكل السياسية المتعلقة بالشرعية

واجهت دول النظام الإقليمي الخليجي، ولكن بدرجات وأشكال متفاوتة، مشاكل وضغوطاً سياسية طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات رافضة حكم الدولة

---

(١٣٥) عبد الله فهد النفيسي، «مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والاستراتيجي،» ورقة قدمت الى: ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي التي نظمتها الجمعية الاقتصادية الكويتية، جامعة الكويت، الكويت، ١٨ ـ ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢، ص ٣١ ـ ٤٠.

(١٣٦) انظر ضمن هذه الأدبيات: العيسوي، المصدر نفسه؛ أنطونيوس كرم، «التبعية الاقتصادية في دول الخليج،» ورقة قدمت الى: التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي: مجموعة الأبحاث التي قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة من ٢٩ أبريل ـ ٢ مايو ١٩٧٨ (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٩)، ص ٤٩٥ ـ ٥١٩، وفتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة.

(١٣٧) توفيق يوسف حصو، «العلاقات الخليجية العربية ـ الأمريكية: علاقات متنامية غير متكافئة،» ورقة قدمت الى: الخليج العربي والعالم الخارجي: أعمال الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي، ٢٩/٤ ـ ١/٥/١٩٨٤ (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٧)، ص ٢١٣.

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ٢١٤ ـ ٢١٥، والعيسوي، المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٨.

(١٣٩) عبد الله، «النظام الاقليمي الخليجي،» ص ٣٠ ـ ٣١.

التسلطية واحتكار السلطة والثروة الوطنية من جانب فئة محدودة، سواء كانت هذه الفئة عائلة أو حزباً أو نخبة بيروقراطية ـ عسكرية، ومطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية، وتوسيع قاعدة شرعية الحكم لتكون تعبيراً عن أوسع القطاعات الشعبية.

ولقد عرفت ايران والعراق مثلاً، منذ أوائل عقد الخمسينيات، اضطرابات وتوترات سياسية أخذت أشكالاً مختلفة من الانتفاضات والثورات على غرار ثورة مصدق عام ١٩٥١، وانتفاضة قم بزعامة الإمام الخميني عام ١٩٦٣ في ايران، ثم تكللت بالثورة الشعبية الواسعة التي أطاحت بعرش الشاه وأسست نظاماً سياسياً على قاعدة جديدة من شرعية الحكم[١٤٠]. وفي العراق قامت الثورة الوطنية التي أنهت الحكم الملكي عام ١٩٥٨. وفي عامي ١٩٦٣ و١٩٦٨ تجددت الانقلابات، وأدى انقلاب ١٩٦٨ إلى عودة حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة كمؤشر على استمرارية مطالب التغيير السياسي، التي لم تتوقف بعد ذلك، حيث أعلن في تموز/يوليو ١٩٧٩، أي بعد تولي صدام حسين السلطة كرئيس لمجلس قيادة الثورة بأيام، عن احباط محاولة انقلابية لإسقاط نظام الحكم وتوحيد العراق مع سوريا تحت قيادة الرئيس حافظ الأسد[١٤١].

كما واجهت عُمان ثورة مسلحة في إقليم ظفار ابتداء من منتصف الستينيات، واستمرت فعلياً حتى منتصف السبعينيات بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عُمان التي تحولت فيما بعد الى الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي وامتد تأثيرها الى خارج عُمان، وبالذات الى البحرين، حيث التقت نضالياً مع جبهة التحرير الوطني البحرانية، وكان الهدف الأساسي لنضال الجبهتين هو التحرر السياسي والاقتصادي واقامة حكم دستوري ديمقراطي والتخلص من النفوذ الأجنبي. وكادت انتصارات الثوار الظفاريين تسقط حكم السلطان سعيد بن تيمور، لولا التدخل البريطاني بعزل السلطان سعيد وتنصيب ولده قابوس سلطاناً على عُمان في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠، ليبدأ عهداً أكثر انفتاحاً من عهد والده، وليسعى الى تحقيق قدر من الإصلاح السياسي والاقتصادي يمكن أن يؤمن الاستقرار السياسي للبلاد والحفاظ على معادلة الحكم كما هي تحت سيطرة أسرة آل سعيد[١٤٢].

---

(١٤٠) يمكن التعرف على تفاصيل تلك التطورات في: هوليداي، **مقدمات الثورة في ايران**، ص ٢٨٩ ـ ٣٣٤، وهيكل، **مدافع آية الله: قصة ايران والثورة**، ص ٥٣ ـ ٨٩ و١٠١ ـ ١٢٢.

(١٤١) غريش وفيدال، **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ص ١٤٩ ـ ١٥٢.

(١٤٢) انظر في هذا الخصوص: فرد هوليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عُمان**، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، ط ٣ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، ص ١٩١ ـ ٢٨٧؛ الجبهة الشعبية لتحرير عُمان، «البرنامج السياسي،» دراسات ٩ يونيو (دائرة الاعلام والدعاية والتحريض) (حزيران/يونيو ١٩٨٢)، وحسين موسى، **البحرين: النضال الوطني والديمقراطي، ١٩٢٠ ـ ١٩٨١** (بيروت: الحقيقة برس، ١٩٨٧)، ص ١٦١ ـ ٢٢٠.

ولم تكن العربية السعودية بعيدة عن مثل هذه التطورات، فقد عرفت الاضطرابات العمالية ابتداء من عام ١٩٥٣ حينما أضرب عمال شركة «أرامكو» النفطية، كما عرفت تشكيل تنظيمات سياسية سرية قومية وماركسية ودينية، وامتد تأثيرها الى العائلة الحاكمة عندما قام الأمير طلال بن عبد العزيز وأربعة آخرون من صغار الأمراء بقيادة تنظيم معارض تحت اسم «عصبة الأمراء الأحرار» التي دعت ضمن مطالبها عام ١٩٦٢ الى حكم دستوري وتشكيل مجلس تشريعي[١٤٣]. وكانت مطالب التنظيمات القومية والماركسية والدينية أكثر راديكالية، حيث كانت تدعو الى تغيير نظام الحكم واستبداله بنظام آخر يتوافق مع مطالبها وبرامجها السياسية[١٤٤]. وكان تزايد ضغوط هذه التطورات التي برز خطرها مع موجة التفجيرات التي حدثت في البحرين بعد قيام الثورة الإيرانية دافعاً للحكومة السعودية لعقد اتفاقات أمنية ثنائية مع بعض دول المنطقة، وبخاصة قطر والبحرين والإمارات وعُمان، بعد إخفاق مؤتمر مسقط (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦) لوضع اتفاق جماعي للأمن الإقليمي. وكان تشكيل مجلس التعاون الخليجي بين الدول الست عام ١٩٨١ خطوة أساسية على طريق تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في الدول الأعضاء واحتواء التوترات والاضطرابات التي تهدد الأمن والاستقرار[١٤٥].

لكن ابتداء من منتصف الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وبخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية وتداعياتها النفسية والاقتصادية والسياسية، أخذت المشاكل والاضطرابات السياسية في دول النظام الإقليمي الخليجي أبعاداً أوسع وأشمل للعديد من الأسباب أهمها:

(١) الخلل الذي أصاب النسيج الاجتماعي والناتج من التحول السريع من اقتصاد البداوة، وهو أساس نظام الحكم القبلي، الى التحديث الاقتصادي المرتبط بالرأسمالية العالمية[١٤٦]. فتصاعد حدة عدم الاستقرار السياسي وتكثيف الدعوة للمطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية، وبروز حركات عنف وتكرار عمليات التفجيرات (في البحرين والكويت والعربية السعودية) ترجع في جزء كبير منها الى التناقض بين التمسك من جانب العائلات والقوى السياسية الحاكمة بالمحافظة على نظام حكم تقليدي يقوم على أساس قبلي (السلطان المطلق للحاكم الأبوي) ويرتكز على الإسلام، أو يقوم على أساس حكم أوتوقراطي أو شمولي يحتكر السلطة، وبين

(١٤٣) الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، ص ١٢٨.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٤.

(١٤٥) أسامة الغزالي حرب، «مجلس التعاون والأمن الاقليمي في الخليج،» (دراسة غير منشورة)، ص ٣ ـ ١٥، والنفيسي، «مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والاستراتيجي،» ص ٤٥ ـ ٤٧.

(١٤٦) فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» ص ٨٥ ـ ٨٦.

متطلبات سرعة التحديث الاقتصادي والاجتماعي ومخرجات تلك العملية التحديثية الواسعة التي شهدتها مجتمعات الدول الخليجية(١٤٧). بعبارة أخرى، فإن التناقض بين «الجمود السياسي» وسرعة التحول الاقتصادي والاجتماعي أدت إلى نشأة العديد من التوترات التي أثرت بوضوح في أمن تلك الدول، سواء أمنها السياسي (استقرار نظام الحكم) أو الأمن العام(١٤٨).

لقد استجدت في السنوات الأخيرة بعض العوامل التي أخذت تخلخل التوازن الدقيق بين التقاليد القبلية، والنفوذ الديني، وسلطة العائلة، وبالطبع ثروة النفط. ومن بين هذه العوامل: الثروة الحديثة العهد، وانتشار المراكز المدنية، وزيادة وزن الطبقة الوسطى، وتزايد أعداد المتعلمين، والنخبة التكنوقراطية وتحديث الجيش، وتزايد أعداد الخبراء الأجانب، ثم طبقة الأمراء والشيوخ في دول مجلس التعاون الست التي اتسعت دائرتها وزادت ثرواتهم وانتشارهم في دوائر السلطة كافة(١٤٩).

هذه العناصر الجديدة بدأت تشكل تحدياً للتقاليد السياسية في تلك الدول التي أخذت تواجه بضغط قوي من جانب ازدواجيات متعددة ناشئة: التقليدية مقابل التحديث، والقبلية مقابل التمدن، والصرامة الاجتماعية الدينية (بخاصة بالنسبة للمذهب الوهابي في العربية السعودية وقطر) مقابل حركية علمانية، وأوتوقراطية عائلية مقابل المشاركة في الحكم، وقوانين عرفية ذات مسلك قبلي (حالة العربية السعودية) مقابل قانون دستوري مكتوب، مما يجعل استمرارية النظام السياسي في تلك الدول رهناً بتسوية هذه الازدواجيات(١٥٠).

(٢) اختلال شروط العقد الاجتماعي بين الدول ورعاياها من مواطني هذه الدول بسبب اضطرار الدولة الى التراجع عن صيغة «دولة الرفاهية» بسبب تراجع العائدات النفطية وزيادة، بل ضخامة، الإنفاق العسكري الذي رافق حرب الخليج الثانية والاتفاقيات الأمنية الجديدة وبرامج التسليح الباهظة الثمن.

فمنذ أوائل السبعينيات، وكنتيجة لوفرة الثروة النفطية، وبخاصة في الدول

---

(١٤٧) Zalmay Khalilzad, «The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony,» *Survival*, vol. 37, no. 2 (Summer 1995) pp. 109-110.

(١٤٨) يتحدث م. عجواني عن الفجوة الواسعة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي في تلك البلدان وغياب أو ضعف التحديث السياسي، وهذه الحالة تكشف عن ازدواجية «خرقاء» بين وجود مؤسسات سياسية وطنية ترجع للقرن الثالث عشر وتكنولوجيا نفطية أجنبية عالية العصرية Ultramodern حيث الفجوة واسعة جداً بين الاثنين. انظر: Agwani, *Politics in the Gulf*, p. 11.

(١٤٩) نخلة، أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، ص ٥٨.

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٨.

الست أعضاء مجلس التعاون، أمكن للعائلات الحاكمة في هذه الدول فرض شروط عقد اجتماعي بينها وبين رعاياها يقضي بأن يحصل المواطنون على منافع مادية جيدة مقابل ولائهم السياسي لهذه العائلات، أو على الأقل قبولهم «المهادنة السياسية» معها[١٥١]. وكانت سياسة الإنفاق الاجتماعي الواسع وشيوع نموذج «دولة الرفاهية» بمثابة رسالة واضحة للناس مفادها أن الخير الذي ينعمون به مرتبط بوجود الأنظمة السياسية القائمة. كما أن هذه النظم لم تر ضرورة لفرض أية ضرائب أو رسوم مالية على مواطنيها، في إشارة واضحة وصريحة الى أن الأنظمة التي لا تقوم بجمع الضرائب من مواطنيها لا حاجة الى مساءلتها أو فرض أية رقابة شعبية على سياساتها[١٥٢].

هذه الشروط التعاقدية «الافتراضية» كانت ترتكز على قاعدة أساسية هي وجود واستمرارية الدولة الريعية وايرادات النفط الضخمة، ولكن التراجع الحاد في هذه الايرادات واضطرار الحكومات الى انتهاج سياسات اقتصادية لمواجهة تراكم الديون والعجز المتصاعد في الموازنات أديا الى الإخلال بشروط ذلك التعاقد. ومن ثم لم يعد الطرف الآخر مضطراً للالتزام بشروطه، كان تفجر مطالب المشاركة والديمقراطية أمراً طبيعياً في تلك الحالة، إذ لم يعد هناك ما يبرر الخضوع الطوعي لهذه العائلات الحاكمة[١٥٣]، فطالما أن الحكومات أخذت تتراجع عن سياسات الرفاه الاجتماعي، وبدأت تلجأ الى فرض سياسة ضرائبية، فعليها أن تلتزم بشروط عقد جديد يفرض على الحكومات أن تخضع لسياسة رقابة شعبية، وأن تؤسس نظام حكم قائماً على المشاركة والديمقراطية[١٥٤].

وقد شهدت ايران والعراق أشكالاً مشابهة من تلك الصيغة التعاقدية التي

---

(١٥١) بهجت جودت وحسن جوهر، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج،» المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٣٦ - ٣٧.

(١٥٢) Giacomo Luciani, «The Oil Rent, the Fiscal Crisis of the State and Democratization,» in: Ghassan Salamé, ed., *Democracy Without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World* (London; New York: I.B. Tauris Publishers, 1994), pp. 130-156.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٦ - ٣٧.

(١٥٤) يوضح المحلل السياسي الإيراني مهداوي جوهر هذه القاعدة بقوله: «ان الدولة المعتمدة على مصادرها الطبيعية واستثماراتها الاقتصادية تبرز ميلاً ضئيلاً تجاه الديمقراطية، وذلك لأن الدولة الديمقراطية المعتمدة على عائداتها من الضرائب عليها ان توضح أوجه صرف تلك العائدات، أو بصورة أخرى عليها أن تعكس الخدمات المقدمة نظير تلك الضرائب». انظر: رانفير كانوار، «التحالفات والتوازنات في الشرق الأوسط وارتباطها بالاستقرار: نظرية توازن القوى وتطبيقاتها في المنطقة العربية،» الخليج، ١٤/ ١١/ ١٩٩٦.

تقايض الرخاء بالخضوع والولاء لنظام الحكم. لقد حاول نظام الشاه فرض هذه الصيغة، لكن ضخامة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الايرانية لم توفر للنظام فرصة تحقيق «الوفرة المالية» وبناء «دولة الرفاهية» التي تمكنه من فرض تلك الصيغة والسيطرة المطلقة على الحكم، وإخفاقه في توفير هذه الوفرة أدى الى تراكم التناقضات وتعميق الصراعات الاجتماعية والسياسية وسقوط النظام(١٥٥).

ومع تأسيس النظام الثوري الجديد نشأت شرعية جديدة لنظام جديد وضع سياسة اقتصادية إسلامية استهدفت تحقيق هدفين هما التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وبسبب الحرب مع العراق كانت هناك مبررات شعبية للقبول بسياسات تقشف وزيادة تكاليف المعيشة(١٥٦). ولكن بعد انتهاء الحرب مع العراق تجددت التطلعات الشعبية لتحسين أوضاعها المعيشية، لكن التطورات الاقتصادية جاءت في عكس هذا الاتجاه، حيث أخذت الحكومة بسياسة التحرير الاقتصادي واضطرت، بسبب انخفاض أسعار النفط، الى تخفيض الموازنة واللجوء الى الخارج للحصول على تسهيلات مالية لتمويل استيراد الحاجات الأساسية وسعت الى جدولة الديون مع العديد من الدول الغربية(١٥٧).

وترافق مع هذه الأوضاع والتطورات الاقتصادية السلبية ظهور نتائج اجتماعية أكثر سلبية. فقد جاء إفقار الطبقات الشعبية مقابل الإثراء المتزايد للبازار كأحد نتائج سياسة التحرر الاقتصادي وتزايد التضخم وتخفيض دعم السلع الأساسية(١٥٨).

واستغل الراديكاليون هذه التطورات للإعراب عن الأسف لغياب القيم الثورية، وأعربوا عن قلقهم تجاه التأثيرات الاجتماعية والثقافية السلبية لسياسات الانفتاح الاقتصادي. وأعرب هؤلاء عن الأسف لاستبدال الشعارات الثورية في الشوارع وعلى الجدران بإعلانات تجارية، ولتزايد أعداد رجال الأعمال الذين يركبون سيارات المرسيدس والكاديلاك الفارهة، ودعوا بالمقابل الى اقتصاد مخطط والاكتفاء الذاتي، وسياسة إحلال الواردات والى إنهاء التبعية للنفط(١٥٩). كانت هذه التطورات مدعاة لفك الارتباط والولاء المطلق للنظام الثوري، وبروز معارضة حتى من داخل النظام ذاته، وازدياد المطالب الشعبية في العدالة الاجتماعية، والمطالبة بالانفتاح السياسي والديمقراطية. وكانت فترة الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٧ وفوز السيد محمد خاتمي

---

(١٥٥) هوليداي، مقدمات الثورة في إيران، ص ٥٧ ـ ٨٩.

(١٥٦) عبد المؤمن، «إيران من الداخل: رؤية مصرية،» ص ٥٦ ـ ٥٧.

(١٥٧) Amirahmadi, «An Evaluation of Iran's First Development Plan and Challenges Facing the Second Plan,» pp. 288-307.

(١٥٨) عبد الناصر، «إيران: نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار؟،» ص ٢٨ ـ ٢٩.

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٨.

بالرئاسة مؤشراً على ان مطلب التغيير بات يحظى بدعم شعبي كبير[١٦٠].

وفي العراق تكررت تجربة مقايضة الرخاء بالخضوع والولاء السياسي، ولكن بشكل مختلف الى حد ما، إذ كان القهر السياسي هو البديل لوعود الرخاء. فقد أعطى النفط للنظام الحاكم مجالات واسعة لإثبات استقلاليته بالنسبة لطبقات المجتمع الميسورة منها[١٦١]، أي أنه لم يعد في حاجة الى أن يرتكز الى قوة اجتماعية تسانده وتوفر له احتياجاته المالية، فقد قام النفط بهذه المهمة.

لقد خلق النظام العراقي آليات بديلة. فإلى جانب النفط استخدم أدوات الدولة الشمولية التسلطية: الحزب والجيش، لتنفيذ سياساته ومشروعاته. وفي غياب المحاسبة والرقابة الشعبية والديمقراطية وقع النظام فريسة لسياسته...، فتورط في حرب مع إيران، ثم قام بغزو الكويت ليجد نفسه والعراق كله تحت سطوة الخطر والاحتواء[١٦٢].

(٣) تآكل مقومات الشرعية. فإذا كانت شرعية الحكم في أغلب دول النظام الإقليمي الخليجي، وبالتحديد في الدول الست أعضاء مجلس التعاون، قائمة على ركيزتي الحكم القبلي والإسلام، اضافة الى ثروة النفط التي عوضتها من دعم ورعاية سلطة الحماية البريطانية في مرحلة ما قبل الاستقلال[١٦٣]، فإن هاتين الركيزتين تواجهان تحديات حقيقية، لا تقل عن التحديات التي تواجه ركيزة النفط، من شأنها إفقادهما قدراً كبيراً من قوتهما وتماسكهما، الأمر الذي يعرض النظم الحاكمة في هذه الدول الى تحديات حقيقية تهدد مستقبلها.

فإلى جانب نمو واتساع حركة المعارضة العلمانية أو الليبرالية المطالبة بالتغيير، أو على الأقل بالإصلاح، بدأت تظهر معارضة دينية للنظام ولرجال الدين والعلماء المساندين للنظام معاً. هذه المعارضة الدينية التي تأخذ شكل الحركة الأصولية المتطرفة تهاجم أنظمة الحكم باسم الإسلام، وتعارض السياسات الداخلية والخارجية التي تنتهجها حكومات هذه الدول. وعلى هذا الأساس صارت العقيدة الرسمية في العربية

---

(١٦٠) حول هذه التطورات، انظر: محمد صادق الحسيني، «"الظاهرة الخاتمية": انقلاب الريف والمدينة ضد تجمع أثينا القديم،» الخليج، ١٩٩٧/٧/٥؛ أمين التصار، «أسباب نجاح خاتمي في الانتخابات الرئاسية الإيرانية،» الرأي العام (الكويت)، ١٩٩٧/٦/١٣، وتركي الحمد، «تأملات في مقدمات الثورة الإيرانية الثانية: من دولة الثورة إلى ثورة الدولة،» الشرق الأوسط، ١٩٩٧/٦/١٥.

(١٦١) سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص ١٨٤.

(١٦٢) Ofra Bengio, «The Challenges to the Territorial Integrity of Iraq,» *Survival*, vol. 37, no. 2 (Summer 1995), pp. 74-76.

(١٦٣) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 39.

السعودية، بشكل خاص، والتي تؤكد على التزامها الصارم بالإسلام، قابلة لأن تكتسب تأويلات أكثر تطرفاً، حيث أخذ المتطرفون يضغطون من أجل إحداث التغيير، ويكيلون الاتهامات لعلماء الدين الرسميين بأنهم أدوات بيد الأسر الحاكمة[١٦٤].

لم يتوقف الأمر على مجرد تشكيك هذه المعارضة الدينية المتطرفة في «الإسلام الرسمي» ودور العلماء ومهاجمة الطابع الاستبدادي واللامسؤول لنظام الحكم الأسري في العربية السعودية، واستنكار التوزيع غير العادل للثروة وفساد بعض أفراد الأسرة الحاكمة والانحراف عن الهدي القويم للإسلام[١٦٥]، بل شهدت العربية السعودية عدداً من التفجيرات التي سبق أن شهدت كل من الكويت والبحرين انفجارات مثيلة لها. ففي الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وقع انفجار في مبنى الحرس الوطني في الرياض، واتهمت مصادر الاستخبارات السعودية «شبكة من المنشقين» تسترشد بالقيم الإسلامية وتلجأ لاستخدام العنف ولها ارتباطات مع أشخاص أمثال أسامة بن لادن وأبو محمد عصام المقدس، إضافة الى اتصالات مع حركة المجاهدين الأفغان، وقد تم إعدام أربعة من المتهمين بهذا الانفجار. وفي ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦ وقع انفجار أقوى في مبنى سكني في احدى القواعد العسكرية الأمريكية في مدينة «الخبر» في السعودية أدى الى مصرع ١٩ جندياً أمريكياً، وروج البعض ان هذا الانفجار جاء رداً على إعدام المتهمين الأربعة في انفجار الرياض[١٦٦].

وإذا كانت هذه التفجيرات قد استخدمت لتشويه حركة الرفض الأصولية المتطرفة وتركيز الاتهام على مصادر خارجية، فإن حركة الرفض الإسلامية شهدت تطورات جاءت على عكس هذا الاتجاه، حيث امتد تأثير تيار المعارضة الإسلامية للنظام الى قطاعات واسعة من المجتمع المدني السعودي شملت محامين واساتذة جامعات بدأوا في توقيع عرائض كثيرة يطالبون فيها بضرورة إيجاد المؤسسات السياسية الممثلة للشعب، واستتباب حكم القانون، والعدالة في توزيع الثروة العامة، ومعارضة السياسة الخارجية للدولة، خصوصاً التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة، وانتقاد الدور السعودي في الحرب الأهلية اليمنية الذي انحاز الى جانب المنشقين عن الوحدة اليمنية في الجنوب (قادة الحزب الاشتراكي). وتجاوز هذا التطور نطاق الانتقادات والعرائض و«الكاسيتات» اللاذعة في هجومها على النظام والأسرة الحاكمة الى قيام عدد

---

(١٦٤) Khalilzad, «The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony,» p. 110.

(١٦٥) Chubin and Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, p. 63.

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ٦٢.

من الشخصيات الدينية بتأسيس لجنة باسم «لجنة الدفاع عن الحقوق المدنية الشرعية» قادها الشيخ محمد المسعري الذي التجأ الى لندن ليعلن للعالم عن انتهاك حقوق الإنسان في العربية السعودية[١٦٧]، في حين تم اعتقال عدد من مؤسسي هذه اللجنة وطرد عدد آخر من أعمالهم في الجامعات وغيرها[١٦٨].

إضافة الى هذا التحدي للشرعية الدينية التي ترتكز عليها نظم الحكم في العربية السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون، فإن الركيزة الثانية، أي الأسرة الحاكمة، أخذ تماسكها يضعف بسبب نشوب الصراعات بين مختلف الأجنحة والأطراف داخل هذه الأسر.

هذا التحدي الجديد أثار اهتماماً ملحوظاً لدى الولايات المتحدة بصفة خاصة التي بدأت، في السنوات الأخيرة، تعطي اهتماماً ملحوظاً وحساسية متزايدة تجاه النهج الذي يمكن به للسياسات الداخلية في اقليم الخليج، وبخاصة في العربية السعودية، وبصورة مغايرة في ايران، ان تقلب الحسابات الاستراتيجية الأمريكية في الإقليم[١٦٩].

والتحدي الأهم الذي يواجه تماسك الأسر الحاكمة هو احتمالات ظهور أزمة حول «الخلافة السياسية»، فمثل هذه الأزمة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقليمي، ولا سيما إذا ما أفضت نتائجها الى قيام صراع مفتوح داخل الأسر الحاكمة، أو إلى ظهور تحالفات معينة بين بعض أفراد هذه الأسر والقوى السياسية الأخرى. فتطور من هذا القبيل يمكن أن يمهد الطريق لحدوث تغيرات أكثر إثارة بما في ذلك توسيع دائرة الصراع وقيام نظم حكم جديدة تختلف عن النظم القائمة الآن[١٧٠].

هذه المخاوف تجد ما يغذيها من الناحية الفعلية من خلافات وصراعات داخل بعض أجنحة الأسر الحاكمة، كما هو الحال بالنسبة للعربية السعودية وقطر[١٧١].

واذا كان الخلاف قد حسم في قطر بإجراء قسري، حيث قاد ولي العهد الشيخ حمد بن خليفة انقلاباً ضد والده الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في ٢٧ حزيران/ يونيو

---

(١٦٧) بهجت وجوهر، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج،» ص ٤٢ ـ ٤٣.

(١٦٨) Chubin and Tripp, Ibid., p. 52.

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٧٠) Khalilzad, «The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony,» p. 111.

(١٧١) بهجت قرني، «السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير،» في: قرني وهلال، محرران، السياسات الخارجية للدول العربية، ص ٥٢٦.

١٩٩٥[١٧٢]، فإن الأمر في العربية السعودية قد تم تأمينه بإعلان الملك فهد تنصيب الأمير عبد الله ولياً للعهد، وأنابه في إدارة شؤون الحكم بسبب مرضه، ووضع بذلك نهاية للاجتهادات التي كانت مثارة وكادت تعصف بوحدة العائلة. لكن التنافس لم يتوقف، فبضغط من شقيقيه سلطان ونايف اضطر الملك فهد، على رغم مرضه، الى استعادة سلطاته بعد شهرين فقط، وهو ما يعني أن احتمالات الصراع ما زالت قائمة[١٧٣].

هذه التطورات التي تواجه وحدة الأسر الحاكمة تترافق مع تزايد قوة الانتقادات لهذه الأسر بسبب القصور في تولي المسؤولية على نحو ما تكشف في حرب الخليج الثانية، وتقرير مجلس الأمة الكويتي حول أحداث الغزو العراقي للكويت والانتقادات اللاذعة للحكومة والجيش[١٧٤]، وتكشف مسألة الأموال العامة التي كان قد وضعها الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر السابق باسمه الشخصي في بنوك أجنبية، والتي تراوحت بين ٣ ـ ٨ مليارات دولار[١٧٥]، كلها تطورات شجعت المعارضة على تشديد انتقاداتها للأسر الحاكمة وتصعيد مطالبها في التغيير والإصلاح السياسي[١٧٦].

هذا التصعيد في المطالب الديمقراطية لا يقتصر على الدول الست أعضاء مجلس التعاون، بل ان إيران والعراق عرفتا تصعيداً أكثر حدة في فترات متعاقبة. وإذا كان وضع العراق بعد حرب الخليج يعتبر مثالاً للتمزق والتفكك السياسي، فإن ايران أخذت تعرف في السنوات الأخيرة بروز قوى معارضة جديدة من داخل السلطة، ومن خارجها، ناهيك عن المعارضة التقليدية السابقة لتأسيس الجمهورية الإسلامية[١٧٧].

---

(١٧٢) انظر: الخليج: ٢٨ ـ ١٩٩٥/٦/٣٠.

(١٧٣) Chubin and Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, p. 61.

(١٧٤) انظر نص تقرير لجنة تقصي الحقائق في الغزو العراقي للكويت ونص رد الحكومة على التقرير في: الخليج: ١٩٩٥/٨/٢٤ و١٩٩٥/٧/١١.

(١٧٥) الخليج، ١٩٩٦/١٠/٢١.

(١٧٦) عرفت دولة الإمارات عامي ١٩٧٩ و١٩٨٥ تصعيداً للمطالب الديمقراطية والوطنية التي تركزت حول مطلب الدستور الدائم والمشاركة السياسية وتحقيق المزيد من الوحدة بين الإمارات السبع أعضاء الاتحاد من خلال مذكرة مشتركة لمجلس الوزراء والمجلس الاتحادي عام ١٩٧٩ ولجمعيات النفع العام في عام ١٩٨٥.

(١٧٧) من أبرز تيارات المعارضة الحديثة نذكر: تجمع علماء الدين المناضلين وحركة تحرير إيران، والتيار القومي الليبرالي. انظر: القبس، ١٩٩٧/٥/١٩، والخليج، ١٩٩٧/٣/١٨. أما أبرز التنظيمات السياسية المعارضة في عهد الشاه فكانت: جماعة فدائيي إسلام (بزعامة آية الله كاشاني)، والجبهة الوطنية (بزعامة مهدي بازرجان ومؤسسها د. محمد مصدق)، وحزب تودة الشيوعي. انظر: Agwani, *Politics in the Gulf*, p. 13.

هكذا فإن المشاكل والتوترات المثارة داخل دول النظام الخليجي حول القضايا الثلاث الكبرى: الهوية، والتبعية، والشرعية، تمثل تحديات وتهديدات قوية للاستقرار داخل هذه الدول، ويمكن أن يمتد تأثيرها داخل الدول الأخرى في النظام، وهي بهذا المعنى تعمل كمحدد شديد الأهمية في التفاعلات التي تحدث داخل النظام وأنماط العلاقات بين الدول الأعضاء.

وتكتسب التوترات والصراعات أهميتها كمصدر لتهديد الأمن والاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي من منظورين: **الأول** أن الدولة التي تواجه مثل هذه الاضطرابات يمكن أن تقوم بأنشطة سياسية خارجية أكثر عدوانية، وهناك أمثلة عديدة توضح مدى الارتباط بين الأزمات الداخلية والخارجية في اقليم الخليج. لقد قام الرئيس العراقي بغزو ايران في الوقت الذي كان فيه الخطاب الثوري الصادر عن ايران يثير الاضطراب الداخلي في أجزاء من العراق وعبر الخليج، وقد كان بإمكان ايران أن تحقق وقفاً لإطلاق النار يرجح كفة مصالحها، ولكن آية الله الخميني، من منطلق انقاذ الثورة من خطر التداعي فضل مواصلة الحرب. ثم قام الرئيس العراقي بغزو الكويت عندما كان نظامه السياسي ونظامه الإقتصادي يترنحان في أعقاب حرب طويلة مع إيران(١٧٨). المنظور الثاني أن التوترات والصراعات الداخلية في احدى الدول يمكن أن تمتد وتتسع رقعة تأثيرها الى دول أخرى في الإقليم. ففي اقليم الخليج حيث يتسم النظام بالتشابك والتداخل وبوجود حلقات التنافس عبر السنين، قد يؤدي أحد النزاعات الى تفاقم نزاع آخر. فالثورة الإيرانية التي أحدثت دوياً في أواخر السبعينيات أدت الى الحرب العراقية ـ الإيرانية في الثمانينيات، وهذه الحرب أدت بدورها الى حرب الخليج الثانية حيث حدث التحالف الدولي ضد الغزو العراقي للكويت في أوائل التسعينيات(١٧٩). وهكذا يستمر ويتأكد الترابط بين عدم الاستقرار الداخلي وعدم الاستقرار الإقليمي.

---

(١٧٨) Bill, «The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension,» pp. 110-111.

(١٧٩) المصدر نفسه، ص ١١١. يتفق د. شفيق ناظم الغبرا مع هذا التحليل ويرى أن العراق كان يعاني حالة اختناق داخلي مزمنة قبل غزوه الكويت. فقد كان يشعر باختناقين رئيسيين لعبا دوراً كبيراً في أزمات السياسة المتتالية: الأول هو تركيبة العراق الداخلية، والثاني محدودية إطلالته على الخليج. هذا الوضع ساهم بغرز قوى سياسية قمعية وشديدة المركزية، وفي الوقت نفسه ساهم بعقدة المغالاة في الدور. ولقد أدى الإخفاق في بناء سلام داخلي إلى الإخفاق في بناء سلام خارجي. وبما أن السلطة في الداخل هي سلطة عسكرية، فقد أدى هذا إلى جعل تصور العراق للعلاقة مع دول الجوار أيضاً تقوم على السلطة العسكرية وتقوم أيضاً على تصدير الأمة الداخلية للخارج. انظر: شفيق ناظم الغبرا، «الخليج ودول الجوار: حالة الكويت والعراق،» ورقة قدمت إلى: ندوة «دول مجلس التعاون ودول الجوار . . العلاقة وتأثيرها على التنمية»، منتدى التنمية، اللقاء السنوي الثامن عشر، الكويت، ٢٠ ـ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٩٧، ص ٢ ـ ٣.

٢ ـ التهديدات الإقليمية

المقصود بهذه التهديدات ذلك النوع من التهديد الذي يكون مصدره الدول أعضاء النظام الإقليمي الخليجي نفسها. ويلاحظ على هذه التهديدات أنها تتسم بصفتين: **الأولى** اختلاط إدراكات الدول الثماني لهذه التهديدات، إذ لا يوجد اجماع بين هذه الدول على أي مصدر من مصادر التهديد الإقليمي، ربما باستثناء التهديدات النابعة من النزاعات الحدودية. **الثانية** اختلاط الوهم بالحقيقة، فهناك تهديدات فعلية، لكن هناك أيضاً تهديدات وهمية، تماماً كما هو الحال بالنسبة للتهديدات الخارجية.

هذا الخلط المزدوج في إدراك التهديدات الإقليمية مرجعه أولاً الى حقيقة عدم التجانس في القوة بين الدول الأعضاء وخصوصية الأوضاع الداخلية لكل منها، الأمر الذي يجعل لكل دولة إدراكها الخاص لمصدر تهديد الأمن الإقليمي، وحيث ان كل دولة تعطي أولوية حاسمة لأمنها الوطني، فإنها تنجرف الى ادراكات مختلفة للأمن الاقليمي، بحيث يصبح مرادفاً لأمنها الوطني[١٨٠]؛ ومرجعه ثانياً إلى مركزية اقليم الخليج كأحد مواقع التنافس الاستراتيجي بين القوتين العظميين والدول الحليفة لكل منهما من ناحية، وتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بوجود ونفوذ مميزين في الاقليم من ناحية ثانية، الأمر الذي جعلها، هي الأخرى، تقع في مسألة الخلط في الإدراك بين الأمن الاقليمي والأمن القومي الأمريكي. فالولايات المتحدة تنظر الى الأمن الاقليمي الخليجي، ومن ثم الى مصادر تهديد هذا الأمن من منظور مصالحها القومية وأمنها القومي، وتسعى الى فرض هذا المفهوم على الدول الصديقة لها في اقليم الخليج.

في مثل هذه الحالة تبدو عملية تحديد مسائل بعينها كمصادر للتهديد مهمة صعبة على ضوء غلبة النظرة الذاتية لكل دولة من الدول الأعضاء إلى هذه المصادر، وللتداخل بين هذه النظرة وبين ما يروّج له من القوى الخارجية كمصادر للتهديد في اقليم الخليج سواء كانت اقليمية أو خارجية. لذلك سوف يتعمد هذا التحليل عرض كل مصادر التهديد كما طرحت خلال سنوات الدراسة مع اسناد كل مصدر الى الأطراف التي تعتقد به. على هذا النحو يمكن تحديد المصادر التالية:

أ ـ الهواجس والمخاوف التي تسيطر على النخب الحاكمة في عدد من الدول الصغيرة والصغرى داخل النظام من مساعي الهيمنة والاستتباع التي تريد العربية السعودية أن تفرضها. هذه المخاوف هي التي دفعت قطر الى تصعيد نزاعها الحدودي مع العربية السعودية حول منطقة «الخفوس» الى مستوى المواجهة العسكرية عام ١٩٩٢. وهي التي جعلت عُمان تسعى لإقامة علاقات طيبة مع ايران واليمن، لموازنة النفوذ

(١٨٠) فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» ص ٨١.

السعودي[١٨١]. هذه المخاوف والهواجس أيضاً جعلت عُمان ترى ضرورة ألا يتحول مجلس التعاون الخليجي الى منظمة لممارسة النفوذ الاقليمي لبعض الدول الأعضاء فيها - العربية السعودية على وجه الخصوص - وفي الوقت نفسه ألا تستخدم ترتيبات الأمن الجماعية ذريعة لانتقاص السيادة الوطنية للدول الأعضاء[١٨٢].

ب - النزاعات الحدودية، حيث يعاني النظام الإقليمي الخليجي أزمات حدودية موروثة منذ العهد الاستعماري لا تتوافق مع المصالح الوطنية لدول الإقليم، وتعتبر من أهم أسباب تفجر الصراعات والنزاعات وعرقلة مساعي التعاون والتكامل داخل الإقليم الخليجي.

ومن أشهر هذه النزاعات الحدودية: النزاع الحدوي العراقي - الإيراني حول شط العرب وعلى طول خط الحدود بين البلدين، والنزاع الحدودي الكويتي - العراقي، والنزاع الحدودي السعودي - القطري، والنزاع الحدودي القطري - البحريني، والنزاع الحدودي حول واحات البوريمي بين العربية السعودية والإمارات وعُمان. وهذه النزاعات كانت سبباً في تفجر أزمات ساخنة، وبعضها أدى الى حروب طاحنة، لكن هناك نزاعات أخرى هادئة مثل النزاع الحدودي الكويتي - السعودي، والنزاع العراقي - السعودي، وبعضها تمت تسويته، مثل النزاع حول البريمي، والنزاع الحدودي بين العربية السعودية وعُمان[١٨٣].

ولا تتوقف النزاعات الحدودية عند تلك الموجودة بين الدول أعضاء النظام، بل هي ممتدة أيضاً الى دولة الإمارات العربية المتحدة، مثل النزاع الحدودي بين الشارقة والفجيرة، والنزاع الحدودي بين دبي والشارقة[١٨٤].

وقد ساهمت مؤثرات عدة في تصعيد النزاعات الحدودية بين الدول أعضاء النظام الخليجي، منها العامل النفطي الذي كان سبباً في الخلافات بين الكويت

---

(١٨١) Khalilzad, «The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony,» p. 109.

(١٨٢) نوار، «السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة،» ص ٣٦.

(١٨٣) انظر بخصوص الأزمات الحدودية الخليجية: جون س. ولينكسون، حدود الجزيرة العربية: قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة مجدي عبد الكريم (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ٣٢١ - ٤٣٢؛ فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨)، ص ٣٨٣ - ٤٠١، والعيدروس، العلاقات العربية - الإيرانية، ١٩٢١ - ١٩٧١، ص ٧٣ - ١٠٠، ١٠٥ - ١٣٣، ٢٠١ - ٢٢٠ و٢٥٥ - ٢٨٠.

(١٨٤) John Duke Anthony, «Transformation Amidst Tradition: The U.A.E. in Transition,» in: Shahram Chubin, Robert Litwak and Avi Plascov, *Security in the Gulf*, Adelphi Library; 7 (Aldershot, Hants, UK: Published for the Institute for Strategic Studies by Gower, 1982), pp. 26-27.

والعراق حول حقل نفط الرميلة، والخلاف بين البحرين وقطر حول فشت الديبل، حيث تسعى البحرين الى مشاركة قطر في حقل غاز الشمال، والخلاف بين الكويت والعربية السعودية حول النفط في باطن جزيرتي قارور وأم المرادم، وفي جنوب الخليج يشكل نفط «مسكت» ومناطق نفطية محتملة مجاورة مصدراً للنزاع بين الإمارات وعُمان[١٨٥].

وهناك العامل الملاحي كسبب للنزاع بين ايران والعراق حول شط العرب، وبين الكويت والعراق حول ميناء أم قصر، ومرفأ خور العديد بالنسبة للعربية السعودية، وكان المسعى السعودي للحصول على منفذ مطل على بحر العرب سبباً للنزاع الحدودي مع عُمان[١٨٦]. وإضافة الى ذلك، هناك العامل الأمني والعامل الديمغرافي، حيث امتداد القبائل على طرفي الحدود بين الدول الخليجية. وهذه المؤثرات ساهمت مجتمعة في تسخين المشاكل الحدودية الى درجة الأزمة[١٨٧].

ج ـ العراق والراديكالية العربية وايران: هناك اجماع من جانب الدول الست أعضاء مجلس التعاون على أن العراق وايران، بسبب أطماعهما الإقليمية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، يعتبران مصدراً للتهديد، لكن هذه الدول تختلف فيما بينها من حيث ادراكاتها لذلك الخطر ومداه بالقياس الى موقعها الجغرافي وتركيبتها المجتمعية وخبرتها التاريخية في التعامل معهما، وكذلك الى تطور ديالكتيكية الصراع بين ايران والعراق[١٨٨].

ففي الفترة الممتدة من أوائل عقد الستينيات، وبتحديد أكثر منذ قيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨، وحتى توقيع العراق وايران على اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ بخصوص تسوية النزاع في شط العرب ووقف التدخل الإيراني في القضية الكردية العراقية، كان ينظر الى العراق من جانب ايران والعربية السعودية والدول الخمس الأخرى أعضاء النظام الإقليمي الخليجي على أنه المصدر الأساسي لتهديد الأمن الإقليمي، وأنه مع جمهورية اليمن الديمقراطية يتولى دعم الحركات الراديكالية في الإقليم الخليجي، وبصفة خاصة بعد عام ١٩٦٧ وتراجع الدور الناصري المساند لحركة التحرر العربي في الخليج[١٨٩]. وكانت ايران وعُمان على رأس المتضررين من الدور

---

(١٨٥) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ١٤٠.

(١٨٦) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(١٨٧) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(١٨٨) فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» ص ١١٨.

(١٨٩) فريد هوليداي، «الخليج والشؤون الدولية: الاستقلال وما بعده،» ترجمة ساطع نور الدين، السفير، ٢٥/١١/١٩٨٦.

العراقي المساند لثوار ظفار والحركات الراديكالية وبسبب اشتراكية حزب البعث الحاكم، وبسبب علاقاته الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي وبخاصة بعد توقيع اتفاقية تعاون وصداقة مع موسكو عام ١٩٧٢، لذلك كان التدخل الإيراني لدعم المتمردين الأكراد[١٩٠].

وبعد قيام الثورة في ايران عام ١٩٧٨ واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، ومساعي الجمهورية الإسلامية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتصدير الثورة الى هذه الدول، أصبحت ايران هي المصدر الرئيسي للتهديد من منظور العراق والدول الخليجية الأخرى باستثناء عُمان، وبدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة.

فعُمان التي ربطتها علاقات تعاون خاصة مع ايران في عهد الشاه، حيث وقفت ايران الى جانب سلطان عُمان ضد ثوار ظفار في النصف الأول من عقد السبعينيات، وبسبب الخصوصية التاريخية والخصوصية الجغرافية (مضيق هرمز) بين البلدين، حرصت على انتهاج موقف محايد من الحرب العراقية ـ الإيرانية وعدم التورط في أية مواقف عدائية ضد ايران[١٩١].

وبشكل عام، يمكن القول إن الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي مارست «لعبة التوازن بين العراق وايران بما يتفق مع ادراك كل منها لمدى الخطر الذي تمثله لها هاتان القوتان. والنتيجة المنطقية لهذا الاختلاف في الإدراك هي عدم اتفاق دول مجلس التعاون على تصور استراتيجي موحد تجاه ايران والعراق[١٩٢]. ولكن يشذ عن ذلك الموقف الكويتي لخصوصية العلاقة التي تربط الكويت مع العراق، وبالتالي فإن علاقات الكويت مع ايران كان لا بد من ان تتكيف مع نمط العلاقات الإيرانية ـ العراقية. وكان من الصعب على الكويت أن تمارس لعبة التوازن بين هاتين القوتين إلا عندما يكون التنافس بينهما مقصوراً على الجانب السياسي. أما إذا تجاوز هذا التنافس المستوى السياسي الى صراع عسكري، فإن الكويت تجد نفسها مضطرة الى الانحياز الى جانب العراق لتجنب انتقامه المباشر حتى لو أدى ذلك الى توتر علاقاتها مع ايران وتعرضها لمخاطر أمنية من جانب تلك الدولة[١٩٣].

بعد الغزو العراقي للكويت نشأ واقع آخر جديد، فالصداقة التي ربطت العراق في عقد الثمانينيات مع الدول الست أعضاء مجلس التعاون، تحولت الى عداوة في حين تراجع الخطر الإيراني أمام ضخامة الخطر العراقي ونتيجة للموقف الإيراني المحايد

(١٩٠) غريش وفيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ص ١٢٣.
(١٩١) نوار، «السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة،» ص ٣٧ ـ ٤٠.
(١٩٢) فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» ص ١١٩.
(١٩٣) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

أثناء حرب «عاصفة الصحراء» وعدم عرقلته لمهمة القوات الدولية المتحالفة ضد العراق. لكن موقف الدول الست لم يتحول في مجمله الى عداوة ضد العراق أو صداقة مع ايران، فقد تميز الموقفان العُماني والقطري من مواقف الدول الأخرى، ففي حين بقي موقف العربية السعودية والإمارات، وإلى حد ما الكويت، حذراً تجاه ايران، فإن موقفي عُمان وقطر حرص على تأكيد الصداقة مع ايران الى درجة قبول اشراكها في المعادلة الجديدة للأمن الاقليمي ورفض معاداة العراق وقطع العلاقات معه. وفي مرحلة لاحقة أخذ موقف الإمارات يتحسن تجاه العراق(١٩٤).

أما الموقف العراقي من ايران، فهو أكثر المواقف ثباتاً نتيجة التنافس على الزعامة في الخليج من منظور قومي، إذ بقي العراق ينظر إلى ايران سواء كانت في عهدها الامبراطوري أو عهدها الجمهوري كمصدر رئيس لتهديد الأمن الاقليمي الخليجي الذي هو في هذه الحالة جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي(١٩٥). وعلى الدرجة نفسها لم يتغير الموقف الإيراني من العراق كمصدر أساسي لتهديد الأمن الإقليمي، فقد تعاملت ايران الامبراطورية مع العراق على هذا النحو واعتبرته السند الرئيسي للراديكالية العربية ودعم الحركة الشيوعية في الخليج، وجاءت ايران في عصر الجمهورية الإسلامية لتخوض صراعاً شرساً ضد العراق بصفته قوة علمانية معتدية ومعادية للإسلام(١٩٦). وبعد حرب الخليج الثانية أصبحت الظروف اكثر مؤاتاة أمام ايران لعزل العراق والظهور كقوة إقليمية كبرى متفردة، لكن العداء الإيراني ـ الأمريكي وإخفاق السياسة الإيرانية في إقامة رابطة قوية مع دول مجلس التعاون حالت دون نجاح ايران في هذا المسعى(١٩٧).

وهكذا يتضح مدى تفاوت، بل تعارض، إدراك الدول الثماني أعضاء النظام الإقليمي الخليجي للتهديدات الإقليمية، كما يتضح أيضاً التحول في مواقف بعض هذه الدول من تلك المصادر من الصداقة الى العداوة أو العكس، لكن الشيء الوحيد الثابت هو التنافس الإيراني ـ العراقي.

---

(١٩٤) محمد السعيد ادريس، «رؤى عُمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج،» في: المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، ص ١٧٩ ـ ١٨٢.

(١٩٥) أحمد، «السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة بين معطيات البيئة الداخلية وأداء الدور،» ص ٣١٣ ـ ٣١٥ و٣٣١ ـ ٣٣٤.

(١٩٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، «السياسة العسكرية الإيرانية،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ١٤٨ ـ ١٥١.

(١٩٧) Geoffrey Kemp, «The Impact of Iranian Foreign Policy on Regional Security: An External Perspective,» in: Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability*, pp. 130-133.

٣ ـ التهديدات الخارجية

يكشف تحليل مصادر التهديد الخارجي للأمن والاستقرار في الخليج مدى اختلاط الوهم بالحقيقة. فقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على التضخيم من الخطر السوفياتي واحتمالات التدخل العسكري السوفياتي بشكل مباشر، عسكرياً في الخليج، ناهيك عن دعمه للراديكالية العربية ووجوده العسكري المكثف في اليمن الديمقراطية وأفغانستان واثيوبيا ضمن إطار ما أسماه بريجنسكي بـ «قوس الأزمة» في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨[١٩٨]. وفي الوقت نفسه، استبعدت الولايات المتحدة الخطر الإسرائيلي على الخليج[١٩٩]، دون أي إمكانية بالطبع للاعتراف بوجود تهديد أمريكي حقيقي للأمن والاستقرار في الخليج.

وهكذا فقد برزت ثلاثة مصادر أجنبية للتهديد في الخليج هي: الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية، وإسرائيل، والولايات المتحدة، وانقسمت رؤى دول النظام الخليجي من هذه المصادر على النحو التالي:

أ ـ اتفقت ايران والدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي في عقد السبعينيات وحتى قيام الثورة الإيرانية على أن الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية هما أخطر مصادر تهديد الأمن والاستقرار في الخليج، لكن كان هناك تمايز في هذه المواقف. ففي حين كانت ايران تتعامل مع الاتحاد السوفياتي كمصدر للتهديد، فإنها كانت تحاول تحييده بإقامة علاقات تعاون ثنائي مشترك[٢٠٠] مع تركيز الاهتمام على مواجهة الحركة الشيوعية المزعومة في الخليج باعتبارها الخطر الداهم[٢٠١]. وكان الموقف العُماني شديد الاقتراب من هذه الرؤية الإيرانية بحكم الصراع العُماني مع اليمن الديمقراطية لدعمها لثورة ظفار وللوجود العسكري السوفياتي المكثف في عدن[٢٠٢]. أما العربية السعودية فكانت ترى أن خطورة الاتحاد السوفياتي لا تقتصر فقط على الخطر الأيديولوجي، ولكن أيضاً بسبب الخوف من تهديد أمن العربية السعودية من جانب دولة اقليمية مرتبطة بالاستراتيجيا السوفياتية (جمهوريتا اليمن

---

(١٩٨) فريد هوليداي، «الخليج والشؤون الدولية: الانفصال المثير بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية،» ترجمة ساطع نور الدين، السفير، ٢٦/١١/١٩٨٦.

(١٩٩) عملت الولايات المتحدة على فصل الأمن في الخليج عن الأمن العربي وتعاملت مع إقليم الخليج كمصدر للنفط وسوق هائلة للمنتجات والتكنولوجيا، وركزت على التهديد السوفياتي المحيط بالخليج. انظر: علي الدين هلال، «أمن الخليج والأمن العربي (١/٢)،» الخليج، ١/٦/١٩٨٣.

(٢٠٠) Ahrari, «Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security,» pp. 22-25.

(٢٠١) هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، ص ١٣٧ ـ ١٤٢.

(٢٠٢) نوار، «السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة،» ص ٤٣ ـ ٤٤.

واثيوبيا)[٢٠٣]. وعبّرت الإمارات وقطر والبحرين عن مخاوفها بصفة عامة، من تهديد الاتحاد السوفياتي للأمن في الخليج، ولكن هذا التعبير كان بتأثير واضح من العربية السعودية، من دون قناعة حقيقية بجدية الخطر السوفياتي واحتمالات حدوثه. وتمايز الموقف الكويتي الملتزم بالدبلوماسية المحايدة، حيث التزمت الكويت بسياسة موازنة مع الاتحاد السوفياتي وبادرت بإقامة علاقات دبلوماسية معه، وأبرمت معه صفقة سلاح لموازنة الصفقات التي عقدتها مع الدول الغربية[٢٠٤].

أما الموقف العراقي من الاتحاد السوفياتي فإن العراق حرص على أن يحتفظ بعلاقة صداقة مع موسكو بتوقيع اتفاقية التعاون والصداقة عام ١٩٧٢، واستمرت هذه العلاقة على رغم بعض الفتور في أعقاب الثورة الإيرانية عندما حاول السوفيات كسب صداقة النظام الإيراني الجديد لاحتواء الوجود الأمريكي في المنطقة[٢٠٥]. وكان العراق يشعر بالمرارة من التردد وضعف الدعم السوفياتي له على العكس من الدعم الأمريكي لإسرائيل. وقد عبّر مسؤول عراقي عن ذلك بقوله: «إن الذي نكبره للولايات المتحدة بصرف النظر عن سياستها الشرق أوسطية التي لا نوافق عليها، هو ذاك الثبات والرسوخ الذي تظهره تجاه حليفتها اسرائيل، على الرغم من كل الإحراج الذي تتسبب فيه للحكومة وللرئيس الأمريكي في المنطقة»[٢٠٦].

ب ـ تعامل العراق مع «اسرائيل» كعدو للعرب جميعاً وكخطر على الأمن العربي في الخليج، خصوصاً في ظل التهديدات الإسرائيلية بالتدخل في الخليج لحماية آبار النفط ضمن الخطة التي وضعها أرييل شارون (وزير الدفاع حينذاك) لتحقيق هذا الهدف، وبعد القصف الإسرائيلي للمنشآت النووية العراقية عام ١٩٨٢[٢٠٧].

أما دول مجلس التعاون الخليجي الست فإنها، وعلى الرغم من التأكيدات الرسمية في البيانات الصادرة عن اجتماعات قمة مجلس التعاون قد أكدت على الخطر الإسرائيلي على الأمن العربي[٢٠٨]، فإن إدراك هذه الدول لخطر اسرائيل على أمن اقليم الخليج لم يتجاوز الهاجس العام، ولم يتبلور الى قناعة حقيقية بجدية ذلك الخطر واحتمال وقوعه[٢٠٩]. وهنا يتمايز الموقف العُماني الذي تعامل مع القضية الفلسطينية

---

(٢٠٣) فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» ص ١١٤.

(٢٠٤) المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٢٠٥) Agwani, *Politics in the Gulf*, pp. 17-19.

(٢٠٦) Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World*, pp. 202-203.

(٢٠٧) انظر: «خطة شارون لغزو منطقة الخليج،» الخليج، ٦/٢/١٩٨٣.

(٢٠٨) انظر: محجوب عمر، «أمن الخليج وارتباطه بالأمن القومي العربي (١)،» الخليج، ٦/٣/١٩٨١.

(٢٠٩) فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» ص ١١٦ ـ ١١٧.

ليس من منطلق وجود تهديد اسرائيلي لعُمان، وإنما من تضامن الدول العربية بالاتفاق على الحد الأدنى واتخاذ موقف نهائي لا يتعارض أولاً مع المصالح الاستراتيجية لعُمان، ويحاول ثانياً بقدر الإمكان أن يقترب من الإجماع العربي، وإن كان لا يمثل شرطاً من الشروط التي يلتزم بها السلوك السياسي العُماني[٢١٠].

أما الموقف الإيراني، فقد كان وثيق الارتباط مع الأوضاع الداخلية الإيرانية وطبيعة النظام الحاكم. ففي الوقت الذي تعامل فيه نظام الشاه مع إسرائيل كدولة صديقة وحليفة[٢١١]، جاء النظام الإسلامي بنظرة شديدة العداء لإسرائيل ولأية محاولة لتطبيع العلاقات معها[٢١٢].

ج ـ لم تتعامل دول مجلس التعاون على المستوى الرسمي مع الولايات المتحدة كمصدر التهديد، وإن كانت قد تحفظت على المشروعات الأمنية الأمريكية في الخليج في أعقاب انتصار الثورة الايرانية، وعادت بعد تداعيات الحرب العراقية ـ الإيرانية لتوثيق الارتباط بالدور العسكري الأمريكي في الخليج[٢١٣]. أما على المستوى الشعبي، فقد كان هناك إدراك حقيقي لخطورة الأطماع الأمريكية في الخليج ورفض للهواجس الأمريكية حول الأخطار السوفياتية ونيات التدخل العسكري السوفياتي في الخليج[٢١٤].

وعلى نحو ما كان الموقف الإيراني من اسرائيل كان من الولايات المتحدة. ففي عهد الشاه كانت ايران هي شرطي الخليج الذي أوكلته الولايات المتحدة الدفاع عن مصالحها في الإقليم، وبعد قيام النظام الإسلامي تحولت ايران الى مصدر خطير للتهديد من المنظور الأمريكي[٢١٥].

أما الموقف العراقي من الولايات المتحدة، فإنه أخذ جانب التشدد ضد الوجود الأجنبي في الخليج، وبالذات الوجود الأمريكي عقب الانسحاب البريطاني، ولكن

---

(٢١٠) نوار، «السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة،» ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٢١١) هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، ص ١٤٣ ـ ١٤٥.

(٢١٢) Ahrari, «Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security,» pp. 10-14.

(٢١٣) عمر ابراهيم الخطيب، «الأمن العربي في منطقة الخليج (٤)،» الخليج، ٢٥/٢/١٩٨١.

(٢١٤) أسامة الغزالي حرب، «الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي: مصالح ثابتة وسياسات متغيرة،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٨ (نيسان/ابريل ١٩٨٢)، ص ٣٩ ـ ٤٥، وتريم عمران، «من الصعب إقناع عرب الخليج بصدق نيات الأمريكيين،» كلمة أمام ندوة وجهة النظر الغربية بشأن الموقف الاقتصادي والأمن الإقليمي في حرب الخليج التي نظمتها مجلة كروس ـ بو البريطانية في لندن، الخليج، ٢٠/٧/١٩٨٥.

(٢١٥) غريش وفيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

بعد تفجر الحرب مع إيران، ودخول العراق المرحلة الحرجة عقب نجاح ايران في استرداد الأراضي التي احتلها العراق، وفي إطار تحسن العلاقات العراقية ـ السعودية، بدأ العراق يهدىء من عدائه للولايات المتحدة، وتراجعت النظرة العراقية الى الولايات المتحدة كمصدر للتهديد في الخليج، وسعت بغداد الى إقامة علاقات متوازنة مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة[٢١٦].

وهكذا يبدو التعارض والتفاوت الشديد في إدراك دول النظام الاقليمي لمصادر التهديد الخارجية، كما هو حال انقسام ادراكها حول مصادر التهديد الاقليمية. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على أنماط علاقاتها في تغليب علاقات التنافس والصراع على علاقات التعاون والتكامل، وكانت مصادر التهديد الداخلية تلعب دوراً رئيسياً في هذا الشأن.

---

(٢١٦) أحمد، «السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة بين معطيات البيئة الداخلية وأداء الدور،» ص ٣١٨ ـ ٣٢٠.

القسم الثاني

البيئة الإقليمية والدولية للنظام الإقليمي الخليجي

يكشف تحليل النظم الإقليمية أن تفاعلات هذه النظم لا تقتصر على الدول أعضاء النظم وحدها، بل هناك أطراف أخرى خارجية تقوم بتفاعلات داخل النظم الإقليمية قد تتجاوز، في أهميتها وخطورتها، تفاعلات وأدوار أبرز القوى أعضاء هذه النظم[١]. فإذا كانت النخب الوطنية صانعة القرار السياسي في الدول أعضاء النظام الإقليمي تحدد ما الذي تفعله حكوماتها، فإن البيئة المحيطة (الإقليمية والدولية) تحدد ما الذي يمكن أن تفعله هذه الحكومات. فهذه البيئة تؤثر في سلوك الدول أعضاء النظام الإقليمي من ناحيتين: فهي تسمح من ناحية، بمدى معين من الحركة الممكنة من خلال الفرص التي تتيحها، كما تولد من ناحية ثانية الضغوط التي تفرض الحركة في اتجاه معين[٢]. وهذه الحقيقة تتعارض، بالطبع، مع ما تزعمه مقولة «حتمية النظام» (System Determinism) التي ترى أن سياسات النظام الداخلية والخارجية تتقرر فقط طبقاً لخصائص النظام نفسه وتوزيع القوة داخله[٣].

فالواقع العملي يؤكد أن السياسة الخارجية للنظم الإقليمية، كما هي بالنسبة للدول، نتاج لأوضاع خارجية مثلما هي نتاج لأوضاع داخلية[٤]، بل إن التأثر بالخارج قد يكون أكثر وضوحاً بالنسبة للنظم الإقليمية عنه بالنسبة للدول، نظراً لما يعرف بظاهرة «تقاطع الأنظمة»، التي تعني أن النظم الإقليمية ليست موجودة فقط في شكل دوائر متقاربة أو متماسة، بل توجد أحياناً متقاطعة ومتداخلة فيما بينها نظراً

---

(١) علي الدين هلال، «العرب واستشراف المستقبل (٢)،» الاتحاد، ١/١١/١٩٩٢.

(٢) پول. س. نوبل، «النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص،» في: بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٧٦.

(٣) Fred A. Sonderman, «The Linkage between Foreign Policy and Foreign Politics,» in: James N. Rosenau, ed., *International Politics and Foreign Policy; a Reader in Research and Theory* (New York: Free Press of Glencoe, 1961), p. 13.

(٤) Michael Brecher, «The Subordinate System of Southern Asia,» in: Ibid., p. 157.

لمشاركة دولة أو أكثر من أحد النظم في عضوية نظام آخر أو أكثر(٥).

ونظراً لأهمية أدوار وتأثيرات القوى الخارجية في تفاعلات النظم الإقليمية، فإن هذه القوى أصبحت أحد مستويات هيكلية النظام الإقليمي ـ وهو المستوى الذي أطلق عليه كانتوري وشبيغل ـ نظام التغلغل.

وغالباً ما يأخذ تدخل القوى الخارجية في النظم الإقليمية أشكالاً ثلاثة هي(٦):

ـ التدخل أو التغلغل ذو المغزى غير السياسي، وهو تغلغل يستهدف تحقيق قدر من ولاء النظام، أو بعض أعضائه، لكنه لا يؤثر في توازن القوى داخل النظام، لأن أدواته لا تتعدى المساعدة المادية والتبادل التجاري، والاستثمار الاقتصادي، والمساعدات التعليمية والبرامج الثقافية.

ـ التغلغل ذو المغزى السياسي، وهو التغلغل الذي يحقق الاختراق المباشر للقوة الأجنبية في شؤون النظم الإقليمية، ويترتب عليه دخول القوة الأجنبية طرفاً في ميزان القوى في النظام الإقليمي، كما يترتب عليه ـ نتيجة لذلك ـ حدوث تبدلات في ميزان القوى داخل النظام لصالح الطرف أو الأطراف الصديقة أو الحليفة للقوة الأجنبية.

وأدوات هذا التغلغل أو الاختراق الأجنبي للنظم الإقليمية متعددة، منها ما هو جماعي مثل إشراك النظام الإقليمي ـ أو بعض أعضائه ـ في معاهدات أو أحلاف مع دول أجنبية لأهداف استراتيجية أمنية أو اقتصادية، ومنها ما هو ثنائي مثل التفضيلات الجمركية والاستثمارية، والمساعدات العسكرية والأمنية والتكنولوجية والفنية، والتدريبات والمناورات المشتركة، ومنح الأولوية في الصادرات العسكرية، والتعاون بين أجهزة الاستخبارات مقابل الحصول على قواعد أو تسهيلات عسكرية في أراضي الدولة الصديقة أو الحليفة للقوة الأجنبية داخل النظام الإقليمي.

ـ التدخل القسري والعنيف في شؤون النظام الإقليمي سواء عن طريق التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر عبر وسائل مثل التخريب والتدمير الداخلي، وإشاعة عدم الاستقرار السياسي بدعم قوى المعارضة في الدولة المستهدفة، وهناك أيضاً الوسائل الدعائية، إضافة إلى محاولة تسخير الأمم المتحدة كأداة للتدخل في شؤون النظم الإقليمية.

وعادة ما يحدث تدخل القوى الخارجية في النظم الإقليمية عبر مسالك ثلاثة

---

(٥) انظر تفاصيل هذه الظاهرة في: Bruce M. Russett, *International Regions and International System; A Study in Political Ecology*, Rand McNally Series in Comparative Government and International Politics (Chicago, IL: Rand McNally, [1967]), pp. 1-7.

(٦) Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, *The International Politics of Regions; a Comparative Approach* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1970]), pp. 25-28.

هي: أن يأتي تلبية لطلب من إحدى دول النظام لمساندتها ضد دولة أخرى في النظام، أو لموازنة دور قوة أجنبية أخرى تدخلت في النظام لمساندة دولة منافسة لتلك الدولة عضو النظام التي طلبت تلك المساعدة، ويمكن أن يأتي لمنافسة قوة أجنبية حول مناطق النفوذ في ذلك النظام أو يحدث من أجل تحقيق مصالح أو المحافظة على مصالح لتلك القوة الخارجية في ذلك النظام(٧). ومن ثم فإن النظم الإقليمية تختلف من حيث درجة تعرضها للتدخل والاختراق الخارجي بناءً على عمق مصالح القوى الدولية في النظام الإقليمي، ودرجة تنافس هذه القوى في ذلك النظام بناءً على نمط الارتباطات العالمية ـ الإقليمية لذلك النظام. وكلما كانت درجة ارتباط النظام بالتفاعلات الدولية عالية كان أكثر عرضة للتدخل والاختراق من جانب القوى الدولية(٨). لكن نجاح هذا التدخل يتوقف على درجة التماسك في النظام وخصائصه الأخرى من حيث مستوى وتوزيع القوة وطبيعة العلاقات بين أعضائه. فكلما ضعفت درجة تماسك النظام، وكلما كانت القوة أكثر تركزاً وتستخدم بشكل تسلطي أو إكراهي من جانب القوة الإقليمية الكبرى المهيمنة، كانت فرص الاختراق الأجنبي أفضل. كما يتوقف أيضاً على مدى تجانس إدراك النخب الحاكمة في الدول أعضاء النظام الإقليمي لخطر هذا التدخل الخارجي ومدى استعدادها للتصدي له(٩). وقد أرجع بريتشر سهولة اختراق القوى الخارجية للنظام الإقليمي الخاص بجنوبي آسيا إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي(١٠):

ـ الحاجة الشديدة للمساعدات الاقتصادية التي يمكن للقوى الخارجية توفيرها.
ـ الانقسام الايديولوجي الشديد بين أعضاء النظام.
ـ ضعف التكامل بين الدول الأعضاء في النظام وشيوع حالة حادة من عدم الاستقرار السياسي داخل هذه الدول وفيما بينها.

ويعتبر النظام الإقليمي الخليجي من أكثر النظم الإقليمية تعرضاً للتدخلات الخارجية لأهمية وضخامة مصالح القوى الدولية فيه، ولكثافة ارتباطاته الدولية، ولموقعه المميز على خريطة الصراع الاستراتيجي العالمي بين القوتين العظميين، ثم

---

(٧) W. Howard Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim* (New York: Columbia University Press, 1992), pp. 3-6.

(٨) David Vital, *The Survival of Small States: Studies in Small Power/Great Power Conflict* (London; New York: Oxford University Press, 1971), p. 12.

(٩) David J. Myers, «Patterns of Aspiring Hegemon Threat Perception and Strategic Response: Conclusions and Directions of Research,» in: David J. Myers, ed., *Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response* (Boulder, CO: Westview Press, 1991), pp. 309-314.

(١٠) Brecher, «The Subordinate System of Southern Asia,» p. 162.

لخصوصية ارتباطه الشديد بالنظام الإقليمي العربي وكونه جزءاً من هذا النظام. ولذلك فإن تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، تخضع بدرجة كبيرة، لانعكاسات ارتباطاته العربية، ولدور القوى الدولية المتنافسة صاحبة المصالح الاستراتيجية في إقليم الخليج.

وسوف يدرس هذا القسم حدود تأثير البيئة الإقليمية ممثلة في النظام الإقليمي العربي بصفة أساسية، والبيئة الدولية ممثلة في القوى الدولية الرئيسية الأكثر انخراطاً في تفاعلات النظام الإقليمي في الفصلين التاليين:

الفصل الخامس: البيئة الإقليمية للنظام الإقليمي الخليجي.

الفصل السادس: البيئة الدولية للنظام الإقليمي الخليجي.

الفصل الخامس

البيئة الإقليمية للنظام الإقليمي الخليجي

تتفق أدبيات النظم الإقليمية على ضرورة التعامل مع مسألة «استقلالية» النظام الإقليمي وتفاعلاته عن البيئة الإقليمية المجاورة بقدر كاف من الحذر والحرص، نظراً لنسبية هذه الاستقلالية من نظام إقليمي إلى آخر، ولتزايد التشابك والتعقيد في العلاقات الدولية التي تجعل من الصعب عزل تفاعلات نظام إقليمي ما عن بيئته الإقليمية(١).

ويزداد تأثير البيئة الإقليمية في النظام الإقليمي وتفاعلاته كلما زادت درجة التداخل والتقاطع بين هذا النظام والنظم الإقليمية الأخرى الموجودة في تلك البيئة. فكلما زادت درجة هذا التداخل والتقاطع بين النظام الإقليمي والنظم الإقليمية الأخرى الموجودة في بيئته الإقليمية، تراجعت استقلالية تفاعلات هذا النظام، وزادت كثافة التفاعلات المشتركة بين النظام وبيئته، وزاد تأثير هذه البيئة في تفاعلاته. وقد يأخذ هذا التأثير شكل التدخل المباشر في شؤون النظام الإقليمي عن طريق الدور

---

(١) انظر في هذا الخصوص، إسهامات كل من: F. Pearson, «Interaction in an International Political Subsystem: The Middle East, 1960-1964,» in: Walter Isard and Julian Wolpert, eds., *The Middle East: Some Basic Issues and Alternatives*, essays by Norman Z. Alcock [et al.] (Cambridge, MA: Schenkman, 1972), pp. 93-96; Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, *The International Politics of Regions; a Comparative Approach* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1970]), pp. 4-5 and 22-23.

وليم د. أندرسون، «الخليج العربي كنظام فرعي إقليمي،» في: محمد مغيث الدين، محرر، دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي، ترجمة خليل علي مراد (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣)، ص ١٠٠ ـ ١٠٤، وغسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ١٦٦ ـ ١٧٢.

الذي يمكن أن تقوم به الدولة أو الدول التي تحظى بالعضوية المشتركة في نظامين إقليميين أو أكثر داخل البيئة الإقليمية نفسها، أو قد يأخذ شكلاً غير مباشر عن طريق ما يعرف بظاهرة «الانتشار» (Spill-over)، وفقاً لفكرة ديفيد ميتراني التي طورها في أدبيات المدرسة الوظيفية للتكامل، حيث تتسرب الأفكار والآراء، بل وربما الأحداث والتطورات، من نظام إقليمي إلى آخر وتحدث فعلها في تفاعلات ذلك النظام الأخير، وهذه الظاهرة قد تأخذ شكلاً معاكساً، وبذلك تتبادل النظم الإقليمية التأثير في تفاعلات بعضها البعض[٢].

من هذا المنظور يعتبر النظام الإقليمي الخليجي من أقل النظم الإقليمية استقلالية في تفاعلاته. ومن أبرزها تأثراً بتفاعلات البيئة الإقليمية المجاورة، ومن أكثرها تأثيراً في تفاعلات تلك البيئة، نظراً لتداخله وتقاطعه، بدرجات مختلفة، مع نظم إقليمية عدة تقع ضمن هذه البيئة الإقليمية هي:

ـ النظام الإقليمي لـ «منظمة التعاون الاقتصادي» (إيكو)، وذلك عبر عضوية إيران في هذا النظام. وقد تأسست منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو) عام ١٩٩٥ من ثلاث دول وهي: إيران وتركيا وباكستان، وفي مرحلة لاحقة انضمت أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى الست عقب تفكك الاتحاد السوفياتي وهو جمهوريات: كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. وهذا النظام مرشح، في حالة نجاحه بتصفية الخلافات بين أعضائه، لكسب أهمية كبيرة في السياسة الدولية، نظراً لأنه يحتوي على قدرات اقتصادية وبشرية ونفطية ضخمة أخذت تشجع القوى الدولية على التنافس وكسب مناطق النفوذ[٣]. فهذا النظام يضم الآن في عضويته عشر دول يبلغ عدد سكانها ٣٠٠ مليون نسمة، وتقدر الثروة النفطية للدول المطلة على بحر قزوين، وبخاصة أذربيجان وتركمانستان، حوالى ٢٠٠ مليار برميل يمكن أن تجعل منها منافساً قوياً لنفط الخليج[٤]. وقد ظهرت مؤشرات التنافس الدولي

---

(٢) انظر أفكار ميتراني حول المدرسة الوظيفية في التكامل، في: David Mitrany, *A Working Peace System; an Argument for the Functional Development of International Organization,* NPC Pamphlet; no. 40, 4th ed. (London: National Peace Council, [1946]), pp. 7 and 40-59.

(٣) ظهرت مؤشرات هذا الخلاف في مؤتمر القمة الرابع لمنظمة الإيكو في عشق أباد عاصمة تركمانستان في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦ عندما اعترض الرئيس الأوزبكي اسلام كريموف على محاولات بعض الدول الأعضاء (ايران وباكستان) تسييس المنظمة وتحويلها إلى منظمة ذات طابع سياسي وعسكري وهدد بانسحاب بلاده، وأيده في ذلك المتحدث باسم وفد طاجيكستان، في حين دافع الرئيس التركي سليمان ديميريل عن ضرورة الحفاظ على أن تبقى منظمة الإيكو كما هي، وقال انها «منظمة اقتصادية وستبقى اقتصادية». انظر: وكالة فرانس برس، «خلافات تعصف بمنظمة التعاون الاقتصادي،» ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦.

(٤) أحمد الربعي، «نفط بحر قزوين،» الخليج، ١٩٩٧/٨/٢٦.

على هذه المنطقة من خلال حرص الولايات المتحدة على تكثيف وجودها وكسب عقود نفطية مهمة مع أذربيجان على حساب النفوذ الروسي والإيراني(٥).

ـ النظام الإقليمي لـ «رابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي» عبر عضوية عُمان في هذه الرابطة التي بدأت كفكرة لوزير خارجية جنوب أفريقيا السابق بيك بوتا عند زيارته للهند عام ١٩٩٣، ثم تحولت إلى اقتراح متكامل للرئيس نيلسون مانديلا، وقد عقد أول اجتماع وزاري للبحث في هذا الاقتراح في موريشيوس عام ١٩٩٥ بمشاركة وزراء خارجية سبع دول هي: جنوب أفريقيا والهند وعُمان وموريشيوس وسنغافورة واستراليا وكينيا(٦). وعقد المؤتمر التأسيسي في السادس من آذار/مارس ١٩٩٧ بحضور ١٤ وزير خارجية، هم وزراء خارجية الدول السبع المذكورة إضافة إلى اندونيسيا وماليزيا وتنزانيا وسريلانكا ومدغشقر وموزمبيق واليمن، وهناك طلبات عضوية من مصر وإيران وتايلاند وسيشل وفرنسا وباكستان وبنغلاديش(٧). وعلى الرغم من أن هذا النظام ما زال في مرحلة التكوين وقد لا يتجاوز شكل المنتدى الاقتصادي، إلا أنه سيلقي بظلاله على تفاعلات النظام الخليجي في مرحلة نجاحه باتخاذ خطوات تعاون فعالة، وإذا حصلت إيران ودول أخرى في النظام الخليجي على عضويته.

إلى جانب هذين النظامين يتداخل النظام الإقليمي الخليجي، بشكل غير مباشر، مع نظامين آخرين: **الأول** هو نظام جنوب آسيا من خلال مشاركة إيران لباكستان في منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو)، ومن خلال العمالة الآسيوية الباكستانية والهندية

---

(٥) بدأت الإدارة الأمريكية تتدخل لدعم شركات النفط الأمريكية للحصول على عقود مميزة في نفط أذربيجان بناءً على دراسة أعدتها مجموعة من كبار الخبراء تضم مستشاري الأمن القومي السابقين برنت سكوكروفت وزبيغنيو بريجنسكي ورئيس موظفي البيت الأبيض السابق جون سنونو ووزير الدفاع الأسبق ديك تشيني ووزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر ووزير الخزانة السابق في فترة الرئيس كلينتون الأولى لويد بينتسن، وأوصى هؤلاء بتخفيف القيود على منح المعونات لأذربيجان كي يتيسر للشركات الأمريكية الحصول على قروض ومساعدات مالية بضمان الحكومة الأمريكية من أجل استكشاف آبار النفط في هذه الجمهورية التي تبلغ احتياطيات النفط فيها ٢٠٠ مليار برميل، أي ما يعادل ٤ تريليونات دولار، وفقاً لتقدير صحيفة واشنطن بوست الأمريكية. تقرير لوكالة أ ش أ ـ ٧ تموز/يوليو ١٩٩٧. وقد أثار التعاون بين أذربيجان والولايات المتحدة ردود فعل سلبية، وبخاصة بعد العقود التي وقعها الرئيس الأذربيجاني في واشنطن (١٩٩٧/٨/٢)، فقد اعتبرت إيران التدخل الأمريكي في بحر قزوين خطأً تاريخياً من أذربيجان (وكالة فرانس برس، ١٩٩٧/٤/١٣) وهدد الرئيس الروسي بورس يلتسين بأنه لن يسمح بأي نفوذ أمريكي في القوقاز. الخليج، ١٩٩٧/٨/٢٦.

(٦) الاتحاد، ١٩٩٧/٣/٥.

(٧) هشام بدوي، «المحيط الهندي والتجمع الإقليمي،» البيان، ١٩٩٧/٤/١٥.

المكثفة في دول مجلس التعاون الخليجي[٨]، ومن خلال مشاركة عُمان للهند في رابطة المحيط الهندي، ثم من خلال الوجود المكثف لكل من إيران والعربية السعودية في الأزمة الأفغانية[٩]. والثاني منظمة «التعاون الاقتصادي للبحر الأسود» (بسيك)، من خلال عضوية أذربيجان في هذه المنظمة، حيث تشارك أذربيجان إيران في عضوية منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو)، وحيث تسعى إيران إلى اكتساب العضوية العاملة في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود التي تضم ١١ دولة وتأسست في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٢ بمبادرة من تركيا والدول الأعضاء هي: ألبانيا وأرمينيا والاتحاد الروسي وتركيا وأوكرانيا، وتحتل مقاعد العضوية المراقبة مصر وتونس وإسرائيل وبولندا وسلوفاكيا والنمسا وإيطاليا، وتقدمت بطلب العضوية الكاملة إيران وأوزبكستان ومقدونيا والبوسنة[١٠]. وتهدف هذه المنظمة إلى تحقيق الأمن من خلال التعاون في خمسة مجالات هي: الحوار والتنمية والديمقراطية والدبلوماسية ونزع السلاح[١١].

هذا التقاطع والتداخل، المباشر وغير المباشر، بين النظام الإقليمي الخليجي والنظم الإقليمية الأخرى في البيئة الإقليمية المجاورة يؤثر بدرجة ملحوظة في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي وفقاً لدرجة ومستوى تقاطعه وتداخله مع تلك النظم: لكن التأثير الأساسي للبيئة الإقليمية في النظام الإقليمي الخليجي وتفاعلاته يأتي من نظامين إقليميين رئيسيين: **الأول** هو النظام الشرق أوسطي الذي لا يتداخل

---

(٨) بلغت نسبة القوة العاملة الآسيوية (الهندية والباكستانية بصفة أساسية من إجمالي القوة العاملة في دول مجلس التعاون الست عام ١٩٧٥ ٦٥ بالمئة، و٥٦,٧ بالمئة و٤,٩ بالمئة و٦٣,٣ بالمئة و١٦,٣ بالمئة لكل من الإمارات والبحرين والعربية السعودية وعُمان وقطر والكويت على التوالي، انظر: نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٨٢.

(٩) حول خصوصية الدور الإيراني والدور السعودي في الأزمة الأفغانية، انظر: عاصم أكرم، «تاريخ الحرب الأفغانية،» مترجم عن الفرنسية، **الخليج**: الحلقات (١)، ٨/٧/١٩٩٧؛ (٢)، ١١/٧/١٩٩٧؛ (١٢)، ١٥/٧/١٩٩٧؛ (١٤)، ١٨/٧/١٩٩٧ و(١٥)، ٢٠/٧/١٩٩٧.

(١٠) حسني خشبة، «منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود تعتمد مبدأ الاقتصاد قبل السياسة في مواجهة الالتهاب الإقليمي،» **الشرق الأوسط**، ٥/١٢/١٩٩٦.

(١١) هذه المنظمة تأسست بوحي الدروس المستفادة من الحرب الأهلية اليوغسلافية تعتمد نهج ما يسمى بـ «دبلوماسية الوقاية» انطلاقاً من شعار «السياسة من أجل الاقتصاد والحياة كانت أسهل في عهد الحرب الباردة». ودبلوماسية الوقاية في عرف هذه المنظمة تترجم في معادلة جبرية على النحو التالي: «S. = F (5 D)» وتفصيلها كالتالي: Security is a Function of Dialogue Development, Democracy, Diplomacy and Disarmament.

وترجمتها: الأمن محصلة مجموع الحوار والتنمية والديمقراطية والدبلوماسية ونزع السلاح. انظر: المصدر نفسه.

بدرجة عالية مع النظام الإقليمي الخليجي فقط، بل يستوعب هذا النظام الأخير كله في عضويته مع دول أخرى تقع في جواره الجغرافي[12]. والثاني هو النظام الإقليمي العربي الذي يضم في عضويته الدول العربية السبع أعضاء النظام الإقليمي الخليجي[13]، والذي تشارك إيران ـ العضو الثامن في النظام الإقليمي الخليجي ـ في تفاعلاته وأحداثه بدرجة شديدة الكثافة تفوق في أهميتها درجة مشاركة دول عربية، تحظى بعضويته الكاملة، في هذه التفاعلات[14].

والعلاقة التي تربط النظام الإقليمي الخليجي بكل من النظام الشرق أوسطي والنظام الإقليمي العربي هي علاقة الجزء بالكل، وسواء كان هذا الجزء، أي النظام الإقليمي الخليجي، يمثل «انشقاقاً» من الكل الذي هو النظام الشرق أوسطي أو النظام الإقليمي العربي كما يقول اندرسون[15]، أو «انتقالاً»، كما يرى غسان سلامة[16]، أو تفريعاً للجزء عن الكل، كما سبق أن أوضح الباحث[17]، فإن التأثير المتبادل بين الكل والجزء شديد الوضوح والأهمية.

---

(١٢) للتعرف على مفهوم النظام الإقليمي للشرق الأوسط وعضوية وحدود هذا النظام، انظر: Roderic H. Davison, «Where is the Middle East?,» in: Richard H. Nolte, ed., *The Modern Middle East* (New York: Prentice-Hall, 1963), p. 27; Stanley Fisher, «Prospects for Regional Integration in the Middle East,» in: Jaime De Melo and Arvind Panagariya, ed., *New Dimensions in Regional Integration* (Cambridge: Cambridge University Press; Centre for Economic Policy Research, 1993), pp. 423-443, and Nikki R. Keddie, «Is There a Middle East?,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 4, no. 3 (1973), pp. 255-271.

(١٣) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٤ ـ ٣١.

(١٤) يمكن الرجوع إلى عدد من الدراسات المهمة التي تكشف بعض أبعاد كثافة العلاقات الإيرانية ـ العربية، وبالذات أعمال ندوة: **العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر** (بيروت: المركز، ١٩٩٦)، ونشر بعض أعمالها في: **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)؛ السنة ١٨، العدد ٢٠٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، والسنة ١٨، العدد ٢٠٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٦). انظر أيضاً: شموئيل سيجف، **المثلث الإيراني: العلاقات السرية بين إسرائيل ـ إيران ـ الولايات المتحدة**، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل، ١٩٨٣)، الكتاب الأول، ص ١٠٥ ـ ٢٢٨، وجمال زكريا قاسم، «العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية، ١٩٢٥ ـ ١٩٧٩،» في: جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، محرران، **العلاقات العربية الإيرانية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣).

(١٥) أندرسون، «الخليج العربي كنظام فرعي إقليمي».

(١٦) سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(١٧) انظر التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي وخصوصية نشأته في مقدمة هذا القسم من الكتاب.

وتفيد فكرة «تفريع» النظام الإقليمي إلى نظم فرعية، والتي تأخذ بها هذه الدراسة في وضع هيراركية تنظيمية للنظام العالمي. ووفقاً لهذه الهيراركية أو التراتبية، فإن النظام الإقليمي الشرق أوسطي يتفرع مباشرة عن النظام الدولي، ومنه يتفرع النظام الإقليمي العربي الذي يتفرع بدوره إلى أكثر من نظام إقليمي فرعي، مثل نظام الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والنظام الإقليمي الخليجي، والنظام الإقليمي للبحر الأحمر، والنظام الإقليمي للمغرب العربي[18].

وسوف نركز في هذا الفصل على دراسة تأثير النظام الإقليمي العربي في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي لخصوصية العلاقة بين النظامين، ولأن النظام الإقليمي العربي هو الإطار الإقليمي المباشر الذي تفرع عنه النظام الإقليمي الخليجي. ويمكن التعرف على هذا التأثير وحدوده من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الإقليمي العربي، ومن خلال دراسة أبعاد تأثير النظام العربي في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي ووسائل هذا التأثير في المبحثين التاليين:

أولاً: طبيعة العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الإقليمي العربي.

ثانياً: أبعاد تأثير النظام العربي في النظام الإقليمي الخليجي.

أولاً: طبيعة العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الإقليمي العربي

تكشف طبيعة العلاقة بين النظامين عن مصالح النظام الإقليمي العربي في النظام الإقليمي الخليجي والحوافز التي تدفعه للتدخل في شؤون هذا النظام وتفاعلاته، والحقوق التي يستند إليها في ممارسة هذا التأثير.

فإذا كانت هيكلية النظام الدولي وتفرعه إلى عدد من النظم الإقليمية تجعل العلاقة بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الخليجي علاقة الكل بالجزء، فإن أبلغ توصيف لهذه العلاقة من منظور محتواها الحضاري والثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي هو أنها «علاقة اقتران»[19]. فكلاهما مرتبط بالآخر إلى حد الاعتماد المتبادل، وأي تطور أو تغيير يحدث في أي منهما يترك أثره الفوري والمباشر

---

(١٨) هناك اجتهادات عديدة فيما يتعلق بتقسيم أو تفريع الشرق الأوسط، والنظام الإقليمي العربي إلى أقاليم فرعية، انظر على سبيل المثال: Robert W. Stookey, *America and the Arab States: An Uneasy Encounter*, America and the World (New York: Wiley, 1975), pp. 9-11, and سلامة، المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(١٩) حسن الإبراهيم، «الخليج والوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٦٦ (آب/أغسطس ١٩٨٤)، ص ٤.

في الآخر. وعلى ذلك، فإن خصائص النظام الإقليمي العربي، وأي تغير أو تحول يحدث في هذه الخصائص يؤثر في النظام الإقليمي الخليجي، كما يتأثر النظام الإقليمي العربي هو الآخر بأي تطور أو تحول يحدث في خصائص النظام الإقليمي الخليجي.

ففي السنوات التي سبقت نشأة النظام الإقليمي الخليجي التي اقترنت بالانسحاب البريطاني عام ١٩٧١، وبالذات في الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٦٧)، تميز النظام الإقليمي العربي بعدد من الخصائص التي كانت تحكم تفاعلاته وتنظم العلاقات بين وحداته، ومن بينها الدول العربية الخليجية، أهمها:

١ ـ وجود درجة عالية من التجانس اللغوي والثقافي والديني بين الشعب والنخب في أقطار الوطن العربي ترتب عليها نمو احساس قوي بالذاتية الواحدة. هذا الإحساس القوي بالكيان الواحد نافس في الحقيقة الكيانات القطرية لدى قطاعات واسعة من الجماهير في معظم الدول العربية[٢٠].

٢ ـ قوة الروابط بين أعضاء النظام بدرجة تفوق مثيلاتها بين الدول الأعضاء في أي نظام إقليمي آخر في العالم الثالث. فالروابط المادية والجغرافية قوية، لكن الروابط المجتمعية أشد قوة. وتأخذ هذه الروابط أشكالاً عدة أهمها تعقد شبكة العلاقات بين الدول العربية وكثافة التفاعلات فيما بينها، سواء على مستوى النخب في شكل زيارات أو اجتماعات رسمية أو على مستوى الأفراد[٢١]. وتجسد ذلك في تأسيس عدد كبير من الاتحادات والمنظمات والجمعيات المهنية والثقافية والعلمية والتربوية والعمالية والنقابية والاقتصادية والرياضية والسياحية وغيرها، بلغ عددها ١١٧ حتى عام ١٩٨٠. كما تجسدت قوة الروابط بين الدول العربية التي بلغ عددها حتى عام ١٩٨٠، ٢١ منظمة عربية متخصصة[٢٢]. وقد ساعد هذا التعقيد في الروابط التنظيمية بين الدول العربية في زيادة كثافة الروابط والتفاعلات بين هذه الدول، ومن ثم زيادة القدرة على التأثير المتبادل.

٣ ـ أسهم التجانس اللغوي والثقافي في نمو الإحساس بالقرابة وبوجود هوية عربية واحدة تجبّ الهويات القطرية المختلفة. وكان من نتيجة هذه الروابط أن أصبحت الأنظمة السياسية العربية وثيقة الترابط، ومن ثم أكثر قابلية للاختراق بعضها من بعض. فالتطورات السياسية في أحد أجزاء النظام كانت لها أصداؤها الواسعة في

(٢٠) نوبل، «النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص،» ص ٨٥.

(٢١) مطر وهلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٢٢) انظر ملحقاً بأسماء وتاريخ تأسيس هذه الاتحادات والمنظمات في ملحقين في: المصدر نفسه، ص ٢١٩ ـ ٢٣٢.

الأجزاء الأخرى، مؤثرة بذلك في التوازنات بين القوى السياسية المحلية المتنافسة. الأكثر من ذلك أن هذه الأصداء كثيراً ما صحبتها عمليات اختراق للأنظمة السياسية حيث يقيم القادة والجماعات السياسية تحالفات عبر الحدود (مثل أنشطة حزب البعث والحركة الناصرية وحركة القوميين العرب) بغية التأثير في السياسات الداخلية للدول الأخرى[٢٣]. ولذلك لم يكن النظام العربي كغيره من النظم الإقليمية مجرد دول متماسة في علاقاتها ولكل منها استقلالها الذاتي الرسمي والفعلي، بل كان من مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتداخلة، بدرجات مختلفة من القابلية للاختراق. وقد ترتب على هذه الخاصية أن التفاعل بين أجزاء النظام العربي لم يكن مجرد تفاعل بين دول، ولكنه اكتسب قيمة رمزية خاصة. فالعلاقات بين الدول العربية لم يكن ينظر إليها عادة على أنها علاقات دولية بالمعنى المتعارف عليه، ولكنها كانت علاقات ذات طبيعة خاصة، ومن ثم فإنها لا تخضع للقواعد نفسها التي تخضع لها العلاقات مع الدول الأخرى[٢٤].

٤ ـ كانت هذه المرحلة هي مرحلة المد القومي وشيوع الايديولوجيا القومية الوحدوية وبروز قيادة للنظام متمثلة في مصر الناصرية. فقد نجحت مصر في ظل قيادة جمال عبد الناصر بالقيام بالدور القيادي في النظام العربي، واكتسب هذا الدور تأييد غالبية الجماهير العربية. وقد مثل الرصيد الجماهيري حصانة قوية للقيادة المصرية في ساعات الهزيمة ـ وبالذات هزيمة ١٩٦٧ في مواجهة إسرائيل ـ حمتها من انقضاض النظم العربية المعادية لها[٢٥].

وفي إطار هذا الدور القيادي كانت مصر تحدد التوجهات العامة للنظام العربي. . كانت هناك توجهات أخرى منافسة على مستوى النظم العربية، وكانت هناك تحالفات ومحاور مناقضة لتوجهات وتحالفات القيادة المصرية داخل النظام العربي استطاعت أن تخلق تحديات أمام هذه القيادة[٢٦]. لكن النظام العربي كان في توجهه العام أكثر اتساقاً مع توجهات القيادة المصرية كما تبلورت في محاورها الثلاثة: محور النضال ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي في كافة صورهما وأشكالهما في الوطن العربي والنضال ضد إسرائيل والحركة الصهيونية، ومحور العمل على تحقيق الوحدة العربية،

---

(٢٣) نوبل، المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٢٤) مطر وهلال، المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٥) أحمد يوسف أحمد وأحمد بهاء الدين، معدات، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، سلسلة المستقبلات العربية البديلة. الآثار غير المدروسة للثروة النفطية؛ ٧ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٢٥.

(٢٦) عبد الخالق عبد الله، «العلاقات العربية ـ الخليجية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٥ (آذار/مارس ١٩٩٦)، ص ٧ ـ ١١.

وأخيراً محور تأييد وتدعيم النظم العربية المماثلة في توجهاتها العامة للنظام المصري[٢٧].

كانت الاتجاهات الأخرى قادرة على التعبير عن توجهاتها، وبالذات تيار الدول العربية المحافظة سواء في معركة المواجهة مع الغرب والالتزام بمبادئ حركة عدم الانحياز ورفض الانخراط في سياسة الاستقطاب والأحلاف الدولية والصداقة مع القوى التقدمية العالمية، وبالذات الاتحاد السوفياتي، أو في معركة الوحدة العربية والالتزام بالايديولوجيا القومية. فقد حرصت دول عربية على إقامة علاقة صداقة قوية مع الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، وحرصت على الفصل بين هذه العلاقة والموقف من إسرائيل[٢٨]، كما طرحت تصورات مخالفة لدعوة الوحدة العربية إما في شكل تغليب دعوة التنسيق والتكامل أو إعلاء الذاتية القطرية، وإما في طرح ايديولوجيا إسلامية والترويج للوحدة الإسلامية كبديل للوحدة العربية[٢٩]، لكن قيادة النظام كانت قادرة، في أغلب الأحيان، على فرض توجهاتها كتوجهات عامة للنظام العربي، وكانت تملك آليات فعالة لاحتواء التوجهات المنافسة.

٥ ـ أدى الإيمان بالهوية العربية المشتركة إلى النظر إلى الوحدة العربية على أنها هدف مرغوب فيه لذاته، وقد مثل ذلك تحدياً دائماً لشرعية النظم القائمة. كما خلقت الروابط القوية بين المجتمعات العربية إحساساً قوياً بإمكانية الاختراق لدى معظم القيادات والنخب العربية الحاكمة، إذ شعرت بأن نظمها السياسية عرضة للتأثيرات الخارجية نتيجة الانتماء والشعور بالهوية العربية، واقتناع قطاعات واسعة من مواطنيهم بقادة أو حركات سياسية من دول عربية أخرى[٣٠].

في ظل هذا المناخ لم تعامل الاختلافات في التوجهات الأساسية على أنها مجرد اختلافات في وجهات النظر، بل على أنها سلوك يضر بمصالح الجماعة ككل. ولذلك مالت ردود الفعل إلى التضخيم من مستوى الخلافات. والأكثر من ذلك أن الشعور بالهوية العربية الواحدة والانتماء للوطن العربي الكبير فرضت ضغوطاً من أجل التضامن والمساندة بين الدول العربية، وإعطاء الأولوية للقضايا العربية المشتركة، وفي مقدمتها قضية فلسطين. وكانت المطالبة بالتوافق والالتزام حول هذه القضايا قوية للغاية خلال هذه الفترة، بل إن مكانة وشرعية الحكومات كانت تتحدد غالباً بمدى

---

(٢٧) أحمد وبهاء الدين، معدان، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٢٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ١٥٥ ـ ١٥٦ و١٦١.

(٢٩) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٦٧ ـ ٦٩.

(٣٠) نوبل، «النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص،» ص ٨٩.

استجابتها ومواقفها إزاء القضايا العربية المشتركة، ومن ثم كان على الحكومات التي تتطلع إلى أن تلعب دوراً بارزاً في النظام أن تتبنى القضايا العربية العامة من أجل إرضاء الشعب العربي كله[٣١].

هذه الخصائص الخمس التي ميزت النظام الإقليمي العربي في سنوات المد القومي التي سبقت نشوء النظام الإقليمي الخليجي تصلح لأن تكون مقياساً لدراسة التطور والتحول في العلاقة بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الخليجي. فقد كانت تلك الخصائص هي القواعد الحاكمة للعلاقة بين النظام العربي والدول الأعضاء فيه، وترتب عليها حقوق للنظام العربي ومصالح في هذه الدول بحكم شيوع الانتماء للهوية العربية الواحدة ولوحدة الوطن العربي ووحدة مصالحه.

كان إقليم الخليج من أكثر المناطق العربية التي حظيت باهتمام النظام العربي وقيادته بحكم السيطرة الاستعمارية البريطانية على ما كان يسمى بـ «إمارات ساحل عُمان»، وبحكم العلاقة المتميزة التي ربطت بين الدول الخليجية، وبخاصة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة شديدة الانحياز للعدو الصهيوني، وبسبب الأطماع الإيرانية في الخليج والارتباطات الوثيقة بين إيران وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل[٣٢].

كان النظام العربي يدرك أن من حقه التدخل في الشؤون الخليجية للدفاع عن المصالح العربية. فقد تدخل في تموز/يوليو ١٩٦١ لحماية الاستقلال الوليد للكويت ضد محاولة عبد الكريم قاسم تهديد هذا الاستقلال وضم الكويت للعراق[٣٣]. وتدخل أيضاً للدفاع عن عروبة الخليج ومواجهة المخطط الإيراني لتشجيع الهجرة

(٣١) المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٣٢) عبد الله، «العلاقات العربية ـ الخليجية،» ص ٧ ـ ٩.

(٣٣) على الرغم من أن الحجج التي ساقها العراق لتبرير محاولته احتلال الكويت في حزيران/يونيو ١٩٦١ كانت تتماشى مع التأكيدات الايديولوجية الناصرية في الوحدة والتقدم، فإن الرفض المصري لهذا الإجراء كان حاسماً وتزعمت مصر الاتجاه العربي الرافض له وقادت الموقف داخل الجامعة العربية لإرسال قوات عربية للدفاع عن الكويت. لكن الأهم من هذا الموقف الأسانيد التي ارتكز عليها الموقف المصري في مساندته لاستقلال الكويت. فقد أكد على مبادئ مهمة تخدم صدقية التوجهات السياسية المصرية في قيادة النظام العربي أهمها:

ـ لا يمكن تسوية العلاقات بين الشعوب العربية إلا حسب المبادئ التي أرساها النضال الطويل للأمة العربية، تلك المبادئ التي تسترشد بها حركة الأمة العربية نحو مستقبلها ونحو هدفها المتمثل في بناء وطن عربي حر ومواطن عربي حر.

ـ الاقتناع بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا يمكن تسويتها بمعاهدات واتفاقات قديمة أو حديثة تم التوصل إليها بواسطة أطراف عربية أو أجنبية، لكن العلاقات العربية محكومة بما هو أعمق من المواثيق والاتفاقات.

=

الإيرانية لإمارات الخليج وتغيير طبيعة تركيبها السكاني، فاتخذ مؤتمر القمة الثاني (الاسكندرية ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤) قراراً بضرورة «دعم العلاقات العربية الأخوية بإمارات الخليج كفالة للحرية العربية التي لا تتجزأ وتحقيقاً للمصالح المشتركة»(٣٤). كما قرر المؤتمر إرسال بعثة أخوية عربية لبحث تقديم المساعدة والدعم «لإمارات ساحل عُمان: أبو ظبي ـ دبي ـ الشارقة ـ عجمان ـ الفجيرة ـ أم القيوين ـ رأس الخيمة. ثم قرر مجلس رؤساء الحكومات العربية في اجتماع عقده في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ التعهد ببذل الجهود العربية المشتركة لمساعدة هذه الإمارات على الظفر بالحرية والتقدم ومساندتها في كل ما يدرأ عنها خطر الهجرات الأجنبية ويكفل لها المحافظة على عروبتها. كذلك قرر مجلس رؤساء الحكومات إنشاء صندوق في الجامعة العربية لمعونة إمارات الخليج، ودعا كل الدول والأقطار العربية للمساهمة في أعمال هذا الصندوق. وبالفعل رصدت الدول العربية بسرعة مبلغ مليون ونصف مليون جنيه استرليني ساهمت فيه بالتساوي: مصر والعراق والعربية السعودية والكويت، وراحت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تتصل بحكام الإمارات لتحصل على موافقتهم على التعاون مع الصندوق العربي(٣٥).

وأخذ النظام العربي على مسؤوليته الدفاع عن حركة التحرر الوطني العربية في الجنوب العربي وعدن، ودعم الاتجاهات القومية والتقدمية في المنطقة، وتحملت مصر

= ـ ان الجمهورية العربية المتحدة التي انبثقت من خلال عملية التوحيد الشامل بين مصر وسوريا، لا تستطيع بطبيعتها سوى دعم أية حركة نحو التوحيد الجزئي أو الشامل كتعبير عام عن الإرادة الشعبية العربية تقوم على أساس الاختيار الحر.

ـ ان من واجب الشعوب العربية الكبيرة أن تكون دعماً للشعوب العربية الصغيرة مؤكدة إرادتها النزيهة المستمدة من المراجع الأصلية للتضامن العربي.

ـ انها لا تستطيع القبول بمبدأ «الضم» في الوقت الذي تعلن فيه استعدادها لبذل جميع الجهود من أجل دعم منطق التوحيد العربي.

انظر: هنري لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف (ليماسول: دار قرطبة، ١٩٩٢)، ص ١٩٤ ـ ١٩٧.

(٣٤) محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧: الانفجار، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٢٢٥.

(٣٥) تصدت الحكومة البريطانية لمشروع الصندوق العربي وسخرت كل نفوذها لكي تحول دون أي إمكانية لهذا التعاون بين الجامعة العربية وإمارات الخليج، وقررت إنشاء صندوق بريطاني وأكدت على لسان الوزير البريطاني جورج طومسون على رفض معونة الصندوق العربي إلا إذا وافقت الجامعة العربية على أن تمر هذه المساعدة عن طريق صندوق المعونة البريطاني. وعندما أخبر بعض الحكام جورج طومسون «أنهم لا يستطيعون رفض معونات عربية ولا أن يمتنعوا عن التعاون مع الجامعة العربية» وإذا بجورج طومسون يهددهم بالعزل إذا لم يخضعوا لما طلب. وفعلاً عزل الشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

الناصرية العبء الأساسي في هذه المهمة حتى نكسة ١٩٦٧، وبعد ذلك دخل العراق وجمهورية اليمن الديمقراطية عقب استقلالها بمشاركة حركة القوميين العرب طرفين في مسؤولية مواصلة دعم الحركة الثورية العربية في الخليج سواء في ظفار أو البحرين أو باقي إمارات الخليج(٣٦).

في الوقت نفسه كانت الدول العربية المحافظة (العربية السعودية والكويت) حريصة ـ على رغم اختلاف توجهاتها السياسية وتعارضها مع توجهات وقيادة النظام العربي ـ على أن تبدو منسجمة مع الإجماع العربي وعدم تجاوز الثوابت العربية. فقد شاركت العربية السعودية والكويت في صندوق المعونة الذي أنشأته جامعة الدول العربية لدعم إمارات الخليج ضد إرادة الاستعمار البريطاني(٣٧)، كما استجابت لدعوة القيادة المصرية عام ١٩٦٤ بعقد مؤتمر قمة عربي لبحث سبل التصدي لمحاولات إسرائيل تغيير مجرى نهر الأردن(٣٨). وعلى رغم العداء الشديد بين القاهرة والرياض بسبب حرب اليمن، شارك الملك فيصل في قمة الخرطوم (آب/أغسطس ١٩٦٧) التي أعقبت نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ والتقى خلالها مع جمال عبد الناصر ووافق على اللاءات الثلاث الشهيرة لهذه القمة: «لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل قبل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في الخامس من يونيو ١٩٦٧»، كما وافق على مقررات تلك القمة، ومنها تخصيص مساعدات مالية لدول المواجهة من أجل إزالة آثار العدوان(٣٩). وكانت الكويت أول دولة عربية تطالب بطرد عُمان من جامعة الدول العربية بعد أن وقعت اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة تسمح بموجبها ببناء قاعدة عسكرية عام ١٩٨٠ في الأرض العُمانية. وكان لدولة الإمارات العربية تحفظاتها الواسعة تجاه العلاقات بالغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة(٤٠).

ولم تكن إيران بعيدة عن هذه الأنماط من التفاعلات العربية، فقد كانت علاقاتها الخليجية محكومة أولاً بعلاقات الدول العربية الخليجية مع الدول العربية الأخرى ضمن إطار تفاعلات النظام العربي، وكانت محكومة ثانياً بتطورات العلاقات الإيرانية ـ العربية. فقد كانت ديناميكيات العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية

---

(٣٦) M. S. Agwani, *Politics in the Gulf* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1978), pp. 91-93, and

فرد هوليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عُمان**، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، ط ٣ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، ص ٢٣١ ـ ٢٥٢.

(٣٧) هيكل، المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٣٨) حسن أبو طالب، **المملكة العربية السعودية وظلال القدس: دراسة في السياسة الخارجية السعودية والصراع العربي ـ الإسرائيلي** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩١)، ص ٤٢ ـ ٤٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٤، و Agwani, *Politics in the Gulf*, pp. 104-105.

(٤٠) عبد الله، «العلاقات العربية ـ الخليجية،» ص ١٠ ـ ١١.

صدى، بدرجة ملحوظة، للإطار العام للعلاقات العربية ـ الإيرانية بميراثه التاريخي والثقافي والديني من ناحية، وبديناميكيات العلاقات العربية ـ العربية التي أثرت في علاقات عرب الخليج مع إيران بتحديد المدى الذي يمكن أن يذهب فيه عرب الخليج في إقامة علاقات صداقة وتعاون مع إيران[٤١].

فبسبب التحالف الإيراني ـ الأمريكي ودور إيران في تأسيس حلف بغداد، ثم مشاركتها مع تركيا وباكستان في حلف السانتو، وبسبب علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل، كان للنظام العربي في الحقبة الراديكالية القومية بقيادة مصر الناصرية مواقف حاسمة ضد إيران وحرص على احتواء دورها في الخليج العربي. ولقد كان الشاه مستاءً أشد الاستياء من هذا الموقف المصري المتطرف الذي لا يقارن بالموقف المصري من تركيا على رغم أن تركيا اعترفت رسمياً بإسرائيل ولها علاقات دبلوماسية معها على مستوى السفراء، في حين أن علاقة إيران بها لم تتجاوز حدود الاعتراف الفعلي ولم تصل إلى مستوى السفراء[٤٢].

وكانت قيادة النظام العربي واعية بضرورة التمييز بين الخلافات العربية ـ العربية والخلافات مع القوى الأخرى غير العربية. وقد برز هذا التمييز في مساندة مصر للعربية السعودية في خلافاتها مع إيران. وعلى الرغم من الانشغال المصري الشديد في حرب الاستنزاف ضد إسرائيل عام ١٩٦٨، فإن مصر كانت حريصة على الدفاع عن عروبة الخليج ودعم الدول العربية الخليجية لمواجهة الأطماع الإيرانية. أوضح ذلك الرئيس جمال عبد الناصر في الخامس من شباط/فبراير ١٩٦٨ في لقائه في أسوان مع الرئيس اليوغسلافي الأسبق تيتو، حيث قال: «وقد رفض السعوديون الاعتراف بحكومة قحطان الشعبي في عدن، ويهمني أن أشير إلى نقطة هامة هي أننا لم نسحب قواتنا من هناك إلا بعد ما تأكد لنا خروج الإنكليز من عدن وجنوب اليمن. وفي الوقت نفسه نحن أبلغنا السعودية أننا نقف معها في الخليج العربي ونقدم لها مساعدة مطلوبة ضد أطماع إيران هناك، على رغم أنه سبق للسعودية الاتفاق مع إيران ضدنا في إطار الحلف الإسلامي، ولكن الموقف تغير بعد قرار بريطانيا سحب قواتها من المنطقة، فظهرت على الفور الخلافات بين السعودية وإيران. ونحن بالنسبة لهذه الخلافات نقف مع السعودية كدولة عربية شقيقة ضد إيران»[٤٣].

---

(٤١) Shirin T. Hunter, «Gulf Security: An Iranian Perspective,» in: M. E. Ahrari, ed., *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond* (New York: St. Martin's Press, 1989), p. 38.

(٤٢) محمد حسنين هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٤٣.

(٤٣) محمد حسن العيدروس، **العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥)، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

وقد انعكس هذا الموقف العربي من إيران على علاقات الدول العربية الخليجية هي الأخرى مع إيران، ووجدت في ظل هذا المناخ، صعوبة في قبول عروض المساعدة الإيرانية. فقد رفضت الكويت عرضاً من الشاه بتقديم الدعم والمساعدة لها ضد الهجوم العراقي عليها عام ١٩٧٢(٤٤)، وهوجم الشاه من باقي الدول العربية عندما قدم المساعدة العسكرية للسلطان قابوس ضد ثوار ظفار، بل ان العربية السعودية شجعت التدخل البريطاني ومولت تسليح القوات العُمانية، ودفعت بالأردنيين ـ بخاصة ـ للحلول محل الإيرانيين كقوة مساندة في سبيل إخراج القوات الإيرانية من عُمان(٤٥). ولم تشأ العربية السعودية أن تتدخل عسكرياً، بشكل مباشر في الحرب ضد ثوار ظفار، إما بسبب ضعف ثقتها في الكفاءة العسكرية لقواتها أو لضعف الثقة السياسية بالقوات المسلحة السعودية(٤٦).

هذا النمط من التأثير المتبادل بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الخليجي تغير في سنوات ما بعد عام ١٩٧١ نظراً للتغيرات التي لحقت بخصائص النظام الإقليمي العربي ولخصائص علاقاته بالنظام الإقليمي الخليجي. من أهم هذه التغيرات ما يلي:

أ ـ نكسة ١٩٦٧ ووفاة جمال عبد الناصر وتولي أنور السادات السلطة في مصر، ومن ثم حدوث تغيرات جذرية في خصائص وتوجهات نظام الحكم المصري. فقد أثرت الهزيمة العسكرية بسلبية شديدة في مكانة النظام في مصر وأهليته في قيادة النظام العربي. وفرضت الأعباء الاقتصادية للهزيمة على القيادة المصرية أن تقبل بفكرة العمل العربي المشترك مرة أخرى بعد كل الاستقطاب الحاد في العلاقات العربية قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧، وفي هذا الإطار قبلت مصر دعماً مالياً من نظام عربي محافظ كالعربية السعودية كانت تتصارع معه قبل الهزيمة، والتزمت في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم (آب/أغسطس ١٩٦٧) بسحب قواتها من اليمن، وهو ما انتهى إتمامه بالفعل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧(٤٧). ومنذ أن أصبح هذا الانسحاب حتمياً، أصبحت الرياض تميل إلى اتباع نمط من العلاقات مع مصر يقوم على أن تشرف العربية السعودية، كوسيط، على كل العلاقات التي تقيمها دول شبه الجزيرة العربية مع القاهرة، وألا تتم هذه العلاقات إلا بموافقتها، إن أمكن. هكذا حيدت القاهرة واضطرت، منذ عام ١٩٧٠، إلى الاكتفاء بإضفاء شرعية واضحة على دور العربية

---

(٤٤) Hunter, «Gulf Security: An Iranian Perspective,» pp. 38-39.

(٤٥) سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ٥١٨.

(٤٦) Hunter, Ibid., p. 107.

(٤٧) أحمد وبهاء الدين، معدان، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، ص ٢٨.

السعودية المهيمن في شبه الجزيرة[٤٨]. وعندما تدهورت العلاقات المصرية ـ السعودية مرة ثانية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، اتجهت القاهرة إلى تجديد محاولات التأثير في الخليج وشبه الجزيرة، ولكن هذه المرة عن طريق عُمان خصوصاً[٤٩].

وجاءت وفاة جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ لتحدث تراجعاً في الدور القيادي لمصر تفاقم بعد ذلك هذا التراجع في ظل الممارسات السياسية للنظام الجديد برئاسة أنور السادات الذي أحدث تحولات جذرية في الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية وفي توجهات وسلوك السياسة الخارجية. فأدت تجربة حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ إلى تعميق العلاقات مع العربية السعودية، ومن خلال الدور الأمريكي في توقيع اتفاقية فك الاشتباك الأولى على جبهة سيناء حدث انفتاح مصري على الولايات المتحدة امتد فيما بعد إلى إسرائيل بتوقيع اتفاقية فك الاشتباك الثانية وبعدها اتفاقية كامب ديفيد[٥٠]. وبرز محور طهران ـ الرياض ـ القاهرة ليكشف عن حجم التحول في السياسة المصرية وفي الدور المصري الإقليمي والدولي. وكانت الشراكة الإيرانية ـ المصرية ـ السعودية فيما عرف بـ «نادي السفاري» لمحاربة المد الشيوعي في أفريقيا مؤشراً لمعالم هذا الدور المصري وتوجهه المناقض لدورها السابق في ظل حكم عبد الناصر الذي كان يناضل من أجل الوحدة العربية وقضية فلسطين ويناصر حركة التحرر العالمي، وصادق القوى العالمية التقدمية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ضد الدول الامبريالية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[٥١]. وبعد

---

(٤٨) سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، ص ٥١٩.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥١٩.

(٥٠) أحمد وبهاء الدين، معدان، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، ص ٢٩ ـ ٣٠ و٤٥ ـ ٤٦.

(٥١) كان اسم «نادي السفاري» من ابتداع رجل المخابرات الفرنسي الكونت كلود الكسندر دي مارنشي رئيس هيئة أمن الدولة الفرنسية ومكافحة التجسس، الذي مثل الطرف الفرنسي في مشروع التعاون الإيراني ـ السعودي ـ المصري لوقف المد الشيوعي ومحاربته في افريقيا. وكان التصور أن تشارك في هذا المشروع كل من فرنسا وإيران والسعودية ومصر والمغرب والجزائر لكن الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين لم يستجب للمحاولة ورفضها، وتمت كتابة اتفاق بين الحكومات الخمس الأخرى والتوقيع عليه حتى قام كمال ادهم مدير المخابرات السعودية بالتوقيع نيابة عن السعودية، والجنرال ناصري رئيس السافاك عن إيران، ورئيس المخابرات المصرية عن مصر وأحمد الدليمي رئيس المخابرات المغربية نيابة عن المغرب، وقام الكونت دي مارنشي نفسه بالتوقيع نيابة عن فرنسا. انظر: هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة**، ص ١٤٨ ـ ١٥٠.

تأكيداً لما سبق يروي الدكتور بطرس غالي في كتابه طريق مصر إلى القدس جانباً من أنشطة «نادي السفاري» بقوله: «جاء لمقابلتي بهرام بهرامي سفير إيران ليقول لي إن إيران قررت أن تمد الصومال بالأسلحة، وانها فوق ذلك تعتزم تقديم المساعدة للسودان عن طريق مصر. وكانت إيران في الواقع تمول المساعدات التي تقدمها مصر للبلدان الافريقية الرئيسية. وهكذا كنت أتعرف على قرارات اتخذها الشاه =

توقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ وصدور قرار تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية من قمة بغداد، اختفى الدور القيادي لمصر في النظام العربي.

ب ـ الزيادة الهائلة في إيرادات الدول العربية النفطية عقب قرار رفع أسعار النفط أثناء حرب تشرين الأول/اكتوبر في عام ١٩٧٣ وعقب قيام الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠. لقد ترتب على ضخامة هذه الثروة النفطية نتائج شديدة الأهمية بالنسبة للنظام العربي وعلاقته بالنظام الإقليمي الخليجي أهمها:

(١) زيادة اعتماد الدول العربية التقدمية على الدول العربية النفطية المحافظة، الأمر الذي أدى إلى حدوث تحول في المكانة داخل النظام العربي لصالح الدول النفطية، وبخاصة العربية السعودية. فبسبب المعونات المالية المباشرة التي قدمتها الدول النفطية للدول غير النفطية، وبخاصة مصر وسوريا والأردن، وبسبب ازدياد أعداد العمالة المهاجرة من الدول العربية غير النفطية إلى الدول العربية النفطية، وضخامة تحويلات هذه العمالة التي تراوحت بين ٢,٥ ـ ٣ مليار دولار سنوياً أصبحت هياكل ومقومات اقتصادات الدول غير النفطية أكثر اعتماداً على الدول النفطية[٥٢].

(٢) حدوث تغير في بنية القوة داخل النظام العربي، حيث ازدادت قوة الدول النفطية، ومن ثم شهدت سنوات السبعينيات والثمانينيات ظاهرة انتشارية القوة، وليس تركزها في واحدة، الأمر الذي أدى إلى دخول النظام العربي مرحلة جديدة من تعدد مراكز النفوذ، وبخاصة مع انحسار الدور القيادي المصري[٥٣]. ونظراً لافتقار مراكز النفوذ الجديدة لتجانس القوة، ومن ثم عدم التناسق في المكانة (Status Inconsistency)[٥٤]، فإن ما حدث في النظام العربي كان ظهور نوع من «توازن الضعف» أكثر من كونه توازناً للقوة. هذا الوضع حال دون بروز قيادة محددة للنظام العربي، مما دفع مراكز القوة والنفوذ الجديدة إلى الاكتفاء بتطوير مناطق نفوذ فرعية إقليمية داخل النظام، وكان ذلك واضحاً بالنسبة للقوة السورية في المشرق العربي والقوة السعودية في الخليج والجزيرة العربية[٥٥].

= والرئيس السادات ليس من حكومتي بل من السفير الإيراني». انظر: بطرس غالي، «طريق مصر إلى القدس (٣/١)»، الخليج، ٢٠/٥/١٩٩٩.

(٥٢) محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ٥٥ ـ ٦٦.

(٥٣) أحمد وبهاء الدين، معدان، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، ص ٤٤.

(٥٤) مطر وهلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ٣٤.

(٥٥) نوبل، «النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص،» ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

ج ـ تراجع حدة الاستقطاب الايديولوجي بسبب التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الدول القومية التقدمية في سنوات السبعينيات والثمانينيات وزيادة اعتمادها على الدعم المالي للدول النفطية المحافظة، فقد حدثت سيولة في العلاقات بين الدول النفطية التقدمية والدول التقدمية غير النفطية(٥٦)، وانعكس ذلك سلبياً على قضيتي الوحدة العربية والصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد سيادة التوجهات السعودية في الاتجاهين. ووجدت هذه التحولات قبولاً لدى الجماهير التي هزتها نكسة ١٩٦٧ وغياب القيادة القومية القادرة على تحفيز حماسها نحو الوحدة ونحو جذرية الصراع مع العدو الإسرائيلي.

فقد دعمت الثروة النفطية منطق الدولة القطرية على حساب الدولة العربية الواحدة بما أوجدته من مصلحة هائلة للقطر النفطي في الحفاظ على بنيته كدولة مستقلة. وهكذا أصبح الحد الأقصى المتصور للوحدة العربية في هذا الإطار هو التضامن العربي، وليس الوحدة الدستورية بصورة أو بأخرى، وأصبحت الأداة الغالبة لهذا التضامن هي المساعدات الاقتصادية(٥٧). وحتى هذا التضامن واجه انتكاستين هددتا أسس ومرتكزات القناعة الوحدوية: **الأولى** بعد تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية عام ١٩٧٩ عقب توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل والإجراءات التي عقبت ذلك من نقل لمقر الجامعة من القاهرة إلى تونس ونقل مقار كل المنظمات المتخصصة والاتحادات والجمعيات العربية من القاهرة إلى عواصم عربية أخرى مشفوعة بحملة دعائية مكثفة ضد مصر، ثم انفراط عقد جبهة الصمود والتصدي التي تشكلت عقب مؤتمر بغداد بعد خروج العراق منها لخلافاتها العميقة مع سوريا التي انحازت إلى صف إيران في حربها مع العراق(٥٨). **والثانية** عندما قام العراق بغزو الكويت وانقسام الموقف العربي. ونتيجة للتغيرات السابقة حدث تحول في موقف النظام العربي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي من خلال تنامي الدور السعودي في قيادة هذا النظام، وتراجع دور القوى العربية التقدمية بسبب انقسام موقف دول جبهة الصمود والتصدي وتصدع هذه الجبهة فيما بعد بخروج العراق منها، وانغماس مصر في سياسة التطبيع مع إسرائيل.

---

(٥٦) قللت الثروة النفطية من الخلافات بين العرب الثوريين والمحافظين بإيجاد مناطق للمصلحة المشتركة بينهم مثل أسعار النفط. ويستشهد على ذلك عادة بأمثلة كالتقارب العراقي ـ السعودي في النصف الثاني من السبعينيات، وتشابه السلوك التصويتي للدول النفطية بغض النظر عما إذا كانت ثورية أو محافظة في المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨. انظر: أحمد وبهاء الدين، معدان، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، ص ٧١.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٥٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، ص ١٦٤ ـ ١٦٧.

وقد ارتكز المفهوم السعودي لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو المفهوم الذي سيطر على موقف النظام العربي في عقد الثمانينيات، على مرتكزين: الأول فك الارتباط بين العداء لإسرائيل والموقف العربي العدائي والصدامي مع الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، حيث حرصت العربية السعودية على تحقيق التوافق بين الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة وأعباء مسؤوليتها في إدارة الصراع مع إسرائيل[٥٩]. هذا الموقف جاء منسجماً مع الرؤية التقليدية السعودية لإسرائيل التي تنظر إلى إسرائيل من منظور ديني إسلامي، أي العداء بين اليهودية والإسلام، وتربط بين الصهيونية والشيوعية وتحمل الاتحاد السوفياتي مسؤولية وجود الكيان الإسرائيلي[٦٠]. المرتكز الثاني هو الحل السلمي للصراع، وقد تبلور ذلك في مشروع الأمير فهد (الملك فهد فيما بعد) الذي تقدم به إلى قمة فاس الأولى عام ١٩٨١ بعد إقراره من قمة مجلس التعاون، لكنه لم يحظ بالإجماع. وفي قمة فاس الثانية عام ١٩٨٢ عرض المشروع ثانية، بعد إجراء تعديلات طفيفة، وتم إقراره كمشروع عربي يجعل من الحل السلمي خياراً استراتيجياً عربياً لحل الصراع ظل يحكم الأداء العربي إلى حين انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ عقب انتهاء حرب الخليج الثانية[٦١].

هذه التغيرات التي استجدت على النظام العربي هي التي حكمت العلاقات بينه وبين النظام الإقليمي الخليجي في مرحلة ما بعد عام ١٩٧١ وحددت أبعاد تأثيره في هذا النظام وتفاعلاته.

ثانياً: أبعاد تأثير النظام العربي في النظام الإقليمي الخليجي

في ظل تلك التغيرات والخصائص الجديدة التي اكتسبها النظام العربي بعد انحسار مرحلة المد القومي الثوري ابتداء من عام ١٩٧١، ما هي حدود وآفاق التأثير الذي كان يمكن أن يحدثه ويشارك به في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي كنظام فرعي فيه؟ بمعنى آخر، هل كانت تلك الخصائص والتغيرات الجديدة التي شهدها النظام العربي في عقدي السبعينيات والثمانينيات تعطيه القدرة على التأثير الفعال في النظام الإقليمي الخليجي أم أنها لا تسمح له إلا بقدر محدود من التأثير؟ قراءة النتائج التي ترتبت على تلك الخصائص والتغيرات تكشف عن محدودية، وهامشية، تأثير النظام العربي في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي الذي تزامنت نشأته، عقب

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٦٠) سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، ص ٥٤٢ ـ ٥٤٤.

(٦١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ١٦٢ و٢١٠.

الانسحاب البريطاني من الخليج، مع تدافع حدوث تلك المتغيرات. وتجدر الملاحظة الى أن الحديث هنا ينطبق بصفة أساسية على مجموعة الدول العربية داخل النظام الإقليمي الخليجي، وبخاصة الدول الست التي شكلت عام ١٩٨١ مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لقد أحدثت الخصائص والتغيرات الجديدة النتائج التالية:

١ ـ غياب القيادة القومية التي كانت قادرة على تجسيد مثاليات وتطلعات جماهير الشعب العربي نحو الوحدة الشاملة وتغذية مشاعر التوحيد العربي في الهوية والمصالح والأمن، والطموح في مستقبل عزة وكرامة.

٢ ـ تلاشي الوعاء القومي الذي كانت تمارس من خلاله تلك القيادة القومية دورها مع توجه القيادات الفرعية للنظام إلى ممارسة دورها القيادي في أقاليم فرعية داخله. فتحول الوعاء القومي الواحد إلى أوعية مناطقية إقليمية داخل النظام القومي العربي، أوعية متنافسة وغير متجانسة، الأمر الذي أدى إلى ضعف الروابط السياسية بين الأقطار العربية، ومن ثم، إلى انحسار الضغوط الرامية إلى تحقيق الوحدة السياسية، وتلاشي إحساس النخب الحاكمة في معظم الدول العربية بالتهديد، فقويت شرعيتها القطرية[٦٢]، وشجع ذلك على نمو المشاعر القطرية، والتأكيد على خصوصية المصالح الوطنية لكل دولة عربية على حساب المصالح القومية المشتركة. ولعبت الثروة النفطية المتضاخمة دوراً محورياً في تغذية هذا التوجه بدافع الحرص على هذه الثروة وحمايتها من أطماع الدول العربية غير النفطية الفقيرة[٦٣]. وقد أكسب هذا التوجه مفهوم «التجزئة» التقليدي، الذي عرفه الوطن العربي ضمن الإطار الجغرافي المحدود، أبعاداً جديدة اقتصادية وسياسية، بل ومعنوية، حيث لم تعد الجغرافيا العربية وحدها هي المجزأة، بل امتد التجزؤ إلى المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية والطموحات المعنوية. وهذا كله كان يصب في اتجاه نشوء نظام فرعي إقليمي في الخليج على درجة عالية، نسبياً، من الاستقلالية عن النظام القومي العربي.

٣ ـ انه بسبب الأهمية الحيوية التي اكتسبها إقليم الخليج بعد تعديل أسعار النفط عام ١٩٧٣، على المستوى الدولي كمصدر أساسي للنفط، وكمركز للبترودولار، وكسوق استهلاكية هائلة، وبسبب تزايد اعتماد الدول العربية غير النفطية على المساعدات المالية التي تحصل عليها من دول الخليج، وعلى تحويلات العمالة العربية المهاجرة إلى تلك الدول، أصبحت الأخيرة تحتل المركز التفاوضي الأقوى داخل النظام

(٦٢) نوبل، «النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص،» ص ٩٠.

(٦٣) عبد الله، «العلاقات العربية ـ الخليجية،» ص ١٦ ـ ١٧.

العربي، وأصبحت الأجدر بالنفوذ والتأثير داخل هذا النظام، وتراجعت، بالتالي، قدرة النظام العربي على التأثير في النظام الإقليمي الخليجي.

هذه النتائج تكشف عن ظهور ظرف موضوعي أدى إلى بلورة الدافعية نحو اتجاه النظام الإقليمي الخليجي إلى عزل نفسه عن إطار الارتباط الكثيف بالنظام العربي لتراجع حاجته إلى مثل هذا الارتباط، مع تنامي قدر لا يستهان به من مشاعر الاستعلاء والذاتية القطرية والإقليمية[٦٤]. ولم يكن الترويج لما يسمى بـ «الشخصية الخليجية» إلا تأكيداً للحرص على ترسيخ هذه المشاعر[٦٥].

وجاءت الأحداث والتطورات التي شهدها إقليم الخليج مع نهاية عقد السبعينيات لتزيد من تعميق هذه التوجهات بما ولدته من مخاطر وتهديدات للأمن الإقليمي الخليجي. فقد تفجرت الثورة في إيران عام ١٩٧٨، وسقط نظام الشاه عام ١٩٧٩، ونشأ نظام ثوري إسلامي بديل حريص على تصدير نموذجه الثوري إلى دول الخليج الأخرى، وتزايد النفوذ السوفياتي في المناطق القريبة من الخليج، في اليمن الديمقراطية واثيوبيا، ثم التدخل السوفياتي المباشر في أفغانستان. واكتملت الأخطار باندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية التي أكدت بما دار فيها من تفاعلات عربية وإقليمية ودولية على تمايز، بل انفصال، أمن إقليم الخليج عن الأمن العربي العام[٦٦]، خصوصاً أن هذه الأحداث تزامنت مع تضارب مواقف دول خط المواجهة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

فقد قاوم الجناح الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية السياسات السورية إزاء الحركة الفلسطينية، الأمر الذي ولّد صراعاً مريراً بخاصة بعد عام ١٩٨٣. وابتعد الأردن عن سوريا واتبع طريقاً خاصاً على الأقل حتى عام ١٩٨٦. وتمثل الرد السوري في الاعتراض على أية مبادرات من جانب الأردن أو المنظمة خلال معظم هذه الفترة.

---

(٦٤) لا يعني ذلك أن الدول غير النفطية كانت راضية عن هذا التحول، بل ان هذا التحول لعب دوراً ملحوظاً كمصدر للصراع بين هاتين المجموعتين وزاد من تراكم التناقضات بين الأقطار العربية. وكلما اتسعت الهوة بين الأقطار النفطية وغير النفطية زادت التناقضات بينها ولا سيما ان الأقطار العربية الضعيفة عسكرياً هي، في غالبيتها الأقطار النفطية، وان الأقطار القوية عسكرياً هي في غالبيتها الأقطار غير النفطية. انظر: أحمد وبهاء الدين، معدان، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، ص ٦٠.

(٦٥) حول مفهوم الشخصية الخليجية والجدل المثار حولها، انظر: أنور قرقاش [وآخرون]، «الصورة المشوهة للإنسان الخليجي: الإدراك... والإدراك الخاطئ: الذات والآخر،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١). انظر أيضاً ملفاً بعنوان: «الشخصية الخليجية،» في: **شؤون اجتماعية**، السنة ٩، العدد ٣٥ (خريف ١٩٩٢).

(٦٦) محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ص ١٠٧.

وإذا كان الأردن قد تعاون مع المنظمة خلال الفترة بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥ في محاولة لسبر غور إمكانية التقارب مع الولايات المتحدة، إلا ان الشكوك والمصالح المتضاربة دفعت الطرفين بعيداً بعضهما عن بعض(٦٧). وزاد من ذلك المحاولات الأردنية المتوالية لتهميش المنظمة، ومن ثم تركت المنظمة والجماعات الفلسطينية بمفردها في مواجهة إسرائيل بعد أن بدأت الانتفاضة. كما أعاقت المصالح المتعارضة لكل من مصر وسوريا والعراق والعربية السعودية ـ بعد توقيع مصر لاتفاقية فك الاشتباك الثانية واتفاقية كامب ديفيد ـ فضلاً عن جمود السياستين الإسرائيلية والأمريكية، الجهود المصرية المتجددة لتنظم جبهة مشتركة، ومن ثم استمرت مصر في عزلتها لعدة سنوات(٦٨).

أما على الجناح الشرقي من منطقة القلب العربي، فقد زادت حدة الصراع السوري ـ العراقي خلال الثمانينيات. وانطلاقاً من اهتمامه بتزايد القدرات والطموحات العراقية، فضلاً عن الخلافات بين أجنحة حزب البعث، قامت سوريا بتطوير روابطها مع النظام الثوري في إيران لمنع العراق من تركيز اهتمامه عليها. وفي عام ١٩٨٢ أغلقت سوريا أنابيب نقل النفط العراقي عبر أراضيها، وهذا الأمر زاد الضغوط الاقتصادية التي كان يتعرض لها العراق في الوقت الذي كان يعاني فيه مصاعب عسكرية في حربه مع إيران(٦٩).

هذه التناقضات في الحركة السياسية العربية زادت من إحساس النخب الحاكمة في دول الخليج باتساع الفجوة بين الأمن الإقليمي في الخليج والأمن العربي العام، وزادت من قناعتها بضرورة إيجاد إطار خاص بها لحماية أمن الخليج، وجاء تشكيل مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، في ظل انشغال إيران والعراق بحربهما الممتدة، ليخدم هذه الغاية بشكل أساسي، وليتجاوب، من وجهة نظرها، مع حقائق توازن القوى الجديد في النظام العربي وما يفرضه من دور جديد ومتمايز للدول العربية الخليجية ضمن إطار النظام العربي منذ ثورة أسعار النفط عام ١٩٧٣، وهو ما عبّر عنه عبد الله بشارة الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون الخليجي بقوله: «ان انتقال صنع القرار السياسي من المناطق التقليدية سواء في القاهرة أو في أي عاصمة أخرى إلى الجزيرة العربية فرض على دول الخليج أن تكون لديها قدرة اتخاذ القرار السياسي مجتمعة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وفي الحقيقة، فإن مجلس التعاون باختصار هو محاولة لحماية قدرة اتخاذ القرار السياسي الذي انتقل من القاهرة ومن الشمال إلى

---

(٦٧) نوبل، «النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص،» ص ١٣٣.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

الرياض وسواحل الخليج»[٧٠]. وعكس تبني مجلس التعاون الخليجي مشروع فهد للتسوية السلمية وتقديمه كمشروع عربي حرص قادة المجلس على أن يلعب التنظيم الجديد دوره الذي يأملونه له على المستوى العربي. وجاء تعليق عبد الله بشارة على ذلك في قوله: «ان قرار مجلس التعاون أصبح الباب الذي يمر من خلاله نجاح العمل العربي»[٧١].

ضمن هذا الإطار أصبح مسار التأثير الأساسي يمر من النظام الإقليمي الخليجي إلى النظام العربي وليس العكس، وانكمشت أدوات تأثير النظام العربي في النظام الإقليمي الخليجي بعد أن أصبحت الثروة النفطية هي أداة التأثير الحقيقية في تلك الحقبة.

---

(٧٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، ص ٢١٠.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢١١.

الفصل السادس

البيئة الدولية للنظام الإقليمي الخليجي

يركز هذا الفصل على دراسة العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي الخليجي لمعرفة الدور الذي يقوم به النظام الدولي كمحدد رئيسي في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، وطبيعة ومستوى تأثيره في هذه التفاعلات ووسائل وأشكال هذا التأثير. وإذا كان تحليل العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام العربي قد أفصح عن وجود علاقة تبادلية واختيارية وحرة بين النظامين، على رغم الارتباط العضوي بينهما، نتيجة للتأثيرات العميقة التي أحدثتها الثروة النفطية الخليجية في مجمل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي وما ترتب عليها من تحجيم لقدرة النظام العربي على توجيه تفاعلات النظام الخليجي والتأثير فيها، فإن العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الدولي هي علاقة إجبارية ومقيدة[1]، نظراً لأن النظام الخليجي منفتح كلياً على الخارج إلى درجة الاختراق.

على رغم ذلك يمكن التمييز بين مرحلتين من تاريخ العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الدولي: المرحلة **الأولى** هي مرحلة النظام الدولي الثنائي القطبية، حيث كانت العلاقة بين النظامين ذات اتجاهين، بمعنى وجود قدر من التأثير المتبادل، وإن كانت الغلبة، بالطبع، للنظام الدولي ولصالح القوى الدولية الكبرى المسيطرة على قيادة النظام الدولي. والمرحلة **الثانية** هي مرحلة ما بعد القطبية الثنائية التي تأخذ شكل نظام هرمي الهيكلية (Hierarchical System) بزعامة أمريكية طامحة لتحويله إلى نظام أحادي القطبية.

في هذه المرحلة تراجعت قدرة النظام الإقليمي الخليجي على المساومة مع النظام

---

(١) عبد الخالق عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

الدولي الجديد، إن لم تكن قد تلاشت، وأصبح التأثير في الغالب، أحادي الاتجاه، في ظل هيمنة أمريكية طاغية، وتحول النظام الخليجي إلى نظام محتكر ومكفول أمريكياً.

وسوف نركز في تحليل تأثير البيئة الدولية في تفاعلات النظام الاقليمي الخليجي على العلاقة بين النظام الاقليمي الخليجي والنظام الدولي في كل من هاتين المرحلتين، وذلك في القسمين التاليين:

أولاً: العلاقة بين النظام الخليجي والنظام الدولي في مرحلة القطبية الثنائية.

ثانياً: العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الدولي في مرحلة ما بعد القطبية الثنائية.

أولاً: العلاقة بين النظام الخليجي والنظام الدولي في مرحلة القطبية الثنائية

استطاع النظام الدولي أن يحدث قدراً كبيراً من التأثير في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، وعلى مستويات متعددة، خلال مرحلة القطبية الثنائية التي تميزت بانقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين سعت كل منهما ـ بدأب ـ إلى توسيع مناطق نفوذها في العالم خارج نطاق القارة الأوروبية على حساب نفوذ القوة الأخرى وتحجيمه في أضيق نطاق ممكن، والتدخل في شؤون الأقاليم والدول لتوسيع نطاق التحالف في مواجهة كل منهما للأخرى. وكان اقليم الخليج من أهم المناطق التي شهدت تنافس الكتلتين: الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة والاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي، وبسبب هذا التنافس تعرض النظام الإقليمي الخليجي لمحاولة مكثفة من جانب القوتين العظميين للتدخل في شؤونه وتوجيه تفاعلاته بما يخدم المصالح الخاصة لكل منهما على حساب الأخرى، وعلى حساب الدول أعضاء النظام الخليجي.

وقد نجحت كل من القوتين العظميين بتحقيق أهدافها بدرجات كبيرة، ولكن متباينة. وفي بعض الأحيان استطاعت دول النظام الخليجي عرقلة تلك المساعي، بل والتأثير في سياسات القوتين العظميين الخاصة بالخليج.

إن فهم هذا النمط في العلاقات يستلزم أولاً معرفة الأسباب والحوافز التي دفعت وشجعت القوتين العظميين على التدخل ومحاولة السيطرة على النظام الإقليمي الخليجي، ويستلزم ثانياً معرفة السياسات التي اتخذتها الدولتين العظميين للسيطرة وفرض النفوذ في الخليج، كما يستلزم ثالثاً معرفة أشكال القوتين العظميين ووسائل تأثيرها في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي.

١ ـ دوافع وحوافز القوتين العظميين للسيطرة على الخليج

توجد أربعة دوافع وحوافز شجعت القوتين العظميين على العمل من أجل السيطرة وبسط النفوذ على الخليج، تداخلت بعضها مع بعض إلى درجة يصعب الفصل بينها هي: الأهمية الجيوستراتيجية الفائقة للخليج في الصراع الكوني بين القوتين العظميين، والمصالح الاقتصادية الشديدة الأهمية والحساسية، وفي مقدمتها النفط، بالنسبة للقوتين العظميين، وعلى الأخص بالنسبة للولايات المتحدة والدول الرأسمالية الحليفة لها، والأحداث والتطورات المهمة التي شهدها الخليج، والتي أثارت اهتمام الكتلتين المتصارعتين وهددت مصالحهما.

وأخيراً تأتي خصائص النظام الإقليمي الخليجي والدول الأعضاء فيه وقابليتها للاختراق ولجوئها، في مناسبات متعددة، لطلب تدخل القوى العظمى لموازنة اختلال موازين القوى داخل النظام، لتشكل حافزاً إضافياً لتلك الأسباب والدوافع التي شجعت القوتين العظميين على التدخل لبسط النفوذ والسيطرة على الخليج.

هذه الأسباب والحوافز لم تشكل فقط دوافع التدخل في النظام الخليجي والسعي للسيطرة عليه، ومن ثم التأثير في تفاعلاته، بل لعبت أيضاً الدور الأساسي في بلورة وصياغة سياسات القوتين العظميين من مرحلة إلى أخرى في الخليج، وفي تحديد شكل التدخل والتأثير وأدواته.

أ ـ الأهمية الجيوستراتيجية للخليج في الصراع الكوني بين القوتين العظميين

منذ تفجر الصراع بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة تسعى إلى احتواء النفوذ السوفياتي داخل مناطق وجوده والحيلولة دون خروجه منها وانتشاره في العالم، وذلك بناء على الخبرة المكتسبة من تجربة الصراع ضد مساعي الاتحاد السوفياتي توسيع مناطق نفوذه في شمال إيران وفي كل من تركيا واليونان عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧[٢]. فقد خرجت الولايات المتحدة من هذه التجربة بقناعة مفادها التصميم على الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية ومصالح حلفائها ضد تهديدات القوة السوفياتية المتصاعدة. ويبلغ هذا التصميم الأمريكي ذروته عندما أعلن الرئيس ترومان في ١٢ آذار/مارس ١٩٤٧ عن مبدئه الجديد الذي حمل اسمه وأصبح معروفاً به منذ ذلك الوقت. لقد أصبح هذا المبدأ حلقة رئيسية ومهمة من حلقات استراتيجية الحصر والاحتواء التي نفذتها

(٢) Tareq Y. Ismael, ed., *The Middle East in World Politics: A Study in Contemporary International Relations*, with contributions from Naseer H. Aruri [et al.] ([Syracuse, NY]: Syracuse University Press, 1974), pp. 170-177.

الولايات المتحدة لخنق القوة السوفياتية ومنع تسربها إلى المناطق ذات الثقل الاستراتيجي والاقتصادي البارز بالنسبة للأمن الغربي، وكذلك بالنسبة لموازين الصراع العالمي في أبعاده الواسعة[٣].

وعندما وصلت حكومة الرئيس دوايت أيزنهاور إلى السلطة مع مطلع عام ١٩٥٣ بادرت إلى إجراء تقييم شامل لسياسات الولايات المتحدة الدفاعية انسجاماً مع شعار النظرة الجديدة (New Look) الذي رفعه الجمهوريون خلال حملة انتخابات الرئاسة التي جرت والحرب الكورية في ذروتها. وقد استندت الاستراتيجيا الدفاعية الأمريكية الجديدة إلى فرضية مفادها أنه كان من الخطأ أن تنتظر الولايات المتحدة حدوث عدوان شيوعي حتى تسارع إلى مقاومته وإحباطه. كما كان من الخطأ أيضاً أن تركز اعتمادها على الأسلحة التقليدية وحدها في الرد على تلك التهديدات، ومن هنا كان تحولها باتجاه الاستراتيجيا التي عرفت باسم الانتقام الشامل (Massive Retaliation) التي دعت إلى مقاومة محاولات العدوان الشيوعي بوسائل وفي أماكن يخضع تقديرها لحكم الولايات المتحدة وحدها، حتى وإن اقتضى الأمر استعمال الأسلحة النووية في صورة شاملة أو محدودة[٤].

وقد فرضت هذه الاستراتيجيا ضرورة التوسع في بناء القواعد الجوية الأمريكية التي تستخدم في مهاجمة الأهداف الاستراتيجية في عمق الأراضي السوفياتية عند اندلاع حرب نووية بين الطرفين، كما برزت أهمية عقد تحالفات عسكرية يمكن عن طريقها تعبئة التسهيلات الطبيعية التي تحوزها الدول الصديقة المجاورة والقريبة من الاتحاد السوفياتي ووضعها تحت تصرف الولايات المتحدة وحلفائها في كتلة حلف شمال الأطلسي (الناتو)[٥].

من هذا المنظور اكتسبت منطقة الشرق الأوسط، وبالذات إقليم الخليج العربي أهمية فائقة لإنجاح تلك الاستراتيجيا، ومن هنا كان تركيز جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي وقتذاك على أن يتضمن أول خط دفاعي أمريكي في الشرق الأوسط لاحتواء الاتحاد السوفياتي عضوية كل من إيران والعراق إلى جانب تركيا وباكستان لتشكيل ما عرف بـ «مجموعة دول الحزام الشمالي» التي كانت تتميز بخاصية

---

(٣) اسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي ـ السوفياتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدولية (الكويت: ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٦)، ص ٣٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٥) Nadaf Safran, *From War to War: The Arab-Israeli Confrontation, 1948-1967; a Study of the Conflict from the Perspective of Coercion in the Context of Inter-Arab and Big Power Relations* (New York: Pegasus, [1969]), p. 104.

الموقع الاستراتيجي الحساس الذي يساعد في تنفيذ حرب جوية شاملة ومدمرة ضد الأهداف الحيوية في الاتحاد السوفياتي(٦).

وكان التوقيع على ميثاق للتعاون العسكري المشترك بين تركيا وباكستان في نيسان/ابريل ١٩٥٤ بوازع وتدبير أمريكيين، ثم توقيع تركيا على ميثاق للتعاون والأمن المتبادل مع العراق في شباط/فبراير ١٩٥٥، هما الأساس الذي بني عليه حلف بغداد الذي انضمت إليه بريطانيا في ٤ نيسان/ابريل ١٩٥٤، في حين فضلت الولايات المتحدة الاكتفاء بالمشاركة في أعمال ثلاث لجان من لجان الحلف، وهي اللجنة العسكرية، واللجنة الاقتصادية، ولجنة مكافحة التخريب والنشاطات الهدامة، وعن طريق هذه المشاركة المحدودة أصبحت عضواً فعلياً في حلف بغداد، ولكن دون التزام قانوني رسمي بالعضوية الكاملة حرصاً على علاقاتها مع العربية السعودية التي دعمت السياسة المصرية الرافضة لسياسة الأحلاف الغربية آنذاك(٧).

لقد أدرك دالاس مبكراً، منذ عام ١٩٥٣، أهمية موقع إقليم الخليج في الصراع العالمي ضد الاتحاد السوفياتي، وظلت هذه الأهمية مثار اهتمام الاستراتيجيين الأمريكيين، خصوصاً أن هؤلاء الاستراتيجيين أدركوا ما يمثله هذا الموقع من قوة وضعف بالنسبة للاستراتيجيا الأمريكية. فنقطة الضعف تكمن في إمكانية سيطرة الاتحاد السوفياتي على المنطقة بحكم الجوار الجغرافي، وبخاصة بعد تدخله العسكري في أفغانستان من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩. ومن ثم يستطيع أن يتحكم في الخليج بما يعنيه ذلك من السيطرة على منابع النفط ومضيق هرمز. ومن الخليج يمكن أن يمتد إلى باقي المنطقة، وبخاصة أن معظم بلدان الخليج مكشوفة وإمكاناتها العسكرية محدودة. أما نقطة القوة فتكمن في أهمية المنطقة كخط هجوم أول على الاتحاد السوفياتي. فعن طريق الجزء الشمالي الشرقي من اقليم الخليج يمكن تهديد جنوب الاتحاد السوفياتي، وعن طريق إنشاء قواعد عسكرية فيه يمكن الوصول إلى قلب الاتحاد السوفياتي(٨).

وقد زادت الأهمية الجيوستراتيجية للخليج بالنسبة للولايات المتحدة إثر انتقال محور الصراع الكوني بين القوتين العظميين إلى المحيط الهندي خلال عقد الستينيات

---

(٦) مقلد، المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٧) Safran, Ibid., pp. 104-105.

انظر أيضاً: روح الله ك. رمضاني، **الخليج العربي ومضيق هرمز**، ترجمة عن الصاحب الشيخ، السلسلة الخاصة؛ ٧٥ (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤)، ص ٥٩ ـ ٦٣.

(٨) علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

عقب إغلاق قناة السويس نتيجة للعدوان «الإسرائيلي» في الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والتخلي عن البحر المتوسط كمحور للتعامل المباشر نحو التوازن الاستراتيجي الدولي[٩].

فقد استطاعت الاستراتيجيا الأمريكية تحقيق مزايا عملية من التخلي ـ من حيث الأهمية ـ عن وسط أوروبا ونقل ومركزة قواها في المحيط الهندي وتوظيف وسط أوروبا لصالح التمركز الأمريكي في المحيط الهندي وليس العكس. من هذه المزايا القدرة العسكرية الأمريكية على الوصول إلى كل من الاتحاد السوفياتي والصين، وفي المواقع القاتلة لكل منهما، من قواعد واحدة. فالطائرات العملاقة قادرة على أن تنطلق من جزيرة دييغو غارسيا لتصيب، في آن واحد، جنوب الصين من جانب، وجنوب الاتحاد السوفياتي من جانب آخر، حيث أهم الصناعات الثقيلة في كلتا الدولتين. كما أن التمركز في المحيط الهندي يتيح الاتصال المباشر بين الأسطول الأمريكي السادس في البحر المتوسط، والأسطول الأمريكي السابع في المحيط الهادي، علاوة على أن المحيط الهندي من أصقاعه الجنوبية قادر على الاتصال بالدولة الأم (أمريكا)، سواء عبر المحيط الأطلسي أو المحيط الهادي دون حاجة إلى المرور بأية مضايق. واستخدام الطاقة النووية يسمح للأسطول الأمريكي المتمركز في المحيط الهندي أن يصل إلى الموانىء الوطنية في الولايات المتحدة مباشرة ودون توقف[١٠].

هذه المزايا التي وفرها التمركز في المحيط الهندي للاستراتيجيا العسكرية الأمريكية تصب في صالح مضاعفة الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ضمن هذا التخطيط الاستراتيجي الأمريكي الجديد، حيث يمكن توظيفه استراتيجياً ليصير نقطة حاسمة في التوازن الدولي لأنه أقرب بقعة من المحيط الهندي وتوابعه إلى وسط روسيا

---

(٩) توفيق نجم الأنباري، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطور النظم الإقليمية،» (رسالة ماجستير، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٠٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦. وقد جاء على لسان الأدميرال الأمريكي المو زومالت (Elmo Zummalt) في إظهار مدى الأهمية الاستراتيجية للمحيط الهندي ما نصه: «ان مصالحنا في المحيط الهندي مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمصالحنا في أوروبا وآسيا، وبشكل أوسع باهتمامنا الأساسي بالمحافظة على توازن مستقر للقوى في العالم. وفي هذا العالم المعتمد بعضه على البعض الآخر، لا يمكن النظر إلى أحداث المحيط الهندي بشكل منفرد، بل يجب أن يتم تقييمها على أساس أثرها على المناطق الأخرى ذات الأهمية الرئيسية للولايات المتحدة. وانها قد تغيرت. وكما جاء في استنتاج العديد من المراقبين، فإن المحيط الهندي أصبح منطقة ذات إمكانية للتأثير على التحولات الرئيسية في التوازن الدولي للقوى خلال العقد القادم. وهذا يعني أنه لا بد أن تكون لدينا القدرة للتأثير على الإجراءات في المنطقة، وإن قدرتنا على نشر قوتنا العسكرية في المنطقة عامل أساسي لمثل هذا التأثير». انظر: رمضاني، **الخليج العربي ومضيق هرمز،** ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.

الأوروبية، وإلى أهم مواقع التجمع السكاني والصناعات الثقيلة في وسط روسيا الآسيوية، والتحكم فيه يتيح المزايا الاستراتيجية التالية للقوات الأمريكية المتمركزة في المحيط الهندي[11]:

(١) الخليج بحيرة قادرة على حماية الغواصات النووية وإيواء الأساطيل المحاربة. فهو يمتد على شكل خنجر باتساع عقب اجتياز مضيق هرمز، حيث توجد مجموعة من الجزر تستطيع أن تتحكم في جميع الممرات البحرية المتجهة من المحيط الهندي إلى داخل الخليج.

(٢) الخليج من حيث الاتصال الجوي أقرب إلى قلب روسيا من أي موقع آخر تتحكم فيه القوى الأمريكية، فهو أقرب حتى من برلين. وتستطيع حاملة الطائرات التي تتمركز في مواجهة الكويت أن تكون قادرة على أن تنال، في وقت واحد، جنوب الاتحاد السوفياتي وغرب روسيا الأوروبية. كما أن منطقة الخليج لا تتجه فقط إلى قلب روسيا، بل هي قادرة أيضاً على أن تتجه إلى قلب آسيا، حيث تمثل القاعدة الخلفية لكماشة هائلة تستطيع منها القوات الجوية أن تصل إلى قلب الصين وإلى جميع أجزاء القارة الهندية، بما في ذلك باكستان، وعلى وجه الخصوص أفغانستان (حيث التمركز السوفياتي منذ عام ١٩٧٩).

(٣) يشكل الخليج بديلاً، مكملاً، لطريق السويس كمقدمة لجسر جوي يربط آسيا ومنطقة الشرق الأقصى بأوروبا ومنطقة البحر المتوسط. كما يسمح بإنشاء خطوط مواصلات برية من السواحل الجنوبية لشبه الجزيرة العربية تسمح بربط المحيط الهندي ابتداء من بحر العرب بشرقي البحر المتوسط عبر سوريا أو تركيا بسهولة، وهذا يعني إمكانية خلق البديل في الاتصال البحري بين القوى الأمريكية المتمركزة في المحيط الهندي، وتلك القوى الأمريكية الموجودة ضمن إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو) وهو بديل له أهميته في لحظات القتال.

(٤) وتضاعفت الأهمية الاستراتيجية للخليج بعد إدخال منظومة أسلحة جديدة إلى الأسطول الأمريكي في المحيط الهندي، حيث تم في أواخر عقد الستينيات وأوائل عقد السبعينيات تسليح الغواصات الأمريكية بصواريخ (Polaris A-3) التي يصل مداها إلى ٤٥٠٠ كلم، وصواريخ بوسيدون (Poseidon) التي يصل مداها من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ كلم بدلاً من صواريخ (Polaris A-2) التي كان مداها يصل إلى ٣٠٠٠ كلم فقط، وبذلك أصبح في مقدور هذه الغواصات التي تقصف أي موقع في الاتحاد

---

(١١) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.

السوفياتي من قواعدها في المحيط الهندي وتختبىء في مياه الخليج العربي أن تصل إلى أي موقع داخل الاتحاد السوفياتي[١٢].

ولم تؤثر الأهمية الحيوية الفائقة للخليج كمصدر للنفط في أهميته بالنسبة للاستراتيجيا العسكرية كمحور للتوازن الاستراتيجي. وقد حسم المفكر الأمريكي روبرت تاكر الخلاف الذي أثير في أواخر السبعينيات حول أولوية الخليج للنفط أو كقيمة استراتيجية عسكرية بتأكيده أن القضية الأساسية في علاقة الغرب بدول الخليج لا تكمن في حصوله على النفط، فهو سيحصل في كافة الأحوال على حصته الحالية من نفط الخليج، أو ما يقارب هذه الحصة، بغض النظر عن طبيعة من يتحكم في الخليج. وقال: «إن المسألة الأساسية تكمن في موقع الخليج في صراع القوتين العظميين، ومحاولة استعمال كل منهما له في سعيها لتحسين مواقعها إزاء الأخرى».

وأضاف: «إن نفط الخليج لن يبقى بعد اليوم خارج هيمنة القوى العظمى، تماماً كما لم تستطع أوروبا سنة ١٩٤٥ البقاء خارج إطار المظلة الأمريكية أو السوفياتية. إن الخليج هو اليوم كأوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، محور الصراع الأمريكي ـ السوفياتي»[١٣].

وبينما عملت الولايات المتحدة على تحويل إقليم الخليج إلى منطقة عسكرية تصلح كمنطلق لعملية وثب واسعة النطاق نحو الجنوب السوفياتي لإصابته في مواقع ضعفه القاتلة، فإن الاتحاد السوفياتي، على العكس، عمل على منع التوظيف العسكري للمنطقة[١٤]، سواء بمنع أي تهديد موجه ضده من قواعد أرضية على طول الحدود السوفياتية الجنوبية أو بمنع تهديد هجوم من قواعد بحرية من قبل الولايات المتحدة.

ومن ثم، فإن التخطيط الاستراتيجي السوفياتي، مع إدراكه للأهمية الحيوية للخليج بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، سعى لإفساد التخطيط الاستراتيجي الأمريكي سواء عن طريق إفشال محاولات تطويقه واحتوائه من الجنوب بتأمين علاقات حسنة مع إيران أفضت إلى تعهد الشاه بعدم السماح بنصب أي صواريخ أجنبية على الأراضي الإيرانية، أو عن طريق تكثيف وجوده العسكري في

---

(١٢) ر. د. مكلورن، «السياسة السوفياتية في الخليج العربي،» في: محمد مغيث الدين، محرر، **دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي**، ترجمة خليل علي مراد (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣)، ص ١٣ ـ ١٤.

(١٣) Robert W. Tucker, «American Power and the Persian Gulf,» *Commentary*, vol. 70, no. 5 (November 1980), pp. 25-41.

(١٤) ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط**، ص ٤٣٨.

المحيط الهندي وحول الخليج لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة عبر العديد من القواعد العسكرية السوفياتية[١٥].

لكن هذا التخطيط الدفاعي لا ينفي وجود طموحات تاريخية سوفياتية في إقليم الخليج ترجع إلى عهد روسيا القيصرية منذ بطرس الأكبر على الأقل للوصول إلى المياه الدافئة إبان الحرب الروسية ـ العثمانية، وإذا كانت هذه المحاولة قد أخفقت بسبب التحذير البريطاني الذي وجهه اللورد دربي (Derby) بألا تقوم روسيا بعمل معاد إزاء قناة السويس أو الخليج العربي، فإن زيارات الضباط الروس العاملين في فارس إلى مناطق أصفهان وشيراز وبوشهر لم تتوقف[١٦]. وقد حملت الحرب العالمية الثانية معها اهتمامات سوفياتية بالمنطقة لها دلالاتها الخاصة. فإضافة إلى توقيع اتفاقية الصداقة بين الاتحاد السوفياتي واليمن عام ١٩٢٩، والتي جددت بعد عشر سنوات، فقد كان للاتحاد السوفياتي خلال الحرب محاولات لاستثمار الفرص للوصول إلى مناطق نفوذ تضم العراق وإيران وجزءاً من سوريا، وكذلك تركيا والعربية السعودية وقواعد المضائق مع العمل على تعديل معاهدة مونترو التي سبق توقيعها عام ١٩٣٦[١٧].

وقد لاحظ كاتز (Mark N. Katz) في معرض تحليله لديناميكيات التعامل السوفياتي مع الخليج أن المصالح السوفياتية في الخليج هجومية ودفاعية (both offensive and defensive) في آن واحد. فالسعي السوفياتي لتخفيض أو الحد من النفوذ الأمريكي في الخليج هدف هجومي، في حين أن منع نمو هذا النفوذ هدف دفاعي. فالاتحاد السوفياتي، في اعتقاد كاتز، حريص على كل ما يمنع نمو الوجود الأمريكي والحد من هذا الوجود أو النفوذ في الخليج قدر الإمكان، ويرغب في التمكن من الدخول إلى المياه والموانىء الدافئة في الخليج، تماماً كما أنه يرغب في الحصول على نفط الخليج، لكنه غير مستعد للدخول في حرب من أجل فرض أي من هذه المصالح. وهنا يكمن الخلاف الرئيسي بينه وبين الولايات المتحدة في التعامل مع الخليج كموقع استراتيجي[١٨].

وهكذا حظي الخليج كموقع استراتيجي بأهمية كبرى ومميزة في استراتيجية الصراع الدولي بين القوتين العظميين، ودفع ذلك كلاً منهما إلى محاولة تكثيف وجوده

---

(١٥) مكلورن، «السياسة السوفياتية في الخليج العربي،» ص ١٣ ـ ١٤.

(١٦) الأنباري، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطور النظم الإقليمية،» ص ٤٢٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٢٩.

(١٨) Mark N. Katz, «Soviet Interest in the Gulf,» in: M. E. Ahrari, ed., *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond* (New York: St. Martin's Press, 1989), pp. 160-175.

في الإقليم والتدخل في شؤونه لتوجيه سياسات الدول الخليجية لخدمة أهداف ومصالح الاستراتيجيا العسكرية لكل منهما.

ب ـ المصالح الاقتصادية للقوى الدولية في الخليج

بقدر ما يمثل إقليم الخليج مصلحة حيوية أو حساسة لأي من القوى الدولية الكبرى، تكون تلك القوة حريصة على التدخل في شؤونه بالمستوى وبالشكل اللذين يكفلان لها حماية وتأمين تلك المصالح(١٩). وقد ميز الكسندر جورج بين ست فئات لمصالح القوتين العظميين في المناطق الجغرافية المختلفة في العالم، واعتبر أن مستوى وشكل تدخل القوتين العظميين في تلك المناطق يتوقف على مدى التكافؤ في المصالح (Interest Symmetry) بين هاتين القوتين في أي من هذه المناطق.

تلك الفئات الست هي(٢٠):

ـ مناطق أو أقاليم توجد فيها مصالح حيوية لكلا القوتين العظميين (High Interest Symmetry).

ـ مناطق تتسم فيها مصالح القوتين بالتواضع (Low Interest Symmetry).

ـ مناطق عدم تكافؤ في المصالح لصالح الولايات المتحدة (Interest Symmetry Favoring USA).

ـ مناطق عدم تكافؤ في المصالح لصالح الاتحاد السوفياتي (Interest Symmetry Favoring USSR).

---

(١٩) في إطار انتقاده لأنماط التدخل العسكري الأمريكي المعاصر في الأزمات الدولية عرض الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون لثلاثة أنواع من المصالح الوطنية هي: المصالح الحيوية وهي ذلك النوع من المصالح الذي يؤدي فقدانها إلى تهديد أمن الولايات المتحدة، ومن ثم تفرض التدخل العسكري المباشر. والمصالح الحساسة وهي التي تشكل تهديداً مباشراً لإحدى النقاط الحساسة للأمن الأمريكي. ومن الممكن أن تلجأ واشنطن أحياناً إلى معالجة المصالح الحساسة كأنها مصالح حيوية وكنوع من الاستراتيجيا الدفاعية. وأخيراً المصالح الهامشية وهي التي لو سيطرت عليها قوى معادية، فإنها تشكل تهديداً غير قريب أو غير مباشر لمصلحة حيوية أو حساسة، ولا تفرض استعمال القوة البشرية لردع هذا الاعتداء. وأكد نيكسون: «ان استراتيجيتنا الأمنية يجب أن تقيّم كل ما يمكن عمله طبقاً لمستوى الأهمية لمصالحنا وإمكاناتنا وما نواجهه من أخطار. فعلى سبيل المثال لا ترسل الوحدة ٨٢ المحمولة جواً للدفاع عن إحدى مصالحنا الهامشية في موريتانيا، ولكننا نفعل ذلك دون تردد للدفاع عن مصالحنا في الخليج». انظر: ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٢)، ص ٢٦.

(٢٠) Alexander L. George, *Managing U.S. - Soviet Rivalry: Problems of Crisis Prevention*, Westview Special Studies in International Relations (Boulder, CO: Westview Press, 1983).

ـ مناطق لا تتفق فيها الدولتان حول الوزن النسبي لمصالحهما (Disputed Interest Symmetry).

ـ مناطق تتسم فيها مصالحهما بالغموض (Uncertain Interest Symmetry).

ومن واقع تحليل المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الحليفة لها والاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الحليفة له يمكن الخروج بنتيجتين استناداً إلى الإطار التحليلي الذي صاغه الكسندر جورج هما:

الأولى: ان إقليم الخليج يحتوي على ثلاث مصالح اقتصادية شديدة الأهمية هي النفط والغاز، ورؤوس الأموال (البترودولار)، والسوق الاستهلاكية الواسعة للسلع وللأسلحة على حد سواء.

الثانية: إن اقليم الخليج ينتمي إلى الفئة الرابعة من المناطق الجغرافية الست المذكورة، أي أنه منطقة عدم تكافؤ في المصالح لصالح الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الحليفة (أوروبا الغربية واليابان)[٢١]. وهذا يعني أن سلوك السياسة الخارجية الأمريكية (والأوروبية واليابانية) مقارنة بسلوك السياسة الخارجية السوفياتية في اقليم الخليج يجب أن يكون متسقاً مع هذا النمط من المصالح.

هذا الاستنتاج التحليلي يؤكده الواقع الفعلي للسياسات الأمريكية والسوفياتية وأنماط ومستويات التدخل في شؤون اقليم الخليج على النحو الذي سنعرض له لاحقاً، بما يتوافق مع الإدراك الأمريكي والسوفياتي لمصالح كل منهما في الخليج، وعلى الأخص بالنسبة للنفط، وهو الإدراك الذي يعكس مدى حاجة كل منهما لهذه المصالح ومدى حيويتها بالنسبة للأمن القومي.

فبالنسبة للنفط والغاز يعتبر اقليم الخليج منطقة حيوية شديدة الحساسية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي والأوروبي، لكنه ليس كذلك بالنسبة للاتحاد السوفياتي. وهناك أربعة معايير أساسية تحكم هذه الحقيقة هي: حجم الانتاج، وحجم الاستهلاك، وحجم الاحتياطي النفطي في كل من هذه الدول ـ ومن ثم مدى انكشافها وتبعيتها النفطية للدول المصدرة للنفط، ومدى ما يمكن أن يوفره اقليم الخليج لهذه الدول بناء على حجم إنتاج، وحجم استهلاك، وحجم احتياطي النفط في الخليج.

ففي عام ١٩٨٧ كانت المعادلة النفطية العالمية على النحو التالي[٢٢]:

ـ لدى العالم الأول حوالى ٦ بالمئة من احتياطي النفط المؤكد، وينتج حوالى

(٢١) ودودة بدران، «أزمة الخليج والنظام الدولي،» مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ١٩، العددان ١ ـ ٢ (ربيع ـ صيف ١٩٩١)، ص ٥٤.

(٢٢) جاسم خالد السعدون، «النفط والمالية العامة،» ورقة قدمت إلى: ندوة منتدى التنمية، الكويت، كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، ص ٧.

٢٨ بالمئة من الإنتاج العالمي، ويستهلك حوالى ٥٧ بالمئة من استهلاك العالم، أي أنه يستهلك ضعف ما ينتج.

ـ لدى العالم الاشتراكي (العالم الثاني) حوالى ٩ بالمئة من احتياطي النفط الثابت وينتج حوالى ٢٦ بالمئة من الإنتاج العالمي، ويستهلك ٢٢ بالمئة من استهلاك العالم، أي أنه يستهلك أقل مما ينتج.

ـ لدى العالم الثالث ٨٥ بالمئة من احتياطي النفط الثابت، وينتج حوالى ٤٦ بالمئة من الإنتاج العالمي، ويستهلك ٢١ بالمئة من الاستهلاك العالمي، أي أنه يستهلك أقل من نصف ما ينتج من نفط.

معنى ذلك أن العالم الأول هو الأشد حاجة إلى النفط والأكثر تبعية للخارج بالنسبة للنفط، في حين أن العالم الاشتراكي أقل حاجة وأقل تبعية نفطية للخارج، لكنه مرشح، على ضوء احتمالات زيادة الاستهلاك وارتفاع تكلفة الإنتاج، أن يتجه نحو الخارج لاستيراد النفط ومشاركة دول العالم الأول، وربما منافسته، في السوق العالمية للنفط. ويبقى العالم الثالث، وبالذات دول النظام الإقليمي الخليجي، هو المصدر الأساسي لتصدير النفط في العالم.

هذه النتيجة تتضح أكثر على ضوء الحقائق التالية:

(١) إن العالم متجه إلى أزمة نفطية حقيقية نتيجة نمو الاستهلاك النفطي بمعدل يصل إلى ٢ بالمئة سنوياً. فقد ارتفع الاستهلاك النفطي اليومي العالمي من ٨ ملايين برميل عام ١٩٥٠ إلى ٣٦ مليون برميل بحلول عام ١٩٧٠، أي بزيادة قدرها ٤٥٠ بالمئة خلال ٢٠ سنة، ثم واصل الاستهلاك العالمي ارتفاعه السريع خلال عقد السبعينيات ليصل إلى ٦٢ مليون برميل عام ١٩٨٠. وبعد سلسلة من الارتفاعات والانخفاضات وصل عام ١٩٩٢ إلى أكثر من ٦٥ مليون برميل[٢٣].

(٢) إن حجم الاستهلاك الأمريكي من النفط يتزايد بمعدلات عالية جداً في الوقت الذي أخذ فيه الانتاج الأمريكي من النفط في التراجع بمعدلات قياسية، الأمر الذي يجعل الولايات المتحدة أكثر اعتماداً على الخارج في تأمين احتياجاتها النفطية الحالية وفي المستقبل. فإذا كان يمكن تقسيم العالم إلى ثلاث مجموعات من حيث معدلات استهلاك النفط، فإن المجموعة **الأولى** تضم دولة واحدة هي الولايات المتحدة التي يبلغ استهلاكها أكثر من ١٦ مليون برميل يومياً. أما المجموعة **الثانية** فتضم ١٢ دولة تستهلك كل منها من مليون إلى ٥ ملايين برميل يومياً. وتتصدر اليابان التي هي ثاني أكبر مستهلك للنفط هذه المجموعة من الدول، حيث يبلغ استهلاكها ٥,٥

---

(٢٣) *BP Statistical Review of World Energy* (June 1993).

مليون برميل يومياً، ثم تأتي روسيا التي تستهلك ٤,٤ مليون برميل يومياً. أما بقية دول هذه المجموعة فهي: ألمانيا (٢,٨)، الصين (٢,٦)، فرنسا (٢)، إيطاليا (١,٩)، بريطانيا (١,٧)، المكسيك (١,٧)، كندا (١,٧)، كوريا الجنوبية (١,٥)، البرازيل (١,٣)، الهند (١,٢)، إسبانيا (١) مليون برميل يومياً. أما المجموعة **الثالثة** ، فتضم بقية العالم الذي يستهلك أقل من مليون برميل يومياً، بما في ذلك دول لا تستهلك سوى ألف برميل من النفط يومياً فقط[٢٤].

(٣) تصاعد الاعتماد الأمريكي على النفط المستورد، وبخاصة من دول النظام الإقليمي الخليجي. فحتى أواخر الستينيات كانت الولايات المتحدة تسد حاجتها للنفط من انتاجها المحلي أساساً (بنسبة ٨٠ بالمئة)، وتستورد نسبة الـ ٢٠ بالمئة الباقية. لكن الأمر تغير كثيراً في عقدي السبعينيات والثمانينيات. ففي بدء عام ١٩٧٦ ارتفعت نسبة الواردات النفطية التي تساهم في سد حاجة الاستهلاك المحلي إلى ٣٣ بالمئة وتصاعدت في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه إلى ٤٠ بالمئة، وفي عام ١٩٧٧ وفر النفط المستورد ٤٢ بالمئة من الحاجات النفطية الأمريكية[٢٥]. وإذا كان تصاعد معدل استيراد النفط في الولايات المتحدة يعكس تزايد معدل الاستهلاك، فإنه يعبر أيضاً عن انخفاض معدل الانتاج. وبالفعل تراجع الإنتاج النفطي الأمريكي عام ١٩٨٩ بحوالى ٧ بالمئة، وهو ما يمثل أقصى انخفاض للإنتاج المحلي منذ عام ١٩٨٤. ففي ذلك العام وصلت الواردات النفطية للولايات المتحدة إلى حوالى ٤٤ بالمئة من الاستهلاك، وساهمت هذه الواردات بحوالى ٤٠ بالمئة من العجز التجاري للولايات المتحدة[٢٦].

وهناك ما يشير إلى ارتفاع الواردات النفطية الأمريكية من الخليج (فقد تضاعفت الواردات الأمريكية من النفط السعودي خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) ووصلت إلى ١,٢٤٥ مليون برميل يومياً، أي حوالى ٢٥ بالمئة من صادرات النفط السعودي، وارتفعت وارداتها من العراق ارتفاعاً ملحوظاً حتى أصبحت العربية السعودية والعراق مصدراً لحوالى ٢٥ بالمئة من الواردات النفطية الأمريكية[٢٧].

(٤) إن الدول الرأسمالية الحليفة للولايات المتحدة أكثر اعتماداً على النفط

---

(٢٤) عبد الخالق عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي،» المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٨١ (آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢٥) أحمد يوسف أحمد وأحمد بهاء الدين، معدان، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، سلسلة المستقبلات العربية البديلة. الآثار غير المدروسة للثروة النفطية؛ ٧ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ١٠٠.

(٢٦) بدران، «أزمة الخليج والنظام الدولي،» ص ٥٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٤.

الأجنبي المستورد من الولايات المتحدة نفسها، ولذلك فإن الولايات المتحدة لا تجد نفسها معنية بتأمين وارداتها النفطية فقط، بل بتأمين الواردات النفطية للحلفاء أيضاً، إن لم يكن بدافع الحرص، فإنه على الأرجح بدافع السيطرة. فالدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أخذت تستورد ابتداء من أوائل عام ١٩٩٣ حوالى ٦٤ بالمئة من استهلاكها النفطي، ويأتي ٤٥ بالمئة من وارداتها النفطية من منطقة الخليج. وسيظل النفط الأجنبي يشكل ما يقارب ١٠٠ بالمئة من الاستهلاك النفطي الياباني[٢٨]، ويأتي ٦٥ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة منه من الخليج. وقد ارتفع الطلب الياباني على النفط بنسبة ٥ بالمئة خلال عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ بسبب إلغاء أنظمة سوق وقود السيارات اليابانية الداخلية ومشكلات مفاعلات الطاقة النووية[٢٩].

وعلى مدى السنوات: ١٩٦٤و١٩٧٢و١٩٧٧و١٩٧٩و١٩٨٦و١٩٩٠ كانت نسبة امدادات النفط الخليجي من إجمالي واردات النفط الأمريكية والأوروبية واليابانية خلال تلك السنوات على التوالي: ٢٤ بالمئة و١٩ بالمئة و٣٩ بالمئة و ٢٨,٤ بالمئة و ٢٧,٩ بالمئة للولايات المتحدة، و٦٢ بالمئة و٦٣ بالمئة و٦٩ بالمئة و٦٢ بالمئة لعام ١٩٧٩ و٤١ بالمئة لعام ١٩٩٠ بالنسبة للدول الأوروبية، و٨٥ بالمئة و٨٢ بالمئة و٧٩ بالمئة و٧٠ بالمئة و٦٨,٨ بالمئة و٦٨ بالمئة بالنسبة لليابان[٣٠].

(٥) إنه إذا كانت هناك مصلحة سوفياتية في نفط الخليج، فإنها لا تقاس بأي حال من الأحوال بمصلحة الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الحليفة في النفط الخليجي. فالاتحاد السوفياتي (السابق) كان يتمتع خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٩٠) التي سبقت تفككه باحتياطي نفطي مميز وانتاج يفوق معدل الاستهلاك. فعلى سبيل المثال، بلغ انتاجه عام ١٩٨٨، ١١,٩٤٠ مليون برميل يومياً بينما كان استهلاكه ٩,٢٠٠ مليون برميل[٣١]. وإذا كان هناك جدل قد أثير حول وجود أو عدم وجود تهديد سوفياتي لنفط الخليج، فإن المسألة كانت لها جوانب سياسية وأخرى اقتصادية. بالنسبة للجوانب السياسية، فهي تتعلق بمدى محافظة الاتحاد السوفياتي على توفير النفط السوفياتي الذي تحتاج إليه الدول الأوروبية الاشتراكية والدول الحليفة الأخرى في العالم الثالث بالكميات المطلوبة وبالأسعار المدعومة التي تقل عن أسعار السوق. أما الجوانب

---

(٢٨) وليم سي. رامسي، «النفط في التسعينات: سيطرة الخليج،» في: فيبي مار ووليم لويس، محرران، **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، دراسات مترجمة؛ ٢ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٦٩.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٣٠) عبد الرحمن محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي** (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، جدول رقم (١٠)، ص ١٦.

(٣١) بدران، «أزمة الخليج والنظام الدولي،» ص ٥٥.

الاقتصادية، فتتعلق أولاً بحاجة الاتحاد السوفياتي إلى تصدير نفطه إلى دول أوروبا الغربية للحصول على العملات الصعبة التي يحتاج إليها[٣٢]، وتتعلق ثانياً بانخفاض كلفة انتاج النفط الخليجي عن انتاج النفط السوفياتي بدرجة كبيرة (تصل تكلفة استخراج نفط سيبيريا إلى ١٤ دولاراً للبرميل مقابل ٥٠ سنتاً للنفط السعودي)، مما يجعله أكثر اغراء للسوفيات[٣٣]. ومن ثم، فإن المسألة ليست مسألة اجتياح سوفياتي عاجل، بل هي مرهونة بالاختيارات المستقبلية السياسية والاقتصادية للسوفيات. ولذلك يرى البعض أن التضخيم من وجود تهديد سوفياتي لنفط الخليج، كان مسألة مفتعلة من الدوائر الأمريكية لتبرير تدخلها وإجراءاتها المستفزة في الشؤون الخليجية[٣٤]. ويضيف آخرون إلى ذلك ان أهمية نفط الخليج بالنسبة للاتحاد السوفياتي تكمن في أهميته بالنسبة للغرب واليابان، وأن حرمان المعسكر الغربي من الخليج أو إضعاف نفوذه فيه يعد مكسباً في حد ذاته للاستراتيجيا السوفياتية[٣٥].

(٦) انه من بين الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة من خارج دول الاتحاد الأوروبي واليابان والتي لها اهتمامات قوية بالنفط الخليجي، تأتي تركيا واسرائيل في مقدمة هذه الدول، فضلاً عن أنهما يقعان داخل دائرة النظام الشرق أوسطي الذي يستوعب ضمن حدوده النظامين العربي والخليجي معاً. فتركيا لها مصالح اقتصادية ونفطية مهمة مع دول الخليج[٣٦]، أما إسرائيل فإن لها أطماعاً في الخليج تشمل النفط وتتجاوزه إلى التطلع للهيمنة الإقليمية[٣٧].

---

(٣٢) يوجد انقسام بين الباحثين حول وجود أو عدم وجود تهديد سوفياتي للنفط الخليجي، وهناك رأيان بهذا الخصوص: الأول يؤكد على وجود تهديد، والآخر ينفي. حول هذين الرأيين وأسانيدهما، انظر: أحمد وبهاء الدين، معدان، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، ص ١٠٧ ـ ١١٢.

(٣٣) *Middle East*, no. 56 (March 1980), pp. 9-11.

(٣٤) السيد زهرة، «استراتيجية القوتين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ١، العدد ٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١)، ص ٩٣ ـ ٩٥.

(٣٥) حسن العلكيم، «السياسة السوفياتية تجاه الخليج في عهد غورباتشيف،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٥ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ١٢٩.

(٣٦) حول أهمية العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية، وبالذات مع دول الخليج، انظر: عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٣٧) للتعرف على أبعاد المخطط «الإسرائيلي» الداعي إلى السيطرة على الخليج من خلال دعوة ربط أمن الخليج بالأمن الإسرائيلي ضمن الإطار الشرق أوسطي، انظر دراسة دوري غولد المستشار السابق لبنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية، ورئيس وفد إسرائيل في الأمم المتحدة حالياً في: Dore Gold, «Israel and the Gulf: New Security Frameworks for the Middle East,» *Policy Focus* (Washington Institute, Research Memorandum), no. 31 (November 1990).

فتركيا كانت تعتمد على النفط العراقي بصفة أساسية. وقد نجحت بتوظيف خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر في الأراضي التركية للحصول على أعلى نسبة من المكاسب، وبخاصة في سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية التي كان يعاني فيها العراق مصاعب وعقبات في تصدير نفطه من الخليج(٣٨).

وبعد حرب الخليج، ومع استمرار الحظر الاقتصادي الدولي ضد العراق، نجحت تركيا بتنويع مصادر تزويدها بالنفط، وبالذات من دول الخليج الأخرى، وبخاصة العربية السعودية. فقد أصبحت العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى بدلاً من العراق في قائمة الدول المصدرة للنفط إلى تركيا. وفي النصف الأول من عام ١٩٩١ بلغ إجمالي واردات تركيا من النفط الخام ٩ ملايين طن، منها ٥٫٤ ملايين طن من العربية السعودية. علاوة على أن معظم الواردات النفطية التركية من العربية السعودية تأخذ صورة المنحة أو المعاملة التفضيلية الواضحة، أي تحصل عليه بأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق العالمية للنفط(٣٩).

أما إسرائيل، فإن أطماعها في نفط الخليج، وفي اقليم الخليج، تسبق إنشاء الدولة الصهيونية في فلسطين عام ١٩٤٨(٤٠).

وقد عبّر قادة إسرائيل مرات عديدة عن طموحاتهم في نفط الخليج، وعن تطلعهم لغزو الخليج والسيطرة عليه، وعن حرصهم على دعم أي جهد أمريكي لتأمين آبار النفط الخليجية. ومن بين التصريحات الشهيرة لقادة إسرائيل بخصوص نفط الخليج قول غولدا مائير الرئيسة السابقة لحكومة إسرائيل للمستشار الألماني الأسبق فيلي برانت أثناء زيارته لإسرائيل عام ١٩٧٣: «إننا [الإسرائيليون] إن غفرنا لموسى كل شيء، فلن نغفر له أنه شاء أن يقودنا إلى هذه المنطقة الغزيرة بالنفط ليستقر بنا في البقعة الوحيدة من هذه المنطقة التي لا نفط فيها»(٤١). ومن أشهر المشروعات والخطط الإسرائيلية لغزو الخليج مشروع الجنرال أرييل شارون، وقد عرضها تفصيلاً المعلق

(٣٨) يمتد خط أنابيب النفط العراقي بطول ١٠٠٠ كم منها ٦٢٥ كم في الأراضي التركية تنتهي على شاطئ المتوسط عند لواء الاسكندرون، وينقل ٩٠٠ ألف برميل نفط يومياً. حول دبلوماسية أنابيب النفط بين العراق وكل من تركيا والسعودية وسوريا ولبنان، انظر: Christine Moss Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World* (Washington, DC: Brookings Institution, 1984), pp. 49-52.

(٣٩) نازلي معوض أحمد، «تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٩، العددان ١ ـ ٢ (ربيع ـ صيف ١٩٩١)، ص ٣٢.

(٤٠) عن إدراك قادة الحركة الصهيونية للخليج وأهميته ونفط الخليج وتضمين مناطق واسعة من الخليج، وبخاصة من السعودية والكويت والعراق لخريطة «إسرائيل الكبرى»، انظر: ابراهيم عبد الكريم، «الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل،» **التعاون**، السنة ١، العدد ٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٦)، ص ٩ ـ ٢٥.

(٤١) سمير كنعاني، «النفط شريان الحياة في إسرائيل،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٢ (نيسان/ ابريل ١٩٧٤)، ص ٩٨.

العسكري لصحيفة هآرتس زئيف شيف في سلسلة مقالات بعنوان «الأيام المائة على حكم شارون»[٤٢]. وقد عبرت صحيفة معاريف بدقة عن هذا التطلع الإسرائيلي بأن «حقول النفط في الخليج (الفارسي) حيوية جداً بالنسبة لنا ولحلفائنا، وهي مهددة بالخطر. إن دول هذه المنطقة شريك لنا في مصالحنا على المدى الأوسع وليس كمصدر للنفط وحسب»[٤٣].

وتعتبر المشاركة الإسرائيلية في مشروع الإجماع الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وتوقيع ميثاق هذا التعاون في آخر عام ١٩٨١ من أبرز خطوات الالتزام الإسرائيلي بالمخططات الأمريكية في الخليج[٤٤]، ثم جاء احترام إسرائيل لمطلب واشنطن بضبط النفس ازاء الاستفزازات العراقية أثناء أزمة الخليج الثانية وعدم الرد على ضربات الصواريخ العراقية، حرصاً على عدم إفشال التحالف الدولي بزعامة أمريكا، ليكشف عن درجة عالية من التنسيق والتحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي.

(٧) إنه مع وجود احتمالات بأن يتجاوز معدل زيادة الاستهلاك العالمي من الطاقة حدوده المرتفعة حالياً والبالغة ٢ بالمئة سنوياً إلى معدلات أعلى ربما تتراوح بين ٤ ـ ٥ بالمئة[٤٥]، ومع تراجع الإنتاج في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية الحليفة، فلن يكون هناك غير نفط الخليج في السنوات القادمة للوفاء باحتياجات العالم من الطاقة، على ضوء خصائص القدرات الانتاجية وحجم الاحتياطي النفطي، وحجم احتياطي الغاز الخليجي[٤٦].

فاحتياطيات الغاز في الخليج ارتفعت من ١٨ بالمئة من إجمالي الاحتياطي العالمي عام ١٩٧٠ إلى ٢٤,٦ بالمئة عام ١٩٨٥، وإلى ٢٧ بالمئة عام ١٩٨٧، ثم إلى ٣٠ بالمئة عام ١٩٨٩[٤٧]. أما احتياطيات دول النظام الخليجي من النفط عام ١٩٩٢، فقد وصلت إلى ٦٥,١ بالمئة من إجمالي احتياطي النفط في العالم[٤٨].

---

(٤٢) زئيف شيف، «أيام شارون المائة،» هآرتس، ٢٤/١١/١٩٨٠، في: «مختارات من الصحافة الإسرائيلية،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١١، العدد ١٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ٧٣٥.

(٤٣) عبد الكريم، «الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل،» ص ٢٠.

(٤٤) اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ١٦٦ ـ ١٧٥.

(٤٥) رامسي، «النفط في التسعينات: سيطرة الخليج،» ص ٧٠.

(٤٦) حول تفاصيل القوة النفطية للخليج، انظر: «ثانياً: العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الدولي في مرحلة ما بعد القطبية الثنائية،» من هذا الفصل.

(٤٧) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، الجدول رقم (٦)، ص ٢١٣.

(٤٨) عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي،» الجدول رقم (٢)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

وإذا كان العالم يعرف دولة واحدة هي الأعلى استهلاكاً للنفط في العالم بمعدل استهلاك بلغ ٢٥ بالمئة من حجم الاستهلاك العالمي عام ١٩٩٢ هي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن العالم يعرف أيضاً أن هناك دولة واحدة تتسيد احتياطي النفط في العالم بنسبة ٢٥,٦ بالمئة من إجمالي احتياطي النفط في العالم عام ١٩٩٢ هي العربية السعودية. إن حقائق النفط السعودي أهم وأكثر إثارة من ذلك. فهي لا تملك فقط أكبر الاحتياطيات النفطية التي يعتقد أنها غير متناهية، ولم يتم اكتشاف الجزء الأهم منها بعد، بل هي أيضاً أكبر دولة منتجة للنفط ولديها القدرة على زيادة انتاجها إلى ١٢ مليون برميل يومياً. ولا توجد دولة أخرى لديها هذه القدرة التي تأكدت أثناء حرب الخليج الأخيرة. وهي أكبر دولة مصدرة للنفط، وستظل كذلك خلال الجزء الأهم من القرن المقبل. فضلاً عن ذلك، فإنها تملك الآن أكبر شبكة من المنشآت النفطية التي تغطي مجالات الصناعة النفطية كافة، بما في ذلك الصناعات البتروكيماوية التي تنافس الصناعات البتروكيماوية في الدولة الصناعية. ان نفط العربية السعودية ليس فريداً من حيث غزارته ووفرته واتساعه ونفوذه فحسب، وإنما هو فريد أيضاً من حيث سهولة اكتشافه والتنقيب عنه وانتاجه وتطوير حقوله، وهو الأرخص بين كل النفط في العالم من حيث تكلفة الإنتاج[٤٩].

هذا الواقع النفطي الأمريكي والسعودي يكشف عمق المصالح الأمريكية في الخليج وفي العربية السعودية بصفة أساسية. ومن هنا كان الحرص الشديد للولايات المتحدة، على أن تضع يدها على النفط الخليجي منذ أول عهدها به في عهد الرئيس روزفلت[٥٠]، وأن تدافع عنه على نحو ما دافعت في حرب عاصفة الصحراء كي تجعل القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً على نحو ما كان القرن العشرين قرناً أمريكياً على حد قول الرئيس جورج بوش[٥١].

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٥٠) كان الرئيس روزفلت حريصاً أشد الحرص على أن يكون لبلاده نصيب كبير في نفط الشرق الأوسط، وكان ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني يقاوم، لكن مقاومته كانت غير مجدية لأن روزفلت كان مصمماً وكانت بريطانيا هي الطرف الأضعف. وعندما بعث روزفلت بلجنة رئاسية خاصة لزيارة الشرق الأوسط قامت خلالها بزيارة إيران والسعودية والكويت والبحرين وقطر عادت بتقرير للرئيس جاء فيه: «ان نفط الشرق الأوسط هو أعظم كنز تركته الطبيعة للتاريخ، والتأثير الاقتصادي والسياسي لهذا الكنز سوف يكون فادحاً. وعندما سأل جيمس بيرنز وزير الخارجية الأمريكي وقتذاك الرئيس روزفلت عن الحصة التي ينبغي أن تسيطر عليها الحكومة الأمريكية من نفط الشرق الأوسط، كان رد روزفلت موجهاً كلامه لوزير خارجيته: «جيم.. لا أقل من ١٠٠ بالمئة». انظر: محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٧٣ ـ ٧٥.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

ولا تقتصر المصالح النفطية الأمريكية والغربية عموماً في إقليم الخليج على النفط كمصدر للطاقة، بل إن المكاسب التي حصلت عليها والتي ما زالت تحصل عليها شركات النفط الاحتكارية العملاقة الأمريكية والأوروبية من هيمنتها على الصناعات النفطية العالمية تنافس المكاسب التي تحصل عليها الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى من حصولها على النفط نفسه كمصدر للطاقة. فهذه الشركات ما زالت، على رغم تأميم معظم الدول النفطية وبروز دور الشركات النفطية الوطنية، أضخم كتلة اقتصادية في العالم الرأسمالي، وما زالت على رغم كل انحسارها الملحوظ الذي تم على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية، محتفظة بتصدرها قائمة أكبر ٥٠٠ شركة تجارية وصناعية في العالم. ففي عام ١٩٩٢ بلغت مبيعات ١٧ شركة نفطية عملاقة تابعة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان وايطاليا أكثر من ٥٣٠ مليار دولار مقارنة بـ ٤٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٨، في حين بلغ صافي أرباحها ٢٠ مليار دولار مقابل ١٨ مليار دولار عام ١٩٨٨. إحدى هذه الشركات وهي شركة اكسون الأمريكية بلغت مبيعاتها عام ١٩٩٢ أكثر من ١٠٣ مليارات دولار، وذلك مقابل ٨٧ مليار دولار عام ١٩٨٨. أما صافي أرباحها، فقد استقر عند ٥ مليارات دولار عام ١٩٨٨. كما أن صافي أرباحها استقر عند ٥ مليارات دولار عام ١٩٩٢، وهو ما يقل قليلاً عن صافي أرباح شركة شل (البريطانية ـ الهولندية) التي حققت أرباحاً بلغت ٥,٥ مليار دولار في العام نفسه، وهو أعلى معدل للأرباح بين أكبر الشركات المتعددة الجنسيات في العالم[٥٢]. ويقول تقرير لبنك «تشيس منهاتن» أن أرباح الشركات النفطية الأمريكية والأوروبية قد حققت انفجاراً هائلاً بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٠، حيث زادت من ١٤,٥ مليار دولار إلى ٣٤,١ مليار دولار[٥٣].

ضمن هذا الإطار يتبين مدى قيمة النفط كمصلحة وطنية شديدة الحيوية للقوى الدولية في اقليم الخليج، وبخاصة للولايات المتحدة والدول الرأسمالية الحليفة والصديقة، حيث إن الأمر يختلف بدرجة واضحة بالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي ظل طيلة سنوات ما قبل تفككه قادراً على إنتاج ما يكفي لاستهلاكه الداخلي من النفط، وكان احتياجه للنفط الخليجي محكوماً بمدى اضطراره للاستمرار في تصدير نفطه لدول أوروبا الشرقية (لدوافع سياسية) ولدول أوروبا الغربية (لدوافع مالية)[٥٤]. وهذا التباين في مدى الحاجة إلى نفط الخليج بين هذه القوى الدولية، كان أحد العوامل الأساسية في التمايز بين سياساتها نحو الخليج. وفي كل الأحوال ظل النفط الخليجي

---

(٥٢) عبد الله، المصدر نفسه، ص ٣١.

(٥٣) آلان غريش ودومنيك فيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة إبراهيم العريس (ليماسول: دار قرطبة، ١٩٩١)، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٥٤) مكلورن، «السياسة السوفياتية في الخليج العربي،» ص ٢٠ ـ ٢١.

يمثل مصلحة حيوية للنظام الدولي بقواه الدولية المختلفة في النظام الإقليمي الخليجي ودافعاً للتدخل في توجيه تفاعلاته.

وعلى الرغم من كل هذه الأهمية التي يمثلها النفط للقوى الدولية، فإنه لم يكن يمثل كل المصالح الاقتصادية لهذه القوى في اقليم الخليج. فإلى جانب النفط توجد رؤوس الأموال أو الفوائض المالية النفطية (البترودولار) وتوجد السوق الاستهلاكية الضخمة للبضائع والسلع والأسلحة.

فعائدات النفط الخليجية الضخمة التي تولدت نتيجة لارتفاع أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ أخذت تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصادات الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان، وأصبحت هذه الدول حريصة على إعادة تدوير تلك الأموال مرة أخرى إلى اقتصاداتها ضمن القدرة الاستيعابية لاقتصادات الدول الخليجية، ونتيجة لمحدودية هذه القدرة، وبخاصة في الدول الست أعضاء مجلس التعاون، فقد تراكمت الفوائض وزادت عن الحاجة المباشرة للاستثمار في الداخل، فاتجهت إلى توظيفها في الخارج على هيئة ودائع واستثمارات متعددة الأشكال.

لقد أبدت الولايات المتحدة اهتماماً متزايداً بالعائدات النفطية السعودية، وعملت بشتى السبل على استردادها، واستطاعت في عام ١٩٧٥ التوقيع على اتفاقية مشتركة مع العربية السعودية تعهد بموجبها الجانب الأمريكي بتقديم الأسلحة الحديثة للسعوديين وتوفير المساعدات العسكرية لهم ضد أي تهديد (داخلي أو خارجي) في مقابل تعهد السعوديين بمنع شركائهم في منظمة الأوبك من رفع أسعار النفط بما يزيد على ٥ بالمئة سنوياً، وتوظيف نصف عائداتهم النفطية في الاقتصاد الأمريكي بما في ذلك سندات الخزينة الأمريكية[٥٥]. وكانت تلك السندات من نوع، أقرب إلى الرهن، ابتدعه وليام سايمون وزير الخزانة الأمريكي (عهد نيكسون وفورد)، واستطاع أن يقنع به السعوديين. فهي أذونات خزانة لا تتداول في الأسواق مثل غيرها من السندات، ولكنها مربوطة بآجال تمتد إلى عشرين وخمس وعشرين سنة، بحيث إذا احتاجت العربية السعودية من أموالها شيئاً كان عليها أن تتفاوض مع الخزانة الأمريكية لتفك القيود إذا رضيت. وكان التصور الذي طرحه ويليام سايمون ليجعل فكرته مقبولة هو أن منتجي النفط الذين يتقاضون عوائدهم بالدولار لهم مصلحة في الحفاظ على قيمته. وبما أن فوائضهم كبيرة فإنها إذا تركت حرة في السوق تحولت إلى صخرة متحركة على سفح جبل يمكن أن تهوي على رؤوس الجميع بمن فيهم أصحابها.

وفي وقت من الأوقات سنة ١٩٨١ وصلت قيمة الأموال العربية المرهونة بهذه

---

(٥٥) ألكسندر بريماكوف، **نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية**، ترجمة بسام خليل (بيروت: دار ألف باء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ١٧٨.

الطريقة إلى ما يزيد على مائة مليار دولار[٥٦].

ومع زيادة تراكم الفوائض النفطية (البترودولار) كانت الحوافز الغربية تتزايد لإعادة تدويرها إلى اقتصاداتها، حتى ان قرابة ٢٥ بالمئة من عائدات النفط قد عادت ثانية إلى الاقتصادات الغربية واليابان في أشكال استثمارية متعددة. وقد أشارت إحصائية صادرة عن المؤسسة العربية المصرفية لعام ١٩٨٨ إلى أن صافي الموجودات الأجنبية (الحساب الجاري) لدول مجلس التعاون الخليجي في نهاية عام ١٩٨٧ قد بلغ ٣٠٠ مليار دولار، وأن دولة الكويت تملك أكبر رصيد من الحساب الجاري وقدره ١١٤,٢ مليار دولار، في حين يبلغ رصيد العربية السعودية ١٠١,٤ مليار دولار، ثم دولة الإمارات التي لديها ٤٧,٨ مليار دولار[٥٧].

ووفقاً لإحصائية أخرى، فإن دول مجلس التعاون كانت تمتلك عند نهاية عام ١٩٨٩ قرابة ٣٤٢ مليار دولار ودائع مصرفية في الخارج، منها نسبة ٤٧,٤ بالمئة في المصارف الأمريكية والأوروبية. ووفقاً لتقدير رئيس اتحاد المصارف العربية والفرنسية، فإن مجموع الودائع المصرفية العربية، العامة والخاصة، في الخارج زاد على ٦٧٠ مليار دولار عند نهاية عام ١٩٨٩. وهذه المليارات تظل على الدوام محصورة في دورة المصارف العالمية الكبرى التي يتم تقرير استراتيجيتها المالية الشاملة في مراكز القرار المالي الأنغلو ـ ساكسونية[٥٨].

لكن إلى جانب الودائع المصرفية هناك جانب كبير من تلك الفوائض النفطية مستمر في قطاعات الصناعة والعقارات في الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان. فقد اشترت إيران مثلاً ٢٥ بالمئة من أسهم شركة «كروب» واشترت العربية السعودية ٧,٦ بالمئة من «فيرست شيكاغو كومباني». . بيد أن الأكثر تقدماً في هذا الصدد هم الكويتيون الذين شكلت مؤسستهم المعروفة باسم «مؤسسة الاستثمار» (K9O) لنفسها حقيبة أسهم ممتازة أمكن لحكومة الكويت، بفضل فوائدها، أن تبقى على وجودها في الأشهر التي أعقبت الغزو العراقي في عام ١٩٩٠[٥٩].

---

(٥٦) هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص ٩٤.

(٥٧) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٥٨) غريش وفيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ص ٨٣.

(٥٩) وفقاً لتقرير إحدى الدراسات فإن الممتلكات الكويتية في الخارج بلغت ٨٠ ـ ١٠٠ مليار دولار موضوعة بنسبة النصف لدى صندوق الاحتياطي العام للدولة، ويتشكل هذا النصف من ممتلكات غير سائلة، في معظمه، وبنسبة النصف الآخر لدى صندوق الاحتياط من أجل الأجيال المقبلة، وهو صندوق يتغذى بنسبة ١٠ بالمئة من دخل الميزانية، ويدأ بصورة رئيسية من قبل سلطة الاستثمار عن طريق هيئة الاستثمار الكويتية KIO ومركزها لندن. وإذا كانت المملكة المتحدة تحظى بنسبة كبيرة من تلك الاستثمارات، فإن باقي الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان وهونغ كونغ وسنغافورة تستحوذ على =

تأتي العلاقات التجارية بين دول النظام الإقليمي الخليجي والقوى الدولية لتزيد من أهمية المصالح الاقتصادية لتلك القوى في النظام الخليجي. والعلاقات التجارية بين دول الخليج والقوى الدولية لها سمات خاصة، فهي سوق استهلاكية على درجة عالية من الإنفاق على السلع والبضائع المستوردة نظراً للوفرة المالية من ناحية، ولضعف حجم ونوعية المعروض من السلع والبضائع الوطنية من ناحية أخرى، كما أنها سوق استهلاكية عالية الإنفاق على السلاح. فقد أنفقت دول الخليج على مدى العقود الثلاثة الماضية على برامج التسليح والإنشاءات العسكرية ما يصل إلى تريليون دولار أو يزيد[٦٠]. ويبلغ حجم الانفاق العسكري لهذه الدول في الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٤ فقط ٤٣٣ و٥٢٩ مليار دولار، دخلت إلى الخزانة الأمريكية والسوفياتية والفرنسية والبريطانية والألمانية والصينية، إضافة إلى كوريا الشمالية، حيث تعتبر هذه الدول هي المورد الأساسي للأسلحة بالنسبة لدول النظام الخليجي الثماني[٦١].

وإذا كان كل من إيران والعراق يرتبط بعلاقات تجارية مميزة مع الاتحاد السوفياتي، حيث يستورد الاتحاد السوفياتي كميات من الغاز الإيراني، ويعتبر العراق شريكاً تجارياً أساسياً للاتحاد السوفياتي[٦٢]، فإن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي (بخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا) واليابان هم الشركاء الأساسيون بالنسبة لإيران والدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي. ويوضح الجدول رقم (٦ ـ ١) حجم التجارة (الصادرات والواردات) بين دول النظام الإقليمي الخليجي والدول الصناعية الكبرى، ومنه يمكن التعرف على الملاحظات التالية:

(أ) ان دول الاتحاد الأوروبي (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) تعتبر الشريك التجاري الأول مع دول الخليج، حيث بلغ حجم هذه التجارة (الصادرات والواردات) ٥٥٠٢ مليون دولار عام ١٩٧١، وارتفع إلى مستوى عال جداً عام ١٩٧٤ نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى ١٢٢,٤٥٤ مليون دولار بفائض لصالح الدول الخليجية يصل إلى ١١٣,٦١٠ مليون دولار، لكنها انخفضت إلى ٥١,٢٤٠ مليون دولار عام ١٩٨١

= نسبة كبيرة هي الأخرى. وتصل الاستثمارات الكويتية في بريطانيا إلى حوالى ٢٥ ـ ٣٠ مليار دولار، وفي ألمانيا ٦,٥ مليار دولار، وفي اسبانيا ١٠ مليارات دولار، وفي فرنسا تتراوح بين ٥ ـ ١٠ مليارات دولار، وفي الولايات المتحدة لا تقل نسبة المتلكات الكويتية عن ٥ بالمئة من ٧٠ شركة كبرى منها نسبة ٢,٢ بالمئة في شركة جنرال اليكتريك (مليار دولار)، و٤ بالمئة في شركة أطلنطيك رتشفيلد (٥٠٠ مليون دولار) إلى جانب التوظيفات في سندات الخزانة الأمريكية. انظر: المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٤، ملحق رقم (٥)، ص ٩٤ ـ ٩٩.

(٦٠) هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص ٩٨.

(٦١) انظر الجدول رقم (٢ ـ ٧) من الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٦٢) مكلورن، «السياسة السوفياتية في الخليج العربي،» ص ٢٥ ـ ٢٩.

وواصلت ارتفاعها بعد ذلك لتصل إلى ٢٨,٢٧٩ مليون دولار عام ١٩٩٠. لكن اليابان كدولة تعتبر الشريك التجاري الأول مع دول الخليج باستثناء عام ١٩٧٤ الذي وصلت فيه التجارة بين دول الخليج ودول الاتحاد الأوروبي إلى معدلات قياسية.

(ب) إن اليابان كشريك أول تجاري مع دول الخليج ظلت تعاني باستمرار عجزاً كبيراً في ميزانها التجاري مع الدول الخليجية نتيجة ارتفاع فاتورة النفط.

(ج) ان العجز في الميزان التجاري بين الدول الأوروبية الثلاث ودول الخليج تحول إلى فائض لصالح الدول الأوروبية ابتداء من عام ١٩٨٢، فقد وصل عام ١٩٨٥ إلى فائض يقدر بـ ٨,١٠٣ مليون دولار، وإلى فائض يقدر بـ ٧,٤٨٧ مليون دولار عام ١٩٩٠.

(د) ان الولايات المتحدة هي الشريك الثالث مع دول الخليج، ولكنها ظلت تتمتع دائماً بفائض تجاري لصالحها طيلة السنوات المذكورة باستثناء عام ١٩٩٠، حيث بلغت فاتورة النفط المستورد من دول الخليج ذروتها، وبلغ العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الدول الخليجية ٦,٥٤٩ مليون دولار.

وهكذا تكشف تلك الحقائق النفطية والمالية والتجارية حجم المصالح الاقتصادية الضخمة للقوى الدولية في النظام الخليجي. وقد انعكس ذلك كله في شكل حرص شديد على حماية تلك المصالح بوسائل وأشكال مختلفة أثرت بدرجة كبيرة في سياسات ذلك النظام وتفاعلاته.

ج ـ الأحداث والأخطار التي هددت مصالح القوتين العظميين في الخليج

واجهت المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للقوتين العظميين والقوى الحليفة مجموعة من التحديات والأخطار كنتيجة لأحداث وتطورات شهدها اقليم الخليج خلال سنوات الدراسة، وقد أدت هذه التحديات والأخطار إلى مزيد من تورط القوتين في الشؤون الخليجية بدافع حماية تلك المصالح أو توجيه الأحداث في غير صالح القوى الأخرى لتحجيم نفوذها أو، على الأقل، عرقلته، على نحو ما ركزت السياسات السوفياتية.

الجدول رقم (٦ ـ ١)

حجم التجارة بين دول النظام الإقليمي الخليجي
والدول الصناعية الكبرى (مليون دولار)

السنة	الولايات المتحدة			اليابان			أوروبا الغربية(*)		
	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
١٩٧١	٧٤٤	٦٩٦	١,٤٤٠	٣,٠٠٧	٦٦١	٣,٦٦٨	٣٩٥٣	١,٥٩٤	٥,٥٠٢
١٩٧٤	٤,٣٤٥	٣,٤٤٢	٧,٧٨٧	١٤,٢٧٥	٢,٧٦٧	١٧,٠٤٢	١١٨,٠٣٢	٤,٤٢٢	١٢٢,٤٥٤
١٩٧٨	١١,٢٨٧	٩,٩٠٧	٢١,١٩٤	١٨,٠٤٢	٧,٣٣٨	٢٥,٣٨٠	—	—	—
١٩٨١	١٧,٢١١	١١,٢٢٧	٢٨,٤٣٨	٤٠,٧٩٤	١٤,٤٠٩	٥٥,٢٠٣	٣١,٥٩٦	١٩,٦٤٤	٥١,٢٤٠
١٩٨٥	٣,٦٨٤	٦,١٨١	٩,٨٦٥	—	—	—	٧,٨٠٦	١٥,٩٠٩	٢٣,٧١٥
١٩٩٠	١٤,٨٨٠	٨,٣٣١	٢٢,٢١١	٢٠,٦٦٤	٥,٤٨٢	٢٦,١٤٦	١٠,٣٩٦	١٧,٨٨٣	٢٨,٢٧٩

(*) الصادرات الخليجية والواردات فقط لبريطانيا وألمانيا وفرنسا.

المصادر : عبد الرحمن محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي** (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢)؛ **الحياة**، ١٥/٣/١٩٩١؛ **التعاون**، السنة ٦، العدد ٢١ (آذار/مارس ١٩٩١)، و *MEED* (London), various issues of the years 1974; 1984; 1986 and 1991.

يأتي في مقدمة هذه الأحداث الانسحاب البريطاني من الخليج في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ وما ترتب على هذا الانسحاب من نشوء «فراغ قوة» في الخليج كان لا بد من أن يجد من يملأه(٦٣)، ولم تكن هناك قوى أخرى يمكن أن تملأ هذا الفراغ وتواصل الدور البريطاني سوى القوة الأمريكية التي كانت متحفزة وحريصة على أداء هذا الدور، وما استلزمه من تكثيف للوجود العسكري والانخراط في سياسات تسليحية للقوى الاقليمية الحليفة(٦٤)، في حين ركز الاتحاد السوفياتي على دعم القوى المناوئة للنفوذ الغربي، وذلك من خلال تكثيف لعلاقاته ومساعداته للعراق والجمهورية اليمن الديمقراطية التي كانت تؤازر وتساند ثوار ظفار في عُمان والقوى القومية والراديكالية في باقي دول الخليج(٦٥).

وبعد أقل من عامين على الانسحاب البريطاني شهد إقليم الخليج تطوراً آخر أثار ردود فعل عنيفة لدى الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لأن هذا التطور كان يتعلق بالنفط. ففي موازاة المواجهة العسكرية العربية ضد إسرائيل في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ اتخذت الدول العربية المصدرة للنفط قراراً بحظر النفط عن الدول الغربية التي ساندت ووقفت إلى جانب إسرائيل في حرب تشرين الأول/أكتوبر، وهي هولندا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣(٦٦)، كما اتخذت قراراً آخر بتخفيض انتاجها النفطي بنسبة ٥ بالمئة شهرياً حتى تضغط الولايات المتحدة على اسرائيل لإجبارها على الانسحاب من

---

(٦٣) عن دوافع الانسحاب البريطاني من الخليج والمأزق الذي واجه بريطانيا في الخليج منذ الانسحاب من الهند ومن بعدها من عدن والحاجة إلى المساندة الأمريكية، انظر: نجلة فتحي صفوة، **من نافذة السفارة: العرب في ضوء الوثائق البريطانية** (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٨.

(٦٤) عقد في طهران مؤتمر لسفراء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ترأسه جوزيف سيسكو وكيل الخارجية الأمريكية في نيسان/ابريل ١٩٧٠ لبحث مستقبل الخليج بعد الانسحاب البريطاني في عام ١٩٧١، وكان الاتحاد السوفياتي هو مصدر الخطر الأساسي للمصالح الأمريكية والأوروبية في ذلك الوقت في حالة نجاحه في ملء فراغ القوة الذي سوف ينتج من الانسحاب البريطاني، ولذلك تقرر ضرورة ان تبادر واشنطن بملء هذا الفراغ. انظر: محمد رشيد الفيل، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي** (الكويت: رابطة الاجتماعيين، ١٩٦٧)، ص ١٢٧ ـ ١٢٨؛ فريد هوليداي، **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران**، ترجمة زهير ماجد (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥)، ص ١٢٥ ـ ١٣٤، و
F. Gregory Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» in: W. Howard Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim* (New York: Columbia University Press, 1992), pp. 33-37.

(٦٥) مكلورن، «السياسة السوفياتية في الخليج العربي،» ص ٣٤ ـ ٣٩.

(٦٦) محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧[٦٧].

وقد ترتب على هذين القرارين مجموعة من التطورات الأخرى التي لا تقل أهمية على صعيد السياسة النفطية والقرار النفطي العالمي.

فقد حدثت عدة قفزات في أسعار النفط، وأصبحت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) هي الفاعل الرئيسي في تسعير النفط، وكان ذلك ترسيخاً لمشوار طويل في المواجهة بين الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية الاحتكارية ابتداء من عام ١٩٧٠.

وبانتزاع الدول المنتجة حقها في تقرير أسعار نفوطها انتقل الصراع الذي كان دائراً بين الدول المنتجة والشركات النفطية الاحتكارية إلى صراع بين الدول المنتجة للنفط والدول الرأسمالية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة[٦٨]، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسات متشددة والنظر إلى الدول النفطية الصديقة في الخليج كمصدر من مصادر تهديد مصالحها النفطية[٦٩]، ولم يكن سيناريو احتلال آبار النفط العربية في الخليج إلا تطوراً درامياً في الإدراك السياسي الأمريكي لمصادر التهديد وفي سياسات المواجهة، بل في أنماط التحالفات مع القوى الإقليمية في الخليج[٧٠].

وجاء سقوط نظام الشاه وتأسيس نظام ثوري إسلامي في إيران في نيسان/ أبريل ١٩٧٩، ثم التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ لتدفع بمتغيرات شديدة الأهمية والخطورة معاً بالنسبة للقوتين العظميين والقوى الدولية الأخرى، وزادت من انغماس هذه القوى في شؤون النظام الإقليمي الخليجي.

---

(٦٧) لا يرجع قرار رفع الأسعار إلى إرادة مستقلة للدول النفطية نظراً لأن هذا القرار كان جزءاً من ترتيب دولي يهدف إلى خدمة نفط بحر الشمال الذي كان خارج دائرة المنافسة عند الأسعار المنخفضة بسبب تكلفة إنتاجه العالية.

(٦٨) النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص ٣٦.

(٦٩) حول دور كيسنجر في استيعاب واحتواء قرار حظر النفط وضغوطه على السعودية لرفع قرار الحظر لمحاصرة التأثير النفسي السلبي للقرار وحرصه على الفصل بين النفط والصراع العربي ـ «الإسرائيلي»، انظر: Edward R. F. Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East* (New York: Reader's Digest Press, 1976), pp. 71-73.

(٧٠) حول سيناريو احتلال منابع النفط، انظر: **أمريكا تغزو الخليج: دراسات الكونجرس الأمريكي**، ترجمة وجيه راضي (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩١)؛ **التدخل العسكري في منابع النفط: الاحتمالات والخطط**، دراسات استراتيجية؛ ١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، وربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط**، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٧.

فقد نسفت الثورة الإسلامية الإيرانية ركيزة أساسية من ركائز الاستراتيجيا الأمريكية في الخليج[٧١]، ويقدر ما أصابت الولايات المتحدة من خسائر سواء بالنسبة لفقدان النظام الشاهنشاهي الحليف أو بالنسبة لانعكاساتها السلبية على مصداقية قدرة واشنطن على حماية حلفائها، فإنها كانت في صالح الاتحاد السوفياتي الذي كان يأمل في أن يؤدي سقوط نظام الشاه إلى إصابة الولايات المتحدة بخسائر كبيرة، كما كان يأمل في إقامة علاقات صداقة مع النظام الجديد انطلاقاً من الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي الإيراني (توده) في إسقاط الشاه[٧٢].

لكن التدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان عرقل هذا الطموح وأساء للعلاقات مع النظام الإسلامي في إيران، فضلاً عن أنه ضاعف من الانزعاج الأمريكي في الخليج وأثار ردود فعل أمريكية عنيفة ظهرت في التوجه الأمريكي نحو تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج[٧٣].

وكان هذا التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان بمثابة نذير خطر جديد بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها مؤشراً «عملياً» يكشف عن طموحات السياسة السوفياتية تجاه منطقة الخليج. كما كان يعني انتقال الاستراتيجيا السوفياتية من مرحلة التحرك الحذر وضبط النفس إلى مرحلة الاندفاع والهجوم الذي لا يكترث بالمخاطر العسكرية المترتبة على هذا الاندفاع[٧٤]. وقد ضاعفت ثلاثة أسباب من مشاعر الخطر الأمريكية والغربية إزاء هذا الحدث:

(أ) الخوف من احتمال توسيع التدخل السوفياتي إلى إيران على نحو ما قام به السوفيات في شمال إيران عام ١٩٤١، خصوصاً أن التدهور الذي أصاب القوة الإيرانية عقب سقوط نظام الشاه كان يمثل إغراء للسوفيات بمثل هذا التدخل.

(ب) التدفق الكثيف للاجئين الأفغان إلى باكستان، ورغبة الباكستانيين في القيام بدور المساند والحامي لأنشطة المقاومة الأفغانية جعل باكستان معرضة لأفعال انتقامية سوفياتية. وبالطبع لا تستطيع الولايات المتحدة أن تترك باكستان وحدها عرضة لمثل هذا الاحتمال.

(ج) النتائج المحتملة لهذا التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان على

---

(٧١) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ١١.

(٧٢) Muriel Atkins, «Soviet Relations with the Islamic Republic,» *Asia Review* (Winter-Spring 1983), pp. 183-184.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٧٤) مقلد، المصدر نفسه، ص ١٣.

السياسات والأنشطة السوفياتية في الخليج، سواء باتجاه تقوية الأسطول العسكري في المحيط الهندي وخلق وجود بحري سوفياتي في اثيوبيا واليمن الديمقراطية، وتحسين إمكانيات الاستفادة من التسهيلات البحرية التي أتيحت لهم في البلدين إلى درجة تمكنهم من إغلاق مضيق باب المندب، وربما مضيق هرمز[٧٥].

جاءت الحرب العراقية ـ الإيرانية لتزيد من إرباك السياسات الأمريكية والسوفياتية في الخليج. فبقدر ما اعتبرت هذه الحرب وسيلة لإنهاك النظام الثوري الإسلامي في إيران وتحجيم تطلعه لتصدير ثورته إلى دول الخليج العربية وتهديد الاستقرار السياسي للنظم الصديقة لواشنطن، فإنها ما خلقت تحديات حرجة للسوفيات الذين كانوا يطمحون إلى الحفاظ على علاقاتهم القوية مع العراق دون خسارة فرصة بناء علاقات صداقة مع النظام الجديد في إيران على حساب العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، إذ لم يستطع السوفيات الإمساك بالورقتين العراقية والإيرانية معاً، وأصيبوا بخسائر على الجبهتين، واضطر العراق إلى تنويع مصادر تسليحه واتجه نحو فرنسا بصفة أساسية، أما إيران فلم تعط للسوفيات فرصة كسب ودها بعد قيام النظام الحاكم بتصفية «حزب توده» الشيوعي، ولإدانتها للتدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان[٧٦].

وإذا كانت الولايات المتحدة قد حاولت الاحتفاظ بوضع محايد خلال السنوات الأولى للحرب، فإنها اضطرت للتورط بعد اتساع خطر حرب الناقلات، لكن الاستجابة الأمريكية للطلب الكويتي برفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية جاءت كرد فعل للقبول السوفياتي الفوري لطلب مماثل. فلم يستمر التردد الأمريكي كثيراً بعد إعلان الاتحاد السوفياتي قبوله للعرض الكويتي[٧٧]. وكان هذا الوجود الأمريكي والسوفياتي المشترك في الخليج بداية لمرحلة جديدة من العلاقات الخليجية ـ السوفياتية ارتبطت بتطورات جديدة في العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية في مرحلة الانفراج الجديدة التي أرساها عهد غورباتشوف[٧٨].

وهكذا كانت الأحداث والتطورات الإقليمية من العوامل الأساسية التي أثرت في العلاقة بين القوى الدولية والنظام الإقليمي الخليجي، وجاء الغزو العراقي للكويت ليعطي هذا العامل قوة دافعة زادت من التورط الدولي في شؤون النظام

(٧٥) M. E. Ahrari, «Prolegomenon,» in: Ahrari, ed., *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond*, pp. 1-2.

(٧٦) M. E. Ahrari, «Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security,» in: Ahrari, ed., Ibid., p. 23.

(٧٧) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 80.

(٧٨) Ahrari, «Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security,» pp. 26-27.

الخليجي ومهدت لمرحلة جديدة من مراحل تطور هذا النظام وعلاقاته بالنظام الدولي.

د ـ خصائص النظام الخليجي وقابليته للاختراق

يتميز النظام الإقليمي الخليجي بعدد من الصفات والخصائص تجعله أكثر استعداداً وقابلية للاختراق من القوى الدولية من أي نظام إقليمي آخر. وقد شكلت هذه القابلية للاختراق حافزاً لتلك القوى للتغلغل داخل النظام من أجل السيطرة عليه. ويمكن تحديد ثلاث خصائص للنظام الخليجي تنطبق عليها تلك الصفة الميسرة للاختراق الخارجي هي: المكانة المميزة للموروث التاريخي للعلاقة بالغرب في الحياة السياسية في الدول الخليجية، وبخاصة دول مجلس التعاون الست وإيران (في عهد الشاه)، والدور المحوري للنفط في تكريس التبعية الخليجية للغرب، وأخيراً الانقسام الأيديولوجي وكثرة الصراعات داخل النظام والتحول في خصائص النخب الحاكمة.

(١) الموروث التاريخي للعلاقة مع الغرب

يلعب الموروث التاريخي لعلاقة الدول أعضاء النظام الخليجي بالدول الغربية، وبخاصة بريطانيا ثم أمريكا (بالنسبة إلى العربية السعودية وإيران)، دوراً أساسياً في بلورة توجهات السياسة الخارجية لهذه الدول وجعلها أكثر قبولاً وحرصاً على تثبيت واستمرار علاقة مميزة، وبخاصة مع الدول الغربية الرأسمالية، عنها لبقية دول العالم، وبخاصة الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي [٧٩]. والركيزة الأساسية للنفوذ

---

(٧٩) Hassan Hamdan Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States* (London: Saqi Books, 1994), pp. 36-38.

يقول د. توفيق يوسف حصو، إن العادات والتقاليد والعقيدة وطبيعة الأنظمة الخليجية (باستثناء العراق)، والتي جميعها تلعب دوراً أساسياً في توجهات السياسة الخارجية للدول الخليجية، تتعارض مع طبيعة وأيديولوجية السياسة الخارجية السوفياتية بدرجة أكبر من تعارضها مع طبيعة وفلسفة وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية المؤيدة لاستقرار الوضع الخليجي القائم كما هو، وبالتالي فهي ـ أي الدول الخليجية ـ ترى أن أفضل السبل لتحقيق مصالحها هو عن طريق التعامل مع المعسكر الأقل تعارضاً مع هذه المفاهيم، والابتعاد قدر الإمكان، عن المعسكر الأكثر تعارضاً وتناقضاً مع واقع الخليج. انظر: توفيق يوسف حصو، «العلاقات الخليجية العربية ـ الأمريكية: علاقات متنامية غير متكافئة،» ورقة قدمت إلى: **الخليج العربي والعالم الخارجي: أعمال الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي، ٢٩/٤ ـ ١/٥/١٩٨٤** (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٧)، ص ٢٠٥.

كانت إيران مهيأة لذلك النمط من علاقة الارتباط بالغرب وبالولايات المتحدة بدوافع من عوامل أخرى إضافية. فعلاوة على الدور الأمريكي في إعادة الشاه إلى سلطانه، فإنه كان على وعي بأن إقامة أهداف قوية مع الدول الكبرى الصديقة هو الطريق الأنسب لإنجاح أهداف بناء امبراطورية إيرانية عظمى وفق الشعار الذي رفعه تحت اسم القومية الإيجابية مقابل القومية السلبية التي نادى بها مصدق على حد تعبير الشاه. انظر: أحمد جمال ظاهر، «علاقة الولايات المتحدة بالخليج العربي،» ورقة قدمت إلى: **الخليج العربي والعالم الخارجي: أعمال الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي، ٢٩/٤ ـ ١/٥/١٩٨٤**، ص ٣٣٨.

الغربي في دول الخليج (باستثناء العراق في عهد ما بعد ثورة ١٩٥٨) هي الأسر الحاكمة. فبريطانيا هي التي ساندت ووفرت الحماية والدعم والمساعدة لهذه الأسر طيلة سنوات سيطرتها الرسمية على الخليج قبل انسحابها من الكويت عام ١٩٦١ ومن إمارات ساحل عُمان عام ١٩٧١(٨٠). كما أن بريطانيا والولايات المتحدة كان لهما الدور الرئيسي في تثبيت حكم الشاه رضا بهلوي وانسحاب الاتحاد السوفياتي من شمال إيران، وكان للولايات المتحدة الفضل الأول في إعادة الشاه محمد رضا بهلوي إلى العرش عام ١٩٥٣(٨١).

كما أقامت الولايات المتحدة من خلال شركاتها النفطية الاحتكارية علاقات مميزة مع الملك عبد العزيز بن سعود، واستمرت هذه العلاقة الخاصة على مدى العقود التالية لوفاته بفضل دور شركة نفط أرامكو النافذ في الحياة الاقتصادية والسياسية السعودية(٨٢).

وفي الوقت الذي كان يسعى فيه الاتحاد السوفياتي والقوى الراديكالية العربية إلى زعزعة استقرار حكم الأسر التقليدية في الخليج والعمل على تغيير هذه النظم، فإن الدول الغربية لم تؤيد استمرار الوضع القائم فقط، بل وفرت الحماية والمساندة للنظم الحاكمة في سنوات السيطرة الاستعمارية وحتى بعد الحصول على الاستقلال السياسي أيضاً، كما ان الدول الغربية كانت حريصة على تثبيت أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسسات وهياكل بيروقراطية تجعل هذه الدول تابعة للغرب ومشدودة إليه على الدوام(٨٣).

---

(٨٠) Al-Alkim, Ibid., p. 38, and هوليداي، **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران**، ص ٥١ - ٥٢ و١٢٥ - ١٢٩.

(٨١) فضلاً عن الدور الأمريكي في إعادة الشاه إلى الحكم وما ترتب على ذلك من شعور لازم الشاه بأنه مدين لواشنطن باستعادة عرشه، فإن مصالح أسرة بهلوي كانت مرتبطة مصلحياً بالأمريكيين وبالمراكز المالية والبرجوازية الاحتكارية الأجنبية، وأثر ذلك على التوجه الإيراني نحو الغرب. فعلى سبيل المثال كانت «مؤسسة بهلوي» التي أنشئت عام ١٩٥٨ كمؤسسة خيرية ذات ارتباطات وثيقة بالخارج. أصبحت هذه المؤسسة بمثابة امبراطورية اقتصادية مستقلة داخل الدولة. وفي عام ١٩٧٩ قدرت ممتلكاتها بحوالى ٣ مليارات دولار. وكان من بين الحقائق التي تدعمها الأرقام ان الأسرة المالكة ومؤسسة بهلوي تتحكمان في ٨٠ بالمئة من صناعة الاسمنت في إيران و٧٠ بالمئة من الفنادق والسياحة و٦٢ بالمئة من البنوك والتأمين و٤٠ بالمئة من صناعة النسيج و٣٥ بالمئة من صناعة السيارات... وهكذا. انظر: محمد حسنين هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٥٣ - ٨٩ و١٢٧ - ١٢٨.

(٨٢) محمد النيرب، **أصول العلاقات الأمريكية السعودية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، الفصول ٣ - ٧، و William B. Quandt, *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security and Oil* (Washington, DC: Brookings Institution, 1981), pp. 47-64.

(٨٣) المصـدر نفسه، ص ٦٤ - ٧١؛ Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World:* = *Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 38, and

(٢) الدور المحوري للنفط في تكريس التبعية للغرب

يؤدي الاعتماد الأساسي على النفط كمورد رئيسي للدخل المحلي الإجمالي إلى امتداد تأثيره بقوة إلى الحياة السياسية والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية وإلى تكريس تبعية الدول الخليجية للغرب. فاعتماد دول الخليج على الثروة النفطية بصورة رئيسية يحتم عليها التعامل مع المعسكر الغربي، وذلك لأسباب عدة مهمة منها: أن المعسكر الغربي يبقى السوق الرئيسية لتسويق النفط بينما الاتحاد السوفياتي هو أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، ولأن الدول الخليجية في حاجة إلى التكنولوجيا النفطية المتقدمة التي تصل إلى أعماق كبيرة، وهذه التكنولوجيا موجودة فقط في الدول الغربية[٨٤]، ولأن الدول الخليجية في حاجة إلى السوق المالية والاستثمارية الغربية لتوظيف فوائضها البترودولارية واستيراد الاحتياجات اللازمة من السلع الاستهلاكية والأسلحة.

فالقطاع النفطي، كصناعة تصديرية، تجبر الاقتصاد على أن يبقى اقتصاداً تصديرياً مفتوحاً بمقدار ما تزداد نسبة ما تشكله هذه الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو بالتالي يربط بين اتجاهات النمو في الاقتصاد الوطني واتجاهات الطلب العالمي على النفط في بلدان محدودة، وبخاصة في بلدان أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة[٨٥].

ولم تؤد الزيادات الكبيرة لأسعار النفط في أعوام ١٩٧٣ و١٩٧٤ و١٩٧٩ و١٩٨٠ إلى تقليص لمؤشرات «التبعية التقليدية» في مجال المبادلات الخارجية، بل على العكس من ذلك تماماً، نتج منها الاعتماد المتزايد على الصادرات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي تغذية حصيلة الإيرادات العامة، بالإضافة إلى الاعتماد المتزايد على الاستيراد الخارجي لتغذية العرض الكلي للسلع والخدمات[٨٦]. وفي الوقت نفسه نشأت «آليات جديدة» للتبعية للسوق الرأسمالية العالمية في مجال استيراد التكنولوجيا، وفي مجال تبعية الأقطار النفطية الخليجية للأسواق المالية الغربية نتيجة التوظيفات المتزايدة لما يسمى بـ «الفوائض المالية» في الخارج في شكل إعادة تدوير مباشر للدولارات النفطية، لكن هناك عملية أخرى هي إعادة التدوير غير المباشر ذات

=إميل نخلة، أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٧٤ ـ ٧٦ و٨٧ ـ ٨٨.

(٨٤) حصو، «العلاقات الخليجية العربية ـ الأمريكية: علاقات متنامية غير متكافئة،» ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٨٥) عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، ص ١٨٦.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

الحجم الهائل للدولارات النفطية والتي تأخذ شكل المدفوعات للواردات الاستهلاكية الترفية، ومقابل شراء «الحزم التكنولوجية» والخدمات الاستشارية الباهظة النفقات، وفي شكل مدفوعات مقابل استيراد النظم التعليمية[٨٧]، ناهيك عن نفقات الواردات العسكرية.

وإذا كانت كل أشكال تلك العلاقات قد عمقت من تبعية الدول الخليجية للغرب، فإن السيولة المالية التي وفرها النفط للدول الخليجية وشجعتها على التوسع في عمليات الإنفاق البشري والاعتماد المتزايد على الغرب في التسلح والتدريب والاحتياجات الأمنية؛ فإن هذه العملية، قد ترتبت عليها نتيجتان: **الأولى** زيادة فرص الاختراق الغربية بسبب شيوع حالات من اختلال توازن القوى بين الدول أعضاء النظام ناتجة من تفاوت القدرات العسكرية من دولة إلى أخرى بحسب برامجها العسكرية وحجم إنفاقها العسكري. وبسبب هذا الاختلال في التوازن الإقليمي كانت الدول التي تشعر بالخطر تلجأ إلى الغرب للحصول على كميات أكبر وأكثر تطوراً من الأسلحة، أو تضطر إلى اللجوء إلى طلب الحماية المباشرة أو غير المباشرة[٨٨] (عمان بررت توقيعها على اتفاقية تأجير جزيرة مصيرة للولايات المتحدة عام ١٩٧٥ كما بررت قبولها التوقيع على اتفاقية أمنية معها عام ١٩٨٠ بدوافع حماية الأمن الوطني)[٨٩]. أما **النتيجة الثانية**، فهي المساهمة في خلق نخبة عسكرية قوية النفوذ وذات ميول نحو مزيد من الارتباط بالغرب[٩٠].

ومع تراكم الثروة النفطية بدت الدول الخليجية أكثر تضامناً مع العالم الرأسمالي مما كانت عليه قبل أن تقبض بأيديها على مقدرات ثروتها النفطية[٩١]. ترجع هذه الظاهرة إلى تزايد المصالح المشتركة بين الطرفين. فزيادة الاحتياطيات النفطية جعلت الدول الخليجية أكثر حرصاً على الفصل بين النفط والسياسة وعدم المزج بين السياسة في مجالات التعاملات التجارية والمالية. وقد عبّر عن ذلك الشيخ أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي الأسبق بقوله عام ١٩٧٢: «لا بد أن أقول إننا لا نؤمن باستخدام النفط كسلاح سياسي بشكله السلبي. إننا نؤمن بأن الطريقة المثلى هي التعاون الحق مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذه الطريقة سوف

---

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٨٨) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 42.

(٨٩) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ١٤٨ ـ ١٥٣.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٤٨ ـ ١٥٣.

(٩١) Gause III, Ibid., p. 42.

تنشأ روابط اقتصادية وثيقة تنعكس على علاقاتنا السياسية»(٩٢).

وترجع هذه الظاهرة أيضاً إلى دخول بعض الدول الخليجية إلى مجال أنشطة تكرير وتسويق النفط، الأمر الذي جعلها معنية أكثر من أي وقت مضى، بل وصاحبة مصلحة، في استمرار نمو الاقتصاد الرأسمالي العالمي دون أن يعيقه ارتفاع أسعار الطاقة(٩٣). وهكذا تلتقي مصالح الطرفين معاً: الدول المنتجة للنفط والمستثمرة في تكريره وتسويقه، يهمها انتعاش السوق الرأسمالية كي تقبل على شراء النفط ومشتقاته، ولذلك قد ترى مصلحة في عدم رفع أسعار النفط الخام، والدول المستهلكة صاحبة مصلحة في مزيد من الارتباط والاعتماد على الغرب، وأكثر استعداداً لتطوير وتقوية العلاقات المشتركة ضمن إطار من التبعية لا يمكن الفكاك منه أكثر من إطار علاقات من الاعتماد المتبادل.

(٣) الانقسام الايديولوجي والصراعات الإقليمية والتحول في خصائص النخب الحاكمة

ترجع هذه الصفات إلى خصائص النظم الحاكمة، فقد أصبح النظام الخليجي أقل تماسكاً(٩٤)، ومن ثم أكثر عرضة للاختراق من القوى الدولية.

وبسبب الصراع بين الدول أعضاء النظام الناتجة من اختلال موازين القوى وحدة الخلافات الحدودية، زادت حدة التوترات داخل النظام وجعلته مهيأ لتدخل القوى الخارجية بطلب من بعض الدول الأعضاء، لموازنة الاختلال في موازين القوى والحد من تسلط الدول الكبرى داخل النظام ومساعيها للسيطرة وفرض النفوذ(٩٥).

كما شهدت النخب الحاكمة في دول النظام الخليجي تغيرات جوهرية في بنية هذه النخب نتيجة لما أحدثه النفط من تأثيرات عميقة في البنى والعلاقات الاجتماعية، حيث لعب النفط دوراً بارزاً في عملية التجنيد السياسي ودور النخبة داخل تلك الدول، إذ أخذت تبرز أدوار مميزة لثلاث شرائح اجتماعية جديدة داخل بنية السلطة هي: رجال النفط وتجار السلاح ورجال المخابرات، وهذه الفئات أو الشرائح الثلاث كانت تدفع باتجاه مزيد من الارتباط بالدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، حيث تلتقي مصالحها جميعاً(٩٦).

---

(٩٢) غريش وفيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ص ٨٤.

(٩٣) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ٢١٩.

(٩٤) رامسي، «النفط في التسعينات: سيطرة الخليج،» ص ٦٢ ـ ٦٤.

(٩٥) انظر مستهل هذا الفصل.

(٩٦) Ahrari, «Prolegomenon,» pp. 3-4, and Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 27-28 and 77-78.

ويمكن الإشارة إلى أحد النماذج البارزة بهذا الخصوص، هو النموذج السعودي الذي عرضه الأستاذ محمد حسنين هيكل، حيث أخذت أدوار هذه الشرائح الاجتماعية تزداد أهمية وتأثيراً في قرار السياسة الخارجية على نحو ما حدث في زيارة الملك فيصل لواشنطن في حزيران/ يونيو ١٩٦٦[٩٧].

ففي الزيارات السابقة للملك فيصل كان الذي يمهد لزيارته للولايات المتحدة هو عبد الرحمن عزام (باشا) أو رجال من طرازه. لكن في زيارة تموز/يوليو ١٩٦٦ كانت مجموعة المقدمة التي سبقت لكي تمهد لهذه الزيارة نوعاً آخر من الناس، أي من أصحاب الصفقات ورجال المخابرات[٩٨].

كما انضمت إليهم في واشنطن مجموعة من ممثلي شركات النفط المهتمة بالشرق الأوسط. وهكذا فإن الترتيب لزيارة الملك فيصل هذه المرة لم يكن في يد نخبة من السياسيين، وإنما كان في يد مجموعة القوة الممثلة لتحالف النفط والسلاح والمخابرات التي راح نفوذها يتزايد بمعدلات خطيرة في مرحلة بالغة الدقة والحساسية في السياسة العربية. وقد تكشف ذلك من نوع المحادثات التي بحثها هؤلاء بالنسبة للعلاقة مع إسرائيل، وبالنسبة لاستثمار الثروة النفطية. فقد أوضحت مجموعة المقدمة في اتصالاتها مع الأمريكيين ان اسرائيل ليست هي المشكلة بالنسبة للعربية السعودية وربما لغيرها من الدول النفطية، وإنما الخطر الحقيقي هو حركة القومية العربية كما تمثلها القاهرة، وان العربية السعودية ماضية في تنفيذ فكرة المؤتمر الإسلامي كبديل يمكن الالتفاف به حول الجامعة العربية[٩٩]. وذكر أحد التقارير ان عدنان خاشقجي قال في أحد الاجتماعات للأمريكيين: «إن هناك بلايين في السماء تنتظر النزول على الأرض.. وماذا سنفعل بها غير أن نستعملها في الشراء منكم»[١٠٠].

هذا الميل والاندفاع للغرب سواء من منطلق الحماية أو المصلحة كان دافعاً إضافياً للأسباب والدوافع الأخرى السابقة التي جعلت القوى الدولية تتسابق للسيطرة على الخليج والتحكم في تفاعلاته وفقاً لما يمثله الإقليم من أهمية استراتيجية ومصلحة وطنية. وكان لا بد من وضع أكفأ السياسات وأنسبها لتحقيق تلك الغاية.

---

(٩٧) هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، ص ١٤٨.

(٩٨) محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧: الانفجار، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٣٤٧.

(٩٩) كان ذلك هو الوقت الذي بلغت فيه قمة العمولة التي دفعتها شركة لوكهيد مائة مليون دولار. انظر: المصدر نفسه.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

٢ ـ سياسات وأشكال تدخل القوى الدولية في النظام الخليجي

سوف نركز بصفة أساسية على سياسات وأشكال تدخل القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كقيادة للنظام الدولي في مرحلة ما قبل عام ١٩٩٠، ولكن مع الاهتمام بتحليل سياسات القوى الحليفة للولايات المتحدة وأوروبا وتركيا وإسرائيل لمعرفة مدى استقلالية أو تبعية سياسات كل من هذه القوى للدور الأمريكي في الخليج.

أ ـ سمات وأشكال التدخل الأمريكي في الخليج

تنوعت وتبدلت السياسات وأشكال التدخل الأمريكي في الخليج وفقاً لمحصلة تفاعل العوامل الأربعة السابقة من مرحلة إلى أخرى، وبينما كانت المصالح الأمريكية هي العامل الثابت في السياسة الأمريكية الحريصة على التفرد في الخليج والاستئثار به وإبعاد القوى العظمى المنافسة وأي قوة أخرى حتى لو كانت الحليفة من الوجود المستقل عن الهيمنة الأمريكية في الخليج، فإن التحول من سياسة التدخل غير المباشر إلى التدخل المباشر كانت ترجع إلى التطورات الخاصة بالعوامل الثلاثة الأخرى.

فمسار حركة الصراع الكوني بين القوتين العظميين وتطورات التفاعلات والصراعات الإقليمية، إضافة إلى الثبات أو التحول في موقف دول النظام الخليجي بين الصداقة أو العداوة مع الولايات المتحدة، هي التي كانت المؤثر الفعلي في تنوع السياسات وأشكال التدخل الأمريكي في الخليج[١٠١].

---

(١٠١) يوضح التحليل العلمي ان السياق العالمي للعلاقات بين القطبين الأمريكي والسوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، وما جاء في نطاقها من صيغة «يالطا الأولى» أنها تميزت بمسارات خمسة حتى سقوط النظام الدولي الثنائي القطبية، وكان سباق التسلح النووي أو الحد منه، وبصفة أعم السلاح النووي من حيث هو، يشكل الأداة الأساسية لتحويل مسارات الصراع بين القطبين من صيغة تنظيمية مرحلية إلى أخرى. والمسارات الخمسة هي: ١ ـ الحرب الباردة منذ أواخر الأربعينيات إلى أواسط الخمسينيات حيث سادت العلاقات بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي فلسفة حتمية الصراع الشامل بينهما بالأدوات العسكرية دون الوصول إلى الحرب العالمية الثالثة. وكان الاحتكار الذري الأمريكي هو أداة تحول الصراع إلى الحرب الباردة. ٢ ـ التعايش السلمي منذ أواخر الخمسينيات حتى أواخر الستينيات حيث التراجع عن حتمية الحرب العسكرية والتقبل المتبادل للتناقض الأيديولوجي بينهما، وكان توازن الرعب النووي بعد امتلاك الاتحاد السوفياتي للقدرات النووية الكافية هو أداة التحول من الحرب الباردة إلى التعايش السلمي. ٣ ـ الوفاق الدولي منذ أواخر الستينيات وحتى أواخر السبعينيات وشعارها العام المفاوضة بدلاً من المواجهة. وكان توازن الردع النووي هو أداة التحول من التعايش السلمي إلى الوفاق. ٤ ـ الحرب الباردة الجديدة منذ أواخر السبعينيات (الغزو السوفياتي لأفغانستان) حتى ظهور زعامة غورباتشوف في أواسط الثمانينيات. وكان الخلل في الرادع النووي التوازني لصالح الاتحاد السوفياتي هو أداة التحول من الوفاق إلى الحرب الباردة الجديدة. ٥ ـ الوفاق الجديد من منتصف الثمانينيات حتى تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء نظام القطبية الثنائية حين دخل النظام الدولي في تلك المرحلة إلى صيغة توازنية جديدة تجمع بين خصائص جميع =

وفي كل المراحل كانت الولايات المتحدة تهدف من وراء سياساتها الخليجية إلى الحفاظ على الإقليم كمنطقة للنفوذ الأمريكي المطلق، وبخاصة بعد الانسحاب البريطاني الرسمي عام ١٩٧١. وكانت تنظر إلى محاولات الاقتراب السوفيات بريبة وشك، ليس فقط من منطلق أن هذا الاقتراب سيؤثر في استئثارها بموارد الإقليم، ولكن أيضاً من منطلق ان مشاركة سوفياتية للنفوذ الأمريكي في الخليج يمكن أن توظف لصالح السوفيات في الصراع الكوني الأوسع مع الولايات المتحدة(١٠٢).

ولذلك فإنه في المراحل التي كانت تتأزم فيها العلاقات الكونية الأمريكية ـ السوفياتية، كان ذلك ينعكس على السياسة الأمريكية في الخليج في شكل أكثر ميلاً إلى التدخل العسكري المباشر، كما أنه في كل مرة كان ينجح فيها الاتحاد السوفياتي بالاقتراب من الخليج، كان ذلك ينعكس على الصراع الكوني الأمريكي ـ السوفياتي في شكل أقرب إلى العداوة الساخنة منها إلى التهدئة والانفراج. وكانت الأحداث الإقليمية وتطورات علاقة الدول الخليجية بالولايات المتحدة عوامل مساعدة لحدوث تلك التحولات في السياسات الأمريكية الخليجية. ويمكن التمييز بين أربع سياسات أمريكية خلال الفترة من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٩٠ شهدت سنوات حكم الرؤساء نيكسون وكارتر وريغان وبوش.

(١) مبدأ نيكسون

مرت السياسة الأمريكية في الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٧، أي خلال فترة حكم الرئيسين نيكسون وفورد، بمرحلتين: كانت **الأولى** صدى للانسحاب البريطاني من الخليج ولردود الفعل الأمريكية الانكماشية في السياسة الخارجية والتراجع عن سياسات التدخل العسكري المباشر في الصراعات الإقليمية.. **أما الثانية** فكانت صدى لاستخدام الدول العربية لقرارات حظر النفط عن الولايات المتحدة وهولندا ورفع أسعاره ضمن إطار الحرب العربية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

في المرحلة الأولى التزمت السياسة الأمريكية في الخليج بجوهر «مبدأ نيكسون» الذي أعلنه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في جزيرة «جوام» في المحيط الهادي في تموز/ يوليو ١٩٦٩ كمبدأ حاكم للسياسة الخارجية الأمريكية. وقد تضمن التصريح

=المسارات السابقة وملامحها الأساسية. انظر: نازلي معوض أحمد، «النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨)، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(١٠٢) David J. Myers, «Threat Perception and Strategic Response of the Regional Hegemons: Conceptual Overview,» in: David J. Myers, ed., *Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response* (Boulder, CO: Westview Press, 1991), pp. 2-3.

الذي أدلى به نيكسون وحمل اسمه عزم الولايات المتحدة على اتباع سياسة جديدة ترتكز على «دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة لتأخذ على عاتقها دوراً رئيسياً في قمع المتمردين، وتخفيف العبء عن واشنطن، أي المشاركة الإقليمية والحد من الدور الأمريكي المباشر. وهذا يتطلب تزويد الدول الحليفة بدرع واق وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة[١٠٣].

وقد تزامن إعلان هذا المبدأ في السياسة الخارجية الأمريكية مع إعلان بريطانيا عن انسحابها من الخليج في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١. ولذلك فإن التوجه الأمريكي نحو الالتزام بمبدأ نيكسون في الخليج ووجه باعتراضات بالغة خوفاً على المصالح الأمريكية وخشية أن يتقدم الاتحاد السوفياتي لملء فراغ القوة الذي سوف ينشأ نتيجة للانسحاب البريطاني[١٠٤]. وظهرت اجتهادات عديدة تطالب بدور عسكري أمريكي مباشر في الخليج، لكن كانت هناك اجتهادات أخرى حول طبيعة الخيارات الاستراتيجية الأمريكية في الخليج في ظل المتغيرات الجديدة رجحت عدم التهور في الاندفاع نحو تصعيد سباق التسلح في الخليج ضد الاتحاد السوفياتي، لأن ذلك يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية على مسار علاقة الصراع الكوني الأمريكي ـ السوفياتي التي كانت تدعم من مسار الوفاق[١٠٥]. وقد حسم الأمر في النهاية لصالح الالتزام بمبدأ نيكسون الداعي إلى الاعتماد على القوى الإقليمية في حماية المصالح الأمريكية، وهي السياسة التي عرفت في جنوب شرق آسيا باسم «سياسة الفتنمة»، أي الانسحاب الأمريكي من الحرب الفييتنامية ودعم الحلفاء في سايغون وجعل الحرب بين طرفيها الفييتناميين في الشمال والجنوب دون تدخل عسكري أمريكي مباشر في تلك الحرب. ولكن واقع منطقة الخليج وخصوصيته انعكسا على شكل تطبيق مبدأ نيكسون[١٠٦]. فحيث إن النظم الصديقة للولايات المتحدة معظمها دول منتجة للنفط وتمتلك كميات كبيرة من الفوائض المالية (بخاصة بعد عام ١٩٧٣)، فإن الدعم الأمريكي استبعد الدعم المالي (على عكس ما حدث في فييتنام) وركز على الدعم العسكري الكبير للقوتين الإقليميتين الكبيرتين الحليفتين في الخليج، إيران والعربية السعودية، فيما عرف بسياسة الدعامتين أو الركيزتين (Twin Pillars)[١٠٧]. وهكذا

---

(١٠٣) زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ٥٧.

(١٠٤) رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ص ٧٢ ـ ٧٨.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(١٠٦) أسامة الغزالي حرب، «الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي: مصالح ثابتة وسياسات متغيرة،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٨ (نيسان/ابريل ١٩٨٢)، ص ٣٩.

(١٠٧) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ٣٥٤.

استقر الرأي الأمريكي على عدم الحلول كبديل مباشر لبريطانيا. وارتكز هذا التوجه الاستراتيجي الجديد، المناقض للسياسة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس كنيدي، على إطار عام وضعه مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط جوزيف سيسكو، واستند ذلك الإطار إلى بضعة مبادئ رئيسية تمثلت في[١٠٨]:

- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وذلك للتخفيف من حساسية الرأي العام الأمريكي التي فجرتها الحرب الفيتنامية، وتحولت إلى عقدة أو مركب مضاد لفكرة التدخل العسكري الأمريكي في شؤون هي من صميم اختصاص هذه المجتمعات الخارجية.

- تشجيع مشاريع ومحاولات التعاون الإقليمي.

- تقديم الدعم اللازم للدول الصديقة في المنطقة لتعزيز مجهوداتها في مجالات الأمن والتنمية.

- تشجيع الجهود المبذولة للتخفيف من حدة المواجهات الدولية تمشياً مع الإعلان الأمريكي - السوفياتي الصادر عن قمة موسكو في أيار/مايو ١٩٧٢.

- تشجيع علاقات التبادل الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي بين هذه المنطقة والدول الأخرى.

وعلى هدي من هذه المبادئ العامة اتجهت الولايات المتحدة إلى تشجيع قيام تحالف أمني إقليمي في منطقة الخليج يعتمد في المقام الأول على مشاركة الدول القوية والمستقرة في المنطقة التي بإمكانها أن تباشر العبء الدفاعي كمسؤولية رئيسية لها. ومن ضمن هذه الدول التي حددها يوجين روستو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية: إيران وتركيا وباكستان والعربية السعودية والكويت[١٠٩]. ولكن الاندفاع الإيراني للإحلال مكان بريطانيا كقوة عظمى في الخليج، والحرص السعودي على امتداد النفوذ في الساحل الغربي للخليج، وبروز خلافات إيرانية - سعودية حول حدود الدور الإقليمي وبعض الجزر المتنازع عليها، أقنع الولايات المتحدة بالاعتماد على سياسة الركيزتين بحسب ما جاء في تصريح إليون ريتشاردسون وزير الدفاع الأمريكي عام ١٩٧٣ بقوله: «اننا ننظر إلى الدول الكائنة في منطقة الخليج على أنها تشكل نقطة الأساس في كافة الجهود الرامية إلى توفير الأمن والاستقرار لها. ومن ثم شرعنا في

(١٠٨) David E. Long, «The United States and the Persian Gulf,» *Current History,* vol. 76, no. 443 (January 1979), pp. 27-30.

(١٠٩) مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات**، ص ٢٧ - ٢٨.

تصميم برنامج للمساعدات العسكرية سنتولى تقديمه لبضع دول مختارة في الخليج بما يتفق وهذه الغاية واضعين في اعتبارنا أن تأتي إيران والعربية السعودية في مقدمة هذه الدول»[(١١٠)].

لم يكن الاختيار الأمريكي لإيران والعربية السعودية اعتباطياً، فهما أقوى قوتين حليفتين في إقليم الخليج، حيث تقف القوة الثالثة، أي العراق، على الجانب الآخر المعادي بارتباطاتها القوية مع الاتحاد السوفياتي وبأيديولوجيتها القومية المعادية للنفوذ الغربي، وبخاصة الأمريكي في الخليج. كما أن إيران هي الصديق الأقوى عسكرياً، والعربية السعودية هي صاحبة النفوذ السياسي والمكانة الدينية المميزة بين الدول العربية الخليجية الأخرى. والقوتان بهاتين الخاصتين تشكلان «ركيزتين على درجة كبيرة من الأهمية في حماية الأمن الإقليمي والدفاع عن المصالح الأمريكية»[(١١١)].

لقد تم في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١، أي قبيل الانسحاب البريطاني الرسمي من الخليج بأيام، الاتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة وإيران على «أن يتم دفع إيران لتكون أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط خلال فترة أربع سنوات»[(١١٢)]. وكان الضوء الأخضر البريطاني ـ الأمريكي لإيران كي تحتل الجزر العربية الثلاث (أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتان لإمارة رأس الخيمة) هو بداية تنفيذ هذا الاتفاق الذي أخذ دفعته الكبرى أثناء زيارة الثنائي نيكسون ـ كيسنجر لطهران، حيث تم التوقيع على اتفاقية في أيار/مايو ١٩٧٢ تقضي بتقديم كافة أنواع الأسلحة التي تريدها إيران[(١١٣)]. وصرح مدير البعثة الأمريكية بعد زيارة نيكسون لطهران انه «كان واضحاً بشكل تام ومؤكداً أن إيران تستطيع بعد زيارة الرئيس الأمريكي أن تحصل على كافة أنواع الأسلحة باستثناء السلاح النووي»[(١١٤)]. وذكرت إحدى الدراسات أن تلك الاتفاقية تضمنت تعهد الرئيس ببيع أسلحة لإيران تصل قيمتها إلى ١٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات[(١١٥)]، كان من بينها بيع طائرات «اف ـ ١٤» و«اف ـ ١٥» لإيران.

ومع هذا التركيز الواضح على دعم إيران عسكرياً، كان هناك بعض الاهتمام من بعض الشخصيات البارزة في الخارجية الأمريكية بدعم العربية السعودية، وكانوا

---

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١١١) أسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد ابراهيم ادريس، «الأمن والصراع في الخليج العربي،» السياسة الدولية، السنة ١٦، العدد ٦٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠)، ص ٢٠.

(١١٢) ظاهر، «علاقة الولايات المتحدة بالخليج العربي،» ص ٣٣٤.

(١١٣) حصو، «العلاقات الخليجية العربية ـ الأمريكية: علاقات متنامية غير متكافئة،» ص ٢١٨.

(١١٤) ظاهر، المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

(١١٥) حصو، المصدر نفسه.

أكثر ميلاً إلى التشكيك في النيات الإيرانية، وكانوا أيضاً حذرين من إمكانية حدوث توترات سعودية ـ إيرانية. وقد قام بالفعل بعض الدبلوماسيين الأمريكيين بأدوار وساطة بين العربية السعودية وإيران في محاولة لجمعهما معاً حول مفهوم مشترك للأمن الإقليمي. كما اهتمت واشنطن أيضاً بدعم العربية السعودية، وإن كان بدرجة أقل من الدعم الأمريكي لإيران(١١٦).

هذا لا يعني أن الولايات المتحدة قد تخلت نهائياً عن الوجود العسكري المباشر. فهي لم تخفض وجودها العسكري في الخليج بعد الانسحاب البريطاني، بل وقعت اتفاقية عسكرية مع حكومة البحرين في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ لاستمرار استخدام قاعدة «الجفير» والحصول على تسهيلات في مطار البحرين الدولي. ثم طورت إدارة الرئيس فورد الحضور العسكري الأمريكي في المحيط الهادي بتطوير قاعدة «دييغو غارسيا». ثم عقدت اتفاقية عام ١٩٧٥ مع عُمان لوضع قاعدة مصيرة تحت تصرف البحرية الأمريكية(١١٧).

أما في المرحلة الثانية التي أعقبت قرارات الحظر النفطي، فقد حدثت بعض التطورات التي أخذت تضغط على صانع القرار الأمريكي للتخلي، ولو جزئياً، عن الحذر الأكثر من اللازم بخصوص عدم التورط العسكري الأمريكي المباشر في الخليج، وضرورة التحرك لحماية المصالح الأمريكية النفطية التي تواجه تهديدات خطيرة إقليمية ومن الاتحاد السوفياتي. وقد روّجت بعض الدراسات الأمريكية لوجود أطماع سوفياتية حقيقية في نفط الخليج(١١٨).

ولمواجهة تلك الأخطار بدأت الولايات المتحدة تعدل من سياستها السابقة وأنماط علاقاتها الإقليمية، وذلك بالعمل على جبهتين:

الأولى: السعي لإعادة امتلاك السيطرة على القرار النفطي في السوق العالمية، وتجريد الدول المنتجة ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من المزايا التي حصلت عليها من جراء استخدام الدول العربية النفطية للنفط كسلاح سياسي وما ترتب عليه من قرارات الحظر ورفع الأسعار. فقد تعاملت الولايات المتحدة مع النفط العربي، كملكية أمريكية مطلقة، وقد عبّر وليام سايمون (وزير الخزانة الأمريكي آنذاك) ببلاغة شديدة عن علاقة العرب بالنفط بقوله: (Those people do not own oil, they only

---

(١١٦) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 41-42.

(١١٧) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(١١٨) انظر تفاصيل هذه الدراسة والاجتهادات في: عمر الخطيب، «مستقبل الخليج العربي كمورد للنفط في الفكر الاستراتيجي الأمريكي،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤)، ص ٨٥ ـ ٩٩.

(sit on it)[١١٩]. ولإفقاد العرب قدرتهم على استخدام النفط مرة ثانية كسلاح سياسي ولاسترداد قرار النفط من الأوبك، وضع هنري كيسنجر وزير الخارجية خطة متعددة المهام. فقد أشرف على تأسيس الوكالة الدولية للطاقة عام ١٩٧٤ لتكون بمثابة «كارتل» للدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط في مواجهة الأوبك باعتبارها ـ من وجهة نظره ـ «كارتل» الدول المنتجة للنفط[١٢٠].

فقد دعا كيسنجر الدول المستهلكة للنفط إلى تشكيل جبهة موحدة في وجه ما سماه بـ «التحدي البالغ لشجاعتنا ورؤيتنا وإرادتنا»[١٢١]. وتضمنت استراتيجية العمل التي أعلنها كيسنجر في خطاب له في شيكاغو عام ١٩٧٤ الحفاظ على الطاقة المحلية، والبحث عن مصادر بديلة للطاقة وحماية أمن الاقتصاد الدولي، والتعاون بين الدول المستهلكة للنفط. واستهدفت الجهود الأمريكية العمل على فرض تخفيض أسعار النفط، وكسر ظهر أوبك، واسترداد الدولارات البترولية من بلدان النفط إلى الولايات المتحدة[١٢٢].

الثانية: التلويح بالتدخل العسكري المباشر لحماية أمن النفط، ووصل الأمر إلى درجة التهديد باحتلال آبار النفط العربية. فقد حذر الرئيس فورد الدول المنتجة للنفط من مخاطر فرض قيود على الإنتاج ورفع الأسعار بشكل مفتعل، مذكراً بأن هذه الدول ستصبح ضحايا لأفعالها[١٢٣]. ثم عاد وأكد في تصريح آخر بأنه «لا يمكن السماح لأحد بإملاء القرارات، وتقرير مصائر الدول من خلال استخدام النفط والتلاعب بأسعاره»[١٢٤]. وهدد وزير الخارجية هنري كيسنجر بإمكانية اللجوء إلى الخيار العسكري كأداة استراتيجية تهدف إلى تأمين النفط الخليجي بعيداً عن أي خطر أو تهديد، وذلك في الأحوال التي تقتضي مثل ذلك التدخل العسكري المباشر[١٢٥]. أما

---

(١١٩) عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، ص ١٨٨.

(١٢٠) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠، وبريماكوف، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ص ١٦٩.

(١٢١) نخلة، أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، ص ٤٣.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١٢٣) R. K. Ramazani, *Beyond the Arab-Israeli Settlement: New Directions for U.S. Policy in the Middle East*, Foreign Policy Report (Cambridge, MA: Institute for Foreign Policy Analysis, 1977), p. 14.

(١٢٤) أحمد عبد الرزاق شكارة، الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينيات: دراسة تحليلية للتطورات، العلاقات والتأثيرات السياسية ـ الاقتصادية المتبادلة ما بين منطقتي المشرق العربي والخليج العربي (العين، الإمارات العربية المتحدة: مطبعة الكاظم، ١٩٨٥)، ص ١١٦.

جيمس شليزنغر وزير الدفاع فأعلن «أن الدول العربية تواجه مخاطر تنام في ضغوط الرأي العام الأمريكي باستخدام القوة ضدها إذا ما استمرت في حظر النفط»[١٢٦].

لم يتوقف الأمر عند ذلك، بل شارك باحثون ومراكز للدراسات في صياغة تصورات وسيناريوهات عملية لغزو الخليج، على نحو دراسة روبرت تاكر أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جونز هوبكنز، الذي اقترح القيام بعملية عسكرية للسيطرة على آبار النفط في المنطقة الواقعة بين الكويت وقطر لكسر احتكار منظمة أوبك للنفط وطرحه في الأسواق بسعر أقرب إلى السعر الحقيقي[١٢٧]. وظهرت دراسة أخرى لأستاذ يعمل مستشاراً في شؤون الدفاع في واشنطن تحت اسم مستعار هو «مايلز اينجوتيس» اقترح فيه عملية مماثلة من منطلق أقرب إلى طرح كيسنجر، وهو أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمل حظراً نفطياً آخر[١٢٨]. ونشرت مجلة فورتشون *(Fortune)* في عدد ٧ أيار/مايو ١٩٧٩ دراسة أيدت هذا التوجه[١٢٩]. وشارك الكونغرس في هذه السياسة الأمريكية بدراسة أعدتها مكتبة الكونغرس بناءً على طلب لي هاملتون رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بالتحقيقات، وقدمت إلى لجنة العلاقات الدولية عام ١٩٧٥ على هيئة «دراسة جدوى» لاحتلال منابع النفط في الخليج[١٣٠]. هذه التوجهات أدت إلى مزيد من الترابط بين حيوية المصالح الاقتصادية (النفطية) مع الاعتبارات الأمنية الاستراتيجية إلى درجة يصعب الفصل فيها.

وعلى رغم التراجع عن سيناريوهات احتلال منابع النفط، فإن الولايات المتحدة بدأت تركز اهتمامها على مصادر التهديد المحلية والإقليمية للنفط بقدر تركيزها على مصادر التهديدات السوفياتية، الأمر الذي دفعها إلى التركيز على العمل على جبهة أسعار النفط إلى درجة أن البعض اعتبر أن هذه المسألة أهم من مسائل الأمن التي كانت أساس العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية[١٣١]. وأدى ذلك إلى تحول في العلاقة

---

(١٢٥) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ٤١.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(١٢٧) محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٣٤ (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، ص ٢٣٨.

(١٢٨) نخلة، أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(١٢٩) التدخل العسكري في منابع النفط: الاحتمالات والخطط، ص ٣ ـ ١٢.

(١٣٠) أمريكا تغزو الخليج: دراسات الكونجرس الأمريكي، ص ٢٦ ـ ٦٢.

(١٣١) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ٩٦ ـ ٩٧.

لصالح العربية السعودية كحليف نفطي ومالي. وانعكس على بروز مشاكل في التجاوب مع مطالب إيران من الأسلحة، وبرز هذا التوجه أكثر في عهد الرئيس كارتر، كما انعكس في التركيز الأمريكي على تطوير العلاقات الاقتصادية والنفطية والسياسية والأمنية مع العربية السعودية[١٣٢]. وقد تم تنظيم هذه العلاقات رسمياً بإنشاء لجنتي التعاون المشترك للشؤون الاقتصادية والأمنية اللتين أنشأهما وزير الخارجية كيسنجر والأمير (الملك بعد ذلك) فهد في ٨ حزيران/يونيو ١٩٧٤، وتم إنشاء أربع مجموعات عمل تعمل تحت إشراف اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي وهي: التصنيع، والطاقة البشرية والتعليم، والعلم والتكنولوجيا، والزراعة[١٣٣]. كما دفع هذا التوجه الولايات المتحدة إلى زيادة الاهتمام بوجودها العسكري المباشر في الخليج لمواجهة أية تهديدات محتملة محلية أو إقليمية أو دولية، وكان هذا مؤشراً لتحول كامل من سياسة الركيزتين والمشاركة الإقليمية إلى التدخل العسكري المباشر في الخليج ابتداءً من أوائل الثمانينيات.

(٢) مبدأ كارتر

ساهمت مجموعة من الأحداث والتطورات في تعميق هذا التحول في الاستراتيجيا الأمريكية الخاصة بالخليج بالتخلي عن سياسة الركيزتين والمضامين السياسية والعسكرية لمبدأ نيكسون، والأخذ بتوجهات سياسية جديدة أقدر على مواجهة التحديات والمخاطر التي أفرزتها تلك الأحداث والتطورات، وأهمها الخطر السوفياتي على الأمن الإقليمي الخليجي بمفهومه ومضامينه الأمريكية[١٣٤]. كانت أهم هذه التطورات هي:

---

(١٣٢) Jim Hoagland and J. P. Smith, «Saudi Arabia and the United States: Security and Interdependence,» *Survival,* vol. 20, no. 2 (March-April 1978), pp. 80-87.

(١٣٣) نخلة، **أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية**، ص ٤٤ ـ ٤٨.

يشير د. غسان سلامة ـ استناداً إلى «تقرير لجنة جاكسون» ـ إلى أن قاعدة العلاقة السعودية ـ الأمريكية كانت في الميدان الأمني، وهو التقرير الذي ميز بوضوح بين إيران والسعودية، حيث يقول إن للولايات المتحدة مصلحة في تدعيم إيران وفي الحفاظ على استقرارها السياسي من ناحية، ولكنه يلمح فقط إلى الحفاظ على إمكانية الوصول إلى المخزونات النفطية السعودية، أي انه يعتبر إيران كفاعل ويعتبر السعودية كميدان. لذلك يدعم الأولى ويحمي الثانية. والفارق هنا يكتسب أهمية بالغة نظراً إلى أن التعهد الأمريكي يتعلق بالنفط وليس بنظام الحكم السعودي وربما تكون اتفاقية اللجنة المشتركة جاءت لتغطي هذا النقص وتوفر الحماية للنظام السعودي لكن مقابل تعهدات سعودية من بينها ما تحدث عنه البعض من أن «الرئيس فورد وقع مع الرياض اتفاقية حتى عام ١٩٨٥ تتيح تزويد الولايات المتحدة بالنفط السعودي بسعر منتظم». انظر: غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٢.

(١٣٤) شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر**، ص ٨٦.

(أ) التغيرات السياسية الحادة التي وقعت في عدد من البلدان الواقعة ضمن إطار ما أطلق عليه الأمريكيون لاحقاً اسم «قوس الأزمات» الممتد من باكستان حتى اثيوبيا. وهي تغيرات كانت تصب في مصلحة الاتحاد السوفياتي، وساعدت على تراجع حالة الوفاق الدولي وأخذت تدفع بأجواء حرب باردة جديدة بين القوتين العظميين مع بداية عقد الثمانينيات. وكان لهذا التحول في مسار العلاقات بين القوتين العظميين أثره المباشر في الأوضاع في إقليم الخليج الذي أصبح أحد الميادين الأساسية للمواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. كان من بين تلك التغيرات استيلاء الجناح العسكري الماركسي على السلطة في اثيوبيا بقيادة منغستو هيلا ماريام عام ١٩٧٧، وانهيار نظام بول بوت في كمبوديا، ودخول قوات فييتنام بأعداد كبيرة إلى ذلك البلد، مما أوجد معادلة جديدة لصالح الاتحاد السوفياتي في نزاعه ضد الصين وحلفائها في تلك المنطقة، والتطورات العاصفة في جنوب غربي الجزيرة العربية اثر سقوط حكم الرئيس سالم ربيع علي في اليمن الديمقراطية، وتعزيز النظام الجديد علاقاته مع الاتحاد السوفياتي واثيوبيا، ثم حدوث مواجهة عسكرية بين شطري اليمن تمكنت خلالها قوات اليمن الديمقراطية من التقدم والسيطرة على أجزاء من أراضي الجمهورية العربية اليمنية، مما أثار مخاوف سعودية وأمريكية[١٣٥]، وأخيراً نجاح العراق في امتلاك زمام القيادة العربية وفرض مواقف متشددة على العربية السعودية والدول العربية الخليجية الأخرى ضد مصر والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط عقب توقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل، في الوقت الذي كانت تشهد فيه العلاقات العراقية ـ السوفياتية تطورات إيجابية[١٣٦].

(ب) سقوط نظام الشاه في إيران وقيام نظام ثوري إسلامي مناهض للسياسة الأمريكية وللنظم التقليدية الحاكمة في دول الخليج ومعاد لإسرائيل ولتوجهات التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. لقد كانت خسارة نظام الشاه فادحة بالنسبة للولايات المتحدة نظراً لما كانت تتمتع به من تسهيلات عسكرية واستخباراتية ومحطات للتنصت ضد الاتحاد السوفياتي، ونظراً لما كانت إيران الشاه تمثله من حاجز جغرافي عازل لموسكو عن الخليج[١٣٧]. كما ان التوجهات الإسلامية الراديكالية للنظام الجديد

---

(١٣٥) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(١٣٦) انظر خصائص هذه التطورات في: محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ص ٧٩ ـ ٨٤. وحول تأثير كامب ديفيد في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، انظر:

Seth P. Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1982), pp. 24-34.

(١٣٧) محمد السعيد ادريس، «تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران،» **السياسة الدولية**، السنة ١٥، العدد ٥٦ (نيسان/ابريل ١٩٧٩)، ورمضاني، **الخليج العربي ومضيق هرمز**، ص ٨٦ ـ ٨٩.

كانت تجعل من إيران خطراً على الأمن الإقليمي والمصالح الأمريكية واستقرار النظم التقليدية الحاكمة، الأمر الذي وضع الإدارة الأمريكية في مأزق الاختيار بين أفضل وأكفأ الخيارات السياسية لمواجهة هذه التحديات والمخاطر الناتجة من سقوط نظام الشاه[١٣٨].

(ج) التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩. فقد نظر الاستراتيجيون الأمريكيون إلى هذا التدخل على أنه برهان ساطع على حقيقة النيات العدوانية السوفياتية، وعلى حقيقة الأطماع السوفياتية في الخليج وتهديد المصالح الأمريكية[١٣٩]. وأكد رئيس الأركان الأمريكي على أن أحد الدوافع السوفياتية لغزو إفغانستان، هو «الوجود العسكري على مقربة من الخليج». فهذا الوجود القريب، في رأيه، سيساعد على تمكن السوفيات من ممارسة ضغوط قوية على باكستان وإيران، سوف تمتد آثارها ـ حتماً ـ إلى الخليج[١٤٠].

---

(١٣٨) من بين الخيارات التي وضعتها مؤسسة «أمريكان انتربرايز» للسياسة الأمريكية في الخليج عقب سقوط الشاه كانت الخيارات التالية:

ـ متابعة السياسة الأمريكية الحالية (١٩٧٩) مع علاقة اقتصادية وعسكرية حميمة مع النظام الجمهوري الجديد في إيران، دون تعديل للعلاقة القائمة مع السعودية.

ـ علاقة أقوى مع السعودية تقوم على نقل مركز الثقل في الخليج من طهران إلى الرياض ويعني ذلك عسكرياً نقل العلاقة من مستوى المساعدة غير المباشرة إلى مستوى الوجود العسكري الأمريكي المباشر في السعودية.

ـ تقوية الوجود العسكري الأمريكي في السعودية دون تمتين العلاقة معها، مما يعني تقوية الوجود البحري الأمريكي واستعمال الموانئ السعودية أو العراقية.

ـ محاولة إعادة الشاه إلى السلطة مع تقييد لسلطاته. وفي هذا الخيار متابعة السياسة الأمريكية السابقة وفرض قيود دستورية على الشاه بعد إعادته إلى السلطة.

ـ الخياران الثالث والرابع معاً.

ـ إعادة سلطة ملكية قادرة إلى إيران مع تدخل وعمليات عسكرية سرية وتعاون وثيق مع الأجهزة العسكرية المناوئة للخميني.

ـ تحول السياسة الأمريكية من التعاون مع القوى الخليجية إلى التحالف مع قوة خارجية قادرة على تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة. والمقصود بذلك إعطاء الدور لإسرائيل.

انظر: غسان سلامة، «احتمالات قيام يالطا نفطية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في منطقة الخليج العربي وأثر ذلك على حدة الصراع في المنطقة،» ورقة قدمت إلى: ندوة ابعاد الصراعات الإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي، مركز الخليج للدراسات العربية، دار الخليج للصحافة/ الشارقة ـ الإمارات العربية المتحدة (نيسان/ ابريل ١٩٨٠)، ص ١٩ ـ ٢٠.

(١٣٩) عبد الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي (الرياض: المؤلف، ١٩٨٣)، ص ٧٧ ـ ٧٩.

(١٤٠) Ralph Magnus, «The Carter Doctrine: New Direction on a Familiar Stage,» *Journal of the American Institute for the Study of Eastern Civilization* (Summer 1980), p. 7.

لقد أثار التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان عدداً من القضايا والخيارات الخطيرة المتعلقة بالشرق الأوسط، وبخاصة قضايا الأمن والاستقرار في الخليج ومستقبل المصالح الأمريكية فيه. ويبدو أن هذا التدخل قد فرض إعادة تقييم للدور الأمريكي في الشؤون الدولية عامة. وطرح الفكر الاستراتيجي الأمريكي مقولة مفادها أن سقوط الشاه قد كشف أن منابع النفط في الخليج ليست حصينة، في حين أكد الغزو السوفياتي لأفغانستان جدية الاهتمامات والأطماع السوفياتية في نفط الخليج، وبرهن الحدثان عن مدى ضعف البنية الأمنية الأمريكية في الخليج وعجزها عن حماية المصالح الأمريكية فيه[١٤١].

(د) اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠. وعلى الرغم من سلبية رد الفعل الأمريكي على تطورات هذه الحرب في بدايتها نظراً لما تمثله هذه الحرب من إنهاك وتدمير للقدرات العسكرية والاقتصادية للبلدين المناوئين للوجود الأمريكي في الخليج، إلا أنها دفعت وعززت القناعات الخاصة بضرورة تكثيف الوجود الأمريكي في الخليج تحسباً لأي توسع جغرافي للحرب يهدد الدول الصديقة ولحماية ممرات النفط في الخليج[١٤٢].

مجمل هذه التحولات الاستراتيجية الخطيرة في الخليج وجنوب غربي آسيا شكلت الدافع نحو الانقلاب الكلي في مفاهيم الرئيس كارتر وتحوله إلى صف المنادين باعتماد سياسة تقوم على التدخل العسكري المباشر واستخدام القوة للحفاظ على المصالح الأمريكية في العالم[١٤٣]. وهذا ما عبّر عنه كارتر في خطابه عن «حالة الاتحاد» يوم ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ في ما عرف لاحقاً بـ «مبدأ كارتر» والذي أعلن فيه «ان أية محاولة تقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج «الفارسي» ستعتبر عدواناً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسوف نستخدم كل الوسائل الضرورية للرد عليها بما في ذلك القوة العسكرية»[١٤٤].

والمصالح الحيوية التي تدفع الولايات المتحدة للتدخل العسكري لحمايتها من أي عدوان خارجي حددها وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون في خطاب له أمام مجلس العلاقات الخارجية بتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٨٠ بأنها تشمل: «تأمين الوصول إلى النفط،

---

(١٤١) انظر في هذا الخصوص: Tucker, «American Power and the Persian Gulf,» pp. 27-29.

(١٤٢) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ٢٠١ ـ ٢٠٥.

(١٤٣) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٣٥٦.

(١٤٤) جيفري ريكورد، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج، ترجمة عبد الهادي ناصف (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٣.

ومقاومة التوسع السوفياتي، وتدعيم الاستقرار في المنطقة، ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط، وضمان أمن إسرائيل»(١٤٥).

لكن الجديد والمهم في «مبدأ كارتر» بالنسبة للاستراتيجيا الأمريكية في الخليج ما جاء على لسان زبيغنيو بريجنسكي مستشار كارتر للأمن القومي بأن «التحدي المركزي لعقد الثمانينيات يميل لأن يكون ذا طبيعة كلية ومستمرة كالذي واجهته القيادة الأمريكية في العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية»(١٤٦). وكان هذا يعني أن الإدارة الأمريكية أخذت تربط بين الأمن في الخليج (من منظور مصالحها الوطنية) والأمن الاستراتيجي الأمريكي، أي مع مسار تطور الصراع الكوني بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولذلك لم يتردد بريجنسكي في التصريح، بعد أيام قليلة من الإعلان عن مبدأ كارتر، بأن الولايات المتحدة قادرة عسكرياً على مواجهة أي تهديد سوفياتي في منطقة الخليج، وأن واشنطن تحتفظ لنفسها بخيار الرد على الإجراءات السوفياتية في مناطق أخرى من العالم(١٤٧). والمعنى نفسه أكده الجنرال ديفيد جونز رئيس الأركان المشتركة بقوله: «أعتقد أن من المهم أن نقنع الاتحاد السوفياتي ان أي محاولة من جانبه للاعتداء على مصالحنا الحيوية في العالم، ومن ضمنها مصالحنا في جنوب غربي آسيا، ستؤدي إلى مواجهة مع الولايات المتحدة لن يقتصر نطاقها على مناطق يتمتع فيها بميزة»(١٤٨).

كان المعنى المباشر لهذه التوجهات أن الولايات المتحدة باتت معنية بالقيام بدور مباشر لتحقيق الأمن الإقليمي الذي يحفظ مصالحها في الخليج حتى لو اضطرت إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي في المنطقة. والتصور الأمريكي لأمن الخليج الذي استخلصته الاستراتيجيا الأمريكية من تلك التوجهات تضمن العناصر الأربعة التالية(١٤٩):

ـ على رغم إدراك الاستراتيجيا الأمريكية للعلاقات بين منطقة الخليج وبقية الوطن العربي، فقد سعت إلى الفصل بين أمن الخليج وأمن منطقة شرق البحر

(١٤٥) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ٧١ ـ ٧٢.

(١٤٦) شكارة، الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينيات: دراسة تحليلية للتطورات، العلاقات والتأثيرات السياسية ـ الاقتصادية المتبادلة ما بين منطقتي المشرق العربي والخليج العربي، ص ١٣٣.

(١٤٧) زبيغنيو بريجنسكي، «مستعدون لمواجهة التهديدات السوفياتية في الخليج،» القبس الكويتية، نقلاً عن: *Daily Telegraph*, 20/7/1981.

(١٤٨) «أمريكا تهدد بضرب كل المنشآت السوفياتية في العالم إذا غامر السوفيات في الخليج،» القبس، نقلاً عن: *New York Times*, 20/7/1981.

(١٤٩) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ٢٢١.

المتوسط، أي الفصل بين أمن الخليج وحل القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ـ التلويح المستمر بالخطر السوفياتي والتهديد العسكري السوفياتي لمصادر النفط.

ـ التأكيد على الجوانب والتهديدات العسكرية لأمن الخليج، وتصوير قضية الأمن على أنها قضية عسكرية في المقام الأول.

ـ إن ضمان أمن الخليج يكون في مزيد من التنسيق العسكري والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

وعلى ضوء المهام والالتزامات الجديدة الضرورية لترجمة مبدأ كارتر إلى سلسلة من الإجراءات العملية، اتبعت الولايات المتحدة مجموعة من السياسات لتحقيق الوجود العسكري المباشر والمجاور للخليج كان أهمها:

(أ) تشكيل قوات التدخل السريع (Rapid Deployment Force) في إقليم الخليج بهدف مقاومة نزعة التوسع السوفياتي وتأمين إمدادات النفط الخليجي للولايات المتحدة وحلفائها[١٥٠]. ولتشكيل هذه القوات كان أمام الولايات المتحدة أحد خيارين: **أولهما** أن يتم اختيار هذه القوات من بين قوات حلف شمال الأطلسي، وكان هذا يستلزم تعديل معاهدة الحلف، بحيث يتسع نشاطه إلى خارج القارة الأوروبية، وهذا ما رفضته الدول الأخرى أعضاء الحلف خشية مخاطره فيما بعد. **وثانيهما** أن تأتي المشاركة في تشكيل هذه القوات من خارج إطار الحلف، ولكن من جانب الدول الكبرى الأعضاء فيه، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، ولكن تجاوب هاتين القوتين كان محدوداً، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة تحمل مسؤولية وعبء تشكيل هذه القوات ومسؤولية الدفاع عن أمن الخليج وحدها[١٥١].

لذلك كانت الولايات المتحدة حريصة على عرقلة أي تقارب أوروبي ـ خليجي. وجاءت هذه السياسة منسجمة مع الموقف الأمريكي السابق الخاص بالتصدي لمسعى الاتحاد الأوروبي بفتح حوار مع الدول العربية. فقد أكد كيسنجر أكثر من مرة أن أي تعاون مع البلدان العربية المنتجة للنفط لا بد من أن يكون من خلال اشتراك الولايات المتحدة. وأكد أيضاً، أكثر من مرة، ان التفاوض بين المنتجين والمستوردين للنفط يجب أن يسبقه حوار بين المستوردين أنفسهم لكي يتم إرساء أسس للتعاون بينهم[١٥٢]. وعندما أصدر مجلس وزراء الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) اقتراحاً لبدء حوار

---

(١٥٠) انظر تفاصيل هذه القوات وحيثيات تشكيلها ومشاكلها، في: شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر**، وريكورد، **قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج**.

(١٥١) اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٣٢.

(١٥٢) هلال، **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

بين الجماعة والبلدان الأعضاء في الجامعة العربية حول دائرة متسعة من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، كان رد الفعل الأمريكي سريعاً.

ففي ٥ آذار/مارس ١٩٧٤ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً يتضمن عدم سعادتها بقرار الجماعة الأوروبية بحجة أن الولايات المتحدة لم تستشر بخصوصه مسبقاً. وحذر الرئيس نيكسون دول الجماعة «بعدم التحالف المشترك ضد الولايات المتحدة» في المجالات السياسية والاقتصادية، وإلا فإن الولايات المتحدة ستقوم بخفض قواتها المرابطة في أوروبا[١٥٣].

(ب) السعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد في الدول العربية الخليجية، لكن لم يتجاوب مع هذا المسعى غير عُمان[١٥٤] التي وقعت في الرابع من حزيران/يونيو ١٩٨٠ على اتفاقية تتيح للولايات المتحدة الوصول إلى القواعد العسكرية العُمانية واستخدامها بعد مشاورة الطرف الآخر في مقابل التزام أمريكي بالدفاع عن عُمان واستجابة الولايات المتحدة للمطالب العسكرية العُمانية ضمن الإطار الذي يتفق ومتطلبات الدفاع الأمريكي عن المنطقة[١٥٥].

وقد شكلت عُمان لجنة باسم «لجنة تطوير مسندم» استخدمت كغطاء قامت الولايات المتحدة من خلاله ببناء قواعد استراتيجية فوق بعض الجبال المطلة على مضيق هرمز تحت شعار إقامة مشاريع إنشائية تشرف عليها تلك اللجنة. وأشارت مصادر خليجية إلى أن القوات الأمريكية أقامت سلسلة من القواعد في مسندم أبرزها قاعدة كبيرة في الحبيلين للاتصالات والتجسس المتطور تكشف عموم المنطقة حتى العراق، إضافة إلى محطات رادارية في «ليما» وجزر سلاّمة لمراقبة حركة السفن، كما طورت قاعدة «ثمريت» الواقعة بالقرب من الحدود مع اليمن، وقاعدة «مصيرة»، وأقامت مطاراً متطوراً في جزيرة الغنم، وحصلت على حق استخدام مطار السيب وميناء مطرح. لذلك اعتمد البنتاغون أكثر من نصف المبالغ المخصصة لبناء قواعد وتسهيلات في عدد من بلدان المنطقة لعُمان، حيث بلغت التكاليف الإجمالية ٢٧٠,٣ مليون دولار

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(١٥٤) تشير إحدى الدراسات إلى أن السعودية ترفض علناً الوجود العسكري الأمريكي أو تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية كما فعلت عُمان لكنها تتبع في واقع الأمر سياسة «مخادعة»، تعتمد تقديم كافة التسهيلات للقوات الأمريكية دون الإفصاح عن ذلك، ولا تتردد عن طلب المساعدة العسكرية إذا وجدت نظامها في خطر، وتبنت كافة منشآتها العسكرية لتكون قادرة على استيعاب القوات الأمريكية المعدة للتدخل السريع في المنطقة. انظر: النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص ١٠٠.

(١٥٥) مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات**، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

من أصل ٤٥٠ مليون دولار(١٥٦).

(ج) تركيز الاهتمام على تسليح العربية السعودية وتقوية قدراتها الدفاعية لتمكينها من التصدي لأي عدوان خارجي. وقد توصلت الإدارة الأمريكية إلى هذه القناعة بعد سقوط نظام الشاه، وازدادت قناعتها بذلك عقب اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية. فبعد سقوط نظام الشاه أدركت الولايات المتحدة الأهمية المركزية للعربية السعودية في استراتيجية الدفاع الأمريكي في الخليج، وقررت نقل مركز الثقل من طهران إلى الرياض. وكان هذا يعني تحويل العلاقة من مستوى المساعدة غير المباشرة إلى مستوى الوجود العسكري الأمريكي المباشر ولو عن طريق الحصول على تسهيلات للوجود البحري الأمريكي في الموانئ السعودية(١٥٧).

وقد كان قرار التسليح الأمريكي للعربية السعودية محكوماً بحدود تقوية قدراتها الدفاعية دون قدراتها الهجومية تحسباً للضغوط الإسرائيلية، حيث مارست إسرائيل ضغوطاً قوية لمنع الولايات المتحدة من بيع أسلحة متطورة للعربية السعودية. فقد واجهت الإدارة الأمريكية صعوبات بالغة في الكونغرس عام ١٩٧٨ لإقرار بيع ٦٠ طائرة «اف ـ ١٥» للعربية السعودية، وعندما صدر القرار بأغلبية ضئيلة للغاية (٥٤ ضد ٤٤) جاء القرار مشفوعاً بإضافة ٢٠ طائرة (اف ـ ١٥» إلى صفقة كان قد تم إقرار بيعها لإسرائيل، وبعدة شروط أهمها عدم الموافقة على نقل هذه الطائرات أو التدريب عليها من قبل طرف ثالث، وعدم الموافقة على تزويدها بخزانات وقود إضافية لتوسيع مدى طيرانها، وعدم الموافقة على تركيب قواذف متعددة للصواريخ من أي مصدر آخر، وأن تتعهد العربية السعودية بعدم الحصول على أية أسلحة جوية أخرى إلى أن يتم تسليم هذه الصفقة(١٥٨). وتكررت المشكلة مرة ثانية مع صفقة الأواكس الشهيرة التي استمر الجدل حولها حتى عام ١٩٨١(١٥٩)، وعندما تمت الموافقة عليها كان البنتاغون حريصاً على التأكيد على عدم تأثير هذه الصفقة في الأمن الإسرائيلي لتفوق سلاح الجو الإسرائيلي، ولأن هذه الصفقة ستزيد قدرة العربية السعودية على

---

(١٥٦) النعيمي، المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٧.

(١٥٧) سلامة، «احتمالات قيام يالطا نفطية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في منطقة الخليج العربي وأثر ذلك على حدة الصراع في المنطقة،» ص ١٩ ـ ٢٠.

(١٥٨) *Security in the Persian Gulf*, IISS Special Series (Totowa, NJ: International Institute for Strategic Studies, [1982-]), vol. 4: *The Role of Outside Powers*, edited by Shahram Chubin, pp. 48-51.

(١٥٩) انظر حيثيات هذه الصفقة في: نهى تادرس خلف، «صفقة الأواكس للسعودية،» الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٩٥ ـ ١٢٩، وأنس مصطفى كامل، «صفقة الطائرات الأميركية للسعودية وأمن الخليج،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨)، ص ٥٥ ـ ٥٧.

الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الإقليمية، لكنها لن تكسبها قدرة هجومية، كما أن نظام الأواكس معقد إلى درجة أن خدمات الأمريكيين في بعض الأجهزة ستكون مطلوبة مدى الحياة، ولذلك فإن أي استعمال غير صحيح من جانب السعوديين لطائرات الأواكس سوف يكتشف فوراً، كما أنه إذا انسحب الأمريكيون من مشروع طائرات الأواكس، فإن هذه الطائرات ستصبح عاجزة عن العمل. وكان المغزى الرئيسي لذلك أن هذه الصفقة المقترحة ستكون فعالة ضد الطيران الذي يهاجم حقول النفط السعودية، ولكنها ستكون ذات أهمية ثانوية في أي حرب تشن ضد إسرائيل[١٦٠].

إضافة إلى هذه القيود التي كانت تحكم التسليح الأمريكي للعربية السعودية، فإن المبيعات والمساعدات العسكرية الفنية الأمريكية للعربية السعودية كانت تدفع باتجاه تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل أكبر مما عززته الصفقات الأمريكية لإيران إبان حكم الشاه. ويرجع السبب في ذلك إلى أن مشتريات العربية السعودية من السلاح كانت متحيزة بدرجة كبيرة إلى الخدمات (Services) وليس إلى السلاح، أي ان عقود العربية السعودية مع الولايات المتحدة لم تكن لشراء السلاح، وإنما عقود متكاملة للحصول على خدمات الدفاع. وحتى عام ١٩٨٠ فإن ثلثي اتفاقيات العربية السعودية مع الولايات المتحدة كانت تتضمن تدريبات وإنشاءات قواعد وبنى تحتية ودعماً، والثلث الأخير مخصص لشراء الأسلحة والمعدات. وعلى العكس من ذلك، فإن صفقات الولايات المتحدة مع إيران كانت تتكون من نسب معاكسة لتلك التي حازتها العربية السعودية، أي ان ثلث الصفقات كانت مخصصة للأسلحة والمعدات والثلث الآخر للدعم والخدمات[١٦١]. وقد انعكس ذلك بوضوح شديد على تفوق أنظمة التسليح الإيرانية على أنظمة التسليح السعودية على رغم ضخامة الإنفاق العسكري السعودي. وكي تتضح أهمية هذا التمييز الأمريكي في صفقات التسليح، كانت صفقات التسليح الأمريكي مع إسرائيل تتكون من نسبة ستة إلى واحد لصالح الأسلحة والمعدات[١٦٢].

كان الدافع وراء الحرص الأمريكي على تأسيس بنية عسكرية تحتية قوية في

(١٦٠) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(١٦١) Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab-Israeli Military Balance*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press; London, England: Mansell, 1984), p. 252.

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

العربية السعودية ابتداء من عام ١٩٨٠ الرغبة الأمريكية في توظيف واستخدام تلك البنية لخدمة متطلبات الاستراتيجيا العسكرية الأمريكية في الخليج، وعلى الأخص احتياجات قوات الانتشار السريع. وقد أوضح هذا الحرص وزير الدفاع الأمريكي في مقابلة مع مجلة **ميدل إيست** بقوله: «من المعروف ان مبيعات الأسلحة الأمريكية تستند إلى مبدأ أساسي هو تلبيتها لأمننا الوطني وسياستنا الخارجية.. وعندما يشتري بلد ما معدات أمريكية، يشتري في الوقت نفسه متطلبات الاستشارة والتدريب، وكلاهما يتطلب احتكاكاً بين عسكريي البلدين، وتبني الطرف المشتري للأسلحة العقيدة العسكرية الأمريكية. وعندما تضطرنا الظروف لإرسال قواتنا للقتال إلى جانب القوات المحلية في المنطقة، فإن بإمكان قواتنا أن تستخدم مخزونات قطع الغيار والإمدادات الأخرى، خصوصاً في الأيام الأولى للقتال»[١٦٣]. معنى ذلك، ان نسبة كبيرة من الإنفاق العسكري الضخم الذي تحملته ميزانيات العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في عقد الثمانينيات التي وظفت في تأسيس تلك البنية العسكرية التحتية كان، من بين أهدافها، خدمة أغراض عسكرية أمريكية.

(٣) عهد ريغان

لم يبتدع الرئيس رونالد ريغان مبدأ جديداً للسياسة الخارجية الأمريكية، لكنه انطلق من مبدأ كارتر وسعى إلى تطويره في اتجاه أكثر حسماً في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي في الخليج وغيره من مناطق العالم.

وكان التحول من استراتيجية «التدخل غير المباشر» إلى استراتيجية «حافة التدخل المباشر» هو السمة الأساسية للسياسة الأمريكية في الخليج في عهد ريغان[١٦٤]. وكان ذلك بدافع من ثلاثة عوامل هي:

(أ) عودة مناخ الحرب الباردة مع سيطرة تيار المحافظين الجدد (New Conservatives) على مقاليد دوائر صنع القرار في إدارة حكم ريغان.

فقد أدى اختفاء عصر الانفراج بين القوتين العظميين مع أواخر السبعينيات إلى ظهور أجواء مرحلة حرب باردة جديدة بينهما[١٦٥] نتيجة للخلل الذي حدث في الرادع التوازني النووي في غير صالح الولايات المتحدة[١٦٦]. وانتقلت تلك الأجواء

---

(١٦٣) «ماذا يحضر البنتاغون في الخليج؟،» **الحقيقة** (بيروت)، ٦/٨/١٩٨٧.

(١٦٤) عمر ابراهيم الخطيب، «الأمن العربي في منطقة الخليج (٩)،» **الخليج**، ١/٣/١٩٨١.

(١٦٥) أحمد، «النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر،» ص ١٢٩.

(١٦٦) حول خصائص ومعالم اختلال التوازن الاستراتيجي بين القوتين العظميين في تلك الفترة، انظر: Paul H. Nitze, «Strategy in the Decade of the 1980's,» *Foreign Affairs*, vol. 59, no. 1 (Fall 1980), pp. 82-101.

إلى الصراعات الإقليمية في صورة تسخين حدة المواجهة بين القوتين العظميين. وكان إقليم الخليج من أبرز ساحات تصعيد تلك المواجهة، وبخاصة مع غلبة أدوار وأفكار رموز تيار المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها، إذ لم تكن الحقبة الريغانية إلا تجسيداً لفكر هؤلاء الذين شغل بعضهم مناصب مهمة في إدارة ريغان الأولى بشكل خاص، أمثال الكسندر هيغ ووليام كيسي وجين كيركباتريك ومايكل لادين واليوت ابرامز وريتشارد بريل وإدوين ميس.

فأغلب التوجهات السياسية لإدارة ريغان كانت ترجمة مباشرة لأفكار هذا التيار مثل زيادة نفقات التسلح والتطرف والمغالاة في معاداة الاتحاد السوفياتي الذي أخذ يوصف، في أدبيات هذا التيار بـ «امبراطورية الشر»، ومساعدة حركات التمرد اليمينية في أمريكا الوسطى واللاتينية (نيكاراغوا)، ودعم الأنظمة الدكتاتورية في العالم الثالث بصفة عامة، والسعي لاستخدام القوة المسلحة في الصراعات الإقليمية (غرينادا، لبنان، ليبيا)[(١٦٧)]، لكن التحول الفكري الأهم الذي أدخله هذا التيار على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية هو العودة إلى تغليب «العنصر الأيديولوجي» على حساب «الاعتبارات الجيوستراتيجية» التي كانت لها الغلبة في عقد السبعينيات على يد الثنائي كيسنجر وبريجنسكي[(١٦٨)].

وكان معنى هذا التحول ان الهدف الاستراتيجي الأمريكي لم يعد فقط مواجهة الاتحاد السوفياتي كدولة معادية، بل أيضاً محاربة الايديولوجيا الشيوعية في كل مكان في العالم. وأوضح من عبّر عن هذه الفكرة ودافع عنها كان نورمان بودورتز رئيس تحرير مجلة كومنتري *(Commentary)* التي لعبت المجموعة العامة فيها دور الموجه الرئيسي لإدارة ريغان، والذي حذر من أن الخطر المقبل الذي يتهدد الولايات المتحدة يتمثل في «قيام استراتيجيا ترى أن الخطر متركز في الاتحاد السوفياتي وليس في الشيوعية ككل. ونتيجتها الحتمية ستكون وجود عالم يسيطر عليه الاتحاد السوفياتي»[(١٦٩)]. والرسالة التي أراد توصيلها هي أن الولايات المتحدة مطالبة بتوسيع مجال المواجهة، ليس فقط مع الاتحاد السوفياتي حول القضايا الثنائية، ولكنها مطالبة بتوسيع المواجهة ضد النفوذ السوفياتي وضد النظم والحركات الراديكالية في العالم.

---

(١٦٧) تكشف دراسة جيمس ويلسون في مجلة كومنتري المرتبطة بالصهيونية الأمريكية أبرز خصائص هذا التيار ومغزى ارتباطه بعودة الحزب الجمهوري إلى الحكم برئاسة ريغان. انظر: James Q. Wilson, «Reagan and the Republican Revival,» *Commentary,* vol. 70, no. 4 (1980), pp. 25-33.

(١٦٨) Norman Podhoretz, «The New American Majority,» *Commentary,* vol. 71, no. 1 (January 1981), pp. 19-28.

(١٦٩) Norman Podhoretz, «The Future Danger,» *Commentary,* vol. 71, no. 4 (April 1981), pp. 29-47.

هذه النظرة «الايديولوجية» جسدتها توجهات وممارسات إدارة ريغان، الذي تعمد شن هجوم عنيف على الاتحاد السوفياتي واعتبره «امبراطورية الشر» في العالم، ولم يتردد عن استخدام أقسى التعبيرات ضد السياسة السوفياتية ناقلاً الحرب الباردة إلى مستويات خطرة[١٧٠].

كما أفصح وزير خارجيته الكسندر هيغ عن الأولوية التي أخذت تركز عليها الإدارة الأمريكية، وهي محاربة «الإرهاب الدولي» بدلاً من قضية حقوق الإنسان ـ التي كانت تحظى بالأولوية لدى إدارة كارتر السابقة ـ باعتباره خطراً على المصالح الأمريكية[١٧١]، وقال: «إن حالات الخروج على القانون المتزايدة في العالم الثالث تهدد منافذ الولايات المتحدة إلى المواد الأساسية، ولا بد من أن تلعب دوراً في المبدأ العسكري الأمريكي في السنوات المقبلة»[١٧٢].

(ب) تجدد الأزمة النفطية العالمية في أعقاب طفرة ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٨٠ بسبب تراجع صادرات النفط الإيراني وتفجر الحرب العراقية ـ الإيرانية. فقد أعادت هذه الأزمة مناخ العداء الأمريكي والغربي ضد الدول المنتجة للنفط، لكن الجديد هذه المرة كان التركيز على الاتحاد السوفياتي والتأكيد على جدية أطماعه في نفط الخليج.

وإذا كان الاستراتيجيون الأمريكيون قد انقسموا حول تحديد مصادر الخطر والتهديدات للمصالح الأمريكية في الخليج بين فئة ترى أن مصدر الخطر يتمثل في أعمال تخريبية محلية قد تستهدف المنشآت النفطية، وفئة أخرى ترى أن مصدر الخطر يتمثل في غزو سوفياتي محتمل لآبار النفط[١٧٣]، فإن توجهات هذه الفئة الثانية كانت لها الغلبة، حيث جاءت منسجمة ومتوافقة مع السياق العام المتوتر للعلاقات الأمريكية ـ السوفياتية، ومع توجهات تيار المحافظين الجدد الشديدة العداء للاتحاد السوفياتي، الذي وجد في تلك الأزمة النفطية الجديدة فرصة لتأكيد صدق هذه التوجهات، وإشاعة مناخ من التوتر والتحفز والترويج لدعايات كاذبة حول جدية الأطماع السوفياتية في نفط الخليج وعزم الاتحاد السوفياتي السيطرة على المنطقة، وحرمان الدول الغربية من صادرات الخليج النفطية بحسب ما جاء في دراسة نشرتها

---

(١٧٠) فرد هاليداي، السياسة السوفيتية في «قوس الأزمة»، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ١٩.

(١٧١) مايكل كلير، اتجاهات التدخل الأمريكي في الثمانينيات، ترجمة عمر محجوب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ١٠٨.

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٧٣) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٣٥٠.

وكالة الاستخبارات الأمريكية، وعاد تقرير صادر عن لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس لتأكيدها(١٧٤).

وقد شارك عدد من الخبراء والمفكرين في الترويج لهذه الأفكار والدعوة، بالتالي، إلى ضرورة التحرك الأمريكي للحفاظ على المصالح النفطية الأمريكية في الخليج، لأن الغياب الأمريكي سيكون معناه الوحيد الوجود القوي للاتحاد السوفياتي(١٧٥). فالخليج بحسب قول روبرت تاكر «يعاني من فراغ قوة يجب أن يجد من يملأه، وإذا لم تكن الولايات المتحدة فسيكون الاتحاد السوفياتي». وطالب تاكر الولايات المتحدة بإصلاح الخلل الذي أحدثته سياسات إدارة كارتر في الخليج، والعمل بسرعة لاحتواء النفوذ السوفياتي في الخليج عن طريق إلحاق الهزيمة بالقوى والنظم الراديكالية، وبدعم النظم المحافظة وعدم التردد في إرسال القوات العسكرية الأمريكية للحفاظ على هذه النظم واستقرارها(١٧٦).

(ج) تداعيات الحرب العراقية ـ الإيرانية بعد اضطرار العراق سحب قواته من الأراضي الإيرانية حتى الحدود الدولية في حزيران/يونيو ١٩٨٢، وتزايد الخطر الإيراني على دول الخليج الأخرى وعلى سلامة الملاحة في الخليج، الأمر الذي بات يفرض وجوداً عسكرياً أمريكياً واستعداداً للتدخل المباشر في اللحظة المناسبة.

هذه العوامل أو التطورات الثلاثة هي التي دفعت الولايات المتحدة في عهد ريغان إلى التخلي عن استراتيجية التدخل غير المباشر والتحول إلى استراتيجية تدخل مباشر فعلي. ولتحقيق هذه الاستراتيجيا وتنفيذها استخدمت الولايات المتحدة ثلاثة إجراءات هي:

ـ **الأول**: النهوض بمستوى كفاءة قوات الانتشار السريع وتلافي عيوبها ونواقصها(١٧٧) بتحويلها إلى قوة مركزية بقيادة مستقلة وتوسيع نطاق عملياتها

---

(١٧٤) الخطيب، «مستقبل الخليج العربي كمورد للنفط في الفكر الاستراتيجي الأمريكي،» ص ٨٥ ـ ٨٨.

(١٧٥) Tucker, «American Power and the Persian Gulf,» pp. 35-41.

(١٧٦) Robert W. Tucker, «The Purposes of American Power,» *Foreign Affairs*, vol. 59, no. 2 (Winter 1980/81), pp. 241-272.

(١٧٧) لقيت قوات الانتشار السريع انتقادات لاذعة واتهامات بالعجز عن التدخل الحقيقي في الخليج للتصدي لغزو سوفياتي. وكان السيناتور هنري جاكسون الأعلى صوتاً بهذا الخصوص. انظر: كلير، **اتجاهات التدخل الأمريكي في الثمانينيات**، ص ٥٢. وانظر أيضاً انتقادات جيفري ريكورد لنواقص هذه القوات ومقترحاته لإصلاحها، في: ريكورد، **قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج**، ص ١١٥ ـ ١٥٤.

وفق التصورات التي وضعها وزير الدفاع كاسبار واينبرغر للربط بين أهداف وأدوار «القوة المركزية» الجديدة والمخططات والأهداف العامة للاستراتيجيا العسكرية الأمريكية، حيث أكد واينبرغر في دراسة صدرت عن البنتاغون: «ان الولايات المتحدة لن تكون مكلفة أو مضطرة لمواجهة أي هجوم إقليمي في مكان الهجوم فقط». وكان هذا يعني تحذير الاتحاد السوفياتي من أن أي مواجهة بينه وبين الولايات المتحدة في الخليج سوف يترتب عليها نقل وتوسيع الحرب إلى مناطق المواجهة الأخرى[١٧٨]. وقد أكد هذا المعنى الجنرال ديفيد جونز رئيس لجنة رؤساء الأركان المشتركة بقوله: «أعتقد أن من المهم أن نقنع الاتحاد السوفياتي بأن أي محاولة من جانبه للاعتداء على مصالحنا في جنوب غربي آسيا ستؤدي إلى مواجهة مع الولايات المتحدة لن تقتصر على مناطق يتمتع فيها بميزة»[١٧٩].

على ضوء هذه التطورات، لم تهتم الولايات المتحدة بتطوير كفاءة القوات التي خصصت لـ «القوات المركزية» فقط، بل أبدت اهتماماً كبيراً بتطوير كافة أفرع القوات العسكرية الأمريكية، ولذلك أضافت ١٨٥ مليار دولار إلى ميزانية الدفاع للسنوات الخمس (١٩٨١ ـ ١٩٨٦) التي كانت إدارة كارتر قد حددتها بـ ١,٣٨٥ مليار دولار. وكان التخطيط أنه مع حلول عام ١٩٨٦ تكون قد أنجزت كافة الإنشاءات المطلوبة للقوات المركزية في الخليج، وطورت قدرات النقل البحري والجوي، واستكملت بناء السفن وطائرات النقل والقتال المطلوبة لتكون قادرة على نشر ٨٠ ألف رجل في منطقة العمليات خلال ٢١ يوماً[١٨٠]. ومن أجل بناء القواعد العائمة، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية في مطلع عام ١٩٨٢ عن خططها لإرسال ما بين ١٢ ـ ١٣ سفينة محملة بالأسلحة والإمدادات إلى المحيط الهندي لتستخدمها القوات الأمريكية، كما استأجرت ما بين ١٢ ـ ١٥ سفينة مدنية وحولتها إلى أغراض عسكرية بهدف تخزين إمدادات عسكرية على متنها وأرسلتها للمرابطة في المحيط الهندي. ومع مطلع عام ١٩٨٣ كانت القوات المركزية الأمريكية قد صدر قرار تشكيلها كبديل لقوات الانتشار السريع، وكانت قدراتها قد تضاعفت في كافة المستويات، فتزايدت مساهمة الجيش من ٣ ـ ٥ فرق، كما تزايدت أيضاً مساهمة القوات الجوية من ٥ ـ ١٠ فرق، وأصبح مركز القيادة يضم ٩٦٠ ضابطاً بدلاً من ٢٦٠ في مطلع عام ١٩٨٢، وارتفع هذا

---

(١٧٨) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

(١٧٩) «خطة أمريكية للرد على أي هجوم سوفياتي محتمل في الخليج،» الرأي العام (الكويت)، نقلاً عن: *Eighty Days* (London) (25 August 1981).

(١٨٠) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ٨٤.

العدد تدريجياً حتى وصل إلى ١١٠٠ ضابط في مطلع عام ١٩٩٠[١٨١].

ـ الثاني: السعي لإقامة «حلف مرن» بين الولايات المتحدة وعدد من الدول الصديقة في منطقتي جنوب غربي آسيا والشرق الأوسط، أي من الخليج ومن الإطار الإقليمي المحيط بالخليج لتحييد أخطار القوة السوفياتية في المنطقتين فيما يشبه «قوس الاحتواء» (Arc of Containment) لمنطقتي «قوس الأزمات» الخطر على المصالح الأمريكية بسبب السياسات السوفياتية العدوانية في هاتين المنطقتين ابتداءً من باكستان شرقاً حتى اثيوبيا غرباً، مروراً بإقليم الخليج والجنوب الغربي للجزيرة العربية[١٨٢].

وكانت إدارة الرئيس ريغان قد بدأت مبكراً، بعد أقل من شهرين من توليها السلطة، بدراسة إقامة هذا الحلف العسكري الجديد، وأعلن في حينها أنه سيضم «أطراف كامب ديفيد» على أن يتولى مسؤولية الدفاع عن منطقة الخليج. وقد نقل مصدر أمريكي مسؤول عن جيفري كيمب الذي عين خبيراً مقيماً لشؤون الشرق الأوسط ضمن مجلس الأمن القومي الأمريكي، واختير عضواً في فريق العمل الرئاسي المعني بالتخطيط لهذا الحلف، أن قيام مثل هذه الحلف أمر شديد الأهمية لأن منطقة الشرق الأوسط ـ في ذلك الوقت ـ تشبه، في رأيه، منطقة البلقان عام ١٩١٤، وقد تكون عاملاً محتملاً لنشوب حرب عالمية ثالثة، وبخاصة مع استمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية. وأضاف المصدر أن كيمب «يرى أن الخوف من وقوع مواجهة عامة في منطقة الشرق الأوسط تتورط فيها القوتان العظميان يؤكد الأهمية الاستراتيجية لكل من مصر وإسرائيل بالنسبة للغرب في حالة حدوث مثل هذه المواجهة»[١٨٣].

لم تكن هذه الرؤية اجتهاداً شخصياً لجيفري كيمب، بل كانت قناعة مشتركة لدى أعضاء فريق العمل الذي أسندت إليه مهمة التخطيط لقيام هذا الحلف، ومن بينهم فريد ايكل الذي عين مساعداً لوزير الدفاع الأمريكي. فقد كان إطار عمل هذا الفريق يتلخص في إعطاء الأولوية القصوى للأمن في منطقة الخليج أكثر من محاولة إيجاد حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي نظراً لوجود شعور سائد بين أعضاء الإدارة الأمريكية الجديدة بوجوب إقامة حلف يتولى مسؤولية الدفاع عن منطقة الخليج ضد أية تهديدات سوفياتية أو راديكالية محتملة[١٨٤].

---

(١٨١) Anthony H. Cordesman, «US Power Projection Capabilities in the Gulf and South Western Asia,» paper presented at: Symposium on External Interests in the Arab Gulf, University of Exeter, UK, July 1990, p. 27.

(١٨٢) اسماعيل صبري مقلد، «الإجماع الاستراتيجي في الشرق الأوسط، إلى أين تمضي الخطة الأمريكية،» المجالس (الكويت) (٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٣٠.

(١٨٣) «"كامب ديفيد" عسكري لمنطقة الخليج،» تقرير خاص من واشنطن، الخليج، ١٩٨١/٢/٢٦.

(١٨٤) المصدر نفسه.

وقد تبلورت فكرة هذا الحلف فيما أطلق عليه الكسندر هيغ وزير الخارجية الأمريكي اسم «الإجماع الاستراتيجي»، وذلك بإقامة «حزام أمن إقليمي» في وجه تهديدات القوة العسكرية السوفياتية من خلال تقوية أربع دول رئيسية شرق أوسطية هي مصر وإسرائيل وتركيا وباكستان في مختلف المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، على أمل أن تلحق بهم، فيما بعد، دولتان أخريان هما العربية السعودية والأردن. واستبعدت الإدارة الأمريكية، وبخاصة في المراحل الأولى من تنفيذ هذه السياسات، فكرة إقامة تحالف رسمي بين الدول المعنية بالمشروع، والاكتفاء بدلاً من ذلك بإطار عمل غير رسمي يستند إلى مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بقيادة الولايات المتحدة، والتي يمكن عن طريقها زيادة قوة الولايات المتحدة العسكرية، وتوفير الإمكانية التي تسمح بتخزين بعض المعدات العسكرية الثقيلة لدى هذه الدول الصديقة لاستخدامها عند الحاجة(١٨٥).

كان هذا التوجه الأمريكي لإنشاء تحالف استراتيجي إقليمي لمواجهة الخطر السوفياتي في الخليج هو البديل لرفض الحلفاء الأوروبيين واليابان المشاركة في تحمل خطة عسكرية مشتركة ضد الاتحاد السوفياتي يكون ميدان عملها في الخليج(١٨٦). وبعد رفض دول الخليج، باستثناء عُمان، توقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة، واكتفاء ثلاث دول إقليمية هي مصر وكينيا والصومال بتقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة، لم يبق غير إسرائيل التي أبدت استعدادها لتعميق تعاونها الاستراتيجي بما يخدم الأهداف الاستراتيجية المشتركة للطرفين(١٨٧). ولم يغب عن ذهن إسرائيل، بل كان ذلك هو دافعها الأساسي، أن مثل هذا التعاون يمكن أن يكون خطوة نحو مد نفوذها ودورها السياسي إلى منطقة الخليج، وربما كان ذلك هو السبب الرئيسي في إحجام العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى عن توقيع اتفاقيات تعاون عسكري ثنائي ضمن إطار التحالف الاستراتيجي الذي أخذ مبكراً صفة «كامب ديفيد الخليج»(١٨٨). وقد تم توقيع ميثاق التعاون الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي في أواخر عام ١٩٨١، ومن ثم لم يعد العزل ممكناً بين الأمن الإقليمي في الخليج وتطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، على رغم المحاولات الأمريكية لفرض هذا العزل للحد من أولوية هذا الصراع بالنسبة للدول العربية الخليجية.

---

(١٨٥) مقلد، المصدر نفسه، ص ٣٠.

(١٨٦) مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات، ص ٤٢.

(١٨٧) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(١٨٨) شكارة، الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينيات: دراسة تحليلية للتطورات، العلاقات والتأثيرات السياسية ـ الاقتصادية المتبادلة ما بين منطقتي المشرق العربي والخليج العربي، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

ـ الثالث: السعي للحصول على تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية لخدمة الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج. فعلى الرغم من التحفظات التي أبدتها الدول الخليجية على مشروع «التحالف الاستراتيجي»، فإن الولايات المتحدة حرصت على استغلال ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية وتداعياتها ابتداءً من عام ١٩٨٣ للحصول على تلك التسهيلات من الدول العربية الخليجية الأخرى. كما شجعت وجود نظام أمني خليجي ذي علاقة وثيقة بخططها الأمنية والدفاعية وسعت للحصول على المزيد من المرتكزات لها في العربية السعودية وعُمان والبحرين والإمارات[١٨٩].

فقد تقدمت الإدارة الأمريكية برسالة إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجي تتضمن تصورها للعمل المشترك مع دول الخليج جاء فيها: «يجب على دول الخليج ألا تخطئ في تصميم الولايات المتحدة على الدفاع عن مصالحها الحيوية في منطقة الخليج. ان الرئيس ريغان ما زال على موقف ثابت في استعداد الولايات المتحدة لاستخدام القوة إن دعت الحاجة لبقاء الممرات المائية سالكة أمام الملاحة الدولية. ولذا فإنه يجب أن يكون هناك تخطيط مشترك ومسبق بين الولايات المتحدة ودول الخليج لكي نكون قادرين على الاستجابة بفعالية وبقدرة كاملة للموقف. إن الفريق العسكري الأمريكي الذي ترأسه الكومودور غلين قد بحث معكم في شهر يناير ما هو مطلوب من خطوات تتخذ من جانبكم لاستخدام المزيد من القوات الأمريكية لحماية حرية الملاحة ومنع الاعتداءات عليها. والفريق المذكور شرح لكم أيضاً الدعم الذي يحتاج إليه من دول الخليج لتسهيل فعالية وسرعة التدخل العسكري للقوات الأمريكية. ومع ترحيبنا للتأكيدات التي صدرت عن قلة من الحكومات بأنه في حال وقوع أزمة ستعطى لنا تسهيلات جوية وبحرية على وجه السرعة، وهي تأكيدات بالغة الأهمية لنا، لذلك يجب أن تأخذوا في الاعتبار انه بدون منحنا مدخلاً للتسهيلات في شمال الخليج، فلن يكون بمقدورنا القيام بعملياتنا العسكرية بفعالية في منطقة الخليج. ولا بد من التفاهم حول التفاصيل الكبرى المتعلقة بالتخطيط المسبق لهذا الموضوع»[١٩٠].

(٤) عهد بوش

تزامن وصول الرئيس جورج بوش إلى الحكم بانتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية وظهور العراق كقوة إقليمية ذات قدرات متطورة. كما تزامن مع عودة مناخ الوفاق بين القوتين العظميين على مستوى الصراع الكوني وانحسار الدور السوفياتي على مستوى دعم حركات التحرر الوطني والقوى المناهضة للغرب، ثم الانسحاب من أفغانستان، نتيجة لنهج التهدئة الذي اتبعه غورباتشوف منذ وصوله إلى الحكم في

(١٨٩) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ٨٧.

(١٩٠) الخليج، ١٩٨٤/٩/٢٠.

الكرملين عام ١٩٨٥[١٩١]. وقد ترتب على هذين التطورين حدوث تغير بارز في توجهات السياسة الأمريكية في الخليج، حيث تراجعت أولوية التصدي لمخاطر غزو سوفياتي للخليج وبرزت أولوية التصدي لطموحات أي قوة إقليمية تسعى للسيطرة على الخليج، وبخاصة العراق وإيران. ومن ثم أصبح هدف منع قيام قوة إقليمية كبرى في الخليج الهدف الغالب على التخطيط الاستراتيجي الأمريكي في عهد بوش[١٩٢].

وابتداءً من عام ١٩٩٠ بدأت الولايات المتحدة في وضع استراتيجيا عسكرية جديدة في إقليم الخليج قوامها الإفادة من تراجع حدة الاستقطاب الدولي مع الاتحاد السوفياتي لصالح دور عسكري أمريكي (تدخلي) أكثر مباشرة في المنطقة.

والتبرير الذي قدمه المسؤولون الأمريكيون لهذه الاستراتيجيا الجديدة تضمن أمرين: **الأول** «تقليدي: وهو ضمان إمدادات النفط. **والثاني** مستجد أو مستحدث وهو مواجهة ما وصف بـ «أية تهديدات إقليمية في المنطقة»[١٩٣].

وتأكيداً لذلك، ذكرت مصادر صحفية أمريكية ان وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني أعطى تعليماته للقوات المسلحة لوضع خطط حربية جديدة لمنطقتي الخليج وجنوب شرق آسيا على ضوء تقلص «التهديد السوفياتي» بدرجة كبيرة. ونقلت صحيفتا **واشنطن بوست ونيويورك تايمز** عن مسؤول كبير في البنتاغون ان تشيني طلب من هيئة الأركان المشتركة التوقف عن التخطيط لمقاومة غزو سوفياتي لإيران باتجاه حقول النفط في الخليج من منطلق أن خطر حملة عسكرية سوفياتية عبر ايران «لم يعد ينطوي على مصداقية». كما طلب تشيني في الوقت ذاته أن يشمل التركيز العسكري الجديد ضمان إمدادات النفط ومواجهة أي تهديدات إقليمية في المنطقة قد يدعمها الاتحاد السوفياتي. وجاءت هذه التعليمات ضمن التوجيه التخطيطي السنوي الذي وقعه تشيني في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ والذي يغطي سنوات ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧[١٩٤].

وتمشياً مع هذا الاتجاه، جاءت معالم الاستراتيجيا الأمريكية الجديدة في المنطقة المتضمنة في الرسالة التي بعث بها الرئيس جورج بوش إلى مؤتمر القمة العربي في

---

(١٩١) أحمد، «النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر،» ص ١١٩ ـ ١٢٧.

(١٩٢) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٣٥٩.

(١٩٣) «تحت شعار «ضمان إمدادات النفط ومواجهة التهديدات الإقليمية».. أمريكا تعد لاستراتيجية تدخل كثيف في الخليج،» الخليج، ١٩٩٠/٢/٨.

(١٩٤) المصدر نفسه.

بغداد (أيار/مايو ١٩٩٠). فقد تضمنت تلك الرسالة المعالم التالية[١٩٥]:

ـ أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالمحافظة على حرية الملاحة في المياه الدولية بما في ذلك مياه الخليج.

ـ الولايات المتحدة تعمل أيضاً على تأمين حرية تدفق النفط عبر مضيق هرمز، وكذلك تأمين استقرار وأمن الدول الصديقة في المنطقة.

ـ إننا ننوي الاحتفاظ بوجودنا البحري في الخليج في المستقبل المنظور. وهذا الوجود يلقى المساندة من أصدقائنا في المنطقة.

ـ ان وجودنا في الخليج لا يشكل تهديداً لأحد، ويجب ألا تنظر أي دولة من دول الخليج إلى هذا الوجود على أنه مصدر تهديد. وسنشعر بالقلق إذا ما أدى أي قرار من قرارات قمة بغداد إلى تقليص وجودنا في الخليج أو تقليص المساندة التي نتلقاها لهذا الوجود.

وإذا كانت هذه السياسات تكشف عن حرص أمريكي بالتفرد في الخليج ورفض أي منافس دولي أو إقليمي للنفوذ الأمريكي، فإن التطورات التي حدثت في الخليج بعد أقل من ثلاثة أشهر من رسالة الرئيس بوش، وبالتحديد في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠ عندما قام العراق بغزو الكويت، جاءت لتمكن الولايات المتحدة من فرض السيطرة الأمريكية المطلقة في إقليم الخليج.

ب ـ سياسات وأشكال التدخل السوفياتي في النظام الخليجي

على الرغم من تعدد السياسات السوفياتية في الخليج إلا انها جاءت، على العكس من السياسات الأمريكية، متشابهة ومتكاملة، ولم تشهد مثل تلك التحولات التي شهدتها السياسات الأمريكية. وهذا يرجع من ناحية إلى الخصائص البنيوية والقيود التي تحكم السياسة السوفياتية وتجعلها حذرة وجامدة ومترددة وشديدة الارتباط بالأمن القومي السوفياتي[١٩٦]، ويرجع من ناحية ثانية إلى إدراك صانعي هذه السياسة لثلاث حقائق أساسية تحكم الدور السوفياتي في الخليج هي:

ـ ان إقليم الخليج منطقة حيوية للغاية بالنسبة للمصالح الأمريكية والغربية. ولذلك لم تعمد السياسة السوفياتية، ولفترة طويلة، إلى تصعيد الصراع فيها ضد الغرب أبعد من الحدود الضرورية التي يقتضيها الدفاع عن الأمن السوفياتي. وهكذا

---

(١٩٥) القبس، ١٩٩٠/٥/٢٧.

(١٩٦) للتعرف على المزيد من خصائص السياسة الخارجية السوفياتية والعناصر الحاكمة لتلك السياسة، انظر: ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط**، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٧.

جاءت الإجراءات السياسية والعسكرية التي نفذها السوفيات في الخليج، وما اقترن بها من حذر واضح ومن حسابات هادئة مستوعبة لهذه الحقيقة الأساسية تماماً. فهي حاولت أن تخلق بالتدريج ظروفاً تكون أكثر ملاءمة للمصالح الأمنية السوفياتية مع تجنب الانزلاق إلى مخاطر الاشتباك أو المواجهة العسكرية المسلحة ضد الغرب.

وقد انطبق هذا الحرص بشكل خاص على السياسات السوفياتية في الخليج طوال عقد السبعينيات إلى ما قبل التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان في نهاية عام ١٩٧٩، والذي يعد بداية لمرحلة جديدة في التاريخ السياسي للإقليم[١٩٧]. وكان هذا التحول في السياسة السوفياتية امتداداً للتحولات في مسار الصراع الكوني السوفياتي ـ الأمريكي من الوفاق إلى الحرب الباردة الجديدة[١٩٨].

ـ إن إقليم الخليج يعتبر منطقة حدودية بالنسبة للاتحاد السوفياتي ويتلاحم معه في غير اتجاه حساس للغاية للتأثيرات الأمنية المباشرة وغير المباشرة التي تعكسها عليه مجريات الأحداث وتفاعلاتها في الخليج. فالأجزاء الجنوبية من الاتحاد السوفياتي تلاصق إيران وأفغانستان وتركيا، ولا تبعد بعض تلك الأجزاء عن الخليج أكثر من ٢٠٠ كلم، وهي المناطق ذات الأغلبية المسلمة. ولذلك فإن هذه المنطقة تمثل بالنسبة للاتحاد السوفياتي ما تمثله أمريكا الوسطى نفسها بالنسبة للولايات المتحدة. وهكذا، وكما كتب ر. د. ماكلاورن فإن «الجغرافيا هي التي شاءت للاتحاد السوفياتي أن يكون قوة شرق أوسطية بشكل لا تشاطره إياه الولايات المتحدة»[١٩٩]. ولذلك فإن الاتحاد السوفياتي شديد الحساسية لأية تطورات تحدث في الخليج يمكن أن يكون لها تأثيرات في الأمن السوفياتي، ومن ثم فإن سياساته نحو الخليج كانت حريصة على احتواء أية مضاعفات سلبية على أمنه ومصالحه العليا، وتوفير القدرة التي تتيح له أن يؤثر في مسارها ودفعها في الاتجاه الذي يلائم أهدافه[٢٠٠].

ـ إن خصائص إقليم الخليج التي تجعل أغلب دوله أكثر قابلية للنفوذ الغربي وأكثر عدوانية للسياسات السوفياتية تفرض ضرورة الوعي بأهمية تجنب الدخول في صراع مكشوف على النفوذ مع الغرب والولايات المتحدة، وبصفة خاصة في الخليج، وتعطي الأولوية للتنافس الحذر من أجل اكتساب النفوذ. ولذلك عملت السياسات

---

(١٩٧) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ٥٣.

(١٩٨) Nitze, «Strategy in the Decade of the 1980's,» pp. 82-101.

(١٩٩) غريش وفيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ص ١٨٣.

(٢٠٠) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ٩.

السوفياتية في الخليج على خلق أدوات موالية تسمح بعدم انطواء المنطقة تحت راية النفوذ الأمريكي وبخلق القلاقل والاضطرابات الإقليمية، وتدعيم حركات الرفض داخل المجتمعات الخليجية[٢٠١]، والمثابرة على خلق علاقات مع دول المنطقة وقطع الاحتكار السياسي والعسكري الأمريكي لها[٢٠٢].

ولقد جاءت السياسات السوفياتية في الخليج استجابة دقيقة لهذه الحقائق الثلاث. ويمكن التمييز بين ثلاث سياسات هي: خطة شبيلوف، ومبدأ بريجنيف، ومبدأ غورباتشوف.

(١) خطة شبيلوف

على الرغم من أن هذه الخطة ترجع إلى المجابهة مع الولايات المتحدة في عهد الرئيس ايزنهاور، فإن المبادئ التي تضمنتها ظلت تحكم السياسة السوفياتية في الخليج طيلة عقد السبعينيات. ففي شباط/فبراير ١٩٥٧ قدمت الحكومة السوفياتية مذكرة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبت فيها مناقشة تهديدات السلام التي انطوى عليها مبدأ ايزنهاور، وسلمت نسخاً منها للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وقد تضمنت تلك المذكرة مقترحات بشأن تعامل كل من القوتين العظميين مع منطقة الشرق الأوسط، نصت على حل المشاكل الإقليمية بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم دمج الدول الشرق أوسطية في كتل عسكرية، وتصفية القواعد الأجنبية، وانسحاب القوات الأجنبية، والاتفاق على عدم تقديم السلاح لدول المنطقة، مع الاتفاق على تقديم مساعدة لهذه الدول دون أي شرط سياسي أو عسكري أو أي أمر آخر[٢٠٣]. ويتبين من هذه الخطة أنها كانت ترمي إلى تحقيق مجموعة أهداف أبرزها:

(أ) إلغاء الأحلاف العسكرية في المنطقة، وهي أحلاف غربية في الأساس.

(ب) إنهاء الوجود العسكري البريطاني والأمريكي في المنطقة.

(ج) فتح المجال للتدخل السوفياتي في المنطقة من خلال دعوة حل المشكلات الإقليمية بالطرق السلمية، بما ينطوي عليه ذلك من فائدة كبرى للسوفيات حتى لو جاء هذا التدخل بشكل غير مباشر عن طريق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى.

---

(٢٠١) ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط،** ص ٤٤٠.

(٢٠٢) Ahrari, «Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security,» pp. 24-25.

(٢٠٣) الأنباري، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطور النظم الإقليمية،» ص ٤٣٤.

ومع إعلان بريطانيا عزمها الانسحاب من الخليج عام ١٩٧١ ظل الاتحاد السوفياتي ملتزماً بالمبادئ الأساسية لتلك الخطة، ووضع لنفسه ثلاثة أهداف كانت ترجمة مباشرة لتلك المبادئ، ولكن دون إخلال بمناخ الوفاق الذي كان يحكم مسار الصراع الكوني الأمريكي ـ السوفياتي في تلك الفترة.

وهذه الأهداف هي: تقليل مستوى التهديد الغربي للأمن السوفياتي انطلاقاً من منطقة الخليج، وعرقلة محاولات توسيع النفوذ الأمريكي، والسعي إلى كسر الاحتكار الغربي للقوة والنفوذ في الإقليم من خلال السعي لكسب مناطق نفوذ للاتحاد السوفياتي(٢٠٤). ولتحقيق هذه الأهداف استخدم السوفيات وسائل متعددة ومتنوعة شملت العلاقات الاقتصادية، وبخاصة في مجال الطاقة مع إيران والعراق، ومبيعات الأسلحة، ومساندة الحركات الوطنية التحريرية، وتشجيع المشاركة في حكومات جبهة وطنية (التجربة العراقية)، وطرح تصورات ورؤى سياسية مناهضة للرؤى والمشاريع الأمريكية(٢٠٥).

فمن أجل تقليل مستوى التهديد الأمريكي للأمن السوفياتي ومحاصرة النفوذ الأمريكي في الخليج، ركز الاتحاد السوفياتي على التشكيك في المحاولات الأمريكية الرامية إلى إنشاء ترتيبات أمنية في الخليج تؤمن للولايات المتحدة الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية في بعض دول المنطقة، واعتبرت «سياسة الركيزتين» الأمريكية محاولة هدفها إقامة حلف عسكري ـ سياسي مغلق في الخليج بتكتيل القوى الرجعية لمواجهة الحركة التقدمية لشعوب المنطقة(٢٠٦). لم يكتف السوفيات بالتشكيك في المشروعات الأمريكية والتنديد بها، ولكنهم طرحوا تصورات مخالفة لمعالجة إشكالية الأمن في الخليج ترتكز على المقترحات التالية(٢٠٧):

ـ خفض ميزانيات التسليح والإنفاق العسكري لدول المنطقة.

ـ حل جميع التحالفات القائمة وتصفية القواعد العسكرية الأجنبية في الخليج.

ـ عقد ميثاق عدم اعتداء مع دول الخليج يرتكز على مبدأ احترام السيادة الوطنية لهذه الدول.

---

(٢٠٤) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 79, and
مكلورن، «السياسة السوفياتية في الخليج العربي،» ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢٠٥) رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٢٠٦) Shahram Chubin, *Soviet Policy towards Iran and the Gulf*, Adelphi Papers; no. 157 (London: International Institute for Strategic Studies, 1980), pp. 14-15.

(٢٠٧) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

ـ إقامة نظام أمن جماعي آسيوي. وإلى أن يمكن تحقيق ذلك يجب التركيز على تقوية علاقات التعاون الإقليمي المشترك بما يؤهل دول المنطقة لإقامة نظام أمن جماعي إقليمي مشترك.

ولكسر الاحتكار الغربي للقوة والنفوذ في الخليج سعى الاتحاد السوفياتي إلى إقامة علاقات وثيقة قدر الإمكان، مع كل من إيران والعراق، ودعم النظم التقدمية (اليمن الجنوبي) والحركات الراديكالية في المنطقة.

وقد لجأ الاتحاد السوفياتي إلى استخدام كافة الوسائل لاستمالة إيران والحفاظ على علاقاته القوية مع العراق. وكانت الطاقة والصناعة من أهم الوسائل التي استخدمها الاتحاد السوفياتي للتدخل ومد نفوذه في البلدين، ومنهما إلى النظام الإقليمي الخليجي. وكان السوفيات حريصين على مساندة وتشجيع جميع أنشطة الدول الخليجية ضد الاحتكارات النفطية الغربية. فقد دعموا أول عملية تأميم للنفط الإيراني في عهد الحكومة الوطنية للدكتور مصدق عام ١٩٥٣، كما دعموا القرار العراقي بتأميم شركة نفط العراق عام ١٩٦٩ وساندوا الصناعة النفطية العراقية[٢٠٨].

وإذا كان التوتر هو الطابع العام للعلاقات الإيرانية ـ السوفياتية طيلة عقد الخمسينيات بسبب انخراط إيران في التحالفات الغربية في المنطقة، فإنه مع أوائل الستينيات بدأت العلاقات تتحسن بين البلدين بعد تراجع حدة الحرب الباردة بين القوتين العظميين، ولرغبة إيران في محاصرة تنامي العلاقات السوفياتية ـ العراقية[٢٠٩].

وكان النفط والصناعة والعلاقات التجارية هي المجالات التي شملت هذا التطور في العلاقات. وبعد القرار الإيراني ـ السوفياتي بتطبيع العلاقات عام ١٩٦٢ حصل الاتحاد السوفياتي على مكاسب مهمة في مجال الغاز الإيراني. وكجزء من صفقة اقتصادية كبيرة شملت تشييد مصنع للصلب ووحدة هندسية ميكانيكية في إيران،

---

(٢٠٨) رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ص ٧٩.

(٢٠٩) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٣. يرى الجنرال الأمريكي جورج بوي أنه على الرغم من «عداء الإيرانيين» للولايات المتحدة إلا ان ذلك لم يساعد الاتحاد السوفياتي على اكتساب مواقع أفضل في طهران، لأن عداء الإيرانيين للاتحاد السوفياتي لا يقل عن عدائهم للولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى حقبة طويلة من سوء التفاهم، وعجز دبلوماسية البلدين عن إيجاد حلول حاسمة لتصفية أسباب الخلاف. وما تزال معاهدة ١٨٢١ التي أدت إلى فصل أذربيجان عن إيران وضمها إلى روسيا القيصرية ماثلة في أذهان المواطنين والسياسيين والدبلوماسيين الإيرانيين مهما كانت طبيعة النظام القائم في طهران. وبين البلدين مشاكل حدودية تمكن فيها السوفيات من فرض إرادتهم، الأمر الذي يتعذر على الإيرانيين تناسيه. انظر: جورج بوي [الجنرال]، «الأهداف الأمريكية والسوفياتية في منطقة الخليج،» استراتيجيا، العدد ٤٢ (آب/أغسطس ١٩٨٥)، ص ٨.

وقعت عام ١٩٦٦ اتفاقية لتصدير الغاز الإيراني إلى الاتحاد السوفياتي، وتم افتتاح الخط الرئيسي لأنبوب الغاز بين البلدين في موعده المحدد عام ١٩٧٠[٢١٠]. ومع نهاية عام ١٩٧٨ كان قد تم شحن أكثر من ٧٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى الاتحاد السوفياتي، حصلت إيران من ورائها ـ بعد تسديد تكلفة إقامة الخط الذي بلغ طوله ١٢٠٠ ميل ـ على حوالى مليار دولار استخدمت معظمها في تمويل مشتريات من السلع السوفياتية. وقد شجعت عملية مبادلة الغاز الإيراني بالمنتجات الصناعية السوفياتية الطرفين على تنمية أواصر تعاونهما المتبادل. ففي عام ١٩٧٥ تم التوقيع على اتفاقية غاز ثلاثية بين إيران والاتحاد السوفياتي مع كل من ألمانيا الغربية وفرنسا والنمسا يتم بموجبها تصدير إيران ١٣,٥ مليار متر مكعب من الغاز الإيراني إلى المراكز الصناعية السوفياتية في القوقاز وشرق أوكرانيا، على أن يتعهد الاتحاد السوفياتي بتزويد ألمانيا وفرنسا والنمسا بـ ١٠ مليارات متر مكعب من غاز سيبيريا، وبالتالي يحتفظ الاتحاد السوفياتي لنفسه بـ ٣,٥ مليار متر مكعب من الغاز الإيراني كرسوم لمرور الغاز في أراضيه[٢١١]. وقد شجعت هذه النجاحات الطرفين السوفياتي والإيراني على اتخاذ المزيد من خطوات التعاون الاقتصادي. ففي عام ١٩٧٣ قدم الاتحاد السوفياتي ١٨٨ مليون دولار كقرض لإيران لتوسيع مجمع الفولاذ في أصفهان. وفي عام ١٩٧٥ قدم الاتحاد السوفياتي نصف مليار دولار كقرض لإيران خصص للمجمع الفولاذي أيضاً[٢١٢].

وكان للدعم السوفياتي دور أساسي في إنجاح تجربة تأميم العراق لصناعته النفطية. فقد كانت استجابة موسكو سريعة وقوية للحلول محل الشركات الغربية وتوفير كافة الخبرات الفنية والمعدات اللازمة للنهوض بصناعة النفط الوطنية العراقية. وتم في عام تأميم النفط العراقي (١٩٦٩) نفسه، توقيع اتفاقية للنهوض بحقول نفط الرميلة الذي بدأ انتاجها عام ١٩٧٢[٢١٣].

ولقد أعاقت الصراعات الإيرانية ـ العراقية طموحات الاتحاد السوفياتي في إقامة علاقة قوية مع إيران والعراق في وقت واحد. ونظراً للأهمية الكبرى لإيران بالنسبة للأمن السوفياتي، فإن موسكو حاولت استمالة إيران لتأمين حدودها، ولكن الاندفاع الإيراني نحو واشنطن عقب الانسحاب البريطاني من الخليج باعتبار أن ذلك أضمن السبل لتحقيق الطموحات الإقليمية الإيرانية في الخليج، وبسبب متانة التعاون

---

(٢١٠) رمضاني، المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٢١١) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ٦٩.

(٢١٢) مكلورن، «السياسة السوفياتية في الخليج العربي،» ص ٢٥.

(٢١٣) رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ص ٨٠ ـ ٨١.

العسكري والاستخباراتي الإيراني ـ الأمريكي وضخامة وتفوق الأسلحة الأمريكية التي حصلت عليها إيران، وبخاصة طائرات «اف ـ ١٤» المسلحة بصواريخ فينكس التي كان مجالها يتجاوز المجال الجوي الإيراني، اتجه الاتحاد السوفياتي إلى تقوية علاقاته العسكرية والاقتصادية مع العراق[٢١٤]. وأصبحت موسكو هي المصدر الرئيسي للتسليح العراقي، وتم في ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٢ التوقيع على معاهدة الصداقة السوفياتية ـ العراقية، أي بعد يومين فقط من افتتاح حقل نفط الرميلة. وفي ١١ نيسان/ابريل، أي بعد يومين فقط من التوقيع على معاهدة الصداقة، وصل أسطول من السفن الحربية السوفياتية إلى ميناء أم قصر العراقي في زيارة هي الأولى من نوعها في الخليج[٢١٥]. وبعدها تسلمت بغداد ١٢ قاذفة أسرع من الصوت من طراز (TU-22) وهي القاذفة الوحيدة من نوعها في الشرق الأوسط في ذلك الوقت، إضافة إلى صفقة من طائرات ميغ ـ ٢٣[٢١٦].

لكن هذه العلاقة هي الأخرى كانت عرضة للتقلبات. فقد تأثرت سلبياً بمحاولات التقارب السوفياتي ـ الإيراني، وبالخلافات السوفياتية ـ العراقية حول القضية الكردية[٢١٧]، والموقف العراقي من الحزب الشيوعي العراقي. وقد أثرت التطورات الإيجابية في العلاقات السوفياتية ـ العراقية في العلاقة بين حزب البعث العراقي الحاكم والحزب الشيوعي العراقي، حيث تم تشكيل جبهة وطنية للحكم في بغداد من حزب البعث والحزب الوطني الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي. وقد أعلن مسؤول في الحزب الشيوعي العراقي ان معاهدة الصداقة السوفياتية ـ العراقية واتفاقية تطوير صناعة النفط العراقية بمساعدة دول الكتلة الشيوعية كانت العوامل الرئيسية لمشاركة الشيوعيين في الحكم[٢١٨].

وجاءت ثورة النفط عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ لتؤثر سلباً في العلاقات السوفياتية ـ العراقية، حيث اضطر العراق، أمام التردد السوفياتي في دعمه بالأسلحة التي يريدها، أن يلجأ ـ بما توفر لديه من سيولة مالية نفطية ـ لشراء الأسلحة من الدول الغربية، وبخاصة فرنسا[٢١٩]، وليغير كثيراً من معادلة التحالفات الدولية في الخليج.

---

(٢١٤) Chubin, *Soviet Policy towards Iran and the Gulf*, p. 25, and مكلورن، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٢١٥) رمضاني، المصدر نفسه، ص ٨١.

(٢١٦) مكلورن، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢١٧) المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٢١٨) M. S. Agwani, *Politics in the Gulf* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1978), p. 17.

(٢١٩) مكلورن، المصدر نفسه، ص ٢٨.

وعلى الرغم من الخلافات التي واجهت العلاقات السوفياتية ـ العراقية، فإن التعاون الاقتصادي السوفياتي والشرق أوروبي مع العراق بقي على مستوى عال. ففي تموز/يوليو ١٩٧٥ أصبح العراق أول دولة من خارج أوروبا الشرقية يوقع اتفاقية تعاون مع الكوميكون[٢٢٠]. وكان هذا التعاون الوثيق بين موسكو وبغداد من أهم العقبات أمام المحاولات السوفياتية لاختراق الدول الخليجية المحافظة، نظراً للدعم والتأييد الذي كان يقدمه العراق في ذلك الوقت لجمهورية اليمن الديمقراطية وللحركات الراديكالية المعارضة لنظم الحكم التقليدية، وبخاصة جبهة تحرير ظفار في عُمان[٢٢١]. ولذلك لم يستطع الاتحاد السوفياتي النجاح في مساعيه مع تلك الدول طيلة عقد السبعينيات وحتى منتصف عقد الثمانينيات، باستثناء دولة الكويت التي أقامت علاقات دبلوماسية مع موسكو، وحاولت أن توازن علاقاتها الدولية مع القوتين العظميين[٢٢٢].

(٢) مبدأ بريجنيف

شهد العامان الأخيران من عقد السبعينيات تطورات خليجية شديدة الأهمية لم يكن الاتحاد السوفياتي طرفاً غائباً عنها، بل أصبح أبرز محاوريها، الأمر الذي فرض على صانعي السياسة الخارجية السوفياتية إعادة صياغة التوجه الاستراتيجي السوفياتي نحو الخليج والمحيط الهندي.

ففي بداية عام ١٩٧٩ انهار نظام الشاه في إيران وظهر نظام ثوري جديد كان الشيوعيون الإيرانيون إحدى القوى التي ساهمت في تأسيسه، وفتح هذا الحدث أبواب التوقعات أمام الدبلوماسية السوفياتية، وأغرت المسؤولين السوفيات بضرورة تنشيط دورهم في إيران بخاصة، وفي الخليج بعامة، لكسب موقع نفوذ قوي على حساب الولايات المتحدة التي خسرت أهم وأبرز حلفائها. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ تدخل الاتحاد السوفياتي عسكرياً في أفغانستان، وكانت لهذا الحدث أصداؤه المدوية في الخليج، حيث استنفرت الولايات المتحدة قواتها واندفعت عبر قوات التدخل السريع للعب دور عسكري مباشر في المنطقة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ نشبت الحرب بين العراق وإيران لتضع الاتحاد السوفياتي في مأزق الاختيار بين حليف يعتمد عليه في المنطقة هو العراق وهدف مأمول ينبغي كسبه واحتواؤه هو إيران. وجاء تجدد مناخ الحرب الباردة وسيطرته على مناخ الصراع الكوني الأمريكي ـ السوفياتي ليزيد من سخونة المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الخليج والمحيط الهندي.

---

(٢٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٢٢١) المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٣.

(٢٢٢) Quandt, *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security and Oil*, pp. 64-71.

وفي هذه الأجواء كان لا بد من طرح رؤية سوفياتية محددة تتضمن حدود الدور السوفياتي في الخليج والمحيط الهندي وتوضح الرؤية السوفياتية لمعادلة الأمن الإقليمي في الخليج رداً على الاستراتيجيا الأمريكية التي رجحت التدخل العسكري الأمريكي المباشر، ورداً على الاتهامات الأمريكية للاتحاد السوفياتي بأنه ينوي السيطرة على نفط الخليج، ثم ـ وهذا هو الأهم ـ محاصرة واحتواء النفوذ الأمريكي في الخليج ومحاصرة سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة في المنطقة.

وقد جاء الإعلان عن التوجه الاستراتيجي السوفياتي على لسان الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ في خطابه أمام البرلمان الهندي[٢٢٣]. وحول هذا التوجه قال بريجنيف: «ان منطقة الخليج (الفارسي) والمحيط الهندي تتزايد مخاطرها كقلب للتوتر العالمي، بمزاعم مصطنعة حول حماية المصالح الأساسية. نجد قوى تبعد آلاف الكيلومترات عن تلك المنطقة وقد مركزت أساطيلها العسكرية في تلك المنطقة، وهي ساعية في بناء قواعد عسكرية، ومخضعة هذه الدول الصغيرة لضغط وتهديد لا قبل لها بمواجهته»[٢٢٤]. وعند هذا الحد كان بريجنيف يركز على كشف زيف المزاعم الأمريكية حول مصالحها وحول الأخطار التي تواجه الخليج. وهو لا يقر تلك المصالح لدولة تبعد آلاف الكيلومترات، ويؤكد منطقية دعوته بأن بلاده التي لا تبعد أكثر من مائتي كيلومتر عن الخليج لم تشأ أن تطلق مثل هذه المزاعم.

ويحدد بريجنيف مقترحاته للأسس التي يجب أن تقوم عليها معادلة الأمن الإقليمي في الخليج كما يلي: «نقترح على الولايات المتحدة وعلى القوى الغربية الأخرى، وعلى الصين واليابان، وعلى جميع الدول التي ترى اهتماماً بهذا الموضوع أن توافق على احترام الالتزامات التالية المتبادلة: ألا تقيم أي قاعدة عسكرية أجنبية في منطقة الخليج (الفارسي) وفي الجزر المحيطة به، وألا تستخدم السلاح الذري أو أي سلاح آخر ذي قدرة على التدمير الجماعي في تلك المنطقة. ألا تستخدم وألا تهدد باستخدام القوة ضد أي دولة من دول منطقة الخليج، وألا تتدخل في شؤونها الداخلية. وأن تحترم حالة عدم الانحياز التي اختارتها دول الخليج (الفارسي)، وألا تقود أياً من دوله إلى أي نوع من التكتل العسكري مع مشاركة إحدى القوى النووية. أن تحترم حق السيادة لدول المنطقة على مصادرها الطبيعية، وألا تقيم أي عقبة أو

---

(٢٢٣) محمد السعيد ادريس، «مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي،» السياسة الدولية، السنة ٧، العدد ٦٤ (نيسان/ابريل ١٩٨١)، ص ١٧٣.

(٢٢٤) ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط، ص ٤٤٤.

تهديد ضد التبادل التجاري المعتاد أو استخدام البحار التي تربط دول المنطقة مع باقي العالم»(٢٢٥).

وفي شباط/ فبراير ١٩٨١ وخلال المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي أدخل الاتحاد السوفياتي هذه الاقتراحات في صلب الاستراتيجيا السوفياتية نحو الخليج، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية القضايا المعلقة بين موسكو وواشنطن(٢٢٦). وبهذا الإقرار من الحزب الشيوعي السوفياتي أخذت تلك الاقتراحات تعرف رسمياً باسم «مبدأ بريجنيف» الذي رسم معالم الاستراتيجيا السوفياتية في الخليج وحدد ثلاثة أهداف للسياسة السوفياتية في المنطقة، هي:

الأول: العمل على الحد من النفوذ الغربي ومنع استمرار السيطرة الكاملة للغرب، وبخاصة الولايات المتحدة في الخليج، بما يعنيه ذلك من حماية للأمن السوفياتي إذا ما اختفى أو تضاءل الوجود العسكري الأمريكي المكثف من المنطقة، ومن مشاركة الاتحاد السوفياتي في شؤون الخليج، بما يحققه ذلك من مكاسب سياسية واقتصادية. ويظهر هذا الهدف واضحاً في اقتراحات بريجنيف في ثلاثة أبعاد عسكرية وسياسية واقتصادية(٢٢٧). فمن الناحية العسكرية تضمن مبدأ بريجنيف الدعوة إلى الحد من الوجود العسكري الغربي سواء كان في شكل قواعد أو تسهيلات عسكرية أو في شكل إبعاد القوات النووية عن الخليج، وبالذات القوات الأمريكية الاستراتيجية، وبخاصة الغواصات النووية الأمريكية حاملة الصواريخ البعيدة المدى التي تهدد جنوب الاتحاد السوفياتي ووسطه. ومن الناحية السياسية، فإن الدعوة إلى تحقيق وضع عدم الانحياز واحترامه بالنسبة لدول المنطقة يتضمن دعوة لنزع السيطرة الأمريكية عن الدول الخليجية. ومن الناحية الاقتصادية، بالدعوة إلى حق دول المنطقة في الإشراف على مواردها الاقتصادية، ومن ثم إلغاء السيطرة الغربية القائمة على المواد البترولية الخليجية(٢٢٨).

الثاني: كسر الاحتكار الأمريكي للمنطقة وتمكين الاتحاد السوفياتي من الدخول كطرف شريك. فالدعوة إلى الامتناع عن التهديد باستعمال القوة العسكرية ضد دول المنطقة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فيها توضيح لحسن النيات السوفياتية تجاه الدول الخليجية، وفيها أيضاً تعرية لمزاعم واشنطن بما يسمى المصالح الحيوية الأمريكية

---

(٢٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٤٤.

(٢٢٦) حسن علي الابراهيم، **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ١٣٦.

(٢٢٧) عناد فواز الكبيسي، «سياسة الاتحاد السوفياتي المعاصرة تجاه منطقة الخليج العربي،» ورقة قدمت إلى: **الخليج العربي والعالم الخارجي: أعمال الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي**، ٢٩/٤ ـ ١/٥/١٩٨٤، ص ٧٦.

(٢٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٦.

في الخليج، من أن واشنطن تبعد كما يقول بريجنيف آلاف الكيلومترات عن المنطقة. وفي هذا يقول بريجنيف: «إن هدف الإمبرياليين هو خنق الكفاح الوطني التحرري للشعوب هناك والاستمرار في نهب النفط وغيره من موارد المنطقة»(٢٢٩).

الثالث: وضع أسس جديدة لمعادلة الأمن الإقليمي الخليجي بديلة للأسس التي ارتكز عليها المفهوم الأمريكي لأمن الخليج. فقد هاجم الاتحاد السوفياتي في السابق استثمار الولايات المتحدة لمفهوم «التهديد السوفياتي» لفرض السيطرة الأمريكية ولإجبار دول المنطقة على المشاركة في الحلف العسكري والحصول على قواعد وتسهيلات لا تخدم غير هدف واحد هو التفرد الأمريكي بالخليج وإحكام الهيمنة عليه(٢٣٠). وقد اعتبرت موسكو ان الخطط الهادفة إلى إقامة تحالف عسكري سياسي مغلق في إقليم الخليج تعني «إيجاد تكتل من القوى الرجعية المتحالفة مع الإمبريالية في المنطقة، مما يشكل تهديداً لحركات التحرر ولغيرها من الحركات التقدمية لشعوب المنطقة العربية»(٢٣١). والجديد الذي جاء به مبدأ بريجنيف بهذا الخصوص هو الدعوة إلى «صيغة متعددة الأطراف» لتحقيق أمن الخليج يمكن أن تشارك فيها كل الأطراف المعنية، مع التأكيد على أن المسؤولية الأساسية في الدفاع عن أمن الخليج يجب أن تظل بأيدي الدول الخليجية ذاتها(٢٣٢)، وإذا كان ثمة حاجة إلى إقامة شكل من أشكال الحوار الأمريكي ـ السوفياتي حول مسائل الأمن في الخليج، فإن ذلك يجب أن يحدث ضمن إطار دولي تقبل به دول المنطقة، وبما يأخذ رغباتها واحتياجاتها بعين الاعتبار، وشريطة أن يتوفر الاستعداد المسبق لاحترام أية تعهدات دولية يمكن التوصل إليها في هذا الشأن(٢٣٣).

لم تلق الدعوة السوفياتية للولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية والصين واليابان وأية دولة أخرى مهتمة بالمنطقة، كي تنضم للاتحاد السوفياتي في جهود ترمي للوصول إلى اتفاق حول نزع السلاح في منطقة الخليج واحترام سيادة الدول الخليجية وعدم التدخل في شؤونها، استجابة أمريكية، بل على العكس كانت سبباً لهجوم أمريكي ضار على السياسة السوفياتية والتأكيد على أن الغزو السوفياتي لأفغانستان واستمرار الوجود العسكري السوفياتي في تلك الدولة هو سبب أساسي لتهديد الأمن في الخليج(٢٣٤).

---

(٢٢٩) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٢٣٠) Chubin, *Soviet Policy towards Iran and the Gulf,* p. 15.

(٢٣١) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٢٣٢) **قضايا الخليج العربي**، إعداد قاسم جعفر وأحمد سامح الخالدي وحسين آغا، سلسلة الدراسات الاستراتيجية؛ ١٠ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٩ ـ ٢١.

(٢٣٣) مقلد، **الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات**، ص ٥٨.

(٢٣٤) الكبيسي، «سياسة الاتحاد السوفياتي المعاصرة تجاه منطقة الخليج العربي،» ص ٧٤.

وجاء الرد السوفياتي على هذا الرفض الأمريكي من المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، حيث بلور بريجنيف الموقف السوفياتي في الخليج بقوله: «ان الاتحاد السوفياتي على استعداد للدخول في مفاوضات حول الخليج كمشكلة مستقلة، وعلى استعداد للمشاركة في حل منفصل للمشكلة الأفغانية. وعلى أي حال، فإن الاتحاد السوفياتي لا يعترض على مناقشة المسألة الأفغانية بالارتباط مع أمن الخليج. وبدلاً من زيادة إرسال الأساطيل البحرية والجوية والجنود والأسلحة إلى الخليج، فإن الاتحاد السوفياتي يقترح التخفيف من التهديد بالحرب عن طريق عقد اتفاقية دولية. إن مناخاً من الهدوء والاستقرار يمكن خلقه في هذه المنطقة من خلال جهود مشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار كل المصالح المشروعة لجميع الأطراف»[٢٣٥].

وكانت الحرب العراقية ـ الإيرانية محكاً شديد الصعوبة لاختبار جدية الالتزامات أو التعهدات السوفياتية بالتزام سياسة محايدة تجاه الأوضاع في الخليج نظراً لأن هذا الموقف المحايد كان يتعارض مع المصالح السوفياتية.

ففي بداية الحرب كان الانحياز إلى جانب إيران ضرورياً لكسب مواقع نفوذ على حساب الولايات المتحدة في إيران، لكن مثل هذا الموقف كان يتعارض مع الالتزامات السوفياتية نحو العراق وفقاً لمعاهدة الصداقة السوفياتية ـ العراقية. وكان الانحياز للعراق يفتح مجالاً لكسب مودة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى التي وقفت إلى جانب العراق، لكنه كان يعني التضحية بمصالح طموحة في إيران. لذلك لم تكن هذه الحرب في مصلحة الاتحاد السوفياتي بكل المعاني[٢٣٦]. ولكن بعد التحولات الداخلية في إيران وتعرض حزب توده الشيوعي للتصفية، وبروز نظام حكم إسلامي اعتبرته موسكو تهديداً للاستقرار في الجمهوريات الإسلامية السوفياتية، وبعد التحول في ميدان المعركة لصالح إيران ابتداءً من منتصف عام ١٩٨٢، أصبح الاختيار أيسر بالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي انحاز إلى جانب العراق[٢٣٧]. وجاء هذا الانحياز مقدمة لتطورات لاحقة في العلاقات السوفياتية ـ الخليجية ابتداء من منتصف عقد الثمانينيات مع وصول غورباتشوف إلى الحكم.

(٣) مبدأ غورباتشوف

مع منتصف الثمانينيات ظهرت متغيرات جديدة سوفياتية وعالمية وخليجية أدت إلى حدوث تطورات مهمة في السياسة السوفياتية في الخليج. فابتداءً من منتصف

---

(٢٣٥) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٢٣٦) Robert Freedman, «Soviet Policy towards the Middle East since the Invasion of Afghanistan,» *Journal of International Affairs* (Fall-Winter 1981), pp. 298-299.

(٢٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٠٠.

الثمانينيات وبتولي ميخائيل غورباتشوف مقاليد السلطة في الكرملين بدأ عهد جديد في حياة الاتحاد السوفياتي ودوره كقوة عظمى. فقد أخذ هذا الدور يتراجع في شكل انسحاب من قيادة النظام الدولي باعترافه بعدم القدرة على الاستمرار في سباق التسلح، وتقديم تنازلات في بعض الصراعات الإقليمية، والإعلان عن بعض التغيرات الايديولوجية[٢٣٨].

وقد ظهر عجز الاتحاد السوفياتي عن القدرة على الاستمرار في سباق التسلح في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ حين وافق على محادثات الحد من التسلح، وفي قمة ريكيافيك عام ١٩٨٦ حينما وافق على المطالب الأمريكية التي كان يرفضها قبل ذلك والمتعلقة بتخفيض الصواريخ الاستراتيجية الطويلة المدى وقبوله مبدأ التفتيش. وفي آذار/مارس ١٩٨٧ وافق الاتحاد السوفياتي على عدم الربط بين عقد المعاهدة الخاصة بإزالة الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا ووقف برنامج حرب الكواكب الأمريكي[٢٣٩].

وقد ارتبطت هذه التراجعات بالتحولات الاقتصادية والسياسية الداخلية في الاتحاد السوفياتي في شكل انحسار وتراجع الدور السوفياتي في الصراعات الإقليمية، وبدأ المجتمع السوفياتي يعيش مرحلة «انحسار ما بعد أفغانستان» بدرجة شبيهة بحالة المجتمع الأمريكي في مرحلة ما بعد فيتنام التي ظهرت في شكل إحجام عن التدخل في القضايا والصراعات الإقليمية. وفي الوقت نفسه بدأ غورباتشوف يعطي الأولوية للإصلاحات الاقتصادية الداخلية، ومن ثم اتخاذ مواقف براغماتية من قضايا العالم الثالث على حساب الالتزامات الأيديولوجية السابقة[٢٤٠]. وكانت منطقة الخليج من المناطق التي شهدت هذا النوع من التراجع، ولكن بشكل متوازن بما لا يؤثر سلبياً في المصالح السوفياتية، وبما يحول دون خوض مواجهة مع الولايات المتحدة.

فقد برزت هذه التحولات في الاقتراحات التي عرضها غورباتشوف في شباط/ فبراير ١٩٨٦ أثناء زيارته للهند وربط فيها مسألة الأمن في الخليج بالمحيط الهندي، واقترح إقامة مفاوضات متعددة الأطراف بين كل البلدان التي تستخدم المحيط الهندي بما في ذلك مضيق هرمز ومضيق ملقا.

وقد أخذت هذه الاقتراحات اسم «مبدأ غورباتشوف» وتضمنت النقاط التالية[٢٤١]:

(٢٣٨) بدران، «أزمة الخليج والنظام الدولي،» ص ٤٦.

(٢٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٢٤٠) أحمد، «النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر،» ص ١٢٦.

(٢٤١) العلكيم، «السياسة السوفياتية تجاه الخليج في عهد غورباتشيف،» ص ١٣٤.

ـ تخفيض الحظر العسكري في المحيط والمناطق المتاخمة.

ـ عقد اتفاقات متعددة الأطراف لضمان أمن الطرق البحرية والجوية حول المحيط الهندي.

ـ إقامة مفاوضات متعددة الأطراف بين كل البلدان التي تستخدم المحيط الهندي.

ـ ضمان سيادة المنطقة على ثرواتها الطبيعية.

وإذا كان مبدأ غورباتشوف قد جاء ضمن الإطار نفسه الذي انطلق منه مبدأ بريجنيف، وبالذات فيما يتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يتم من خلاله التوصل إلى اتفاقات لضمان الأمن في الخليج والمحيط الهندي، فإنه قد تضمن اعترافاً سوفياتياً بالمصالح الأمريكية في المنطقة مع دعوة الولايات المتحدة للاعتراف بشرعية المصالح السوفياتية فيها[٢٤٢].

وفي مقابل هذا التوجه كان التركيز السوفياتي على العلاقات الثنائية مع الدول الخليجية. وإذا كانت الأسلحة هي المعيار الرئيسي لتأكيد الدعم للعراق، فإن التحولات السوفياتية الداخلية والعالمية انعكست على مواقف الدول الخليجية نحو الاتحاد السوفياتي. فالتحسن الحادث في العلاقات بين عُمان وجمهورية اليمن الديمقراطية انعكس على العلاقات بين عُمان والاتحاد السوفياتي، ومن ثم كانت عُمان أول الدول الخليجية تقبل على اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، وتبعتها دول الإمارات في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥[٢٤٣]، وتلتها البحرين ثم قطر في وقت لاحق.

ثم جاءت الدعوة الكويتية لرفع العلم السوفياتي على ناقلات النفط الكويتية والقبول السوفياتي الفوري بالعرض لتفتح عهداً جديداً في العلاقات السوفياتية ـ الخليجية ولتخلق شرعية للوجود العسكري السوفياتي في الخليج بجانب الوجود العسكري الأمريكي.

وهكذا يتبين من تحليل السياسات السوفياتية في الخليج أنها التزمت بمجموعة من الثوابت أهمها[٢٤٤]:

---

(٢٤٢) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٢٤٣) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٢٤٤) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

ـ التركيز على أسلوب الاقتراب غير المباشر في المنطقة الشديدة الحساسية بالنسبة للمصالح الأمريكية نفطياً واقتصادياً باستثناء الغزو السوفياتي لأفغانستان.

ـ العمل على تجنب تحريك الأوضاع أو دفعها في أي اتجاه يحمل معنى استثارة تلك المصالح أو استفزازها تجنباً لأي مواجهة مع واشنطن.

ـ التأكيد على الطبيعة السلمية للنيات السوفياتية تجاه دول الخليج، وكذلك التأكيد على الحاجة إلى تحييد هذه المنطقة في صراعات القوى الدولية.

ـ التأكيد المستمر على عدم وجود أطماع سوفياتية في نفط الخليج.

ـ إظهار التحفظ في تأييد بعض الأنظمة الخليجية الصديقة لموسكو (العراق واليمن الديمقراطية) لطمأنة مخاوف النظم المعتدلة أو التقليدية.

ـ التعويل على تأثير التطورات الذاتية في منطقة الخليج لإحداث تحول في ميزان القوى الأمريكي ـ السوفياتي فيها لصالح الاتحاد السوفياتي.

ج ـ سياسات وأشكال التدخل الأوروبي في النظام الخليجي

من الصعب الحديث عن وجود «سياسة أوروبية» نحو الخليج لأن الجماعة الاقتصادية الأوروبية، حتى بعد أن تحولت إلى «اتحاد أوروبي»، لم تمتلك جهازاً سياسياً موحداً مسؤولاً عن رسم سياسة خارجية موحدة باسم الاتحاد، لكن يمكن الحديث عن سياسات أوروبية وتصورات أمنية أوروبية. إضافة إلى ذلك، فإن مشاركة أغلب أعضاء الاتحاد الأوروبي في حلف شمال الأطلسي جعلت السياسة الأمنية مسؤولية رئيسية للحلف، وهذا ما جعل التوجهات والسياسات الأمنية الأمريكية طاغية على السياسات الغربية بصفة عامة إزاء أغلب الصراعات والأزمات الاقليمية. ولكن دول الاتحاد الأوروبي لا تستطيع أن تزعم أنها ممثلة في تطورات إقليم الخليج عن طريق عضويتها في حلف شمال الأطلسي لسبب رئيسي هو أن اقليم الخليج يقع خارج نطاق المنطقة التي تغطيها اتفاقية الحلف، ولذلك فإن الإسهامات الأوروبية في الأوضاع والأحداث تتم بشكل فردي من جانب حكومات أوروبية، وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا[٢٤٥].

وفي المرات القليلة التي حاولت فيها أوروبا أن تقوم بمبادرة سياسية نحو الشرق الأوسط بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، ونتيجة لعدم التوافق في المصالح

---

(٢٤٥) ادوارد مورتيمور، «سياسة الدول الأوروبية العشر في منطقة الخليج العربي وأبعادها المستقبلية،» ورقة قدمت إلى: الخليج العربي والعالم الخارجي: أعمال الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي، ٢٩/٤ ـ ١/٥/١٩٨٤، ص ٨٩ ـ ٩٠.

الذي برز بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة بخصوص أزمة الطاقة، فإن الولايات المتحدة استطاعت أن تحبط أي محاولة أوروبية للتفرد بحوار خاص مع الدول العربية، واستقر الأمر في النهاية داخل «الجماعة الأوروبية» على ضرورة التشاور مع الولايات المتحدة بخصوص مسار الحوار العربي ـ الأوروبي، وذلك بسبب الضغوط البريطانية الرامية في هذا الاتجاه على رغم الرفض والتحفظ الفرنسيين(٢٤٦).

وإذا كانت الولايات المتحدة قد استطاعت احتواء الدور الأوروبي في الشرق الأوسط والخليج وتحجيمه، فإن الدول الأوروبية استطاعت هي الأخرى، في بعض المناسبات أن ترفض التورط في السياسات الأمريكية في الخليج. فعندما ارتفعت حدة التهديدات الأمريكية لدول الخليج عقب قرار حظر النفط عام ١٩٧٣ عن الولايات المتحدة وهولندا وامتلاك الدول المنتجة للنفط زمام الأسعار، وعندما وصلت حدة تلك التهديدات إلى التلويح بالتدخل العسكري المباشر بحجة إنقاذ المصالح النفطية الغربية المهددة بتدابير الحظر العربي والأطماع السوفياتية، لم تستطع معظم الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي إخفاء قلقها المتزايد من تلك التلميحات الأمريكية، وأظهرت ميلها إلى عدم وجود سبب ضروري لمجابهة الدول النفطية، وعبّرت عن تحبيذها لفكرة التفاهم المشترك كأساس للخروج من الأزمة(٢٤٧). وتكرر هذا الموقف الأوروبي مرة أخرى عندما فكرت إدارة الرئيس كارتر أن يكون تشكيل قوات التدخل السريع مسؤولية حلف شمال الأطلسي بتوسيع نطاق عمل الحلف ليشمل إقليم الخليج أو أن يتم تشكيلها خارج إطار الحلف بمشاركات منفردة من أبرز الدول الأوروبية أعضاء الحلف. وقد أبدت الدول الأوروبية تجاوباً محدوداً يكاد ينحصر في بريطانيا، في حين رفض الاقتراح الأول الخاص بتوسيع نطاق عمل الحلف لما يتضمنه ذلك من مخاطر مستقبلية(٢٤٨). وفي ذلك الوقت كانت مارغريت ثاتشر رئيسة الحكومة البريطانية (حينذاك) هي الأعلى صوتاً في اتجاه دعم التدخل الأمريكي العسكري المباشر في الخليج عندما سعت إدارة الرئيس ريغان إلى تشكيل حلف عسكري سياسي من دول الخليج والشرق الأوسط تحت مسمى «الإجماع الاستراتيجي» للدفاع عن المصالح الغربية في الخليج. فقد أعلنت ثاتشر في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨١ أنه «يتعين على بلادها وفرنسا المساهمة مع الولايات المتحدة في تشكيل قوة بحرية دائمة لتعزيز الأمن في منطقة الخليج». وقالت ثاتشر في مؤتمر صحفي بعد أول لقاء لها مع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان «إن تشكيل مثل هذه القوة لا يمكن أن يقوم بها حلف

---

(٢٤٦) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ٢٢٩ ـ ٢٣١.

(٢٤٧) الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، ص ٢٣٦.

(٢٤٨) مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات، ص ٢٨ ـ ٣٢.

شمال الأطلسي، وإنما يمكن أن يقوم بها بعض دول الحلف بالعمل معاً»(٢٤٩).

كان الرأي الغالب في الأوساط الأوروبية هو إعطاء الأولوية للتهديدات الداخلية التي تهدد أمن واستقرار الدول الخليجية، على العكس من رؤية إدارة كارتر ومن بعدها إدارة ريغان التي أعطت الأولوية للتهديدات الخارجية، وعلى الأخص للاتحاد السوفياتي، وكانت وجهة نظر البعض ـ وقد تم تطبيقها على مبيعات السلاح ـ تنحصر في أنه لما كان الشاه ينفق ببذخ على الأسلحة الغربية، فإن الغرب قد أسهم بشكل أو بآخر في إسقاطه. ومع ذلك فإن الحكومات الأوروبية ظلت من الناحية العملية راغبة في بيع السلاح إلى حكومات الدول الخليجية، وذلك بهدف مساعدة صناعة السلاح الداخلية في بلادها، وتمشياً مع الاعتقاد بأنه من الأفضل أن يتم تجهيز دول الخليج للدفاع عن نفسها بدلاً من الاعتماد على الآخرين(٢٥٠).

وقد تعاونت بريطانيا وفرنسا مع الولايات المتحدة في حشد قوة مراقبة بحرية بقرب مداخل مضيق هرمز من ناحية المحيط الهندي، وزادت كثافة الوجود العسكري البريطاني والفرنسي مع تطورات الحرب العراقية ـ الإيرانية، وقامت بدور مباشر في حماية ناقلات النفط الكويتية ابتداء من عام ١٩٨٧ بمشاركة البحرية الأمريكية والسوفياتية. لكن هذا الدور كان يخضع للتقدير الفردي من جانب الدول الأوروبية ولم يصبح موضوعاً لسياسة أوروبية موحدة، حيث إن موضوعات الأمن والدفاع تقع خارج نطاق اتفاقية الاتحاد الأوروبي. ولكن هناك إحساساً بضرورة أن تظهر أوروبا وكأنها تتفاعل مع الأزمة بشكل غير عسكري، وأنها يجب أن تقوي الروابط السياسية والاقتصادية مع المنطقة التي تعتمد عليها اعتماداً كبيراً على أمل تحقيق الاستقرار فيها(٢٥١).

وقد أسهم هذا التوجه في فتح مجال لحوار أوروبي ـ خليجي بعد اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، وقد كان هذا الحوار نتيجة لمبادرات أوروبية متعددة نحو المنطقة. فعلى أثر جولة قام بها لورد كارينغتون، وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت، إلى كل من باكستان وعُمان والعربية السعودية وتركيا في أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ عاد بانطباع قوي عن إمكانية قيام تعاون قوي إذا ما بذل الغرب تحركاً جاداً لحل المشكلة الفلسطينية. وقد كانت تلك القناعة ـ التي كانت موضع اتفاق بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية ـ عاملاً مهماً في قيام مجلس وزراء الجماعة بإصدار «اعلان

---

(٢٤٩) الخليج، ٢٨/٢/١٩٨١.

(٢٥٠) مورتيمور، «سياسة الدول الأوروبية العشر في منطقة الخليج العربي وأبعادها المستقبلية،» ص ٨٦.

(٢٥١) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٨.

البندقية» بشأن أزمة الشرق الأوسط في حزيران/يونيو من العام نفسه[٢٥٢].

وفي الوقت ذاته (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠) اقترح وزير خارجية ألمانيا (الغربية) هانز ديتريش غنشر أن تعمل دول الجماعة الأوروبية على تعزيز الاستقرار في المنطقة عن طريق توقيع اتفاقيات للتعاون مع دول الخليج العربية، بحيث لا تتضمن تلك الاتفاقيات معاملات تفضيلية في مجال التجارة، لأن ذلك سوف يكون إخلالاً بالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (غات)، وسوف يؤدي ـ بالتأكيد ـ إلى إغضاب الولايات المتحدة، ولكن يجب تأكيد وضبط الاستقرار الطويل الأجل في العلاقات بين الجماعة الأوروبية والدول المعنية في مجال الطاقة والتعاون التكنولوجي[٢٥٣].

كانت القضايا محور الاهتمام الأوروبي في ذلك الوقت هي: الأسعار النفطية والتموين وإعادة تدوير البترودولارات. وقد شهد البرلمان الأوروبي في جلسته التي عقدت في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ نقاشات موسعة حول التعاون الأوروبي ـ الخليجي ورفع بها تقرير من لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية، وهو التقرير الذي جرى تبنيه بالإجماع ودعا إلى «الشروع بتعاون طويل الأجل مع مجموعة من بلدان العالم الثالث، هي دول الخليج (الفارسي) بهدف تحقيق مصالح الطرفين دون العمل على ترجيح مصالح أي منهما على مصالح الآخر، فهي مبنية على تكامل المصالح لا على تحقيق المكاسب المنفردة...»[٢٥٤] ومن بين الحجج التي اعتمدها ذلك التقرير لتبرير هذا التعاون المشترك كانت هناك حجة صعب قبولها من جانب الولايات المتحدة، وتكشف عن حدود تعارض المصالح الأوروبية ـ الأمريكية في الخليج. كانت تقول: «فإذا عملت دول الجماعة الأوروبية معاً، فإن بوسعها أن توقع عقوداً نفطية يجري تحريرها بالعملات الأوروبية أو بالإيكو (العملة الأوروبية المشتركة)، الأمر الذي يخفف من تبعية الدول المذكورة للدولار وللسياسة الأمريكية التي تعتمد معدلات الفائدة المرتفعة». ثم انتهى التقرير بفقرة تدعو الدول الأوروبية إلى المساهمة في حل المشكلات العربية ـ الإسرائيلية[٢٥٥].

كانت زيارة عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في ٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢ لمقر اللجنة الأوروبية في بروكسل هي المدخل لجولات من الحوار المشترك امتد حتى ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨٨، وهو اليوم الذي تم فيه التوقيع

---

(٢٥٢) بشارة خضر، أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(٢٥٣) مورتيمور، المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢٥٤) خضر، المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٢٥٥) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

رسمياً في بروكسل على اتفاقية التعاون بين الجماعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي. ووقع نيابة عن الجماعة الأوروبية كل من هانز ديتريش غينشر رئيس المجلس الوزاري الأوروبي في ذلك الحين وكلود شيسون عضو اللجنة المكلف بالعلاقات بين الشمال والجنوب، كما وقعها نيابة عن مجلس التعاون الخليجي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية ورئيس المجلس الوزاري لمجلس التعاون في ذلك الحين، وعبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في ذلك الحين أيضاً.

وقد أسست هذه الاتفاقية للعلاقات بين الجماعة الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي الست، ونصت على العمل في سبيل تعاون شامل في قطاعات الصناعة والزراعة والصيد والتجارة والطاقة والعلم والتكنولوجيا والاستثمار والإعلام. أما في مجال التجارة، فقد حرص الطرفان على اعتبار كل منهما مستفيداً من نظام «الدولة الأولى بالرعاية»[٢٥٦].

لكن المفاوضات اللاحقة بهذا الخصوص لم تسفر عن تقدم له اعتباره بخصوص توسيع نطاق العلاقات التجارية بسبب الخلافات حول نسبة الإعفاءات الجمركية الأوروبية لحصص صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من الصناعات البتروكيماوية، حيث قام ما يعرف بـ «لوبي البتروكيماويات» الأوروبي بعرقلة مساعي الاتفاق خوفاً على صناعة البتروكيماويات الأوروبية[٢٥٧].

وإذا كان الاتحاد الأوروبي، كتكتل، قد حصر دوره وعلاقاته الخليجية في حدود الشأن التجاري والاقتصادي دون تطلع، أو دون قدرة، على بلورة «سياسة أوروبية» نحو الخليج على شاكلة السياسات الأمريكية والسوفياتية، فإن عدداً محدوداً من الدول الأوروبية، وبخاصة فرنسا وبريطانيا، كان حريصاً ومهتماً، بشكل منفرد، بالقيام بأدوار مهمة في تفاعلات النظام الخليجي، وسعى لاكتساب النفوذ والمكانة، بل والمنافسة، مع القوتين العظميين بهذا الخصوص في الحدود الممكنة[٢٥٨].

وقد اكتسبت بريطانيا نفوذها ومكانتها الخليجية اعتماداً على إرث العلاقات التاريخية السابقة مع دول الإقليم، في حين أن فرنسا كانت تجتهد وتبذل قدراً أكبر من التفاعل لاكتساب المكانة بسياسات مميزة سواء على صعيد أزمة الشرق الأوسط أو المبادرة السريعة والاستجابة لمطالب بعض الدول الخليجية من الأسلحة الفرنسية

(٢٥٦) المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤٤.

(٢٥٧) المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤٤.

(٢٥٨) مورتيمور، المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٠.

المتطورة في كل مرة كانت تتردد فيها أي من القوتين العظميين عن تلبية مطالب الدول الخليجية.

فعلى الرغم من الانسحاب العسكري الرسمي البريطاني من الخليج عام ١٩٧١، إلا أن البريطانيين احتفظوا بنفوذ سياسي وعسكري ملحوظ في مستعمراتهم السابقة. فقد جرت العادة في كل انحاء عالم المستعمرات البريطانية السابق أن البريطانيين كانوا يقومون بانسحاب سياسي، لكن القطاعات الأخرى في جهازهم الامبريالي كانت تبقى سليمة ويزداد نفوذها. وفي الخليج كانت هذه الظاهرة أكثر بروزاً، حيث كانت بريطانيا تزود تلك المستعمرات بالضباط والأسلحة وتتولى مسؤوليات تدريب الجنود، أما من الناحية الاقتصادية فقد أصبحت في الواقع أفضل مما كانت عليه[٢٥٩].

وتعتبر عُمان من أبرز الدول الخليجية التي اعتمدت بالدرجة الأولى على العناصر البريطانية داخل الهيكلية القيادية لقواتها المسلحة ابتداء من قائد الجيش وحتى ضباط الصف والطيارين والمستشارين الفنيين. وقد زاد الاعتماد العُماني على بريطانيا في النصف الأول من عقد السبعينيات بصفة خاصة لقمع الثورة المسلحة في إقليم ظفار. فقد اشتركت وحدات من القوات الخاصة البريطانية (S.A.S.) ووحدات من سلاح الجو في العمليات العسكرية ضد الثوار، وتحملت هذه القوات المهام التخطيطية والتنفيذية الأساسية خلال الحرب. واستمر دور العناصر البريطانية أساسياً بعد انتهاء تلك الحرب، حيث تلعب دوراً مهماً على الأخص في سلاح الجو، إذ أن طياري سرب مقاتلات «جاغوار» وأكثر طياري سرب مقاتلات «هنتر» كانوا من البريطانيين، وكذلك بالنسبة لشبكة الدفاع الجوي[٢٦٠].

غير أن الجانب الأكثر أهمية في الحضور العسكري لبعض الدول الأوروبية في الخليج يتمثل في مبيعات السلاح. وتأتي فرنسا في طليعة الدول الأوروبية المصدرة للسلاح إلى دول الخليج، وبخاصة السعودية والعراق، ثم قطر والإمارات. فعلى أثر الخلافات السعودية ـ الأمريكية حول قضية مبيعات الأسلحة الأمريكية للعربية السعودية عام ١٩٧٧ اتجهت العربية السعودية إلى تنويع مصادرها من الأسلحة، وترتب على هذا التحول أن أصبحت فرنسا مورداً رئيسياً للأسلحة إلى العربية السعودية، وبخاصة في مجال نظم أسلحة الدفاع الجوي؛ وقد بلغت مشتريات السعودية من الأسلحة الفرنسية بنهاية عام ١٩٨٠ حوالى ١٢ مليار فرنك فرنسي خصص ربعها تقريباً لخدمات التدريب والصيانة الفنية للمعدات. . .الخ[٢٦١]. وفي

---

(٢٥٩) هوليداي، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ص ١٣٤.

(٢٦٠) قضايا الخليج العربي، ص ١١٦ ـ ١١٨.

(٢٦١) *Security in the Persian Gulf*, vol. 4: *The Role of Outside Powers*, p. 65.

تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠ عقدت العربية السعودية صفقة ضخمة جديدة من الأسلحة مع فرنسا بلغت قيمتها ١٤,٤ مليار فرنك فرنسي خصص ثلثها تقريباً لأغراض خدمات التدريب والصيانة[٢٦٢]. وكررت فرنسا الموقف المبادر نفسه بتعويض النقص وتلبية حاجة الدول الخليجية من السلاح، وكان ذلك مع العراق بسبب تردد الاتحاد السوفياتي عن تلبية الاحتياجات العراقية من الأسلحة في عام ١٩٨٢، حيث توغلت القوات الإيرانية في الأراضي العراقية وطرحت إيران مطالب متشددة لوقف إطلاق النار. وكانت صفقة طائرات السوبر ايتندار (وعددها خمس طائرات فقط) وصواريخ اكزوسيت هي أشهر صفقات السلاح الفرنسية للعراق[٢٦٣]. وهي الصفقة التي أدت إلى تحولات جديدة في مسار الحرب، ومكنت العراق من تدمير موانىء تصدير النفط الإيراني في جزيرة خرج وغيرها.

وإلى جانب بريطانيا وفرنسا شاركت ألمانيا الغربية هي الأخرى في إمداد الدول الخليجية بالأسلحة والمعدات العسكرية، فقد وقعت العربية السعودية صفقة أسلحة قيمتها ١٠ مليارات مارك الماني في نهاية عام ١٩٨٠ شملت دبابات «اليوبارد ـ ٢» وطائرات «ثورنادو»، وتبعتها صفقات أخرى[٢٦٤].

وقد نوعت الدول الأوروبية من أدوات تأثيرها وتدخلها في الشؤون الخليجية. فإلى جانب المساعدات العسكرية وصفقات السلاح، كانت هناك أدوات أخرى اقتصادية ومالية للتأثير. فقد لعبت شركات النفط الأوروبية دوراً ملحوظاً في الاقتصادات الخليجية، ولكن بدرجة أدنى بالطبع من دور شركات النفط الأمريكية. وإلى جانب الشركات النفطية كانت هناك المصارف المركزية التي أقيمت في بعض دول المنطقة والتي سلمت لبنوك أوروبية وأمريكية لإدارتها، الأمر الذي ساهم في وضع الإيرادات النفطية لهذه الدول تحت تصرف تلك البنوك، فأحكمت السيطرة عليها وأدارتها بما يحقق لها أقصى الفوائد[٢٦٥]. كما لجأت الحكومات الأوروبية إلى وسيلة أخرى لإحكام سيطرة بنوكها على تلك الثروات عن طريق تأسيس اتحادات مصرفية مشتركة تكون إدارتها في الغالب من قبل البنوك الأوروبية، ومن ذلك مثلاً اتحاد المصارف الفرنسية ـ العربية (أوباف). أما الوجه الثالث من أدوات التأثير الاقتصادي، فيتمثل في مجال المشروعات الإنشائية والصناعة. فعلى سبيل المثال، فإن قيمة

---

(٢٦٢) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٢٦٣) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦.

(٢٦٤) *Security in the Persian Gulf*, vol. 4: *The Role of Outside Powers*, p. 66.

(٢٦٥) عمر ابراهيم الخطيب، «الأمن العربي في منطقة الخليج (٧): القوى الدولية،» الخليج، ١٢/ ٢/ ١٩٨١.

المشروعات التي نفذتها شركات أوروبية غير مختلطة في ثلاث سنوات (١٩٧٥ ـ ١٩٧٨) بلغت ٩,٢٣٦ مليون دولار. وتأتي الشركات الفرنسية في مقدمة الشركات الأوروبية في هذا المضمار[٢٦٦].

وهكذا يتضح أن التأثير الأوروبي في الخليج ينتسب إلى دول أوروبية منفردة بذاتها ولا يحسب للاتحاد الأوروبي كتكتل سياسي شريك في القرار الدولي. فقد سيطرت القوتان العظميان على مقاليد التفاعلات في إقليم الخليج بدرجات مختلفة، وجاء التأثير الأوروبي محدوداً وغير مباشر، ولا يعبر عن توجه سياسي أوروبي محدد، ومن ثم فإنه لم يكن دوراً منافساً من أجل السيطرة، ولكنه كان يهدف إلى توسيع دائرة النفوذ بما يحقق المصالح الوطنية للدول الأوروبية المعنية وبما لا يخرج عن ثوابت التكتل الأطلسي بزعامته الأمريكية.

د ـ سياسات وأشكال التدخل الإسرائيلية والتركية في النظام الخليجي

إلى جانب تلك السياسات وأشكال التدخل التي ربطت قيادة النظام الدولي الثنائي القطبية بالنظام الإقليمي الخليجي، كانت هناك أدوار لقوى دولية ذات تأثير ملموس في تفاعلات النظام الخليجي تنتمي إلى الإطار الاقليمي الأوسع، أي الإطار الشرق أوسطي، وترتبط أدوار هذه القوى بسياسات القوتين العظميين في الخليج، لكنها تعكس أيضاً قدراً يعتد به من المصالح الخاصة ومن الصراع الإقليمي الشرق أوسطي، أي أن هذه الأدوار تحمل في ثناياها ارتباطات تلك القوى مع القوى العظمى الحليفة وسياساتها في الخليج، كما تعبّر عن تفاعلات النظام الشرق أوسطي وعلاقاته بالنظام الخليجي. ويبرز ضمن هذا الإطار الدور الإسرائيلي والدور التركي بصفة أساسية.

بالنسبة لإسرائيل، ظل الطموح الذي أفصح عنه دوري غولد مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة والمستشار السياسي السابق لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في دراسة حديثة صدرت عام ١٩٩٦ عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، يراود رجال السياسة الإسرائيليين منذ نشأة الدولة الصهيونية، وهو الطموح الخاص بالربط بين الخليج وإسرائيل ضمن علاقات ومعادلات أمنية شرق أوسطية ـ خليجية مشتركة[٢٦٧]، ولكن الولايات المتحدة ظلت حائلاً دون تمكين إسرائيل من ذلك، ومن ثم قبلت إسرائيل أن تكون إحدى أدوات الاستراتيجية الأمريكية في الخليج، وأن تحقق المصالح الإسرائيلية من خلال القيام بهذا الدور[٢٦٨]، والحرص على جعل

---

(٢٦٦) المصدر نفسه.

(٢٦٧) Gold, «Israel and the Gulf: New Security Frameworks for the Middle East,» pp. 1-5.

(٢٦٨) هوليداي، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

التناقض بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية عند حده الأدنى.

ولم يكن الدور التركي في الخليج بعيداً عن هذا الإطار من العلاقة مع الولايات المتحدة. فقد عملت تركيا على تحقيق المصالح الوطنية التركية في الخليج عن طريق العلاقات الثنائية وعن طريق توظيف الدور التركي ضمن الاستراتيجيا الأمريكية في الخليج، ولعل التمايز الرئيسي بين الدورين التركي والإسرائيلي في الخليج هو ذلك المجال الأرحب من العلاقات الثنائية بين تركيا، بصفتها دولة إسلامية، وكل من إيران ودول الخليج العربية، في حين أن مجال العلاقات الثنائية الإسرائيلية ـ الخليجية كان محصوراً ضمن الإطار الإيراني ـ الإسرائيلي فقط في مرحلة ما قبل سقوط نظام الشاه، كما أنه استمر ولكن بمواصفات أخرى مع النظام الثوري الإسلامي عن طريق صفقات الأسلحة السرية التي شاركت فيها إسرائيل لصالح إيران في سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية(٢٦٩).

ففي عقد الخمسينيات، أشارت الولايات المتحدة وبريطانيا على اسرائيل أن تسعى لإيجاد وسيلة، ولو سرية، للمشاركة في التحالفات القائمة على الشريط الشمالي الذي يضم كلاً من إيران وتركيا وباكستان وبريطانيا، إضافة إلى الولايات المتحدة كعضو مراقب(٢٧٠). وشهد عام ١٩٥٧ زيارات قام بها ديفيد بن غوريون ثم غولدا مائير، وروفير شيلوح المدير الأسبق للموساد، لأنقره. وتوصل شيلوح إلى اتفاق بين الموساد وجهاز الأمن القومي التركي من أجل التعاون في عدد من المجالات. في الوقت نفسه، أبرم الموساد اتفاق تعاون رسمياً مع جهاز الاستخبارات الإيراني (السافاك). وفي نهاية عام ١٩٥٨ شكلت الأجهزة الثلاثة ما سمي بمجموعة «ترايدنت» (الثلاثي)، واتفقوا على عقد اجتماع دوري لمسؤوليهم كل ستة أشهر.

---

(٢٦٩) يقول الكاتب والصحفي الأمريكي جون كولي كبير مراسلي شركة ABC News الأمريكية في لندن أن إسرائيل شاركت في برنامج معد للمساعدات العسكرية لإيران بعد تفجر الحرب العراقية ـ الإيرانية وبروز حاجة إيران الشديدة لقطع غيار الأسلحة الأمريكية. كانت أول صفقة دبرتها إسرائيل هي ٢٥٠ إطار حزمة خاصة بطائرات «اف ـ ٤» دفعت مقابلها إيران نصف مليون دولار. ثم دخلت إسرائيل بعد ذلك طرفاً في صفقة ما عرف بـ «إيران ـ كونترا غيت»، فبعد إفراج إيران عن الرهائن الأمريكيين وتولي الرئيس ريغان السلطة بفترة قصيرة سمح وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيغ بأن تشحن إسرائيل قطع غيار الطائرات الأمريكية لإيران وهو ما ظلت تقوم به منذ عام ١٩٨٠ إلى أن تم كشفه بحادث سقوط طائرة ارجنتينية كانت تحمل شحنات السلاح الإسرائيلية إلى إيران في ١٨ تموز/يوليو ١٩٨١ في الأجواء التركية ـ السوفياتية. انظر التفاصيل في: جون كولي، الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط، ترجمة عاشور الشامس، ط ٤ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢)، ص ٨٠ ـ ٨٥.

(٢٧٠) انظر تفاصيل تشكيل تلك التحالفات في: مقلد، الصراع الأمريكي ـ السوفياتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدولية، ص ٨٢ ـ ١٢٢، ويحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٦)، ص ٥٣ ـ ٥٥.

وبذلك تهيأ للموساد أن يتقاسم المعلومات الاستخبارية التي كان يجمعها الأمريكيون والأتراك عن عمليات الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية المعادية لتركيا في أماكن أخرى في الشرق الأوسط[٢٧١]. لكن حجم العمل المشترك بين الموساد والسافاك كان يفوق مثيله القائم بين الاستخبارات التركية والموساد، حيث كان ـ خلال الستينيات ـ تبادلاً مستمراً للمعلومات بينهما حول الدعوة القومية الناصرية للوحدة العربية، كما كان هناك تركيز خاص على العراق وأكراد العراق والنشاطات الشيوعية المختلفة في إيران. وأصبح دعم أكراد العراق في حربهم ضد القوات العربية العراقية، الذي يعتبر هدفاً من أهداف السياسة الإسرائيلية، أحد الغايات المهمة للولايات المتحدة أيضاً، وبخاصة في عهد إدارة نيكسون. فقد حولت واشنطن بناء على اتفاقيات بين كيسنجر وشاه إيران مبلغ ١٦ مليون دولار من خزينة وكالة المخابرات الأمريكية إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مصطفى البارزاني[٢٧٢]، في الوقت الذي كانت تقوم فيه اسرائيل بالتدريب والتسليح لقوات البرزاني مع قسط من المساهمات المالية[٢٧٣]. كان الدور الإسرائيلي في الخليج يرمي إلى إقامة علاقة تحالف مع إيران لاحتواء الدور العراقي ضمن مخطط يرمي إلى احتواء حركة الثورة العربية وتصفية دعوة الوحدة العربية التي حمل لواءها جمال عبد الناصر، وقد كشف ديفيد بن غوريون حقيقة هذا المسعى الإسرائيلي لإقامة تحالف إقليمي لاحتواء الخطر الناصري في خطاب بعث به إلى الرئيس الأمريكي بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، أي بعد عشرة أيام فقط من قيام الثورة العراقية، وجاء فيه، «لقد بدأنا يا سيادة الرئيس نعمل جدياً في هذا الموضوع في الشرق الأوسط منذ سنتين. وأجرينا اتصالات بالفعل مع بعض دول الحزام الخارجي المحيط بناصر، وبالتحديد إيران والسودان وأثيوبيا وتركيا، وهدفنا هو بناء سد عال حقيقي أمام الطوفان الناصري السوفياتي. وأستطيع أن أسجل أمامك أننا راضون تماماً عن الخطوات التي اتخذناها في هذا الاتجاه، فقد كانت جميعها ناجحة»[٢٧٤].

وكانت أبرز النجاحات، في هذا المجال مع إيران. فقد ثبت أن كل رؤساء وزارات إسرائيل من بن غوريون إلى ليفي أشكول، إلى غولدا مائير إلى اسحق رابين ومناحيم بيغن، قاموا جميعاً بزيارات لإيران. كما ظهر أن جميع قادة الجيش الإسرائيلي فعلوا الشيء نفسه. وقال الجنرال ريبعي إن إسرائيل قامت بتدريب ٤٠٠ طيار إيراني

---

(٢٧١) كولي، المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٢٧٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٢٧٣) شموئيل سيجف، **المثلث الإيراني: العلاقات السرية بين إسرائيل ـ إيران ـ الولايات المتحدة**، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٣)، الكتاب الأول، ص ٢٠٧.

(٢٧٤) هيكل، **١٩٦٧: الانفجار**، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

في إسرائيل[٢٧٥]. كما ظهر أن سلاح الجو الإسرائيلي وشركات الطيران المتصلة به والتي أنشىء بعضها كواجهة ظاهرة للنشاط الخفي لهذا السلاح، حصل على عقود صيانة شملت كل السلاح الجوي الإيراني. وقد اعترف الشاه بتفاخر بهذا التعاون عندما أجاب عن سؤال عن حقيقة التعاون بين السافاك والموساد، وقال: «إن تعاوننا مع إسرائيل لا يقتصر على المخابرات فقط، بل إنه أوسع من هذا بكثير، فلقد أرسلت مجموعات من كل أسلحة الجيش وفروع الإدارة المدنية للتدريب في إسرائيل»[٢٧٦].

لم يكن هذا التعاون المشترك إلا تعبيراً عن أهداف مشتركة كانت الولايات المتحدة طرفاً رئيسياً فيها. فعندما اتفق الشاه مع الرئيس نيكسون بحضور هنري كينسجر خلال زيارتهما لطهران في طريق عودتهما من موسكو في أيار/مايو ١٩٧٢ على دعم القضية الكردية وتقديم كل الدعم اللازم للمتمردين الأكراد، كان الهدف الذي حدده الشاه وقبل به نيكسون هو «استنزاف قوة العراق في حرب طويلة دائمة لإضعاف قدرته على الاشتراك في نزاع جديد بين الدول العربية واسرائيل ولمنعه من عرقلة جهود إيران للقيام بدور «شرطي الغرب» في الخليج الذي اعتمدته واشنطن كبديل للانسحاب البريطاني من المنطقة»[٢٧٧]. وفعلاً كانت النتيجة المباشرة للحرب الكردية الاستنزافية هي عدم تمكين العراق من توفير سوى فرقة عسكرية واحدة في حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣[٢٧٨]. وفي محاولته اقناع المسؤولين المصريين بالتوقيع على اتفاقية فك الاشتباك الأولى على جبهة سيناء، ولتشجيعهم على اتخاذ هذه الخطوة دون اعتبار للرفض العراقي وقدرته على التأثير، أكد كيسنجر للمفاوضين المصريين عندما كان في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ أنه لا يوجد مبرر للقلق: «فالشاه سوف يتولى أمر العراق»[٢٧٩].

هذه الأهداف المشتركة تنطبق أيضاً على الأدوار التي قبلت إسرائيل أن تقوم بها لخدمة أهداف أمريكية في الخليج ابتداء من فكرة احتلال منابع النفط العربية لمنع الدول الخليجية من الإقدام على إجراء حظر نفطي آخر، مروراً بالتسابق الإسرائيلي للدخول في شراكة استراتيجية عسكرية مع الولايات المتحدة ضمن سياسة «الإجماع الاستراتيجي» الأمريكي في عهد الرئيس ريغان. ولم تكن عملية تدمير إسرائيل للمنشآت النووية العراقية إلا استعراضاً للقوة أمام الولايات المتحدة لإقناعها بإمكانية

---

(٢٧٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

(٢٧٦) هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، ص ١٤٣.

(٢٧٧) سيجف، المثلث الإيراني: العلاقات السرية بين إسرائيل - إيران - الولايات المتحدة، ص ٢٠٧.

(٢٧٨) غريش وفيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٢٧٩) هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، ص ١٣٧.

الاعتماد عليها للقيام بالمهمات الصعبة في المنطقة(٢٨٠).

فقد حرصت إسرائيل على إبلاغ الولايات المتحدة أن لديها «خططاً» احتياطية متعددة للقيام بعمليات عسكرية متنوعة الحجم ضد منطقة الخليج، ولم يكن سيناريو الجنرال أرييل شارون للوصول إلى الكويت عبر الأردن والسيطرة على منابع النفط في ساحل الخليج إلا أحد نماذج هذه الخطط (٢٨١). وعندما قام مناحيم بيغن بزيارة واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ قدم أرييل شارون، الذي كان بصحبته، للمسؤولين الأمريكيين قائمة من أفكار حول التعاون الاستراتيجي المزمع إقامته بين واشنطن وتل أبيب، وكانت هذه الأفكار من أبرز بنود ذلك التحالف، وبخاصة ما يتعلق بتخزين كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية، ومن ضمنها المدفعية الثقيلة والدبابات وناقلات الجنود والذخيرة والإمدادات الطبية ومعدات أخرى، وتخصيصها لاستعمال الجنود الأمريكيين الذين يرسلون في مهمات طارئة إلى منطقة الخليج(٢٨٢). وقبل ذلك كان مناحيم بيغن قد أبدى دهشته من المسعى الأمريكي لتشكيل قوات التدخل السريع في الخليج أثناء لقائه مع الجنرال الكسندر هيغ وزير الخارجية الأمريكي في نيسان/إبريل ١٩٨١ وقال له: «ما حاجتكم إلى قوات التدخل السريع في وجود إسرائيل؟ فنحن كل شيء في الشرق الأوسط، ونستطيع الوصول إلى أي مكان خلال ساعات»(٢٨٣). كانت تجربة الغارة الإسرائيلية على بغداد وتدمير المنشآت النووية العراقية ماثلة في ذهن بيغن وهو يروّج للدور الإسرائيلي مع الولايات المتحدة(٢٨٤). وهو ما حدث بالفعل عندما وقع البلدان ميثاق التعاون الاستراتيجي أواخر عام ١٩٨١ باعتباره سيعمل على تعزيز فاعلية قوات الانتشار السريع عن طريق:

- إقامة مخازن للمعدات والأسلحة الأمريكية في إسرائيل وصيانتها بواسطة فنيين إسرائيليين.

- تخويل الولايات المتحدة حق استخدام القاعدتين الجويتين في صحراء النقب.

---

(٢٨٠) ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط**، ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

(٢٨١) عبد الكريم أبو النصر، «تفويض أمريكي لإسرائيل بالتدخل في حرب «الخليج»،» **المستقبل** (باريس) (٧ نيسان/ابريل ١٩٨٤)، ص ٣١.

(٢٨٢) مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات**، ص ١٦٩.

(٢٨٣) نشر: «رصد إذاعة إسرائيل»، مركز الأبحاث الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٩/٤/١٩٨١.

(٢٨٤) ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط**، ص ٣٨٧.

ـ قيام الطائرات العسكرية الإسرائيلية بعمليات النقل الجوي للقوات الأمريكية.

ـ تقديم ميناءي حيفا وأسدود كمركزين لصيانة السفن الأمريكية.

ـ الاشتراك الإسرائيلي مع الأسطول السادس الأمريكي. ويتمثل ذلك في ربط شبكة الإنذار المبكر التابعة للأسطول السادس مع شبكة الإنذار المبكر في إسرائيل.

ـ القيام بمناورات بحرية وبرية مشتركة[(٢٨٥)].

لم يختلف الإطار الذي عمل من خلاله الدور التركي في الخليج عن هذا الإطار الذي عمل من خلاله الدور الإسرائيلي، وهو السعي لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية العليا من خلال توظيف القدرات الوطنية لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية في الخليج. كما عملت تركيا ـ تماماً مثل إسرائيل ـ على توظيف علاقتها التحالفية مع الولايات المتحدة ضمن إطار حلف شمال الأطلسي لخدمة المصالح والأهداف الوطنية التركية. فعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وظفتها أنقرة كأداة ردع لكل من العراق وسوريا، وظلت تمثل عمقاً استراتيجياً لإسرائيل في مواجهة سوريا ـ كما أن العضوية المشتركة في حلف بغداد، ثم حلف السانتو بين تركيا وإيران بمشاركة باكستان كانت تجعل من تركيا قوة إقليمية ذات وجود فاعل ومباشر في إقليم الخليج، وبخاصة في ظل عضوية بريطانيا في ذلك الحلف وانتساب الولايات المتحدة إلى عضويته، الأمر الذي مكنها من نسج علاقات تعاون اقتصادي مشترك مع الدول العربية الخليجية المحافظة[(٢٨٦)].

وقد امتلكت تركيا، عكس إسرائيل، قدرة على الانطلاق في التعامل مع الوطن العربي من مسالك وأساليب متنوعة تخدم المصالح التركية. وعلى رغم ما قد يبدو من تناقض أو تعارض بين أدوات هذه السياسة، إلا إنها وظفت بعناية لتصب نحو غاية واحدة، وهي خدمة المصالح الأمنية والمستقبلية لتركيا ودورها الإقليمي في المنطقة. ويظهر ذلك من تحليل هذه السياسة إزاء العراق والمشكلة الكردية، ومشكلة مياه نهر الفرات، ومشروع مياه السلام وغيره من مداخل وأدوات الدور التركي الإقليمي[(٢٨٧)].

وقد أثرت العلاقات والروابط التركية العربية في تمايز علاقة الدور التركي في

---

(٢٨٥) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ١٧٠.

(٢٨٦) سعد ناجي جواد ومنعم صاحي حسني، «الأمن التركي بين مهمتين: دراسة في مستقبل التوجه التركي نحو الخليج العربي،» السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد ١١٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٤)، ص ٤٠ ـ ٥٢، ومحمد السعيد ادريس، «تركيا وهموم القوة الإقليمية الكبرى،» الخليج، ١٧/٩/١٩٩٢.

(٢٨٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٣)، «رابعاً: تركيا ـ الدور في الشرق الأوسط وجني ثمار التحولات الإقليمية والعالمية،» ص ١٥٢.

الخليج من علاقة الدور الإسرائيلي في الخليج من منظور الارتباط بالاستراتيجيا والسياسات الأمريكية في الخليج، وساعدت عوامل أخرى على زيادة هذا التمايز مثل العزوف الأوروبي عن قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي على رغم الإلحاح التركي على هذا المطلب، والتمييز الأمريكي في العلاقة بين اليونان وتركيا، وتخصيص قدر أكبر من الدعم لليونان، والميل إلى تأييد وجهة النظر اليونانية في المشكلة القبرصية. وجاءت التطورات الداخلية التركية في السنوات الأخيرة، وبالذات بروز وزن الحركة السياسية الإسلامية في المعادلة السياسية التركية، وما ترتب عليها من إعادة مراجعة فكرية عميقة وشاملة داخل تركيا لجوهر ومدى الالتزام التركي بالروابط الأمنية الأطلسية(٢٨٨).

وهذه التطورات والتفاعلات ظهرت في شكل صياغة جديدة لمبادىء الأمن القومي والمصالح العليا التركية وفقاً للعناصر التالية(٢٨٩):

(أ) اعتماد الأمن القومي التركي على علاقات حسن الجوار مع الدول المحيطة.

(ب) اعتبار تركيا في المقام الأول دولة شرق أوسطية بلقانية متوسطية قبل أن تكون دولة أوروبية.

(ج) تعديل السياسة الدفاعية التركية بما يتوافق مع مقتضيات الاقتصاد الوطني التركي، ومع أولويات ومصالح الدولة التركية ذاتها.

(د) توافق السياسة الدفاعية التركية في حلف شمال الأطلسي بحيث يكون حجم ونوع المساهمة التركية في التحالف عاكساً لحجم ونوع مساهمة التحالف في أمن تركيا.

واتساقاً مع هذه الرؤية التركية الأمنية الخاصة لطبيعة التزاماتها الأطلسية رفضت انقرة المطلب الأمريكي المتكرر في عقد الثمانينيات لاستخدام المنشآت العسكرية التركية كقواعد ارتكاز لقوات الانتشار السريع في المنطقة(٢٩٠)، في وقت كانت فيه واشنطن في أمس الحاجة لتعويض الخسائر العسكرية التي خسرتها بسقوط نظام حكم الشاه في إيران عام ١٩٧٩(٢٩١). وكان هذا الموقف تعبيراً واضحاً علنياً من جانب تركيا لفكرة

---

(٢٨٨) انظر في هذا الخصوص: إحسان غوركان، «تركيا في الجغرافيا السياسية الجديدة،» الخليج: ٢٢ - ١٩٩٣/١١/٢٣، و Richard Dowden, «Turkey: The Elusive Golden Apple,» *Economist* (8 June 1996), pp. 3-17.

(٢٨٩) أحمد، «تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية،» ص ١١ - ١٢.

(٢٩٠) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٢٩١) بعد سقوط نظام الشاه أصبحت الولايات المتحدة أحوج ما تكون لتجديد وجودها العسكري في تركيا، وبخاصة في قاعدتي سنوب وبرنسليك باعتبارهما من أهم محطات المراقبة والتنصت التابعة لحلف شمال الأطلسي والمستخدمة في رصد النشاط العسكري السوفياتي وفي مراقبة التجارب السوفياتية على الصواريخ النووية وطلعات الطيران السوفياتي فوق البحر المتوسط. وهي كلها أمور تدخل ضمن حرص =

رفض امتداد التزاماتها الأطلسية الأمنية، تلقائياً، أو مباشرة، إلى محيطها الإقليمي الشرق أوسطي ذاته إلا ببحث كل حالة على حدة، وباتفاق خاص ظرفي قائم على طبيعة الرؤية التركية لتلك الحالة المعنية. وهذا الموقف فيه من التمايز من الموقف الإسرائيلي ما يكشف خصائص ومعالم كل من الدورين الإسرائيلي والتركي في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي.

ثانياً: العلاقة بين النظام الخليجي والنظام الدولي في مرحلة ما بعد القطبية الثنائية

تزامن ظهور نظام ما بعد القطبية الثنائية بمعالمه التي أخذت ترسي قواعد لنظام عالمي جديد له سماته وله خصائصه وله وظائفه[٢٩٢] مع ظهور واقع إقليمي خليجي جديد على أثر انتهاء حرب عاصفة الصحراء التي أنهت غزو العراق للكويت، وغيّرت من خصائص معادلة توازن القوى الإقليمي في الخليج بعد تدمير القوة العسكرية العراقية، ووضع العراق تحت ضغوط الحصار الدولي، وغيّرت أيضاً من أنماط ارتباط النظام الإقليمي الخليجي بالنظام الدولي وجعلته أكثر خضوعاً لهيمنة النظام الدولي. إن التزامن والترابط بين الحدثين أديا إلى ظهور تحولات في خصائص البيئة الدولية للنظام الإقليمي الخليجي شملت جانبين أساسيين: **الأول** مكانة وأنماط تفاعل القوى الدولية. والثاني سياسات وأشكال تدخل القوى الدولية في النظام الخليجي.

١ ـ مكانة وأنماط تفاعل القوى الدولية في النظام الخليجي

أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى عدد من الجمهوريات المتنافسة، أبرزها جمهورية روسيا الاتحادية، وانهيار حلف وارسو، إلى انتهاء الحرب الباردة التي كانت قد تجددت مع نهاية عقد السبعينيات، ومن ثم انتهاء عصر النظام الدولي الثنائي القطبية على أثر اختفاء الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى. وقد ظهرت نتائج هذه التحولات التي حدثت على مستوى هيكلية وخصائص النظام الدولي شديدة الوضوح في النظام الإقليمي الخليجي على مستويين: **الأول** هو التغير في تراتبية مكانة القوى الدولية الكبرى

=الولايات المتحدة على التأكد من مدى التزام السوفيات باتفاقية «سولت» حول الصواريخ عابرة القارات. ولهذه الأسباب أصبحت القواعد التركية لا تقدر بثمن في ضوء إنهاء الحكومة الثورية الإيرانية لعمل القواعد العسكرية الأمريكية في إيران، وفي مقدمتها قواعد التنصت والمراقبة. انظر: ادريس، «تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران».

(٢٩٢) أبرز الاجتهادات بالنسبة إلى التعريف بالنظام الدولي في مرحلة ما بعد نظام القطبية الثنائية هو النظام الهرمي (Hierarchical System).

كفواعل في النظام الإقليمي الخليجي (قطاع نظام التغلغل)، والثاني هو طبيعة تفاعلات تلك القوى داخل النظام الإقليمي الخليجي. وساعد على بلورة وإبراز هذه التحولات نمط استجابة القوى الدولية للتحدي الذي فرضه الغزو العراقي للكويت ودور هذه القوى في حل الأزمة الدولية التي ترتبت على هذا الغزو.

أ ـ التغير في تراتبية مكانة القوى الدولية

كان التحول الذي حدث في تراتبية مكانة القوى الدولية، كفواعل، في النظام الخليجي صدى للتحول الذي حدث في تراتبية مكانة تلك القوى في النظام الدولي الجديد[٢٩٣]. فبعد اختفاء الاتحاد السوفياتي برزت الولايات المتحدة كقوة عظمى أحادية في النظام الدولي، وبدت كل القوى الدولية الأخرى باهتة أمام هذا البروز الأمريكي المتفرد[٢٩٤]. وظهر اتجاه أمريكي لا يقر فقط بهذا التحول، ولكن يؤكد أن هذا الوضع الدولي الجديد يمتلك قدراً كبيراً من الثبات لعجز القوى الدولية الأخرى عن تغيير معادلة القوة الدولية التي تبرز هذا الوضع بسبب التفوق الأمريكي المطلق في امتلاك القوة العسكرية التي يرى أصحاب هذا الاتجاه أنها، وليس غيرها من أشكال القوة، المحدد الأساسي لهيكلية النظام الدولي. وقد عبّر جوزيف ناي عن قناعات أصحاب هذا الاتجاه بقوله: «ستستمر معاناة روسيا كنتيجة للضعف الاقتصادي، واصلاحاتها مسألة ستأخذ عقوداً وليس سنوات. والصين دولة نامية وعلى الرغم من معدلات النمو المرضية، فإنها ستستمر كذلك حتى القرن المقبل. أما أوروبا فإنها تتكافأ تقريباً مع الولايات المتحدة سكانياً واقتصادياً، ومن حيث الكفاءات والقدرات البشرية، ولكنها تفتقد الإرادة السياسية الواحدة التي كان يمكن ـ في حالة توفرها ـ أن تجعل منها قوة دولية عظمى. وبالنسبة لليابان فهي تمتلك قوة اقتصادية وتكنولوجية مرموقة، لكنها تفتقر إلى القوة العسكرية. وفي الحقلين الحضاري والإيديولوجي تقوم دعاواها على قاعدة من القوة اللينة (Soft Power)[٢٩٥].

جاءت حرب عاصفة الصحراء ومستوى مشاركة وتفاعل القوى الدولية فيها لتثبت تلك التراتبية لمكانة القوى الدولية داخل النظام الإقليمي الخليجي؛ الولايات

---

(٢٩٣) حول إعادة تقييم وجود وأدوار القوى الدولية في نظام ما بعد القطبية الثنائية، انظر:
Barry Buzan, «New Patterns of Global Security in the Twenty-first Century,» *International Affairs*, vol. 67, no. 3 (July 1991).

(٢٩٤) لمزيد من التعرف على الوضع السوفياتي وحدود دور موسكو في نهاية عهد غورباتشوف، انظر: ملفين غودمان، «موسكو والشرق الأوسط خلال التسعينات،» في: مار ولويس، محرران، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ص ٢٥ ـ ٥٢.

(٢٩٥) Joseph S. Nye, Jr., «What New World Order?,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 2 (Spring 1992).

المتحدة كقاعدة للتحالف الدولي ضد العراق، وبريطانيا ثم فرنسا كشريكين فاعلين في التحالف، والمشاركة السياسية في مجلس الأمن والمؤتمرات الدولية ومحاولة تحريك مبادرات الحل السلمي من جانب الاتحاد السوفياتي (قبيل انهياره) والصين، وأخيراً اضطرار المانيا واليابان إلى تقديم التمويل المالي المطلوب لتغطية تكاليف الحرب[٢٩٦].

فإذا كان مستوى سلوك القوى الدولية خلال الأزمات التي يتعرض لها النظام الدولي يمكن أن يأخذ أربع درجات هي: عدم التحرك، والتحرك السياسي (تنسيق مع وحدات دولية أخرى)، والقيام بمبادرات لتسوية الأزمة (تشمل ضغوطاً وعقوبات ضد أطراف الأزمة ليس من بينها القوة العسكرية)، وأخيراً التحرك العسكري الذي يتضمن انتشار القوات أو الاشتراك الفعلي في القتال، فإن مواقف القوى الدولية جاءت متمايزة ومنسجمة مع وضعها التراتبي في النظام الدولي الجديد. فالصين اكتفت بالدرجة الثانية، في حين كانت المشاركة الروسية (الاتحاد السوفياتي) مقصورة على الدرجتين الثانية والثالثة. وجاءت مشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لتشمل الدرجات الثانية والثالثة والرابعة، ولكن كان الدور الأمريكي متميزاً ومتفوقاً، فالولايات المتحدة هي التي شكلت التحالف الدولي وعبأت القوات وقادت المعارك واتخذت قرار وقف القتال في اللحظة التي أرادت[٢٩٧].

ولا يقتصر تميز الموقف الأمريكي على الموقف الأوروبي (البريطاني والفرنسي) عند هذا الحد فقط، بل إن الولايات المتحدة استطاعت أن تفرض قيوداً وحدوداً على الدور الأوروبي وعلى تصورات بعض الدول الأوروبية لأولوية الخيارات المطلوبة لحل الأزمة (أولوية الخيار السياسي وفقاً للرغبة الفرنسية في مرحلة من مراحل الأزمة)، وتمكنت من إلزام الدول الأوروبية بالتصورات الأمريكية. هذه الممارسات الأمريكية وجدت لها أرضية من الخلافات الأوروبية وتمايزات المواقف وغياب وحدة الموقف السياسي إزاء الأزمة. وقد شجعت هذه الأوضاع الأوروبية الولايات المتحدة على التمادي في مسعاها لفرض الزعامة الأمريكية المتفردة ومنع بروز زعامة أوروبية منافسة[٢٩٨].

هذا الأداء المتمايز للقوى الدولية في أزمة الخليج الثانية لم يكن محض صدفة،

---

(٢٩٦) بلغ حجم المساهمة اليابانية في تكاليف حرب الخليج ١٠,٠٠٨ مليار دولار والمانيا ٦,٤٥٥ مليار دولار وكوريا ٢٥١ مليون دولار. في تفاصيل تلك التكاليف وطبيعة أدوار القوى الدولية في الأزمة، انظر: عبد المنعم سعيد، «حرب الخليج والنظام العالمي الجديد،» مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ١٩، العددان ١ ـ ٢ (ربيع ـ صيف ١٩٩١)، ص ١٦٧ ـ ١٦٩.

(٢٩٧) بدران، «أزمة الخليج والنظام الدولي،» ص ٤٨ ـ ٥٣.

(٢٩٨) المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٦٢.

بل كان يعبّر عن معادلة جديدة لتوازن القوى العالمي تسيطر فيها الولايات المتحدة على الزعامة الدولية، ومن ثم وجدت هذه المعادلة انعكاساً لها على مستوى تفاعلات القوى الدولية في النظام الإقليمي الخليجي، وتحددت مكانة تلك القوى وفقاً لموقع كل منها ضمن معادلة توازن القوى الدولية الجديدة: الولايات المتحدة أولاً، ثم بريطانيا وفرنسا وباقي دول الاتحاد الأوروبي واليابان، ثم روسيا والصين.

ب ـ أنماط تفاعل القوى الدولية في الخليج

في سنوات الحرب الباردة كان الصراع الأمريكي ـ السوفياتي واحتمال اندلاع حرب كونية يشكلان محور اهتمام الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية والسوفياتية. وكان هذا الوضع يستدعي أن تركز كل من القوتين العظميين اهتماماتها لاحتواء محاولات مساعي السيطرة التي تقوم بها كل منهما على المستوى العالمي. وفي ظل هذا المناخ كانت التطورات التي تجري، حتى في أقصى المناطق النائية، تؤثر في المكانة العالمية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وكان من المتعذر على أي منهما تجاهل مثل تلك التطورات. ولم يكن إقليم الخليج منطقة نائية، بل كان بؤرة للصراع الكوني والصراع حول المصالح بين المعسكرين الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي والرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة، وانعكس هذا الوضع على أنماط تفاعلات القوى الدولية في إقليم الخليج في السنوات التي سبقت انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء نظام القطبية الثنائية[٢٩٩].

الآن لم يعد هناك وجود لحرب باردة أو لصراع بين قوتين عظميين، بل أنماط جديدة من التفاعلات التنافسية بين قوى دولية تجمعها ايديولوجيا واحدة ومصالح مشتركة ضمن منظومة شديدة التعقيد من علاقات الاعتماد المتبادل في إطار نظام دولي يأخذ معالم وملامح النظام الهرمي. وقد امتد هذا السياق من التفاعلات التنافسية بين القوى الدولية إلى داخل النظام الخليجي في ظل مسعى أمريكي للسيطرة والتفرد بالهيمنة. وهذا المسعى الذي أخذ يرسخ مرتكزات قوية لتثبيته، بحيث أضحت الولايات المتحدة في ظل معادلات القوة وأنماط التفاعلات الجديدة داخل النظام الإقليمي أحد الأركان الأربعة لمستطيل هيكلية القوة في النظام الإقليمي الخليجي في مرحلة ما بعد حرب الخليج واختفاء النظام الدولي الثنائي القطبية[٣٠٠].

---

(٢٩٩) Zalmay Khalilzad, «The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony,» *Survival*, vol. 37, no. 2 (Summer 1995), p. 95.

(٣٠٠) James A Bill, «The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension,» in: Jamal S. Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability* (Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), pp. 106-107.

هذا التطور على صعيد النظام الإقليمي الخليجي وموقع الولايات المتحدة داخله أثر في استراتيجية الدفاع القومي الأمريكي، إذ إنه مع زوال التهديد السوفياتي أصبحت تلك الاستراتيجيا ترتدي طابعاً إقليمياً وليس عالمياً، حيث يجرى تحجيم وتنظيم القوات الأمريكية لتتعامل مع صراعين إقليميين رئيسيين يحدثان في وقت واحد تقريباً. فقد انتقلت الولايات المتحدة من التركيز على جبهة وسط أوروبا إبان الحرب الباردة إلى التركيز على جبهتين إقليميتين رئيسيتين هما إقليم الخليج وإقليم شبه الجزيرة الكورية[٣٠١].

وتسعى الولايات المتحدة، منذ انتهائها من حرب عاصفة الصحراء، إلى فرض هيمنتها وتفردها الكامل على إقليم الخليج، وهي عندما تفعل ذلك فإنما تفعله من منطلقين: **الأول** أنها صاحبة مصالح حيوية استراتيجية في الخليج، وأنها هي التي حررت الكويت، وهي القوة المسؤولة عن الأمن والاستقرار في الإقليم. **والثاني**: أنها القوة العظمى الأوحد في العالم، وأنها المعنية بالحفاظ على الاستقرار العالمي.

لقد كانت حرب الخليج مرحلة فاصلة في التاريخ الأمريكي وفي الدور الأمريكي العالمي. وقد عبّر عن ذلك بصراحة شديدة الرئيس الأمريكي (السابق) جورج بوش عقب الانتهاء من حرب الخليج الثانية بقوله: «إن عقدة فيتنام قد دفنت في صحراء الجزيرة العربية»[٣٠٢]. وبمناسبة الاحتفال بذكرى الاستقلال الأمريكي قال: «إن حرب الخليج قد أثبتت للعالم أن الولايات المتحدة يمكنها التغلب على أي عدو. ولا يمكن لأحد أن يوقفنا»[٣٠٣]. ولم يكن إدراك الرئيس بيل كلينتون مختلفاً كثيراً عن ذلك الإدراك. ففي استقباله للجنود الأمريكيين العائدين من عملية «إعادة الأمل» في الصومال قال: «إن الولايات المتحدة هي قائدة العالم.. وإن المهمة العسكرية الإنسانية في الصومال تبشر بعهد جديد في مشاركة الولايات المتحدة في مختلف أنحاء العالم»[٣٠٤]. وقال «نحن نقف جاهزين للدفاع عن مصالحنا بالعمل مع آخرين كلما كان ذلك ممكناً وبأنفسنا عند الضرورة»[٣٠٥].

ولقد وصل غرور القوة بالولايات المتحدة إلى حد التلميح بتجاوز الأمم المتحدة للدفاع عن مصالح أمريكية مهددة، وبالسعي لفرض الزعامة الأمريكية على حساب القوى الغربية الحليفة. فقد هاجم هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق

---

(٣٠١) Khalilzad, Ibid., p. 95.

(٣٠٢) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ١١٣.

(٣٠٣) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٣٠٤) «كلينتون: أمريكا.. قائد العالم.. وتعمل منفردة عند الضرورة،» الخليج، ٦/٥/١٩٩٣.

(٣٠٥) المصدر نفسه.

تعويل إدارة الرئيس كلينتون على الأمم المتحدة لاستصدار قرار باستعمال القوة للدفاع عن مصالح أمريكية، أو بوضع قوات أمريكية تحت قيادة الأمم المتحدة للدفاع عن مصالح أمريكية، وطالب أن تتولى الولايات المتحدة بنفسها الدفاع عن مصالحها[٣٠٦]. وجاءت استجابة الإدارة الأمريكية سريعة على هذه الدعوة في حديث أدلت به مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية (وقت أن كانت رئيسة للوفد الأمريكي في الأمم المتحدة)، حيث قالت «على رغم توفر أسباب قوية لدى واشنطن لقيام هيئة أمم متحدة قوية وفعّالة، فإنها لن تعهد أبداً بمصيرها لغير الأيدي الأمريكية»[٣٠٧]. وعندما قامت الولايات المتحدة بتوجيه ضربة جوية لمقر المخابرات العراقية رداً على ما أسمته بالمحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس السابق جورج بوش قالت أولبرايت: «نحن لم نطلب موافقة أحد للقيام بتلك الغارة، ولم نطلب مساعدة فيها، وقمنا مستخدمين قواتنا وحقنا في الدفاع عن النفس[٣٠٨]. أما التشاور والتنسيق مع الآخرين فيكون كما ذكرت، أينما يوجد تهديد لسلام دولي ويؤثر علينا، ولا يهدد بصورة فورية مواطنينا وأراضينا سيكون من مصلحتنا أن نتحرك بمشاركة آخرين»[٣٠٩].

ويعتبر هذا الإطار المحدد لطبيعة المشاركة الأمريكية مع القوى الدولية الأخرى متوافقاً، بدرجة كبيرة، مع الإطار السابق الذي كانت وزارة الدفاع الأمريكية قد أعدته لفرض الدور الأمريكي المتفرد على العالم، وذلك ضمن تقرير خاص أمكن لصحيفة نيويورك تايمز الحصول على أبرز مضامينه[٣١٠]. وقد احتوى هذا التقرير خمس مهام أساسية يجب أن تقوم بها الولايات المتحدة لضمان زعامتها المتفردة للعالم. وهذه المهام هي[٣١١]:

(أ) يجرى منع اليابان وأوروبا ـ وقائياً ـ أن تتحولا إلى قوى عسكرية كبرى أو إلى قوى عالمية منافسة لأمريكا، وذلك من خلال إبقائهما داخل المناطق الأمنية الواقعة تحت السيطرة الأمريكية.

(ب) تتم إعاقة تشكيل تحالف أمني أوروبي مستقل لأن حلفاً كهذا سيؤدي إلى

---

(٣٠٦) هنري كيسنجر، «مقومات للفوضى في السياسة الخارجية الأمريكية،» **الشرق الأوسط** (خدمة لوس أنجيلوس تايمز)، ٥/٩/١٩٩٣.

(٣٠٧) «أمريكا تعلن الخطوط العريضة لاستخدام القوة المنفردة لحماية مصالحها،» **الخليج**، ٢٥/٩/١٩٩٣.

(٣٠٨) المصدر نفسه.

(٣٠٩) المصدر نفسه.

(٣١٠) زها بسطامي، «الاستراتيجية الأمريكية والنظام العالمي الجديد،» **الحياة**، ٥/٤/١٩٩٢.

(٣١١) وليام بفاف، «امبراطورية كاريكاتورية،» (نقلاً عن: *International Herald Tribune*)، **الخليج**، ٢٨/٣/١٩٩٢.

تقويض الناتو الذي يعد بمثابة أداة لاستمرار الهيمنة الأمريكية في أوروبا.

(ج) ردع المنافسين المحتملين حتى من التفكير والطموح بلعب دور إقليمي أو عالمي أكبر.

(د) منع التكاثر النووي، وإذا دعت الضرورة بتدخل عسكري أمريكي منفرد حتى في أوروبا وفي دول الاتحاد السوفياتي السابق.

(هـ) تستمر القوات النووية الأمريكية في اعتبار أن روسيا هي مصدر التهديد النووي الوحيد للولايات المتحدة، وسيتم توجيه السياسة الأمريكية لمنع تلك الدولة من أن تصبح، مرة ثانية، قوة تكنولوجية من الطراز الأول.

وعلى الرغم من تظاهر الرئيس بوش بالتبرؤ من هذا التقرير وادعاء عدم العلم به في محاولة لاحتواء ردود الفعل الأوروبية الغاضبة[٣١٢]، فإن مضمون السياسات الأمريكية بقي معبراً عن هذه التوجهات، وبالذات بالنسبة للهدف الأول الذي يتعلق بمنع ظهور خصم جديد، والحيلولة دون قيام بنية أمنية أوروبية مستقلة، لأن ذلك من شأنه إضعاف حلف شمال الأطلسي، ورفض أي انسحاب متسرع للقوات الأمريكية من آسيا[٣١٣]. وجاءت السياسة الأمريكية في الخليج في مرحلة ما بعد النظام الدولي الثنائي القطبية لتؤكد جدية التزام الولايات المتحدة بهذه التوجهات.

٢ ـ سياسات وأشكال تدخل القوى الدولية في النظام الخليجي

من الصعب في ظل تلك التطورات، تصور وجود سياسات للقوى الدولية خاصة بالنظام الإقليمي الخليجي باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي حرصت على إقصاء أي قوة دولية عن الخليج، مستفيدة إلى أقصى حد، من الغياب السوفياتي. ولكن هذا لا يعني أن القوى الدولية الأخرى قد تخلت عن مصالحها في الخليج، بل العكس هو الصحيح فأهمية الخليج كمصدر للنفط بالنسبة لليابان وأوروبا الغربية في تزايد مستمر علاوة على شعور بالتوجس تجاه مساعي السيطرة الأمريكية على الخليج، والنظر إلى هذه المساعي باعتبارها محاولات للضغط من جانب الولايات المتحدة بالتحكم في المصدر الرئيسي للطاقة، ومن ثم التحكم في مسار التطور الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى، في وقت أخذت تتضاعف فيه الأهمية النسبية للقوى الاقتصادية ضمن التنافس العالمي في مرحلة ما بعد القطبية الثنائية[٣١٤].

لذلك فإن القوى الدولية المختلفة، وإن لم تكن لها حالياً سياسات رسمية خاصة

---

(٣١٢) المصدر نفسه.

(٣١٣) «أمريكا تحاول احتواء ردود الفعل ضد وثيقة «البنتاغون»،» **الاتحاد**، ١٤/٣/١٩٩٢.

(٣١٤) ودودة بدران، «الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد،» في: محمد السيد سليم، **النظام العالمي الجديد** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٥ ـ ٣٣.

بالخليج، فإنها تستخدم وسائل متنوعة للحفاظ على مصالحها والحد من التسلط والسيطرة الأمريكية على الإقليم. ومن أهم تلك الوسائل تأتي المساعدات العسكرية وتوقيع اتفاقيات تعاون عسكري مع الدول الخليجية[٣١٥]، وفتح مجالات تعاون مشترك مع إيران سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً بما يتجاوز حدود الحرص الأمريكي على احتواء إيران[٣١٦]، وإظهار عدم الاستجابة الكاملة للمطالب الأمريكية الخاصة بفرض مزيد من قوانين المقاطعة والحظر ضد العراق، والدخول في منافسة قوية على الأسواق الخليجية مع البضائع والسلع الأمريكية.

وهكذا فإن الصراع بين القوتين العظميين الذي انعكس على أنماط تفاعل القوى الدولية الكبرى في الخليج أثناء فترة الحرب الباردة تحول إلى تنافس على المصالح الاقتصادية والأسواق في مرحلة ما بعد القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة[٣١٧].

أما الولايات المتحدة التي وضعت لنفسها هدفاً أساسياً هو السيطرة الكاملة على إقليم الخليج عسكرياً واقتصادياً وسياسياً[٣١٨]، فإنها وضعت نصب أعينها مجموعة متكاملة من المصالح التي أكدت عزمها على الدفاع عنها. وتشمل هذه المصالح: مواصلة الحصول على النفط بأسعار مستقرة ومعقولة، والإبقاء على حرية وصول متميزة إلى الأسواق الخليجية، ومنع بروز أية قوى إقليمية يكون في مقدورها تهديد أو منافسة النفوذ والمصالح الأمريكية في الخليج، والحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وحماية دولة إسرائيل، وتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي كضرورة لاحتواء عوامل عدم الاستقرار الداخلي في الدول الخليجية الست المحافظة أعضاء مجلس التعاون الخليجي[٣١٩].

---

(٣١٥) محمد السعيد ادريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج،» في: عبد المنعم المشاط، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٣١٦) انظر أمثلة لذلك في: متولي موسى، «التعاون الروسي ـ الإيراني في مواجهة الضغوط الغربية،» **الاتحاد**: ٧ ـ ٨/ ١٠/ ١٩٩٧؛ أحمد الخميس، «موسكو وطهران في مواجهة العاصفة،» **الاتحاد**، ٢٣/ ٤/ ١٩٩٧؛ «اشتداد التنافس الأمريكي ـ الروسي على سوق السلاح الخليجي،» **القبس** (نقلاً عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية)، ٣٠/ ١/ ١٩٩٧، و«أوروبا والولايات المتحدة أمام اللغز الإيراني،» **القبس** (نقلاً عن: *Economist*)، ٢٨/ ١/ ١٩٩٧.

(٣١٧) وجه مسؤول أمريكي كبير انتقادات حادة للشركات الأوروبية بسبب لجوئها إلى تقديم عمولات للفوز بعقود ضخمة في الخليج على حساب الشركات الأمريكية التي ليس في مقدورها فعل ذلك نظراً لتحريم القانون الأمريكي مثل هذه الوسيلة. انظر مقالاً كتبه خبير في شؤون السياسة الخارجية الأمريكية بعنوان: «النفط ليس وحده محور اهتمامنا بالخليج،» **الخليج**، ٢٦/ ٢/ ١٩٩٧.

(٣١٨) النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص ١١٣ ـ ١١٦.

(٣١٩) Graham E. Fuller and Ian O. Lesser, «Persian Gulf Myths,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 3 (May-June 1997), pp. 42-48, and =

وقد وضعت إدارة الرئيس كلينتون مجموعة من السياسات المتكاملة فيما بينها للحفاظ على تلك المصالح وعلى ضوء فهم حديث لمصادر التهديد. فمع اختفاء خطر التهديد السوفياتي برزت مصادر أخرى تهدد المصالح الأمريكية في الخليج أهمها: المساعي الإيرانية والعراقية للهيمنة الإقليمية، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وامتداد المخاطر بين الطرفين الشرقي والغربي من الشرق الأوسط مع انتشار الصواريخ الباليستية من ناحية، وانتشار التطرف من ناحية أخرى، الأمر الذي يجعل امتداد النزاعات أمراً قائماً في كل المنطقة، ووجود أسباب ومصادر داخل الدول الخليجية وبينها وبين بعضها تهدد السلام والاستقرار والأمن الأقليمي(٣٢٠).

ولمواجهة هذه التهديدات، ومن منطلق الحرص على الحفاظ على المصالح الأمريكية وفرض الهيمنة الأمريكية الكاملة على إقليم الخليج، مزجت الولايات المتحدة بين أربع سياسات محددة هي:

(١) إعطاء أولوية لاستخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر لمواجهة أي تهديد للنفوذ والمصالح الأمريكية في الخليج(٣٢١). وقد أكسبت خبرة استخدام القوة المسلحة في حرب الخليج الثانية هذه السياسة قدراً كبيراً من المصداقية والفعالية بالنسبة للولايات المتحدة. وتشمل هذه السياسة بحسب بيان باستراتيجية الدفاع الأمريكية لعام ١٩٩٥ ثلاثة محاور(٣٢٢):

(أ) تحسين القدرات الدفاعية المحلية لكل دولة من دول الخليج الست المحافظة على حدة كي تستطيع كل منها تحمل المسؤولية الأساسية للدفاع عن أمنها.

(ب) تشجيع تعزيز الدفاعات الإقليمية الجماعية بين دول الخليج لتمكين تلك الدول من التعاون معاً خلال فترة التوتر الشديد في المنطقة.

(ج) تعزيز القدرات العسكرية للولايات المتحدة في الخليج.

ويعتبر المحور الأخير هو الركيزة الأساسية في هذه السياسة الأمريكية. وتشير دراسة أعدها «معهد كاتو للسياسة العامة» تحت عنوان «القنبلة الموقوتة» إلى أن المحور

=فيبي مار، «استراتيجيات لحقبة محاطة بالشكوك: برنامج عمل السياسة الأمريكية،» في: فار ولويس، محرران، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ص ٢٧١ ـ ٢٧٤.

(٣٢٠) Khalilzad, «The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony,» pp. 97-111.

(٣٢١) ودودة بدران، «الرؤية الأمريكية لأمن الخليج،» في: المشاط، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات**، ص ٣٨٦ ـ ٣٩٣.

(٣٢٢) مفيد عبد الرحمن، «الالتزامات الأمنية في الخليج مكلفة إلى حد يستدعي إعادة النظر فيها،» الرأي العام، ٢/٢/١٩٩٧.

الأول مسألة شكلية بالنسبة للسياسة العسكرية الأمريكية في الخليج وأنه مجرد ذريعة لتشجيع الدول الخليجية على شراء أكبر كمية من الأسلحة الأمريكية(٣٢٣). كما أن الولايات المتحدة لم تبذل جهداً حقيقياً لقيام نظام أمن إقليمي فعال بين دول مجلس التعاون، وحالت دون نجاح تجربة «إعلان دمشق» بين الدول الست أعضاء المجلس ومصر وسوريا لسبب أساسي هو أن واشنطن تريد أن تقوم هي بالمهمة الكاملة في الخليج(٣٢٤). وهذه الرغبة تتوافق مع المسعى الأمريكي الأشمل بالظهور كأكبر وأهم قوة عسكرية في العالم لتحقيق مطلب الرئيس كلينتون في «القيادة العالمية» للولايات المتحدة، لذلك يرى كل من غراهام فولر وإيان ليسير في دراستهما: *Persian Gulf Myths* أن الحرص الأمريكي على الإبقاء على دور الولايات المتحدة بوصفها الوسيط الأمني الرئيسي في منطقة الخليج والمحافظة على الوجود العسكري الأمريكي فيها يعتبر رمزاً للالتزام الأمني الأمريكي على مستوى العالم. فهذا الوجود العسكري الأمريكي في الخليج يشكل جزءاً من استراتيجيا أوسع تهدف إلى تيسير التدخل العسكري الأمريكي الحر في كافة مناطق العالم، وإقامة التمركز المسبق الذي يسمح بهذا التدخل. لكن الهدف المباشر لهذا الوجود هو الإبقاء على الهيمنة الأمريكية في الخليج(٣٢٥). وقد استطاعت الولايات المتحدة توظيف دورها في حرب الخليج لإلزام الدول الخليجية بشراء كميات ضخمة من الأسلحة، وبالحصول على العديد من التسهيلات العسكرية شملت: حق التخزين المسبق للمعدات والذخيرة، وتسهيلات في كافة دول الخليج للبحرية والطيران الأمريكي، وإجراء مناورات وتدريبات دورية مشتركة، كان أبرزها المناورات العسكرية الأمريكية ـ الكويتية الشهرية منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ لتطوير قدرات الجيش الكويتي، والإبقاء على قوة أمريكية من مختلف القطاعات قريبة من العراق تكون قادرة على القيام بأي عمل عسكري يوكل إليها. وامتد هذا الوجود العسكري الأمريكي المكثف في الخليج إلى المجالات الاقتصادية والتجارية والنفطية في شكل تفضيلات خاصة للأمريكيين إلى درجة أقنعت البعض بأن الهدف من تحرير الكويت كان «تحويل الدول العربية الخليجية إلى مصاف أمريكية لتكرير النفط العربي»(٣٢٦).

(٢) الاحتواء المزدوج للعراق وإيران. والهدف المباشر لهذه السياسة كما يوضحه عدد من الاستراتيجيين الأمريكيين هو أن للولايات المتحدة مصلحة كبرى في

---

(٣٢٣) المصدر نفسه.

(٣٢٤) ادريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج،» ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢ و٢٢٥ ـ ٢٢٧.

(٣٢٥) Fuller and Lesser, «Persian Gulf Myths,» p. 44.

(٣٢٦) النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص ١١٥.

منع ظهور أية قوة تحمل نزعة سيطرة إقليمية في أي بقعة من العالم، ولا سيما إذا كانت قوة قادرة على تهديد الاستقرار العالمي عبر استخدام القوة(٣٢٧).

وكان أول من استخدم هذا المفهوم الاستراتيجي مارتن انديك وقت أن عمل مستشاراً للأمن القومي لشؤون الشرق الأدنى في الولاية الأولى للرئيس كلينتون بجانب أنطوني ليك. وقد أعلن أنديك هذا المفهوم في عرضه لمعالم السياسة الأمريكية تجاه الخليج في عهد كلينتون، وذلك أمام مؤتمر عقده «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى» القريب جداً من إدارة كلينتون والخاضع لمنظمة «إيباك» الصهيونية - الأمريكية، والذي عمل أنديك مديراً تنفيذياً له قبل أن يُختار كمستشار بالبيت الأبيض. ولقد اكتسبت سياسة الاحتواء المزدوج مكانة وشهرة في الأوساط السياسية الأمريكية واعتبرها البعض بمثابة «مبدأ كلينتون» في الخليج، ونظر إليها على أنها انعطاف أمريكي حاسم عن سياسة «توازن القوى» التي سبق أن اعتمدت عليها واشنطن في عقدي السبعينيات والثمانينيات للحفاظ على المصالح الأمريكية، وذلك: بالتلاعب بالدولتين ودعم أحدهما لموازنة الأخرى (إيران في عقد السبعينيات)، ثم التحول إلى دعم الأخرى ضد الأولى (العراق في سنوات الحرب العراقية - الإيرانية ضد إيران الإسلامية)(٣٢٨).

وقد أوضح مارتن أنديك أن التوجه الأمريكي للأخذ بسياسة الاحتواء المزدوج نبع من تقييم مفاده أن نظامي الحكم العراقي والإيراني معاديان للمصالح الأمريكية في المنطقة، وعليه فإن الولايات المتحدة لم تعد تقبل سياسة «توازن القوى» التقليدية التي كانت تعتمد على دعم إحدى الدولتين لتوازن الأخرى. فهذه السياسة لم تعد مقبولة لثلاثة أسباب: **أولها** ان هذه السياسة أظهرت إفلاسها عندما قام العراق بغزو الكويت. **وثانيها** الوعي بالعداء الذي يكنه النظامان الحاكمان في بغداد وطهران للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. **وثالثها** أن الولايات المتحدة لم تعد في حاجة إلى الاعتماد على قوة لموازنة الأخرى طالما أن التحالف الذي حارب صدام لا يزال قائماً، وطالما بقيت واشنطن قادرة على تقييد الطموحات العسكرية لكل من العراق وإيران، وطالما ظلت محتفظة بالقوات العسكرية الكافية في الخليج لردع أي ميول عدوانية عراقية أو إيرانية(٣٢٩).

وعن كيفية تحقيق الاحتواء المطلوب من وجهة النظر الأمريكية، أوضح أنديك

---

(٣٢٧) Fuller and Lesser, Ibid., p. 44.

(٣٢٨) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٣٧٢ - ٣٧٥.

(٣٢٩) انظر نص خطاب مارتن انديك في مؤتمر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، في: الخليج، ١٩٩٣/٥/٢٣.

أن احتواء العراق يكون بجعله ممتثلاً لكافة قرارات الأمم المتحدة، وألا يشكل أي تهديد لجيرانه، وإجبار النظام العراقي على الامتثال للقرار (٦٨٨) أيضاً الذي يدعو النظام العراقي إلى اتباع سياسة داخلية مرنة. وفي معرض نفيه لأي ميول بالليونة تجاه نظام حكم الرئيس العراقي من جانب إدارة كلينتون أكد قائلاً: «ينبغي أن يكون قد أصبح واضحاً الآن أننا نسعى لامتثال كل أنظمة الحكم العراقية، ولن نرضى بإطاحة صدام حسين شرطاً للموافقة على رفع العقوبات، بل نريد من أي حكومة تخلفه الامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة. كما أننا لا نسعى إلى، ولا نتوقع، أي مصالحة مع نظام صدام حسين»[٣٣٠].

أما احتواء إيران، فهو بالنسبة للولايات المتحدة المهمة الأصعب، وبخاصة أنه ليست هناك أية قرارات من الأمم المتحدة بحق إيران، وليس هناك ما يمكن أن تلزم به الولايات المتحدة ضد إيران. وعلى رغم ذلك فإن الإدارة الأمريكية في سعيها لخلق إجماع دولي ضد إيران يمكن من خلاله احتواؤها، عرضت خمسة تحديات زعمت أن إيران تقوم بها ضد الولايات المتحدة والأسرة الدولية هي: أنها تأتي في طليعة الدول الراعية للإرهاب والاغتيالات في العالم، وأنها من خلال مساعدتها لحركة حماس وحزب الله تعمل كل ما في وسعها لإحباط الجهود الأمريكية في عملية السلام بين إسرائيل والدول العربية، ومن خلال علاقاتها مع السودان تسعى إلى تقويض حكومات صديقة لواشنطن، ومن خلال جهودها النشطة الرامية إلى حيازة الأسلحة الهجومية تسعى إلى امتلاك القدرة على الهيمنة الإقليمية في الخليج بوسائل عسكرية، والأمر الأهم هو سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل[٣٣١].

وتعطي واشنطن أهمية قصوى لمسألة تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل ومنع إيران من حيازة تلك الأسلحة، وبخاصة الأسلحة النووية، وتعتبر أن الجهود التي تبذل في هذا السياق من أهم وسائل احتواء إيران. ويرجع هذا الاهتمام الأمريكي بخطر امتلاك إيران للأسلحة النووية إلى الزعم بأن هناك قناعة باتت راسخة لدى الإيرانيين من تجربة حرب الخليج الثانية مفادها أنه لو كان العراق يملك أسلحة نووية لأمكن تجنب دخول الولايات المتحدة في حرب ضده، أو أنها كانت ستتفادى ضرب بغداد والأهداف الأخرى ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للرئيس العراقي، وأن شروط إنهاء الحرب لم تكن لتظهر على تلك الدرجة من القساوة التي ظهرت عليها[٣٣٢].

---

(٣٣٠) المصدر نفسه.

(٣٣١) المصدر نفسه.

(٣٣٢) Khalilzad, «The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony,» pp. 98-99.

وتهتم الولايات المتحدة أيضاً بوجود وسائل أخرى يمكن أن تلجأ إليها إيران والعراق لتهديد الأمن الإقليمي الخليجي ضمن إطاره الأمريكي، مثل التخريب لزعزعة استقرار حكومات دول مجلس التعاون أو حتى الإطاحة بها بالشكل الذي يضع الولايات المتحدة وحلفاءها أمام موقف غامض يصعب التعامل معه[٣٣٣]. ولذلك فإن جوهر سياسة الاحتواء المزدوج هو منع امتلاك العراق أو إيران أي قدرة على تهديد المصالح الأمريكية أو القيام بدور القوة الإقليمية. فالولايات المتحدة لم تعد تقبل بوجود قوة اقليمية مسيطرة في أي من الأقاليم التي تمثل مصالح حيوية أمريكية، لأن واشنطن قررت أن تكون موجودة بنفسها في تلك الأقاليم، وأن تكون قوة أساسية مهيمنة ضمن إطار هيكلية النظم الإقليمية في تلك الأقاليم، كما هو حال النظام الإقليمي الخليجي في مرحلة ما بعد القطبية الثنائية وحرب عاصفة الصحراء[٣٣٤]. ولكي يتحقق للولايات المتحدة الاحتواء الذي تريده للعراق وإيران، فإنها تعمل على مسارين: **الأول** هو إضعاف البلدين وتجريدهما من مصادر قوتهما ومنعهما من أي نهوض، بجعل العراق خاضعاً لأطول مدة ممكنة لقرارات الحظر الدولي، وباستحداث قرارات أمريكية محضة والعمل على إلباسها ثوب الشرعية الدولية وفرضها على العالم وإلزامه بها، مثل «قانون داماتو» لفرض نوع من الحظر ضد إيران[٣٣٥]. **والثاني** هو ترسيخ وتثبيت الوجود العسكري الأمريكي المباشر وإبداء الاستعداد اليقظ لضرب أي تحرك عسكري عراقي أو إيراني يحمل مؤشرات تهديد للمصالح الأمريكية أو للأمن الإقليمي.

(٣) سياسة الاعتماد المتبادل بين الشقين الغربي والشرقي من إقليم الشرق الأوسط، أي بين الخليج والمشرق العربي كمركز لنظام الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك بالربط بين نظام الأمن الإقليمي الجديد في الخليج ومساعي إنجاح عملية التسوية الأمريكية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. هذا الربط ابتدعه الرئيس جورج بوش في النقاط الشهيرة التي أوردها في خطاب إنهاء حرب الخليج لدفع دول مجلس التعاون للمشاركة في مشروع التسوية الذي أعده وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، وهو ربط يخدم المصالح الأمريكية في عملية السلام بمفهومها الذي يركز على تطبيع العلاقات

---

(٣٣٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٣٣٤) Bill, «The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension,» pp. 106-107.

(٣٣٥) قانون داماتو هو قانون أصدره الكونغرس الأمريكي باقتراح من السيناتور ويحظر على كل الشركات غير الأمريكية الاستثمار في قطاعات الطاقة مع إيران وليبيا بما يزيد على ٤٠ مليون دولار. وقد دخلت أوروبا في مواجهة مع واشنطن حول هذا القانون وجاء العقد الذي وقعته شركة توتال الفرنسية بالاستثمار في صناعة الغاز الإيراني قيمته ملياران من الدولارات لتضع الولايات المتحدة في مأزق صعب مع حلفائها الأوروبيين الذين أيدوا دعم الحكومة الفرنسية لشركة توتال. انظر: أريك رولو، «قانون داماتو.. ومأزق الإدارة الأمريكية،» الخليج، ١٠/١٠/١٩٩٧، ومحمد السعيد ادريس، «النظام الدولي بين الهيمنة والاعتماد المتبادل (٢/١)،» الخليج، ١٦/١٠/١٩٩٧.

الإسرائيلية ـ العربية كضرورة لقيام النظام الشرق أوسطي[٣٣٦]، لكنه يتعارض مع المفهوم الأمريكي السابق للفصل بين أمن الخليج والصراع العربي ـ الإسرائيلي في عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، حيث كانت واشنطن ترفض أي ربط من هذا النوع لتجريد العرب من قوة سلاح النفط في عملية إدارة الصراع وكمحاولة للتقليل من شأن وأولوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وإبراز أهمية مسألة أمن الخليج[٣٣٧].

الربط الجديد بين أمن الخليج وعملية التسوية من منظور إدارة كلينتون عرضه مارتن أنديك في خطابه المذكور وربط فيه بوضوح بين الدعوة لإحكام الاحتواء على إيران والعراق ونجاح عملية التسوية. ففي رأي الإدارة الأمريكية، إن احتواء إيران والعراق في الخليج يعزز مساعي إحلال السلام في الشرق الأوسط. كما أن تعزيز مساعي السلام تلك يزيد من القدرة الأمريكية على احتواء العراق وإيران. والعكس صحيح تماماً، إذ إن الإخفاق الأمريكي في احتواء العراق وإيران في الخليج سيعوق قدرة واشنطن على تحقيق عملية التسوية التي تريدها واشنطن للصراع العربي ـ الإسرائيلي. وإخفاق عملية التسوية يعوق بدوره قدرة واشنطن على احتواء العراق وإيران في الخليج[٣٣٨]. ومن هنا يكتسب الربط بين العمليتين أهمية في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي.

(٤) القيام بجهود نشطة لكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز تصور منطقة أكثر ديمقراطية وازدهاراً. لكن الشق الأول هو الذي يحظى بكل الأولوية، في حين أن الشق الثاني ليس أكثر من شعار. فالولايات المتحدة تبذل ضغوطاً ضخمة مع روسيا والصين لمنعهما من تقديم أية معارف تكنولوجية يمكن أن تمكن إيران من صنع صواريخ بالستية أو أسلحة ذرية. كما تضغط أيضاً لمنعهما من بيع نظم تسليح متطورة تزيد من قدرات إيران الهجومية[٣٣٩]. لكنها تتردد عن الضغط على الدول الخليجية للقيام بالإصلاح السياسي المطلوب وتعطي الأولوية لمطلب الاستقرار، وتجد نفسها

---

(٣٣٦) حول تفاصيل هذا الربط، انظر: أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام «الشرق أوسطي»: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية،» المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٥٤ ـ ٨٩، وسعيد، «حرب الخليج والنظام العالمي الجديد،» ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٣٣٧) علي الدين هلال، «أمن الخليج والأمن العربي (١)،» (محاضرة ألقيت في الندوة الدبلوماسية التي نظمتها وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة)، الخليج، ٢٣/٥/١٩٩٣.

(٣٣٨) انظر نص خطاب مارتن انديك في مؤتمر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، في: الخليج، ٢٣/٥/١٩٩٣.

(٣٣٩) حول الخلافات الأمريكية مع روسيا والصين بسبب مبيعات التكنولوجيا والسلاح لإيران، انظر: محمد دلبح، «روسيا ترفض الرضوخ للضغوط الأمريكية لوقف تعاونها مع إيران في مجال الصواريخ،» البيان، ٢٤/٨/١٩٩٧؛ «كلينتون يرفض عزل بكين وزيمين يتوقع نتائج مهمة لزيارة واشنطن: تعهدات صينية بوقف التعاون النووي مع إيران،» الخليج، ٢٦/١٠/١٩٩٧، و«تشريع أمريكي يعاقب شركات روسية تعاملت مع طهران،» الخليج، ٢٦/١٠/١٩٩٧.

بسبب هذا التردد أمام معضلة تتمثل في كيفية التوفيق بين مسألة الديمقراطية ومسألة البحث عن الاستقرار ومسألة إيجاد البديل الأفضل عن الوضع الراهن[٣٤٠].

هذه السياسات الأمريكية الأربع تتمحور في توجه استراتيجي أمريكي واحد يمكن أن يأخذ صفة السياسة الأمريكية نحو الخليج بصفة عامة، وهي سياسة الاستفراد بالخليج عن طريق الهيمنة الكاملة. وهذه الهيمنة تأخذ ثلاثة مسارات متكاملة هي:

(١) فرض الوجود العسكري الأمريكي والاقتصادي على الإقليم واحتواء القوتين الإقليميتين المناوئتين: إيران والعراق، كي تكتمل الهيمنة.

(٢) استبعاد القوى الدولية المنافسة، وبخاصة فرنسا وروسيا والصين، وبدرجة أقل بريطانيا، التي تحرص على التنسيق الاستراتيجي مع واشنطن، ثم اليابان التي ليست لها أهداف سياسية في الخليج ويقتصر مجال تنافسها في الخليج مع الولايات المتحدة على السوق التجارية الخليجية فقط.

وقد شهدت السنوات التي أعقبت حرب عاصفة الصحراء تراجع الحضور الاقتصادي والأمني الأوروبي لمصلحة الدور الأمريكي. وتعتبر فرنسا هي الخاسر الأكبر في هذا التراجع بعد أن خسرت العراق كمستورد ضخم للسلاح والمنتجات الصناعية، ومن بعده قطر التي كان لفرنسا حضور اقتصادي وأمني ملموس فيها[٣٤١]، تحول لصالح الولايات المتحدة بعد حرب الخليج وبصفة أخص بعد انقلاب القصر الذي قام به الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر ضد والده الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر السابق، حيث دعمت الولايات المتحدة هذا الانقلاب، ثم ساندت السلطة القطرية ضد محاولة انقلابية مضادة. وقد أوضح وزير الخارجية القطري هذا الدور الأمريكي في معرض دفاعه عن حماس قطر لانعقاد القمة الاقتصادية في الدوحة حيث صرح بأن «هذه القمة مكافأة للولايات المتحدة لوقوفها بجانب قطر أثناء المحاولة الانقلابية»[٣٤٢].

(٣) تقريب إسرائيل وتركيا لأداء دور مساند للدور الأمريكي في الخليج، فالولايات المتحدة حريصة على توظيف الدور التركي لإنجاح سياسة الاحتواء ضد العراق، وبدرجة أقل ضد إيران. ولذلك دعمت الوجود التركي العسكري والسعي لإنشاء حزام أمني تركي في شمال العراق بحجة مواجهة حزب العمال الكردستاني التركي المعارض. وتنظر واشنطن إلى هذا الوجود على أنه أحد أوراق الضغط

---

(٣٤٠) Fuller and Lesser, «Persian Gulf Myths,» pp. 45-46.

(٣٤١) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٣٦٦ ـ ٣٧٢.

(٣٤٢) «ابن جبر: مؤتمر الدوحة مكافأة للدور الأمريكي أثناء المحاولة الانقلابية،» الخليج، ١٥/ ١٠/١٩٩٧.

الأمريكية ـ التركية ضد العراق(٣٤٣). وقد نوه هنري كيسنجر في دراسة حديثة له عن أهمية الدور التركي فقال: «لن يكون ممكناً الحفاظ على الاستقرار في الخليج إلى ما لا نهاية بدون دعم تركي فعال»، وطالب أن تعامل تركيا بأسلوب يوازي أهميتها الاستراتيجية قبل أن يزيل انتصار «أصولي» في تركيا هذا الخيار(٣٤٤). أما الدعم الأمريكي لدور إسرائيل في الخليج، فيعتبر ركيزة أساسية لنجاح سياسة احتواء إيران والعراق من ناحية، ولإنجاح عملية التسوية من ناحية أخرى(٣٤٥). والضغط الأمريكي على الدول الخليجية للمشاركة في مؤتمر التسوية ولتطبيع العلاقات مع إسرائيل والدعوة لإنهاء المقاطعة، ثم الإصرار على انعقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادي(٣٤٦)، مؤشرات تؤكد جدية الاهتمام الأمريكي بفتح أبواب الخليج أمام إسرائيل.

وهكذا يتم توظيف الدور التركي في شمال الخليج والدور الإسرائيلي في جنوب الخليج، ويلتقي التنسيق التركي ـ الإسرائيلي في اتفاقيات التعاون الاستراتيجي بمشاركة أمريكية ليكمل دائرة احتواء الخليج ضمن حلف عسكري ـ أمني جديد يضم الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا لإحكام نطاق السيطرة والهيمنة الأمريكية على المنطقة(٣٤٧).

وبهذا الحلف غير المعلن تكون معالم البيئة الدولية للنظام الخليجي في عصر ما بعد القطبية الثنائية قد تحددت ضمن إطار أهداف ومصالح وأدوار هذا الحلف، لكن السيولة الواضحة التي تميز الحالة الدولية الراهنة تجعل هذه البيئة ذات طبيعة مؤقتة.

---

(٣٤٣) أيدت الولايات المتحدة الوجود العسكري التركي في شمال العراق ولم تظهر أي معارضة لمساعي انقرة إقامة حزام أمني تركي في شمال العراق سواء كان دائماً أو مؤقتاً. انظر بهذا الخصوص: «واشنطن تؤيد تركيا في إقامة منطقة عازلة «مؤقتة» شمال العراق،» **الخليج**، ١٩٩٦/٩/٧؛ خالد السرجاني، «حدود الدور التركي في شمال العراق،» **الخليج**، ١٩٩٦/٩/١٢، وماهر رجا، «الدبلوماسية الأمريكية من المنطقة الآمنة إلى الرمال المتحركة: المحاولات السياسية لاحتواء الولاءات الكردية،» **الخليج**، ١٩٩٦/١١/١٠.

(٣٤٤) Henry A. Kissinger, «A World We Have Not Known,» *Newsweek* (27 January 1997), pp. 23-25.

(٣٤٥) انظر نص خطاب مارتن انديك في مؤتمر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، في: **الخليج**، ١٩٩٣/٥/٢٣.

(٣٤٦) حول هذا الدور الأمريكي، انظر: علي حميدان، «دول الخليج وقمة الدوحة الاقتصادية،» **الشرق الأوسط**، ١٩٩٧/٦/٢٢؛ «غبار الشك يغطي مؤتمر الدوحة الاقتصادي،» تقرير إخباري، وكالة رويتر للأنباء، ١٩٩٧/٥/٣؛ «مقاطعة العرب لإسرائيل لم تكن عادلة،» **الاتحاد**، ١٩٩٦/٨/٧، ورفيق نصر الله، «الحريري: مؤتمر الدوحة يهدف لإقامة مصرف للتنمية يمول عربياً وبإدارة إسرائيلية،» **الاتحاد**، ١٩٩٧/١٠/٣٠.

(٣٤٧) حول معالم هذا الحلف، انظر: مصطفى الحسيني، «نظام أمن أمريكي سابق التجهيز ترعاه واشنطن وتقوده انقرة وتل أبيب،» **الخليج**، ١٩٩٧/٥/١٣؛ جورج فؤاد، «التحالف الاستراتيجي الجديد بين تركيا وإسرائيل،» **الاتحاد**، ١٩٩٧/٥/١٣؛ فيكتور شلهوب، «مستقبل التعاون الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل،» **الخليج**، ١٩٩٧/٥/٢٥، وحمد عبد العزيز الكواري، «إسرائيل والخليج،» **الخليج**، ١٩٩٧/٥/٢٦.

القسم الثالث

تطور تفاعلات
النظام الإقليمي الخليجي

أعطت مجموعة المحددات السابقة سمات خاصة للنظام الإقليمي الخليجي وتفاعلاته، وميزت هذه التفاعلات من غيرها من تفاعلات النظم الإقليمية الأخرى. ويهدف هذا الباب إلى دراسة الخصائص المميزة لتفاعلات النظام الإقليمي الخليجي من ناحية مسارها وأنواعها، ومن ناحية استمرارها أو تغيرها، ومعرفة مدى تأثير محددات البيئة الإقليمية والدولية في مسار هذه التفاعلات وأنواعها، وتأثير التغير في خصائص النظام الدولي في هذه التفاعلات.

مثل هذا التحليل يستلزم إجراء دراسة مقارنة لتفاعلات النظام الإقليمي الخليجي عبر مراحل تطوره الأساسية الثلاث لمعرفة مدى الثبات والتغير في أنماط هذه التفاعلات، وتطور تأثير مجموعة محددات البيئة الداخلية للنظام ومجموعة محددات البيئة الإقليمية والدولية، كما يستلزم إجراء دراسة مقارنة لتفاعلات النظام الإقليمي الخليجي عبر مرحلتي تطور النظام الدولي وخصائصه: مرحلة النظام الدولي الثنائي القطبية، ومرحلة «النظام الدولي الجديد» الأقرب في خصائصه إلى النظام الدولي الأحادي القطبية، لمعرفة مدى تأثير التغير في خصائص النظام الدولي في أنماط تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي.

لذلك يحتوي هذا القسم على ثلاثة فصول تتم من خلالها دراسة المراحل الثلاث لتطور النظام الإقليمي الخليجي وتفاعلاته، حيث ترتبط المرحلتان الأولى والثانية بالنظام الدولي الثنائي القطبية، في حين ترتبط المرحلة الثالثة بالنظام الدولي الأحادي القطبية.

هذه المراحل الثلاث هي:

المرحلة الأولى: مرحلة البحث عن قواسم مشتركة بين الدول الثماني أعضاء النظام من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٨، وهي مرحلة القطبية الثنائية ـ التعددية داخل النظام، بسبب خصوصية دور القوة السعودية وبعض الدول الصغيرة (وبخاصة الكويت وعمان) في هيكلية القوة وتفاعلات النظام. فهي لم تكن من الفعالية بحيث

تجعل النظام متعدد الأقطاب، ولم تكن من الضعف بحيث تجعله ثنائي القطبية.

المرحلة الثانية: هي مرحلة الاستقطاب والصراع من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩، وهي مرحلة القطبية المتعددة للنظام، حيث ظهر مجلس التعاون الخليجي كقوة ثالثة داخل النظام، وحيث استأثرت الحرب العراقية - الإيرانية بالجهد الأساسي للبلدين، وأفردت لمجلس التعاون الخليجي فرصة سانحة للقيام بدور رئيسي في تفاعلات النظام.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة الانفجار والمراجعة، ابتداءً من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٢، وما زالت ممتدة إلى الآن، وهي المرحلة التي أخذت فيها هيكلية النظام شكل «مستطيل التوتر»، حيث دخلت الولايات المتحدة كفاعل أساسي في تفاعلات النظام بسبب دورها في أزمة الخليج الثانية، وحيث تغلب التفاعلات الصراعية على أنماط التفاعلات داخل النظام.

هذه المراحل الثلاث اكتسبت أيضاً خصائص مميزة من منظور بنية القوة. فقد أدى عدم التجانس في توزيع القوة إلى بروز ثلاث قوى إقليمية كبرى طامحة في القيادة والزعامة الإقليمية، حرصت اثنتان منها، هما إيران والعراق، على القيام بدور المهيمن الإقليمي، بينما كانت العربية السعودية تقوم بدور الموازن على مستوى هذا التنافس، والسعي للسيطرة على الدول الخمس الصغيرة أعضاء النظام، وأدت حقيقة انتشارية توزيع القوة وعدم التجانس بين عناصر القوة داخل كل دولة من أعضاء النظام إلى عدم تمكين أي من القوى الثلاث الكبرى من امتلاك وضع الدولة الإقليمية المهيمنة، وإلى شيوع التنافس الحاد فيما بينها لاكتساب هذا الوضع، مع السعي للسيطرة على الدول الصغيرة الخمس داخل النظام، الأمر الذي أكسب هذه الدول قدرة ملحوظة على المناورة مع القوى الكبرى الثلاث واللجوء إلى سياسة «التحالفات الإقليمية والدولية» للحد من مخاطر السيطرة التي ظلت تتعرض لها.

ولذلك أخذت التفاعلات داخل النظام الإقليمي الخليجي مسارين من العلاقات، أو مجموعتين من العلاقات المثلثية (Triangular Relations) هي:

الأولى: مجموعة العلاقات بين القوى الثلاث الكبرى: إيران والعراق والعربية السعودية، من أجل الهيمنة الإقليمية واكتساب دور القوة الإقليمية المهيمنة.

الثانية: مجموعة العلاقات بين العربية السعودية كطرف، والدول الخمس الصغرى كطرف ثان، والعراق وإيران (وقوى إقليمية ودولية أخرى) كطرف ثالث، من أجل السيطرة على الساحل العربي للخليج(١).

---

(١) F. Gregory Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» in: W. Howard Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim* (New York: Columbia University Press, 1992), p. 26.

وقد أفرز هذان المساران من العلاقات أنماطاً متعددة من التفاعلات الصراعية والتعاونية داخل النظام على مدى فتراته الثلاث، وكانت هذه التفاعلات ذات مستويات متدرجة، بل متداخلة في أحيان كثيرة، حيث لم تقف عند حدود اتجاه التعاون أو الصراع، بل كان يحدث، أحياناً، تداخل بين نمطي التفاعل بين دولتين أو أكثر، إذ كانت العلاقات تشمل تفاعلات صراعية عند مستوى من المستويات، وتفاعلات تعاونية عند مستوى آخر، أي أن أنماط التفاعلات كانت أشبه بـ «طيف العلاقات»، كما وصفه كانتوري وشبيغل، وكانت تمتد بين محوري «العداوة والصداقة» (Emits - Amity Axes)[٢].

ونظراً لصعوبة فرز هذه التفاعلات بمستوياتها المتدرجة والمتداخلة، فسوف يتم الاكتفاء بدراسة أبرز وأهم التفاعلات ذات الصفة المحددة: التفاعلات الصراعية والتفاعلات التعاونية بأنواعها المختلفة في كل مرحلة من المراحل الثلاث لمعرفة مدى الثبات والتغير في هذه الأنواع من التفاعلات، والأسباب المسؤولة عن ذلك، كما سيتبين في الفصول الثلاثة التالية:

الفصل السابع: تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي في مرحلة البحث عن قواسم مشتركة (١٩٧١ ـ ١٩٧٨).

الفصل الثامن: تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي في مرحلة الصراع والاستقطاب (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩).

الفصل التاسع: تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي في مرحلة الانفجار والمراجعة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢).

---

(٢) Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, *The International Politics of Regions; a Comparative Approach* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1970]), p. 18.

الفصل السابع

تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي في مرحلة البحث عن قواسم مشتركة (١٩٧١ ـ ١٩٧٨)

نقطة البدء بالنسبة للتاريخ المعاصر للنظام الإقليمي الخليجي هي الانسحاب البريطاني من شرق السويس عام ١٩٧١. فقد شكل هذا الانسحاب الرسمي لحظة تاريخية فاصلة وتأسيسية في سياق بروز النظام الإقليمي الخليجي. فقد كان تاريخ ما قبل عام ١٩٧١ هو تاريخ الحكم البريطاني الذي بقي على مدى ١٥٠ سنة متواصلة القوة السياسية والعسكرية الحاكمة التي تسيّر شؤون إقليم الخليج وتتحكم في تطوراته وتحدد سياساته وأولوياته. واقترن بهذا الانسحاب مولد ثلاث دول جديدة هي: دولة الإمارات وقطر والبحرين، وحصول دولة رابعة هي عُمان على استقلالها الرسمي عن السيطرة البريطانية، ثم ما لبث أن عايش هذا النظام بعد عامين فقط من ميلاده الارتفاع المثير في أسعار النفط الخام عام ١٩٧٣، وما تبعه من تدفق هائل للثروة النفطية[١].

وإذا كان الانسحاب البريطاني قد فجر طموحات السيطرة والهيمنة لدى القوى الإقليمية الكبرى الثلاث: إيران والعراق والعربية السعودية، وزاد من اهتمام القوتين العظميين لملء «فراغ القوة» الناتج من الغياب البريطاني، فإن الثروة النفطية زادت من عمق المصالح العالمية في النظام، ومن ثم جعلته عرضة للاحتواء والاختراق في وقت لم تكن دوله الصغيرة قد شرعت في بناء مؤسساتها الوطنية بعد[٢]. وهكذا دخل

---

(١) عبد الخالق عبد الله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٢ (نيسان/ ابريل ١٩٩٨)، ص ٢٧ ـ ٣١.

(٢) حول البيئة السياسية للانسحاب البريطاني من الخليج، انظر: فريد هوليداي، **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران**، ترجمة زاهر ماجد (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥)، ص ١٢٥ ـ =

النظام منذ الوهلة الأولى في دائرتين: دائرة مساعي السيطرة من جانب قوى إقليمية ودولية، ودائرة مساعي الانكماش من جانب الدول الصغيرة التي اضطرت للتعجيل بالنهوض بمتطلبات الأمن والاستقرار الوطني، وبرزت الأزمات الحدودية والخلافات الداخلية، وبذلك انصرف النظام عن أداء وظائفه الأساسية في الأمن الجماعي والتكامل الإقليمي.

لم تأت التطورات الجديدة التي عاشها النظام الخليجي عقب الانسحاب البريطاني، وكأنها انقطاع عن كل ما سبقها من أحداث وتطورات في السنوات السابقة لذلك الانسحاب، بل كانت امتداداً لها، ولكن في إطار جديد أو في بيئة جديدة وبآليات جديدة.

فالعلاقة العدائية بين إيران والعراق، وبخاصة بسبب الخلافات الحدودية، وبالذات الخلاف حول تقسيم شط العرب، كانت قد استقرت كمعلم رئيسي للعلاقات بين البلدين. وكانت كثافة العداء بين البلدين تتراوح بين الصعود والتراجع وفقاً للتطورات السياسية في كل من البلدين. فأثناء حكم الهاشميين المسنودين من بريطانيا للعراق كانت تلك الخلافات شبه مجمدة، بل شارك البلدان في تحالفات إقليمية شبه عسكرية مثل معاهدة سعد أباد عام ١٩٣٧ وحلف بغداد عام ١٩٥٤. ولكن بعد ثورة ١٩٥٨ العراقية، وانقلاب عام ١٩٦٨ الذي أعاد حزب البعث إلى الحكم، عاد التوتر الشديد يسيطر على العلاقات، وتصاعدت النزاعات الحدودية، وأوشكت الحرب أن تنفجر بين البلدين عام ١٩٦٩، وتحركت القوات الإيرانية بالفعل نحو الحدود لولا نجاح الوساطة التركية في احتواء الأزمة، وعندما نفذت بريطانيا انسحابها من الخليج كانت العلاقات الإيرانية ـ العراقية شديدة التوتر(٣).

وبموازاة تلك النزاعات الإيرانية ـ العراقية كانت العلاقات مضطربة بين العربية السعودية والمشيخات الصغيرة على الساحل الغربي للخليج بسبب الطموح السعودي للسيطرة على هذه المشيخات، ولكن الوجود البريطاني كان يقف حائلاً دون تحقيقه. وكان النزاع حول واحات البوريمي، التي تقع على الحدود بين الإمارات وعمان في الركن الجنوبي من الجزيرة العربية، أحد الأمثلة على ذلك في الخمسينيات. فقد ادعت العربية السعودية سيادتها على تلك المنطقة، وعقب إخفاق جهود التحكيم في بداية الخمسينيات قامت قوات بريطانية من عُمان وأبو ظبي بإبعاد وحدات الشرطة السعودية

= ١٣٦. انظر أيضاً: نجلة فتحي صفوة، من نافذة السفارة: العرب في ضوء الوثائق البريطانية (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٨.

(٣) حول الخلفية التاريخية للنزاعات الحدودية العراقية ـ الإيرانية، انظر: Daniel Pipes, *The Long Shadow: Culture and Politics in the Middle East* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1989), and Majid Khadduri, *The Gulf War: The Origins and Implications of the Iraq-Iran Conflict* (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 12-35 and 49-52.

التي كانت موجودة فيها عام ١٩٥٥. لكن السعوديين أبقوا على ادعائهم، وساندوا القبائل العمانية المتمردة على سلطان عُمان المسنود من بريطانيا. لذلك فإن الانسحاب البريطاني كان يعني بالنسبة لهذه المشيخات انكشافها أمنياً أمام الأطماع السعودية، ومن ثم كان عليها أن تطور علاقة عمل جديدة مع الرياض(٤).

أما خريطة تحالفات القوى العظمى التي ميزت الخليج في السبعينيات، فكانت هي الأخرى قد تشكلت في العقود السابقة، إذ كانت الولايات المتحدة قد طورت علاقات وثيقة مع العربية السعودية وإيران(٥)، في حين كان الوجود السوفياتي في الخليج ضعيفاً، ولم يظهر بشكل واضح إلا عقب الثورة العراقية عام ١٩٥٨ عندما طلب عبد الكريم قاسم، أول رئيس للجمهورية العراقية، من الاتحاد السوفياتي والشيوعيين العراقيين مساندته في نزاعه مع إيران، ومع عبد الناصر في مصر، ومع الناصريين العراقيين. وإذا كان سقوط قاسم عام ١٩٦٣ قد أنهى هذه العلاقة العراقية الخاصة مع موسكو، فإن انقلاب ١٩٦٨ الذي أعاد حزب البعث إلى الحكم أدى إلى تجديد التعاون بين العراق والاتحاد السوفياتي(٦).

وهكذا، فإنه مع الانسحاب البريطاني من الخليج في أول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ كانت هناك بعض أنماط السياسات الإقليمية قد ترسخت. فالولايات المتحدة كانت على علاقة وثيقة مع إيران والعربية السعودية، ونجح الاتحاد السوفياتي بتدعيم علاقته بالعراق، وكان العداء الإيراني ـ العراقي في حالة تصاعد، وكذلك كانت الرغبة السعودية في السيطرة على المشيخات الحديثة الاستقلال. وكانت هناك تساؤلات مهمة عالقة دون إجابة مثل:

ـ من سيملأ فراغ القوة في الخليج بعد الانسحاب البريطاني؟

ـ هل يمكن أن تتورط الولايات المتحدة للقيام بدور شرطي الخليج وهي ما زالت محكومة بعقدة هزيمتها في فيتنام، أم أنها يمكن أن تدعم حليفاً أو وكيلاً إقليمياً للقيام بهذا الدور؟

ـ هل تستطيع إيران أن تقوم بدور شرطي الخليج في ظل صراعها المتصاعد مع العراق؟

---

(٤) F. Gregory Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» in: W. Howard Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim* (New York: Columbia University Press, 1992), pp. 35-37.

(٥) حول العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، انظر: James A. Bill, *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations* (New Haven, CT: Yale University Press, 1988).

(٦) Gause III, Ibid., p. 37.

ـ ما هو الدور السعودي في معادلة الأمن الإقليمي؟ هل يمكن أن تنافس العربية السعودية على دور شرطي الخليج؟ أم أنها سوف تكتفي بالتحالف مع أي من القوتين الإقليميتين المتنافستين: إيران والعراق؟ أم أن العربية السعودية ستترك ميدان التنافس على الزعامة الإقليمية لإيران والعراق لتتفرغ هي للسيطرة على الدول العربية الخليجية الصغيرة؟

ـ هل ستقبل هذه الدول الصغيرة الحديثة الاستقلال بالسيطرة السعودية، أم سيكون في مقدورها إجراء تحالفات إقليمية مع العراق وإيران أو أي منهما لموازنة القوة السعودية، أم أنها يمكن أن تمد تحالفها إلى خارج الإقليم مع قوى دولية وإقليمية؟

إن غالبية هذه التساؤلات كانت تصب في اتجاه تغليب علاقات الصراع والتنافس على علاقات التعاون والتنسيق داخل نظام يعاني اختلال القوى وضعف التماسك السياسي وغياب التماسك التنظيمي وشيوع النزاعات الحدودية وعمق ارتباطاته الإقليمية والدولية وكثافتها. لكن مع غلبة التفاعلات الصراعية التي أعطت لهذه المرحلة من تاريخ النظام صفة «الحرب الباردة الإقليمية»[٧]، كانت هناك جهود ومحاولات لإقامة علاقات تعاون إقليمي، إلا أن نجاح هذه المحاولات ظل مرهوناً بمسار تطور العلاقات بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاث، وموقف القوتين العظميين من هذا التطور.

وسوف نعرض في هذا الفصل لأبرز أنواع التفاعلات الصراعية والتعاونية وأنماط التحالفات لفهم مسار تطور هذه التفاعلات ومسؤولية محددات البيئة الداخلية والبيئة الإقليمية والدولية عن هذه التفاعلات في المبحثين التاليين:

أولاً: التفاعلات الصراعية.

ثانياً: التفاعلات التعاونية.

أولاً: التفاعلات الصراعية

تفجرت التفاعلات الصراعية داخل النظام الإقليمي الخليجي قبل النشوء الفعلي لهذا النظام، إذ كانت القوى الإقليمية الكبرى الثلاث: إيران والعراق والعربية السعودية، في حالة ترقب حذر وانتظار لحظة الانسحاب البريطاني من الخليج لوراثة الدور البريطاني المسيطر على الإقليم، كل وفق أهدافها وقدراتها وتحالفاتها.

ولقد أعطى التنافس على الزعامة الإقليمية في الخليج بين هذه القوى الثلاث

---

(٧) عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٨٧.

خصائص جديدة للصراعات الخليجية ـ الخليجية. فقد كانت تلك الصراعات والنزاعات والتوترات قبلية ومذهبية في السابق، ثم تحولت إلى حدودية وقومية وسياسية وتاريخية[٨]، وأصبحت فيما بعد صراعات حول الهيمنة الإقليمية عقب الانسحاب البريطاني، وكانت صريحة وعلنية أحياناً، وكانت متوارية خلف نزاعات نفطية وايديولوجية في أحيان أخرى. ولم تكن الدول الخمس الصغيرة الأخرى أعضاء النظام بمعزل عنها، بل كانت محور الصراع الدائر بين القوى الثلاث الكبرى، وبخاصة الصراعات التي دارت ضمن «مثلث علاقات الاستتباع» الذي لعبت فيه العربية السعودية دور القوة المسيطرة على دول الساحل العربي للخليج وسعت لفرض علاقات استتباع على هذه الدول بمعزل عن تدخل القوتين الإيرانية والعراقية، بل وبمعزل عن تأثير النظام الإقليمي العربي[٩]. ويمكن التعرف على أهم خصائص ومعالم الصراعات الخليجية ـ الخليجية التي شهدتها هذه المرحلة بالتمييز بين الصراعات التي دارت ضمن إطار «مثلث علاقات الهيمنة»، وأطرافه هي القوى الإقليمية الكبرى الثلاث: إيران والعراق والعربية السعودية، والصراعات التي دارت ضمن إطار «مثلث علاقات الاستتباع» وأطرافه: العربية السعودية، بصفة أساسية، والدول الخمس الصغرى كطرف ثان، وكل من إيران والعراق كطرف ثالث منافس للعربية السعودية في العلاقة مع الدول الخمس الصغرى.

١ ـ صراعات مثلث علاقات الهيمنة

يمكن التعرف على خصائص هذه الصراعات من خلال دراسة الأنماط التفاعلية بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاث، والقضايا الصراعية التي أثيرت بينها في تلك المرحلة وكيفية تفاعلها مع تلك الصراعات.

أ ـ الأنماط التفاعلية بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاث

لعبت إيران دور القوة الإقليمية الساعية للهيمنة الإقليمية في حين حرص العراق على القيام بدور القوة المناوئة والمنافس الإقليمي القوي الرافض لمساعي الهيمنة الإيرانية. أما العربية السعودية، فاكتفت بدور الموازن بين القوتين، لكنها كانت، في أغلب الأحيان، حليفاً للقوة الإيرانية الصديقة ضمن الاستراتيجيا الأمريكية الخليجية في تلك الفترة القائمة على سياسة الركيزتين أو الدعامتين (Twin-pillars) وفق مبدأ

---

(٨) عبد الخالق عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» السياسة الدولية، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ٣٠.

(٩) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٥٢٢ ـ ٥٣٨. انظر أيضاً: مرهون، المصدر نفسه، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

نيكسون. وكانت تناور بين القوتين الإيرانية والعراقية لتعظيم حريتها في الحركة والفعل على مستوى الدول الخمس الصغيرة أعضاء النظام الإقليمي الخليجي، وتقليل الأخطار الناتجة من صراع القوتين الإيرانية والعراقية، والحد من تأثيراتها السلبية، قدر الإمكان، على زعامتها على هذه الدول[١٠].

أغلب الصراعات التي حدثت ضمن هذا الإطار كانت صراعات حول «الزعامة» و«المكانة» الإقليمية. وعلى رغم أن معظم دول أعضاء النظام شاركت فيها بشكل أو بآخر، فقد كان هناك دائماً عنصران بارزان ومتواجهان في تفاعلات هذه الصراعات هما إيران والعراق.

أدركت إيران مبكراً أنها على موعد مع فرصتها التاريخية التي كانت تتحينها، منذ سنوات طويلة، لبسط سيطرتها ونفوذها على الخليج، ولم يكن يحول دون تحقيق هذا الطموح غير الوجود البريطاني في الإقليم. فالإيرانيون، وعلى رأسهم الشاه، يدركون أنه في حالة غياب القوى الخارجية عن الإقليم تكون إيران هي البلد الأقدر على فرض نفوذها وسيطرتها[١١]. أما الشاه بكل ما كان يسيطر عليه من هواجس الشعور بالعظمة والقوة، فقد كان يرى نفسه الشخص الذي عليه أن يستعيد قوة إيران في الخليج. الأهم من ذلك أن مساعي الهيمنة الإيرانية لم يكن الشاه يراها كذلك، بل كان يرى أن ما يفعله تقليد إيراني قديم باستعادة النفوذ الإيراني بعد فترة طويلة من الانحسار فرضها الوجود الأجنبي على إيران وفي الخليج[١٢].

ويمكن إرجاع هذا التوجه في السياسة الإيرانية إلى القرار البريطاني الصادر عام ١٩٦٤ الخاص بالانسحاب من جنوب الجزيرة العربية. فقد وجدت إيران في هذا الانسحاب مقدمة ومؤشراً لانسحاب بريطاني مقبل من الخليج، ولذلك بدأت باتخاذ خطوات للتوسع وتجهيز القوات المسلحة لمسؤوليات مستقبلية في الإقليم[١٣]، وربما يكون الاستعداد الإيراني للسيطرة على الخليج عقب الانسحاب البريطاني أسبق من ذلك وفقاً لما ورد من إشارات في التقرير السري (رقم ١٤٠ بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦) الذي بعث به السفير البريطاني في طهران إلى لندن يعرض فيه رؤيته لاحتمالات تطور الموقف في الخليج على ضوء الأطماع الإيرانية والطموحات

---

(١٠) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 26.

(١١) Shirin T. Hunter, «Gulf Security: An Iranian Perspective,» in: M. E. Ahrari, ed., *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond* (New York: St. Martin's Press, 1989), p. 35.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١٣) M. S. Agwani, *Politics in the Gulf* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1978).

الأمريكية. فقد ورد في هذا التقرير ما نصه[14]:

«تبدو الصورة مختلفة إذا ما نظرنا إليها بعيون إيرانية. إن وجود بريطانيا في الخليج بالنسبة لهم - يقصد الإيرانيين - من آثار الماضي الاستعماري، وإننا نبدو لهم وكأننا ندعم حكاماً اقطاعيين ضعفاء في مواجهة مد الاستياء الشعبي المتصاعد. ويرى الإيرانيون أن النتيجة المحتملة هي أن تتساقط هذه الدول الصغيرة كالفاكهة الناضجة في حضن العرب وعلى «جلابيبهم» المفتوحة».

ويضيف التقرير على لسان السفير البريطاني في طهران:

«إن معظم التصرفات الحالية لحكومة إيران حافزها الأمل الضعيف بهبوب بعض الرياح في اتجاههم. إنهم يتطلعون إلى عائدات نفط متزايدة تأتيهم من الجرف القاري وغيره، وإلى موقف بحري وتجاري مسيطر، وبصورة عامة إلى كسب الاعتبار أو المكانة بتأكيد صفة «فارسية» الخليج. ومن هنا تأتي مطالبتهم السخيفة بالبحرين واستحواذهم المزعج والاعتدائي للجزر التي تعود للكويت. أما الآن وقد أظهر العالم العربي، بأجمعه تقريباً، عداءه الصريح للوجود البريطاني في الشرق الأوسط (كان ذلك ضمن ردود الفعل العربية على العدوان الثلاثي ضد مصر عام ١٩٥٦)، فقد تحرك الأمل لدى الإيرانيين بأننا سنفضل أن نرى مكاننا في الخليج يحتله أصدقاؤنا الإيرانيون بدلاً من أعدائنا العرب»[15].

ويختتم السفير البريطاني هذا التقرير بتوصية إلى حكومته قال فيها: «وما لم تتطور لنا فلسفة جديدة في الخليج، فإن الإيرانيين، مع جميع ادعاءاتهم وطموحاتهم وأفكارهم الحمقاء، سيأخذون المبادرة، وأننا سنجد أنفسنا في دوامة من المناوشات اللاذعة، الكلامية في البداية وربما المادية فيما بعد»[16].

هذا التقييم البريطاني المبكر للنيات الإيرانية في الخليج تأكدت جديته بشروع الشاه في بناء قوة عسكرية إيرانية متفوقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى قبل اعتماد واشنطن لمبدأ نيكسون في الخليج. ففي فترة ما قبل الانسحاب البريطاني من الخليج وإعلان واشنطن مبدأ نيكسون الذي قررت الإدارة الأمريكية بناء له توفير كل الدعم العسكري لطهران، كانت إيران قد حصلت على الكمية نفسها من الأسلحة التي حصلت عليها فيتنام الجنوبية العميل المفضل للولايات المتحدة[17].

---

(١٤) صفوة، من نافذة السفارة: العرب في ضوء الوثائق البريطانية، ص ٢٧٥ - ٢٧٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

(١٧) هنري فورتيك، «سياسة إيران إزاء الخليج العربي في السبعينات،» ورقة قدمت إلى: الخليج العربي والعالم الخارجي: أعمال الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي، ٢٩/٤ - ١/٥/١٩٨٤ (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٧)، ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

لم يكن التحرك الإيراني لوراثة الوجود البريطاني في الخليج إذن محض صدفة، بل كان هدفاً إيرانياً مدروساً لتقوم إيران بدور شرطي الخليج، وكان أيضاً قراراً أمريكياً لملء فراغ الانسحاب البريطاني وعلاج القصور في الغياب العسكري الأمريكي المباشر وفقاً لمبدأ نيكسون، فالولايات المتحدة كانت قد قررت اختيار حارس بديل يمكن الاعتماد عليه في المنطقة، وكان هناك اقتراح بوضع إسرائيل كبديل لبريطانيا في الخليج، لكن تخوف واشنطن من تكتل جميع الدول العربية ضدها وفتح المجال للنفوذ السوفياتي جعل إيران هي البديل الكفء بالتنسيق مع العربية السعودية وفق ما أعلنه جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكي بقوله: «إن ما قررناه هو أننا سنحاول دفع ومساعدة أهم دولتين في المنطقة، أي إيران والعربية السعودية ـ بحيث تصبحان أهم عنصري استقرار عند خروج بريطانيا»[١٨]، وفي المذكرة المقدمة إلى مجلس الأمن القومي رقم (٦٦) شهد نائب وزير الدفاع الأمريكي جيمس نويز بأن بلاده لن تلعب دور حامي الخليج الفارسي الذي لعبته بريطانيا سابقاً، بل ستقع المسؤولية الأولية للسلام والاستقرار، ومن الآن فصاعداً، على دول المنطقة. وتمشياً مع روح مبدأ نيكسون، ترغب الولايات المتحدة في مساعدة دول الخليج، ولكنها تتطلع إليها لتضطلع بالمسؤولية الرئيسية في الدفاع عن نفسها، والتعاون فيما بينها وضمان الأمن والاستقرار الإقليميين. «ونحن نتطلع بشكل خاص إلى الدولتين القائدتين في المنطقة إيران والعربية السعودية للتعاون من أجل هذا الهدف»[١٩].

وكان برنامج التسليح الأمريكي المكثف والمتطور لإيران أهم مرتكزات تهيئة إيران لأداء دورها الجديد الذي نظر إليه الشاه بأفق أوسع من مجرد تحقيق طموح قومي في الهيمنة الإقليمية، بل ولأداء دور عالمي في منطقة تحظى بأهمية عالمية. ومن هنا كان حرصه على أداء دور الشرطي لحماية المصالح الأمريكية كشريك وليس كتابع[٢٠]. كما أنه كان دقيقاً في تحديد نوع المهمات التي ستكلف بها قواته بقوله: «أنا أنتمي إلى هذه المنطقة التي تمثل مركز الجاذبية في العالم وأمتلك حصة فيها، وأنوي الاحتفاظ بها، ولي مهمة فيها أنوي القيام بها، ولي سياسة أنوي اتباعها، ولا يمكن أن تكون هناك حصة أو مهمة أو سياسة لإسنادها للقوة العسكرية. فالقوة العسكرية ستستخدم ضد أي تهديد من أي مصدر، وإذا كان التهديد ممن هم أقل منا، فيمكننا أن نتكفل به، كما يمكننا أن نواجه تهديد من هو ند لنا، ولكن التهديد من قوة أعظم، وهذا

(١٨) مايكل كلير، **إيران ١٩٠٠ ـ ١٩٨٠: الثورات المعاصرة، القوى السياسية والاجتماعية، دور الدين والعلماء، التسلح وسياسة التوكيل** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٧٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

(٢٠) محمد حسنين هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٣٤.

شيء آخر في هذه الحالة. فأنا أعتبر قواتنا العسكرية بمثابة «ترباس» على الباب يمكنه الصمود بما فيه الكفاية حتى يقف أصدقاؤنا لمساعدتنا. والقوات الجوية الإيرانية ينبغي أن تكون من القوة بما فيه الكفاية لتحمي المنطقة كلها من الخليج الفارسي حتى بحر اليابان. فالهند في طريقها للانهيار، وستصبح الهند وباكستان الأسواق الطبيعية لمنتجات إيران الاقتصادية، ولكنني سوف أحمي باكستان ضد العدوان الهندي. فأنا ضد تقسيم باكستان. والهند ترغب في ذلك وأنا أعارضها»[21].

كان الشاه يرى أن هذه هي مواصفات مهمة القوة الإقليمية العظمى التي يحلم بالقيام بها في المنطقة، ولذلك كان جاداً في فرض وصايته على دولها والمغالاة في الاهتمام بكل ما يمكن أن يبرز المكانة والزعامة الإيرانية في الخليج، وبكل ما يمثل رمزاً لتأكيد هذه المكانة والزعامة. ولذلك لم يتردد في خوض معركة مع عرب الخليج حول «فارسية» الخليج وليس عروبته، وأن يعجل باحتلال ثلاث جزر تابعة للإمارات العربية المتحدة قبل يوم واحد من الانسحاب الرسمي البريطاني من الخليج، وأن يخوض معارك فرض السيطرة والهيمنة على دول المنطقة واختياراتها السياسية.

مثل هذا الطموح الإيراني في الهيمنة وما اقترن به من هوس شوفيني طاغ[22]، لم يكن يتوافق مع الدور القومي العراقي الذي جاء حزب البعث يبشر به في الخليج مع عودته إلى السلطة في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨. فقد اقترنت عودة حزب البعث إلى الحكم في بغداد بتحول في الهدف العراقي من زعامة المشرق العربي إلى زعامة الخليج وتركيز اهتماماته بإقليم الخليج بفعل عوامل ثلاثة: **أولها** التصريح البريطاني في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ بالانسحاب من الخليج، الأمر الذي جعل العراق قلقاً بخصوص التطورات المحتملة في بنية القوة مستقبلاً في الخليج على ضوء الطموحات الإيرانية. **والثاني** الهزيمة في حزيران/يونيو ١٩٦٧ التي فرضت على القيادة المصرية تقليص الوجود المصري في الخليج، مما أفسح مجالاً أمام العراق لوراثة دور الزعامة المصرية وقيادة الحركة الراديكالية في الخليج وجنوب الجزيرة العربية. **وثالثها** قلق العراق ـ الجمهوري والراديكالي ـ من الوجود في بيئة سياسية وأمنية رافضة له تسيطر عليها النظم الملكية المحافظة[23].

وإذا كان الشاه قد سعى إلى استمالة الحكومات العربية على أن شروعه في بناء قوة عسكرية إيرانية متطورة ليس إلا من أجل المحافظة على المنطقة آمنة بعد أن يغادرها

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(٢٢) انظر تفاصيل الدعوة القومية الفارسية التي تزعمها الشاه ضد العروبة في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٢٣) Agwani, *Politics in the Gulf*, p. 91.

البريطانيون، والتأكيد أيضاً على أن إيران لا تملك خططاً استعمارية، وإنما هي حريصة على أن تقدم صورة «القوي الحكيم، صاحب الأهداف الخيرة»(٢٤)، فإن العراق، على العكس من ذلك، ربط بين دوره في زعامة عرب الخليج لمواجهة طموحات الهيمنة الإيرانية بالدعوة للإطاحة بالنظم «الرجعية» الحاكمة، واستمالة ودعم العناصر الراديكالية المعارضة لتلك النظم. الأهم من ذلك أن عناصر القوة التي استند إليها العراق للقيام بدور المناوئ للهيمنة الإيرانية والطامح للزعامة على الخليج كانت تمثل مصادر تهديد لشرعية النظم المحافظة الحاكمة في الخليج وأمنها واستقرارها.

لقد ارتكز العراق على ثلاثة مصادر للقوة منذ وصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨ وطيلة السنوات الخمس الأولى من عقد السبعينيات: **أولها** التحالف الداخلي مع الحزب الشيوعي العراقي، وإحداث تطورات وتحولات اجتماعية جذرية من خلال القيام بعملية تأميم واسعة شملت قطاع النفط في اتجاه بناء اقتصاد اشتراكي مخطط في العراق(٢٥). **وثانيها** التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي في ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٢ لمدة خمسة عشر عاماً، وتنص في مادتها الثامنة على أنه في حالة بروز تهديد لسلم أحد الطرفين المتعاقدين، فإنهما سيقومان بمهمة التنسيق والتشاور(٢٦)، وهو نص له مغزاه السياسي بالنسبة للولايات المتحدة ولوجودها في الخليج وتحالفها مع إيران والعربية السعودية. أما مصدر القوة **الثالث** الذي ارتكز عليه العراق في تحركه نحو الخليج كان ما أدى إليه صراع القوة داخل «جبهة التحرير القومية» الحاكمة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (السابقة) من إبعاد قيادة الجناح اليساري المتشدد في حزيران/يونيو ١٩٦٩، كما هيأ أرضية التنسيق المشترك للتوسع في نشر نفوذ الراديكالية العربية في ساحل الخليج والتعاون المشترك في دعم نضال ثوار ظفار في عُمان(٢٧).

هذه المصادر الثلاثة للقوة التي ارتكز عليها العراق في تحركه لفرض زعامته في الخليج والتصدي للأطماع الإيرانية كانت مصادر للتهديد بالنسبة للدول العربية الخليجية وعلى نقيض كامل مع أسس شرعيتها، ولذلك فإن السلوك «التوازني» الذي انتهجته العربية السعودية والدول الخمس الصغرى الخليجية كان في اتجاه التقارب مع

---

(٢٤) سمير كرم، «إيران: يابان الشرق الأوسط؟ «٢»: الخليج العربي الهدف، القومية العربية العدو،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٧ (نيسان/ابريل ١٩٧٨)، ص ١٠١ ـ ١٠٣.

(٢٥) انظر: Robert O. Freedman, «Soviet Policy toward Ba'athist Iraq,» in: Robert H. Donaldson, ed., *The Soviet Union in the Third World: Successes and Failures,* 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press; London: Croom Helm, 1981), pp. 169-170, and Agwani, Ibid., pp. 18-19.

(٢٦) Freedman, Ibid., pp. 170-171.

(٢٧) Agwani, Ibid., p. 92.

إيران على الرغم من أن إيران كانت تمثل القوة العسكرية الكبرى وليس مع العراق الذي لم يكن يمثل مصدراً حقيقياً للتهديد العسكري، ولكنه كان يمثل خطراً على شرعية النظم الحاكمة في هذه الدول.

إن نظرية توازن القوى التقليدية لا تستطيع أن تشرح، بشكل كاف، هذه العملية «التوازنية» التي سلكتها العربية السعودية ودول الخليج الصغيرة الأخرى، لأنها تقيد لجوء الدول إلى التوازن (التحالف) ضد المنافس المحتمل الذي يكون أعظم من كل إمكانياتها العسكرية[(٢٨)]. ولكن هذه الدول واجهت، وفي وقت واحد، تهديدات عسكرية وتهديدات أيديولوجية، وتهديدات داخلية استهدفت استقرارها السياسي، وقد اختارت أن تتوازن أو تتحالف ضد ما أدركته كتهديد أكثر خطورة لاستقرارها السياسي الداخلي حتى ولو كان ذلك يفرض عليها التحالف مع الدولة التي تمثل قوتها العسكرية تهديداً محتملاً لها في المستقبل[(٢٩)].

كان وراء هذا السلوك التوازني الذي لجأت إليه العربية السعودية والدول الخليجية الصغيرة سببان: **أولهما** خطورة ما تمثله الايديولوجيا البعثية بالنسبة للتماسك السياسي الداخلي في هذه الدول، بما يهدد الولاء الوطني للنظم الحاكمة ويهدد شرعيتها[(٣٠)]، في وقت كانت فيه الخلايا التنظيمية السرية القومية والراديكالية منتشرة وذات أصداء واسعة، وبخاصة في عُمان والبحرين. كما أن العربية السعودية واجهت

---

(٢٨) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 26-27.

(٢٩) يطرح بوزان رؤية جديدة معدلة لمقولة نظرية توازن القوى التقليدية حيث يرى أن التحديات السياسية تخلق ضغوطاً على صانع القرار السياسي لا تقل خطراً عن التحديات العسكرية حيث تكون الدولة عرضة للاختراق السياسي، فتلجأ إلى التحالف ضد الدولة مصدر هذا التهديد. انظر: Barry Buzan, *People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1983), pp. 65-77.

أما ستيفن والت فيطور نظرية توازن القوى التقليدية بالدعوة إلى إعطاء الأولوية للتوازن ضد التهديدات بدلاً من التوازن ضد الإمكانات، لكنه يشير إلى أهمية ترتيب أولوية التهديدات. انظر: Stephen M. Walt, *Origins of Alliances*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).

(٣٠) يؤكد ستيفن ر. ديفيد على أن زعماء العالم الثالث، بصفة عامة، يتوازنون ضد مختلف تهديدات أمن النظام الحاكم سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية. انظر: Steven R. David, «Explaining Third World Alignment,» *World Politics*, vol. 34, no. 2 (January 1991), pp. 233-256.

(٣١) أحبطت الحكومة السعودية في حزيران/يونيو ١٩٦٩ ما وصفته بأنه «مؤامرة» عسكرية للإطاحة بالملك وإقامة جمهورية، وقد تم إلقاء القبض على نحو ألفي شخص من بينهم العديد من المسؤولين الأساسيين في القوات الجوية السعودية وكانت هذه علامة على أن ما حدث في مصر عام ١٩٥٢ وفي العراق عام ١٩٥٨ يمكن أن يتكرر في السعودية. ورأت كل من الأسرة المالكة والإدارة الأمريكية أنه من المرغوب فيه تعزيز الروابط بين القوات المسلحة السعودية والنظام الملكي، وذلك جزئياً، عن طريق تزويدها =

في حزيران/يونيو ١٩٦٩ محاولة انقلابية من جانب الجيش والقوات الجوية[٣١]. وثانيهما ضعف وهشاشة الهياكل السياسية والبنية الاجتماعية المنقسمة عرقياً وطائفياً، ويخاصة في الدول الحديثة الاستقلال التي لم تكن قد أكملت بعد عملية بناء الدولة[٣٢].

لهذين السببين أعطت الدول الست أولوية للخطر الايديولوجي العراقي، إلا أن خصوصية النظم الحاكمة في هذه الدول وتحالفاتها السياسية مع القوى الدولية، وبالذات مع الولايات المتحدة، وشعورها بالخطر الشيوعي الذي اقترب من المنطقة بدرجة غير مسبوقة منذ توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع العراق، ووجود درجة عالية من التجانس السياسي بين النظم الحاكمة في هذه الدول مع النظام الحاكم في طهران كنظام ملكي وراثي معادٍ للشيوعية، أمور جعلتها أقرب إلى التحالف مع إيران من التقارب مع العراق. كان نظام الشاه بعدائه للشيوعية والقوى الراديكالية والثورية العربية، على رغم ميوله التوسعية وعلى رغم الخلافات بينه وبين العربية السعودية وبقية الدول الخليجية الصغيرة، حليفاً إقليمياً مهماً وعاملاً أساسياً من عوامل الاستقرار الاقليمي، وقوة رئيسية من القوى المحافظة على الكيانات والترتيبات السياسية القائمة والتي برزت بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١[٣٣]. لذلك لم تخلق المناورات والأنشطة العسكرية الإيرانية في عهد الشاه مخاوف أمنية في العربية السعودية[٣٤]. لكن كانت هناك تحفظات متبادلة وعلى رغم المصالح المشتركة بينهما، وهي المصالح التي أدت خلال فترة حكم الملك فيصل (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥) إلى قيام صداقة إيرانية ـ سعودية واتفاق ضمني حول «مناطق النفوذ». ويبدو أن السعوديين قد منحوا حرية الحركة في شبه الجزيرة العربية، بينما أطلق لإيران العنان لأن تتفوق في مياه الخليج[٣٥]. وربما يكون للولايات المتحدة دور مباشر في هذه الصيغة المشتركة للتعاون وتقسيم النفوذ بين طهران والرياض، بل بروز محور طهران ـ الرياض كأساس للأمن والاستقرار في الخليج تحت الرعاية الأمريكية.

= بالعتاد العسكري المطلوب. انظر: بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية: في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩١)، ص ١٠٩.

(٣٢) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 26-27.

(٣٣) عبد الله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٢٩.

(٣٤) M. E. Ahrari, «Saudi Arabia, Iran and OPEC: The Dynamics of a Balancing Act,» in: Ahrari, ed., *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond*, p. 83.

(٣٥) بهجت قرني، «السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير،» في: بهجت قرني وعلي الدين هلال، محرران، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٥٤٧.

لقد نجحت الولايات المتحدة بصياغة علاقة تعاونية مستقرة بين طهران والرياض، أمكن توظيفها في خدمة الحفاظ على المصالح الأمريكية واستقرار الوضع القائم في الخليج عقب الانسحاب البريطاني ضمن العمل بمبدأ نيكسون الذي عرف بسياسة «الفتنمة» التي كانت تعني، على المستوى الخليجي، ثلاثة مطالب توفر بدورها «إطاراً قوياً للاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي»، من المنظور الأمريكي، هي[٣٦]:

ـ إزالة التناقضات بين العربية السعودية وإيران إلى أقصى حد ممكن. فتزايد القوة الإيرانية والنفوذ الإيراني كانا يثيران مخاوف العربية السعودية، وفي المقابل، فإن تزايد القوة السعودية، لم يكن أمراً ساراً للحكم الإيراني لأسباب كثيرة ليس أقلها وجود سلاح حربي حديث ومتطور وكثيف في بلد مجاور له كلمته في مستقبل الخليج وله نفوذه في الدول المطلة على سواحله.

ـ في توزيع الأدوار يجري التركيز بالنسبة لإيران على القوة العسكرية، وبالنسبة إلى العربية السعودية على القوة السياسية نتيجة لما تتمتع به من نفوذ سياسي وسط الدول الخليجية العربية وداخل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة، خصوصاً أن المساعدات العسكرية الأمريكية للسعودية خطط لها لتكون دفاعية في الأساس.

ـ تنسيق العلاقة مع القوى الأخرى داخل النظام الإقليمي الأكبر (الشرق أوسطي). فالعربية السعودية بعلاقاتها المتنامية مع مصر والمساعدات التي كانت توفرها لها في حينه، نظر إليها كقوة تساعد على تحديد وتحجيم الدور المصري في الخليج، إلى جانب تشكيلها رابطة بين مصر وإيران، وهي الرابطة التي نمت مع تنامي العلاقات المصرية ـ الأمريكية، وأبرزت «محور طهران ـ الرياض ـ القاهرة» الذي اتسع نشاطه وامتد إلى الساحة الافريقية في نشاط استخباراتي ضد الاتحاد السوفياتي فيما عرف بـ «نادي السفاري»[٣٧].

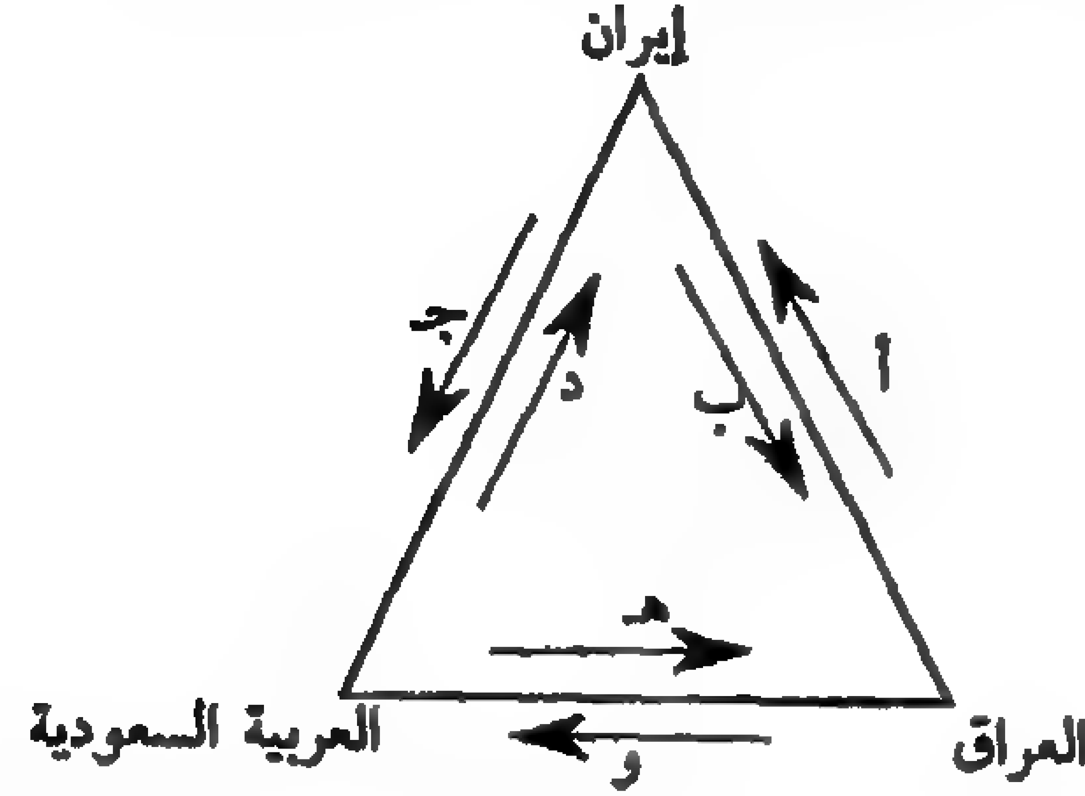
وهكذا أخذت التفاعلات داخل مثلث علاقات الهيمنة مسارات ثلاثة يوضحها الشكل رقم (٧ ـ ١) على النحو التالي:

---

(٣٦) Enver M. Khoury, *Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area: A Center of Power* ([Beirut, Lebanon; Hyattsville, MD]: Institute of Middle Eastern and North African Affairs, 1973), p. 48.

(٣٧) لمزيد من المعلومات حول نادي السفاري، انظر: هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة**، ص ١٤٨ ـ ١٥٥، ومرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، ص ٢٠٣.

الشكل رقم (٧ ـ ١)
الأنماط التفاعلية لمثلث علاقات الهيمنة



ـ العلاقة «أ» بين العراق وإيران، والعلاقة «ب» بين إيران والعراق هي علاقة عداء متبادل وتنافس حول الزعامة الإقليمية في الخليج.

ـ العلاقة «ج» بين إيران والعربية السعودية، والعلاقة «د» بين العربية السعودية وإيران هي علاقة تعاون مشترك وتنسيق حذر.

ـ العلاقة «هـ» بين العربية السعودية والعراق، والعلاقة «و» بين العراق والعربية السعودية هي علاقة تنافس على الزعامة في الخليج وتشكك متبادل.

هذه الأنماط التفاعلية الستة حكمت العلاقات بين القوى الثلاث الكبرى أعضاء «مثلث علاقات الهيمنة»، أغلب سنوات عقد السبعينيات، باستثناء الفترة التي أعقبت توقيع العراق وإيران لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ التي شهدت تغيراً ملحوظاً في تلك الأنماط التفاعلية.

ب ـ قضايا الصراع بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاث

يمكن التعرف على تلك الأنماط التفاعلية الستة من خلال دراسة مواقف القوى الثلاث من أبرز القضايا الخلافية أو الصراعية التي تفجرت داخل النظام الخليجي، وكانت أطرافها المباشرة منذ الإعلان عن الانسحاب البريطاني من الخليج وحتى التوقيع على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين إيران والعراق، وأهم هذه القضايا هي: الصراع حول اسم الخليج، والادعاءات الإيرانية بملكية البحرين، والاستيلاء الإيراني على جزر الإمارات العربية المتحدة: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والموقف من ثورة ظفار، والتدخل الإيراني في دعم الحركة الانفصالية في العراق، والصراع الحدودي الإيراني ـ العراقي، وبخاصة حول شط العرب.

(١) كان الصراع حول اسم الخليج عربياً أم فارسياً صراعاً مفتعلاً من جانب

إيران في محاولة منها لخلق أزمة تظهر من خلالها قدرتها على فرض إرادتها وهيمنتها على الخليج. لقد كانت إذن إثارة إيران لهذه المعركة حول اسم الخليج عند الإعلان البريطاني عن الانسحاب والسنوات التي أعقبته معركة رمزية حول المكانة، ولإعلان الحرب على حركة القومية العربية في الخليج، والرد على تمسك تلك الحركة باسم «الخليج العربي» الذي أطلقه الرئيس جمال عبد الناصر على الخليج(٣٨).

وقد خاض العراق هذه المعركة ضد المزاعم الإيرانية مدافعاً عن عروبة الخليج، وخاضتها أغلب مؤسسات الثقافة والإعلام العربية وجامعة الدول العربية، وظهر الكثير من المؤلفات العربية التي تولت الرد على المزاعم الإيرانية وتأكيد عروبة الخليج(٣٩).

وقد تحرك العراق على المستويين الرسمي والشعبي للدفاع عن عروبة الخليج(٤٠)، حيث أعلنت الحكومة العراقية عن استعدادها لتقديم كافة المساعدات العسكرية والسياسية لدعم إمارات الخليج العربي، كما تم افتتاح مراكز منح دراسية لأبناء الخليج العربي في الجامعات العراقية(٤١).

وحاولت الحكومة العراقية توجيه جالياتها في الخليج إلى أن تلعب دوراً بارزاً كالدور الذي كانت تلعبه الجاليات الإيرانية، ولكن يبدو أن الجاليات العراقية، في ذلك الوقت، لم تكن موالية لحزب البعث الحاكم وإنما للعهود السابقة. كما اقترح العراق إقامة قوة للدفاع عن الخليج، ولكنه قوبل بمعارضة شديدة من قبل العربية السعودية وإيران. وحاولت الحكومة الكويتية إقامة تقارب بين العراق والعربية السعودية وعقد اجتماع ثلاثي لمناقشة أوضاع المنطقة، ولكن العربية السعودية اعتذرت

---

(٣٨) عبد الرحمن محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي** (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٣٢.

(٣٩) لمزيد من المعلومات عن عروبة الخليج والمؤلفات التي تناولت هذا الموضوع، انظر: محمد رشيد الفيل، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي** (الكويت: رابطة الاجتماعيين، ١٩٦٧)، ص ٤٧ ـ ٥٣؛ محمد حسن العيدروس، **العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥)، ص ١٩ ـ ٢٧؛ أحمد خليل عطوي، **دولة الإمارات العربية المتحدة: نشأتها وتطورها** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ٩ ـ ١٠؛ عادل رضا، **عمان والخليج: قضايا ومناقشات**، في المعركة (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩)، ص ٢٠ ـ ٢٢، ومحمد علي رفاعي، **الجامعة العربية وقضايا التحرير**، ط ٢ (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٢)، ص ٣١٨.

(٤٠) Liesl Graz, *The Turbulent Gulf* (London; New York: I. B. Tauris; New York: St. Martin's Press, 1990), pp. 1-3.

انظر أيضاً: محمود علي الداود، **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٣٤ (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، ص ٧ ـ ٢٤.

(٤١) العيدروس، المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

عن إقامة أي تقارب مع العراق[٤٢].

ولقد كان رد الفعل الإيراني على الحرص العربي للدفاع عن عروبة الخليج واسم الخليج العربي عصبياً واستفزازياً. وحاولت إيران بشتى السبل محاصرة أي محاولة رسمية من جانب الدول الخليجية استخدام اسم «الخليج العربي». وكانت أبرز المناسبات التي تصاعدت فيها موجة الاحتجاجات الإيرانية عندما قرر وزراء إعلام الدول العربية الخليجية السبع تأسيس وكالة أنباء باسم «وكالة أنباء الخليج العربي». فقد أعرب الشاه عن احتجاجه الشديد، واستدعى سفراءه في دول المنطقة مهدداً الطرف العربي الذي اضطر للتراجع، مكتفياً بتسمية تلك الوكالة عام ١٩٧٦ باسم: «وكالة أنباء الخليج» فقط[٤٣].

(٢) أما الصراع على البحرين وجزر دولة الإمارات الثلاث، فقد كان أهم وأبرز الصراعات التي خاضتها إيران ضمن معاركها في فرض الهيمنة على الخليج، ويرتبط الصراع حول البحرين بالصراع حول الجزر ليس فقط لارتباطهما بصراعات الهيمنة الإيرانية، ولكن أيضاً لوجود عامل مشترك آخر أهم، وهو أن الجزر الثلاث كانت ثمناً لحل قضية البحرين ولنشوء دولة الإمارات العربية المتحدة بإماراتها السبع وإخفاق محاولة الاتحاد التساعي.

لم تكن مطالب إيران بضم البحرين، عند إعلان الانسحاب البريطاني عام ١٩٦٨ والشروع في مباحثات الاتحاد التساعي، مطالب جديدة. فأطماع إيران في البحرين قديمة وتعود إلى عهد نادر شاه الذي تمكن بأسطوله البحري المتطور أن يستولي على البحرين عام ١٧٣٦. ولم تتوقف تلك المطالب منذ ذلك الوقت، على رغم نجاح قبائل العتوب العربية باسترجاعها، لتقع تحت السيطرة البريطانية عام ١٨٢٠ عقب توقيع حاكم البحرين اتفاقية ومعاهدة السلام العامة مع الحكومة البريطانية[٤٤]. فقد استمرت أطماع إيران في البحرين طيلة سنوات خضوعها للحماية البريطانية، وكانت تظهر بين حين وآخر حادثة مفتعلة تعيد إلى الأذهان استمرارية وجدية تلك المطالب، مثل قرار المجلس النيابي الإيراني عام ١٩٢٣ بتخصيص مقعد لعضو من البحرين ضمن مقاعده[٤٥].

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(٤٣) النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٤٤) انظر في هذا الخصوص: العيدروس، المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢٠٨؛ جمال زكريا قاسم، «العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية، ١٩٢٥ ـ ١٩٧٩،» في: جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، محرران، **العلاقات العربية الإيرانية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ١٢٩ ـ ١٣٩، وفتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، **الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨)، ص ٤٠٩ ـ ٤١٣.

(٤٥) العيدروس، **العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١**، ص ٢١٥ ـ ٢١٨.

ولم تحل مشكلة البحرين مع إيران رسمياً إلا ضمن «صفقة»[٤٦] غير رسمية هي استيلاء إيران على جزر الإمارات الثلاث، ومنع البحرين من المشاركة في عضوية اتحاد الإمارات. لكن الحل الرسمي جاء تحت غطاء الأمم المتحدة. فبعد أن رفضت الدول العربية الخليجية، وبخاصة العربية السعودية والكويت، مطلب إيران بشأن إجراء استفتاء في البحرين أو عرض القضية على لجنة تصفية الاستعمار أو أمام لجنة التحكيم الدولية، وافقت كل الأطراف، بما فيها إيران، على اقتراح الوفد البريطاني تكوين لجنة دولية لاستقصاء الحقائق تحت إشراف الأمم المتحدة. وعلى أثر ذلك وصلت اللجنة إلى البحرين والتقت بشعب البحرين الذي تمسك بعروبته، وعرضت اللجنة تقريرها على مجلس الأمن بحضور الدول المعنية، حيث أكد تقرير اللجنة عروبة البحرين، وأوصى باستقلالها، وقبلت إيران بتلك التوصية[٤٧].

كان قبول إيران بقرار مجلس الأمن الذي صدر في ١١ أيار/مايو ١٩٧٠ بالتصديق على توصية لجنة تقصي الحقائق قبولاً شكلياً للتغطية على صفقة الجزر التي ضمن الشاه السيطرة عليها في الوقت المناسب. وكان هذا الوقت هو يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، أي قبل يوم واحد من الانسحاب الرسمي البريطاني من الخليج.

ولم تكن محاولة بريطانيا، قبل ثلاثة أشهر من انسحابها، عقد اتفاق بشأن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين إيران وكل من إمارة الشارقة وإمارة رأس الخيمة إلا محاولة للتغطية على التواطؤ البريطاني في تسليم الجزر لإيران[٤٨]. فقد قدم وليم لويس ممثل الحكومة البريطانية مقترحات موحدة إلى الإمارتين لتسوية قضية الجزر الثلاث، وذلك بمناصفة السيادة وعائدات النفط مع إيران التي استعدت لدفع منحة سنوية لكل من الإمارتين مع تعهدها بعدم إذاعة نبأ نزول القوات الإيرانية في الجزر إلا بعد عام ونصف تجنباً لإثارة الرأي العام العربي. لكن حاكم رأس الخيمة رفض العرض البريطاني واعتبره تواطؤاً بريطانياً مع إيران[٤٩]، في حين قبل حاكم الشارقة التفاوض مع إيران وأمكنه أن يحصل على نصف جزيرة أبو موسى ونصف عائداتها النفطية دون تسليم نهائي لإيران بالسيادة عليها، وجعل أمر السيادة معلقاً. وقد شرح الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة مبررات قبوله بالاتفاق مع

---

(٤٦) حول تفاصيل هذه الصفقة، انظر: حسين موسى، **البحرين: النضال الوطني والديمقراطي، ١٩٢٠ ـ ١٩٨١** (بيروت: الحقيقة برس، ١٩٨٧)، ص ٩٦ ـ ٩٧، و Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 37-38.

(٤٧) العيدروس، المصدر نفسه، ص ٣٨٥ ـ ٤٠٩.

(٤٨) مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

إيران ونصوص الاتفاق، وحدد العوامل التي ضغطت للقبول بهذا الاتفاق، وأهمها التهديد البريطاني بإنهاء مشكلة الجزر دون حسم، أي تركها للأمر الواقع الذي يعني السيطرة الإيرانية عليها بالقوة، والظروف الاقتصادية القاسية التي وضعت الشارقة في مركز الضعف، وأخيراً ضعف الموقف العربي وتواطؤ قوى أخرى في تأييد إيران وجعلها تتشبث بموقفها المتعنت[٥٠].

وإذا كانت الأزمة قد انتهت بفرض الاحتلال كأمر واقع على الجزر، فإن ردود فعل القوى الخليجية إزاء هذا الاحتلال قد كشفت بوضوح شديد، أنماط التفاعلات بين القوى الثلاث أعضاء «مثلث علاقات الهيمنة»، إذ لم يصدر موقف سعودي رسمي حازم ضد العدوان الإيراني على جزر الإمارات. فقد صدرت احتجاجات عربية رسمية وشعبية متعددة، لكن العربية السعودية لم تبادر باتخاذ إجراء ما حاسم ضد إيران، بل إن أحد الدارسين يشير إلى أنها قد استقبلت «خبر احتلال الجزر الثلاث بصمت مطلق ولم يصدر عنها أي تعليق»[٥١].

هذا الموقف دفع البعض إلى الاعتقاد بوجود موافقة سعودية مسبقة على تسليم الجزر الثلاث لإيران مقابل تراجع إيران عن مطالبها في البحرين[٥٢]، وأن هذه الصفقة تم الاتفاق عليها أثناء زيارة الشاه للرياض في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨، وهي الزيارة التي حاول فيها الشاه إقناع السعوديين بإقامة تنسيق عسكري مشترك، أو حلف دفاعي بعد الانسحاب البريطاني، لكن السعوديين فضلوا تركيز المناقشات على القضايا المشتركة، وبخاصة إيجاد حل لمشكلة الجرف القاري بين البلدين، وحل مشكلة البحرين، وبحث مستقبل اتحاد الإمارات، وغيرها من المسائل الخاصة بالتنسيق المشترك، إضافة إلى بحث مستقبل الدور الأمريكي في المنطقة. وقد صدر بيان عن هذه الزيارة جاء فيه أن خلافات العربية السعودية وإيران قد انتهت، ودعا إلى ضرورة قيام تعاون مشترك لأمن واستقرار الخليج، وأن الشاه قد تخلى، تقريباً، عن مطالبته بالبحرين مقابل تعاون وثيق مشترك مع العربية السعودية. وكان هذا يعني أن تتنازل

---

(٥٠) العيدروس، المصدر نفسه. انظر أيضاً: عبد المالك خلف التميمي، «الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٨٨٧ ـ ١٩٧١م،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ١٤، العدد ٥٥ (تموز/يوليو ١٩٨٨)، ص ١٤٢ ـ ١٤٥.

(٥١) محمد السيد سليم، «الرؤية السعودية لأمن الخليج،» في: عبد المنعم المشاط، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٤٤.

(٥٢) Agwani, *Politics in the Gulf*, p. 107, and Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 37-39.

(٥٣) العيدروس، **العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١**، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

إيران عن البحرين مقابل احتلالها للجزر العربية الثلاث[٥٣].

أما الموقف العراقي، فقد جاء مختلفاً، إذ قامت بغداد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا بسبب احتلال الأولى للجزر الثلاث وتواطؤ الثانية، كما شدد العراق هجومه على ما سماه بـ «الترتيبات الأمنية الإيرانية ـ السعودية»، وتزعم الدعوة إلى تأليب الرأي العام العربي ضد إيران[٥٤]. كما دعا إلى إيجاد حلف دفاعي عربي يقف ضد تطلعات إيران في أية بقعة خليجية، وكان قد أمد رأس الخيمة بمعدات عسكرية في أواخر عام ١٩٧٠[٥٥].

(٣) وتلقي مواقف القوى الإقليمية الثلاث من ثورة ظفار والصراع الداخلي في عُمان مزيداً من الضوء على أنماط التفاعلات الصراعية بين هذه القوى من أجل الهيمنة الإقليمية[٥٦]، ففي التاسع من حزيران/ يونيو ١٩٦٥ أعلنت «جبهة تحرير ظفار» رسمياً الكفاح المسلح في ذلك الإقليم الجنوبي من عُمان الملاصق لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية (سابقاً) ضد السلطان سعيد بن تيمور. وكانت جبهة تحرير ظفار قد تشكلت خلال عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤ من مجموعتين أساسيتين: **الأولى** من العُمانيين والظفاريين الموجودين خارج عُمان، وبالتحديد في دول الخليج العربي. **والثانية** من العمانيين والظفاريين الموجودين في الداخل. في الخارج كان جناح حركة القوميين العرب ـ فرع ظفار ـ الذي انشق عن الحركة الأم عام ١٩٦٢، و«منظمة الجنود الظفاريين» أو «حزب الزحف الظفاري»، كما كانت تسمي نفسها في بعض الأحيان، هما النواة الأساسية للجبهة. وفي الداخل كانت «الجمعية الخيرية الظفارية». واندمجت الأطراف الثلاثة لتؤلف معاً «جبهة تحرير ظفار». وتم الاتفاق بين مجموعات هذه التنظيمات الثلاثة على الالتزام بالعمل المسلح كوسيلة وحيدة لإسقاط النظام القائم، وإقامة حكم وطني دستوري في عُمان، دينه الإسلام وانتماؤه قومي عربي. وتوزعت الجبهة إلى فريقين: **الأول** ذهب إلى العراق للتدريب العسكري، والفريق

---

(٥٤) Gause III, Ibid., p. 39.

(٥٥) خالد العزي، **الأطماع الفارسية في المنطقة العربية** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٥٦) لمزيد من التعرف على تجربة ثورة ظفار وعلى التدخل الإيراني تاريخياً في الشؤون العمانية، انظر: الجبهة الشعبية لتحرير عمان، «البرنامج السياسي،» **دراسات ٩ يونيو** (دائرة الإعلام والدعاية والتحريض) (حزيران/يونيو ١٩٨٢)؛ محمد حسن العيدروس، «التدخل الفارسي في الشؤون العمانية، ١٧٣٧ ـ ١٧٤٤م،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ١٤، العدد ٥٥ (تموز/يوليو ١٩٨٨)، ص ١٥٣ ـ ١٨٨، وفرد هوليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عُمان**، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، ط ٣ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، ص ١٩١ ـ ٢٨٥.

الثاني توزع في الخليج لإقامة خلايا للجبهة وجمع الأموال[57].

في الفترة من حزيران/يونيو ١٩٦٥ وحتى أول أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ كانت الجبهة نشطة في التدريب العسكري في العراق، والتنسيق مع الإمام غالب الذي لجأ إلى العربية السعودية بعد نجاح البريطانيين بتصفية حركته في الجبل الأخضر، لجمع الأموال، حيث كانت الجمعية الخيرية على علاقة بالإمام غالب الذي ساندته العربية السعودية ضد السلطان سعيد بن تيمور بسبب الخلاف مع عُمان حول منطقة البوريمي[58].

ولكن التطورات المتسارعة بعد ذلك، سواء على صعيد السلطة في عُمان حيث أمكن للبريطانيين إزاحة السلطان سعيد بن تيمور وتولية ابنه السلطان قابوس السلطة في مسقط في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠ معلناً العفو عن «المتمردين» وبدء صفحة جديدة من تاريخ عُمان[59]، أو على صعيد الجبهة التي تحولت إلى نهج الماركسية ـ اللينينية تمشياً مع التطورات التي حدثت في عدن وتطوير العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الصديقة، وبخاصة ألمانيا الشرقية (سابقاً) وكوبا وكوريا الشمالية، بدلاً من الصين عام ١٩٧٢[60]، قد أثرت بشكل كبير في شكل وطبيعة المواجهة في ظفار وفي مواقف القوى الإقليمية.

هذه التحولات انعكست على مواقف القوى الإقليمية الخليجية الثلاث. فقد استمر العراق في دعم الحركة الثورية في ظفار التي وسعت نشاطها وتنسيقها في مناطق خليجية أخرى. أما العربية السعودية، بعد زيارة السلطان قابوس للرياض في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، فقد وعدت بتقديم مساعدات مالية. وتدخلت إيران رسمياً، بدعوة من السلطان قابوس، في الصراع ضد الثورة في ظفار. وخاضت القوات الإيرانية المعارك مع قوات السلطان في وجود مستشارين بريطانيين وأردنيين. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ أعلن السلطان قابوس سحق «التمرد» وأن حكومته تسيطر على ظفار[61].

لقد وقف العراق إلى جانب ثورة ظفار العُمانية كامتداد لسياسته الرامية إلى دعم الحركة القومية والراديكالية العربية في الخليج، وهي سياسة مناقضة للمصالح الأساسية

---

(٥٧) رياض نجيب الريس، ظفار: قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٧٨)، ص ٧٠ ـ ٧٢.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٥٩) هوليداي، المصدر نفسه، ص ٢٠٨ ـ ٢١٢.

(٦٠) الريس، المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٩٠.

(٦١) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 45.

للعربية السعودية الرامية إلى عزل الخليج عن النفوذ السوفياتي والراديكالية العربية[٦٢].
أما الموقف الإيراني، فكان الوقوف بصلابة لتصفية الثورة في عُمان، بل دفاعاً عن الهيمنة الإيرانية في الخليج عن طريق ضمان إحكام السيطرة على مضيق هرمز، لذلك فإن الشاه أكد أن حجم القوة التي أرسلها إلى ظفار لم يقررها مدى اندلاع الثورة، بل قررتها أهمية مضيق هرمز بالنسبة لها، كما أن الغرض من بقاء القوات الإيرانية في عُمان هو إظهار مدى إصراره على عدم السماح بقيام نظام شيوعي هناك[٦٣].

أما العربية السعودية، فلم تكن على استعداد للمخاطرة بالتورط عسكرياً في الحرب الثورية في ظفار، واكتفت بإرسال بعثات إلى عُمان تحمل أموالاً وأسلحة قيمتها خمسة عشر مليون دولار[٦٤]. كما أنها، وهي الحريصة على أن تكون القوة الكبرى المسيطرة على الجزيرة العربية والساحل العربي للخليج، لم تكن مرتاحة للوجود العسكري الإيراني في عُمان، لأنه يعني التشكيك في فعالية الدور السعودي في المنطقة، لذلك قبلت بهذا الوجود العسكري الإيراني على مضض، وكانت تسعى للتعجيل بخروج القوات الإيرانية من عُمان التي استمرت، بطلب من السلطان قابوس إلى عام ١٩٧٧، بل إن بعضها لم تسحبه طهران إلا بعد الثورة الإسلامية وسقوط نظام الشاه[٦٥].

(٤) الصراع حول شط العرب والتورط الإيراني في الحرب الانفصالية الكردية في العراق يمثلان المواجهة المباشرة بين أبرز طرفي الصراع في «مثلث علاقات الهيمنة» ضمن تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، وهي مواجهة متواصلة تتجدد بين حين وآخر بين البلدين لتعلن عن تفجر مرحلة جديدة من الصراع بينهما، ولتحول دون شيوع الأمن والاستقرار، ولتعرقل إمكانية ترسيخ علاقات تعاون وتكامل داخل النظام الإقليمي الخليجي.

ويرجع السبب في تكرار دورات المواجهة بين البلدين، والتي يكون سببها النزاع الحدودي حول شط العرب أو لجوء أحدهما للعب بالورقة الكردية ضد الآخر، إلى بقاء جذور الأزمة دون حل بين البلدين، وإلى تدخل القوى الإقليمية والدولية في كل مرة تقل فيها درجة التوافق السياسي بين النظامين الحاكمين في طهران وبغداد[٦٦].

---

(٦٢) Agwani, *Politics in the Gulf*, p. 106.

(٦٣) هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة**، ص ١٤٢.

(٦٤) قاسم، «العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية، ١٩٢٥ - ١٩٧٩»، ص ١٦٣ - ١٦٥.

(٦٥) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 45.

(٦٦) حول تداعيات المشكلة الكردية، انظر: Phebe Marr, *The Modern History of Iraq* (Boulder, CO: Westview Press; London: Longman, 1985), pp. 222-223 and 232-236, and Christine Moss Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World* (Washington, DC: Brookings Institution, 1984), pp. 21-32.

فالمشكلة الكردية قائمة وراسخة في البلدين، لكنها أقوى وأعمق في العراق نظراً للقوة الاجتماعية والسياسية النسبية للأكراد في العراق عنها في إيران. فالأكراد في العراق يشكلون خمس السكان تقريباً، وموجودون في مناطق تكاد تكون كردية صافية في شمال البلاد الوعرة، كما أن لهم مدناً تقليدية مهمة كالسليمانية وأربيل، فضلاً عن مدن لهم فيها وجود مميز وقديم كالموصل وكركوك[٦٧]، في حين لا تتجاوز نسبتهم أكثر من ٧ بالمئة من إجمالي عدد السكان في إيران[٦٨]، وليس لهم مثل هذا التمايز الجغرافي، مما ينعكس سلبياً على قوتهم السياسية عكس الحال في العراق. لذلك ظلت المشكلة الكردية قنبلة يسهل على طهران ضبط توقيت انفجارها في كل مرة يصل فيها الصدام مع بغداد إلى درجة المواجهة[٦٩].

ولا يقل النزاع الحدودي حول شط العرب حساسية عن المشكلة الكردية[٧٠]. فقد ورث نظام الشاه ونظام البعث هذه المشكلة عن النظم السابقة، بل إن جذور هذه المشكلة تعود إلى القرن السادس عشر مع إعادة تكوين الإمبراطورية الفارسية تحت حكم آل الصفويين الشيعيين الذين دخلوا في نزاعات مستمرة مع الإمبراطورية العثمانية حول تقسيم شط العرب. ومنذ توقيع أول اتفاقية بين الامبراطوريتين عام ١٨٤٧، وهي الاتفاقية التي أعيد الاتفاق حولها والتوقيع عليها تحت اسم «ميثاق القسطنطينية» عام ١٩١٣، وحتى التوقيع على اتفاقية الجزائر بين الشاه وصدام حسين (نائب الرئيس العراقي آنذاك) في ٦ آذار/مارس ١٩٧٥[٧١]، ظلت المشكلة مثارة، ولم تصمد أمامها كل الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين الطرفين بما فيها اتفاقية الجزائر تلك.

فمثلما توترت العلاقات بين طهران وبغداد مع تفجر الثورة العراقية عام ١٩٥٨، وصعّدت إيران من مطالبها بخصوص شط العرب، وهددت بإلغاء

---

(٦٧) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٧٩ ـ ٨٥.

(٦٨) Anthony H. Cordesman, «Threats and Non-Threats from Iran,» in: Jamal S. Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability* (Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), pp. 231-232.

(٦٩) Marr, *The Modern History of Iraq*, pp. 232-236.

(٧٠) حول تاريخ النزاع حول شط العرب بين إيران والعراق، انظر: النبراوي ومهنا، **الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية**، ص ٣٨٥ ـ ٤٠١، والعيدروس، **العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١**، ص ١٠٥ ـ ١٩٧ و٣٠١ ـ ٣٢٧.

(٧١) آلان غريش ودومنيك فيدال، **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ترجمة ابراهيم العريس (ليماسول: دار قرطبة، ١٩٩١)، ملحق رقم (١)، ص ١٣٧.

الاتفاقيات السابقة مع العراق[٧٢]، عادت العلاقات للتوتر من جديد مع عودة حزب البعث إلى الحكم في بغداد عام ١٩٦٨، إذ قام الشاه بإلغاء اتفاق «سعد أباد» لعام ١٩٣٧ الخاص بشط العرب، ثم قرر الشاه التدخل إلى جانب الانفصاليين الأكراد الذين كانوا قد جددوا تمردهم ضد السلطة المركزية في بغداد ابتداء من عام ١٩٦٩[٧٣]. وعلى الرغم من أن اتفاق آذار/مارس ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية وزعيم الأكراد مصطفى البارزاني قد اعترف بوجود قوميتين في العراق: العربية والكردية، ووعد بإعطاء المناطق الكردية حكماً ذاتياً، فإن الاتفاق لم ينجح لإصرار حكومة بغداد على عدم دمج كركوك ضمن مناطق الحكم الذاتي، ولتدخل عناصر خارجية، وبالتحديد إيران وأمريكا وإسرائيل، لتشجيع البارزاني على نقض الاتفاق ووعده بتقديم الأموال والأسلحة اللازمة[٧٤].

كان الدافع وراء الضغوط الأمريكية والإيرانية والإغراءات الإسرائيلية التي تعرض لها البارزاني لنقض اتفاق ١١ آذار/مارس ١٩٧٠ هدفين: **أولهما** الاستمرار في إنهاك العراق في حرب داخلية لا نهاية لها. **وثانيهما** الحيلولة دون حدوث انتصار لأكراد العراق قد يكون من شأنه تقديم «المثل السيىء» للأكراد الآخرين، وبخاصة في إيران لتجديد التمرد ضد الشاه والمطالبة بدولة كردية أو، على الأقل، بحكم ذاتي شبيه بما لإخوانهم في العراق[٧٥].

لم يخف الشاه حقائق تورطه ضد العراق. فعند زيارة الرئيس نيكسون الشهيرة مع وزير خارجيته هنري كيسنجر لطهران عام ١٩٧٢ أوضح لهما الشاه أنه يرى، مع تزايد التزاماته في الخليج، أنه لا بد من تحييد العراق، وأكد للبارزاني أن الأمريكيين سيقدمون له المساعدة، وأخبره أنه إذا ظهرت أية مشاكل بخصوص تمويل هذه المعونة، فإنه على استعداد لأن يصبح مسؤولاً عنها[٧٦]. وتأكيداً لهذه الرواية ذكر هنري كيسنجر في مذكراته أن الرئيس نيكسون خلال تلك الزيارة التي قام بها إلى طهران «وافق على تشجيع الشاه في دعمه للانفصاليين الأكراد»[٧٧]. وفي

---

(٧٢) العيدروس، المصدر نفسه، ص ٣١٢ ـ ٣١٦.

(٧٣) Agwani, *Politics in the Gulf*, p. 10.

(٧٤) سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٧٥) غريش وفيدال، **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٧٦) هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة**، ص ١٣٦. أما بخصوص الدور الإسرائيلي في دعم الحركة الانفصالية الكردية في العراق، فانظر: جون كولي، **الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط**، ترجمة عاشور الشامس، ط ٤ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢)، ص ٦٧ ـ ٧١.

(٧٧) غريش وفيدال، المصدر نفسه، ص ١٢٣.

١٦ حزيران/يونيو ١٩٧٢ اتصل نيكسون بالشاه ليخبره بأنه سيبعث له برسول يحمل معه رده، وجاء في هذا الرد الذي حمله جون كونالي، الحاكم السابق لتكساس، «أن أمريكا على استعداد لمساعدة الأكراد، إكراماً لحليف وفي (إيران) يشعر أنه مهدد من قبل عدوه التقليدي (العراق)»(٧٨). لكن هذه المساعدة الأمريكية لم تكن مطلقة، بل كانت مشروطة ومحددة، إذ كان الأمريكيون يهدفون إلى تزويد الأكراد بالمساعدة التي تكفي لجعلهم مصدر قلق وضيق للعراقيين فحسب، لا أن يحققوا انتصاراً كاملاً على بغداد، الأمر الذي كان سيمكنهم من المطالبة بشيء من الاستقلال، مما كان يسبب كثيراً من الحرج لإيران التي توجد فيها أقلية كردية كبيرة(٧٩).

كان الشاه واعياً، بدوره لهذا المحظور، لذلك لخص قراره الذي اتخذه بالتدخل لدعم الحركة الانفصالية الكردية في العراق وحيثياته بقوله: «من الواضح أنني لم أكن أفكر في بعث المسألة الكردية، فلدينا أقلية كردية كبيرة في إيران، لكنني أردت أن أصفع الحكومة في بغداد على وجهها. عندما توقفوا عن مضايقتنا توقفنا نحن عن مضايقتهم. لقد كلفتنا عملية كردستان ٣٠٠ مليون دولار، وهذا مبلغ ضخم حتى أنفقه، لكن كان عليّ أن أنفقه»(٨٠).

ومثلما سعت طهران للضغط على العراق في إقليم كردستان العراقي، سعت بغداد للرد بالضغط على طهران في إقليم خوزستان (عربستان)، حيث تتركز الأقلية العربية، وجددت الدعوة بالسيادة العربية على الإقليم المغتصب، ووسعت في دعمها لأنشطة المعارضة الموالية للعراق في ذلك الإقليم. ووصل التوتر بين البلدين، أكثر من مرة إلى درجة الاشتباكات العسكرية الحدودية، كان أبرزها عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٤. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ أسقطت إيران طائرتين عراقيتين بصواريخ هوك الأمريكية(٨١)، واكتشفت بغداد أنها تواجه حرباً استنزافية في الشمال والجنوب، في وقت كانت تعاني فيه نقص الامدادات العسكرية(٨٢)، مما اضطرها لقبول وساطة

---

(٧٨) هيكل، المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٨١) Agwani, *Politics in the Gulf*, p. 93.

(٨٢) كانت الأوضاع العسكرية العراقية شديدة السوء في ذلك الوقت فقد أخبر الرئيس صدام حسين الأستاذ محمد حسنين هيكل أنه حينما ذهب إلى الجزائر كان لديه تفويض من زملائه في المجلس الثوري بتقديم أي تنازل يرى أنه ضرورة لإنهاء الحرب، طالما أن هذا التنازل لن يمس جزءاً من أرض الوطن أو من مبادئ الثورة. ولتصوير مدى حدة الأزمة قال صدام حسين إن القوات العراقية لم يكن لديها آنذاك سوى خمس قنابل ثقيلة باقية لطائراتها وخمسة آلاف قذيفة لمدفعيتها الثقيلة، ولم يكن لديهم أي احتمال للحصول على مؤن إضافية للذخيرة من أي مكان. انظر: هيكل، مدافع آية الله: **قصة إيران والثورة**، ص ٢٦٧.

اصدقائها في منظمة أوبك، وبخاصة الجزائر. وكان اتفاق الجزائر في آذار/مارس ١٩٧٥ بمثابة هدنة مرحلية قدم فيها العراق تنازلات لإيران في شط العرب، وحصل على وعد إيراني بوقف الدعم للمتمردين الأكراد، ولتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات ليس فقط بين القوتين المتصارعتين، بل داخل النظام الإقليمي الخليجي كله، تفوقت فيها التفاعلات التعاونية بدرجة ملحوظة على التفاعلات الصراعية حتى قيام الثورة وسقوط نظام الشاه في إيران لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل تطور تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي.

٢ ـ صراعات مثلث علاقات الاستتباع

تتميز هذه العلاقات بأنها الأقل حدة لكن الأكثر استمرارية، لأن أغلبها صراعات حدودية متشابكة وليدة عهد ما قبل مرحلة الاستقلال، ولذلك فإنها تشهد، دائماً، مراحل صعود وهبوط في حدة تفاعلاتها وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الخليجي وفقاً لمستوى تفاعلات صراعات مثلث الهيمنة، ووفقاً لسياسات ودور القوى الدولية والإقليمية. ويمكن التعرف على أبرز معالم هذه الصراعات من خلال التعرف أولاً على أنماطها التفاعلية وأهم القضايا الصراعية التي دارت ضمن إطار هذه التفاعلات في المرحلة الأولى من مراحل تطور النظام الإقليمي الخليجي.

أ ـ أنماط التفاعلات بين أطراف مثلث علاقات الاستتباع

الصفة الأساسية لهذه الأنماط التفاعلية، وهي صفة «الاستتباع»[(٨٣)] (Satellisation)، هي المولدة والمنشئة لأبرز الأنماط التفاعلية الأخرى داخل هذا المسار من التفاعلات. وقد اكتسب النظام الإقليمي الخليجي هذا النمط التفاعلي بسبب الدور المحوري الذي تلعبه العربية السعودية داخل الإطار الذي يجمعها مع الدول العربية الخمس الصغيرة الأعضاء في النظام الإقليمي الخليجي. فمن خلال خصوصية الارتباط بين الدول الست، وعلى الأخص التماسك الاجتماعي والسياسي القوي الذي يميزها من إيران والعراق، ومن خلال الدور القيادي للعربية السعودية بين هذه الدول، تسعى العربية السعودية إلى جعل الدول الخمس: عُمان والإمارات والكويت وقطر والبحرين، تنتهج خياراتها في كل الميادين الممكنة وإلى أبعد حد ممكن. كما تسعى إلى فرض سيطرتها واستحواذها على هذه الدول باعتبارها «عالمها الخاص»[(٨٤)].

---

(٨٣) يعتمد المؤلف في استخدام هذا المفهوم على اجتهاد غسان سلامة. انظر: سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ٥٢٢ ـ ٥٢٣.

(٨٤) في إطار البحث عن مساعٍ لإنهاء الحرب في اليمن سعى مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في الإسكندرية (أيلول/سبتمبر ١٩٦٤) إلى إيجاد حل وسط بين وجهتي النظر المصرية والسعودية، ووصلت =

هذه السياسة الاستتباعية التي تسعى العربية السعودية إلى فرضها على الدول الخمس الصغيرة دفعتها إلى نهج سياسة أخرى موازية في علاقتها مع القوتين الإقليميتين المنافستين: إيران والعراق، بل توسيع العمل بهذه السياسة، قدر الممكن، لتشمل أية قوة داخلية أو إقليمية منافسة، بل وتشمل أيضاً التيارات والحركات والتنظيمات السياسية العربية الراديكالية التي تراها الرياض خطراً على الأمن والاستقرار فيها وفي الدول الخمس الخليجية الصغيرة. هذه السياسة هي سياسة «الاستبعاد» وسياسة «العزل»، وهي سياسة مزدوجة الهدف منها الاستبعاد للنظام الإقليمي الخليجي كبؤرة وإطار للانخراط والتفاعل المشترك بين الدول الثماني الأعضاء فيه، وطرح أشكال وأطر تفاعلية أخرى بديلة تشمل العربية السعودية والدول الخمس فقط دون إيران والعراق، والعزل للدول الخمس عن تأثيرات النفوذ الإيراني والعراقي كي يبقى النفوذ والتأثير السعوديان وحدهما المسيطرين والمتحكمين في الخيارات والتوجهات السياسية لهذه الدول.

المشكلة الأساسية التي واجهت العربية السعودية هي عجزها عن فرض الاستتباع على الدول الخمس بالشكل الذي تريده، وضعفها عن تحقيق العزل للقوتين الإقليميتين بالشكل والمستوى الذي كانت تأمله. وكان الخروج على هاتين السياستين السعوديتين أهم أنماط التفاعل داخل «مثلث علاقات الاستتباع» من جانب الدول السبع الأخرى الأعضاء في النظام الإقليمي الخليجي(٨٥).

= القمة فعلاً إلى صيغة مؤداها أنه ما دامت مصر تصر على بقاء النظام الجمهوري اليمني، وقد قام على أساس ثورة شعبية حقيقية، وما دامت السعودية تصر على عودة أسرة حميد الدين إلى حكم اليمن حتى لا توضع سابقة انقلاب في شبه الجزيرة العربية، فإن الحل إذن هو أن تصبح اليمن لا جمهورية ولا ملكية ويكتفي في وصفها بتعبير «دولة اليمن» كما هو الشأن في حالة الكويت وقتها.

هذه الملاحظة وردت على لسان الرئيس الراحل عبد الناصر نفسه ضمن الملاحظات التي أبداها في اجتماعه مع الوفد المصري عقب جلسة الاجتماعات الأولى في محادثات جدة مع الملك فيصل (٢٣ آب/ أغسطس ١٩٦٥). وذكر عبد الناصر أنه لاحظ أن الملك ليس حريصاً على أسرة حميد الدين في اليمن، ولكن ما يقلقه هو سقوطها بعمل ثوري يشارك فيه الجيش، لأن ذلك يخلق سابقة خطيرة في شبه الجزيرة.

المسألة نفسها تكررت في الجلسة الأولى لمؤتمر «حرض» في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ الذي كان هدفه الإعداد لاستفتاء اليمن وفقاً لمقررات اجتماع جدة المصري ـ السعودي. ففي الجلسة الأولى أثار وفد الملكيين قضية غريبة هي طلبه بإلغاء اسم «الجمهورية العربية اليمنية» لأن بقاء هذا الاسم معناه ان الملكيين يعترفون بشيء اسمه «الجمهورية». انظر: محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧: الانفجار، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠)، ص ١٨٦ و٢٣٢.

(٨٥) أحد الأمثلة على ذلك قيام السعودية بمعارضة المشروع الإيراني لبناء نظام أمني بين الدول الخليجية المتشاطئة في إطار سعي طهران للقيام بدور شرطي الخليج المعترف به شرعياً من باقي الدول الأخرى. انظر: السيد سليم، «الرؤية السعودية لأمن الخليج،» ص ٤٥.

هذا العجز أو القصور الذي واجه قدرة العربية السعودية على النجاح الكامل لسياسات الاستتباع والاستبعاد والعزل يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي:

ـ **السبب الأول** يخص مفهوم «الزعامة» السعودية ذاته. فالعربية السعودية لم تمارس، من الناحية الفعلية، دور الزعامة ـ تاريخياً ـ لا على المستوى العربي أو على المستوى الخليجي قبل منتصف عقد السبعينيات. فحكام المملكة كانوا يفضلون منذ إنشائها عام ١٩٣٤، لعب دور الدولة «المساندة» وراء «دولة قائدة» على أن يتخذوا خطاً خاصاً بهم. هكذا قام الملك عبد العزيز بن سعود بتأييد الملك فاروق لإنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٤، وقام الملك سعود بتأييد عبد الناصر في معارضته لحلف بغداد، ووقف الملك فيصل بصلابة خلف السادات أثناء وبعد حرب تشرين الأول/اكتوبر، ولما وجد السعوديون أنهم غير مستعدين لمساندة السادات في مبادرته السلمية بدأوا يحولون دعمهم للتحالف الجديد الذي كان في طور التكوين بين سوريا والعراق[٨٦]. وجاء النفط وارتفاع أسعاره بعد حرب ١٩٧٣، والدور السعودي النفطي بعد عام ١٩٧٥ لينهض بالدور السعودي كدور قيادي، وبالذات من المنظور الأمريكي، لكن التردد السعودي في دعم سياسة كامب ديفيد خلق قناعة بأن هذه القيادة السعودية «محافظة» تماماً، وشديدة الاحتراس والحذر، وأدركت واشنطن أن العربية السعودية تفضل بثبات أن تتبع اجماعاً سياسياً، وهذه الخاصية منعتها من تبني خطوات جريئة ذات طبيعة سياسية أو عسكرية، وهي الخاصية التي يجب أن تميز دولة تطمح في دور بمستوى دور السيطرة على الخليج[٨٧]. ولعل ذلك ما يفسر تركيز واشنطن في الاعتماد على إيران خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٧٤)، وبدرجة أقل على العربية السعودية في تحقيق متطلبات «مبدأ نيكسون» في الخليج الذي عرف بسياسة الركيزتين أو العمودين (Twin Pillars) إلى درجة أن هذه السياسة عرفت في تلك الفترة باسم «سياسة العمود والنصف» (One Pillar and Half Diplomacy)[٨٨].

ـ إلى جانب ضعف الخبرة التاريخية للعربية السعودية في ممارسة الدور الزعامي، هناك أسباب بنيوية أخرى حالت دون تمكين العربية السعودية من ممارسة هذا الدور وأهمها الافتقار إلى امتلاك العناصر الثلاثة الرئيسية لمفهوم الدور الزعامي أو القيادي، وهي[٨٩]:

---

(٨٦) هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٨٧) Ahrari, «Saudi Arabia, Iran and OPEC: The Dynamics of a Balancing Act,» p. 82.

(٨٨) قاسم، «العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية، ١٩٢٥ ـ ١٩٧٩،» ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٨٩) أحمد يوسف أحمد وأحمد بهاء الدين، معدان، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، سلسلة المستقبلات العربية البديلة. الآثار غير المدروسة للثروة النفطية؛ ٧ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٤٥.

(١) عنصر هيكلي، بمعنى توازن عناصر القوى لدى الدولة التي ينتظر لها أن تلعب دوراً قيادياً، فالقوة العسكرية السعودية كانت أضعف من أن تقارن في ذلك الوقت بالقوة العسكرية الإيرانية أو العراقية، وأعجز من أن تغري الدول الصغيرة للاحتماء بها في وجه أي تهديد إيراني أو عراقي.

(٢) عنصر عملياتي يتعلق بالممارسة، بمعنى هل الدولة الكبرى أو القوية التي يتوفر فيها الشرط السابق تتبنى ممارسات في اتجاه هذا الدور القيادي أم لا؟ ومراجعة الموقف السعودي من استيلاء إيران على جزر الإمارات، وعجزها عن التدخل إلى جانب عُمان ضد ثوار ظفار مقارنة بالدور الإيراني أو مساندة هؤلاء الثوار مقارنة بالدور العراقي، تكفي لنفي امتلاك الرياض لهذا العنصر[٩٠].

(٣) عنصر يتعلق بقبول الوحدات الأخرى داخل النظام الإقليمي لهذا الدور القيادي. فالقيادة الحقيقية، أو الزعامة، لا تقوم على التوجيه والإكراه بمقدار ما تقوم على الرضا والقبول. وفي ظل وجود قضايا خلافية وأزمات، بل وصراعات حدودية مع أغلب، إن لم يكن كل، الدول أعضاء النظام الخليجي، وحرص العربية السعودية على أن تتوسع جغرافياً على حساب الدول الصغيرة داخل النظام جعل المملكة تفتقر إلى هذا العنصر أيضاً[٩١].

لذلك يمكن ترجيح الرأي القائل بأن العربية السعودية مارست نفوذاً ولم تمارس قيادة سواء على الصعيد الخليجي أو العربي، وأن ما مارسته من نفوذ قد تناسب مع مقومات قوتها وتناسب مع أهدافها[٩٢].

ـ **السبب الثاني** يخص القوتين الإقليميتين المنافستين: إيران والعراق، إذ لم تقبل أي منهما بتمكين العربية السعودية من الاستفراد بالدول الخمس الصغيرة، كما كانت تتمنى، واستطاعت كل منهما بالتهديد أحياناً، وبالإغراء في أحيان أخرى، من اختراق الحاجز السعودي الذي سعت الرياض لنسجه حول الدول الخمس، بل إنها نجحت في مناسبات كثيرة بالتفوق على العربية السعودية في استمالة بعض تلك الدول إلى جانبها.

---

(٩٠) للمقارنة بين الدورين السعودي والإيراني في أزمة ظفار، انظر: الريس، **ظفار: قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦**، ص ١٢٥ ـ ١٣٠ و١٤٠ ـ ١٥١.

(٩١) للتعرف على المشاكل الحدودية السعودية مع دول الخليج الصغيرة، انظر: النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص ١٥٨ ـ ١٦٦.

(٩٢) عبد الجليل مرهون، «المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية ـ الإيرانية،» **شؤون الأوسط**، السنة ٥، العدد ٥٠ (آذار/مارس ١٩٩٦)، ص ٥٢.

فقد سعى الشاه لدفع السعوديين نحو موقع ثانوي داخل النظام الإقليمي الخليجي، بمحاربته، قدر المستطاع، للنفوذ الذي يمارسونه على الدول الصغيرة داخل النظام[٩٣]. فإيران لم تستطع التوسع على حساب الدول الصغيرة فحسب دون أي قدرة من الرياض على حماية حقوق هذه الدول، بل إنها تدخلت في الخلافات الحدودية بين هذه الدول بما يحقق مصالحها على نحو دعمها لمطلب عُمان بالحصول على شريط ساحلي من إمارة رأس الخيمة طوله ١٠ أميال كامتداد جنوبي لشبه جزيرة مسندم، لإدراك الإيرانيين بأن «رأس مسندم» تعد من أهم النقاط الاستراتيجية على مضيق هرمز. فأهميتها النفطية، بعد اكتشاف النفط في الجرف القاري لرأس الخيمة، حملت الإيرانيين على السعي إلى تطوير نقاط تفتيش السفن والناقلات على جانبي المضيق، وذلك بهدف تطوير هذه النقاط إلى اتفاقية دفاع مشترك تدخل منطقة «مسندم» جزءاً منها، فتكتمل بذلك لإيران، بعد إمساكها بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، السيطرة على مدخل الخليج[٩٤]، بل وصل الاستعلاء بإيران إلى إجبار حكام الإمارات التسع (وقت انعقاد المؤتمرات التأسيسية للاتحاد التساعي) على تغيير مكان انعقاد اجتماع كان قد تقرر لهم في إمارة البحرين، وبناء على دعوة من حاكم البحرين وفقاً لاتفاق مسبق بين الحكام على تنويع أماكن اجتماعاتهم بين الإمارات الأعضاء للانتهاء من وضع ميثاق الاتحاد. فبمجرد الإعلان عن هذا الاجتماع شن الإيرانيون حملة إعلامية كبيرة ضد الاتحاد، وكيفية عقد هذا الاجتماع في إمارة البحرين، مما يعتبر تحدياً لإيران ومطالبها في البحرين (لم تكن أزمة الادعاء بملكية البحرين قد حسمت بعد). وأمام هذا التصلب الإيراني ألغى الحكام اجتماعهم في البحرين وحولوه إلى إمارة أخرى[٩٥].

ووصل التدخل الإيراني في شؤون بعض هذه الدول إلى درجة قيام الشاه بتقديم توجيهات لنوع السياسة الخارجية التي يجب أن تلتزم بها هذه الدول، وتوجيه انتقادات لاذعة لحكامها لمجرد علمه بأن هناك تفكيراً لإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، بل إن النقد امتد للسعودية نفسها[٩٦].

---

(٩٣) سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ٥٩٠.

(٩٤) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٩٥) العيدروس، العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١، ص ٥٦٩.

(٩٦) يروي الأستاذ محمد حسنين هيكل نقلاً عن الشيخ محمد آل خليفة وزير خارجية البحرين أنه عندما قام الشيخ عيسى بن سليمان آل خليفة حاكم البحرين بزيارة طهران في آب/أغسطس ١٩٧٥، وجد الوفد الزائر حالة من التوتر الشديد تسود العاصمة الإيرانية، وامتد هذا التوتر إلى اللقاء مع الشاه وحفل العشاء. في هذا اللقاء قال الشاه وهو متوتر: «إنكم أنتم، الدول الصغيرة، الذين تمثلون نقاط الضعف في منطقة الخليج. أنتم والعربية السعودية. أنتم مسؤولون عن ضعف المنطقة كلها، فأنتم تكشفونها لتهديد=

وإلى جانب ممارسة التسلط في العلاقة مع الدول الخليجية الصغيرة لجأت إيران أيضاً إلى «سياسة الاستمالة»، ونجحت هذه السياسة، على الأقل، في تحييد مواقف بعض هذه الدول في العلاقة بين طهران والرياض، بل إن بعضها كان أقرب في توجهاته السياسية إلى طهران من الرياض، والبعض الآخر كان أقرب عاطفياً وتجارياً أيضاً إلى طهران من الرياض. فالتقارب في السياسة الأمنية العمانية مع طهران لا يقارن بالعلاقات المتوترة بين مسقط والرياض(٩٧)، والتقارب النفسي والتجاري مع إمارة دبي لا نظير له في العلاقة بين دبي والرياض(٩٨). ولم يكن تعمد قيام الشاه بزيارة الكويت عقب زيارته للرياض عام ١٩٦٨ وتسوية مشاكل الجرف القاري معها إلا إشارة إغراء للكويت، ومؤشر منافسة مع السعودية(٩٩).

استطاع العراق هو الآخر أن يضع السعودية في موقف الحرج والضعف بتصديه للسياسات العدوانية الإيرانية في الخليج، وفي حمله لواء الدفاع عن العروبة وتحدي النفوذ الغربي. فقد كان العراق أول من قام بقطع العلاقات مع طهران ولندن احتجاجاً على احتلال إيران للجزر العربية وتواطؤ بريطانيا مع هذا الحدث، كما أنه عنّف الحكام في الخليج عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ لعدم قيامهم بتأميم المصالح النفطية الغربية في الخليج، ولعدم سحب الأرصدة النقدية العربية من البنوك الغربية(١٠٠).

وباللجوء إلى سياسة التسلط مع الكويت بالنسبة لمشكلة الحدود بين البلدين، نجح العراق بوضع الكويت في موقف محايد في علاقاتها بين الرياض وبغداد(١٠١).

وهكذا نجحت إيران ونجح العراق باختراق حاجز العزل الذي سعت السعودية لفرضه حول الدول الخليجية الصغيرة بعيداً عن تأثير طهران وبغداد.

الأهم من ذلك أن السعودية، رغم حرصها على إنجاح سياسة الاستتباع في

= الشيوعية. لقد سمعت أنكم تفكرون في إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي.. لماذا تريدون فعل ذلك؟!.. أنا لا أمانع، لكن إذا أقمتم علاقات مع الاتحاد السوفيتي فينبغي أن تقيموا، في الوقت نفسه، علاقات مع الصين في نفس الوقت وليس دقيقة بعدها. فالصينيون، وحدهم الذين يعرفون ما يدور في الاتحاد السوفيتي، أود أن أقول لكم ان الشيوعية تنتشر في منطقة الخليج. قد يقول البعض إنهم لا يلمحون أثراً لها وأنا أؤكد لكم أنكم لو خدشتم أي شجرة في المنطقة فستجدون سائل الشيوعية الأحمر ينساب منها». انظر: هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٩٧) ابراهيم نوار، «السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة،» السياسة الدولية، السنة ٢٨، العدد ١١٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢)، ص ٣٣ ـ ٣٨.

(٩٨) سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ٥٩٠.

(٩٩) العيدروس، العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١، ص ٣٧٦.

(١٠٠) Agwani, *Politics in the Gulf*, pp. 91-92.

(١٠١) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 39.

علاقاتها مع الدول الخمس الصغيرة لم تشأ أن تدخل في صراع علني أو عنيف مع إيران أو العراق لاختراقهما حواجز هذه السياسة، بل ان الرياض حرصت على تجنب توجيه أي انتقاد لأي من البلدين، كما أن تنافسها، مع إيران، كما تقول تقارير أمريكية(١٠٢)، تم ضمن إطار تقسيم العمل بينهما تحت المظلة الأمريكية، حيث صادرت إيران لنفسها مهمة السيطرة على مياه الخليج الاستراتيجية ومداخل المحيط الهندي وضمت عدة جزر عربية في الخليج إلى أراضيها لهذا الهدف بالذات، وبدأت الأموال والبعثات العسكرية الإيرانية بالعمل في بعض دول شبه الجزيرة العربية، منها عمان واليمن، في حين بقيت السيطرة السياسية في شبه الجزيرة العربية للسعودية(١٠٣).

ويبدو أن السعودية كانت منذ البداية، غير واثقة من قدرتها على توفير الأمن والاستقرار في الدول الخليجية العربية الصغيرة بعد أن تنسحب بريطانيا. ففي الزيارة التي قام بها الملك فيصل للمملكة المتحدة في أيار/مايو ١٩٦٧ جرت مباحثات، وصفها رئيس الوزراء البريطاني، بأنها «محادثات مهمة جداً» (Critically Important Talks) حول الموقف في الخليج والجنوب العربي. وأثناء هذه المحادثات حث فيصل رئيس الوزراء البريطاني «ألا يسحب وحداته العسكرية من المنطقة، وأن يوافق على تدعيمها لاستخدامها في الدفاع عن الدول العربية الجديدة في الجنوب ضد أي هجوم أو تغلغل من العناصر المؤيدة للقومية العربية الراديكالية». وصرح فيصل بأن هناك «جماعات تحريضية في المنطقة، بما فيها مشيخات الخليج، مستعدة للبدء في العمل بعد أن يعطيها الرئيس عبد الناصر إشارته»، وأضاف «إذا لم تدعم بريطانيا وجودها العسكري في الجنوب العربي فإن الخليج سوف يخرب أو يدمر في غضون عدة أشهر»(١٠٤).

وهذا يؤكد، من الناحية الفعلية، أن السعودية لم تكن، منذ البداية، واثقة من قدرتها على فرض سياسة الاستتباع وتحدي نفوذ القوتين الإيرانية والعراقية.

ـ **السبب الثالث** للقصور الذي واجه نجاح السعودية في فرض سياسات الاستتباع والاستبعاد والعزل هو امتلاك عدد من الدول الخليجية قدراً ملحوظاً من هامش المناورة للتملص من السيطرة السعودية ونهج بعض السياسات المستقلة عن إطار السياسة السعودية.

---

(١٠٢) سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية،** ص ٥٩٨ ـ ٦٠٠.

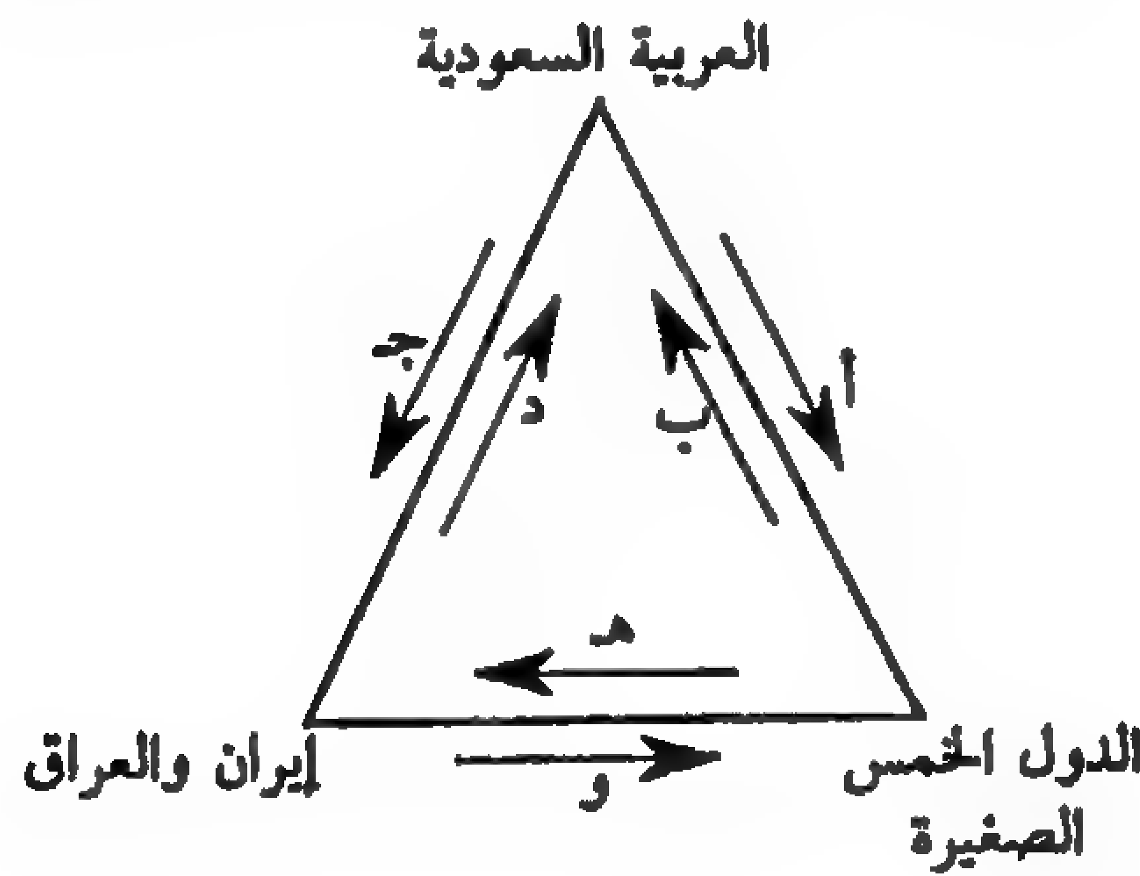
(١٠٣) هوليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عُمان،** ص ٤١ ـ ٤٢، و Agwani, *Politics in the Gulf*, pp. 103-104.

(١٠٤) Agwani, Ibid., p. 104.

فهذه الدول التي اختارت، مع السعودية، أن تتحالف مع إيران وهي القوة العسكرية الكبرى، أو مصدر التهديد العسكري المحتمل ضد العراق، وهو القوة مصدر التهديد للشرعية السياسية والاستقرار السياسي فيها، فإنها في حالة الاختيار بين أن تتحالف مع إيران والعراق كمصدرين للتهديد العسكري والسياسي أو أن تقبل بالسيطرة السعودية، اختار بعضها التحالف مع إيران (عمان) واختار البعض الآخر اتخاذ موقف حيادي بين القوى الثلاث المتنافسة (الكويت) وقبلت البحرين وقطر، في تلك الفترة، بالتحالف مع السعودية، وبقي موقف الإمارات الأكثر صعوبة لمنازعاتها الإقليمية مع إيران والسعودية وعمان، وخوفها من الراديكالية العربية العراقية. كان النفور، أو الفتور، من قبول هذه الدول بالسيطرة أو الحماية السعودية يرجع إما لعدم ثقتها في قدرة السعودية على درء أي من الخطرين الإيراني والعراقي أو لوجود صراعات ومنافسات معها أو للسببين معاً، ولذلك كان اختيارها إما تفضيل الحياد وتجنب الاستقطاب مع أي من القوى الكبرى الثلاث المتنافسة أو اللجوء للتحالف مع إيران للثقة في قدراتها، وللاستفادة منها في حماية أمنها الوطني من تهديدات أخرى مباشرة (ثورة ظفار في عمان)[١٠٥]. وأحياناً لجأت بعض هذه الدول إلى استغلال التنافس بين هذه القوى لتحييد ضغوطها عليها، مدركة أن كل طرف منها لن يسمح للطرف الآخر بممارسة تأثير أكبر في دول المنطقة[١٠٦].

وهكذا أخذت التفاعلات داخل «مثلث علاقات الاستتباع» مسارات ستة مميزة يوضحها الشكل رقم (٧ ـ ٢) على النحو التالي:

الشكل رقم (٧ ـ ٢)
الأنماط التفاعلية لمثلث علاقات الاستتباع



(١٠٥) Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim,* pp. 9-13 and 291-293.

(١٠٦) سمعان بطرس فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» في: المشاط، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات**، ص ١١٧ ـ ١١٩.

ـ العلاقة (أ) علاقة استتباع تفرضها العربية السعودية على الدول الخمس الصغيرة.

ـ العلاقة (ب) علاقة مزج بين المهادنة والتملص من السيطرة وسعي للحياد من جانب الدول الخمس الصغيرة.

ـ العلاقة (ج) هي علاقة عزل من السعودية للعراق وإيران.

ـ العلاقة (د) هي علاقة منافسة من إيران والعراق للسعودية.

ـ العلاقة (هـ) هي علاقة حذر وترقب أحياناً وسعي للتوازن والتحالف في أحيان أخرى من جانب الدول الصغيرة لإيران والعراق.

ـ العلاقة (و) هي علاقة تقارب وتهديد في وقت واحد.

هذه الأنماط أو المسارات التفاعلية الستة داخل «مثلث علاقات الاستتباع» استمرت أغلب سنوات عقد السبعينيات، ولكن مع بعض التغيرات الإيجابية في العلاقات الخاصة بالعراق عقب توقيعه اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥ مع إيران وكنتيجة لاتباع العراق نهجاً أكثر اعتدالاً نحو الدول الخليجية أعضاء النظام الإقليمي الخليجي.

ب ـ قضايا الصراع داخل مثلث علاقات الاستتباع

يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الصراعات داخل هذا الإطار هي: الصراعات بين السعودية والدول الخمس الصغيرة، والصراعات بين الدول الخمس الصغيرة وبعضها البعض، وأخيراً الصراعات بين كل من العراق وإيران والدول الخمس الصغيرة. وسوف نعرض بإيجاز لأهم وأبرز الصراعات داخل هذه المجموعات الثلاث.

(١) صراعات المجموعة الأولى

شهدت هذه المجموعة نوعين من الصراعات: **الأول** صراعات سياسية حول القضايا السياسية والأمنية الإقليمية وبخاصة بين الكويت والسعودية وعمان والسعودية، **والثاني** صراعات حدودية بين السعودية وكل من الدول الخمس الصغيرة نظراً لأن السعودية تربطها حدود جغرافية مشتركة مع الدول الخمس جميعها، وهناك خلافات قديمة وموروثة منذ عهد الحماية البريطانية والتخطيط المفتعل للحدود الذي لم يكرس إلا الضغائن بين الدول الست، إذ لا توجد دولة صغيرة أو كبيرة من دول النظام الإقليمي الخليجي من دون مشكلات حدودية تتفاقم أحياناً وتخف أحياناً أخرى دون أن تعالج معالجة نهائية وسلمية[١٠٧].

(أ) بالنسبة للصراعات السياسية فكان مرجعها عدم الرضا السعودي عن بعض

---

(١٠٧) عبد الله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٣٥.

التوجهات السياسية للكويت وعُمان والتي لم تكن تتفق مع التوجهات السياسية السعودية.

فوعي الحكومة بالتحديات الإقليمية وتنافس القوى الكبرى في إقليم الخليج أقنعها باتباع سياسة توافقية مع السعودية والعراق وإيران. وكان من متطلبات هذه السياسة عدم التقرب حتى درجة التحالف مع أي من القوى الإقليمية الكبرى الثلاث المتنافسة. وقد أعطاها هذا النهج مرونة كافية في إدارة سياستها الخارجية في الخليج والجزيرة العربية[١٠٨].

من أمثلة السياسة التوافقية المستقلة اتباع الكويت سياسة مغايرة للسعودية وإيران قبل التسوية المؤقتة للنزاع العراقي ـ الإيراني عام ١٩٧٥ حول شط العرب. فبينما اتخذت السعودية وإيران سياسة عدائية تجاه الدول العربية الثورية، اختارت الكويت دوراً أكثر دهاءً في شؤون الخليج باتباعها سياسة ثلاثية الأبعاد. فقد رفضت أولاً الرأي القائل بوجود «فراغ أمني» في الخليج وأظهرت ثانياً تردداً في اتخاذ موقف من الصراع العقائدي بين العراق وإيران والسعودية، وقررت ثالثاً أن تتعاون مع جميع الدول في الخليج وشبه الجزيرة العربية بغض النظر عن ميولها العقائدية[١٠٩].

ويكشف السلوك التصويتي للكويت في الأمم المتحدة حول القضايا الخليجية مدى استقلالية السياسة الخارجية الكويتية عن السعودية. فمن بين مشاريع القرارات الثمانية التي تكرر التصويت عليها ثماني عشرة مرة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٢ والمتضمنة مشاكل عدن وعمان، وانضمام عمان إلى الأمم المتحدة، واعتبار المحيط الهندي منطقة سلام، والحرب العراقية ـ الإيرانية، كانت نسبة الاتفاق مع السلوك التصويتي الكويتي (نعم، لا، امتناع، تغيب) لدول تدخلها الكويت في حساباتها السياسية على الشكل التالي: العراق ٩٤,٤ بالمئة، العربية السعودية ٧٢,٢ بالمئة، إيران ٦٦,٧ بالمئة، الاتحاد السوفياتي ٥٥,٦ بالمئة، والولايات المتحدة ٢٢,٢ بالمئة.

فقد صوتت الكويت بنعم على جميع هذه القرارات، ونددت بالسلوك الاستعماري البريطاني لرفضه الإقرار بحق شعبي عمان وعدن في ممارسة حقوقهما غير القابلة للتصرف، وبالذات حق تقرير المصير، في حين أن السعودية امتنعت مرتين عام ١٩٧٠ عن التصويت على مشكلة عُمان، وفي عام ١٩٧١ بالنسبة لانضمام عمان إلى الأمم المتحدة. واتفق السلوك الإيراني في ذلك مع السلوك السعودي إذ امتنعت إيران عن التصويت بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٠، لكنها عادت وأدلت بصوتها لصالح انضمام

(١٠٨) لمزيد من الفهم لسياسة الحياد الكويتية، انظر: فرج الله، المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٦.

(١٠٩) وليد الياس مبارك، «الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة،» السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ابريل ١٩٨٩)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

هذه الممارسات لم تكن دائماً على هوى القوى الإقليمية الكبرى الثلاث. فإيران لم تكن سعيدة بالدعوة الكويتية لإجراء تسوية للصراع الدائر في ظفار بين الحكومة العمانية والثوار، لأن هذا كان يتضمن دعوة لخروج القوات العسكرية الإيرانية من عمان، كما كان يتضمن دعوة الحكومة العمانية إلى القبول بتسوية سياسية تتضمن إصلاحات سياسية وتنازلات للثوار يمكن أن تمتد عدواها إلى الدول الخليجية المجاورة. كما أن السعودية لم تكن راضية عن «الحسابات الكويتية المتساهلة» مع الراديكاليين العرب، ولا على تعاملاتها العسكرية مع موسكو[١١٣]، كما أنها لم تكن راضية عن تقاربها مع العراق، ورفضت دعوة كويتية لعقد اجتماع ثلاثي في الكويت لوزراء خارجية العراق والسعودية والكويت في حزيران/يونيو ١٩٧٠، وأعلنت أنها لا ترغب في الاجتماع مع العراق ولا تريد وساطة الكويت، وأن على الكويت أن تحترس وأن تحذر التسلل الثوري الآتي إليها[١١٤]. أما العراق فقد استاء بشدة من رفض الكويت الوقوف في صفه في نزاعه الحدودي مع إيران[١١٥].

أما الاحتكاكات والخلافات السياسية بين عُمان والسعودية فترجع إلى أسباب أخرى بعضها نفسي مرده وجود شعور طاغ بالاعتداد بالنفس لدى عُمان مرجعه ماضيها السياسي العريق الذي ينعكس على توجهاتها السياسية نحو الدول المجاورة، وبالذات مع السعودية، يجعلها حريصة على المعاملة الندية رافضة العلاقات الاستتباعية التي سعت الرياض لفرضها. كما أن السياسة العمانية تعتبر نفسها مسؤولة أكثر من غيرها، على الجانب العربي للخليج، بالبحث عن صيغة صحيحة لإقامة ترتيبات للدفاع والتعاون الإقليمي الخليجي[١١٦]. ومنذ مجيئه إلى الحكم، سعى السلطان قابوس للترويج لفكرة إقامة ترتيبات للدفاع والتعاون الإقليمي بين الدول الخليجية. وبدأ الترويج لتلك الفكرة عن طريق التحذير من أخطار «الشيوعية الدولية» التي تسعى «لتحقيق أطماعها في الجزيرة العربية وتحويلها إلى معسكر كبير»[١١٧]. وتعتبر عمان أن أمن المنطقة هو مسؤولية شعوبها[١١٨]. وهذا يعني دعوة لمشاركة إيران والعراق في منظومة الأمن الإقليمي. مثل هذه الدعوة تعتبر تجاوزاً لسياسات «الاستتباع» و«الاستبعاد» و«العزل» التي حرصت الرياض على فرضها على العلاقات بين الدول الخمس الصغيرة والقوتين الإيرانية والعراقية، ومن ثم، تتضمن مواجهة مباشرة مع

---

(١١٣) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(١١٤) العيدروس، العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(١١٥) Agwani, Ibid., p. 112.

(١١٦) نوار، «السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة».

(١١٧) من خطاب للسلطان قابوس في العيد الوطني الثاني، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢.

(١١٨) من خطاب للسلطان قابوس في العيد الوطني الخامس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥.

التوجهات السياسية السعودية.

وكانت الدعوة العمانية للمشاركة العسكرية الإيرانية في خوض الحرب ضد ثوار ظفار مصدر إزعاج وحرج شديدين للسعودية. أما السلطان قابوس فكان يلعب لعبة توازنه الخاص. فقد حاول أن يحافظ على علاقاته مع إيران وبريطانيا وأمريكا ليحفظ استقلاله نحو الرياض[(١١٩)]، خصوصاً أن تلك المشاركة الإيرانية في حرب ظفار أعطت للولايات المتحدة فرصة تاريخية للمشاركة غير الرسمية بل وغير المعلنة في هذه الحرب والوجود في بيئة عسكرية كانت تأملها للتعرف عليها بدقة تحسباً لوجود عسكري أمريكي مباشر في منطقة الخليج[(١٢٠)]. فالقوات الإيرانية التي ذهبت إلى عمان كانت مصحوبة بعدد من أعضاء البعثة العسكرية الأمريكية في طهران. وبينما كان يتم استبدال القوات الإيرانية العاملة في عمان بشكل دوري فإن المستشارين العسكريين الأمريكيين واصلوا وجودهم لدورات متعددة أطول لاكتساب الألفة مع المنطقة. وأثناء زيارة السلطان قابوس لواشنطن في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ طلب الأمريكيون تصريحاً لاستخدام قاعدة «مصيرة» العمانية، وكان هذا يتضمن فعلياً أن «المسألة» ـ أي مسألة الوجود العسكري الأمريكي في الخليج ـ قد بدأت[(١٢١)].

(ب) أما بالنسبة للصراعات الحدودية بين العربية السعودية والدول الخمس الصغيرة فكانت سبباً مستمراً لتوتر العلاقات بين هذه الدول والرياض وزيادة تعقيد الخلافات السياسية، ومن ثم لجوء بعض هذه الدول إلى إيران أو العراق لموازنة التعنت السعودي. ويرجع البعض هذه الخلافات الحدودية إلى نظرة السعودية لشبه الجزيرة العربية، وهي الرؤية التي تعتبر أن كل قبائل هذه المنطقة كانت، في فترة ما، تابعة للرياض التي كانت تستطيع أن تنتزع، من جراء ذلك، الحق في بسط سيادتها على هذه المنطقة بجملتها[(١٢٢)].

هذه الرؤية عبرت عنها الرياض أكثر من مرة بالممارسة العملية، والكويت مثال واضح لذلك. فعندما هم عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق عام ١٩٦١ كانت السعودية أول من تحرك لتلبية نداء الكويت، وصرح الملك سعود بهذا الخصوص قائلاً: «يجب أن يعلم الجميع أن الكويت والسعودية لا يشكلان سوى بلد واحد، وكل ما يمكن أن يمس أحدهما يمس الآخر». هذا الموقف المعادي للنيات العراقية

(١١٩) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 25.

(١٢٠) Agwani, *Politics in the Gulf*, p. 116.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(١٢٢) سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ٥٠٢.

كان يعني في الحقيقة أن للرياض الحقوق نفسها التي يدعيها العراق، على الأقل، في ضم الكويت إذا كان لا بد لذلك أن يحصل، إذ ان عائلة الصباح الحاكمة في الكويت هي في الواقع «نجدية» المنشأ، ولطالما حاول السعوديون أن يجعلوا من أميرها تابعاً لهم(١٢٣). لذلك وعلى رغم توقيع عدة اتفاقيات، وبخاصة «اتفاقية العقير» عام ١٩٢٢ التي رسمت الحدود بين البلدين، سمح الملك عبد العزيز لنفسه بالعودة في عام ١٩٢٩ إلى رغبته في ضم الإمارة التي تعرضت في تلك الفترة لهجمات الإخوان (السعوديون). وقد وقف البريطانيون (ولكن أيضاً العراق وإيران) دون تحقيق هذه الأمنية، فرضخت الرياض لاستقلال الإمارة، ولكن هذا لم يمنع السعوديين من العودة إلى طرح مسألة الحدود في كل مرة تتبنى فيها الكويت خيارات غير مؤاتية لهم(١٢٤).

وفي عام ١٩٦٥ تم توقيع اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة بين البلدين، والتي كانت اتفاقية العقير قد تركتها عالقة ونصت على تقسيمها إلى قسمين محددين متساويين، ويمارس كل طرف حقوقه الإدارية والتشريعية والدفاعية في الجزء الخاص به. وانطبقت هذه الحقوق نفسها على البحر الإقليمي الملاصق بعرض ستة أميال فقط، وقد استعمل خط الوسط كطريقة لتحديد الجزء العائد للسعودية والآخر للكويت في المنطقة المحايدة، وذلك بمقتضى الاتفاقية الإضافية المؤرخة في ١٨/١٢/١٩٦٩. لكن الاتفاقيات السابقة جميعها تركت أمر الجزر معلقاً حتى الآن. وإذا كانت جزيرة «كوبر» تخضع للسيادة الكويتية التامة، فإن النزاع تجدد بين البلدين عندما أرادت الكويت ضم جزيرتين أخريين (قارور وأم المرادم) إلى سيادتها، فعارضت الرياض المساعي الكويتية، وطالبت بتقسيم السيادة على هاتين الجزيرتين. وقد بقي الخلاف السعودي ـ الكويتي حول الجزيرتين معلقاً حتى عام ١٩٧٧ حينما أقدمت السعودية على مد سيادتها عليهما من جانب واحد(١٢٥).

وهناك أيضاً النزاعات الحدودية بين السعودية والإمارات، والسعودية وقطر، والسعودية وعمان، والسعودية والبحرين. وإذا كان النزاع الأخير هو أقلها إثارة للخلاف، فإن النزاع السعودي ـ القطري ما زال عالقاً وممتداً لسنوات عقد الثمانينيات وتفجر بعنف في التسعينيات(١٢٦)، في حين تمت تسوية النزاع السعودي ـ الإماراتي حول واحات البوريمي عام ١٩٧٤ حيث تنازلت أبو ظبي عن شريط حدودي عرضه ٢٥ كلم على طول حدودها حتى التقائها بالحدود العمانية، كما تنازلت أبو ظبي عن

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٠١.
(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٠١.
(١٢٥) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ١٥١ ـ ١٥٢.
(١٢٦) المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٦.

شريط ساحلي في خور العديد عرضه ٥٠ كيلومتراً، وفقدت حدودها مع قطر على أن يكون للسعودية حق استثمار الساحل إلى ٣ أميال دون أن يغير ذلك من الحدود القطرية مع أبو ظبي في الجرف القاري والآبار النفطية المشتركة (الظبيانية ـ القطرية) كحقل البندق. وتنازلت السعودية عن إدعاءاتها في البوريمي بحسب الوضعية التي كانت عليها عام ١٩٧٤ بحسب التقسيم البريطاني السابق، ومن ثم أعلنت اعترافها بدولة الإمارات وهو الاعتراف الذي ظل معلقاً بسبب الخلاف حول واحات البوريمي[١٢٧].

(٢) صراعات المجموعة الثانية

وهذه الصراعات، في مجملها، صراعات حدودية بين الدول الخمس الصغرى. وأبرز هذه الصراعات: الصراع الحدودي بين الإمارات وعمان، والصراع الحدودي بين قطر والبحرين. وهما الصراعان اللذان يهددان وحدة وتماسك الدول الخمس الصغيرة في النظام الإقليمي الخليجي ويفرض عليها نهج سياسات توازن مع القوى الإقليمية الكبرى في النظام، ومن ثم توسيع دائرة النزاع والمنافسة داخل النظام.

فعُمان متحفظة على اتفاق الإمارات مع السعودية حول واحات البوريمي، كما أن السلطان قابوس ظل متردداً في زيارة أبو ظبي بل رافضاً لهذه الزيارة حتى عام ١٩٧٣، حيث سويت القضية بسلسلة زيارات أفضت إلى تلك الزيارة الأولى من نوعها التي قام بها سلطان عمان للإمارات، وكانت هذه الزيارة قد سبقتها أزمة بين البلدين مردها، في الدرجة الأولى، رفض عمان «الاعتراف» بدولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق تبادل التمثيل الدبلوماسي معها أسوة ببقية دول الخليج[١٢٨]. وكان الرفض العماني قائماً على اعتبارين: **الأول** أن دولة الإمارات تشكل جزءاً لا يتجزأ من عمان، وأن إقامة علاقات دبلوماسية معها تعني تنازل عمان عن حقها التاريخي في الساحل. **والثاني** أن في عدم «الاعتراف» الدبلوماسي بدولة الإمارات إرضاء للسعودية ودعماً لموقفها، يزيد من تعزيز التعاون العماني السعودي المؤدي إلى مزيد من المساعدات السعودية.

وعقب زيارة السلطان قابوس لأبو ظبي في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٣ سويت خلالها الأزمة، واتفق على إقامة علاقات دبلوماسية بين الإمارات وعمان، وأرسلت الإمارات سفيرها إلى مسقط، دون أن ترسل مسقط سفيرها إلى أبو ظبي إلا بعد ذلك بسنوات طويلة[١٢٩].

---

(١٢٧) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ١٦٣.

(١٢٨) الريس، ظفار: قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦، ص ٤٤.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٥.

وعلى رغم هذا التطور الإيجابي، فإن باقي الأزمات الحدودية بين البلدين ما زال أغلبها عالقاً، وبخاصة مع إمارة رأس الخيمة حيث طالبت عمان بالحصول على منطقة «مسكت» في رأس الخيمة، وتبعد هذه المنطقة نحو ١١ ميلاً عن الأراضي العمانية، وتطالب بمنطقة أخرى في إمارة رأس الخيمة تقع شمالاً على ساحل الخليج(١٣٠). وإذا كانت عمان قد حصلت عام ١٩٨٦ على الشريط الساحلي الذي طالبت به، بفضل الوساطة السعودية، فإن المشكلة لم تحل بعد بسبب رفض مشايخ قبائل الشحوح هذا الاتفاق لما سببه من فصل بين الأراضي ومالكيها، وطالبوا في مذكرات رفعت إلى الشيخ زايد وإلى أمانة مجلس التعاون الخليجي بالتدخل لحل المشكلة القائمة. وتطالب بعض قبائل الشحوح بالانفصال عن كل من مسقط وإمارة رأس الخيمة، وبإقامة إمارة جديدة ثامنة ضمن دولة الإمارات العربية المتحدة(١٣١).

أما النزاع الحدودي بين قطر والبحرين حول الجزر القريبة من الساحل القطري وأبرزها جزيرة حوار (١٣ جزيرة) إضافة إلى المناطق البحرية المتنازع عليها، وهي عبارة عن مجموعة من «الفشوت» أبرزها فشت العظم وفشت الدبل، فما زال مستمراً خصوصاً في ظل المطالب البحرانية في قرية الزبارة التابعة لدولة قطر، وانتهى الأمر بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية، بعد عجز مجلس التعاون الخليجي والوساطة السعودية عن إيجاد حل لهذا النزاع(١٣٢).

(٣) صراعات المجموعة الثالثة

أبرزها الصراع الحدودي العراقي ـ الكويتي، والصراع بين الإمارات وإيران حول الجزر العربية الثلاث أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى. الصراع الأول قاد إلى غزو العراق للكويت، ومن ثم إلى حرب الخليج الثانية، والصراع الثاني ما زال عقبة أمام تحسين العلاقات بين إيران ومجلس التعاون الخليجي وعرقلة مساعي البحث في مستقبل الأمن الإقليمي الخليجي(١٣٣).

وهكذا يتضح مدى كثافة القضايا الصراعية داخل النظام الإقليمي الخليجي، وهي الصراعات التي ميزت أبرز الأنماط التفاعلية للنظام في مرحلته الأولى التي

---

(١٣٠) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(١٣١) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ١٧٥.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٧٤.

(١٣٣) Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf,* Adelphi Papers; no. 304 (Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1996), pp. 28-32.

كانت في جوهرها سعياً للبحث عن قواسم مشتركة لتأسيس نظام إقليمي فعال. ويمكن تلمس تلك القواسم المشتركة المحدودة في أنماط التفاعلات التعاونية التي شهدها النظام في عقد السبعينيات.

ثانياً: التفاعلات التعاونية

امتد المناخ الصراعي داخل مثلث علاقات الهيمنة بتأثيره إلى علاقات التعاون داخل النظام الإقليمي الخليجي. فخلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥)، وهي الفترة التي شهدت ذروة المواجهة بين القوى الثلاث الكبرى، ظلت علاقات التعاون محصورة في النطاق الضيق لمثلث علاقات الاستتباع، إضافة إلى تعاون أو تنسيق إيراني ـ سعودي محدود لعبت فيه المساندة الأمريكية دوراً رئيسياً، وبقي العراق مستثنياً من أية علاقات تعاونية داخل النظام.

هذه الأنماط التفاعلية الضيقة شهدت تغيراً كبيراً ابتداء من عام ١٩٧٥، وبالتحديد عقب توقيع اتفاقية الجزائر بين إيران والعراق. فهذه الاتفاقية وما تبعها من تحول ملحوظ في التوجهات السياسية العراقية باتجاه التقارب مع الدول المحافظة، وبالانفتاح على العالم الغربي، أحدثت تبدلات مهمة في خريطة أنماط التفاعلات بين القوى الثلاث الكبرى، بل داخل النظام الإقليمي الخليجي ككل، وأفرزت أنماطاً تفاعلية جديدة طغت فيها علاقات التعاون على علاقات الصراع.

ولكي نتبين حقيقة التغير في أنماط التفاعلات التي شهدها النظام في تلك الفترة يفضل دراسة التفاعلات التعاونية في سنوات ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ بشكل مستقل عن التفاعلات التعاونية بعد عام ١٩٧٥.

١ ـ التفاعلات التعاونية قبل عام ١٩٧٥

يمكن تقسيم هذه التفاعلات التعاونية إلى تعاون سياسي وتعاون أمني وتعاون نفطي.

أ ـ التعاون السياسي

أهم أشكال هذا التعاون مجموعة التفاعلات التي صاحبت نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة. فعقب الإعلان البريطاني في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ عن الانسحاب من الخليج في نهاية عام ١٩٧١ برزت ثلاثة احتمالات لإعادة تنظيم الخليج العربي ورسم خريطته السياسية[١٣٤]:

---

(١٣٤) رياض نجيب الريس، «الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٨ (نيسان/ابريل ١٩٨٧)، ص ٦ ـ ٧.

الأول : إقامة اتحاد فدرالي بين المشيخات التسع (أبو ظبي ودبي والبحرين وقطر والشارقة ورأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القيوين) بالشكل الذي يجعله قادراً على الوقوف في وجه أي مطامع توسعية، قد تكون لدى الدول المجاورة في المنطقة.

الثاني : أن توقع كل من البحرين (المشيخة الأكبر من حيث عدد السكان) وقطر وأبو ظبي (الأكثر ثراء من حيث الدخل النفطي) معاهدات دفاعية مع دول صديقة كبريطانيا والولايات المتحدة تتكفل بالحفاظ على أمنها في وجه الأطماع الخارجية، على أن توجد صيغة اتحادية ما للمشيخات الصغيرة والفقيرة مستقبلاً.

الثالث : أن تملأ إيران الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب البريطاني إما عن طريق حماية إيرانية لبعض المشيخات كدبي، أو احتلال إيراني مباشر للبعض الآخر كالبحرين، مما يفتح الطريق أمام حلم إيران القديم بتحويل الخليج إلى «بحيرة فارسية».

كان الاتجاه الأول هو الأرجح، خصوصاً أن المنحى الاتحادي كان قد بدأ بين إمارات ساحل عمان السبع عام ١٩٥٢ بتأسيس «مجلس الإمارات المتصالحة»، وهو المجلس الذي استهدف تنسيق خطط الإمارات بغية رفع مستواها الإجتماعي والثقافي والفكري، كما هدف إلى مد يد العون إلى الإمارات الفقيرة ومساعدتها على اللحاق بركب الحضارة. وكان هذا المجلس يتكون من جميع حكام الإمارات السبع ويجتمع مرة أو مرتين في السنة برئاسة المقيم السياسي البريطاني في الخليج وذلك لمناقشة وإقرار القضايا ذات المصلحة المشتركة لجميع الإمارات وبخاصة في مجالات الهجرة والنقد والبريد وإصدار قوانين الجنسية والجوازات، وتنظيم المسائل الجمركية وتنظيم إصدار الطوابع البريدية والصحة العامة والتعليم. وفي بعض الأحيان كان المجلس يناقش مسائل سياسية هامة مثل إعادة ضم «كلباء» إلى الشارقة[(١٣٥)].

ودعمت القوى الإقليمية هذا الاتجاه (الكويت والسعودية أساساً) لأنها كانت مقتنعة بأن إتحاداً للإمارات الصغيرة يمكن أن يساهم في الأمن والاستقرار الإقليمي[(١٣٦)]. ونفى وزير خارجية الكويت ما كان قد أشيع عن وجود نية لإقامة حلف إقليمي يضم الإمارات التسع وتشترك فيه السعودية والكويت، وأعلن تأييد الكويت لإقامة نوع من التعاون بين الإمارات لضمان مستقبلها[(١٣٧)].

---

(١٣٥) عادل الطبطبائي، «هل تتحق وحدة الخليج (١)،» الوطن (الكويت)، ٢٤/ ١/ ١٩٨١.

(١٣٦) Ali Mohammed Khalifa, *The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation,* Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1979), p. 10.

(١٣٧) عادل الطبطبائي، «هل تتحقق وحدة الخليج (٢): ما بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١،» الوطن، ٢٥/ ١/ ١٩٨١.

لقيت الفكرة ترحيباً كبيراً من حكام الإمارات وبخاصة حاكم البحرين الذي ذكر أن الاتحاد مع الإمارات الأخرى أمر قومي تقرره الإمارات بذاتها ولا تفرضه دول أجنبية عليها، كما أعلن حاكم قطر أنه من الطبيعي أن تتضامن الإمارات حكاماً وشعوباً، وصرح حاكم دبي بأن فكرة قيام اتحاد يضم إمارات الخليج العربي هي فكرة تعبر عن رغبة صادقة لدى الحكام أنفسهم وأن بريطانيا لم تحاول التدخل لإقامة هذا الاتحاد. وكانت المفاجأة التي أدهشت الكثيرين الإعلان عن قيام اتحاد بين أبو ظبي ودبي عقب المبادرة التي قام بها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي لتصفية الخلافات بينه وبين حاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، والتقى الحاكمان لا لتصفية الخلافات بين الإمارتين فقط، بل لإعلان قيام اتحاد بينهما في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٦٨، أي بعد شهر تقريباً من صدور الإعلان البريطاني بالانسحاب من الخليج[١٣٨].

وكان البند الرابع من بنود اتفاق هذا الاتحاد أهم البنود حيث نص على: «اتفق الحاكمان على دعوة إخوانهم أصحاب السمو حكام الإمارات المتصالحة الأخرى لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه، ومن ثم دعوة صاحبي العظمة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك»[١٣٩].

هذا النص أثار استياء حاكمي البحرين وقطر، لأن الدعوة لمناقشة اتفاقية الاتحاد والاشتراك فيها كانت لحكام باقي الإمارات المتصالحة، أي الشارقة ورأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القيوين، أما الدعوة لحاكمي البحرين وقطر فإنها بقصد التداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق على عمل موحد لتأمين ذلك. واعتبرا أن هذا النص محاولة صريحة لإبعادهما عن الاتحاد المقترح. وكان حاكم قطر الأسبق هو الأكثر استياء وعتباً على الشيخ راشد بن سعيد حاكم دبي الذي تربطه به رابطة مصاهرة. لكن الجهود التي بذلتها أبو ظبي ودبي مع قطر والبحرين أسفرت عن تشجيعهما لحضور الاجتماع المقترح في دبي لحكام الإمارات التسع لمناقشة أمر الاتحاد المقترح[١٤٠].

وأسفر اجتماع دبي يومي ٢٥ ـ ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٦٨ عن إعلان قيام اتحاد بين الإمارات التسع باسم «اتحاد الإمارات العربية» وامتدت مناقشات أحكام اتفاقية إعلان هذا الاتحاد إلى يوم إعلان البحرين استقلالها كدولة ذات سيادة في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٧١، وتبعتها قطر بإعلان استقلالها هي الأخرى في أول أيلول/ سبتمبر

---

(١٣٨) المصدر نفسه.

(١٣٩) المصدر نفسه.

(١٤٠) المصدر نفسه.

١٩٧١، ليعلن رسمياً إخفاق تجربة الاتحاد التساعي[١٤١]، أما الإخفاق الفعلي فكان عقب آخر اجتماع للحكام في أبو ظبي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩، وإخفاق الوساطة السعودية ـ الكويتية في تذليل الخلافات المثارة بين الحكام حول نصوص اتفاقية الاتحاد، وما أعقب ذلك من إعلان بريطانيا لخطتها المفصلة حول مستقبل المنطقة في بيان وزير خارجيتها في مجلس العموم في أول آذار/مارس ١٩٧١[١٤٢].

وتكشف عملية إخفاق تجربة الاتحاد التساعي (إتحاد الإمارات العربية) أنماط التفاعلات التنافسية بين الإمارات السبع، وأنماط تفاعلات القوى الإقليمية من هذه التفاعلات، وبخاصة إيران والسعودية والكويت.

فقد لعبت صراعات السلطة بين الإمارات الأربع الأكبر والأغنى: البحرين وقطر وأبو ظبي ودبي دوراً أساسياً في إخفاق تجربة اتحاد الإمارات العربية. فهناك اتجاه يرى أن قطر كانت تريد إبعاد البحرين عن الاتحاد كي تنفرد هي بزعامته، وأن البحرين كانت تريد قيام الاتحاد ليكون وسيلة لحمايتها من المطالب الإيرانية بها. وهذا ما دعا بعض الإمارات لمحاولة إبعادها عن الاتحاد بغية عدم إغضاب إيران، وإمارات أخرى كانت تريد إبعاد البحرين وقطر لتنفرد هي بزعامته، وإمارات كانت تريد الاتحاد لكنها لم تكن مستعدة للتنازل عن شيء من اختصاصاتها في سبيل قيامه. كما لعبت المنازعات القبلية دوراً ملحوظاً في تعميق شقة الخلاف[١٤٣].

فقد اختلفت الإمارات على سلطات الاتحاد. ففي الوقت الذي رأت البحرين، تساندها أبو ظبي، وجوب منح الحكومة الاتحادية سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة، أصرت الإمارات الأخرى على الاحتفاظ بكل اختصاصاتها التي تعبر عن وجودها كوحدات ذات سيادة باستثناء مسألتي الدفاع والشؤون الخارجية. كما اختلفت الإمارات على نسبة التمثيل في «المجلس الوطني الاستشاري». فبينما طالبت البحرين أن يكون التمثيل وفقاً لنسبة السكان، (كانت هي الأكبر سكاناً حوالى ـ ٢٠٠ ألف نسمة بما يعادل عدد سكان كل الإمارات الثماني الأخرى تقريباً) بما يضمن لها الغلبة، فإن الإمارات الصغيرة رفضت هذا الاقتراح وطالبت بالمساواة. فاقترحت

---

(١٤١) انظر في ذلك: صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٢٩٧ ـ ٣٠٧، ومحمد الرميحي، «الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ١٣ (آذار/مارس ١٩٨٠)، ص ٨٧ ـ ٩٣.

(١٤٢) عبد الله الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي** (الرياض: المؤلف، ١٩٨٣)، ص ٤١ ـ ٤٢.

(١٤٣) عادل الطبطبائي، «هل تتحقق وحدة الخليج (٣): اتحاد التسعة.. لماذا فشل؟،» **الوطن**، ٢٦/١/١٩٨١.

أبو ظبي حلاً وسطاً يعطي البحرين ستة أعضاء على أن تمثل كل إمارة بأربعة أعضاء، ولكن حاكم دبي رفض هذا الاقتراح على الفور وأيدته الإمارات الأخرى. ولذلك عرض اقتراح بديل بأن يكون التمثيل وفقاً لالتزامات كل إمارة في ميزانية الاتحاد لكنه لم يحظ إلا بالرفض، فتراجعت البحرين أخيراً عن فكرة التمثيل النسبي وقبلت بالتمثيل المتساوي(١٤٤).

وقد امتدت الخلافات لتشمل قضايا أخرى مهمة مثل: مكان عاصمة الاتحاد، وطريقة التصويت في المجلس الأعلى، هل بالأغلبية أم بالإجماع؟، ومسألة التفرغ في المناصب الوزارية، ووضع القوات المسلحة وتبعية اختصاص المواصلات، وأخيراً المساهمة في الميزانية الاتحادية(١٤٥).

وإذا كان التنافس بين الإمارات واختلاف المصالح والرؤى فيما بينها قد حال دون نجاح تجربة اتحاد الإمارات العربية فإن القوى الإقليمية كان لها دور في إفشاله، وبالتحديد إيران التي حاربت الفكرة من بدايتها وأعلن وزير خارجيتها بوضوح في ٨ تموز/يوليو ١٩٦٨ «أن إيران لن تقبل أو تقر أي اتحاد لإمارات الخليج تكون البحرين عضواً فيه»(١٤٦). أما الموقف السعودي فهناك خلاف بشأنه بين من يرى أن السعودية عملت بكل جدية على إنجاح هذا الاتحاد لتقديرات خاصة بها، ومن يرى أن السعودية حاربت هذا الاتحاد ولم تكن تريده.

الرأي الذي يرى أن السعودية كانت تؤيد قيام الاتحاد الموسع ينطلق من قناعة مفادها أن قيام مثل هذا الاتحاد الموسع كان يتيح للسعودية (بحكم علاقتها الوثيقة بكل من البحرين وقطر، وتعاطف الشارقة ورأس الخيمة بحكم التقارب الوهابي مع القواسم) أن يكون لها حليف يؤازرها في وجه عمان، المعزولة والمعادية والتي تطالب ببعض أراضي الاتحاد، وفي وجه الكويت الكثيرة النشاط على الساحة العربية. ويضيف هذا الرأي أن الرياض كانت تعتقد أنها، بجمعها ما بين تسع إمارات وبالعمل على ربط المتنافسين، عملياً (أمراء قطر والبحرين وأبو ظبي ودبي) تكون قد نجحت في العمل على تحييدها، تجنباً للصراعات الداخلية التي قد تنشأ في هذا

---

(١٤٤) انظر: توفيق نجم الأنباري، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطور النظم الإقليمية،» (رسالة ماجستير، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨)، ص ٣٣١ ـ ٣٣٣؛ الرميحي، «الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي،» ص ٨٣ ـ ٨٥، و Hassan Hamdan Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States* (London: Saqi Books, 1994), pp. 41-42.

(١٤٥) الطبطبائي، المصدر نفسه.

(١٤٦) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٢٠.

التجمع، كما أنها كانت تتوقع أنه بعد استبعاد الكويت وعمان من هذا الاتحاد، فإن المنافسات بين الأسر المالكة، لن تسمح أبداً لسلطة وحدوية وحيدة، ذات طابع «بروسي» بأن تحول الاتحاد إلى منافس لسلطتها[١٤٧].

أما الرأي الآخر فيرى أن السعودية عملت، من خلال دبلوماسيتها المكوكية، لإزالة الخلافات بين أعضاء الاتحاد وأظهرت حماساً لتشكيله، لكنها بمجرد أن أدركت أن إمارة أبو ظبي يحتمل أن تسيطر على الاتحاد الجديد، فإنها، بسبب نزاعها مع أبو ظبي حول واحات البوريمي، تبنت سياسة جديدة دعمت بها قرار كل من البحرين وقطر بعدم الانضمام للاتحاد. ويضيف هذا الرأي بأن عدم انضمام إمارة رأس الخيمة للاتحاد «السباعي» في بدايته لقي تشجيعاً سعودياً[١٤٨].

ويكاد يكون هناك إجماع على الدور البريطاني السلبي الذي كان يدفع باتجاه إفشال الاتحاد الموسع، وتشجيع البحرين وقطر على البقاء خارج الاتحاد، وكان هذا الدور هو الأكثر فاعلية عندما شرعت بريطانيا بالتفاوض مع البحرين وقطر حول إجراءات منحهما الاستقلال[١٤٩].

ولقد اتجهت الأنظار بعد إخفاق الوساطة السعودية والكويتية المشتركة في كانون الثاني/ يناير ونيسان/أبريل ١٩٧١، وما أوحت به تحركات المسؤولين في كل من البحرين وقطر من الاتجاه إلى إعلان استقلالهما، نحو إمكانية قيام اتحاد سباعي بديل بين إمارات ساحل عمان. وبالفعل تدعم هذا الاتجاه مع شروع البحرين وقطر في استقلالهما وعقد مجلس الإمارات المتصالحة اجتماعاً في دبي توصل الحكام خلاله إلى اتفاق لتكوين اتحاد جديد بين إماراتهم ـ باستثناء رأس الخيمة ـ وبرئاسة الشيخ زايد حاكم أبو ظبي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، واختيار أبو ظبي عاصمة مؤقتة للاتحاد لحين بناء العاصمة الدائمة في منطقة الكرامة بين دبي وأبو ظبي، كما تم الاتفاق على إجراء بعض التعديلات في مشروع الدستور المؤقت المعد أصلاً للاتحاد الموسع، منها جعل التصويت على قرارات المجلس الأعلى بالأغلبية على أن تكون من ضمنها أبو ظبي ودبي [أي تمتع أبو ظبي ودبي بحق الفيتو]، كما تم التفاهم على توزيع الحقائب الوزارية الاتحادية بين الإمارات على أساس احتفاظ أبو ظبي بوزارتي الداخلية

---

(١٤٧) سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ٥١٣ ـ ٥١٤. ويتفق عبد الله الأشعل مع الرأي القائل بمساندة السعودية الاتحاد التساعي، ويعدد جهودها في هذا الاتجاه. انظر: الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، ص ٤٣ ـ ٤٥.

(١٤٨) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 40.

(١٤٩) الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، ص ١٧٢، والأنباري، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطور النظم الإقليمية،» ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

والخارجية، وتولي دبي شؤون وزارات المالية والاقتصاد والصناعة[١٥٠]، وتوزيع مقاعد المجلس الوطني الاتحادي بشكل نسبي وذلك بتخصيص ٨ مقاعد لكل من أبو ظبي ودبي، و٦ مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة، وأربعة مقاعد لكل من عجمان والفجيرة وأم القيوين. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ أعلن عن قيام «دولة الإمارات العربية المتحدة» من ست إمارات من دون إمارة رأس الخيمة، وإنهاء المعاهدات الخاصة التي كانت تربط هذه الإمارات مع بريطانيا بتوقيع معاهدة صداقة جديدة. وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٢ تم قبول إمارة رأس الخيمة في الاتحاد، بعد تراجعها عن مطلبها بالمساواة مع أبو ظبي ودبي في عدد المقاعد في المجلس الوطني الاتحادي[١٥١].

وقد أثار إعلان قيام دولة الإمارات ردود فعل متباينة، فقد ابتهجت الكويت بقيام هذه الدولة لأن ذلك كان تتويجاً لجهودها المتواصلة لدعم هذه الإمارات وتشجيعها على الاتحاد[١٥٢]، وبادرت بتقديم معونات عاجلة، وعملت على فتح وإنشاء المدارس والمستشفيات، كما بادرت في صيف ١٩٧٣ إلى عقد اتفاقية تعاون اقتصادي وتربوي وإعلامي مع دولة البحرين[١٥٣]. أما السعودية فكان موقفها متحفظاً وعند مناقشة جامعة الدول العربية يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ لطلب عضوية دولة الإمارات اشتركت كل من السعودية واليمن الديمقراطية (سابقاً) في التحفظ على هذا القبول[١٥٤]، وجددت السعودية مطالبها في واحات البوريمي، وحجبت اعترافها بدولة الإمارات لحين تسوية الخلافات الحدودية بينهما عام ١٩٧٤[١٥٥].

أما الشاه فكانت له رؤية أخرى، اذ انه حتى بعد حل مشكلة البحرين وخروجها من الاتحاد لم يكن واثقاً من قدرة بريطانيا على خلق اتحادات في مستعمراتها السابقة، على ضوء خبراتها في جنوب شرق آسيا ومحمية عدن. كما أنه كان مقتنعاً بأن قيام اتحاد بين إمارات متباينة في قوتها الاقتصادية وغير متجانسة سياسياً سوف يجعلها تسقط بسهولة في يد انقلاب عسكري، أو في يد جماعة أو منظمة راديكالية أو الاثنين معاً. لذلك فإنه كان يفضل حلاً بديلاً يتمثل في تعهد بريطانيا بمنح الاستقلال للإمارات التي لديها قدرة نسبية على البقاء مثل أبو ظبي والبحرين ودبي وقطر،

---

(١٥٠) عادل الطبطبائي، «هل تتحقق وحدة الخليج (٥): التجربة القائمة،» **الوطن**، ١٩٨١/١/٣١.

(١٥١) المصدر نفسه.

(١٥٢) حسن علي الإبراهيم، **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ١٤١.

(١٥٣) الفيل، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي**، ص ٢٣٢.

(١٥٤) الطبطبائي، المصدر نفسه.

(١٥٥) Agwani, *Politics in the Gulf*, p. 113.

واستبدال الحماية البريطانية بحماية عمانية على بقية الإمارات[١٥٦].

وقد حجب العراق اعترافه بدولة الإمارات وعلق موافقته على قبولها في جامعة الدول العربية بأربعة شروط[١٥٧]:

ـ أن تعلن إمارة الشارقة نفياً رسمياً للاتفاقية التي وقعتها مع إيران بشأن جزيرة أبو موسى.

ـ أن تعلن دولة الإمارات رفضها لتلك الاتفاقية ومعارضتها لاحتلال إيران للجزر العربية الثلاث.

ـ تعليق إقامة علاقات دبلوماسية بين الإمارات وإيران على شرط الانسحاب الإيراني من الجزر الثلاث.

ـ قيام الإمارات بتصفية مراكز النشاط المشتبه بها والخاصة بالحكومة الإيرانية.

هذا الموقف العراقي تغير بعد التصريح الذي أدلى به الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ وأدان فيه عدوان إيران ضد جيرانها واحتلالها للجزر الثلاث، ودعا كل الدول العربية لمساعدة الإمارات كي تستعيد حقوقها. فأعلن العراق اعترافه بدولة الإمارات، ولكن هذا الاعتراف جاء في أعقاب عملية الاغتيال التي تعرض لها الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة (السابق) باعتباره المسؤول عن تنازلات الشارقة في جزيرة أبو موسى للإيرانيين[١٥٨].

وبقبول دولة الإمارات عضواً في الأمم المتحدة بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، أي بعد يومين من قبولها عضواً في الجامعة العربية، بدأ عهد جديد من تاريخ هذه الدولة الوليدة إضافة إلى دولتي قطر والبحرين لتضاف ثلاث دول عربية خليجية جديدة إلى عضوية النظام الإقليمي الخليجي والنظام القومي العربي. وهذا التطور كانت له أصداؤه البارزة على أنماط تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي فيما بعد على المستويات كافة.

ب ـ التعاون الأمني

سعت إيران، مبكراً، إلى إقامة حلف سياسي عسكري على طراز «حلف المعاهدة المركزية» كطريق لملء الفراغ السياسي الناجم عن قرار الانسحاب البريطاني والدفاع عن الأمن في الخليج. وقد طرحت إيران مشروعها الأمني لأول مرة بعد

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ١٣.
(١٥٧) الطبطبائي، المصدر نفسه.
(١٥٨) Agwani, Ibid., p. 114.

محادثات وزير الدولة البريطاني (كوفرت دوبرت) مع شاه إيران حول مستقبل الخليج بعد الانسحاب[١٥٩]. وفي زيارة عبد الرحمن عارف لطهران عرض عليه الشاه المشروع، وبعد عودته أعلن موافقته عليه لكنه ربط هذه الموافقة بمشاركة السعودية والكويت[١٦٠]. ولكن سقوط نظام عارف عقب انقلاب البعث في ١٧ - ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨ أفسد على الشاه مشروعه، وبعدها أدركت إيران أن مشروعها الأمني لا يمكن تحقيقه من دون كسب ود السعودية التي تزايدت فعاليتها السياسية الإقليمية مع انحسار المد الناصري عقب هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧[١٦١]، إذ قال الشاه في تصريح لصحيفة التايمز البريطانية «إننا نرغب في الاتصال بالسعودية لتهيئة حماية لدول الخليج. وإن قواتنا المظلية والفرق المسلحة في شيراز يمكنها توفير الحماية التي توفرها القوات البريطانية. ونرغب في أن نرى سياسة الدفاع المشترك قد تأسست في المنطقة»[١٦٢].

وقد سعت بريطانيا والولايات المتحدة من أجل تشجيع الرياض وطهران لاحتواء خلافاتهما حول البحرين، والجرف القاري وغيرهما، لتبني مفهوم مشترك لأمن الخليج. وهناك من يقر بأن هذه الوساطة كانت ناجحة، إذا أعقبها قيام الشاه بزيارة الرياض في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، ومن الرياض انتقل الشاه إلى الكويت، وفي لقائه بالملك فيصل كان تركيز الشاه الأساسي على إقناع السعوديين بإقامة تنسيق عسكري مشترك أو حلف دفاعي. وعلى الرغم من عدم الإعلان عن ترتيبات رسمية محددة في أعقاب هذه الزيارة فإن مجرى الأحداث، فيما بعد، يوضح أنه قد تم التوصل إلى فهم للنظام الخليجي لمرحلة ما بعد ١٩٧١[١٦٣]. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٦٩ تخلى الشاه عن مطالبه في البحرين، في حين أبقى على إصراره بخصوص جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، واحتلها بالفعل يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١. وإذا كانت السعودية لم تقر علناً بهذا الاحتلال، فإنها - على ما يبدو - قبلت به كثمن للتعاون الإيراني الأوسع في المسائل الأمنية، ولكسب الموافقة الإيرانية على دورها المميز على الساحل العربي للخليج[١٦٤].

(١٥٩) Rouhollah K. Ramazani, *Iran's Foreign Policy, 1941-1973; a Study of Foreign Policy in Modernizing Nations* (Charlotesville, Virginia: University Press of Virginia, [1975]), p. 401.

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

(١٦١) علي حسين علي، «أمن الخليج العربي،» (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٢)، ص ١١٠.

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ١١١.

(١٦٣) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 37.

(١٦٤) Nadaf Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1985), pp. 135-136.

ولكن الشاه لم يكن راضياً عن هذا الإطار الضيق للتعاون الأمني مع السعودية، وعدم انخراط السعوديين والبلدان العربية الخليجية الأخرى في الحلف الدفاعي الذي كان يريد، إذ لم يحظ الشاه بغير الدعم العماني الذي مكنه من نقل قواته إلى الضفة العربية للخليج وخوض معارك تصفية الثورة في ظفار، ثم، وهذا هو الأهم قبول عمان بتوقيع اتفاقية أمنية مع إيران عام ١٩٧٥ يتولى بموجبها البلدان مسؤولية حماية مضيق هرمز من أية محاولات تخريبية[١٦٥]. وهو ما كان يعني، في الواقع، أن إيران أصبحت المسؤول الرئيسي عن حماية مضيق هرمز من خلال توليها المسؤولية الرئيسية في تنفيذ تلك الاتفاقية[١٦٦].

وقد عبر الشاه عن استيائه من عدم انخراط السعودية في حلفه الدفاعي في حديث صحفي عن سؤال حول تحالفه المشترك مع السعودية حيث أجاب: «مع الأسف ليس هناك أي تفاهم على الإطلاق. لقد اقترحنا منذ سنوات عقد حلف إقليمي على قدم المساواة، وأوضحنا أننا لن نلعب دور الأخ الأكبر، لكن الجهة الوحيدة التي تجاوبت مع دعوتنا هي عمان. ولقد ساعدت قواتنا في إنهاء حرب العصابات الشيوعية في ظفار التي كانت اليمن الجنوبية تمدها بالأسلحة السوفياتية. إن علاقتنا مع جميع دول الخليج ممتازة، وتبادل المعلومات على صعيد المخابرات، ولكن لا يبدو أنهم يفكرون على أساس سياسة تشمل المنطقة بأكملها»[١٦٧].

ج ـ التعاون النفطي

على الرغم من أن النفط كان أحد مجالات التعاون الرئيسية بين الدول النفطية الخليجية، إلا أنه لم تبرز سياسة خليجية نفطية موحدة تعبر بأي شكل من الأشكال عن النظام الإقليمي الخليجي، ولكن مجالات التعاون النفطي تلك ظلت صدى لعلاقات هذه الدول داخل منظمة أوبك بصفة أساسية وداخل منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) بصفة جزئية.

كما أن هذه العلاقات النفطية لم تسلم من الآثار السلبية للصراعات السياسية والأمنية بين القوى الخليجية الكبرى الثلاث. فمنذ تأسيس منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) في بيروت في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ من السعودية والكويت وليبيا (في عهدها الملكي) ظلت السعودية تحارب محاولات العراق للانضمام إلى هذه المنظمة على الرغم من انطباق شروط العضوية على بغداد، وهي أن يكون

---

(١٦٥) *International Herald Tribune*, 3/1/1975.

(١٦٦) Agwani, *Politics in the Gulf*, p. 117.

(١٦٧) حديث صحفي مع شاه إيران محمد رضا بهلوي في جريدة: السياسة (الكويت)، ٩/١١/١٩٧٧.

العضو بلداً عربياً، وأن يكون النفط هو المصدر الأساسي لدخله، وأن يوافق مجلس وزراء المنظمة على قبوله بأغلبية ٣/٤ بما في ذلك جميع الأعضاء المؤسسين. ويبدو أنه كان هناك حرص على إبقاء عضوية المنظمة في إطار البلدان ذات النظم السياسية «المعتدلة»، والصديقة للولايات المتحدة. وبقيام الثورة الليبية في الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، وبتقديم الجزائر طلباً للانضمام، تغيرت الصورة، إذ تم قبول الجزائر ودبي وقطر والبحرين وأبو ظبي في حزيران/يونيو ١٩٧٠. واستمرت السعودية في رفض طلب عضوية العراق. وفي المؤتمر الوزاري في آذار/مارس ١٩٧٢ تم قبول مصر وسوريا والعراق(١٦٨).

وإذا كان التنسيق النفطي ظل غائباً بين السعودية والعراق داخل منظمة «أوابك» فإن هذا التنسيق وجد طريقه داخل منظمة أوبك. ففي الإجتماع الحادي والعشرين للأوبك (كانون الثاني/يناير ١٩٧١) صدر القرار ١٢٠ الذي أصبح قاعدة لـ «استراتيجية الأسعار الموحدة» التي ارتكزت على قاعدة التعاون الإقليمي. فقد أرست هذه الاستراتيجيا قاعدة التعامل بشكل منفصل مع المشاكل السعرية لكل إقليم على حدة داخل أوبك. وكان ينظر إلى النجاح في مفاوضات زيادة الأسعار في أحد الأقاليم على أنه قاعدة للتعميم في الأقاليم الأخرى. وتم تأسيس ثلاث لجان إقليمية للتعامل مع موضوع الأسعار هي: لجنة دول الخليج وتضم إيران والعراق والسعودية، ولجنة المتوسط وتضم السعودية وليبيا والجزائر والعراق، واللجنة الثالثة تضم اندونيسيا وفنزويلا(١٦٩). وهكذا وجدت السعودية نفسها وجهاً لوجه مع العراق في علاقات نفطية مصلحية فرضت إرساء قاعدة التعاون كقاعدة أساسية للعلاقات بينهما وكانت اتفاقية طهران التي وقعت في شباط/فبراير ١٩٧١ انتصاراً هائلاً للتعاون النفطي لكل من إيران والسعودية بصفة خاصة(١٧٠).

وقد شهدت الفترة من ١٩٧١ وحتى ١٧ آذار/مارس ١٩٧٤ فترة ازدهار حقيقي لعلاقات التعاون النفطي بين الدول النفطية الخليجية سواء في إطار منظمة أوبك على رغم أن إيران لم تكن طرفاً في القرار النفطي العربي الذي أصدرته منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ برفع أسعار النفط بنسبة ١٧ بالمئة ليصل سعر البرميل إلى ٣,٦٥ دولار، وفرض حظر نفطي على الدول المساندة للعدوان الإسرائيلي (الولايات المتحدة وهولندا)، وتخفيض إنتاج

(١٦٨) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٢٠.

(١٦٩) Mohammed E. Ahrari, *OPEC: The Failing Giant* (Lexington, KY: University Press of Kentucky, 1986), pp. 42-47.

(١٧٠) المصدر نفسه، ص ٤٧.

النفط بنسبة ٥ بالمئة شهرياً حتى يتم إرغام إسرائيل على تقديم تنازلات للمطالب العربية في فلسطين، وعلى رغم رفض العراق لهذا القرار ومطالبته بقرارات أكثر صدامية ضد المصالح الغربية(١٧١).

فخلال تلك الفترة قادت السعودية الاتجاه المتشدد داخل أوبك بالنسبة لرفع الأسعار وتخفيض الإنتاج. ففي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر مضت السعودية أبعد من قرارات اجتماع الكويت حيث أعلنت خفض إنتاجها النفطي بنسبة ١٠ بالمئة مع الحظر التام لشحن النفط إلى الولايات المتحدة إذا لم تتخذ تدابير فعالة ضد إسرائيل. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ كان رد وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي يماني على الأنباء التي تقول إن الولايات المتحدة قد تستخدم وسائل عسكرية لكسر الحظر النفطي هو التحذير من أن السعودية يمكن أن تخفض إنتاجها النفطي بنسبة ٨٠ بالمئة إذا ما تم الضغط عليها، وأن أمريكا إذا لجأت إلى عمل عسكري فإن حقول النفط سيتم نسفها(١٧٢).

هذه السياسة النفطية السعودية كانت تروق تماماً لكل من إيران والعراق، وعلى رغم أنها كانت تحقق مصالح مشتركة إلا أنها لم تكن تعبر عن سياسات مشتركة لغياب علاقات التعاون المشترك فيما بين الدول الثلاث وبالذات بالنسبة للعراق(١٧٣)، ولكن الأوضاع تغيرت بعد استجابة الملك فيصل لإلحاح أنور السادات بإنهاء الحظر النفطي المفروض ضد الولايات المتحدة. فقد نجح هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي في إقناع السادات بضرورة إنهاء الحظر النفطي لتحقيق المزيد من التقدم في العملية السلمية. وعندما لم تنجح مصر والسعودية في إقناع الدول العربية المنتجة للنفط بعقد اجتماع في طرابلس في الفترة من ١٣ ـ ١٤ آذار/مارس ١٩٧٤ لإنهاء الحظر النفطي ضد أمريكا فإن تهديد السعودية بالانسحاب من منظمة أوبك كان العامل الحاسم في إقناع الأعضاء الآخرين بحضور اجتماع أوبك في فيينا في الفترة من ١٧ ـ ١٨ آذار/مارس ١٩٧٤ لتجميد سعر النفط لثلاثة أشهر عند ١١,٦٥ دولار للبرميل. وفي أعقاب هذه الخطوة الهامة تجاه تلبية إلحاح واشنطن عملت السعودية بعد ذلك على خفض السعر العالمي للنفط بإعلانها في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٤ أنها سترفع إنتاجها النفطي مليون برميل يومياً(١٧٤).

وابتداء من هذا التاريخ دخلت العلاقات النفطية الإيرانية ـ السعودية مرحلة

---

(١٧١) جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية: في البدء كان النفط، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(١٧٣) Ahrari, «Saudi Arabia, Iran and OPEC: The Dynamics of a Balancing Act,» pp. 70-71.

(١٧٤) جريسون، المصدر نفسه، ص ١١٩.

صدامية بعد تزعم إيران لمجموعة «صقور» الأسعار المطالبة برفع سعر النفط.

وأخذت السعودية دور زعامة «حمائم» الأسعار ولتفتح صفحة أخرى من التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة[١٧٥]، ولترفع من أرصدتها عند واشنطن ابتداء من النصف الثاني لعقد السبعينيات على حساب العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية التي دخلت مرحلة من التوتر في عهد الرئيس جيمي كارتر بسبب الخلافات حول برنامج التسليح الإيراني، والدور الإيراني داخل أوبك المتزعم لتيار رفع الأسعار[١٧٦]. وجاء توقيع اتفاقية الجزائر بين إيران والعراق ليغير من مجرى التفاعلات بين القوى الكبرى الثلاث في النظام الإقليمي الخليجي.

٢ ـ التفاعلات التعاونية بعد عام ١٩٧٥

شهدت السنوات من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٨ نقلة نوعية في أنماط التفاعلات داخل النظام الإقليمي سواء على مستوى أطراف مثلث علاقات الهيمنة أو على مستوى أطراف مثلث علاقات الاستتباع بفعل العديد من التطورات والأحداث المهمة التي كان أبرزها توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران عام ١٩٧٥، والوفرة النفطية التي حققتها أغلب الدول الثماني أعضاء النظام وما أحدثته من تحولات في أنماط العلاقات داخل النظام، وفي علاقات وارتباطات أعضائه إقليمياً ودولياً.

فعلى الرغم من أن حل النزاعات الحدودية كانت جزءاً مهماً من اتفاقية الجزائر، فإن الاتفاقية تضمنت اتفاقاً أساسياً لضبط العلاقات بين البلدين، ووضعت نهاية لسياسة التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية، وأكدت على احترام مبادىء الوحدة الوطنية وحرمة الحدود. فتوقف الشاه عن دعم التمرد الكردي العراقي، وأوقف العراق مساندته للنشطاء العرب في إقليم خوزستان (عربستان) وأغلق الإذاعة الموجهة إلى عرب خوزستان. وفي عام ١٩٧٨ قام بطرد الإمام آية الله الخميني الذي كان يقيم في النجف الأشرف منذ ثورة ١٩٦٣ ضد الشاه. لقد قام العراق بعملية مساومة كبرى في هذه الاتفاقية بالتخلي عن مطلبه بكل شط العرب والموافقة على تقسيمه، مقابل الحفاظ على وحدة أراضي العراق وعودة الهدوء داخل البلاد[١٧٧].

لم تكن رغبة العراق في استقرار خلافاته مع إيران إلا أحد أبعاد تحول عام في السياسة الخارجية العراقية بعيداً عن المواجهة الأيديولوجية، وفي اتجاه التعاون مع

---

(١٧٥) Ahrari, Ibid., p. 71.

(١٧٦) اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٩٥ ـ ١٠٢.

(١٧٧) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 47.

الدول الخليجية[١٧٨]. وهذا التحول العام في السياسة الخارجية العراقية كان نتيجة مراجعة لأداء النظام وتوجهاته الايديولوجية وتحالفاته الإقليمية والدولية التي فرضتها الأوضاع القاسية للمواجهة مع الحركة الانفصالية الكردية المدعومة إيرانياً وأمريكياً وإسرائيلياً، وكادت تهدد وحدة الأراضي العراقية.

ففي ظل سياسات النظام العراقي وارتباطاته، فإنه لم يكن قادراً على الحصول على دعم إقليمي (خليجي أو مصري أو سوري) لمواجهة خطر احتمال انفصال إقليم كردستان. لقد كانت تلك الدول أقرب لإيران منها للعراق. كما أن التعويل كان صعباً على دعم عسكري وسياسي سوفياتي قوي، وعلى رغم اتفاقية التعاون والصداقة الموقعة بين بغداد وموسكو عام ١٩٧٢، على ضوء التوسع المتسارع لعلاقات موسكو الاقتصادية مع طهران، ولحرص السوفيات على عدم التورط، أكثر مما يجب، في سباق تسلح مع الولايات المتحدة في الخليج[١٧٩].

لم يكن أمام العراق خيار آخر غير نقد الذات ومراجعة التوجهات، ونهج سياسات تؤدي إلى استرخاء علاقات العراق الإقليمية وتحسين العلاقات مع الدول الغربية، وجاء هذا التوجه الأخير متوافقاً مع التطورات المصاحبة للوفرة النفطية في علاقات العراق الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية بل والتسليحية مع العالم الغربي وتقليل الاعتماد على السوفيات بعد أن بات في مقدوره تنويع علاقاته ومصادر تسليحه[١٨٠].

وهكذا جاءت معاهدة الجزائر لعام ١٩٧٥ بين العراق وإيران مصحوبة بتحولات وتبدلات في التوجهات الأيديولوجية والسياسة الخارجية للنظام العراقي. فقد أعقب التوقيع على اتفاقية الجزائر تعاون عراقي - إيراني نفطي على مستوى منظمة أوبك في مواجهة السياسة السعودية. ووسع البلدان تعاونهما الاقتصادي بالتوقيع على

---

(١٧٨) Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World*, pp. 103-116.

(١٧٩) Agwani, *Politics in the Gulf*, pp. 93-94.

(١٨٠) الزيادة السريعة في عائدات النفط عمقت التأثيرات السياسية المحلية في كل البلدان النفطية، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والجماعات الاجتماعية التي تمتعت بقدر مميز من الاستقلالية. فلا التحولات السياسية الداخلية العراقية ولا القبول العراقي باتفاقية الجزائر، ولا الثورة الإيرانية ضد الشاه، ولا قدرة الدول الخليجية على مقاومة الضغوط الأيديولوجية والسياسية المتولدة عن هذه الثورة يمكن فهمها بدون أخذ التأثيرات النفطية في الاعتبار. يمكن التعرف على مناقشة وافية لهذه الأمور وانعكاساتها على السياسة الخارجية للدول الخليجية النفطية، في: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State*, Nation, State, and Integration in the Arab World; v. 2 (London: New York: Croom Helm, 1987), and Kiren Aziz Chaudhry, «The Price of Wealth: Business and State in Labor Remittance and Oil Economies,» *International Organization*, vol. 43, no. 1 (Winter 1989), pp. 101-143.

عدد من اتفاقيات التعاون الإقتصادي. وفي الوقت نفسه أوقف العراق هجومه على النظام السعودي «الرجعي»، وسمح بتبادل دبلوماسي مع الرياض. فقد أدرك أنه لن يستطيع أن يتعامل بشكل جيد مع إيران دون أن يحصل على دعم الدول العربية الخليجية أو دون أن يكون طرفاً مقبولاً في مجموعة الدول العربية الخليجية(١٨١).

وقد انعكس هذا التحول السياسي والأيديولوجي العراقي ليس فقط على سياسات ومواقف الدول الخليجية من العراق سواء كانت الدول أعضاء مثلث علاقات الهيمنة: إيران والسعودية، أو الدول الخليجية الخمس الصغيرة الأعضاء في مثلث علاقات الاستتباع، بل انعكس أيضاً على علاقات هذه القوى بعضها مع بعض وعلى أنماط التحالفات داخل النظام.

المتغير الأساسي في هذه العملية هو تراجع التهديد الأيديولوجي العراقي لشرعية النظم الخليجية وأمنها واستقرارها الداخلي، وتراجع حدة الخلافات العراقية ـ الأمريكية المصاحبة للآثار المترتبة على الوفرة النفطية العراقية، أي ظهور تقارب في توجهات السياسة الخارجية بين العراق والدول الخليجية مع خفوت قوة العلاقات العراقية ـ السوفياتية.

ويمكن تحديد خمسة آثار مباشرة لاتفاقية الجزائر بين العراق وإيران في منظومة العلاقات داخل النظام الإقليمي الخليجي هي(١٨٢):

ـ استطاع العراق بفضل هذه الاتفاقية أن يتغلب على مشكلتين خطيرتين: فقد وضع حداً للحرب الانفصالية الكردية في الشمال من ناحية، وخرج من عزلته السياسية في الخليج من ناحية أخرى، ومن ثم أطلق العنان لموارده وطاقاته كي يبسط نفوذه في الخارج وبالذات في الخليج.

ـ إن دخول العراق، في مجال النشاط السياسي في الخليج، عمل على إزالة الاستقطاب حول الدبلوماسية الخليجية، إذ أصبح العراق لاعباً ثالثاً ولم تعد السعودية وإيران القوتين الوحيدتين في الخليج.

ـ أعطى التقارب الإيراني ـ العراقي صورة أقل راديكالية عن الأيديولوجيا البعثية العراقية بالنسبة للسعودية وحكومات الدول الخليجية «المحافظة» الأخرى، وفتح المجال أمام علاقات تعاون بين العراق وهذه الدول، بل إن مناخ التقارب في العلاقات بين العراق وهذه الدول أفرز اتجاهاً جديداً من المصالحات بين حكام الخليج أنفسهم،

(١٨١) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 47-48.

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ٤٨. انظر أيضاً: إميل نخلة، أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٩٦.

وأدى إلى إبرام اتفاقيات جديدة لتسوية النزاعات الحدودية وبخاصة بين السعودية والكويت، وبين الكويت والعراق.

ـ أعطى تراجع الخطر العراقي الايديولوجي والسياسي عن نظم الحكم «التقليدية» الخليجية، والتقارب المتولد منه قوة دافعة للسعودية في مواجهة سياسة الهيمنة الإيرانية، وظهرت هذه المواجهة السعودية ـ الإيرانية في مجالي السياسة الدفاعية المشتركة (الأمن الجماعي) والسياسة النفطية، وأصبح في مقدور السعودية أن تطرح استراتيجيا أمنية مناقضة للإستراتيجيا الأمنية والدفاعية الإيرانية، وأن يسعى كل منهما إلى إجهاض مساعي الآخر في هذا الاتجاه.

ـ ترتب على السيولة الجديدة في العلاقات بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاث امتلاك الدولتين الخليجيتين الأكثر تمرداً على سياسة «الاستتباع» السعودية: الكويت وعمان زخماً جديداً لمقاومة جهود السيطرة السعودية التي حاولت أن تستفيد هي الأخرى من مناخ المواجهة الجديد بينها وبين طهران لتحقيق المزيد من التدخل في السياسات الداخلية للدول الخمس الصغيرة والتأثير في اختيارات سياستها الخارجية.

وهكذا ظهرت أنماط تفاعلية جديدة على مستوى أطراف مثلث علاقات الهيمنة وعلى مستوى مثلث علاقات الاستتباع نتيجة التطورات الجديدة التي شهدها النظام الإقليمي الخليجي في النصف الثاني من عقد السبعينيات وبالذات في سنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨، أي إلى ما قبل سقوط نظام الشاه في إيران الذي ولّد أنماطاً تفاعلية أخرى بديلة على مدى عقد كامل تقريباً.

إن معالم هذه الأنماط التفاعلية الجديدة التي شهدتها سنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ يمكن التعرف عليها من خلال دراسة أنواع تلك التفاعلات التعاونية: السياسية والأمنية والاقتصادية (النفطية)، إضافة إلى مجالات أخرى للتعاون الإجتماعي والثقافي والفني.

أ ـ التعاون السياسي

ترتب على وقف الهجوم الايديولوجي العراقي على النظام السعودي «الرجعي» والنظم الخليجية الأخرى تقارب سعودي ـ عراقي، كانت تريده بغداد التي أدركت أنها لا تستطيع أن تتعامل بشكل جيد مع إيران دون أن تحصل على دعم الدول الخليجية الأخرى[(١٨٣)].

وقد أدى الاسترخاء الحادث في العلاقات العراقية ـ الخليجية إلى موجة من الزيارات الرسمية شملت أغلب دول النظام الخليجي كانت أبرزها زيارة الأمير فهد ولي العهد السعودي لبغداد في حزيران/يونيو ١٩٧٥ حيث أسفرت عن نجاح البلدين

---

(١٨٣) Gause III, Ibid., p. 47.

في حل الخلافات الحدودية بينهما، وتوقيع اتفاقية تقضي بتقسيم المنطقة المحايدة، وقام بعدها صدام حسين برد الزيارة، وفي مؤتمره الصحفي الذي عقده في جدة، أكد تمسكه باحترام قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة، وعدم معارضة تحسين العلاقات بين حلفائه في عدن مع الرياض(١٨٤).

ومن بين الزيارات المهمة الأخرى التي شهدتها عواصم الخليج زيارة أمير البحرين لإيران (أيار/مايو ١٩٧٥)، وزيارة ولي عهد البحرين للعراق (آخر نيسان/أبريل ١٩٧٥)، وزيارة رئيس وزراء الكويت للبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة (١٢ أيار/مايو ١٩٧٥)، وزيارة صدام حسين للإمارات (٧ أيار/مايو ١٩٧٥)، وزيارة أحمد خليفة السويدي وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات للبحرين وإيران (أيار/مايو ١٩٧٥)، ثم زيارة صدام حسين لطهران(١٨٥).

وقد أسفرت هذه الزيارات عن حدوث انفراجات في العلاقات الخليجية ـ الخليجية. ففي بداية عام ١٩٧٦ أوقف العراق مساعداته عن ثورة ظفار كمؤشر للتقارب من حكومة السلطان قابوس في مسقط. وبعد توتر حدودي عراقي ـ كويتي في عام ١٩٧٦ وافق البلدان على انسحاب متبادل للقوات عام ١٩٧٧ على جانبي الحدود، وتشكيل لجنة لحل الخلافات الحدودية. وفي تموز/يوليو ١٩٧٧ قامت الكويت بفتح الحدود مع العراق التي كانت مغلقة منذ عام ١٩٧٢. وفي أيار/مايو ١٩٧٧ عرض العراق على الدول العربية الخليجية، التي كانت في السابق هدفاً لجماعات المعارضة الراديكالية والقومية المؤيدة من بغداد، دعوة للتعاون السياسي والأمني(١٨٦).

هذه النشاطات العراقية أثارت اهتمام السعودية. فليس هناك شك في أن الرياض استفادت، وإلى حد بعيد، من النزاع العراقي ـ الإيراني الذي كانت تغذيه مسألة شط العرب وتمرد الأكراد. لقد حد هذا النزاع من نشاط طهران وبغداد في دول الخليج الخمس الصغيرة (باستثناء عمان بالنسبة للبلدين) حيث كانت هذه الدول تخشى انتصاراً للسياسة التوسعية الإيرانية، كما تخشى انتصار النظام الحزبي في بغداد، واستطاعت الرياض أن تعزز مواقفها في ظل هذه المخاوف(١٨٧). أما في هذه الحالة

---

(١٨٤) سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ٥٩٤.

(١٨٥) نخلة، أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، ص ١٠٥ (هامش ٢٧).

(١٨٦) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 48.

(١٨٧) سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، ص ٥٩٩.

الجديدة فإن دخول العراق إلى ساحة هذه الدول العربية الخليجية من شأنه أن يعزز صمودها أمام سياسات «الاستتباع» السعودية وأن يجبر الرياض على الحد من هذه السياسة، كي لا تمنح العراق أو إيران أي مبرر للتدخل[(١٨٨)]. لذلك كان حرصها على تحقيق انفراج في العلاقات بين عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية (سابقاً) حول مشكلة ظفار من أجل إبعاد القوات الإيرانية عن عمان[(١٨٩)].

وبينما كان السعوديون يحصلون على بعض المزايا من السيولة الجديدة في العلاقات الإقليمية سعوا أيضاً، وفي الوقت اللازم، للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية الصغيرة على غرار التدخل لإجهاض التجربتين الديمقراطيتين في البحرين (آب/أغسطس ١٩٧٥) والكويت (آب/أغسطس ١٩٧٦)[(١٩٠)]. ولكن مناخ السيولة في العلاقات الإقليمية هذا لم يكن في صالح السعودية وحدها، بل استطاعت بعض الدول الخليجية الصغيرة الاستفادة منه لتحقيق قدر أكبر من حرية الإرادة في القرار السياسي الوطني وبالذات عمان والكويت للتملص من المشروع الأمني السعودي الجديد[(١٩١)].

ب ـ التعاون الأمني

ظل النظام الإقليمي الخليجي، منذ نشأته، يفتقر إلى وجود نظام أمن إقليمي جماعي يوفر للنظام آليات الأمن الجماعي التي تعتبر القاعدة الأساسية لأي نظام إقليمي. ولقد أتاحت السنوات القليلة التي عاش فيها النظام الإقليمي الخليجي مناخ الاسترخاء في العلاقات بين القوى الإقليمية الكبرى المتنافسة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٨، وللمرة الأولى وربما الأخيرة، فرصة البحث المشترك بين الدول الثماني أعضاء النظام في مسألة عقد معاهدة للدفاع الجماعي ووضع أسس للأمن الإقليمي الخليجي.

ولقد كانت إيران، دائماً، صاحبة الريادة والأكثر حماساً لدعوة إقامة حلف سياسي عسكري، لكن هذه الدعوة ظلت تستثني العراق بصفته قوة إقليمية «معادية»، كما أنها كانت تتمحور، بصفة أساسية، نحو تكريس الهيمنة الإقليمية الإيرانية المطلقة

---

(١٨٨) المصدر نفسه، ص ٥٩٤ ـ ٥٩٥.

(١٨٩) F. Gregory Gause III, *Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structures and Foreign Influence* (New York: Columbia University Press, 1990), pp. 113-114 and 122-123.

(١٩٠) Arnold Hottinger, «Political Institutions in Saudi Arabia, Kuwait and Bahrain,» in: Shahram Chubin, *Security in the Persian Gulf: Domestic Political Factors* (Westmead, Hampshire: International Institute for Strategic Studies; Gower Publishing Company, 1981), pp. 9-10.

(١٩١) Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security*, p. 269.

على إقليم الخليج[١٩٢]. ولقد جدد الشاه دعوته هذه، ولكن مع بعض التعديلات، عام ١٩٧٤، لكنها ظلت مستبعدة للمشاركة العراقية. فقد سعى الشاه إلى توقيع اتفاقية تعاون عسكري بشأن الخليج، مع السعودية ودول الخليج الأخرى، لكن الرياض لم توافق، ودعت بدلاً من ذلك إلى إقامة ترتيبات أمنية داخل «الأمة» العربية[١٩٣]. وكانت هذه الدعوة محور جولة الملك خالد في عواصم الدول الخليجية العربية في آذار/مارس ١٩٧٥ لربط الدول الخمس بالسعودية بعيداً عن النفوذ الإيراني وأفشلت الرياض بذلك الدعوة الإيرانية[١٩٤].

ولقد أتاح مناخ الاسترخاء الإقليمي الجديد الناتج من توقيع اتفاقية الجزائر بين إيران والعراق فرصة عقد أول لقاء مشترك بين وزراء خارجية الدول الثماني أعضاء النظام الإقليمي الخليجي على هامش المؤتمر الإسلامي في جدة (١٢ تموز/يوليو ١٩٧٥). وتم في هذا اللقاء بحث خطوط عامة لصيغة «التعاون الإقليمي» المقترح للدفاع عن الأمن في الخليج، عرفت باسم «إعلان الرياض» على أن يتم إقرارها في مؤتمر قمة خليجي. وتضمن إعلان الرياض النقاط الأساسية التالية[١٩٥]:

- كيفية إبعاد الأساطيل الأجنبية عن الخليج.
- التعاون العسكري لضمان ملاحة حرة في الخليج.
- سبل تسوية الخلافات بين دول المنطقة.
- ضمان وحدة أراضي الخليج.
- عدم السماح بإقامة قواعد عسكرية لقوى خارجية في الخليج.
- بحث تقسيم إقليمي لمياه الخليج بين الدول المتشاطئة.

لم يعقد مؤتمر القمة المأمول لأسباب كثيرة منها حدة المنازعات الحدودية بين عدد من الدول الخليجية في ذلك الوقت، وبخاصة النزاع العراقي ـ الكويتي حول جزيرتي وربة وبوبيان، والنزاع القطري ـ البحريني حول جزر حوار، لكن أهم الأسباب كان تصاعد الخلافات السياسية السعودية ـ الإيرانية، عقب النقد الذي وجهه الأمير فهد لاستمرار الوجود العسكري الإيراني في عمان، وعقب طرح السعودية مشروعاً لخط أنابيب يربط حقولها النفطية في الخليج بموانئها على البحر الأحمر بدلاً من مرور النفط

---

(١٩٢) علي، «أمن الخليج العربي،» ص ١١٠ ـ ١١١.

(١٩٣) عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، ص ١٠٣.

(١٩٤) النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص ١٧٢.

(١٩٥) علي، «أمن الخليج العربي،» ص ١١٥.

السعودي في الخليج، وهو ما اعتبرته الصحف الإيرانية عملاً يضر بالعلاقات العربية ـ الإيرانية(١٩٦).

كان واضحاً أن السعودية لا تريد أن تلزم نفسها بمشروع أمني مشترك مع إيران، وتحركت في خريف ١٩٧٦ للدعوة بين الدول الخليجية الصغيرة الخمس لإنشاء «منظمة للتعاون الأمني الداخلي»، ولكن مناخ السيولة الإقليمي السائد مكن الكويت وعمان من التملص من هذا المشروع والتهرب من الضغوط السعودية، بالمطالبة أن يشمل هذا التنظيم إيران (حليفة عمان) والعراق (ذو الأهمية الخاصة للكويت)(١٩٧).

وبدلاً من عقد تلك القمة، التي لم تعقد أبداً، اتفق على عقد اجتماع بديل لوزراء الخارجية في مسقط. وعقد هذا الاجتماع يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦، وطرحت فيه عمان ورقة للعمل تضمنت مشروعاً للتعاون الأمني بين دول الخليج الثماني يقضي بإنشاء حلف عسكري بين هذه الدول، بحيث تتحمل فيه كل دولة قدراً من المسؤولية يتناسب مع إمكاناتها المادية والبشرية أو تتحمل كل الدول الخليجية المسؤولية بصورة متساوية بغض النظر عن حجم سكانها وإمكاناتها المادية. وقد ألحق العمانيون باقتراحهم مذكرة ضمنوها دعوة للتأكيد على حرية كل دولة في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي، وحرية الملاحة في الخليج، والتعاون بين دول المنطقة في المجالات الثقافية والإقتصادية.

كانت هذه المذكرة العمانية أول مشروع متكامل للأمن الإقليمي الخليجي، لكنها جوبهت بمعارضة قوية قادها العراق داخل المؤتمر على أساس أن هذا المشروع يلتقي في إطاره ومضمونه مع مشاريع الشاه وتطلعاته(١٩٨).

وبدلاً من ذلك قام العراق بمبادرات انفتاح نحو الخليج عبر وفود رسمية تحمل عروضاً ومشاريع تعاون في جميع المجالات، وتقدم العراق بصيغة أخرى للأمن الإقليمي الجماعي لضمان أمن واستقرار الخليج العربي اعتمدت على المواقف التالية(١٩٩):

أ ـ أن العراق يميز بين إيران وأقطار الخليج العربي من حيث درجة ومدى التنسيق الأمني والجماعي بينهما.

---

(١٩٦) المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(١٩٧) Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security*, p. 269.

(١٩٨) مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، ص ٢٠٨.

(١٩٩) خليل الياس مراد، **حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي** (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧)، ص ١٠٩.

ب ـ أن العراق يدرك طبيعة العلاقات بين أقطار الخليج والدول الرأسمالية.
وقد عكست زيارة صدام حسين (نائب الرئيس) إلى طهران في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٥ بعد اتفاق الجزائر هذا التطور من خلال صيغة مشروع خليجي عرضه على الشاه تضمن تأكيد مسؤولية دول الخليج جميعها في تأمين حرية الملاحة في الخليج، ومضيق هرمز، وفي حالة تعرض هذه الحرية لأي أذى تتداعى دول الخليج للاجتماع لاتخاذ الإجراء المناسب لرفع الأذى[٢٠٠].

ولم يضمّن العراق هذا المشروع في البيان الختامي بناء على طلب إيران انطلاقاً من إيمانه، بضرورة التعاون الجماعي لضمان استقرار الخليج بعرضه على الدول الخليجية أولاً. ولما حاولت إيران استغلال هذه المناسبة للإيحاء بأن الدعوة هي حلف إقليمي، رد العراق «بأن أي صيغة تحاول أن تقيد من حرية الملاحة خلافاً للقوانين الدولية وتشابه صيغ التكتلات والأحلاف هي غير مقبولة لنا، ويقف العراق ضدها»[٢٠١].

وقد شاركت العربية السعودية العراق في معارضة مشاريع الشاه للتعاون الأمني الجماعي في الخليج، واستمرت في معارضة أي علاقة متميزة تقوم بين إيران وأي من الدول الخليجية الصغيرة الخمس[٢٠٢]. أما إيران فقد أيدت المذكرة العمانية التي عرضت في مؤتمر وزراء الخارجية في مسقط على لسان وزير خارجيتها، باعتبارها لا تتعارض مع الالتزامات الدولية لدول المنطقة[٢٠٣].

وعلى رغم إخفاق مؤتمر مسقط الأول في إيجاد تنظيم إقليمي للدفاع عن الأمن في الخليج، كررت عمان مساعيها خلال «مؤتمر مسقط الثاني» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، غير أنه لم يكن أفضل من المؤتمر الأول[٢٠٤].

وهكذا انتهت محاولة إيجاد ترتيبات أمن إقليمي مشترك لسبب أساسي هو أن السيولة التي شهدتها العلاقات الإقليمية الخليجية عقب اتفاقية الجزائر لم تكن تعني انتهاء التنافس بين القوى الثلاث الكبرى الساعية للهيمنة، ولم تقض على حالة التوجس والخوف المسيطرة على الدول الخمس الصغيرة، كل ما تغير هو طبيعة المنافسة، أو طبيعة المواجهة[٢٠٥]، وكان التنافس الحاد في ميدان السياسة النفطية من

---

(٢٠٠) انظر تفاصيل لقاء صدام حسين مع الشاه بهذا الخصوص، في: هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، ص ٢٦٣.

(٢٠١) مراد، المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٢٠٢) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٢٠٩.

(٢٠٣) علي، «أمن الخليج العربي،» ص ١١٧.

(٢٠٤) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٢٠٥) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 49.

أهم معالم تلك المرحلة حيث خاضت السعودية تجربتها الحقيقية في التعامل كقوة إقليمية كبرى قادرة على التأثير والفعل ليس فقط في السياسات الإقليمية ولكن في السياسات العالمية أيضاً.

ج ـ التعاون النفطي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي

كان مجال التعاون النفطي هو الآخر من أهم المجالات التي اكتسبت تفاعلاتها بين الدول أعضاء النظام الإقليمي الخليجي أهمية بارزة. فقد نشطت علاقات التعاون بين هذه الدول، لكنها كانت امتداداً للعلاقات التي بدأت في النصف الأول من السبعينيات. فعلى العكس من اتجاه التقارب والتفاهم السعودي ـ العراقي في المجالين السياسي والأمني في مواجهة إيران خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات، فإن التعاون في السياسات النفطية جمع بين إيران والعراق في مواجهة الموقف السعودي.

فابتداء من عام ١٩٧٤ تميزت اجتماعات الأوبك بحدوث مشاجرات ومنازعات بين مجموعتين مميزتين: مجموعة «الصقور» الساعية دوماً إلى رفع أسعار النفط وتتزعمها إيران وليبيا وتضم الجزائر والعراق ونيجيريا، ومجموعة «الحمائم» الحريصة على استقرار سعر معتدل للنفط تتزعمها السعودية وتضم الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر(٢٠٦).

كانت المنازعات بين المجموعتين مستمرة حول موضوعي التسعير: القيمة وتوقيت زيادة السعر. وقد بلورت السعودية قناعتها من إدراك حجم المسؤولية المترتبة عليها بصفتها صاحبة أكبر احتياطي نفطي في العالم والأقدر على إنتاج أكبر كمية من النفط يومياً. ومن ثم فإن رخاءها الاقتصادي مرتبط أشد الارتباط بالاستقرار الاقتصادي والنمو الفعال والصحي لاقتصادات الدول الصناعية الغربية واليابان باعتبارها المستورد الرئيسي للنفط. وكان هذا يفرض عليها المحافظة على سعر مناسب للنفط يسمح لهذه الدول بامتلاك القدرة الدائمة على شرائه. كان هناك قيد آخر ضاغط على قرار التسعير السعودي للنفط هو حجم العائدات أو الفوائض النقدية (البترودولار) المترتبة على الأسعار المرتفعة للنفط. فهذه المليارات من الدولارات كانت تتسبب في إحداث ذعر هائل في العالم الصناعي(٢٠٧).

وأمام الشعور الذي سيطر على العالم الغربي بعد فورة الأسعار النفطية عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، والمروج لمقولة أن الدول النفطية لا تستطيع أن يوثق في قدرتها على أن تتصرف بمسؤولية في السوق المالية العالمية، وكان هذا يدفعها إلى اتخاذ سياسات

---

(٢٠٦) Ahrari, «Saudi Arabia, Iran and OPEC: The Dynamics of a Balancing Act,» p. 47.

(٢٠٧) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.

مضادة لحماية اقتصاداتها من السلوك غير المنضبط لدول الأويك، فإن السعودية أخذت على عاتقها، من منظور مسؤولياتها كأكبر دولة منتجة وصاحبة أكبر احتياطي نفطي، ومن منظور صداقتها للغرب والتزاماتها السياسية مع الولايات المتحدة، أن تتولى مسؤولية لجم الاندفاع لرفع الأسعار المسيطرة على مجموعة «الصقور»[٢٠٨]. ولذلك اضطرت هذه المجموعة لقبول تجميد الأسعار في الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٦ تحت تهديد سعودي متكرر باتخاذ قرار منفرد بتخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج إذا رفعت تلك الدول الأسعار[٢٠٩].

وفي نهاية عام ١٩٧٦ كان التباين واسعاً بين تقدير المجموعتين للنسبة الواجبة لرفع الأسعار. وفي حين فضلت السعودية، تؤيدها الإمارات، الاستمرار في تجميد الأسعار ستة أشهر أخرى، فإن مجموعة الصقور اختلفت فيما بينها بين مجموعة طالبت بزيادة بين ١٠ ـ ١٥ بالمئة ومجموعة أخرى طالبت بزيادة ٢٥ بالمئة. وانتهى الأمر بالتوصل إلى اتفاق حول صيغة اتخذت اسم «الاتفاق على عدم الاتفاق»، أو نظام السعرين في مؤتمر أوبك في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦، حيث وافقت ١١ دولة على زيادة أسعارها ابتداء من أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ بنسبة ١٠ بالمئة، وإضافة ٥ بالمئة على هذه الأسعار في منتصف ذلك العام، في حين أن السعودية والإمارات التزمتا بزيادة سعرية قدرها ٥ بالمئة فقط على مدى عام ١٩٧٧. ولم تكتف السعودية بذلك بل لجأت إلى مناورة تكتيكية، تؤيدها الإمارات، ومفادها تحريك سقف الإنتاج برفع إنتاجهما السابق من ١١,١ مليون برميل يومياً (٩,١ ملايين للسعودية وحوالى ٢ مليون برميل للإمارات) إلى ١٢,٥ مليون برميل يومياً (حوالى ١٠ ملايين برميل للسعودية وحوالى ٢,٥ مليون برميل للإمارات)، أي أن حوالى ٤٢ بالمئة من الإنتاج الإجمالي للأويك بقي يتراوح بين ٣٢ ـ ٣٣ مليون برميل يومياً. وكانت السعودية تطمح من وراء ذلك إلى خفض معدل زيادة الأسعار الذي أخذت به مجموعة «الصقور»، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة لدى هذه الدول وفي مقدمتها إيران حيث أعلن الشاه تهديده الشهير الذي قال فيه: «إن أي محاولة من جانب السعودية لاستخدام تصعيد الإنتاج كتكتيك للضغوط سوف يكون بمثابة عمل من أعمال

---

(٢٠٨) راجع هذه الالتزامات كما تحددها لجنتا التعاون المشترك للشؤون الاقتصادية والأمنية اللتان أنشأهما هنري كسنجر والأمير فهد بن عبد العزيز ومجموعات عملهما الأربع عام ١٩٧٤، في: نخلة، أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، ص ٤٠ ـ ٤٨.

(٢٠٩) في مؤتمر أوبك بالدوحة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ تزعمت السعودية دعوة خفض الأسعار، واضطرت إيران، بعد لجوء السعودية لرفع إنتاجها، وأمام الضغوط الأمريكية على طهران لدورها الفاعل ضمن مجموعة الصقور، إلى التوصل إلى مساومة في نيسان/ ابريل ١٩٧٧ مع السعودية بقبول زيادة صغيرة على الأسعار. انظر: Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 48.

العدوان»[٢١٠]. وتشاء الأقدار أن يستخدم الرئيس صدام حسين مقولة شبيهة بذلك عام ١٩٩٠ أمام اندفاع الكويت والإمارات لتخفيض أسعار النفط، وكانت مصالح إيران أيضاً متجاوبة مع هذا المعنى.

وهكذا فإن ساحة الخليج قد شهدت تفاعلات تعاونية مكثفة ولكن متقاطعة ومتداخلة، في النصف الثاني من عقد السبعينيات. وجاء التعاون الواسع في مجالات الاقتصاد والثقافة والنواحي الاجتماعية والتربوية ليزيد من عمق التداخل في المصالح بين دول النظام الإقليمي الخليجي. فقد اتجهت السعودية والدول الخمس الصغيرة إلى الانخراط في أنشطة تعاون واسعة شارك فيها العراق بشكل مكثف، كما شاركت فيها إيران أيضاً ولكن بدرجة محدودة[٢١١]، حيث تأسست عشرات الهيئات والمؤسسات واللجان التي ضمت في عضويتها الدول العربية الخليجية السبع (الدول الست أعضاء مجلس التعاون فيما بعد + العراق)، ولم تشارك إيران إلا في مؤسستين فقط من بين هذه المؤسسات هما: المشروع الإقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية، والمركز الإقليمي للأرصاد البحرية.

هذه الشبكة الواسعة من مؤسسات وهيئات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفني المشترك كانت وليدة إندفاعة وحاجة حقيقيتين للتعاون الإقليمي الخليجي بين الدول العربية السبع بصفة أساسية ولكن دون استبعاد مطلق لإيران. لقد برز في الأفق الخليجي من خلال علاقات التفاعل التعاوني في المجالين السياسي والأمني بين العراق والسعودية والدول الخليجية العربية الأخرى في سنوات ما بعد عام ١٩٧٥ مناخ جديد من تأصيل وتعميق التعاون بين الدول العربية الخليجية كخطوة أولى وأساسية لمد هذا التعاون إلى الضفة الأخرى الإيرانية من الخليج للبدء في علاقات أمن إقليمي مشترك حقيقية.

وإذا كانت الظروف لم تسمح بانعقاد القمة الخليجية التي اقترحها المؤتمر أو اللقاء الوزاري في جدة ونص عليها إعلان الرياض عام ١٩٧٥، وإذا كانت نتائج مؤتمري مسقط الأول والثاني لأمن الخليج أقل مما كان متوقعاً، فإن الأحداث بعد ذلك أثبتت أن مشاورات الدول الثلاث الكبرى: إيران والعراق والسعودية حول مسائل الأمن الداخلي وصلت إلى مستوى جديد عام ١٩٧٨، فقد كانت قريبة من التوقيع على معاهدة أمن خليجي[٢١٢].

هذا التوجه توقف نهائياً مع تفجر الأحداث في إيران وسقوط نظام الشاه نهائياً في شباط/ فبراير ١٩٧٩.

---

(٢١٠) Ahrari, «Saudi Arabia, Iran and OPEC: The Dynamics of a Balancing Act,» pp. 75-76.

(٢١١) الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، ص ٩٧ ـ ١٠٨.

(٢١٢) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 48-49.

إن إعادة قراءة مجموعة التفاعلات الصراعية والتعاونية التي شهدها النظام الإقليمي الخليجي في مرحلته الأولى التي كان يبحث فيها عن قواسم مشتركة بين أعضائه تكشف عن عدة حقائق حول طبيعة هذه التفاعلات، ودوافع التحالفات، ودور كل من عوامل ومحددات البيئة الداخلية والدولية والإقليمية في هذه التفاعلات والتحالفات. أبرز هذه الحقائق ما يلي:

(١) ان التفاعلات الصراعية كانت هي الشائعة والبارزة بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاث إيران والعراق والسعودية، والتي شكلت «مثلث علاقات الهيمنة» داخل النظام. فالصراع ظل مستمراً بين إيران والعراق، وبين العراق والسعودية، ولم يكن التعاون حقيقياً بين إيران والسعودية، بل كان تعاوناً مفتعلاً واضطرارياً فرضه العداء المشترك للعراق والاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية والراديكالية العربية، وكان أقرب إلى التنافس، واعتمد بدرجة أساسية على الرعاية البريطانية ثم الأمريكية لثباته واستمراره، نظراً لأن طهران والرياض أصبحا، من منظور الاستراتيجيا الأمريكية في الخليج، ركيزتين أساسيتين لحماية المصالح الغربية، لذلك كانت واشنطن في كل مرة تتوتر فيها العلاقات بين طهران والرياض تسرع بالتدخل لحل الخلافات وتقريب الرؤى وتغليب المصالح والأهداف المشتركة على الخلافات الطارئة.

(٢) ان العلاقات بين الدول الخمس الصغيرة والعربية السعودية التي أرادتها الرياض علاقة «استتباعية» لم تكن قائمة على الرضا المتبادل، بل كانت علاقة خضوع أحياناً وعلاقة تمرد أحياناً أخرى، خصوصاً أن السعودية لم تستطع فرض «الاستبعاد» للقوتين الإيرانية والعراقية اللتين كانت لهما مصالح في اختراق حاجز «العزل» الذي فرضته السعودية على الدول الخمس، وقد أتاح ذلك لهذه الدول فرصة اللجوء إلى سياسة «التحالف الإقليمي» لموازنة طغيان القوة السعودية.

(٣) ان العربية السعودية والدول الخمس الصغيرة (الكويت بدرجة أقل لظروفها الخاصة مع العراق) اختارت أن تتحالف مع إيران وهي مصدر التهديد العسكري المحتمل ضد العراق الذي يمثل مصدر التهديد الايديولوجي المباشر لأمن واستقرار وشرعية النظم «المحافظة» الحاكمة في الدول الست. وقد بدأت السعودية تبتعد عن إيران بعض الشيء في منتصف السبعينيات، ليس بسبب حدوث تحول في موازين القوى الإقليمية، ولكن بسبب تراجع الخطر الايديولوجي للبعث العراقي على النظام الحاكم في الرياض وعواصم الدول العربية الخليجية «المحافظة» الأخرى. وعلى نحو مشابه فإن التهديد الإيراني للاستقرار في العراق بدعم طهران للحركة الكردية، وبتهديد العراق لمنظومة الأمن الإقليمي الخليجي كما أرادتها إيران بمساندة بغداد لثورة ظفار وتعاونها مع جمهورية اليمن الديمقراطية (سابقاً) ودعمها للقوى الراديكالية القومية في الخليج خلفاً للدور الناصري خصوصاً بعد عودة حزب البعث للسلطة في بغداد (تموز/يوليو ١٩٦٨)، والعلاقة الوثيقة بين موسكو وبغداد ومشاركة الشيوعيين

في الجبهة الحاكمة في العراق، كانت كلها تطورات جعلت العلاقة بين طهران وبغداد علاقة صراعية حادة. ولكن توقيع اتفاقية الجزائر بين البلدين (آذار/مارس ١٩٧٥) وتراجع التهديد المتبادل لنظم الحكم، وانتهاج الحكم في العراق سياسة معتدلة، وبروز مساحات للتعاون الإيراني ـ العراقي المشترك داخل منظمة أوبك، أدت إلى تراجع العداء وتنامي إمكانيات تعاون مشترك امتدت آثاره إلى كل من السعودية والدول الخمس الصغيرة التي حرصت على توظيفه لتحجيم نهج السيطرة السعودي، ولإشاعة مناخ من التعاون المشترك الذي شمل مجالات واسعة كان من بينها بحث قضايا الأمن الإقليمي الخليجي لأول مرة في تاريخ النظام.

(٤) ان مناخ التعاون الإقليمي المشترك الذي ولده تراجع حدة المواجهة الايديولوجية لم تتح له الفرصة الكاملة لخلق آليات تعاون إقليمي حقيقي. ففترة التعاون كانت محدودة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٨، وما خلقته من ركائز للتعاون تداعى مع سقوط نظام الشاه وبروز الخطر الأيديولوجي مجدداً ممثلاً في دعوة تصدير الثورة الإيرانية لدول إقليم الخليج، ومع التحولات الإقليمية التي أحدثها التدخل السوفياتي في أفغانستان والإنقلاب الشيوعي في اثيوبيا، ثم تراجع مناخ الانفراج بين القوتين العظميين، وعودة مناخ الحرب الباردة الجديدة مع تولي اليمين المحافظ السلطة في واشنطن في عهد الرئيس رونالد ريغان.

(٥) لم يكن شيوع العلاقات والتفاعلات الصراعية في النصف الأول من عقد السبعينيات سببه العداء بين واشنطن وموسكو، فقد كانت القوتان العظميان في مرحلة الإنفراج في علاقاتهما الكونية، وكانت الولايات المتحدة حريصة على عدم الوجود العسكري المباشر كرد فعل لـ «العقدة الفييتنامية» واعتمدت على الوقوف وراء وكلاء محليين داخل إقليم الخليج للحفاظ على المصالح الأمريكية التي لم تكن موضع تهديد حقيقي حتى بعد الأحداث النفطية في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ وظهور تهديدات بالغزو الأمريكي للخليج لمواجهة خطر سوفياتي محتمل وتأمين مصادر النفط. فقد اكتفت واشنطن بالوكيل الإيراني كشرطي عسكري قوي قادر، بالدعم العسكري الأمريكي، وبالعدد الضخم من الخبراء والمستشارين الأمريكيين، على الحفاظ على الوضع القائم، والوكيل السعودي القادر بقوته السياسية على تأمين الأوضاع على الساحل الغربي للخليج وبقوته النفطية على حماية المصالح النفطية والأمريكية بخاصة والغربية بعامة. ولذلك تدخلت الولايات المتحدة وإسرائيل لدعم نشاط شاه إيران التخريبي في العراق بدعم الحركة الانفصالية الكردية لشل قدرة العراق على منافسة إيران والسعودية في الخليج ولشل قدرته على دعم الجبهة الشمالية السورية ضد إسرائيل.

أما الاتحاد السوفياتي فلم يكن حريصاً على التدخل المباشر في شؤون الخليج، بل حرص فقط على إثبات الوجود، وعدم تمكين واشنطن من الهيمنة الكاملة على المنطقة، واكتفى بدعم العراق واليمن الديمقراطي (سابقاً)، ولكنه كان حريصاً على

عدم التورط في سباق تسلح مع الولايات المتحدة في الخليج، كما كان حريصاً على كسب الصداقة الإيرانية، لذلك لم يستجب لمطالب العراق في السلاح ولم يتدخل لإعاقة اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ بين العراق وإيران رغم ما كانت تحمله من مؤشرات لتقارب عراقي ـ أمريكي.

هذا لا يعني اختفاء التنافس بين القوتين العظميين في الخليج، بل إن هذا التنافس كان مستمراً، وعلى رغم التطورات الإيجابية في علاقاتهما الكونية. فقد عملت الولايات المتحدة ضد أي توسع للنفوذ السوفياتي في الخليج، كما عمل الاتحاد السوفياتي على الاحتفاظ ببعض الدور الاستراتيجي بالتحالف مع العراق. لكن بشكل عام، عملت القوتان العظميان من داخل بيئة الانقسامات والتحالفات والنزاعات الإقليمية لتعزيز أهدافهما الإستراتيجية الأوسع. ولو أن الانقسامات والصراعات الداخلية كانت أقل حدة، على نحو السنوات الثلاث من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨، لحدث تغير إيجابي في وضع النظام الإقليمي الخليجي، لكن التوتر الذي حدث في الخليج بعد عام ١٩٧٨ لم تكن أسبابه خليجية فقط، بل عالمية أيضاً.

(٦) ان دور النظام الإقليمي العربي كان محدوداً في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، والتأثير الذي أحدثه النظام العربي في النظام الخليجي كان نتيجة للأوضاع السلبية العربية. فالدور السعودي الساعي للهيمنة في الخليج استفاد في انطلاقته من نكسة ١٩٦٧ وتأثيرها في المد الثوري الناصري في الخليج، كما استفاد من الانسحاب المصري من اليمن، وجاءت الثروة النفطية لتعطي للدور السعودي دفعته القوية داخل النظام العربي، والتي جعلته طرفاً ثالثاً في قرار حرب ١٩٦٧ مع مصر وسوريا.

كما استفاد العراق من غياب الزعامة الناصرية وتراجع المد الثوري الناصري في الخليج حيث سعى حزب البعث الحاكم في العراق منذ تموز/يوليو ١٩٦٨ لوراثة الدور المصري في الدفاع عن عروبة الخليج ومواجهة النظم الحاكمة «المحافظة»، ودعم الحركات الراديكالية العربية، والدخول كطرف ثالث في مثلث الصراع على الهيمنة في الخليج.

وكان للتقارب المصري ـ الأمريكي بعد عام ١٩٧٤، والدور السعودي في ذلك أثره في التقارب المصري ـ الإيراني ونشوء محور طهران ـ الرياض ـ القاهرة الذي امتدت آثاره السلبية على المواجهة الإيرانية ـ العراقية، وأجبرت العراق في آذار/مارس ١٩٧٥ على تقديم كل التنازلات التي أرادتها طهران، وبعدها سمح لبغداد أن تكون طرفاً في علاقات التعاون الخليجية ابتداء من النصف الثاني من عقد السبعينيات.

وهكذا كانت البيئة الداخلية الخليجية بتوتراتها وصراعاتها مهيأة لتأثيرات القوى الدولية والإقليمية ولكنها ظلت، في عقد السبعينيات، أبرز الأسباب لمجمل تفاعلات النظام الخليجي في بحثه عن قواسم مشتركة. وكان تعثره في العثور على هذه القواسم، وعجزه عن تثبيت دعائم ما أمكن الحصول عليه، سبباً مباشراً لدخوله عقد الصراع العنيف طيلة الثمانينيات.

الفصل الثامن

تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي في مرحلة الاستقطاب والصراع (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩)

على الرغم من أن المرحلة الأولى من عمر النظام الإقليمي الخليجي لم تكن مرحلة تفاعلات تعاونية، بصفة أساسية، بل على العكس غلبت عليها التفاعلات الصراعية، ولم يهنأ النظام فيها بغير سنوات قليلة لالتقاط الأنفاس وتدبر شؤون المستقبل والبحث عن قواسم مشتركة بين أعضائه لتأسيس علاقات تعاونية، وهي السنوات من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٧ أو إلى أوائل عام ١٩٧٨، فإن الصراع الذي شهده النظام في مرحلته الثانية كانت له معالم أخرى خاصة، حيث قضى ثمانية أعوام كاملة في حرب عسكرية مدمرة وطاحنة بين العراق وإيران، لكن باقي دول النظام لم تكن بمنأى عنها، بل كانت تدفع للمشاركة، بشكل أو بآخر، لتحمل تبعاتها وويلاتها. كما أن القوتين العظميين وجدتا نفسيهما جنباً إلى جنب وسط لهيب هذه المعركة، وكم كانت إدارة الصراع بينهما في تلك الفترة شديدة الحساسية والحذر خشية أن تقع المواجهة التي لم يرغب أحد فيها.

كانت بداية المرحلة الجديدة وأحداثها وانعكاساتها على دول النظام الإقليمي الخليجي وأنماط التحالفات والتفاعلات داخله بمثابة انقطاع شبه كامل عن أنماط التحالفات والتفاعلات في العامين السابقين. كانت البداية هي تفجر الثورة في إيران عام ١٩٧٨ ضد نظام الشاه الذي لم يستطع الصمود أمامها، فانهار محدثاً آثاراً مدوية محلياً وإقليمياً ودولياً.

كانت أهم نتائج سقوط الشاه ونظامه قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقيادة مرشدها آية الله الخميني، فقامت بإجراء تغييرات جذرية في بنية النظام السياسي الإيراني وامتدت إلى توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وبالذات في البيئة الإقليمية

الخليجية والعلاقة مع القوتين العظميين[1].

لقد أحدثت دعوة تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الخليج العربية بصفة أساسية ابتداءً من العراق، مروراً بالكويت فالعربية السعودية والبحرين وباقي دول النظام الخليجي، تصدعاً هائلاً في منظومة أمن هذه الدول، بعد انهيار نظام الشاه الذي كانت تركن إليه كحصن للأمن، وبروز نظام آخر بديل هدفه إسقاط النظم الحاكمة وإقامة نظم أخرى موالية تأخذ بتوجهات الجمهورية الإسلامية نفسها، ثم كان هلع هذه الدول وهي ترى الولايات المتحدة، حليف الشاه وحامي الأمن في الخليج، تقف عاجزة وغير قادرة على إنقاذ الرجل الذي قام بدور الشرطي دفاعاً عن المصالح الأمريكية في الخليج[2]. وكان لاهتزاز الثقة في الحليف الأمريكي مردودات خطيرة، فيما بعد، على سياسات هذه الدول واختياراتها.

وفي غمرة أزمة الولايات المتحدة واختياراتها السياسية والأمنية الصعبة بعد سقوط نظام الشاه جاء حادث اقتحام جماعة طلابية، موالية لجناح متشدد بين رجال الدين في السلطة، مبنى السفارة الأمريكية في طهران يوم ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، واحتجزوا كل من فيها من الأمريكيين كرهائن، في محاولة لإفشال أي محاولة من جانب حكومة مهدي بازركان لتحسين العلاقات بين طهران وواشنطن[3]. واختار الاتحاد السوفياتي هذا التوقيت بالذات لغزو أفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، ليزيد من حرج واشنطن، وليضيف مزيداً من الضغوط على صانع القرار الأمريكي واختياراته، بعد أن أصبح الاتحاد السوفياتي قريباً من الحقول النفطية العملاقة في دول النظام الإقليمي الخليجي[4].

جاء عام ١٩٧٩ حافلاً بالمخاطر والأزمات في الشرق الأوسط عامة، وإقليم الخليج بصفة خاصة، بالنسبة للولايات المتحدة وللشاه ونظامه وللعربية السعودية والدول العربية الخليجية الصغيرة الأخرى.

---

(١) انظر في هذا الخصوص: Milton Viorst, «Iraq at War,» *Foreign Affairs*, vol. 65, no. 2 (Winter 1986/87), pp. 350-355.

(٢) بنسون لي جريسون، **العلاقات السعودية الأمريكية: في البدء كان النفط**، ترجمة سعد هجرس (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩١)، ص ١٣٩ - ١٤٤. انظر أيضاً كيف تصرفت الولايات المتحدة مع الشاه ونظامه في الأيام الأخيرة قبل سقوطه ومدى العجز الذي سيطر على إدارتها للأزمة، في: محمد حسنين هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٢١٧ - ٢٢٥.

(٣) F. Gregory Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» in: W. Howard Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim* (New York: Columbia University Press, 1992), p. 53.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٢.

- ففي الأول من شباط/فبراير عاد آية الله الخميني من باريس إلى طهران وسط استقبال شعبي حماسي كبير، ليفجر بمجيئه إلى عاصمة بلاده عهداً جديداً ووعوداً جديدة ويطمس أحلاماً ووعوداً ظل الشاه يبشر بها ويحلم بها(٥).

- وفي شهر شباط/فبراير نفسه اندلعت الحرب بين اليمنين، لتثير مخاوف تكثيف الوجود السوفياتي في جنوب الجزيرة العربية(٦).

- في ٢٦ آذار/مارس وقع الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن معاهدة الصلح بين بلديهما «اتفاقية السلام» لتجد السعودية نفسها مضطرة لخسارة الحليف المصري وقبول العراق حليفاً بديلاً، وأن تدخل في منازعات مع الولايات المتحدة لرفضها تأييد الاتفاق، ولتتراجع واشنطن عن صفقة أسلحة كانت مقررة للرياض، ولتأخذ الأزمة أبعاداً جديدة بين البلدين وسط شكوك سعودية قوية في قدرة الولايات المتحدة على حماية النظم الصديقة والحليفة عقب سقوط نظام الشاه(٧).

- في تموز/يوليو ١٩٧٩ تمكن صدام حسين من إزاحة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر وتولي الرئاسة والسيطرة على كل مقاليد الحكم في بغداد، مشحوناً بطموحات زعامية غير محدودة، وتطلعات تتجاوز العراق بل وإقليم الخليج كله، وتمتد إلى كافة أرجاء الوطن العربي آملاً في أن تتبوأ بغداد مكانة القاهرة بعد كامب ديفيد واتفاقية الصلح، الأمر الذي زاد من ضيق هامش المناورة والاختيارات أمام السعودية والدول الخليجية الصغيرة الأخرى(٨).

- في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، وفي الساعة الرابعة من صباح ذلك اليوم عند صلاة فجر اليوم الأول من العام الهجري الجديد، العام المبارك ١٤٠٠، قامت مجموعة تضم نحو ألف من المصلين المسلحين باحتلال المسجد الحرام مرغمين إمام المسجد على إعلان زعيمهم محمد بن عبد الله القحطاني بوصفه المهدي المنتظر. كان يقود الحركة جهيمان العتيبي الذي أعلن أن المهدي قد ظهر في شخص صهره. وبينما كانت خطب جهيمان تهز أرجاء المسجد الحرام منددأ بحكم أسرة آل سعود وكانت الأعيرة النارية تتبادل بين أعضاء الحركة وقوات الأمن السعودي ظهرت

---

(٥) آلان غريش ودومنيك فيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة ابراهيم العريس (ليماسول: دار قرطبة، ١٩٩١)، ص ١٢٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٨) Liesl Graz, *The Turbulent Gulf* (London; New York; I. B. Tauris; New York: St. Martin's Press, 1990), p. 2.

عمليات تفجير في جدة والرياض ومكة والمدينة وغيرها من مدن السعودية، وهبت قبائل قحطان والعتيبة إلى الثورة، كما شهدت مدن أخرى اضطرابات مختلفة في المناطق ذات الكثافة الشيعية على شواطئ الخليج والأماكن المحيطة بحقول شركة أرامكو للنفط. واستمر التوتر إلى أن تم القضاء نهائياً على حركة جهيمان العتيبي بمساعدة فرنسية من الرئيس جيسكار ديستان الذي بعث بجماعة من قوات الهجوم الخاصة التابعة لقوات الدرك الوطني الفرنسية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وبمشاركة قوات المظلات السعودية أمكن اقتحام المسجد الحرام في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ مما أسفر عن قتل ٤٥ جندياً سعودياً، بينما أعلنت الحكومة السعودية عن مقتل ١١٧ من المتمردين بمن فيهم «المهدي»، وأعدم جهيمان و٦٢ رجلاً من أتباعه كان من بينهم ٤١ سعودياً و١٠ مصريين و٦ من اليمن الجنوبي (سابقاً) و٣ من الكويت ورجل واحد من كل من اليمن الشمالي (سابقاً) والسودان والعراق[٩].

هذا الحدث تزامن مع الغزو السوفياتي لأفغانستان ليزيد من المخاطر التي أخذت تهدد أمن دول الخليج، ومع انطلاقة وتصاعد دعوة تصدير الثورة الإيرانية التي وجدت في العراق، بالذات، أرضاً خصبة كانت مهيأة لاستقبالها، حيث قاد آية الله محمد باقر الصدر الاضطرابات في جنوب العراق ضد «البعث»، وأفتى بتكفيره وكل أعضائه، ودفع حياته ثمناً لقيادة المعارضة الشيعية ضد النظام في وقت كانت التوترات في تصاعد على الحدود بين إيران والعراق، وكانت الحرب الدعائية على أشدها[١٠].

وجاء اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ليضع بداية، لمرحلة طويلة ومريرة من الصراع العسكري الدامي بين البلدين على مدى ثماني سنوات، وليشعل النظام الإقليمي الخليجي كله بتداعياته المرهقة، وليدفع بالقوتين العظميين إلى الاقتراب، وجهاً لوجه في هذه المنطقة الشديدة الحساسية.

وسط هذا المناخ من التفاعلات الصراعية الكثيفة التي هددت أمن واستقرار الدول الخليجية الست الأخرى، اتجهت هذه الدول إلى تأسيس «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» في أيار/مايو ١٩٨١، لينشأ متغير جديد شديد الأهمية في البيئة الإقليمية الخليجية، ولتتغير هيكلية النظام من «القطبية الثنائية ـ التعددية»، التي سادت في المرحلة السابقة، إلى نظام القطبية المتعددة في هذه المرحلة ولتعكس بالتالي خصائصها على تفاعلات النظام.

---

(٩) انظر تفاصيل هذا الحدث في: جون كولي، الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط، ترجمة عاشور الشامس، ط ٤ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٠٦ ـ ١١٢، وغريش وفيدال، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(١٠) غريش وفيدال، المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٤.

لقد أصبح النظام الإقليمي الخليجي يتكون من ثلاث قوى رئيسية هي: العراق وإيران ومجلس التعاون الخليجي، هذه القوى الثلاث سيطرت على تفاعلات النظام ودخلت في منافسة من أجل الهيمنة الإقليمية وإن كان مجلس التعاون الخليجي لم يضع ذلك ضمن أولوياته، ولكنه سعى لتخفيف وتحجيم الآثار السلبية الناتجة من الصراع العراقي ـ الإيراني حول الهيمنة الإقليمية. ويرجع ذلك لسببين:

ـ **السبب الأول**: أن مجلس التعاون الخليجي بدأ يتفاعل إقليمياً باعتباره نظاماً فرعياً للنظام الإقليمي الخليجي، ووضع أولوياته ضمن إطار المساحة الجغرافية للدول الست، أي للساحل العربي للخليج[11].

ـ **السبب الثاني**: أن المجلس لم يشكل وحدة متماسكة تنظيمياً، ولكنه ظل مجرد إطار تنسيقي[12]. وإذا كانت السعودية قد استطاعت توظيف الأحداث الإقليمية التي شهدها عام ١٩٧٩ من أجل جذب، أو حتى إجبار الدول الصغيرة على القبول بما ظلت ترفضه طيلة عقد السبعينيات، أي الخضوع للاستتباع السعودي، فإن بعض هذه الدول ظلت تقاوم هذه الضغوط السعودية (الكويت وعمان بصفة أساسية) وحرصت على أن تكون لها مواقفها الخاصة.

وهكذا يمكن القول إن التفاعلات داخل النظام في هذه المرحلة أخذت مسارين:

الأول: مسار التفاعلات بين القوى الإقليمية الثلاث: إيران والعراق ومجلس التعاون الخليجي.

والثاني: مسار التفاعلات داخل مجلس التعاون الخليجي، وإذا كان المسار الأول تغلب عليه تفاعلات الهيمنة فإن الثاني تغلب عليه تفاعلات الاستتباع.

وسط هذه البيئة الكثيفة بتفاعلاتها الصراعية، إلى أي درجة أمكن نسج علاقات تفاعل تعاونية داخل النظام الإقليمي الخليجي؟ وإلى أي حد استقل النظام الفرعي الجديد (مجلس التعاون) بتفاعلاته عن النظام الخليجي؟ وما هي خريطة التحالفات داخل النظام وإلى أي حد تغيرت عن خريطة تحالفات المرحلة السابقة؟

هذه التساؤلات هي محور اهتمام هذا الفصل الذي ينقسم إلى المبحثين التاليين:

أولاً: التفاعلات الصراعية.

---

(١١) عبد الله الأشعل، **العلاقات الدولية لمجلس التعاون** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٠)، ص ١٤ ـ ١٦.

(١٢) محمد السعيد ادريس، «دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان اقليمي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٥١ ـ ٥٤.

ثانياً: التفاعلات التعاونية.

أولاً: التفاعلات الصراعية

شهد النظام الإقليمي الخليجي خلال هذه المرحلة ثلاثة مستويات صراعية: المستوى **الأول** بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الست الذي تكون عام ١٩٨١، والمستوى **الثاني** بين إيران والعراق. أما المستوى **الثالث**، وهو أقلها أهمية وخطورة، فهو بين دول مجلس التعاون، وهو امتداد للنزاعات الحدودية التي شهدها النظام بين هذه الدول في المرحلة السابقة طيلة عقد السبعينيات، وكان أبرزها النزاع الحدودي بين قطر والبحرين الذي تحول إلى ملف من الملفات المهمة التي تولى مجلس التعاون الخليجي أعباءها، وكانت هناك أيضاً بعض المناوشات والاحتكاكات الحدودية بين عمان والسعودية وأمكن تجاوزها بسرعة.

وسوف يركز هذا المبحث على دراسة المستويين الأول والثاني من مستويات صراعات النظام الإقليمي الخليجي في الثمانينيات.

١ ـ الصراع بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر العربية السعودية الطرف الأساسي في هذا الصراع مع إيران، وإن كانت غالبية دول مجلس التعاون قد تورطت فيه، بدرجة أو أخرى، وبخاصة الكويت. والسبب المباشر والأساسي لتفجر هذا الصراع كان سقوط نظام الشاه وقيام نظام آخر بديل ذي توجهات ايديولوجية معادية لنظم الحكم في دول المجلس. لكن تطورات هذا الصراع كانت مرتبطة أيضاً بتطورات الحرب العراقية ـ الإيرانية وتطور مواقف دول مجلس التعاون من هذه الحرب. فكان الصراع يحتدم بين إيران وهذه الدول كلما زاد انحياز ودعم مجلس التعاون للموقف العراقي.

لقد خسرت دول مجلس التعاون، وبخاصة الدول الخمس الصغيرة، بسقوط نظام الشاه عنصراً هاماً من عناصر استقرارها الداخلي، كما خسرت السعودية حليفاً، أو على الأقل صديقاً وركيزة أساسية من مرتكزات استقرار التوازن الإقليمي في الخليج. وتضاعفت خسائر هذه الدول بمجيء نظام آخر بديل يمثل تهديداً خطيراً لشرعية نظم الحكم فيها، وهي أساساً نظم وراثية ومحافظة وذات علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة بالغرب[١٣].

---

(١٣) عبد الخالق عبد الله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي،» السياسة الدولية، السنة ٣٤، العدد ١٣٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٨)، ص ٢٩.

فبقيام الثورة الإيرانية واجهت الدول العربية الخليجية الست «المحافظة» مشكلة ثلاثية الأبعاد، فقد حولت هذه الثورة إيران من درع وحليف استراتيجي إلى تهديد محتمل، ووضعت هذه الدول بين نظامين معاديين أو بين مصدرين للتهديد، وفرضت على هذه الدول مراجعة خريطة تحالفاتها الإقليمية(١٤).

أدركت دول مجلس التعاون فيما بعد وعلى الأخص العربية السعودية هذه التهديدات قبل سقوط نظام الشاه نهائياً أمام ضغوط قوى الثورة، لذلك حرصت على دعم الشاه ونظامه، معتقدة أن قوة نظام الشاه سوف تصمد أمام ضغوط الثورة كما حدث في مرات سابقة. فقد وجه الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران أصابع الاتهام إلى «الشيوعية العالمية» بإثارة الشعب في إيران، لكنه أكد أنه لا يعتقد أن الوضع يشكل تهديداً للخليج ما دام الجيش الإيراني غير مشارك في الأحداث(١٥)، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، أعلن وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل أن «المنجزات المهمة التي حققها الشاه يجب أن تكون نبراساً للتنمية في أي بلد». وأضاف أن السعودية لها علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية مع إيران، حيث تنتمي إلى المنطقة الجغرافية نفسها، وهذا هو السبب في أن أي مشاكل تتعرض لها إيران قد تسبب قلقاً في المنطقة بأسرها وفي العالم عموماً. وفي أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ أعلن الملك (ولي العهد آنذاك) فهد بن عبد العزيز أن حكومته تساند الشاه، و«وجوده مستمر في إيران، وأن الشاه هو السلطة الشرعية، وحذر من أن استمرار الاضطراب في إيران لن يساعد على الاستقرار في الخليج»(١٦).

وبحجم هذا الرهان كانت الصدمة كبرى بسقوط الشاه ونظامه، أما الأخطر من هذا كله أن يأتي نظام شديد العداء للنظم الخليجية المحافظة وللنظام السعودي بصفة أساسية ولتوجهاته وتحالفاته الدولية وبالذات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد جاء التحول من نظام الشاه إلى نظام الثورة الإسلامية محملاً بالأخطار؛ أخطار دمج النظام الخليجي في النظام الدولي، وتكثيف الوجود العسكري السوفياتي في المنطقة إذا ما اختارت واشنطن خيار الوجود العسكري المباشر كبديل لـ «سياسة الركيزتين» بسقوط الركيزة الإيرانية وعجز الركيزة السعودية عن القيام بالمهمة(١٧)،

---

(١٤) Hassan Hamdan Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States* (London: Saqi Books, 1994), p. 101.

(١٥) عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ٢١١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢١١ ـ ٢١٢.

(١٧) غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٦٠٦ ـ ٦٠٧.

وأخطار تهديد شرعية النظام السعودي الحاكم[18]. فالنظام الجديد ليس نظاماً جمهورياً يقتصر تهديده للنظام السياسي الحاكم في الرياض كنظام ملكي وراثي فحسب، بل إنه نظام يرفع شعار الإسلام الثوري ويسعى إلى تصديره ويتزعم الأقليات الشيعية في السعودية ودول الخليج الأخرى ويدعوها للثورة وإسقاط النظم القائمة[19].

كان التحدي الذي طرحته الثورة الإسلامية الإيرانية تحدياً سياسياً حتى مع ارتدائه ثوباً دينياً، فالإسلام الثوري الذي طرحه الخميني كان معادياً للنظام الملكي وللغرب الحليف للرياض، مما أعطى لإيران صبغة الخصم المعادي لآل سعود في الخليج وبقية أرجاء العالم الإسلامي، وأصبح نشاط إيران في العالم الإسلامي بين الفلسطينيين واللبنانيين والأفغان جزءاً من خصومة أوسع من أجل السيطرة وزيادة مجال التأثير. فقد دعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إسلام عالمي مشحون بشحنة سياسية عالية، وحرضت «المستضعفين» ضد «المستكبرين». أو بعبارة أخرى دعت المؤسسة الشعبية: للثورة ضد «المؤسسة الرجعية» وأعلنت أن نموذجها الإسلامي هو نموذج ثوري مناهض للغرب وللأنظمة الأخرى التي تستخدم الدين لتعزيز الوضع القائم[20].

وكانت المشكلة الأساسية لجيران إيران أن الطرح الإيراني يعكس المصالح القومية الإيرانية والرغبة في تحقيق قوة الدولة الإيرانية على الرغم من محاولة إلباس نياتها رداءً دينياً خالصاً. فقد أحبطت الثورة الإيرانية التفاؤل الذي ساد العديد من الأوساط الخليجية في ظل اكتساء الخطاب السياسي للثورة بالرداء الديني بأن إيران الإسلامية سوف تتوقف عن الأطماع الإمبراطورية للشاه وستتخلى عن دورها كشرطي للخليج يستخدم القوة والقهر لتحقيق أطماعه. وكانت أولى التوقعات تتركز حول اتخاذ قادة الثورة مبادرة بناءة بإعادة الجزر التي احتلها الشاه إلى دولة الإمارات.. لذلك بادر الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة بمناشدة سماحة آية الله الخميني أن يعيد الجزر المحتلة إلى أصحابها في رسالة غاية في الرقة والاحترام. كما توقع آخرون أن أطماع إيران في البحرين قد انتهت إلى غير رجعة،

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٦٠٨.

(١٩) M. E. Ahrari, «Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security,» in: M. E. Ahrari, ed., *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond* (New York: St. Martin's Press, 1989), p. 10.

(٢٠) Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, Adelphi Papers; no. 304 (Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1996), pp. 15-16.

لكن اتضح، فيما بعد، أن معارضة الثورة وقادتها للشاه وسياساته في الخليج لم تكن ترجع إلى التشكك في شرعية المطالب الإيرانية، كما أنها لم تكن ترجع إلى تساؤل أو تشكك في ضرورة أو أهمية قيام إيران بلعب دور مركزي في الخليج، لكن الانتقاد كان يوجه إلى هذا الدور من منظور أنه يسخر لخدمة المصالح الأمريكية(٢١).

وإذا كان الإمام الخميني لم يستجب لنداء الشيخ صقر بن محمد القاسمي، وأعلن رجاله التزامهم بالتمسك بالجزر على أنها جزء من الأراضي الإيرانية اقتطعها الاستعمار البريطاني، فإن أحد القادة الدينيين البارزين في إيران هو آية الله صادق روحاني نادى بضرورة إحياء المطالب الإيرانية في البحرين، إذا لم يتبع حكامها نظاماً إسلامياً على شاكلة النظام الحاكم في طهران(٢٢). وامتداداً لهذه النعرة الوطنية المغالية، على رغم إنكار قادة الثورة لها، أعلن هؤلاء عن إصرارهم بالتمسك باسم «الخليج الفارسي» مثلهم مثل نظام الشاه تماماً. فالرئيس هاشمي رفسنجاني استنكر مثلاً، تصريحاً للرئيس الفرنسي ورد فيه: الخليج العربي: حيث قال لجريدة لوموند(٢٣): «حتى الأمريكيون يستخدمون تسمية الخليج الفارسي، إنها لفضيحة عالمية أن يعمد رئيس دولة ثقافة عريقة ـ كفرنسا ـ إلى التصرف على هذا النحو «متجاهلاً كل الحقائق التاريخية»(٢٤). والانتقادات التي وجهتها الثورة لقادة الدول الخليجية ولنظمها الحاكمة لم تكن من منطلق الشريعة الإسلامية، بل كانت انتقادات سياسية تعبر عن مصالح وطنية إيرانية بل ومغالية في وطنيتها، لكنها في إطار صياغة «الغوية» دينية. فعندما اتهمت الثورة الإيرانية السعودية بأنها الوكيل الرئيسي لـ «الشيطان الأكبر» وبالتالي فإن سياستها الخليجية مرفوضة ومدانة في كل المجالات، فإن هذا كان حكماً سياسياً مبنياً على مصالح وطنية إيرانية(٢٥).

وفضلاً عن هذه القضايا التي دخلت بها الثورة في مواجهة سياسية مع دول الخليج، فإنها بدأت في تحريك الأقليات الشيعية لتهديد استقرار هذه الدول، متجاوزة حدود النزاع أو الصراع السياسي. فقد لجأت إلى سياسة «تصدير الثورة» الإسلامية، وعملت على قلب نظم الحكم في الدول الخليجية، ودعمت أنشطة تدميرية وتخريبية

---

(٢١) Shirin T. Hunter, «Gulf Security: An Iranian Perspective,» in: Ahrari, ed., Ibid., pp. 51-52.

(٢٢) Chubin and Tripp, Ibid., pp. 15-16.

(٢٣) *Le Monde*, 6/10/1990.

(٢٤) عبد الرحمن محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي** (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٣٣.

(٢٥) Chubin and Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, p. 16.

قامت بها منظمات وجماعات موالية لها في هذه الدول، وسعت إلى فرض وصايتها عليها.

في البداية اعتمدت على قوة «نموذجها» لتشجيع والهام المسلمين الآخرين، وبخاصة الشيعة منهم، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى التدخل المباشر. فبعد فترة وجيزة من قيام الثورة الإيرانية، أسس بعض الشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية «منظمة الثورة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية» التي تورطت، بالتعاون مع بعض المنشقين والمعارضين في نشاطات مختلفة ضد النظام في السعودية، وأماكن أخرى. وقد شملت هذه الأنشطة اعتداءات على دبلوماسيين سعوديين، وعلى مكاتب في الخارج، كما شملت القيام بأعمال شغب محدودة داخل السعودية[٢٦]. وفي خطوة لها دلالتها من منظور تهديد الشرعية، وحرف الولاء الوطني في الدول الخليجية الصغيرة، وفرض الزعامة والوصاية الإيرانية عليها، أناب الإمام الخميني عدداً من الشخصيات الشيعية البارزة وبخاصة في البحرين والكويت، أمثال حجة الإسلام مدرسي وحجة الإسلام مهري لتمثيله شخصياً في الأوساط الشيعية وتنظيم تجمعاتها بما يتوافق مع توجهات الجمهورية الإسلامية وزعامتها الروحية[٢٧].

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ أعلن راديو طهران الناطق بالعربية أن إيران أعدت مخططات لخلق قوى سياسية للمساعدة في «تصدير الثورة الإسلامية». وعقب الشغب الذي حدث في المنطقة الشرقية في السعودية (شباط/فبراير ١٩٨٠) دعا راديو طهران بوضوح إلى الثورة ضد آل سعود. وفي نيسان/ابريل ١٩٨٠ بدأت إيران تثير قلاقل للإطاحة بالنظام في العراق. واتهمت إيران بأنها كانت وراء المحاولة الانقلابية في البحرين (١٩٨١) بدعم ما يسمى بـ «الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين»، وقامت إيران بتدريب وتمويل وتنظيم جماعات سرية وتوزيع منشورات وإذاعة شعارات وبرامج تحريضية ملتهبة خلال مواسم الحج في السعودية، كما اتهمت بأنها كانت وراء التذمر الشيعي في الكويت في آذار/مارس ١٩٨٣، والانفجار الذي حدث في السفارات الأجنبية في الكويت (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)، ثم محاولة اغتيال أمير الكويت في منتصف عام ١٩٨٥[٢٨].

وقد سلكت العربية السعودية ثلاث وسائل لمواجهة هذه «الحرب السياسية» الإيرانية:

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢٧) Hunter, «Gulf Security: An Iranian Perspective,» p. 52.

(٢٨) انظر في هذا الخصوص: Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 102, and Chubin and Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, p. 16.

أولاها: اهتمام الملك فهد منذ توليه الحكم عام ١٩٨٢ بتعزيز صورته كحاكم مسلم «ورع» مصمم على تطبيق الشريعة الإسلامية، وحماية الأماكن المقدسة وبدأ بعقد اجتماع أسبوعي مع العلماء والفقهاء، وشدد على دور السلطة الإسلامية في نظام التربية والتعليم، وتنشيط دور مجلس الدعوة الإسلامية. وفي عام ١٩٨٦ أصدر مرسوماً بعدم استخدام عبارة «جلالته» بل «خادم الحرمين الشريفين»، في وقت كانت أزمة الحج مع إيران قد وصلت إلى ذروتها حيث تعمدت إيران تحويل موسم الحج إلى مناسبة لـ «التبرؤ» من الكفر والكفار والتنديد بالولايات المتحدة زعيمة الاستكبار العالمي. وفي موسم حج عام ١٩٨٧ وقع حادث تحول إلى مأساة عندما لقي ٤٥٠ حاجاً حتفهم في مواجهة مع قوات الأمن السعودية ضمن ظروف متسمة بالتشوش والالتباس. وبعد ذلك سعت الحكومة السعودية إلى تخفيض عدد الحجاج الإيرانيين من ١٥٠,٠٠٠ ألفاً إلى ٤٥٠٠ حاج فقط، كما فرضت حظراً مطلقاً على التظاهرات وظلت هذه المشكلة أحد أسباب توتر مستمر في العلاقات بين البلدين(٢٩).

ثانيتها: القبول بتنسيق عسكري قوي مع الولايات المتحدة ودعم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بعد تردد بسبب الأزمة التي طرأت على العلاقات بين البلدين نتيجة للضغوط الأمريكية على السعودية للقبول باتفاق كامب ديفيد، ولتراخي واشنطن في حماية عرش الشاه، والتشكك في قدرة الأمريكيين في الدفاع عن أصدقائهم. فبسبب هذا التوتر الذي تزامن مع سقوط نظام الشاه حرصت السعودية على فتح قنوات للحوار مع النظام الإيراني الجديد قبل أن يعلن سياسته في تصدير الثورة، وسعت لعدم استعداء الاتحاد السوفياتي بل ونهج سياسة مهادنة مع موسكو إلى درجة أن وزير الخارجية السعودي امتدح الاتحاد السوفياتي لمساندته مختلف القضايا العربية، وصرح بأن إقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو ليست مستبعدة على طول الخط. ورافقت هذه التطورات إيحاءات في الصحافة السعودية بأن الولايات المتحدة قررت التعامل مع حكومة بازركان في إيران لأن كل ما يشغلها هو حرية وصولها إلى النفط الإيراني فقط، وانها ستبدي ميلاً مشابهاً لشطب علاقتها مع السعودية إذا ما لزم الأمر من أجل الحصول على النفط السعودي. وكان تأجيل أو تجميد صفقة الـ ٥٠ طائرة أمريكية من طراز «F.SE» بسبب رفضها لاتفاقية كامب ديفيد سبباً آخر لمزيد من التوتر في العلاقات وعدم التجاوب مع السياسة الأمريكية الرامية إلى تكثيف الوجود العسكري في المنطقة والحصول على تسهيلات في الدول الخليجية(٣٠).

هذا الموقف تغير بعد الحرب السياسية التي شنتها طهران ضد السعودية ودول

---

(٢٩) Chubin and Tripp, Ibid., p. 17.

(٣٠) جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية: في البدء كان النفط، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

الخليج الصغيرة الأخرى وتهديدها للأمن والاستقرار السياسي في هذه الدول، ومع التطورات الحادثة في مجرى الحرب العراقية ـ الإيرانية، ابتداءً من عام ١٩٨٢ حيث بدأت القوات الإيرانية تتجاوز الحدود الدولية مع العراق. فبعد هذه التطورات، وبالذات على صعيد الحرب العراقية ـ الإيرانية، خشي السعوديون من أن تنتقم إيران بشن هجمات جوية عبر الخليج على المنشآت النفطية السعودية نتيجة للدعم السعودي للعراق. فتقدمت الرياض بطلب عاجل بالمساعدة إلى واشنطن، استجابت له فوراً، وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ أرسلت أربع طائرات حديثة جداً من طراز «أواكس» للمساعدة في توجيه الدفاع الجوي السعودي ضد هجوم إيراني محتمل(٣١).

وعندما جاءت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة رونالد ريغان أعلنت في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨١ أنها قررت إلغاء قرار التجميد الذي فرضته إدارة كارتر السابقة على صفقة الطائرات السعودية على رغم الانتقادات الإسرائيلية واللوبي اليهودي. ورداً على هذه الخطوة قرر أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي أن يكشف سراً سعودياً نفطياً عندما أعلن في نيويورك أن السعودية تضحي بمصالحها الخاصة لصالح المصالح الأمريكية باستمرارها في إنتاج ١٠ ملايين برميل من النفط يومياً في مواجهة فائض عالمي، وتبيع هذا النفط بسعر ٣٢ دولاراً للبرميل للضغط على دول الأوبك لخفض أسعار نفطها التي تزيد بأربعة دولارات للبرميل عن السعر السعودي(٣٢).

وكان هذا التعاون بين السعودية وإدارة ريغان بداية لإعلان مبدأ ريغان حيث أعلن الرئيس الأمريكي أنه يؤكد على أهمية السعودية للولايات المتحدة، وأن بلاده لن تسمح لأحد بأن يستولي على السعودية وأن يوقف إمدادات النفط. وفضلاً عن ذلك، فإن تحذيره بأنه من غير المسموح أن تصبح السعودية إيراناً أخرى كان يعني ضمنياً بأن قرار الولايات المتحدة بالتدخل إذا لزم الأمر لحماية الإمداد النفطي ليس مقصوراً على العدوان الخارجي وإنما ينطبق أيضاً على أي هيمنة داخلية على الحكم من جانب عناصر يحتمل أن تستخدم مبيعات النفط كسلاح ضد الغرب(٣٣).

ثالثتها: استخدام سياسة نفطية تتسبب في إحداث أضرار مالية فادحة لإيران وتعرقل قدراتها على استمرار الحرب والمواجهة مع العراق وتحول دون انتصارها في هذه الحرب.

فقد ترتب على سقوط نظام الشاه وقيام الثورة تراجع الإنتاج النفطي الإيراني من ٦ ملايين برميل يومياً إلى ٢ مليون برميل يومياً فقط. ولذلك أصبحت إيران أكثر

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

تشدداً وحساسية بالنسبة لمسألة الأسعار. وهنا لجأت السعودية إلى سياسة إغراق سوق النفط بكميات هائلة على نحو ما أشار أحمد زكي يماني ليس فقط لمنع ارتفاع أسعار النفط بل أيضاً لتخفيض الأسعار. فقد تسببت «التخمة النفطية» التي أصابت أسواق النفط بذعر شديد في تحول التنافس الإيراني داخل أوبك من مسألة الأسعار إلى مسألة الإنتاج(٣٤).

فقبل عام ١٩٨٢ لم يسبق أن ثبتت أوبك برامج خاصة بالإنتاج أو ببرمجة الإنتاج (نظام الحصص)، ولكن في عام ١٩٨٢ كان عليها أن تحاول كبح فائض الإنتاج. ونظراً لأن السعودية هي صاحبة أكبر احتياطي نفطي فإنها قامت بدور المتحكم في مستويات الإنتاج(٣٥)، وتسبب ذلك في مواجهات حادة مع إيران كجزء من الصراع السياسي الدائر بينهما على ضفاف الخليج.

٢ ـ الصراع بين إيران والعراق (الحرب العراقية ـ الإيرانية)

إذا كان انهيار نظام الشاه ومجيء نظام ثوري إسلامي بديل يسعى إلى تصدير الثورة وتغيير نظم الحكم في الدول الخليجية المجاورة كجزء من استراتيجيا أوسع قد خلقا صراعاً سياسياً عنيفاً كانت له بعض الآثار الدامية بين إيران والسعودية ودول الخليج الخمس الصغيرة، فإن هذا التحول الإيراني الداخلي أدى إلى نشوب حرب عنيفة مع العراق، وهي الحرب التي امتدت ثماني سنوات، وبددت فرصاً كانت تلوح في الأفق لوضع أسس وركائز لأمن إقليمي خليجي ولتعاون وتكامل مشترك، وجمدت معظم مكتسبات سنوات الإنجاز التي تحققت في عقد السبعينيات. وإذا كانت هذه الحرب قد انتهت فعلياً عام ١٩٨٨ فإن آثارها وتداعياتها ظلت ممتدة وظلت تحكم تفاعلات النظام(٣٦)، ولم يكن قرار الغزو العراقي للكويت، في أحد أوجهه، إلا أحد تداعيات هذه الحرب.

كانت هذه الحرب شكلاً فاقعاً من الصراع العنيف حول الهيمنة بين القوتين الساعيتين للقيام بدور القوة الإقليمية المهيمنة. لقد لعب الشاه هذا الدور من منظور تفوقه العسكري ودوره المحوري في الاستراتيجيا الأمريكية في الخليج، وظل العراق

---

(٣٤) M. E. Ahrari, «Saudi Arabia, Iran and OPEC: The Dynamics of a Balancing Act,» in: Ahrari, ed., *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond*, pp. 76-77.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٣٦) انظر هذه التأثيرات في: Anthony H. Cordesman, *The Iran-Iraq War and Western Security: 1984-87: Strategic Implications and Policy Options*, Rusi Military Power Series (London; New York: Jane's, 1987), pp. 1-16.

يقاوم، بحسب قوته وقدراته، هذا الدور. وبعد سقوط الشاه، والتداعيات الداخلية الإيرانية ووصول صدام حسين إلى السلطة في بغداد، أراد العراق أن يقوم بهذا الدور الإقليمي المهيمن في ظل غياب المنافس الإقليمي القوي أو انشغاله بأزماته الداخلية، فكانت الحرب للمرة الثانية، صداماً بين القوتين الساعيتين للهيمنة الإقليمية على حساب الدول الأخرى في النظام وعلى حساب تطور النظام نفسه نحو أفق بديل من التعاون والتكامل الإقليمي الأرقى كما هو حال النظم والتجارب الإقليمية الأخرى الناجحة في العالم(٣٧).

لم تكن الحرب العراقية ـ الإيرانية مجرد حرب عسكرية عادية، بل كانت أيضاً حرباً نفطية واقتصادية وسياسية وحدودية وعقائدية، ثم تطورت ـ في أسوأ مراحلها وأبغضها ـ لتصبح حرباً عنصرية مقيتة بين العرب والفرس(٣٨). ولم تكن هذه الحرب محدودة بطرفيها العراقي والإيراني، لكنها كانت حرب النظام الاقليمي الخليجي، رغم أن الكثيرين من رجال السياسة والفكر في دول الخليج الأخرى راحت تنفي إطلاق اسم «حرب الخليج» أو «حرب الخليج الأولى» على هذه الحرب والتأكيد على أنها حرب العراق وإيران وحدهما. فعلى الرغم من كل أخطار هذه الحرب على تلك الدول الخليجية، إلا أنها كانت، بالنسبة لبعضها، وبخاصة السعودية، فرصة لإلهاء هاتين القوتين عن المسعى السعودي لفرض الاستتباع(٣٩). وفي وقت من الأوقات كان استمرار الحرب يمثل مصلحة لدول خليجية شرط ألا يمتد خطرها إلى هذه الدول، لذلك لم تتحرك هذه الدول لوقف الحرب إلا بعد أن امتدت نيرانها إليها بعد التوسع المخيف في حرب الناقلات(٤٠). كما أن هذه الحرب كانت الفرصة الكبرى للولايات المتحدة كي تكثف من وجودها العسكري في الخليج، وأن تحظى بقبول دول الخليج لهذا الوجود وهو قبول لم يحدث بهذه الصورة من قبل، كما أنها كانت فرصة للاتحاد السوفياتي كي يقترب أكثر من الخليج، وأن ينافس الولايات المتحدة في أهم مناطق مصالحها الاستراتيجية، وبسببها ازداد تدويل النظام الخليجي وفقد قدراً كبيراً من

---

(٣٧) Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran and Iraq at War* (London: I. B. Tauris; Boulder, CO: Westview Press, 1988), pp. 1-12.

(٣٨) عبد الله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٣٢. ومن أهم المعالجات التي تورطت في هذا «السقوط» في الوعي وتبنته، مؤلف تم الترويج له على مدى واسع وهو: عبد الله محمد الغريب، **وجاء دور المجوس: الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية**، ط ٥ ([د. م.: د. ن.]، ١٩٨٧).

(٣٩) مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، ص ٢١٩، و Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 106.

(٤٠) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 56-57.

استقلاليته خصوصاً مع تزايد حدة الحرب الباردة الجديدة بين القوتين العظميين في ظل إدارة ريغان(٤١).

أ ـ أسباب الحرب ودوافعها

على الرغم من أن الحرب بدأت بقرار عراقي يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، إلا أن الأعمال العسكرية المتبادلة والتدخل في الشؤون الداخلية والحرب الدعائية المكثفة بدأت قبل ذلك. لقد بدأت الحرب مع سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإيرانية. ومن ثم فإن تمحور الحرب حول النزاع الحدودي بين البلدين تحول إلى صراع سياسي عنيف بسبب الثورة الإيرانية وتداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية.

فقد أحدثت الثورة الإيرانية خللاً في توازن القوى الإقليمي بين إيران والعراق بسبب ما أحدثته من تخريب داخلي وصراع سياسي امتد إلى الجيش الإيراني وقياداته، وزادت قوة الحركات الانفصالية الداخلية في إقليمي أذربيجان وكردستان. ومع تدهور حالة الاستقرار السياسي الداخلي وتعامل قادة الثورة بارتياب وتشكك في نيات الجيش وقيادته بدت الآلة العسكرية التي بناها الشاه بمليارات الدولارات على وشك التحلل والسقوط(٤٢). وقد أغرى هذا الوضع القيادة العراقية الشغوفة بالسيطرة والتسلط، فقررت استغلاله وشن حرب سريعة «قصيرة» ضد إيران تحقق عدداً من المكاسب المحددة، أبرزها فرض المطالب العراقية في شط العرب التي اضطر الرئيس العراقي إلى أن يتنازل عنها ـ مرحلياً ـ في اتفاقية الجزائر (آذار/مارس ١٩٧٥)، لذلك بادر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ أمام جلسة استثنائية للبرلمان العراقي بإعلان إلغاء هذه الاتفاقية والتنديد بها، ووصفها بأنها «كانت نتيجة للظروف التي أملتها. أما شط العرب فيجب أن يظل عراقياً، اسماً وفعلاً»(٤٣). وشجع الرئيس العراقي على اتخاذ قرار الحرب عدد من السياسيين والقادة والعسكريين الإيرانيين الذين فروا من إيران هرباً من المطاردة والتصفية الجسدية أو المحاكمة والسجن. فقد صور هؤلاء لصدام الوضع السياسي الداخلي في طهران بأنه شديد الاهتراء والتمزق، وأن الحكومة شديدة الضعف، وأن إيران أصبحت هدفاً سهل المنال. كان دافع هؤلاء من تشجيع الرئيس العراقي على الحرب الانتقام لأنفسهم من الثورة والأمل في العودة سريعاً إلى طهران إذا ما نجح التدخل العراقي في إسقاط الحكومة القائمة(٤٤).

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٣. انظر أيضاً: النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص ٨٤ ـ ٨٩. ولمزيد من التعرف على الأبعاد الإقليمية والدولية في هذه الحرب، انظر: علي سبتي محمد، **دراسات في الحرب العراقية الإيرانية** (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧)، ص ٦٧ ـ ٧٢.

(٤٢) Hunter, «Gulf Security: An Iranian Perspective,», p. 54.

(٤٣) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 58.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٥٨. انظر أيضاً: اسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع** =

كما أحدثت الثورة نتيجتين على المستوى الإقليمي: **الأولى** هي إحداث اختلال في بنية القوة لصالح العراق في ظل التداعيات الداخلية في إيران. **والثانية** أنها بدعوتها لتصدير الثورة إلى دول الخليج قد شكلت تهديدات حقيقية لهذه الدول. لقد استفزت الثورة الإيرانية بشعاراتها الراديكالية وسلوكياتها العدائية جميع دول النظام الإقليمي الخليجي الأخرى التي وجدت نفسها مستهدفة من هذه الثورة. وظن العراق أنه ربما كان أكثر هذه الدول استهدافاً من الثورة الإيرانية(٤٥). فقد طرحت الثورة هدف تغيير النظام «العلماني» الحاكم في بغداد كأحد أبرز شعاراتها وحرضت منظمات المعارضة الشيعية العراقية للعمل من أجل تحقيقه(٤٦). لذلك كان قرار الحرب الذي أصدره صدام يرمي إلى حماية النظام في العراق ومواجهة خطر تهديد استقراره السياسي، ثم كان يأمل، في ظل اختلال موازين القوى لصالح العراق أن يؤدي ذلك إلى كسب الحرب وإلى تحقيق الزعامة على الخليج ومنه على المنطقة العربية في مرحلة كانت تسمح له بتحقيق مثل هذه الطموحات مع غياب المد الناصري وعزلة مصر عربياً، على يد بغداد، نتيجة لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل(٤٧).

ولم تكن التداعيات الدولية التي أحدثتها الثورة الإيرانية أقل أهمية من تداعياتها المحلية والإقليمية، لقد هددت المصالح الاستراتيجية الأمريكية بسقوط الحليف الرئيسي لواشنطن (الشاه ونظامه) وبالشعارات الداعية إلى إبعاد النفوذ الأمريكي من الخليج وتهديد استقرار وشرعية النظم «المحافظة» الصديقة لواشنطن في المنطقة في وقت كانت فيه الولايات المتحدة شديدة التوتر بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان(٤٨). أما الاتحاد السوفياتي فقد قرر أن يوظف تلك الآثار السلبية التي أحدثتها الثورة الإيرانية للمصالح الأمريكية لصالحه وأن يزيد من منافسته للولايات المتحدة في المنطقة، بمزيد من التقارب مع النظام الإيراني الجديد مستفيداً أيضاً من وجود «حزب توده» الشيوعي الإيراني الموالي لموسكو ضمن فعاليات الثورة الإيرانية وضمن القوى المحركة للنشاط السياسي الذي أسقط نظام الشاه(٤٩).

هذه التداعيات الدولية للثورة الإيرانية، فضلاً عن دورها في زيادة تدويل النظام الخليجي وربطه بالصراع الكوني بين العملاقين، أغرت القيادة العراقية بشن الحرب

= الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٢٠٩ ـ ٢١٩.

(٤٥) غريش وفيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٤٦) Gause III, Ibid., pp. 55-56.

(٤٧) غريش وفيدال، المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٤٨) Gause III, Ibid., pp. 55-56, and Graz, *The Turbulent Gulf*, p. 35.

(٤٩) عبد الله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٣٣.

ضد إيران لاقتناعها أن الموقف الدولي يسمح بذلك، وأن الوضع الخليجي يشجعه في ظل حالة الخوف والذعر التي اجتاحت الدول الخليجية الصغيرة، والأهم من ذلك كان إدراك هذه القيادة بوجود تحول إيجابي في الموقف الأمريكي نحو العراق. عبر عن هذه الإيجابية زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي في مؤتمر صحفي (نيسان/ابريل ١٩٨٠) بقوله: «إن الولايات المتحدة لا ترى أي تفاوت أساسي في المصالح بين واشنطن وبغداد». ونال العراق، في ذلك الوقت إذناً بشراء ثمانية توربينات أمريكية لسلاح البحرية العراقي، كما أن قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كان قد اتخذ في تموز/يوليو من العام نفسه، لكن إصداره تأخر بسبب اندلاع الحرب إلى عام ١٩٨٤[٥٠].

هذه المؤشرات الدالة على وجود تقارب عراقي ـ أمريكي، وهو توجه عكسي تماماً لتوجهات البلدين في عقد السبعينيات، أي قبل اندلاع الثورة الإيرانية، يرى فيها البعض دليلاً على وجود تنسيق عراقي ـ أمريكي بخصوص قرار بغداد شن الحرب على إيران في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، لكن هناك اختلافاً حول دافع تشجيع الولايات المتحدة للعراق لشن هذا العدوان ضد إيران: البعض يرى أن الدافع هو لإضعاف العرب والمسلمين والتخلص من خطر الثورة الإسلامية على المصالح الأمريكية وأصدقاء واشنطن وفي مقدمتهم إسرائيل، والبعض الآخر يرى أن الدافع كان اهتمام أمريكا بتحرير الرهائن. فقد كان موضوع الرهائن مقلقاً للأمريكيين وبخاصة للرئيس جيمي كارتر الذي كان يخوض معركة تجديد رئاسته لفترة ثانية بصعوبة بالغة، وكان هذا الأمر شديد الأهمية بعد العملية الأمريكية المخفقة لتحرير هؤلاء الرهائن[٥١].

عموماً كان نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية نتيجة لمجموعة من الظروف السياسية التي جعلت إيران تبدو ضعيفة عسكرياً، وتشكل خطراً أيديولوجياً على الاستقرار الداخلي للدول الخليجية المجاورة وبخاصة العراق، وتهديداً للمصالح الأمريكية وتشجيعاً للسوفيات على منافسة أمريكا في الخليج. وهذه الظروف يمكن إرجاعها مباشرة للثورة الإيرانية نفسها، لكن من الصعب تجاهل العامل الشخصي والنفسي للقيادات السياسية في البلدين وتراكم الخبرة الصراعية بينها، والتباين في العقائد السياسية. هذه العوامل لعبت دوراً كبيراً في دفع البلدين إلى درجة الحرب وساهمت في استمرارها لسنوات طويلة، وعرقلت كل مبادرات الوساطة التي قامت بها أطراف ومنظمات إقليمية ودولية على مدى تلك السنوات.

فالموقف العراقي من إيران قبيل اندلاع الثورة الإيرانية كان يعكس درجة متطورة

---

(٥٠) Graz, Ibid., p. 23.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦.

من التنسيق السياسي بين القيادات في البلدين. ففي بداية عام ١٩٧٨ زار عدد من الرسميين الإيرانيين بغداد (رئيس أركان الجيش ثم وزير الخارجية ثم رئيس البرلمان الإيراني)، وكان الغرض الرئيسي لتلك الزيارات هو الحصول على تأييد العراق لفكرة عقد ميثاق دفاع مشترك بين دول الخليج(٥٢). وهو المشروع الذي كان يتداول بين العواصم الخليجية عقب إخفاق مؤتمر مسقط الثاني لوزراء الخارجية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. كما حرص العراق خلال فترة تصاعد حركة الثورة الإيرانية حتى رحيل الشاه في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع طهران تحت شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية(٥٣).

لقد تغيرت هذه المواقف تغيراً جذرياً من جانب الطرفين الإيراني والعراقي بعد سقوط نظام الشاه وتأسيس الجمهورية الإسلامية حيث سعى الإمام الخميني للانتقام من النظام الحاكم في بغداد وإسقاطه لأسباب كثيرة بعضها سياسي مرجعه إدراكه لمسؤوليته السياسية بالنسبة للأغلبية الشيعية في العراق التي يرى أنها مقهورة ومضطهدة من الحزب الحاكم الذي يصفه «بالإلحاد» و«الكفر». كما أن الثورة الإسلامية في إيران برسالتها العالمية لم تكن لتقبل التعايش السلمي مع نظام علماني مجاور يحكم أغلبية شيعية(٥٤). هذه القناعات لم تكن مقصورة على الإمام الخميني وحده، بل امتدت لأغلبية رموز السلطة حتى المعتدلة منها. فقد دافع الرئيس الإيراني (الأسبق) أبو الحسن بني صدر عن مهمة إيران في نشر الثورة الإسلامية، وأثنى على اعتبار الإمام الخميني أن مهمته هي إرشاد كافة المسلمين وتوجيههم على التحرر من أنظمتهم. وقال بني صدر في مقابلة صحفية رداً على تصريحات الإمام بأنه سيذهب إلى بغداد لتحرير الشعب العراقي «ان هذا لا يعتبر تدخلاً في شؤون العراق لأننا نعتبر الأمة الإسلامية أمة واحدة، والإمام هو قائد ديني لنا، وهو كذلك للشعب العراقي، وكذلك لكل الشعوب الإسلامية. وكما يشعر بالمسؤولية بالنسبة لإيران فإنه يشعر بالمسؤولية تجاه العراق»(٥٥).

وفضلاً عن ذلك تعامل الإمام الخميني مع نظام الحكم العراقي من واقع معاناته وتجربته الشخصية. فقد عاش منفياً في العراق منذ عام ١٩٦٥ وأمضى تلك السنوات بين مدينتي النجف وكربلاء في العراق حيث العتبات المقدسة، وعلى مدار تلك الفترة وفدت إليه أعداد كبيرة من الإيرانيين وأقامت بجواره، حيث كان الخميني من أبرز

---

(٥٢) أسامة الغزالي حرب، «الحرب العراقية الإيرانية: التطور التاريخي ودوافع الحرب،» السياسة الدولية، السنة ١٧، العدد ٦٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨١)، ص ٧٠.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٥٤) Graz, Ibid., pp. 22-23.

(٥٥) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

المتحدثين في مسجدي الإمام علي والإمام الحسين. وهناك كان لقاؤه ومعايشته الطويلة والعميقة مع كل من السيد محمد حسين فضل الله (الذي أصبح فيما بعد من أبرز الزعماء الروحيين للطائفة الشيعية)[٥٦]، ومحمد باقر الصدر أحد أبرز قادة الشيعة في العراق والذي كان يعتبر ركيزة النهضة الدينية لدى طائفته، وصاغ الثلاثة مذهب الحكومة الإسلامية وتفاهموا على الجهاد ضد كل النظريات التي تدعو إلى إبعاد رجال الدين عن المشاركة في الحياة السياسية[٥٧].

ويسبب نشاطه السياسي المكثف في العراق أصبح الخميني مصدر إزعاج للسلطات العراقية، كما أصبح مصدر تهديد خطر لنظام الشاه في إيران. لذلك استغل الشاه مناخ التفاهم مع العراق بعد توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وطلب من الحكومة العراقية وضع نهاية للنشاط السياسي للخميني. ووافق الرئيس العراقي. في البداية اتجهت السلطات العراقية إلى وضع قيود سياسية على نشاط الخميني، ثم وضعته تحت الإقامة الجبرية في منزله، وأخيراً قامت بنقله إلى الحدود الكويتية. ورفضت الكويت استقباله، فتم تدبير أمر إقامته في إحدى ضواحي باريس التي عاد منها بعد ذلك زعيماً منتصراً للثورة الإسلامية الإيرانية عقب رحيل الشاه عن طهران. هذه التجربة المريرة جعلت الخميني يشعر بعداء شديد ضد الحزب الحاكم وأجهزته وزعاماته، وبرغبة قوية في الانتقام[٥٨]. وفي منزله قرب باريس قبيل عودته المنتصرة إلى طهران بفترة قصيرة، كشف الخميني، في حديث صحفي، أسماء أعدائه الشخصيين فحددهم حسب الترتيب التالي: «الشاه أولاً ثم الشيطان الأمريكي (American Satan) بسبب دعمه للشاه ثانياً، ثم [النظام العراقي]، ثم الصهيونية كعدو مطلق للإسلام». وقال الخميني في هذا الحديث أنه سيبدأ بالعدو الأول بين هذه الأهداف ذات الأولوية[٥٩].

وبعد نجاح الخميني في الإطاحة بالشاه في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، جاء دور «الشيطان الأمريكي» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بالاستيلاء على السفارة الأمريكية واحتجاز من فيها من الأمريكيين كرهائن وبعدها كان مستعداً للثأر من عدوه الثالث: نظام الحكم العراقي. لذلك أعرض في منتصف عام ١٩٧٩ عن سلسلة من محاولات التقارب العراقية، وبدأ في تكثيف الهجوم السياسي والدعائي ضد الحكم في العراق، ونظمت السلطات الإيرانية مظاهرة ضخمة طالبت بتأسيس جمهورية إسلامية في العراق، وهدد مسؤولون إيرانيون بمسيرة في بغداد، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩

---

(٥٦) Viorst, «Iraq at War,» p. 357.

(٥٧) غريش وفيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٥٨) Viorst, Ibid., p. 357.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٧.

اتهمت إيران العراق بمساعدة الصهيونية، وقبل انتهاء العام هاجمت جماعات إيرانية مسلحة قنصليات عراقية(٦٠). وفي أوائل عام ١٩٨٠ أصبح واضحاً أن طهران أخذت تنشط في أوساط العراقيين، وردت الحكومة العراقية بطرد عشرات الآلاف من الشيعة من أصل إيراني، ثم قامت باعتقال محمد باقر الصدر وإعدامه إثر محاولة اغتيال فاشلة ضد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء في أول نيسان/ابريل ١٩٨٠(٦١). وجاء الرد الإيراني بإعلان الحداد العام لمدة ثلاثة أيام، طالبت أثناءه الإذاعة الإيرانية الجيش العراقي بالفرار من الحزب الحاكم وإسقاط نظامه(٦٢). وعندما تفجرت الحرب بين البلدين كان خطاب الخميني للقوات الإيرانية المقاتلة: «أنتم تقاتلون في سبيل حماية الإسلام، و[الرئيس العراقي] يقاتل في سبيل تدمير الإسلام. ليس ما نشهده معركة بين حكومتين، بل هو غزو يقوم به [حزب] غير مسلم لبلد مسلم. إن العدوان العراقي هو ثورة الكفار ضد الإسلام»(٦٣).

هذه المعاني هي التي دفعت الخميني عام ١٩٨٢ إلى رفض وقف الحرب مع العراق بعد نجاح قواته في رد الجيش العراقي إلى الحدود الدولية. ودعاهم إلى مواصلة الحرب للإطاحة بالرئيس العراقي وإسقاط الحكم في بغداد. واستسلم بالتالي للإغراء نفسه الذي وقع الرئيس العراقي ضحيته عام ١٩٨٠ ودفعه إلى شن الحرب ضد إيران عندما أيقن أن تداعي وضع القوات العسكرية الإيرانية بسبب الاضطراب السياسي الذي صاحب سقوط نظام الشاه سوف يحقق له طموحه في تحقيق انتصار كبير يقضي به على خطر الثورة الإسلامية ويحقق له الزعامتين الخليجية والعربية اللتين كان يحلم بهما(٦٤).

وكان هذا التشدد الإيراني دافعاً للعراق كي يوسع من نطاق الحرب ضد إيران، وأن يلجأ إلى حرب المدن وتدمير المنشآت النفطية الإيرانية وأن يشجع دولاً خليجية وبخاصة السعودية والكويت، ودولاً عربية وبخاصة مصر، وكذلك أطرافاً دولية لدعم القوة العسكرية العراقية للحيلولة دون سقوط نظام الحكم في العراق أو للحيلولة دون انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، بعد أن اقتربت العمليات العسكرية الإيرانية من السعودية والكويت أكثر من اللازم(٦٥). ولم تتوقف الحرب في آب/أغسطس ١٩٨٨ إلا بعد تغير الظروف على جبهة القتال بالنسبة للطرفين المتقاتلين، لكن هناك عوامل

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٥٨.

(٦١) غريش وفيدال، المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٦٢) Viorst, Ibid., pp. 357-358.

(٦٣) غريش وفيدال، المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٦٤) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 59.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

أخرى ساهمت في القرار الإيراني في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ بقبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ مثل دبلوماسية القوتين العظميين، والأنشطة العسكرية الأمريكية، والأحداث السياسية الداخلية في إيران التي عمقت الخوف من أن يؤدي استمرار القتال إلى تمكين العراق من السيطرة على أهداف جديدة داخل الأراضي الإيرانية، أو يعيد خلق موقف عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١[٦٦]، خصوصاً أن الحرب التي استخدمت كأداة لتحقيق التماسك السياسي الداخلي ودعم النظام الثوري قد تحولت إلى أداة استنزاف اقتصادي وضغط سياسي أضعف من قدرات النظام، ومصدر تهديد لكل مكتسبات الثورة، ولم يبق أمام إيران غير القبول بالأمر الواقع الذي ظلت ترفضه وتقاومه وهو قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨[٦٧]، ولكن بعد أن بلغت التكلفة الاقتصادية الإجمالية لهذه الحرب أكثر من ٥٠٠ مليار دولار، منها ٢٨٠ مليار دولار خسائر إيران، و٢٢٠ مليار دولار خسائر العراق، إضافة إلى الخسائر المترتبة على انقطاع العائدات النفطية، وتكاليف إعادة البناء والتعمير وإعادة البنية التحتية والاقتصادية إلى مستوى ما قبل الحرب والتي وصلت تقديراتها إلى حوالى ٥٠٠ مليار دولار للبلدين، أي أن التكلفة الإجمالية للحرب بين إيران والعراق تجاوزت الـ ١٠٠٠ مليار دولار[٦٨]. أما التكلفة التنموية فهي تقدر بحوالى ٢٥ سنة، ناهيك عن حجم الخسائر البشرية التي يصعب تعويضها والتي بلغت، وفقاً لأحد التقديرات حوالى مليون قتيل وجريح[٦٩].

ب ـ الموقف الخليجي من الحرب

خلق انفجار الحرب بين العراق وإيران مأزقاً للدول الخليجية الأخرى. ففي الوقت الذي وفرت فيه الحرب (في عامها الأول بصفة خاصة) فرصة لكبح مخاطر الثورة الإيرانية، بل معاقبتها على تجاوزاتها، فإنها أعطت الفرصة للعراق كي يصبح الأقوى ويبدأ بفرض وصايته على هذه الدول. ولذلك وجدت هذه الدول نفسها أمام خيارات صعبة. فإما أن تساند العراق، الذي ظهر أنه سيكسب الحرب، ومن ثم، تقبل المخاطر الأمنية للهيمنة العراقية الكاملة على الإقليم، أو تأخذ بمقولات منظري «توازن القوى» وتساند إيران التي بدت أضعف عسكرياً، لكنها تمثل تهديداً إيديولوجياً للنظم الحاكمة في تلك الدول وشرعيتها.

لقد رأت السعودية أن الخطر أو التهديد الإيديولوجي الإيراني (على ضوء

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٦٧) عبد الله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٣٥.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٦٩) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٢١٨.

خصوصيات نظام الحكم السعودي) سيتسبب في مشاكل تفوق في تأثيرها الخطر أو التهديد الاستراتيجي، على المدى البعيد، للعراق القوي والمنتصر. لذلك انحازت السعودية إلى الجانب العراقي(٧٠). لكن الموقف الخليجي من الطرفين المتحاربين تميز بالخصائص التالية:

(١) ان الانحياز للعراق جاء بعد أن حدثت تحولات حقيقية ملموسة في الموقف الإيديولوجي العراقي وبالذات بالنسبة لقضية الوحدة العربية ومن ثم حدود التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، كما أن هذا التحول الايديولوجي العراقي جاء مقترناً بتحولات سياسية عراقية نحو دول الخليج «المحافظة» ونحو الحل السلمي للصراع العربي ـ الإسرائيلي ونحو الولايات المتحدة(٧١)، وهي تحولات في مجملها جعلت العراق حليفاً مقبولاً ومأموناً في وقت كان فيه التهديد الايديولوجي والسياسي الإيراني لأمن وشرعية الدول الخليجية الست المحافظة قائماً. برز التحول في الموقف العراقي من قضية الوحدة عقب إخفاق محاولة الاتحاد بين سوريا والعراق عام ١٩٧٩، بسبب ما أعلن عنه في بغداد في اجتماع طارئ لألف من كوادر الحزب الحاكم دعا إليه الرئيس العراقي يوم ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٩ من كشف مؤامرة كانت تهدف إلى قلب نظام الحكم وتوحيد العراق مع سوريا(٧٢). وفي عام ١٩٨٠ أصدر صدام حسين الإعلان القومي الذي كان يتضمن تأكيدات عراقية باحترام السيادة الوطنية لكل دولة عربية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والنظر إلى الوحدة العربية كهدف استراتيجي طويل المدى بما يعني الاعتراف بشرعية الدولة القطرية العربية. وقد عبر أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة العراقي عن قضية الوحدة العربية عام ١٩٨١ بقوله: بينما ستبقى الوحدة العربية هدفاً، أو غاية، فليس من المتوقع أن تحظى بالتطبيق لا الآن ولا حتى في المستقبل(٧٣). ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد إلى تراجع في التشدد العراقي نحو إسرائيل ومزيد من الليونة نحو مبادرات الحل السلمي. فبعد الرأي المتطرف الرافض للاعتراف بالقرار رقم ٢٤٢ أعلن العراق أنه سيقبل أي اتفاق يتوصل إليه الفلسطينيون في أية مفاوضات. كما أعلن مسؤول رفيع المستوى في القيادة العراقية عام ١٩٨١ أن مثل هذه المفاوضات ستكون ناجحة فقط إذا كانت برعاية أمريكية. وبينما بارك هذا المسؤول المبادرة الأوروبية فإنه لم يعتبر أنها تحظى بدعم كبير ولا بفرص مؤاتية للنجاح، وذلك في إشارة غزل أخرى لواشنطن.

---

(٧٠) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 57.

(٧١) Christine Moss Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World* (Washington, DC: Brookings Institution, 1984), p. 109.

(٧٢) غريش وفيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ص ١٤٩ ـ ١٥١.

(٧٣) Helms, Ibid., pp. 109-110.

وبعد ذلك لم يعترض العراق على مبادرة الرئيس ريغان للسلام عام ١٩٨٢[٧٤]. هذه التحولات في المواقف العراقية من أمن الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية (وفي مقدمتها الدول الخليجية) والمتقاربة مع الولايات المتحدة كانت عوامل مهمة ومطمئنة بالنسبة لاختيار دول الخليج المتحالف مع العراق ضد إيران.

(٢) إن الدول العربية الخليجية لم تأخذ موقفاً واحداً تجاه طرفي الحرب بمعنى أن خيار الانحياز للعراق ضد إيران لم يحظ بقبول أو بالتزام جماعي. فالانحياز للعراق الذي رتب التزامات سياسية وعسكرية ومالية ونفطية إزاء العراق كان قراراً سعودياً واجهته سياسة أخرى حريصة على إظهار موقف محايد من طرفي الحرب. ولكن هذا الموقف المحايد لم يمنع بعض الدول التي دعت إليه من المشاركة في الدعم المالي للعراق في الحرب. فقد قدرت مساهمة الدول الخليجية للعراق في جهوده الحربية بـ ٢٠٠ مليار دولار. كما جمعت السعودية والكويت ٣٠٠,٠٠٠ برميل نفط يومياً لتعويض العراق عن تراجع إنتاجه النفطي بسبب التدمير الذي لحق بحقوله ومنشآته النفطية وسمحت السعودية للعراق ببناء خط أنابيب قادر على نقل ١,٥ مليون برميل نفط يومياً تصب على الشاطئ السعودي في البحر الأحمر[٧٥]. وفي الوقت نفسه اتبعت السعودية سياسة نفطية يمكن وصفها بـ «العدوانية» نحو إيران، إذ حرصت الرياض على إغراق السوق النفطية بكميات ضخمة من النفط لخفض الأسعار التي تعرضت إيران بسببها لأضرار فادحة على ضوء تراجع قدرتها على الإنتاج والتصدير. وكانت أبرز معالم هذه المواجهة النفطية تحول العراق وانتقاله من الجناح المتشدد «الصقور» العاملين من أجل رفع أسعار النفط إلى جناح المعتدلين تحت قيادة السعودية. فأصبح هذا الجناح يضم السعودية والعراق وقطر وفنزويلا بينما احتفظت كل من إيران وليبيا بقيادتهما لمجموعة الدول المتشددة التي ضمت إلى جانبهما الجزائر ونيجيريا. ومن المرجح أن انتقال العراق من معسكر المتشددين إلى معسكر المعتدلين قد تم بتأثير الحرب مع إيران، والتقارب السعودي ـ العراقي وحاجة العراق للدعم السعودي[٧٦]. وهذا يكشف أن الاختيار لم يكن سعودياً فقط بل كان عراقياً أيضاً. فكما أن الحرب وتداعياتها والموقف الإيراني المهدد لاستقرار نظام الحكم السعودي فرض على الرياض الانحياز للعراق، فإن الحرب، وقبلها التهديد الإيراني للاستقرار السياسي العراقي دفع بغداد إلى التقارب مع السعودية. وقد عبر الاتجاه الداعي إلى

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٧٥) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 106.

(٧٦) ابراهيم نوار، «أزمة الأوبيك ومستقبل الصراع حول أسعار البترول،» السياسة الدولية، السنة ١٧، العدد ٦٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١)، ص ١١٨ ـ ١١٩.

الحياد عن نفسه بالدعوة إلى إجراء حوار إيراني ـ خليجي يستهدف وضع الأسس التي تحصر المخاطر المختلفة في أضيق نطاق ممكن، ومن ثم تهدئة التوتر الحاصل في المنطقة والتمهيد لوقف الحرب وإعادة صياغة العلاقات الإيرانية ـ الخليجية[٧٧]. وقد تزعم هذا الاتجاه كل من دولة الإمارات وعمان. وعبرت الإمارات عن هذا الموقف في الرسالة التي بعث بها وزير خارجية الإمارات إلى نظيره الإيراني في ١٠/١/١٩٨٧، وجاءت موافقة إيران مشروطة بأن تنهي دول مجلس التعاون ما أسماه بتأييدها للعراق[٧٨]. أما عُمان فقد صاغت لنفسها أداء متميزاً تمثل في ثلاث ممارسات هي[٧٩]:

ـ تنمية العلاقات العمانية مع كل من العراق وإيران وعدم إهمال الحوار مع أي منهما في أي وقت من الأوقات.

ـ رفض كل الدعوات المتشددة لقطع العلاقات مع إيران أو رفض توقيع عقوبات عليها، أو اتخاذ إجراءات إقليمية أو دولية ضدها.

ـ القيام بدور لتلطيف حدة الحرب وتخفيف المضاعفات الناتجة منها في إطار قبول إقليمي ودولي لمثل هذا الدور.

وقد كشفت عمان عن هذه الممارسات عملياً برفض الدعوة إلى مقاطعة إيران وعزلها دبلوماسياً واقتصادياً خلال اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر عام ١٩٨٧، وكذلك رفض عمان السماح للعراق باستخدام أراضيها أو تقديم تسهيلات عسكرية في شن هجمات على الجزر العربية التي تحتلها إيران أو مشاركة للتخطيط في مثل هذه الهجمات[٨٠].

(٣) إن الموقف المنحاز للعراق كان يرتبط بمتغيرين أساسيين:

أولهما: مدى التهديد الايراني المباشر لأمن واستقرار الدول الخليجية. **وثانيهما**: مسار تطور الحرب بين العراق وإيران. ولذلك شهدت سنوات الحرب الثماني تقلباً في مواقف الدول الخليجية التي اختارت الانحياز للعراق حيث سعت في بعض الأوقات

---

(٧٧) حسن أبو طالب، «التطورات الأخيرة في حرب الخليج،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٨)، ص ١٧١.

(٧٨) «الصراع العراقي ـ الإيراني،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٩)، ص ١٥٧.

(٧٩) ابراهيم نوار، «السياسة الخارجية العمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٨، العدد ١١٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢)، ص ٣٩.

(٨٠) Ralph King, *The Iran-Iraq War: The Political Implications*, Adelphi Papers; 219 (London: International Institute for Strategic Studies, 1987), p. 33.

للتقارب مع إيران أو الالتزام بمواقف أكثر حيادية، لكنها في أوقات أخرى، كانت شديدة العداء لإيران، ووصل الأمر إلى قيام السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في نيسان/ابريل ١٩٨٨، وهي العلاقات التي ظلت مقطوعة إلى حين الغزو العراقي للكويت، حيث بادرت الرياض إلى إعادة العلاقات مع بروز معالم موقف إيراني محايد ورفض لعملية الغزو.

ففي الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٢) كان الانحياز السعودي واضحاً نحو العراق، وأصبح أكثر انحيازاً في الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤) وفي الفترة من منتصف ١٩٨٤ وحتى بداية ١٩٨٦، وهي الفترة التي شهدت ركوداً وتوازناً عسكرياً على جبهات القتال، كانت فترة تضارب سعودي ـ إيراني متبادل بعد توتر حاد في العلاقات بين البلدين إثر إسقاط السعودية لطائرة إيرانية فوق إحدى الجزر السعودية في صيف ١٩٨٤. فقد عملت إيران على تلطيف العلاقات مع الرياض، والتزام الحجاج الإيرانيين خلال موسمي حج ١٩٨٤ و١٩٨٥، وزار وزير الخارجية السعودي طهران في أيار/مايو ١٩٨٥، وأكدت القمة الخليجية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥على «الحاجة إلى إنهاء الحرب بما يكفل الحقوق المشروعة ومصالح الطرفين»[٨١].

كانت إيران ترمي من وراء التهدئة مع السعودية عزل العراق عن حلفائه ومصدر قوته. ولذلك أبدت نزعة جديدة أكثر اعتدالاً نحو النظام السعودي نفسه. فالهجمات الدعائية المشككة في شرعية حكم آل سعود وفي «إسلاميته» تراجعت، وظهر أن التهديد الإيراني للاستقرار الداخلي السعودي أصبح ضعيفاً[٨٢]. وانعكس ذلك في انضمام السعودية لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في رفض الطلب الكويتي باتخاذ إجراءات جماعية لمنع الهجمات الإيرانية على ناقلات النفط الكويتية، وتركوا للكويت تقرير البدائل الممكنة التي تتوافق مع مطالبها[٨٣]. كما قامت السعودية بتصدير منتجات بتروكيماوية لإيران للتقليل من خسائرها[٨٤].

وقد تغير الموقف السعودي بعد النجاحات العسكرية الإيرانية في أوائل عام ١٩٨٦ عندما احتلت القوات الإيرانية شبه جزيرة الفاو. وجاء هذا النجاح العسكري مصحوباً بعودة التهديدات الإيرانية للدول الخليجية. فقد هدد مسؤولون إيرانيون علناً تلك الدول بأنها إذا لم تتوقف عن دعم العراق عرضت نفسها للخطر. وقام الإيرانيون

---

(٨١) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 62.

(٨٢) Hunter, «Gulf Security: An Iranian Perspective,» pp. 61-62.

(٨٣) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 107.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

بتعكير أجواء موسمي الحج عام ١٩٨٦ و١٩٨٧. وجددت إيران هجماتها المتقطعة ضد ناقلات النفط السعودية[٨٥]. فقد عاد الموقف السعودي للتشدد سواء في شكل تكثيف المساعدات للعراق أو في شكل زيادة الضغوط الدولية على إيران. فقد قام وزير الخارجية السعودي بزيارتين إلى موسكو وواشنطن لبحث أبعاد الموقف السوفياتي المتحفظ إزاء استصدار قرار دولي بفرض حظر للسلاح على إيران واستكشاف آفاق الفكرة السوفياتية الخاصة بإنشاء قوة دولية لحماية الخليج كبديل للقوات العسكرية الأمريكية والأوروبية الموجودة في الخليج، والموقف الأمريكي الخاص بتخفيض عدد القطع الحربية الأمريكية في الخليج وعلاقة ذلك باستمرار حرية الملاحة[٨٦]. وفي النهاية قطعت السعودية العلاقات الدبلوماسية مع طهران وجمدت أي مشاركة إيرانية في الحج حتى موسم عام ١٩٩١.

هذا الموقف المتأرجح الذي لا يعبر عن انحياز سعودي مطلق للعراق يكشف عن حقيقة النيات السعودية التي لم تتغير إزاء إيران والعراق بالتعامل معهما كقوتين منافستين على الزعامة الخليجية، وبالذات لعلاقاتها مع الدول الخمس الصغرى. لذلك هناك من يرى أن السعودية كانت ترى في استمرار الحرب وسيلة لإضعاف القوتين المنافستين لها، وانها مع دعمها لبغداد، إلا أنها حرصت على إبقاء مسافة بينها وبين الموقف العراقي، كما حرصت على إبقاء الحرب عراقية ـ إيرانية، وأن لا يخرج منتصر أو مهزوم منها. ففي مقابلة صحفية مع وزير الدفاع السعودي قال: «إذا هزم العراق فإن جميع معطيات المنطقة ستنقلب رأساً على عقب. لن نسمح بهزيمة العراق ولا بهزيمة إيران»[٨٧].

ج ـ موقف الدول العربية من الحرب

يكشف الموقف العربي من الحرب العراقية ـ الإيرانية، عن مدى تأثير النظام العربي في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي. فالانقسام العربي حول عملية السلام الذي قادته بغداد ضد مصر عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ انعكس سلباً على الموقف العربي من الحرب العراقية ـ الإيرانية على مستويين. **أولهما**: ضعف هذا الموقف العربي في التأثير الفعال في مجرى الحرب. **وثانيهما**: انقسام الموقف العربي حول الحرب بين مؤيد للعراق ومؤيد لإيران[٨٨]، ومن أخذ موقفاً غير منحاز للطرفين وغير مكترث بتطورات تلك الحرب.

---

(٨٥) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» pp. 62-63.

(٨٦) «الصراع العراقي ـ الإيراني،» ص ١٥٧.

(٨٧) النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص ١٤٢.

(٨٨) حول الانقسام العربي من التسوية ودور العراق، انظر: محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ص ٧٨ ـ ٨٠. وانظر أيضاً حول الزعامة والموقف من مصر: Graz, *The Turbulent Gulf*, p. 31.

لم يكن الموقف العربي موحداً عند تفجر الحرب العراقية ـ الإيرانية، فقد انفرط التقارب السوري ـ العراقي عام ١٩٧٩، وخرج العراق من جبهة الصمود والتصدي وأصبح أكثر اعتدالاً نحو عملية التسوية، في حين أن إيران «الثورة» أصبحت أكثر تجانساً مع الموقفين السوري والليبي المتشددين ضد عملية التسوية. كما أن مصر كانت منعزلة عن تلك التفاعلات بعد تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية. لذلك أخذت سوريا وليبيا موقفاً مسانداً لإيران ضد العراق(٨٩). فقد أغلقت سوريا خط أنابيب نفط كركوك ـ بانياس عام ١٩٨٢ وبعده خط كركوك ـ طرابلس بعد توقيع اتفاقية لشراء النفط من إيران. كما أصبحت ليبيا أحد مصادر تقديم المساعدات العسكرية لإيران نيابة عن الاتحاد السوفياتي الذي لم يشأ الدخول في خلافات مع العراق، وكان يريد الإبقاء على خط علاقات مع طهران، واختار أن يقوم حلفاؤه بتقديم الدعم العسكري لإيران وأن تتولى موسكو تقديم المساعدات العسكرية للعراق. وتغير الموقف المصري إزاء العراق بعد تقارب عراقي ـ مصري، وبعد حرج الموقف العراقي عسكرياً بعد تحول ميزان القوة العسكرية لصالح إيران، إذ أصبحت مصر من أهم مصادر الدعم العسكري والبشري للعراق(٩٠).

وكما حدث في الستينيات من تفاعل إيراني ـ عربي تكرر في الثمانينيات، إذ عادت دول عربية تستخدم إيران في التأثير في التوازنات العربية ـ العربية لصالحها. أما إيران فقامت من جانبها باستخدام تحالفات تكتيكية لخلق بيئة إقليمية أكثر تجانساً واتساقاً مع مصالحها الخاصة(٩١). فقد تدعم التحالف السوري ـ الإيراني بشكل أساسي بسبب التنافس السوري مع العراق(٩٢). كما استخدم السوريون إيران ـ ابتداءً من وصول طلائع المتطوعين الإيرانيين إلى لبنان ـ أداة لكبح النفوذ الإسرائيلي ونفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، ولتوسيع نطاق نفوذها في لبنان. كما وقفت سوريا بجانب دول الخليج العربية لتحجيم التهديد الإيراني ضد هذه الدول مقابل ألا تتخذ سياسات مناوئة لسوريا فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. فقد وقف السوريون ضد التهديدات الإيرانية للدول الخليجية لكنهم وقفوا بجانب إيران ضد العراق، ولكن ليس للدرجة التي تستطيع فيها إيران تحقيق انتصار على العراق خشية أن يؤدي ذلك إلى حدوث تحول في التوازن الإقليمي لصالح إيران. لكن سوريا كانت تتعاون مع

---

(٨٩) حول الموقف السوري من العراق وتطورات الحرب العراقية ـ الإيرانية، انظر: أبو طالب، «التطورات الأخيرة في حرب الخليج،» ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٩٠) Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World,* pp. 50-51.

(٩١) Hunter, «Gulf Security: An Iranian Perspective,» p. 49.

(٩٢) حسن محمد طولبه، مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، ط ٣ (بيروت: الوطن العربي، ١٩٨٥)، ص ١٢١ ـ ١٣١.

إيران لإقامة نظام موال لدمشق(٩٣).

وعلى نحو مشابه استخدمت الدول الخليجية الحظر الإيراني كذريعة لإعادة مصر إلى جامعة الدول العربية. فقد أكدت هذه الدول أن الوطن العربي في حاجة إلى مصر كموازن للقوة الإيرانية، وكان هذا هو الموضوع المسيطر على قمة عمان عام ١٩٨٧(٩٤).

وهكذا فإن النظام العربي بقدر ما سعى للتأثير في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي كان الأخير لديه القدرة هو الآخر، وربما بدرجة أقوى، على التأثير في تفاعلات النظام العربي. إلا أنه بشكل عام لم يكن الدور العربي محورياً في التأثير في مجريات الحرب العراقية ـ الإيرانية، لأن القوى الدولية كانت صاحبة التأثير الأهم إلى جانب المؤثرات الداخلية الخاصة بالنظام الإقليمي الخليجي كما سبقت الإشارة.

د ـ مواقف القوى الدولية من الحرب

تكشف مواقف القوى الدولية من الحرب العراقية ـ الإيرانية، وبالذات مواقف القوتين العظميين عن خصوصية دور هذه القوى في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، وأنماط تحالفاتها مع الدول أعضاء هذا النظام.

وكانت مواقف القوتين العظميين تجاه الحرب وتطوراتها محكومة بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية لكل منهما في الخليج، وأهمية كل من إيران والعراق لهذه المصالح، ومدى تأثير الحرب في التنافس بين القوتين العظميين في الخليج، حيث كانت كل منهما حريصة على الحد من استفادة الأخرى على حساب نفوذها ومصالحها في الخليج.

فعلى الرغم من انهيار نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران والخسائر التي أصابت الولايات المتحدة بسبب ذلك، فإن طهران ظلت تمثل أهمية استراتيجية لواشنطن التي كانت حريصة على استعادة نفوذها في إيران(٩٥). لكن الدور الإيراني المناهض للنفوذ الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط عموماً وتناقض الأهداف بين البلدين جعل واشنطن تبدي ميلاً نحو العراق، الذي كان بدوره قد خطا خطوات ملموسة لكسب الود الأمريكي. هذا التحول في السياسة الأمريكية جاء متبايناً مع المنظور الأمريكي السابق نحو العراق الذي ظل محكوماً بقيود العلاقات الأمريكية ـ

---

(٩٣) Shirin T. Hunter, «Syrian-Iranian Relations: Alliance of Convenience or More,» *Middle East Insight* (May-June 1985).

(٩٤) Hunter, «Gulf Security: An Iranian Perspective,» pp. 49-50.

(٩٥) Helms, *Iraq: Eastern Flank of the Arab World,* p. 204.

الإسرائيلية وقيود العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية (في عهد الشاه)[٩٦]. ومع سقوط نظام الشاه، وانتهاج العراق سياسة معتدلة إزاء عملية التسوية أضحت الظروف مهيأة لدعم واشنطن للعراق.

كما أن إيران ظلت تمثل أهمية للاتحاد السوفياتي. فعلى الرغم من الدور الذي قامت به كشرطي لحماية المصالح الأمريكية والغربية عموماً في الخليج (عهد الشاه) فإن موسكو حرصت على أن تحافظ على علاقات حسنة مع طهران[٩٧]. وكان ميدان العلاقات الاقتصادية (قطاع صناعة الصلب وقطاع الصناعة النفطية والغاز) هو المجال المتاح أمام الاتحاد السوفياتي للإبقاء على روابط مع إيران تسمح بتأمين الحدود بين البلدين وتحول دون تحويل الأراضي الإيرانية إلى مرتكز لشن أي عدوان ضد الاتحاد السوفياتي[٩٨]. وبعد سقوط نظام الشاه، وعلى رغم أن البديل جاء بتوجهات أيديولوجية متشددة وعدائية للأيديولوجيا الماركسية فإن الاتحاد السوفياتي كان متفائلاً بتحقيق مكاسب مهمة في إيران والخليج على حساب المصالح والنفوذ الأمريكي[٩٩]. ولكن الغزو السوفياتي لأفغانستان وتنديد إيران بهذا الغزو ودعمها للمجاهدين الأفغان (الشيعة) ثم تفجر الحرب العراقية ـ الإيرانية أمور أثارت عقبات أمام تحقيق هذه الطموحات السوفياتية[١٠٠].

ولا يختلف المأزق الإسرائيلي كثيراً عن المأزق الأمريكي في إيران بسبب سقوط الشاه، فقد تحولت إلى عدو مباشر بالنسبة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي رفعت شعار تحرير القدس وحولت السفارة الإسرائيلية إلى سفارة فلسطينية. وعلى رغم ذلك فإن إسرائيل لم تفقد الأمل في العودة إلى إيران، ولو بشكل غير رسمي، وقد وفرت الحرب العراقية ـ الإيرانية لإسرائيل هذه الفرصة الكبرى، إذ استغلت حاجة إيران الماسة إلى قطع غيار الأسلحة التي توقفت واشنطن عن تصديرها لطهران وقامت عبر وسطاء بتوفير كثير من مستلزمات الحرب لإيران، ثم لعبت الدور البارز في تنفيذ صفقة إيران ـ كونتراغيت بين إيران والولايات المتحدة[١٠١]. كانت إسرائيل ـ في

---

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(٩٧) Alvin Z. Rubinstein, «Soviet Policy toward South and Southwest Asia: Strategic and Political Aspects,» in: Alvin Z. Rubinstein, ed., *The Great Game: Rivalry in the Persian Gulf and South Asia*, Foreign Policy Issues (New York: Praeger, 1983), pp. 81-114.

(٩٨) Mohammed Reza Pahlavi [Shah of Iran], *Mission for My Country* (London: Hutchinson; New York: McGraw-Hill, 1961), p. 120.

(٩٩) Gary Sick, «Iran's Quest for Superpower Status,» *Foreign Affairs*, vol. 65, no. 4 (Spring 1987), p. 709.

(١٠٠) Ahrari, «Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security,» p. 23.

(١٠١) كولي، الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط، ص ٦٧ ـ ٨٢.

البداية ـ شديدة الحرص على ترحيل أكبر عدد من الخمسة والستين ألف يهودي الباقين من إيران إلى إسرائيل(١٠٢)، ثم بعد أن وجدت ثغرة حاجة إيران إلى السلاح أصبحت متطلعة لعلاقات قوية على ضوء دورها المحوري في برنامج أعد بعناية لتوفير المساعدات العسكرية لإيران عبر شبكة اتصالات سرية مع إيران في الوقت الذي ساعدت صفقة «إطارات الطائرات» وقطع الغيار الإسرائيلية في المحافظة، على الأقل، على قسم من القوات الجوية الإيرانية في الجو للقيام بمهمات قليلة ولكن مختارة بعناية ضد أهداف عراقية مثل ميناء النفط العراقي في الفاو.

ربما يبدو ـ ظاهرياً ـ من هذا الدور الإسرائيلي أن إسرائيل كانت أكثر تفاعلاً مع الحرب العراقية ـ الإيرانية من القوتين العظميين استناداً إلى الحرص ـ الظاهري ـ الذي أبدته كل من واشنطن وموسكو على الالتزام بموقف حيادي في الحرب. لكن الواقع غير ذلك، فالحياد المعلن كان سياسة مدروسة ولها مغزاها وأهدافها، كما أنه كان حياداً مؤقتاً محكوماً بقدرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على إطالة أمد الحرب إلى الوقت الذي تحقق فيه كل منهما مصالحها من الحرب، وإلى المدى الذي لا يعرض المصالح المباشرة أو مصالح الحلفاء للخطر (الحلفاء بالنسبة لموسكو هنا هو العراق).

فالحياد الأمريكي ظهر في بداية الحرب حيث كان العراق هو المسيطر على مقاليد المواجهة العسكرية. ومن ثم فإن هذا الحياد الذي اقترن بقرار أمريكي بوقف إمداد إيران بالأسلحة وقطع الغيار، كان يحقق أهدافاً مهمة لواشنطن. فالحرب كانت توفر ـ في ذلك الوقت ـ مخاطر التدخل العسكري الأمريكي المباشر ضد إيران، على الرغم من أن واشنطن استغلت ـ إلى أقصى مدى، التهديد الثوري الإيراني لأمن الخليج وللدول الخليجية الصديقة لتكثيف وجودها العسكري في المنطقة وابتزاز تلك الدول للحصول منها على تسهيلات عسكرية كانت حريصة عليها. كانت الحرب تتوافق إذن مع الأهداف والمصالح الأمريكية، إلى درجة أن البعض أثار تساؤلات حول مدى تورط واشنطن في تفجير هذه الحرب، أي في إغراء العراق لشنها ضد إيران، وهي الحرب التي رأت فيها واشنطن بديلاً رخيصاً لممارسة ضغوط استنزافية لإسقاط نظام الحكم الإسلامي في إيران(١٠٣)، أو على الأقل زعزعة استقراره. ولكي يتحقق الاستنزاف كان لا بد من إطالة أمد الحرب، وهذا يفسر أسباب تعمد واشنطن تشجيع أطراف ثالثة ـ إسرائيل بالتحديد ـ على بيع السلاح لإيران. كما سمحت لأطراف أخرى بدعم العراق عسكرياً وهو ما جعل السياسة الأمريكية بالنسبة لإمداد إيران

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١٠٣) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ١٩٧ ـ ٢٠٢.

والعراق بالأسلحة (بشكل غير مباشر) أقرب إلى صيغة «الأواني المستطرقة» كوسيلة مثلى لضمان استمرار الحرب من جهة، ولضمان ضبطها عند الحدود التي لا تسمح بانتصار أي من الطرفين المتحاربين أو تهديد المصالح الأمريكية ومصالح الأصدقاء الخليجية[١٠٤].

أما الحياد السوفياتي الذي تمثل في عدم التجاوب مع مطالب العراق العسكرية، فكان يهدف إلى كسب الصداقة الإيرانية. فمعاهدة التعاون والصداقة السوفياتية ـ العراقية لعام ١٩٧٢ كانت تلزم الاتحاد السوفياتي بإمداد العراق بالمعدات العسكرية الكافية، وعدم الوفاء السوفياتي بهذا الالتزام لا يمكن أن يكون حياداً حقيقياً، بل هو موقف عدائي من العراق مقابل تحقيق علاقة ودية مع إيران[١٠٥].

هذه «الحيادية»: «الظاهرية» تغيرت بعد عام ١٩٨٢، عندما استطاعت إيران تغيير مجريات الحرب لصالحها، وتغيرت أكثر بعد عام ١٩٨٦ عندما احتلت إيران شبه جزيرة الفاو وبدأت تمارس سياسة عدوانية ضد الدول الخليجية، وظهرت ملامح لاحتمالات خروج إيران منتصرة من هذه الحرب. فقد أنهت موسكو ميلها باتجاه إيران في صيف ١٩٨٢ عندما عبرت القوات الإيرانية إلى داخل العراق. فقد استأنف الاتحاد السوفياتي الشحنات العسكرية التي تحتوي على صواريخ متوسطة المدى إلى بغداد والتي كانت قد توقفت في عام ١٩٨٠، وحافظ على القيام بدور الممول العسكري الرئيسي للعراق بقية سنوات الحرب. وساعد على هذا التحول التوتر الذي حدث في العلاقات السوفياتية ـ الإيرانية ابتداء من نيسان/ ابريل ١٩٨٣ عندما قامت السلطات الإيرانية بإبعاد ١٨ دبلوماسياً سوفياتياً واعتقلت زعماء حزب «توده» الشيوعي الإيراني[١٠٦].

وبسبب تغير الموقف العسكري لصالح إيران أنهت واشنطن سياسة «الحياد» المزعومة وقررت دعم العراق. فأعادت العلاقات الدبلوماسية مع بغداد في عام ١٩٨٤، وأمدت العراق بمعلومات استخبارية، ووفرت له مساعدات ومبيعات تكنولوجية وزراعية[١٠٧]، حيث أوضح تقرير لأحد لجان الكونغرس أن الولايات المتحدة قد اتخذت سلسلة من الخطوات لدعم العراق، وإحباط أي نصر عسكري إيراني. وحدد ذلك التقرير تلك الخطوات فيما يلي:

ـ تأمين مليار دولار كضمان للعراق لتسهيل شراء منتجات أمريكية زراعية وغيرها.

---

(١٠٤) خليل الياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧)، ص ١٦٠.

(١٠٥) Ahrari, «Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security,» p. 23.

(١٠٦) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 63.

(١٠٧) Chubin and Tripp, *Iran and Iraq at War*, pp. 223-226.

ـ قرار بنك الاستيراد والتصدير لضمان ٨٥ بالمئة من ٥٧٠ مليون دولار لإقامة خط أنابيب نفط إلى العقبة.

ـ دعم الولايات المتحدة لقرارات مجلس الأمن الدولي الذي أدان إيران بالاسم لهجماتها على ناقلات النفط في الخليج.

ـ دعم أمريكي مكثف لفرض حصار تصدير الأسلحة لإيران(١٠٨).

ولتبرير المزيد من الحضور العسكري الأمريكي في الخليج، فإن فريقاً من الكونغرس أكد أن الخطر لا يكمن في إغلاق مضيق هرمز، وإنما الخطر الأساسي على المصالح الغربية يكمن في المضامين الجيوسياسية لانتصار إيراني في الحرب، «إن هزيمة عراقية، والتي يمكن أن ينظر إليها كإمكانية حقيقية الآن، ستهدد بشكل فوري الملكيات العربية الخليجية القليلة السكان»(١٠٩). واتخذت إدارة ريغان خطوات متزايدة عام ١٩٨٣. فقد ورد في التقرير الدفاعي الذي قدمه كاسبار واينبرغر وزير الدفاع للكونغرس بأن «وزارة الدفاع توصي بأن تتدخل الولايات المتحدة عسكرياً في المنطقة إذا ظهر أن الخليج الفارسي معرض للخطر، حتى لو كان ذلك بدون تهديد سوفياتي سافر، وأن على القوات الأمريكية أن تتدخل حتى بدون دعوة من دول المنطقة».

هذا الحماس الأمريكي كان هدفه توظيف الخطر الإيراني لمزيد من الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، ولمزيد من الضغوط على الدول الخليجية لتقديم تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية في أراضيها، ونهج سياسة نفطية تحول دون حدوث أزمات نفطية تؤثر في الاقتصادات الغربية. وهذا يتضح من التناقض بين السياسة العدائية الأمريكية المعلنة ضد إيران والتورط الأمريكي السري في تقديم أسلحة أمريكية إلى إيران بتخطيط من الإدارة الأمريكية وبدور مميز لمستشار الأمن القومي الأمريكي روبرت ماكفرلين الذي قام بزيارة طهران لهذا الغرض، والتي فضح أمرها مهدي هاشمي. وقد اعتقل مهدي هاشمي بعد فضح سر هذه الزيارة الذي علم به من عناصر موالية داخل الحرس الثوري الإيراني، ونشرت مجلة **الشراع** اللبنانية تفاصيل هذه الصفقة الأمريكية الإيرانية فيما عرف فيما بعد بصفقة «إيران ـ كونتراغيت»(١١٠) كما تورطت موسكو ولكن بشكل آخر في سياسة دعم لإيران عندما سمحت لحلفائها مثل كوريا الشمالية وسوريا بإمداد إيران بأسلحة سوفياتية الصنع(١١١).

---

(١٠٨) النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص ٨٨.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(١١٠) Sick, «Iran's Quest for Superpower Status,» pp. 707-708.

(١١١) Chubin and Tripp, *Iran and Iraq at War*, pp. 191-194 and 222.

وهكذا ظلت أدوار القوتين غير مباشرة في دعم متوازن لطرفي الحرب كي تستمر وتحقق أهدافها المرجوة.

كانت الولايات المتحدة ترمي إلى استنزاف إيران والعراق للتخلص من الخطر الإسلامي الأصولي والقومي العربي معاً، وذلك بإطالة أمد الحرب دون تمكين أي من طرفيها بالانتصار، كي تتمكن واشنطن من إعادة ترتيب الأوضاع في الخليج بما يدعم قوة ودور الدول الصديقة «المحافظة» ويمكنها من الانخراط في ترتيبات أمنية مع واشنطن تسمح للولايات المتحدة بالحصول على التسهيلات العسكرية المطلوبة وتصبح ـ بالتالي ـ القوة الحقيقية في الخليج[١١٢]. أما إطالة أمد الحرب من المنظور السوفياتي فكان يخدم موسكو في السعي لكسر الاحتكار الأمريكي للنفوذ في الخليج، إذ ان لجوء الدول «المحافظة» الخليجية لمطالبة موسكو بدور مساند للقرارات الدولية ضد إيران كان يفتح المجال أمام السوفيات لإقامة علاقات مع هذه الدول[١١٣]، وفعلاً امتلكت موسكو الفرصة عن طريقين: الأول عندما انكشف أمر فضيحة التورط الأمريكي ببيع أسلحة أمريكية لإيران، إذ أحست هذه الدول بالفزع من خطر التعويل الكامل على الدور الأمريكي، والثاني عندما تجاوبت موسكو مع الطلب الكويتي بتأجير سفن سوفياتية لنقل النفط الكويتي عبر الخليج تجنباً لحرب الناقلات التي وسعت إيران من دائرتها وأصبحت الكويت أحد الأهداف الأساسية لهذه الحرب.

ولم يحدث التحرك المباشر للقوتين العظميين في الخليج إلا بعد هذه الخطوة التي قامت بها الكويت وأدت إلى «تدويل» الحرب، وإقحام القوتين العظميين مباشرة في أحداثها. والملاحظة المهمة بهذا الخصوص أن الولايات المتحدة لم تدخل نفسها في أحداث الحرب إلا لمحاصرة الفرصة التي حصل عليها السوفيات في الخليج، أي أن التنافس بين القوتين هو الذي أدى إلى انغماسها المباشر في الخليج[١١٤]. فقد سبق أن تقدمت الكويت بعرض نقل نفطها على ناقلات أمريكية، باستئجار ناقلات أمريكية لهذا الغرض أو بتسجيل عدد من الناقلات الكويتية لدى الولايات المتحدة. وتركت الكويت الأمر للولايات المتحدة كي تقرر ما ترغب فيه، ولكن واشنطن لم تتجاوب مع العرض التجاري الكويتي لأنها كانت تتوقع أن تتحدث معها الكويت عن ترتيبات أمنية لا عن صفقات تجارية. وعندما بادرت الكويت بالتوجه إلى موسكو التي قبلت بعرض تأجير ثلاث ناقلات نفطية للكويت، عندها تحول الموقف الأمريكي، إذ كان العرض الكويتي والقبول السوفياتي مفاجأة لأصحاب القرار الأمريكي مما دفع الولايات

---

(١١٢) مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(١١٣) Ahrari, «Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security,» p. 25.

(١١٤) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 63.

المتحدة إلى تقديم عرض مثير تمثل في قبولها واستعدادها لتسجيل جميع الناقلات الكويتية لديها ودون منازع لها من أي طرف آخر. وكان رد الكويت بأنها تحترم كلمتها مع الولايات المتحدة بقدر ما تلتزم باتفاقيتها مع الاتحاد السوفياتي بهذا الشأن، وأنها ترى أن التعاون بين موسكو وواشنطن في منطقة الخليج أمر مرغوب فيه ويؤدي إلى حماية الملاحة البحرية من أي تهديد أو مخاطر[١١٥].

وجاء الرد الأمريكي على ذلك في ١٧/٤/١٩٨٧ يقول بأن: «الولايات المتحدة لا تتمنى بالتأكيد زيادة الوجود العسكري السوفياتي في الخليج، ولكن ليس لديها الكثير لتفعله الآن..»، وأضاف المصدر بأن «مناقشات تجري الآن بين واشنطن والكويت ودول خليجية أخرى حول وسائل حماية الملاحة في المنطقة، وإن من بين هذه الوسائل رفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط التابعة لهذه الدول»[١١٦].

وهكذا كانت البداية التي نجحت موسكو بعدها في إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول الخليجية: عمان ثم الإمارات وقطر والبحرين[١١٧]، وكانت البداية لتورط أمريكي عسكري مكثف في الخليج دفع بواشنطن للدخول في مواجهة عسكرية مع البحرية الإيرانية، ودمرت منصتين إيرانيتين للنفط، ثم كان حادث إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية بصاروخ أمريكي، وكان هذا مؤشراً على أن الولايات المتحدة قررت اتخاذ إجراءات قاسية لمنع انتصار إيران، وكان ذلك سبباً أساسياً في اضطرار إيران للقبول بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، وإنهاء الحرب في الوقت الذي كان يحقق فيه العراق انتصارات واسعة عقب نجاحه في تحرير الفاو[١١٨].

هذه التطورات في مواقف القوتين العظميين من الحرب العراقية ـ الإيرانية تكشف مسألة مهمة تتعلق بدور القوى الدولية في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، وهي أن القوتين العظميين كانت لهما مصالح في الخليج وأن تنافسهما الكوني انعكس في شكل حرص متبادل على تحجيم نفوذ بعضهما في الإقليم، لكن العامل الحاسم في هذه التطورات أن الأحداث الداخلية الخليجية هي التي وفرت الفرص لمثل هذا التنافس، وعندما حدث الوجود المكثف للقوى الدولية فإنه جاء بناءً على استدعاء خليجي.

فما أحدثه سقوط نظام الشاه، وقيام نظام ثوري إسلامي بديل سعى إلى تصدير

(١١٥) سليمان ماجد الشاهين، «الكويت وإعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية،» التعاون، السنة ٥، العدد ١٨ (حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ١٥ ـ ١٧.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١١٧) Ahrari, «Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security,» p. 26.

(١١٨) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 66.

الثورة إلى الدول المجاورة، أدى إلى خلق أنماط تحالفية جديدة في النظام حيث وجدت السعودية والدول الصغيرة نفسها مضطرة للتوازن ضد القوة الإقليمية (إيران) التي تهدد بشكل مباشر استقرارها الداخلي وشرعية نظامها حتى لو كانت القوة الإقليمية الأخرى التي تم التحالف معها هي الأقوى عسكرياً. وبسبب هذا الاختيار دخلت هذه الدول في صدامات وصراعات مع إيران، كما تفجرت الحرب العراقية ـ الإيرانية بقرار عراقي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ استهدف فرض العراق كقوة إقليمية كبرى في الخليج وحرص على تصفية الخطر الإيراني.

كما أن سقوط نظام الشاه في إيران أدى إلى طموح سوفياتي لكسب صداقة إيران على حساب الولايات المتحدة، لكن هذا الطموح كان يعني موقفاً معادياً للعراق. أما الولايات المتحدة فقد دفعها حرصها على استرداد نفوذها في إيران إلى دعم العراق لإسقاط نظام الحكم الإسلامي مع حرص على الحيلولة دون انتصار العراق أو هزيمته كي تبقى الحرب مستمرة لفترة طويلة تحقق لواشنطن أهدافها في السيطرة الكاملة على الخليج على حساب إيران والعراق معاً، لكن تداعيات الحرب فرضت الوجود السوفياتي في الخليج كأمر واقع، وليبقى التنافس مستمراً بين القوتين العظميين في المنطقة.

ثانياً: التفاعلات التعاونية

أثرت الأحداث والتطورات التي واجهت النظام الإقليمي الخليجي في عقد الثمانينيات في الإطار الذي تمت من خلاله التفاعلات التعاونية في ظل غلبة تفاعلات الصراع والاستقطاب، كما أثرت أيضاً في مجالات تلك التفاعلات التعاونية. ولذلك يصعب التعرف على خصوصية التفاعلات التعاونية في هذه المرحلة دون دراسة إطار تلك التفاعلات ومجالاتها.

١ ـ إطار التفاعلات التعاونية

مع انشغال العراق وإيران في حربهما الطويلة، وغلبة التفاعلات الصراعية على مجمل تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، تقلصت إطارات التعاون ومستوياته داخل النظام في الدول الست الأخرى. وقد احتوى «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» هذه التفاعلات التي أخذت تعكس خصوصية هذا المجلس كنظام فرعي داخل النظام الخليجي، وظروف نشأته، ودوافع هذه النشأة، وطبيعة هيكليته وطريقة إصدار قراراته. وهي عوامل أدت ـ مجتمعة ـ إلى تضييق مساحة الإنجاز بين الدول الأعضاء.

فالمجلس نشأ في ظروف استثنائية، كان يصعب تصور نشأته في غيابها. وبالذات غياب نظام الشاه، والخطر المتمثل في تهديد تصدير الثورة الإسلامية للنظم

«المحافظة» في الدول الست، واندلاع الحرب بين إيران والعراق. فقد أنشئ المجلس في غيبة القوتين الإقليميتين الكبيرتين: إيران والعراق، وتم توظيف مناخ التوتر وعدم الاستقرار الناجم عن الثورة الإيرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان كمبررات لتشكيل هذا المجلس[(١١٩)].

لقد استطاعت السعودية فرض المجلس كأمر واقع على الدول الخمس الصغيرة بعد أن افتقدت هذه الدول القدرة على إجراء تحالفات داخل النظام الخليجي توازن بها القوة السعودية، وبعد أن أصبح خطر التهديد الإيراني وأخطار الحرب العراقية ـ الإيرانية تفوق مخاوفها من الهيمنة السعودية[(١٢٠)]. لكن المجلس استطاع من خلال الممارسة العملية أن يؤسس لعلاقات تعاون مشترك بين الدول الست الأعضاء خصوصاً أن هذه العلاقات تجد لها سنداً شعبياً قوياً أكثر طموحاً في التحول من علاقات التعاون إلى التكامل والوحدة.

وبسبب خصوصية نشأة المجلس ظلت إيران تنظر إليه على أنه تكريس لسياسة «استبعادية» تستهدفها بالدرجة الأولى، وأنه تهديد أمني لها وإعلان للرغبة العربية في استبعادها من قرارات تتعلق بمستقبل الخليج. وبسبب الدعم الذي قدمته دول المجلس للعراق في حربه ضد إيران فإن الإيرانيين اتهموا المجلس بأنه نشأ ليلعب دور الوكيل الأمريكي في الخليجي، وأنه أداة لتوسيع النفوذ السعودي، وبذلك تتمكن الرياض من السيطرة على الخليج. لكن أهم ما يقلق إيران هو خطر أن يتحول المجلس إلى اندماج اقتصادي وسياسي عربي أوسع[(١٢١)]، وهذا يعني أن إيران يصعب أن تقبل بعضوية العراق في هذا المجلس لأنه سيصبح في مثل تلك الحالة تكتلاً أمنياً عربياً يستهدفها، الأمر الذي يفرض ضرورة الأخذ في الاعتبار أن أنماط التفاعلات التعاونية داخل المجلس يمكن أن ينظر إليها على أنها تفاعلات صراعية من المنظور الإيراني طالما ظلت إيران مستبعدة من تلك العلاقات.

وإذا كانت إيران عبرت بصراحة عن نظرتها لمجلس التعاون، فإن ظروف الحرب مع إيران فرضت قيوداً على الرفض والتحفظ العراقي على قرار استبعاده من عضويته[(١٢٢)]. ولذلك فإنه بمجرد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية كان العراق

---

(١١٩) انظر: «التجمعات الإقليمية الفرعية: مجلس التعاون الخليجي،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ٢٠٨ ـ ٢١٠.

(١٢٠) Gause III, Ibid., p. 58.

(١٢١) Hunter, «Gulf Security: An Iranian Perspective,» pp. 63-65.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٤.

مشغولاً بأمر مستقبله، وربما كان قرار غزو العراق للكويت وسيلة من وسائل العراق لفرض وجوده بالقوة ضمن منظومة العلاقات الخليجية التي يشعر أنه استبعد منها في ظروف لم تكن مؤاتية بالنسبة له.

ويرجع الاختلاف في درجة حدة الاعتراض على تأسيس المجلس بين إيران والعراق، في ذلك الوقت الذي شهد عملية التأسيس، إلى سببين رئيسيين: **أولهما** أن العراق كان أكثر اعتماداً على المساعدات المالية التي تأتيه من الدول الخليجية المؤسِسَة للمجلس، كما أنه كان في أمسّ الحاجة إلى تأييدها السياسي لما أسماه بـ «قادسية صدام» وهو المسمى الذي أرادت به بغداد تعريب حربها ضد إيران[١٢٣]. **وثانيهما** أن استبعاد العراق من عضوية المجلس لم يكن ليرتب، من الناحية الفعلية، عزلاً للعراق عن أطر التعاون الجماعي المشترك التي نشأت في عقد السبعينيات والتي شملت مجالات واسعة ومتنوعة وكاد العراق يكون قاسماً مشتركاً بين أغلبها. كما أن المجلس تحول إلى قوة داعمة للموقف العراقي في الحرب العراقية ـ الإيرانية، وحال دون نجاح إيران في جذب عدد من الدول الصغيرة إلى جانبها، أو أن تشق وحدة هذه الدول بدرجة تؤثر في الموقف العراقي في الحرب.

وهكذا، فإن إطار التفاعلات التعاونية التي شهدها النظام الإقليمي الخليجي في عقد الثمانينيات كان محصوراً ضمن إطار مجلس التعاون، أي ضمن إطار النظام الفرعي، وهو ما يعني حدوث تراجع ملحوظ في مستوى ودرجة التفاعلات التعاونية داخل النظام الإقليمي الخليجي في المرحلة الثانية (عقد الثمانينيات) عنها في المرحلة الأولى (عقد السبعينيات) في الوقت الذي فاقت فيه درجة وجِدّة الصراعات التي شهدها النظام في مرحلته الثانية نظيرتها في المرحلة الأولى، وهو ما يعني أن النظام يشهد، بمرور الوقت، تراجعاً، وليس صعوداً في اتجاه الترابط والتكامل بين أعضائه.

وقد تأثرت طبيعة ومستوى التفاعلات التعاونية بخصوصيات مجلس التعاون الخليجي وبالذات الخصوصيات التنظيمية والبنيوية[١٢٤]. فالخصوصيات البنيوية، وبالذات، التفاوت الحاد في مستوى القوة، بأنواعها المختلفة، بين الدول أعضاء المجلس لصالح العربية السعودية، فرضت قيام نظام إقليمي فرعي تراتبي (مجلس التعاون الخليجي). فالنظام التراتبي ـ كما يعرفه زيمرمان ـ هو نظام مؤلف من قوة

---

(١٢٣) غريش وفيدال، **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ص ١٣٢. انظر أيضاً: عبد الرحمن سلطان، **الصراع الدولي في الخليج العربي** (القاهرة: منشورات مجلة الوعي الجديد؛ مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨١)، ص ١٢٤.

(١٢٤) توفيق نجم الأنباري، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطور النظم الإقليمية،» (رسالة ماجستير، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨)، ص ٣١٩.

كبرى واحدة ومن عدد من الدول الصغيرة[١٢٥]، مما جعل السعودية قادرة على السيطرة على المجلس (النظام الفرعي التراتبي) سواء من حيث تفاعلاته الداخلية أو تفاعلاته الخارجية. في حين أن الخصوصيات التنظيمية جعلت عضوية المجلس قائمة على مبدأ «المساواة القانونية» بين الدول الأعضاء. فقد أعطى النظام الأساسي للمجلس صوتاً واحداً لكل دولة عضو. كما نص على صدور قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الأعضاء الحاضرين والمشتركين في التصويت، على أن تصدر القرارات في المسائل الإجرائية بالأغلبية[١٢٦]، أي أن النظام الأساسي أعطى لكل دولة حق الاعتراض (الفيتو) على القرارات الموضوعية، في الوقت الذي لم يتضمن فيه النظام الداخلي للمجلس الأعلى أية معايير للتمييز بين ما هو موضوعي وما هو إجرائي من المسائل التي ستعرض على المجلس، الأمر الذي أفسح مجالاً واسعاً للاجتهاد والاختلاف والتشتت.

وقد أثرت هذه الإزدواجية، بين واقع يفرض التمايز في الأدوار بين الدول الأعضاء، وإطار تنظيمي يؤكد على المساواة، بشكل سلبي في تفاعلات المجلس، إذ كان هاجس الخوف من السيطرة السعودية على الدول الأعضاء مسيطراً على أجواء تأسيس المجلس، فجاء النظام الأساسي بنصوصه المشار إليها ليطمئنها ويهدئ من روعها. ولم يكن النص على أن قرارات المجلس الأعلى مجرد توصيات غير ملزمة للدول الأعضاء إلا وسيلة أخرى للمزيد من الاطمئنان الذي كانت تلك الدول في حاجة إليه.

٢ ـ مجالات التعاون

تنوعت مجالات التعاون بين الدول الست أعضاء مجلس التعاون خلال عقد الثمانينيات، فشملت مجالات التعاون الأمني والدفاعي، ومجالات التنسيق السياسي، ومجالات التعاون الاقتصادي والفني، لكن مع التوسع في تلك المجالات فإن حجم الإنجاز ما زال ينظر إليه على أنه دون المستوى المأمول، وأن الدول الأعضاء ما زالت حريصة على تأكيد وإثبات سيادتها الوطنية بما يحول دون توسيع نطاق التكامل في تلك المجالات:

أ ـ التعاون العسكري والأمني

عندما اتخذ قرار تشكيل مجلس التعاون كانت الخبرة السابقة لعقد السبعينيات بخصوص أمن الخليج، وبالذات الصراع حول الهيمنة وبسط النفوذ من جانب القوى

---

(١٢٥) William Zimmerman, «Hierarchical Regional Systems and the Politics of System Boundaries,» *International Organization*, vol. 26, no. 1 (Winter 1972), p. 18.

(١٢٦) «النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،» المادة (٩).

الإقليمية الكبرى وبخاصة إيران والعراق، ماثلة أمام الجميع. وكان المتصور أن تكون تجربة تشكيل المجلس ومسعى الدول الأعضاء للحفاظ على أمنها مستوعبة لدروس تجربة السبعينيات، وبالذات مسألة اختلال التوازن في القوى لغير صالح العربية السعودية والدول الخمس الأخرى مقارنة بالقوة الإيرانية والقوة العراقية، وأن الهدف سيكون خلق قوة ثالثة موازنة ابتداءً من المنظور الأمني مروراً بالتكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء في المجلس. معنى هذا أن المدخل الأمني كان في التحليل الأخير مدخلاً تكاملياً، وأنه من خلال الشروع في إقامة أمن جماعي بين دول المجلس، وتطوير هذا الأمن الجماعي إلى صيغة أرقى تنشأ بموجبها: القوة الخليجية الموحدة، ستكون هناك فرص حقيقية لقيام كيان خليجي موحد بين الدول الست(١٢٧).

هذا التصور لم يحدث، ولم يستطع المجلس أداء الوظيفة الأمنية، وتولت الدول منفردة بناء قوتها العسكرية الذاتية، وأقصى ما أمكن التوافق حوله لم يتجاوز صيغة «قوة درع الجزيرة» كقوة رمزية من الدول الأعضاء بقيادة سعودية، وتتركز في منطقة «حفر الباطن» السعودية، إضافة إلى حديث متكرر عن ضرورة تطوير التعاون العسكري المشترك بين دول المجلس والتنسيق الجماعي في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية(١٢٨). وظلت بيانات القمم الخليجية تحفل بتكرار العديد من هذه المطالب، إلى جانب مطالب أخرى يصعب وصفها بأنها «مرتكزات» للأمن، لأنها ظلت مجرد نداءات تؤكد على أن أمن الخليج مسؤولية أصحابه، على رغم أن الأساطيل الأجنبية كانت تجوب الخليج بكثافة، والحرص على عدم التورط في الصراعات الدولية، واتباع سياسة حسن جوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والإشارة إلى أن أمن منطقة الخليج يرتبط بالأمن العربي. من جانب آخر، كان هناك حرص على تأكيد الرغبة في عدم التورط في الحرب العراقية ـ الإيرانية، والسعي لتحجيم أخطارها كي لا تمتد إلى أرض أي دولة عضو في المجلس أو تهدد حرية الملاحة في الخليج(١٢٩).

معنى ذلك أن عقد الثمانينيات لم يشهد قيام «نظام أمن جماعي» في إطار المجلس، أي أنه لم تكن هناك رؤية موحدة لمفهوم الأمن أو لمصادر التهديد أو

---

(١٢٧) ادريس، «دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي،» ص ٤٤.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٢٩) عبد الله فهد النفيسي، «مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والاستراتيجي،» ورقة قدمت إلى: ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي التي نظمتها الجمعية الاقتصادية الكويتية بجامعة الكويت، الكويت، ١٨ ـ ٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٢، ص ٢٢ ـ ٢٩ و٥٣ ـ ٥٩.

للسياسات الأمنية ترتكز على التزامات مشتركة محددة. كانت هناك «حالة أمنية» قائمة على أساس قاعدة «الأمن الذاتي» و«القوة العسكرية الذاتية» لكل دولة على حدة مع رغبة معلنة في التنسيق والتعاون المشترك.

وقد سيطر مفهوم الأمن الداخلي، والأمن السياسي بالذات على اهتمامات الدول الأعضاء، واختلف منظور كل منها بالنسبة للسياسة الدفاعية الخليجية في إطار المجلس. فخلال مؤتمر القمة الخليجي الأول برز اتجاهان يختلف كل منهما عن الآخر بالنسبة لمسألة الأمن الخليجي(١٣٠).

الاتجاه الأول: قادته الكويت، وسعى للتأكيد على أن قضية الأمن المشترك للدول الخليجية الست يمكن التغلب عليها من خلال دعم التكامل في الشؤون والمجالات المختلفة بين الدول الأعضاء على غرار ما فعله الاتحاد الأوروبي والذي أعطى أولوية الاهتمام، عند التأسيس، للقضايا الاقتصادية والتجارية والجمركية، وجعل قضية الأمن مسؤولية كل دولة من الدول الأعضاء داخل أراضيها. ولذلك فإنه ليس من الضروري في شيء، وفقاً للمنظور الكويتي، أن يعطي المجلس أولوية مبكرة للقضية الأمنية أو أن يظهر على أنه تكتل عسكري معادٍ لأي من القوى الإقليمية أو الدولية.

الاتجاه الثاني: قادته عمان، حيث دعت إلى إعطاء قضية الأمن المشترك الأولوية الكاملة في سلم القضايا الحيوية الأخرى الاقتصادية والثقافية والتربوية والإعلامية والتجارية. . الخ، والتي يمكن لدول المنطقة (بحسب المنظور العماني) ممارستها مستقبلاً بشكل تلقائي استجابة لضرورة العصر ومواكبة لتطلعاته المستقبلية.

ولقد ساير المؤتمر مساعي الاتجاه الأول الداعي إلى عدم إيجاد أي التزام بين دول المجلس قد يكون من شأنه إثارة حفيظة القوى الدولية والإقليمية، وبخاصة أن ميثاق المجلس (النظام الأساسي) لم يتضمن أي بنود للتعاون العسكري بينها عدا تجديد التأكيد في البيان الختامي للقمة على أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها وان هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها، وضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية وبخاصة وجود الأساطيل العسكرية الأجنبية(١٣١). لكن اهتمامات المجلس الدفاعية أخذت تعكس، من الناحية العملية، الأسس التي ارتكز عليها التصور السعودي لاستراتيجيات الأمن الخليجي، والتي تمحورت حول: تحييد منطقة الخليج في إطار الارتباط الأمريكي، وبناء قوة ردعية سعودية، والتكامل الخليجي العربي، وموازنة التهديد الإيراني من خلال دعم العراق، وتسوية قضايا الحدود بين الدول الخليجية،

---

(١٣٠) سلطان، الصراع الدولي في الخليج العربي، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(١٣١) انظر البيان الختامي للقمة في مجلة: الجديد (حزيران/ يونيو ١٩٨١)، ص ١٢.

والتركيز على الأبعاد الداخلية للأمن[١٣٢].

وقد فرضت أحداث وتداعيات الحرب العراقية ـ الإيرانية نفسها، سواء اتساع نطاق الحرب إلى مياه الخليج، وتعرض بعض دول المجلس لاعتداءات إيرانية، وحرب الناقلات، وعمليات التخريب والتفجيرات التي حدثت في عدد من دول المجلس، على السياسات الدفاعية والأمنية المشتركة. فقد وجهت القمة الخليجية الثانية المنعقدة في الرياض (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١) الدعوة لوزراء دفاع المجلس للاجتماع من أجل تحديد الأولويات التي تحتاج إليها دول المجلس لتأمين استقلالها وسيادتها[١٣٣]. وفي أول اجتماع لوزراء الدفاع (٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢) في الرياض تمت مناقشة فكرة بناء قوة خليجية ذاتية تبعد شبح أي خطر. وفي ذلك الاجتماع دعا وزير الدفاع الكويتي الشيخ سالم الصباح إلى «تنويع مصادر السلاح»[١٣٤].

وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٨٢ عقد رؤساء أركان دول المجلس اجتماعاً بحثوا فيه تصوراً عاماً لتنسيق العمل بين جيوش الدول الست وما يستلزم ذلك من دعم للاتصالات وسرعة الحركة، وتدعيم الدفاع حول منافذ وأجواء هذه الدول، كما بحثوا في جلسة مغلقة أسس إنشاء صناعة حربية خليجية[١٣٥]. وفي قمة الكويت (١٩٨٤) تم الاتفاق على إنشاء قوة خليجية مشتركة تحمل اسم «درع الجزيرة» تقوم بدور قوة الانتشار السريع. وقد أجرت هذه القوة عدة مناورات عسكرية مشتركة[١٣٦].

أما في مجال الأمن الداخلي فقد استطاعت دول المجلس أن تحقق قدراً من التنسيق الذي فرضته التحديات الجديدة التي واكبت اندلاع الثورة الإيرانية والحرب بين العراق وإيران، وخصوصاً بعد اكتشاف مؤامرة قلب نظام الحكم في البحرين التي أعلن عنها مسؤولون سعوديون وبحرينيون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. فقد اتهم هؤلاء المسؤولون إيران بتسليح وتدريب «المخربين»[١٣٧].

ففي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ أعلنت حكومة البحرين أنها قد ألقت

---

(١٣٢) محمد السيد سليم، «الرؤية السعودية لأمن الخليج،» في: عبد المنعم المشاط، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(١٣٣) «التجمعات الإقليمية الفرعية: مجلس التعاون الخليجي،» ص ٢١١.

(١٣٤) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٩٧.

(١٣٥) المصدر نفسه.

(١٣٦) «التجمعات الإقليمية الفرعية: مجلس التعاون الخليجي،» ص ٢١١.

(١٣٧) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 58.

القبض على مجموعة من المخربين مدعية أنهم قد تلقوا تدريبهم في إيران. واتهم وزير الداخلية البحريني المجموعة بأنها خططت لاغتيال شخصيات رسمية بحرينية، وقال إن هذه المجموعة تتبع ـ الجهاد الإسلامي ـ (الجبهة الإسلامية) ومركزها في طهران، وأن الأعضاء الستين في هذه المجموعة هم من المسلمين الشيعة، وتبين، فيما بعد، أن عدد المتهمين ٧٣ متهماً، منهم ٦٠ بحرانياً، و١١ سعودياً، وواحد عماني وواحد كويتي[١٣٨].

كان رد الفعل البحريني عنيفاً على الحادث، إذ صرح رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أن «النظام الإيراني يشكل التهديد الأول لدول الخليج تماماً مثلما يهدد الكيان الصهيوني المشرق العربي، وأن تهديد النظام الإيراني يجسد سياسته التخريبية التوسعية ضد دول الخليج العربية ومحاولاته للتحريض على الفتنة والعصيان». أما رد الفعل السعودي فجاء على لسان وزير الداخلية الأمير نايف الذي أدان الحادث متهماً إيران بقوله إن إيران بـ «مؤامراتها» ضد البحرين انتهكت ـ فعلياً ـ الإسلام[١٣٩]. واتخذت السعودية من الحادث حافزاً لإقناع الدول الخليجية بقبول المشروع الأمني السعودي الذي سبق أن عرضته عام ١٩٧٥، والذي كان يركز على الأمن الداخلي في الدول العربية الخليجية في مواجهة المشروع الإيراني الرامي إلى التوقيع على معاهدة أمن إقليمي مشترك للدول الخليجية الثماني[١٤٠]، لكن التحرك السعودي لم يسفر إلا عن عقد اتفاقيات أمنية ثنائية مع أربع من الدول الخمس الشركاء في مجلس التعاون مع الرياض هي على الترتيب: البحرين والإمارات وقطر وعمان، ولم تقبل الكويت بالتوقيع على مثل هذه الاتفاقيات مع السعودية، ووقفت في وجه المسعى السعودي الرامي إلى عقد اتفاقية أمنية مشتركة في إطار مجلس التعاون الخليجي خلال الاجتماع الثاني لوزراء داخلية المجلس في الرياض (١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢)[١٤١]. فقد ورد في البيان المشترك أنه «وبعد تبادل وجهات النظر وبروح المسؤولية الجماعية التي تقتضي الوقوف على جميع النقاط المتعلقة بمشروع الاتفاقية الأمنية، ورغبة منهم في توفير العناصر الضرورية التي تتطلب المزيد من البحث قرر الوزراء مواصلة الاتصالات حتى استكمال اللمسات النهائية على ضوء المناقشات التي

---

(١٣٨) R. K. Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis,* with the assistance of Joseph A. Kechichian; with a foreword by Sultan Bin Mohamed al-Qasimi (Charlottesville, Virginia: University Press of Virginia, 1988), p. 3.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٤٠) النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص ١٧٢.

(١٤١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **وثائق مجلس التعاون الخليجي** (أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤)، ص ١٩٤.

أبديت خلال المناقشات»[١٤٢].

وقد فسرت بعض المصادر الموقف الكويتي الرافض للتوقيع على «الاتفاقية الأمنية الشاملة الموحدة» بأنه يعود إلى أنها سوف تهدد التقاليد الديمقراطية للبلاد، حيث تنص المادة الثانية منها على منع استيراد وتداول جميع أنواع النشرات أو الكتب التي تعبر عن أفكار مضادة للبنى الإسلامية وللقانون العام أو الأنظمة الحكومية في أقطار المجلس[١٤٣]، وقد أكد البرلمان الكويتي أن الحكومة لن توقع على المعاهدة الأمنية ما لم يتم تعديلها وحذف النقاط التي تتعارض مع دستور الدولة[١٤٤]. وأياً كانت الأسباب فإن هذا الرفض الكويتي لمشروع الاتفاقية يأتي ليدعم الاتجاهات المستقلة التي أخذتها كل من عمان والإمارات بالنسبة لرفض مجاراة الموقفين السعودي والكويتي باتخاذ مواقف متشددة ضد إيران ودعمهما لسياسة الحوار بدلاً من المقاطعة مع طهران، وهذه الممارسات إن كانت تدل على تنوع وتعدد الرؤى والسياسات داخل المجلس فإنها تعبر في الوقت ذاته عن ضعف التوافق السياسي بينها وسيطرة هاجس «الذاتية الوطنية» على مواقفها داخل المجلس بدلاً من الطموح إلى مزيد من الانصهار في إطار تكاملي إقليمي.

ب ـ التعاون السياسي

تثير قضية التعاون السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي قضية منهاجية تتعلق بإمكانية وجود سياسة خارجية للنظام الفرعي الإقليمي، بمعنى وجود سياسة خارجية مستقلة للنظام عن السياسات الخارجية للدول الأعضاء. ولا شك في أن الحديث عن سياسة خارجية خاصة بالنظام الفرعي الإقليمي تعكس درجة عالية من الاندماج السياسي للنظام في اتجاه الوحدة. وهذا أمر يصعب الحديث عنه بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي. والمنظور العماني لمجلس التعاون الخليجي وتكييف دوره السياسي يؤكد هذا الاستنتاج، حيث يتضمن هذا المنظور ثلاثة جوانب أساسية هي[١٤٥]:

ـ أن المجلس يجب أن يكون إطاراً للتفاهم والتعاون بين الأطراف المشاركة فيه في المجالات التي يتم الاتفاق عليها. أما القضايا الخلافية فيجب تركها للزمن حتى يمكن الوصول إلى قناعات جديدة ذاتية لدى الأطراف المختلفة. وتؤمن عمان بمبدأ التدرج والتوجه العملي في هذا الإطار.

---

(١٤٢) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(١٤٣) عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، ص ٢٧٦.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

(١٤٥) نوار، «السياسة الخارجية العمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة،» ص ٣٦.

ـ ضرورة ألا يتحول المجلس (في ظروف الثمانينيات والحرب العراقية ـ الإيرانية) إلى حلف عسكري يتم تفسيره من الجانب الإيراني على أنه كتلة عسكرية معادية. فالمجلس هو إطار للتعاون ويجب ألا يتحول إلى قوة مجابهة ضد إيران.

ـ ضرورة ألا يتحول مجلس التعاون إلى منظمة لممارسة التأثير في النفوذ الإقليمي لبعض الدول الأعضاء فيها، وألا تستخدم الترتيبات الجماعية كذريعة لانتقاص السيادة الوطنية للدول الأعضاء.

هذا المنظور بما يتضمنه من تحفظات يكشف حجم القيود المفروضة على التعاون في مجال صنع قرار السياسة الخارجية، فالدول الأعضاء تحتكر لنفسها القرار في مجال السياسة الخارجية، كما أن لها أجهزتها الخاصة التي تقوم بتنفيذ هذه السياسة دون مشاركة حقيقية من أجهزة المجلس. وعلى رغم ذلك هناك من يرى أن المجلس له دور في ثلاثة مجالات تتصل بالسياسة الخارجية هي(١٤٦):

ـ مجال رسم السياسة الخارجية حيث تقوم أجهزة المجلس وهي أساساً المجلس الأعلى والمجلس الوزاري برسم السياسة الخارجية واتخاذ القرارات في القضايا المهمة، وهذه تمثل موقفاً جماعياً عاماً قد ينسجم تماماً مع المواقف الفردية، وقد يفترق عنها في بعض التفاصيل والجزئيات.

ـ مجال تنسيق السياسة الخارجية، وبخاصة في القضايا التي يتعذر تحقيق موقف موحد بشأنها. فهناك قضايا اختلفت مواقف الدول الأعضاء بشأنها لاعتبارات مختلفة، لكن أجهزة المجلس تعمل على تحقيق التفهم والتشاور قبل إعلان هذه المواقف بحيث لا تبدو المواقف متفرقة أو مدعاة للصدام والافتراق.

ـ مجال تنفيذ السياسة الخارجية، حيث يحاول المجلس أن تكون لديه دبلوماسية خليجية موحدة، كما يحاول التعاون والتنسيق بين بعثات الدول الأعضاء، فضلاً عن أن المجلس يحاول توحيد الفكر والوعي الدبلوماسي من خلال برامج التدريب للعاملين في الحقل الدبلوماسي للدول الأعضاء.

ويمكن تصور وجود تأثير متبادل بين الدول الأعضاء والمجلس في مجال السياسة الخارجية. فالدول الأعضاء بأدوارها وسياساتها هي التي تصنع التوجه العام لسياسات المجلس وتصنع قرارات هذه السياسات، كما أن المجلس يمكن أن يؤثر بشكل غير مباشر في السياسة الخارجية للأعضاء بما يطرحه من تصورات ورؤى للقضايا السياسية المختلفة. أحد الأمثلة على تأثير المجلس في سياسات الدول الأعضاء ما يمكن أن يضعه من بعض القيود على ارتباطات الأعضاء بالقوى الخارجية، أو على

---

(١٤٦) الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ص ١٢ ـ ١٣.

الأقل، تحجيم ذلك في حدود معينة[١٤٧]. وقد جاء بيان مؤتمر القمة لدول المجلس دائماً على هذا الاتجاه بالقول: «إن المطامع الدولية لن تتمكن من إيجاد موطئ قدم لها في منطقة متحدة ذات صوت واحد ورأي واحد وقوة واحدة». كما طالب المؤتمر بـ «انسحاب الأساطيل الأجنبية من المنطقة». وقد علق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على هذه التوصية بقوله: «إن هذا القرار ينطبق على البحرين وسلطنة عمان، وأنه لا يجوز لأية دولة طلب الحماية من أية دولة أجنبية، أو إقامة أي قواعد على أراضيها، لأن دول الخليج قادرة على حماية نفسها بنفسها، كما أن القرار ينطبق على كل دول مجلس التعاون»[١٤٨].

كما يمكن لدولة معينة أن تؤثر في سياسات الدول الأخرى الأعضاء وفي سياسات المجلس من خلال فعالية دورها وقدرتها على التأثير. أحد أمثلة ذلك الدور السعودي وقوة تأثيره، بل إن هناك من يرى أن الولايات المتحدة استطاعت، من خلال الحليف السعودي، التأثير في سياسات دول مجلس التعاون بالنسبة للحرب العراقية ـ الإيرانية، فلكي تتحاشى واشنطن المواجهة المباشرة مع إيران شجعت دول مجلس التعاون على زيادة مساعداتها لجهود العراق العسكرية[١٤٩].

وقد استطاع المجلس أن يقوم بأدوار سياسية ملحوظة تجاه العديد من القضايا، وبالذات تجاه الحرب العراقية ـ الإيرانية وتجاه النزاع الحدودي بين عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية (سابقاً)، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، لكنه عجز عن أن يقوم بدور ملموس في قضايا أخرى، وبخاصة قضية النزاع الحدودي القطري ـ البحريني التي ما زالت عالقة ويتم ترحيلها من عام إلى آخر، بل من عقد إلى آخر[١٥٠]. فقد فرضت نفسها على النظام الخليجي في عقد السبعينيات، واستمرت ساخنة في عقد الثمانينيات، وما زالت إحدى قضايا المجلس الحرجة في التسعينيات، لأن المجلس لا يملك حتى الآن جهازاً قضائياً. ولجنة تسوية المنازعات المنصوص عليها في النظام الأساسي استشارية ومؤقتة ويتم تشكيلها من جانب المجلس الأعلى بالنسبة لكل حالة على حدة[١٥١].

---

(١٤٧) عبد الحميد الموافي، «مجلس التعاون الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٧، العدد ٦٥ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ١٣٢.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(١٤٩) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, pp. 130-131.

(١٥٠) عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، ص ١٦٣ ـ ١٨٦.

(١٥١) «النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،» المادة (١٠).

ويعكس سجل تصويت دول مجلس التعاون في الأمم المتحدة وجود درجة ملحوظة من التوافق والتنسيق السياسي بين دول المجلس، مع وجود تمايز في مواقف بعض الدول الأعضاء بالنسبة لقضايا معينة لأسباب تختلف من حالة إلى أخرى؛ لكن أبرز الأسباب عادة هو الارتباطات الخاصة لتلك الدول بأطراف دولية تكون ذات علاقة بالقضية المعروضة(١٥٢).

ج ـ التعاون الاقتصادي والفني

كان مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والاجتماعي من أبرز مجالات التعاون بين الدول أعضاء مجلس التعاون، فقد كانت الظروف مهيأة لتقبل مثل هذه المجالات من التعاون المشترك، حيث كانت هناك، قبل تأسيس المجلس، مؤسسات وأجهزة اقتصادية ومالية وثقافية تم تكوينها بين هذه الدول بشكل شبه جماعي(١٥٣). كما أنها كانت محور اهتمام النظام الأساسي للمجلس حيث نص عليها في مادته الرابعة، وتضمنت الفقرة الثالثة من هذه المادة تفصيلاً لتلك المجالات: الشؤون الاقتصادية، والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية والشؤون التشريعية والإدارية. كما نصت الفقرة الرابعة على دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز البحوث العلمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص(١٥٤).

وقد تولت اجتماعات وزارية ولجان متخصصة البحث في سبل تطوير التعاون في كل هذه المجالات، وأمكن بالفعل عقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية، وكانت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع

---

(١٥٢) أجريت دراسات على أنماط تصويت دول المجلس في الأمم المتحدة حول قضايا مثل: القضية الفلسطينية، والتسلح النووي الإسرائيلي، والصحراء الغربية، والعدوان الإسرائيلي ضد المنشآت النووية العراقية، والهجوم الأمريكي على ليبيا، والقضية الأفغانية، وجزر فوكلاند، ونيكولادا، ومشكلة جزر القمر (Comores)، ومشكلة تيمور الشرقية، والمشكلة القبرصية وأثبتت وجود درجة عالية من التنسيق السياسي بين دول المجلس في القضايا ذات العلاقة بالمصالح القومية العربية، وكان التباين ملحوظاً في القضايا التي تخص دولة عربية ذات علاقة خاصة مع إحدى الدول مثل المغرب في قضية الصحراء، أو قوة دولية، مثل بريطانيا بالنسبة لجزر فوكلاند، ومثل الولايات المتحدة بالنسبة لنيكاراغوا. انظر: Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, pp. 89-100;

عبيد، المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢١٣، والأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ص ١٠٥ ـ ١٤٢.

(١٥٣) عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ٢٢٤.

(١٥٤) «النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،» المادة (٤).

عليها في قمة الرياض (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١) هي أبرز هذه الاتفاقيات[١٥٥]. وقد دخلت هذه الاتفاقية مرحلة التنفيذ ابتداءً من أول آذار/مارس ١٩٨٣. وأهم معالم هذه الاتفاقية النص على إعفاء المنتجات المختلفة من الرسوم الجمركية بين دول المجلس، وعدم التمييز بين مواطني دول المجلس في مجال الاستثمار والاشتغال في بعض المهن، وأيضاً عدم التمييز بين وسائل النقل التابعة لأي من دول المجلس[١٥٦].

وقد أثارت هذه الاتفاقية تحفظات لدى بعض الأعضاء، مثل عمان، من منطلق أنها تحقق مصالح السعودية أكثر من أية دولة أخرى في المجلس باعتبارها الطرف الأكبر من حيث السكان والطاقة الإنتاجية وبخاصة أن المنتجات والمشروعات الاستثمارية السعودية تحصل على دعم مالي من الحكومة السعودية لا تقدم مثله الدول الأخرى. لذلك طالبت عمان إما بتعديل الاتفاقية بحيث يتم إنشاء صندوق يجري من خلاله تعويض الأطراف المتضررة من تطبيق الاتفاقية، أو أن تترك الحرية لكل دولة للعمل بالاتفاق في الحدود التي تراها مناسبة، وهو ما يعد مساوياً في آثاره لإلغاء الاتفاقية[١٥٧].

وبسبب مثل هذه الاعتراضات ووجهات النظر المتباينة، فإن الكثير من بنودها لم يتم تنفيذه، ولم تستطع دول المجلس التوصل إلى اتفاق مقبول لتنفيذ مطلب «التعريفة الجمركية الموحدة». وهناك من يرى القضية سياسية قبل أن تكون اقتصادية[١٥٨]، لأن غياب الإرادة السياسية الهادفة إلى تحقيق تكامل حقيقي وتحويل المجلس إلى كتلة اقتصادية في زمن تسود فيه الإقليمية الجديدة التي تعطي الأولوية للعلاقات والتفاعلات الاقتصادية هي السبب في تعثر تنفيذ مجمل بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والشروع في الالتزام بتعريفة جمركية واحدة تمهيداً لإقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء.

لكن هناك عوائق اقتصادية بنيوية مهمة أيضاً تعرقل مسيرة التكامل الاقتصادي، مثل ان كل اقتصادات دول مجلس التعاون هي اقتصادات أحادية الإنتاج حيث تعتمد على سلعة واحدة، بصفة أساسية، هي النفط، كما أنها ـ بسبب ذلك ـ اقتصادات روابطها نحو الخارج وليست نحو الداخل، كما أنها اقتصادات متشابهة وغير متكاملة. وظاهرة ازدواجية المشروعات ظاهرة شائعة، وبسبب قلة السكان فإنها تعاني ضيق

---

(١٥٥) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 76.

(١٥٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، ص ٢١١.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(١٥٨) مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، ص ١١٩.

السوق[١٥٩]. ولذلك فإن نسبة التجارة البينية بينها متدنية. فقد بلغت نسبة الصادرات المتبادلة بين هذه الدول ٤,٩ بالمئة فقط من مجموع صادراتها عام ١٩٨٦، أما وارداتها المتبادلة فقد انخفضت من ٧,٧ بالمئة عام ١٩٨١، وهو عام التأسيس إلى ٥,٩ بالمئة من مجموع وارداتها عام ١٩٨٦ وبحسب مصدر خليجي رسمي فإن التبادل التجاري بين دول المجلس لم يتجاوز ٦ بالمئة عام ١٩٨٧ من مجموع مبادلاتها التجارية[١٦٠].

كما أن تشكيل التجارة المتبادلة الخليجية يتكون في معظمه من سلع أعيد تصديرها، وتشتمل على مواد البناء والتعدين ووسائل النقل والسلع الاستهلاكية المعمرة. ويلاحظ أيضاً أن التجارة بين دول المجلس غير مستقرة وتتعرض لتقلبات حادة، وهو ما يعكس ارتفاع نسبة السلع المعاد تصديرها ضمن مكوناتها، وعدم استنادها إلى قاعدة إنتاجية تتسم بالتنوع، إضافة إلى ضعف أهميتها[١٦١].

هذه السلبيات والمعوقات تكشف محدودية مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن غياب العراق وإيران عن تلك المجالات، وهو ما يكشف إلى أن يتجه مسار تفاعلات النظام الخليجي، حيث سيطرت التفاعلات الصراعية، وتحولت التفاعلات التعاونية إلى تفاعلات مقصورة على عدد محدد من الدول أعضاء النظام دون أهم قوتين داخله، الأمر الذي أدى إلى الاستقطاب داخل النظام بين الأطراف الثلاثة: العراق وإيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(١٥٩) انظر في هذا الخصوص: مصطفى عبد العزيز مرسي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي** (الدوحة: [د. ن.]، ١٩٨٢)، ص ٢٩ - ٣٧ و١٢٨ - ١٢٩؛ عبد الله ابراهيم القويز، «التبادل التجاري لدول مجلس التعاون في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة،» **التعاون**، السنة ٤، العدد ١٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٩)، ص ١٣٨، وفؤاد حمدي بسيسو، **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي (المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية)**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٧١.

(١٦٠) مرهون، المصدر نفسه، ص ١١٩ - ١٢٠.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ١٢٠ - ١٢٢.

الفصل التاسع

تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي في مرحلة الانفجار (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)

واجه النظام الإقليمي الخليجي في هذه المرحلة تحديات، ومر بأحداث وتطورات كانت من الخطورة إلى درجة زلزلت مرتكزاته، وأثرت، بعمق، في مجمل تفاعلاته. وإذا كان الحدث الأساسي الذي واجه النظام الإقليمي الخليجي في هذه المرحلة هو الغزو العراقي للكويت وتداعياته، وعلى الأخص حرب تحرير الكويت والدور الأمريكي «القائد» في هذه الحرب، فإن الجذور الحقيقية لتلك التفاعلات التي شهدها النظام تعود إلى الأحداث والتطورات التي شهدتها البيئة الداخلية الخليجية مع نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية، وإلى أحداث وتطورات البيئة الدولية ابتداءً من عام ١٩٨٩ مع تصدع وانهيار النظم الاشتراكية الحاكمة في دول أوروبا الشرقية، وتفكك حلف وارسو وانتهاء الحرب الباردة، ثم سقوط النظام الدولي الثنائي القطبية مع انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية عام ١٩٩١، وبروز معالم لنظام دولي جديد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تلعب فيه دور القوة العظمى الأحادية.

فقد خرج العراق من حربه مع إيران قوياً عسكرياً منتصراً، في حين خرجت إيران من هذه الحرب ضعيفة ومهزومة، وتجسدت هذه الحقيقة في اضطرارها للقبول بالقرار رقم ٥٩٨ في ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٨، الذي نص بالترتيب على: وقف إطلاق النار، والانسحاب إلى الحدود الدولية، وتبادل الأسرى، وعقد مفاوضات سلام من أجل حل جميع المشاكل بين الدولتين، وأخيراً إعمار البلدين بمساعدة دولية[1].

قبلت إيران بالقرار الداعي لإنهاء الحرب والعراق في ذروة انتصاراته. ففي

(١) «الصراع العراقي ـ الإيراني،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٠)، ص ١٦١.

نيسان/ ابريل ١٩٨٨ استطاعت القوات العراقية تحرير شبه جزيرة الفاو، ونجحت في التوغل داخل الأراضي الإيرانية واحتلال مناطق في الجبهة الوسطى (المركزية) مما أصاب إيران بجروح نفسية عميقة. هذه النجاحات تحققت بفضل تصعيد أجراه العراق في أهداف وتكنولوجيا القتال، حيث تلقى كميات هائلة من الأسلحة السوفياتية المتطورة واستقبل آلافاً من المستشارين السوفيات(٢). وابتداءً من أواخر شباط/ فبراير إلى أوائل نيسان/ ابريل ١٩٨٨ تم قصف المراكز السكانية الإيرانية بالصواريخ المتوسطة المدى، بما فيها العاصمة طهران. وحاولت إيران أن ترد بالمثل، لكنها لم تكن تملك العدد الكافي من هذه الصواريخ أو الخبرة اللازمة. وكان لقصف طهران أثر معنوي سيىء وبخاصة أنها ظلت معزولة عن آثار الحرب طيلة السنوات السابقة. وجاء استخدام العراق أسلحة كيماوية لتحرير مدينة حلبجة ليزيد من جروح إيران وليفرض عليها القبول بالقرار رقم ٥٩٨(٣).

ولأن العراق كان يعرف حقيقة انتصاره وهزيمة إيران، فقد رفض القبول بوقف إطلاق النار، وهو البند الأول من القرار رقم ٥٩٨ إلا بعد قبول إيران بإجراء مفاوضات مباشرة وجهاً لوجه، وواصلت القوات العراقية تقدمها في الأراضي الإيرانية، وشجعت المنشقين الإيرانيين (جماعة مجاهدي خلق) على مواصلة تقدمها هي الأخرى في الأراضي الإيرانية. وبسبب ضغوط عربية ودولية اضطر العراق إلى أن يعلن في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ قبوله بوقف إطلاق النار، على أن تجري مفاوضات مباشرة لاحقة، ووافقت إيران على هذه الصيغة، وتوقفت الحرب رسمياً في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٨٨(٤).

كان تردد العراق في قبول وقف إطلاق النار، وهو في ذروة انتصاراته العسكرية، يرجع لحاجته إلى أن يحس بالإشباع من تلك الانتصارات، وأن يحقق الأهداف التي دخل من أجلها الحرب وتحمل بسببها كل تلك المعاناة والخسائر والتضحيات على مدى ثماني سنوات كاملة. كان يريد احتواء الخطر الإيراني الأيديولوجي بإسقاط النظام الإسلامي الحاكم بكسر القدرة العسكرية الإيرانية كي يصبح العراق هو القوة الإقليمية الكبرى الوحيدة في منطقة الخليج، ومن ثم يفرض

---

(٢) James A. Bill, *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations* (New Haven, CT: Yale University Press, 1988), p. 306.

(٣) F. Gregory Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» in: W. Howard Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim* (New York: Columbia University Press, 1992), p. 65.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٧.

زعامته عليها وعلى كل الوطن العربي[٥]. ولقد ظلت ممارسات العراق طيلة العامين التاليين أسيرة هذه القناعة بأن العراق هو المنتصر وهو الذي «ضحى من أجل الأمة»، وهو صاحب «قادسية صدام»، وهو القوة الإقليمية الكبرى في الخليج، وهو القادر على مواجهة الغطرسة الإسرائيلية والدفاع عن الحقوق العربية[٦]، ولذلك كان لا بد من أن يدخل في احتكاكات وخلافات مع دول عربية خليجية وأن يواجه بتحدٍ أمريكي رافض لمثل تلك الممارسات. ولم يكن قرار غزو العراق للكويت واحتلالها بل ضمها، إلا أحد الممارسات الخاطئة التي أفرزتها تطورات ما بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية.

وعلى العكس من هذه الممارسات العراقية «الاستعلائية» كانت إيران تسعى إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية داخلية وإلى تحسين علاقاتها الخارجية الإقليمية والدولية. ففي نيسان/ ابريل وأيار/ مايو ١٩٨٨ تم انتخاب برلمان جديد، وأسفرت عملية الانتخاب عن مجيء مجموعة قيادية متماسكة في قيادة النظام، حيث تولى علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئاسة مجلس الشورى/ البرلمان، وتولى قيادة القوات المسلحة بتوصية من الرئيس علي خامنئي وبقرار من الإمام الخميني، حيث ركز على إعادة بناء الجيش وتقوية الاقتصاد، الأمر الذي كان يستوجب حداً أدنى من العلاقات مع بلدان أوروبا الغربية باعتبارها مصدراً لرأس المال والتجارة والتكنولوجيا، وانفتاحاً على الاتحاد السوفياتي وتحسين العلاقات مع الدول الخليجية المجاورة، أي نهج سياسة خارجية مغايرة للسياسة السابقة التي ركزت ـ على حد وصف رفسنجاني ـ على خلق الأعداء بدلاً من جذب الأصدقاء[٧].

وأدى وقف إطلاق النار مع العراق ووفاة آية الله الخميني في آب/ أغسطس ١٩٨٩، والانسحاب السوفياتي من أفغانستان إلى تحسن العلاقات السوفياتية ـ

---

(٥) عبر صدام حسين عن ذلك بوضوح في الخطاب الذي ألقاه في عمان يوم ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨٠ في اجتماع مجلس التعاون العربي، وهو الخطاب الذي فجر خلافات شديدة بينه وبين الرئيس المصري حسني مبارك عجزت وساطة الملك حسين عن حلها، إذ قال في معرض تحليله لتراجع قوة الاتحاد السوفياتي وبروز القوة الأمريكية كقوة عالمية مسيطرة «ان البلاد التي ستمارس أكبر نفوذ في المنطقة وتهيمن على الخليج وبتروله سوف توطد تفوقها كقوة عظمى لا تنافس. وهذا يبرهن على أن أهل الخليج وسائر العرب الآخرين في غفلة عما يجري، وأن المنطقة ستحكم وفقاً لمشيئة الولايات المتحدة، وستقوم هذه بتحديد سعر البترول بشكل يخدم مصالحها لا مصالح الآخرين». كانت رسالة صدام واضحة وهي أن هيمنة العراق على الخليج لا هيمنة الولايات المتحدة عليه هي التي تخدم مصالح العرب على أفضل وجه. انظر: بيار سالينجر واريك لوران، **المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ١٤ ـ ١٦.

(٦) انظر حديث صدام حسين في قمة بغداد وتهديده قبلها بتدمير نصف اسرائيل، في: المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٧) *Middle East Journal*, vol. 42, no. 4 (Autumn 1988), p. 661.

الإيرانية. وكان الإمام الخميني قد أعطى ضوءاً أخضر لهذا التوجه بالرسالة التي بعث بها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ للرئيس السوفياتي (السابق) ميخائيل غورباتشوف (وهي رسالته المكتوبة الوحيدة لزعيم أجنبي) امتدح فيها الزعيم السوفياتي «على مواجهته الحقائق» وقيامه بمراجعة الإيديولوجيا. وبعد هذا بوقت قصير أصبح إدوارد شيفاردنادزه وزير الخارجية السوفياتي الأسبق أول وزير خارجية سوفياتي يزور طهران خلال سبعين عاماً[٨]. وأعطت زيارة هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى لموسكو في حزيران/يونيو ١٩٨٩ زخماً جديداً للعلاقات الثنائية، إذ تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي مكنت طهران من القيام بشراء الآلات والمعدات والتكنولوجيا لإعادة بناء الاقتصاد الإيراني. لكن أهم الوثائق التي وقعها رفسنجاني كانت «إعلان المبادئ» الذي تضمن موافقة سوفياتية على «التعاون مع الجانب الإيراني فيما يتعلق بتعزيز قدرات إيران الدفاعية»[٩]. وفي وقت لاحق من تلك السنة بدأت موسكو بتسليم طائرات ميج ـ ٢٩ المقاتلة إلى إيران. ونتيجة لذلك أصبح الاتحاد السوفياتي (السابق) مصدر السلاح الرئيسي لإيران خلال عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، مقارنة بعدم وجود أية شحنات أسلحة ما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧، وأصبحت إيران أكبر المشترين بالعملة الصعبة للمعدات العسكرية الروسية فيما بعد[١٠].

وهكذا بينما كان العراق يتجه إلى ممارسة الهيمنة كانت إيران تسعى لإعادة البناء بكل ما فرضته من ضوابط على سلوك السياسة الخارجية وأنماط تفاعلاتها داخل النظام الإقليمي الخليجي، في الوقت نفسه الذي كان يتودد فيه الاتحاد السوفياتي إلى إيران والدول العربية الخليجية المحافظة بما يعنيه من تحول في السياسة السوفياتية نحو العراق. لكن التحول الحقيقي والحاسم جاء في الموقف الأمريكي وعلى الأخص مع تزايد حدة الأزمة السياسية والاقتصادية السوفياتية وتفكك حلف وارسو ابتداءً من عام ١٩٨٩، والتأثير المزدوج لذلك: انحسار التأثير والنفوذ السوفياتي في أغلب أقاليم العالم، وانطلاق السياسة الأمريكية نحو الزعامة العالمية.

فقد أظهرت الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً بمقاومة القوى الإقليمية التي يمكن أن تهدد المصالح الأمريكية بعد أن كان التركيز في السابق على مواجهة الخطر الناجم عن التهديدات السوفياتية. وكان إقليم الخليج أبرز الأقاليم في العالم التي حظيت بهذا التوجه الاستراتيجي الأمريكي، وكان العراق، ومن بعده إيران، هما محور الاهتمام في

---

(٨) ملفين جودمان، «موسكو والشرق الأوسط خلال التسعينات،» في: فيبي مار ووليم لويس، محرران، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، دراسات مترجمة؛ ٢ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٣٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٥.

هذا التوجه. ففي مطلع عام ١٩٩٠ طلب ديك تشيني، وزير الدفاع الأمريكي من هيئة الدفاع الأمريكية التوقف عن التخطيط لمقاومة غزو سوفياتي لإيران باتجاه حقول النفط في الخليج حيث «لم يعد ينطوي الآن على مصداقية» ويجب أن يتم التركيز على «ضمان إمدادات النفط التي قد تتعرض للتهديدات من قوى إقليمية في المنطقة يدعمها الاتحاد السوفياتي». لذا يجب التركيز على «الدفاع عن شبه الجزيرة العربية. فهناك لاعبون إقليميون لديهم إمكانيات كبيرة، كالعراق وإيران»[(١١)].

كان هذا التوجه الاستراتيجي الأمريكي الجديد يعني أن واشنطن قد تخلت عن سياسة «توازن القوى» التي التزمت بها طيلة عقدي السبعينيات (بدعم إيران في مواجهة العراق) والثمانينيات (بدعم العراق في مواجهة إيران)، وأنها أمام طموحات الهيمنة الإقليمية العراقية والإيرانية في الخليج باتت معنية بمواجهة القوتين معاً، بعد أن استنفدت القوة العراقية أغراضها في تعطيل المشروع الايديولوجي والسياسي الإيراني طيلة سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية[(١٢)]، التي فرضت على إيران تقديم تنازلات كثيرة ومراجعة سياستها الخليجية العدوانية. ولقد أخذ هذا التوجه الاستراتيجي الأمريكي الجديد ثلاثة أبعاد هي:

الأول: العمل على عدم تمكين أي من القوتين الإقليميتين: العراق وإيران من امتلاك القدرة على تهديد المصالح الأمريكية في الخليج أو تهديد أمن واستقرار الدول الخليجية الصديقة.

الثاني: الاستعداد للتدخل العسكري في الخليج واللجوء إلى خيار استخدام القوة بدعوة أو من دون دعوة من أي من دول الخليج.

الثالث: فك «التحالف» الذي فرضته أخطار التهديد الإيراني والحرب العراقية ـ الإيرانية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، أو على الأقل، تجريد هذا التحالف من عمقه الدولي، الذي هو في الأساس عمق أمريكي ـ أوروبي.

وهناك ما يؤكد أن الولايات المتحدة بدأت منذ عام ١٩٨٨ (مع انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية) مشروع هدم لعلاقات العراق مع دول مجلس التعاون معتمدة على آليات معلنة وأخرى خفية[(١٣)].

---

(١١) عبد الرحمن محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي** (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٠٤.

(١٢) عبد الجليل مرهون، «العلاقات الخليجية ـ العراقية: بنية الوزن الجيوبوليتيكي (القسم الثاني)،» **شؤون الأوسط**، السنة ٥، العدد ٤٩ (شباط/فبراير ١٩٩٦)، ص ٤٩.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٩.

وقد عبر ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط (الأسبق) عن هذه الأبعاد في دراسة قدمها لندوة نظمها مركز الدراسات العربية بجامعة إكستر البريطانية في الفترة من ١١ ـ ١٣ تموز/يوليو ١٩٩٠ (أي قبل أقل من ثلاثة أسابيع على الغزو العراقي للكويت). فقد أوضح مورفي في دراسته أن المصالح الأمريكية في الخليج هي، تقليدياً، ثلاثية الأوجه: ضمان الوصول، دون تمييز، إلى مصادر الطاقة في الخليج بالنسبة لها ولحلفائها، وأن تدعم أمن واستقرار الدول الصديقة في الخليج، وأخيراً أن تحتوي توسع النفوذ السوفياتي وتحد منه هناك[١٤]. لكنه أفصح عن مصلحة أمريكية رابعة جديدة، أو وجهاً رابعاً وجديداً للمصالح الأمريكية في الخليج أخذت واشنطن تعبر عنه بعد عملية نشر قواتها البحرية في الخليج في الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٨٩، هو «عدم السماح لأية قوة إقليمية في أن تفرض هيمنتها على دول الخليج الأخرى». أما عن التدخل العسكري الأمريكي لمواجهة مثل هذا الخطر، فقال مورفي «بالتأكيد قد يكون أسهل بكثير، سواء على الصعيد الإقليمي أو على صعيد الرأي العام الأمريكي أن لا تتدخل واشنطن إلا إذا دعيت للتدخل، لكن إذا كان لا بد للنزاعات في المنطقة من أن تنعكس على الخليج وتهدد تدفق النفط، فإنه سيكون أمراً ممكن الفهم أن خيار استخدام القوة بدعوة أو بدون دعوة سيكون مرة ثانية موضع نظر»[١٥].

أما «لجنة الاستراتيجيا الموحدة طويلة الأمد» التي تضم بين أعضائها كيسنجر وبريجنسكي وكلارك فقد نشرت تقريراً بعنوان «الاستراتيجيا الكونية للولايات المتحدة حتى عام ٢٠١٠» جاء فيه «أن الخليج الفارسي يمثل أكثر مصالح الولايات المتحدة حيوية»، وبالتالي فإن الدفاع عن هذه المصالح يتطلب أن نستمر في تشجيع أصدقاء هناك، كالسعودية، على المساعدة في تحسين إمكانية وصول الولايات المتحدة، وفي توفير القواعد في أية حالة طارئة للقوة الوحيدة القادرة على الدفاع عنهم»[١٦].

ومنذ منتصف عام ١٩٨٩ بدأت أجهزة الإعلام الغربية تركز على العراق وقدراته العسكرية المتزايدة من زاويتين:

الأولى: كونها مؤثرة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وميزان القوى الإقليمي،

---

(١٤) محمد السعيد ادريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج،» في: عبد المنعم المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٦٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(١٦) محمد الفوزان، «أمريكا تقرر الاحتفاظ بتواجدها العسكري المباشر،» الأزمنة العربية (الشارقة)، ١٩٩٠/٣/٣١.

وبخاصة بعد أن بدأ الرئيس العراقي يهدد بتدمير نصف إسرائيل، وأفصح عن مدى تقدم ترسانة العراق من أسلحة الدمار الشامل[١٧].

الثانية: ميزان القوى في منطقة الخليج حيث أصبح العراق «قوة كبرى» متميزة بعد التدمير الذي أصاب القوة العسكرية الإيرانية، وبسبب ذلك أصبح العراق ـ على حد وصف الصحفي الأمريكي جيم هوغلاند ـ «كأسد نهم وسط قطيع من الغزلان فقد حاميه التاريخي». والمقصود بالحامي التاريخي هنا شاه إيران، وفق ما أوضح الكاتب[١٨].

وسط هذه الأجواء المشحونة، وقبل حدوث الغزو العراقي للكويت بأيام قليلة حدد الخبير العسكري الأمريكي أنتوني كوردسمان الرؤية الأمريكية لاحتمالات تطور الأحداث في الخليج على النحو التالي[١٩]:

ـ حدوث ثورة شعبية كبيرة. ولدى الولايات المتحدة القدرة العسكرية الكافية لمساعدة أية دولة في المنطقة للتعامل مع أي انقلاب عسكري، إلا في حالة سيطرته على السلطة في غضون يوم أو يومين، والتعامل مع أي مستوى من صراعات الحدود باستثناء منطقة الحدود العراقية ـ الكويتية.

ـ اندلاع الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ـ حدوث اجتياح سوفياتي لإيران، وهو أمر مستبعد إلى حد ما، لكن الولايات المتحدة تستطيع تقديم الدعم للقوى المحلية ـ في حالة حدوثه ـ على نحو ما حدث في الحالة الأفغانية.

ـ هجوم عراقي على الكويت. وهو أسوأ الاحتمالات وسيخلق، في حالة حدوثه، وضعاً شديد التعقيد للولايات المتحدة. وقد تضطر، في المقام الأول لحماية الساحل الشرقي للعربية السعودية على الخليج، على أمل أن تنجح المفاوضات لانسحاب العراق. وسيكون لدى الولايات المتحدة خيار التصعيد الأقصى حيث يمكن توقيف أو تخفيف الصادرات النفطية العراقية. ومثل هذا الخيار غير مرغوب فيه لكنه قد يقع.

---

(١٧) النعيمي، **الصراع على الخليج العربي.**

(١٨) جيم هوغلاند، «استيلاء صدام على الكويت تحد للولايات المتحدة،» ترجمة إيمان شمص، **السفير،** ٢٣/٨/١٩٩٠.

(١٩) Anthony H. Cordesman, «US Power Projection Capabilities in the Gulf and South Western Asia,» paper presented at: Symposium on External Interests in Arab Gulf, University of Exeter, UK, July 1990, pp. 61-68.

إلى هذا الحد كان الصدام قد بات حتمياً بين العراق، بكل ما لديه من طموح وبكل ما يعاني من ضغوط اقتصادية في مرحلة ما بعد حربه الطويلة مع إيران، وبسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط، وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت هي الأخرى منتصرة من حرب باردة طويلة مع الاتحاد السوفياتي وعازمة على فرض زعامتها العالمية في مناخ دولي جديد اختفت منه القوة العظمى الأخرى المنافسة في ظل حالة التراجع والانسحاب التي أصابت الاتحاد السوفياتي.

جاء الغزو العراقي للكويت يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ليخلق المواجهة الحتمية بين القوتين الإقليمية والعالمية الطامحتين للهيمنة. ولعل هذا ما يفسر الحرص الأمريكي الشديد على جعل الخيار العسكري خياراً أساسياً من خيارات مواجهة العدوان العراقي يسبق، في أهميته، الخيار السياسي بالنسبة لأولويات واشنطن. فقد كانت الولايات المتحدة مهتمة بتصفية القوة العسكرية العراقية بعد أن أصبحت خطراً على المصالح الأمريكية في الخليج والشرق الأوسط، من المنظور الأمريكي، وبخاصة بعد أن أفصح العراق عن ترسانته من أسلحة الدمار الشامل، وبعد تهديدات صدام حسين لإسرائيل، ثم بغزو العراق للكويت[٢٠]. وقد عبر جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي (الأسبق) عن ذلك بوضوح شديد في التاسع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بقوله: «إن مسألة القوة العسكرية العراقية يجب أن تتم معالجتها بطريقة ما حتى لو انصاع صدام حسين لقرارات الأمم المتحدة بخصوص الكويت»[٢١].

وبهذه المواجهة دخل النظام الإقليمي الخليجي مرحلته الثالثة في ظل معادلات دولية جديدة بعد سقوط النظام الدولي الثنائي القطبية وظهور «نظام دولي جديد» أقرب إلى الأحادية القطبية مكّن الولايات المتحدة من أن تكون فاعلاً أساسياً من فواعل النظام الإقليمي الخليجي. فغياب القوة العظمى المنافسة هو الذي سمح لواشنطن بالدخول في مواجهة عسكرية بهذا الحجم والمستوى الذي شهدته حرب الخليج الثانية، حيث كان وجود الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى منافسة يقف حائلاً دون تورط الولايات المتحدة في عملية تدخل عسكري مباشر في الخليج، أو على الأقل كان يضع قيوداً على إمكانية حدوث مثل هذا التدخل[٢٢].

ومنذ أن أصبحت الولايات المتحدة فاعلاً أساسياً من فواعل النظام الإقليمي الخليجي تحولت مسارات تفاعلات هذا النظام من شكل «مثلث علاقات الهيمنة» إلى شكل «مستطيل التوتر» (انظر الشكل رقم (١ ـ ١)) حيث أصبحت أغلب مسارات

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٥٩ ـ ١٦١.

(٢١) الخليج، ١٠/١٢/١٩٩٠.

(٢٢) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 80.

تفاعلاته ذات طبيعة صراعية، في حين تقلصت فرص التفاعلات التعاونية في مسار واحد يجمع دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة كطرفين متحالفين. وسوف يهتم هذا الفصل بدراسة هذا التفاعلات في المبحثين التاليين:

أولاً: التفاعلات الصراعية.

ثانياً: التفاعلات التعاونية.

أولاً: التفاعلات الصراعية

بتورط العراق في غزو الكويت وبالمواجهة التي تزعمتها الولايات المتحدة ضده لتحرير الكويت ثم لتدمير قدراته، وما أعقب ذلك من تداعيات، أصبح النظام الإقليمي الخليجي حافلاً بالصراعات التي شملت كافة مسارات تفاعلات «مستطيل التوتر» الذي أخذ يحكم أنماط تفاعلات النظام في مرحلته الثالثة التي شهدت انفجاره على نفسه، بل إن الصراعات تجاوزت مسارات هذا «المستطيل المتوتر» لتشمل أيضاً العلاقات بين دول مجلس التعاون، والأوضاع السياسية داخل أغلب دول النظام الإقليمي الخليجي، ولم يبقَ غير مسار واحد شهد تفاعلات تعاونية هو مسار العلاقات بين مجلس التعاون والولايات المتحدة، إضافة إلى مجالات التعاون الممتدة بين دول مجلس التعاون.

والتطور الجديد والمهم في هذه التفاعلات هو دخول الولايات المتحدة كطرف أو كفاعل أساسي ضمن فواعل النظام الإقليمي الخليجي التي أصبحت أربعة فواعل هي: إيران والعراق ومجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت، بعد أزمة الخليج الثانية، تتعامل مع الفواعل الأخرى أعضاء النظام، ومع القوى الإقليمية والدولية باعتبارها «صاحبة حقوق سيادية في النظام الإقليمي الخليجي، تتجاوز مجرد المصالح الحيوية»[٢٣]. فقد أصبحت الولايات المتحدة، بعد دورها المميز في حرب الخليج الثانية، تتصرف وكأنها لها الحق في إدارة شؤون هذا النظام، وبالتالي التأثير في قضاياه، وتحديد أولوياته بما يتناسب مع حقيقة أنها هي الآن القوة الحاكمة والمهيمنة في النظام الإقليمي الخليجي كما هي في كل أنحاء النظام الدولي الجديد. وهي - أي الولايات المتحدة - بهذه القناعات والممارسات أخذت تتعامل وتدير النظام الخليجي بالسمات الامبريالية التدخلية نفسها التي كانت تميز السياسة البريطانية الاستعمارية قبل الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١[٢٤].

---

(٢٣) عبد الخالق عبد الله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي،» السياسة الدولية، السنة ٣٤، العدد ١٣٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٨)، ص ٣٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٠.

وفي ظل هذا الدور الأمريكي انقسم النظام الإقليمي الخليجي في مرحلته الثالثة إلى قوتين إقليميتين طامحتين للهيمنة الإقليمية هما إيران والعراق (الذي لم يتنازل عن طموحه على رغم الانكسار الذي تعرض له في حرب الخليج الثانية والحصار الذي ما زال يعانيه) وقوة عالمية مهيمنة متحالفة مع القوة الإقليمية الأضعف وهي مجلس التعاون الخليجي، وهما معاً حريصان على الحفاظ على الوضع الراهن الجديد الذي خلقته أزمة الخليج الثانية، وبالذات الوجود العسكري الأمريكي الداعم لأمن واستقرار دول مجلس التعاون في مواجهة قوى التغيير داخل النظام سواء كانت قوى محلية داخل هذه الدول أو القوتين الإقليميتين الطامحتين في الهيمنة والراغبتين في إنهاء الوجود الأمريكي العسكري في الخليج[٢٥].

ومع استمرار الخلاف والنزاع بين القوتين الإيرانية والعراقية، واستمرار معظم الخلافات التقليدية، الحدودية والسياسية، بين دول مجلس التعاون الخليجي، فإن النظام الإقليمي الخليجي أخذ يواجه درجة عالية من عدم الاستقرار عبرت عن نفسها بسيطرة التفاعلات الصراعية على خمسة من مسارات العلاقات داخل «مستطيل التوتر» الذي يشكل الآن السمة الأساسية لهيكلية النظام الإقليمي الخليجي باستثناء المسار (هـ) الذي يمثل العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة (انظر الشكل رقم (١ ـ ١))، إضافة إلى الصراعات بين دول مجلس التعاون، والصراعات الداخلية في الدول الثماني أعضاء النظام الإقليمي الخليجي. وعلى ذلك فإن حالة عدم الاستقرار تلك تجسدت في الصراعات التالية: الصراع بين العراق ودول مجلس التعاون (حرب الخليج الثانية)، والصراع بين الولايات المتحدة والعراق، والصراع بين إيران والعراق، والصراع بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، والصراع بين الولايات المتحدة وإيران، والصراعات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وأخيراً الصراعات داخل دول النظام الإقليمي الخليجي.

١ ـ الصراع بين العراق ومجلس التعاون الخليجي (حرب الخليج الثانية)

تجسد حرب الخليج الثانية جوهر القضايا الصراعية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت بتجديد النزاع حول الحدود بين العراق والكويت ثم سرعان ما تحولت إلى أزمة ليس فقط بين الكويت ومجلس التعاون الخليجي بدوله

(٢٥) James A. Bill, «The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension,» in: Jamal S. Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability* (Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), p. 111.

الست، ولكن أيضاً بين العراق والمجتمع الدولي، بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تدويل الأزمة بسرعة فائقة إثر اجتياح القوات العراقية للكويت واحتلالها بالكامل في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ بعد إخفاق مؤتمر جدة (٣١ تموز/يوليو ١٩٩٠) الذي خصص لتسوية الخلافات المتفجرة بين البلدين[٢٦].

أ ـ دوافع الأزمة

لم يكن إخفاق مؤتمر جدة إلا شرارة أشعلت نيران الأزمة التي ظلت كامنة بين الأطراف المعنيين بها. فالتوتر بين العراق والولايات المتحدة (إضافة إلى بريطانيا خصوصاً بعد إعدام بغداد للجاسوس بازوفت وتهديدات الرئيس العراقي بتدمير نصف إسرائيل) كان قد وصل إلى درجة الاحتقان. كما أن الخلافات بين العراق والكويت كانت قد وصلت إلى درجة ما أسماه صدام حسين بـ «المؤامرة». كان الرئيس العراقي على يقين بأن العراق مستهدف داخلياً وأن هناك مؤامرة لتهديد استقراره الداخلي وطموحاته الوطنية.

إن يقين القيادة العراقية بوجود «مؤامرة» تلعب فيها الكويت دوراً رئيسياً كان وراء قرار الاجتياح الذي أصبح ممكناً على ضوء التفاوت الكبير في مستويات القوة العسكرية بين البلدين وعلى ضوء التقديرات العراقية الخاطئة لإشارات أمريكية «مبهمة» على لسان جون كيلي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط (الأسبق) مرة، وعلى لسان أبريل غلاسبي، السفيرة الأمريكية في بغداد (حينئذٍ) مرة ثانية، بأن الولايات المتحدة لن تتدخل في حالة حدوث نزاع حدودي بين العراق والكويت[٢٧]. ولكن هذا اليقين العراقي حول تلك المؤامرة يتناقض مع استبعاد القيادة العراقية لاحتمال التدخل الأمريكي ومع ارتياحها لتلك الإشارات الأمريكية المبهمة حول احتمال عدم التدخل، الأمر الذي يكشف عن قدر كبير من الالتباس والتناقض في إدراك القيادة العراقية لمسار الأحداث.

لم يكن التفاوت في مستويات القوة بين البلدين هو الدافع الأساسي للاجتياح، فهذا التفاوت قائم منذ سنوات طويلة، كما أن النزاع الحدودي قديم ويرجع تاريخه إلى تأسيس العراق الحديث عام ١٩٢٠، ولكن الدافع الحقيقي هو «القيام بضربة وقائية

---

(٢٦) انظر تفاصيل ذلك في: ودودة بدران، «أزمة الخليج والنظام الدولي،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٩، العددان ١ ـ ٢ (ربيع ـ صيف ١٩٩١)، ص ٤٨ ـ ٥٥، وادريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج،» ص ١٩٠ ـ ٢٠٣.

(٢٧) رولان جاكار، **الأوراق السرية لحرب الخليج**، ترجمة محمد مخلوف (ليماسول: شركة الأرض للنشر المحدودة، ١٩٩١)، ص ١٨. انظر أيضاً: سالينجر ولوران، **المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة**، ص ٣٣ ـ ٣٥ و٥٤ ـ ٦٨.

لتحطيم المؤامرة المتعددة المستويات: خليجياً وإقليمياً ودولياً التي كانت تحاك ضده»[٢٨]. هذا يعني أن قرار اجتياح الكويت عام ١٩٩٠ كان شبيهاً بقرار العراق شن الحرب ضد إيران عام ١٩٨٠. فقد كان القرار أكبر من كونه مجرد تصعيد للنزاع الحدودي بين البلدين حول شط العرب، ولكن يمكن فهمه من خلال التأثير المزدوج للثورة الإيرانية في العراق: تهديد الثورة الإيرانية للاستقرار السياسي الداخلي في العراق وتهديد شرعية نظام الحكم، والتهديد الذي أظهرته الثورة الإيرانية ضد طموحات الرئيس العراقي في الهيمنة الإقليمية عقب سقوط وانهيار نظام الشاه[٢٩]. المؤامرة الجديدة التي اعتقد الرئيس العراقي أن الكويت طرف فيها تستهدف أيضاً، وفقاً للفهم العراقي، الاستقرار السياسي الداخلي، وضرب الطموحات العراقية في الزعامة العربية والسيطرة على إقليم الخليج الذي كانت تعتقد القيادة في بغداد أن العراق جدير بهما بعد انتصاره على إيران ووقوفه الصلب في وجه الغطرسة الإسرائيلية.

فحوى هذه «المؤامرة» أن الكويت وأطرافاً إقليمية ودولية أخرى كانت على دراية بحقيقة الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية في العراق عقب انتهاء الحرب مع إيران، وأنهم كانوا على علم بالانعكاسات السياسية السلبية لتفاقم هذه الأزمة سواء على مستوى الاستقرار السياسي الداخلي أو على مستوى السياسة الخارجية العراقية والدور الخليجي والعربي للعراق[٣٠]. وعلى رغم ذلك فإن الكويت تعمدت رفع حصتها الإنتاجية من النفط، وشاركتها دولة الإمارات في ذلك بغرض تخفيض أسعار النفط، كما أنها لا تريد أن تساعد العراق في حل أزمته الاقتصادية مالياً، ولو عن طريق الإقراض.

وقد كشف الرئيس العراقي الوضع المتأزم بين العراق ودول الخليج أمام القادة العرب في مؤتمر القمة العربي (بغداد ـ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠) باتهامهم بأنهم «يستخرجون كميات هائلة من النفط مما يساعد على إبقاء الأسعار منخفضة، وكلما انخفض سعر برميل النفط دولاراً واحداً، يخسر العراق مليار دولار في السنة. فأنتم في الواقع تشنون حرباً اقتصادية على بلادي»[٣١]. وبعد حديث طويل لم يخل من التهديد حدد الرئيس العراقي مطالبه: «يقضي تقسيم أوبك للحصص أن لا تتعدى حصة الكويت ١,٥ مليون برميل يومياً، ولكنها تستخرج باستمرار ٢,١ مليون برميل،

---

(٢٨) Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» p. 76.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٣٠) حول طبيعة هذه الأزمة، انظر: محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ص ٨٤ ـ ٨٦.

(٣١) سالينجر ولوران، **المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة**، ص ٣٨ ـ ٣٩.

ونحن هم الذين يعانون هذا. إننا نريد العودة إلى الوضع الاقتصادي الذي كان سائداً في عام ١٩٨٠ قبل الحرب مع إيران. وفي الوقت الحالي نحن بحاجة إلى عشرة مليارات دولار بالإضافة إلى إلغاء ٣٠ مليار دولار من الديون التي منحتنا إياها الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أثناء الحرب. والحقيقة أيها الاخوة العرب أننا نعيش في فترة أخرى من النزاع». ثم تغيرت نبرته وقال:

«إن الحرب لا تعني الدبابات والمدفعية والسفن فقط، فقد تأخذ أشكالاً أخرى أقل ظهوراً مثل زيادة إنتاج النفط، واستخدام التخريب والضغوط لاستعباد أمة»[٣٢].

كانت هناك قناعة عراقية بأن هناك حرباً خفية تدبر ضد العراق، لكنها أخذت صيغة «المؤامرة»، من خلال عدة شواهد أكدت يقين العراق بها، إضافة إلى ذلك فإن الضغوط الأمريكية والبريطانية، والتهديدات الإسرائيلية جعلت القيادة العراقية أسيرة قناعاتها الخاصة بـ «المؤامرة» التي روجت لها وارتكزت عليها لتدبير عدوان ضد دولة عربية شريكة في جامعة الدول العربية وفي النظام الإقليمي الخليجي الذي يسعى العراق للقيام بدور مميز داخله[٣٣].

وإذا كانت بغداد قد اتخذت من إخفاق مؤتمر جدة تكئة لاجتياح الكويت، فإنها كانت قد هيأت الأجواء لخلق مبرراته أمام الرأي العام العراقي والعربي والعالمي عندما نشرت يوم ١٨ تموز/يوليو ١٩٩٠ نص المذكرة العراقية الرسمية الموجهة للجامعة العربية والتي تضمنت اتهامات صارخة للكويت تصل إلى حد إعلان الحرب، منها: أن العراق قد أصبح يتعرض إلى اعتداء اقتصادي وعسكري مزدوج، وأن الكويت تعدت على الحدود العراقية دون وجه حق، وأنها قامت بالاستيلاء على الحقول النفطية العراقية الحدودية خلال فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية، وأنها تحاول تدمير الاقتصاد الوطني العراقي من خلال إغراق الأسواق النفطية بالنفط الكويتي الرخيص. وأضافت

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٣٣) عندما صرح صدام حسين في اجتماع موسع للقيادات العسكرية العراقية في ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٠ بما أصبح لدى العراق من قوة عسكرية كيماوية وأقسم أمامهم قائلاً «والله إذا حاولت إسرائيل القيام بشيء ضد العراق سوف نعمل على جعل النار تلتهم نصفها، إن الذين يهددوننا بالقنبلة النووية سوف يبادون بالأسلحة الكيماوية» كان رد جون كيلي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ضرورة قيام واشنطن برد فوري ومباشر يؤكد رفضها السماح بتهديدات من هذا النوع، وأعد مع دنيس روس مسؤول التخطيط السياسي في الخارجية الأمريكية (السابق) خطة للعقوبات تتضمن ثلاثة أمور هي: رفض منح العراق قروضاً من بنك التصدير والاستيراد، وإلغاء «برنامج قروض المُجتمع» وأخيراً اتخاذ إجراء لمنع النظام العراقي من استيراد «مواد يمكن استخدامها للأغراض العسكرية» وقد وظف العراق هذا الموضوع للترويج لمسألة «المؤامرة». انظر: المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٣، وعبد الله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٣٦.

بمذكرة كويتية تضمنت تفنيداً للمزاعم العراقية، وقالت إن العراق أقام آبار نفط على أراضيها واستولى على النفط الكويتي، وطلبت تشكيل لجنة تابعة للجامعة العربية لتسوية النزاع الحدودي مع العراق على أساس المعاهدة القائمة بينهما والوثائق المتبادلة[٣٨].

وبعد اجتياح العراق للكويت يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، كان أول تحرك رسمي كويتي ضد هذا الاجتياح هو قيام السفير الكويتي في واشنطن يوم ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ بتقديم طلب رسمي للمساعدة العسكرية من الولايات المتحدة[٣٩]. ولم يحدث أي تحرك جماعي لمجلس التعاون الخليجي، باستثناء حضور وزراء خارجية المجلس جلسة خاصة على هامش مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي كان منعقداً في القاهرة، وفي هذه الجلسة التي أعدها الشاذلي القليبي، الأمين العام للجامعة العربية (السابق)، وترأسها فاروق قدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية تحدث الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، وجاء حديثه حريصاً على عدم استفزاز العراق بأي صورة من الصور، إذ تحدث عن العلاقات الخاصة بين بلاده والعراق، وأضاف أن هناك صداقة بين الملك فهد وصدام حسين ثم قال: «إن السعودية لا توافق على غزو الكويت. لكننا مقتنعون بأن الرئيس صدام حسين سوف ينسحب»[٤٠].

هذا الموقف السعودي تغير عقب المعلومات التي روجت لها الولايات المتحدة بخصوص الحشود العراقية على الحدود السعودية، فقد استقبلت السعودية ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي يوم السادس من آب/أغسطس لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق الذي جرى التوصل إليه مع الملك فهد بخصوص استقبال القوات الأمريكية في الأراضي السعودية[٤١]. وبذلك أصبحت السعودية طرفاً مباشراً في القوى المناهضة للعراق. وكان السعوديون قد اشترطوا مسبقاً وقبل أن يعربوا عن موافقتهم النهائية أنه «مما لا يقبل الجدل أنه لن يجري إنشاء قواعد عسكرية دائمة على أراضينا». وكان الأمريكيون قد توقعوا هذا فاقترحوا بروتوكولاً سرياً «انسحاب القوات الأمريكية من الأراضي السعودية حالما تسمح الأحداث، ولكن إقامة قواعد دائمة ومساكن

---

(٣٨) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٣٩) جون كولي، الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط، ترجمة عاشور الشامس، ط ٤ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢)، ص ٣٣٥.

(٤٠) سالينجر ولوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٤١) كولي، المصدر نفسه، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

للقوات الأمريكية والقوات المتعددة الجنسيات في إمارة البحرين وداخل الكويت»[٤٢].

وعقب حصول البيت الأبيض على الضوء الأخضر السعودي عبر اتصال بين ديك تشيني وكولين باول رئيس هيئة الأركان الأمريكية، أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأمر النهائي بانتشار القوات الأمريكية، وفي حديثه مع باول أسند إلى هذه القوات ثلاثة أهداف هي: ردع العراق عن أي اعتداء، والدفاع عن العربية السعودية، ودعم قدرات شبه الجزيرة العربية، وبعد ساعة أقلع سرب من المقاتلات الأمريكية من طراز «ف ـ ١٥» باتجاه السعودية وبذلك بدأت عملية درع الصحراء[٤٣]. وواصلت واشنطن بعدها عملية حشد القوات لتصل بعد شهر إلى ١٠٠ ألف جندي ثم إلى ٢٠٠ ألف، وبعد أربعة أشهر من بدء الأزمة وصلت إلى ٤٣٠ ألف جندي مجهزين بقدرات هجومية ومزودين بكافة أنواع الأسلحة الحديثة والتقنيات المتطورة في الترسانة الحربية الأمريكية استعداداً لتحرير الكويت وخوض المعركة القادمة مع القوات العراقية في الموعد المحدد الذي نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الصادر يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ الذي أعطى للعراق مهلة حتى يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ لينهي احتلاله التام وغير المشروط للكويت أو يواجه احتمال استخدام القوة ضده من قبل قوات الدول الحليفة بقيادة الولايات المتحدة[٤٤].
أما العراق فرد على قرار نشر القوات الأمريكية بإعلان ضم الكويت إلى العراق يوم ٩ آب/أغسطس، وفي ٢٤ من الشهر نفسه أصبحت محافظة عراقية باسم «محافظة كاظمة» وأخذ يخوض معاركه الدعائية والسياسية التي كان آخرها اللقاء الشهير بين نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز ووزير الخارجية الأمريكي (الأسبق) جيمس بيكر في جنيف للبحث في حل للأزمة يوم التاسع من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. وبإخفاق هذا اللقاء لم يعد هناك من بديل سوى الحرب التي اندلعت في الساعات الأولى من صباح ١٦ كانون الثاني/يناير بشن هجوم جوي مكثف وعنيف استمر حتى يوم ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩١ لتبدأ المعركة البرية التي لم تستمر أكثر من ١٠٠ ساعة فقط من العمليات العسكرية تم خلالها تحرير الكويت والتوغل لمسافات واسعة دون مقاومة في الأراضي العراقية حتى إعلان الرئيس بوش وقف العمليات العسكرية من جانب واحد يوم ٢٦ شباط/فبراير، كما أعلن العراق قبوله بكل قرارات الأمم المتحدة والشروط القاسية المتضمنة فيها، والتي لم يكن أمام العراق سوى الرضوخ لها دون أي شروط لتنتهي رسمياً أزمة الخليج الثانية يوم ٧ نيسان/أبريل

(٤٢) سالينجر ولوران، المصدر نفسه، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٤٤) عبد الله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٣٧.

١٩٩١[٤٥]، لتبدأ أزمات أخرى كتداعيات للأزمة الأم التي فجرها العراق باجتياحه للكويت.

لقد شاركت قوات رمزية من دول مجلس التعاون في حرب عاصفة الصحراء ضد العراق، لكن المساهمة الأساسية في هذه الحرب كانت المساهمة المالية، إلى جانب استضافة قوات التحالف الدولي على أراضي دول المجلس. فقد بلغت المساهمة المالية لدول مجلس التعاون في تكاليف الحرب ٣٧,٠٠١ مليار دولار، دفعت منها السعودية ١٦,٨٥٤ مليار دولار، والكويت ١٦,٠٥٩ مليار دولار، والإمارات العربية المتحدة ٤,٠٨٨ مليار دولار من إجمالي مساهمة الحلفاء في تكاليف الحرب التي بلغت ٥٣,٧٤٩ مليار دولار، أي أن مساهمة دول المجلس بلغت ما يعادل ٦٨,٨٤ بالمئة من إجمالي مساهمة الحلفاء في تكاليف تلك الحرب[٤٦]. لكن التكاليف والخسائر الداخلية للعراق والكويت بلغت حوالى ٦٧٠ مليار دولار، واضطرت الكويت إلى استخدام أكثر من ثلثي احتياطياتها المالية، وأدت تكاليف إعادة البناء إلى تخفيض الأصول الحكومية الكويتية من ١٠٠ مليار دولار إلى ١٥ مليار دولار، بينما انخفضت الأصول السعودية من ٢١٥ مليار دولار (عام ١٩٨١) إلى حوالى ٥٠ مليار دولار[٤٧].

وفضلاً عن تلك الخسائر أحدث هذا الصراع انهياراً في التوازن الاستراتيجي في المنطقة امتدت آثاره إلى النظام العربي أيضاً نتيجة لتدمير القدرات الاستراتيجية العراقية. هذا الانهيار انعكست آثاره على علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة ومع إيران، إذ أصبحت الولايات المتحدة هي الحامي الرئيسي للأمن والاستقرار في دول المجلس[٤٨]، كما وجدت دول المجلس نفسها في موقف ضعف إزاء إيران فازدادت تبعيتها للولايات المتحدة، كما امتدت آثار هذا الانهيار إلى علاقة تركيا بالعراق، فازداد التدخل التركي في الشؤون العراقية. وكان التحالف التركي ـ الإسرائيلي هو الآخر أحد نتائج هذا الانهيار[٤٩]. كما امتدت آثاره إلى العلاقات الخليجية ـ العربية نتيجة ضعف الدور العربي في حل الأزمة والانقسام الذي أصاب

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٤٦) ستيفن داجت وجاري جي. باجليانو، حرب الخليج الثانية: التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء، دراسات عالمية؛ العدد ٤ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، [١٩٩٧])، ص ٢٧ ـ ٣١ وجدول رقم (٥)، ص ٣١.

(٤٧) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 107.

(٤٨) جودت بهجت وحسن جوهر، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج،» المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١١ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٤١.

(٤٩) خالد السرجاني، «الأهداف غير المعلنة للغزو التركي لشمال العراق،» الخليج، ٩/١٠/١٩٩٧.

الموقف العربي ابتداء من قمة القاهرة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ التي شارك فيها عشرون من قادة الدول العربية بناء على دعوة من الحكومة السورية. فعلى الرغم من أن القرار الختامي لهذه القمة قد جاء مسانداً للكويت ودعم سيادتها واستقلالها، ومؤكداً على حق السعودية في الدفاع عن أراضيها باللجوء إلى قوات أجنبية وتكوين قوة عسكرية عربية للغرض نفسه، فإن دول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة الكويت لم تكن راضية عن الموقف العربي وكانت حريصة على فرض الحل الدولي، وبالفعل شاركت قوات مصرية وسورية ومغربية في عملية تحرير الكويت إلا أن ذلك القرار لم يكن إجماعياً بل وافقت عليه اثنتا عشرة دولة فقط من مجموع ٢٠ دولة، وغابت تونس عن التصويت، وامتنعت الجزائر واليمن عن التصويت وتحفظت كل من الأردن والسودان وموريتانيا. وبصدور القرار بهذا الشكل، والانقسام العربي حول التدخل العسكري الأجنبي اتسعت الفجوة بين الدول الخليجية وتلك الدول العربية التي عارضت التدخل الأجنبي وظهر المسمى الكويتي لهذه الدول باسم «دول الضد» ليعبر عن التداعي الذي أصاب العلاقات الخليجية ـ العربية بسبب تلك الأزمة[٥٠]. ولم تسلم العلاقات بين دول مجلس التعاون من هذا التداعي أيضاً، إذ عاد مناخ التجاذب والاستقطاب إلى الانتعاش وبرز ذلك في تعدد الرؤى والمواقف بين دول المجلس بالنسبة للكثير من القضايا، ومنها قضية العلاقة مع العراق، حيث ظهرت ثلاثة مستويات للعلاقات بين مجلس التعاون والعراق: المستوى **الأول** تمثله عمان وقطر وهو أكثر ميلاً للمصالحة مع العراق. والمستوى **الثاني** تمثله دولة الإمارات والبحرين وهو وسط بين الموقفين الأول والثالث وأكثر تعاطفاً مع العراق لكنه حريص على الالتزام بالموقف الجماعي للمجلس. أما المستوى **الثالث** فتمثله الكويت والسعودية ويمثل الموقف المتشدد من العراق[٥١].

فقد كانت عمان أول دولة تفتح سفارتها في بغداد في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١، ولم تغلق السفارة العراقية قط في مسقط، أما قطر فقد استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع العراق في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، واشتركت مع عمان في تبادل وفود رسمية مع العراق[٥٢]. وعلى الرغم من إعلان مجلس التعاون إدانته للاعتداءات التركية المتكررة في شمال العراق، فإن الكويت ـ على المستوى الرسمي ـ ما زالت ضد أي علاقات مع العراق قبل الوفاء بتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن[٥٣]. وتكاد هذه تكون

---

(٥٠) كولي، الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٢.

(٥١) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

(٥٣) هناك دعوات غير رسمية تربط العلاقات مع العراق بسقوط نظام حكم صدام حسين. انظر أمثلة هذه الدعوات في: الشيخ جابر المبارك الصباح، «أي عراق يطالبون المصالحة معه، المغلوب على أمره=

قناعة رسمية كويتية وسعودية، وإن كانت السعودية قد استفادت من بقاء هذا النظام، فهو من ناحية قوة موازنة للقوة الإيرانية وورقة للضغط على إيران، كما أنه حجة لإنجاز الاتفاقيات الدفاعية مع الولايات المتحدة. وقد استطاعت السعودية إقناع دول المجلس حتى الآن بالالتزام بقرارات الحظر ضد العراق، لكن هذا لم يمنع ظهور دعوات عمانية وإماراتية وقطرية تنادي بإنهاء هذا الحظر(٥٤).

٢ ـ الصراع الأمريكي ـ العراقي

منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية وعدول الولايات المتحدة عن سياسة «توازن القوى» التي انتهجتها في تعاملها مع إيران والعراق طيلة عقد الثمانينيات واعتمادها المباشر على القوة العسكرية الأمريكية أصبحت القوة العسكرية العراقية مستهدفة من الولايات المتحدة نظراً لأنها أصبحت عقبة أمام فرض الهيمنة الأمريكية في الخليج، علاوة على تأثيراتها السلبية في العملية السلمية. لذلك كان الخيار العسكري وارداً في التفكير الأمريكي منذ اليوم الأول للاجتياح العراقي للكويت، إذ صرح مساعد رئيس هيئة الأركان الأمريكية «هوان جرينفر» أثناء مرافقته لجيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي في رحلته لموسكو في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ أن الولايات المتحدة تدرس اتخاذ خطوات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ضد العراق. وقال «إن قراراً قد اتخذ» من دون أن يوضح طبيعة هذا القرار(٥٥). وفي الوقت نفسه صرح الأدميرال كراو رئيس هيئة الأركان الأمريكية وقتذاك في تعليق عن مستوى الخطر في الشرق الأوسط بأنه، مرتفع جداً وقال: «إننا بدأنا في تحريك قوات بحرية»(٥٦).

ظلت الولايات المتحدة حريصة على الدفع بالخيار العسكري، فروجت لادعاء تحرك الحشود العسكرية العراقية على الحدود مع السعودية، وتجاهلت الوعد الصريح الذي أبلغه الرئيس العراقي لـ «جوزيف ويلسون» القائم بالأعمال الأمريكي في جدة بعدم شن أي اعتداء عراقي على السعودية. فقد أكد صدام على ويلسون أن يبلغ ذلك للقيادة الأمريكية وقال «يمكنكم أن تبلغوا تعهدي للسعوديين وإلى كل العالم فنحن لا

= تحت حكم الديكتاتور،» الخليج، ١٩٩٧/٨/٢، وجاسم الخرافي، «لا مصالحة مع من دمر الكويت والاتفاقيات الأمنية حماية لاستقرار المنطقة،» الخليج، ١٩٩٧/٨/٢.

(٥٤) Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, Adelphi Papers; no. 304 (Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1996), pp. 39-40.

(٥٥) محمد السعيد ادريس، في: «الأسبوع السياسي،» الخليج، ١٩٩٠/٨/١٠.

(٥٦) المصدر نفسه.

تعتدي على من لا يتعدى علينا، ولا نؤذي من لا يؤذينا، ومن يسعى إلى صداقتنا يجدنا أشد تحمساً لمصادقته. وبالنسبة للسعوديين فإن الفكرة لم تخطر ببالي. فصداقتنا قوية وإذا كنت تعرف شيئاً لا نعرفه فأود أن تطلعني عليه»[٥٧]. هذا الوعد قدمه الرئيس العراقي في الوقت الذي جاء فيه ديك تشيني إلى جدة ليقنع الملك فهد بقبول انتشار القوات الأمريكية في الأراضي السعودية بحجة حماية السعودية من عدوان عراقي وشيك[٥٨]. وكان العراقيون قد نشروا «وثيقة» غريبة قالوا انهم عثروا عليها في وزارة الخارجية الكويتية في أعقاب استيلائهم على الكويت مؤرخة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ عبارة عن مذكرة قيل ان فهد أحمد الفهد الصباح مدير أمن الدولة الكويتي أرسلها إلى وزير الداخلية وتقول الفقرة الخامسة منها:

«اتفقنا مع الجانب الأمريكي على أهمية الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في العراق لممارسة الضغط على الحكومة العراقية لرسم الحدود المشتركة. وقد أطلعتنا وكالة الاستخبارات المركزية على وجهة نظرها حول الوسائل المناسبة للضغط قائلة بأنه لا بد من إرساء التعاون بيننا على نطاق واسع بشرط أن يجري تنسيق النشاط على المستويات العليا»[٥٩]. وقد وظف العراق هذه الوثيقة، بغض النظر عن صحتها من عدمه، لتأكيد وجود مؤامرة تشارك فيها الكويت تستهدف العراق وأمنه ودوره، وللتأكيد أيضاً على وجود نيات أمريكية مبيتة ضد العراق.

وفي إدارتها للأزمة مع العراق استخدمت الولايات المتحدة مزيجاً من الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية في آن واحد[٦٠]. فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة نشطة لإصدار عدة قرارات من مجلس الأمن تدين الغزو العراقي للكويت، وركز بعضها على فرض الحظر والحصار الاقتصادي على العراق وهي القرارات رقم ٦٦١، و٦٦٥ و٦٦٦ و٦٧٠. وتوضح مراجعة التصريحات الأمريكية استعداد الولايات المتحدة لإنزال أقصى العقوبات على العراق. فعلى سبيل المثال أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي (الأسبق) أن بلاده ستبذل كل ما في وسعها لتدمير الاقتصاد العراقي[٦١]. كما وسعت الولايات المتحدة من أهداف الحشد العسكري لتصل إلى

(٥٧) سالينجر ولوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة، ص ١٤٢.

(٥٨) كولي، الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٥٩) سالينجر ولوران، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٦٠) «الإدارة الأمريكية للأزمة: النظام الدولي وأزمة الخليج،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩١)، ص ٦٠.

(٦١) بدران، «أزمة الخليج والنظام الدولي،» ص ٥١.

الهدف الذي كانت تسعى إليه في النهاية وهو هدف تدمير القدرات العسكرية والاستراتيجية العراقية. فقد كان الهدف هو حماية السعودية من أي عدوان عراقي محتمل، وتطور الهدف بعد ذلك واتسع مجاله ليصبح تحرير الكويت ثم تدمير القوة العسكرية العراقية. وقد عبر الجنرال مايكل دوجان، الرئيس السابق لقيادة أركان القوات الجوية الأمريكية، في مقال نشرته جريدة **الغارديان** البريطانية أفصح فيه عن أن أحد أهداف حرب الخليج هو «تحطيم وتصفية عشر سنوات من التنمية الصناعية في العراق، وتحويل حياة الشعب العراقي إلى حياة بائسة»(٦٢). وقد حققت الضربة الجوية هذا الهدف بدرجة عالية من الاتقان عندما أتيحت الفرصة لتنفيذ الخيار العسكري عقب إخفاق فرص الحل السلمي الذي حذرت دوائر أمريكية من مخاطره ووصفته بالخيار الكابوس (The Nightmare Scenario) حيث كتبت صحيفة **أنترناشيونال هيرالد تريبيون** أن نجاح الحل السلمي وتراجع الحل العسكري، إذا قبل الرئيس العراقي الانسحاب من الكويت، سيحقق خسائر هائلة للولايات المتحدة **أولها** المحافظة على القدرات العسكرية العراقية سليمة دون تدمير بما فيها ترسانته من أسلحة الدمار الشامل بما تمثله من تهديد لإسرائيل والدول الخليجية حليفة الولايات المتحدة، **وثانيها** خروج الرئيس العراقي منتصراً ليتحول بعدها إلى قوة إقليمية يكون في مقدورها إحداث انقلاب في موازين القوى الإقليمية بما يتعارض مع المصالح الأمريكية. كما أن تراجع الحل العسكري سيجعل الدول الخليجية تفقد الثقة في قدرة الولايات المتحدة على حمايتها وربما تلجأ للتحالف مع الرئيس العراقي نفسه(٦٣).

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية أكملت الولايات المتحدة مهمة احتواء القدرات العسكرية والاقتصادية العراقية من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ومن خلال فرض الحظر الاقتصادي على العراق ودعم القوى المعارضة الداخلية لإسقاط النظام العراقي(٦٤).

فقد تعاملت الولايات المتحدة مع العراق كمصدر لخطر عسكري مع استمرار احتفاظه بترسانته من أسلحة الدمار الشامل، لذلك عملت على تدمير هذه الأسلحة ودخلت في مواجهات متعددة مع العراق بسبب المشاكل التي تعرقل عمل اللجان الدولية الخاصة بالتفتيش على هذه الأسلحة. كما تعاملت معه كمصدر للتهديد السياسي مع استمرار الرئيس العراقي في الحكم، ولذلك دعمت المعارضة العراقية في

---

(٦٢) *Guardian*, 9/2/1990.

(٦٣) «The Dangers of Peace,» *International Herald Tribune*, 16/10/1990.

(٦٤) وحيد عبد المجيد، «التصور الأمريكي لأمن الخليج بعد الحرب،» في: مصطفى علوي، محرر، **مصر وأمن الخليج بعد الحرب** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٩٨ - ١٠٠ و١٠٥ - ١٠٨.

محاولة فاشلة ـ حتى الآن ـ لإسقاط النظام الحاكم في بغداد(٦٥).

وعلى مدى السنوات الماضية وقفت الولايات المتحدة تساندها بريطانيا بصلابة في مواجهة مساعي القوى الدولية الراغبة في رفع الحظر المفروض على العراق، وبخاصة روسيا والصين وفرنسا، وعملت على الإبقاء على العقوبات إلى أن يستجيب العراق لقرارات مجلس الأمن بالكامل(٦٦)، وأفضل ما أمكن الوصول إليه بسبب ضغوط تلك القوى الدولية لم يتجاوز اتفاق النفط مقابل الغذاء الذي يسمح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط كل ستة أشهر لا تتجاوز قيمتها ملياري دولار.

وقد لوحظ أنه في كل مرة يحظى فيها العراق بدعم دولي وعربي لرفع الحظر تتعمد الولايات المتحدة اختلاق أزمة مع العراق أو بين العراق ولجان التفتيش الدولية لعرقلة مثل هذه المساعي. وتشارك بريطانيا في هذا الدور مع الولايات المتحدة، إذ سعت بريطانيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى عقد مؤتمر دولي يرمي إلى حث الأمم المتحدة على زيادة مبيعات النفط إلى ٥,٢ مليار دولار كل ستة أشهر وهو ما رفضه العراق على لسان وزير خارجيته الذي اعتبر ذلك مناورة لجعل الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة ملزماً ومرتبطاً بشروط تتعارض مع المغزى القانوني لقرارات مجلس الأمن، وأوضح الصحاف أن مصلحة العراق تكمن في المقام الأول في رفع الحظر المفروض عليه منذ ثماني سنوات(٦٧).

ويعطي العراق أهمية قصوى لرفع الحظر المفروض عليه، لذلك فإنه على رغم كل ما استطاع أن يقوم به من مماطلات في قبول الترتيبات الأمنية المتعلقة بـ «الخطر العراقي» على أمن الخليج وبالذات المتعلقة منها ببرامج التسلح العراقية والرقابة عليها، وبخاصة فيما يتعلق بالصواريخ أرض ـ أرض، والأسلحة الكيماوية، والبرنامج النووي، فإنه كان يضطر في النهاية إلى الرضوخ مقابل الطموح في رفع الحظر. لكنه كان يرفض باستمرار ذلك الشق من الترتيبات الأمنية في الخليج ذات العلاقة بالسلامة الإقليمية للعراق، مثل قرار لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت التي أنهت أعمالها في نيسان/أبريل ١٩٩٢ وقضت بتحريك مجموعة الحدود البرية لمسافة ٦٠٠ متر تقريباً لصالح الكويت. فقد قاطع العراق هذه اللجنة واتهمها بالانحياز لمصلحة الكويت لأن ما انتهت إليه كان يعني تمكين الكويت من أراض نفطية عراقية، ومن جزء من مدينة «أم القصر» مقر القاعدة البحرية العراقية الرئيسية. وأعلن وزير

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٠٨.

(٦٦) «الأزمات العربية الدولية،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤ (القاهرة: المركز، ١٩٩٥)، ص ١٢٨.

(٦٧) «تقرير إيجابي عن الملف النووي،» الخليج، ١١/٤/١٩٩٨.

الخارجية العراقي أن العراقيين لن يقبلوا بترسيم حدودهم مع الكويت حسب الخريطة التي وضعتها اللجنة، واعتبر أن مجلس الأمن سيحول المنطقة إلى برميل بارود إذا صادق على الحدود الجديدة، ووجه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة: في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٩٢، جاء فيها أن القصد السياسي من قرار تلك اللجنة ليس حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية وإلحاق الأذى بمصالحه الحيوية فحسب وإنما هو «تعمد خلق وضع غير شرعي وغير منطقي ومثير للسخط ومهدد لمصالح حيوية لشعب عريق فرضت عليه محنة بطريق القوة المسلحة والابتزاز السياسي»[٦٨].

٣ ـ الصراع بين إيران والعراق

عندما أقدم العراق على اجتياح الكويت والأزمة الكبيرة التي عاشتها المنطقة بسبب ذلك لم تكن مجمل الخلافات المثارة بين إيران والعراق من مخلفات حربهما قد حسمت بعد، فقد انتهت مفاوضات جنيف (٢٥/٨ ـ ٧/٩/١٩٨٨) ثم مفاوضات نيويورك (١/١٠ ـ ٥/١٠/١٩٨٨)، ومن بعدها مفاوضات جنيف (٣١/١٠ ـ ١١/١١/١٩٨٨) إلى لا شيء بخصوص القضايا الخلافية التي عرضت للبحث في تلك المفاوضات وبخاصة: حرية الملاحة، وتنظيف شط العرب من الألغام والسفن الغارقة فيه[٦٩]. كما انتهى عام ١٩٨٩ أيضاً دون تسوية شاملة للمشاكل الخاصة بتفسير وتنفيذ بنود القرار الدولي رقم ٥٩٨. وفي مطلع عام ١٩٩٠ تقدم الرئيس العراقي بمناسبة الذكرى الـ ٦٩ لتأسيس الجيش العراقي بمبادرة تهدف إلى التسوية الشاملة للقضايا محل النزاع بين البلدين رفضتها إيران، وكانت هذه المبادرة تقضي بعقد اجتماعات دورية بين قيادتي البلدين في بغداد وطهران من أجل التوصل إلى فهم مشترك للقرار رقم ٥٩٨، والاتفاق على التوقيتات والإجراءات الخاصة به، وفتح الحدود البرية والجوية بين البلدين، والسماح بتبادل الزيارات الدينية، والتبادل الفوري لكل المرضى والجرحى من الأسرى وبخاصة الذين أمضوا مدة طويلة في الأسر. كان وصف إيران لهذه المبادرة بأنها «خدعة . . . ودعاية للرئيس العراقي»[٧٠]. وبعد خمسة أيام من طرح المبادرة العراقية أعلنت إيران قبولها للاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي في حزيران/يونيو ١٩٨٩ وكان يتضمن عقد اجتماع ثلاثي يضم وزراء

---

(٦٨) أحمد يوسف أحمد، «الرؤية العراقية لأمن الخليج،» في: المشاط، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات**، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٦٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٩)، ص ١٦١ ـ ١٦٤.

(٧٠) «التفاعلات الإيرانية العربية،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠**، ص ١٤١.

خارجية العراق وإيران والاتحاد السوفياتي، وكان العراق قد قبل بهذا الاقتراح في حينه، لكنه عاد لرفضه بعد تجديد إيران الدعوة إليه. وجاء الرفض العراقي من منطلق تحفظ العراق على أي وساطة خارجية لإنهاء النزاع مع طهران. وصرح سفير العراق في فيينا أن العراق قبل الاقتراح السوفياتي لا كوساطة سوفياتية، ولكن كمجرد اقتراح لجمع البلدين للتشاور، وأصر العراق على أن تكون مبادرة الرئيس العراقي أحد البنود الأساسية في أي اجتماع بين البلدين(٧١).

ولم تسفر مبادرة تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة عن شيء جديد في تذويب الخلافات بين البلدين وتنفيذ القرار رقم ٥٩٨، لكن العلاقات أخذت تتحسن بعض الشيء في أعقاب تلقي الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني رسالة من الرئيس العراقي في ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ تضمنت مقترحاته السابقة ورغبة في لقاء رفسنجاني في مكة المكرمة، وأبدت إيران اهتماماً غير عادي بهذه الرسالة ووصفها الرئيس الإيراني بأنها «بادرة على حسن النية من جانب العراق»(٧٢).

وجاء الاجتياح العراقي للكويت متزامناً مع حدوث تحول في الخطاب السياسي العراقي نحو إيران وتعزز بالحرص العراقي على كسب الموقف الإيراني، وبالموقف المحايد الذي أعلنته إيران من الحرب بين إدانة الاحتلال العراقي للكويت والموقف الإيراني الرافض للوجود العسكري في الخليج.

فقد بادر الرئيس العراقي إلى اتخاذ خطوة مثيرة للحصول على دعم إيراني أو على الأقل لتحييد الموقف الإيراني، من تداعيات أزمة احتلال العراق للكويت. فقد بعث الرئيس العراقي برسالة للرئيس الإيراني في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ أعلن فيها قبوله لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، وجاء في ختام هذه الرسالة التي اعتبرت انتصاراً سياسياً هائلاً بكل المقاييس لإيران: «لقد أصبح كل شيء واضحاً، وبذلك تحقق كل ما أرادته إيران وما كانت تركز عليه»(٧٣). وتضمنت الرسالة الموافقة على مقترحات إيران باعتماد اتفاقية الجزائر كأساس لحل المشاكل بين البلدين حول الحدود عند شط العرب، واستعداد العراق لإرسال وفد إلى إيران لإعداد الاتفاقيات والاستعداد لتوقيعها على الجانبين، والإعلان عن بدء سحب القوات العراقية من الحدود الإيرانية اعتباراً من يوم الجمعة ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠، وأن يتم تبادل فوري وشامل لكل أسرى الحرب المحتجزين في كل من العراق وإيران. وكان مضمون هذه المبادرة

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٧٣) نازلي معوض أحمد، «تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية،» مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ١٩، العددان ١ ـ ٢ (ربيع ـ صيف ١٩٩١)، ص ٣٥.

العراقية وأخطر ما فيها التزام العراق بالانسحاب من مساحة ألفي كيلومتر مربع كان يحتلها بالفعل من أراضي إيران، فضلاً عن الاعتراف العراقي الرسمي بوجوب سريان أحكام اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ على تسوية مشكلات الحدود(٧٤).

هذه المبادرة العراقية سجلت اعترافاً علنياً ورسمياً بانتصار إيران في حرب الثماني سنوات مع العراق. وعلى رغم ذلك فإنها لم تؤثر في الموقف الإيراني، إذ ظلت إيران حريصة على عدم التورط في الحرب وتفجير خلافات مع الولايات المتحدة، والاهتمام بكسب ود السعودية والدول العربية الخليجية الأخرى، دون الدخول في عداء صريح مع العراق(٧٥).

لقد لخصت المواقف الإيرانية من الغزو العراقي للكويت وتداعيات حرب الخليج الثانية هذه الاهتمامات. فقد اتخذت إيران موقفاً صارماً وثابتاً في معارضة الغزو وطالبت بضرورة معاقبة المعتدي العراقي وإجباره على الانسحاب الكامل، وعارضت أي تسوية محتملة للنزاع من شأنها تمكين العراق من الاحتفاظ بجزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين، أو حصول العراق على أي مكاسب إقليمية أخرى من شأنها تغيير الوضع الجيوستراتيجي في الخليج، ووصل الأمر إلى درجة التهديد بأنها سوف تقدم على احتلال أية أراضٍ يحصل عليها العراق كفدية للخروج من الكويت. كما أعلنت موقفاً متشدداً من الوجود العسكري الأجنبي في الخليج. لكنها عادت وقبلت به مع اشتداد الأزمة طالما أنه سيكون مؤقتاً بانتهاء الأزمة وما دامت القوات الأجنبية ستغادر المنطقة بعد ذلك، أي أن القبول الإيراني بالوجود الأجنبي ظل مرهوناً بإطار إنهاء احتلال العراق للكويت. كما أكدت إيران قبيل اندلاع حرب عاصفة الصحراء أنها ستبقى على الحياد ولن تتدخل لمساعدة طرف ضد آخر. وعقب اندلاع الحرب أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية ان إيران ملتزمة بصورة صارمة بسياسة الحياد التي أعلنتها في وقت سابق، وحذرت كافة الأطراف المتحاربة من استخدام أراضيها ولكنها هددت بأنها ستغير موقفها من الحرب في حالة قيام طائرات التحالف الدولي بمهاجمة العتبات الشيعية المقدسة في مدينتي النجف وكربلاء أو في حالة دخول إسرائيل وتركيا الحرب ضد العراق(٧٦).

ومن هذا المنطلق سعى العراق بكافة السبل إلى توريط إيران إلى جانبه في الحرب، حيث زعم أن قوات التحالف الدولي هاجمت المناطق الشيعية المقدسة، وأشار

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٧٥) «إيران وأزمة الخليج،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠، ص ١٤٦.

(٧٦) أحمد، المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

في بعض بياناته إلى أن طائرات التحالف الدولي تقوم بانتهاك المجال الجوي الإيراني في طريقها لمهاجمة الأهداف الاستراتيجية العراقية، كما يمكن النظر إلى محاولة العراق توريط إسرائيل في الحرب بقصفها بالصواريخ إلى أنها تندرج في هذا الاتجاه نفسه[(٧٧)].

على أن أهم المحاولات التي قام بها العراق، في إطار رغبته في توريط إيران في الحرب، تتمثل في قيامه بإرسال أعداد كبيرة من طائراته المقاتلة وطائرات النقل العسكري إلى إيران ابتداء من ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ لتفادي تدميرها من جانب قوات التحالف الدولي. وعلى رغم أن إيران سمحت لهذه الطائرات بالهبوط في مطاراتها إلا أنها بقيت على الحياد وقدمت احتجاجاً إلى العراق لإقدامه على إرسال طائراته على هذا النحو، وأعلنت أنها سوف تحتجز جميع هذه الطائرات حتى نهاية الحرب[(٧٨)]، لكنها أعلنت فيما بعد احتجازها لهذه الطائرات (١٤٨ طائرة) على سبيل التعويض عن خسائر حربها مع العراق وكنواة لإعادة بناء سلاحها الجوي[(٧٩)]. وقد ساهم هذا الموقف الإيراني من مسألة رفض إعادة الطائرات العراقية في عودة العلاقات بين البلدين إلى مناخ التوتر بعد انتهاء حرب عاصفة الصحراء[(٨٠)]، وبخاصة أن أياً من المشكلات التي تسببت في اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية والتي نتجت منها لم تحل بعد، ولم يوقع البلدان على معاهدة سلام بينهما كنهاية رسمية للحرب. وعلى رغم التزام الرئيس العراقي بمبادرة ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ بالاعتراف باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ فإن بغداد لم تتخذ الإجراءات اللازمة لإضفاء الصفة الرسمية على تلك الاتفاقية[(٨١)].

وقد لعبت تطورات أخرى دورها في زيادة توتر العلاقات بين البلدين من أبرزها تأييد إيران للانتفاضة الشعبية التي تفجرت في جنوب العراق ضد النظام الحاكم في آذار/مارس ١٩٩١، واستمرار إيران في احتضان المعارضة الشيعية العراقية. وكذلك احتضان العراق لقيادات وقوات منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية ودعم عملياتها ضد إيران. وزادت أنشطة هذه الفصائل المعارضة من احتمالات تجدد الاشتباكات المسلحة بين البلدين وبخاصة بعد قيام قوات إيرانية بالتوغل في الأراضي

---

(٧٧) «إيران وأزمة الخليج،» ص ١٤٧.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٧٩) نيفين مسعد، «الرؤية الإيرانية لأمن الخليج،» في: المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، ص ٣٠٠.

(٨٠) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٢٣٣.

(٨١) فيبي مار، «الخليج العربي بعد العاصفة،» في: مار ولويس، محرران، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ص ١٥١.

العراقية في السادس من آب/أغسطس ١٩٩٣ وقصفت نقاطاً قريبة من الحدود في منطقة كردستان العراقية تعتبرها منطلقاً لنشاط فصائل إيرانية معارضة، كما قام الطيران الإيراني بقصف قواعد للمعارضة الإيرانية في شمال مدينة كركوك العراقية[٨٢].

لكن تبقى القضية الأساسية الغائبة والتي تعبر عنها تلك السياسات الإيرانية المتضاربة بين التقارب والتباعد مع بغداد هي قضية مستقبل العراق ودور العراق الإقليمي ضمن معادلة توازن القوى الخليجية وموقف إيران من عودة العراق إلى السياسات الإقليمية في الخليج.

فالعراق، من جانبه، ما زال ينظر إلى إيران كمنافس قوي لدوره المستقبلي على رغم كل المبادرات الودية التي أقدم عليها في أشهر أزمة الخليج الثانية. فما زالت الرؤية العراقية لإيران رؤية صراعية، كما أن الرؤية العراقية المثلى لأمن الخليج لا تتضمن الدور الإيراني، إذ ما زال العراق يفضل صيغة «عروبة» الأمن في الخليج وربطه بالأمن القومي العربي[٨٣]، بما يعني استبعاد إيران من تلك الصيغة على رغم وجود اتفاق بين إيران والعراق على ضرورة إبعاد النفوذ والدور الأجنبي من أمن الخليج.

أما إيران فهي وإن كانت لا تزال عاجزة عن حسم موقفها من «الخيار العراقي»، فهي حريصة على استخدام التهديد بالمصالحة مع العراق لزيادة نفوذها مع دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، لكنها ـ على رغم ذلك ـ تضع في الوقت المناسب ضوابط على هذا التوجه. فهي، وإن كانت لها مصالح معينة ومتشابكة مع العراق، إلا أن هذه المصالح ليس لها الوزن الكافي لإملاء انفتاح حاسم مع بغداد. فالتباينات لها أهمية لا تقل عن أهمية مجالات المصالح المشتركة. وهناك اعتبار آخر يتمثل في علاقة إيران مع سوريا، والتي يمكن أن تتوتر إذا تعاونت إيران بعلاقة وثيقة مع العراق. كما أن الاندفاع في علاقة قوية له مخاطر استراتيجية على إيران، إذ ربما يزيد من قوة العراق ونفوذه، ويقدم له خيارات جديدة، قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تقارب عراقي ـ سعودي، فعلى سبيل المثال، ربما يسعى العراق لاستغلال المخاطر الأمنية بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران لإحياء واستعادة دوره كمدافع يحمي البوابة الشرقية العربية[٨٤]. وهناك جهود عراقية فعلاً في هذا الاتجاه[٨٥]، ومن هنا تجازف إيران

---

(٨٢) مرهون، المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٨٣) أحمد، «الرؤية العراقية لأمن الخليج،» ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٨٤) Chubin and Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, p. 38.

(٨٥) «بغداد تلوح بالخطر الإيراني لرفع الحظر،» الخليج، ١/١٠/١٩٩٧، نقلاً عن تقرير لوكالة فرانس برس.

بتجديد الاستقطاب في الخليج من منطلق المواجهة العربية الفارسية.

وإذا كان التنافس بين القوى الإقليمية الخليجية الكبرى الثلاث إيران والعراق والسعودية يحول دون تقارب استراتيجي حقيقي إيراني ـ عراقي ضمن المعادلات السياسية الراهنة، فإن وجود خطر مشترك إقليمي خارج نطاق الخليج يمكن أن يدفع باتجاه تقارب إيراني ـ عراقي بخاصة إذا دخلت سوريا طرفاً في مثل تلك المعادلة، وقد ظهرت ملامح ذلك فعلاً مع اتجاه إسرائيل وتركيا لتأسيس تحالف استراتيجي بينهما حيث تجددت الاتصالات السورية ـ العراقية أو الإيرانية ـ العراقية، والسعي لإنشاء نظام إقليمي جديد في مواجهة الطوق الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ التركي[٨٦]، لكن مع أهمية هذه التحركات فإنها تبقى تحركات تكتيكية محكومة بمعادلة التوازن الاستراتيجي بين إيران والعراق والسعودية والولايات المتحدة ضمن إطار النظام الإقليمي الخليجي وتفاعلاته، فهذه المعادلة هي التي ستظل تحكم مسار العلاقات الإيرانية ـ العراقية.

٤ ـ الصراع بين إيران ومجلس التعاون

أحدث الاجتياح العراقي للكويت تحولاً في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي نحو إيران وبخاصة الدولتان اللتان وقفتا بقوة ووضوح إلى جانب العراق في حربه مع إيران وبخاصة في العامين الأخيرين من تلك الحرب: السعودية والكويت. فبسبب حرب الناقلات وجدت الكويت والسعودية نفسيهما طرفين في تلك الحرب. وكان قطع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران مؤشراً في تردي العلاقات بين البلدين. هذه العلاقات الصراعية تأثرت بظروف حرب الخليج الثانية ووجدت دول المجلس أنها مضطرة لفتح صفحة جديدة من العلاقات التعاونية لموازنة الخطر العراقي أو على الأقل لتحييد الخطر الإيراني والحيلولة دون حدوث تحالف عراقي ـ إيراني في مقدوره أن يقلب معادلة التوازنات في المنطقة، كما أن الحرص الإيراني على اتخاذ موقف محايد من الحرب ورفض الإغراءات العراقية ساهم بدرجة كبيرة في إنجاح هذا التوجه.

(٨٦) عقب مغادرة عبد الحليم خدام نائب رئيس جمهورية سوريا طهران أوفدت إيران مبعوثاً إلى بغداد يوم ١٩ حزيران/يونيو ١٩٩٧ بغرض البحث في إعداد برنامج عملي لمواجهة التدخلات الخارجية في المنطقة. لمزيد من المعلومات بهذا الخصوص، انظر: مأمون الحسيني، «التقارب السوري ـ العراقي ـ الإيراني،» الخليج، ١٧/٧/١٩٩٧. انظر أيضاً: «طهران أوفدت مبعوثاً إلى بغداد بعد ساعات من مغادرة خدام،» الخليج، ٢١/٦/١٩٩٧؛ «طهران تؤيد تحالفاً إقليمياً يضم بغداد،» الخليج، ٢٢/٦/١٩٩٧، و«إيران تسعى لنظام إقليمي جديد لمواجهة الطوق الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ التركي،» تقرير وكالة الأنباء القطرية، الخليج، ٢١/٦/١٩٩٧.

فبعد أيام قليلة من انتهاء حرب عاصفة الصحراء، وبالتحديد في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩١ استأنفت السعودية علاقتها الدبلوماسية مع إيران بعد قطيعة دامت نحو أربع سنوات. وكانت زيارة وزير الخارجية السعودي لطهران في أيار/مايو ١٩٩١ بمثابة تصديق على تحسن العلاقات بين البلدين، وقام وفد اقتصادي إيراني في شباط/ فبراير ١٩٩٢ بزيارة السعودية والكويت لتقوية الروابط الاقتصادية المشتركة(٨٧).

أما الكويت فقد بدأت مشوار التقارب مع إيران فور الاجتياح العراقي لأراضيها، وأخذت القيادة الكويتية في المنفى تطلق التصريحات المتتالية في هذا الاتجاه، وفي أيار/مايو ١٩٩٣ تم تأليف لجنة كويتية - إيرانية لتوسيع العلاقات وتعزيزها بين البلدين في أعقاب زيارة قام بها وزير الخارجية الإيراني للكويت، وفي نهاية آذار/ مارس ١٩٩٤ وقعت الكويت وإيران اتفاقاً للتعاون في مجال النقل البحري يهدف إلى تطوير التبادل التجاري بين البلدين(٨٨).

وبقدر ما كانت السعودية والكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تواقة لتحسين العلاقات مع إيران، كان الجناح المعتدل في السلطة الإيرانية بزعامة هاشمي رفسنجاني متحمساً هو الآخر لذلك لسببين رئيسيين: **أولهما** حاجة إيران الأكيدة إلى توثيق الصداقات وتجنب العزلة الإقليمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع دول المجلس، **وثانيهما** رغبة إيران في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة(٨٩). لذلك قام الرئيس رفسنجاني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بمحاولات جادة للتقارب مع القيادة السعودية بهدف مساعدة إيران على زيادة حصة انتاجها في منظمة أوبك، وأجرى اتصالاً هاتفياً بالملك فهد في ٢٧ أيلول/ سبتمبر، وتبادلت الدولتان لمدة قصيرة سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية أسفرت عن موافقة السعودية داخل أوبك على زيادة مستويات الإنتاج بالنسبة للكويت وإيران، وتجميد حصص الإنتاج بالنسبة للسعودية والإمارات. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الإنتاج اليومي الإيراني من النفط بمعدل ٢٦٠ ألف برميل، وفي المقابل كان الفهم السائد في أبو ظبي والرياض أن إيران قد أصبحت أخيراً على استعداد لتسوية نزاعها مع دولة الإمارات حول الجزر بالطرق السلمية وعن طريق المفاوضات الثنائية، وقام وزير الخارجية الإيراني بزيارة السعودية وأعلن في الدوحة أثناء زيارته لقطر في ٧ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٣ أنه يحمل دعوة

---

(٨٧) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States,* p. 107.

(٨٨) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٢٣٦.

(٨٩) Geoffrey Kemp, «The Impact of Iranian Foreign Policy on Regional Security: An External Perspective,» in: Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability,* p. 171.

رسمية للملك فهد لزيارة إيران وأن العاهل السعودي قد قبلها[٩٠].

وبمجرد الإعلان عن هذه الدعوة حدثت اضطرابات سياسية في طهران بين المتشددين والمعتدلين، ونظم مائة طالب إيراني مسيرة داخل جامعة طهران للاحتجاج على توجيه تلك الدعوة وبدأت بعض الشخصيات الدينية في التهجم على السعودية وقادتها على صفحات الصحف الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى انتكاسة العلاقات بين البلدين، وساءت أكثر نتيجة قرار الحكومة الإيرانية المفاجىء بعدم طرح قضية الجزر للنقاش أثناء جولة المفاوضات التي كان مقرراً عقدها في طهران أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ بين دولة الإمارات وإيران، الأمر الذي أدى إلى نسف تلك الجولة من المفاوضات عشية انعقادها[٩١].

وقد ساهم العديد من القضايا الخلافية في زيادة التوتر بين إيران ومجلس التعاون الخليجي بعد ذلك منها اتهام البحرين والسعودية لإيران بالتورط في الاضطرابات السياسية في البحرين ابتداء من عام ١٩٩٤، واتجاه إيران في آب/أغسطس ١٩٩٢ لفرض سيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى بما يتعارض مع اتفاق عام ١٩٧١ بين إيران وإمارة الشارقة، مما دفع الإمارات، يساندها مجلس التعاون، إلى مطالبة إيران بإنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وتأكيد التزامها بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى وعدم التدخل بأية طريقة وفي أي ظرف وبأي مبرر في ممارسة دولة الإمارات لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم[٩٢]. وامتدت هذه التوترات على مسألة الحج بين إيران والسعودية ابتداء من موسم ١٩٩٤ بعد أن شهد عام ١٩٩٣ تفاهماً مشتركاً بين البلدين، إذ عادت السعودية إلى تخفيض العدد المحدد لإيران وهو ٥٥ ألف حاج وفق الحصة المقررة في اتفاق لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بعد أن كانت تسمح لإيران ابتداء من موسم حج عام ١٩٩٠ بضعف هذا العدد، كما عادت السعودية لحظر أي نشاط سياسي للحجاج الإيرانيين، مما زاد من توتر العلاقات، ودفع الجناح المتشدد في السلطة إلى عرقلة مساعي التقارب التي كان يسعى إليها الرئيس رفسنجاني[٩٣].

لكن هذه القضايا الخلافية تقف وراءها مسائل استراتيجية وسياسية أهم تعرقل إمكانية التقارب الحقيقي بين إيران ودول مجلس التعاون هي:

---

(٩٠) Saleh Al-Mani', «The Ideological Dimension in Saudi-Iranian Relations,» in: Al-Suwaidi, ed., Ibid., p. 171.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(٩٢) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ١٧٩ ـ ١٨٥ و٢٣٧.

(٩٣) Al-Mani', Ibid., pp. 172-173.

أ ـ صراع السلطة الداخلي في إيران بين الجناح المتشدد الرافض لأي تقارب مع السعودية والدول الخليجية باعتبارها عميلة للولايات المتحدة، والجناح المعتدل الذي يدرك أن إيران في حاجة إلى إصلاح اقتصادي عميق لن يتحقق إلا بالانفتاح على العالم الغربي والدول العربية الخليجية، وبالتالي فإن العلاقات الإيرانية ـ الخليجية ستظل رهناً بتطورات الصراع على السلطة في طهران.

ب ـ الاختلاف على علاقة الدول الخليجية بالولايات المتحدة الأمريكية وعلى إعطاء دور رئيسي في الأمن الإقليمي الخليجي لواشنطن، فوجهة النظر السعودية والدول الخليجية الأخرى أعضاء مجلس التعاون تأخذ في اعتبارها الخطر العراقي والخطر الإيراني كمصدرين لتهديد الأمن والاستقرار الداخلي في هذه الدول، وتعتقد، لهذا السبب أن إقامة علاقة وطيدة ودائمة مع الولايات المتحدة مسألة أساسية لا يمكن التخلي عنها أو الإنقاص من قيمتها من أجل تحسين العلاقات مع إيران، وفي المقابل فإن وجهة النظر الإيرانية بشأن الأمن في الخليج لا تقتصر على أن الوجود الأمريكي في المنطقة أمر غير مرغوب فيه فحسب، بل تؤكد أيضاً على أنه تهديد أساسي لإيران وللأمن في الخليج[٩٤]، وعليه فإن العلاقة بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة تظل بالنسبة لإيران تحدياً أساسياً على درجة كبيرة من الأهمية.

وعلى ذلك، فإن العلاقات الإيرانية مع السعودية ودول مجلس التعاون الأخرى سوف تتأثر بالعلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، وسوف تتأزم علاقة الولايات المتحدة بإيران طبقاً للدرجة التي تعتبر فيها الإدارة الأمريكية طهران بمثابة عامل إحباط للعلاقات الأمنية الخاصة بين واشنطن ودول مجلس التعاون[٩٥].

والخلفية الأساسية التي تحكم هذه المعادلة هي اختلال توازن القوى بين إيران والسعودية، فمع غياب العراق كقوة موازنة تبقى القوى الخارجية، وبالذات الولايات المتحدة، عامل توازن رئيسي في الخليج، في حين تحبذ إيران نظاماً أمنياً خليجياً خالصاً لا وجود فيه للقوى الخارجية سواء كانت عربية أو غير عربية، ومن هنا كان رفضها لإعلان دمشق بين دول مجلس التعاون الخليجي وكل من مصر وسوريا[٩٦]. ومثل هذا الخلاف حول النظام الأمني بين الطرفين يفتح مجدداً الملف العراقي، وهذا بدوره يلقي كثيراً من الضوء على ما يسمى بـ الورقة العراقية، بالنسبة لكل من إيران والسعودية ومستقبل النظام الإقليمي الخليجي.

---

(٩٤) Chubin and Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, pp. 5-6.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٧.

(٩٦) مسعد، «الرؤية الإيرانية لأمن الخليج،» ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

٥ ـ الصراع الأمريكي ـ الإيراني

يعتبر الصراع الأمريكي ـ الإيراني أهم مسارات الصراع الآن داخل مستطيل التوتر للنظام الإقليمي الخليجي نظراً لأنه صراع الهيمنة على هذا النظام بعد أن تم تدمير القدرات العسكرية العراقية، أو بالتحديد عناصر التفوق الرئيسية في تلك القدرات، وفي ظل الإصرار الأمريكي على لعب دور القوة العظمى المهيمنة في الخليج. ولذلك فإن المواجهة بينهما يمكن إدراجها ضمن إطار الصراعات الصفرية (Zero - Sum) بحيث تسعى كل منهما إلى إبعاد الأخرى عن مجال التأثير في معادلة توازن القوى في الخليج.

فإيران تنظر لنفسها باعتبارها قوة طامحة إقليمية تعارض النظام الدولي الظالم. وتعتقد إيران كمعظم الدول الثورية أن لها رسالة تتجاوز المصالح القومية الضيقة لتشمل دائرة أوسع تضم العالم الإسلامي والشعوب المقهورة، وأنها لذلك مستهدفة من ثلاث قوى أساسية: الولايات المتحدة باعتبارها القوة الساعية لفرض هيمنتها على إقليم الخليج، وإسرائيل التي تنظر إلى إيران كعدو رئيسي، والعراق المنافس الإقليمي المحتمل، ولذلك كان التوجه نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل من منظور وقائي للدفاع عن النفس ضد أي اعتداء، مع السعي الدؤوب لتحديث القدرات العسكرية الإيرانية[٩٧]. وقد ساهم الغزو العراقي للكويت في تعزيز الشعور بالخطر تجاه الطموحات العراقية، كما دعمت الهزيمة التي منيت بها بغداد أمام قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة هذه المشاعر على ضوء الإنجازات التكنولوجية المذهلة لقوات التحالف التي استطاعت في بضعة أيام سحق الجيش العراقي الذي لم يتمكن الإيرانيون من هزيمته على مدى ثماني سنوات. كذلك ساهم الإطار الأمني الإقليمي الناجم عن حرب الخليج الثانية في تشجيع الإرادة الإيرانية على إعادة التسلح، فإيران قلقة في آن من استمرار حال عدم الاستقرار الإقليمي التي لا بد من أن تؤدي في نظرها إلى تدخل أوسع نطاقاً للقوى الخارجية، ومن التزايد في مشتريات السلاح من جانب أكثرية دول المنطقة ومن النفوذ المهيمن للغرب والولايات المتحدة بالذات في المنطقة[٩٨].

لهذه الأسباب اتجهت إيران منذ عام ١٩٩١، إلى وضع برامج تحديثية للجيش الإيراني، وعقدت لذلك صفقات مع روسيا والصين وكوريا الشمالية، والأهم من

---

(٩٧) Shahram Chubin, «Does Iran Want Nuclear Weapon?,» *Survival*, vol. 37, no. 1 (Spring 1995), pp. 86-87.

(٩٨) أحمد هاشم، «عودة القوة الإيرانية: «عراق جديد؟»،» **شؤون الأوسط**، العدد ٥٤ (آب/ أغسطس ١٩٩٦)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

ذلك، كما يؤكد مراقبون، كان الحرص على امتلاك أسلحة الدمار الشامل والطموح إلى امتلاك القنبلة الذرية(٩٩).

وإلى جانب ذلك، فإن إيران تسعى إلى التأثير في التوازن الإقليمي بالسعي إلى إبعاد القوى الأجنبية عن معادلة الأمن الخليجي. فهي لم تتوقف عن الإلحاح منذ انتهاء حرب الخليج الثانية على زوال كل صورة لبقاء القوات الأجنبية في المنطقة وضرورة ترك أمن الخليج «الفارسي»، لمسؤولية شعوبه، ولذلك جاء رد الفعل الإيراني على الاتفاق الأمني الكويتي - الأمريكي الذي وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ رافضاً لهذا الاتفاق الذي تضمن قبول الكويت تخزين العتاد الأمريكي في أراضيها، وتقديم تسهيلات للبحرية الأمريكية في موانئها، فضلاً عن التزام الطرفين معاً بإجراء مناورات مشتركة. فقد أدان مجلس الأمن القومي الإيراني هذا الاتفاق، واحتجت إيران رسمياً لدى السفير الكويتي في طهران، بل رفعت معارضتها لأمير الكويت مباشرة، وركزت إيران في رفضها لهذا الاتفاق ولسائر الاتفاقات المماثلة على أن أمن المنطقة لا يكفله الوجود الأجنبي(١٠٠).

وبدرجة أكثر حدة تواجه الولايات المتحدة هذا الطموح الإيراني وتسعى إلى احتواء الدور والقدرات الإيرانية والتعامل مع إيران كمصدر للتهديد باعتباره قوة طامحة للهيمنة الإقليمية في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة إلى منع ظهور أي قوة تحمل نزعة سيطرة إقليمية في أي بقعة من العالم، ولا سيما إذا كانت قادرة على تهديد الاستقرار العالمي عبر استخدام القوة(١٠١).

ومصادر الخطر التي تمثلها إيران بالنسبة للولايات المتحدة متعددة: أولها المسعى الإيراني لامتلاك أسلحة الدمار الشامل من بينها السلاح النووي، وثانيهما التهديدات التي يرفضها النظام الإيراني في إطار محاولاته توجيه التفاعلات الدولية في منطقة الخليج، ودوره في مساندة الإرهاب ودعم القوى الإسلامية في المنطقة، واحتمالات دخوله في تحالفات هدفها تقليل النفوذ الأمريكي في الخليج(١٠٢).

لذلك عملت الولايات المتحدة على استبعاد إيران من النظام الأمني الخليجي واحتواء قدراتها الاستراتيجية والعسكرية. فمنذ منتصف الثمانينيات وإيران تعاني

---

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٠٠) مسعد، «الرؤية الإيرانية لأمن الخليج،» ص ٣١٥.

(١٠١) Graham E. Fuller and Ian O. Lesser, «Persian Gulf Myths,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 3 (May-June 1997), p. 99.

(١٠٢) ودودة بدران، «الرؤية الأمريكية لأمن الخليج،» في: المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، ص ٣٨٠ - ٣٨٢.

عقوبات اقتصادية أمريكية متنوعة تشمل منع تصدير الصادرات والمعدات التكنولوجية المتقدمة وحظر استيراد النفط الإيراني(١٠٣). وإذا كانت واشنطن قد تعاملت مع طهران ببعض المرونة لظروف حرب الخليج فإنها تحولت إلى التشدد بعد اتباع سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران كبديل لسياسة توازن القوى السابقة، ابتداء من عام ١٩٩٤ بسبب تصاعد الخلاف بين الدولتين بخصوص البرنامج النووي الإيراني الذي تحاول واشنطن عرقلته بالضغط على الصين وروسيا باعتبارهما أهم شريكين يساعدان إيران في تنفيذ هذا البرنامج(١٠٤).

ومنذ ان أصدرت الولايات المتحدة قانون «داماتو» الذي يحظر على الشركات الأمريكية التعامل مع إيران وليبيا في قطاعات الطاقة بما يزيد على ٤٠ مليون دولار، وهي تسعى إلى فرض هذا القانون على الشركات العالمية والضغط على الدول الحليفة، بما يعني دفعها قسراً لفرض حظر على إيران، الأمر الذي أثار رفض هذه الدول. وكانت صفقة شركة «توتال» الفرنسية أكبر تحدٍ واجهته هذه السياسة الأمريكية بعد أن وقفت الحكومة الفرنسية وراء هذه الشركات وساندت الحكومات الأوروبية موقف الحكومة الفرنسية(١٠٥).

وهكذا يمكن ملاحظة أن سياسة إبقاء العقوبات على العراق، والحظر على إيران، لم تعد تحظى بقبول أو دعم عالمي حتى من الدول الصديقة، بل ان أصواتاً أمريكية عديدة أخذت تضغط في هذا الاتجاه وتفند مساوىء سياسة «الاحتواء المزدوج» وتطالب بتعديلها سواء باتخاذ نهج «احتواء متمايز» يعطي أولوية وتفضيلات للتعامل مع إيران، أو بوضع معادلات جديدة للأمن الإقليمي الخليجي تسمح، بشروط معينة، بإعادة تأهيل العراق للمشاركة الإقليمية وقبول إيران كطرف رئيسي ضمن معادلة الأمن في الخليج(١٠٦). وربما تكون للتطورات السياسية الإيرانية الداخلية منذ تولي السيد محمد خاتمي رئاسة الجمهورية في إيران وسعيه لفتح حوار مع الولايات المتحدة مدخلاً لإعادة مراجعة السياسة الأمريكية نحو إيران(١٠٧). لكن الإدارة الأمريكية ما زالت مترددة، ومتمسكة بسياسة الاحتواء المزدوج على نحو ما أعلن مارتن انديك مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط في مؤتمر عقد

---

(١٠٣) «العقوبات الاقتصادية وأثرها على العلاقات الدولية،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥ (القاهرة: المركز، ١٩٩٦)، ص ٢٤٠.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(١٠٥) اريك رولو، «قانون داماتو.. ومأزق الإدارة الأمريكية،» الخليج، ١٠/١٠/١٩٩٧.

(١٠٦) Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft and Richard Murphy, «Differentiated Containment,» *Foreign Affairs*, vol. 65, no. 4 (Spring 1987), pp. 20-24.

(١٠٧) «مورفي يدعو «التبادل رسمي» بين الولايات المتحدة وإيران،» الخليج، ٢٧/٤/١٩٩٨.

بجامعة «ويليام آند ماري» (ولاية فيرجينيا) حيث أشار إلى أن تزايد قوة إيران العسكرية أصبح مدعاة لمزيد من القلق للدول المجاورة. وأوضح أن سبب القلق الرئيسي للولايات المتحدة حيال إيران هو دعمها للإرهاب ومواصلتها معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط(١٠٨).

٦ ـ الصراعات داخل مجلس التعاون

لم تسلم العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي من بروز تفاعلات صراعية أو تنافسية بين الدول الأعضاء تمثلت أولاً في حرص بعض الدول الأعضاء على أن تتمايز في مواقفها السياسية من الموقف السعودي أو موقف المجلس بصفة عامة كما هو حال الموقفين العماني والقطري بالنسبة للعلاقات مع إيران والعراق وبالنسبة أيضاً لإعلان دمشق. فقد كان الموقفان العماني والقطري مع دعوة العلاقات مع العراق ومع إشراك إيران، بشكل أو بآخر في الترتيبات الأمنية(١٠٩). وتمثلت هذه التفاعلات في تجدد الصراعات «الحدودية» وكان أبرزها الصراع الحدودي القطري ـ البحريني والصراع الحدودي السعودي ـ القطري.

ففي عام ١٩٩٠ وقع الجانبان القطري والبحريني اتفاقاً، برعاية سعودية، قضى بإحالة النزاع بينهما على محكمة العدل الدولية في لاهاي، بيد أن الجانبين اختلفا، لاحقاً، على الصيغة التي يجب أن يقدم فيها الطلب إلى محكمة العدل الدولية. كما اختلفا على مضمون هذا الطلب من حيث قضايا النزاع التي يشملها. وعندما أعلنت المحكمة عام ١٩٩٥ أنها ستنظر في قضية النزاع بين قطر والبحرين بناء على الطلب القطري «المنفرد» أعلن، على الفور، ناطق باسم وزارة خارجية البحرين أن بلاده لن تكون معنية بأية أحكام أو قرارات تتوصل إليها المحكمة لا تتضمن كل جوانب الخلاف، وتحديداً لا تأتي على ذكر موضوع مدينة الزبارة(١١٠). ومنذ ذلك الحين والبحرين تسعى جاهدة لحمل قطر على سحب طلبها من محكمة العدل الدولية. في حين ترفض قطر ذلك وترفض إدراج قضية الزبارة ضمن ملف التحكيم باعتبارها أرضاً قطرية، وهو ما يعني استمرار النزاع في وقت لم يعد في استطاعة مجلس التعاون أن يفعل شيئاً في هذا الخصوص.

---

(١٠٨) «انديك يؤكد سياسة الاحتواء ويحذر من الخطر الإيراني على المنطقة،» **الخليج**، ١٥/١١/١٩٩٧.

(١٠٩) ادريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج،» ص ٢٠٦ ـ ٢١٨ و٢٣٠ ـ ٢٣٣.

(١١٠) مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، ص ١٦٨ ـ ١٧١.

أما النزاع الحدودي القطري ـ السعودي فقد شهد تطورات خطيرة امتدت آثارها إلى مجلس التعاون الخليجي وكادت تؤدي إلى إخفاق قمة أبو ظبي عام ١٩٩٢ بعد أن حدث اشتباك عسكري يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إثر هجوم مسلح قامت به وحدة عسكرية سعودية على مركز «الخفوس» الحدودي أدى، بحسب الرواية القطرية، إلى مقتل عريف قطري وجندي من القوات المسلحة القطرية من الرعايا المصريين وإلى وقوع جندي آخر في الأسر. وبسبب هذه الاشتباكات أعلنت قطر وقف العمل باتفاق ١٩٦٥ بين البلدين في حين أعلنت السعودية رفضها القاطع للقرار القطري. ونجحت الوساطة المصرية في احتواء الأزمة التي كانت قطر تنوي بسببها الاعتذار عن المشاركة في قمة أبو ظبي، والتي سحبت بسببها قوتها العاملة في قوة درع الجزيرة التي تتخذ من منطقة «حفر الباطن» السعودية مقراً لها[١١١].

وقد امتدت التأثيرات السلبية لهذه الأزمة والحساسيات التي نشأت بين الجانبين السعودي والقطري إلى رفض قطر للقرار الصادر عن قمة مسقط (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) بتعيين السفير السعودي عبد الرحمن الحجيلان أميناً عاماً لمجلس التعاون خلفاً للشيخ فاهم القاسمي. وكانت قطر قد رشحت السفير القطري عبد الرحمن العطية في منصب الأمين العام، ووافق المجلس الأعلى على اختيار الحجيلان بأغلبية خمسة أصوات مقابل صوت واحد هو صوت قطر حصل عليه العطية، الأمر الذي أدى إلى انسحاب أمير قطر من الجلسة[١١٢].

وأثار هذا الانسحاب مشاكل قانونية حول شرعية انتخاب الحجيلان ومسألة التصويت داخل المجلس وما هو قرار موضوعي وما هو قرار إجرائي، وكادت هذه الخلافات تؤثر في المجلس لولا احتواؤها فيما بعد وإعلان قطر دعمها للحجيلان في منصبه كأمين عام للمجلس.

٧ ـ الصراعات داخل دول النظام الخليجي

لم تسلم المجتمعات الخليجية الست من انعكاسات أزمة الخليج الثانية هي الأخرى ولكن بدرجات متفاوتة، ففي الوقت الذي تفجرت فيه المشاكل العرقية بشكل حاد داخل العراق في الشمال والمشاكل الطائفية في جنوبه، فإن دولاً أخرى شهدت توترات سياسية داخلية عديدة وعلى الأخص البحرين التي تعرضت ابتداء من عام ١٩٩٤ إلى مشاكل سياسية، وفي عام ١٩٩٦ أعلنت الحكومة البحرينية عن اكتشاف

---

(١١١) المصدر نفسه، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(١١٢) صلاح سالم، «القمة الخليجية السادسة عشرة في مسقط،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٤ (نيسان/ابريل ١٩٩٦)، ص ١٦٣.

مؤامرة لقلب نظام الحكم تساندها إيران(١١٣). أما على الجانب الآخر فقد شهدت بعض المجتمعات الخليجية تطورات سياسية في اتجاه تدعيم المشاركة السياسية.

فقد أثرت حرب الخليج الثانية وسياسات النظام العراقي من جهة، والموقف الأمريكي من هذا من جهة ثانية، في إضعاف التماسك السياسي والاجتماعي في العراق، وفجرت الكثير من التناقضات داخل المجتمع العراقي إلى درجة باتت تهدد وحدته الوطنية(١١٤).

فقد نتج من الانتفاضة التي حدثت في جنوب العراق والتي تركزت بشكل كامل في المناطق التي تقطنها أغلبية شيعية، وبخاصة في مدينتي النجف وكربلاء، قتال ضار ولد إرثاً من المرارة ستبقى طويلاً في أوساط المجتمع الشيعي. كما حدثت غربة انسلاخ أكثر عمقاً في الشمال حيث فر ما يقارب من المليونين من الأكراد، إما إلى الجبال أو إلى تركيا أو إيران المجاورتين، في الوقت الذي يعيش فيه باقي الشعب العراقي تحت ضغوط الحصار الدولي وضغوط النظام العراقي(١١٥).

أما في إيران فإن الأزمة الإقتصادية أفرزت نتائج اجتماعية ـ سياسية مهمة أخذت تدفع في اتجاه دعم مطالب الإصلاح السياسي، وكانت انتخابات رئاسة الجمهورية التي أجريت عام ١٩٩٧ وفاز فيها بنسبة عالية السيد محمد خاتمي كممثل لتيار الاعتدال والإصلاح على منافسه القوي علي أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى (البرلمان) مؤشراً على الاتجاه الغالب حالياً في المجتمع الإيراني. وإذا استطاع هذا الاتجاه أن يتقوى ويصمد أمام ضغوط الاتجاه الآخر المحافظ، فإن التحول السياسي الداخلي ستكون له تأثيرات شديدة الأهمية في سلوك السياسة الخارجية الإيرانية وفي علاقات إيران بدول النظام الإقليمي الخليجي الأخرى(١١٦).

أما مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي «المحافظة» فقد استقبلت بتطلع وحماس دعوة الديمقراطية التي رافقت حرب الخليج الثانية، لكنها أحبطت بتراجع حماس الإدارة الأمريكية السابقة للوفاء بوعودها وفتور إدارة الرئيس كلينتون إزاءها حيث كانت الأولوية للاعتبارات الاستراتيجية(١١٧). ولكن المتحمسين للإصلاح

---

(١١٣) مرهون، المصدر نفسه، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(١١٤) غسان العطية، «العراق الرجل المريض.. إرهاصات السقوط،» الخليج، ٤/١٠/١٩٩٧.

(١١٥) مار، «الخليج العربي بعد العاصفة،» ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(١١٦) سعد محيو، «ماذا يجري في إيران وهل بدأ العد العكسي لولاية خاتمي؟،» الخليج، ٢٦/١١/١٩٩٧، ومحمد صادق الحسيني، «جمهورية الحوار الخاتمية وانقلاب الهرم الاجتماعي،» الخليج، ٢/٨/١٩٩٧.

(١١٧) Fuller and Lesser, «Persian Gulf Myths,» pp. 45-46.

السياسي لم يتوقفوا عن مطالبتهم، وخصوصاً أن جذور هذه المطالب تمتد في بعض الدول الخليجية إلى عقدي السبعينيات والثمانينيات كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة التي شهدت توافقاً نادراً عام ١٩٧٩ بين المجلس الوطني الاتحادي ومجلس الوزراء عندما تقدما بمذكرة مشتركة إلى المجلس الأعلى تتضمن مطالب ديمقراطية ومطالب تدعيم الوحدة الوطنية وبناء دولة الوحدة على أسس راسخة. كما تجددت الدعوة نفسها على لسان جمعيات النفع العام في دولة الإمارات أيضاً عام ١٩٨٦. وعقب انتهاء حرب الخليج الثانية نشطت الجماعات المتحمسة لدعوة الإصلاح السياسي والديمقراطي، فتأسست في السعودية هيئة للدفاع عن الحقوق المدنية «الشرعية» قادها محمد المسعري، وكانت لها ردود فعل سلبية من جانب السلطات الحكومية، ولكنها دعمت مطلب المشاركة واستجابت الحكومة لبعض المطالب وأسست مجلساً للشورى(١١٨)، ولكن التجربة العمانية والقطرية كانت الأرقى ديمقراطياً، نسبياً، بعد التجربة الكويتية وهي التجربة الوحيدة التي توحد بها برلمان منتخب ديمقراطياً. فقد توسعت عمان في المساحة الانتخابية لأعضاء مجلس الشورى وسمحت للمرأة بالمشاركة في الانتخابات والترشيح، وأخذت قطر المنحى نفسه حيث سمحت للمرأة بحق الترشيح والانتخاب(١١٩). أما في الكويت فالاتجاه يسير نحو تأسيس الأحزاب، وأنشىء تجمع ديمقراطي تحت اسم «التجمع الديمقراطي» برئاسة الدكتور أحمد بشارة، ووضع هذا التجمع على عاتقه مسؤولية الحصول على حق إنشاء الأحزاب قبل انتخابات عام ٢٠٠٠(١٢٠).

هذه المطالب السياسية يمكن أن تتحول إلى ضغوط على النظم الحاكمة وأن تتطور إلى حالات من عدم الاستقرار السياسي الداخلي تؤثر بدرجة كبيرة في قرارات السياسة الخارجية، وخصوصاً أنها تتزامن مع تصاعد حدة الاستياء الداخلي بسبب تنامي المشاكل الاقتصادية الراجعة إلى تدني العائدات النفطية إما بسبب ضعف الإنتاج (مثل حالة البحرين) أو بسبب انخفاض الأسعار، الأمر الذي دفع الحكومات، في بعض الأحيان إلى تخفيض الدعم الحكومي والإنفاق الاجتماعي، أو التفكير في أحيان أخرى في فرض ضرائب. كما توجد احتمالات لزيادة ارتفاع نسب البطالة بين المواطنين، إذ لم يعد في مقدور الحكومات توفير فرص العمل المطلوبة لآلاف الخريجين

---

(١١٨) بهجت وجوهر، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج،» ص ٤٢ ـ ٤٤.

(١١٩) عبد الحميد الموافي، «نص النظام الأساسي لمجلس الدولة والشورى بعمان،» البيان، ١٨/١٢/١٩٩٧، و«التجربة العمانية نجاح يستحق التهنئة،» الخليج، ١٩/١٠/١٩٩٧.

(١٢٠) «التجمع الوطني الكويتي يسعى للاعتراف بالأحزاب قبل انتخابات ٢٠٠٠،» الخليج، ٢٤/١١/١٩٩٧.

سنوياً. هذه المشاكل الاقتصادية وامتداداتها الاجتماعية يمكن أن تزيد في المستقبل من حدة الأزمات السياسية التي تغذيها ممارسات خاطئة في عملية الحكم، خصوصاً أن الضغوط السياسية الداخلية المتزايدة والمطالبة بالإصلاح السياسي تأتي من مجموعتين تطرحان سياسات متناقضة أو مطالب متعارضة[١٢١]. المجموعة **الأولى** تطرح مطالب ليبرالية تطالب بالمشاركة السياسية وترشيد السلطة والرقابة الشعبية، وتأمين الحقوق السياسية لكافة القطاعات دون تمييز، أما المجموعة **الثانية** فتطرح مطالب الأصولية الإسلامية، وتعارض السياسات الداخلية والخارجية التي تنتهجها الحكومات[١٢٢].

ومع تزايد وزن القوى السياسية صاحبة هذه المطالب ومع وجود الظروف الموضوعية الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تزيد من ثقلها ووزنها لم يعد أمام الحكومات إلا أن تتفاعل معها، إذ لم يعد من الممكن أو المقبول أن يبقى أمر تصاعد حدة هذه المطالب وتحولها إلى اضطرابات أو قلاقل سياسية تهدد شرعية الحكم معلقاً بالتدخلات الخارجية. وهذا ما رفضته إيران عندما وجهت لها البحرين والسعودية اتهامات بدعم القوى المعارضة في البحرين، إذ تؤكد إيران أن هذه الاضطرابات داخلية المنشأ ومدفوعة بمطالب الإصلاح السياسي[١٢٣]. فالهروب من المواجهة الواعية لهذه التطورات يؤدي إلى زيادة حدة الانقسام السياسي الداخلي وزيادة حرج الحكومات التي لم يعد في مقدورها إغراء القوى الاجتماعية والسياسية بالمنافع المختلفة لدولة الرفاه التي أخذت في التلاشي مع تراجع العائدات النفطية وباتت الأوضاع تحتم مراجعة صيغة العقد الاجتماعي السابق الذي كان يقايض المنافع الاقتصادية بالمهادنة السياسية والولاء لنظم الحكم العائلية والأبوية[١٢٤].

والمأزق الحقيقي الذي يواجه النظام الإقليمي الخليجي ويهدد استقراره هو التركيز على الصراعات السياسية بين الدول وتجاهل الصراعات السياسية الداخلية، على رغم أن الأخيرة تعتبر مسؤولة بشكل أساسي عن الأولى، ولعل في التجربة الإيرانية ما يؤكد ذلك. فإذا كان هناك اتفاق على أن جذور حرب الخليج تمتد إلى حرب الخليج الأولى، أي الحرب العراقية ـ الإيرانية، فإن هذه الحرب كانت وليدة التوترات السياسية الداخلية في إيران التي أسقطت نظام حكم الشاه وأتت بنظام سياسي بديل اعتبرته

---

(١٢١) Zalmay Khalilzad, «The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony,» *Survival*, vol. 37, no. 2 (Summer 1995), pp. 109-110.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١١.

(١٢٣) Chubin and Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, p. 34.

(١٢٤) بهجت وجوهر، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج،» ص ٣٦ ـ ٣٧.

الدول المجاورة خطراً يهدد شرعيتها وإستقرارها، فاندفعت نحو نهج سياسات استقطابية لمواجهة هذا الخطر وتوالت التداعيات لتعم النظام الإقليمي الخليجي كله.

والتوتر السياسي الراهن بين إيران والسعودية ودول أخرى من دول مجلس التعاون حول قضايا النظام الخليجي الاستراتيجية وفي مقدمتها النظام الأمني هو امتداد للصراع السياسي الداخلي في إيران وتأثيره في قرار السياسة الخارجية، فالانقسام السياسي داخل السلطة الحاكمة في طهران بين متشددين ومعتدلين هو الذي يحكم مسار السياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها ومن بينها العلاقة مع السعودية، والموقف من الدور الأمريكي، وغيرها من القضايا الأساسية التي ستظل معلقة بدرجة كبيرة بما يحدث من صراع سياسي في طهران واحتمالات الاستقرار السياسي الداخلي[١٢٥].

وهكذا تترابط دوائر الصراع داخل النظام الإقليمي الخليجي وتحكم مسارات تفاعلاته المختلفة، وتجعل من قضية المراجعة أمراً أساسياً بعد أن انفجر النظام من داخله يوم أن اجتاحت القوات العراقية الكويت.

ثانياً: التفاعلات التعاونية

شهد النظام الإقليمي الخليجي في مرحلته الثالثة فرصاً محدودة للتعاون اقتصرت على مسار العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة داخل إطار أطراف «مستطيل التوتر»، أما العلاقات التعاونية داخل «مثلث الاستتباع»، أي ضمن إطار علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بين السعودية والدول الخمس الصغيرة فإنها مرت بثلاث مراحل اختلفت فيها درجة التفاعلات التعاونية ومستواها.

المرحلة الأولى وهي مرحلة الاندفاع، وتبدأ من الغزو العراقي للكويت وتنتهي مع انتهاء حرب الخليج الثانية، وهذه المرحلة هي التي شهدت أعلى درجات التعاون بين دول مجلس التعاون بمختلف أنواعه الأمني والعسكري والاقتصادي والسياسي إلى الدرجة التي أقنعت كثيرين بأن الأزمة التي واجهت المنطقة، رغم خطورتها، كانت لها فوائد مهمة، إذ سوف تدفع دول المجلس إلى الانصهار في كيان سياسي واحد بعد أن اقتنعت أنها تواجه مصيراً واحداً، وأنها في حالة من الضعف لا تستطيع معها أن تواجه تحديات إذا ما استمرت على أوضاعها الراهنة من التفكك والانقسام وأن الوحدة الخليجية أصبحت قدراً ومصيراً.

المرحلة الثانية: هي مرحلة التراجع والانحسار، وتبدأ بانتهاء الخطر العراقي مع

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٥٢.

توقف حرب عاصفة الصحراء ودحر العدوان العراقي، ثم ـ وهذا هو الأهم ـ الشعور بالاستقرار الأمني مع وجود الحليف الأمريكي وتوليه مسؤولية الحماية والدفاع، لذلك خفتت دوافع التعاون، وتراجعت الوعود، ليس فقط على مستوى النظام الأمني بعد أن اختفت كل صيغ «المشاركة الأمنية» سواء كانت عربية «إعلان دمشق» أو خليجية «٦ + ١»، أي مجلس التعاون وإيران، أو حتى صيغة «الجيش الخليجي الموحد»، بل أيضاً على المستوى السياسي والاقتصادي، وعادت كل دولة من دول المجلس تفكر في ذاتها بل في ذاتها الضيقة جداً التي لا تتجاوز دائرة الحكم والسلطة. فالوعود الديمقراطية تفجرت هي الأخرى بموافقة الصديق الأمريكي الحريص على إرضاء الحكومات الخليجية طالما أنها تفي بوعودها معه ولا تلقي ثقتها إلا فيه.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة المراجعة، بعد أن تأكدت قطاعات واسعة سواء كانت داخل دائرة صنع القرار أو خارجها أنه لا بد من الإصلاح الشامل، ابتداء من الإصلاح الداخلي، مروراً بالإصلاح على مستوى العلاقات داخل مجلس التعاون، بل مراجعة صيغة مجلس التعاون ذاتها والنهوض بها، وصولاً إلى مراجعة منظومة العلاقات الإقليمية والدولية للمجلس ابتداء من مراجعة العلاقات مع إيران والعراق، إلى العلاقات بين المجلس والدول العربية، حتى مراجعة علاقة المجلس بالولايات المتحدة والسعي إلى الانفتاح على القوى الدولية الأخرى، على ضوء مواقف تلك الدول وتحديها للتفرد الأمريكي في الخليج ابتداء من مواقفها مع العراق، إلى مواقفها مع إيران.

هذه المراحل الثلاث للتفاعلات التعاونية داخل إطار مجلس التعاون الخليجي (النظام الفرعي) هي التي تعبر عن الحالة الحقيقية الراهنة للنظام الإقليمي الخليجي. ودعوة المراجعة التي تتسع حالياً داخل دول مجلس التعاون هي التي سوف يتوقف عليها مستقبل النظام الإقليمي الخليجي وأنماط علاقاته الإقليمية والدولية بعد أن أخذت مرحلة الانحسار والتقوقع في التراجع أمام الضغوط الداخلية والإقليمية، وأمام التحولات الدولية وبالذات ما يحدث على صعيد الإقليمية الجديدة «الكتل الاقتصادية» التي تحكم العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية، مع ضغوط ومتطلبات «العولمة» التي أخذت تحكم التفاعلات العالمية.

وسوف يركز هذا المبحث على إعطاء مؤشرات فقط لأنماط التفاعلات التعاونية بين دول المجلس والولايات المتحدة وبين الدول أعضاء المجلس الست خلال المراحل الثلاث المذكورة.

١ ـ التفاعلات التعاونية بين مجلس التعاون والولايات المتحدة

لم يكن الحرص الأمريكي على اقتحام بنية الأمن الإقليمي الخليجي عفوياً، بل كان مرتبطاً بأهداف الاستراتيجيا الأمريكية العليا في العالم بصفة عامة، وفي إقليم

الخليج بصفة خاصة. وإذا كانت الولايات المتحدة قد أبدت حرصها الشديد على احتكار مسؤولية الأمن الخليجي، فإن دول مجلس التعاون، كانت مندفعة هي الأخرى للتخلص من عبء هذه المسؤولية التي فرضتها عليها أزمة الخليج الثانية. والتقت مصالح الطرفين: من يريد احتكار الأمن، ومن يريد أن يتخلص من أعبائه. لذلك جاءت الترتيبات الأمنية الخليجية في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية أمريكية بصفة أساسية. فقد انجذبت دول مجلس التعاون الخليجي بشدة نحو الولايات المتحدة، وقبلت أن تدخل معها في تحالف عسكري صريح وواضح. فاستقبلت السعودية ودول خليجية أخرى القوات الأمريكية وقوات التحالف، وتحملت الجزء الأكبر من التكاليف المالية لحرب الخليج الثانية، ثم قبلت بالنظام الأمني الذي عرضته الولايات المتحدة للخليج بما فيه من اتفاقيات أمنية، وبرامج تسليح باهظة التكاليف تعتمد على مشتريات الأسلحة الأمريكية بصفة أساسية (١٢٦).

فقد عمدت بلدان مجلس التعاون الخليجي، من أجل ضمان عدم تكرار تعرضها إلى أي تهديد خارجي، إلى ما لم تفكر فيه من قبل، حيث وقعت سلسلة من اتفاقيات التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة، بصفة أساسية، ومع عدد آخر من الدول الحليفة مثل بريطانيا وفرنسا، ونصت هذه الاتفاقيات على التزام دول المجلس بما يلي (١٢٧):

أ ـ التخزين المسبق لمعدات عسكرية تستخدم للدفاع عن دول المجلس الموقعة على الاتفاقية.

ب ـ إجراء مناورات وتدريبات دورية مشتركة.

ج ـ تقديم مساعدات أخرى تتفق عليها الأطراف المعنية.

ومع أن هذه الاتفاقيات الثنائية لا ترقى إلى مستوى الترتيبات الرسمية للقواعد العسكرية إلا أنها تشكل إشارة واضحة على عزم الولايات المتحدة على مواجهة التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها دول المجلس. وقد تم تفعيل هذه الاتفاقيات بعد توقيعها مباشرة، فازدادت التدريبات العسكرية بين دول المجلس والولايات المتحدة وبقية دول التحالف. وقد ظهرت ميزة وأهمية هذه التدريبات في مناسبتين: الأولى رداً على تحرك قوات عراقية كانت تستهدف الكويت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، والثانية لمواجهة تهديد مشابه للسعودية في آب/ أغسطس ١٩٩٥ (١٢٨).

---

(١٢٦) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 131.

(١٢٧) جون ديوك أنطوني، «أبعاد العلاقة بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي،» الرأي العام، ٢٠/١٢/١٩٩٧.

(١٢٨) المصدر نفسه.

لقد ظهرت فكرة ربط الأمن الخليجي بالدور الأمريكي قبل شهر ونصف تقريباً من توجيه الضربة الجوية للعراق في معرض تحليل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي لما جاء على لسان الرئيس بوش من توسيع لأهداف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج وهو هدف إقامة نظام أمني إقليمي جديد(١٢٩). فأوضح بيكر أن بعض جوانب هذا النظام الأمني الإقليمي الجديد تشمل: مشاركة الولايات المتحدة في قوة أمنية في الشرق الأوسط «تتوازن» مع القوة العراقية حتى ولو سحب العراق قواته من الكويت، ووضع بعض أشكال الترتيبات الأمنية لتكون حائلاً دون تكرار ما حدث وقال: «إننا نقر بأن القوة العسكرية العراقية المتفاوتة وأسلحة الدمار الشامل التي بحوزة العراق يجب معالجتها بطريقة ما»(١٣٠).

وقد تولى ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي أمر صياغة تلك الترتيبات الأمنية وتدبير موافقة دول مجلس التعاون عليها، وأمكنه إنجاز ذلك في جولته الخليجية في أيار/ مايو ١٩٩١(١٣١)، والتي على أثرها، تراجع حماس دول مجلس التعاون لصيغة «إعلان دمشق» مع مصر وسوريا.

هذا التوجه الأمريكي كان مطلوباً لتحقيق مصالح استراتيجية أمريكية تحتم الإسراع في وضع تلك الترتيبات من أجلها وهي(١٣٢):

المصلحة الأولى: تحقيق الالتزام الأمريكي نحو حماية أمن إسرائيل وأن تكون إسرائيل مشمولة بنظام أمني ذي امتدادات إقليمية يكفل لها الحماية والبقاء.

المصلحة الثانية: حماية كيانات وسلامة أراضي الدول الصديقة في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات وثيقة مع الحكومات «المعتدلة» التي تدعم النظام الأمني المتطور وتعمل ضمن إطاره.

المصلحة الثالثة: حماية حركة التجارة مع المنطقة من خلال:

- اعتماد إجراءات تحافظ على أسعار «منصفة» لمبيعات النفط.

---

(١٢٩) «الحوار المرتقب بين بغداد وواشنطن: جوهر المسألة حجم العراق ودوره،» الخليج، ١٢/ ١٢/ ١٩٩٠.

(١٣٠) Ahmed Hashem, «Self Defense-Military Capacity and Regional Alliance: The Changing Environment of Gulf Security,» paper presented at: The IISS Regional Security Conference, Abu Dhabi, 13-16 June 1993, p. 22.

(١٣١) نشرة الأخبار اليومية باللغة العربية، مكتب الإعلام الأمريكي، أبو ظبي، ٩/ ٥/ ١٩٩١.

(١٣٢) «الأمن في الخليج من المنظور الأمريكي،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٢)، ص ١٠٧.

ـ بناء مؤسسات تجعل أرباح مبيعات النفط تستخدم في مجالات تضمن تحسين حياة شعوب المنطقة وتحسين البنية التحتية لهذه الدول.

ـ السعي نحو إدخال الشركات الأمريكية ضمن نسيج الحياة اليومي لدول هذه المنطقة.

ـ الاحتفاظ بالدور الأمريكي في المجال الاقتصادي على درجة عالية من الفاعلية.

المصلحة الرابعة: السعي نحو إقامة أنظمة حكم ديمقراطية في الشرق الأوسط مع مراعاة الاختلاف النسبي في الأحوال السياسية والاجتماعية في المنطقة، لذلك كان الحرص الأمريكي على الربط بين النظام الأمني أو الترتيبات الأمنية في الخليج وعملية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي من جهة، وتوسيع دائرة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الخليجية. وكان اجتماع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي مع وزراء خارجية دول إعلان دمشق (مجلس التعاون + مصر وسوريا) في الرياض في العاشر من آذار/مارس ١٩٩١ هو الخطوة الأولى للربط بين أمن الخليج وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفتح مجال للبحث في علاقات خليجية ـ إسرائيلية في المستقبل، ففي هذا الاجتماع تم الإتفاق على العمل سوياً لإنجاز عدة مهام في مجال الترتيبات الأمنية «الصلبة» في الخليج والتحكم في انتشار أسلحة الدمار الشامل، والبحث عن حلول عادلة ودائمة للصراعات الإقليمية وبصفة خاصة للصراع المأساوي بين الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل[١٣٣].

وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الربط بين أمن الخليج والصراع العربي ـ الإسرائيلي سواء من خلال الربط بين الترتيبات الأمنية الخاصة بالخليج وترتيبات عملية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في اتفاق أو مشروع واحد (نظام إقليمي شرق أوسطي)، أو من خلال قبول الدول الخليجية المشاركة في مشروع التسوية وبالذات في المفاوضات الإقليمية المتعددة الأطراف التي كان من المفترض، في حالة نجاح التسوية، أن تؤسس للنظام الشرق أوسطي. هذا يعني أن الولايات المتحدة كانت حريصة على توظيف إنجازها في حرب الخليج لدفع دول مجلس التعاون إلى دعم مشروع التسوية الأمريكي للصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو للتأسيس لمشروع النظام الشرق أوسطي. وكان الفكر الاستراتيجي الأمريكي، في اهتمامه بأمن الخليج قد درج على الفصل بين أمن الخليج والصراع العربي ـ الإسرائيلي في محاولة للزعم بأنه يمكن تحقيق أمن الخليج دون تحقيق تقدم في حل القضية الفلسطينية، وتصوير العلاقة

(١٣٣) الخليج، ١١/٣/١٩٩١.

بين أمن الخليج والقضية الفلسطينية على أنها معادلة صفرية (Zero-Sum Game)، بمعنى أن ازدياد الاهتمام بالخليج وأمنه لا بد من أن يتضمن وبالقدر نفسه نقص الاهتمام بالقضية الفلسطينية(١٣٤).

ونظراً لأن دول مجلس التعاون كانت أسيرة للدور الأمريكي في تحرير الكويت وحماية النظم الحاكمة «المحافظة» وتحطيم القدرات العسكرية العراقية، وفي ظل مناخ الإحباط الشديد الذي ساد العلاقات العربية ـ العربية، وبالذات العلاقات العربية ـ الخليجية بسبب الانقسام الذي حدث في الموقف العربي من أزمة الخليج الثانية، فإن هذه الدول كانت حريصة على التجاوب مع المطالب الأمريكية، وحرصت بالتالي على إظهار دعمها لمشروع تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ ولادته في بيان صدر عن المجلس عقب اجتماع وزراء خارجيته في الرياض مع جيمس بيكر يوم ١١ آذار/ مارس ١٩٩١. كما عقد وزراء الخارجية اجتماعاً استثنائياً في الرياض يوم ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، أي قبل ثلاثة أيام من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام وأصدروا بياناً أيدوا فيه هذا المؤتمر وكلفوا الأمين العام (الأسبق) عبد الله بشارة حضور الجلسة الافتتاحية كمراقب باسم دول المجلس، كما أعلنوا موافقة المجلس على المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف(١٣٥).

واتجهت بعض دول المجلس إلى تعميق ارتباطها بعملية التسوية والاستجابة للمطالب الأمريكية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل مثل إلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، أي المقاطعة للشركات التي تتعامل مع إسرائيل. وكانت الولايات المتحدة قد بعثت برسالة إلى الحكومة السعودية توصي فيها برفع المقاطعة التي تفرضها دول المجلس على الشركات التي تتعامل مع إسرائيل(١٣٦). كما فتحت كل من قطر وعمان مكاتب للتمثيل التجاري الإسرائيلي واستضافت اجتماعات إحدى اللجان الخاصة بالمفاوضات المتعددة الأطراف، ووصل الأمر إلى تحمس قطر لاستضافة المؤتمر الاقتصادي الشرق أوسطي عام ١٩٩٧، ودخلت بسبب هذا المؤتمر في خلافات مع مصر وسوريا لتحفظهما على انعقاد هذا المؤتمر في وقت تتراجع فيه الحكومة الإسرائيلية عن الوفاء بالتزاماتها في العملية السلمية. وصرح الشيخ حمد بن جاسم وزير الخارجية القطري، في محاولة لتبرير تمسك قطر بانعقاد ذلك المؤتمر على رغم التحفظ الخليجي والعربي عليه بأن هذا المؤتمر «يمكن اعتباره مكافأة لواشنطن بسبب

---

(١٣٤) علي الدين هلال، «أمن الخليج والأمن العربي،» ورقة قدمت إلى: الندوة الدبلوماسية التي نظمتها وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في أبو ظبي للموسم الثقافي ١٩٨٣.

(١٣٥) الاتحاد (أبو ظبي)، ٢٨/ ١٠/ ١٩٩١.

(١٣٦) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 130.

موقفها المساند للقيادة القطرية إبان الإنقلاب الفاشل»، وأضاف أن قرار إلغاء هذا المؤتمر «منوط بالمشاورات القطرية ـ الأمريكية»[١٣٧].

وامتد التعاون المشترك بين دول المجلس، وبخاصة السعودية، والولايات المتحدة ليشمل مجالات أخرى سياسية وأمنية واقتصادية إلى جانب التعاون في المجال الدفاعي والتسليح إلى درجة جعلت هوارد جيللر المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية الأمريكية يقول: «بات من الصعب تخيل أن تقوم السعودية الآن بشيء يؤذي أو يضر الولايات المتحدة»، كما وصف المؤرخ النفطي دانيال يارجين التطور الذي لحق بالعلاقات الأمريكية ـ السعودية في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية على النحو التالي: «ما كان في السابق بين البلدين يمكن وصفه بأنه علاقة خاصة (a special relationship)، ولكننا الآن أمام علاقة أكثر خصوصية (a more special relationship)»[١٣٨].

هذه العلاقة الأمريكية ـ السعودية الشديدة الخصوصية والتي تعبر عن درجة عالية من المصالح المشتركة، وعلى ضوء الربط الأمريكي بين أمن الخليج والنظام الأمني الشرق أوسطي الذي تلعب فيه إسرائيل دوراً أساسياً جعل أحد الباحثين يفترض أن الدور السعودي في خدمة المصالح والتوجهات الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج لا يمكن فهمه من دون تصور وجود صيغة مثلثية (Triangle Formula) لتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة، والاعتماد المتبادل بين السعودية وإسرائيل منذ أن أصبح البلدان ركيزتين للولايات المتحدة في المنطقة كما يوضح الشكل التالي[١٣٩]:

ـ المسار (١) يبين دور الولايات المتحدة في حماية أمن واستقرار إسرائيل والسعودية.

ـ المسار (٢) يوضح دور إسرائيل والسعودية في حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

ـ المسار (٣) يعبر عن تعزيز الأمن والاستقرار المتبادل.

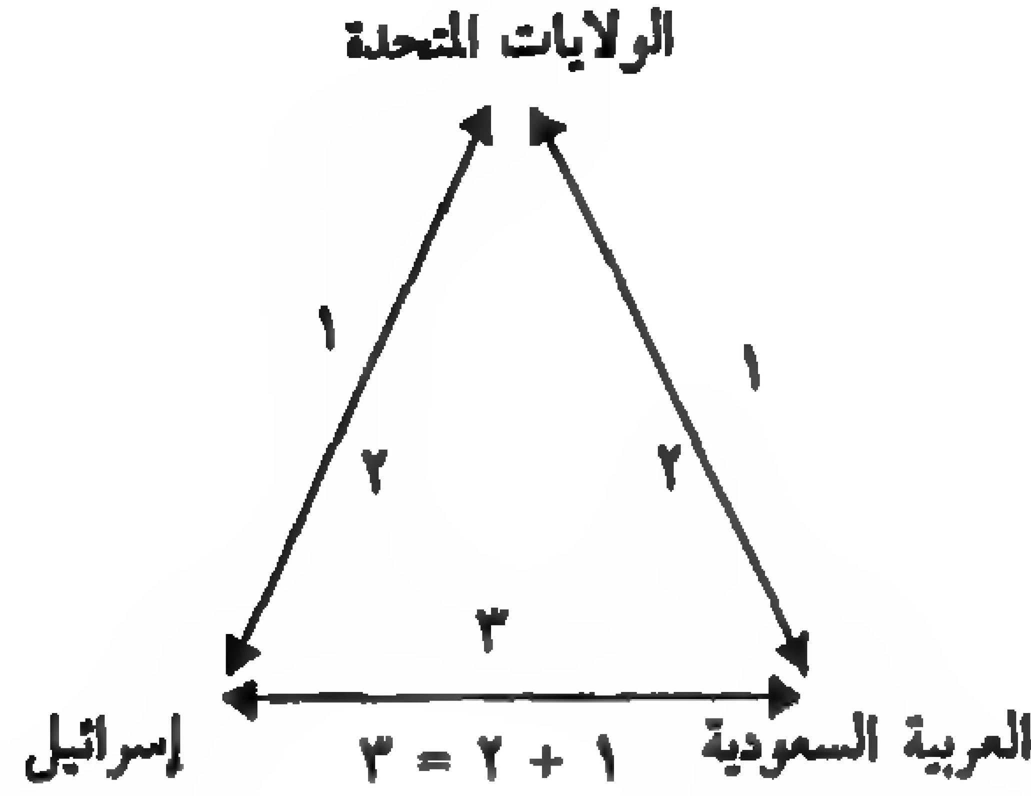
---

(١٣٧) هذا التصريح ورد على لسان وزير الخارجية القطري في مقابلة مع جريدة الحياة. انظر: الحياة، ٤/١٠/١٩٩٧.

(١٣٨) Al-Alkim, Ibid., p. 130.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣١.

التعاون الأمني المثلثي
بين الولايات المتحدة وإسرائيل والعربية السعودية



وقد نجحت الولايات المتحدة بتوظيف هذا الترابط المصلحي مع السعودية والدول الأخرى أعضاء مجلس التعاون لزيادة حجم التبادل التجاري مع هذه الدول. ففي الفترة الممتدة ما بين نهاية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وحتى نهاية عام ١٩٩٤ صدّرت الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته ٤١ مليار دولار من البضائع إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وبالمقابل بلغت قيمة الواردات الأمريكية من دول مجلس التعاون الخليجي ٤٦ مليار دولار. وقد استأثرت السعودية بحوالى ٧٥ بالمئة من حجم النشاط التجاري فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، في حين استحوذ النفط ومشتقاته على نسبة ٩٥ بالمئة من مجموع الواردات الأمريكية من السعودية والكويت[١٤٠]، ناهيك عن الصفقات العسكرية الضخمة[١٤١]، والمشاركة العالية في تكاليف حرب الخليج الثانية. وكانت أهم الصفقات العسكرية الحديثة قد تمت خلال زيارة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في دولة الإمارات لواشنطن في أيار/مايو ١٩٩٨ حيث تم التوقيع على عقد شراء ٨٠ طائرة أمريكية مقاتلة من طراز «إف ـ ١٦»: كما تم البحث خلال هذه الزيارة مع آل غور نائب الرئيس الأمريكي في سبل تعزيز العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والأمنية والثقافية، إضافة إلى تطورات الوضع في منطقة الخليج وأهمية تعزيز الأمن والاستقرار فيها[١٤٢] ويذكر بهذا الخصوص أن دولة الإمارات ظلت الأقل ميلاً نحو الولايات المتحدة في السنوات

---

(١٤٠) Bill, «The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension,» pp. 106-107.

(١٤١) انظر تفاصيل ذلك في الفصل الثاني من القسم الأول.

(١٤٢) الاتحاد، ١٥/٥/١٩٩٨.

السابقة لحرب الخليج الثانية والأكثر تحفظاً على أي اتفاق أمني معها، وإعطاء أولوية للتعاون مع فرنسا في المجال العسكري، وعلى الرغم من دورها في حرب الخليج لم يقم أي مسؤول كبير من الإمارات بزيارة واشنطن حتى أيار/مايو ١٩٩٣ عندما قام الشيخ محمد بن زايد رئيس أركان القوات المسلحة بأول زيارة لمسؤول إماراتي للولايات المتحدة[١٤٣].

إن مجمل هذه المؤشرات يوضح إلى أي مدى خدمت حرب الخليج الثانية النفوذ والمصالح الأمريكية في الخليج، كما يوضح إلى أي درجة استفادت من التحولات الجديدة في النظام الدولي بعد سقوط النظام الدولي الثنائي القطبية، تلك التحولات التي مكنتها من القيام بعمل عسكري ضخم على نحو ما قامت به ضد العراق (حليف موسكو) وأمكنها من خلاله «أمركة»[١٤٤] النظام الإقليمي الخليجي وعودة الأوضاع إلى ما يشبه ما كانت عليه قبل عام ١٩٧١ يوم أن كانت الدول الخليجية واقعة تحت الحماية البريطانية.

٢ ـ التعاون بين دول المجلس

واصلت دول مجلس التعاون الخليجي في عقد التسعينيات مشوار تعاونها المشترك في كافة المجالات بشكل لا يختلف كثيراً عن النهج الذي اتبعته في عقد الثمانينيات على رغم الهزة الهائلة التي أحدثتها أزمة الخليج الثانية، وعلى رغم التفاؤل الشديد الذي ساد المنطقة عقب انتهاء هذه الأزمة بأن العلاقات بين دول المجلس ستشهد تحولاً حقيقياً نحو مزيد من التكامل والاندماج[١٤٥]. يصدق ذلك على مجالات التعاون الاقتصادي والفني والإعلامي والتربوي وغيرها، لكن التعاون في المجالات السياسية والدفاعية كانت له طبيعة خاصة.

---

(١٤٣) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 133.

(١٤٤) هذا التعبير للدكتور عبد الخالق عبد الله. انظر: عبد الله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي،» ص ٤٠.

(١٤٥) من أمثلة هذا التفاؤل توقع د. علي فخرو وزير التربية البحراني (الأسبق) أن الحد الأدنى المطلوب لدول المجلس بعد أزمة الخليج هو قيام وحدة كونفدرالية تتنازل فيها جميع الدول عن جزء من سيادتها الوطنية بالسماح بقيام جيش واحد وبوجود سياسة خارجية واحدة، ووحدة اقتصادية اندماجية، ذلك لأن السنوات العشر الماضية أبرزت نقاطاً شديدة في آلية العمل التي سار عليها مجلس التعاون الخليجي، فلو أن المجلس نفذ ما يقوله نظامه الأساسي بصورة أسرع وأكفأ لما تجرأ أحد على اجتياح الكويت عندما تكون جزءاً من كيان سياسي واحد كبير. انظر: علي فخرو، «وحدة كونفيدرالية والتحام بالعمق العربي،» في: علي فخرو [وآخرون]، أمن الخليج والأمن العربي (الشارقة: مؤسسة الخليج للصحافة؛ مركز الخليج للدراسات العربية، ١٩٩١)، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

أ ـ التعاون الاقتصادي

لم تشهد علاقات التعاون الاقتصادي بين دول المجلس الدفعة أو الطفرة التي تتوافق مع طموحات التكامل التي سادت أجواء دول المجلس أثناء أزمة الخليج على المستويين الشعبي والرسمي. فقد ظلت محكومة بالإطار الضيق للاتفاقية الاقتصادية الموحدة، التي على رغم شمولها واتساعها لم ترتب على دول المجلس أية التزامات، فقد شكلت الاتفاقية إطاراً عاماً للعمل أكثر منه برنامجاً للتطبيق الفعلي[146]، لذلك لم تستطع دول المجلس الاتفاق على تجاوز مفهوم «منطقة التجارة الحرة» الذي ارتكزت عليه تلك الاتفاقية، حيث تتمتع الموارد بحرية الحركة عبر الحدود، بما فيها الموارد البشرية، وبحقوق المواطنة، وما زالت عاجزة عن إنجاز مشروع «التعريفة الجمركية الموحدة» على رغم أهميتها القصوى في التعامل مع الدول الكبرى والكتل الاقتصادية العالمية كأداة للتفاوض الجماعي حول الحصول للصادرات الصناعية الخليجية على معاملة تفضيلية، تبعاً لمبدأ المعاملة بالمثل (Reciprocity)[147] على رغم كثرة الحديث عنها في مؤتمرات القمة الخليجية والاجتماعات الوزارية وغيرها.

فقبيل قمة مجلس التعاون الخليجي في الكويت (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧) أكد الدكتور عبد الله صالح الخليفي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في المجلس عدم وجود سبب يحول دون التوصل إلى تعريفة جمركية موحدة بين دول المجلس، ورأى أن المسألة مجرد وقت، وأنه بمجرد التوصل إلى تصنيف للسلع التجارية بين دول المجلس من قبل النخبة المختصة سيتم التوصل إلى التعريفة الجمركية، وأنه بعد عملية التصنيف سيتم رفع تقرير إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول المجلس والتي سترفع بدورها تقريرها إلى قمة الكويت حيث سيكون تقرير هذه اللجنة ضمن بنود أعمال القمة[148]. وانعقدت تلك القمة ولم تقر شيئاً محدداً بخصوص التعريفة الجمركية وإن كان فهد بن محمود نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون القانونية قد أوضح أن هناك بعض الخلافات حول هذه التعريفة حيث ترى دول أنها تواجه بعض الصعوبات في التعامل مع هذه التعريفة، ولذلك سوف تعطى هذه الدول فترة من الزمن حتى تستطيع أن تكيف أمورها لتتعامل مع هذه التعريفة

---

(١٤٦) شحاتة الأسيوطي، «مقومات قيام تجمع اقتصادي لدول الخليج،» الرأي العام (الكويت)، ١٣/١٢/١٩٩٧.

(١٤٧) محمد السيد سعيد، «آفاق تطور مجلس التعاون الخليجي: الفلسفة والمداخل المستقبلية،» ورقة قدمت إلى: دول مجلس التعاون الخليجي: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك، مجموعة بحوث الندوة العلمية الرابعة (الكويت: جامعة الكويت؛ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٩٣)، مج ٢، ص ٥٧.

(١٤٨) الخليفي، «قمة الكويت تحت توحيد تعرفة التعاون الموحدة،» الخليج، ١١/٥/١٩٩٧.

بشيء من العقلانية في حين أن الدول الأخرى سوف تستطيع أن تبدأ بالفعل بعض الخطوات في اتجاه تنفيذها[١٤٩].

ويعتبر مجال المشروعات المشتركة أهم الإنجازات التي تحققت في إطار علاقات التعاون الاقتصادي بين دول المجلس التي دعت إليها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة. فحتى منتصف عام ١٩٩٧ كان عدد هذه المشروعات الخليجية المشتركة قد وصل إلى حوالى ٤٠٢ مشروع وصل مجموع رؤوس أموالها إلى ١٩ ملياراً و٨٣٦ مليون دولار. وتركزت هذه المشروعات في مجالات البتروكيماويات والأسمدة والتكرير والاسمنت والصناعة المعدنية وغيرها. وقد شهدت السنوات الأخيرة نشاطاً ملحوظاً للقطاع الخاص الخليجي في مجال المشروعات المشتركة، وبخاصة في ضوء تقديم مجموعة من الحوافز المشجعة له مثل تقديم المساعدات الفنية في مجال اختيار وإدارة المصانع، وتوفير احتياجات هذه المصانع من خدمات المرافق بأسعار تشجيعية، وإعفاء الآلات والخدمات اللازمة للصناعة من الرسوم الجمركية، وتقديم القروض الميسرة ومساعدات التدريب وتطوير مهارات الكوادر الوطنية[١٥٠].

وقد أولت قمة مسقط (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) أهمية ملحوظة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس، فقد تمت الموافقة على التوصيات المتعلقة بالربط الكهربائي بين دول المجلس، وعلى توحيد الإجراءات اللازمة لتطبيق قرارات المجلس الأعلى في المجالات الاقتصادية في الدول الأعضاء. وتأكيداً لمبدأ «المواطنة الاقتصادية» تقرر السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في عدد من المجالات التعليمية وفق الأنظمة المرعية بدول المجلس. كما تم إقرار توصيات لجنة التعاون المالي والاقتصادي بخصوص تطوير العمل المصرفي في دول المجلس، وزيادة قدرته التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتي تضمنت السماح، من حيث المبدأ، للبنوك الوطنية بفتح فروع لها في دول المجلس وربط شبكات الصرف الآلي الوطنية في المجلس ببعضها، كما أقر سياسات وإجراءات لتيسير توظيف وانتقال الأيدي العاملة الوطنية واستيعاب الزيادة المستمرة فيها[١٥١].

ب ـ التعاون السياسي والعسكري والأمني

مرت هذه المجالات من التعاون ابتداء من الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ بثلاث مراحل هي مرحلة الاندفاع ومرحلة الانحسار ثم مرحلة المراجعة، حيث يتم

---

(١٤٩) فهد بن محمود، «خطوات خليجية جادة لحسم قضية التعريفة الجمركية،» الاتحاد، ١/١٢/١٩٩٧.

(١٥٠) الأسيوطي، «مقومات قيام تجمع اقتصادي لدول الخليج».

(١٥١) سالم، «القمة الخليجية السادسة عشرة في مسقط،» ص ١٦٢.

فتح ملف النظام الإقليمي الخليجي كله ومستقبل مجلس التعاون الخليجي ضمن هذا النظام.

(١) مرحلة الاندفاع

على نحو ما حدث في أعقاب الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه، ثم تفجر الحرب العراقية ـ الإيرانية، وجدت الدول الخليجية الخمس الصغيرة نفسها مضطرة، أمام خطر الغزو العراقي للكويت، أن تقبل بالانضواء تحت الزعامة السعودية، وأن يعمل مجلس التعاون الخليجي كقوة واحدة في مواجهة هذا الخطر.

فعلى مستوى التنسيق السياسي كانت أزمة الخليج الثانية بداية لمرحلة جديدة من العلاقات التعاونية داخل المجلس. فالدول الصغيرة، باستثناء عمان، أصبحت أكثر ميلاً لاتباع السياسة الخارجية السعودية، حيث قبلت دول المجلس بالرؤية السعودية لأمن الخليج، وللإدراك السعودي للصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتفسير السعودي العام للسياسة الدولية. فقد غيرت الكويت توجهها السياسي من سياق شبه مستقل إلى دولة تابعة مطيعة (An Obedient Client State) إلى درجة يصعب معها الاعتقاد بإمكانية اتباع الكويت لسياسة خارجية مناقضة للتوجهات السعودية في المستقبل القريب[١٥٢]. وهذا التطور في العلاقة الكويتية ـ السعودية يختلف بدرجة كبيرة عن العلاقة بين البلدين في العقدين السابقين لأزمة الخليج الثانية حيث كان النفوذ السعودي على الكويت أقل من ذلك النفوذ الذي تمتعت به السعودية في علاقاتها مع الدول الخليجية الصغيرة الأخرى، فقد كانت الكويت هي الأكثر مقاومة لنموذج علاقات «الاستتباع» الذي أرادته السعودية في علاقاتها مع هذه الدول[١٥٣].

فقد عبرت الدول الخليجية الست أعضاء مجلس التعاون عن درجة عالية من التماسك في مواجهة الغزو العراقي للكويت، وسخرت الدول الخمس كل إمكاناتها لدعم الشعب الكويتي في محنته، وعندما قامت إيران في آب/أغسطس ١٩٩٢ بتجاوز نصوص اتفاق عام ١٩٧١ مع إمارة الشارقة بخصوص جزيرة أبو موسى وأرادت فرض سيادتها الكاملة على الجزيرة عن طريق بعض الإجراءات الإدارية مثل فرض تأشيرة دخول إيرانية لأبناء الإمارات والمقيمين الراغبين في الدخول إليها، فإن مجلس التعاون كان سباقاً في مواجهة هذا العدوان الإيراني على جزيرة أبو موسى[١٥٤]، ثم

---

(١٥٢) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 89.

(١٥٣) William B. Quandt, *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security and Oil* (Washington, DC: Brookings Institution, 1981), p. 24.

(١٥٤) Al-Alkim, Ibid., p. 80.

كان سباقاً أيضاً إلى الربط بين المطالبة بإنهاء تلك الإجراءات الإيرانية الجديدة ومطالبة إيران بالانسحاب من جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة، وذلك في بيان أصدره المجلس الوزاري عقب دورته الرابعة والأربعين (٧ ـ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)، كما أكد المجلس وقوفه التام إلى جانب دولة الإمارات في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وتأييده المطلق لكل الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات لتأكيد سيادتها على الجزيرة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الربط هكذا بين وضع الجزر الثلاث، وقد سبق المجلس دولة الإمارات نفسها في ذلك، حيث عالجت القضية في البداية من منظور «محنة المسافرين» الذين منعتهم إيران من دخول الجزيرة، ومشاكل خاصة بوضع أبو موسى، ولعل ذلك ما دفع إيران للاعتقاد بوجود جهات «خارجية» تقف وراء الأزمة بينها وبين الإمارات[١٥٥].

ويتضح هذا الاندفاع باتجاه علاقات التعاون بسبب محنة الكويت والخطر العراقي الذي يهدد أمن واستقرار دول المجلس في السياسات الدفاعية المشتركة. كان هناك إحساس شديد بالخطر، وعبرت أجواء قمة الدوحة والأزمة في أعلى درجاتها (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠) عن هذا الإحساس بالخطر وإدراك أهمية التوحد في مواجهته. تحدث الملك فهد عن هذا المعنى بقوله في كلمته: «لا بد من مراجعة الأوضاع، وإعادة ترتيب الأمور في البيت الخليجي واتخاذ العبرة مما حدث، بما يتسنى للمجلس أن يخرج به من هذه الأزمة في النهاية أكثر صلابة وأكثر قوة وتماسكاً». كما أكد البيان الختامي لتلك القمة على ضرورة وضع «نظام جديد للأمن الإقليمي» وأكد على أهمية التعجيل من قبل دول المجلس لاتخاذ المزيد من التكامل الأمني والدفاعي[١٥٦].

وتبلور هذا التوجه الدفاعي في ثلاثة مستويات هي:

(أ) العمل على تشكيل قوة دفاعية خليجية موحدة تتولى الدفاع عن دول المجلس. وتم، لهذا الغرض، تشكيل لجنة أمنية عليا بقرار من قمة الدوحة برئاسة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وتضم في عضويتها رؤساء أركان جيوش دول المجلس، وكبار الضباط والخبراء العسكريين لوضع استراتيجيا أمنية تكفل تحقيق الدفاع الجماعي بين دول المجلس، بحيث يتم عرضها على القمة المقبلة في الكويت (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) لإقرارها[١٥٧].

(ب) الاهتمام بخلق مستوى عربي للأمن الخليجي، وقد تم الشروع بذلك في

---

(١٥٥) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(١٥٦) طارق حسني أبو سنة، «قمة الدول الخليجية: المعطيات والنتائج، ٢٢ ـ ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠،» السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/ابريل ١٩٩١)، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(١٥٧) ادريس، «رؤى عُمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج،» ص ٢٢٨.

اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الست في القاهرة مع وزيري خارجية مصر وسوريا في يومي ١٤ و١٥ شباط/فبراير ١٩٩١. وفي هذا الاجتماع تباحث الوزراء في صيغة المشاركة العربية في أمن الخليج ووضع أسس جديدة لعلاقات عربية - عربية وفق توجهات جديدة ولدتها محنة الأزمة الخليجية الثانية. وفي السادس من آذار/مارس ١٩٩١ التقى الوزراء الثمانية في دمشق واتفقوا على القواعد التي ستنظم الدور العربي في أمن الخليج فيما سمي بـ «إعلان دمشق» أو «صيغة ٦ + ٢». فقد اعتبر هذا الإعلان أن «وجود القوات المصرية والسورية الموجودة على أرض المملكة العربية السعودية وأرض دول عربية خليجية أخرى نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدولة العربية في منطقة الخليج ونموذجاً يحقق فعالية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل»، كما تضمن «الإعلان» دعوة للسعي من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وتبني سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، تمهيداً لإقامة تجمع اقتصادي عربي لمواجهة التحديات المستقبلية، ودعم الجامعة العربية، والتصدي لكافة المحاولات التي تستهدف إضعافها وتفتيتها»[١٥٨].

وقد لوحظ أن وثيقة «إعلان دمشق» جاءت عروبية في جوهرها، لكنها تركت الباب مفتوحاً لإيران من خلال النص على أن: «الأطراف المشاركة تؤكد على أن التعاون والتنسيق بينها لن يكون موجهاً ضد أي طرف، بل يمكن أن يكون مقدمة لفتح حوار مع الأطراف الإسلامية والدولية التي تحترم المصالح العليا للأمة العربية»[١٥٩]. والأرجح أن الإشارة إلى (الأطراف الإسلامية) في هذا النص كان بمثابة الحد الأدنى الذي قبلت به سوريا مقابل استبعاد إيران من عضوية الإعلان، من منظور أنها تجعل هذا الاستبعاد مؤقتاً. كما أنه يتوافق مع رغبة عمانية وقطرية في إشراك إيران في النظام الأمني الجديد للخليج. ففي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ أعلن حمد بن جاسم وزير الخارجية القطري أن دول مجلس التعاون «تجري مباحثات مباشرة مع إيران لإنشاء نظام أمني إقليمي جديد لمواجهة الخطر الناشىء عن القوة العسكرية للعراق، وللحيلولة دون وقوع اضطرابات عنيفة في المستقبل في المنطقة، وأن شكل هذه الترتيبات الأمنية سيعتمد على كيفية حل هذه الأزمة سواء سلماً أو عن طريق الحرب». وأضاف «لنا علاقات تاريخية مع إيران، وهي داخلة في الترتيبات الأمنية بحكم وضعها الجغرافي في المنطقة، وهناك اتصالات جارية معها»[١٦٠]، كما

---

(١٥٨) الخليج، ٧/٣/١٩٩١.

(١٥٩) وحيد عبد المجيد، «رؤيتا مصر وسوريا لأمن الخليج،» في: المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، ص ٣٣٩.

(١٦٠) السفير، ٢٤/١٢/١٩٩٠.

صرح عبد العزيز الرواس وزير الإعلام العماني في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١ أن دول مجلس التعاون «تدرس صيغة الترتيبات الأمنية المقترحة في الخليج، وأن إيران ستكون طرفاً في هذه الترتيبات التي ستساهم فيها أطراف عربية ودولية أخرى»[١٦١].

(٢) مرحلة الانحسار

هذه الاندفاعة الكبيرة نحو التنسيق والتعاون السياسي والدفاعي والحرص على خلق قوة عسكرية قادرة على مواجهة التهديدات التي تستهدف أمن واستقرار دول المجلس، والاهتمام بالبعد العربي وبالدور الإيراني في هذا الأمن، تراجعت وانحسرت وظهرت تصورات أخرى بديلة لتلك الرؤى بعد أن انتهت حرب الخليج الثانية وهدأت الأحداث وتوارى الخطر، فعادت كل دولة من دول المجلس تتعامل مع النظام الأمني الخليجي بمفهومها لأمنها الوطني ومصالحها الوطنية، وارتباطاتها الإقليمية والدولية، فقد تراجعت كل الطموحات التي تحدثت عن حدوث تغير في بنية مجلس التعاون نحو المزيد من الوحدة والاندماج. وتضخمت مجدداً الذات القطرية، وتراجع دور مجلس التعاون، ولم يشأ أحد أن ينظر إليه ـ على حد قول سيف المسكري الأمين العام المساعد للشؤون السياسية (الأسبق) ـ كمنظمة فوق الدول، بل تعاملوا معه على أنه «تجمع دول اتفقت على التعاون، دول لها مؤسساتها ولها سيادتها ولها برامجها ولها أولوياتها. والتعاون يقتضي البحث عن الأفضل للجميع وعن الممكن للجميع»[١٦٢]. ومع تراجع الرغبة في تطوير مجلس التعاون والنهوض به حدث فتور في التعامل مع مسألة النظام الأمني الخليجي وفق التصور السابق في مرحلة الاندفاع التي صاحبت شهود الأزمة مع العراق، وقد شمل التغير في مفهوم النظام الأمني الخليجي المسائل التالية:

(أ) التراجع عن مفهوم الأمن الجماعي لصالح الأمن الوطني (الذاتي): تمثل هذا التراجع في التحفظ على الاقتراح الذي توصلت إليه اللجنة الأمنية العليا التي شكلتها قمة الدوحة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠) برئاسة السلطان قابوس بن سعيد والذي كان يقضي بإنشاء جيش خليجي موحد يتكون من مائة ألف جندي من أبناء دول المجلس وتكون له قيادة دورية بين دول المجلس وأن يحدد قادة المجلس مقر تمركز هذا الجيش.

فعندما تقدم السلطان قابوس بتقرير استراتيجي مفصل إلى قمة الكويت (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) عن هذا الاقتراح، لم يصدر عن تلك القمة أي شيء

(١٦١) الاتحاد، ٢٥/٥/١٩٩١.

(١٦٢) الخليج، ٢٩/١٢/١٩٩٢.

بخصوصه سوى توجيه الشكر للسلطان قابوس على الجهد الذي قام به في إعداد التقرير الذي عرضه على القمة(١٦٣). واكتفى عبد الله بشارة الأمين العام للمجلس (الأسبق) بالتصريح عقب انتهاء القمة أن «فكرة الجيش الخليجي الموحد التي طرحها السلطان قابوس أحيلت للدراسة»(١٦٤). وهو ما يعني التحفظ على الفكرة ضمنياً.

لقد أصاب العدوان العراقي الضخم على الكويت الدول الخليجية باليأس والإحباط وعدم الثقة في العمل العسكري الخليجي الموحد. كما أصابت حرب عاصفة الصحراء والإمكانات التكنولوجية العالية الكثيرين بحالة من الانبهار وصلت إلى حد افتقاد الثقة في أي بديل للضمان الدولي والأمريكي بالذات لأمن الخليج. ظهرت هذه المعاني في تصريح للشيخ أحمد الحمود الصباح وزير الداخلية الكويتي (الأسبق) في معرض تبريره لرفض فكرة الجيش الخليجي الموحد بقوله: «إذا وضعت كل القوات في المنطقة فلن تصل إلى حجم الجيش العراقي. لقد غزانا العراق بجيش قوامه نصف مليون رجل»(١٦٥).

(ب) **تفريغ «إعلان دمشق» من محتواه الحقيقي**: جاء ذلك في إطار موجة الارتداد في الوعي التي أصابت الكثيرين في الخليج بسبب غزو العراق للكويت وانقسام الموقف العربي حول هذا العدوان والوجود العسكري الأجنبي في الخليج. وقد ظهر هذا الارتداد على مستويين: **الأول** هو الدعوة لإعادة تنظيم العلاقات العربية ـ الخليجية على أسس جديدة تأخذ في الاعتبار عامل المصلحة كأساس لهذه العلاقة بدلاً من عامل الانتماء والولاء. **والثاني** تقليص الدور العربي في أمن الخليج وربط هذا الأمن بـ «الأمن العالمي» وإعطاء الأولوية للبعد الدولي على غيره من الأبعاد والاعتبارات الأخرى(١٦٦).

وقد عبر عبد الله بشارة عن هذه المعاني بجرأة شديدة في قوله «إن المستقبل العربي سيقوم على صيغة جديدة تقضي على هذه الخرافات وهذه الأوهام، وهي أوهام التآخي العربي، والأمن العربي، والوطن العربي الواحد، ويثبت أننا قوم واقعيون نتعامل على أسس ومصالح، وأن يكون للجميع مصلحة في أي خطة بما في ذلك المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والفكرية والحياتية، أي أن الترابط العربي المقبل يجب أن يكون على البعد المصلحي الحضاري وليس على وجدان النظريات العقيمة»(١٦٧).

---

(١٦٣) «نص البيان الختامي لقمة الكويت،» الاتحاد، ٢٦/١٢/١٩٩١.

(١٦٤) الراية (قطر)، ١١/١/١٩٩٢.

(١٦٥) الخليج، ٢٢/١/١٩٩١.

(١٦٦) للتعرف على مزيد من هذه الآراء، انظر أعمال الندوة التي نظمها مركز الخليج للدراسات العربية في مؤسسة الخليج في: نسرين مراد [وآخرون]، **تحديات الأمن: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (الشارقة: مركز الخليج للدراسات العربية؛ مؤسسة الخليج، ١٩٩١).

(١٦٧) الشرق الأوسط، ٦/٢/١٩٩١.

وكان التراجع عن مضمون وثيقة «إعلان دمشق» خطوة ضمن هذا التيار النفعي الجديد في العلاقات الخليجية ـ العربية. ففي ١٥ تموز/يوليو ١٩٩١ اتفق وزراء خارجية إعلان دمشق في اجتماع لهم في دمشق على إجراء تعديل جوهري في النص الخاص بالتعاون العسكري حيث ألغيت الفقرة (ب) من المادة الثانية في شأن التعاون العسكري ونصها: «إن وجود القوات المصرية والسورية في منطقة الخليج يمثل نواة لقوة سلام عربية لضمان أمن وسلامة دول المنطقة» واستبدلت بفقرة أخرى تقول: «يحق لأي دولة من دول مجلس التعاون الاستعانة بقوات مصرية وسورية على أراضيها إذا رغبت في ذلك»[١٦٨]، وهو ما يعني استبدال التعاون الجماعي بعلاقات تعاون ثنائية اختيارية.

وقد لوحظ أن التراجع عن «إعلان دمشق» بمضمونه الأول قد بدأ في مرحلة مبكرة وبالذات في أعقاب الزيارة التي قام بها ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي (الأسبق) لدول المجلس في أيار/مايو ١٩٩١، والتي بحث خلالها تنظيم الوجود العسكري الأمريكي وأسس النظام الأمني الجديد في الخليج، ودور الولايات المتحدة في هذا النظام حيث ترددت أنباء عن تحفظ أمريكي واضح على المشاركة العربية في أمن الخليج[١٦٩].

(ج) استبعاد المشاركة الإيرانية في أمن الخليج بعد أن اختلفت آراء دول المجلس حول هذه المشاركة بين مؤيد لهذه المشاركة، وبخاصة قطر وعمان، وبين متحفظ مثل الإمارات والبحرين، ورافض وبالذات السعودية. لذلك تم تنظيم العلاقات السياسية بين مجلس التعاون وإيران ضمن إطار مجموعة المبادىء التي تم الاتفاق عليها بين وزراء خارجية المجلس ووزير الخارجية الإيراني في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٨/٩/١٩٩١)، ثم أعيد التأكيد عليها مجدداً في اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق في أبو ظبي (١٣/٦/١٩٩٣)، وتنص على احترام سيادة وسلامة أراضي كل دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو تهديد الاستقرار والسلام في المنطقة. أما فيما يتعلق بالعلاقات العسكرية التي أثارت الخلافات بين دول المجلس فلم يتم التوصل إلى صيغة محددة للعلاقات الجماعية، لذلك فضلت أن تترك هذه العلاقات لكل دولة وفق رغباتها ومصلحتها[١٧٠].

هذه التراجعات عن الأمن الجماعي الخليجي وعن الربط بين الأمن الخليجي والأمن القومي العربي عبر وثيقة «إعلان دمشق»، وتجنب المشاركة الإيرانية أفسحت

(١٦٨) الخليج، ٢٦/٧/١٩٩١.

(١٦٩) تقرير لوكالة فرانس برس من المنامة، ٢٩/٩/١٩٩١.

(١٧٠) ادريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج،» ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

المجال أمام خيار عقد اتفاق أمن جماعي بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، ولكن بتوقيع الكويت في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ على اتفاق دفاعي مع الولايات المتحدة تراجع هذا الخيار أيضاً واتجهت دول المجلس الأخرى إلى عقد اتفاقيات مشابهة مع الولايات المتحدة ودول كبرى أخرى، وهكذا أخذ النظام الأمني مفهوماً ذاتياً وفق المحاور التالية:

ـ البناء الذاتي للقوة الوطنية العسكرية.

ـ الإطار الدولي ويشمل الاتفاقيات العسكرية مع الولايات المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا بحسب اختيارات كل دولة، وهي الاتفاقيات التي سمحت بمنح هذه الدول تسهيلات عسكرية مختلفة والإبقاء على أعداد وأنواع مختلفة أيضاً من القوات والأعتدة العسكرية، وإجراء المناورات المشتركة، وتخزين الأسلحة والتدريب وغيرها.

ـ الإطار الخليجي، أي التعاون العسكري الخليجي المشترك بين دول مجلس التعاون، عن طريق إقامة «حزام أمني دفاعي» يحيط بدول المجلس، ويتضمن إنشاء شبكة للدفاع الجوي ونظام للإنذار الجوي المبكر وذلك بربط شبكات الدفاع الجوي والرادارات في الدول الست، وعن طريق مشروع طويل المدى لتطوير «قوات درع الجزيرة» بتشكيل فرق خليجية مدرعة موحدة تابعة لها، وأن يصل عددها خلال ثلاث سنوات إلى ٢٥ ألف رجل. وقد أخرت قمة الرياض (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) هذه الأسس الاستراتيجية العامة للأمن الجماعي الخليجي[١٧١].

ـ الإطار العربي كما هو منصوص عليه في الصيغة المعدلة لوثيقة إعلان دمشق.

ـ الإطار الإقليمي ويتركز بصفة أساسية، في الوقت الراهن، على إيران دون امتداد فعلي لتركيا أو لإسرائيل بسبب أساسي هو إدراك دول الخليج أن تركيا لديها مشاكلها الأمنية الخاصة، وأن العلاقات مع إسرائيل مرتبطة بتطورات عملية التسوية.

وهكذا تم عملياً تقليص الأمن الخليجي في صيغته الجديدة في الاتفاقات الأمنية مع الولايات المتحدة والدول الكبرى الأخرى وبناء القوة العسكرية الذاتية، أما الأمن الجماعي فما زال محدوداً بإطار قوة درع الجزيرة التي لم تستطع فعل شيء عندما غزت القوات العراقية الكويت[١٧٢].

مرحلة الانحسار والانعزالية هذه لم تشهد انفراط العمل الجماعي بين دول مجلس

---

(١٧١) فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

التعاون الخليجي في ميدان الترتيبات الأمنية فقط، بل شهدت أيضاً عودة مناخ التنافس والتحالف داخل النظام الإقليمي الخليجي، وخفوت دعوة «الإجماع» في المواقف السياسية التي برزت أثناء أزمة الخليج. فقد عادت الأزمات الحدودية للظهور مرة أخرى ولكن بمستوى كاد يهدد تماسك النظام ويؤدي إلى انفراطه وبخاصة النزاع الحدودي القطري ـ السعودي. وإذا كان مجلس التعاون الخليجي قد وقف عاجزاً أمام النزاع الأول، ومن ثم لجأ طرفاه إلى محكمة العدل الدولية، فإن النزاع الثاني تسبب في حدوث أزمة سياسية داخل المجلس عندما نقلت قطر خلافاتها الحدودية مع السعودية من إطارها الثنائي إلى المجلس، فسحبت قوتها المشاركة في «قوة درع الجزيرة» وقاطعت إجتماعات المجلس على المستوى الوزاري في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وكادت تتغيب عن حضور قمة أبو ظبي (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢) لولا وساطة الرئيس المصري حسني مبارك. كما لجأت قطر إلى تطوير وتكثيف علاقتها مع إيران في وقت كان الموقف قد تأزم فيه بين إيران ودولة الإمارات ومن خلفها مجلس التعاون بسبب التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى ورفض الانسحاب من جزر الإمارات[١٧٣]، وتعمدت استئناف علاقتها الدبلوماسية مع العراق، وتجاوزت هذا الإطار من عمليات «التوازن» داخل النظام الإقليمي إلى الإطار الإقليمي الأوسع (الشرق أوسطي) بالتعامل مع إسرائيل في إشارة إلى تحدي النفوذ السعودي.

هذه السياسية «الانحسارية» و«الانعزالية» التي شاعت في سنوات ما بعد أزمة الخليج الثانية لم تكن وليدة عامل واحد فقط بل كانت هناك عوامل متعددة ساهمت معاً في خلق مثل تلك الأنماط التفاعلية داخل النظام الإقليمي الخليجي. أهم هذه العوامل ما يلي:

ـ إدراك دول المجلس لحدوث انخفاض كبير في مستوى التهديدات الفعلية لأمن الخليج بعد التدمير الشديد الذي تعرض له العراق، وحال دون قدرته على أن يتحول إلى مصدر خطر حقيقي لدول المجلس، على الأقل في المدى القريب والمتوسط[١٧٤]، وبعد اختفاء الخطر الشيوعي بسقوط حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي، وتراجع خطر الصراع العربي ـ الإسرائيلي مع انعقاد مؤتمر مدريد وبدء عملية السلام في واشنطن.

ـ الثقة الشديدة في القدرة الأمريكية على توفير الأمن والحماية للدول الخليجية

(١٧٣) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*, p. 80.

(١٧٤) بهجت وجوهر، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج،» ص ٤٠.

بعدما أظهرته الولايات المتحدة في حرب الخليج، من امكانات عسكرية هائلة ومتطورة، والتعويل الكامل على الحليف الأمريكي بعد توقيع عدد من دول المجلس على اتفاقيات دفاعية وأمنية ثنائية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا(١٧٥).

ـ التطورات الجديدة التي حدثت في النظام العالمي وأدت إلى زيادة فعالية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في حماية الأمن الخليجي، بعد نجاح الولايات المتحدة في تأمين الفيتو الروسي والصيني لصالح القضايا التي تهم المصالح الأمريكية، فقد نجحت واشنطن في تسخير المنظمة الدولية في تكثيف الحظر الدولي ضد العراق، ومتابعة تدمير ترسانته من أسلحة الدمار الشامل، وقيام الأمم المتحدة بنشاط دؤوب غير مسبوق في مراقبة التزام العراق بتنفيذ قراراتها، لدرجة أثارت انتقادات واسعة نظراً لتهاونها في القيام بدور مماثل في قضايا وفي مناطق أخرى من العالم، وبخاصة قضيتا البوسنة والهرسك والصومال، واتهمت المنظمة الدولية بسبب ذلك أنها تكيل بمكيالين، وأنها افتقدت حياديتها، وتحولت إلى أداة لخدمة الأهداف والمصالح التي تهم الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية بعدما أصبحت قوة عظمى أحادية في العالم.

ـ الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة لتأمين الحماية ضد الخطر الإيراني على دول الخليج، وتطور هذه الضغوط فيما بعد عام ١٩٩٣ إلى سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران(١٧٦).

ـ تأييد القوى الدولية الكبرى لمبادرة الرئيس الأمريكي (السابق) جورج بوش الرامية إلى ضبط وخفض التسلح في المنطقة، وبخاصة للدول التي تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية (العراق وإيران في الخليج)، للحيلولة دون تكرار تجربة الخطر العراقي، ولضمان توازن القوى الذي يكفل الأمن في المنطقة(١٧٧).

واضح أن العامل الأمريكي هو العامل المشترك بين كل هذه العوامل التي شجعت على ظهور تلك الحالة من الميول الانعزالية وانحسار الرغبة في العمل الجماعي

---

(١٧٥) شجعت الولايات المتحدة على أن يسود هذا الاعتقاد، بل انها سعت إلى ترسيخه من خلال استخدامها للقوة في مجالي الردع والإجبار ضد العراق، ومن خلال الوعود التي قدمتها للدول الخليجية الصديقة للدفاع عنها وللحيلولة دون تكرار ما حدث عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. انظر ذلك في: بدران، «الرؤية الأمريكية لأمن الخليج،» ص ٣٨٦ ـ ٣٨٩.

(١٧٦) Bjorn Moller, *Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region*, Emirates Occasional Papers; no. 9 (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1997), pp. 30-32.

(١٧٧) أفنر كوهين، نحو شرق أوسط جديد: إعادة النظر في المسألة النووية، دراسات عالمية؛ العدد ١ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٨ ـ ٢١.

المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي جعل النظام الإقليمي الخليجي، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وسقوط النظام الدولي الثنائي القطبية، نظاماً مكفولاً أمريكياً، وهذه الطبيعة الجديدة للنظام لم تشجع دول مجلس التعاون الخليجي على الانعزال عن بيئتها العربية (تجميد إعلان دمشق، ومقاطعة الدول التي سميت بـ «دول الضد» وفقاً للتعبير الكويتي)، بل شجعتها أيضاً على أن تتمرد على بعضها البعض داخل الدائرة الإقليمية الضيقة لمجلس التعاون الخليجي. ولم يكن تقارب عمان وقطر مع إيران والعراق، ودخول عمان إلى عضوية «تكتل المحيط الهندي» كعضو مؤسس[١٧٨]، وتباين الموقف حول النزاع بين الإمارات وإيران، وقبول عمان وقطر بفتح مكاتب اتصال إسرائيلية في مسقط والدوحة إلا مؤشرات لذلك التمرد.

(٣) مرحلة المراجعة

هذه المرحلة هي أحدث مراحل تطور النظام الإقليمي الخليجي كله وليس مجلس التعاون الخليجي فحسب (النظام الفرعي الإقليمي). هي مرحلة إعادة تقييم ولملمة للنظام بعد التدمير والبعثرة التي أحدثها الانفجار الذي تعرض له اثر الغزو العراقي للكويت. فقد ثبت خطأ كثير من الممارسات التي حدثت في سنوات ما بعد حرب الخليج الثانية، كما ظهرت تحديات أخرى جديدة باتت تستوجب مراجعة السياسات والتوجيهات التي شاعت في مرحلة الانحسار والانعزالية، والبحث في سياسات أخرى بديلة لمواجهة التحديات والأخطار الجديدة.

وإذا كانت تفاعلات هذه المرحلة تقع خارج المدى الزمني لهذا الكتاب، إذ لم تظهر إلا بعد عام ١٩٩٥، فسيتركز الاهتمام على البحث في العوامل التي شجعت على هذه المراجعة، وأهم القضايا المثارة ضمن إطارها.

(٤) دوافع المراجعة

ظهر العديد من الأسباب والدوافع التي شجعت على هذه المراجعة أهمها:

(أ) التشكيك في امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لقدرات مطلقة تبرر لها التفرد بإقليم الخليج. فقد ثبت بالدليل القاطع أن روسيا والصين ودول الاتحاد

---

(١٧٨) تأسس «تجمع المحيط الهندي» في السادس من آذار/مارس ١٩٩٧ من ١٤ دولة من الدول المطلة على المحيط الهندي هي: عمان والهند وجنوب أفريقيا، وسنغافورة وكينيا وأستراليا وموريشيوس، وأعلنت دول أخرى هي اندونيسيا وماليزيا وسريلانكا وتنزانيا وموزمبيق ومدغشقر واليمن الانضمام إليه. للمزيد من المعلومات انظر: «١٤ دولة تجتمع في موريشيوس للإعلان عن إقامة تكتل للدول المطلة على المحيط الهندي،» الحياة، ٣/٣/١٩٩٧.

الأوروبي لديها القدرة والرغبة في منافسة النفوذ الأمريكي في الخليج. فقد أثبتت روسيا والصين قدرة على الصمود أمام الضغوط الأمريكية الرامية إلى فرض حظر عسكري على إيران، حيث استمر البلدان، لدوافع مصلحية وطنية، في إمداد إيران بنوعيات متطورة من الأسلحة ومن المعارف التكنولوجية العسكرية المتقدمة[١٧٩]. كما أثبتت دول الاتحاد الأوروبي قدرتها على رفض تدويل القوانين الأمريكية مثل قانون «بيرتون ـ هيلمز» الداعي لمقاطعة كوبا و«قانون داماتو» الداعي لمقاطعة ليبيا وإيران. فعندما وقفت الحكومة الفرنسية إلى جانب شركتها النفطية توتال التي وقعت عقداً للغاز مع إيران وشركة ماليزية أخرى تتجاوز قيمته ملياري دولار، ودعمت حكومات دول الاتحاد الأوروبي الموقف الفرنسي، وهددت واشنطن بإجراءات أخرى[١٨٠]، لم يكن هذا كله إلا مؤشراً على أن الولايات المتحدة لم يعد بمقدورها تحريك العالم كما تريد، وأن هناك قوى دولية في مقدورها المنافسة والتحدي.

هذا التطور كانت له انعكاساته الخليجية في شكل تشكيك في امتلاك الولايات المتحدة قدرة مطلقة على حماية أمن الخليج.

(ب) التخوف من إمكانية تراجع أهمية الخليج بالنسبة للولايات المتحدة كأهم مصدر للنفط في العالم على ضوء ظهور إقليم بحر قزوين كمصدر نفطي هائل منافس للخليج، الأمر الذي يمكن أن يؤثر في الحماس الأمريكي للدفاع عن الدول الخليجية الصغيرة، ومن ثم صعوبة تكرار ما قامت به الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية[١٨١]. وهكذا أصبح الموقف يستوجب البحث عن الأمن داخل الخليج وليس خارجه كما بات يفرض صنع الأمن لاشراءه.

(ج) الاهتمام الدولي والعربي المتزايد بإلغاء المقاطعة الاقتصادية الدولية المفروضة

---

(١٧٩) محمد دلبح، «روسيا ترفض الرضوخ للضغوط الأمريكية لوقف تعاونها مع إيران في مجال الصواريخ،» البيان (دبي)، ١٩٩٧/٨/٢٤، وانظر أيضاً: «واشنطن تتراجع عن معاقبة موسكو بشأن التعاون التسليحي مع إيران،» الخليج، ١٩٩٧/١١/٧، و«قبيل قمة جيانغ وكلينتون: واشنطن تسعى لضمانات خطية من الصين بعدم تقديم تكنولوجيا نووية إلى إيران،» الخليج، ١٩٩٧/١٠/٢٢.

(١٨٠) «واشنطن تتوعد بتطبيق قانون داماتو وباريس تدعوها للحذر: مواجهة أوروبية ـ أمريكية حول عقد «توتال» مع إيران،» الخليج، ١٩٩٧/٩/٣٠؛ محمد دلبح، «فرنسا وروسيا تتمردان على الاحتواء الأمريكي،» البيان، ١٩٩٧/١٠/٢٩، وعيسى الأيوبي، «عودة سفراء أوروبا إلى طهران تفتح ثغرة في الطوق الأمريكي،» الخليج، ١٩٩٧/١١/٢٢.

(١٨١) أحمد الربيعي، «نفط بحر قزوين،» الخليج، ١٩٩٧/٨/٢٦، ومحمد أبو الفضل، «صراع المصالح يشتعل في آسيا الوسطى، بحر قزوين، ساحة الحروب المقبلة،» الخليج، ١٩٩٧/١٠/٦. وانظر أيضاً: يوري تيسوفسكي، «خلفيات زيارة الرئيس الأذربيجاني حيدر علييف لموسكو، صراع سياسي دولي تقوده شركات النفط،» الحياة، ١٩٩٧/٨/١٦.

على العراق، والسعي لإعادة تأهيل العراق ودوره إقليمياً ودولياً بعد أن استجاب للقرارات الدولية وتم تدمير منشآته العسكرية ذات العلاقة بالتسليح غير التقليدي[١٨٢]، إذ لم يعد غير الولايات المتحدة وبريطانيا تقفان في مجلس الأمن للدفاع عن بقاء العقوبات.

(د) التقارب الإيراني ـ العراقي ـ السوري الذي فرضه تحدي التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي ـ التركي ـ الأمريكي. هذا التقارب خلق تحديين لدول مجلس التعاون الخليجي: **أولهما** أن التقارب الإيراني ـ العراقي من شأنه أن يحدث، في حالة نجاحه، اختلالاً في ميزان القوة الإقليمي ليس في صالح دول مجلس التعاون الست. **ثانيهما** أن هذا التقارب الثلاثي الإيراني ـ العراقي ـ السوري في مواجهة التحالف الإسرائيلي ـ التركي ـ الأمريكي من شأنه تحسين صورة كل من إيران والعراق على المستويين الخليجي والعربي، وتشويه صورة دول مجلس التعاون الحليفة للولايات المتحدة[١٨٣].

(هـ) ظهور مؤشرات لإمكانية مراجعة الولايات المتحدة لسياسة الاحتواء المزدوج، على الأقل بالنسبة لإيران، تحت ضغط من الشركات الأمريكية التي باتت تشعر بوطأة المنافسة الشديدة مع الشركات الأوروبية واليابانية في إيران وتحت ضغط من المنافسة السياسية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[١٨٤].

(و) إخفاق عملية التسوية، وعودة خطر الصراع العربي ـ الإسرائيلي وامتداده، بالتالي، إلى الخليج، والنظام الأمني الخليجي الراهن القائم على «الدعامة» الأمريكية الواحدة. فإخفاق عملية التسوية وسط حالة من السلبية الشديدة في الموقف الأمريكي باتت تفرض ضغوطاً على الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي الحليفة للولايات المتحدة، وأخذ يعرضها للإحراج أمام الرأي العام في الدول الخليجية بخاصة، وفي الدول العربية بعامة.

(ز) عجز الولايات المتحدة عن إسقاط النظام في العراق، وتردد الآراء حول وجود مصلحة أمريكية في الإبقاء على النظام العراقي كذريعة لإطالة أمد الوجود

---

(١٨٢) أريك رولو، «الاحتواء المزدوج شعار وليس استراتيجية، ماذا تريد الولايات المتحدة من العراق،؟» الخليج، ٢٨/١٠/١٩٩٧.

(١٨٣) الحسيني، «التقارب السوري ـ العراقي ـ الإيراني». انظر أيضاً: «إيران تسعى لنظام إقليمي جديد لمواجهة الطوق الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ التركي».

(١٨٤) مايكل هادسون وستيفن زيونس، «مستقبل الهيمنة: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط،» ترجمات استراتيجية (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، السنة ٢، العدد ٩ (أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ١٩ ـ ٢٠.

العسكري الأمريكي في الخليج ولمزيد من الابتزاز الأمريكي للدول الخليجية[١٨٥]، والتشكك في نيات عمليات العدوان الدورية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد العراق، وفي الحرص الأمريكي غير المبرر على إثبات أن العراق ما زال مصدراً للخطر على الأمن الإقليمي في الخليج.

(ح) التحولات السياسية الداخلية في إيران التي ظهرت في أعقاب فوز السيد محمد خاتمي على منافسه علي أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى (البرلمان)، فقد أظهر الرئيس الإيراني الجديد ميلاً، بل رغبة جادة، في التقارب مع الدول العربية الخليجية، والدول العربية بصفة عامة، بل وعلى فتح حوار مع الولايات المتحدة، ووجود استجابة أمريكية، ولو غير معلنة، لهذا التوجه الإيراني[١٨٦].

هذه العوامل والتطورات باتت تفرض مراجعة ذلك النهج من السياسات الانعزالية والانحسارية التي شاعت بين دول مجلس التعاون الخليجي وهددت تماسك هذا المجلس في السنوات التي أعقبت انتهاء حرب الخليج، وقد حظيت أربعة محاور رئيسية بهذه المراجعة.

المحور الأول: يتعلق بمستقبل مجلس التعاون ككيان إقليمي وكيفية تفعيل أدائه، فقد سيطرت هذه القضية على أعمال قمة مجلس التعاون في الكويت (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧) واتفق على تطوير هيكلية المجلس بما يسمح بالمشاركة الشعبية وحتى لا يبقى كياناً حكومياً، وذلك من خلال إنشاء مجلس استشاري يتم تعيين أعضائه بنسب متساوية من رعايا الدول أعضاء المجلس[١٨٧]. لكن هناك تحفظات على الفكرة من منطلق أنها لا تكفي لزيادة فعالية المجلس، وما زال الأمر مطروحاً للبحث والنقاش.

المحور الثاني: يتعلق بمستقبل النظام الأمني الخليجي، ولا يقتصر البحث في هذا النظام على هيكليته فقط، أي الأطراف المشاركة، بل يمتد إلى مضمون هذا

---

(١٨٥) محمد الرميحي، «العلاقات الكويتية ـ العراقية بعد نظام صدام حسين،» **البيان**، ٢٢/٦/١٩٩٧. انظر أيضاً: «الكويتيون يستبعدون هجوماً عراقياً ويتحدثون عن ابتزاز أمريكي،» تقرير لوكالة فرانس برس، **الخليج**، ٣/٢/١٩٩٧.

(١٨٦) محمد الصادق الحسيني، «خاتمي لقابوس: أمد يدي لجميع العرب خاصة الخليجيين،» **الشروق** (الشارقة) (٧ آب/أغسطس ١٩٩٧)، وحسام مسلم (لواء ركن)، «انعكاسات تولي خاتمي الرئاسة في إيران على الدائرتين الإقليمية والدولية،» **الاتحاد**، ٢٣/٨/١٩٩٧.

(١٨٧) انظر نص قمة الكويت (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، في: **الاتحاد**، ٢٣/١٢/١٩٩٧. انظر أيضاً: «المجلس الاستشاري الخليجي يضم أصحاب الخبرة والدراية والعلم،» تقرير لوكالة كونا، **الاتحاد**، ٢١/١٢/١٩٩٧، و«أمير البحرين يستبعد توسيع مجلس التعاون،» **الاتحاد**، ٢١/١٢/١٩٩٧.

الأمن، وبالذات البحث عن صيغ أخرى بديلة لمفهوم الأمن العسكري الذي يحكم السياسات الأمنية والدفاعية الخليجية منذ النشأة الحديثة للنظام الإقليمي الخليجي بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١[١٨٨].

المحور الثالث: يتعلق بمستقبل العلاقة مع إيران، ضمن أي إطار وعلى أية أسس. فقد ترسخت في الآونة الأخيرة قناعة، مفادها، أن الأجواء باتت تسمح بفتح صفحة جديدة من العلاقات مع إيران، لكن تبقى الاجتهادات الأهم غير محسومة وبالذات ما يتعلق بـ «هيكلية هذا التعاون». فبعد أن غيرت إيران من تقييمها السلبي السابق لمجلس التعاون الخليجي (عهد الجمهورية الأولى) باعتباره أداة أمريكية ويعبر عن تحالف معاد للثورة الإيرانية، عرضت تصورين في عهد الجمهورية الثانية: **الأول** بتوسيع عضوية مجلس التعاون ليضم إيران، وفي فترة لاحقة أخرى يضم العراق (صيغة ٦ + ١)، والثاني إيجاد شكل من أشكال التعاون الأمني السياسي والاقتصادي بين الطرفين على التوازي مع مجلس التعاون، أو ربما كبديل له[١٨٩].

وربما تكون العلاقات بين الطرفين في حاجة إلى مبادرات من الطرفين لبناء الثقة لوضع أساس راسخ ومتين للعلاقات المشتركة، وتدخل مبادرات حسن النيات بين الطرفين في الآونة الأخيرة ضمن هذا الإطار، فالمشاركة المميزة وعلى مستويات عالية من دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر القمة الإسلامي في طهران في أعقاب مقاطعة أغلب هذه الدول للمؤتمر الاقتصادي في الدوحة[١٩٠]، ثم زيارة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني للسعودية[١٩١]، وزيارة علي أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى (البرلمان) لمسقط، وزيارات وزير الخارجية الإيراني لدول المجلس، ثم زيارة وزير الخارجية السعودي لطهران ولقاؤه بالرئيس خاتمي ودعوته لزيارة السعودية، كلها مبادرات تخدم اتجاه تحسين العلاقات وبناء الثقة، وتفتح مجالاً أوسع وأهدأ للبحث في القواعد التنظيمية لتلك العلاقات.

المحور الرابع: ويتعلق بالبحث في مستقبل العلاقات مع العراق وكيفية فتح

---

(١٨٨) محمد السيد سعيد، «أمن الخليج بعد زوال الأزمة،» في: فخرو [وآخرون]، أمن الخليج والأمن العربي، ص ١٥ ـ ١٧. انظر أيضاً: محمد السعيد ادريس، «دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي،» المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٤٧ ـ ٥١.

(١٨٩) مسعد، «الرؤية الإيرانية لأمن الخليج،» ص ٣١٦ ـ ٣١٨.

(١٩٠) حمد عبد العزيز الكواري، «العلاقات الخليجية ـ الإيرانية ما بعد قمة طهران،» الخليج، ١٣/ ١٢/١٩٩٧.

(١٩١) عبد النبي شاهين، «رفسنجاني يبدأ زيارة طويلة للسعودية يرافقه خلالها ٢٠٠ شخصية،» الاتحاد، ٢٢/٢/١٩٩٨.

ملف العراق مع بقاء الرئيس العراقي في السلطة كخيار آخر بديل عن استمرار المقاطعة الحالية للعراق في ظل غياب احتمالات سقوط النظام. هذا المحور يعتبر أكثر المحاور صعوبة وحساسية، وبخاصة بالنسبة للكويت، والسعودية، حيث إن الإمارات والبحرين ليس عندهما ما يمنع بدء علاقات مباشرة مع العراق على غرار عُمان وقطر[١٩٢]. وحتى بالنسبة للكويت أخذ الاتجاه الداعي لفتح ملف العراق يتقوى مع تزايد التشكيك في النيات الأمريكية، سواء بسبب الإبقاء على النظام، أو العجز عن إسقاطه، أو بسبب إمكانية قيام علاقات أمريكية مع العراق بعد سقوط النظام تدفع الكويت ثمنها[١٩٣].

ملفات هذه المحاور الأربعة ما زالت مفتوحة للاجتهادات المختلفة. لكن أهم ما يعنيه فتح هذه الملفات الأربعة أن النظام الإقليمي الخليجي بفواعله الثمانية أخذ يفرض نفسه بقوة مجدداً، وربما تؤدي التطورات الحالية والمستقبلة إلى الانخراط في علاقات قوية ضمن هيكلية مؤسسية تجمع هذه الفواعل ليتحول هذا النظام من مفهوم افتراض (System) إلى نظام مؤسسي (Order) له منظمته الإقليمية وله مؤسساته المشتركة.

---

(١٩٢) انظر حديث الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات في لقائه مع رؤساء تحرير الصحف المصرية، في: الاتحاد، ١٩٩٧/١١/٢٦.

(١٩٣) خلدون النقيب، «الثاني من أغسطس ودائرة الخوف والتخويف،» الخليج، ١٩٩٧/٨/٥. انظر أيضاً: «الكويتيون يستبعدون هجوماً عراقياً ويتحدثون عن ابتزاز أمريكي».

خاتمة

اهتمت هذه الدراسة بمعالجة واحد من الموضوعات المهمة المتعلقة بالنظام الإقليمي العربي والنظم الإقليمية الفرعية العربية وعلاقتها بالنظام الدولي وتطوراته هو موضوع النظام الإقليمي للخليج العربي خلال الفترة الممتدة منذ نشأته عقب الانسحاب البريطاني من الخليج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ وحتى نهاية عام ١٩٩٢ حيث تبلورت أهم معالم وخصائص هذا النظام في مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية، وهي المرحلة التي ما زالت تحمل تساؤلات كثيرة بالنسبة لمستقبل هذا النظام.

وقد استفادت الدراسة من الإسهامات النظرية المتوفرة في أدبيات النظم الإقليمية لصياغة إطار نظري أمكن من خلاله تحليل تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي ودراسة نوع العلاقة التي تربط هذا النظام بالنظام الإقليمي العربي والنظام الدولي لمعرفة مدى استقلالية النظام الإقليمي الخليجي بتفاعلاته، أي مدى خضوع هذه التفاعلات لمحددات البيئة الداخلية للنظام ومدى تأثير النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي في هذه التفاعلات، ودرجة تأثر تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي بتغير النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام آخر جديد أقرب في خصائصه إلى النظام الأحادي القطبية.

وقد اهتمت الدراسة بتحليل تطور تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي من مرحلة تاريخية إلى أخرى من مراحل تطوره الثلاث المميزة: مرحلة البحث عن قواسم مشتركة (١٩٧١ ـ ١٩٧٨)، ومرحلة الاستقطاب والصراع (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩)، وأخيراً مرحلة الانفجار والمراجعة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)، وذلك لمعرفة الخصائص المميزة لتلك التفاعلات من ناحية مساراتها وأنواعها، ومن ناحية استمرارها أو تغيرها والأسباب المسؤولة عن ذلك، هل هي محددات البيئة الداخلية للنظام أم هي محددات البيئة الإقليمية والدولية؟

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١ ـ تأثير محددات البيئة الداخلية في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي

أثبتت الدراسة أن هذه المحددات قد لعبت الدور الرئيسي في تفاعلات النظام،

وبخاصة اختلال توزيع عناصر القوة بأنواعها المختلفة (الجيوستراتيجية والمادية والعسكرية والمعنوية) بين الدول الثماني أعضاء النظام، وحداثة نشأة أغلب هذه الدول، وضعف التماسك السياسي وغياب التماسك التنظيمي، وكثافة التهديدات الداخلية والإقليمية (بين الدول أعضاء النظام) والدولية، والاختلاف حول إدراك هذه التهديدات والانقسام حول أكثرها خطراً.

فقد أدى عدم التجانس في توزيع القوى إلى بروز ثلاث قوى إقليمية كبرى طامحة في القيام بدور المهيمن الإقليمي هي: إيران والعراق والسعودية، كما أدى عدم التجانس بين عناصر القوة داخل كل دولة، وانتشار توزيع القوى بين أعضاء النظام إلى عدم تمكين أي من القوى الإقليمية الثلاث الكبرى من امتلاك وضع الدولة الإقليمية المهيمنة، مما أدى إلى شيوع واستمرار التنافس الحاد بين هذه القوى الثلاث ولجوئها إلى عمليات توازن داخل النظام، وعلى المستويين الإقليمي والدولي لاكتساب وضع الدولة المهيمنة أو للحيلولة دون تمكين أي من القوتين الأخريين من اكتساب هذا الوضع. وقد استفادت الدول الخمس الأخرى الصغيرة من هذا التنافس للهروب من محاولات السيطرة التي كانت تحاول أي من القوى الثلاث فرضها عليها (وبخاصة القوة السعودية)، باللجوء إلى عقد تحالفات مع أي من القوتين الأخريين، أو معهما معاً، أو مع قوى إقليمية ودولية لموازنة اختلال ميزان القوة بينها وبين القوة الساعية للسيطرة عليها.

وبسبب هذه الخصوصية لتوازن القوى داخل النظام أخذت التفاعلات مسارين من العلاقات المثلثية:

المسار الأول: مثلث علاقات الهيمنة ويضم تفاعلات القوى الإقليمية الكبرى الثلاث: إيران والعراق والسعودية حول الهيمنة الإقليمية.

المسار الثاني: مثلث علاقات الاستتباع ويضم التفاعلات بين السعودية والدول الخمس الصغيرة من أجل فرض الاستتباع على هذه الدول الخمس ومنافسة كل من إيران والعراق للسعودية لعدم تمكينها من فرض هذه العلاقة.

ولقد فرضت خصوصية النظم السياسية الحاكمة وضعف التماسك السياسي بينها وحداثة نشأة غالبية الدول الصغيرة ضرورة إعطاء الأولوية للتهديدات التي تستهدف شرعية واستقرار تلك النظم الحاكمة خصوصاً أن البنية الاجتماعية من ناحية التعدد العرقي والطائفي، وامتداد الأقليات العرقية والطائفية بين الدول أعضاء النظام، قد وفرت فرصاً سانحة للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول وتهديد الشرعية والاستقرار السياسي فيها بغطاءات أيديولوجية سياسية قومية أو دينية على النحو التالي:

أ ـ فقد كان تهديد شرعية واستقرار نظم الحكم العنصر المميز للصراع بين إيران

والعراق، إذ كان يحدث تصعيد في مستوى الصراع عندما كان أحد الطرفين، أو كلاهما، يطرح مطالب أيديولوجية تستهدف تهديد استقرار النظام السياسي للآخر، برفع دعوات السيطرة على جماعات من المواطنين في الدولة الأخرى أو على أجزاء من أراضيها.

وفي عام ١٩٧٥ وبعد توقيع اتفاق الجزائر بين إيران والعراق تراجعت حدة الصراع بينهما وظهرت مؤشرات لعلاقات تعاون مشترك، بعد أن وافقت إيران على التوقف عن جهودها السابقة التي كانت تستهدف زعزعة استقرار النظام الحاكم في بغداد بدعم الحركة الانفصالية الكردية مقابل اعتراف بالمطالب الإيرانية في شط العرب والتوقف عن الدعوة لعروبة اقليم خوزستان (عربستان) وعن دعم العناصر المطالبة بانفصال ذلك الإقليم عن إيران وعودته إلى عروبته. إلا أن العكس حدث في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، فلم يتخل أي من الطرفين الإيراني والعراقي، بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه، عن مطالبه الأيديولوجية ضد الآخر: مطالب العراق القومية في خوزستان ومطالب الثورة الإسلامية بإسقاط نظام الحكم.

وكان القرار العراقي بخوض الحرب ضد نظام الجمهورية الإسلامية في إيران مرتكزاً على ما هو أكثر من مجرد النزاع الحدودي حول شط العرب، ويمكن فهمه من خلال التأثير المزدوج للثورة الإيرانية في النظام الحاكم في بغداد: تهديد الثورة الإسلامية لشرعية واستقرار النظام الحاكم، والتهديد الذي أظهرته الثورة الإسلامية ضد طموحات الرئيس العراقي في الزعامة والهيمنة الإقليمية. وعلى نحو مشابه كان قرار إيران بالتقدم إلى داخل الأراضي العراقية عام ١٩٨٢ عندما تحولت المعركة لصالحها نتاجاً لرغبة الجمهورية الإسلامية في نشر رسالتها الايديولوجية ومفاهيمها في وقت كان فيه النظام العراقي غير قادر على تحدي هذه الرغبة. وكانت مخاوف تهديد الاستقرار السياسي في العراق وزعزعة شرعية النظام الحاكم وراء قرار الرئيس العراقي بغزو الكويت عام ١٩٩٠، حيث اعتقد أن هناك مؤامرة محلية وإقليمية ودولية تستهدف العراق في ذلك الوقت، وأن للكويت دوراً مميزاً في هذه المؤامرة، وتصور أن بمقدوره احتواء هذه المؤامرة باحتلال الكويت، كما اعتقد أن بمقدوره تعزيز انتصاره في الكويت بإثارة المواطنين في الكويت والسعودية ودول الخليج الأخرى ضد حكوماتهم.

ب ـ وعلى نحو مماثل كان إدراك الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي للتهديد الذي يستهدف شرعية واستقرار نظمها الحاكمة عنصراً أساسياً في صياغة أنماط التحالف التي قامت بها تلك الدول في علاقاتها مع إيران والعراق. فعندما كانت هذه الدول تواجه بتهديدين محتملين: **التهديد الأول** قائم على القدرة العسكرية، **والثاني** قائم على التهديد الأيديولوجي فإنها كانت تتحالف مع القوة أو الدولة الأقوى

عسكرياً ضد الدولة الأضعف عسكرياً لكن الأخطر أيديولوجياً على شرعية نظم الحكم واستقرارها. لكن عندما يندمج التهديدان (العسكري والأيديولوجي) في دولة واحدة، على نحو حال إيران في منتصف الثمانينيات، وحال العراق عند غزوه للكويت فإن قرار التحالف يصبح سهلاً وواضحاً. وفي الفترة القصيرة والوحيدة، بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٨، عندما لم تكن أي من القوتين الإقليميتين الكبيرتين إيران والعراق تمثل تهديداً أيديولوجياً لشرعية واستقرار النظم الحاكمة في هذه الدول الست، فإنها استطاعت أن تأخذ موقفاً وسطاً بين هاتين القوتين (رفضت السعودية فكرة التحالف الأمني التي طرحها الشاه، وتحركت لعقد اتفاقيات أمنية مع الدول الخمس الصغيرة)، كما تمكنت بعض الدول الخمس الصغيرة من عقد تحالفات مع إيران والعراق (عمان والكويت) للهروب من مساعي فرض سياسة الاستتباع السعودي عليها.

لقد كانت إيران هي الأقوى، بمقاييس القوة المعروفة عن العراق في أوائل السبعينيات، ومع ذلك فإن السعودية انحازت إلى إيران (وهنا لعب العامل الدولي تأثيره الواضح، حيث التحالف الإيراني ـ السعودي مع الولايات المتحدة، والتحالف العراقي مع الاتحاد السوفياتي)، كما طلبت عمان مساعدات عسكرية إيرانية لمحاربة ثوار ظفار الذين كانوا يحصلون على مساعدات عراقية. وفي بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية، عندما توقع المراقبون انتصاراً سهلاً للعراق، فإن دول مجلس التعاون الست تحالفت على رغم ذلك مع العراق، وليس مع إيران التي بدت الأضعف عسكرياً لكن الأخطر أيديولوجياً. وحدث الشيء نفسه في نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية، حيث كان العراق يمسك بناصية الموقف العسكري، إذ لم يحدث أي انحياز ضد العراق، ولم تتحالف مع إيران، وبخاصة العربية السعودية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران. لقد حدث الانحياز أو التحالف ضد العراق عندما قام بغزو الكويت، خصوصاً وأنه قام، عقب غزوه للكويت بوقت قصير، بدعوة أبناء السعودية والكويت ودول الخليج العربية الأخرى إلى التمرد ضد حكوماتهم وإسقاط هذه الحكومات، فما ظهر على أنه تهديد للأمن العسكري سرعان ما تحول إلى تهديد أيديولوجي خطير لشرعية واستقرار النظم الحاكمة في تلك الدول.

ج ـ توقف نجاح السعودية في الحفاظ على سيطرتها وزعامتها للدول الخمس الصغيرة على مستوى التحديات الأيديولوجية والعسكرية التي هددت شرعية واستقرار النظم الحاكمة في هذه الدول.

فأثناء الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ حيث تراجع التهديد الإيراني والعراقي استطاعت الدول الخمس الصغيرة، وبخاصة الكويت وعمان، تحقيق بعض القدر من الاستقلالية عن السعودية، لكن حدث العكس عند مواجهة التهديد الايديولوجي والعسكري لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في أوائل الثمانينيات. فأمام هذا الخطر وضعت

الدول الخمس مخاوفها من السيطرة السعودية جانباً، وقبلت الارتباط بالرياض من خلال تشكيل مجلس التعاون الخليجي. كما أن الغزو العراقي للكويت، المصاحب بهجوم دعائي ضد النظم «المحافظة» الحاكمة، دفع بهذه الدول مرة ثانية نحو الرياض بعد مرحلة قصيرة من الاستقلالية أعقبت انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية. وبعد أن شعرت هذه الدول بزوال الخطر العراقي عقب تدمير قدراته الاستراتيجية وفرض الحظر الدولي عليه وإخضاعه للتفتيش الدولي لنزع ترسانته من أسلحة الدمار الشامل، وبوضع إيران تحت الاحتواء الأمريكي، ومع التحالف المباشر مع الولايات المتحدة في اتفاقيات دفاع ثنائية، عادت بعض هذه الدول تسعى للاستقلالية عن الرياض، وظهر ذلك في نفورها من الدخول في سياسة دفاع مشترك مع السعودية.

٢ ـ العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام العربي

لم يتمكن النظام العربي من ممارسة نفوذ وتأثير قويين في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، نظراً لأن تأسيس النظام الإقليمي الخليجي تزامن مع دخول النظام العربي مرحلة الضعف بعد نكسة ١٩٦٧، ثم وفاة جمال عبد الناصر، كما تزامن مع ارتفاع هائل في أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣، الأمر الذي أعطى فرصة للنظام الإقليمي الخليجي بالانعزال عن تأثيرات النظام العربي من ناحية، والتمكن من التأثير في تفاعلات النظام العربي من ناحية أخرى. فمن خلال قوتها النفطية واستخدامها دبلوماسية المساعدات، وفي غيبة الدور والنفوذ المصري، استطاعت السعودية أن تقوم بدور رئيسي في قيادة النظام العربي مع تحييد الدور المصري في علاقة صداقة بين طهران والرياض والقاهرة، ثم بعزله عربياً عقب توقيع اتفاقية الصلح المصرية ـ الإسرائيلية. كما تمكن العراق هو الآخر من وراثة الدور المصري في زعامة القوى الراديكالية العربية بصفة عامة، وفي الخليج بصفة خاصة.

هذه الحالة العربية أثرت، بشكل غير مباشر، في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، فغياب الدور المصري عن الخليج سمح للعراق بأن يرفع شعار القومية وأن يسعى للقيام بدور القوة المهيمنة في الخليج المعادية للنفوذ الأمريكي وللدور الإيراني ـ السعودي في الاستراتيجيا الأمريكية. كما أن هذه الحالة العربية مكنت السعودية والدول الخليجية العربية الصغيرة من التوجه نحو مصر (في عصر السادات) كموازن لكل من إيران والعراق، كما توجه العراق هو الآخر نحو مصر كموازن للتحالف السوري ـ الليبي مع إيران وللحصول على الدعم العسكري بعد أن تحول مجرى الحرب لصالح إيران بعد عام ١٩٨٢.

هذا النمط من العلاقة يوضح أن نفوذ وتأثير النظام العربي كان محدوداً في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، على عكس تأثير النظام الدولي في تلك

التفاعلات، وقد تجلى ضعف تأثير النظام العربي في تفاعلات النظام الخليجي في المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظام الخليجي وعقب غزو العراق للكويت وتداعيات هذا الغزو، حيث امتلكت قيادة النظام الدولي (الولايات المتحدة) زمام إدارة الأزمة، وتوارى دور النظام العربي مع إفشال الحل العربي. ولهذا، فإن علاقة النظام الخليجي بالنظام العربي كانت علاقة حرة غير مقيدة، وخلت علاقة النظام العربي بالنظام الخليجي من أي قدر من الإجبار، وتجميد «إعلان دمشق» مثال بارز على ذلك.

٣ ـ العلاقة بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الدولي

على العكس من علاقة النظام العربي بالنظام الإقليمي الخليجي لعب النظام الدولي دوراً مؤثراً في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي. وقد تركز تأثير النظام الدولي على الدورين الأمريكي والسوفياتي في تفاعلات هذا النظام حيث لم يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً سياسياً أو عسكرياً في الخليج بشكل مستقل عن الدور الأمريكي، إذ لم تسمح الولايات المتحدة بمثل ذلك، منذ أن ورثت النفوذ البريطاني في الإقليم، ولذلك اقتصر تأثير النظام الدولي في النظام الإقليمي الخليجي على القوتين العظميين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. ولقد كان للقوتين العظميين وجود في الخليج بدافع من ثلاثة عوامل هي:

ـ الدفاع عن المصالح القومية الأمريكية والسوفياتية في الخليج.

ـ التنافس الكوني بينهما والسعي لتوسيع مناطق النفوذ أو لتقليص نفوذ القوة الأخرى في الخليج.

ـ الاستجابة لدعوة أحد الأطراف الإقليمية لموازنة قوة دولية إقليمية أخرى أو لموازنة دعم القوة العظمى الأخرى لإحدى الدول المنافسة لتلك الدولة الخليجية صاحبة الدعوة بالتدخل.

فالاتحاد السوفياتي كانت له مصلحة أمنية في تأمين حدوده الجنوبية مع إيران التي كانت لها روابط قوية وتحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة. لذلك حرص على تأمين هذه المصلحة بالحفاظ على علاقات حسنة، قدر الإمكان، مع إيران. وبدافع من المنافسة الكونية مع الولايات المتحدة وتحجيم نفوذها في الخليج سعى إلى إقامة علاقات وثيقة مع العراق كحليف قوي في الخليج، ولذلك لم يتردد عام ١٩٨٢ عن إعادة تسليح العراق قبل تدهور علاقاته مع طهران، عندما تحولت المعركة لصالح إيران وهددت استقرار النظام الحليف الحاكم في بغداد. كما أن الاتحاد السوفياتي تدخل عسكرياً في الخليج عام ١٩٨٧ بدعوة كويتية عندما وصلت حرب الناقلات في الخليج إلى درجة خطيرة، وكان هذا التدخل باستدعاء كويتي بدافع من منافسة الولايات المتحدة في واحدة من أهم مناطق نفوذها.

وقد تغير نمط التأثير السوفياتي في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي بتغيير نمط العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية. ففي السنوات الأخيرة التي سبقت انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي كان الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف حريصاً على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة للحصول على الدعم الاقتصادي الغربي اللازم لإنجاح برنامجه للإصلاح الاقتصادي والسياسي، ولذلك كان مضطراً لتخفيف المنافسة مع الولايات المتحدة في مناطق نفوذها، وامتد التحسن في العلاقات السوفياتية ـ الأمريكية إلى تحسن في علاقات الاتحاد السوفياتي مع عدد من الدول الخليجية الصغيرة، فاستعاد العلاقات الدبلوماسية مع السعودية، وأنشأ علاقات دبلوماسية جديدة مع عمان والإمارات وقطر والبحرين. أما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي فلم تعد روسيا التي ورثت الدور والنفوذ السوفياتي قادرة على منافسة الولايات المتحدة، الأمر الذي هيأ الفرصة للولايات المتحدة للمرة الأولى، لاستخدام القوة العسكرية، وبشكل مكثف في الخليج ضد دولة كانت حليفة للاتحاد السوفياتي، إذ لم يكن ممكناً للولايات المتحدة في وجود الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى منافسة أن تتدخل عسكرياً في الخليج بالشكل الذي تدخلت به، ذلك لأن وجود القوة العظمى المنافسة كان يشكل رادعاً لمثل هذا التورط العسكري، وكان يضع قيوداً وضوابط على تصرفات القوتين العظميين لتحاشي الدخول في صدام عسكري مباشر بينهما.

أما الولايات المتحدة فقد حددت موقفها في الخليج كقوة عظمى مسيطرة منذ أن ورثت النفوذ البريطاني وسعت إلى استبعاد أي قوة معادية أو حتى أي قوة محتملة العداء عن الخليج سواء كانت الاتحاد السوفياتي أو أي قوة إقليمية أو دولية منافسة. وبدافع من حماية مصالحها حرصت الولايات المتحدة على تقديم المساعدات العسكرية للدول الحليفة الصديقة (إيران والسعودية)، وبعد سقوط نظام الشاه سعت إلى اتباع سياسة توازن القوى بدعم العراق ضد إيران بالدرجة التي تحول دون هزيمة العراق وتمنع، في الوقت نفسه، انتصاره. كما تدخلت الولايات المتحدة في الخليج بدافع من المنافسة مع الاتحاد السوفياتي، إذ لم يكن قبول واشنطن طلب الكويت استئجار ناقلات نفط أمريكية لنقل النفط الكويتي إلا رداً على الاستجابة السوفياتية لطلب كويتي مشابه. ففي البداية ترددت واشنطن في قبول الطلب الكويتي أملاً في الحصول على طلب آخر من الكويت بعقد تحالف عسكري وليس بمجرد التوقيع على عقد تجاري، مما دفع الكويت للذهاب إلى موسكو. وجاءت استجابة موسكو للطلب الكويتي حافزاً لواشنطن على قبول الدعوة الكويتية، ومن بعدها توسعت واشنطن في تكثيف وجودها العسكري في الخليج، وعملت بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية على احتواء القوة العراقية كي لا يتحول العراق إلى قوة إقليمية مهيمنة قادرة على تحدي أو تهديد النفوذ الأمريكي. وجاء الغزو العراقي للكويت ليمكن الولايات المتحدة من تدمير القوة العسكرية الاستراتيجية العراقية، ولتفرض فيما بعد سياسة الاحتواء المزدوج على إيران

والعراق، ولتصبح واشنطن فاعلاً أساسياً ومركزياً من فواعل النظام الإقليمي الخليجي، وليتحول مسار التفاعل المثلثي بين إيران والعراق ومجلس التعاون إلى مسار آخر بديل هو «مستطيل التوتر» الذي حول أنماط التفاعلات بين أطراف النظام إلى تفاعلات صراعية، باستثناء مسار واحد هو مسار العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الذي شهد أنماطاً تفاعلية تعاونية لم تمنع من تجدد الصراعات والمنافسة بين الدول أعضاء المجلس، وليتحول النظام الخليجي إلى كتلة من الصراعات المركبة التي باتت تهدد الأمن والاستقرار في الخليج.

وهكذا أصبح النظام الدولي هو المتحكم في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وسقوط النظام الدولي الثنائي القطبية، وفي مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، بعد أن كانت محددات البيئة الداخلية هي صاحبة التأثير الرئيسي في تفاعلات هذا النظام.

وإذا كانت أي دراسة تسعى للإجابة عن تساؤلات معينة، فإنها تنتهي إلى طرح تساؤلات أخرى، وهذه هي طبيعة البحث العلمي. فالإجابة عن سؤال بحثي ما قد تصبح، هي ذاتها، مقدمة لطرح تساؤلات أخرى جديدة.

فإذا كانت هذه الدراسة قد أجابت عن الأسئلة الخاصة بالعلاقة التي ربطت بين النظام الإقليمي الخليجي وكل من النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي، ومدى استقلالية النظام الإقليمي الخليجي بتفاعلاته، ومدى تبعيته في هذه التفاعلات لتأثير ونفوذ النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي، ودرجة تأثر النظام الإقليمي الخليجي بتغير طبيعة وخصائص النظام الدولي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وسقوط النظام الدولي الثنائي القطبية، وانتهت إلى أن الولايات المتحدة أصبحت قوة عالمية مهيمنة في الخليج على حساب القوتين الإقليميتين الكبيرتين: إيران والعراق وبتحالف مع القوة الإقليمية الكبرى الثالثة: السعودية، فإنها تطرح تساؤلات أخرى مستجدة على ضوء التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة مثل: مستقبل العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي وإيران، ومستقبل العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والعراق، ومستقبل العلاقة بين العراق وإيران، ومستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة وكل من إيران والعراق، ومستقبل مجلس التعاون الخليجي على ضوء تجربته الإيجابية والسلبية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وأخيراً أي مستقبل ينتظر النظام الإقليمي الخليجي؟ وإلى أي مدى ستظل الولايات المتحدة قادرة على الهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي وضبط تفاعلاته؟ وما هي العوامل التي يمكن أن تؤثر في استمرارية هذه الهيمنة؟

فإن عاجلاً أو آجلاً سوف ترفع العقوبات عن العراق، وينتهي من ثم الحظر الاقتصادي المفروض عليه، الأمر الذي سيفرض طرح قضية إعادة تأهيل العراق

سياسياً في الوقت الذي سيشهد عودة الإنتاج النفطي العراقي إلى كامل قدرته في ظل ظروف غير مؤاتية بالنسبة للدول النفطية، وبخاصة دول النظام الإقليمي الخليجي النفطية، وعلى رأسها السعودية بسبب انخفاض أسعار النفط.

وإذا كانت عودة العراق حتمية للنظام الإقليمي الخليجي، فإلى أي درجة ستؤثر هذه العودة في معادلة توازن القوى الخليجية الراهنة؟ هل يمكن أن يحدث استقطاب عربي ـ فارسي وفق تحالف بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق؟ أم هل تنضم إيران إلى دول مجلس التعاون لاحتواء العراق بصورة فعالة؟ أم يعود العراق مجدداً كقوة إقليمية كبرى ثالثة موازنة بين إيران ومجلس التعاون الخليجي؟

وإذا كانت أزمة الخليج الثانية قد انتهت بتوتر في العلاقات السعودية ـ الإيرانية، ومواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، وإذا كانت هذه التوترات والصراعات ترجع، بدرجة كبيرة، إلى الأوضاع السياسية الداخلية في إيران والصراع بين المتشددين الرافضين للعلاقة مع السعودية والولايات المتحدة والمحافظين أو المعتدلين الراغبين في تحسن العلاقات الإيرانية ـ الخليجية والعلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، فإلى أي حد ستؤثر التطورات السياسية الجديدة في طهران في العلاقة مع السعودية والولايات المتحدة؟ هل يمكن أن تتحسن العلاقات الإيرانية ـ السعودية بمعزل عن تحسن العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية؟ وما هو تأثير هذا التقارب أو التحسين في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية في العلاقات السعودية ـ الأمريكية وفي الدور السعودي المميز الآن في الخليج؟ هل يمكن أن تلجأ السعودية إلى الورقة العراقية لموازنة الدور الإيراني الجديد؟

وإذا أخفقت محاولات التقارب بين إيران والسعودية وبين إيران والولايات المتحدة، هل يمكن أن تلجأ إيران إلى التحالف مع العراق لمواجهة التحالف الأمريكي ـ السعودي؟ وهل يمكن أن تدخل السعودية في مثل هذه المواجهة دون الارتقاء بالعلاقات داخل مجلس التعاون إلى درجة التكتل الاقتصادي والسياسي؟ وهل مجلس التعاون يمتلك هذه القدرة والعزيمة على ضوء تجربة عقدي الثمانينيات والتسعينيات؟

هذه التساؤلات كلها تؤكد أن النظام الإقليمي الخليجي يواجه أزمة حقيقية، وأنه في حاجة إلى فكر جديد يضع حدوداً للدور التدخلي الأمريكي، ويطرح مفهوماً جديداً للأمن الإقليمي الخليجي غير مفهوم الأمن العسكري، مفهوماً يؤسس على قاعدة الاعتماد المتبادل بين الدول الثماني أعضاء النظام لوضع حد لعسكرة المنطقة وللإنفاق العسكري الباهظ الذي يبدد ثرواتها التي استنزفت في خوض حروب باهظة التكلفة واستنفدت مخزون الدول الخليجية من عوائدها النفطية.

مثل هذا الطموح يصعب أن يتحقق من دون الإسراع في إعادة تأهيل العراق

ومن دون إقدام دول مجلس التعاون على خطوات جريئة نحو مزيد من الاندماج السياسي والاقتصادي. وإذا تحقق ذلك فسوف تتجدد فرص الدعوة لانعقاد مؤتمر للأمن الإقليمي يجمع كل دول النظام الثماني في حوار يجري فيه التعبير عن المتطلبات الأمنية المشروعة، والاعتراف بها، شرط وضع حد لشبه الاحتكار الأمريكي القائم حالياً لكل من النظام الأمني والترتيبات الأمنية الثنائية التي تعوق التفاعل الطبيعي بين دول النظام، وتمنع قيام هيكلية إقليمية فاعلة يكون في مقدورها تقليص الأخطار التي تواجه دول المنطقة، وتأسيس تجمع أمني تعاوني ينهض بالعلاقات التكاملية بين أعضائه.

المراجــع

١ ـ العربيـة

كتب

الابراهيم، حسن علي. **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

أبو طالب، حسن. **المملكة العربية السعودية وظلال القدس: دراسة في السياسة الخارجية السعودية والصراع العربي ـ الإسرائيلي**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩١.

أحمد، أحمد يوسف. **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

ـــــ وأحمد بهاء الدين (معدان). **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥. (سلسلة المستقبلات العربية البديلة. الآثار غير المدروسة للثروة النفطية؛ ٧)

الأشعل، عبد الله. **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**. الرياض: المؤلف، ١٩٨٣.

ـــــ. **العلاقات الدولية لمجلس التعاون**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٠.

ـــــ. **قضية الحدود في الخليج العربي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.

أمريكا تغزو الخليج: دراسات الكونجرس الأمريكي. ترجمة وجيه راضي. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩١.

أمير أحمدي، هوشانج. **النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،

١٩٩٦. (دراسات استراتيجية؛ ٤)

أندچيكيان، ر. و. **الأوبك.. في الاقتصاد العالمي**. ترجمة زهدي الشامي. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

باديب، سعيد. **العلاقات السعودية ـ الإيرانية، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٣**. بيروت: دار الساقي؛ لندن: مركز الدراسات الإيرانية العربية، ١٩٩٤.

البحارنة، حسين محمد. **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها**. بيروت: كتلة مؤسسة الحياة، ١٩٧٣.

بحيري، مروان. **النفط العربي والتهديدات الأميركية بالتدخل، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠. (أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ ورقة رقم ٤)

البراوي، راشد. **العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٢.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢**. نيويورك؛ اكسفورد: مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٢.

بريماكوف، ألكسندر. **نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية**. ترجمة بسام خليل. بيروت: دار ألف باء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

بسيسو، فؤاد حمدي. **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي (المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية)**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦)

بني صدر، أبو الحسن. **إيران: غربة السياسة والثورة: دراسة معمقة للمجتمع الإيراني عشية الثورة**. ترجمة دار الكلمة. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٧٩.

بيضون، توفيق سعيد. **التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦.

التدخل العسكري في منابع النفط: الاحتمالات والخطط. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠. (دراسات استراتيجية؛ ١)

التنير، سمير. **مدخل إلى استراتيجية النفط العربي**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١. (الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية)

ثرو، ليستر. **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**. ترجمة محمد فريد. بيروت: دار الساقي؛ أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات

والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٥. (دراسات مترجمة؛ ١)

جاكار، رولان. **الأوراق السرية لحرب الخليج**. ترجمة محمد مخلوف. ليماسول: شركة الأرض للنشر المحدودة، ١٩٩١.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٩٦.

جريسون، بنسون لي. **العلاقات السعودية الأمريكية: في البدء كان النفط**. ترجمة سعد هجرس. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩١.

جعفر، قاسم محمد (معد). **ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الأوسط، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

ـــــ. **ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الأوسط، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨**. شارك في التحليل محمود عزمي وربيع الأسير. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وزارة الخارجية. **الجمهورية الإسلامية الإيرانية في نظرة سريعة**. طهران: مؤسسة الجغرافية؛ كارتوجرافية سحاب للنشر، [د. ت.].

جهلان، عدون. **الفكر السياسي عند الأباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش**. السيب: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، ١٩٩١.

حتي، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥.

خضر، بشارة. **أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

الخميني، روح الله. **الوصية الخالدة، الترجمة العربية للوصية السياسية الإلهية لقائد الثورة الإسلامية الكبير، مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران**. بيروت: مكتب وكلاء الإمام الخميني في المسائل الشرعية والأمور الحسبية، [د. ت.].

داجت، ستيفن وجاري جي باجليانو. حرب الخليج الثانية: **التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، [١٩٩٧]. (دراسات عالمية؛ العدد ٤)

الداود، محمود علي. **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠. (مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٣٤)

ربيع، حامد. **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط**. القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤.

ربيع، محمد محمود. **الأيديولوجيات السياسية المعاصرة: قضايا ونماذج**. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٧٩.

رشدي، راسم. **كويت وكويتيون: دراسات في ماضي الكويت وحاضرها**. بيروت: مطبعة الرهبانية اللبنانية، ١٩٥٥.

رضا، عادل. **عمان والخليج: قضايا ومناقشات**. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩. (في المعركة)

رفاعي، محمد علي. **الجامعة العربية وقضايا التحرير**. ط ٢. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٢.

رمضاني، روح الله ك. **الخليج العربي ومضيق هرمز**. ترجمة عن الصاحب الشيخ. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤. (السلسلة الخاصة؛ ٧٥)

ـــــــ. **سياسة إيران الخارجية، ١٩٤١ ـ ١٩٧٣**. ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جردي. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤.

ـــــــ. **مضيق هرمز**. بيروت: الحقيقة برس، ١٩٨٨.

الرميحي، محمد غانم. **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**. ط ٢. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٤. (سلسلة دراسات في شؤون الخليج والجزيرة العربية)

ـــــــ. **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣.

الريس، رياض نجيب. **رياح السموم: السعودية ودول الجزيرة العربية بعد حرب الخليج، ١٩٩١ ـ ١٩٩٤**. بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤.

ـــــــ. **صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١**. بيروت: دار النهار، الخدمات الصحافية، ١٩٧٣.

ـــــــ. **ظفار: قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦**. بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٧٨.

ريكورد، جيفري. **قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج.** ترجمة عبد الهادي ناصف. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

الزياني، أمل ابراهيم. **البحرين، ١٧٨٣ـ ١٩٧٣: دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج.** بيروت: مطابع دار الترجمة والنشر لشؤون البترول، ١٩٧٢.

سالينجر، بيار واريك لوران. **المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١.

سعيد، عبد المنعم. **الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٥)

ـــــــ. **العرب ودول الجوار الجغرافي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم)

ـــــــ. **العرب ومستقبل النظام العالمي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم)

ـــــــ. **العرب والنظام العالمي الجديد: الخيارات المطروحة.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١. (كراسات استراتيجية؛ ٣)

سلامة، غسان. **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية.** بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠. (الدراسات الاستراتيجية؛ ٣)

ـــــــ. **المجتمع والدولة في المشرق العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

سلطان، عبد الرحمن. **الصراع الدولي في الخليج العربي.** القاهرة: منشورات مجلة الوعي الجديد؛ مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨١.

سليمان، يعقوب. **النفط العربي والنظام الاقتصادي الدولي.** بيروت: صامد، ١٩٨٤.

سيجف، شموئيل. **المثلث الإيراني: العلاقات السرية بين إسرائيل ـ إيران ـ الولايات المتحدة.** ترجمة غازي السعدي. عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٣. الكتاب الأول.

سيد أحمد، رفعت (محقق). **وصية الخميني.** القاهرة: الدار الشرقية، ١٩٨٩.

السيد سعيد، محمد. **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٨)

السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩.

ـــــ. **السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥. (كراسات استراتيجية؛ ٢٧)

ـــــ (محرر). **النظام العالمي الجديد**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

الشريدة، عبد المهدي. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

شكارة، أحمد عبد الرزاق. **الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينيات: دراسة تحليلية للتطورات، العلاقات والتأثيرات السياسية ـ الاقتصادية المتبادلة ما بين منطقتي المشرق العربي والخليج العربي**. العين، الإمارات العربية المتحدة: مطبعة الكاظم، ١٩٨٥.

شكر، زهير. **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢.

صاغية، حازم. **صراع الإسلام والبترول في إيران**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

صفوة، نجدة فتحي. **من نافذة السفارة: العرب في ضوء الوثائق البريطانية**. بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢.

طه، طه عبد العليم. **إدارة السيطرة على النفط**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١. (كراسات استراتيجية؛ ٦)

ـــــ (محرر). **انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣.

طولبه، حسن محمد. **مناقشة في النزاع العراقي الإيراني**. ط ٣. بيروت: الوطن العربي، ١٩٨٥.

العايدي، زكي [وآخرون]. **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**. ترجمة سوزان خليل. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤.

عبد الفضيل، محمود. **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢.

عبيد، نايف علي. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**.

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨)

العزي، خالد. **الأطماع الفارسية في المنطقة العربية**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١.

عطوي، أحمد خليل. **دولة الإمارات العربية المتحدة: نشأتها وتطورها**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١.

عفلق، ميشيل. **في سبيل البعث**. ط ٥. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

العقاد، صلاح. **التيارات السياسية في الخليج العربي**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣.

العلاقات العربية الإيرانية. تحرير جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣.

علوي، مصطفى (محرر). **مصر وأمن الخليج بعد الحرب**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

العيدروس، محمد حسن. **العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٩٢١ ـ ١٩٧١**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥.

العيسوي، ابراهيم. **قياس التبعية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع المستقبلات العربية البديلة،آليات التبعية في الوطن العربي)

غرايبه، مازن خليل. **مراجعة أدبيات التكامل الدولي السياسية**. عمان: منتدى الفكر العربي، [د. ت.].(مشروع آفاق التكامل العربي في التسعينات)

الغريب، عبد الله محمد. **وجاء دور المجوس: الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية**. ط ٥. [د. م.: د. ن.]، ١٩٨٧.

غريش، آلان ودومنيك فيدال. **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**. ترجمة ابراهيم العريس. ليماسول: دار قرطبة، ١٩٩١.

غوثاني، أسعد. **قادسية صدام والنهوض القومي**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١. (السلسلة الإعلامية؛ ١٢١)

الفارس، عبد الرزاق. **السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠ - ١٩٩٠: دراسة في الاقتصاد السياسي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

فرجاني، نادر. **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

فتح الله، سعد حسين. **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٧)

فخرو، علي [وآخرون]. **أمن الخليج والأمن العربي**. الشارقة: مؤسسة الخليج للصحافة؛ مركز الخليج للدراسات العربية، ١٩٩١.

الفيل، محمد رشيد. **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي**. الكويت: رابطة الاجتماعيين، ١٩٦٧.

قاسم، جمال زكريا. **الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٧.

قرني، بهجت وعلي الدين هلال (محرران). **السياسات الخارجية للدول العربية**. ترجمة جابر سعيد عوض. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

قضايا الخليج العربي. إعداد قاسم جعفر وأحمد سامح الخالدي وحسين آغا. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢. (سلسلة الدراسات الاستراتيجية؛ ١٠)

الكعكي، يحيى أحمد. **الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٦.

كلير، مايكل. **اتجاهات التدخل الأمريكي في الثمانينيات**. ترجمة عمر محجوب. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

ــــــ. **إيران ١٩٠٠ ـ ١٩٨٠: الثورات المعاصرة، القوى السياسية والاجتماعية، دور الدين والعلماء، التسلح وسياسة التوكيل**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.

كليم، هارولد جي وستانلي ال. فولك. **ظروف الأمن القومي**. ترجمة البكر. بغداد: جامعة البكر، ١٩٨١. (سلسلة الدراسات المترجمة؛ ١٧)

كوردزمان، انتوني. **القدرات العسكرية الإيرانية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، [د. ت.]. (دراسات عالمية؛ العدد ٦)

كولي، جون. **الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط**. ترجمة عاشور

الشامس. ط ٤. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢.

كوهين، أفنر. **نحو شرق أوسط جديد: إعادة النظر في المسألة النووية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧. (دراسات عالمية؛ العدد ١)

لورنس، هنري. **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**. ترجمة محمد مخلوف. ليماسول: دار قرطبة، ١٩٩٢.

اللوزي، سليم. **رصاصتان في الخليج**. بيروت: مؤسسة الحوادث للصحافة والنشر، ١٩٧١.

مار، فيبي ووليم لويس (محرران). **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**. ترجمة عبد الله جمعة الحاج. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦. (دراسات مترجمة؛ ٢)

متولي، محمد محمود. **حوض الخليج العربي**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٠ - ١٩٧٤. ٢ ج. (المكتبة الجغرافية الحديثة؛ ٦)

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. **وثائق مجلس التعاون الخليجي**. أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة. **دليل المنظمات والمؤسسات العامة الخليجية**. الرياض: الأمانة العامة، مكتب التربية لدول الخليج العربية، ١٩٨٢.

مجيد، علي حسن. **التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي**. بغداد: منشورات وزراة الثقافة والإعلام؛ دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠. (سلسلة دراسات؛ ٢٣٧)

محاضرات الموسم الثقافي الأول لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥. أبو ظبي: المجمع الثقافي، [١٩٨٥]؛ أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة، [١٩٨٥].

محمد، علي سبتي. **دراسات في الحرب العراقية الإيرانية**. بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧.

محمد، محمد جاسم. **الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربي: رؤية عربية**. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣. (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي؛ ٦٥)

مراد، خليل الياس. **حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**. بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧.

مراد، نسرين [وآخرون]. **تحديات الأمن: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**.

الشارقة: مركز الخليج للدراسات العربية؛ مؤسسة الخليج، ١٩٩١.

مرسي، مصطفى عبد العزيز. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي.** الدوحة: [د. ن.]، ١٩٨٢.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥.** المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٦.

ــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦.** المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٧.

ــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨.** المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٩.

ــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩.** المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٠.

ــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠.** المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩١.

ــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١.** المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٢.

ــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢.** المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٣.

ــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣.** المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٤.

ــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤.** القاهرة: المركز، ١٩٩٥.

ــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥.** القاهرة: المركز، ١٩٩٦.

مرهون، عبد الجليل زيد. **أمن الخليج بعد الحرب الباردة.** بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧.

مسعد، نيفين عبد المنعم. **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي.** القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣.

المشاط، عبد المنعم (محرر). **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات.**

القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية.** ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

مغيث الدين، محمد (محرر). **دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي.** ترجمة خليل علي مراد. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣.

مقلد، اسماعيل صبري. **الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات.** الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣.

ـــــ. **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات.** الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

ـــــ. **الصراع الأمريكي ـ السوفياتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدولية.** الكويت: ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٦.

ـــــ. **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات.** ط ٢. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٩.

ـــــ. **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة.** الكويت: ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٧.

منصور، سامي. **تجارة السلاح والأمن القومي العربي.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. **التقرير الإحصائي السنوي الثالث عشر.** الكويت: المنظمة، ١٩٨٦.

ـــــ. **التقرير الإحصائي السنوي السابع.** الكويت: المنظمة، ١٩٨١.

المنوفي، كمال. **أصول النظم السياسية المقارنة.** الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

موسى، حسين. **البحرين: النضال الوطني والديمقراطي، ١٩٢٠ ـ ١٩٨١.** بيروت: الحقيقة برس، ١٩٨٧.

النبراوي، فتحية ومحمد نصر مهنا. **الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية.** الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨.

النجار، سعيد. **الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١.

نخلة، إميل. **أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية**. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.

النعيمي، عبد الرحمن محمد. **الصراع على الخليج العربي**. بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢.

النقيب، خلدون حسن. **صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت**. بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٦.

ـــــــ. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

نوار، ابراهيم. **اتفاقيات الجات والاقتصاديات العربية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤. (كراسات استراتيجية؛ ٢٢)

نوفل، سيد. **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢.

الكتاب الثاني: إمارات ساحل عمان.

النيرب، محمد. **أصول العلاقات الأمريكية السعودية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤.

نيكسون، ريتشارد. **الفرصة السانحة**. ترجمة أحمد صدقي الدجاني. القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٢.

هاليداي، فرد. **السياسة السوفيتية في «قوس الأزمة»**. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

ـــــــ. **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عُمان**. ترجمة حازم صاغية وسعد محيو. ط ٣. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١.

ـــــــ. **مقدمات الثورة في إيران**. ترجمة مصطفى كركوتي؛ مراجعة خليل هندي. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩.

ـــــــ. **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران**. ترجمة زاهر ماجد. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥.

هلال، علي الدين. **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢)

هويدا، فريدون. **سقوط الشاه محمد رضا بهلوي**. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢.

هيكل، محمد حسنين. **١٩٦٧: الانفجار**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠. (حرب الثلاثين سنة)

ـــــ. **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

ـــــ. **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة**. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢.

الوطن العربي والمتغيرات العالمية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١.

ولينكسون، جون س. **حدود الجزيرة العربية: قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء**. ترجمة مجدي عبد الكريم. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.

ويلسون، أرنولد ت. **تاريخ الخليج**. ترجمة محمد أمين عبد الله. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨١.

الياسيني، أيمن. **الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**. ط ٢. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٠.

دوريات

الابراهيم، حسن. «الخليج والوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٦، آب/أغسطس ١٩٨٤.

«ابن جبر: مؤتمر الدوحة مكافأة للدور الأمريكي أثناء المحاولة الانقلابية.» **الخليج**: ١٥/١٠/١٩٩٧.

ابن محمود، فهد. «خطوات خليجية جادة لحسم قضية التعريفة الجمركية.» **الاتحاد**: ١/١٢/١٩٩٧.

أبو سنة، طارق حسني. «قمة الدول الخليجية: المعطيات والنتائج، ٢٢ ـ ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العدد ١٠٤، نيسان/ابريل ١٩٩١.

أبو طالب، حسن. «التطورات الأخيرة في حرب الخليج.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٢، نيسان/ابريل ١٩٨٨.

ـــــــ. «سياسات التعاون في البحر المتوسط: نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الأقاليم.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٨، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤.

ـــــــ. «السياسة الخارجية للنظام الإقليمي العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٠: دراسة استطلاعية.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٤٠، نيسان/ ابريل ١٩٩٢.

أبو الفضل، محمد. «صراع المصالح يشتعل في آسيا الوسطى، بحر قزوين، ساحة الحروب المقبلة.» **الخليج**: ٦/ ١٠/ ١٩٩٧.

أبو النصر، عبد الكريم. «تفويض أمريكي لإسرائيل بالتدخل في حرب «الخليج».» **المستقبل** (باريس): ٧/ ٤/ ١٩٨٤.

الاتحاد: ٢٥/ ٥/ ١٩٩١؛ ٢٨/ ١٠/ ١٩٩١؛ ٢٩/ ١٢/ ١٩٩٢؛ ٥/ ٣/ ١٩٩٧؛ ٥/ ٨/ ١٩٩٧، و٢٣/ ١٢/ ١٩٩٧.

«إحصاءات مجلس التعاون.» **التعاون**: السنة ١٠، العدد ٣٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

أحمد، أحمد يوسف. «العرب وتحديات النظام «الشرق أوسطي»: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

أحمد، نازلي معوض. «تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٩، العددان ١ ـ ٢، ربيع ـ صيف ١٩٩١.

ـــــــ. «النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨.

ادريس، محمد السعيد. «تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران.» **السياسة الدولية**: السنة ١٥، العدد ٥٦، نيسان/ ابريل ١٩٧٩.

ـــــــ. «تركيا وهموم القوة الإقليمية الكبرى.» **الخليج**: ١٧/ ٩/ ١٩٩٢.

ـــــــ. «دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧.

ـــــــ. «مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي.» **السياسة الدولية**: السنة ٧، العدد ٦٤، نيسان/ ابريل ١٩٨١.

ـــــــ. «النظام الدولي بين الهيمنة والاعتماد المتبادل (١/ ٢).» **الخليج**: ١٦/ ١٠/ ١٩٩٧.

«١٤ دولة تجتمع في موريشيوس للإعلان عن إقامة تكتل للدول المطلة على المحيط

الهندي.» **الحياة**: ٣/٣/١٩٩٧.

اسماعيل، محمد زكريا. «النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

الأسيوطي، شحاتة. «مقومات قيام تجمع اقتصادي لدول الخليج.» **الرأي العام** (الكويت): ١٣/١٢/١٩٩٧.

«اشتداد التنافس الأمريكي ـ الروسي على سوق السلاح الخليجي.» **القبس**: ٣٠/١/١٩٩٧.

أكرم، عاصم. «تاريخ الحرب الأفغانية.» مترجم عن الفرنسية. **الخليج**: الحلقات (١)، ٨/٧/١٩٩٧؛ (٢)، ١١/٧/١٩٩٧؛ (١٢)، ١٥/٧/١٩٩٧، (١٤)، ١٨/٧/١٩٩٧، و(١٥)، ٢٠/٧/١٩٩٧.

أليبوني، روبرتو. «البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص [الإقليمية مقابل الكونية].» ترجمة سلوى حبيب. **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٨، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

«أمريكا تحاول احتواء ردود الفعل ضد وثيقة «البنتاغون».» **الاتحاد**: ١٤/٣/١٩٩٢.

«أمريكا تعلن الخطوط العريضة لاستخدام القوة المنفردة لحماية مصالحها.» **الخليج**: ٢٥/٩/١٩٩٣.

«أمير البحرين يستبعد توسيع مجلس التعاون.» **الاتحاد**: ٢١/١٢/١٩٩٧.

«انديك يؤكد سياسة الاحتواء ويحذر من الخطر الإيراني على المنطقة.» **الخليج**: ١٥/١١/١٩٩٧.

الأنصاري، محمد جابر. «عن زيارة باقر الحكيم للسعودية: آفاق جديدة للعلاقات العربية ـ الإيرانية.» **الحياة**: ٤/٣/١٩٩٢.

«أوروبا والولايات المتحدة أمام اللغز الإيراني.» **القبس**: ٢٨/١/١٩٩٧.

«إيران تسعى لنظام إقليمي جديد لمواجهة الطوق الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ التركي.» **الخليج**: ٢١/٦/١٩٩٧.

الأيوبي، عيسى. «عودة سفراء أوروبا إلى طهران تفتح ثغرة في الطوق الأمريكي.» **الخليج**: ٢٢/١١/١٩٩٧.

بدران، ودودة. «أزمة الخليج والنظام الدولي.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٩، العددان ١ ـ ٢، ربيع ـ صيف ١٩٩١.

بدوي، هشام. «المحيط الهندي والتجمع الإقليمي.» **البيان**: ١٥/٤/١٩٩٧.

البزاز، سعد. «العراق السري.» الحلقة الأولى. **الخليج**: ٢/٨/١٩٩٦.

بسطامي، زها. «الاستراتيجية الأمريكية والنظام العالمي الجديد.» **الحياة**: ٥/٤/ ١٩٩٢.

«بغداد تلوح بالخطر الإيراني لرفع الحظر.» **الخليج**: ١/١٠/١٩٩٧.

بفاف، وليام. «امبراطورية كاريكاتورية.» **الخليج**: ٢٨/٣/١٩٩٢.

بهجت، جودت وحسن جوهر. «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

بوي، جورج [الجنرال]. «الأهداف الأمريكية والسوفياتية في منطقة الخليج.» **استراتيجيا**: العدد ٤٢، آب/أغسطس ١٩٨٥.

«التجربة العمانية نجاح يستحق التهنئة.» **الخليج**: ١٩/١٠/١٩٩٧.

«التجمع الوطني الكويتي يسعى للاعتراف بالأحزاب قبل انتخابات ٢٠٠٠.» **الخليج**: ٢٤/١١/١٩٩٧.

«تحت شعار «ضمان إمدادات النفط ومواجهة التهديدات الإقليمية». . أمريكا تعد لاستراتيجية تدخل كثيف في الخليج.» **الخليج**: ٨/٢/١٩٩٠.

«تشريع أمريكي يعاقب شركات روسية تعاملت مع طهران.» **الخليج**: ٢٦/١٠/ ١٩٩٧.

التعاون: السنة ٦، العدد ٢١، آذار/مارس ١٩٩١.

«تقرير إيجابي عن الملف النووي.» **الخليج**: ١١/٤/١٩٩٨.

التميمي، عبد المالك خلف. «الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٨٨٧ ـ ١٩٧١م.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٤، العدد ٥٥، تموز/يوليو ١٩٨٨.

ــــــ. «بعض قضايا الحركة الوطنية في الخليج العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦١، آذار/مارس ١٩٨٤.

تيسوفسكي، يوري. «خلفيات زيارة الرئيس الأذربيجاني حيدر علييف لموسكو، صراع سياسي دولي تقوده شركات النفط.» **الحياة**: ١٦/٨/١٩٩٧.

جلبوع، عاموس. «الميزان العسكري في الشرق الأوسط، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥.» ترجمة

وعرض محمد عبد القادر. **الاتحاد**: ١٨/٥/١٩٩٧.

الجبالي، عبد الفتاح. «دورة أوروجواي والعالم الثالث: حسابات المكسب والخسارة.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٨، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

الجبهة الشعبية لتحرير عُمان. «البرنامج السياسي.» **دراسات ٩ يونيو** (دائرة الإعلام والدعاية والتحريض): حزيران/يونيو ١٩٨٢.

جواد، سعد ناجي ومنعم صاحي حسني. «الأمن التركي بين مهمتين: دراسة في مستقبل التوجه التركي نحو الخليج العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٦، نيسان/ابريل ١٩٩٤.

حرب، أسامة الغزالي. «الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي: مصالح ثابتة وسياسات متغيرة.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٨، نيسان/ابريل ١٩٨٢.

ـــــــ. «الحرب العراقية الإيرانية: التطور التاريخي ودوافع الحرب.» **السياسة الدولية**: السنة ١٧، العدد ٦٣، كانون الثاني/يناير ١٩٨١.

ـــــــ ومحمد السعيد ابراهيم ادريس. «الأمن والصراع في الخليج العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٦، العدد ٦٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠.

الحسيني، مأمون. «التقارب السوري ـ العراقي ـ الإيراني.» **الخليج**: ١٧/٧/١٩٩٧.

الحسيني، محمد صادق. «جمهورية الحوار الخاتمية وانقلاب الهرم الاجتماعي.» **الخليج**: ٢/٨/١٩٩٧.

ـــــــ. «خاتمي لقابوس: أمد يدي لجميع العرب خاصة الخليجيين.» **الشروق** (الشارقة): ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧.

ـــــــ. «الظاهرة الخاتمية: انقلاب الريف والمدينة ضد تجمع أثينا القديم.» **الخليج**: ٥/٧/١٩٩٧.

الحسيني، مصطفى. «نظام أمن أمريكي سابق التجهيز ترعاه واشنطن وتقوده أنقرة وتل أبيب.» **الخليج**: ١٣/٥/١٩٩٧.

الحمد، تركي. «تأملات في مقدمات الثورة الإيرانية الثانية: من دولة الثورة إلى ثورة الدولة.» **الشرق الأوسط**: ١٥/٦/١٩٩٧.

حميدان، علي. «دول الخليج وقمة الدوحة الاقتصادية.» **الشرق الأوسط**: ٢٢/٦/١٩٩٧.

الحياة: ١٥/٣/١٩٩١، و٤/١٠/١٩٩٧.

حيدر، خليل علي. «العمامة والصولجان.» الحلقة ١٣. **الخليج**: ٩/٦/١٩٩٧.

الخرافي، جاسم. «لا مصالحة مع من دمر الكويت، والاتفاقيات الأمنية حماية لاستقرار المنطقة.» **الخليج**: ٢/٨/١٩٩٧.

خشبة، حسني. «منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود تعتمد مبدأ الاقتصاد قبل السياسة في مواجهة الالتهاب الإقليمي.» **الشرق الأوسط**: ٥/١٢/١٩٩٦.

«خطة شارون لغزو منطقة الخليج.» **الخليج**: ٦/٢/١٩٨٣.

الخطيب، عمر. «الأمن العربي في منطقة الخليج (٤).» **الخليج**: ٢٥/٢/١٩٨١.

ــــــ. «الأمن العربي في منطقة الخليج (٧): القوى الدولية.» **الخليج**: ١٢/٢/١٩٨١.

ــــــ. «الأمن العربي في منطقة الخليج (٩).» **الخليج**: ١/٣/١٩٨١.

ــــــ. «التنمية والعمالة الأجنبية في دول الخليج العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٤٢، حزيران/يونيو ١٩٨٥.

ــــــ. «مستقبل الخليج العربي كمورد للنفط في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٧٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

خلف، نهى تادرس. «صفقة الأواكس للسعودية.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٣، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

الخليج: ٢٨/٢/١٩٨١؛ ٢٠/٩/١٩٨٤؛ ١٠/١٢/١٩٩٠؛ ٧/٣/١٩٩١؛ ١١/٣/١٩٩١؛ ٢٦/٧/١٩٩١؛ ٢٣/٥/١٩٩٣؛ ٢٨ ـ ٣٠/٦/١٩٩٥؛ ١١/٧/١٩٩٥؛ ٢٤/٨/١٩٩٥؛ ٢١/١٠/١٩٩٦؛ ١٤/٣/١٩٩٧؛ ١٨/٣/١٩٩٧؛ ١١/٥/١٩٩٧؛ ١٠/٧/١٩٩٧؛ ١٠/٨/١٩٩٧، و٢٦/٨/١٩٩٧.

الخليفي. «قمة الكويت تحت توحيد تعرفة التعاون الموحدة.» **الخليج**: ١١/٥/١٩٩٧.

الخميس، أحمد. «موسكو وطهران في مواجهة العاصفة.» **الاتحاد**: ٢٣/٤/١٩٩٧.

الدسوقي، مراد ابراهيم. «عاصفة الصحراء: الدروس والنتائج.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العدد ١٠٤، نيسان/ابريل ١٩٩١.

دلبح، محمد. «روسيا ترفض الرضوخ للضغوط الأمريكية لوقف تعاونها مع إيران في مجال الصواريخ.» **البيان (دبي)**: ٢٤/٨/١٩٩٧.

ــــــ. «فرنسا وروسيا تتمردان على الاحتواء الأمريكي.» **البيان**: ٢٩/١٠/١٩٩٧.

الراية (قطر): ١١/١/١٩٩٢.

الربعي، أحمد. «نفط بحر قزوين.» **الخليج**: ٢٦/٨/١٩٩٧.

رجا، ماهر. «الدبلوماسية الأمريكية من المنطقة الآمنة إلى الرمال المتحركة: المحاولات السياسية لاحتواء الولاءات الكردية.» **الخليج**: ١٠/١١/١٩٩٦.

الرميحي، محمد. «الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ١٣، آذار/مارس ١٩٨٠.

ــــــ. «العلاقات الكويتية ـ العراقية بعد نظام صدام حسين.» **البيان**: ٢٢/٦/١٩٩٧.

رولو، اريك. «الاحتواء المزدوج شعار وليس استراتيجية، ماذا تريد الولايات المتحدة من العراق.» **الخليج**: ٢٨/١٠/١٩٩٧.

ــــــ. «قانون داماتو.. ومأزق الإدارة الأمريكية.» **الخليج**: ١٠/١٠/١٩٩٧.

الريّس، رياض نجيب. «الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧.

ــــــ. «عرب بلا نفط: سيناريو متفائل للخليج العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

زحلان، روز ماري. «مجتمعات دول الخليج الحديثة.» مراجعة فهد الناصر. **مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)**: السنة ٢١، العددان ٣ ـ ٤، خريف ـ شتاء ١٩٩٣.

زهرة، السيد. «استراتيجية القوتين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ١، العدد ٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١.

سالم، صلاح. «القمة الخليجية السادسة عشرة في مسقط.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٤، نيسان/ابريل ١٩٩٦.

السرجاني، خالد. «الأهداف غير المعلنة للغزو التركي لشمال العراق.» **الخليج**: ٩/١٠/١٩٩٧.

ــــــ. «حدود الدور التركي في شمال العراق.» **الخليج**: ١٢/٩/١٩٩٦.

سعودي، محمد عبد الغني. «الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٥، العدد ٢٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩.

ـــــــ. «مجلس التعاون لدول الخليج العربي: مقوماته ـ إنجازاته ـ معوقاته.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٨، العدد ٧٠، تموز/ يوليو ١٩٩٣.

سعيد، عبد المنعم. «حرب الخليج والنظام العالمي الجديد.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٩، العددان ١ ـ ٢، ربيع ـ صيف ١٩٩١.

السفير: ١٩٩٠/١٢/٢٤.

السياسة: ١٩٧٧/١١/٩.

السيد سليم، محمد. «فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة تقويمية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

السيد علي، عبد المنعم. «إمكانات التكامل النقدي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٧٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤.

سيك، جاري. «الثورة الإيرانية والقوى العظمى.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨.

شابير، يفتاح. «الميزان العسكري في الشرق الأوسط، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥.» الحلقة الأخيرة. ترجمة وتلخيص محمد عبد القادر. **الاتحاد** (أبو ظبي): ١٩٩٧/٦/٢٢.

الشاهين، سليمان ماجد. «الكويت وإعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية.» **التعاون**: السنة ٥، العدد ١٨، حزيران/ يونيو ١٩٩٠.

شاهين، عبد النبي. «رفسنجاني يبدأ زيارة طويلة للسعودية يرافقه خلالها ٢٠٠ شخصية.» **الاتحاد**: ١٩٩٨/٢/٢٢.

الشرق الأوسط: ١٩٩١/٢/٦.

الشريان، أحمد علي. «خصائص الهجرة الدولية في دول مجلس التعاون: تعقيب.» **التعاون**: السنة ٦، العدد ٢١، آذار/ مارس ١٩٩١.

شلهوب، فيكتور. «مستقبل التعاون الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل.» **الخليج**: ١٩٩٧/٥/٢٥.

الشوباشي، شريف. «قانون داماتو.. خطوة مهمة في مسلسل المواجهات الاقتصادية من القوى العظمى.» **الأهرام**: ١٩٩٦/٨/١٢.

الصالح، علي صالح. «البعد الاقتصادي للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون.» **التعاون**: السنة ٨، العدد ٣٤، حزيران/ يونيو ١٩٩٤.

صايغ، يوسف. «النظرة الاقتصادية المستقبلية لمنطقة الخليج.» **التعاون**: السنة ١،

العدد ٣، تموز/يوليو ١٩٨٦.

الصباح، جابر المبارك [الشيخ]. «أي عراق يطالبون المصالحة معه، المغلوب على أمره تحت حكم الديكتاتور.» **الخليج**: ١٩٩٧/٨/٢.

«طهران أوفدت مبعوثاً إلى بغداد بعد ساعات من مغادرة خدام.» **الخليج**: ٢١/٦/١٩٩٧.

«طهران تؤيد تحالفاً إقليمياً يضم بغداد.» **الخليج**: ١٩٩٧/٦/٢٢.

العبد الله، حامد حافظ. «العلاقات الكويتية ـ الإيرانية: دراسة استشرافية لآفاق التعاون.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

عبد الله، عبد الخالق. «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٢، نيسان/ابريل ١٩٩٨.

ــــــ. «العلاقات العربية ـ الخليجية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦.

ــــــ. «النظام الإقليمي الخليجي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

ــــــ. «النفط والنظام الإقليمي الخليجي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤.

عبد الكريم، ابراهيم. «الخليج العربي في حسابات الصهيونية وإسرائيل.» **التعاون**: السنة ١، العدد ٢، نيسان/ابريل ١٩٨٦.

عبد الناصر، وليد محمود. «إيران: نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار؟.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤.

عثمان، خالد أحمد. «الوضع القانوني لجسر الملك فهد الممتد بين السعودية والبحرين.» **التعاون**: السنة ٨، العدد ٣٤، حزيران/يونيو ١٩٩٤.

العطية، غسان. «العراق الرجل المريض.. إرهاصات السقوط.» **الخليج**: ٤/١٠/١٩٩٧.

العلكيم، حسن. «السياسة السوفياتية تجاه الخليج في عهد غورباتشيف.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٨٩.

العيدروس، محمد حسن. «التدخل الفارسي في الشؤون العمانية، ١٧٣٧ -

١٧٤٤م.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٤، العدد ٥٥، تموز/ يوليو ١٩٨٨.

غالي، بطرس. «طريق مصر إلى القدس (١/ ٣).» **الخليج**: ٢٠/٥/١٩٩٩.

غوركان، إحسان. «تركيا في الجغرافيا السياسية الجديدة.» **الخليج**: ٢٢ ـ ٢٣/ ١١/ ١٩٩٣.

الفارس، عبد الرزاق فارس. «البطالة في دول الخليج.» **الخليج (الشارقة)**: ٢٥/ ٥/ ١٩٩٧.

ـــــــ. «نحن وإيران والمستقبل.» **الخليج**: ٨/ ٤/ ١٩٩٧.

فؤاد، جورج. «التحالف الاستراتيجي الجديد بين تركيا وإسرائيل.» **الاتحاد**: ١٣/ ٥/ ١٩٩٧.

الفوزان، محمد. «أمريكا تقرر الاحتفاظ بتواجدها العسكري المباشر.» **الأزمنة العربية (الشارقة)**: ٣١/ ٣/ ١٩٩٠.

القبس: ١٩/ ٥/ ١٩٩٧.

«قبيل قمة جيانج وكلينتون: واشنطن تسعى لضمانات خطية من الصين بعدم تقديم تكنولوجيا نووية إلى إيران.» **الخليج**: ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٧.

القرعي، أحمد يوسف. «نمط التنمية الاقتصادية لدول الخليج العربي المنتجة للبترول. مراجعة كتاب: نمط التنمية الاقتصادية لدول الخليج العربي المنتجة للبترول. تأليف: منى مصطفى البرادعي. القاهرة: جامعة القاهرة ـ كلية الاقتصاد، ١٩٧٩.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٧، العدد ٢٦، نيسان/ ابريل ١٩٨١.

قرقاش، أنور [وآخرون]. «الصورة المشوهة للإنسان الخليجي: الإدراك... والإدراك الخاطئ: الذات والآخر.» أدار الندوة عبد الخالق عبد الله؛ قام بتسجيلها مريم سالم وعائشة أحمد. **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١.

القويز، عبد الله ابراهيم. «التبادل التجاري لدول مجلس التعاون في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة.» **التعاون**: السنة ٤، العدد ١٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٩.

كاريه، شارلز. «التحالف غير الطبيعي بين سوريا وإيران.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨.

««كامب ديفيد» عسكري لمنطقة الخليج.» تقرير خاص من واشنطن. **الخليج**: ٢٦/٢/ ١٩٨١.

كامل، أنس مصطفى. «صفقة الطائرات الأميركية للسعودية وأمن الخليج.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨.

كامل، عمر عبد الله. «سياسات الإصلاح الاقتصادي العربية ما لها وما عليها: أسس التصحيح الاقتصادي والهيكلي في مصر ودول الخليج (١/ ٤).» **الخليج**: ١٩٩٧/٦/٤.

كانوار، رانفير. «التحالفات والتوازنات في الشرق الأوسط وارتباطها بالاستقرار: نظرية توازن القوى وتطبيقاتها في المنطقة العربية.» **الخليج**: ١٩٩٦/١١/١٤.

كرم، سمير. «إيران: يابان الشرق الأوسط؟ «٢»: الخليج العربي الهدف، القومية العربية العدو.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٧٧، نيسان/ابريل ١٩٧٨.

«كلينتون.. أمريكا.. قائد العالم.. وتعمل منفردة عند الضرورة.» **الخليج**: ٦/٥/ ١٩٩٣.

«كلينتون يرفض عزل بكين وزيمين يتوقع نتائج مهمة لزيارة واشنطن: تعهدات صينية بوقف التعاون النووي مع إيران.» **الخليج**: ١٩٩٧/١٠/٢٦.

كنعاني، سمير. «النفط شريان الحياة في إسرائيل.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٣٢، نيسان/ابريل ١٩٧٤.

الكواري، حمد عبد العزيز. «إسرائيل والخليج.» **الخليج**: ١٩٩٧/٥/٢٦.

ـــــــ. «العلاقات الخليجية ـ الإيرانية ما بعد قمة طهران.» **الخليج**: ١٢/١٣/ ١٩٩٧.

الكواري، علي خليفة. «عودة إلى أسباب الخلل السكاني في الخليج العربي: حالة قطر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

كوري، انفر. «الوضع الجيبوليتيكي لمنطقة الخليج العربي.» مراجعة نبية الأصفهاني. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (الكويت): العدد ١، ١٩٧٥.

«الكويتيون يستبعدون هجوماً عراقياً ويتحدثون عن ابتزاز أمريكي.» تقرير لوكالة فرانس برس. **الخليج**: ١٩٩٧/٢/٣.

كيسنجر، هنري. «معوقات للفوضى في السياسة الخارجية الأمريكية.» **الشرق الأوسط**: ١٩٩٣/٩/٥.

«ماذا يحضر البنتاغون في الخليج؟.» **الحقيقة** (بيروت): ٦/٨/١٩٨٧.

ماعوز، زيف. «الميزان العسكري في الشرق الأوسط، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥.» ترجمة وعرض محمد عبد القادر. **الاتحاد** (أبو ظبي): ١١/٥/١٩٩٧.

المانع، صالح عبد الرحمن. «الإنفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية: دراسة مقارنة.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٦، العدد ٤، شتاء ١٩٨٨.

مبارك، وليد الياس. «الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٦، نيسان/ابريل ١٩٨٩.

«المجلس الاستشاري الخليجي يضم أصحاب الخبرة والدراية والعلم.» تقرير لوكالة كونا. **الاتحاد**: ٢١/١٢/١٩٩٧.

محيو، سعد. «ماذا يجري في إيران وهل بدأ العد العكسي لولاية خاتمي؟» **الخليج**: ٢٦/١١/١٩٩٧.

المر، محمد. «مفترق الطرق.» **الخليج**: ١٧ ـ ١٩/٥/١٩٩٧.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. «الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الدولية.» **السياسة الدولية**: العدد ٥٥، كانون الثاني/يناير ١٩٧٩.

مرهون، عبد الجليل. «المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية ـ الإيرانية.» **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٥٠، آذار/مارس ١٩٩٦.

ـــــــ. «العلاقات الخليجية ـ العراقية: بنية الوزن الجيوبوليتيكي (القسم الثاني).» **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٤٩، شباط/فبراير ١٩٩٦.

مسلم، حسام. «انعكاسات تولي خاتمي الرئاسة في إيران على الدائرتين الإقليمية والدولية.» **الاتحاد**: ٢٣/٨/١٩٩٧.

مصطفى، نادية محمود. «نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد.» **السياسة الدولية**: السنة ٢١، العدد ٨٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥.

«مقاطعة العرب لإسرائيل لم تكن عادلة.» **الاتحاد**: ٧/٨/١٩٩٦.

مقلد، اسماعيل صبري. «الإجماع الاستراتيجي في الشرق الأوسط، إلى أين تمضي الخطة الأمريكية.» **المجالس** (الكويت): ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

الموافي، عبد الحميد. «مجلس التعاون الخليجي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٧، العدد ٦٥، تموز/يوليو ١٩٨١.

ـــــــ. «نص النظام الأساسي لمجلس الدولة والشورى بعمان.» **البيان**: ١٨/١٢/١٩٩٧.

«مورفي يدعو «لتبادل رسمي» بين الولايات المتحدة وإيران.» **الخليج**: ٢٧/٤/١٩٩٨.

موسى، متولي. «التعاون الروسي ـ الإيراني في مواجهة الضغوط الغربية.» **الاتحاد**: ٧ ـ ٨/١٠/١٩٩٧.

«نص البيان الختامي لقمة الكويت.» **الاتحاد**: ٢٦/١٢/١٩٩١.

النصار، أمين. «أسباب نجاح خاتمي في الانتخابات الرئاسية الإيرانية.» **الرأي العام** (الكويت): ١٣/٦/١٩٩٧.

النصير، ياسين. «الطبقة الوسطى وملكية الدولة: العراق نموذجاً.» **الحياة**: ٢٦/٥/١٩٩٧.

نصر الله، رفيق. «الحريري: مؤتمر الدوحة يهدف لإقامة مصرف للتنمية يمول عربياً وبإدارة إسرائيلية.» **الاتحاد**: ٣٠/١٠/١٩٩٧.

النصراوي، عباس. «النتائج الاقتصادية للحرب العراقية ـ الإيرانية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٨٩، تموز/يوليو ١٩٨٦.

«النفط ليس وحده محور اهتمامنا بالخليج.» مقال لخبير في شؤون السياسة الأمريكية. **الخليج**: ٢٦/٢/١٩٩٧.

النقيب، خلدون. «الثاني من أغسطس ودائرة الخوف والتخويف.» **الخليج**: ٥/٨/١٩٩٧.

نوار، ابراهيم. «أزمة الأوبيك ومستقبل الصراع حول أسعار البترول.» **السياسة الدولية**: السنة ١٧، العدد ٦٦، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١.

ـــــــ. «السياسة الخارجية العمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٨، العدد ١١٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢.

هادسون، مايكل وستيفن زيونس. «مستقبل الهيمنة: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.» **ترجمات استراتيجية** (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية): السنة ٢، العدد ٩، أيار/مايو ١٩٩٧.

هاشم، أحمد. «عودة القوة الإيرانية: «عراق جديد»؟.» **شؤون الأوسط**: العدد ٥٤، آب/أغسطس ١٩٩٦.

هلال، علي الدين. «أمن الخليج والأمن العربي (١/٢).» **الخليج**: ١/٦/١٩٨٣.

ـــــــ. العرب واستشراف المستقبل (٢).» **الاتحاد**: ١/١١/١٩٩٢.

هوغلاند، جيم. «استيلاء صدام على الكويت تحد للولايات المتحدة.» ترجمة إيمان شمص. **السفير**: ٢٣/٨/١٩٩٠.

هوليداي، فريد. «الخليج والشؤون الدولية: الاستقلال وما بعده.» ترجمة ساطع نور الدين. **السفير**: ٢٥/١١/١٩٨٦.

ـــــــ. «الخليج والشؤون الدولية: الانفصال المثير بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية.» ترجمة ساطع نور الدين. **السفير**: ٢٦/١١/١٩٨٦.

«واشنطن تتراجع عن معاقبة موسكو بشأن التعاون التسليحي مع إيران.» **الخليج**: ٧/١١/١٩٩٧.

«واشنطن تتوعد بتطبيق قانون داماتو وباريس تدعوها للحذر: مواجهة أوروبية ـ أمريكية حول عقد «توتال» مع إيران.» **الخليج**: ٣٠/٩/١٩٩٧.

«واشنطن تؤيد تركيا في إقامة منطقة عازلة «مؤقتة» شمال العراق.» **الخليج**: ٧/٩/١٩٩٦.

الوطن (الكويت): ٢/٩/١٩٧٥.

ندوات، مؤتمرات

آفاق التعاون العربي في التسعينات: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في القاهرة، ٧ ـ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. تحرير وتقديم السيد يسين. عمان: المنتدى، ١٩٩٢. (التكامل الإقليمي العربي في التسعينات)

التعطل في دول الاسكوا: وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الاسكوا، عمّان، ٢٦ ـ ٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٣. [عمان]: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٤.

التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي: مجموعة الأبحاث التي قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في الفترة من ٢٩ ابريل ـ ٢ مايو ١٩٧٨. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٩.

الخليج العربي والعالم الخارجي: أعمال الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي، ٢٩/٤ ـ ١/٥/١٩٨٤. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٧.

دول مجلس التعاون الخليجي: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك، مجموعة

بحوث الندوة العلمية الرابعة. الكويت: جامعة الكويت؛ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٩٣.

العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية: أبحاث الندوة المصرية ـ الفرنسية الثانية، ٣ ـ ٥ يوليو ١٩٨٩. تحرير نيفين عبد المنعم مسعد. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر. بيروت: المركز، ١٩٩٦.

المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٤ ـ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

النخبة السياسية في العالم العربي: أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة، ١١ ـ ١٣ نوفمبر ١٩٩٥. تحرير علي الصاوي. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦.

ندوة التشريعات الاقتصادية في الدولة: تطبيقاتها ونتائجها. أبو ظبي: غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، ١٩٩٢.

ندوة «دول مجلس التعاون ودول الجوار. . العلاقة وتأثيرها على التنمية»، منتدى التنمية، اللقاء السنوي الثامن عشر، الكويت، ٢٠ ـ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧.

ندوة متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي، أبو ظبي، ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠.

ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي التي نظمتها الجمعية الاقتصادية الكويتية بجامعة الكويت، الكويت، ١٨ ـ ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢.

الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٨.

رسائل، أطروحات

آل ثاني، محمد عبد الله. «السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨١ - ١٩٩١.» (رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢).

أبو طالب، حسن. «العلاقات المصرية ـ العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٤).

الأنباري، توفيق نجم. «مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطور النظم الإقليمية.» (رسالة ماجستير، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨).

الشاهين، عبد الرحيم عبد اللطيف. «طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإمارات السبع بدولة الإمارات العربية المتحدة.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).

علي، علي حسين. «أمن الخليج العربي.» (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٢).

ــــــــ. «أمن الخليج العربي.» (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٢).

الهلالي، نشأت عثمان. «الأمن الجماعي الدولي: مع دراسة تطبيقية في إطار بعض المنظمات الإقليمية.» (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٥).

وثائق

بيانات مؤتمرات القمة الخليجية واجتماعات المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي.

مجموعة خطب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

نص الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي.

النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢ ـ الأجنبية

Books

Agnew, John. *The United States in the World-economy: A Regional Geography.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987. (Geography of the World-economy)

Agwani, M. S. *Politics in the Gulf.* New Delhi: Vikas Publishing House, 1978.

Ahrari, Mohammed E. *OPEC: The Failing Giant.* Lexington, KY: University Press of Kentucky, 1986.

——— (ed.). *The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond.* New

York: St. Martin's Press, 1989.

Al-Alkim, Hassan Hamdan. *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States.* London: Saqi Books, 1994.

Almond, Gabriel A. and James S. Coleman (eds.). *The Politics of the Developing Areas.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1960.

Amuzegor, Jahangir. *Iran: An Economic Profile.* Washington, DC: Middle East Institute, 1977.

Anthony, John Duke. *After the War: The GCC and the World.* Washington, DC: Georgetown University, Centre for Contemporary Arab Studies, 1972.

———. *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics and Petroleum.* Washington, DC: Middle East Institute, 1975. (James Terry Duce Memorial Series; v. 3)

Arab Oil and Gas Directory, 1994. Paris: Arab Petroleum Research Center.

Arms Control and Disarmament Agency [ACDA]. *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1972-1982.* Washington, DC: [ACDA], 1984.

Aron, Raymond. *Peace and War: A Theory of International Relations.* Translated from the French by Richard Howard and Annette Baker Fox. Garden City, NY: Doubleday, 1966.

Ayoob, Mohammed (ed.). *Regional Security in the Third World: Case Studies from Southeast Asia and the Middle East.* London: Croom Helm, 1986.

Beblawi, Hazem and Giacomo Luciani (eds.). *The Rentier State.* London; New York: Croom Helm, 1987. (Nation, State, and Integration in the Arab World; v. 2)

Bernardo, C. Joseph and Eugene H. Bacon. *American Military Policy, Its Development since 1775.* Harrisburg, PA: Military Service Publishing Co., [1955].

Bill, James A. *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations.* New Haven, CT: Yale University Press, 1988.

Brett, E. A. *The World Economy since the War: The Politics of Uneven Development.* Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan, 1985.

Buzan, Barry. *People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations.* Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1983.

——— and Gowher Rizvi. *South Asian Insecurity and the Great Powers.* London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1986.

Cantori, Louis J. and Steven L. Spiegel. *The International Politics of Regions; a*

Comparative Approach. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1970].

Chubin, Shahram. *Soviet Policy towards Iran and the Gulf*. London: International Institute for Strategic Studies, 1980. (Adelphi Papers; no. 157)

——— and Charles Tripp. *Iran and Iraq at War*. London: I. B. Tauris; Boulder, CO: Westview Press, 1988.

———. *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*. Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1996. (Adelphi Papers; no. 304)

Chubin, Shahram and Sepehr Zabih. *The Foreign Relations of Iran: A Developing State in a Zone of Great-Power Conflict*. With a foreword by Paul Seabury. Berkeley, CA: University of California Press, 1974.

Chubin, Shahram, Robert Litwak and Avi Plascov. *Security in the Gulf*. Aldershot, Hants, UK: Published for the International Institute for Strategic Studies by Gower, 1982. (Adelphi Library; 7)

Cohen, Raymond. *Threat Perception in International Crisis*. Seattle, WA: University of Washington Press, 1979.

Cordesman, Anthony H. *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab-Israeli Military Balance*. Boulder, CO: Westview Press; London, England: Mansell , 1984. (Westview Special Studies on the Middle East)

———. *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.

———. *The Iran-Iraq War and Western Security: 1984-87: Strategic Implications and Policy Options*. London; New York: Jane's, 1987. (Rusi Military Power Series)

Dahl, Robert Alan. *Modern Political Analysis*. Englewood, Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1963]. (Foundations of Modern Political Science Series)

De Melo, Jaime and Arvind Panagariya (eds.). *New Dimensions in Regional Integration*. Cambridge: Cambridge University Press; Centre for Economic Policy Research, 1993.

Deutsch, Karl W. *The Analysis of International Relations*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1968]. (Foundations of Modern Political Science Series)

———. *Political Community at the International Level: Problems of Definition and Measurement*. Garden City, NY: Doubleday and Company, 1954. (Doubleday Short Studies in Political Science; 1)

——— [et al.]. *Political Community and the North Atlantic Area; International Organization in the Light of Historical Experience.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957. (Publications of the Center for Research on World Political Institutions)

Donaldson, Robert H. (ed.). *The Soviet Union in the Third World: Successes and Failures.* 2nd ed. Boulder, CO: Westview Press; London: Croom Helm, 1981.

East, Maurice A., Stephen A. Salmore and Charles F. Hermann (eds.). *Why Nations Act? Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies.* Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1978. (Sage Focus Editions; 2)

Easton, David. *A Framework for Political Analysis.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1965]. (Prentice-Hall Contemporary Political Theory Series)

Al-Ebraheem, Hassan Ali. *Kuwait and the Gulf: Small States and the International System.* London: Croom Helm; Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, 1984.

Edelman, Murray. *The Symbolic Uses of Politics.* Urbana, IL: University of Illinois Press, 1964.

Etzioni, Amitai. *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces.* New York: Holt, Rinehart and Winston, [1965].

Evron, Yair. *The Middle East: Nations, Superpowers, and Wars.* New York: Praeger, [1973].

Falk, Richard A. and Saul H. Mendlovitz (eds.). *Regional Politics and World Order.* San Francisco: W. H. Freeman, [1973].

Farrel, R. Barry (ed.). *Approaches in Comparative and International Politics.* Evanston: Northwestern University Press, 1966.

Feld, Werner J. and Gaven Boyd (eds.). *Comparative Regional Systems: West and East Europe, North America, the Middle East and Developing Countries.* New York: Pergamon Press, 1980. (Pergamon Policy Studies on International Politics)

Galtung, Johan. *Peace and Social Structure.* Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press, 1978.

Garg, Jaynti Prasad. *Regionalism in International Politics.* Delhi, India: Published by P. Jain for Research Publications in Social Sciences, [1969?].

Garraty, John Arthur and Peter Gay. *The Columbia History of the World.* New York: Harper and Row, [1972].

Gause III, F. Gregory. *Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structures and*

Foreign Influence. New York: Columbia University Press, 1990.

George, Alexander L. *Managing U.S.- Soviet Rivalry: Problems of Crisis Prevention*. Boulder, CO: Westview Press, 1983. (Westview Special Studies in International Relations)

Graz, Liesl. *The Turbulent Gulf*. London; New York: I. B. Tauris; New York: St. Martin's Press, 1990.

Helms, Christine Moss. *Iraq: Eastern Flank of the Arab World*. Washington, DC: Brookings Institution, 1984.

Halliday, Fred. *Arabia Without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World*. New York: Vintage Books, 1974.

Hermann, Charles F. *Crises in Foreign Policy: A Simulation Analysis*. Indianapolis: Bobbs-Merrill, [1969]. (Advanced Study in Political Science)

Herz, John H. *Political Realism and Political Idealism*. Chicago, IL: University of Chicago Press, [1951].

Hickman, William F. *Ravaged and Reborn: The Iranian Army, 1982: A Staff Paper*. Washington, DC: Brookings Institution, 1982.

Holsti, K. J. *International Politics: A Framework for Analysis*. 3rd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977.

Holsti, Ole R, Randolph M. Siverson and Alexander L. George (eds.). *Change in the International System*. Boulder, CO: Westview Press, 1980.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven, CT: Yale University Press, 1968.

International Institute for Strategic Studies [IISS]. *The Military Balance, 1992-1993*. London: Brassey's, 1992.

———. *The Military Balance, 1993-1994*. London: Brassey's, 1993.

———. *The Military Balance, 1995-1996*. London: Brassey's, 1995.

———. *The Military Balance, 1996/97*. London: Oxford University Press, 1996.

Isard, Walter and Julian Wolpert (eds.). *The Middle East: Some Basic Issues and Alternatives*. Essays by Norman Z. Alcock... [et al.]. Cambridge, MA: Schenkman, 1972.

Ismael, Tareq Y. *International Relations of the Contemporary Middle East: A Study in World Politics*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1986.

——— (ed.). *The Middle East in World Politics: A Study in Contemporary International Relations*. With contributions from Naseer H. Aruri [and

others]. [Syracuse, NY]: Syracuse University Press, 1974.

Jansen, Max. *History of European Integration, 1945-1975*. Amsterdam: University of Amsterdam, Europa Instituut, [1975]. (Occasional Papers of the Europa Instituut; nr. 1)

Kaplan, Morton A. *System and Process in International Politics*. New York: John Wiley, 1962.

Keddie, Nikki R. *Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran*. With a section by Yann Richard. New Haven, CT: Yale University Press, 1981.

Keohane, Robert O. (ed.). *Neorealism and Its Critics*. New York: Columbia University Press, 1986.

Khadduri, Majid. *The Gulf War: The Origins and Implications of the Iraq-Iran Conflict*. New York: Oxford University Press, 1988.

Khalifa, Ali Mohammed. *The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation*. Boulder, CO: Westview Press, 1979. (Westview Special Studies on the Middle East)

Khomeini, Ruhollah. *Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini*. Translated and annotated by Hamid Algar. Berkeley, CA: Mizan Press, 1981.

Khoury, Enver M. *Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area: A Center of Power*. [Beirut, Lebanon; Hyattsville, MD]: Institute of Middle Eastern and North African Affairs, 1973.

King, Ralph. *The Iran-Iraq War: The Political Implications*. London: International Institute for Strategic Studies, 1987. (Adelphi Papers; 219)

Knorr, Klaus (ed.). *Historical Dimensions of National Security Problems*. Lawrence, KA: University of Kansas Press, 1976. (National Security Study Series)

——— and Sidney Verba (eds.). *The International System, Theoretical Essays*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1961.

Krugman, Paul. *The Age of Diminished Expectations: U. S. Economic Policy in the 1990's*. Cambridge, MA: MIT Press, 1990.

Lenczowski, George (ed.). *Iran under the Pahlavis*. Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1978. (Hoover Institution Publication; 164)

Lim, Joo-Jock. *Territorial Power Domains, Southeast Asia, and China: The Geo-strategy of an overarching Massif*. Singapore: Regional Strategic Studies Programme, Institute of Southeast Asian Studies, 1985.

Long, David E. *Confrontation and Cooperation in the Gulf*. Washington, DC:

Middle East Institute, 1974. (Middle East Problem Paper; no. 10)

Maghroori, Ray and Bennett Ramberg (eds.). *Globalism Versus Realism: International Relations' Third Debate*. Boulder, CO: Westview Press, 1982.

Markusen, Ann. *Regions: The Economics and Politics of Territory*. Totowa, NJ: Rouman & Littlefield, 1987.

Marr, Phebe. *The Modern History of Iraq*. Boulder, CO: Westview Press; London: Longman, 1985.

Matthews, Robert O., Arthur G. Rubinoff and Janice Gross Stein (eds.). *International Conflict and Conflict Management: Readings in World Politics*. Scarborough, Ont.: Prentice-Hall of Canada, 1984.

Mitrany, David. *A Working Peace System; an Argument for the Functional Development of International Organization*. 4th ed. London: National Peace Council, [1946]. (NPC Pamphlet; no. 40)

Mohammed Reza Pahlavi [Shah of Iran]. *Mission for My Country*. London: Hutchinson; New York: McGraw-Hill, 1961.

Moller, Bjorn. *Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1997. (Emirates Occasional Papers; no. 9)

Mughisuddin, Mohammed (ed.). *Conflict and Cooperation in the Persian Gulf*. New York: Praeger Publishers, 1977. (Praeger Special Studies in International Politics and Government)

Myers, David J. (ed.). *Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response*. Boulder, CO: Westview Press, 1991.

Niblock, Tim (ed.). *State, Society, and Economy in Saudi Arabia*. London: Croom Helm, 1982.

Nolte, Richard H. (ed.). *The Modern Middle East*. New York: Prentice-Hall, 1963.

Nye, Joseph S. (Jr.). *Peace in Parts; Integration and Conflict in Regional Organization*. Boston, MA: Little, Brown, [1971]. (Perspectives on International Relations)

——— (comp.). *International Regionalism; Readings*. Boston, MA: Little, Brown, [1968].

Organski, A. F. K. *World Politics*. 2nd ed. [rev.]. New York: Knopf, [1968].

Pentland, Charles. *International Theory and European Integration*. London: Faber and Faber, 1973. (Studies in International Politics)

Peterson, Erik R. *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in a Dynamic*

Region. foreword by Lee H. Hamilton. Boulder, CO: Westview Press, 1988. (Westview Special Studies on the Middle East)

Peterson, J. E. *The Arab Gulf States: Steps toward Political Participation.* Foreword by Majid Khadduri. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies; New York: Praeger, 1988. (Washington Papers; 131)

Pipes, Daniel. *The Long Shadow: Culture and Politics in the Middle East.* New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1989.

Pye, Lucian W. *Asian Power and Politics: The Cultural Dimensions of Authority.* With Mary W. Pye. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1986.

Quandt, William B. *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security and Oil.* Washington, DC: Brookings Institution, 1981.

Ramazani, R. K. *Beyond the Arab-Israeli Settlement: New Directions for U. S. Policy in the Middle East.* Cambridge, MA: Institute for Foreign Policy Analysis, 1977. (Foreign Policy Report)

———. *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis.* With the assistance of Joseph A. Kechichian; with a foreword by Sultan Bin Mohamed al-Qasimi. Charlottesville, Virginia: University Press of Virginia, 1988.

———. *Iran's Foreign Policy, 1941-1973; a Study of Foreign Policy in Modernizing Nations.* Charlottesville, Virginia: University Press of Virginia, [1975].

Reynolds, P. A. *An Introduction to International Relations.* London: Longman, 1971.

Rosecrance, Richard N. *Action and Reaction in World Politics: International Systems in Perspective.* Westport, CT: Greenwood Press, 1977.

Rosen, Steven J. and Walter Jones. *The Logic of International Relations.* Cambridge, MA: Winthrop Publishers, [1974].

Rosenau, James N. (ed.). *International Politics and Foreign Policy; a Reader in Research and Theory.* New York: Free Press of Glencoe, 1961; rev. ed. New York: Free Press, [1969].

———, Kenneth W. Thompson and Gavin Boyd (eds.). *World Politics: An Introduction.* New York: Free Press, 1976.

Rostow, Walt W. *The Stages of Economic Growth, a Non-Communist Manifesto.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1960.

Rubinstein, Alvin Z. (ed.). *The Great Game: Rivalry in the Persian Gulf and South Asia.* New York: Praeger, 1983. (Foreign Policy Issues)

Russett, Bruce M. *International Regions and International System; a Study in Political Ecology.* Chicago, IL: Rand McNally, [1967]. (Rand McNally Series in Comparative Government and International Politics)

Rustow, Dankwart A. *Oil and Turmoil: America Faces OPEC and the Middle East.* New York: Norton, 1982.

Safran, Nadaf. *From War to War: The Arab-Israeli Confrontation, 1948-1967; a Study of the Conflict from the Perspective of Coercion in the Context of Inter-Arab and Big Power Relations.* New York: Pegasus, [1969].

———. *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security.* Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1985.

Salamé, Ghassan (ed.). *Democracy without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World.* London; New York: I. B. Tauris Publishers, 1994.

Schuman, Frederick L. *International Politics, the Western State System in Transition.* 3rd ed. New York; London: McGraw-Hill Company, 1941.

Scott, Andrew M. *The Functioning of the International Political System.* New York: Macmillan, [1967].

Security in the Persian Gulf. Totowa, NJ: International Institute for Strategic Studies, [1982-]. (IISS Special Series)

vol. 3: *Modernization, Political Development, and Stability.* Edited by Avi Plascov.

vol. 4: *The Role of Outside Powers.* [Edited by Shahram Chubin].

Sheehan, Edward R. F. *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East.* New York: Reader's Digest Press, 1976.

Singer, Marshall R. *Weak States in a World of Powers: The Dynamics of International Relationships.* New York: Free Press, [1972].

Slater, Robert O., Barry M. Schutz and Steven R. Dorr (eds.). *Global Transformation and the Third World.* Boulder, CO: L. Rienner Publishers; London: Adamantine Press, 1993.

Solberg, Carl. *Oil Power.* New York: Mason/ Charter, 1976.

Spero, Joan Edelman. *The Politics of International Economic Relations.* 2nd ed. New York: St. Martin's Press, 1981.

Spiegel, Steven L. *Dominance and Diversity: The International Hierarchy.* Boston, MA: Little, Brown, [1972].

Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI]. *Yearbook of World Armaments and Disarmament.* Oxford: Oxford University Press, various issues.

Stookey, Robert W. *America and the Arab States: An Uneasy Encounter*. New York: Wiley, 1975. (America and the World)

Al-Suwaidi, Jamal S. (ed.). *Iran and the Gulf: A Search for Stability*. Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996.

Sveics, V. V. *Small Nation Survival; Political Defense in Unequal Conflicts*. [Jericho], NY: Exposition Press, [1970]. (Exposition-University Book)

Tillman, Seth P. *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1982.

Viner, Jacob. *The Customs Union Issue*. New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1950. (Carnegie Endowment for International Peace, Division of International Law. Studies in the Administration of International Law and Organization; no. 10)

Vital, David. *The Inequality of States: A Study of the Small Power in International Relations*. Oxford: Clarendon Press, 1967.

———. *The Survival of Small States: Studies in Small Power/Great Power Conflict*. London; New York Oxford University Press, 1971.

Walker, Stephen G. (ed.). *Role Theory and Foreign Policy Analysis*. Durham, NC: Duke University Press, 1987. (Duke Press Policy Studies)

Walt, Stephen M. *Origins of Alliances*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987. (Cornell Studies in Security Affairs)

Waltz, Kenneth Neal. *Man, the State and War; a Theoretical Analysis*. New York: Columbia University Press, 1959. (Topical Studies in International Relations)

Wickum, Carl. *The Total State; a Philosophical Interpretation of Contemporary and Future Society*. Boston: Forum Pub. Co., [1964].

Wolfe, Ronald G. (ed.). *The United States, Arabia, and the Gulf*. With contributions by As'ad Abdul-Rahman [et al.]. Washington, DC: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1980.

World Bank. *World Tables, 1995*. Washington, DC: World Bank; Baltimore, MD; London: John's Hopkins University Press, 1995. (World Bank Book)

Wriggins, W. Howard [et al.]. *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim*. New York: Columbia University Press, 1992.

Yalem, Ronald J. *Regionalism and World Order*. Washington, DC: Public Affairs Press, [1965].

Zacher, Mark W. and R. Stephen Milne (eds.). *Conflict and Stability in Southeast Asia*. Garden City, NY: Anchor Books, 1974.

Zahlan, Rosemarie Said. *The Origins of the United Arab Emirates: A Political and Social History of the Trucial States*. London; New York: Macmillan, 1978.

Zines, Dina and Jonathan Welkenfeld. *An Analysis of Foreign Policy*. New York: David Mckay, 1971.

Periodicals

Aarts, Paul and Michael Reancer. «Oil and the Gulf War.» *Middle East Report:* July-August 1991.

Atkins, Muriel «Soviet Relations with the Islamic Republic.» *Asia Review:* Winter-Spring 1983.

Ayoob, Mohammed. «Security in the Third World: The Worm about to Turn?.» *International Affairs:* vol. 60, no. 1, Winter 1983/4.

Baldwin, Richard E. «The Growth Effects of 1992.» *Economic Policy:* vol. 4, October 1989.

Baker, Howard H. (Jr.) and Ellen L. Frost. «Rescuing the U.S.- Japan Alliance.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 2, Spring 1992.

Bengio, Ofra. «The Challenges to the Territorial Integrity of Iraq.» *Survival:* vol. 37, no. 2, Summer 1995.

Binder, Leonard. «The Middle East as a Subordinate International System.» *World Politics:* vol. 10, no. 3, April 1958.

BP Statistical Review of World Energy: June 1993.

Brown, Drusilla K., Alan V. Deardorff and Robert N. Stern. «North American Integration.» *Economic Journal:* vol. 102, no. 415, November 1992.

Brzezinski, Zbigniew, Brent Scowcroft and Richard Murphy. «Differentiated Containment.» *Foreign Affairs:* vol. 65, no. 4, Spring 1987.

Buzan, Barry. «New Patterns of Global Security in the Twenty-first Century.» *International Affairs:* vol. 67, no. 3, July 1991.

Carpenter, Ted Galen. «The New World Disorder.» *Foreign Policy:* no. 84, Fall 1991.

Chaudhry, Kiren Aziz. «The Price of Wealth: Business and State in Labor Remittance and Oil Economies.» *International Organization:* vol. 43, no. 1, Winter 1989.

Chubin, Shahram. «Does Iran Want Nuclear Weapon?.» *Survival:* vol. 37, no. 1, Spring 1995.

Crocker, Chester A. «Southern African Peace-making.» *Survival:* vol. 32, no. 3, May-June 1990.

«The Dangers of Peace.» *International Herald Tribune:* 16/10/1990.

David, Steven R. «Explaining Third World Alignment.» *World Politics:* vol. 34, no. 2, January 1991.

Defense News: 17 February 1992, and 27 September 1993.

Deutsch, Karl W. and David Singer. «Multipolar Power Systems and International Stability.» *World Politics:* vol. 16, no. 3, April 1964.

Doder, Dusko. «Yugoslavia: New War, Old Hatreds.» *Foreign Policy:* no. 91, Summer 1993.

Dowden, Richard. «Turkey: The Elusive Golden Apple.» *Economist:* 8 June 1996.

Freedman, Robert. «Soviet Policy towards the Middle East since the Invasion of Afghanistan.» *Journal of International Affairs:* Fall-Winter 1981.

Fuller, Graham E. and Ian O. Lesser. «Persian Gulf Myths.» *Foreign Affairs:* vol. 76, no. 3, May-June 1997.

Gati, Charles. «East-Central Europe: The Morning After.» *Foreign Affairs:* vol. 69, no. 5, Winter 1990-1991.

Gause III, F. Gregory. «British and American Policies in the Persian Gulf, 1968-1973.» *Review of International Studies:* vol. 11, no. 4, October 1985.

George, Allan. «A Bomb for the Ayatallahs.» *Middle East:* October 1992.

Gold, Dore. «Israel and the Gulf: New Security Frameworks for the Middle East.» *Policy Focus* (Washington Institute, Research Memorandum): no. 31, November 1990.

Guardian: 9/2/1990.

Hampson, Fen Osler. «Building a Stable Peace: Opportunities and Limits to Security Co-operation in Third World Regional Conflicts.» *International Journal:* vol. 45, no. 2, Spring 1990.

Hoadley, J. Stephen. «Small States as Aid Donors.» *International Organization:* vol. 34, no. 1 Winter 1980.

Hoagland, Jim and J. P. Smith. «Saudi Arabia and the United States: Security and Interdependence.» *Survival:* vol. 20, no. 2, March-April 1978.

Hoffman, Stanley and Robert O. Keohane. «Correspondance Back to the Future, Part II: International Relations Theory and Post Cold War Europe.» *International Security:* vol. 15, no. 2, Fall 1990.

Hormats, Robert D. «Making Regionalism Safe.» *Foreign Affairs:* vol. 73, no. 2, March-April 1994.

Hunter, Shireen T. «The Gulf Economic Crisis and Its Social and Political Consequences.» *Middle East Journal:* vol. 40, no. 4, Autumn 1986.

———. «Syrian-Iranian Relations; Alliance of Convenience or More.» *Middle East Insight:* May-June 1985.

Hurrell, Andrew. «Latin America in the New World Order: A Regional Bloc of

the Americas?.» *International Affairs:* vol. 68, no. 1, January 1992.

International Herald Tribune: 3/1/1975.

Ismael, J. S. and T. Y. Ismael. «Social Change in Islamic Society: The Political Thought of Ayatollah Khomeini.» *Social Problems:* vol. 27, no. 5, June 1980.

Journal of Commerce: 6 January 1993.

Keddie, Nikki R. «Is There a Middle East?.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 4, no. 3, 1973.

Keohane, Robert. O and Joseph S. Nye. «Transgovernmental Relations and International Organizations.» *World Politics:* vol. 27, no. 1, October 1974.

Khalilzad, Zalmay. «The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony.» *Survival:* vol. 37, no. 2, Summer 1995.

Kissinger, Henry A. «A World We Have Not Known.» *Newsweek:* 27 January 1997.

Kozyrev, Andrei. «Russia: A Chance for Survival.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 2, Spring 1992.

Long, David E. «The United States and the Persian Gulf.» *Current History:* vol. 76, no. 443, January 1979.

Luttwak, Edward N. «Where are the Great Powers? At Home with the Kids.» *Foreign Affairs:* vol. 73, no. 4, July-August 1994.

Magnus, Ralph. «The Carter Doctrine: New Direction on a Familiar Stage.» *Journal of the American Institute for the Study of Eastern Civilization:* Summer 1980.

Majeski, Stephen J. and David L. Jones. «Arms Race Modeling: Causality Analysis and Model Specification.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 25, no. 2, June 1981.

MEES: 17 December 1984.

Middle East: no. 56, March 1980.

Middle East Journal: vol. 42, no. 4, Autumn 1988.

Le Monde: 6/10/1990.

Nicholson, M. B. and P. A. Reynolds. «General Systems, the International System and the Eastonian Analysis.» *Political Studies:* vol. 15, no. 1, 1967.

Nitze, Paul H. «Strategy in the Decade of the 1980's.» *Foreign Affairs:* vol. 59, no. 1, Fall 1980.

Nye, Joseph S. (Jr.). «Comparative Regional Integration: Concept and Measurement.» *International Organization:* vol. 22, no. 4, Autumn 1968.

———. «Comparing Common Markets: A Revised Neo-functionalist Model.»

International Organization: vol. 24, no. 4, Autumn 1970.

———. «What New World Order?.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 2, Spring 1992.

Oxnam, Robert B. «Asia/Pacific Challenges.» *Foreign Affairs* (America and the World 1992/93): vol. 72, no. 1, 1993.

Pfaff, William «Redefining World Power.» *Foreign Affairs* (America and the World 1990/91): vol. 70, no. 1, 1991.

Podhoretz, Norman. «The Future Danger.» *Commentary:* vol. 71, no. 4, April 1981.

———. «The New American Majority.» *Commentary:* vol. 71, no. 1, January 1981.

Rosecrance, Richard N. «Bipolarity, Multipolarity, and the Future.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 10, no. 3, September 1966.

———. «Regionalism and the Post-Cold War Era.» *International Journal:* vol. 46, no. 3, Summer 1991.

———. «A New Concert of Powers.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 2, Spring 1992.

Rostow, W. W. «The Coming Age of Regionalism: A "Metaphor" for our Time?.» *Encounter:* vol. 74, no. 5, June 1990.

Schwarzbach, David A. «Iran's Nuclear Puzzle.» *Scientific American:* vol. 276, no. 6, June 1997.

Selim, Mohamed El-Sayed. «Regional System in Transition: The Cases of the Middle Eastern and African Systems in Comparative Perspective.» *Political Science Research Papers* (Cairo University, Centre for Political Research and Studies): vol. 1, no. 2, April 1994.

Sick, Gary. «Iran's Quest for Superpower Status.» *Foreign Affairs:* vol. 65, no. 4, Spring 1987.

Sivard, Ruth Leger. «World Military and Social Expenditure, 1989.» *World Priorities* (Washington, DC): 1989.

Spiegel, Steven L. «Does the United States have Options in the Middle East?.» *Orbis:* vol. 24, no. 2, Summer 1980.

———. «Saudi Arabia and Israel: The Potential for Conflict.» *Middle East Review:* vol. 14, no. 4, Summer 1982.

Stedman, Stephen John. «The New Interventionists.» *Foreign Affairs* (America and the World 1992/93): vol. 72, no. 1, 1993.

Steiner, Miriam. «The Search for Order in a Disorderly World: Worldviews and Prescriptive Decision Paradigms.» *International Organization:* vol. 37, no. 3, Summer 1983.

Thompson, William R. «Delineating Regional Subsystem: Visit Networks and

the Middle East Case.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 13, no. 2, May 1981.

———. «The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and Propositional Inventory.» *International Studies Quarterly:* vol. 17, no. 1, March 1973.

Tucker, Robert W. «American Power and the Persian Gulf.» *Commentary:* vol. 70, no. 5, November 1980.

———. «The Purposes of American Power.» *Foreign Affairs:* vol. 59, no. 2, Winter 1980/81.

Viorst, Milton. «Iraq at War.» *Foreign Affairs:* vol. 65, no. 2, Winter 1986/87.

Walt, Stephen M. «Testing Theories of Alliance Formation: The Case of Southwest Asia.» *International Organization:* vol. 42, no. 2, Spring 1988.

Washington Post: 6/1/1992, and 3/9/1993.

Washington Times: 16/1/1992.

Wilson, James Q. «Reagan and the Republican Revival.» *Commentary:* vol. 70, no. 4, 1980.

Wright, Robin. «Dateline Tehran: A Revolution Implodes.» *Foreign Policy:* no. 103, Summer 1996.

Young, Oran R. «Political Discontinuities in the International System.» *World Politics:* vol. 20, no. 3, April 1968.

———. «The Politics of International Regime Formation: Managing Natural Resources and the Environment.» *International Organization:* vol. 43, no. 3, Summer 1989.

———. «Professor Russett: Industrious Tailor to a Naked Emperor.» *World Politics:* vol. 21, no. 3, April 1969.

Zartman, William. «Africa as a Subordinate State System in International Relations.» *International Organization:* vol. 21, no. 3, Summer 1967.

Zimmerman, William. «Hierarchical Regional Systems and the Politics of System Boundaries.» *International Organization:* vol. 26, no. 1, Winter 1972.

Conferences

IISS Regional Security Conference, Abu Dhabi, 13-16 June 1993.

Symposium on External Interests in Arab Gulf, University of Exeter, UK, July 1990.

فهرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

- ج -

- ح -

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

ـ س ـ

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ م ـ

هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلى دراسة النظام الإقليمي الخليجي بتفاعلاته ومسارات علاقاته مستخدماً منهاج تحليل النظم الإقليمية المعتمد حديثاً في ميدان العلاقات الدولية لدراسة النظم الإقليمية الفرعية وتأثرها بتغير النظام الدولي إلى نظام جديد هو أقرب في خصائصه إلى النظام الأحادي القطبية.

إن التطورات الدولية، وبخاصة سقوط النظام الثنائي القطبية وتراجع الدافعية للتدخل الأمريكي في الشؤون الإقليمية بعامة، قد ضاعفت من أعباء التدخل في المناطق والأقاليم، ولهذا أخذت الإقليمية والنظم الإقليمية الفرعية تكتسب أهمية كبيرة، وبدأت دراسات عديدة تظهر عن مستقبل الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وضاعف من هذا الاتجاه بروز «الإقليمية الجديدة» المتمثلة في الكتل «الاقتصادية التجارية» على حساب عالمية الاقتصاد.

يتناول هذا الكتاب بالتحليل المقارن المراحل الثلاث لتطور النظام الإقليمي الخليجي باعتباره نظاماً إقليمياً فرعياً عربياً منذ نشأته عقب الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ وحتى مشارف القرن الجديد، وهي: مرحلة البحث عن قواسم مشتركة، ومرحلة الاستقطاب والصراع، ومرحلة الانفجار والمراجعة. ويستخلص المميزات لتأثير محددات البيئة الداخلية والإقليمية من جهة، والمسارات التي تحكم علاقة هذا النظام بالنظامين العربي والدولي من حيث الاستقلالية والتبعية من جهة أخرى. ويتوصل إلى استنتاج مؤشرات مهمة لاحتمالات تطور هذا النظام في المستقبل.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٨

أو ما